الفوائد الشافية

المعروف بـ "معرب الكافية"

على إعراب

الكافية

للعلامة جمال الدين عثمان بن عمر ابن الحاجب النحوي

تأليف

الشيخ حسين بن أحمد زيني زاده

المتوفى سنة (١١٧٢ هـ / ١٧٥٩ م)

يطبع محققاً على نسخة المؤلف

دار السراج

الفوائد الشافية

على إعراب

الكافية

اسم الكتاب: الفوائد الشافية على إعراب الكافية
المؤلف: الإمام حسين بن أحمد زيني زاده
الطبعة الثانية: ١٤٤١هـ/ ٢٠١٩م
ISBN: 978-605-69899-0-2

حي بلاط، شارع مانياسي زاده، رقم: ٣٤/ أ
الفاتح - إسطنبول

İsmailağa Yayınevi
Balat Mah. Manyasizade Cad.
No: 34/A, Fatih/İstanbul
Tel: (0212) 521 72 45 – (0212) 635 10 10
e-mail: bilgi@ismailagayayinevi.com
www.siracpazarlama.com

Baskı-Cilt
Sistem Matbaacılık
Yılanlı Ayazma Yolu No: 8
Davutpaşa, Zeytinburnu/İstanbul
Tel: (0212) 482 11 01

الفوائد الشافية

المعروف بـ "معرب الكافية"

على إعراب

الكافية

للعلامة جمال الدين عثمان بن عمر ابن الحاجب النحوي

تأليف

الشيخ حسين بن أحمد زيني زاده

المتوفى سنة (١١٧٢ هـ/ ١٧٥٩ م)

يطبع محققاً على نسخة المؤلف

دار السراج

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدمة

الحمد لله الكريم المنَّان الذي خلق الإنسان علَّمه البيان، والصلاة والسلام على النبي العدنان، الذي بعثه الله تعالى رحمة لأولي الجَنان.

أما بعد:

فقد اهتمَّ العلماء قديمًا وحديثًا بعلم النحو، وعكفوا على تأليف المتون والشروح، وكان ممَّا أُلِّف في هذا المضمار كتاب «الكافية»، الذي اشتهر مؤلفه بـ"ابن الحاجب"، وعكف العلماء على شرحه وتنقيحه، وممَّن لاحظتهم العناية الإلهية بالوقوف عليه وإعرابه إعرابًا مجملاً ومفصلاً العالم الكبير زيني زاده، زاده الله فوق حسناته حسناتٍ وزيادةً، وسماه: «الفوائد الشافية على إعراب الكافية»، واشتهر كتابه باسم: «معرِب الكافية».

وقد أكرمنا الله تعالى بإخراج هذا الكتاب القيِّم من غياهب سجون المكتبات العلمية إلى النور والضياء، وقمنا بكتابة نصِّه ومقابلته على أصل مؤلِّفه، كما أراده مؤلِّفه على أدقِّ وصفٍ وأكمل وجهٍ؛ لينتفع به طلبة العلم في تحصيلهم، ويزدادَ أهل العلم معرفةً فوق معرفتهم.

ونسأل الله تعالى النفع العميم والقبول، فإنه جوادٌ كريمٌ.

دار السراج
للنشر والتوزيع
إسطنبول

المَبْحَث الأوّل

ترجمة ابن الحاجب وكتابه «الكافية»

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة ابن الحاجب

أوَّلاً: اســـمه ونســـبه

ثانيــاً: مولــده ونشــأته

ثالثــــاً: شــــيوخه

رابعــــاً: تلامذتـــــه

خامســاً: حياتـه العلميـة

سادسـاً: مؤلفاتـه وآثـاره

ســــابعاً: وفاتــــه

المطلب الثاني: الكلام عن كتاب «الكافية»

أوَّلاً: تمهيـــــــــد

ثانيـاً: أهم الشروح عليه

المَطلَب الأوّل

ترجمة الإمام عثمان ابن الحاجب النحوي

(٥٧٠-٦٤٦ هـ / ١١٧٤-١٢٤٩ م)

أوّلاً: اسمه ونسبه:

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الإسنائي الشهير بابن الحاجب، الفقيه المالكي والأصولي النحوي والمقرئ.

ثانياً: مولده ونشأته:

ولد ابن الحاجب في (إسنا) في صعيد مصر سنة (٥٧٠ هـ)، قدم به أبوه إلى القاهرة، فحفظ القرآن، وبدأ الاشتغال بالعلم في صغره.

وكان أبوه جندياً كردياً حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي ـ وهو ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي ـ.

ثالثاً: شيوخه:

- الإمام الشاطبي أبو محمد قاسم بن فِيرُّه بن أبي القاسم خلف الرعيني (٥٣٨ – ٥٩٠ هـ)، تأدب عليه، وقرأ عليه القرآن ببعض الروايات وسمع منه التيسير والشاطبية.
- أبو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنوي الحنفي (٥٢٢-٥٩٩ هـ)، قرأ عليه جميع القراءات.
- أبو الجود غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله اللخمي (٥١٨-٦٠٥ هـ)، قرأ عليه بالسبع.

❖ أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري (٥٠٦-٥٩٨ هـ)، سمع منه الحديث وأخذه عنه.

❖ أبو منصور شمس الدين أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الصنهاجي الأبياري (٥٥٧-٦١٨ هـ)، وقد تفقه عليه.

❖ أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى البرمكي (٥٨٣-٦٣٧هـ).

❖ أبو حامد محمد بن علي بن محمود كمال الدين ابن الصابوني (ت: ٦٨٠هـ).

❖ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي (ت: ٦٠١هـ)، سمع منه الحديث وهو آخر من حدَّث بالشام.

❖ الحافظ بهاء الدين أبو محمد القاسم ابن عساكر (٥٢٧-٦٠٠هـ)، سمع منه الحديث بدمشق.

❖ الإمام أبو الحسن الشاذلي (٥٧١-٦٥٦هـ) إمام الطريقة الشاذلية، قرأ عليه كتاب الشفا للقاضي عياض.

❖ إسماعيل بن ياسين، سمع منه الحديث.

❖ حماد الحراني، سمع منه الحديث.

❖ فاطمة بنت سعد الخير، سمع منها الحديث.

❖ أحمد بن الحسن أبو غالب المعروف بابن البنا، وقد تأدب عليه.

❖ أبو الحسن بن جبير، أخذ عنه الفقه والأصول.

رابعاً: تلامذته:

❖ الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة ابن سعد المنذري (ت: ٦٥٦هـ) وقد روى عنه الحديث.

❖ الإمام الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين بن شرف الدمياطي (٦١٣-٧٠٥هـ) روى عنه الحديث.

❖ شرف الدين عبد الله بن محمد بن علي الفهري المعروف بابن التلمساني (ت: ٦٤٤هـ).

❖ كمال الدين عبد الرحمن بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني (ت: ٦٥١هـ)، أخذ عنه النحو.

❖ الملك الناصر داود بن عيسى بن العادل أبي بكر بن أيوب، وكان سلطان دمشق بعد أبيه نحواً من سنة. (ت: ٦٥٦هـ)، وقرأ عليه النحو.

❖ عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ).

❖ الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، صاحب الألفية، يقول الخضري في «حاشيته» «على ابن عقيل»: «ونقل التبريزي في أواخر شرح الحاجبية أنه ـ أي ابن مالك ـ جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه»، قال الدماميني: «لم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذه».

❖ الإمام الحافظ منصور بن سليم بن منصور الإسكندراني الشافعي (٦٠٧-٦٣٧هـ)، وقد روى عنه الحديث.

❖ العلامة زين الدين عبد السلام بن علي بن عمر ابن سيد الناس قاضي قضاة المالكية بدمشق (ت: ٦٨١هـ).

❖ الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور المعروف بابن المنيِّر (ت: ٦٨٣هـ)، تفقه به وأجازه بالإفتاء، وكان ابن الحاجب معجباً به أشد الإعجاب لفرط ذكائه وكثرة بحثه.

❖ الإمام المحقق أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله القرافي، صاحب التآليف البديعة (ت: ٦٨٤هـ).

❖ الشيخ أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم، الإمام العلامة رضي الدين القسنطيني الشافعي النحوي (٦٠٧-٦٩٥هـ)، أخذ عنه العربية وشرح الكافية التي لشيخه.

❖ الإمام المحدث زين الدين علي بن محمد بن المنير قاضي القضاة شارح صحيح البخاري (ت: ٦٩٥هـ).

❖ موفق الدين محمد بن أبي العلاء بن علي النصيبي البعلبكي (ت: ٦٩٥هـ)، أخذ عنه القراءات.

❖ الإمام ناصر الدين أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق الزواوي (٦٣١-٧٣١هـ).

❖ أبو علي الحسن بن الجلال، روى عنه الحديث.

❖ أبو الفضل الأربلي الذهبي.

❖ جمال الدين أبو إسحاق الفاضلي.

❖ الشيخة أم محمد وجيهة بنت علي بن يحيى ابن سلطان السكندرية.

۞ خامساً: حياته العلمية:

كان الشيخ فقيهاً فاضلاً مفتياً مناظراً مبرزاً في عدة علوم مُتبحراً فيها مع ثقة ودين وورع وتواضع واحتمال دون تكلف، وكان من أذكياء العالم، ضرِب به المثل في حِدَّة الذِّهن وحسن التصور وكان رأساً في علوم كثيرة منها: الأصول والفروع والعربية والصرف والعَروض والتفسير.

وكان ابن الحاجب علامة زمانه ورئيس أقرانه، استخرج ما كَمُنَ من درر الفهم، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني، وأسس قواعد تلك المباني، وتفقه حتى ساد أهل عصره، وكان من أنجم الهداية.

وقد استوطن مصر، ثم استوطن الشام، ودرس بجامعها في الزاوية النورية المالكية، ثم رجع إلى مصر مع العز بن عبد السلام فاستوطنها سنة (٦٣٨هـ)، وذلك بعد أن أخرجهما والي دمشق؛ لإنكارهما عليه أموراً قام بها، وتصدر بالمدرسة الفاضلية بالموضع الذي كان يُدرِّس فيه الشاطبي وقصده الطلبة، ثم توجه إلى الإسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته هناك، وقد نهل الفضلاء من علمه الزاخر، وهو في كل ذلك على حال عدالة وفي منصب جلالة، وصنف التصانيف المفيدة، وخالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة تعز الإجابة عنها.

وكان الشيخ ذا قدرة عجيبة على الاختصار حتى إنه كان يضِنُّ بالفاء أو الواو إذا كانت زائدة يتم المعنى بدونها، وقد يختصر الخطبة التي تكون أول التصنيف، بل قد يكتفي بالبسملة ويشرع في ذكر ذلك العلم الذي قصده، وله القدرة على إدراج المسائل الكثيرة في الألفاظ القليلة، ومصنفاته فيها حسن صناعة وجودة تصنيف تدل على تمكنه وحذقه وذكائه، وقد رزقت القبول وطارت في الآفاق وسارت بها الركبان.

وكان ابن الحاجب وابن مالك طرفي نقيض خالفا العادة؛ لأن ابن مالك مغربي شافعي، وابن الحاجب كردي مالكي، ومن هنا غلط بعض الشراح للمقدمة فجعله مغربياً لما سمع بأنه مالكي.

۞ سادساً: آثاره:

لقد خلَّف ابن الحاجب آثاراً علمية قيِّمة من فقه ولغةٍ وصرف ونحو، من **أهمها**:

❖ **كتاب الجامع بين الأمهات في الفقه**: وقد بالغ الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في مدح هذا الكتاب، وكان مما قال فيه: «هذا كتاب أتى بعجب العجاب ودعا قصي الإجادة فكان المجاب، وراض عصي المراد فأزال شماسه وانجاب، وأبدى ما حقه أن تصرف أعنة الشكر إليه، وتلقى مقاليد الاستحسان بين يديه، وأن يبالغ في استحسانه وتشكر نفحات خاطره ونفثات لسانه، فإنه تيسرت له البلاغة فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت له ينابيع الحكمة فكان خاطره ببطن المسيل، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز فناداه لسان الإنصاف: ما على المحسنين من سبيل». وكان الشيخ كمال الدين الزملكاني يقول: «ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية، وكفى بهذه الشهادة فخراً». وقد اعتنى العلماء شرقًا وغربًا بشرح هذا الكتاب وتدريسه.

❖ **كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب**: المعروفة بالكافية وهي مقدمة وجيزة في النحو، وكان أبو حيان يقول عنها: «هذه نحو الفقهاء!» وقد انتشرت انتشاراً فاق الحدود حتى إن مخطوطاتها في كل مكتبة من مكتبات العالم تقريبًا، وقد بلغت شروحها (٦٧) شرحًا وثلاثة مختصرات وخمس منظومات، وقد طبعت طبعات عديدة.

❖ **الشافية**: وهي مقدمة وجيزة في التصريف، وقد اعتنى بها العلماء كذلك فبلغ عدد شروحها (٢٦) شرحًا، وقد طبعت طبعات عديدة، وقد ظهرت بركة هذين الكتابين على الطلبة، وأقبل العلماء عليهما بالدرس والشرح، وتصدرا قائمة الكتب المدرسية في معاهد العلم شرقًا وغربًا، وقد صرح ابن الحاجب بكون الشافية ملحقة بالكافية ومتممة لها في علمي التصريف والخط.

❖ **شرح المقدمتين شرحًا مختصراً**: وقد طبع هذا الشرح بإسطنبول ثم تكرر طبعه.

❖ **منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل**: وهو في أصول الفقه.

❖ **مختصر منتهى السول والأمل**: وقد اعتنى العلماء بهذا المختصر فصار كتاب الناس شرقاً وغرباً، واشتغل العلماء به، وشرحه كثرة كاثرة من العلماء والفضلاء.

❖ **الأمالي**: وهو في غاية الإفادة اشتمل على فوائد عربية غريبة ونكات وقواعد وغير ذلك.

❖ **الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري**: وقد طبع بتحقيق الدكتور موسى العليلي ببغداد في جزأين.

❖ **نظم الكافية**: وسمَّاه: الوافية في نظم الكافية.

❖ **شرح الوافية نظم الكافية**: طبع بتحقيق الدكتور موسى العليلي بالعراق سنة ١٩٨١م.

❖ **شرح المقدمة الجزولية**.

❖ **المقصد الجليل في علم الخليل**: وهو نظم في العروض على وزن الشاطبية تقع في (١٧١) بيتاً، وشرحها الإمام الإسنوي.

❖ **رسالة في العشر**: وهي رسالة صغيرة في استعمال كلمة «عشر» في أول الكلام وآخره.

❖ **القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة**.

❖ **كتاب في علم الكلام**: وقد كتب عليه ثلاثة شروح.

سابعاً: وفاته:

توفي الشيخ في السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة:

٢٦/ شوال/ ٦٤٦هـ، الموافق: ١٨ من فبراير سنة ١٢٤٩م بالإسكندرية ضحوة النهار ودُفن من يومه بباب البحر بمقبرة الشيخ الصالح بن أبي شامة، وموضع ضريحه الآن في الطابق السفلي من مسجد أبي العباس المرسي.

رحمه الله تعالى

** ** **

المطلب الثاني

الكلام عن كتاب «الكافية»

۞ أولاً: تمهيد:

يعد متن الكافية متناً مهمّاً للطلاب والدارسين المهتمين باللغة العربية، وذلك لأنه جاء مختصراً مفيداً نافعاً، سهل الحفظ، كبير النفع، ولذلك اهتم به العلماء وشرحوه الشروح الكثيرة.

قال عنه زيني زاده: لمَّا كان كتابُ «**الكافية**» للشيخ ابن الحاجب... مِن أحسن ما صنِّف في علم الإعراب... اشتغلَ بقراءتِه وحفظِه الطلاب، مِن أولي الأفهام وذَوي الألباب.

۞ ثانياً: أهم الشروح عليه:

ممن شرحه المؤلف نفسه ابن الحاجب، ونظمه في أرجوزة سماها: «الوافية» وشرحها أيضاً.

وشروحها كثيرة، أعظمها:

* شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، قال السيوطي: لم يؤلف عليها، بل ولا على غالب كتب النحو مثله، جمعاً وتحقيقاً، فتداوله الناس، واعتمدوا عليه، وله فيه: أبحاث كثيرة، ومذاهب ينفرد بها، فرغ من تأليفه: سنة (٦٨٦هـ، ست وثمانين وستمائة).

* ووضع السيد الشريف: علي بن محمد الجرجاني المحقق المتوفى: سنة (٨١٦هـ، ست عشرة وثمانمائة) (حاشية) على: (شرح الرضي)، وله شرح: (الكافية) بالفارسية.

* وصنف السيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي الحسيني ثلاثة شروح على (الكافية): كبير، وهو المسمى: (بالبسيط)، ومتوسط: وهو المسمى: (بالوافية) وهو المتداول. وصغير، وتوفِّي سنة (٧١٧هـ، سبع عشرة وسبعمائة)، وعلى (المتوسط) (حاشية) للسيد المحقق المذكور ولم يكملها، وأكملها ولده: محمد، و(حاشية أخرى): لمحمد بن عبد الله المريني، أولها: (الحمد لله الذي جعل النحو زينة للكلام... إلخ)، ولسراج الدين: محمد بن عمر الحلبي المتوفى في أوائل سلطنة السلطان: محمد خان الفاتح. وشرح: إسماعيل بن علي أبيات شواهد (المتوسط)، وأول شرح الأبيات: (لك الحمد يا منْ صرف قلوبنا نحو المعاني والبيان... إلخ)، وسماه: (كشف الوافية).

* ومن شروحها: شرح جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني، أوله: (الحمد لله الذي شرح صدورنا بنور الإسلام... إلخ)، التقطه من الشروح، يفتح غوامضه، ولا يتجاوز مفهوم الكتاب بالسؤال والجواب إلا فيما ندر.

* وشرح: البرقلعي. أوله: (الحمد لله مزين السماء بالكواكب... إلخ).

* ولأبي بكر الخبيصي، وهو: الشيخ شمس الدين: محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي، كذا في: (الدفتر) شرح مختصر ممزوج سماه: (بالموشح)، وعليه (حاشية) للسيد الشريف أيضًا، وحاشية للمولى: أحمد بن إسماعيل الكوراني سماها: (المرشح). أولها: (الحمد لله الذي رفع بناء العربية، بأدلة وحجج... إلخ) كتبها: (سنة ٨٨٩هـ، تسع وثمانين وثمانمائة)، وشرح أبيات (الموشح) لبعض علماء كرمان ألفه: لشاه شجاع، أوله: (الحمد لله الذي أوضح بأنوار هدايته منهج الدين... إلخ).

* وشرحها: تاج الدين، أبو محمد، أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي، الحنفي المتوفى: (سنة ٧٤٩هـ، تسع وأربعين وسبعمائة).

* ونجم الدين: سعيد العجمي، ويقال له: الشرح السعيدي، وهو كبير، جعله شرحاً: (للمتن، والشرح) الذي عمله المصنف، وفيه أبحاث حسنة.

* وأحمد بن محمد الحلبي، المعروف: بابن الملا، المتوفى: في حدود سنة (٩٩٠هـ، تسعين وتسعمائة وألف).

* وشرحها: نجم الدين أحمد بن محمد القمولي، المتوفى: (سنة ٧٢٧هـ سبع وعشرين وسبعمائة) في مجلدين. سماه: (تحفة الطالب)، أوله: (الحمد لله العزيز الوهاب...) وهو شرح بالقول، وقال نجم الدين:

* وشرحها: شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني المتوفى: (سنة ٧٤٩هـ، تسع وأربعين وسبعمائة)، وهو شرح كبير (كشرح الرضي)، قدم فيه: عشر مقدمات نافعة.

* وشرحها: شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي، المتوفى: (سنة ٨٤٩هـ تسع وأربعين وثمان مئة). وعليه (حاشية): لمولانا الفاضل: ميان الله داد الجانبوري، وعلى (شرح الهندي): (حاشية) للتوقاتي، وللكازروني، ولغياث الدين منصور.

* وشرحها: أحمد بن محمد الزبيري، الإسكندري، المالكي، المتوفى: (سنة ٨٠١هـ إحدى وثمانمائة).

* والشيخ: عيسى بن محمد الصفوي، المتوفى: (سنة ٩٠٦هـ، ست وتسعمائة).

* وعلاء الدين: علي الغفاري الفناري.

* وحكيم شاه: محمد بن مبارك القزويني، المتوفى: في سلطنة السلطان سليمان. سماه: (كشف الحقائق).

* ومحمد بن محمد الأسدي، القدسي، سماه: (المناهل الصافية، في حل الكافية)، وتوفي: (سنة ٨٠٨هـ، ثمان وثمانمائة).

* وشرح الكافية لمولانا مير حسين المبيدي، سماه: (مرضي الرضى)، أوله: (كلمة الله هي العليا في جميع الأبواب... إلخ).

* ثم إن المولى نور الدين: عبد الرحمن بن أحمد، نور الدين الجامي، المتوفى: سنة (٨٩٨هـ، ثمان وتسعين وثمانمائة) صنف: شرحاً، لخص فيه ما في: (شروح الكافية) من الفوائد على أحسن الوجوه، وأكملها مع زيادات من عنده، سماه: (الفوائد الضيائية). وهو: المتداول اليوم، وفي شأنه اعتناء عظيم، فقد كتب المولى عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفراييني المتوفى: سنة (٩٤٣هـ، ثلاث وأربعين وتسعمائة) عليه: (حاشية) رد فيها عليه في أكثر المواضع، وناقض مع المولى عبد الغفور، وله (شرح مكمل) على الكافية. وعلى (حاشية العصام) (حاشية) للمولى محمد، الشهير: بمنلا زاده الكردي، المتوفى بعد سنة (١٠٧٠هـ، سبعين وألف)، وعلى أول (الجامي) تعليقة لحسن البحري أولها: (سبحان مولى المحامد... إلخ) وهي إلى قوله: (ومن خواصه دخول اللام)، وتعليقة للمولى علي بن أمر الله، أولها: (سبحان من حفظ لساننا بتذكار تراكيب النحو... إلخ) كتبها باسم السلطان: سليم بن سليمان خان، وهو: إلى قوله: (ينجر بالكسر)، وكتب عبد الله الأزهري رسالة وسماها: (القول السامي، على كلام منلا جامي) أولها: (الحمد لله الذي هدى من شاء إلى طريق البيان... إلخ)، وصنف المولى علامك محمد بن موسى البسنوي حاشية التزم فيها الرد والجواب للعصام، وأتمها: في سنة (١٠٣٥هـ خمس وثلاثين وألف)، وكتب المولى عبد الغفور اللاري، تلميذ الجامي إلى قريب من نصفه، وتوفي: سنة (٩١٢هـ، اثنتي عشرة وتسعمائة)، وكتب: المولى محمد عصمة الله بن محمود البخاري إلى نصفه أيضاً، أوله: (منك البداية والهداية يا كريم... إلخ)، وكتب: المولى عبد الله بن طورسو الشهير: بفيضي المتوفى: سنة (١٠١٩هـ، تسع عشرة وألف) إلى المرفوعات، وكتب: مصلح الدين: محمد اللاري حاشية تكلم فيها مع: المحشين، كالعصام، وعبد الغفور، وجمع فوائد

كثيرة، وتوفي: سنة (٩٧٩هـ، تسع وسبعين وتسعمائة)، وكتب: شاه محمد بن أحمد السمرقندي، وغرس الدين أحمد بن إبراهيم الحلبي إلى آخر المرفوعات، وتوفي: الثاني سنة (٩٧١هـ، إحدى وسبعين وتسعمائة)، وكتب: قره جه أحمد الحميدي حاشية، وتوفي: سنة (١٠٢٤هـ، أربع وعشرين وألف)، وكتب عليها: (طائفة) أخرى، وترجم الشيخ: محمد بن عمر، المعروف: بقورد أفندي شرح الجامي بالتركي، وتوفي: سنة (٩٩٦هـ، ست وتسعين وتسعمائة)، وعلى (شرح الجامي) حاشية لوجيه الدين عمر بن عبد المحسن الأرزنجاني، أولها: (الحمد لله رب العالمين... إلخ).

ومن شروح: (الكافية) بالتركية:

* شرح المولى سودي، المتوفى في حدود سنة (١٠٠٠هـ)، ومأخذه: (شرح الجامي)، (والهندي) وهو مفيد مختصر كاف في حل مشكلات الإعراب، ومحصول تركيبها.

* وللشيخ المولوي إسماعيل، المتوفى: سنة (١٠٤١هـ) شرح تركي.

* وشمس الدين بن القاضي كمال الدين كتب شرحاً لخدام الوزير سنان باشا وسماه: (فتح الفتاح)، وهو: تاريخ تأليفه.

ومن شروحها بالفارسية غير (شرح السيد) شرح لمعين الدين محمد أمين الهروي، أوله:

* (أي أزكمله آت آرايش هركلام... إلخ) صنفه: عبيد الله خان، وعلاء الدين علي بن محمد القوشي.

وفي إعرابها:

* كتاب مسمى بـ(الإفصاح) لواحد من علماء الدولة المرادية، قدم في أوله: تفسير الفاتحة، صنفه: لولد الشيخ أحمد بن يوسف السلانيكي بإشارته.

* وإعراب حاجي بابا ابن الشيخ إبراهيم الطوسي، سماه: (أوفى الوافية في شرح الكافية)، قال في كتابه (الألفية): هذه ألف اعتراض على كتاب (الكافية) التقطته من كتاب (الحدائق الشهابية)، ومن أراد الاطلاع على إعرابها فليطلبه من كتابي: (أوفى الوافية) يا أيها الإخوان الطالبون، لا تغفلوا عن كتابي هذا، وحواشيه، وإن كنتم صاحب (الكشاف) وحواشيه، فإنهما كجكول الفقراء وزنبيله، ومائدة الكبراء وقنديله، أوله: (الحمد لله الذي خلق الإنسان... إلخ).

ونظم (الكافية):

* حسام الدين إسماعيل بن إبراهيم، المتوفى: سنة (١٠١٦هـ، ست عشرة وألف)، ثم شرحها، ومير: مرتضى الشيرازي.

واختصرها:

* القاضي، ناصر الدين: عبد الله بن عمر البيضاوي، وسماه: (اللب) وشروحه تأتي في: اللام، وله على (الكافية) شرح، وتوفي: سنة (٦٨٥هـ، خمس وثمانين وستمائة).

* والمولى فضيل بن علي الجمالي، وسماها: (الوافية، في مختصر الكافية). وتوفي: سنة (٩٩١هـ، إحدى وتسعين وتسعمائة).

* وبرهان الدين: إبراهيم بن عمر الجعبري، المقري، المتوفى: سنة (٧٣٢هـ اثنتين وثلاثين وسبعمائة).

* فضلاً عمن اختصر مثل: (الكافية)، ومحمد ابن الشيخ محمود المغلوي، الوفائي.

* وجمع خضر بن إلياس الكمولجنوي فوائد من الكتب النحوية، لكشف

مشكلاتها، وضم إليها أجوبة لطيفة، لحل معضلاتها، وسماه: (الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية)، أوله: (الحمد لله الذي خصنا بمنح الهداية والإيمان... إلخ).

ومن شروح (الكافية):

* (التحفة الشافية).

* ومنها: (الدرة البيضاء) لبعض المتأخرين، أوله: (خير مبتدأ مخبر عنه الحروف والأصوات... إلخ)، وهو: شرح ممزوج، سهل العبارة.

* وعلى (حاشية العصام): حاشية لشهاب الدين: أحمد بن قاسم العبادي، المتوفى سنة (٩٩٤هـ)، جردها الشيخ: إبراهيم بن محمد الميموني عن هوامش نسخته، وبعضها منسوبة إلى السيد: عيسى الصفوي بعلامة: (ع س)، والباقية له.

* وعلى الجامي حاشية لبابا سيد بن محمد البخاري، كتبها لسلطان زاده شجاع الدين بن عبيد الله، وسماها: بـ(الحاشية السلطانية)، أولها: (الحمد لله الذي جعل السلطان في الأرض ظله... إلخ)، وهي: على الأوائل فقط.

* وعلى الجامي أيضاً حاشية لابن طورسون: عبد الله الرومي المتوفى سنة (١٠١٠هـ)، أولها قوله: (الحمد لوليه مباحث الحمد طويلة الذيل... إلخ).

ومن حواشيه:

* حاشية الشيخ الشريف الروشني المعروف: بفاضل أمير، أولها: (الحمد لله الذي أعرب الكلم من الكلام... إلخ)، وتوفي: سنة (٩٨٧هـ، سبع وثمانين وتسعمائة).

* وعلى الجامي حاشية: لعيسى بن محمد الصفوي الإيجي الشافعي المتوفى: سنة (٩٥٥هـ، خمس وخمسين وتسعمائة)، أولها: (أما بعد حمداً لله ولي النعم... إلخ)، قال: ابتدأت تحشيته بملخص حواشي عصام الدين إبراهيم، وجعلت علامتها:

(عص)، وبعض فوائد مولانا عبد الغفور، وجعلت علامتها: (غف)، وبما سنح للفقير، خادم العلم: عيسى، من مقاصد الحاشية العصامية، مع أخذ لبابها وذلك: سنة (٩٥١هـ إحدى وخمسين وتسعمائة).

* وحاشية لإبراهيم المأموني الشافعي، المتوفى: سنة (١٠٧٩هـ)، علقها على حاشية: عبد الغفور، وأورد فيها من فوائد عيسى الصفوي، بعلامة: (عص)، أولها: (الحمد لله وحده... إلخ).

* وله حاشية أيضاً على حاشية العصام جردها من خط الشيخ أحمد بن قاسم العبادي، على نسخته، قال: وبعضها منسوب إلى الأستاذ المحقق السيد قطب الدين: عيسى الصفوي، نزيل الحرم المدني.

* وشَرَحَ (الكافية) أيضاً: إسحاقُ بن محمد بن العميد، الملقب: بكبير الدهلوي. وهو شرح لطيف واضح، أوله: (الحمد لله الذي رفع من انخفض... إلخ).

ولابن الحاجب: نظم (الكافية)، قال ابن الشحنة في (روض المناظر): في سنة (٦٣٣هـ) رحل الشيخ ابن الحاجب عن دمشق إلى الكرك، ونظم هناك للملك الناصر داود ابن الملك المعظم عيسى الأيوبي مقدمته (الكافية)، وشرحها له كما ذكره في خطبته، وكان قرأ النحو عليه، وأول المنظومة: (الحمد لله على ما أنعمنا... إلخ).

* ثم شرحها الفاضل الملك المؤيد عماد الدين: إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، المعروف: بصاحب حماه، المتوفى: سنة (٧٣٢هـ، اثنتين وثلاثين وسبعمائة)، شرحاً أوله: (الحمد لله الذي علم بالقلم... إلخ)، وهو شرح لطيف، علقه من شرح (المصنف) لهذه المنظومة، ومن غيرها من شروح (الكافية)، وفرغ من تعليقه: في شعبان سنة (٧٢٢هـ، اثنتين وعشرين وسبعمائة).

* ومن شروح (الكافية): شرح: فخر الدين أحمد الجيلي الأصفهندي، وهو:

شرح متوسط بـ(قال)، أوله: (الحمد لله المتلطف بإرسال الرسل... إلخ)، ذكر في خطبته شمس الدين محمد صاحب (الديوان).

* ومن شروح الكافية: شرح محمود بن محمد بن علي بن محمود الأراني الساكناني. وهو شرح مختصر بـ(القول)، كالمتوسط. وقد قال الشيخ عمر بن عبد الوهاب العرضي في شرح (الكافية) للجامي:

لله در إمـــام طالمـــا ســـطعت * أنـــوار أفضـــاله مـــن علمـــه الســـامي
ألفاظـــه أســـكرت أســـماعنا طربـــاً * كأنمـا الخمـر تسـقى مـن صـفا الجـام

ومثله قول ابن الحنبلي:

لكافيـــة الإعـــراب شـــرح مـــنقح * ذلول المعـاني ذو انتسـاب إلـى الجـامي
معانيـــه تجلـــى حـــين تتلـــى كأنمـــا * هي الخمر تبدو شمسها من صفا الجام

ومثله قول: عبد الله الدنوشري المصري:

لله شـــرح بـــه شـــرح الصـــدور لنـــا * كأنـــه الـــدر أو أزهـــار أكمـــام
قـــد أســـكر الســـمع إذ تتلـــى عجائبـــه * والسـكر لا غـرو معـروف مـن الجـام

* و(معرب الكافية) لمحمد بن إدريس بن إلياس المرعشي، أوله: (الحمد لله القديم الباري... إلخ).

* ومن شروحها: شرح الإمام تاج الدين أبي محمد علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي، ثم التبريزي، نزيل القاهرة المتوفى في رمضان سنة (٧٤٦هـ، ست وأربعين وسبعمائة)، وهو شرح كبير كشرح الرضي، أوله: (الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده... إلخ)، وفرغ من تسويده: لثلاث بقين من محرم، سنة (٧٤٢هـ، اثنتين وأربعين وسبعمائة)، سماه: (مبسوط الكلام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام).

* ومنها شرح مختصر أوله: (أول ما يبنى عليه أساس الكلام... إلخ)، قال مصنفه: كنت قد كتبت على حدوده وضوابطه بدائع التحقيقات، وأوردت على بعض مسائله لطائف التدقيقات، فلما اطلعوا على حقائقه طفقوا يلحون علي بذرايع الاقتراح، أن أنظم تلك القلائد فأجبتهم. وأهداه لعلاء الدين: عطاء الملك على ما ذكره في خطبته.

* ومنها: (غاية التحقيق) لصفي بن نصير. وهو شرح ممزوج. أوله: (الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمه العظام... إلخ)، وهو من تلامذة الهندي، ذكره فيه ومدح حاشيته، وقال: إن شروح (الكافية) ليست بواقية، إلا حواشي أستاذنا شهاب الدين أحمد بن عمر الدولت آبادي، وكثير من الناس اكتفوا بما فهموه من ظاهرها، فإنه حقق فيها، وسماها: (غاية التحقيق).

* ومنها: شرح الشريف نور الدين علي بن إبراهيم الشيرازي، تلميذ الشريف الجرجاني، المتوفى: بالمدينة سنة (٨٦٣هـ، ثلاث وستين وثمانمائة).

* ومنها: (الهادية إلى حل الكافية) لعبد الله بن علي بن محمد، المعروف: بفلك العلا التبريزي. أوله: (الحمد لله رب العالمين... إلخ)، أكثر فيه من المسائل المتناولة، والقواعد المتداولة، بتقرير واضح، وكلام لائح، بوجه لا يحتاج معه الطالب إلى شرح، ولا يتوقف في تصوير مسائله على مثال. وأهداه إلى الوزير الأمير: حاجي بن محمد الساوجي في حدود: سنة (٧٠٠هـ، سبعمائة)، وهو: شرح ممزوج مختصر غير مميز من المتن.

* وشرح (ضوابط الكافية) مختصر، ومرتب، أوله: (الحمد لله الذي فضل نوع الإنسان... إلخ)، وسماه: (الضوابط الكافية للتعريف في خلاصة النحو والتصريف).

* وشرحها: تقي الدين إبراهيم بن حسين بن عبد الله بن ثابت النحوي الطائي. وسماه: (التحفة الوافية)، وهو شرح بالقول.

* ومن شروحها: شرح الشيخ الإمام تاج الدين أحمد بن محمود العجمي الخجندي الشافعي.

* ومن شروحها: شرح بـ(قال، أقول)، أوله: (إن أول ما يبتنى عليه أساس الكلام... إلخ) للأصفهندي.

* ومن شروحها: شرح حسن راست، وهو شرح ممزوج كشرح الصفوي.

* ومن شروحها: شرح يعقوب بن أحمد بن حاج عوض، أوله: (الحمد لله الذي أعرب لغة العرب بالقواعد والأصول... إلخ)، وهو ممزوج، أكبر حجماً من (الجامي). فرغ مؤلفه من تحرير الشرح في ربيع الأول سنة (٨٤٥هـ، خمس وأربعين وثمانمائة).

* ومن شروحها: المسمى: بـ(الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية) لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني، أوله: (الحمد لله الذي خشعت له الأصوات... إلخ)، وهو شرح كبير، ممزوج مزجاً غير متميز عن الأصل، فرغ من إملائه في جمادى الآخرة سنة (٧٩٥هـ، خمس وتسعين وسبعمائة).

* ومن شروح (الكافية): شرح الإمام ركز الدين الحديثي الحسن بن محمد العلوي، المتوفى بالموصل سنة (٧١٥هـ)، وهو مثل (شرح الرضي) بحثاً وجمعاً بل أكثر منه، أوله: (الحمد لله ذي الطَّول حمد المؤمنين... إلخ).

* وللمولى كمال الدين المعروف: بآق قفتان، ألفه بالتركي، وفرغ منه: في ربيع الأول سنة (١٠٢٨هـ، ثمان وعشرين وألف).

** ** **

المبحث الثاني

ترجمة زيني زاده وكتابه «معرب الكافية»

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الإمام حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده

أوَّلاً: اسمه ونسبه ولقبه

ثانيـاً: مولـده ونشـأته

ثالثاً: شيوخه وتلامذته

رابعـاً: صفاته ومكانته العلميـة، ومذهبـه النحـوي

خامسـاً: مصنَّفاته

سادسـاً: وفاتـه

المطلب الثاني: الكلام عن كتاب «معرب الكافية»

أولاً: وصـف الكتـاب

ثانيـاً: أهميـة الكتـاب

ثالثاً: منهج المؤلف في الكتاب

المَطلَب الأوّل

ترجمة الإمام حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده

أولاً: اسمه، ونسبه، ولقبه:

هو حسين بن أحمد الرومي البُرسوي الحنفي النحوي الصرفِي، اشتهر بلقب: "زيني زاده".

ثانياً: مولده ونشأته:

ذكر المؤلف في نهاية كتابه (معرب الكافية) أنه: (اليثري مولداً الكوزلحصاري وطنـًا)، واليثري أو اليتري نسبة إلى تيرة في مدينة (إزمير) التركية.

وذكرت كتب التراجم أنه ولد في مدينة (بروسه) التركية، وبها كانت نشأته وحياته العلمية، ولم يذكر لنا أحد من مترجميه تاريخ ولادته.

ولكن من خلال الاطلاع على مؤلفات زيني زاده التي بخطه تشير إلى أن ولادته كانت في بداية القرن الثاني عشر الهجري، فقد ذكر المؤلف في نهاية تعليقه على «العوامل الجديد» للبركوي وهو «كشف الإعراب» أنه كان حين سودها ابن اثنتين وعشرين سنة، وحين التبييض ابن ثلاثين سنة، وقد انتهى من تأليفه سنة (١١٣٧هـ).

وأما عن نشأته فلم تطلعنا كتب التراجم التي ترجمت له على نشأته، وكيفية طلبه للعلم، وغير ذلك إلا أنه يمكن التعرُّف إليه مما ذُكِر من الملامح العلمية لعصر المؤلف، من اهتمام السلاطين بالعلم والمكتبات العلمية، ونشر الكتب وحرص العلماء والمؤلفين على إهداء كتبهم للسلاطين والوزراء؛ لما يرونه من اهتمام كما هو الحال مع زيني زاده نفسه.

۞ ثالثاً: شيوخه وتلامذته:

أيضًا لم يذكر أحدٌ ممن ترجم له أحداً من شيوخه أو تلامذته، ولكنَّ زيني زاده نفسه قد ذكر في «إعراب الكافية»، و«معرب الإظهار» بعض شيوخه، وشيوخ شيوخه:

١- الشيخ محمد أفندي الصبوجه وي، وقد ذكره في «إعراب الكافية» في موضعين.

٢- الأستاذ درويش محمد أفندي، وقد ذكره في «إعراب الكافية» في موضع واحد.

٣- مولانا المفتي قوش آطه لي، وقد ذكره في «إعراب الكافية» في موضع واحد.

٤- العالم محمد أفندي الكوز الحصاري، وقد ذكره في «إعراب الكافية» في موضع واحد.

٥- عبد العزيز أفندي شيخ مشايخنا، وقد ذكره في هامش «معرب الإظهار» في موضع واحد في الهامش.

۞ رابعاً: صفاته ومكانته العلمية، ومذهبه النحوي، وثناء العلماء عليه:

*** سعة اطلاعه:**

ظهر من خلال إحالات زيني زاده، وذكره لأقوال العلماء وذكر مصنفاتهم: سعةُ اطلاعه على الأقوال المختلفة، والكتب الكثيرة.

*** حرصه على الطلاب:**

تميَّز رحمه الله تعالى بحرصه على الطلاب وإيصال النفع لهم، وحنوِّه عليهم، وهذا يتضح جليّاً في عباراته التي كثيراً ما يختم بها حديثه: (فاحفظه، فإنَّ المعربين عنه ساكتون، وأكثر النَّاس عنه غافلون، بل كان كالشريعة المنسوخة في الأيَّام الخالية)،

و(فاحفظه، فإنَّ أكثر الناس عنه غافلون؛ ولهذا أطنبنا هنا الكلام؛ لئلا يقع في الغلط الطلبة الكرام)، و(وقد ذكرنا هذا التفصيل في «**معربنا**» على «**العوامل**» و«**الإظهار**»؛ لئلا يكون الطلبة على التعطيل)، و(هذا آخر ما أوردنا مِنَ الإعراب على كتاب «**الكافية**»، التي هي للمشكلات الشافية، بعون الله الملك الغفار، والرب الستار؛ إعانة للطلبة المشتاقين إلى معرفة الإعراب، وطلباً لمرضاة الرب المرشد إلى الصواب).

*** استقلال شخصيته، وثقته بنفسه، مع تواضعه وأمانته:**

برزت شخصية زيني زاده مستقلة مع تواضع وأمانة، وقد يذكر أنه غير مطلع على شيء، هذا على كثرة الاعتراضات التي اعترض زيني زاده على النحاة المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، فمن ذلك قوله: (وينبغي أن يجري الاختلاف في حكاية الرفع في حالة الرفع كما ـ ذكرناه عن قريب ـ في حكاية الجرِّ في حالة الجرِّ، إلا أني لم أطلع فيه على الاختلاف، فلينظر إلى المفصلات)، (هذا، فإنَّه ممَّا لا يطلع عليه كثير مِن أولي الأفهام، حتى توقف شيخنا حين سأل بعض الطلبة عند إقراء «**الإظهار**»، فقال: هل حذف الفعل في مثل: "**لو أن زيداً...**" **إلخ** جائزٌ أو واجب؟ فضلاً عن غيره، وأنكر عليَّ بعض الأقران حين نقلت هذه المسألة، فقال: كيف يكون الحرف مفسِّراً للفعل؟! وقلت بالآخرة: نقلت المسألة عن أئمَّة النحاة، وأنت تقول مِن عندك.)، و(والمأمول مِنَ الناظرين ذوي الصلاح إصلاح ما يقبل الإصلاح، وعدم التبادر إلى التخطئة فيما هنالك، لعلَّ المخطئ يكون ابن أخت خالتك؛ لأنَّه كتب فيه فوائد كثيرة، وذكر فيه قواعد وفيرة، التي لا توجد في أكثر المعتبرات، بل توجد في المفصلات؛ مع أني معترف بالخطأ والنسيان، اللذَين هما مِن خصائص الإنسان).

*** مذهبه النحوي:**

لم يلتزم زيني زاده مذهبًا نحويًا معينًا، وإن كان في الغالب يميل إلى البصريِّين،

ويظهر أنَّه حاول أن يترسَّم خُطا المتقدِّمين من النحاة مِن قبل ابن الحاجب صاحب الكافية، وبعض النُّحاة المتأخرين، كابن الحاجب نفسه، ومَن بعده خصوصاً الرَّضي وابن هشام؛ لأنَّه كثيراً ما يعتمد على ترجيحاتهم وتقريراتهم، وللرضي من ذلك النصيب الأكبر، كما يظهر من كثرة نقله عنه، واعتماده على شرح الرضي على الكافية كمصدر أوَّل له، وإحالته عليه في غالب المسائل والترجيحات.

وأما مواقفه النحويَّة: فقد تعامَل زيني زاده بشخصية مستقلَّة مع النُّحاة المتقدِّمين والمتأخِّرين على السواء، ولم يتعصَّب لأحد على أحد.

خامساً: مصنَّفاته:

لقد ترك زيني زاده مصنفات وآثاراً عديدة، وكلها في النحو والصرف، وخصوصاً الإعراب، وهي كالتالي:

١. تصريف الأمثلة، وهي رسالة في الصرف.

٢. تعليق الفواضل على إعراب العوامل، وهو مختصر إعراب العوامل.

٣. حل أسرار الأخيار في معرب الإظهار.

٤. رسالة في اللغة بعنوان «مسائل زيني زاده قوله: قعدت جلوساً».

٥. فوائد الشافية في الصرف.

٦. الفوائد الشافية على إعراب الكافية، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

سادساً: وفاته:

ذكرت كتب التراجم أنه توفي سنة (١١٦٨هـ)، وكانت وفاته بـ (آيدين)، وهي من أعمال تركيا أيضاً، وفي «عثمانلي مؤلفلري» أن تاريخ وفاته سنة (١١٦٧هـ)[١].

---

(١) ينظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ٢٣٢)، و«هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين» لإسماعيل البغدادي (١/ ٣٢٦)، و«معجم المؤلفين» لعمر بن رضا كحالة (٣/ ٣١١)، و«كشف

والظاهر أنه توفي سنة (١١٧٢هـ)، حيث ذكر في خاتمة كتابه «معرب الكافية» أنه كتب هذه النسخة الشريفة اللطيفة مِنَ النسخة المبيضة، على يد مؤلفها الفقير، ومصنفها الحقير، الشهير بزيني زاده، في سنة سبعين ومئة وألف، في يوم الإثنين الذي هو رابع أربعة مِن شوال، في مدينة (كوزلحصار)، أعاذه سبحانه وأهاليه عن الخسار.

وذكر أنه انتهى من تصحيح الكتاب في سنة (١١٧١هـ).

رحمه الله تعالى وغفر له وجزاه خيراً.

** ** **

الظنون» (٢/ ١٣٧٠)، و«عثمانلي مؤلفلري» (١٠/ ٣٢١)، و«إعراب الكافية» لزيني زاده، لرضا جمال عبد المجيد حسن، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، و(بحث بعنوان: منهج زيني زاده البرسوي في كتابه تعليق الفواضل على إعراب العوامل) للدكتور مهند جاسم محمد ـ نشر في مجلة العلوم الإنسانية ـ العدد الثامن (١٤٣٢هـ).

المطلب الثاني

التعريف بكتاب «معرب الكافية»

هو «الفوائد الشافية على إعراب الكافية»، المشهور بـ«معرب الكافية»

أولاً: وصف الكتاب:

* بدأ زيني زاده كتابه بذكر نسبته إليه من خلال تصريحه بمؤلفه إذ يقول: (فيقولُ ـ الرَّاجي مِنْ ربِّه الحُسْنَى والزِّيَادةَ ـ حسينُ بنُ أحمدَ ـ الشهيرُ بـ«**زيني زاده**»، غَفَرَ ذُنوبَهُمَا، وسَتَرَ عُيُوبَهُمَا ـ).

* ثم بين موضوع الكتاب وسبب تأليفه بقوله: (لمَّا كان كتاب «**الكافية**» للشيخ ابن الحاجب ـ أوصله الله سبحانه إلى أعلى المراتب ـ من أحسن ما صنِّف في علم الإعراب... اشتغل بقراءتِه وحفظِه الطلاب، مِن أولي الأفهام وذوي الألباب؛ إلا أنَّه لم يتصدَّ لكشف إعرابه أحد من الفحول، كما يرتضيه أصحاب العقول، بل تصدَّى له من لم يغوصوا في بحار الأبواب والفصول، فأتوا فيه بالغرائب والفصول، حتى سنح لبالي الفاتر، طلع لروعي القاصر، أن أكتب كلماتٍ متعلِّقة بحل إعرابه، وافية غير محتاجة إلى غيره، طلباً لمرضاة ربِّ العباد، وإعراضاً عن لوم ذوي العناد، إلا أنَّه يعوقني عنه العوائق، ويمنعني عنه موانع اللَّواحق).

* ولم يغفل الإمام زيني زاده عن تسمية كتابه، بل صرح بذلك قائلاً: (ولمَّا كثر التماس إظهار ما في البال، بالغدو والآصال، للطَّلبة الكرام، والأحبَّة العظام.. أجبت مسؤولهم بكتب مأمولهم، على وفق مرامهم ومقترحهم، راجياً تيسير الإتمام، مِنَ المَلك ذي الإنعام، ناوياً أن أسمِّيه بـ«**الفوائد الشافية على إعراب الكافية**»، ولئن كان ذو

عيبٍ في ريبٍ فليأت بمثله، أو ليمت بغيظه في جهله، فإنَّ الفضل بيد الله تعالى يؤتيه مَن يشاء، والله ذو الفضل، لا يردُّ ما شاء).

* ولم يذكر في مقدمته ذكر منهجه الذي سيلتزمه في كتابه، على عكس ما جرى من عادة المؤلفين في ذكر منهجهم في مقدمة كتبهم.

* أما بالنسبة إلى لغة الكتاب فهي سلسة سهلة خالية من التعقيد، قريبة من الأسلوب العلمي؛ إذ يسهل على القارئ فهم المراد مما ذكره الإمام زيني زاده.

* وقد ختم كتابه بخاتمة يقول فيها: (هذا آخر ما أوردنا مِنَ الإعراب على كتاب «**الكافية**»، التي هي للمشكلات الشافية، بعون الله الملك الغفار، والرب الستار؛ إعانة للطلبة المشتاقين إلى معرفة الإعراب، وطلباً لمرضاة الرب المرشد إلى الصواب).

* وعبر رحمه الله عن تواضعه وقبوله لنقد المصلح بقوله: (والمأمول مِنَ الناظرين ذوي الصلاح، إصلاح ما يقبل الإصلاح، وعدم التبادر إلى التخطئة فيما هنالك، لعل المخطئ يكون ابن أخت خالتك؛ لأنه كتب فيه فوائد كثيرة، وذكر فيه قواعد وفيرة، التي لا توجد في أكثر المعتبرات، بل توجد في المفصلات؛ مع أني معترف بالخطأ والنسيان، اللَّذين هما مِن خصائص الإنسان).

* ثم ذكر زمن الإتمام قائلاً: (قد استراح مِن كمد الانتهاض، لنقل هذا المعرب مِنَ السواد إلى البياض، العبد الفقير إلى الملك القدير، حسين بن أحمد، حفهما ألطاف ربهما الصمد، الشهير بزيني زاده، زاد الله سبحانه زاده، ووفقه سبحانه في وظائف عبوديته للإعراض عن مطالبة الأعواض والأغراض.. قبيل عصر السبت الخامس مِن أيام رمضان المنتظم، في سلك شهور سنة ثمان وستين ومئة وألف مِن هجرة مَنِ ارتدى بالعز والشرف، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعظمه وكرم، وعلى آله العظام، وصحبه الفخام، وعلى مَن تبعهم إلى يوم القيام، ما ذكر في الألسنة الكلمة والكلام)، (كتب هذه

النسخة الشريفة اللطيفة مِنَ النسخة المبيضة، على يد مؤلفها الفقير، ومصنفها الحقير، الشهير بزيني زاده، في سنة سبعين ومئة وألف، في يوم الإثنين، الذي هو رابع أربعة مِن شوال، في مدينة كوزلحصار، أعاذه سبحانه وأهاليه عن الخسار، مؤلف هذا الكتاب اليثري مولداً، الكوزلحصاري وطناً).

۞ ثانياً: أهمية الكتاب:

تكمن أهمية كتاب «معرب الكافية» في قيام صاحبه بحل مشكلات إعراب النص التي تعسر على طلاب العلم، وقد تكون حلاً مفيداً لأولي الألباب من أهل هذا الفن، وقد لا يكتفي المؤلف بذكر وجه أو وجهين، بل قد يأتي بأكثر من وجه ليمتع القارئ والباحث.

وثمه أسباب لاختيار هذا الكتاب، والعناية به؛ ليكون سهل التناول لطلابه، وسريع المراجعة لأهله من العلماء، وهذه الأسباب هي:

١. حبُّ علماء الأمة وأئمتها والرغبة في خدمة تراثهم، فإنهم خدموا دينهم ولغتهم أعظم خدمة، وسهروا الليالي وجابوا الفيافي والقفار، ورافقوا وسامروا القماطر والمحابر؛ تأديةً لهذا الواجب العظيم، فأحببنا أن نخدم عملاً من أعمالهم؛ صيانةً لعلمهم، ونشراً له، ووفاءً لجميلهم الذي أسدوه لدينهم ولغتهم.

٢. الرغبة في تحقيق (الأصالة والكنوز الدفينة) التي تحرص دار السراج، حماها الله وشرفها على نشر بذور النور بالبحث والتنقيب عن المخطوطات التي لم ترى النور بعد لإخراجها بحلَّة زاهية مليئة بالتعليقات المفيدة الماتعة، فضلاً عن مواكبتها للعصر الحديث من الفن والإخراج وما إلى ذلك من الجمال والروعة، فجزاها الله خير الجزاء.

٣. التقاء كتاب «معرب الكافية» بالقاعدة النحويَّة: (الإعراب فرع المعنى)،

وما تؤدِّيه العلامة الإعرابية في جلاء المعنى ووضوحه؛ إذ قد عقد النحاة صلة حميمة وثيقة بين الإعراب والمعاني، وقالوا بأن الإعراب يكشف عن المعاني ويميِّز بينها.

٤. إتقان المؤلف زيني زاده، وكثرة جهوده في خدمة النحو والإعراب، وإثراؤه في المباحث النحويَّة، وإتيانه بمباحث مفيدة، في تفصيل وجوه الإعراب، وأحياناً كان يقوم بالشرح والتفصيل، حتى غدا صاحب منهج في الإعراب، مع مؤلفاته في هذا الفنِّ مما يجعله بصيراً متخصصاً في علم الإعراب.

ثالثاً: منهج المؤلف في الكتاب:

ذكر المؤلف من خلال إعرابه مواقف بينه وبين النحاة، فهذا جانبٌ منها:

١ - **موقفه من البصريِّين والكوفيِّين**: سبق أنَّ المؤلف زيني زاده لم يتعصَّب لمدرسة بعينها، وإن كان يميل في الغالب إلى البصريِّين؛ إذ أكثر ترجيحاته هي ترجيحات البصريِّين، ولكنَّه يقف كأنه حكم بين الفريقين، فيحكي الآراء، ويبيِّن وجه الخلاف، وقد يرجِّح بعضها على الآخَر، وقد يأتي بتحقيق آخر:

مثال: (كما هو مختار البصريين)، (ورُدَّ قول البصريين بأنَّه لا بدَّ... وأجيب عنه)، (على اختيار البصريين).

٢ - **موقفه من مصنِّف الكافية (ابن الحاجب)**:

أ) الموافقة والمتابعة: وهو الموقف السَّائد له؛ إذ يُكثِر من الثناء عليه، ويعدُّه من المحقِّقين من النُّحاة، ويعتني بآرائه، ويقدم اختياراته.

ب) المعارضة أو الاستدراك عليه: عارض زيني زاده ابن الحاجب في بعض المواضع النادرة، ومعظمها تكون مجرد اعتراضات من باب اختيار الأولى أو الأشهر.

٣ - **موقفه من الرضي**: اعتمد زيني زاده على شرح الرضي، بل كان اعتماده

الأكبر عليه؛ إذ نقل عنه حوالي (٢٣٥) مرة، محيلاً على تفصيلاتِه، ومعتمدًا على تقريراتِه، ومستدلاً بردوده وتعقُّباتِه.

٤- **موقفه من الملا الجامي**: مجرد النَّقل والثناء عليه مثال: (كما صرح به المولى الجامي، قدَّس سرَّه السَّامي).

٥- **موقفه من المولى العصام الإسفراييني**: فقد نقل عن المولى العصام حوالي (١٥٢) مرة، ويأتي المولى العصام في المرتبة الثانية بعد الرضي ممن اعتمد عليهم زيني زاده في إعرابه، وزيني زاده وإن كان يُثني على المولى العصام ويدعو له في مواضع، ويعتمد على تحقيقاته وتقريراته، إلا أنه ردَّ عليه وانتقده في بعض المواطن.

٦- **موقفه من ابن هشام المصري**: نقل عنه زيني زاده حوالي (٢٥) مرة، ويتلخص موقفه معه في الموافقة، والاعتماد على اختياراته، ونقل ردوده وتعقباته على النحاة.

٧- **موقفه من الدَّماميني**: أكثر زيني زاده من النقل عنه والاعتماد على تقريراته وتحقيقاته في شرح مغني ابن هشام، وفي شرح التسهيل، وبلغت تلك المواطن حوالي (٣٤) موطنًا، وله في ذلك عبارات عديدة، كقوله: (و«**مغني اللَّبيب**»: إنَّ "**لا غير**" لحن، وإنَّما الصواب: "**ليس غير**"، وردَّه الدماميني في «**شرح مغني اللَّبيب**» بأنَّه لا نسلِّم ذلك)(١).

** ** **

---

(١) ينظر: «إعراب الكافية» لزيني زاده، لرضا جمال عبد المجيد حسن، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، و(بحث بعنوان: منهج زيني زاده البرسوي في كتابه تعليق الفواضل على إعراب العوامل) للدكتور مهند جاسم محمد ـ نشر في مجلة العلوم الإنسانية ـ العدد الثامن (١٤٣٢هـ).

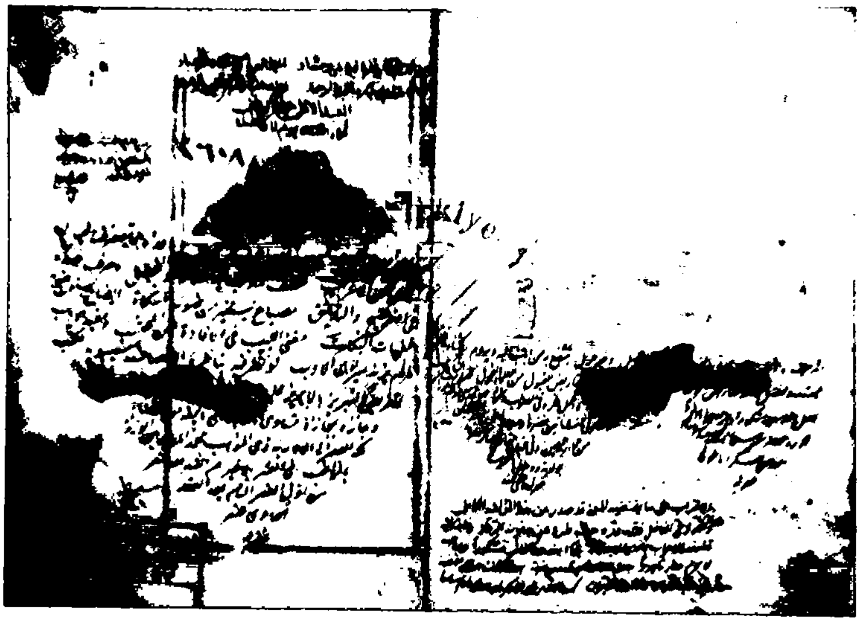
وصف المخطوط

النسخة الأصل: وهي بخط المؤلف زيني زاده رحمه الله.

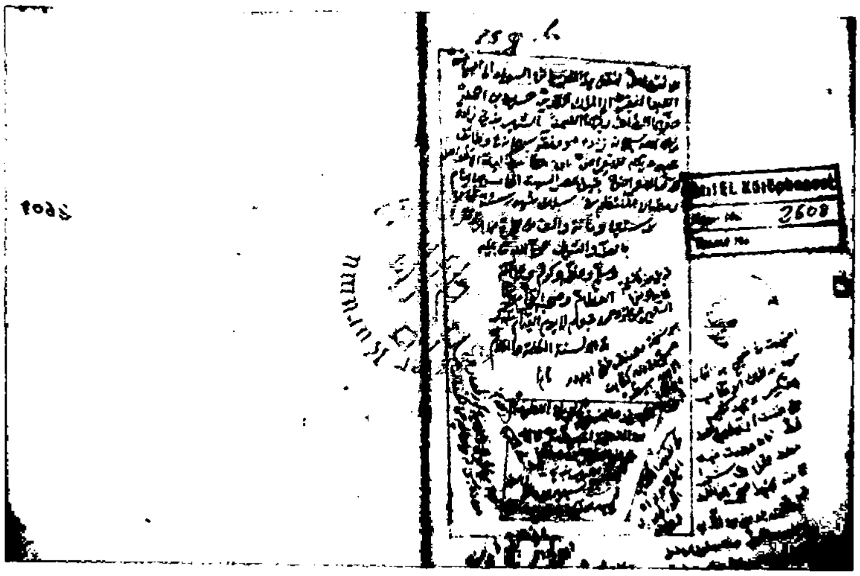
- موجودة في مكتبة عاطف أفندي برقم (٢٦٠٨).
- عدد لوحاتها: (٣٥٩) لوحة.
- عدد الأسطر في كل صحيفة: (٢٣) سطراً تقريباً.
- غلافها: جلد عثماني.
- نوع الخط: خط رقعة جيد، وبعض الكلمات مضبوطة بالشكل.
- الناسخ: المؤلف حسين بن أحمد، زيني زاده.
- تاريخ النسخ: يوم الإثنين الرابع من شوال سنة (١١٧٠ هـ) في مدينة كوزلحصار.
- عليها وقف مصطفى عاطف، وكتب على غلافها بعض العبارات عن الكتاب باسم محمد الراغب سنة (١١٦٣هـ).
- على هوامشها تعليقات من المؤلف رمز في نهايتها بـ(منه) والمقصود منهواته؛ أي: تعليقات المؤلف عليها.
- ميَّز المتن في هذه النسخة بوضع خط أحمر فوقه.

** ** **

الصفحة الأولى من المخطوط المعتمد في التحقيق



الصفحة الأخيرة من المخطوط المعتمد في التحقيق



** ** **

عملنا في الكتاب

عملنا في تحقيق هذا الكتاب وفق المنهج التالي:

١ - الاعتماد على النسخة التي صحَّحها المؤلف وكتبها بخطِّه.

٢ - نَسخُ النص وتحريره من النسخة الفريدة بخطه، وذلك وفق القواعد الإملائية المتبعة في العصر الحديث، دون الإشارة إلى الاختلافات الإملائية في المخطوط.

٣- مقابلة النص على النسخة، حيث إنا عزمنا في أول الأمر على إثبات الأصل لا نحيد عن ذلك أبداً، لكننا لما رأينا في بعض المواطن لا بدَّ من تصحيح أو زيادات فارتأينا أن نصحح ونضع في الهامش ما كان في الأصل، ولعل ما حدث للمؤلف من سهو في بعض المواطن هو ما يحدث عادة عند النسخ من انتقال النظر كما يحصل للنُّساخ. والله أعلم.

٤ - إثبات جميع الحواشي التي وردت في هامش النسخة التي هي من المؤلف.

٥- الرموز والاختصارات أثبتناها كاملة ولا نشير إليها، مثل: (المص = المصنف، رح = رحمه الله، تع = تعالى، ح = حينئذ، أيض = أيضاً).

٦ - وضع أرقام لوحات المخطوط بين معقوفين []، وذلك بذكر الوجهين للوحة ألف وباء. [٣/ أ]، [٣/ ب]، وهكذا...

٧- ترصيع المتن بعلامات الترقيم اللازمة مع ضبط الكلمات المشكلة في النص.

٨- ضبط متن «الكافية» ضبطاً كاملاً، وجعله بين قوسين بلونٍ أحمر غامق، وعند ذكر المتن ضمن الشرح نميزه بوضعه ضمن هلالين ().

٩- عندما يذكر المؤلف للكلمة أكثر من وجه في الإعراب نضبط الكلمة بالوجه الذي قدَّمه أولاً.

١٠- عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى موضعها من المصحف الشريف بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾، مع تخريجها بعد الآية [ ]، وذلك ببيان اسم السورة ورقمها.

١١- تخريج الأحاديث، ووضعها بين قوسي تنصيص «».

١٢- التعريف بالمصادر التي نقل عنها المؤلف ونسبتها إلى مؤلفيها.

١٣- ما أضفناه على النص وضعناه بين معقوفين [].

١٤- شرح الكلمات الغريبة.

١٥- ترجمة الأعلام المذكورة في الكتاب دون تطويل.

١٦- تذييل الكتاب بالفهارس.

** ** **

مَطلعُ الكِتَابِ

وقل رب زدني علما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله على نِعمِه الكافيةِ(١) الوافية، ومِنَنِه(٢) الشَّافيةِ(٣) الصَّافية(٤)(٥).

والصَّلاةُ والسَّلامُ على المبعوثِ إلى الأسودِ والأحمرِ(٦)، بالقرآن ....

---

(١) الكافية لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي النحوي (ت: ٦٤٦هـ)، شهرتها مغنية عن التعريف، له عليها شرح، ونظمها في أرجوزة وسماها: «الوافية» وشرحها، وصنف المولى حسن بن محمد البوريني الشامي (ت: ١٠٢٤هـ) شرحاً على شرح المصنف، وشروحها كثيرة. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (٢/ ١٣٧٠).

(٢) منَّ عليه: أنعم وأحسن، والمَنُّ: الإنعام مطلقاً عنده، وقيل: هو الإحسان إلى من لا يستثيبه ولا يطلب الجزاء عليه. «تاج العروس» مادة: منن.

(٣) الشافية في علم التصريف لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، وهي مقدمة مشهورة، وله عليها شرح، واعتنى بشأنها جماعة من الشراح. «كشف الظنون» (٢/ ١٠٢١).

(٤) الصافية شرح الشافية لابن الحاجب: تأليف إبراهيم بن محمد الرومي الحنفي المعروف بجاوش زاده (ت: ١٠٥٠هـ). «هدية العارفين» (١/ ٣١). وشرح الشافية يوسف بن عبد الملك (ت: ٨٥٢هـ) وسماه: «الصافية». «كشف الظنون» (٢/ ١٠٢١).

(٥) في هامش (أ): ولا يخفى ما في العربيَّة والنحو والكلمة والكلام والرفع والنصب والجزم والأعلام من براعة الاستهلال، وهي: كون الفاتحة مناسبة للمقصود، وهي من المحسنات البديعيَّة.

وفي الكافية والوافية والشافية والصافية تورية، وهي: لفظٌ يراد به بعيد معنييه؛ لأن المعاني القريبة في هذه الأسماء كونها أسماء للكتب المصنَّفة في هذه الصناعة، ولم يرد هذه المعاني هنا، بل أريد بها: معانيها اللغوية البعيدة.

(٦) أخرج الإمام أحمد في «مسنده» (٣٨/ ٤٧٤): قال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى، أبلَّغتُ؟» قالوا: بلغ رسول الله....إلخ.

العربيِّ[١] المعجِزِ[٢] المنوِّر[٣].

وعلى آلِهِ الذينَ نحَوا نحوَه[٤]، واتَّبَعوا كلماته وكلامَه.

وعلى أصحابِه الذين رفعوا أعلامَ[٥] العدلِ بينَ الأنام[٦]، ....

---

(١) القرآن: كلام الله تعالى، الذي نزل به جبريل عليه السلام، على قلب رسول الله ﷺ، بألفاظه العربية، المُتَعَبَّد بتلاوته، المُدَوَّن بين دفتي المصحف، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس، والمنقول بالتواتر، والمعجز بألفاظه ومعانيه، والمحفوظ من أي تبديل أو تغيير.

(٢) الإعجاز معناه: نسبة العجز إلى الغير وإثباته له، لكن المراد منه: ما يلزمه من إظهار صدق النبي ﷺ في دعوى الرسالة.

(٣) المنوِّر للقلوب، المُخرِج من الظلمات إلى النور.

والنور: الضياء، والجمع: أنوار، وأنار الشيء واستنار؛ أي: أضاء، والتنوير: الإنارة. «مختار الصحاح» مادة: نور.

(٤) في هامش (أ): أي: قصدوا جانبه عليه السلام. وفي «القاموس»: نحاه ينحوه وينحاه: قصده.

قال في «لسان العرب» مادة: نحا: النَّحْوُ: إعراب الكلام العربي، والنَّحوُ: القصد والطريق، يقال: نَحَا نَحْوَه؛ أي: قصدَ قصْدَه. يقال: نحوتُ نحوك؛ أي: قصدتُ قصدك، وقال أبو الأسود الدؤلي للناس بعد وضعه وجوه العربية: انحوا نحوه، فسمي نحواً. قال ابن السكيت: نحا نحوه: إذا قصده. ونحا الشيء ينحاه وينحوه: إذا حرفه، ومنه سمي النَّحْوي؛ لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب. وقال الليث: النحو: القصد نحوَ الشيء، وأنحى عليه وانتحى عليه: إذا اعتمد عليه. وقال ابن الأعرابي: أنحى ونحى وانتحى؛ أي: اعتمد على الشيء. وفي حديث الحسن: قد تنحَّى في بُرْنُسِه وقام الليل في حندسه؛ أي: تعمد العبادة وتوجه لها وصار ناحيتها وتجنب الناس وصار في ناحية منهم.

(٥) العَلَم: العلامة، وهو أيضاً الجبل، وعلم الثوب والراية، وعَلِمَ الشيء يعلَمُه علماً: عرفه، ورجلٌ علَّامة؛ أي: عالمٌ جداً والهاء للمبالغة، وأعلام القوم: ساداتهم، ومعلم الطريق: دلالته، والمَعْلَمُ: الأثر يُستَدَلُّ به على الطريق، وجمعه: المعالم. «لسان العرب» مادة: علم.

(٦) الأنام: ما ظهر على الأرض من جميع الخلق، وقال المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾: هم الجن والإنس. «لسان العرب» مادة: أنم.

بنصبِ[١] الولاةِ[٢] الجازمين[٣] الشُّكوك[٤] والأوهام[٥].

أمَّا بعدُ[٦]:

فيقولُ ـ الرَّاجي مِنْ ربِّه الحُسْنَى والزِّيادةَ ـ حسينُ بنُ أحمدَ ـ الشهيرُ بـ«زيني زاده»، غَفَرَ ذُنوبَهما، وسَتَرَ عُيوبَهما ـ:

لَمَّا كان كتابُ «**الكافية**» للشيخِ ابنِ الحاجب ـ أوصلَه اللهُ سبحانَه إلى أعلى المراتب ـ مِنْ أحسن ما صُنِّفَ في علم الإعراب ـ الذي هو الهادي إلى صَوبِ[٧]

---

(١) النَّصْبُ: وضع الشيء ورفعُه، والنُّصُبُ: كل ما نُصِبَ فجعل علماً، قال الليث: النُّصُب: جماعة النَّصِيبة، وهي علامةٌ تنصب للقوم. والنَّصْب والنُّصُب: العلم المنصوب. وانتصب: إذا قام رافعاً رأسه. والنَّصْبُ: إقامة الشيء ورفعه. والمَنْصِبُ والنِّصابُ: الأصل والمرجع. «لسان العرب» مادة: نصب.

(٢) الولاية: الخطة كالإمارة. وتولَّى العمل: تقلَّد. وولي الوالي البلد ولايةً. قال ابن السكيت: الولاية بالكسر: السلطان، والولاية بالفتح والكسر: النصرة. «لسان العرب» مادة: ولي.

(٣) في هامش (أ): جزمه يجزمه: قطعه. «قاموس».

قال في «لسان العرب» مادة جزم: الجزم: القطع. جزمتُ الشيءَ أجزِمُهُ جزماً: قطعته. وجزمت اليمين جزماً: أمضيتها، وكل أمرٍ قطعته قطعاً لا عودة فيه: فقد جزمْتَه. وجزمت ما بيني وبينه: قطعته.

(٤) الشك: نقيض اليقين، وجمعه: شكوك. «لسان العرب» مادة: شكك.

(٥) الوَهْم: من خطرات القلب، والجمع: أوهام، وللقلب وَهْمٌ. وتوهم الشيءَ: تخيله وتمثله كان في الوجود أو لم يكن، ووَهِمَ في الصلاة والحساب: غَلِطَ فيه وسَها، ووهَمَ في الشيء: إذا ذهب وَهَمُهُ إليه وهو يريد غيره، وتوهم: ظن. «لسان العرب» مادة: وهم.

(٦) تقدير الكلام: أما بعد حمد الله فكذا وكذا، وزعموا أن داود ﷺ أول من قالها، ويقال: هي فصل الخطاب، وزعم ثعلب أن أول من قالها: كعب بن لؤي. وقولهم في الخطابة: أما بعد، إنما يريدون: أما بعد دعائي لك. وبعد: ضد قبل، قال الليث: (بعد) كلمة دالة على الشيء الأخير. «لسان العرب» مادة: بعد.

(٧) في هامش (أ): أي: وجدان الصواب. كما في «القاموس».اهـ. =

الصَّواب، إذْ بهِ يتيسَّرُ فهمُ كتابِ الله المُنْزَل، ويتَّضِحُ مَعنَى حديثِ النبيِّ المُرْسَل، فإنَّهُما الوسيلةُ [٣/أ] إلى السَّعادةِ الأبديَّة، والذَّريعَةُ إلى تحصيلِ المصالِح الدِّينيةِ والدُّنيوية ـ.

ولله درُّ قولِ فخرِ خوارزمَ(١) ـ الذي هو مِنَ الأفاضل والأكارم ـ فِي دِيباجةِ(٢) «المُفَصَّل»(٣) ـ ونِعمَ الكتابُ المُفصَّل ـ:

"والذي يُقضَى منه العجبُ أيُّ العَجَبِ(٤)، حالُ هؤلاءِ الذين يذمُّونَ العربيةَ، لا يجدون علماً مِن العلومِ الإسلاميَّةِ: فِقهِها وكَلامِها، وعِلمَي تفسيرِهَا وأخبارِهَا، إلا وافتقارُه إلى العربية بيِّنٌ(٥) لا يُدفَع، ومكشوفٌ لا يُتَقنَّع، ويرونَ الكلام في مُعظَمِ أبوابِ

= وزاد: والإصابة: الإتيان بالصواب وإرادته والوجدان والاحتياج والتفجع. «القاموس المحيط» مادة: صوب.

الصَّوبُ: لغةٌ في الصواب، والصواب ضد الخطأ. «مختار الصحاح» مادة: صوب.

(١) هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب، ولد في زمخشر (٤٦٧هـ)، وتوفي بالجرجانية من قرى خوارزم سنة (٥٣٨هـ)، من أشهر كتبه: «الكشاف» في تفسير القرآن، و«المفصل» و«أساس البلاغة» و«الأعلام» (١٧٨/٧).

(٢) الدَّبْجُ: النقش والتزيين، فارسيٌّ معرَّب. والدِّيباج: ضرب من الثياب. «لسان العرب» مادة: دبج.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: تأليف جار الله أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال ـ بيروت، ط١ـ١٩٩٣.

(٤) قوله: أي العجب. غير موجود في مطبوع «المفصل».

(٥) في هامش (أ): وما أعجب قول الشيخ علي الشهير بـ«مصنّفك» في «شرح المصباح»: الإعراب يبيّن معنى الكلام ويوضحه، ولولا الإعراب لاشتبهت المعاني واستترت المقاصد، وهو المقول في فهم المقاصد. ومن لا وقوف له عليه فلا ثقة ولا اعتماد على فهمه، ولا تعويل على استنباط المعاني من الألفاظ. انتهى كلامه.

مُصَنِّفَك: هو علاء الدين علي بن محمد بن مسعود الشاهرودي البسطامي المعروف بمصنفك، له مصنفات عربية وفارسية أكثرها حواشٍ وشروح، (ت٨٧٥هـ)، وهو من سلالة فخر الدين =

أصولِ الفقهِ مسائلِها مبنيّاً على علم الإعراب. والتفاسيرُ مشحونةٌ بالرِّواياتِ عن سيبويهِ[١] والأخفشِ[٢] والكِسَائيِّ[٣] والفرَّاءِ[٤]، وغيرِهِم مِنَ النَّحوِيين البصريين والكُوفِيين".

اشتغلَ[٥] بقراءتِه وحفظِه الطلابُ، مِنْ أُولي الأفهام وذَوِي الألباب؛ إلَّا أنَّه لم يتصدَّ لكشفِ إعرابِهِ أحدٌ مِنَ الفُحُول، كما يرتضيهِ أصحابُ العقول، بل تصدَّى له مَن لَمْ يغوصُوا في بحارِ الأبوابِ والفُصول، فأتَوا فيه بالغرائِبِ والفُضول، حتى سَنَحَ[٦]

= الرازي، ولقب بـ: مصنفك؛ لاشتغاله بالتأليف من صغره، والكاف فارسية للتصغير. من كتبه: «الإرشاد»، و«شرح المصباح» في النحو، و«حل الرموز» شرح مختصر للسهروردي في التصوف، و«الحدود والأحكام» في الفقه الحنفي، و«حاشية على المطول»، و«شرح الهداية»، و«شرح المصابيح» للبغوي، و«حاشية على الكشاف». «الأعلام» (٥/ ٩).

(١) إمام النحاة وأول من بسط علم النحو: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الملقب: سيبويه (ت١٨٠هـ)، صنف كتابه: «الكتاب» في النحو، وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح. «الأعلام» (٥/ ٨١).

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، أخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتباً، منها: «تفسير معاني القرآن»، و«شرح أبيات المعاني»، و«القوافي». «الأعلام» (٣/ ١٠٢).

(٣) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي الكسائي، إمام اللغة والنحو والقراءة (ت: ١٨٩هـ)، وهو مؤدب الرشيد وابنه الأمين. له تصانيف، منها: «معاني القرآن» و«القراءات». «الأعلام» (٤/ ٢٨٣).

(٤) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي المعروف بالفراء (ت٢٠٧هـ)، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. من كتبه: «المقصور والممدود» و«معاني القرآن». «الأعلام» (٨/ ١٤٦).

(٥) في هامش (أ): جواب "لمَّا".

(٦) في هامش (أ): في «القاموس»: سنَح له رأيٌ كمنَع، سَنوحاً: عَرَض. =

لبالي الفاتِر، وطَلَعَ لِرُوعِي(١) القاصر، أنْ أكتُبَ كلماتٍ متعلِّقةً بحلِّ إعرابه، وافيةً غير محتاجةٍ إلى غيره، طلباً لمرضاةِ ربِّ العباد، وإعراضاً عن لَوم ذَوي العناد.

إلَّا أنَّه يَعوقُنِي عنه العوائق(٢)، ويمنَعُني عنه مَوانِعُ اللَّواحِق.

ولمَّا كَثُر التماسُ إظهارِ مَا في البال، بالغُدوِّ والآصَال، للطَّلَبَةِ الكِرام، والأحبَّة العِظَام.. أجبتُ مسؤولَهُم بِكَتْبِ مَأمُولِهم، على وَفْقِ(٣) مَرامِهِم ومُقتَرحهِم، راجياً تيسيرَ الإتمام، منَ الملِكِ ذي الإنعام، ناوياً أنْ أُسَمّيه بـ«**الفوائد الشافية على إعراب الكافية**».

ولئِن كانَ ذُو عَيبٍ فِي رَيبٍ فليأتِ بمِثلِه، [٣/ب] أو لِيَمُتْ بغيظِه في جهلِه، فإنَّ الفضلَ بيدِ اللهِ تعالى يُؤتِيه مَن يَشاء، واللهُ ذُو الفَضلِ، لا يُردُّ مَا شاء.

وجعلتُه تحفةً(٤) لحضرَة مَن خصَّهُ الله سُبحانَه بخلافَةِ الأرض، واصطفاه لسلطَنَتِها في الطُّولِ والعَرض، ألا وهو السُّلطان الأسعَدُ الأعظَم، والخاقانُ الأمجَدُ والأفخَم، مالكُ الإمامة العُظمَى والسُّلطانِ الباهِر، وارثُ الخلافَة الكُبرَى كابِراً عن كابِر، المفتخِرُ بخدمةِ الحرَمينِ المكرَّمينِ المعظَّمَين، وحِمايَةِ المقامَينِ المعظَّمينِ المفخَّمَين، سُلطانُ المشرقَين، وخاقانُ الخافِقَين، السُّلطانُ ابنُ السُّلطانِ ابنِ السُّلطان،

= الذي في «القاموس» مادة: سنح: وسَنَحَ لي رأيٌ ـ كمنع ـ سُنوحاً وسَنْحاً وسُنْحاً: عَرَضَ.

(١) الرُّوع ـ بالضم ـ: القلب. كما في «القاموس».

(٢) عاقَه عن الشيء: حبسه عنه وصرفه، وعوائق الدهر: الشواغل من أحداثه، والتَّعَوق والتَّعويق: التثبيط. «لسان العرب» مادة: عوق.

(٣) وَفْقُ الشيء: ما لاءمه، وتقول: هذا وَفْقُ هذا ووِفَاقه. قال الليث: الوَفق: كل شيء يكون متفقاً على تَيفاقٍ واحد فهو وَفق. «لسان العرب» مادة: وفق.

(٤) التحفة: ما أتحفت به الرجل من البر واللطف والنغص، والجمع: تُحَف. «لسان العرب» مادة: تحف.

السُّلطانُ مصطفى خان ابنُ السُّلطانِ أحمد خان ابنِ السُّلطانِ محمَّد خان، خلَّد اللهُ سبحانَه مقروناً سُلطانَه، وأفاضَ على العالمينَ برَّهُو إحسانَه، وأيَّد لواءَ خلافتِه معقوداً بالصُّعود، وربطَ أطنابَ(١) خِيامِ دولتِه وسلطنتِه بأوتادِ الخُلود، ولا زالت سلسلةُ سلطنتِه متسلسلةً إلى انتهاءِ سلسلةِ الزَّمان، وأرواحُ أسلافِهم العِظامِ متنزِّهةً في رَوضةِ الرِّضوَان، وأعلامُ العَدلِ في أيَّامِ دَولتِه عَاليةً، وقِيمةُ العلمِ مِن آثارِ رتبتِه غاليةً، وأيَادِيه على أهلِ الحَقِّ فائِضَةً، وأعادِيه بينَ الخلقِ غائِضةً(٢).

وما دامَ خُدَّامه وولاتُه وأُمَراؤه ووزَراؤه، وعُلَماؤه وقُضاتُه ووعَّاظُه ومَشايِخُه، الذي نظامُ العالمِ وانتِظامُه مَنُوطٌ(٣) عليهم، وصلاحُه ونضارَتُه مَقُود إليهم... ممَّن(٤) آتاهمُ اللهُ الحِكمةَ والحُكومَة، وحفِظَهُم عَن فتنةِ اليأسِ والخُصومَة، خُصوصاً منهُم مَن كُنتُ محفوفاً بآلائِه(٥)، ومستغرِقاً لنَعمائِه، الحائزَ للرِّياسَةِ العلميَّة والعَمليَّة، الفائِزَ بالنِّعمةِ الدينيَّة والدنيويَّة، [٤/آ] المتَّصِفَ بمكارِمِ الأخلاق، الفائِضَ مَهابَته وشَجاعتَه وبِرَّه على الآفاق، حتى سَلَّ(٦) صَوارِمُ(٧) عزَماتِه الغواةَ ....

---

(١) الأطناب: ما يُشَد به البيت من الحبال بين الأرض والطرائق. قال ابن سِيدَه: الطُّنب: حبل طويل يشد به البيت والسرادق بين الأرض والطرائق. وقيل: هو الوتد. والجمع: أطناب وطِنَبَة. «لسان العرب» مادة: طنب.

(٢) غاض: نقص. ويقال: غاض الكرام؛ أي: قلوا، وفاض اللئام؛ أي: كثروا. «لسان العرب» مادة: غيض.

(٣) ناط الشيء ينوطه نَوطاً: علّقه، والنَّوط: كل ما عُلِّق من شيء فهو نوط. «لسان العرب» مادة: نوط.

(٤) في هامش (أ): خبر منصوب لما دام.

(٥) الآلاء: النِّعم، واحدها: ألىً وإليٌ وإلىً. «لسان العرب» مادة: ألا.

(٦) في هامش (أ): أي: أذاب.

(٧) الصَّرم: القطع، وصرمت الشيء صرماً: قطعته. وسيف صارم: قاطع. ورجل صارم: جلد ماض شجاع. «لسان العرب» مادة: صرم.

والعُتاةَ[1]، واستَراحَ الرعيَّةُ والهُداةُ[2] آمِنين آمِلين منه الخيرَ الكَثير وهو مأمُول.

كَيفَ لا؟ وهُوَ سَيفٌ يُستَضَاءُ بِهِ[3] * مُهَنَّدٌ مِنْ سُيُوفِ اللهِ مسْلُولْ

الفيَّاضَ سجالَ العَدلِ والإنصَافِ على الخَلائِق، الوهَّابَ جلائِلَ النِّعمِ والدَّقائِق.

بيتٌ:

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنتَهى لِكِبَارِهَا * وَهِمَّتُهُ الصُّغرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ

لَهُ رَاحَةٌ لَو أنَّ مِعْشَارَ جُودِهَا على البَرِّ * لَكَانَ البَرُّ أَنْدَى مِنَ الدَّهْر

أعني به: سَمِيَّ النَّبِيِّ، عظيمَ الخلُقِ، الوزيرَ محمَّداً، الشَّهيرَ بالرَّاغبِ بين الخلق، الذِي لم يَرَ أحدٌ منَ الأنَامِ مِثلَه، ولم يَملِكْ أحدٌ منَ المُلوكِ شِبهَه، إلَّا[4] سلطانُنا الأعظَمُ، والخاقانُ الأفخَمُ، بعَونِ أكرَمِ الأكرَمينَ، وبكرَمِ أرحمِ الراحِمينَ.

وهذا دليلٌ عظيمٌ أيُّ عَظيمٍ، وبُرهانٌ فخيمٌ أيُّ فخيمٍ، على صَفاءِ الدَّولةِ العُثمانيَّة،

---

(١) عتا يعتو عُتُوّاً وعِتِيّاً: استكبر وجاوز الحد. والعاتي: الجبار، وجمعه: عُتَاة. «لسان العرب» مادة: عتا.

(٢) في هامش (أ): أي: العلماء العاملون.

(٣) قوله: "كيف لا؟ وهو سيفٌ يستضاء به" مأخوذٌ من قصيدة: بانت سعاد، لكعب بن زهير، يمدح بها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بين يديه، وفي رواية ابن أبي بكر بن الأنباري أنه لمّا وصل إلى قوله: "إن الرسول ـ ﷺ ـ لسيف يستضاء به * مهند من سيوف الله ـ تعالى ـ مسلول"، رمى عليه الصلاة والسلام بردة كانت عليه، وإن معاوية بذل له فيها عشرة آلاف دينار، فقال: ما كنت لأوثر بثوب رسول الله ﷺ أحداً، فلما مات كعب بعث معاوية إلى ورثته بعشرين ألفاً، فأخذها منهم. قال: وهي البردة التي عند السلاطين إلى اليوم. كما في شرحها لابن هشام صاحب «مغني اللبيب». انتهى منه.

(٤) في هامش (أ): قوله: "إلا" بمعنى: لكن المخففة، و"السلطان" مرفوع مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: ملكه، كما ذكره الدماميني في «شرح المغني» في أمثال ما نحن فيه، وأتى عليه بشاهد من الكتاب والسنة. انتهى.

والشَّوكةِ السُّلطانيَّة السُّبحانيَّة، فإنَّه يقومُ بالوزيرِ العالِمِ النَّاصِح، لا بالوزيرِ الجاهِلِ الطَّالِح، كما قال الكريمُ ابنُ الكريمِ ابنِ الكريمِ ابنِ الكريمِ، يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيم، حين المُشاورةِ فِي الأمرِ الفَخِيم: ﴿اجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ الْأَرْضِۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥].

اللهُمَّ أجِب دُعاءَنا، فإنَّك وعَدتَ الإجابةَ لَنا، بحُرمَةِ أوليائِكَ الفِخَام، وأنبيائِك ورُسلِك العِظَام، وأهلِ طاعَتِك مِن الأنَام، عَليهِم الصَّلاةُ والسَّلام.

آمينَ آمينَ آمينَ، يا مَن بيَدِه المُلك فِي العالَمين.

وقد آنَ أوانُ[١] [٤/ب] الشُّروعِ فِي المقصُود، بعَونِ اللهِ الملِكِ المعبُود، ومِنهُ سُبحانَه الإعانَةُ وإلَيه الزُّلفَى، وهو حسبُ مَن توكَّلَ عليه وكَفى.

ثُمَّ لمَّا كان عادَةُ المُعلِّمينَ، تَعليمَ إعرابِ قَولِ المتعلِّمين: (**أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنَّا وَعَنْكُمْ**)، ناسبَ لنا أن نُبيِّن إعرابَه أوَّلاً، وإعرابَ ما التزمنَاه ثانياً، فنقولُ وباللهِ التوفِيق، وبيدِه أزِمَّةُ[٢] التدقِيق:

(**أَعُوذُ**) فعل مضارع متكلم مبني للفاعل، ويقال بدله: معلوم، وكلاهما بمعنى واحد في اصطلاح النُّحَاة، وهو الفعل الذي ذكر أصل فاعله.

وأصله: «**أَعْوُذُ**» بسكون العين وضم الواو، مثل: «**أكتُبُ**»، فاستثقلت الضمة على الواو، فنُقِلَت إلى العين، وبقيت ساكنة.

---

(١) الأوان: الحين والزمان، تقول: جاء أوان البرد. والجمع: آونة. والحين: الوقت. «لسان العرب» مادة: أون وحين.

(٢) الزمام: الخيط الذي يشد في البرة والخشاش، والجمع: أزمة، ويقال: هو زمام قومه: قائدهم ومقدمهم وصاحب أمرهم، وهو زمام الأمر: ملاكه، وألقى في يده زمام أمره: فوضه إليه، وهو على زمام أمره: على شرف من قضائه. «المعجم الوسيط» مادة: زمم.

ومصدره: «عَوْذٌ» و«عِياذ» و«مَعاذ»؛ أي: ألتجئ، مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ على الصحيح، بل ادَّعى بدرُ الدِّين ابن مالكٍ[١] في «**تكملة شرح التسهيل**[٢]» أنَّه لا خلافَ فيه، وليس كذلك، بل الخلاف فيه موجود.

فقد ذهبَ الكِسَائِيُّ إلى أنَّ عامِلَه لفظيٌّ، وهو حرف المضارعة.

وعلى أنَّ العامل معنويٌّ، اختُلِفَ فيه: فقيل: هو تجرُّدُه عن النَّاصب والجازم، وعليه الفراء، وهو الذي مشى عليه ابن مالك[٣] في «**الكافية الكبرى**[٤]» وفي جميع كتبه[٥]، وبه جزم ابن هشام[٦] ....

(١) هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي المعروف بابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، له: «شرح الألفية» يعرف بشرح ابن الناظم، و«المصباح» في المعاني والبيان. «الأعلام» (٧/ ٣١).

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: للشيخ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك الطائي النحوي (ت: ٦٧٢هـ)، لخصه من مجموعته المسماة بـ«الفوائد»، وهو كتاب جامع لمسائل النحو، وصنفوا له شروحًا، منها: شرح المصنف، وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، وهو مطبوع بتحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون في دار هجر. ثم كمله ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة (٦٨٦هـ) من المصادر إلى آخر الكتاب، وكمله آخرون. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (٧/ ٧).

(٣) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أحد الأئمة في علوم العربية، أشهر كتبه: «الألفية» في النحو، و«تسهيل الفوائد» في النحو، وشرحه له، و«الكافية الشافية» وشرحها، و«شواهد التوضيح»، وغيرها. «الأعلام» (٦/ ٢٣٣).

(٤) الكافية الشافية: أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، وشرحها، كلاهما تأليف: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي وهما مطبوعان، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مكة المكرمة.

(٥) قال ابن مالك: وبه أقول؛ لسلامته من النقض. «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٥١٩).

(٦) هو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، من أئمة العربية، =

في «**الجامع**[(١)]» كما في «**النُّكَت**[(٢)]» للسُّيُوطي[(٣)].

وقيل: هو تعرّيه عن العوامل اللَّفظية مطلقـًا، وعليه جماعةٌ مِنَ البصريين، منهم: الأخفش.

وقال الأعلم[(٤)]: ارتُفِع بالإهمال.

قال أبو حَيَّان[(٥)]: وهو قريبٌ مِنَ الأوَّلِ.

وقال جمهور البصريين: هو وقوعُه موقعَ الاسم، وضُعِّفَ قَولُهم بوجوهٍ كثيرة.

= (ت: ٧٦١هـ) بمصر، من أشهر تصانيفه: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، و«الجامع الكبير والجامع الصغير» في النحو، و«شذور الذهب»، و«الإعراب عن قواعد الإعراب»، و«قطر الندى»، و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، وغير ذلك. «الأعلام» (٤/ ١٤٧).

(١) الجامع الصغير لابن هشام، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٢) النُّكت على ألفية ابن مالك وكافية ابن الحاجب وغيرهما للإمام السيوطي. وهو غير مطبوع.

(٣) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو (٦٠٠) مصنف، (ت: ٩١١هـ)، منها: «الأشباه والنظائر» في العربية، و«الاقتراح» في أصول النحو، و«الألفاظ المعربة»، و«الألفية» في النحو واسمها: «الفريدة» وله شرح عليها، و«بغية اللغويين والنحاة»، و«التاج في إعراب مشكل المنهاج»، و«شرح شواهد المغني» سماه: «فتح القريب»، وغيرها الكثير. «الأعلام» (٣/ ٣٠١).

(٤) الأعلم الشَّنْتَمَري: هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم (ت: ٤٧٦هـ)، عالم بالأدب واللغة، من كتبه: «النكت على كتاب سيبويه»، و«تحصيل عين الذهب» في شرح شواهد سيبويه. «الأعلام» (٨/ ٢٣٣).

(٥) أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الغرناطي الأندلسي (٧٤٥هـ)، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث، من كتبه: «البحر المحيط» تفسير، و«النهر» اختصر به «البحر»، و«طبقات نحاة الأندلس»، و«منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك»، و«التذييل والتكميل في شرح التسهيل» لابن مالك، و«عقد اللآلئ» في القراءات. وغير ذلك. «الأعلام» (٧/ ١٥٢).

وأُجِيبَ عنها في كُتُبٍ مفصَّلة، إنْ أردت الاطلاعَ فارجِع إلى «**شرح الرضي**[(١)]»، تجد الأجوبة [٥/آ] لديه.

وقال ثعلب[(٢)]: ارتفع بنفس المضارعة.

وقال بعضهم: ارتفع بالسبب الَّذي أوجب له الإعراب؛ لأنَّ الرفع نوعٌ مِنَ الإعراب، كما لا يخفى على ذَوي الألباب.

مَطْلَبٌ في أنَّ رافع الفعل المضارع فيه سبعة مذاهب على ما في «الأشباه والنظائر»[(٣)] النحوية للسيوطي

قال أبو حَيَّان: فهذه سبعةُ مذاهبَ في الرافع للفعل المضارع، واحدٌ منها لفظيّ، وثلاثةٌ معنويَّةٌ ثبُوتيَّةٌ وهي الأخيرة، وثلاثةٌ معنويَّةٌ عدميَّةٌ وهي التي قبلها.

ثم قال: وليس لهذا الخلاف فائدة، ولا ينشأ عنه حكمٌ نُطْقيّ، كما في «**الأشباه والنظائر**» النحوية للسيوطي.

---

(١) الرضي: هو رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، عالم بالعربية، من أهل أستراباذ، (ت: ٦٨٦هـ)، اشتهر بكتابيه: «الوافية في شرح الكافية» لابن الحاجب وهو مطبوع بتحقيق يوسف حسن عمر ـ جامعة قابوس بنغازي سنة (١٩٩٨م)، و«شرح مقدمة ابن الحاجب» وهي المسماة بـ«الشافية» في علم الصرف، وهو مطبوع بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ محمد نور الحسن ـ محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية (١٩٧٥م).

(٢) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة (ت٢٩١هـ)، من كتبه: «الفصيح»، و«قواعد الشعر»، و«شرح ديوان زهير والأعشى»، و«مجالس ثعلب»، و«معاني القرآن»، و«إعراب القرآن»، وغير ذلك. «الأعلام» (١/ ٢٦٧).

(٣) «الأشباه والنظائر» في النحو للإمام السيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات وغيرهما، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٨٧م).

مطلبٌ: في بيان أنَّ "أنا" هل هو مبنيٌّ على الفتح أو على السكون؟ ففيه خلاف

وتحته **"أنا"**: عبارةٌ عن المتكلّم، وهو ضميرٌ مرفوعٌ متّصلٌ، مبنيٌّ على الفتح عند البصريَّة، وعلى السكون عند الكوفيَّة، مرفوعٌ محلًّا، فاعل **"أعوذ"**، وهو مع فاعله جملةٌ فعليَّةٌ لا محلَّ لها مِنَ الإعراب؛ لكونِهَا استئنافـاً.

وجه الاختلاف بين الفريقين:

أنَّ الألف عند البصريَّة: ليس من نفس الكلمة، وإنَّما هو زائدٌ، جيء به لبيان الفتحة؛ لأنَّه لو لا الألف لَسَقَطَ الفتحة للوقف، فيلتبسُ بـ**"أنْ"** الحرفيَّةِ المصدريَّةِ.

وعند الكوفيَّة: الألف مِنْ نفس الكلمة.

والأول هو الراجح، على ما في «**الرّضي**».

وأمَّا ما يقال: مِنْ أنَّ جملة **"أعوذ"** محتملة لأنْ تكون منصوبةَ المحل على تقدير القول ـ أي: قل أعوذ ـ فغير مرضيٍ؛ لأنَّ المقامَ مقامُ الاستعاذة، والدُّعَاء مِنَ التلميذ للأستاذ لا التعليم، كما لا يخفى على فَطِنٍ[١] ذَكِيٍّ.

و(**الباء**) حرف جرٍّ مبنيٌّ على الكسر لا محلَّ له، ومتعلّقٌ بـ**"أعوذ"**.

و(**لفظة الجلالة**) مجرورةٌ به لفظـاً، ومنصوبةٌ تقديراً عند الجمهور؛ لأنَّ الإعرابَ المَحَلِّيَّ مخصوصٌ بالمَبْنِيَّاتِ عندَهم ـ كما في «**شرح العصام**[٢]»[٣] ـ أو

---

(١) الفطنة كالفهم، والفطنة: ضد الغباوة، والجمع: فُطَنٌ. «لسان العرب» مادة: فطن.

(٢) هو عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني (ت: ٩٤٥هـ) صاحب «الأطول» في شرح تلخيص المفتاح للقزويني في علوم البلاغة، وله تصانيف غيره، منها: «حاشية على تفسير البيضاوي»، و«شرح رسالة الوضع للإيجي»، وشروح وحواش في المنطق والتوحيد والنحو. «الأعلام» (١/ ٦٦).

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب: تأليف عصام الدين إبراهيم الإسفراييني (ت: ٩٤٣هـ)، وله =

مَحَلًّا عندَ مَنْ لمْ يَخُصَّه بها، [٥/ب] كما هو مذهب صاحب «**الإظهار**»[١]، مفعولٌ به، غيرُ صريحٍ لمتعلَّقه.

مطلبٌ: في بيان خطأ بعض المعربين

وما يقال: مِن أنَّ الجار والمجرور مَعًا منصوب المحل فضعيف؛ لأنَّ الحرفَ ليس له صلاحية الإعراب.

وما يقال: "**ب**" حرف جرٍّ بالنطق بلفظ الحرف فخطأ؛ لأنَّ اللفظ المعبَّر عنه باسمه إنْ كان حرفًا واحداً ولم يكن بعض كلمة كـ"**ق**" عُبِّر عنه باسمه، تقول: الباء حرف جر، والكاف حرف جر، وغيرهما، ولا تنطق بلفظهما. وإنْ كانَ اللَّفظ المذكور على حرفين نطق به، فقيل: "**قد**" حرف تحقيق، و"**هل**" حرف استفهام، و"**مِن**" حرف جر، وغيرها، كما في «**مغني اللبيب**»[٢].

و(**مِن**) حرف جرٍّ مبنيٌّ على السُّكون لا محل له، ومتعلّق بـ"**أعوذ**".

و(**الشَّيطَانِ**) مجرورٌ به لفظًا، ومنصوبٌ محلًّا على أنَّه مفعولٌ به غير صريح لمتعلَّقه.

= حاشية على «الفوائد الضيائية» شرح نور الدين الجامي (ت: ٨٩٨هـ) للكافية، وعلى حاشية العصام حاشية للمولى الشهير بمنلا زاده الكردي (ت: ١٠٧٠هـ). «كشف الظنون» (٢/ ١٣٧٠).

(١) هو محيي الدين محمد بن بيرعلي بن إسكندر الرومي المعروف بالبِرْكِي أو البرگوي (ت: ٩٨١هـ) عالم بالعربية، من كتبه: «إظهار الأسرار»، و«امتحان الأذكياء» في النحو، و«إمعان الأنظار» وهو شرح «المقصود» في الصرف، و«الدرة اليتيمة» تجويد، و«متن العوامل» نحو، و«كفاية المبتدي» صرف، و«شرح لب اللباب للبيضاوي» إعراب، و«شرح مختصر الكافية» نحو، وغيرها. «الأعلام» (٦/ ٦٠).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تأليف جمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، له طبعات كثيرة، منها: طبعة دار الفكر بتحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حميد الله بدمشق، (ط٦/ ١٩٨٥م). وعليه شروح وحواش كثيرة.

و"**الشيطان**"(١): **فَيْعال**، مِنْ **شطن** إذا **بَعُد**، **سمِّي** به؛ لبُعدِه عن رحمةِ الله تعالى وإحسانه، وقيل: لبُعدِ غورِه(٢) في الشَّر.

أو: **فَعْلَان** من **شاط** إذا هلك، سُمِّيَ به؛ لهلاكه بطغيانه، وقيل: سُمِّيَ به؛ لمبالغته في إهلاك غيره.

و(**الرَّجِيمِ**) **فعيل**، بمعنى: **مفعول**؛ أي: مرجومٌ بالطَّرد واللَّعن عن حضرة الحَنَّان، أو المرجوم المطرود بالشُّهُب(٣) مِنْ قِبَلِ المَنَّان.

أو: بمعنى **فاعل**؛ أي: الراجم بالوسوسة لقلب الغافل عن ذكر الدَّيَّان. حفظَنَا مِنْ شرِّه الملك الرَّحمن.

فعلى الأول: "**الرجيم**" اسم مفعول، وعلى الثاني: اسمُ فاعلٍ، وعلى كلا التقديرين فهو:

إمَّا مجرورٌ على أنَّه صفةٌ ذامَّةٌ للشيطان، ويقال بدلها: وصفٌ ونعتٌ. فالأوَّلان مِنْ عبارة البصرية، والأخير من عبارة الكوفية، واختاره المصنف حيث قال: "النعت تابع"... إلخ، كما سيجيء في [٦/آ] بحث التوابع، وعليه ابن مالك في «**الألفية**» و«**التسهيل**»، كما في «**النُّكَت**» للسيوطي نقلاً عن أبي حَيَّان، لا على البدليَّة وعطف البيان للشيطان؛ لأنَّ كون المشتَقّ بدلاً ليس بجائزٍ أو نادرٌ أو ضعيفٌ، وكونَه عطف البيان لا يجوز، كما سيجيء تفصيله.

---

(١) في هامش (أ): أي: وزن فيعال.

(٢) غور كل شيء: قعره، يقال: فلان بعيد الغور. وماءٌ غور؛ أي: غائر. وغار الماء: سفل في الأرض. «لسان العرب» مادة: غور.

(٣) الشُّهبة في الألوان: البياض الغالب على السواد. والشهاب: شعلة نار ساطعة، وجمعه: شُهُبٌ وشُهْبان. «لسان العرب» مادة: شهب.

وإمَّا مرفوعٌ خبر مبتدأٍ محذوفٍ وجوبـًا؛ أي: هو.

وإمَّا منصوبٌ مفعولٌ به صريحٌ لفعلٍ مقدَّرٍ وجوبـًا؛ أي: أعني به أو أذُمُّ.

والجملة الاسميَّة أو الفعليَّة لا محلَّ لها مِنَ الإعراب استئناف.

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان

ثم العامل في "الرجيم" على تقدير كونِه صفةً: عاملُ الموصوف عند الجمهور.

خلافـًا للأخفش، فإنَّه قال: العامل في الصفة والتأكيد وعطف البيان معنوي.

وَرُدَّ بأنَّه خلافُ الظَّاهر، إذ المعنوي بالنسبة إلى اللفظيِّ كالشَّاذِّ النَّادِر.

وخلافـًا للبعض، فإنَّه قال: العاملُ في هذه الثلاثة مقدَّرٌ.

ورُدَّ بأنَّه خلاف الأصل أيضـًا، فلا يُصَارُ إلى الأمر الخفيِّ إذا أمكنَ العمل بالأمر الجلِيّ - كما في «الرضي» -.

و(رَضِيَ) فعلٌ ماضٍ معلومٌ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب.

و(لَفْظَةُ الجَـلَالَةِ) مرفوعةٌ، فاعلُه. وهو معه جملةٌ فعليَّةٌ لا محلَّ لها مِنَ الإعراب استئناف.

والعجبُ كلُّ[1] العجبِ مِنْ قولِ بعض المعربين، حيث قال: إنَّ اللَّام حرفُ تعريفٍ مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له، و"الله" مرفوع، فاعل "رضي"؛ لأنَّ اللامَ مع مدخوله علمٌ للذَّاتِ الواجب الوجود، المستجمع لصفات الكمال، التي من جملتها: الكرم والجود؛ فلا وجه للتفريق عند الإعراب، كما لا يخفى على ذوي الأفهام [٦/ب] السَّليمة من الطُّلَّاب.

---

(١) يلزم تابعية كلٍّ بمعنى: كاملٍ وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقـًا نعتـًا لا توكيداً، نحو: رأيت الرجل كلَّ، وأكلت شاة كل شاة. «حاشية الأشموني على ألفية ابن مالك في بحث التوكيد».

والعجبُ أيضاً مِن قول بعض المعربين، حيث قال: يجوز كون جملة "**رضي**" منصوبةَ المحلِّ على إضمار القول؛ أي: قولوا: «**رضي الله تعالى... إلخ**»؛ لأنَّه بعيدٌ عن المقام، كما لا يخفى على أُولِي الأفهام.

و(**تَعَالَى**) فعلٌ ماضٍ معلومٌ مبنيٌّ على الفتح تقديراً لا محلَّ له من الإعراب.

وتحته "**هو**" راجعٌ إلى لفظة الجلالة، وهو ضميرٌ مرفوعٌ متَّصلٌ مبنيٌّ على الفتح عند البصريَّة، وعلى الضمِّ عند الكوفية، مرفوعٌ محلًّا، فاعل "**تعالى**". وهو معه جملةٌ فعليَّةٌ لا محلَّ لها مِنَ الإعراب اعتراض، أو منصوبةٌ محلًّا حالٌ دائمةٌ مِنْ لفظة الجلالة على ما في «**شرح دلائل الخيرات**» للفاسي[1].

فحينئذٍ لا بُدَّ مِنْ تقدير "**قد**" عند جمهور البصرية؛ إذ الماضي المثبَتُ الواقعُ حالاً لا بُدَّ مِنْ "**قد**" ظاهرة أو مقدَّرة، كما سيجيءُ في بحث الحال، خلافاً للأخفش مِنَ البصريَّة، وللكوفية[2]، فإنَّ "**قد**" ليس بلازمٍ لا ظاهراً ولا مقدَّراً عندهم، وصوَّبَه أبو حيَّان، وقال سيبويهِ والـمُبَرَّدُ[3]: لا بُدَّ مِنْ "**قد**" ظاهرة.

فعلى هذا: لا يجوز جعلُ جملة "**تعالى**" حالاً مِنْ لفظة الجلالة، ولا يجوز أيضاً جعلُهَا مرفوعةً على أنَّها صفةٌ لِلَفْظَة الجلالة؛ لعدم جواز كون المعرفة المحضة

---

(١) هو أبو عيسى محمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف بن محمد الفاسي الفهري (ت: ١١٠٩هـ)، واسم شرحه: «مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات» وهو مطبوع. «الأعلام» (٧/ ١١٢).

(٢) أي: وخلافاً للكوفية.

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد ـ بفتح الراء المشدد عند الأكثر، وبعضهم يكسر ـ (ت: ٢٨٦هـ)، إمام العربية ببغداد في زمنه، من كتبه: «الكامل»، و«المقتضب»، و«شرح لامية العرب»، و«إعراب القرآن» و«طبقات النحاة البصريين». «الأعلام» (٧/ ١٤٤).

موصوفةً بالنَّكرة وما في حكمها وهو الجملة، خلافًا لابن الطراوة[١]، فإنَّه جوَّزَ وصفَ المعرفة بالنَّكرة حقيقةً أو حُكمًا إذا كان الوصف خاصًّا بذلك الموصوف، كقول النابغة[٢]: "في[٣] **أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ**"؛ أي: بالغٌ ثابت[٤] ـ كما في «**القاموس**»[٥] وفي «**شرح التسهيل**» لابن قاسم[٦] ـ؛ لا حجَّة في [٧/آ] ذلك؛ لإمكان تأويله. انتهى.

قلت: هو بجعل المعرَّف بلام الجنس كالنكرة في عدم التعيّن وإن كان لفظه معرفةً ـ كما في «**شرح التسهيل**» لابن مالك ـ فلِلمُعَرَّف بلام الجنس شَبَهٌ بالمعرفة مِنْ جهة اللَّفظ، وبالنَّكرة مِنْ جهة المعنى، فيجوز وصفُهُ بالمعرفة والنَّكرة عملاً بالشَّبَهَين.

---

(١) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي المعروف بابن الطراوة (ت: ٥٢٨هـ)، له آراء في النحو تفرد بها، له: «الترشيح» نحو، و«المقدمات على كتاب سيبويه»، و«مقالة في الاسم والمسمى». «الأعلام» (٣/ ١٣٢).

(٢) هو أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذُّبْيَاني الغطفاني المضري (ت: نحو ١٨ ق هـ)، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة، وهو أحد الأشراف في الجاهلية، له ديوان صغير. «الأعلام» (٣/ ٥٥).

(٣) وتمام البيت هكذا:

فبِتُّ كأني ساورتني ضَئيلَةٌ * مِنَ الرُّقْشِ في أنيابها السُّمُ ناقعُ

«من شرح الاشموني».

(٤) في هامش (أ): قوله: "أي: بالغ"... إلخ كلام المُعرب.

(٥) في «القاموس»: وسمٌّ ناقع: بالغٌ ثابت. مادة: نقع.

القاموس المحيط: تأليف مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ). «الأعلام» (٧/ ١٤٦).

(٦) هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم (ت: ٧٤٩هـ)، من كتبه: «تفسير القرآن»، و«إعراب القرآن»، و«شرح الشاطبية»، و«شرح ألفية ابن مالك»، و«شرح التسهيل لابن مالك»، و«شرح المفصل للزمخشري». «الأعلام» (٢/ ٢١١)، «معجم المؤلفين» (٣/ ٢٧١).

أو بجعل "**الناقع**" بدلاً مِنَ "**السُّمِّ**" بتقدير الموصوف؛ أي: سمٌّ ناقع.

أو بجعله خبرَ مبتدإٍ محذوف؛ أي: هو ناقع.

مطلبٌ: في الجواب على السؤال الوارد على قولهم: يا حليماً لا يعجل

وفي «**شرح المغني**» للدَّمامِينِيِّ[١]: قد يُنقَضُ قول الجمهور بمثل قولهم في نداء الباري جلَّ وعلَا: "**يا حليمًا لا يعجل، ويا جواداً لا يبخل**"، فإنَّ الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصبٍ على الصِّفة، مع أنَّ الموصوف معرفةٌ محضةٌ؛ لأنَّه منادى معيَّنٌ مقصودٌ. نصَّ عليه ابن السّيدة في «**أجوبة المسائل**»[٢].

وأجاب عنه الشُّمُنِّي[٣] في «**شرح المغني**»: بأنَّ هذا مِنْ نداء الموصوف، لا مِنْ وصف المنادى، وفي كلام الرضي إشارة إلى هذا الجواب. انتهى.

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في أنَّ "هو" هل هو مبنيٌّ على الفتح أو على الضم؟

واعلم أنَّ مبنَى الخلاف بين البصريين والكوفيين في بناء "هو" على الفتح أو على الضم أنَّ الواو عند البصريين من نفس الكلمة، وعند الكوفيين أنَّه ليس منها، بل هو للإشباع، كالألف في قوله: "**كيف أنتا؟**".

---

(١) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي المعروف بابن الدماميني (ت: ٨٢٧هـ)، من كتبه: «تحفة الغريب شرح مغني اللبيب لابن هشام» وهو مطبوع، و«شرح تسهيل الفوائد لابن مالك». «الأعلام» (٦/ ٥٧).

(٢) لعله ابن السِّيد أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد (ت٥٢١هـ) من العلماء باللغة والأدب، له: «المسائل والأجوبة»، و«الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة» وغيرهما. «الأعلام» (٤/ ١٢٣).

(٣) هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشُّمنِّي (ت: ٨٧٢هـ)، محدث مفسر نحوي، من كتبه: «شرح المغني لابن هشام» وهو مطبوع. «الأعلام» (١/ ٢٣٠).

والصواب: القول الأول؛ لأنَّ حرفَ الإشباع لا يتحرَّك، وأيضـًا لا يثبت إلَّا لضرورة. كما في «**الرضي**».

و(**عَنْ**) حرف جرٍّ مبنيٌّ على السُّكون لا محلَّ له، ومتعلِّقٌ بـ"**رضي**".

و(**نَا**) ضميرٌ مجرورٌ متَّصلٌ مبنيٌّ على السُّكون، فمحلُّه القريب مجرورٌ بـ"**عن**"، ومحلُّه البعيد نصبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ"**رضي**".

و(**الوَاوُ**) [٧/ب] حرف عطفٍ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له.

و(**عَنْ**) حرف جرٍّ زائدٌ[١] مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له.

و(**كُمْ**) ضميرٌ مجرورٌ متَّصلٌ مبنيٌّ على السُّكون مجرورٌ محلًّا عُطِفَ على المحلِّ القريب لضمير "**نا**" على القول بعدم عمل مثل هذا الزائد. أو محلُّه القريب مجرورٌ بـ"**عن**"، ومحلُّه البعيد نصبٌ عُطِفَ على المحل البعيد لذلك الضمير على القول بعمل ذلك الزائد.

والأول هو المختار، كما في «**الرضي**» في بحث العطف. وجه الاختيار مذكورٌ فيه، مَنْ أرادَ الاطلاعَ فليراجع إليه.

ولـمَّا أرادَ المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ الاقتداءَ بالقرآن المجيد، والاقتفاءَ لحديث النَّبيِّ الحميد، صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّم وعظَّمه وكرَّم: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ**»[٢].. قال: (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**).

---

(١) في هامش (أ): أي: حرف الجر الذي أعيد في المعطوف كما في: مررت بك وبزيد.

(٢) عزاه الإمام السيوطي في «جامع الأحاديث» (١٥/ ٣١٤) حيث قال: ذكره العظيم آبادي (١٢٧/ ١٣) وقال: وهو حديث حسن، وعزاه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» إلى عبد القادر الرهاوي في «الأربعين» بلفظ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع».

(البَاءُ) للاستعانة، متعلِّقٌ بفعلٍ مقدَّرٍ مؤخَّرٍ؛ للاهتمام والحصر، ردّاً لدأب المشركين، فإنَّهم يقولون: باسم اللَّاتِ وباسم العُزى عند ابتداء المرام.

فينبغي للموحّد أنْ يقصد معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء في هذا المقام، وذلك بتقديم المعمول على العامل، كما بُيِّنَ في علم المعاني. أو بفعلٍ مقدَّمٍ، كما ذكره الشِّهاب(١) في حاشية «**أنوار التنزيل**»، وابن عادل في «**تفسيره**»(٢). والأول هو المشهور فيما بين الجمهور.

و(الِاسْم) مجرورٌ به لفظاً ـ والمجرور وحده لا مع الجار كما زُعِم ـ منصوب المحلِّ مفعولٌ به غير صريحٍ لذلك المقدَّر؛ أي: باستعانة اسم الله تعالى أصنِّف، أو: أصنّف باستعانة اسم الله تعالى. [٨/آ]

و"**أصنف**": مضارعٌ معلومٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ عند الجمهور، أو بالهمزة عند الكِسَائِي ـ كما مرَّ تفصيله ـ.

وتحته "**أنا**" مبنيٌّ على الفتح أو السّكون ـ كما مرَّ الاختلاف ـ مرفوعٌ محلًّا فاعله، وهو معه جملةٌ فعليَّةٌ إخباريَّةٌ أو إنشائيَّةٌ ـ على الاختلاف على ما في «**شرح دلائل الخيرات**» للفاسي ـ لا محلَّ لها استئناف.

وقال منلا خسرو(٣) في «**الدرر**»: تقدير "**أبدأ**" هنا أولى من تقدير "**أصنّف**"؛ لأنَّ فيه

(١) شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت: ١٠٦٩هـ)، من تصانيفه: «عناية القاضي وكفاية الراضي» حاشية على تفسير ناصر الدين البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل». وهما مطبوعان. «الأعلام» (١/ ٢٣٨).

(٢) أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (ت: بعد٨٨٠هـ)، صاحب التفسير الكبير «اللباب في علم الكتاب»، وله حاشية على «المحرر» في الفقه. «الأعلام» (٥/ ٥٨).

(٣) محمد بن فرامرز بن علي المعروف بمنلا خسرو (ت: ٨٨٥هـ)، من كتبه: «درر الحكام في =

امتثالاً بالحديث من جهة اللفظ والمعنى معـًا، وفي تقدير "أصنّف" من جهة المعنى فقط.

ورُدَّ بأنَّ مقام التصنيف يدلُّ على "أصنّف" لا على "أبدأ"؛ ولأنَّ تقدير "أبدأ" لاقتضائه اقتصار التبرك على البداية مخلٌّ بما هو المقصود - أعني: شمول البركة للكل -.

وادِّعاء أنَّ فيه الامتثال المذكور ليس بشيء، فإنَّ مدارَ الامتثال هو البداية بالتَّسمية لا تقدير فعله، إذ لم يُقل في الحديث: كل أمرٍ ذي بال لم يُقَل [فيه][1] أو لم يُضمَر فيه أبدأ - كما في تفسير المولى أبي السعود[2]، خلَّده الله تعالى في دار الخلود -.

وبأنَّه إنْ أرادَ بالامتثال القوليَّ أنَّ قولَه: «لا يبدأ فيه باسم الله تعالى» لا يُقَدَّرُ فيه "أبدأ" فغير صحيح؛ لأنَّه أمرٌ اصطلاحيٌّ حادثٌ بعد عصر النُّبُوَّة... فلا يصحُّ حمله عليه.

وإنْ أرادَ مجرَّدَ الموافقة اللَّفظيَّة فيُعَارَض بما يرجح مقابله، كإفادة تلبُّسِ الفعل كلّه بالتبرك ونحوه - كما في حاشية «أنوار التنزيل» للمولى الشهاب -.

أو الباء للملابسة[3]، فحينئذٍ الجار والمجرور ظرفٌ مستقرٌّ، والضمير المنتقل مِنْ متعلَّقه المحذوف فيه هو راجعٌ إلى مبتدأٍ محذوفٍ مقدَّمٍ أو مؤخَّرٍ مبنيٌّ على [٨/ب] الفتح أو على الضم - كما مرَّ الاختلاف - مرفوعُ المحلِّ فاعله، وهو معه جملةٌ فعليَّةٌ كما هو مختار البصريين، أو مركَّبٌ كما هو مختار الكوفيين، مرفوع المحلّ خبرُ مبتدأٍ

= شرح غرر الأحكام» فقه، كلاهما له، و«مرقاة الوصول في علم الأصول» وشرحها «مرآة الأصول»، و«حاشية على المطول» في البلاغة، و«حاشية على التلويح» الأصول و«حاشية على أنوار التنزيل». «الأعلام» (٦/ ٣٢٨).

(١) ما بين معقوفتين من «تفسير أبي السعود».

(٢) أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت: ٩٨٢هـ)، من علماء الترك المستعربين، وهو صاحب التفسير المعروف باسمه، وقد سماه: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم». «الأعلام» (٧/ ٥٩).

(٣) في هامش (أ): "للملابسة" بيان.

محذوفٍ؛ أي: تصنيفي يلابسُ أو ملابسٌ بسم الله تعالى، أو يلابس أو ملابسٌ بسم الله تعالى تصنيفي. والجملة الاسمية لا محل لها ابتدائية[١].

وجه الاختلاف بين الفريقين: أنَّ المتعلَّق المحذوف في الظرف المستقرِّ الواقع خبراً للمبتدأ أو صفةً أو حالاً الفعلُ على اختيار البصريَّة؛ لكون الفعل أصلاً في العمل، والاسمُ على اختيار الكوفية؛ لكون الإفراد أصلاً في هذه المذكورات.

لكنَّ ابنَ هشامٍ قال في «**مغني اللبيب**»: كلا القولين على إطلاقه ليس بصحيح، بل يقدَّر المتعلَّق في هذه المذكورات على ما اقتضاه المقام من الفعل ماضياً أو مضارعاً ومن الاسم.

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في كون الظرف المستقر خبراً، وفيه ثلاثة أقوال

ثمَّ إنَّ اعتبارَ الضميرِ في الظَّرفِ المستقرِّ الواقعِ خبراً أو حالاً أو صفةً قول طائفةٍ مِنَ النُّحَاة، واختاره الرَّضيُّ ومَنْ تبعه.

وذهب السِّيرَافِيُّ[٢] إلى أنَّ الخبرَ نفس الظرف؛ لأنَّ الضميرَ حُذِفَ مع المتعلَّق المحذوف.

وقيل: الخبر في الحقيقة المتعلَّق المحذوف، وصحَّحه ابن هشام في «**التوضيح**».

وفي شرحه[٣] للخالد الأزهري[٤]: المصَحِّحُ لذلك تضمُّنه معنىً صادقاً على

(١) في هامش (أ): فيه لف ونشر.

(٢) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي (ت: ٣٦٨هـ)، له: «الإقناع» في النحو أكمله بعده ابنه يوسف، و«أخبار النحويين البصريين»، و«شرح كتاب سيبويه». «الأعلام» (١٩٦/٢).

(٣) أي: للتوضيح.

(٤) زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي النحوي الأزهري ويعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ) له: «المقدمة الأزهرية في علم العربية»، و«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»،

المبتدأ.

فظهرَ مِمَّا ذكرنا: أنَّ جملةَ "بسم الله" تحتمل الفعليَّة والاسميَّة، والأَولَى قول الكوفيَّة، والثانية قول البصريَّة، والمشهور في التفاسير والأعاريب القول الأول، كما في «**مغني اللبيب**».

وقال بعض الفحول[1] من أرباب المعاني والأصول: إنَّ الظرفَ المستقرَّ منصوبُ المحلِّ [٩/آ] حالٌ مِنْ فعلٍ مقدَّرٍ مؤخَّرٍ؛ أي: حالَ كوني متبرِّكـًا بسم الله أُصَنِّف.

ثمَّ إنَّ كونَ الجارِّ والمجرور ظرفـًا مستقرّاً إذا كانـ[ـت] الباء للملابسة مذهبُ الجمهور.

قال الرَّضِيُّ وصاحبُ «**اللُّبَاب**»[2]: لا منع من كونه ظرفـًا لغواً.

وأما ما قاله بعض المعربينَ نقلاً عن بعض المفسِّرينَ مِن أنَّ جملةَ "**بسم الله الرحمن الرحيم**" منصوبةٌ بتقدير القول؛ أي: قولوا: "بسم الله الرحمن الرحيم"... فبعيدٌ عن المرام في هذا المقام؛ لأنَّ المقصودَ هنا ليس تعليم البسملة للأنام، وإن كان ممكنـًا في قول الـمَلِك العلَّام، كما لا يخفى على أُولِي الأفهام.

وما قيل: إنَّ الباءَ في "**بسم الله**" زائد[ةٌ]، ولفظة الجلالة مجرورةٌ به لفظـًا مرفوعةٌ محلًّا مبتدأ، وخبره محذوفٌ؛ أي: اسمُ الله الرحمن الرحيم مبتدأٌ به. أو منصوبةٌ محلًّا، مفعولٌ به لفعلٍ مقدَّرٍ؛ أي: قدّمت اسم الله الرحمن الرحيم.. فمن العجائب، لا يرى

و«شرح الآجرومية»، و«التصريح بمضمون التوضيح» في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، و«شرح البردة»، و«شرح المقدمة الجزرية»، و«الألغاز النحوية». «الأعلام» (٢/ ٢٩٧).

(١) الفحول: الرواة، الواحد فحل.

(٢) تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفراييني (ت٦٨٤هـ). «كشف الظنون» (٢/ ١٥٤٣).

مثله مِنَ الغرائب، كيف لا؟ وقد صرَّحَ المحقِّق الرَّضيُّ أنّه إذا أمكن في الحرف عدم الزيادة، ولو بالتأويل، لا يصار إليها، مع أنَّ فيه تقدير شيءٍ لم يلفظ قط، بخلاف تقدير الفعل على قول الكوفيَّة، والمبتدأ على قول البصريَّة، فإنَّهما قد يلفظان مثل قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق:١] وقوله ﷺ: «... باسم[ـك][1] ربِّي وضعتُ جَنْبِي...»[2]، وقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرٰيهَا﴾ [هود: ٤١].

وأمَّا ما قيل مِنْ أنَّ "بسم الله" ظرف لغو متعلِّقٌ بمبتدإٍ محذوف مع الخبر؛ أي: ابتدائي بسم الله كائنٌ.. ففيه حذف مصدرٍ وإبقاء معموله، وقد نصَّ مكيٌّ[3] على منعه، مع ما فيه من كثرة الحذف بلا مقتض وهو مدخول ـ كما [٩/ب] في «مغني اللبيب» ـ ومن تقدير شيء لم يلفظ قط.

وعلى كل التقادير: فلفظة الجلالة مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليها للاسم.

مطلبٌ: في أنَّ لفظة الجلالة أعرف المعارف

و(اللَّامُ) في "الرحمن": حرف تعريفٍ مبنيٌّ على السُّكون لا محل له.

و(رَحْمَن) مجرورٌ صفةٌ مادحةٌ للفظة الجلالة. ويقال بدَلَها: وصفٌ مادحٌ ونعتٌ مادحٌ ـ كما مرَّ التفصيل ـ، لا للتخصيص والتوضيح؛ لأنَّه لا نكَارَة في الاسم الجليل حتى يخصّه الوصف الجميل.

---

(١) ما بين معقوفتين من الحديث، وسقط من نسخة المصنف.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٣٢٠) بلفظ: «باسمك ربِّ»، ومسلم في «صحيحه» [٦٤-(٢٧١٤)]، والترمذي في «سننه» (٣٤٠١)، وأبو داود في «سننه» (٥٠٥٠)، وغيرهما من أصحاب السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في هامش (أ): "وقد نص مكي" بيان.

هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي المقرئ (ت: ٤٣٧هـ) له كتب كثيرة، منها: «مشكل إعراب القرآن». «الأعلام» (٧/ ٢٨٦).

ولا إبهام فيه أصلاً حتى يصح التوضيح، بل لا يمكن قطعاً؛ لأنَّه أعرف المعارف على الإطلاق، كما أنَّ لفظة "شيء" أنكر النكرات بالاتِّفاق.

حتى رُوِيَ[١] أنَّ سيبويه رُؤِيَ[٢] في المنام، فسُئِلَ عن حالِهِ، فقال: غفر لي ربِّي، فقيل: بأيِّ شيءٍ غفر لك؟ فقال: بسبب قولي: إنَّ لفظةَ الجلالة أعرف المعارف ـ كما في «**القُهُسْتَانِي**»[٣] ـ، وقد ذكره الفَاكِهَانِيُّ[٤] أيضـاً.

ولا يجوز كونه بدلاً مِنْ لفظة الجلالة؛ لأنَّ كون المشتقِّ بدلاً غير جائز ـ كما في «**شرح المفصّل**» للأندلسي[٥] ـ، وفي الشِّهاب على «**أنوار التنزيل**» نقلاً عن أبي حيَّان: أنَّه ضعيف، وفي الرضي: أنَّه قليل.

ولا يجوز ـ أيضـاً ـ كونه عطفَ بيان؛ لعدم جواز كون المشتق عطف بيان ـ كما في «**الأشباه والنظائر النحوية**» للسيوطي ـ.

قلتُ: لعلَّ هذا ليس بمتَّفقٍ عليه، كيف وقد قال الزمخشريُّ والبيضاويُّ في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ * اِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس:٢-٣]: إنَّه عطف بيان.

---

(١) في هامش (أ): من الرواية.

(٢) في هامش (أ): من الرؤية.

(٣) هو شمس الدين محمد بن حسام الدين الخراساني القهستاني الحنفي (ت٩٦٢هـ)، من تصانيفه: «جامع الرموز في شرح النقاية» و«جامع المباني في شرح فقه الكيداني» و«شرح مقدمة الصلاة» وكلها في فروع الفقه الحنفي. «معجم المؤلفين» (٩/ ١٧٩).

(٤) تاج الدين عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري الفاكِهاني (٧٣٤هـ) عالم بالنحو، من كتبه: «الإشارة» نحو، و«المنهج المبين في شرح الأربعين النووية»، وغير ذلك. «الأعلام» (٥/ ٥٦).

(٥) القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي المرسي اللُّورَقي (ت٦٦١هـ)، له: «الموصل» شرح المفصل للزمخشري، و«شرح الشاطبية»، و«المباحث الكاملية في شرح الجزولية» نحو. «الأعلام» (٥/ ١٧٢).

وقد يقال[١]: إنَّه جارٍ مَجْرى الجامد.

هذا على قول من قال: إنَّ "**الرَّحمن**" ليس بعلم، كما هو المشهور، وعليه الجمهور.

وأمَّا على قول مَن قال: إنَّه عَلَمٌ كالأعلمِ وابنِ هشامٍ فهو بدلٌ أو عطفُ بيانٍ للفظة الجلالة، لا صفةٌ لها؛ [١٠/آ] لأنَّ العلمَ يوصف، ولا يوصف به؛ لعدم دلالته على المعنى الحاصل في المتبوع.

ويحتمل كون "**الرحمن**":

منصوبـًا بفعلٍ مقدَّرٍ وجوبـًا؛ أي: أعني به الرحمن، أو: أمدح.

ومرفوعـًا على أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ وجوبـًا؛ أي: هو الرحمن.

والجملة الفعليَّة أو الاسميَّة لا محلَّ لها استئناف.

و(**الرَّحِيمِ**) مجرورٌ صفةٌ بعدَ صفةٍ "لله" لا "للرَّحمن؛ لأنَّ المختارَ أنَّ الصِّفةَ لا توصف، بل إنْ جاء ما يُوهِم ذلك جُعِلَ صفةً للأول، إلَّا أنْ يمنعَ مانعٌ، فيكون صفةً للصِّفة، نحو: "**يا أيها الفارس ذو الجهة**"، فـ"**ذو الجهة**" صفة لـ"**الفارس**" لا لـ"**أيّ**"؛ لأنَّه المنادى في الحقيقة، و"**أيّ**" وصلة، فيكون "**ذو الجهة**" صفة للمنادى في الحقيقة وهو "**الفارس**"، لا في الصورة وهو "**أيّ**" ـ كما في «**تفسير ابن عادل**» ـ.

وعلى تقدير أن يكون "**الرَّحمن**" علمـًا ـ كما ذهب إليه الأعلمُ وابنُ هشام ـ فـ"**الرَّحيم**":

صفة لـ"**الرَّحمن**"، لا للفظة الجلالة؛ لعدم جوازِ تقدُّمِ البدل وعطفِ البيان على الصفة.

---

(١) في هامش (أ): "وقد يقال" بيان.

أو: بدلٌ بعدَ البدلِ مِنْ لفظة الجلالة على النُّدور أو الضعف، كما مرَّ على القول بجواز تعدُّد البدل.

ولا يجوز كون "الرَّحيم" عطف بيانٍ للفظة الجلالة أو "الرَّحمن"؛ لِمَا مرَّ في "الرَّحمن" مِنْ أنَّ المشتقَّ لا يكون عطف بيان.

أو: مرفوعٌ خبرٌ بعد الخبر على تقدير رفع "الرَّحمن".

أو: خبرٌ لمبتدإٍ[1] محذوفٍ على تقدير غير رفعه؛ أي: هو الرحيم.

أو: منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ وجوباً؛ أي: أعني به، أو: أمدح الرحيم.

والجملة الاسميَّةُ[2] أو الفعليَّةُ[3] لا [١٠/ب] محلَّ لها استئناف.

مطلبٌ: في احتمال الإعراب في "الرَّحمن الرَّحيم"

ثم اعلم أنَّ في "الرَّحمن" و"الرَّحيم" تسعةَ احتمالاتٍ، سبعةٌ منها جائزةٌ: رفعهما، ونصبهما، وجرهما، ورفع الأوَّل مع نصب الثاني وعكسه، وجر الأوَّل مع رفع الثاني أو نصبه.

واثنان ممتنعان: رفع الأول أو نصبه مع جرِّ الثاني؛ لامتناع الإتباع بعد القطع، كما قال الشِّبراخيتيُّ[4] في «**الفتوحات الوهبية على شرح الأربعين النووية**».

مطلبٌ: في امتناع الوصف بعد القطع

وفي «**حاشية أنوار التنزيل**» للشِّهَاب: هذا مذهب الجمهور، خلافاً لصاحب

---

(١) في هامش (أ): "لمبتدأ" بيان.

(٢) في هامش (أ): هذا ناظرٌ إلى كون "الرحيم" خبر مبتدأ محذوف.

(٣) في هامش (أ): هذا ناظرٌ إلى كون "الرحيم" منصوباً بفعلٍ مقدَّر.

(٤) برهان الدين إبراهيم بن مرعي بن عطية الشّبرخيتي (ت: ١١٠٦هـ)، من كتبه: «شرح مختصر خليل» فقه، و«الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية». «الأعلام» (١/ ٧٣).

«**البسيط**»(١)، فإنَّه جوَّزَ الإتباع بعد القطع، وأتى شواهِدَ(٢) تدلُّ على ما يدَّعيه.

ثم المراد بالإتباع الصفات، وإلَّا فالبدل بعد القطع جائزٌ بلا نزاعٍ لديه.

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في أداة التعريف

(الكَلِمَةُ) اللام: حرفُ تعريفٍ مبنيٌّ على السكون لا محل له.

وإنَّما زِيدَت عليه همزة الوصل؛ لتعذُّر الابتداء بالسَّاكن. هذا عند سيبويه، واختاره المصنِّف حيث قال: ومن خواصِّه دخول اللام.

وعند الخليل(٣): فأداة التعريف "ال" كـ"هل"، فالهمزة عنده(٤) قطع، إلَّا أنَّه لَـمَّا كَثُرَ استعماله عُومِلَ همزته معاملة همزة وصل، فتسقط في الدَّرْج.

وعند الـمُبَرَّد: فأداة التعريف الهمزة فقط، وللفرق بين أداة التعريف وهمزة الاستفهام زِيدَت عليها اللَّام، كما زِيدَت اللَّام على الألف الساكن لأجل التلفظ، فقيل: «لا».

مطلبٌ: في شهرة قول المعلِّمين: "لام ألف" خطأ

وقول المعلِّمين: "**لام ألف**"(٥) خطأٌ ـ كما في «**سرِّ الصناعة**» لابن جِنِّي(١) ـ.

---

(١) أبو ضياء الدين عبد الله محمد بن علي الإشبيلي (ت: ٦٨٨هـ)، يعرف بابن العِلْج، له: «البسيط» في النحو، وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات. «الكشف عن صاحب البسيط في النحو» (١/ ١٥١).

(٢) لعل الأنسب: أتى بشواهد، وما في الأصل يحمل إما على تضمين "أتى" معنى "ذكر"، أو على نزع الخافض.

(٣) في هامش (أ): الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي (ت: ١٧٠هـ)، واضع علم العروض، وأستاذ سيبويه، له: «العين» في اللغة، و«معاني الحروف». «الأعلام» (٢/ ٣١٤).

(٤) في هامش (أ): "عنده" بيان.

(٥) في هامش (أ): "لام ألف" بيان.

وخصّ اللام في تلفّظ الألف السّاكن بالدِّعَامَة[2]؛ لأنَّهم توصَّلوا للنطق [١١/آ] بلام التعريف، بأنْ جعلوا قبل الهمزة التي هي أختها، فتوصلوا فيها باللام لضربٍ مِنَ المقارضة[3] بين الحرفين، فالألف التي هي أول حروف المعجم صورة الهمزة في الحقيقة ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للشِّهاب ـ.

ثمَّ إنَّ ابنَ جِنِّيٍّ اعترض[4] على نفسِهِ بقول أبي النَّجم[5]:

أقبلتُ مِنْ عند زيادٍ كالخرِفِ[6] * تخطُّ رجلايَ بخطٍّ مختلِفِ

تُكَتِّبَان في الطريق لامَ أَلِفِ

وأجاب عنه: بأنَّه لعلَّه تَلَقّاه من أفواهِ العامَّة؛ لأنَّ الخطَّ ليس له تعلُّقٌ بالفصاحة ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

وفي «**شرحه**» للشُّمُنِّي: هذا الجوابُ ليس ببعيد؛ لأنَّ هذا اللَّفظَ صارَ مشهوراً على الألسنة، وهذا العربيُّ لم يقل هذا الشعر إلَّا وهو في الحاضرة، ومخالطته للعامَّة[7].

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جِنّي الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، من أئمة الأدب والنحو، له: «سر الصناعة» و«الخصائص» في اللغة، و«اللمع» في النحو. وغير ذلك. «الأعلام» (٤/ ٢٠٤).

(٢) في هامش (أ): الدِّعَامة والدِّعمة والدِّعام بكسرهن: عماد البيت والخشب المنصوب للتعريس. كذا في «القاموس».

(٣) المقارضة: المضاربة.

(٤) في هامش (أ): "اعترض" بيان.

(٥) أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز (ت: ١٣٠هـ) من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجاز، نبغ في العصر الأموي. «الأعلام» (٥/ ١٥١).

(٦) في النسخة المخطوطة: "... كالحرف * يخط..." وما أثبته من «سر الصناعة» تحقيق: حسن هنداوي، و«الخصائص» تحقيق: محمد علي النجار لابن جني.

(٧) في هامش (أ): "للعامة" بيان.

وأجاب عن هذا الاعتراض الدَّمَامِينِيُّ[1] في «شرح المغني» وقبله الشُّمُنِّيُّ: بأنَّ مرادَ أبي النجم: يُكَتِّبَان لاماً وألفاً، وليس مراده: لام ألف الذي هو حرفٌ مركَّب يقصد به "لا"، فيكون قد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لأجل الضرورة، ووقف على المنصوب بدون ألف، ومراده: أنَّه تارةً يمشي مستقيماً فتخطُّ رجلاه [خطّاً] شبيهاً بالألف، وتارةً يمشي[2] مُعْوَجّاً فتخطُّ رجلاه خطّاً شبيهاً باللَّام. انتهى.

ثمَّ إنَّ "الكلمة" مرفوعةٌ بعاملٍ معنويٍّ مبتدأ، وهو عند البصريين: تجريد الاسم عن العوامل اللفظيَّة لأجل الإسناد.

ورُدَّ بأنَّ التجريدَ عدميٌّ، فعدّه مؤثراً ليس بمرضيٍّ؛ لعدم صحَّة كون فاعل الوجوديّ عدميّاً، فلا يَحْسُنُ تشبيهُ العدميِّ بالمؤثر [١١/ب] وتنزيله منزلته. فالأَوْلَى أنْ يفسّر بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً.

وأجيبَ عنه: بأنَّ العوامل علامات لتأثير المتكلّم لا مؤثّراتٌ.

والعدم الخاص يجوز أن يكون علامةً، مع أنَّه يرد عليه أيضاً أنَّ ما جعله أولى اعتباري، فعدّه مؤثراً ليس بمرضي؛ لعدم صحَّة كون فاعل الوجود الخارجيِّ اعتباراً، فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر. فافهم.

وعند الكوفيين: المبتدأ مرفوعٌ بالخبر كما هو مرفوعٌ بالمبتدأ، فيكون عامل كُلٍّ منهما لفظيّاً عندهم.

مطلبٌ: في بيان أقسام اللام

ثمَّ إنْ أُرِيدَ بمدخول اللام الجنس من حيث هُوَ هُو ـ يعني: مع قطع النظر عن

---

(١) بدر الدين محمد بن أبي بكر المخزومي القرشي المعروف بابن الدماميني (ت: ٨٢٨هـ)، من كتبه: «تحفة الغريب شرح مغني اللبيب»، و«شرح تسهيل الفوائد». «الأعلام» (٦/ ٥٦).

(٢) في هامش (أ): "يمشي" بيان.

الأفراد ـ يسمّى اللام: **لام الجنس**، مثل: **الرجل خيرٌ مِنَ المرأة**، ونظيره: **عَلَم الجنس كأسامة وسبحان**.

وإنْ أُرِيدَ به فردٌ معيَّنٌ مِنْ أفراد الجنس معهودٌ بين المتكلّم والمخاطَب يسمّى: **لام العهد الخارجي**، مثل: **جاءني رجلٌ فأكرمت الرجل**، وقولك: **أُدخل الباب**، لمن قرعه، ونظيره: **علم الشخص**، مثل: **زيد**.

وإنْ أُرِيدَ به فردٌ معهودٌ في الذِّهن يسمَّى: **لام العهد الذهني**، مثل: **اشترِ لي اللحمَ وادخل السوق**، ونظيره: **النكرة الواقعة في المثبت**، مثل: **جاءني رجلٌ**.

وإنْ أُرِيدَ به جميع الأفراد يسمَّى: **لام الاستغراق**، مثل: ﴿وَالْعَصْرِ ۝ اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ ۝ اِلَّا الَّذِينَ اٰمَنُوا﴾، ونظيره: **لفظ "كل" مضاف إلى نكرة**، نحو: **كل رجل عالم فله درهم**، كذا في «**المطول**»[1]، وتفصيلُه في «حواشيه».

والمراد باللام هنا: الجنس؛ لأنَّ التعريف للجنس، ولا مجال ههنا للعهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة ـ كما قال المولى الجامي[2] ـ؛ للزوم [١٢/آ] كونه حصَّة معيَّنة من الجنس، وليس كذلك هنا ـ كذا في «**الامتحان**»[3] ـ.

---

(١) تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٣هـ)، وله: «المختصر» اختصر به «شرح تلخيص المفتاح»، و«التلويح إلى كشف غوامض التنقيح» و«شرح التصريف العزي». «الأعلام» (٧/ ٢١٩).

(٢) في هامش (أ): فيه ردٌّ للفاضل الجامي.
هو نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشهير بملا جامي (ت: ٨٩٨هـ)، له: «شرح الكافية» والجامي: هو أحسن شروحها سماه: «الفوائد الضيائية». «الأعلام» (٣/ ٢٩٦).

(٣) امتحان الأذكياء شرح مختصر الكافية المسمى لب الألباب لناصر الدين البيضاوي صاحب التفسير، تأليف: محيي الدين محمد بن بيرعلي بن إسكندر الرومي المعروف بالبِرْكِي أو البركوي (ت: ٩٨١هـ). «الأعلام» (٦/ ٦١)، «كشف الظنون» (٢/ ١٥٤٦).

مطلبٌ: في بيان معاني التاء

ثمَّ إنَّ التاءَ تأتي: للوَحْدة، كـ"**تمرة**". وللتأنيث، مثل: "**قائمة**". وللتذكير، مثل: "**ثلاثة**". وللعوض، مثل: "**عِدةٍ**". وللنقل، مثل: "**كافية**"، وللمصدرية، مثل: "**فاعلية**". وللمبالغة، مثل: "**علَّامة**".

والمراد بالتاء هنا: الوَحدة الشَّخصيَّة الكليَّة اللازمة لحقيقة الكلمة.

مطلبٌ: فيه ردٌّ للجامي، حيث جعل تاء الكلمة للوحدة الجنسية

ولا تنافي بينها وبين الجنس، لا من حيث هو هو، ولا من حيث وجوده في ضمن البعض أو الكل؛ وإنَّما التنافي بينها وبين المركَّب، أو بين الوَحدة الشَّخصيَّة الجزئيَّة والجنس.

وأمَّا الوَحدة النوعيَّة فليست من معنى التاء في مثلها، بل الأُولى أحد معنيَيها في "**دحرجة**" و"**استخراجة**"، ومعنى صيغة "**فِعلَة**" بالكسر.

وقولهم: "التاء في مثل "**تمرة**" للفرق بين الجنس والواحد" لا يقتضي التنافي بل الاختلاف، وكم بينهما! كما في «**الامتحان**».

من أراد الاطلاع على وجه الإتقان، فليراجع إلى «حاشيته» للأطوِيِّ[1]، لعلَّه يظفر بحقيقة الحال، بعون الله الهادي.

(**لَفْظٌ**): مرفوعٌ بعاملٍ معنويٍّ خبر المبتدأ، والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئناف.

وقيل: إنَّ "اللفظ" خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: هي لفظٌ.

---

(١) الأطه لي ـ وتلفظ: أَصَلَي ـ مصطفى بن حمزة بن إبراهيم، نحوي من علماء الترك (ت: بعد ١٠٨٥هـ)، له: «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» وحاشية على «امتحان الأذكياء للبركوي». «الأعلام» (٧/ ٢٣٢).

ورُدَّ بأنَّ تقدير المبتدأ هنا بلا اقتضاء، وتقدير شيء بلا اقتضاء مدخول ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ، مع أنَّه يلزم فيه التباس، إذ لا يُعلَم أنَّ "اللَّفظ" خبرُ الكلمة أو خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، فيلزم ذكر المبتدأ المحذوف دفعًا للالتباس.

ثمَّ إنَّ كون العامل في الخبر العاملُ المعنوي كما في المبتدأ، قولُ جمهور البصريين.

ونقل الأندلسيُّ عن [١٢/ب] سيبويه: أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ، ويُحكَى هذا عن أبي علي[١] وأبي الفتح[٢]. وقيل: معنى الابتداء عاملٌ في المبتدأ. وكلاهما عاملٌ في الخبر.

ورُدَّ بأنَّه لا يجوز اجتماع العاملين على معمول واحد ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» ـ.

وعند الكوفيين: أنَّ عامل الخبر المبتدأ، كما أنَّ عامل المبتدأ الخبر ـ كما مر ـ. وقوَّاه الرّضي.

وردَّه ابنُ الدَّهَّان[٣] في «**الغرَّة**[٤]» ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» ـ.

وإنما قال: "**لفظ**" ولم يقل: "**لفظة**"؛ لأنَّه لم يقصد الوَحدة، والمطابقة غير لازمة؛ لعدم الاشتقاق، مع كون اللفظ أخصر.

---

(١) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل (ت: ٣٧٧هـ) أحد الأئمة في علم العربية، له: «الإيضاح» في قواعد العربية، و«التذكرة» في علوم العربية، و«تعاليق سيبويه»، و«جواهر النحو»، و«العوامل» في النحو. وغير ذلك. «الأعلام» (٢/ ١٨٠).

(٢) أي: ابن جني.

(٣) أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري المعروف بابن الدهان (ت: ٥٦٩هـ)، له: «تفسير القرآن»، و«شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي»، و«الغرة في شرح اللمع لابن جني». «الأعلام» (٣/ ٩٩).

(٤) في النسخة المخطوطة: «العزة»، والصواب ما أثبتناه.

ثمَّ إنَّ وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطٌ بثلاثة أشياء:

الأول: الاشتقاق أو ما في حكمه، كالاسم المنسوب.

والثاني: الإسناد إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ بشرط كونه تحته.

والثالث: عدم التساوي بين المذكر والمؤنث، كـ"**جريح**" و"**صبور**".

وقد انتفت هنا الشروط الثلاثة جميعـًا، كما لا يخفى على **النُّهَى**(١).

مطلبٌ: في أنَّ مفعول ما لم يسم فاعله عبارة المتقدمين، وخالفهم ابن مالك وقال: بدله نائب عن الفاعل

(**وُضِعَ**) ماض مبنيّ للمفعول. ويقال بدله: مجهول. وكلاهما بمعنى واحد.

وهو الفعل الذي لم يُذكَر فاعله وأقيم المفعول مقامه.

ثمَّ إنَّه مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له، والضمير المستكن الراجع إلى اللفظ هو مبنيٌّ على الفتح، مرفوعٌ محلًّا، مفعول ما لم يسمَّ فاعله لـ"**وضع**". هذا عبارة المتقدمين، وعليه المصنف كما سيجيء.

وعبارة ابن مالك في «**الألفية**» و«**الشذور**»(٢): "نائب الفاعل".

وهي أولى من عبارتهم؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّ النَّائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً وغير مفعول.

والثاني: أنَّ المنصوب في نحو: "**أُعْطِيَ زَيْدٌ درهمـًا**" يصدق أنَّه مفعول ما لم يسمَّ فاعله، وليس مراداً ـ كما ذكره ابن هشام [١٣/آ] في «**شرح الشذور**».

---

(١) أي: أصحاب العقول؛ لأنها تنهى عن القبيح. «لسان العرب» مادة: نهي.

(٢) «شذور الذهب» في علم النحو: لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام (ت٧٦٢هـ)، وله عليه شرح. ولغيره عليه شروح. «كشف الظنون» (٢/ ١٠٢٩).

وعبارة القاضي[١] في «اللّب»: "نائب الفاعل".

وهي أخصر منهما، وعليه صاحب «الإظهار»[٢].

ولا يخفى أنَّ هذه التعبيرات اصطلاحات منهم، ولا مشاحّة فيه ـ كما في «شرح التسهيل» لأبي حيَّان، على ما نقله السيوطي في «النكت» ـ.

وجملة "وضع" مرفوعةُ المحلّ، صفة "لفظ".

مطلبٌ: في أنَّ اللام في قوله: "لِـمَعنى" صلة لا تعليل

(لِمَعْنًى) "**اللام**": حرف جرّ متعلّق بـ"وضع".

و"**المعنى**": مجرورٌ به تقديراً، ومنصوبٌ محلًّا، مفعولٌ به غير صريح لـ"وضع"، لا مفعول له؛ لعدم كون اللام هنا للتعليل ـ كما زعمه بعض أصحاب التحصيل[٣] ـ بل صلة الوضع.

والصِّلَة تطلق في هذا الفنِّ على ثلاثة معانٍ:

الأول: صلة الموصول. **والثاني**: الزائد. **والثالث**: حرف الجر الذي يتعدَّى به الفعل لا المفعول، مثل: "مررت بزيد" فالباء: صلة؛ أي: وصلة ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» نقلاً عن الأندلسي ـ.

والمراد هنا بها المعنى الأخير فاحفظه، فإنَّه من الحور المقصورات ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب ـ.

---

(١) أي: ناصر الدين البيضاوي.

(٢) أي: محيي الدين البركوي.

(٣) في هامش (أ): ومن الزاعمين صاحب «الإفصاح».
الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي تأليف: أبي عبد الله النحوي محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخضراوي الأندلسي (ت: ٦٤٦هـ). «كشف الظنون» (٢/ ١٢٤).

بخلاف اللام في قولهم: "**حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب**" فإنَّه للتعليل ـ كما يدلُّ عليه الغرض ـ لا للصلة ـ كما زعمه بعض أرباب الحواشي(١) ـ.

وبخلاف اللام في قوله الآتي في تعريف الأفعال الناقصة(٢): "**ما وضع لتقرير الفاعل**" فإنَّه يحتمل الوجهين ـ كما صرح به المولى الجامي، قدّس سرّه السّامي ـ.

(**مُفْرَدٍ**) اسمٌ مفعولٌ، نائب الفاعل فيه "هو"، راجعٌ إلى "**معنى**" أو "**لفظ**"، وهو معه مركبٌ مجرورٌ لفظاً، أو مرفوعٌ لفظاً، صفة لـ"**معنى**"، أو(٣) صفة بعد الصفة لـ"**لَفظٍ**". وهو الأَوْلَى ـ كما في «**شرح** [١٣/ب] **العصام**» ـ والصواب(٤) ـ كما في «**النكت**» ـ.

وإنْ ثبت ما قاله الرضي: إن الإفراد عند النحاة صفة لـلمعنى فقط، فكون **المفرد** صفة للمعنى متعيّن بلا شطط.

وأمَّا نصبه ـ وإن لم يساعده رسم الخطّ ـ فعلى أنَّه حالٌ مِنَ المستكنّ في "**وضع**"، أو من "**المعنى**" فإنه مفعولٌ به بواسطة اللام.

وعدم تقدّم الحال على صاحبها ـ وإن كان نكرة محضة ـ؛ لكونه مجروراً بلام الجارّة ـ كما ذكره الفاضل العصام(٥) ـ.

ثمَّ إنَّما قلنا: إنَّ المفرد مع نائب فاعله مركَّب صفة لـ"**المعنى**" أو "**اللفظ**"، على خلاف ما اشتهر عند الطلبة مِنْ أنَّ **المفرد** وحده صفة لأحد ما ذكر؛ لأنَّ اسم المفعول وسائر الصفات المشتقة مع مرفوعاتها معمولة.

---

(١) في هامش (أ): وهو محمد الكردي المشهور بمنلا زاده، ذكره في حاشية العصام على الجامي.

(٢) في هامش (أ): "الأفعال الناقصة" بيان.

(٣) في هامش (أ): فيه لف ونشر مرتب.

(٤) في هامش (أ): عطف على قوله: "الأولى".

(٥) في هامش (أ): في الحاشية.

مطلبٌ: في أنَّ الصفات مع فواعلها تكون مركبة ومعمولة معها على القول الصحيح

والإعراب لمجموع المركبات، لا للصفات وحدها، لكن أُجرِي إعراب المركَّبات على أجزائها الأُوَل؛ لامتناع إجرائه على أجزائها الثواني؛ لكونها مشغولة بالإعراب من جهة أجزائها الأُوَل، كما أُجرِي إعراب "**عبد الله**" عَلماً على جزئه الأوَّل.

ومن زعم أنَّ الصفات وحدها صفة لزمه أن يقول مثل ذلك في "**عُرِف**" في قولك: "**مررت برجلٍ عُرِفَ أَبُوه**"، فيحكم بأنَّ الصفة في هذا المثال "**عُرِفَ**" وحده لا الجملة.

وهذا ممّا لا يلتزمه مَن عنده شمَّة من علم الإعراب ـ كما في «**شرح المفتاح**» للسيد الشريف[1] ـ.

لا يقال: المعرب قسم الاسم، والصفة مع فاعلها ليست باسم، فلا يكون له إعراب؛ لأنَّا نقول: المعرب هو الاسم، أو ما نزّل منزلة الاسم، نحو: قائمة، وبصريّ ـ كما في «**شرح التلخيص**» للفاضل العصام ـ.

وفيه زيادة تحقيق [١٤/آ] وتدقيق، فارجع إليه إنْ كنتَ مِنْ أهل التوفيق.

والعجب منه أنَّه مع هذا التحقيق قال في «**حاشية الجامي**»[2]: إنَّ الخبر في "**زيدٌ قائمٌ أبوه**" عندهم "**قائم**"، وفاعله خارجٌ عن الخبر. انتهى.

ولا يخفى ما بين كلاميه مِنَ التدافع الظاهر، على ذي القلب الطاهر.

والحقُّ ما قاله في «**شرح التلخيص**».

---

(١) مفتاح العلوم، تأليف: سراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت: ٦٢٦هـ)، شرحه كثيرون، منهم: السعد التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، والسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) وسماه: «المصباح». «كشف الظنون» (٢/ ١٧٦٢).

(٢) في هامش (أ): في تعريف الكلام.

فظهر أنَّ ما قاله أكثر المعربين مِنْ: أَنَّ أمثال "**مفرد**" صفة لِمَا قبلها بلا ضمّ الفاعل... مسامحةٌ إنْ علم ما هو التحقيق، وإلَّا فغالط[١]. أو بناء على القول المرجوح.

مطلبٌ: في أنَّ المفرد في عرف النحاة يطلق على عدَّة معان

ثم إنَّ "**المفرد**" في عرف النحويين:

يطلق ويراد به ما يقابل المركّب. وذلك في بحث الكلمة.

ويطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع. وذلك في بحث الصفة.

ويطلق ويراد به ما يقابل المضاف وشبه المضاف. وذلك في بحث المنادى، والمنصوب بـ"**لا**" التي لنفي الجنس.

ويطلق ويراد به ما يقابل الجملة. وذلك في بحث خبر المبتدأ.

فاحفظ ما ذُكِرَ هنا، فإنَّه ينفعك في مواضع شتَّى.

(وَهِيَ) بكسر الهاء على الأصل، ويجوز إسكانها، تشبيهاً لقولنا: "**وهي بكتف**" ـ كما في «**الشافية**» ـ.

و"**الواو**" فيه: قيل: إنه للعطف.

والجامع بين المعطوفين البيان؛ أي: التعريف لبيان مفهوم الشيء، والتقسيم لبيان أفراده.

وقيل: للاستئناف والابتداء.

وفائدته: تزيين اللّفظ وتحسينه.

ومعناه: وقوعه أوَّل كلامٍ بعد تقدُّم جملةٍ مفيدةٍ من غير ارتباطه لها لفظاً، سواءٌ كان جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ أو لا. هذا عند النحاة.

---

(١) في هامش (أ): "فغالط" بيان.

وعند أهل المعاني: لا بُدَّ مِن أن يكون جوابًا لسؤالٍ مقدَّر ـ كما في «**مغني** [١٤/ ب] **اللبيب**» و«**حاشية المطول**» للمولى حسن چلبي ـ[١]، وقد أخطأ مَنْ عزَا[٢] المعنى الأخير إلى النحاة، لا وقوعه أول كلام من غير أن يتقدم عليه شيء، فإنه غير موجود في كلام العرب، ولم يقع في كلام أهل الأدب. كذا قال المولى الشهير بابن كمال الوزير[٣]، نقلاً عن صاحب «**البديع**» في شرح «القصيدة الخمرية»[٤].

فعرف اتحاد واو الاستئناف والابتداء.

وقد أخطأ مَنْ فرَّق بينهما[٥].

و"هي": ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ، مبنيٌّ على الفتح عند البصريَّة، وعلى الكسر عند الكوفيَّة ـ كما مرَّ في "هو" ـ، مرفوعٌ محلًّا مبتدأٌ راجعٌ إلى لفظة الكلمة باعتبار ملاحظة مفهومها. فيكون الإرجاع بحسب اللفظ، والتقسيم باعتبار المعنى.

فاندفع ما قيل مِنْ: أنَّ الضمير إنْ رجعَ إلى لفظة الكلمة فالإرجاع صحيح.

ولا يصح التقسيم؛ لأنَّه يلزم حينئذٍ تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأنَّ لفظة الكلمة اسمٌ لدخول اللام عليها، فيلزم تقسيم الاسم إلى الاسم وإلى غيره، وهو فاسد.

---

(١) حسن چلبي بن محمد شاه بن محمد بن حمزة الفناري (ت: ٨٨٦هـ)، له حاشية على شرح المطول للتفتازاني وهي حاشية مشحونة بالفوائد، وحاشية على شرح المواقف للشريف الجرجاني. «الأعلام» (٢/ ٢١٧).

(٢) في هامش (أ): قوله: "عزا" من العَزوِ، بمعنى: النسبة؛ أي: نسبه.

(٣) شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت: ٩٤٠هـ)، له تصانيف كثيرة، منها: «محيط اللغة»، «تغيير المفتاح للسكاكي»، «حاشية على شرح السيد للكشاف». «هدية العارفين» (١/ ١٤٢).

(٤) القصيدة الخمرية للشيخ عمر بن علي بن الفارض المصري (ت٦٣٢هـ)، وقد شرحها كثيرون، منهم: المولى الجامي، وابن كمال باشا. «كشف الظنون» (٢/ ١٣٣٨).

(٥) في هامش (أ): المفرّق الشيخ عبد الله أفندي معرب «الإظهار».

وإنْ رجع الضمير إلى مفهوم الكلمة، وهو لفظٌ وضِعَ لمعنىً مفردٍ... فالتقسيم صحيح.

ولا يصح الإرجاع؛ لأنَّ المفهوم مذكَّر، والمؤنث لا يرجع إلى المذكَّر.

(اسْمٌ) مرفوعٌ، خبرُ المبتدأ. والجملة: اسميَّة لا محلَّ لها، عطف على جملة: "**الكلمة: لفظ**"، أو استئناف.

ورُدَّ الأوَّل بأنَّ العطف من التوابع، وهي كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة، وهذا لا يَصْدُق عليه؛ لعدم الإعراب في كِلَا المعطوفين[1].

وأجيب: بأنَّ ما ذُكِرَ من التعريف ليس لمطلق التوابع، بل لتوابع الاسم. ولو سُلِّمَ فهو باعتبار الأصل الأغلب ـ كما في «**لب الألباب**» ـ [١٥/آ] أو بتعميم الإعراب للوجوديِّ والعدميِّ ـ كما في «**حاشية المطول**» للمولى حسن چلبي ـ.

وفي «**شرح مغني اللبيب**» للشُّمُنِّي: أُجِيبَ عن هذا الإشكال بأنَّ المرادَ بالتابع هنا اللغوي، لا الاصطلاحي الذي لا بدَّ أنْ يكون لمتبوعه محلٌّ مِنَ الإعراب ـ كما عرفه ابن الحاجب ـ. أو إطلاق التابع هنا مجاز بعلاقة المشابهة.

وفي «**شرح المفتاح**» للسَّيِّد الشَّريف: فائدةُ العطف بالواو فيما لا محلَّ له من الإعراب هي: التشريك، والجمع بين مضمونَي الجملتين في التحقق بحسب نفس الأمر.

فإن قلت: اجتماعهما واشتراكهما في ذلك التحقّق معلومٌ بدون الواو؛ لدلالة الجملتين على تحقّق مضمونيهما في الواقع، فيجتمعان فيه قطعاً.

قلت: ما ذكرته إنَّما هو بدلالةٍ عقليةٍ، وهي ربَّما لم تكن مقصودةً، فبالعطف تعيَّن

(١) في هامش (أ): أي: المعطوف والمعطوف عليه على التغليب.

القصد إلى بيان الاجتماع، ويَتَقوَّى الدلالة العقليَّة بالوضعيَّة، ويندفع أيضًا توهُّم الإضراب عن الجملة الأولى إلى الثانية. انتهى. فاحفظه، فإنَّه دقيق. ولذا لم يطَّلع على هذه الفائدة كثيرون.

حتى قال بعضهم في قولنا: "**زيدٌ قائمٌ وعَمْرٌو قاعدٌ**": إنَّ الواوَ هنا ليسـ[ـت] للعطف، بل زائدة لتزيين اللفظ.

وقال بعضهم: إنَّه لاستئناف الكلام وابتدائه ـ كما في «**شرح المفتاح**» للسَّيِّد الشَّريف ـ.

(و) عاطفة. (**فِعْلٌ**) مرفوعٌ عطفٌ على الاسم. (و) عاطفة. (**حَرْفٌ**) مرفوعٌ عطفٌ على القريب لقربه، أو على البعيد لأصالته. على اختلافٍ بين النُّحَاة ـ أوصلهم اللهُ تعالى إلى دار النجاة ـ.

ولم يذهب أحدٌ إلى العطف على المتوسط بينهما فيما زاد المعطوف عليه على الاثنين(١)؛ [١٥/ب] لذهاب العِلَّتَين المذكورتين.

ثم إنَّه قيل: إنَّ الواو في هذين الموضعين خرج عن إفادة الجمع المطلق، واستعمل بمعنى "**أو**" للتقسيم، وإليه ذهب في «**القاموس**»(٢).

والصواب كون الواو على معناه الأصلي، إذ الأنواع الثلاثة مجتمعةٌ في الدخول تحت الجنس. ولو كانت "أو" أصلاً في التقسيم لكان استعماله فيه أكثر من استعمال الواو، وليس كذلك ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

---

(١) في هامش (أ): كما في جاءني زيد وعمرو وبكر وبِشر، فبِشر عطف إما على زيد وإما على بكر، ولم يذهب أحدٌ إلى أنه عطف على عمرو.

(٢) «القاموس المحيط» تأليف: أبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، من أئمة اللغة والأدب. «الأعلام» (٧/ ١٤٦).

لا يقال: يلزم حينئذٍ كون الكلمة هذه الثلاثة معًا؛ لكون الواو للجمع، فيكون: "**مُرَّ بزيدٍ**" كلمة؛ لأنَّه اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ؛ لأنَّا نقول: إنَّما يلزم ما قلته لو كان هذا تقسيم الشيء إلى أجزائه، كما في قولك: "**السَّكَنجَبِين: خلٌّ وعسلٌ وماءٌ**"، وما ذكر تقسيم الشيء إلى جزئياته، كما في قولك: "**الحيوان: إنسانٌ وفرسٌ وبقرٌ وغير ذلك**".

وقولهم: "**الواو للجمع**" لا يريدون به أنَّ المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معًا في حالةٍ واحدةٍ، بلِ المراد:

أنَّهما يجتمعان في كونهما محكومًا عليهما، كما في: "**جاءني زيدٌ وعمرٌو**".

أو في كونهما حكمين على شيءٍ واحدٍ، نحو: "**زيدٌ قائمٌ وقاعدٌ**".

أو في حصول مضمونهما، نحو: "**قام زيدٌ وقعد عمرٌو**".

بخلاف "**أو**"؛ فإنَّها في الأصل لحصول أحد الشيئين ـ كما في «**الرضي**» ـ.

وما قيل: إنَّ "**الكلمة**" مبتدأٌ، خبرُه محذوفٌ؛ أي: ثلاثة. وقوله: "**اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ**" بدلٌ مِنَ الخبر المحذوف، أو عطف بيانٍ له، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٌ؛ أي: هي... ففيه ارتكاب حذفٍ بلا مقتضٍ وداعٍ، وهو مدخولٌ ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ[1].

(**لِأَنَّهَا**) "**اللام**": حرف جرٍّ للتعليل، متعلِّقٌ بالانحصار المفهوم مِنَ التقسيم، أو المقدَّر في نظم الكلام؛ أي: إنَّما انحصرت الكلمة في هذه الثلاثة.

و"**أنَّ**": حرف [١٦/آ] التأكيد المصدري، مشبَّهٌ بالفعل، يقتضي: اسمًا منصوبًا، وخبرًا مرفوعًا، مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له.

هكذا ينبغي للمعرب أنْ يقول حين الإعراب، كما نصَّ عليه ابن هشام في «**قواعد الإعراب**»، فلا عبرة لمنع بعض أبناء الزمان[2]، فإنَّه غافلٌ عن هذا البيان.

---

(١) في هامش (أ): القائل صاحب «الإفصاح».

(٢) في هامش (أ): حيث قال: لا يقال: يقتضي اسمًا منصوبًا وخبرًا مرفوعًا، فإنه خطأ. انتهى.

والضمير المنصوب المتصل مبنيٌّ على السكون، منصوبٌ محلًّا اسم "أنَّ"، راجعٌ إلى "**الكلمة**".

(إِمَّا) حرفُ ترديدٍ مبنيٌّ على السكون لا محل له. قُدِّمَ على "**أو**" جوازاً، وعلى "**إمَّا**" العاطفة وجوباً، كما يجيء في المتن.

وقد أخطأ[1] مَن قال بوجوب تقديم "**إما**" الترديدية على "**أو**" و"**إما**" العاطفتين.

(أَنْ) حرفٌ مصدريٌّ ناصبٌ للفعل المضارع، مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له مِنَ الإعراب.

(تَدُلَّ) مضارعٌ معلومٌ غائبةٌ منصوبٌ بـ"**أنْ**"، فاعله فيه "**هي**" راجعٌ إلى اسم "**أنّ**".

والجملة الفعليَّة لا محلَّ لها مِنَ الإعراب صلة الحرف الموصول، وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلِّ خبر "أنّ". واسمُ "أنّ" وخبره جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها صلة "**أَنّ**"، وهي في تأويل المفرد محلّها القريب مجرورٌ باللَّام، ومحلّها البعيد منصوبٌ مفعولٌ له لمتعَلَّقه.

ثمَّ إنَّه لا بُدَّ في كون "**أَنْ تَدُلَّ**" خبر "**أَنَّ**" مِن تقدير المضاف في جانب الاسم؛ أي: لأنَّ حالها، أو في جانب الخبر؛ أي: ذو أن تدلّ، وهو الأَوْلَى؛ لأنَّ تقدير الشيء بعد الاحتياج أَولَى مِنْ تقديره قبله ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

وإنَّما احتيج إلى التقدير؛ لأنَّ المصدر الصريح أو المؤول به لا يقع خبراً عن اسم عين، ولذا وجب الكسر في مثل: "**زيد إنَّه قائم**".

ويجوز أن يُؤوَّل المؤوَّل بالمصدر باسم الفاعل؛ أي: دالّة ـ كما ذكره الفاضل العصام ـ.

---

(١) في هامش (أ): من معربي هذا الكتاب.

ويجوز أن يكون(١) مبتدأ، [١٦/ ب] وخبره محذوفـًا؛ أي: ثابت. والجملة الاسميَّة خبر "أنَّ" ـ كما في «**الرضي**» ـ.

ويجوز كونه فاعلاً للظّرف المستقرّ المحذوف؛ أي: لأنّها مِنْ شأنها أنْ تدلّ(٢).

أو مبتدأ مؤخراً، والمحذوف خبراً مقدّماً ـ كما قاله مولانا الجامي، قدّس سرّه السّامي ـ.

وفي «**حاشية الرضي**» للسيد الشريف: ما ذكره من تقدير أحد المضافين أو حذف الخبر مبنيٌّ على ما حكموا به مِن أنَّ الفعل مع "أنَّ"(٣) في تأويل المصدر، ولو وضع هناك المصدر بدله لاحتيج إلى ما ذكره، لكنَّ النظر إلى المعنى يغني عنه، إذ ليس في معنى المصدر حقيقةً. انتهى.

يعني: أنَّ كلمة "أن" إذا دخل على الفعل المضارع يجعل في تأويل المصدر باعتبار الأحكام اللفظيّة، كصحة دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد عليه، لا أنْ يجعل في تأويله باعتبار المعنى، بأنْ يقصد به المعنى المصدري ـ كما في «**الحاشية المنقولة عن العصام**» على «**حاشيته على الفوائد الضيائية**» ـ.

مطلبٌ نفيس:

وحين عرضتُ هذا على الأستاذ الشيخ محمَّد أفندي الصوبجوي(٤) عليه رحمة الله القويّ استحسنه.

---

(١) في هامش (أ): أي قوله: "أن تدل".

(٢) في هامش (أ): وعلى هذا: فالجملة الظرفية أو الجملة الاسمية مرفوعة المحل خبر أنّ.

(٣) لعل الصواب مع "أنْ" بالتخفيف.

(٤) محمد بن محمد الصوبيجه وي الإيديني الرومي الحنفي (ت: ١١٦١هـ)، له من التصانيف: «شرح كفاية المبتدي»، و«شرح المقصود»، و«فتح الأسرار في شرح الإظهار للبركوي»، و«مرصاد الهادي على الهوادي». «هدية العارفين» (٢/ ٣٢٧).

وفي «**شرح لب الألباب**» للسيد عبد الله[1] في بحث لام الجحود: المصدر لم يجزْ أنْ يقع خبراً عن الجثة؛ لعدم دلالته بصيغته على فاعلٍ وزمانٍ، بخلاف الفعل المقدَّر به؛ فإنَّه لكونه دالًّا على الفاعل والزمان يجوز الإخبار به عن الجثة.

مطلبٌ نفيس:

وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المصدر والفعل المؤول به، وإنْ قال بعض أصحاب الحواشي بعدم الفرق بينهما، حتى قال بعضهم: لولا القائل السيد الشريف لرددته.

ثم إنَّما قلنا في هذين الموضعين: "إنَّ الجملة لا محل لها صلة للحرف الموصول" على خلاف ما اشتهر على ألسنة المعربين من أنَّ "الجملة في تأويل [١٧/آ] المفرد"؛ لكونه مسامحة بيقين. والتحقيق ما ذكرناه.

قال في «**مغني اللبيب**»: الجملة السادسة مِنَ الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب: الجملة الواقعة صلةً لاسمٍ موصولٍ أو حرفٍ موصولٍ. فالأول نحو: "**جَاءَنِي الذي قَامَ أَبُوهُ**". والثاني نحو: "**أَعْجَبَنِي أَنْ قُمْتَ**".

قال الشيخ زاده[2] ـ عامله الله تعالى بالحسنى والزيادة ـ في «**شرح قواعد الإعراب**»: لا فرق بين الموصول الاسميّ والموصول الحرفيّ في احتياجهما إلى الصلة، لكنَّ الفرق بينهما: أنَّ الموصول الاسميَّ مفتقرٌ إلى عائد، بخلاف الموصول الحرفيّ.

والموصول الحرفي عند الجمهور ثلاثة: "**أَنَّ**" المفتوحة، و"**أَنْ**" و"**ما**"

---

(١) عبد الله بن محمد جمال الدين الحسيني المعروف بنقره كار (ت: ٧٧٦هـ)، له: «شرح تلخيص المفتاح» و«شرح الشافية لابن جني» و«العباب شرح لب الألباب للإسفراييني». «هدية العارفين» (١/ ٤٦٧).

(٢) محمد بن مصطفى القوجوي المعروف بشيخ زاده (ت: ٩٥١هـ)، له: «شرح المفتاح للسكاكي»، و«حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي». «الأعلام» (٧/ ٩٩).

المصدريَّتان(١).

(عَلَى) حرف جرٍّ، متعلِّقٌ بـ"تدل". (مَعْنًى) مجرورٌ به تقديراً، ومنصوبٌ محلًّا، مفعولٌ به غير صريح لـ"تدل".

(فِي نَفْسِهَا) كلمة "في": حرف جر. و"النفس": مجرورٌ بها، ومضافٌ إلى الضمير الراجع إلى "الكلمة"، والجار مع المجرور ظرف مستقر. والضمير المنتقل من متعلَّقه المحذوف فيه "هو" راجعٌ إلى "المعنى" مبنيٌّ على الفتح مرفوع المحل فاعله. وهو معه جملة فعليَّة أو مركب ـ كما مر الاختلاف بين البصرية والكوفيّة ـ مجرور المحل صفة "المعنى".

وقيل: كلمة "في" بمعنى الباء، متعلِّقة بـ"تدل".

(أَوْ) عاطفة. (لَا) نافية، والمنفيّ محذوف؛ أي: لا تدل، وهو فعلٌ مضارعٌ معلومٌ غائبةٌ منصوبٌ بـ"أن" المتقدم العاملِ في المعطوف عليه عند الجمهور، عطف على "تدل" مع قطع النظر عن الفاعل. وعند البعض: منصوب بـ"أن" المقدر. وعند بعض: منصوب بـ"أو" العاطفة؛ لقيامها مقام "أنْ" ـ كما في «الرضي» ـ(٢).

وقيل: فاعل "لا تدل" عطف على فاعل "تدل" ـ كما في «شرح المغني» للدماميني ـ.

وقيل: جملة "لا تدل" لا محل لها [١٧/ب] عطف على صلة "أنْ"، وهي جملة "تدلّ". وقيل: الجملة في تأويل المصدر مرفوعة المحل عطف على "أن تدل".

وردَّه الفاضل العصام في «حاشية الفوائد الضيائية» في بحث تقدير "أَن" حيث

---

(١) في هامش (أ): وزاد بعضهم: "كي" المصدري، و"لو" المصدري.

(٢) في هامش (أ): ذكره في بحث الحروف العاطفة.

قال: يمنع كون المعطوف عليه في: "**أعجبني أن تضرب زيداً فتشتم**" اسماً، بل المعطوف عليه هو الفعل، والتأويل بالاسم متأخرٌ عن العطف، انتهى.

وفي «**شرح العصام**»: كون قوله: "**أوْ لَا**" معطوفاً على قوله: "**في نفسها**"؛ أي: أوْ لا في نفسها... يردّه سبق كلمة "**إمّا**"، وقوله فيما بعد: "**أوْ لا**" عطف على أن يقترن.

ثمَّ أورد على المصنِّف بأنَّ في كلامه حذف المعطوف مع إبقاء حرف العطف، وهو غير جائز ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

وأُجِيبَ[1] عنه: بأنَّ عدمَ الجواز مقيَّدٌ بحذف المعطوف بلا إبقاء المتعلِّق له، وهنا أبقى المتعلِّق، وهو "**لا**".

(**الثَّانِي**) مرفوعٌ تقديراً، مبتدأٌ بتقدير الموصوف؛ أي: القسم الثاني.

(**الحَرْفُ**) مرفوعٌ خبره. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئناف، وقع جواباً عن سؤالٍ مقدَّرٍ، كأنَّه قيل: ما الأول؟ وما الثاني؟ فقال المصنف مجيباً: "**الثاني الحرف...**" **إلخ**. أو اعتراض ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(و) عاطفة. (**الأَوَّلُ**) مرفوعٌ مبتدأٌ بتقدير الموصوف؛ أي: القسم الأوّل.

(إِمَّا) حرف ترديد. (أَنْ) مصدرية. (يَقْتَرِنَ) مضارعٌ غائبٌ منصوبٌ بـ"**أَنْ**"، فاعله فيه راجعٌ إلى المبتدأ. والجملة لا محل لها صلة للحرف الموصول، وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ بالتأويل المذكور في "**أن تدل**". والجملة الاسميَّة لا

---

(١) في هامش (أ): المجيب مولانا دده أفندي في «حاشية شرح العزي للتفتازاني».

تصريف العزي في الصرف، تأليف: عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الخزرجي الزنجاني (ت٦٥٥هـ)، يقال له: العزي. «الأعلام» (٤/ ١٧٩).

دده خليفة كمال الدين المعروف بدده خليفة ويعرف بقره دده (ت٩٧٣هـ). «معجم المؤلفين» (٨/ ١٤٦).

محلَّ لها، عطف على جملة: "الثاني: الحرف".

(بِأَحَدِ) متعلِّقٌ بـ"يقترن". وقيل: هو ظرفٌ مستقرٌّ منصوبُ المحلّ، مفعولٌ مطلقٌ مجازاً بتقدير الموصوف؛ أي: اقتراناً ملابساً بأحدٍ. ولا يخفى أنّه(١) تكلُّفٌ، [١٨/آ] مع كونه خلاف الظاهر.

(الأَزْمِنَةِ) مجرورةٌ مضافٌ إليها لـ"أحد".

(الثَّلَاثَةِ) مجرورةٌ صفةُ الأزمنة؛ لأنَّها وإنْ كانت مذَكَّرة لكنَّ العدد يتبع مفرد معدوده، وهو هنا مذكَّر؛ أي: الزمان.

وقيل: يجوز كون "الثلاثة" بدلاً وعطفَ بيانٍ لـ"الأزمنة".

وقيل: يحتمل كونها خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي، ومفعول "أعني" المقدّر.

(أَوْ) عاطفة. (لَا) نافية، والمنفيُّ محذوفٌ؛ أي: لا يقترن. والتفصيل سبق، فلا تغفل.

(الثَّانِي) مرفوعٌ تقديراً مبتدأ.

(الِاسْمُ) مرفوعٌ خبره. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراضٌ ـ كما مرّ ـ.

(و) عاطفة. (الأَوَّلُ) مرفوعٌ مبتدأ. (الفِعْلُ) مرفوعٌ خبره. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها، عطف على جملة: "الثاني: الاسم".

(و) عاطفة، أو اعتراضيّة، أو حاليّة. (قَدْ) حرف تحقيق أو تقريب، مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له. (عُلِمَ) ماض مجهول بمعنى: "عرف"، مبنيّ على الفتح لا محلّ له.

---

(١) في هامش (أ): "أنه" بيان.

(**بِذَلِكَ**) "**الباء**": للسببيَّة، متعلّق بـ"**علم**". و"**ذا**": اسم إشارة مبنيّ على السكون، محلّه القريب: مجرورٌ بالباء، ومحلّه البعيد: منصوبٌ مفعول به غير صريح لمتعلَّقه. و"**اللام**": حرف تبعيد. و"**الكاف**": حرف خطابٍ لا محلّ لهما.

والمشهور أنَّ "**ذلك**" إشارة إلى دليل حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة. ووضع الظاهر موضع الضمير؛ لزيادة التمكّن في الذهن وكمال الانكشاف. واختيار "**ذلك**" على "**هذا**" للتعظيم، كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ١-٢]. ولك أنْ تجعلَ "**ذلك**" إشارة إلى المدَّعى، و"**الباء**" بمعنى "**مع**" - كما في «**شرح العصام**» -.

(**حَدُّ**) مرفوعٌ نائب الفاعل لـ"**عُلِمَ**".

والجملة لا محلَّ لها، عطف على ما قبلها بحسب المعنى، فكأنَّه قيل: قد عُلِمَ بذلك دعوى، وقد علم...إلخ - كما في [١٨/ب] «**شرح العصام**» -. وقيل: عطف على مقدّر؛ أي: قد تبيّن، وقد علم. أو: اعتراض لمدح الدليل المذكور؛ ترغيباً للطالب. أو: لردِّ مَنْ ظنَّ أنَّ هذا حصرٌ بدون تعريف الأقسام. أو: للتنبيه لمن لا يكتفي بالإشارة.

ولله درُّ المصنّف، حيث أشار إلى الحدود في ضمن الدليل، ثم نبَّه بقوله: "**وقد عُلِم**"، ثم صرَّح فيما بعدُ بناءً على اختلاف مراتب الطباع.

أو الجملة منصوبة المحل حالٌ مِن فاعل الفعل المقدّر؛ أي: إنَّما انحصرت الكلمة في هذه الأقسام؛ لأنها...إلخ، والحال أنَّه قد علم بذلك.

(**كُلِّ**) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**حدّ**". (**وَاحِدٍ**) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**كل**".

(**مِنْهَا**) ظرفٌ مستقرٌّ، مجرورُ المحلّ، صفة "**واحد**"، والضمير المجرور عائدٌ إلى الأقسام الثلاثة. وقيل: صفة "**كل واحد**"، أو حالٌ مِنْ "**حد**". والظاهر ما ذكرناه.

(**الكَلَامُ**) «**اللام**» للجنس. و"**الكلام**": مرفوعٌ مبتدأ.

(مَا) موصوفٌ أو موصولٌ، مبنيٌّ على السكون، مرفوعٌ محلًّا خبره. والجملة لا محلَّ لها استئناف.

وما قيل: إنَّ الموصول وحده لا محلَّ له من الإعراب، وإنَّما محلُّ الإعراب مجموع الموصول والصلة... فمردود، بدليل ظهور الإعراب في **"أي"** الموصول، نحو: **"جاءني أيّهم ضربته"** - كما في «**الرضي**» -.

(تَضَمَّنَ) ماضٍ معلومٌ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له، فاعلُه فيه راجعٌ إلى **"ما"**. والجملة مرفوعةُ المحلّ صفة **"ما"**، أو لا محلَّ لها صِلَتُه أو حَشْوُهُ[1]؛ لِمَا قال ابن يعيش[2]: أكثر النحويين سمَّى صلة الموصول: صلةً، وسيبويه: حشواً؛ بمعنى أنَّها ليست أصلاً، وإنَّما هي زيادة تُتِمُّ[3] الاسمَ، وتوضح[4] معناه - كما في «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي -.

وما قيل: إنَّ الصّلة [١٩/آ] لها محلٌّ مِنَ الإعراب، اعتقاداً منه أنَّها صفة الموصول؛ لتبيينها له، كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات.. فليس بشيءٍ؛ لأنَّ الموصولات معارف اتفاقًا منهم، والجمل لا تقع صفاتٍ للمعارف - كما في «**الرضي**» -.

مطلبٌ: في كون التثنية مبنيةً عند الزجاج

(كَلِمَتَيْنِ) منصوبةٌ لفظًا عند الجمهور؛ لكونها معربة عندهم، ومحلًّا عند الزجاج؛ لكون التثنية مبنيّةً على ما حكي عنه، وهو خلاف الإجماع - كما في «**الأشباه**

---

(١) في هامش (أ): علة للترديد.

(٢) موفق الدين الأسدي أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، له: «شرح المفصل»، و«شرح التصريف الملوكي لابن جني». «الأعلام» (٨/ ٢٠٦).

(٣) في هامش (أ): من الإتمام.

(٤) في هامش (أ): "توضح" بيان.

والنظائر» ـ، مفعولٌ به لـ"تضمّن".

(بِالإِسْنَادِ) متعلِّقٌ بـ"تضمّن". و"الباء" للسببية. وقيل: إنَّه ظرفٌ مستقرٌّ منصوبُ المحل مفعولٌ مطلقٌ لـ"تضمن"؛ أي: تضمّنًا حاصلاً بالإسناد. أو حالٌ من فاعل "تضمن"، أو صفة "كلمتين".

(و) عاطفة، أو استئناف، أو اعتراض. (لَا) نافية.

(يَتَأَتَّى) مضارعٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويّ.

(ذَلِكَ) اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السكون مرفوعٌ محلًّا، فاعل "لا يتأتى". و"اللام": حرف تبعيد، و"الكاف": حرف خطاب، لا محلَّ لهما. والجملة[1] لا محل لها، عطف على جملة: "الكلام ما تضمّن"، أو استئناف، أو اعتراض.

ثمَّ الإشارة بـ"ذلك" إلى "الكلام"، أو تعريفه، أو التضمُّن، أو الإسناد. والأول هو الأَوْلَى؛ لكون الكلام مَسُوقًا لتقسيم الكلام هنا.

(إِلَّا) حرفُ استثناءٍ مبنيٌّ على السكون لا محل له.

(فِي اسْمَينِ) متعلِّقٌ بـ"لا يتأتى"، وظرفٌ له.

(أَوْ) عاطفة. (اسْمٍ) مجرورٌ، عطفٌ على "اسمين". (و) عاطفة. (فِعْلٍ) مجرورٌ، عطفٌ على "اسمٍ". وفي بعض النسخ: "أو فعل واسم".

(الِاسْمُ) مرفوعٌ مبتدأٌ. و"اللام": للجنس، وقيل: للعهد.

(مَا) موصوفٌ أو موصولٌ، مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلَّ لها استئناف.

(دَلَّ) ماضٍ مبنيٌّ على الفتح لا محلّ له، [١٩/ب] فاعله فيه راجعٌ إلى "ما". والجملة صفةُ "ما" أو صلته.

---

(١) في هامش (أ): "والجملة" بيان.

(عَلَى مَعْنًى) متعلّقٌ بـ"دلّ". (فِي نَفْسِهِ) ظرفٌ مستقرٌّ مجرورُ المحل، صفة "معنى". وقيل: منصوب المحلّ حالٌ منه. وعدم تقدُّمِ الحال على ذي الحال مع كونه نكرة محضة؛ لكونه مجروراً بحرف الجر ـ كما مر ـ. والضمير المجرور مضافٌ إليه لـ"نفس" راجعٌ إلى "ما" أو "معنى" ـ كما في «الفوائد الضيائيّة». أو ظرف لغو متعلِّقٌ بـ"دلّ" بجعل "في" بمعنى الباء. ولا يجوز كون الظرف المستقر حالاً مِنْ فاعل "دلّ"؛ لوجود الالتباس في تأخير الحال عن صاحبه؛ إذ لا يعلم أنَّ الظرف المستقرّ حالٌ مِنْ فاعل "دلّ"؛ لجواز كونه صفة المعنى أو حالاً منه، والاحتراز عنه مهما أمكنَ لازمٌ. ولا يجوز أيضـًا كونه خبر مبتدأ محذوف ـ أي: هو ـ؛ للزوم تقدير شيءٍ بلا اقتضاء، وهو مدخول ـ كما مر ـ مع وجود الالتباس، والاحتراز عنه لازمٌ؛ ولذا صرَّحَ النُّحَاة بامتناع حذف المبتدأ في: "جاءني الذي هو في الدار"، وبجوازه في نحو: "جاء الذي هو أشدّ الناس"؛ للزوم الالتباس في الأوَّل، وعدمه في الثاني(١).

(غَيْرِ) مجرورٌ صفة "المعنى"، أو منصوبٌ حالٌ منه، أو مفعول "أعني" المقدّر. وما قاله الفاضل العصام مِنْ أنَّ تقدير "أعني" خاصٌّ بمقام المدح أو الذم غير مُسَلَّمٍ(٢)، على أنَّه قدّر "أعني" في غير ما ذكر. أو مرفوعٌ خبـرُ مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة الفعليَّة أو الاسميَّة مجرورة المحل صفة "معنى"، أو منصوبة المحل حال منه أو من ضمير "نفسه".

ولا يجوز(٣) كون "غير" منصوبـًا على الاستثناء من المستكنّ في "ما دلّ"؛ لعدم

---

(١) في هامش (أ): إذ لا يعلم أن الظرف المستقر خبر مبتدأ محذوف والجملة الاسمية صلة الموصول؛ لاحتمال كون الظرف المستقر بنفسه صلة الموصول، وأما "أشد الناس" فلا يحتمل كونه بنفسه صلة الموصول؛ لكونه مفرداً، بل لا بد من تقدير المبتدأ.

(٢) في هامش (أ): علاوة.

(٣) في هامش (أ): فيه ردّ لبعض المعربين.

صحَّة المعنى حينئذٍ ـ كما لا يخفى ـ ولا كونه منصوبـًا على الحاليَّة [٢٠/أ] مِنَ المبتدأ ـ أي: الاسم ـ؛ للزوم كون **"غير مقترن"** خارجـًا عن التعريف، مع لزوم الفصل الكثير بين الحال وصاحبه. ولا كونه مرفوعـًا خبراً بعد الخبر للمبتدأ؛ للزوم الأول.

(مُقْتَرِنٍ) مجرورٌ مضاف إليه لـ**"غير"**. **(بِأَحَدِ)** متعلّقٌ بـ**"مقترن"**. **(الأَزْمِنَةِ)** مجرورةٌ مضافٌ إليها لـ**"أحد"**. **(الثَّلَاثَةِ)** مجرورةٌ صفةٌ أو بدلٌ أو عطفُ بيانٍ لـ**"الأزمنة"** ـ وقد مرَّ التفصيل ـ.

(و) ابتدائية. **(مِنْ خَوَاصِّهِ)** ظرفٌ مستقرٌّ، والضمير المنتقل من متعلَّقه المحذوف فيه **"هي"** أو **"هنّ"** راجعٌ إلى الدخول والإسناد والإضافة على طريقة: **"الأَشْجَارُ قُطِعَتْ أَوْ قُطِعْنَ"** مرفوع المحل فاعله. والجملة الظرفية مرفوعة المحلّ خبرٌ مقدَّمٌ. والضمير الراجع إلى **"الاسم"** مضافٌ إليه لـ**"خواصّ"**.

(دُخُولُ) مرفوع مبتدأ مؤخَّر. والجملة الاسميَّة لا محل لها استئناف.

ولا يجوز كون **"الدخول"** فاعلاً للظرف المستقر عند البصريين؛ لعدم الاعتماد على شيءٍ يجبُ اعتماده عليه من المبتدأ وغيره، إلَّا على قول الكوفيين والأخفش مِنَ البصريين، فإنَّهم لا يشترطون الاعتماد على شيءٍ.

وقيل: يجوز كون **"مِنْ"** مبتدأً، على أنْ يكون اسمـًا بمعنى البعض مضافـًا إلى ما بعده، و**"الدخول"** خبره.

وردَّه المولى شهاب الدين في «**حاشية أنوار التنزيل**» بأنَّه لم يقل أحدٌ مِنَ النُّحاة بكون **"من"** اسمـًا بمعنى البعض.

وفي «**القاموس**» ما يؤيّده، حيث لم يذكر مِنْ معاني **"من"** كونَه اسمـًا بمعنى البعض.

(اللَّامِ) مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليه لـ"دخول"، ومرفوعٌ محلًّا فاعله ـ كما في «الإظهار» ـ. فاحفظه، فإنَّ المعربين عنه ساكتون، وأكثر النَّاس عنه غافلون، بل كان كالشريعة المنسوخة [٢٠/ب] في الأيَّام الخالية.

(و) عاطفة. (الجَرِّ) مجرورٌ عطفٌ على "اللام"، أو مرفوعٌ عطفٌ على محلّه، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١] حيث قُرِئَ: "والملائكة والناس أجمعون" بالرفع على العطف على محلِّ اسمِ "الله" وهو الرفع؛ لأنَّه فاعلٌ في المعنى ـ كما في «أنوار التنزيل»[(١)] ـ.

(و) عاطفة. (التَّنْوِينِ) مجرورٌ عطفٌ على "اللام" أو "الجر". أو مرفوعٌ عطفٌ على محلِّ "اللام" أو لفظ "الجر"[(٢)] لا على محلِّ "الجر"، إذ لا محل له، كما ظنَّه صاحب «الإفصاح»، عليه رحمة الله الفتاح.

هذا الاحتمال على حمل التنوين والجر على معناهما الاصطلاحي كما هو المتبادر، وعلى معناهما اللغوي المصدري؛ أي: كون الاسم مجروراً ومنوَّناً، فـ"الجر": مرفوعٌ عطفٌ على "الدخول" فقط، و"التنوين": مرفوعٌ عطفٌ على "الدخول" أو "الجر".

(و) عاطفة. (الإِسْنَادُ) مرفوعٌ عطفٌ على "الدخول". وعلى حمل "الجر" و"التنوين" على المعنى المصدري فـ"الإسناد": مرفوعٌ عطف على "الدخول" أو على "التنوين".

(إِلَيهِ) متعلِّقٌ بـ"الإسناد". والضمير راجعٌ إلى "الاسم" باعتبار جنسه الأعم وهو الشيء، فلا يلزم الدور، وإنما يلزم لو رجع إليه باعتبار خصوصه النوعي ـ كما في

---

(١) في هامش (أ): "التنزيل" بيان.

(٢) في هامش (أ): إذا كان مرفوعـًا.

«**الامتحان**» ـ. وقيل: هو راجعٌ إلى الشيء؛ لكمال ظهوره في الأذهان. وقيل: راجعٌ إلى الألف واللام؛ لكون "**الإسناد إليه**" بمعنى المسند إليه. وردَّه في "**الامتحان**" بما لا مزيد عليه، من رامه فليراجع إليه.

(و) عاطفة. (الإِضَافَةُ) مرفوعةٌ عطفٌ على "**الدخول**" أو "**الإسناد**". (و) عاطفة أو استئناف أو اعتراض. (هُوَ) مرفوع المحل مبتدأٌ راجعٌ إلى "**الاسم**". (مُعْرَبٌ) مرفوعٌ خبر [١/٢١آ] المبتدأ. والجملة لا محلَّ لها عطفٌ على جملة: "**الاسم ما دلّ**"، أو استئنافٌ أو اعتراض.

(و) عاطفة. (مَبْنِيٌّ) مرفوعٌ عطفٌ على "**معرب**". وقيل: إنَّ خبر "**هو**" محذوفٌ؛ أي: قسمان. ورُدَّ بأنَّه تكلُّفٌ بعيدٌ، مع الاستغناء عن ارتكاب حذفٍ شديد.

(فالمُعْرَبُ) "**الفاء**": للتفصيل. و"**المُعْرَبُ**": مرفوعٌ مبتدأٌ.

(المُرَكَّبُ) "**اللام**": حرفُ تعريفٍ مبنيٌّ على السكون لا محل له عند المازني(١)، ومركّبٌ: اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى "**المعرب**"، وهو معه مركبٌ مرفوعٌ لفظاً خبر المبتدأ. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها تفصيل.

وعند الجمهور: "**اللام**": اسمٌ موصولٌ بمعنى "**الذي**" أعطى إعرابه لما بعده عارية؛ لكونه في صورة الحرف، وإن كان حقّ الإعراب أن يكون على الموصول، كما في "**إلا**" الكائنة بمعنى "**غير**".

ودليل الطرفين مذكورٌ في «**شرح الرضي**» على التفصيل، فراجع إليه إن كنت من أصحاب التحصيل.

---

(١) أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني النحوي (ت: ٢٤٩هـ)، له: «ما تلحن فيه العامة»، و«التصريف»، و«الديباج»، و«العروض»، و«الألف واللام». «الأعلام» (٢/ ٦٩).

(الَّذِي) اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكون مرفوعٌ محلًّا صفة **"المركب"**. و**"اللام"** زائدةٌ لازمةٌ تحسيناً للفظ ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(لَمْ) حرفٌ جازمٌ. (يُشْبِهْ) مضارعٌ مجزومٌ به بحذف الحركة، فاعله فيه راجعٌ إلى **"الذي"**. والجملة لا محلَّ لها صلة الموصول.

(مَبْنِيَّ) منصوبٌ مفعولٌ به لقوله: **"لم يشبه"**. (الأَصْلِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ**"مبنيّ"**.

ثمَّ إنَّ إضافة **"المبني"** إلى الأصل من قبيل إضافة العام المطلق إلى الخاص، وهي لاميَّةٌ عند جمهور النُّحَاة، وبيانيَّةٌ عند بعضهم ـ كما في «**شرح الهادي**»(١) ـ، وذكره الدَّمَامِينِيُّ في «**شرح التسهيل**»(٢)، ولذا تراهم يجعلون **"شجر الأراك"** مِنَ الإضافة اللاميَّة(٣) تارةً، ومِنَ البيانيَّة [٢١/ب] تارةً أخرى، وهذا مما غفل عنه كثيرون من الناس، كما ذكره الشهاب في «**حاشية أنوار التنزيل**».

(و) عاطفة أو استئناف. (حُكْمُهُ) مرفوعٌ مبتدأٌ. والضمير المجرور مبنيٌّ على الضم مجرور المحل مضاف إليه لـ**"حكم"**، راجع إلى **"المعرب"**. والإضافة بمعنى اللام. وقيل: ظرفية ـ كما في «**الإفصاح**» ـ.

---

(١) الهادي، في النحو، لعز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني، ثم شرحه وسماه: «الكافي»، وهو شرح كبير.

(٢) في هامش (أ): وبهذا ظهر وجه جعل الشارح الجامي هذه الإضافة بيانية، وعدم ورود اعتراض أرباب الحواشي كالعصام وعصمة الله وأمير چلبي من أن هذه الإضافة لامية، لا يقال: الشارح الجامي جعل إضافة "شجر الأراك" من الإضافة اللامية في بحث المجرورات؛ لأنا نقول: هذا البيان على قول المصنف والجمهور، وما ذكره هنا مختاره، فلا تناقض. كذا قال الأستاذ في «شرح الإظهار».

(٣) في هامش (أ): "اللامية" بيان.

(أَنْ) ناصبةٌ مبنيٌ على السكون لا محلَّ له. (يَخْتَلِفَ) مضارعٌ منصوبٌ بـ"**أنْ**". (آخِرُهُ) مرفوعٌ فاعله. والجملة لا محل لها صلة للحرف الموصول، وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ. والجملة اسميّةٌ لا محلَّ لها عطف على جملة: "**فالمعرب المركب**"، أو استئناف. والضمير مضاف إليه لـ"آخر" راجعٌ إلى "**المعرب**"، والإضافة بمعنى اللام.

(بِاخْتِلَافِ) متعلّقٌ بـ"**يختلف**"، و"**الباء**" سببية، وقيل: إنَّه للملابسة. والظرف مستقرٌّ منصوب المحل صفة مصدر محذوف؛ أي: اختلافـًا ملابسـًا باختلاف العوامل، وهو تكلُّفٌ بعيدٌ.

(العَوَامِلِ) مجرورةٌ لفظـًا مضافٌ إليها لـ"**اختلاف**"، ومرفوعةٌ محلًّا فاعله، كما في: "**ضرب الجلَّاد**".

وفي بعض النسخ: "**لاختلاف**" باللام بدل الباء، فيكون مفعولاً له لـ"**يختلف**". وقيل: مفعولٌ فيه له على أنْ يكون "**اللام**" للظرفية.

ثم إنَّ العوامل ـ جمع عامل ـ منقولٌ من الوصفيَّة إلى الاسمية، و"**الفاعل**" الاسميُّ يُجمَع على "**فواعل**"، كـ"**الكاهل**" على "**الكواهل**" دون الفاعل الوصفي، كما هو مذهب المصنّف.

وقيل: إنَّ "**فاعل**" الصفة إذا كان لغير العاقل يجمع على "**فواعل**"(١) قياسـًا مطَّرداً، كـ"**نجم طالع وطوالع**"، و"**جبل شامخ وشوامخ**". نص عليه سيبويه، [٢٢/آ] وغلط كثيرون من المتأخرين، فحكم على مثل هذا بالشذوذ.

(لَفْظـًا) منصوبٌ تمييزٌ عن نسبة "**يختلف إلى الآخر**"؛ أي: يختلف آخره من جهة اللفظ.

---

(١) في هامش (أ): وهذا منقولٌ أيضـًا عن المصنف، ذكره في «الإيضاح شرح المفصل».

أو مفعولٌ مطلقٌ مجازاً بتقدير المضاف أو الموصوف؛ أي: اختلاف لفظ، أو اختلافاً لفظاً، بمعنى: "ذا لفظ" بتقدير المضاف، لا بمعنى: "لفظيّاً" بحذف ياء النسبة؛ لعدم جواز حذفها ـ كما نصَّ عليه الفاضل العصام في «**حاشية الفوائد الضيائية**» ـ. فاحفظه، فإنَّه من الأمور اللازمة.

وقيل: يجوز كون "**لفظاً**" حالاً مِنَ "**العوامل**" أو "**الآخر**" بجعله بمعنى اسم المفعول، أو بتقدير ياء النسبة.

ورُدَّ بأنَّه خلاف الظاهر؛ لأنَّ فيه جعل اللفظ بمعنى المفعول، وتقدير ياء النسبة. وبأنَّ المصنف في بيان حكم المعرب، وهو اختلاف آخر المعرب، والمناسب تعميمه، لا تعميم أمر آخر ليس من حكم المعرب.

وللزوم الفصل بين الحال وصاحبه إذا كان حالاً عن آخره، وجوازه مختَلَفٌ فيه ـ كما ذكره المولى عصمة الله[1] ـ.

وكونه[2] مفعولاً مطلقاً لفعلٍ مقدَّرٍ؛ أي: لفظ "**لفظاً**". أو خبراً لـ"كان" المقدّر؛ أي: سواءٌ كان لفظاً. والجملة حينئذٍ اعتراضٌ أو استئناف.

(**أَوْ**) عاطفة. (**تَقْدِيراً**) منصوبٌ عطف على "**لفظاً**".

(**الإِعْرَابُ**) مرفوعٌ مبتدأٌ. و"**اللام**": للجنس. (**مَا**) موصوفٌ أو موصولٌ مرفوعُ المحلّ خبره. والجملة لا محل لها استئناف.

(**اخْتَلَفَ**) ماضٍ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له. (**آخِرُهُ**) مرفوعٌ فاعله. والجملة

---

(١) محمد عصمة الله بن محمود (كان حياً قبل ١٢٨٩هـ)، من آثاره: حاشية على شرح الجامي طبعت سنة ١٢٨٩هـ. «معجم المؤلفين» (١٠/ ٢٩٣).

(٢) في هامش (أ): قوله: "وكونه" مرفوعٌ عطف على فاعل "يجوز" السابق.

مرفوعة المحل صفة "ما"، أو لا محل لها صلته. والضمير مضافٌ إليه لـ"الآخر"، راجعٌ إلى "المعرب" لا إلى "الاسم" كما تُوُهِّم.

(بِهِ) متعلِّقٌ بـ"اختلف". و"الباء" سببيَّة. والضمير [٢٢/ب] راجعٌ إلى "ما".

وقيل: "به" ظرفٌ مستقرٌّ منصوبُ المحلّ حالٌ مِنَ "الآخر". ولا يخفى أنَّه بعيدٌ، لا يرتكبُه إلَّا رجلٌ عنيد.

(لِيَدُلَّ) "اللام": متعلِّقٌ بـ"اختلف". و"يَدُلَّ": مضارعٌ منصوبٌ بـ"أن" مقدَّرة، فاعله فيه راجعٌ إلى "ما"(١). وهو الموافق لكلام المصنف؛ لأنَّ الإعراب عنده ما به الاختلاف، فالدَّالُّ على المعاني هو ما به الاختلاف.

أو إلى الاختلاف المدلول عليه من "اختلف". ولا بُدَّ حينئذٍ مِنِ اعتبار المجاز في إسناد "يدلَّ" إلى ضمير "الاختلاف" بعلاقة كون الاختلاف سبباً لِمَا به الاختلاف.

فاندفع(٢) ما أورده السيد السند(٣) في «حاشية الرضي»: مِنْ أنَّ الضميرَ إذا رجعَ إلى "الاختلاف" يكون ذلك الاختلاف دالًّا على المعاني المُعْتَوِرَة عليه، فيلزم أن يكون ذلك الاختلاف إعرابـًا، وهو باطلٌ عند المصنف، فالصواب رجوع الضمير إلى "ما". انتهى.

والجملة لا محل لها، صلة للحرف(٤) الموصول المقدّر، وهي في تأويل المفرد محلّها القريب: مجرورٌ باللام، ومحلّها البعيد: منصوبٌ مفعولٌ له لمتعلَّقه.

---

(١) في هامش (أ): وقيل: إنَّ اللام متعلق بمحذوف مفهوم من فحوى الكلام؛ أي: وضع الإعراب ليدل...إلخ وردَّ بأنه بعيد كل البعد ـ كما في الجامي ـ.

(٢) في هامش (أ): فيه ردٌّ للسيد السند.

(٣) المقصود به: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، له حاشية على «شرح الرضي».

(٤) في هامش (أ): وهو "أن".

(عَلَى المَعَانِي) متعلِّقٌ بـ"يدلّ".(المُعْتَوِرَةِ) اسم فاعل، فاعلها فيها "هي" راجعٌ إلى "المعاني" بتأويل الجماعة، فيكون "المعاني" بذلك التأويل مفردة، فحصل المطابقة بين الصفة والموصوف في الإفراد، وهي مع فاعلها مركّبةٌ مجرورةٌ لفظاً صفة "المعاني"، والجر في المعاني تقديريّ لأجل الإعلال ـ كما في «القاضي» ـ.

وجعل بعض الشارحين[١] "المعتورة" على صيغة المفعول، والأول هو الرواية المشهورة ـ كما في «شرح العصام» ـ.

(عَلَيهِ) متعلِّقٌ بـ"المعتورة"، والضمير راجعٌ إلى "المعرب" [٢٣/آ] لا إلى "الاسم" كما تُوُهِّم؛ لأنَّ الكلام في إعراب المعرب، لا في إعراب الاسم مطلقاً، وهو ظاهرٌ جدّاً.

ثمَّ إنَّه لا بُدَّ في تعلُّق "على" بـ"المعتورة" من تضمين مثل معنى الورود أو الاستيلاء؛ لأنَّ الاعتوار متعدٍّ بنفسه.

وفي «القاموس»: اعتوروا الشيء وتعوَّروه وتعاوروه: تداولوه[٢].

مطلبٌ: في التضمين وبيان الاختلاف

ومِنَ المقرَّر أنَّ مبنى العمل الاقتضاء، والاعتوار[٣] لا يقتضي المفعول بواسطة "على"، بل يقتضي المفعول به الصريح بلا واسطة حرف جرٍّ أصلاً، فكلمة "على" متعلّقة بـ"المعتورة" بملاحظة معنى الورود أو الاستيلاء، أو بالمقدَّر المضمَّن على صيغة اسم المفعول على الاختلاف ـ كما في «حاشية التلويح» للمولى حسن چلبي ـ.

(١) في هامش (أ): فيه رد لبعض الشارحين.

(٢) في هامش (أ): أي: أخذه جماعةٌ واحدٌ بعد واحدٍ.

(٣) والاعتوار: مبتدأ، وجملة لا يقتضي: خبره.

والمعنى: ليدل على المعاني المعتورة واردة عليه، أو ليدل على المعاني الواردة عليه معتورة. على المذهبين في التضمين:

الأول: جعل الأصل ثابتـًا، والمضمَّن قيداً في المعنى.

والثاني: جعل المضمَّن ثابتـًا، والأصل قيداً.

من أراد التفصيل فليراجع إلى رسالة «**التضمين**» للسيّد الشريف الجرجاني، وإلى «**الأشباه والنظائر**» للإمام السيوطي.

(و) عاطفة أو استئناف أو اعتراض. (**أَنْوَاعُهُ**) مرفوعةٌ مبتدأٌ. والضمير مضاف إليه لـ"**أنواع**" راجعٌ إلى "**الإعراب**".

(**رَفْعٌ**) مرفوعٌ مع ما عطف عليه خبر المبتدأ، من قبيل تقسيم الشيء إلى أجزائه، كما في: "**السَّكَنْجَبِين: خلٌّ**، وعسلٌ، وماء". والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها، عطف على جملة: "**الإعراب ما**"، أو استئناف، أو اعتراض.

(و) عاطفة. (**نَصْبٌ**) مرفوعٌ عطف على "**رفع**". (و) عاطفة. (**جَرٌّ**) مرفوعٌ عطفٌ على القريب أو البعيد.

فعُرِفَ ممَّا [٢٣/ب] ذكرناه أنَّ المجموع خبر المبتدأ، وليس الخبر "**الرفع**" بلا ضمّ "**النصب**" و"**الجر**"، وإلَّا يلزم أن يكون كلٌّ ممَّا ذكر أنواع إعراب الاسم، وليس كذلك.

لكن في هذا العطف نوع إشكال، وهو أنَّ المعطوفَ تابعٌ مقصودٌ بالنسبة، ولا نسبة هنا، ولا تبعيَّة في الإعراب؛ لأنَّ المعنى المقتضي للإعراب قائمٌ بالمجموع لا بكلِّ واحدٍ، فالمجموع يستحقُّ إعرابـًا واحداً، إلَّا أنَّه لـمَّا تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كلِّ واحدٍ للإعراب أُجرِيَ إعراب كل على كلِّ واحدٍ؛ دفعـًا للتحكّم ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(فالرَّفْعُ) "**الفاء**": للتفصيل. و"**اللام**": حرف تعريف. و"**رفع**": مبتدأ. **(عَلَمُ)** مرفوعٌ خبر المبتدأ. والجملة لا محل لها تفصيل. **(الفَاعِلِيَّةِ)** مجرورةٌ مضافٌ إليها لـ"**علم**".

(و) عاطفة. **(النَّصْبُ)** مرفوعٌ مبتدأ. **(عَلَمُ)** مرفوعٌ خبر المبتدأ. والجملة لا محلَّ لها عطف على ما قبلها. **(المَفْعُولِيَّةِ)** مجرورةٌ مضافٌ إليها لـ"**علم**".

(و) عاطفة. **(الجَرُّ)** مرفوعٌ مبتدأ. **(عَلَمُ)** مرفوعٌ خبر المبتدأ. والجملة لا محل لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. **(الإِضَافَةِ)** مجرورةٌ مضافٌ إليها لـ"**علم**".

مطلبٌ: في العامل

ويجوز في الأخيرين عطف المفرد على المفرد، بأنْ يعطف "**النصب**" على "**الرفع**"، و"**علم المفعولية**" على "**علم الفاعلية**". ويعطف "**الجرّ**" على "**الرفع**" أو "**النصب**". و"**علم الإضافة**" على "**علم الفاعلية**" أو على "**علم المفعولية**".. فيكون هذا العطف من عطف الشيئين بحرفٍ واحدٍ على معمولَي عاملٍ واحدٍ.

(العَامِلُ) مرفوعٌ مبتدأ. و"**اللام**" للجنس. **(مَا)** مرفوعُ المحلِّ خبره. والجملة لا محل لها استئناف.

(بِهِ) متعلِّق بقوله الآتي: "**يتقوَّم**"، والضمير راجعٌ إلى "**ما**".

(يَتَقَوَّمُ) مضارعٌ مرفوعٌ بعاملٍ معنويّ. **(المَعْنَى)** مرفوعٌ [٢٤/أ] تقديراً فاعله. والجملة صلة "**ما**" أو صفته.

(المُقْتَضِي) اسم فاعل، فاعله فيه راجعٌ إلى "**المعنى**"، وهو معه مركَّبٌ مرفوعٌ تقديراً صفة "**المعنى**".

(لِلإِعْرَابِ) اللام: حرف جرٍّ للتقوية، ليس بزائد محض، ولا تعدية محضة، بل بينهما ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

وفي «شرحه» للدَّمَامِينِيِّ: فلكَ أن تقول بتعلُّقِه وعدم تعلُّقِه، عملاً بكِلا الشَّبَهَين. فعَلَى التعلُّق: قوله: "للإعراب" مفعولٌ به غير صريح[1] لـ"لمقتضي"، وعلى عدم التعلُّق: فهو مفعُولٌ به صريحٌ لـ"لمقتضي".

مطلبٌ: في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف

(فالمُفْرَدُ) "الفاء": للتفصيل. وقيل: فاء الفصيحة؛ أي: إذا عرفت هذا ـ كما في «شرح العصام» ـ.

وفي «الامتحان» جعله عاطفة، حيث قال: لَـمَّا كان هذا تفصيلاً لـمَا سبق عطفه بالفاء؛ لكون مرتبته بعد الإجمال، ويسمَّى هذا ترتيبًا ذِكرِيًّا، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ﴾ الآية [البقرة: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ الآية [هود: ٤٥]. انتهى.

و"المفرد": مرفوعٌ مبتدأٌ. و"اللام": حرف تعريف ـ لا موصول ـ بمعنى "الذي" ـ كما زعم ـ؛ لأنَّ الصِّفات إذا كانت بمعنى الثبوت كالمؤمن والكافر... فاللام الداخل عليها حرف تعريف بالاتفاق ـ كما في «المطول» ـ.

(المُنْصَرِفُ) مرفوعٌ صفة "المفرد". (و) عاطفة. (الجَمْعُ) مرفوعٌ عطف على "المفرد". (المُكَسَّرُ) مرفوعٌ صفة "الجمع". (المُنْصَرِفُ) مرفوعٌ صفةٌ بعد الصفة لـ"لجمع". (بِالضَّمَّةِ) "الباء": حرف جرٍّ بمعنى "مع"، أو للملابسة ـ كما في «الرضي» ـ. و"الضمَّة": مجرورةٌ به. والجار والمجرور ظرفٌ مستقرٌّ. والضمير المنتقل من متعلَّقه المحذوف فيه "هما" راجعٌ إلى "المفرد المنصرف" و"الجمع المكسَّر المنصرف"، [٢٤/ب] مرفوع المحل فاعل الظرف المستقر. وهو معه جملة فعليّة مرفوعة المحل خبر

---

(١) في هامش (أ): "صريح" بيان.

المبتدأ. والجملة لا محل لها تفصيل[١]، أو جواب "إذا"، أو عطف على جملة: "**أنواعه...**" **إلخ** بجعل[٢] جملة: "**العامل ما**" معترضة بين المعطوفين.

(رَفْعًا) منصوبٌ تمييزٌ عن نسبة الظرف المستقر إلى فاعله؛ أي: كائنان بالضمَّة من جهة رفعهما. ولا يحسن جعله ظرفًا ـ أي: وقت رفع ـ أو حالاً في معنى مرفوعين؛ لأنَّ الرفع على ما عرف اسم للعلامة. وليس بمصدر، فحمله هنا على المصدر خلاف ما يتبادر ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

وههنا احتمالات من وجوه الإعراب، ذُكِرَت في بعض الأعاريب والحواشي، إنْ أردتَ الاطلاعَ عليها فراجع إليها.

(و) عاطفة. (الفَتْحَةِ) مجرورةٌ عطف على "**الضمّة**". (نَصْبًا) منصوبٌ عطف على "**رفعًا**"، من قبيل عطف الشيئين على معمولي عاملين مختلفين بتقدم المجرور، كما في: "**زيد في الدار والحجرة عمرو**"، فإنَّه يجوز عند المصنف كما يجيء، وإن لم يجوِّزه سيبويه، فعنده الجار مقدَّر؛ أي: "**وفي الحجرة عمرو**" ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(و) عاطفة. (الكَسْرَةِ) مجرورةٌ عطف على القريب أو البعيد. (جَرًّا) منصوبٌ عطف على "**رفعًا**"، أو على "**نصبًا**".

مطلبٌ: في جمع المؤنث السالم

(جَمْعُ) مرفوعٌ مبتدأ. (المُؤَنَّثِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**جمع**". (السَّالِمُ) مرفوعٌ صفة "**الجمع**" عند سيبويه، خلافًا للمبرد، فإنَّه عنده بدلٌ من "**الجمع**" لا صفة له.

مطلبٌ نفيسٌ

فإنَّ تعريفَ المضاف إلى المعرفة مثل تعريف المضاف إليه عند سيبويه، فكما أنَّ

---

(١) في هامش (أ): فيه لف ونشر مرتب.

(٢) في هامش (أ): "بجعل" بيان.

المعرّف باللّام يوصف بالمعرّف باللام مثل: "**جاءني الرجل العالم**"، كذلك [٢٥/آ] يوصف المضاف إلى المعرّف باللام به؛ لوجود التساوي بين الموصوف والصفة في التعريف.

وعند المبرِّد: أنقص من تعريف المضاف إليه، فلا يقع المعرّف باللام صفة للمضاف إلى المعرّف باللام؛ للزوم كون تعريف الموصوف أدنى من تعريف الصفة، مع وجوب كون تعريف الموصوف أعلى من تعريف الصفة أو مساوياً له، بل بدل منه عنده ـ كما في «**الرضي**» ـ وغيره.

(**بِالضَّمَّةِ**) ظرفٌ مستقرٌّ، فاعله فيه راجعٌ إلى المبتدأ. والجملة الظرفيَّة مرفوعة المحلِّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئناف.

(**و**) عاطفة. (**الكَسْرَةِ**) مجرورةٌ عطف على "**الضمّة**".

مطلبٌ: في غير المنصرف

(**غَيْرُ**) مرفوعٌ مبتدأ. (**المُنْصَرِفِ**) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**غير**"، أو مشغولٌ بإعراب الحكاية، كما في: "**عبد الله**" علماً. (**بِالضَّمَّةِ**) ظرفٌ مستقرٌّ، فاعله فيه راجعٌ إلى المبتدأ. والجملة الظرفيَّة مرفوعة المحلِّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئناف.

(**و**) عاطفة. (**الفَتْحَةِ**) مجرورةٌ عطف على "**الضمة**".

مطلبٌ: في الأسماء الستة

("**أَخُوكَ**") مراد اللفظ: مرفوعٌ محلًّا عند المصنف؛ لكونه من الحكايات المبنيّة، أو تقديراً عند البعض؛ لكون الحكايات مِنَ المعربات... مبتدأ.

(**و**) عاطفة. ("**أَبُوكَ**"): مراد اللفظ: مرفوعٌ محلاً أو تقديراً، عطف على "**أخوك**".

(و) عاطفة. ("حَمُوكِ") مراد اللفظ: مرفوعٌ محلًّا أو تقديراً، عطف على القريب أو البعيد.

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في إضافة الحم إلى المذكر

ثمَّ المشهور كسر الكاف في "حموك"؛ لأنَّ الحم قريب المرأة من طَرَف زوجها، فلا يضاف إلى المذَكَّر.

وأجاز صاحب [٢٥/ب] «المجمل» إطلاق "الحم" على أقارب الزوجين.

وفي «القاموس» إشارة إليه، وسيجيء التفصيل في أواخر المجرورات[(١)].

(و"هَنُوكَ" و"فُوكَ" و"ذُو مَالٍ") كلٌّ مِن هذه الألفاظ مراد اللفظ: مرفوعٌ محلًّا أو تقديراً، عطف على القريب أو البعيد.

(مُضَافَةً) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "هي" راجعٌ إلى هذه الأسماء بتأويل الجماعة، كما في: "الأشجار قطعت"، وهي معه مركبة منصوبة لفظاً حالٌ مِنَ المبتدأ، وما عُطِفَ عليه ـ على قول المالكي[(٢)] ـ بلا تأويل، أو بالتأويل بالمفعول، أو نائب الفاعل؛ أي: يُعرِبُ[(٣)] العرب هذه الأسماء، أو يُعرِبُ[(٤)] هذه الأسماء حال كونها مضافة، فيكون الحال حالاً من مفهوم الكلام.

أو مفعول "أعني" المقدر ـ كما في «شرح العصام» ـ.

---

(١) في هامش (أ): عند قول المصنف: تقول: حمى.

(٢) لعله: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي المالقي (ت: ٥٨١هـ)، له شرح على «الجمل» في النحو لأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٩هـ) لم يتم. «كشف الظنون» (١/ ٦٠٤). وله: «نتائج الفكر» في علل النحو. «كشف الظنون» (٢/ ١٩٢٤).

(٣) في هامش (أ): على صيغة المعلوم من باب الأفعال.

(٤) في هامش (أ): على صيغة المجهول.

أو حال من الضمير المستكنّ في الظرف المستقر الآتي على قول الأخفش وابن بَرْهَان[1]، فإنَّ الأخفش جوَّز تقديم الحال على عامله الظرف بشرط تقديم المبتدأ، وابنَ بَرْهَان جوَّزه مطلقاً ـ كما في «الرضي» ـ، لا على قول سيبويه، فإنَّه لم يجوِّزه مطلقاً.

وقيل: خبر "كان" المقدّر؛ أي: إذا كانت هذه الأسماء مضافة، وهو تكلُّفٌ بعيد.

(إِلَى غَيرِ) متعلِّقٌ بـ"مضافة". (يَاءِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"غير". (المُتكَلِّمِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"ياء". (بِالوَاوِ) ظرفٌ مستقرٌّ، فاعله فيه "هي" أو "هن" راجعٌ إلى هذه الأسماء، على طريق: "الأشجار قطعت أو قطعن". والجملة الظرفية مرفوعة المحل خبر المبتدأ. والجملة الاسميَّة لا محل لها استئناف.

(و) عاطفة. (الأَلِفِ) مجرورٌ عطف على "الواو". (و) عاطفة. (اليَاءِ) مجرورٌ عطف على القريب أو البعيد. (المُثَنَّى) مرفوعٌ تقديراً [٢٦/آ] مبتدأ. (و) عاطفة. ("كِلَا") مراد اللفظ: مرفوعٌ محلًّا أو تقديراً عطف على "المثنّى".

ثم إنَّ "كِلَا" هنا بلا تنوين، ولو بلا إضافة، إبقاء على أكثر استعماله، كما قاله المولى العصام ـ عليه رحمة ربّ الأنام ـ.

(مُضَافاً) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى "كِلَا"، وهو معه مركَّبٌ منصوبٌ لفظاً، حالٌ من "كِلَا" بتأويله بنائب الفاعل؛ أي: يُعرب "كلا" حال كونه مضافاً، أو مفعول "أعني" المقدّر.

وقيل: خبر "كان" المقدّر؛ أي: إذا كان مضافاً. وهو تكلُّفٌ بعيد.

(إِلَى مُضْمَرٍ) متعلِّقٌ بـ"مضافاً".

---

(١) أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن بَرْهَان الأسدي العُكبَري (ت: ٤٥٦هـ)، له: «أصول اللغة»، و«اللمع» في النحو. «الأعلام» (٤/ ١٧٦).

(و) عاطفة. ("اثْنَانِ") مراد اللفظ: مرفوعٌ محلاً أو تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (**بِالأَلِفِ**) ظرف مستقرّ[١]، مرفوع المحل خبر المبتدأ. والجملة لا محلَّ لها استئناف.

(و) عاطفة. (اليَاءِ) مجرورةٌ عطف على "**الألف**".

(جَمْعُ) مرفوعٌ مبتدأ. (**المُذَكَّرِ**) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**جمع**". (السَّالِمُ) مرفوعٌ صفة "**الجمع**" عند سيبويه، وبدلٌ عند المبرِّد ـ كما مرَّ التفصيل ـ. فلا تغفل.

(و) عاطفة. ("**أُولُو**") مراد اللفظ: مرفوعٌ محلًّا أو تقديراً عطف على "**جمع المذكر**".

ثمَّ إنَّه كُتِبَ بالواو حملاً على أولى وفيه؛ لئلا يلتبس بـ"**إلى**" الجارّة ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(و) عاطفة. ("عِشْرُونَ") مراد اللفظ: مرفوعٌ محلًّا أو تقديراً، عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (أَخَوَاتُهَا) مرفوعةٌ عطف على "**عشرون**". والضمير المجرور مبنيٌّ على السكون مجرورٌ محلًّا، مضافٌ إليه لـ"**أخوات**"، راجعٌ إلى "**عشرون**" بتأويل الكلمة.

(بِالوَاوِ) ظرف مستقرّ[٢]، مرفوع المحل خبر المبتدأ. والجملة لا محلَّ لها استئناف. (وَ) عاطفة. (اليَاءِ) مجرورةٌ عطف[٣] [٢٦/ب] على "**الواو**".

مطلبٌ: في إعراب التقديري

(التَّقْدِيرُ) مرفوعٌ مبتدأ. و"**اللام**" للعهد الخارجيِّ عند البصريين؛ أي: تقدير

---

(١) في هامش (أ): فاعله فيه "هي" أو "هن" راجع إلى المثنى وكلا واثنان.

(٢) في هامش (أ): فاعله فيه "هي" أو "هن" راجع إلى جمع المذكر السالم وأولو وعشرون وأخواتها.

(٣) في هامش (أ): "عطف" بيان.

الإعراب. وللعوض عن المضاف إليه عند الكوفيين وبعض البصريين، ووافقهم كثيرٌ من المتأخرين ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

(**فِيمَا**) ظرف مستقرّ، مرفوع المحل خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلَّ لها استئناف.

(**تَعَذَّرَ**) ماضٍ، فاعلُه فيه راجعٌ إلى الإعراب المفهوم من قوله: "**التقدير**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. والعائد إلى "**ما**" محذوف؛ أي: فيه. ويجوز كون "**ما**" مصدرية، فيكون جملة: "**تعذّر**" لا محل لها صلة للحرف الموصول، وهي في تأويل المفرد مجرورة المحل بـ"**في**"، ولا حاجة إلى تقدير العائد حينئذٍ. والجار مع المجرور ظرف مستقر مرفوع المحل خبر المبتدأ ـ كما في الوجه الأول ـ.

(**كَعَصًا**) "**الكاف**": حرف جرّ. و"**عصا**": مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً أو محلًّا بالكاف، والجار مع المجرور ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئناف. أو منصوب المحلّ مفعولٌ مطلقٌ بتقدير الموصوف لـ"**تعذر**"؛ أي: تعذُّراً كائنًا كـ"**عصا**" كما قيل.

ولا يجوز جعل "**الكاف**" اسمًا بمعنى المثل عند سيبويه؛ لأنَّه لا يجوِّزه إلَّا عند الضرورة بدخول الجارِّ عليه، كما في: "**يضحكن عن كالبرد**".

وأما الأخفش فيجوِّز ذلك من غير ضرورة، وتبعه الجُزُولِي[1] ـ كذا في «**الرضي**» ـ.

فيجوز على هذا القول كون "**الكاف**": مرفوع المحل على أنَّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو.

---

(١) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجُزُولي النحوي (ت: ٦١٠هـ)، له: «المقدمة الجزولية» وشرحها، وتسمى بالقانون، و«شرح على الإيضاح لأبي علي الفارسي»، و«شرح على قصيدة بانت سعاد»، و«مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي». «معجم المؤلفين» (٨/ ٢٧).

أو منصوب المحل على أنَّه مفعول **"أعني"** المقدَّر، أو مفعول مطلق لـ**"أمثل"** المقدر[١].

والجملة الاسميَّة أو الفعليَّة لا محلَّ لها استئناف. [٢٧/آ]

أو مجرور المحلِّ[٢] على أنَّه بدل من **"ما"**؛ أي: في مثل **"عصًا"** ـ كما في «**الهندي**»[٣]ـ.

(**و**) عاطفة. (**"غُلَامِي"**) مراد اللفظ: مجرورٌ محلًّا أو تقديراً، عطف على **"عصًا"**.

(**مُطْلَقًا**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه **"هو"** راجعٌ إلى **"عصًا"** و**"غلامي"** على سبيل البدل، وهو معه مركَّبٌ منصوبٌ لفظًا حال من **"عصا"** و**"غلامي"**؛ لأنَّهما في المعنى مفعول معنى التشبيه المستفاد من الكاف، فيكون الحال مبيّنًا لهيئة المفعول معنى، والعامل في الحال معنى الفعل، كما في: **"هذا زيدٌ قائمًا"**، أو مفعول **"أعني"** المقدَّر، والجملة معترضة.

ويجوز كون المطلق مصدراً ميميًّا على أن يكون مفعولاً مطلقًا لفعلٍ مقدرٍ؛ أي: أطلقا[٤] إطلاقًا، والجملة معترضة.

---

(١) في هامش (أ): وفي «الرضي»: وارتضاه الفاضل العصام أنّ فاعل "تعذر" راجعٌ إلى ما أصله تعذر إعرابه، فحذف المضاف وهو إعراب، وأقيم المضاف إليه ـ أعني: الضمير المجرور ـ مقامه، فصار مرفوعًا فاستتر في الفعل. انتهى ملخصًا.

(٢) في هامش (أ): قوله: "أو مجرور المحل" عطف على قوله: "مرفوع المحل".

(٣) أحمد بن عمر الدولت أبادي الهندي (ت: ٨٤٩هـ)، له: «الإرشاد»، و«شرح بانت سعاد» في النحو، و«المعافية شرح الكافية لابن الحاجب» وعليه أربع حواش لميان الله داد الجانبوري وللتوقاتي وللكازروني ولغياث الدين منصور. «الأعلام» (١/ ١٨٧) «كشف الظنون» (٢/ ١٣٧٠).

(٤) في هامش (أ): على صيغة التثنية.

وفي «الهندي»: "**مطلقاً**" صفة لزمان محذوف أو صفة مصدر محذوف للتعذّر المحذوف مضافاً إلى "**عصا**"؛ أي: كتعذر إعراب "**عصا**" و"**غلامي**" تعذُّراً مطلقاً أو زماناً مطلقاً؛ أي: غير مقيَّدٍ ببعض الأحوال.

(أَو) عاطفة. (اسْتُثْقِلَ) ماضٍ مجهولٌ، نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى "**الإعراب**". والجملة عطف على جملة "**تعذر**" بحذف(١) العائد إلى "**ما**"، كما حذف من المعطوف عليه ـ أي: فيه ـ لِمَا يجيء في بحث العطف مِن أنَّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له، فكما يجب العائد إلى "**ما**" في "**تعذر**" كذلك يجب في "**استثقل**".

(كَقَاضٍ) مثل إعراب "**كعصا**". (رَفْعًا) منصوبٌ تمييزٌ عن نسبة الظرف المستقرّ إلى فاعله؛ أي: كائن كـ"**قاض**" من جهة الرفع، أو حال بمعنى مرفوعاً، أو ظرف للكاف لفهم معنى التشبيه منه بتقدير المضاف؛ أي: وقت رفع.

(و) عاطفة. (جَرّاً) منصوبٌ عطف على "**رفعاً**". (و) عاطفة. (نَحْوُ) مرفوعٌ عطف على "**كقاض**". وإن جعل الكاف(٢) اسماً بمعنى "**المثل**" على قول الأخفش على أنَّه [٢٧/ب] منصوب المحل بـ"**أعني**" المقدر أو بـ"**أمثل**" المقدّر... فـ"**نحو**" منصوبٌ عطف على محلّ "**الكاف**". ولا يجوز أن يكون "**نحو**" مجروراً عطفاً على "**قاض**"؛ لِمَا يلزم مِنِ اجتماع أداتي التشبيه فيلغو أحدهما ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

وفيه: أنَّ فيه فائدة، وهي: الإشارة إلى كثرة الأمثلة، فلا يلزم اللغو ـ كما في «**شرح المفتاح**» للسيد الشريف وللمولى الشهير بابن كمال الوزير.

("مُسْلِمِيَّ") مراد اللفظ: مجرورٌ محلًّا أو تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**".

---

(١) في هامش (أ): على تقدير أن يكون (ما) في (فيما) تعذر موصولاً، وأما إذا كان مصدرياً فلا حاجة إلى العائد في كلا المعطوفين كما مر.

(٢) في هامش (أ): أي: في قوله: "كعصا".

(رَفعًا) مثل "رفعًا" السابق. فلا تغفل.

(و) عاطفة. (اللَّفْظِيُّ) مرفوعٌ مبتدأٌ بتقدير الموصوف؛ أي: الإعراب اللفظي، و"اللام" للعهد.

(فِيمَا) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعُ المحلِّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة: "التقدير فيما تعذر".

(عَدَاهُ) ماضٍ مبنيٌّ على الفتح تقديراً لا محل له، فاعله فيه راجعٌ إلى "ما". والجملة صفة "ما" أو صلته. والضمير منصوب المحلِّ مفعولٌ به لـ"عدا" راجعٌ إلى "المقدّر" أو "ما عدا تعذر" أو "استثقل"، لا إلى "ما عدا عصا وغلامي وقاض ومسلميّ"، حتى[1] يحتاج إلى تأويل إفراد الضمير بكل واحد ـ كما في «شرح العصام» ـ.

(غَيرُ) مرفوعٌ مبتدأ. (المُنْصَرِفِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"غير"، وقيل: مشغولٌ بإعراب الحكاية ـ كما في «الإظهار» ـ.

(مَا) مرفوع المحلِّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئناف. (فِيهِ) ظرفٌ مستقرٌّ. والضمير راجعٌ إلى "ما". (عِلَّتَانِ) مرفوعٌ بالألف؛ لكونه تثنية، فاعل الظرف المستقر. والجملة الظرفيَّة مرفوعة المحل صفة "ما"، أو لا محلَّ لها صلته. أو الظرف المستقر فاعله فيه "هما" راجعٌ إلى "علّتان"، وجملته مرفوعة المحلِّ خبرٌ [٢٨/ب] مقدَّمٌ، و"علّتان": مبتدأٌ مؤخَّرٌ. والجملة الاسميَّة كالجملة[2] الفعليَّة صفة "ما" أو صلته.

(مِنْ) حرف جرٍّ للبيان. (تِسْعٍ) مجرورٌ بـ"من" بحذف الموصوف؛ أي: علل

---

(١) في هامش (أ): وينتقض بمثل: "جاءني أبو القوم كذا فيه".

(٢) في هامش (أ): فيه تفنن، حيث عبّر عن الظرف المستقر فيما سبق بالجملة الظرفية، وعبر عنه هنا بالفعلية إشارة إلى جواز الوجهين.

تسع، لا بحذف المضاف إليه وتعويض التنوين عنه كما تُوُهِّم؛ لعدم[1] شرط حذف المضاف إليه ـ كما قال الفاضل العصام ـ؛ لأنَّ حذف المضاف إليه وتعويض التنوين عنه ليس مطلقًا، بل يشترط أن يكون المضاف ظرفًا كيومئذ، أو لفظ "**كلّ**"، أو لفظ "**بعض**"، أو لفظ "**أيّ**" ـ كما في "**الرضي**" ـ. والجار مع المجرور ظرفٌ مستقرٌّ، فاعله فيه "**هما**" راجعٌ إلى "**علّتان**". والجملة الظرفيَّة مرفوعة المحلّ صفة "**علتان**"، أو منصوبة المحل حالٌ مِنَ المستكنّ في الظرف المستقرّ الراجع إلى "**علتان**"، لا حال من "**علتان**" كما تُوُهِّم؛ لأنَّه نكرةٌ محضةٌ، فوجب تقديم الحال عليها ـ كما سيجيء ـ.

مطلبٌ: في جواز كون النكرة المحضة ذا الحال عند سيبويه

ولهذا قالوا: إنَّ "**قائمًا**" في قولهم: "**في الدار رجلٌ قائمًا**" حالٌ من ضمير "**الرجل**" في الظرف المستقر، لا من "**رجل**". لكنَّ سيبويه قال: إنَّ "**قائمًا**" حالٌ مِنْ "**رجل**".

وفي «**شرح التسهيل**» لمصنّفه: هو الصحيح؛ لأنَّ الحال خبرٌ في المعنى، فجَعْله لأظهر الاسمين أَوْلَى مِنْ جَعْله لأغْمَضِهِمَا[2].

(**أَوْ**) عاطفة. (**وَاحِدَةٌ**) مرفوعةٌ عطف على "**علتان**" بتقدير الموصوف؛ أي: علّة واحدة. (**مِنْهَا**) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحل صفة "**واحدة**". والضمير المجرور راجعٌ إلى "**التسع**". وقيل: منصوب المحلِّ حالٌ من "**واحدة**". وقد عرفت[3] ما فيه على وجه الكفاية، فلا تغفل.

(**تَقُومُ**) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجعٌ إلى "**واحدة**". [٢٨/ب] والجملة مرفوعة

---

(١) في هامش (أ): "العدم" بيان.

(٢) في هامش (أ): أي: أخفاهما.

(٣) في هامش (أ): عن قريب.

المحلِّ صفة بعد صفة لـ"**واحدة**"، أو حالٌ من ضميرها المستكنّ في "**منها**"، أو حالٌ من "**واحدة**"؛ لتخصّصها بالصفة؛ أعني بها قوله: "**منها**"، أو لا محلَّ لها استئناف؛ كأنَّه قيل: ما حال الواحدة؟ وأجيب: بأنها تقوم...إلخ.

(**مَقَامَهُمَا**) منصوبٌ ظرفٌ لـ"**تقوم**". والضمير المجرور مجرورُ المحل مضافٌ إليه لـ"**مقام**" راجعٌ إلى "**علّتان**".

(**و**) استئناف أو اعتراض. (**هِيَ**) مرفوع المحل مبتدأ، راجعٌ إلى "**التسع**". (**عَدْلٌ**) مرفوعٌ مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراض. وقيل: عطف على جملة: "**غير المنصرف ما فيه علّتان**". ولا يخفى بعده، والظاهر ما ذكرناه.

(**و**) عاطفة. (**وَصْفٌ**) مرفوعٌ عطف على "**عدل**". (**و**) عاطفة. (**تَأْنِيثٌ**) مرفوعٌ عطف على القريب أو البعيد. (**ومَعْرِفَةٌ، وعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْعٌ، ثُمَّ تَرْكِيبٌ**) كلٌّ منها مرفوع عطف على أحدهما. وقد مرّ التفصيل عند قول المصنف: "**وأنواعه: رفع... إلخ**". ثم العدول مِنَ الواو إلى "**ثمّ**" في الأخيرين؛ لمجرد المحافظة على الوزن، أو نقول: كلمة "**ثم**" في الأصل للتراخي في الزمان، ويستعار للتراخي في الرتبة، فيكون ما بعده أعلى مرتبة مما قبله أو أدنى. ولا يخفى أنَّ الجمع أعلى[1] مرتبة ممّا قبله وممّا بعده، فيلزم كون التركيب أدنى[2] ممّا قبله. فكلمة "**ثم**" في هاتين[3] العلّتين لهذه النكتة الجليلة ـ كما ذكره الفاضل العصام، وقبله المولى عصمة الله ـ.

(**و**) عاطفة. (**النُّونُ**) مرفوعٌ عطف على أحدهما. (**زَائِدَةً**) منصوبةٌ حالٌ مِنَ

---

(١) في هامش (أ): لقيامه مقام العلتين.

(٢) في هامش (أ): لعدم قيامه مقام العلتين.

(٣) في هامش (أ): "هاتين" بيان.

"**النون**"؛ إذ المعنى: يَمنَعُ النون الصرف حال كونها زائدة، فيكون الحال مبيِّنًا لهيئة [٢٩/آ] الفاعل معنى، والعامل في الحال معنى الفعل المستنبط من فحوى الكلام. أو مفعول "**أعني**" المقدر. أو مرفوعة صفة "**النون**"؛ لأنَّ تعريفه للعهد الذهني، والمعهود الذهنيّ في حكم النكرة، فيجوز وصفه بالنكرة؛ أو لأنَّ اللام فيه زائدةٌ لضرورة الوزن ـ كما اختاره الفاضل العصام في «**الشرح**» ـ. أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي زائدة. والجملة استئناف، أو صفة لـ"**النون**"، أو حالٌ منها.

(**مِنْ قَبْلِهَا**) متعلّق بـ"**زائدة**" وظرف لها، فإنَّ "**مِنْ**" بمعنى "**في**". والضمير مضاف إليه لـ"**قبل**" راجع إلى "**النون**".

(**أَلِفٌ**) مرفوعٌ فاعل "**زائدة**". أو الظرف مستقر(١) و"**ألفٌ**" فاعله. أو "**الألف**" مبتدأٌ مؤخَّرٌ والظرف المستقر خبرٌ مقدَّمٌ. والجملة الفعليَّة أو الاسميَّة منصوبة المحلِّ حالٌ مِنَ المستكنّ في "**زائدة**" أو من "**النون**" على التداخل أو الترادف إنْ جعل "**زائدة**" حالاً مِنَ "**النون**"، كما هو أحد الاحتمالات. أو مرفوعة المحلِّ صفة "**النون**".

(**و**) عاطفة. (**وَزْنُ**) مرفوعٌ عطف على القريب أو البعيد. (**فِعْلِ**) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**وزن**".

(**و**) استئنافٌ أو اعتراض. (**هَذَا**) "**ها**": حرف تنبيه. و"**ذا**": اسم إشارة مرفوع المحلّ مبتدأ.

مطلبٌ: لا يجوز قطع وصف اسم الإشارة بالرفع والنصب

(**القَوْلُ**) مرفوعٌ صفة "**هذا**" عند المصنف، وقيل: بدلٌ أو عطف بيان. ولا يجوز رفعه ونصبه على الوصف المقطوع بتقدير المبتدأ أو "**أعني**" ـ كما هو الشائع بين

---

(١) في هامش (أ): قوله: "أو الظرف مستقر"...إلخ، فعلى هذا: فاعل "زائدة" تحته هي راجعة إلى النون، كما يظهر من سياق كلام العرب.

المعلّمين والمتعلمين ـ؛ لِمَا في «**الرضيِّ**» مِن أنَّه لا يجوز قطع وصف اسم الإشارة بالرفع والنصب؛ لأنَّه محتاجٌ إلى الوصف لتبيين ذاته. وقد ذكره ابن هشام في [٢٩/ب] «**حواشي التسهيل**»، كما نقله الدَّمَامِينِيُّ والشُّمنِّيُّ في «**شرحيهما على مغني اللبيب**»، فاحفظه إنْ كُنتَ العاقل اللَّبيب.

(**تَقْرِيبٌ**) مرفوعٌ خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراض.

(**مِثْلُ**) مرفوعٌ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو، أو منصوبٌ مفعولٌ به لـ"**أعني**" المقدّر، أو مفعولٌ مطلقٌ لـ"**أمثل**" المحذوف. والجملة الاسميَّة أو الفعليَّة لا محلَّ لها استئناف.

وهذه الوجوه الثلاثة سائغةٌ(١)، وفيما بين المحصِّلِين شائعةٌ، إلَّا أنَّه قيل: يُحتَمَلُ كون "**مثل**" مبتدأ، وخبره محذوفاً؛ أي: مثال غير المنصرف.

ورُدَّ بأنَّه يلزم حينئذٍ التّكرار في أداة التشبيه.

وأُجِيبَ عنه بأنَّه: لا مانع من التكرار، بل هو إشارةٌ إلى كثرة الأمثلة ـ كما مرَّ مفصَّلاً ـ وبأنَّه(٢): نجعل المثل كناية عن المضاف إليه، كما في: "**مثلك لا يبخل**"، فلا تكرار حينئذٍ أصلاً.

وقيل: "**نحو**" منصوبٌ على إسقاط الجار؛ أي: في مثل.

وردَّه الدَّمَامِينِيُّ في «**تحفة الغريب**» بأنَّ إسقاطَ الجارّ ليس بمقيسٍ في مثل هذا الموضع.

(**عُمَرَ**) مجرورٌ بالفتحة لكونه غير منصرف، مضاف إليه لـ"**مثل**". وعند

---

(١) في هامش (أ): أي: جائزة.

(٢) في هامش (أ): "بأنه" بيان.

الزَّجَّاج[١]: مبنيٌّ على الفتح مجرورٌ محلًّا مضافٌ إليه لـ"**مثل**"؛ لأنَّ كل ما لا ينصرف مبنيٌّ على الفتح في حالة الجرِّ عنده ـ على ما ذكره السَّخاوي[٢] في «**شرح المفصل**»، كما نقله في «**الأشباه والنظائر**»[٣] ـ.

وما قيل مِن أنَّه: بالرفع أو النصب على الحكاية[٤]، وجعل الجرّ تقديريًّا فيه... فلا يخفى على ذوي الأفهام أنَّه تكلُّفٌ بعيدٌ بلا دَاعٍ إليه.

(**و**) عاطفة. (**أَحْمَرَ**) مجرورٌ بالفتحة[٥] ـ أيضـًا ـ عطف [٣٠/آ] على "**عمر**".

(**و**) عاطفة. (**طَلْحَةَ**) مجرورةٌ بالفتحة ـ أيضـًا ـ عطف على القريب أو البعيد.

(**وزَيْنَبَ وإِبْرَاهِيمَ ومَسَاجِدَ ومَعْدِي كَرِبَ وعِمْرَانَ وأَحْمَدَ**) كلٌّ منها: مجرورٌ بالفتحة؛ لكونها غير منصرفة، عطف على القريب أو البعيد.

(**و**) استئناف، أو اعتراض، أو عطف. (**حُكْمُهُ**) مرفوعٌ مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**حكم**" راجعٌ إلى "**غير المنصرف**". (**أَنْ**) مخففة مِنَ الثقيلة. واسمها ضمير شأن محذوف وجوبـًا ـ كما يجيء ـ. (**لَا**) لنفي الجنس. (**كَسْرَ**)[٦] مبنيٌّ على الفتح؛ لتضمُّنه

---

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزَّجَّاج (ت٣١١هـ)، علمه المبرد، له: «معاني القرآن»، و«إعراب القرآن». «الأعلام» (١/ ٤٠).

(٢) أبو الحسن علي بن محمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي (ت٦٤٣هـ)، له شرحان جامعان «للمفصل» للزمخشري، أحدهما: «المفضل» والآخر: «سفر السعادة وسفير الإفادة». و«شرح الشاطبية» وهو أول من شرحها. و«منير الدياجي في شرح الأحاجي للزمخشري». «الأعلام» (٤/ ٣٣٢)، «كشف الظنون» (٢/ ١٧٧٦).

(٣) في هامش (أ): وفي «الرضي»: نسب هذا القول إلى الأخفش والمبرد أيضـًا.

(٤) في هامش (أ): أي: حكاية حالة الرفع أو النصب.

(٥) في هامش (أ): "مجرورٌ بالفتحة" بيان.

(٦) في هامش (أ): "كسر" بيان.

معنى "**من**" الاستغراقيَّة، منصوب المحلِّ اسم "**لا**" عند المصنف، وعليه الجمهور. أو مرفوع المحل مبتدأ لا عمل لـ"**لا**" فيه، كما لا عمل في الخبر، بل العامل فيهما العامل المعنوي عند سيبويه. وعند الزَّجَّاج والسِّيرافي أنَّ حركة "**كسر**" حركة إعرابية؛ لأنَّه مُعرَبٌ حُذِفَ تنوينه؛ لتثاقله[1] بتركيبه مع عامله ـ كذا في "**الرضي**" ـ. وخبر "**لا**" على قول المصنف[2] أو خبر المبتدأ على قول سيبويه محذوف؛ أي: فيه. واسم "**لا**" وخبره أو المبتدأ مع خبره[3] جملة اسمية لا محلَّ لها صلة "**أن**"، وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراضٌ أو عطفٌ على جملة: "**غير المنصرف ما فيه علّتان**".

(و) عاطفة. (لَا) لنفي الجنس. (تَنْوِينَ) مبنيٌّ على الفتح منصوب المحل اسم "**لا**" على قول المصنف ـ وقد عرفت الاختلاف فيه، وأجْرِه[4] في أمثاله ـ والخبر محذوف؛ أي: فيه. واسم "**لا**" وخبره جملة اسميَّة مرفوعة المحل عطف على [٣٠/ب] جملة: "**لا كسر فيه**". ويجوز أن يقدّر لـ"**لا**" في الموضعين خبراً واحداً؛ أي: لا كسر ولا تنوين فيه؛ أي: موجودان فيه. وما ذكرناه أحد الاحتمالات الخمسة في مثل هذا التركيب، وسيجيء البواقي إن شاء الله تعالى في إعراب: "**لا حول ولا قوة إلا بالله**" على التفصيل، لعلَّك تطلع عليها إنْ لم تكن من أهل التعطيل.

(و) عاطفة أو استئناف أو اعتراض. (يَجُوزُ) مضارع. (صَرْفُهُ) مرفوعٌ فاعله.

---

(١) في هامش (أ): "لتثاقله" بيان.

(٢) في هامش (أ): وكذا عند الجمهور وعند الزجاج والسيرافي، والفرق بين الجمهور وبين الزجاج والسيرافي أنَّ حركة "كسر" حركة بناء عند الجمهور، وحركة إعراب عندهما، ولا خلاف عندهم في كون "لا" عاملاً في اسمه وخبره.

(٣) في هامش (أ): "مع خبره" بيان.

(٤) في هامش (أ): أمرٌ حاضرٌ من الإجراء؛ أي: وأجرِ الاختلاف في أمثال هذا التركيب.

والضمير مجرور المحل مضافٌ إليه لـ"**صرف**" راجعٌ إلى "**غير المنصرف**".

وقيل: راجعٌ إلى "**الحكم**" على أنْ يُرَاد بالصرف معناه اللغوي وهو التغيير.

ورُدَّ بأنَّ إرادة المعنى اللغوي للصرف(١) خلاف الظاهر، وانتقال الذهن إليه بعيد، مع لزوم تفكيك الضمير، وهو غير حميد(٢).

(لِلضَّرُورَةِ) متعلِّقٌ بـ"**يجوز**" مفعولٌ فيه أو مفعولٌ له لمتعلَّقه، على أنْ يكون "**اللام**" للظرفية أو التعليل عند المصنف؛ فإنَّه لا يشترط في المفعول فيه والمفعول له حذف الجار منهما. أو مفعولٌ به غير صريح عند الجمهور؛ فإنَّهم أوجبوا حذف الجارّ منهما ـ كما في «**الرضي**» ـ وغيره.

(أَوْ) عاطفة. (لِلتَّنَاسُبِ) "**اللام**": متعلِّقٌ أيضاً بـ"**يجوز**". و"**التناسب**": مجرورٌ به لفظاً ومنصوبٌ محلًّا عطف على محلّ "**للضرورة**". وعدم تعلّق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد مشروط بعدم التبعيّة، فلا مانع من ذلك التعلّق، كما في: "**مررت بزيد وبعمرو**" ـ كما في «**الإظهار**» ـ. ومن غفل عمَّا ذكرناه يجعل لام "**للتناسب**" زائدة، فلا حاجة إليه، كما لا يخفى على ذوي القلوب الأطهار ـ . وفي بعض النسخ: "**التناسب**" بغير اللام، فحينئذٍ هو عطف على "**الضرورة**".

(مِثْلَ) إعرابه معلوم. ("سَلَاسِلاً وأَغْلَالاً") هذا النظم مراد اللفظ: مجرورٌ [٣١/آ] تقديراً مضافٌ إليه لـ"**مثل**".

(و) استئنافٌ أو اعتراض. (مَا) موصوفٌ أو موصولٌ مرفوع المحلّ مبتدأ. (يَقُومُ) مضارع، فاعله فيه راجعٌ إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (مَقَامَهُمَا) نصبٌ مفعولٌ فيه لـ"**تقوم**". والضمير مجرور المحلِّ مضافٌ إليه لـ"**مقام**" راجعٌ إلى

---

(١) في هامش (أ): "للصرف" بيان.

(٢) في هامش (أ): أي: محمود.

"**العلّتان**". (**الجَمْعُ**) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محل لها استئنافٌ أو اعتراض.

(**و**) عاطفة. (**أَلِفَا التَّأْنِيثِ**) مرفوعٌ تقديراً عطف على "**الجمع**". وإنَّما كان الإعراب تقديراً؛ لأنَّ أصله "**ألفان**"[١]، سقط نونه بالإضافة. وحذف ألف التثنية من اللفظ؛ لدفع الساكنين، فصار الإعراب مقدراً، كما في: "**جاءني غلاما ابنك**". ولا اعتبار لثبوت الألف في الخط. و"**التأنيث**": مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**الألف**".

(**فالعَدْلُ**) "**الفاء**": عاطفة لعطف المفصَّل على المجمل، وقيل: للتفسير. وعلى كلا التقديرين ينبغي للمصنف أن يعطف سائر الأسباب على "**العدل**"؛ ليكون المجموع مدخول فاء التفسير أو التفصيل ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. و"**اللام**": للعهد الخارجي؛ أي: العدل المعهود، وهو المعدود من أسباب منع الصرف. و"**العدل**": مرفوعٌ مبتدأ.

(**خُرُوجُهُ**) مرفوعٌ خبر المبتدأ. والضمير الراجع إلى الاسم محلّه القريب مجرورٌ مضافٌ إليه، ومحلّه البعيد مرفوعٌ فاعل "**خروج**". والجملة اسميَّة لا محلَّ لها عطف على جملة: "**وهي عدل...**" **إلخ**، أو تفصيل. وقيل: جواب "**إذا**" المقدر.

(**عَنْ صِيغَتِهِ**) متعلِّقٌ بـ"**خروج**". والضمير مضاف إليه لـ"**صيغة**" راجعٌ إلى الاسم.

(**الأَصْلِيَّةِ**) اسمٌ منسوبٌ مفردٌ مؤنَّثٌ. نائب الفاعل فيها "**هي**" [٣١/ب] راجعٌ إلى "**الصيغة**"، وهي معه مركَّبةٌ مجرورةٌ لفظاً صفة "**الصيغة**".

وما اشتهر بين المعربين مِنْ أنَّ "**الأصلية**" صفة "**الصيغة**" بلا ضمٍّ نائب

---

(١) في هامش (أ): "لأن أصله ألفان" بيان.

الفاعل... فمسامحةٌ أو غلطٌ فاحشٌ بيقين ـ كما مرَّ التفصيل نقلاً عن «**شرح المفتاح**» للسيد الشريف ـ، فاحفظه فإنّه ينفعك في مواضع شتّى.

واحتمال كون "**الأصلية**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هي"، أو مفعول "**أعني**" المقدر.. بعيد كل البعد.

(**تَحْقِيقًا**) منصوبٌ مفعولٌ مطلقٌ لـ"**لخروج**" بتقدير الموصوف؛ أي: خروجًا تحقيقيًا، فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه. أو بتقدير المضاف؛ أي: خروج تحقيق، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. أو تمييز من إضافة "**الخروج**" إلى الضمير، كما في: "**أعجبني طيبه أبا**" ـ كما في «**الهندي**» ـ.

(كَـ"**ثُلَاثَ**") ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحل خبر المبتدأ؛ أي: هو. والجملة اسميَّة لا محلَّ لها استئناف. وقد مرَّ التفصيل في أمثاله فلا تغفل.

(و) عاطفة. ("**مَثْلَثَ**") مجرورٌ بالفتحة؛ لكونه غير منصرف، عطف على "**ثلاث**". (و) عاطفة. ("**أُخَرَ**") مجرورٌ بالفتحة ـ أيضًا ـ؛ لكونه غير منصرف، عطف على القريب أو البعيد. (و"**جُمَعَ**") مثل: "**أُخَرَ**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**تَقْدِيراً**) منصوبٌ عطف على "**تحقيقًا**". (كَـ"**عُمَرَ**") ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلِّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة اسميَّة لا محلَّ لها استئناف.

(و) عاطفة. (**بَابِ**) مجرورٌ بالكسرة؛ لكونه منصرفًا، عطف على "**عمر**" المجرور بالفتحة؛ لكونه غير منصرف. (**قَطَامَ**) مجرورٌ بالفتحة؛ لكونه غير منصرف، مضاف إليه لـ"باب". (**فِي بَنِي تَمِيمٍ**) كلمة "**في**": حرف جر. و"**بني**": جمع "**ابن**"، أصله: "**بنين**"، [٣٢/آ] حذف نونه؛ لأجل الإضافة، مجرورة بـ"**في**"، وعلامة الجر الياء؛ لأنَّه جمع مذكر سالم. والجار مع المجرور ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا

يعني كون باب قطام من العدل التقديري كائن في بني تميم. و"**تميم**": مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**بني**". والجملة اسميَّة لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض.

وقيل: الظرف المستقر منصوب المحلّ حال من "**باب قطام**"، أو مجرور المحل صفة له؛ أي: كائناً، أو الكائن في بني تميم.

(**الوَصْفُ**) مرفوعٌ مبتدأٌ أوَّل. و"**اللام**": للعهد. (**شَرْطُهُ**) مرفوعٌ مبتدأٌ ثان. والضمير المجرور مضاف إليه لـ"**شرط**" راجعٌ إلى المبتدأ الأول.

(**أَنْ**) حرف ناصب. (**يَكُونَ**) مضارعٌ ناقصٌ منصوبٌ بـ"**أن**". والضمير المستتر فيه "**هو**" راجعٌ إلى المبتدأ الأول مرفوع المحل فاعله ـ كما هو عبارة سيبويه، وإليه ذهب المصنف ـ.

ومِنْ ثمَّه[1] لم يذكر المصنّف مرفوع "**كان**" من المرفوعات على حدة؛ لدخوله في الفاعل، أو اسمه كما هو المشهور.

مطلبٌ: في أنَّ [الـ]أفعال الناقصة لا ترفع الاسم بل هو مرفوع بالعامل المعنوي

وفي «**شرح التسهيل**» لمصنّفه: الشائع في عرف النَّحْويين التعبير عن مرفوع [الـ]فعل الناقص بالاسم، وعن منصوبه بالخبر. وعبَّر سيبويه عنهما بالفاعل والمفعول. فأيَّ التعبيرَينِ استعمل النَّحْويُّ أصاب. لكن الاستعمال الأشهر أَوْلَى[2]. انتهى.

وفي «**التصريح لمضمون التوضيح**»: تسمية مرفوع "**كان**" بالاسم حقيقة، وبالفاعل مجاز. هذا مذهب البصريين. وذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّ الأفعال الناقصة لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنَّما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها. [٣٢/ب] وخالفَهم الفرَّاء، فذهب إلى أنَّها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل. انتهى.

---

(١) في هامش (أ): "ومن ثمه" بيان.

(٢) في هامش (أ): "اولى" بيان.

فاحفظه، فإنَّه ينفعك في مواضع شتَّى.

(فِي الأَصْلِ) ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحلِّ، خبر "**يكون**" على الأشهر، وعليه المصنف. أو مفعوله على قول سيبويه ـ كما تقدَّم ـ. وهو مع اسمه وخبره جملة فعليَّة لا محلَّ لها صلة لـ"**أنْ**"، وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلِّ خبر مبتدأ ثان. وهو مع خبره جملة اسميَّة صغرى مرفوعة المحل خبر مبتدأ أول. وهو مع خبره جملة اسميَّة كبرى لا محلَّ لها استئناف، وقيل: عطف على جملة: "**العدل خروجه**" بتقدير حرف العطف؛ أي: والوصف...إلخ. وفيه أنَّ حذف حرف العطف أشدُّ شذوذاً من حذف حرف الجر في غير المواضع القياسية ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(فَلَا) نافية. و"**الفاء**": جواب "**إذا**" المقدّر. (تَضُرُّهُ) مضارعٌ. والضمير منصوب المحل مفعوله راجعٌ إلى "**الوصف**". (الغَلَبَةُ) مرفوعةٌ فاعله. والجملة لا محل لها جوابيَّة. وقيل: عطف على جملة: "**الوصف شرطه...**" **إلخ**، على أن يكون الفاء للعطف.

(فَلِذَلِكَ) "**الفاء**": للنتيجة أو التفريع. و"**اللام**": حرف جر للتعليل متعلِّق بقوله الآتي: "**صرف**"؛ قُدِّمَ عليه للحصر. و"**ذا**": اسم إشارة مبنيّ على السكون، محلّه القريب مجرور باللّام، ومحله البعيد منصوبٌ مفعولٌ له لمتعلَّقه عند المصنف. وعند الجمهور: مفعولٌ به غير صريح له ـ كما مرّ ـ. و"**اللام**": حرف تبعيد أو توكيد ـ على الخلاف[1] كما في «**مغني اللبيب**» ـ و"**الكاف**": حرف خطابٍ... لا محلَّ لهما من الإعراب.

---

(١) في هامش (أ): وجه الخلاف: أنه لو قلنا: إنَّ لاسم الإشارة ثلاث مراتب في القرب والبعد والتوسط ـ كما يقوله جماعة ـ. كانت اللام مجتلبة للدلالة على البعد، ولو قلنا: إنه ليس ثمه إلا مرتبتان القرب والبعد ـ كما يقوله ابن مالك ـ. فالكاف دالة على البعد واللام لتأكيده ـ كما في «شرح المغني» للدماميني ـ.

(صُرِفَ) [٣٣/أ] ماضٍ مجهول. ("مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ") مراد اللفظ: مرفوعٌ محلًّا أو تقديراً نائب الفاعل لـ"صُرِفَ". والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة: "**لا تضره الغلبة**".

وفي «**شرح العصام**»: إسناد حال "**الأربع**" إلى ما يشمل عليه مسامحة، وليس في تقدير صرف "**أربع**" في "**مررت بنسوة أربع**"؛ لأنَّ حذف الفاعل وحذف الجار في مثل هذا التركيب[١] غير جائز. انتهى.

وإذا أُرِيدَ المعنى فـ"مرر": فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له. و"**التاء**": مرفوع المحل فاعله. والجملة لا محل لها استئناف.

ثم إنَّ التعبير عن فاعل هذا الفعل بالتاء أو الضمير باسمه العام، وإذا عبّر عنه باسمه الخاصّ يقال: "**تُوّ**" ـ بضم التاء وتشديد الواو ـ ضميرٌ مرفوعٌ متَّصلٌ مبنيٌّ على الضم مرفوع المحل فاعل، ولا يقال: "**تُ**" فاعل، كما يقوله بعض المعلّمين من الجهلاء القاصرين، فإنَّه خطأٌ فاحشٌ، إذ لا يكون اسم هكذا ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

مطلبٌ نفيسٌ جداً

وإنْ أردت تحقيق هذا فاستمع لما عليك يُتلَى.

قال الدَّمَامِينيُّ في «**تحفة الغريب**[٢]»: قد صرح النحاة أنَّ الحرف الواحد المتحرك إذا سمّي به ولم يكن بعض كلمة كـ"قِ"؛ فإنَّه يكمّل بتضعيف مجانس حركته، فتقول في التسمية بتاء المتكلم: "**توّ**" بالواو المشددة، وفي التسمية بتاء المخاطب "**تاء**" بالألف ممدودة على قلب الألف الثانية همزة كما في "**حمراء**"، وفي التسمية بتاء المخاطبة "**تيّ**" بالياء المشددة. انتهى.

---

(١) في هامش (أ): "هذا التركيب" بيان.

(٢) في هامش (أ): شرح مغني اللبيب.

فاحفظه، فإنَّ أكثر الناس عنه غافلون، بل الطلبة مضلّون، مع أنهم إذا سمعوا [٣٣/ب] هذا التحقيق، عن الفاضل ذي التدقيق، ينسبون القائل إلى الغَلَط، ولا يعرفون أنَّهم وقعوا في الشطط.

ومن العجائب، لا يرى مثله في الغرائب: أنَّ بعض المعاصرين استعار منِّي «**معرب العوامل الجديد**» لهذا الفقير، فأعطيته، فلمَّا رأى في إعراب "**آمنت**" وأمثاله "**توّ**" ضميرٌ مرفوعٌ، غيَّره بحك الواو، فجعله "**تُ**" فاعل، فصدق في حقّه قول الشاعر:

وكم مِن عائبٍ قولاً صحيحًا * وآفته من سَقِم الفهم[1]

و"**بنسوة**": متعلق بـ"**مررت**". و"**أربع**": صفة "**نسوة**".

(و) عاطفة. (امْتَنَعَ) ماض. ("أَسْوَدُ") فاعله. والجملة لا محل لها عطف على جملة "**صرف**".

(و) عاطفة. ("أَرْقَمُ") عطف على "أسود". (لِلحَيَّةِ) ظرف مستقر فاعله تحته "**هما**" راجعٌ إلى "**أسود وأرقم**". والجملة الظرفية حال[2] من "**أسود وأرقم**"، أو صفة لهما؛ أي: كائنين أو الكائنان للحية، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها اعتراض.

(و) عاطفة. ("أَدْهَمُ") عطف على القريب أو البعيد. (لِلقَيْدِ) مثل إعراب قوله: "**للحية**"، إلَّا أنَّ المستكنَّ فيه "**هو**" لا "**هما**" كما في "**للحية**".

(و) عاطفة. (ضَعُفَ) ماض. (مَنْعُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلَّ لها عطف

---

(١) هكذا في أصل المؤلف، وأصل الشطر الثاني: وآفته من الفهم السقيم.

(٢) في هامش (أ): فعلى الأول يكون الجملة الظرفية منصوبة المحل، وعلى الثاني مرفوعة المحل. كما أشار إلى ما ذكرنا المعرب بقوله: "كائنًا أو الكائنان" فلا تغفل.

على جملة: "**صرف**" أو جملة "**امتنع**". ("**أَفْعَى**") مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه، ومنصوبٌ محلًّا مفعول "**منع**". (**لِلْحَيَّةِ**) مثل إعراب قوله: "**للقيد**".

(و) عاطفة. ("**أَجْدَلَ**") مجرورٌ عطف على "**أفعى**". (**لِلصَّقْرِ**) قد سبق إعراب مثله. (و) عاطفة. ("**أَخْيَلَ**") مجرورٌ [٣٤/آ] عطف على القريب أو البعيد. (**لِلطَّائِرِ**) إعرابُه معلومٌ ممَّا سبق.

(**التَّأْنِيثُ**) مرفوعٌ مبتدأ أول. و"**اللام**": للعهد. (**بِالتَّاءِ**) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحل صفة "**التأنيث**" بتقدير المتعلَّق معرفة؛ أي: الكائن بالتاء. أو منصوب المحلِّ حالٌ مِنَ المبتدأ بلا تأويل عند ابن مالك، أو بتأويله بالمفعول، فإنَّه لكونه معرَّفًا باللام مفعول التعريف المفهوم من اللام، كأنَّه قيل: عرفت التأنيث حال كونه بالتاء ـ كما في «**الأطول**». أو مرفوع المحلِّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". والجملة الاسميَّة اعتراض.

(**شَرْطُهُ**) مرفوعٌ مبتدأٌ ثانٍ. والضمير مضافٌ إليه لـ"**شرط**" راجعٌ إلى المبتدأ الأوَّل.

(**العَلَمِيَّةُ**) مرفوعةٌ خبر المبتدأ الثاني. وهو مع خبره جملةٌ اسميَّة صغرى مرفوعة المحلِّ خبر المبتدأ الأول. وهو مع خبره جملةٌ اسميَّة كبرى لا محلَّ لها استئناف. وقيل: عطف على ما قبلها بحذف العاطف. وقد عرفت ما فيه.

(و) عاطفة. (**المَعْنَوِيُّ**) مرفوعٌ مبتدأٌ بحذف الموصوف؛ أي: "**التأنيث**". (**كَذَلِكَ**) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلِّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها عطف على الجملة الكبرى.

(و) استئنافٌ أو عطفٌ. (**شَرْطُ**) مرفوعٌ مبتدأ. (**تَحَتُّمِ**) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**شرط**". (**تَأْثِيرِهِ**) مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليه، ومرفوعٌ محلًّا فاعل "**تحتم**". والضمير

المجرور الراجع إلى "التأنيث المعنوي" محلّه القريب مجرورٌ مضاف إليه، ومحلّه البعيد مرفوعٌ فاعل "تأثير".

وفي عبارة المصنّف وإن كان تتابع الإضافات، [٣٤/ب] إلّا أنّه غير مخلٍّ بالفصاحة؛ لوروده في القرآن، كقوله تعالى: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [المؤمن: ٣١] ـ كما في «المطول» ـ.

(الزِّيَادَةُ) مرفوعةٌ خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف، أو عطف على ما قبلها من حيث المعنى، كأنَّه قيل: والمعنويّ شرط جواز تأثيره العلميّة، وشرط تحتّم تأثيره الزيادة...إلخ. (عَلَى الثَّلَاثَةِ) متعلّق بـ"الزيادة".

(أَوْ) عاطفة. (تَحَرُّكُ) مرفوعٌ عطف على "الزيادة"(١). (الأَوْسَطِ) مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليه، ومرفوعٌ محلًّا فاعل "تحرك". (أَو) عاطفة. (العُجْمَةُ) مرفوعةٌ عطف على القريب أو البعيد.

(فهِنْدٌ) "الفاء": جوابيَّة لشرطٍ محذوف. و"هند": مرفوعةٌ مبتدأ. (يَجُوزُ) مضارع. (صَرْفُهُ) مرفوعٌ فاعله. والضمير المجرور مضافٌ إليه لـ"صرف" راجعٌ إلى "هند" بتأويل ما ذكر أو ما تقدم أو اللفظ. والجملة الفعليَّة مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو(٢) معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها جواب "إذا" المقدر، أو مجزومة المحل جزاء لـ"إن" المقدر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك، أو: إن كان الأمر كذلك فـ"هند" يجوز صرفه.

قيل(٣): يتعيَّن في هذا المقام تقدير "إذا" دون "إن"؛ لأنَّ تقدير "إن" مخصوصٌ بما بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض كما سيأتي.

---

(١) في هامش (أ): "الزيادة" بيان.

(٢) في هامش (أ): فيه رد لبعض العلماء.

(٣) في هامش (أ): القائل بعض المعربين ممّن ادعى معرفة علم النحو.

وفيه: أنَّ هذه الخصوصيَّة الآتية إنَّما هي لانجزام المضارع بتقدير "**إن**"، لا لتقدير "**إن**" مطلقـاً، كيف وقد قال العلَّامة الثاني المحقق التفتازاني في «**المطول**»: تقدير قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]: إنْ أرادوا وليّاً بحقٍّ فالله هو الولي[١].

(و) عاطفة. ("زَيْنَبُ") [٣٥/آ] مرفوعةٌ مبتدأ. (و) عاطفة. ("سَقَرُ") مرفوعةٌ عطف على "زينب". (و"مَاهُ") مرفوعةٌ عطف على القريب أو البعيد. (و"جُورُ") مرفوعةٌ عطف على أحدهما.

(مُمْتَنِعٌ) اسم فاعل، فاعله فيه "هو" راجعٌ إلى المضاف المقدَّر؛ أي: صرف "**زينب**" وما عطف عليها، فلمّا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، وهو مع فاعله مركَّبٌ مرفوعٌ لفظـاً خبر المبتدأ. والجملة لا محلَّ لها، أو مجزومة المحل عطف على جملة[٢]: "**فهند يجوز صرفه**".

وما ذكرناه من تقدير المضاف قبل "**زينب**" ذكره الفاضل العصام في «**الشرح**» وقال: هذا أوفق بقوله: "**يجوز صرفه**".

ومَنْ لمْ يُقَدِّر المضاف قبل "**زينب**" فقد أرجع ضمير "**ممتنع**" إلى "**زينب**" وما عطف عليها بتأويل "**ممتنع صرفها**" بتقدير المضاف قبل الفاعل، أو ممتنع كل منها بتأويل كل منها باللفظ، وإلَّا فالصواب أن يقال: ممتنعة أو ممتنعات، كما في "**هند وزينب وفاطمة ضاربة أو ضاربات**". ويجوز كون "**ممتنع**" خبراً بالتأويل المذكور خبراً عن "**زينب**" فقط، وخبر الثاني والثالث والرابع محذوفـاً بقرينة الخبر المذكور للمبتدأ الأوَّل؛ أي: "**ممتنع**"، فيكون حينئذٍ جملة: "**سقر ممتنع**" معترضةً بين المبتدأ

---

(١) في هامش (أ): ولله درّ علي القاري حيث أشار إلى الوجهين في شرح قصيدة البردة.

(٢) في هامش (أ): على الاحتمالين فيها من وقوعها جواب إذا، ووقوعها جزاء "إن" المقدران. "ووقوعها" بيان.

والخبر، وجملة: "**ماه ممتنع**" عطفًا على جملة: "**سقر ممتنع**"، وجملة "**جور ممتنع**" عطفًا على القريبة أو البعيدة ـ على ما ذكره الرضي ـ، أو جملة "**سقر ممتنع**" عطف على جملة "**زينب ممتنع**" ـ على ما جوَّزه الزمخشري والإمام المرزوقي[1] مِنْ جواز تقديم [٣٥/ب] بعض المعطوف على بعض المعطوف عليه في نيَّة التأخير ـ كما في «**الأطول**» للفاضل العصام ـ.

وعلى هذا: فجملة "**ماه ممتنع**" وجملة "**جور ممتنع**" عطف على القريبة أو البعيدة. ويجوز كون "**ممتنع**" بالتأويل المذكور خبراً عن "**سقر**" فقط، أو عن "**ماه**" فقط، أو عن "**جور**" فقط، وخبر البواقي محذوفًا بقرينة الخبر المذكور.

قال ابن هشام في «**مغني اللبيب**»: مذهب سيبويه في مثل "**زيد وعمرو قائم**": أنَّ حذف الخبر من الأول؛ لسلامته مِنَ الفصل، وكان فيه إعطاء الخبر للمجاور.

ثمَّ إنَّ الخلاف بين سيبويه وغيره إنَّما هو عند التردد[2]، وإلَّا فلا تردُّد في أنَّ الحذف مِنَ الأول في قوله:

نحـــن بمـــا عنـــدنا وأنـــت بمـــا * عنـــدك راضٍ... ... ...[3]

---

(١) أبو علي أحمد بن محمد الحسن المرزوقي الأصبهاني اللغوي النحوي (ت٤٢١هـ)، له: «شرح الحماسة لأبي تمام»، و«شرح الفصيح لثعلب» في اللغة، و«شرح النحو»، و«شرح أشعار هذيل». «معجم المؤلفين» (٢/ ٩١).

(٢) في هامش (أ): قوله: "عند التردد" أي: عند الصلاحية للخبرية عن كل من المبتدأين كما في "زيد وعمرو قائم" فإنَّ "قائم" كما يصلح للخبرية عن "زيد" يصلح للخبرية عن "عمرو"، بخلاف البيت الأول، فإن "راض" لا يصلح للخبرية عن "نحن"؛ لإفراده، فتعين كونه خبراً عن "أنت". وبخلاف البيت الثاني، فإن "الغريب" لا يصلح للخبرية عن "قيار"؛ لوجود اللام، فتعين كونه خبراً عن "إنّ"، فخبر "نحن" محذوف؛ أي: راضون، وخبر "قيار" محذوف؛ أي: "غريب" بلا لام.

(٣) تتمة الشطر الثاني: "والرأي مختلف".

ومن الثاني في قوله:

... ... * ... ... وقيَّارٌ بِها لغريب[1]

انتهى ملخصـًا. وقد ذكره أيضـًا السُّيُوطي في «**الأشباه والنظائر**».

وزعم بعضهم في البيت الأول أنَّ "**نحن**" للمعظّم نفسه، وأنَّ "**راضٍ**" خبرٌ عنه.

ورُدَّ بأنَّه لا يحفظ مثل: "**نحن قائم**"، بل يجب في الخبر المطابقة، نحو: "**ونحن الوارثون**" ـ كما في «**شرح المغني**» للدَّمَامِيني ـ.

مطلبٌ نفيسٌ

(**فإنْ**) "**الفاء**": للتفصيل. و"**إن**": شرطية. (**سُمِّيَ**) ماضٍ مجهولٌ مبنيٌّ على الفتح مجزوم المحلِّ بـ"**إن**".

ثمَّ إنَّه في هذا المقام إشكالٌ، وهو أنَّ كَلمة "**إنْ**" الشرطيَّة عملت في محلِّ الماضي، ولا بُدَّ للعامل مِنَ الواسطة؛ لأنَّ مطلق العامل معرَّفٌ بما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص مِنَ الإعراب، ومِنَ المقرَّر أنَّ الواسطةَ في الأفعال المشابهة التامَّة، وهي في المضارع فقط ـ كما في «**الإظهار**» ـ.

وجوابه: أنَّ هذا [٣٦/آ] التعريف ليس لمطلق العامل، بل لعاملٍ بواسطة، فالعامل بلا واسطةٍ كالحروف الجارة الزائدة أو غير المتعلّقة مثل: "**لولا**" و"**لعل**" و"**إن**" الشرطيَّة العاملة في الماضي و"**أن**" الناصبة العاملة في الماضي... غير داخلٍ في هذا التعريف.

مطلبٌ نفيسٌ

ولو سُلِّمَ كونه لمطلق العامل، ففي التعريف محذوف؛ أي: أو ما حمل عليه،

---

(١) الشطر الأول وبداية الشطر الثاني: "ومن يكُ أمسى بالمدينة رحله * فإني...".

فالعامل بلا واسطةٍ داخلٌ فيما حمل عليه ـ كما في «**شرح الإظهار**» للأطوي، عليه رحمة الملك القوي ـ.

(بِهِ) متعلق بـ"سُمِّيَ". والضمير راجعٌ إلى المؤنَّث المعنوي. (مُذَكَّرٌ) مرفوعٌ مفعول ما لمْ يسمَّ فاعله. والجملة لا محلَّ لها فعل الشرط. (فَشَرْطُهُ) "**الفاء**": جزائيّة. و"**الشرط**": مرفوعٌ مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**شرط**" راجعٌ إلى "**المؤنث المعنويّ**".

(الزِّيَادَةُ) مرفوعةٌ خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ مجزومة المحل ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ جزاء الشرط. والجملة الشرطيَّة لا محلَّ لها تفصيل.

ثم إنَّ الدَّمامينيَّ قال: إنَّ الجملة الجزائية لا محلَّ لها مِنَ الإعراب مطلقاً، سواءٌ اقترنت بالفاء أو لم تقترن، وسواءٌ كانت جواباً لشرطٍ جازمٍ أو جواباً لشرطٍ غير جازم؛ لأنَّ الجملةَ إنَّما تكون ذات محلٍّ مِنَ الإعراب إذا صحَّ وقوع المفرد في محلّها، والجزاء لا يكون إلَّا جملة، ولا يصحُّ وقوعه مفرداً أصلاً. انتهى.

والجواب عنه(١): أنَّ اللازمَ في كون الجملة ذات إعرابٍ وقوعها موقع ما له محلٌّ مِنَ الإعراب مطلقاً، سواءٌ كان [٣٦/ب] مفرداً كما في "**زيدٌ يقوم**"؛ فإنَّ جملة "**يقوم**" قائمة مقام "**قائم**"، أو مضارعاً كما في "**إن تكرمني فأنت مكرم**"؛ فإنَّ جملة "**فأنت مكرم**" قائمة مقام "**تكرم**" على صيغة المجهول المجزوم، لا وقوعها موقع(٢) المفرد كما زعمه الدماميني.

ومَن تردَّد فيما قلنا فليطالع «**الإظهار**»؛ فإنَّه يجد ما ذكرنا.

إذا قالــتْ حَــذَامِ فَصَــدِّقُوهَا * فَــإِنَّ القَــوْلَ مَــا قَالَــتْ حَــذَامِ

(١) في هامش (أ): فيه ردٌّ للدماميني شارح «مغني اللبيب».

(٢) في هامش (أ): "موقع" بيان.

(عَلَى الثَّلَاثَةِ) متعلِّقٌ بـ"الزيادة". (فـ"قَدَمٌ") "الفاء": جوابية. و"قَدَمٌ": مرفوعٌ مبتدأ. (مُنْصَرِفٌ) مرفوعٌ خبره. والجملة اسميَّة لا محلَّ لها[١] جواب "إذا" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك.

(و) عاطفة. ("عَقْرَبُ") مرفوعٌ مبتدأ. (مُمْتَنِعٌ) اسم فاعل، فاعله فيه "هو" راجعٌ إلى "عقرب" بالتأويل السابق، أو إلى المضاف المقدَّر؛ أي: صرف "عقرب". وهو معه مركَّبٌ مرفوعٌ لفظًا خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها، عطف على جملة: "قدم منصرف".

(المَعْرِفَةُ) مرفوعةٌ مبتدأٌ أوَّل. و"اللام": للعهد. (شَرْطُهَا) مرفوعٌ مبتدأٌ ثانٍ. والضمير مضافٌ إليه لـ"شرط" راجعٌ إلى المبتدأ الأوَّل. (أَنْ) ناصبة. (تَكُونَ) مضارعٌ ناقصٌ منصوبٌ بـ"أنْ" فاعله أو اسمه ـ كما مرَّ الاختلاف فيه ـ "هي" راجعٌ إلى "المعرفة". (عَلَمِيَّةً) اسمٌ منسوبٌ مفردٌ مؤنثٌ، نائب الفاعل فيها "هي" راجعٌ إلى المستكن في "تكون"، وهي معه مركَّبةٌ منصوبةٌ لفظًا خبر "تكون". وجملته لا محلَّ لها صلة "أن"، وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ صغرى مرفوعة [٣٧/آ] المحلِّ خبر المبتدأ الأوَّل.

وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئناف.

(العُجْمَةُ) مرفوعةٌ مبتدأٌ أوَّل. (شَرْطُهَا) مرفوعٌ مبتدأٌ ثانٍ. والضمير مضافٌ إليه لـ"شرط" راجعٌ إلى "العجمة". (أَنْ) ناصبة. (تَكُونَ) مضارعٌ ناقصٌ منصوبٌ بـ"أن"، فاعله فيه "هي" راجعٌ إلى "العجمة". (عَلَمِيَّةً) اسمٌ منسوبٌ نائب الفاعل فيها "هي" راجعٌ إلى فاعل "تكون"، وهي معه مركبةٌ منصوبةٌ لفظًا خبر "تكون"، وجملته لا محلَّ لها صلة "أن"، وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملةٌ

---

(١) في هامش (أ): وإذا كان الشرط المحذوف "إن" فالجملة الاسميّة مجزومة المحل كما مر فيما سبق.

اسميَّةٌ صغرى مرفوعة المحلِّ خبر المبتدأ الأول. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئناف.

(**فِي العَجَمِيَّةِ**) ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحل صفة "**العلمية**"؛ أي: في اللغة العجميّة، أو ظرف لغو متعلّق بـ"**تكون**".

وفي «**شرح العصام**»: قوله: "**علميّة**" مرفوعةٌ فاعل "**تكون**"، وهو تامٌّ. وقوله: "**في العجميّة**" بمعنى: في وقت العجميّة، على أنّ "**العجميّة**" مصدر، وهو صفة "**علميّة**"؛ فالمعنى: العجمة شرطها أنْ توجد علميّة ثابتة في وقت العجميّة. انتهى.

(**و**) عاطفة. (**تَحَرُّكُ**) مرفوعٌ عطف على محلّ "**أن تكون**". (**الأَوْسَطِ**) مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليه، مرفوعٌ محلًّا فاعل "**تحرك**". (**أَوْ**) عاطفة. (**زِيَادَةٌ**) مرفوعةٌ عطف على "**تحرك الأوسط**". (**عَلَى الثَّلَاثَةِ**) متعلّقٌ بـ"**الزيادة**".

(**فـ"نُوحٌ"**) مرفوعٌ مبتدأ. و"**الفاء**": جوابيّة. (**مُنْصَرِفٌ**) مرفوعٌ خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها، جواب "**إذا**" المقدر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك.

(**و**) عاطفة. (**"شَتَرٌ"**) مرفوعٌ مبتدأ. (**و**) عاطفة. (**"إِبْرَاهِيمُ"**) مرفوعٌ عطف على "**شتر**". (**مُمْتَنِعٌ**) اسم [٣٧/ب] فاعل، فاعله فيه "**هو**" راجعٌ إلى كلٍّ مِنْ "**شتر**" و"**إبراهيم**" على سبيل البدل، وهو معه مركّبٌ مرفوعٌ لفظًا خبر المبتدأ مع ما عطف عليه. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها عطف على جملة: "**نوح منصرف**".

وهنا احتمالٌ آخر، وقد سبق تفصيله، فلا تغفل[١].

(**الجَمْعُ**) مرفوعٌ مبتدأ أوَّل. و"**اللام**" للعهد. (**شَرْطُهُ**) مرفوعٌ مبتدأٌ ثانٍ. والضمير مضافٌ إليه لـ"**شرط**" راجعٌ إلى المبتدأ الأوَّل.

---

(١) في هامش (أ): "فلا تغفُل" بيان.

(صِيغَةُ) مرفوعةٌ خبر المبتدأ الثاني، وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ الأول، وهو معه جملة اسمية كبرى لا محلَّ لها استئناف.

(مُنْتَهى) مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"صيغة". (**الجُمُوعِ**) مجرورةٌ لفظاً مضافٌ إليها لـ"**لمنتهى**"، ومرفوعةٌ محلًّا فاعله على أنْ يكون مصدراً بمعنى الانتهاء. وقيل: هو اسم مكان، فعلى هذا: الإضافة مِنْ إضافة العامِّ إلى الخاصِّ. وقيل: هو اسم مفعول، فعلى هذا: هي من إضافة الصفة إلى موصوفها، كما في: "**جرد قطيفةٍ**". وسيجيء التفصيل في بحث المجرورات.

مطلبٌ: في وقوع الظرف المستقر استئنافاً

(بِغَيْرِ) "**الباء**": للملابسة. و"**غير**" بمعنى "**لا**" ـ كما في: "**جئت بغير مال**" ـ مجرور بالباء، والمجموع: ظرف مستقر مرفوع المحل خبر بعد الخبر للمبتدأ الثاني، أو صفة لـ"**لصيغة**" ـ أي: الكائنة بغير هاء ـ لا لـ"**لجمع**"، كما قيل به، فإنَّه غير مناسب. وقيل: أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. وفيه تقدير شيء بلا اقتضاء، وهو مدخول ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ، مع أنَّ فيه التباساً، إذ لا يعلم كون الظرف خبر مبتدأ محذوف، أو خبراً بعد الخبر، أو صفة لـ"**لصيغة**"، والاحتراز عنه مهما أمكن لازمٌ قطعاً. أو منصوب المحلِّ حال من "**الصيغة**" على القول بصحَّة الحال عن الخبر ـ وسيجيء التفصيل في بحث أسماء الإشارة ـ. وقيل: أو حال من "**الجموع**". وفيه تأمُّلٌ، فتأمَّل. أو لا محلَّ لها استئناف، [٣٨/آ] كأنَّه قيل: على أيِّ حالٍ تلك الصيغة؟ فأجاب: بغير هاء، كما صرَّح صاحب «**الكشاف**» أنَّ "**معه**" في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢] ليس ظرفاً لقوله: "**بلغ**"، بل ظرف مستقر على الاستئناف.

مطلبٌ: في استعمال الظرف المستقر بلا اعتماد خلافاً لمن زعم

وقبله المولى ابن هشام في «**مغني اللبيب**»، والمولى مصنِّفك في «**حاشيته على

شرح المفتاح» للسعد، وفي «شرحه على المصباح»، فاحفظه، فإنَّ بعضهم[١] ينكرون[٢] كون الظرف المستقر مستعملاً بلا اعتمادٍ على أحد الأمور الستة، فيعترضون على النُّحَاة في قولهم: إنَّ الاستتار واجبٌ في الظرف المستقرِّ إذا لم يعتمد على شيءٍ من الأمور الستة، بأنَّ الظرف المستقرّ لم يوجد في كلام العرب بلا اعتماد على أحد ما ذكر.

ولا يخفى أنَّ هذا عجيبٌ منهم، وجراءةٌ[٣] عظيمةٌ في ردّهم على النُّحَاة الكاملة؛ بسبب عدم وجدانهم استعمال الظرف المستقرّ بلا اعتماد، مع أنَّه كثيرُ الوقوع في مواضع متعددة، منها: استعماله استئنافاً ـ كما عرفت ـ. ومنها: استعماله في جواب القسم، مثل: "**والله لفي الدار**". ومنها: استعماله جزاء، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٠٤].

وفي «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب: أنَّ الظرف المستقرّ المقدر عامله فعلاً يقع جواباً للشرط، كما يؤخذ من كلام الزجّاج، وقد ردَّه في «**المغني**»، وليس بصواب. انتهى.

ونِعمَ ما قيل في "**النكت**" للسُّيُوطي مِن أنَّه لا شُبهةَ[٤] في أنَّ الذي يتصدَّى لتأليف كتابٍ [٣٨/ب] يحتاج قطعاً إلى سَعةِ النَّظر، وكثرة الاطِّلاع، وإدامة الكشف، والمطالعة، ولا يغيبه فيما هو بصدده العددُ القليل مِنَ الكتب. انتهى.

(هَاءٍ) ـ بالمد ـ مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**غير**".

قال السَّيد في "**حواشي الكشاف**": إنَّ أمثالها إذا أُرِيدَ بها أنفسها قد يزاد في آخرها

---

(١) في هامش (أ): "بعضهم" بيان.

(٢) في هامش (أ): المنكرون بعض العلماء وبعض المعربين الذين لا يعرفون دقائق النحو.

(٣) في هامش (أ): "وجراءة" بيان.

(٤) في هامش (أ): "شبهة" بيان.

الهمزة، كما تزاد إذا جعلت أسماء، وقد لا تزاد. فاحفظه.

(كَ"مَسَاجِدَ") ظرف مستقر مرفوع المحلِّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة الاسميَّة استئنافٌ. والإعراب على كون الكاف اسمًا كما هو مذهب الأخفش قد مر، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (مَصَابِيحَ) مجرورة ـ أيضـًا ـ بالفتحة ـ لكونها غير منصرفة ـ عطف على "**مساجد**". (و) عاطفة. (أَمَّا) حرف شرط للتفصيل عند المصنف. وقيل[1]: حرفٌ فيه معنى الشرط مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له.

("فَرَازِنَةٌ") مرفوعةٌ بالتنوين منصرفةٌ مبتدأ، فإنَّها وإن كان الظاهر فيها أنْ تكون غير منصرفة؛ لكونها علَمـًا لنفسها، إلَّا أنها صرفت ونُوِّنَت؛ للمشاكلة لما أُرِيدَ بها معناها، وهذه المشاكلة واجبة، كما يستفاد من كلام الفاضل العصام في «**حاشية الفوائد الضيائية**» في بحث "يجوز صرفه للضرورة أو للتناسب"، خلافـًا لصاحب «**الإفصاح**»؛ فإنَّه جوّز هنا كون "**فرازنة**" غير منصرفة.

(فمُنْصَرِفٌ) "**الفاء**": جواب "**أمّا**". و"**مُنصَرِف**": مرفوعٌ خبر المبتدأ بجعله اسمـًا منقولاً عن الوصفيَّة، أو بتقدير المضاف في جانب المبتدأ؛ أي: نحو "**فرازنة**"، أو بتأويل ما ذكر، أو اللفظ. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها عطف [٣٩/آ] على ما قبلها بحسب المعنى، كأنَّه قيل: أمَّا "**مساجد ومصابيح**" فغير منصرفين وأما "فرازنة"... إلخ، فيكون قول المصنف: "**كمساجد ومصابيح**" عديل "**أمّا**" في المعنى. ويجوز كون "**أمّا**" لمجرد الاستئناف من غير تفصيل، فإنَّه قد يجيء بهذا المعنى أيضـًا، كما في قولهم: "**أما زيدٌ فمنطلق**" ـ كما في «**الرضي**» و«**مغني اللبيب**» ـ.

(١) في هامش (أ): القائل ابن مالك، ذكره في «شرح الكافية» كما في «النكت» للسيوطي.

وفي «القاموس»: "أمّا" للتفصيل، وهو غالب أحواله. وللتوكيد، كقولك: "أما زيدٌ فذاهب" إذا أردت أنّه ذاهبٌ لا محالة، وأنَّه منه عزيمة. انتهى.

فلا يلزم لـ"أمّا" حينئذٍ عديل، لا لفظاً ولا معنى.

مطلبٌ: في مجيء الواو للاستئناف وعلى الجملة المستأنفة

و"**الواو**": استئناف[1]. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئناف.

فإن قيل: كون "**أمّا**" للاستئناف ينافيه مجيء الواو، إذ لا يدخل الواو على الجملة المستأنفة ـ كما تقرَّر في علم المعاني ـ.

أُجِيبَ عنه: بأنَّ الممنوع واو العطف لا الاستئناف ـ كما في «**حاشية المولى مصنفك**» على «**شرح المفتاح**» للسعد ـ.

(و) عاطفة. ("**حَضَاجِرُ**") مرفوعٌ مبتدأ. (**عَلَمًا**) منصوبٌ حالٌ مِنَ المستكنّ في "**غير منصرف**"؛ قُدِّمَ عليه وإنْ لم يتقدَّم معمول المضاف إليه على المضاف؛ لكون المضاف لفظ غير؛ لكونه بمعنى "**لا**" ـ كما في «**الإظهار**» ـ. أو من المبتدأ على قول ابن مالك. أو مفعول "**أعني**". واقتضاء تقدير "**أعني**" مدحاً أو ذمّاً أو ترحُّماً ممنوعٌ ـ كما مر ـ.

وفي بعض النسخ: "**علم**" بالرفع على البدليَّة من "**حضاجر**"، أو على الخبريَّة لمبتدأ محذوف. وهو ضعيفٌ؛ لارتكاب حذفٍ بلا مقتضٍ، وهو مدخول.

(**لِلضَّبُعِ**) ظرفٌ مستقرٌّ [٣٩/ب] منصوب المحل، صفة لـ"**علماً**"، لا ظرف لغو له؛ لأنَّ المتعلّق بالفتح ثلاثة: فعلٌ أو شبهه أو معناه، والعلم ليس مِنْ أحدِ هذه الثلاثة، بل هو اسمٌ لـمَا وضع لشيءٍ بعينِهِ غير متناول غيره بوضعٍ واحدٍ ـ كما سيجيء ـ.

---

(١) في هامش (أ): أي: على جواز كون "أما" لمجرد الاستئناف.

(**غَيرُ**) مرفوعٌ خبر المبتدأ. والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة: "**أما فرازنة**". وقيل: استئنافٌ على أن يكون الواو في "**وحضاجر**"(١) للاستئناف.

(**مُنْصَرِفٍ**) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**غير**". (**لِأَنَّهُ**) متعلّق بـ"**غير منصرف**" إنْ أُرِيدَ به معناه اللغوي، أو بالنسبة الحكميَّة بين المبتدأ والخبر، أو بالمقدَّر؛ أي: إنَّما قلنا هكذا إنْ أُرِيدَ به معناه الاصطلاحي. و"**أنَّ**": حرفٌ مشبَّهٌ بالفعل. والضمير منصوب المحل اسمه راجعٌ إلى "**حضاجر**".

(**مَنْقُولٌ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى اسم "**أنّ**"، وهو معه مركَّبٌ مرفوعٌ لفظًا خبر "**أنّ**". واسمه وخبره جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها صلة "**أنّ**"، وهي في تأويل المفرد محلّها القريب مجرورٌ باللام، ومحلّها البعيد منصوبٌ مفعولٌ له لمتعلَّقه عند المصنف، ومفعولٌ به غير صريحٍ عند الجمهور؛ لذكر اللام(٢) - كما مر -. فلا تغفل.

(**عَنِ الجَمْعِ**) متعلّق بـ"**منقول**". (و) عاطفة أو استئناف. ("**سَرَاوِيلُ**") مرفوعٌ مبتدأ.

(**إِذَا**) ظرفٌ مستقبلٌ خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه عند الأكثرين.

وعند المحققين: إنَّ عامل "**إذا**" شرطه كـ"**متى**"، فلا يكون حينئذٍ مضافًا إلى شرطه؛ لئلا يلزم إعمال المضاف إليه في المضاف - كذا في «**مغني اللبيب**» -.

وقيل: إنَّ العامل شرطه مع كونه مضافًا إليه. وأيّ مانعٍ في كون المعمول [٤٠/آ] عاملاً في عامله، كما في أسماء الشرط، نحو: "**مَنْ تضرب أضرب**"؛ فإنَّ "**مَنْ**" الشرطيَّة عاملٌ في "**تضرب**" ومعمول له، واختاره مكيٌّ كما في «**الحاشية على حاشية أنوار التنزيل**» لسعدي چلبي في سورة الفتح.

---

(١) في هامش (آ): "الواو في حضاجر" بيان.

(٢) في هامش (آ): "لذكر اللام" بيان.

وعلى الأقاويل: فـ"**إذا**" مبنيٌّ على السكون منصوب المحلِّ مفعولٌ فيه، إمَّا لجوابه، وهو قوله: "**فقد قيل**"، والفاء ليس بمانع عن العمل عند الأكثرين. أو لشرطه عند المحققين والبعض، وهو قوله الآتي: "**لم يصرف**".

(**لَمْ**) حرف جازم. (**يُصْرَفْ**) مضارعٌ مجهولٌ مجزومٌ به لفظًا. ونائب الفاعل فيه راجعٌ إلى "**السراويل**". والجملة مجرورة المحلِّ مضاف إليها لـ"**إذا**" عند مَنْ أضاف "**إذا**" إلى شرطه ـ وهم الأكثرون والبعض ـ، أو لا محلَّ لها فعل الشرط عند مَنْ لم يضفه إليه ـ وهم المحققون ـ.

(**و**) حاليَّة أو اعتراضيَّة. (**هُوَ**) مرفوع المحلِّ مبتدأ راجعٌ إلى "**عدم الصرف**" المفهوم من "**لم يصرف**". (**الأَكْثَرُ**) مرفوعٌ خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ منصوبة المحلِّ حالٌ مِنَ المستكنّ في "**لم يصرف**"، أو لا محلَّ لها اعتراضٌ بين الشرط والجواب أو بين المبتدأ والخبر ـ كما قيل ـ. والأول هو الظاهر.

(**فقَدْ**) "**الفاء**": جوابيَّة؛ بمعنى أنَّها داخلة في الجواب. فاندفع به ما في «**قواعد الإعراب**» مِنْ أنَّ قول المعربين: "**الفاء**" جواب، خطأ، والصواب أن يقال: رابطةٌ شرطٌ[1]؛ لأنَّ الجوابَ الجملة بأسرها، لا الفاء وحدها. انتهى. و"**قد**": حرف تحقيق.

(**قِيلَ**)[2] ماضٍ مجهول. (**أَعْجَمِيٌّ**) مرفوعٌ نائب الفاعل لـ"**قيل**"؛ [٤٠/ب]؛ أي: قيل له: أعجمي، بحذف الجار والمجرور. ولا حاجة إلى تقدير المبتدأ ـ أي: "هو" ـ ليكون المقول جملة ـ كما في بعض الأعاريب ـ؛ لأنَّ الصحيح أنَّ مقول القول يكون مفرداً، كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، كذا في

(١) وفي «قواعد الإعراب» ينبغي أن تقول في الفاء التي بعد الشرط: رابطة لجواب الشرط، ولا تقل: جواب الشرط كما يقولون؛ لأن الجواب بأسرها لا الفاء.

(٢) في هامش (أ): "قيل" بيان.

«**شرح المغني**» للدماميني[1].

وفي «**شرح التسهيل**» لمصنفه: يحكى بالقول وفروعه الجمل، وينصب به المفرد المؤدي معناها، والمراد: مجرد اللفظ، كقولك: قلت كلمة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]؛ أي: يطلق عليه هذا الاسم.

وجملة "**فقد قيل**" لا محلَّ لها من حيث إنَّها جواب "**إذا**"، ومرفوعة المحلِّ من حيث إنَّها خبر المبتدأ.

ولا مانع في كون الجملة ذات إعرابٍ من جهة، وعدم كونها ذات إعرابٍ من جهة أخرى؛ لاختلاف الجهتين، كما توهم ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ.

والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها، عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. هذا على قول الأكثرين، فإنَّ الشرط عندهم قيدٌ للجزاء ومعمولٌ له، فيكون الجواب: جملةٌ مستقلّةٌ ذات إعرابٍ؛ لكونه خبر المبتدأ.

وعلى قول المحققين: فجملة "**فقد قيل**" لا محلَّ لها جواب "**إذا**". ومجموع الجملة الشرطيَّة أو الفعليَّة ـ والأول مذهب صاحب «**الكشاف**» ومن تبعه، والثاني مذهب الجمهور وهو الصحيح، كما في «**مغني اللبيب**» ـ مرفوع المحل خبر المبتدأ. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة ـ كما في الأوَّل ـ.

(**حُمِلَ**) ماضٍ مجهول، نائب الفاعل فيه راجعٌ [٤١/آ] إلى "**أعجمي**" لا إلى "**سراويل**" كما توهم. والجملة مرفوعة المحل صفة "**أعجمي**"، أو لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض.

---

(١) في هامش (أ): ومن منع كون المقول مفرداً قدر في الآية المبتدأ؛ أي: هو إبراهيم، أو قدر حرف النداء؛ أي: يا إبراهيم ـ كما في «شرح التسهيل» ـ.

(**عَلَى مَوَازِنِهِ**) متعلّق بـ"**حمل**". والضمير مضافٌ إليه لـ"**موازن**" راجعٌ إلى "**أعجمي**" لا إلى "**سراويل**" ـ كما توهّم ـ.

(**و**) عاطفة. (**قِيلَ**) ماضٍ مجهول. (**عَرَبِيٌّ**) مرفوعٌ نائب الفاعل لـ"**قيل**"؛ أي: قيل له عربيّ. ولا حاجة إلى تقدير المبتدأ ـ أي: هو عربي ـ كما قيل؛ لِمَا عرفتَ مِنْ أنَّ الصحيح أنَّ المفرد يكون مقول القول. والجملة مرفوعة المحل، أو لا محلَّ لها، عطف على جملة: "**فقد قيل**"، بناء على الاختلاف فيها كما عرفت.

(**جَمْعُ**) مرفوعٌ بدل الكل من "**عربي**" لا صفة له كما توهَّم؛ لأنَّه معرفة بإضافته إلى "**سروالة**" التي هي علمٌ لنفسها، والمعرفة لا تقع صفة لنكرة. نعم، لو نكّر "**سروالة**" بإرادة ما يُسَمَّى بهذا اللفظ لصحَّ وقوع "**الجمع**" صفة لـ"**عربي**"؛ لإضافته حينئذٍ إلى نكرة ـ كما صرح في أمثاله الدماميني في «**شرح المغني**»، وسيجيء التفصيل إن شاء الله تعالى في بحث المنادى ـ.

ويحتمل أن يكون "**الجمع**" خبر مبتدأ محذوف، أو مفعول "**أعني**" المقدر. والجملة الاسميَّة أو الفعليَّة صفة "**عربي**" أو استئناف أو اعتراض.

("**سِرْوَالَةَ**") مجرورةٌ بالفتحة؛ لكونها غير منصرفة هُنَا للعلميَّة والتأنيث، أو بالكسرة إنْ نُكّرت بإرادة ما يُسمَّى بهذا اللفظ ـ كما مر ـ مضاف إليه لـ"**جمع**".

(**تَقْدِيراً**) تمييز عن "**الجمع**"[1] كما في: "**خاتم حديداً**"، أو مفعول "**أعني**"

---

(١) في هامش (أ): قوله: "تمييز عن الجمع كما في خاتم حديداً" هكذا وقع في بعض المعرب؛ يعني به: أن التمييز هنا يرفع الإبهام عن مفرد غير مقدر، وفيه نظر؛ لأن المراد بالمفرد غير المقدر كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون مما يصح إطلاق الأصل عليه، نحو: خاتم حديداً، وباب ساجاً، وثوب خزاً، كما في الرضي. ولا يخفى أن قوله: "جمع تقديراً" ليس كذلك، فليحفظ فإنه خفي على كثيرين من المعلمين والمتعلمين.

المقدّر، أو مفعول مطلق لـ"**قدّر**" المقدّر. والجملة استئناف أو اعتراض.

وفي «**الإفصاح**» وجوه الاحتمالات كلها بعيدة؛ ولذا أعرضنا [٤١/ب] عنها.

(و) عاطفة. (إِذَا) شرطية منصوبة المحل، مفعول فيه لشرطها أو لجوابها على الاختلاف ـ كما مر التفصيل عن قريب ـ. (صُرِفَ) ماضٍ مجهول، نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى "**سراويل**". والجملة لا محلَّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**إذا**" ـ على الاختلاف كما سبق ـ.

(فلَا) "**الفاء**": جوابية، و"**لا**": لنفي الجنس، لا محل لهما؛ لكونهما حرفين. (إِشْكَالَ) مبنيٌّ على الفتح منصوبٌ محلًّا اسم "**لا**"، وخبره محذوف؛ أي: فيه. واسم "**لا**" وخبره جملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها جواب "**إذا**". وفعل الشرط مع جوابه جملة شرطية مرفوعة المحل عطف على الجملة الشرطية السابقة، لا خبر مبتدأ محذوف؛ أي: و"**سراويل**" إذا صرف..." إلخ كما توهم؛ لأنَّ هذه الجملة الشرطيَّة إذا كانت معطوفة على الجملة الشرطيَّة السابقة كانت خبر "**السراويل**" المذكور بطريق العطف، فلا وجه للتقدير، كما لا يخفى على العالم الخبير.

هذا على قول المحققين، وأمَّا على قول الأكثرين، فالجملة الاسميَّة لا محلَّ لها من حيث إنَّها جواب "**إذا**"، ومرفوعة المحلِّ مِنْ حيث إنَّها عطف على جملة: "**فقد قيل**".

ثم إنَّه إذا كان "**إذا**" ظرفـًا لشرطه فالأمر ظاهر، وأمَّا إذا كان ظرفـًا لجوابه فالأمر خفيٌّ غير باهر؛ لأنَّ "**إذا**" هنا إذا كان ظرفـًا لجوابه يكون ظرفـًا لـ"**لا**"؛ لفهم معنى الانتفاء منه أو للخبر المقدر. وعلى كلا التقديرين: فكلمة "**لا**" مانعة من التقديم، ولأمثال هذا ذهب المحققون إلى أنَّ العامل [٤٢/آ] في "**إذا**" الشرطية شرطها.

والجواب: أنَّ قوله: "**فلا إشكال**" جواب "**إذا**" بتقدير القول؛ أي: **فأقول: لا** إشكال، فحذف القول، وأقيم المقول مقامه، فـ"**إذا**" في الحقيقة ظرف لا قول المقدر.

أو نقول: رتّب "**إذا**" والجملتان بعده ترتيب كلمة الشرط، وجملتي الشرط والجزاء؛ ليدلّ هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية بمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط، ولتحصيل هذا الغرض عمل في "**إذا**" جزاؤه، مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ كالفاء في: "**فسبح**" في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ...﴾ الآية [النصر: ١]، و"**إنَّ**" في قولك: "**إذا جئتني فإنَّك مكرم**"، ولام الابتداء في قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، كما عمل ما بعد الفاء و"**إنَّ**" في الذي قبلهما في نحو: "**أما يوم الجمعة فإن زيداً قائم**"، و"**أمَّا زيداً فإنِّي ضارب**" للغرض الداعي إلى هذا الترتيب ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(و) استئناف أو اعتراض. (**نَحْوُ**) مرفوعٌ مبتدأ. ("**جَوَارٍ**") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". (**رَفْعَـًا**) منصوبٌ لفظـًا مفعولٌ فيه لمعنى التمثيل المستفاد من "**نحو**" بحذف المضاف؛ أي: حالة رفع، كما أشار إليه المولى الجامي، وبيَّنه الفاضل العصام في «**الحاشية**»، لا لمعنى التشبيه المفهوم مِنَ الكاف، كما زعمه الفاضل العصام في «**الشرح**»، إذ معمول معنى الفعل لا يتقدم عليه ولو ظرفـًا ما لم يكن معنى الفعل ظرفـًا مستقراً، كما صرَّح به الرضي في بحث الحال، وارتضاه[1] الفاضل العصام.

أو حال من "**جوار**"؛ أي: حال كونه مرفوعـًا، والعامل في الحال ـ أيضـًا ـ معنى التمثيل المذكور، لا معنى التشبيه المفهوم من [٤٢/ب] الكاف، إذ الحال لا يتقدم على عامله المعنويّ فيما عدا: "**زيدٌ قائمـًا كعمرو قاعداً**" بالاتفاق.

---

(١) في هامش (أ): في ذلك البحث.

ويجوز كونه حالاً مِنَ الضمير المستكنّ في الظرف المستقر؛ أعني: كـ"قاضٍ" عند الأخفش، فإنَّه جوَّز تقديم الحال على عامله الظرف بشرط تقديم المبتدأ، خلافاً لسيبويه فإنَّه لم يجوّزه مطلقاً، وخلافاً لابن برهان فإنَّه جوَّزه مطلقاً ـ كما في «**الرضي**» ـ.

وقيل: إنَّه مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ مقدَّرٍ؛ أي: رُفِعَ رفعاً وجُرَّ جراً، أو تمييز؛ أي: من حيث الرفع والجر.

(و) عاطفة. (جَرّاً) عطف على "رفعاً". (كَقَاضٍ) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلِّ خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض. وقد مرَّ إعراب الكاف إذا كان اسماً بمعنى المثل عند الأخفش، فلا تغفل.

(التَّرْكِيبُ) مرفوعٌ مبتدأٌ أول. (شَرْطُهُ) مرفوعٌ مبتدأ ثانٍ. والضمير مضافٌ إليه لـ"**شرط**" راجعٌ إلى المبتدأ الأوَّل. (العَلَمِيَّةُ) مرفوعةٌ خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ صغرى مرفوعة المحلِّ خبر المبتدأ الأول. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراض.

(و) عاطفة. (أَنْ) ناصبة. (لَا) نافية. (يَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بـ"**أن**"، فاعله أو اسمه فيه راجعٌ إلى المبتدأ الأوَّل. (بِإِضَافَةٍ) ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحلِّ خبر "**لا يكون**". وجملته لا محل لها صلة "**أن**"، وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلِّ عطف على "**العلمية**".

(و) عاطفة. (لَا) زائدة. ويقال بدلها: مُلغاة. هذا من عبارات البصريين. وعند الكوفيين يقال لحرف الزيادة: الصلة والحشو [٤٣/آ] ـ كما قاله ابن يعيش في «**شرح المفصَّل**» على ما نقله السُّيُوطيُّ(١) في «**الأشباه والنظائر**» ـ.

(١) في هامش (أ): في حروف الزاي.

(**إِسْنَادٍ**) مجرورٌ عطف على "**الإضافة**". وفي بعض النسخ: "**بإسناد**" بالباء الجارَّة، فيكون ظرفـاً مستقراً منصوب المحلِّ على أنه عطف على جملة: "**بإضافة**".

(**مِثْلُ**) معلوم. (**بَعْلَبَكَّ**) مجرورٌ[١] لفظًا بالفتحة؛ لكونه غير منصرف، مضافٌ إليه لـ"**مثل**".

(**الأَلِفُ**) مرفوعٌ مبتدأ. (و) عاطفة. (**النُّونُ**) مرفوعٌ عطف على "**الألف**". (**إِنْ**) شرطيَّة. (**كَانَا**) ماضٍ ناقصٌ مبنيٌّ على الفتح مجزومٌ محلًّا بـ"**إنْ**". و"**الألف**": مبنيٌّ على السكون مرفوع المحل، فاعله عند المصنف راجعٌ إلى "**الألف والنون**".

(**فِي اسْمٍ**) ظرفٌ مستقرٌّ، فاعله فيه "**هما**" راجعٌ إلى فاعل "**كان**". والجملة الظرفيَّة منصوبة المحلِّ خبر "**كانا**". وجملته لا محلَّ لها فعل الشرط.

(**فَشَرْطُهُ**) مرفوعٌ مبتدأ. و"**الفاء**": جزائية. والضمير مجرور المحلِّ مضافٌ إليه لـ"**شرط**" راجعٌ إلى "**الاسم**" ـ وهو ظاهر ـ، أو إلى "**الألف واللام**" بتأويل أنَّهُما سببٌ واحد.

(**العَلَمِيَّةُ**) مرفوعةٌ خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ مجزومة المحلِّ جزاء الشرط. وقيل: لا محلَّ لها ـ وقد عرفت ما فيه ـ. وفعل الشرط مع الجزاء جملةٌ شرطيَّةٌ صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئناف.

(**كَـ"عِمْرَانَ"**) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلِّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". واحتمال إعراب كون[٢] "**اسمـًا**" بمعنى المثل ـ كما هو مذهب الأخفش ـ قد مرَّ، فلا تغفل.

---

(١) في هامش (أ): وفي «الإفصاح»: يحتمل أنْ يكون مرفوعـًا أو منصوبـًا محكيـًا، فيكون مجروراً تقديراً على الحكاية. انتهى.

(٢) لعل الصواب: كون الكاف اسمـًا كما مر في إعراب: كمساجد.

(أَوْ) عاطفة. (صِفَةٍ) مجرورةٌ عطف على "اسم". (فانْتِفَاءُ) مرفوعٌ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فشرطه... إلخ. والجملة اسميَّةٌ مجزومة المحل عطف على الجملة [٤٣/ب] الجزائية السابقة، على طريق عطف الشيئين بحرفٍ واحدٍ على معمولي عاملين مختلفين بتقدُّم المجرور، كما في قولهم: "**في الدار زيدٌ والحجرة عمرو**".

وفي بعض النسخ: "**أو في صفة**" بكلمة "**في**"(١).

فعلى هذه النسخة لا بدَّ مِنْ تقدير "**كانا**"؛ أي: "أو كانا في اسم"، على أنْ يكون قوله: "**في اسم**" ظرفًا مستقرّاً خبراً لـ"**كانا**" المقدر. وجملته عطفًا على فعل الشرط السابق، وجملة: "**فانتفاء فعلانة**" عطفًا على الجملة الجزائية السابقة، من عطف الشيئين بحرفٍ واحدٍ على معمولي عاملٍ واحد، وإلَّا فيلزم عطف الشيئين بحرفٍ واحدٍ على معمولي عاملين مختلفين مِنْ غير تقدّم المجرور، وهو غير جائز إلَّا عند الفراء كما يجيء.

خذ هذا الكلام، فإنَّه من مزالق أقدام بعض أُولِي الأفهام.

(فَعْلَانَةَ) مجرورةٌ لفظًا بالفتحة؛ لكونها غير منصرفة؛ للعلميَّة لنفسها، والتأنيث مضافٌ إليها لـ"**انتفاء**"، ومرفوعةٌ محلًّا فاعله.

وقد تقدم أنَّ غير المنصرف حالة الجرِّ مبنيّ على الفتح عند الزجاج، فلا تغفل.

(وقِيلَ) ماضٍ مجهول(٢). (وُجُودُ) مرفوعٌ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: شرطه. والجملة الاسميَّة مرادةُ اللَّفظ مرفوعةٌ محلًّا أو تقديراً ـ على الاختلاف كما مر ـ نائب

---

(١) في هامش (أ): فعلى النسخة الأولى شرح العصام، وعلى الثانية شرح الجامي هذا، فإنه وقع الاشتباه لمن لم يكن له الانتباه.
"لمن لم يكن له الانتباه" بيان.

(٢) في هامش (أ): "وقيل ماض مجهول" بيان.

الفاعل لـ"**قيل**". وجملته لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها من حيث المعنى، كأنَّه قيل: هنا قيل هكذا، وقيل: وجود "**فعلى**".

وقيل: جملة "**قيل**" مجزومة المحل عطف على جملة "**قيل**" المقدّر؛ أي: وإنْ كانا في صفة، فقيل: شرطه انتفاء "**فعلانة**"، وقيل: شرطه وجود "**فعلى**". انتهى.

وفيه[1] تقدير [٤٤/آ] شيءٍ بلا اقتضاء، وهو مدخولٌ ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

("**فَعْلَى**") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**وجود**"، ومرفوعٌ محلًّا نائب فاعله؛ لأنَّه مصدرٌ مجهولٌ هنا، كما لا يخفى على أهل النُّهَى.

(و) استئناف. (مِنْ) حرف جرٍّ للتعليل، متعلِّقٌ بقوله: "**اختلف**"، قُدِّمَ عليه للحصر.

(ثَمَّهْ) اسم إشارة أُشِيرَ به إلى الحكم السابق بطريق الاستعارة، وإن كان وضعه للإشارة إلى المكان الحسِّيِّ مبنيٌّ على الفتح، محلّه القريب مجرور بـ"من"، ومحلّه البعيد منصوبٌ مفعولٌ له لمتعلَّقه عند المصنف، خلافًا للجمهور، فإنَّه عندهم مفعولٌ به غير صريحٍ لذكر حرف الجرّ ـ كما تقدَّم ـ. و"**الهاء**": للسكت. وإنَّما أُتِيَ به لحفظ الحركة البنائيَّة، وقيل: لئلَّا يلزم الالتباس بحرف العطف.

وفيه[2]: أنَّ الالتباس مدفوعٌ بدخول الجارِّ عليه.

مطلبٌ: في بيان إعراب مثل: "مرّ بزيد"، وفيه أقوال

(اخْتُلِفَ) ماضٍ مجهول. (فِي "رَحْمَنَ") متعلّقٌ بـ"**اختلف**". ومحلُّ المجرور مرفوعٌ نائب الفاعل لمتعلَّقه عند الجمهور.

---

(١) في هامش (أ): فيه ردٌّ لبعض الناظرين.

(٢) في هامش (أ): فيه ردٌّ لبعض العلماء.

وذهب الفراء إلى أنَّ النائبَ منابَ الفاعل حرف الجرِّ وحده، وأنَّه في موضع رفع.

وقيل: إنَّ النائبَ ضميرٌ مُبهَمٌ مستترٌ في الفعل.

وقيل: النائب ضمير فيه عائدٌ إلى المصدر المفهوم من الفعل؛ أي: اختلف هو، أي: الاختلاف ـ كما في «**الأشباه والنظائر النحوية**» للسيوطي ـ.

وقيل: النائب مناب الفاعل مجموع الجارّ والمجرور ـ كما في «**التسهيل**» و«**الكافية الكبرى**» لابن مالك ـ.

قال أبو حَيَّان: لم يقل به أحدٌ ـ كما في «**النكت**» للسيوطي ـ [٤٤/ب]

وجملة: "**اخْتُلِفَ فِي رَحْمَنَ**" فعليَّة لا محلَّ لها استئناف.

(دُونَ) ظرف "**اختلف**" ـ كما في «**الهندي**» ـ، أو في موضع الحال؛ أي: متجاوزاً ـ كما في «**شرح المفتاح**» للسيد الشريف ـ. ("سَكْرَانَ") مجرورٌ بالفتحة؛ لكونه غير منصرف، مضاف إليه لـ"**دون**".

(و) عاطفة. (نَدْمَانٍ) مجرور بالكسرة؛ لكونه منصرفـًا لمشاكلة المسمّى ـ كما مرَّ في "**فرازنة**" ـ، عطف على "**سكران**". (وَزْنُ) مرفوع مبتدأ أول. (الفِعْلِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**وزن**". (شَرْطُهُ) مرفوع مبتدأ ثانٍ. والضمير مضاف إليه لـ"**شرط**" راجعٌ إلى "**وزن الفعل**".

مطلبٌ: في أنَّ الاختصاص يستعمل لازماً ومتعدياً

(أَنْ) ناصبة. (يَخْتَصَّ) مضارعٌ معلوم أو مجهول؛ فإنَّ الاختصاص يستعمل لازمـًا ومتعديـًا ـ كما في «**القاموس**» ـ. فاعله أو نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى "**وزن الفعل**". والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها صلة "**أن**"، وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملة اسميَّة صغرى مرفوعة المحلِّ خبر المبتدأ الأول.

وهو معه جملة اسميَّة كبرى لا محلَّ لها استئناف.

(**بِالفِعْلِ**) متعلّقٌ بـ"**يختصّ**". و"**الباء**": داخلٌ على المقصور عليه، كما في: "**نخصّ العبادة بالله تعالى**". وفي بعض النسخ: "**به**" بدل "**بالفعل**". والضمير في "**به**" راجعٌ إلى "**الفعل**".

(**كَـ"شَمَّرَ"**) بالتشديد على صيغة المعلوم، علم فرس الحجّاج، إعرابه مرَّ مراراً، فلا تغفل.

(**و**) عاطفة. (**"ضُرِبَ"**) بالتخفيف على صيغة المجهول، اسم رجل مجرور بالفتحة كـ"**شمّر**"؛ لكونه غير منصرف، عطف على "**شمّر**".

وفي «**حاشية المتوسط**[(١)]» للسيد الشريف: يجب أن يكون هذان المثالان مجرّدين عن الضمير المستتر فيهما، [٤٥/آ] وإلّا لكانا مِنَ المركَّبات، مثل: "**تأبّط شرّاً**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**يَكُونَ**) مضارعٌ ناقصٌ منصوبٌ، عطف على "**يختصّ**". (**فِي أَوَّلِهِ**) ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحل خبر "**يكون**" مقدّمـًا. والضمير المجرور مضاف إليه لـ"**أوّل**" راجعٌ إلى "**وزن الفعل**"، أو الموزون المدلول عليه بـ"**وزن الفعل**".

(**زِيَادَةٌ**) مرفوعةٌ، فاعله المؤخّر عند المصنف، أو اسمه عند غيره. ويحتمل كون "**يكون**" تامـًا، فيكون حينئذٍ قوله: "**في أوّله**" ظرفـًا لـ"**يكون**".

(**كَزِيَادَتِهِ**) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلِّ صفة "**زيادة**"؛ أي: كائنة كزيادته، أو منصوب المحلِّ حال من ضمير "**الزيادة**" المستكنّ في قوله: "**في أوّله**". ولا يجوز كونه

---

(١) المتوسط وهو المسمى بالوافية في شرح كافية ابن الحاجب: للسيد ركن الدين حسن بن محمد الأسترابادي الحسيني (ت: ٧١٧هـ). وعليه شروح وحواش عديدة، منها للسيد الشريف، ولم يكملها، وكملها ولده محمد. «كشف الظنون» (٢/ ١٣٧٠).

ظرفاً لغواً لـ"زيادة"، كما توهَّمه صاحب «الإفصاح»؛ لأنَّ الكاف مع مجروره يكون ظرفاً مستقرّاً لا لغواً ـ كما في «حاشية أنوار التنزيل» للمولى الشهاب ـ وعلى قول الأخفش: فالكاف اسمٌ بمعنى المثل مبنيٌّ على الفتح مرفوع المحلِّ صفة "زيادة" السابقة. و"الزيادة": مضاف إليها للكاف. والضمير مضاف إليه لـ"لزيادة" راجعٌ إلى ضمير "أوّله".

(غيرَ) منصوبٌ حال من الضمير المجرور في "أوّله". وقيل[1]: يحتمل كونه مرفوعاً على أنَّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو"[2]، ومجروراً على أنَّه بدلٌ من ذلك الضمير. انتهى. ولا يخفى ما فيه مِنَ البعد والأبعديَّة على أُولِي النُّهَى.

(قَابِلٍ) مجرورٌ مضاف إليه لـ"غير". (لِلتَّاءِ) متعلِّق بـ"قابل". ولك أنْ تقول بعدم تعلّقه، إذ اللام للتقوية، وقد مرَّ جواز تعلّقها وعدم تعلّقها على وجه التفصيل، فلا تغفل.

(و) استئنافٌ أو اعتراض. (مِنْ ثَمَّهْ) متعلّقٌ ومفعولٌ له لقوله الآتي: "امتنع". وقد مرَّ التفصيل. [٤٥/ب]

(امْتَنَعَ) ماضٍ معلومٌ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له. ("أَحْمَرُ") مرفوعٌ فاعله. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (انْصَرَفَ) ماضٍ معلومٌ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له. (يَعْمَلُ) مرفوعٌ فاعله. والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة: "امتنع".

(و) استئناف. (مَا) موصوفٌ أو موصولٌ مرفوع المحلّ مبتدأ. (فِيهِ) ظرفٌ مستقر. والضمير راجعٌ إلى "ما".

(١) في هامش (أ): القائل صاحب «الإفصاح».

(٢) في هامش (أ): "أي: هو" بيان.

(عَلَمِيَّةٌ) مرفوعةٌ فاعل الظرف، وهو الأرجح، كما في «**مغني اللبيب**». أو مبتدأٌ مؤخَّر، والظرف خبرٌ مقدَّم. والجملة الفعليَّة أو الاسميَّة مرفوعة المحلِّ صفة "**ما**"، أو لا محلَّ لها صلته.

(**مُؤَثِّرَةٌ**) اسم فاعل مفرد مؤنث، فاعلها تحتها "**هي**" راجع إلى "**علميّة**". وهي مع فاعلها مركّبة مرفوعة لفظًا صفة "**العلميّة**". ومَنْ قال: إنَّ "**مؤثرة**" صفة "**العلميّة**" بلا ضمِّ الفاعل فقد تسامح إنْ علم ما هو الواقع ـ وإلَّا فقد غلط غلطًا فاحشًا ـ كما مرَّ التفصيل نقلاً عن «**شرح المفتاح**» للسيد ـ.

(إِذَا) شرطيَّة مبنيٌّ على السكون منصوب المحلِّ، ظرف لجوابه أو شرطه. (نُكِّرَ) ماضٍ مجهولٌ. نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**".. والجملة فعليَّةٌ مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**إذا**"، أو لا محلَّ لها فعل الشرط ـ على الاختلاف بين النُّحَاة، كما مرَّ مفصَّلاً، فلا تغفل ـ.

(صُرِفَ) ماضٍ مجهول. نائب الفاعل فيه راجعٌ أيضًا إلى "**ما**". والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها مِنْ حيث إنَّها جواب "**إذا**"، ومرفوعةٌ محلًّا من حيث إنَّها خبر المبتدأ على القول بكون "**إذا**" ظرفًا لجوابه، أو لا محلَّ لها جواب "**إذا**"، وجملة الشرط مع جوابه جملةٌ شرطيَّةٌ مرفوعة المحلِّ خبر المبتدأ، على القول بكون "**إذا**" [٤٦/أ] ظرفًا لشرطه ـ وقد مرَّ التفصيل عن قريب، فلا تغفل ـ. وعلى التقديرين: فالجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئناف.

(لِمَا) متعلّقٌ بـ"**صرف**"، ومفعولٌ له لمتعلَّقه عند المصنف، ومفعولٌ به غير صريحٍ له عند الجمهور ـ كما مرَّ التفصيل ـ. (تَبَيَّنَ) ماضٍ معلومٌ. فاعله فيه راجعٌ إلى "**ما**". والجملة فعليَّةٌ مجرورة المحل صفة "**ما**"، أو لا محلَّ لها صلته. (مِنْ) حرف جرٍّ للتبيين. (أَنَّهَا) "**أنّ**": حرفٌ مشبَّهٌ بالفعل. والضمير منصوب المحلِّ اسمه راجعٌ إلى "**العلميّة**".

مطلبٌ: في الاختلاف في أن "ما" الموصول هل يوصف أوْ لا؟

(**لَا**) نافية. (**تُجَامِعُ**) مضارعٌ مرفوعٌ بعاملٍ معنوي. فاعله فيه "**هي**" راجعٌ إلى اسم "**أنّ**". والجملة فعليَّةٌ مرفوعة المحلِّ خبر "**أنَّ**". واسمه وخبره جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها صلة "**أنَّ**". وهي في تأويل المفرد مجرورة المحل بـ"**من**".

والجار مع المجرور ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحل حالٌ مِنْ "**ما**"، أو من ضميره في "**تبيّن**" ـ كما صرح به في أمثاله الشهاب في «**حاشية أنوار التنزيل**» ـ[1]، أو مجرور المحلّ صفة بعد صفة لـ"**ما**" إذا كان موصوفـًا. ولا يجوز أن يكون صفة لـ"**ما**" إذا كان موصولاً؛ لأنَّه إذا كان موصولاً فمعرفة، وإذا كان موصوفـًا فنكرة، فلا يجتمعان للضدّ ـ كما في «**اللب**» وشرحه المسمى بـ«**الامتحان**» ـ.

لكن قال أبو حيان في «**الارتشاف**[2]»: هذا مذهب الكوفيين، والبصريون جوّزوا كون "**ما**" الموصول موصوفـًا بالمعرفة، فيجوز عندهم نحو: "**اشتريت ما جاءك الأبيض**" خلافـًا للكوفيين ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للمولى سعدي چلبي ـ. أو لا محلَّ لها صلة [٤٦/ب] بعد صلة لـ"**ما**" الموصول، فإنَّ الصلة يجوز تعددها، كما يجوز تعدد خبر المبتدأ ـ كما في «**حاشية المولى مصنِّفك**» على «**شرح المفتاح**» للسعد ـ.

(**مُؤَثِّرَةً**) اسم فاعل مفرد مؤنث. فاعلها فيها "**هي**" راجعٌ إلى فاعل "**لا تجامع**". وهي مع فاعلها مركّبة منصوبة لفظـًا حال مِنَ المستكنّ في "**لا تجامع**". (**إِلَّا**) حرف استثناء. (**مَا**) موصوفٌ أو موصولٌ منصوب المحلّ مفعول به لقوله: "**لا تجامع**". والاستثناء مفرّغ؛ أي: لا تجامع شيئـًا من العلل إلَّا ما...إلخ.

وفي «**شرح العصام**»: قوله: "**مؤثرة**" بمعنى: "**علّة مؤثرة**" مفعول له لقوله: "**لا تجامع**"، والمستثنى ليس بمفرّغ، بل ممَّا يختار فيه البدل. انتهى.

---

(١) في هامش (أ): وارتضاه المولى شهاب الدين في تلك الحاشية.

(٢) اسم الكتاب: ارتشاف الضرب في لسان العرب.

(هِيَ) ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتح عند البصرية، وعلى الكسر عند الكوفيَّة بناء على الياء للإشباع عندهم ـ كما مرَّ التفصيل ـ، مرفوع المحلِّ مبتدأ راجعٌ إلى العلميَّة.

(شَرْطٌ) مرفوعٌ خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ منصوبة المحل صفة "**ما**"، أو لا محلَّ لها صلته. (فِيهِ) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحل صفة "**شرط**"، أو ظرف لغو له لفهم معنى التأثير منه، والضمير راجعٌ إلى "**ما**".

(إِلَّا) حرف استثناء. (العَدْلَ) منصوبٌ مستثنى مِن مفهوم الكلام السابق؛ أي: لا تجامع غير ما هي شرط فيه إلا العدل ـ كما في «**شرح العصام**»[1] ـ. وفي «**الرضي**»: قوله: "**إلّا العدل**" مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدَّر الذي استثني منه لفظة "**ما**" بعد استثنائها؛ أي: لا تجامع سبباً غير السبب الّذي هي شرط فيه إلَّا العدل. فكلا المستثنيين من ذلك المقدر، نحو قولك: "**ما ضربت** [٥٧/آ] **إلَّا زيداً إلَّا عَمْراً**"؛ أي: ما ضربت أحداً غير زيد إلَّا عَمراً.

(و) عاطفة. (وَزْنَ) منصوبٌ عطف على "**العدل**". (الفِعْلِ) مجرورٌ مضاف إليه لـ"**وزن**". (و) استئناف أو اعتراض أو حاليَّة. (هُمَا) ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مرفوع المحلِّ مبتدأ راجعٌ إلى "**العدل ووزن الفعل**".

(مُتَضَادَّانِ) اسم فاعل تثنية مذكّر. فاعله فيه "**هما**" راجعٌ إلى المبتدأ. وهو معه مركَّبٌ مرفوعٌ لفظًا خبر المبتدأ. وعلامة الرفع فيه ألف التثنية ـ كما مرَّ في المتن ـ، وعليه الجمهور.

وحكي عن الزجاج أنَّ التثنية وكذا الجمع مبنيٌّ، فإعرابهما محليٌّ. قال السيوطي في «**الأشباه والنظائر**»: هو خلاف الإجماع.

---

(١) في هامش (أ): أخذه من كلام السيد في «حاشية الرضي».

والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراضٌ، أو منصوبة المحلِّ حالٌ مِنَ **"العدل ووزن الفعل"**.

وقيل: هذا الكلام كأنَّه دليلٌ على انصراف ما فيه العدل ووزن الفعل بعد التنكير، عطف على قوله: **"لما تبيّن"**. انتهى.

وفيه مِنَ البُعْد ما لا يخفى، على[1] أنَّه لا يصح عطف الجملة على مدخول لام الجارّة؛ للزوم دخول الجارّ على الجملة هنا[2]. اللهمَّ إلَّا أن يُرادَ بالعطف العطف بحسب المعنى.

(فلَا) نافية. و**"الفاء"**: للسبب المحض، أو مع العطف، أو جوابيّة، أو تفسيريّة. **(يَكُونُ)** مضارعٌ تامٌّ بمعنى: **"يوجد"**. **(إِلَّا)** حرف استثناء.

(أَحَدُهُمَا) مرفوعٌ فاعل **"يكون"**. والضمير مضافٌ إليه لـ**"أحد"** راجعٌ إلى **"العدل ووزن الفعل"**. والمستثنى مفرّغ.

والجملة فعليَّة لا محلَّ لها استئناف.

أو مرفوعة المحلِّ عطف على قوله: **"متضادان"**، فإنَّ الجملة يجوز عطفها على المفرد، [٤٧/ب] كما في: **"زيد ضارب ويقتل"** على ما في «**الإظهار**».

أو لا محلَّ لها جواب **"إذا"** المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك.

أو تفسير لقوله: **"متضادان"**، فإنَّ الجملة التفسيريَّة لا يكون لها إعرابٌ عند الجمهور ولو كان **"للمفسَّر"** ـ بالفتح ـ إعرابٌ ـ كما يجيء التفصيل في باب الإضمار على شريطة التفسير ـ.

---

(١) في هامش (أ): علاوة.

(٢) في هامش (أ): بواسطة العطف.

وقيل: يحتمل كون "يكون" ناقصاً على حذف الخبر؛ أي: فلا يكون مع العلميّة المؤثرة إلّا أحدهما، أو: فلا يكون ثابتاً في الاسم إلا أحدهما.

وفيه نظرٌ[1]؛ لأنّه لا يحذف خبر "كان"؛ لأنّه عوض أو كالعوض من مصدره، ومن ثمّه لا يجتمعان[2] ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ؛ ولأنَّ حذفه سماعيٌّ حينئذٍ ـ كما في «**حاشية المطول**» لحسن الفناري.

مطلبٌ: في عدم جواز حذف خبر كان

وقال ابن إياز[3]: حذف خبر "**كان**" ضعيفٌ في القياس، وقلَّ ما يوجد في الاستعمال.

فإن قلت: لخبر "**كان**" شَبَهانِ، أحدهما: خبر المبتدأ؛ لأنّه أصله، والثاني: المفعول به؛ لأنّه منصوبٌ بعد مرفوع، وكلُّ واحدٍ مِن خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه. قيل: إلّا أنّه قد وجد فيه منعٌ مِنْ ذلك، وهو كونه عوضاً عن المصدر، فلو حذفته لنقضت الغرض الّذي جئت به من أجله. انتهى ـ كما في «**الأشباه والنظائر النحوية**» للسيوطي ـ.

(فإِذَا) "**الفاء**": جوابيّة. و"**إذا**": شرطيّة ظرفٌ لجوابها أو لشرطها. (نُكِّرَ) ماضٍ مجهولٌ، من باب التفعيل. نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى "**ما فيه علميّة مؤثرة**". والجملة مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**إذا**"، أو لا محلَّ لها فعل الشرط.

(بَقِيَ) ماضٍ. فاعله فيه راجعٌ ـ أيضاً ـ [٤٨/آ] إلى ما فيه علميّة. والجملة لا محلَّ

---

(١) في هامش (أ): فيه رد لبعض المعربين.

(٢) في هامش (أ): فلا يقال: كان زيد قائماً كوناً.

(٣) جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي النحوي (ت٦٨١هـ)، له: «الإسعاف في علم الخلاف»، و«شرح التصريف لابن مالك»، و«المحصول شرح فصول ابن معطي»، و«مسائل الخلاف» في النحو. «هدية العارفين» (١/ ٣١٣).

لها جواب "إذا" المقدَّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك. ومجموع الجملة الشرطية لا محلَّ لها استئنافٌ، وقيل: تفسير.

مطلبٌ: في كون "لا" اسماً بمعنى "غير"، وفيه تفصيل

(بِلَا سَبَبٍ) "**الباء**": حرف جرٍّ. و"**لا**": حرف نفي. و"**سبب**": مجرور بالباء، والجار مع المجرور ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحلِّ حالٌ مِنَ المستكنّ في "**بقي**"، وقيل: ظرف لغو لـ"**بقي**"، فـ"**لا**" حرف اعترض بين الجارّ والمجرور، وتسمَّى "**لا**" هذه زائدة بمعنى المعترض بين الشيئين، لا بمعنى أنّها لو أسقطت لصحّ أصل المعنى.

وعن الكوفيين: أنها اسمٌ بمعنى "**غير**"، وأنَّ الجار دخل على نفسها، وأنَّ ما بعدها خفض بالإضافة ـ كذا في «**مغني اللبيب**» ـ.

وقال الدَّماميني في «**شرحه**»: وجهه[١] ظاهر، فإنَّها كلمةٌ لا يصحُّ أصل المعنى إلَّا بوجودها، فلا تصلح للحذف، فلا تكون زائدة. وقد وجدت فيها خصيصة من خصائص الاسم، وهي دخول حرف الجر عليها. وقد ذكر التفتازاني في «**حاشية الكشاف**» النقل عن السخاوي أنَّها اسمٌ بمعنى "**غير**". ويظهر من كلامه أنَّه مُرتَضَىً عنده. انتهى.

وفي «**الأشباه والنظائر النحوية**»: قولهم: "**عجبت من لا شيء**" قال الطِّيبي[٢] في «**حاشية الكشاف**»: يجوز في "**شيء**" الفتح، وهو ظاهر، والجر فيه وجهان: أحدهما: أنْ تكون "**لا**" زائدة لفظاً لا معنى؛ أي: لا تكون عاملة في اللفظ، وتكون مرادة من جهة المعنى، فيكون صورته صورة الزائد، ومعنى النفي فيه[٣]. والثاني: أن تكون "**لا**" غير

---

(١) في هامش (أ): أي: وجه ما قاله صاحب «مغني اللبيب» من كون "لا" زائدة بهذا المعنى لا بذلك.

(٢) شرف الدين الحسن بن محمد بن عبد الله الطِّيبي الدمشقي (ت٧٤٣هـ)، من تصانيفه: حاشية على الكشاف «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب». «هدية العارفين» (١/ ٢٨٥).

(٣) في هامش (أ): "النفي فيه" بيان.

زائدة لا لفظًا ولا معنى، كقولهم: "**غضبت من لا شيء**"، و"**جئت بلا مال**". قال [٤٨/ب] أبو علي: فـ"**لا**" مع الاسم المنكّر في موضع الجر بمنزلة خمسة عشر، وقد بني الاسم بـ"**لا**". انتهى.

والعجب أنَّ بعض المعربين قال: إنَّ "**لا**" في عبارة المصنّف لنفي الجنس، و"**السبب**" اسمه، وخبره محذوف، والجملة الاسمية مجرورة المحل بالباء. ولا يخفى أنه خطأ فاحش؛ إذ حرف الجر لا يدخل على الجمل بالاتفاق.

(**أَوْ**) عاطفة. (**عَلَى سَبَبٍ**) ظرف مستقر منصوب المحل عطف على جملة: "**بلا سبب**"، أو ظرف لغو متعلق بقوله: "**بقي**". ومحل المجرور عطف على محلّ "**بلا سبب**" بجعل الباء في المعطوف عليه بمعنى "**على**"، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]؛ أي: على قنطار ـ كما في «**القاموس**».

وقد تقرَّر جواز تعلّق الجارّين بمعنى واحد بفعل واحد بطريق العطف، كما في: "**مررت بزيد وبعمرو**".

(**وَاحِدٍ**) مجرور صفة "**سبب**". (**و**) استئناف أو اعتراض. (**خَالَفَ**) ماض مبنيّ على الفتح لا محلّ له. (**سِيبَوَيْهِ**) تركيبٌ صوتِيٌّ، والجزء الأول منه مبنيٌّ على الفتح، والجزء الثاني على الكسر، مرفوع المحل فاعل "**خالف**". (**الأَخْفَشَ**) منصوب مفعوله. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقيل: "**سيبويه**" مفعول "**خالف**"، و"**الأخفش**" فاعله، بناءً على أنّ المراد بـ"**الأخفش**" أبو الحسن تلميذ سيبويه، وهو أشهر الأخافش الثلاثة[1]، وأنّ نسبة الخلاف إلى الأستاذ غير مستحسنة، وأنّ قوله:

---

(١) في هامش (أ): وفي «مفتاح السعادة» للمولى الشهير بطاش كبري زاده: الحق أن الأخافش أربعة. انتهى.

الأخفش الأول: أبو عبد الله أحمد بن عمران بن سلامة الألهاني (ت قبل ٢٥٠هـ).

"اعتبارا" بدل الاشتمال من "سيبويه". انتهى.

وفيه بحث:

أمّا أوّلاً: فلأنَّ كون نسبة الخلاف إلى الأستاذ مطلقاً غير مستحسنة [٤٩/آ] ممنوع، كيف وقد وقع نسبة الخلاف في الكتب الفقهية إلى التلميذ والأستاذ جميعاً؟! حيث قالوا: قال أبو حنيفة هكذا خلافاً لأبي يوسف، وقالوا: قال أبو يوسف هكذا خلافاً لأبي حنيفة، على أنّه يجوز أن يكون الأخفش أوّل من تكلّم في هذا الحكم، فخالفه سيبويه، والحق مع سيبويه، واعترف به الأخفش حيث قال في كتاب «**الأوسط**»: إنّ خلافه في "**أحمر**" إنما هو في مقتضى القياس، وأمّا السماع فعلى منع الصرف ـ كما في «**شرح العصام**» و«**الرضي**» ـ.

وأمّا ثانياً: فلأنَّ كون "**اعتباراً**" بدل الاشتمال خلاف الظاهر المتبادر ـ كما لا يخفى على سليم البال ـ، مع ارتكاب[1] تكلّف حذف الرابط؛ أي: اعتباره.

(فِي مِثْلِ) متعلّق وظرف لقوله: "**خالف**". (أَحْمَرَ) مجرور بالفتحة؛ لكونه غير منصرف، مضاف إليه لـ"**مثل**". (عَلَمًا) منصوب حال من "**أحمر**"[2]؛ لكونه مفعول التمثيل معنى، فيكون العامل في الحال معنى التمثيل المستفاد من "**مثل**"، كما في: "**هذا زيدٌ قائماً**". أو تمييز من "**مثل**" على حدّ: "**على التمرة مِثْلُها زُبْداً**"، فيكون العامل في التمييز الاسم المبهم التام ـ كذا في «**الهندي**» ـ. ويحتمل كونه مفعول "**أعني**" المقدر.

الأخفش الأصغر: أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل (ت٣١٥هـ).

الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي (ت٢١٥هـ).

الأخفش الأكبر: أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (ت١٧٧هـ).

ووصل عددهم إلى أحد عشر.

(١) في هامش (أ): لأن الرابط لازم في بدل الاشتمال، وكذا في بدل البعض، كما في «مغني اللبيب».

(٢) في هامش (أ): "علماً: منصوب حال من أحمر" بيان.

وقيل: خبر "كان" المقدر؛ أي: إذا كان علماً. وهو تكلف، مع الاستغناء عن ارتكاب الحذف[١]. وقيل: تمييز من "**أحمر**" على حدّ: "**مثاقيل ذهبًا**". وفيه: أنّ "**أحمر**" ليس مثل "**مثاقيل**"، فكيف يكون [٤٩/ب] "**أحمر**" مثل "**مثاقيل**"؟.

(إِذَا) لمجرد الظرفيّة، ظرف "**خالف**". (نُكِّرَ) ماضٍ مجهول. نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى "**مثل أحمر**". والجملة فعلية مجرورة محلًّا، مضاف إليها لـ"**إذا**". (**اعْتِبَاراً**) منصوب مفعول له لقوله: "**خالف**"، أو حال من "**سيبويه**" بجعله بمعنى اسم الفاعل، أو بتقدير المضاف؛ أي: معتبراً، أو ذا اعتبار. وجوّز الفاضل الهندي كونه ظرف زمان لـ"**خالف**"؛ لأنّ المصدر قد يجعل حينـًا، وكونه مفعولاً مطلقـًا لـ"**خالف**" بحذف المضاف؛ أي: مخالفة اعتبار، أو بجعل الاعتبار المذكور نوعـًا من المخالفة.

(لِلصِّفَةِ) متعلق بـ"**الاعتبار**" مفعولٌ به غير صريحٍ له، لا مفعول له؛ لأنَّ اللام ليس للتعليل، بل لتقوية العمل ـ كما في «**الهندي**» ـ. وقد سبق التفصيل، فلا تغفل.

(**الأَصْلِيَّةِ**) مجرورة صفة للصفة. (**بَعْدَ التَّنْكِيرِ**) منصوب ظرف لـ"**لاعتبار**"، و"**التنكير**": مجرور مضاف إليه لـ"**بعد**". (و) عاطفة أو استئناف أو اعتراض. (**لَا**) نافية. (**يَلْزَمُهُ**) مضارع معلوم، إمَّا مِنَ الثلاثي، أو مِن باب الأفعال[٢]. والضمير منصوب المحلّ، مفعوله راجع إلى سيبويه.

(بَابُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة: "**خالف سيبويه**"، أو استئناف أو اعتراض. (حَاتَمِ) مجرور مضاف إليه لـ"**باب**". (لِمَا) متعلق بقوله: "**لا يلزم**"، ومفعول له لمتعلَّقه. (يَلْزَمُ) مضارع من اللزوم فقط، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة [٥٠/آ] صفة "**ما**" أو صلته. (مِنِ اعْتِبَارِ) ظرف مستقر منصوب المحل حال من "**ما**"، أو من ضميره المستكن في "**يلزم**". فعلى الأول يكون الحال مبيّنـًا لهيئة المفعول،

---

(١) في هامش (أ): فيه رد لبعض المعربين.

(٢) في هامش (أ): فعلى الأول من اللزوم، وعلى الثاني من الإلزام.

وعلى الثاني يكون مبيّناً لهيئة الفاعل. وقد سبق في أمثاله احتمال آخر، فلا تغفل.

(**مُتَضَادَّيْنِ**) مجرورٌ لفظاً مضاف إليه لـ"**اعتبار**"، ومنصوبٌ محلًّا مفعولٌ إن كان مصدراً مبنيّاً للفاعل، أو مرفوع محلًّا نائب فاعله إنْ كان مصدراً مبنيّاً للمفعول. فعلى الأول من إضافة المصدر المعلوم إلى المفعول وحذف فاعله، وعلى الثاني من إضافة المصدر المجهول إلى نائب الفاعل. فاحفظه، فإنّه من مزالق أقدام بعض الأفاضل.

(**فِي حُكْمٍ**) ظرف الاعتبار، وقيل: ظرف لـ"**يلزم**"، أو "**متضادين**". والأول هو الظاهر، كما لا يخفى على ذي القلب الطاهر.

(**وَاحِدٍ**) مجرور صفة "**حكم**". (**و**) استئناف أو اعتراض. (**جَمِيعُ**) مرفوعٌ مبتدأ. (**البَابِ**) مجرورٌ مضاف إليه لـ"**جميع**"، و"**اللام**" للعهد؛ أي: جميع باب غير المنصرف. (**بِاللَّامِ**) ظرف مستقر منصوب محلًّا، حال من المبتدأ على قول ابن مالك، أو من ضميره المستكنّ في الخبر؛ أعني: "**ينجر**". أو مرفوع المحل صفة "**جميع**" بتقدير المتعلّق معرفة؛ أي: الكائن. أو مجرور المحل صفة "**الباب**" بتقدير المتعلّق معرفة؛ أي: الكائن. ويحتمل أن يكون الظرف المستقر حالاً من الباب، فإنّه وإن كان مضافاً [٥٠/ب] إليه لفظاً، إلَّا أنَّه مفعول معنى؛ أي: جميع ثبت للباب ـ كما قاله عصام الدين في خبر "**لا**" لنفي الجنس ـ، أو عرفت الباب؛ لكونه معرّفاً باللام ـ كما قاله ذلك الفاضل من أولي الأفهام، في تعليقاته[١] على «**الأطول**» ـ. وقال الفاضل الهندي: الباء في "**باللام**" سببيّة متعلّقة وظرف لغو لقوله الآتي: "**ينجر**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**الإِضَافَةِ**) مجرورة عطف على اللام. (**يَنْجَرُّ**) مضارعٌ. فاعله فيه راجعٌ إلى المبتدأ. والجملة فعليَّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميَّة كبرى لا محل لها استئناف أو اعتراض. (**بِالكَسْرِ**) متعلّق بـ"**ينجر**".

---

(١) في هامش (أ): في بحث الفصاحة.

مطلبٌ: في المرفوعات

(**المَرْفُوعَاتُ**) مبتدأ أول. (**هُوَ**) ضميرٌ مرفوعٌ منفصل مرفوع المحلّ مبتدأ ثان راجعٌ إلى "المرفوعات". والتذكير باعتبار الخبر. وليس "**هو**" ضمير فصل كما توهم؛ لوجوب مطابقته للمبتدأ ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(**مَا**) مرفوع المحل خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملةٌ اسميَّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ الأول. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئناف.

ويحتمل كون "**المرفوعات**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا باب المرفوعات. ومبتدأ خبره محذوف؛ أي: باب المرفوعات هذا. وعلى التقديرين: فالجملة اسميّةٌ لا محلَّ لها استئناف.

ويكون حينئذٍ جملة "**هو ما**" استئنافاً أيضاً، ويكون ضمير "**هو**" راجعاً إمَّا إلى "**المرفوعات**" بالتأويل السابق، أو إلى المرفوع المدلول عليه بـ"**المرفوعات**".

ويحتمل أيضاً [٥١/آ] أن يكون "**المرفوعات**" بالسكون بمنزلة الحمرة بين الشيئين، ولا يكون لها إعراب ـ كما في «**حاشية الفوائد الضيائية**» للمولى عصمة الله ـ.

(**اشْتَمَلَ**) ماضٍ. فاعله فيه راجعٌ إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**عَلَى عَلَمِ**) متعلق بـ"**اشتمل**". (**الفَاعِلِيَّةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**علم**".

(**فمِنْهُ**) "**الفاء**": للتفصيل. و"منه": ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلِّ خبرٌ مقدَّم. والضمير راجعٌ إلى "**ما**"، أو إلى المرفوع المدلول عليه بـ"**المرفوعات**"، أو إلى "**المرفوعات**" بالتأويل الذي ذكرناه في "**هو**".

(الفَاعِلُ) مرفوعٌ مبتدأ مؤخَّر. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها تفصيل.

ولا يجوز كون "الفاعل" فاعل الظرف المستقر عند البصريين؛ لعدم الاعتماد على شيء يجب اعتماده عليه، خلافاً للكوفيين والأخفش، فإنَّهم يجوّزون إعماله في الفاعل الظاهر بلا اعتماد ـ كما سبق ـ.

(و) استئناف أو اعتراض. (هُوَ) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**الفاعل**". (مَا) مرفوع المحل خبره. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض. (أُسْنِدَ) ماض مجهول. (إِلَيهِ) متعلّق بـ"**أُسنِد**"، والضمير راجع إلى "**ما**". (الفِعْلُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (أَوْ) عاطفة. (شِبْهُهُ) مرفوع عطف على "**الفعل**". والضمير مضاف إليه لـ"**شبه**" راجعٌ إلى "**الفعل**".

(و) عاطفة أو حالية. (قُدِّمَ) ماضٍ مجهولٌ. نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى أحد الأمرين المفهوم من "**أو**". والجملة مرفوعة المحلّ، أو لا محل لها، عطف [٥١/ب] على جملة "**أُسنِد**". أو منصوبة المحلّ حالٌ مِنْ أحد الأمرين، بتقدير "**قد**" عند البصريين، وإليه ذهب المصنف ـ كما[١] سيجيء ـ. خلافاً لسيبويه، فإنّ "**قد**" عنده لازمٌ فيه لفظاً. وخلافاً للكوفيين، فإنّ "**قد**" عندهم غير لازمٍ لفظاً ولا تقديراً. قال أبو حَيَّان: وهو الصحيح. ورجَّحه السيد السند في «**شرح المفتاح**».

(عَلَيهِ) متعلق بـ"**قُدِّم**". والضمير راجع إلى "**ما**". (عَلَى جِهَةٍ) ظرف مستقر منصوب المحل حال من الضمير في "**قُدِّم**"، أو مفعول مطلق بتقدير الموصوف؛ أي: تقديماً كائناً على جهة. ويجوز كونه مفعولاً مطلقاً لـ"**أسند**" بتقدير الموصوف؛ أي: إسناداً كائناً على جهة ـ كما في «**الرضي**» ـ[٢].

---

(١) في هامش (أ): "كما" بيان.

(٢) في هامش (أ): فيه رد للرضي.

وفيه: أنه يلزم حينئذ الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهو قوله: **"وقُدِّم"**، إلَّا أن يجعل الواو فيه للحال.

وفي «**شرح العصام**»: أنَّه حالٌ من فاعل **"قُدم"** و**"أُسند"** على سبيل التنازع. انتهى[1]. وفيه: أن التنازع لا يجري في الحال على الأصح ـ كما في «**النكت**» للسيوطي ـ.

(قِيَامِهِ) مجرور[2] مضاف إليه لـ**"جهة"**، والضمير المجرور الراجع إلى المستكنّ في **"قُدّم"** محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ**"قيام"**، ومحلّه البعيد: مرفوعٌ فاعله؛ لأنَّه مِنْ إضافة المصدر إلى فاعله. (بِهِ) متعلّق بـ**"قيام"**، والضمير راجع إلى **"ما"**. (مِثْلُ) إعرابه معلوم. (**"قَامَ زَيْدٌ"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً، مضاف إليه لـ**"مثل"**. وإذا أريد المعنى فـ**"قام"**: ماضٍ مبنيٌّ على الفتح لا محل له. و**"زيد"**: مرفوعٌ فاعله. والجملة[3] فعليّة لا محل لها استئناف.

(و) عاطفة. (**"زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ"**) مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً، عطف على المثال [٥٢/آ] السابق. وإذا أريد المعنى فـ**"زيد"**: مبتدأ، و**"قائم"**: اسم فاعل، و**"أبوه"** فاعله، والضمير مضاف إليه لـ**"أبو"** راجعٌ إلى **"زيد"**، و**"قائم"** مع فاعله مركّبٌ مرفوعٌ لفظاً خبر المبتدأ، وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محل لها استئناف. ويحتمل في هذا المثال كون **"قائم"** خبراً مقدَّماً، و**"أبوه"** مبتدأً مؤخّراً، والجملة الاسميَّة خبراً لـ**"زيد"**.

والأول[4] أرجح؛ لأنّ الأصل عدم التقديم والتأخير ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

---

(١) في هامش (أ): فيه رد للعصام.

(٢) في هامش (أ): "مجرور" بيان.

(٣) في هامش (أ): "والجملة" بيان.

(٤) في هامش (أ): وهو كون "أبوه" فاعل "قائم".

ولجواز الاحتمال الذي ذكرناه، قال الرضي: لو قال المصنف: "**زيدٌ قائمٌ أبواه**"(١) لكان نصّاً فيما قصده. انتهى(٢). وارتضاه الفاضل العصام في «**الشرح**».

فظهر أنَّ ما قاله عصمة الله مِنْ أنَّ احتمالَ كون "**أبوه**" مبتدأً مؤخراً و"**قائم**" خبراً مقدَّماً... باطل؛ فإنَّه لو كان "**أبوه**" مبتدأ لوجب تقديمه على الخبر، كما في: "**زيد قام**". فتأمل، ليس(٣) كما ينبغي. ولعل وجه التأمل ما ذكرناه.

(**والأَصْلُ**) مرفوعٌ مبتدأ. و"**اللام**": للعهد؛ أي: أصل الفاعل. (**أَنْ**) ناصبة. (**يَلِيَ**) مضارعٌ منصوبٌ بـ"**أنْ**". فاعله فيه راجعٌ إلى "**الفاعل**". والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها صلة لـ"**أنْ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعةٌ محلّاً خبر المبتدأ. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها عطف على جملة "**هو ما أسند**"، أو استئناف أو اعتراض. (**فِعْلَهُ**) منصوبٌ مفعول به لـ"**يلي**". والضمير مضاف إليه لـ"**فعل**" راجعٌ إلى الفاعل.

(**فلِذَلِكَ**) "**الفاء**": جوابية. و"**اللام**": حرف جرٍّ للتعليل متعلق بقوله الآتي: "**جاز**"؛ قُدِّمَ عليه للحصر. و"**ذا**": اسم إشارةٍ مبنيٌّ [٥٢/ب] على السكون، محلّه القريب مجرورٌ باللام، ومحلّه البعيد منصوب مفعول له لمتعلَّقه عند المصنف، ومفعولٌ به غير صريح عند الجمهور؛ لذكر اللام - كما مرّ -.

(**جَازَ**) ماضٍ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له. ("**ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ**") مراد لفظه مرفوعٌ تقديراً فاعل "**جاز**"، وهو معه جملةٌ فعليَّة لا محلَّ لها جواب "**إذا**" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك. وإذا أريد المعنى فـ"**ضرب**": ماضٍ، و"**الغلام**": منصوبٌ مفعوله،

---

(١) في هامش (أ): على صيغة التثنية.

(٢) في هامش (أ): لأنّ "قائم" في هذا المثال لكونه مفرداً لا يحتمل أن يكون خبراً مقدماً و"أبواه" مبتدأ مؤخراً؛ لوجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر إذا كان الخبر من المشتقات.

(٣) في هامش (أ): خبر أنّ.

والضمير مضافٌ إليه لـ"**غلام**" راجعٌ إلى "**زيد**"؛ لتقدمه رتبة، و"**زيد**": مرفوعٌ فاعله، والجملة الفعليَّة لا محلَّ لها استئناف.

(**و**) عاطفة. (**امْتَنَعَ**) ماض. ("**ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْداً**") مراد اللفظ: مرفوعٌ تقديراً فاعل "**امتنع**". وهو معه جملةٌ فعليّةٌ لا محلَّ لها عطف على جملة: "**جاز**". ولـمَّا كان هذا اللفظ ممتنع القول لا يراد معناه ولا يعرب أجزاؤه، كما يتوهمه بعض الطلبة.

(**و**) عاطفة. (**إِذَا**) شرطيَّةٌ منصوبة المحلِّ مفعول فيه لشرطها أو جوابها. (**انْتَفَى**) ماضٍ مبنيٌّ على الفتح تقديراً. (**الإِعْرَابُ**) مرفوعٌ فاعله. والجملة لا محلَّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلِّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (**لَفْظًا**) منصوبٌ على التمييز مِنْ نسبة الانتفاء إلى الإعراب، أو على الحاليَّة؛ أي: حال كونه ملفوظًا أو ذا لفظ، أو على المفعول المطلق بتقدير الموصوف أو المضاف؛ أي: انتفاء لفظيًا، أو انتفاء لفظ. (**فِيهِمَا**) ظرف لـ"**انتفى**". والضمير راجعٌ إلى الفاعل والمفعول.

(**وَ**) عاطفة. (**القَرِينَةُ**) مرفوعةٌ عطف على "**الإعراب**". (**أَوْ**) [٥٣/أ] عاطفة. (**كَانَ**) ماضٍ ناقص. فاعله أو اسمه فيه راجعٌ إلى "**الفاعل**". (**مُضْمَراً**) منصوبٌ خبره. وجملة: "**كان**" لا محلَّ لها مِنَ الإعراب، أو مجرورة المحلِّ عطف على جملة: "**انتفى**". (**مُتَّصِلاً**) منصوبٌ صفة "**مضمراً**"، أو خبرٌ بعد خبرٍ لـ"**كان**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**وَقَعَ**) ماضٍ. (**مَفْعُولُهُ**) مرفوعٌ فاعله. والضمير مضاف إليه لـ"**مفعول**" راجعٌ إلى "**الفاعل**". والجملة الفعليَّة لا محلَّ لها، أو مجرورة المحل عطف على القريبة أو البعيدة. (**بَعْدَ**) ظرفٌ لـ"**وقع**"، أو ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحلِّ خبر لـ"**وقع**" إن تضمَّن معنى "**صار**" ـ كما في «**حاشية المطول**» للمولى حسن چلبي ـ. ("**إِلَّا**") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**بعد**".

(أَوْ) عاطفة. (مَعْنَاهَا) مجرورٌ تقديراً عطف على "إلَّا". والضمير مضافٌ إليه لـ"معنى" راجعٌ إلى[١] "إلَّا". (وَجَبَ) ماضٍ. (تَقْدِيمُهُ) مرفوعٌ فاعله. والضمير الراجع إلى "الفاعل" محلّه القريب مجرورٌ مضاف إليه لـ"تقديم"، ومحلّه البعيد منصوبٌ مفعولٌ به له إن كان التقديم مصدراً معلومـاً، أو محلّه البعيد مرفوعٌ نائب الفاعل إنْ كان مصدراً مجهولاً. والجملة الفعليّة لا محلَّ لها جواب "إذا" الشرطية. والجملة الشرطيَّة لا محلَّ لها استئنافٌ، أو اعتراضٌ، أو عطف على جملة: "والأصل أن يلي".

(و) عاطفة. (إِذَا) شرطيّة ظرف لشرطها أو لجوابها. (اتَّصَلَ) ماضٍ. (بِهِ) متعلّقٌ بـ"اتّصل"[٢]. والضمير راجعٌ إلى "الفاعل". (ضَمِيرُ) مرفوعٌ فاعله. والجملة لا محلَّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحل مضافٌ إليها لـ"إذا" ـ على الاختلاف بين النحاة، كما مرّ ـ. (مَفْعُولٍ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"ضمير". (أَوْ) عاطفة. (وَقَعَ) ماضٍ. فاعله فيه راجعٌ إلى "الفاعل". والجملة لا محلَّ لها، أو مجرورة المحلِّ عطف على جملة: [٥٣/ب] "اتّصل".

(بَعْدَ) ظرف لـ"وقع" إنْ كان بمعنى "ثبت"، أو ظرف مستقر منصوب المحلِّ خبره إنْ كان بمعنى "صار". كما عرفته آنفـاً، فاحفظه فإنّه ينفعك في مواضعَ شتَّى. ("إِلَّا") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"بعد". (أَوْ) عاطفة. (مَعْنَاهَا) مجرورٌ تقديراً عطف على "إلّا"، والضمير مضاف إليه لـ"معنى" راجعٌ إلى "إلّا".

(أَوْ) عاطفة. (اتَّصَلَ) ماض. (مَفْعُولُهُ) مرفوعٌ فاعله. والضمير مضافٌ إليه لـ"مفعول" راجعٌ إلى "الفاعل". والجملة لا محل لها، أو مجرورة المحل عطف على القريبة أو البعيدة.

---

(١) في هامش (أ): بتأويل الكلمة.

(٢) في هامش (أ): "باتّصل" بيان.

(و) حالية. (هُوَ) مرفوع المحلِّ مبتدأٌ راجعٌ إلى الضمير المجرور في "**مفعوله**". (غَيرُ) مرفوعٌ خبر المبتدأ. وهو معه جملةٌ اسميَّة منصوبة المحلِّ حال من الضمير المجرور في "**مفعوله**". كذا في «**المعرب**»، وتبعه صاحب «**الإفصاح**».

وفيه: أنَّ الحال لا يقع من المضاف إليه إلَّا إذا صحَّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما في: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ﴾ [البقرة: ١٣٥]، فإنّه يصح أن يقال: "**بل نتّبع إبراهيم**" مُقامَ: "**بل نتبع ملّة إبراهيم**"، أو كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً وهو جزء المضاف إليه، فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف، وإن لم يصح قيامه مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]، فقوله: "**مصبحين**" حال عن "**هؤلاء**" باعتبار أنّ الدابر المضاف إليه جزؤه، فإنَّ دابر الشيء أصله، والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في "**المقطوع**"، فكأنّه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ـ كذا في «**الرضي**» ـ. وما نحن فيه ليس من هذا القبيل، والظاهر أنْ يجعل الواو استئنافاً [٥٤/آ] أو اعتراضاً على أنْ يكون الجملة الاسميَّة لا محلَّ لها مِنَ الإعراب على الاستئناف أو الاعتراض.

هذا على قول الجمهور، وأما على قول من قال: إنّ الحال يقع من المضاف إليه مطلقاً والعامل النسبة بين المضاف والمضاف إليه فلا إشكال في الحالية، وإليه ذهب الفاضل العصام حيث قال: قوله: "**لنفي الجنس**" في خبر لا لنفي الجنس حال من "**لا**"؛ فإنه مفعول معنى؛ أي: خبر ثبت لـ"**لا**". كما نقلناه سابقاً.

(مُتَّصِلٍ) مجرورٌ مضاف إليه لـ"**غير**". (وَجَبَ) ماض. (تَأْخِيرُهُ) مرفوع فاعله. والضمير الراجع إلى "**الفاعل**" محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**تأخير**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله إن كان مصدراً معلوماً، أو مرفوع نائب فاعله إن كان مصدراً مجهولاً. والجملة فعليّةٌ لا محلَّ لها جواب "**إذا**" الشرطيّة. والجملة الشرطيَّة لا محلَّ لها عطف على الجملة الشرطية السابقة.

(و) استئناف أو اعتراض أو عطف. (**قَدْ**) حرف تحقيق بلا تقليل، كما في قوله تعالى: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ اللهُ**﴾ [الأحزاب: ١٨] ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وقيل: تحقيق مع التقليل. إلَّا أنَّ التقليل بالنسبة إلى المذكور.

(**يُحْذَفُ**) مضارع مجهول. (**الفِعْلُ**) مرفوعٌ نائب الفاعل. و"**اللام**": للعهد؛ أي: الفعل الرافع للفاعل. والجملة فعليَّة لا محل لها استئنافٌ أو اعتراضٌ أو عطفٌ على مقدّر؛ أي: يذكر الفعل كثيراً وقد يحذف...إلخ.

(**لِقِيَامِ**) ظرف "**يحذف**"، إذِ اللَّام بمعنى "**في**"، لا للتعليل؛ لأنَّ قيام القرينة شرطٌ مصحّحٌ للحذف، لا علَّة مؤثرة فيه ـ كذا في «**الهندي**» و«**شرح العصام**» ـ. (**قَرِينَةٍ**) مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليها [٥٤/ب] لـ"**قيام**"، ومرفوعةٌ محلًّا فاعله.

(**جَوَازاً**) منصوبٌ مفعولٌ مطلقٌ لـ"**يحذف**"؛ أي: حذفًا جائزاً، أو: حذف جواز، بتقدير الموصوف أو المضاف، فلما حذف الموصوف أو المضاف أُقِيمَ الصفة أو المضاف إليه مقام الموصوف أو المضاف.

وههنا ذكر بعض المعربين احتمالات بعيدة، وتكلّفات غريبة، ولذا أعرضنا عن تعرّضها.

(**فِي مِثْلِ**) ظرف لـ"**يحذف**" بعد تقيّده بوقت قيام القرينة، كما في قولهم: "**ضربت يوم الجمعة أمام المسجد**". أو ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو ـ يعني: الحذف جوازاً ـ كائنٌ في مثل... اهـ ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(**زَيْدٌ**) مراد اللفظ: مرفوع على الحكاية، مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى فـ"**زيد**": مرفوعٌ فاعل "**قام**" المحذوف بقرينة السؤال. والجملة فعليّة لا محل لها استئناف.

(لِمَنْ) ظرفٌ مستقرٌ منصوب المحلِّ حالٌ من "زيد"، فإنَّه وإنْ كان مضافاً إليه لفظاً، إلَّا أنَّه مفعول معنى لمعنى التمثيل المستفاد مِنَ المثل، أو مجرور المحلِّ صفته بتقدير المتعلق معرفة؛ أي: الكائن لمن، أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو لمن.

(قَالَ) ماض. فاعله فيه راجعٌ إلى "من". والجملة صلة "من"، أو صفته. ("مَنْ قَامَ؟") مراد اللفظ: منصوبٌ تقديراً مفعولٌ به صريحٌ لـ"قال" عند الجمهور، أو مفعولٌ مطلقٌ نوعيٌّ له عند الشيخ ابن الحاجب، كـ"القرفصاء" في: "قعد القرفصاء"، إذ هي دالّة على نوع مخصوص من القول.

قال في «مغني اللبيب»: الصواب قول الجمهور، إذ [٥٥/آ] يصحّ أن يخبر عن الجملة بأنَّها مقولة، كما يخبر عن "زيد" من: "ضربت زيداً" بأنَّه مضروب. بخلاف "القرفصاء"(١) في المثال، فلا يصح أن يخبر عنها بأنَّها مقعودة؛ لأنَّها نفس القعود. وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إيّاه لفظاً، وإنَّما الحقيقة أنَّه مقولٌ وملفوظٌ. انتهى.

وهكذا في «الرضي»، حتى قال: ما ذهب إليه ابن الحاجب وَهْمٌ.

وقال التفتازاني في «حاشية الكشاف»: الصحيح أنَّ القول متعدٍّ، وأنَّ المحكيَّ بعده مفعولٌ به؛ لأنَّه مقولٌ، وتعقّل القول موقوف عليه، وإطلاق القول عليه من قبيل: "ضرب الأمير"؛ أي: مضروبه، والغلط إنَّما نشأ من هذا ـ كما في «شرح مغني اللبيب» للشُّمُنِّي ـ.

---

(١) في هامش (أ): "القُرْفُصَى" مثلثة القاف والفاء مقصورة، و"القُرْفُصاء" بالضم، و"القُرُفْصاء" بضم القاف والراء على الإتباع: أن يجلس على أَلْيَتَيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه. كذا في «القاموس».

اعلم أنَّه كثيراً ما يقال في أمثاله: مقول القول، وهو مليح، إلَّا أنَّ أكثر القائلين لا يعلم ما هو، وهو قبيح، وقد عرفت ما هو، ولا تغفل عنه.

وإذا أريد المعنى فـ"من" استفهاميّة مرفوعة المحل مبتدأ، و"قام": ماض، فاعله فيه راجعٌ إلى "من". والجملة فعليَّةٌ صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ") مراد لفظه مجرورٌ تقديراً عطف على "زيد"، وإذا أُرِيدَ المعنى فـ"اللام" لام الأمر يجزم المضارع، و"يبك": مضارعٌ مجهولٌ مجزومٌ به بحذف الياء من الآخر، و"يزيد": مرفوعٌ نائب فاعله على الحذف والإيصال؛ لأنَّ أصله: "على يزيد"؛ حُذِفَ الجارُّ لكثرة الاستعمال ـ كما في «الرضي» و«شرح العصام» ـ.

وفي «حاشية المختصر» لعبَّادي(١): أنَّه ليس من [٥٥/ب] الحذف والإيصال؛ لأنَّ "بكى" كما يتعدّى بـ"على" يتعدّى بنفسه أيضـاً.

قال في «الصّحاح»(٢): بَكَيتُهُ وبكيتُ عليه بمعنىً. انتهى. ويوافقه ما في «القاموس»: بكاه وبكّاه: بكى عليه ورثاه.

و"ضارع": مرفوعٌ فاعل فعلٍ مقدَّرٍ؛ أي: يبكيه، بقرينة السؤال المقدَّر، كأنَّه قيل: مَن يبكيه؟ أجيب عنه: بأنَّه يبكيه ضارع. وقيل: إنَّه فاعلٌ لمقدَّر؛ أي: ليبكه، على صيغة أمر الغائب المعلوم.

---

(١) شهاب الدين أحمد بن القاسم العبَّادي المصري (ت٩٤٤هـ)، من تصانيفه: «حاشية على مختصر التلخيص للتفتازاني»، و«حاشية على شرح المعصوم لكافية ابن الحاجب»، «والآيات البينات في شرح جمع الجوامع للسبكي». وغير ذلك. «هدية العارفين» (١/ ١٤٩).

(٢) الصحاح، تأليف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) من أئمة اللغة، أول من حاول الطيران ومات في سبيله، والصحاح أشهر كتبه، وله مقدمة في النحو. «الأعلام» (١/ ٣١٣).

وفي «**شرح المفتاح**» للسعد وللسيد السند: الأوّل أنسب بالسؤال، والثاني أليق بالمعنى. والجملة الفعليَّة على التقديرين استئناف.

و"**اللام**" في "**لخصومة**" متعلّق بـ"ضارع"، مفعولٌ له، أو مفعولٌ فيه له، على أنْ تكون اللام للتعليل أو الظرفيّة.

وفي «**الرضي**»: تعلّق اللام بـ"ضارع"، وإن لم يعتمد على شيء؛ لأنَّ الجارَّ يكتفي برائحة الفعل، وتعلّقه بـ"**يبكي**" المقدّر ليس بقويٍّ في المعنى. انتهى.

وفي البيت احتمالات أُخَر، إلَّا أنَّه لا يكون مِمَّا نحن فيه:

الأوّل: أنّ "ضارع" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الباكي ضارع ـ كما في «**النكت**» نقلاً عن صاحب «**البسيط**» ـ.

والثاني: أنَّ "**يزيد**" منادى؛ أي: يا زيد، و"**ضارع**" نائب الفاعل لـ"**يبك**" الملفوظ.

والثالث: أنَّ قوله "**ليبك**" على صيغة المعلوم(١)، و"**يزيد**" منصوب مفعوله، و"**ضارع**": مرفوع فاعله.

وتمام البيت:

"ومختــبط مِمَّــا تطــيح الطــوائح"

أقول: و"**المختبط**": مرفوع عطف على "ضارع". و"**مِن**" للتعليل متعلق به، أو بقوله: "**ليبك يزيد**" ـ كما في «**الهندي**» ـ، أو بقوله: "**يبكي**" المقدّر ـ كما في «**الرضي**» ـ. و"**ما**": مصدرية. و"**تطيح**"(٢): مضارع من باب الأفعال. و"**الطوائح**": فاعله، ومفعوله محذوف؛ أي: ماله. والجملة [٥٦/آ] لا محلَّ لها صلة "**ما**"، وهي في

---

(١) في هامش (أ): كما هو رواية في البيت، على ما في شرح أبيات «المفصل».

(٢) في هامش (أ): بمعنى: تهلكه.

تأويل المفرد، فمحلها القريب مجرور بـ"مِن"، ومحلّها البعيد نصب مفعول له لمتعلّقه. ويحتمل كون "ما" موصولاً أو موصوفاً، فالجملة بعده حينئذٍ صفته أو صلته بتقدير العائد؛ أي: تطيحه.

(و) عاطفة. (وُجُوبًا) منصوبٌ عطف على "**جوازاً**". (فِي مِثْلِ) "في": متعلق بـ"**يحذف**"، و"**المثل**": مجرورٌ به لفظاً ومنصوبٌ محلًّا، عطف على محل "**في مثل زيد**"، من قبيل عطف الشيئين بحرفٍ واحدٍ على معمولي عاملٍ واحد. أو ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو؛ يعني: حذف الفعل وجوباً كائنٌ في مثل...إلخ، كما ذكرنا في قوله: "**في مثل زيد**".

(﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]) هذا النظم[١] مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى فالواو: عاطفة. و"**إن**": حرف شرط. و"**أحدٌ**": فاعل فعل محذوف؛ أي: استجارك، بقرينة المفسِّر، وهو "**استجارك**" الثاني. والجملة فعليّةٌ لا محلَّ لها فعل الشرط. و"**من المشركين**": ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحل صفة "**أحد**"، لا منصوب المحل على الحالية منه؛ لنكارته الصِّرْفة.. كما توهم. و"**استجارك**": ماضٍ، فاعله فيه راجعٌ إلى "**أحد**". و"**الكاف**": منصوب المحلّ مفعوله. والجملة لا محلَّ لها، تفسير لـ"**استجارك**" المحذوف. وجزاء الشرط قوله تعالى الآتي: ﴿فَأَجِرْهُ﴾. والجملة الشرطية عطف على ما قبلها.

مطلبٌ: في جواز تقديم الفاعل على عامله على قول، ودخول "إن" على الجملة الاسمية على قول

ثم إن كون "**أحد**" فاعل فعل محذوف مذهب جمهور النُّحاة، بناءً على أنَّ حرف الشرط مختصٌّ بالفعل لفظاً أو تقديراً، وعلى أنَّ الفاعل لا يتقدَّم على [٥٦/ب] عامله.

---

(١) في هامش (أ): ولا تقل: هذا التركيب.

وذهب الأخفش إلى جواز وقوع الجملة الاسميّة بعد حرف الشرط، بشرط كون الخبر فعلاً ـ كما في «**الرضي**» ـ. فـ"**أحد**" في الآية عنده يجوز كونه فاعل فعل محذوف كقول الجمهور، ومبتدأ خبره "**استجارك**" ـ كما في «**شرح التسهيل**» لابن مالك ـ.

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز تقديم الفاعل على عامله ـ كما في «**شرح التسهيل**» ـ، فـ"**أحد**" على قولهم: فاعل "**استجارك**" المذكور.

وفي «**الأشباه والنظائر**» في بيان مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: قال البصريّون: إذا وقع الاسم بين "**إن**" وفعل الشرط كان مرفوعـًا بفعلٍ محذوفٍ يفسّره المذكور. وقال الكوفيون: كان الاسم مرفوعـًا بالعائد مِنَ الفعل إليه. انتهى.

فعلى هذه الأقوال: فالآية ليست مِمَّا نحن فيه.

(**وقَدْ**) مرَّ ذكره آنفـًا. (**يُحْذَفَانِ**) مضارع مجهول مرفوع بعامل معنويّ. والألف مرفوع المحلّ نائب الفاعل راجع إلى الفعل والفاعل. والنون إعراب وعلامة الرفع. والجملة الفعليّة لا محلّ لها، مثل جملة: "**قد يحذف الفعل**".

(**مَعـًا**) نصب على الظرفيّة لـ"**يحذفان**"؛ أي: في زمان، أو على الحاليّة؛ أي: مجتمعين، على الاختلاف ـ كما في «**الرضي**» ـ. واختار الرضي الأوّل[1]، والفاضل العصام الثاني ـ نقلاً عن «**القاموس**» ـ.

وفي «**الرضي**»: الفرق بين فعلنا معـًا وفعلنا جميعـًا: أنّ "**معـًا**" يفيد الاجتماع في حال الفعل، و"**جميعـًا**" بمعنى كلّنا سواء اجتمعوا أو لا. والألف[2] في "**معـًا**" عند الخليل بدل مِنَ التنوين، إذ لا لام [٥٧/آ] له في الأصل عنده، وهي عند يونس[3]

---

(١) في هامش (أ): وفي «الإفصاح»: أن "معـًا" ظرف مستقر، وجملته حال. وهو مخالف لما قاله الرضي.

(٢) في هامش (أ): "والألف" بيان.

(٣) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي النحوي (ت١٨٢هـ)، أخذ عنه سيبويه والكسائي =

والأخفش، وهو الحق، مثل ألف "**الفتى**" بدل من اللام، استنكاراً لإعراب الموضوع على حرفين، فـ"**مع**" عندهما عكس أخوك يردّ لامها في غير الإضافة؛ لقيام المضاف إليه مقام لامها. انتهى.

(**فِي مِثْلِ**) ظرف لـ"**يحذفان**" بعد تقيّده بـ"**معـًا**"، كما في: "**ضربت يوم الجمعة أمام المسجد**". أو ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو ـ يعني: الحذف معـًا ـ كائنٌ في مثل...إلخ.

(**"نَعَمْ"**) مراد لفظه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**نعم**" حرف تصديق مبنيّ على السكون لا محلَّ له، والفعل مع الفاعل بعده محذوف جوازاً؛ أي: قام زيد. ومِنْ ثمَّه يجوز ذكرهما بعد "**نعم**"، حتى يقال: "**نعم، قام زيد**" لمن قال: "**أقام زيد؟**".

وقد يحذفان وجوبـًا في مواضع يجب حذف عامل المفعول به فيها: كالمنادى، مثل: "**يا زيد**"؛ أي: أدعو زيداً، وغيره[1] ـ كما سيجيء في المتن ـ.

(**لِمَنْ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حالٌ مِن "**نعم**"؛ لكونه مفعولاً معنى لمعنى التمثيل المستفاد مِن "**مثل**" ـ كما مر أمثاله ـ. أو مجرور المحل صفة له؛ أي: الكائن لمن. أو مرفوع المحلِّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائنٌ لِـمَن. والجملة الاسميَّة استئناف.

(**قَالَ**) ماضٍ. فاعلُه فيه راجعٌ إلى "**مَن**". والجملة صفة "**مَن**" أو صلته. (**"أَقَامَ زَيْدٌ؟"**) مراد اللفظ: منصوبٌ تقديراً مقول القول. وقد عرفت أنَّه مفعولٌ به، لا مفعولٌ

= والفراء وغيرهم، من كتبه: «معاني القرآن» و«اللغات» و«النوادر» و«الأمثال». «الأعلام» (٨/ ٢٦١).

(١) في هامش (أ): من باب الإضمار على شريطة التفسير، والتحذير، ونحوهما.

مطلقٌ على الصحيح، فلا تغفل. وإذا أريد المعنى: فـ"الهمزة": استفهاميَّة. و"قام": ماضٍ. و"زيد": فاعله. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها استئناف. [٥٧/ب]

(و) استئناف. (إِذَا) شرطيّة منصوبة المحلّ، ظرف لشرطها أو جوابها. (تَنَازَعَ) ماض. (**الفِعْلَانِ**) مرفوعٌ فاعله، وعلامة الرفع ألف التثنية. والجملة الفعليَّة لا محلَّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلِّ مضافٌ إليها لـ"إذا".

(ظَاهِراً) منصوبٌ مفعول به لـ"تنازع"، لا مفعول فيه بتقدير الجار؛ أي: في ظاهر... كما توهم؛ لأنَّ "نازع" متعدٍّ إلى المفعولين، كما في: "**نازع زيدٌ عَمْرًا الثوب**"، وإذا نقل إلى التفاعل يتعدى إلى واحد، كما في: "**تنازع زيدٌ وعمرٌ[و] الثوبَ**" ـ كما في «**الشافية**» ـ. ونِعمَ ما قاله الفاضل الهندي، حيث قال: "**ظاهراً**" مفعول "**تنازع**"، من باب: "**تجاذبنا الثوبَ**".

(بَعْدَهُمَا) ظرف "**تنازع**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحل، صفة "**ظاهراً**"، أو مفعولٌ مطلقٌ لـ"**تنازع**" بحذف الموصوف؛ أي: تنازعـاً كائنـاً بعدهما، كما قيل. والضمير مضافٌ إليه لـ"**بعد**" راجعٌ إلى الفعلان.

(فَقَدْ) "**الفاء**": جزائية ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. و"**قد**": للتقليل مع التحقيق، والتقليل بالنسبة إلى عدم التنازع، أو لمجرد التحقيق، كما في: "**قد يعلم الله**"، فإنَّ التنازع متحقِّق(١) الوقوع.

(يَكُونُ) مضارعٌ ناقصٌ. فاعله أو اسمه فيه راجعٌ إلى التنازع المفهوم من "**تنازع**"، كما في قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

(فِي الفَاعِلِيَّةِ) ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحلِّ خبره. أو ظرف "**يكون**" إنْ كان

---

(١) في هامش (أ): "متحقق" بيان.

بمعنى يوجد. وضمير التنازع الذي فيه فاعله(١) بالاتفاق. والجملة الفعليَّة لا محلَّ لها جواب "إذا"(٢). والجملة الشرطيَّة لا محلَّ لها استئنافٌ، وقيل: أو اعتراضٌ، أو عطفٌ على ما قبلها. وقيل: فاء "فقد" للتفسير، وجواب "إذا" محذوف؛ أي: جاز [٥٨/آ] إعمال كلٍّ منهما. أو جوابه قوله الآتي: "فإن أعملت"، أو "فيختار" بالفاء، كما في بعض النسخ.

(مِثْلُ) إعرابه معلوم. ("ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ") مراد لفظه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"مثل". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"ضرب": ماضٍ. والنون: وقاية، وتسمَّى نون العِماد أيضـًا ـ كما في «مغني اللبيب». و"الياء": منصوب المحلِّ مفعوله. وفاعله فيه راجعٌ إلى "زيد" بعده على اختيار البصريين؛ فإنَّه وإنْ لَزِمَ الإضمار قبل الذكر لفظـًا ورتبةً... إلَّا أنَّه جائزٌ في العمدة، بشرط التفسير عند الجمهور. والجملة الفعليَّة لا محلَّ لها استئناف. و"الواو": عاطفة. و"أكرم": ماض. و"النون": وقاية. و"الياء": منصوب المحلِّ مفعوله. و"زيد": فاعله. والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة: "ضربني".

وعلى اختيار الكوفيين: فـ"زيد" فاعل "ضربني". وفاعل "أكرم" فيه راجعٌ إلى "زيد"؛ لتقدمه رتبة ـ كما سيجيء التفصيل ـ.

(و) عاطفة. (فِي المَفْعُولِيَّةِ) ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحلِّ عطف على خبر "يكون". أو ظرف لغو عطف على ظرفه، على الاحتمالين في "يكون" من كونه ناقصـًا وتامـًّا، فلا تغفل.

مطلبٌ: في مخالفة ابن مالك للجمهور

(مِثْلُ) معلوم. ("ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زَيْداً") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضاف إليه

---

(١) في هامش (أ): على تقدير: يكون؛ بمعنى: يوجد.

(٢) في هامش (أ): "لا محل لها جواب إذا" بيان.

لـ"مثل". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"ضربت": فعلٌ وفاعل. والجملة استئناف. ومفعوله محذوف وجوباً؛ أي: زيداً؛ لأنَّه إنْ ذُكِر يلزم التكرار، وإنْ أُضمِر يلزم الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبةً، وكلاهما ممنوع.

ومشى على قولهم ابن مالك في «**الكافية الكبرى**»، وخالفهم في «**التسهيل**»، [٥٨/ب] فقال: إنَّ الحذف أولى، لا واجب ـ كما في «**النكت**» للسيوطي.

و"**الواو**": عاطفة. و"**أكرمت**": فعلٌ وفاعلٌ. والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة "**ضربت**". و"**زيداً**": مفعوله.

وعلى اختيار الكوفيين: فـ"**زيداً**" مفعول "**ضربت**". ومفعول "**أكرمت**" محذوف. وإن كان المختار عندهم الإضمار، كما يجيء عن قريبٍ.

(و) عاطفة. (فِي الفَاعِلِيَّةِ) ظرفٌ مستقرٌّ، أو ظرف لغو، عطف على القريب أو البعيد ـ كما مرَّ التفصيل في قوله: "**وفي المفعوليّة**" ـ. (والمَفْعُولِيَّةِ) عطف على "**الفاعليَّة**".

مطلبٌ: في أن تأنيث المصدر قد لا يلتفت

(مُخْتَلِفَينَ) منصوبٌ حالٌ من "**الفاعليَّة والمفعوليَّة**"، وعلامة النصب الياء؛ لكونه مثنى، والتذكير ـ مع أنَّ صاحب الحال مؤنث ـ؛ لعدم الاعتداد بتأنيث لفظ المصدر؛ لكونه مؤوَّلاً بالفعل مع "**أَن**" ـ كما في «**شرح المفتاح**» للسيد ـ؛ أو لعدم الاعتداد بتأنيث ما لَا معنى لها بدون التاء، كالرسالة والكتابة فإنَّه يجوز تذكيره ـ كما في «**شرح الكافية**» للعصام ـ؛ أو من الفعلين المفهومين من الكلام، إذ هو في قوّة قد تنازع الفعلان في الفاعليَّة والمفعوليَّة حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء ـ كما في «**الرضي**» ـ والأوَّل أبعد مِنَ التكلُّف، وأقرب مِنَ التألُّف ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. أو خبر "**كان**" المقدر؛ أي: إذا كانا مختلفين ـ كما في «**الهندي**» ـ.

(و) عاطفة. (يَخْتَارُ) مضارع. (البَصْرِيُّونَ) اسمٌ منسوبٌ جمع مذكر. نائب فاعله فيه "هم" راجعٌ [٥٩/آ] إلى الموصوف المقدَّر؛ أي: النُّحَاة. وهو معه مركَّبٌ مرفوعٌ لفظًا فاعل "يختار". والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة: "فقد يكون".

(إِعْمَالَ) منصوبٌ مفعوله. (الثَّانِي) مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"إعمال"، ومنصوبٌ محلًّا مفعوله، مِنْ إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف الفاعل. (و) عاطفة. (الكُوفِيُّونَ) اسمٌ منسوبٌ جمع مذكَّر. نائب فاعله فيه "هم" راجعٌ إلى الموصوف المقدَّر؛ أي: النحاة. وهو معه مركّبٌ مرفوعٌ لفظًا عطف على "البصريّون".

(الأَوَّلَ) اسم تفضيل. فاعله فيه "هو" راجعٌ إلى الموصوف المقدّر؛ أي: الفعل. وهو معه مركَّبٌ منصوبٌ لفظًا عطف على "إعمال الثاني" بتقدير المضاف؛ أي: إعمال الأول، من عطف الشيئين بحرفٍ واحدٍ على معمولي عاملٍ واحد.

(فَإِنْ) شرطيّة. و"الفاء" للتفصيل. (أَعْمَلْتَ) ماضٍ مبنيٌّ على السكون مجزوم المحلّ بـ"إن". و"التاء": فاعله. والجملة لا محلَّ لها فعل الشرط. (الثَّانِي) منصوب مفعوله.

(أَضْمَرْتَ) ماضٍ مبنيٌّ على السكون مجزوم المحل به أيضًا. و"التاء": فاعله. والجملة لا محلَّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيَّة لا محلَّ لها تفصيل. (الفَاعِلَ) منصوب مفعوله. (فِي الأَوَّلِ) ظرف "أضمرت". (عَلَى وَفْقِ) ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحلِّ حالٌ من الفاعل، أو مفعولٌ مطلقٌ لـ"أضمرت" بتقدير الموصوف؛ أي: إضماراً كائنًا على وفق.

(الظَّاهِرِ) مجرورٌ لفظًا مضاف إليه لـ"وفق". ومنصوبٌ محلًّا مفعوله. والفاعل محذوف؛ أي: على وفق الفاعل الظاهر [٥٩/ب] من إضافة المصدر إلى مفعوله، أو مرفوعٌ محلًّا فاعله. والمفعول محذوف؛ أي: على وفق الظاهر إيَّاه؛ أي: الفاعل من

إضافة المصدر إلى فاعله. وفي «**القاموس**»: وَفِقتَ أمركَ تَفِقُ كرَشِدتَ: صادفته موافقاً.

(**دُونَ**) ظرف مستقرٌّ منصوب المحل حال مِنَ الفاعل؛ بمعنى: متجاوزاً ـ كما مرَّ ـ، كقوله: "**على وفق**". أو من ضميره المستكنّ في قوله: "**على وفق**". فعلى الأول يكون من الحال المترادفة، وعلى الثاني مِنَ المتداخلة. وقيل: ظرف "**أضمرت**".

(**الحَذْفِ**) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**دون**". (**خِلَافاً**) منصوبٌ مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ وجوباً؛ أي: خالف الكسائي خلافاً ـ كما في «**الرضي**»، وارتضاه الفاضل العصام ـ.

(**لِلكِسَائِيِّ**) "**اللام**": لتبيين الفاعل، فإنَّ أصل الكلام في هذا المقام: خالف الكسائي خلافاً ـ كما قدمنا ـ، فلمَّا حذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر عليه، وقع الإبهام في الفاعل، فبيِّن بإتيان اللام البيانيَّة عليه، فقيل: "**خلافاً للكسائي**". ثم إنَّ الجار والمجرور ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو"؛ يعني: الخلاف كائنٌ للكسائي ـ على ما في «**الرضي**» ـ. أو إرادتي كائنة للكسائي ـ على ما في «**مغني اللبيب**» ـ. أو منصوب المحل صفة "**خلافاً**".

وردّه في «**المغني**» بأنَّ المصدر هنا نائبٌ مناب الفعل، فكما أنَّ الفعل لا يوصف كذلك لا يوصف نائبه.

وأجاب عنه الأستاذ[١] في «**شرح الإظهار**»: بأنّ النائب لا يلزم أن [٦٠/آ] يكون في حكم المنوب عنه من كل وجه.

وقيل: اللّام متعلّق بـ"**خلافاً**" على أن يكون للتقوية؛ أي: خالف الجمهور خلافاً للكسائي.

(١) أي: محمد أفندي الصوبجوي.

ورُدَّ بأنَّ لام التقوية صالحة للسقوط. وهذه لا تسقط، فلا يقال: "**خلافًا الكسائي**" بلا لام، كما لا يقال: "**سقيا زيداً**"، خلافًا لابن الحاجب. ذكره في «**شرح المفصل**» ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

وأجاب عن هذا الردّ الدّماميني في «**شرحه**»: بأنّه لم يستند[١] في ردّ كلام ابن الحاجب شيخ المحققين إلى نقل يعتمد عليه.

وقيل: اللام متعلق بـ"**أعني**" المقدّر.

ورُدَّ بأنَّه يتعدَّى بنفسه، فلا وجه للام ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

وقيل: "**خلافًا**" بمعنى مخالفًا: حالٌ من فاعل فعل محذوف؛ أي: أقول هكذا حال كوني مخالفًا للكسائي. وحذف القول كثيرٌ جداً. ودلَّ على هذا القول أنَّ كل حكم ذكره المصنّفون فهم قائلون به، وكأنَّ القول مقدَّرٌ قبل كلِّ مسألة ـ كما في «**الأشباه والنظائر النحوية**» ـ.

(و) اعتراض. (جَازَ) ماضٍ. فاعله فيه راجعٌ إلى "**إعمال الثاني**". والجملة لا محلَّ لها اعتراض. (خِلَافاً لِلفَرَّاءِ) إعرابه مثل إعراب "**خلافًا للكسائي**". (و) عاطفة. (حَذَفْتَ) ماضٍ مبنيٌّ على السكون، مجزوم المحلِّ بـ"**إن**". و"**التاء**": فاعله. والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة: "**أضمرت**". (المَفْعُولَ) منصوبٌ مفعولٌ به لقوله: "**حذفت**".

(إِنِ) شرطيّة. (اسْتُغْنِيَ) ماضٍ مجهولٌ مبنيٌّ على الفتح، مجزوم المحل بها. (عَنْهُ) "**عن**": حرف جر [٦٠/ب] متعلّق بـ"**استُغنِيَ**". والضمير محلّه القريب مجرورٌ به، ومحلّه البعيد مرفوعٌ نائب الفاعل لمتعلّقه وراجعٌ إلى المفعول. أو نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى مصدره. و"**عنه**": متعلق بـ"**استُغنِي**"، ومفعول به غير صريح له ـ كما مرّ تفصيله ـ.

---

(١) في هامش (أ): فلا يصغى إلى هذا الرد.

وعلى التقديرين: فالجملة الفعليّة لا محلَّ لها فعل الشرط، والجزاء محذوفٌ وجوبـًا بقرينة ما قبله؛ أي: حذفت المفعول، وإنَّما وجب حذف الجزاء؛ لكون الجملة المتقدّمة عوضـًا عنه ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» ـ، أو كالعوض عنه ـ كما في «**الرضي**» ـ.

ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجزاء؛ لأنَّ للشرط صدر الكلام، فلا يتقدم ما بعده عليه؛ ولأنَّه لو كان هي الجزاء لوجب الجزم في مثل: "**أقوم إن تقم**"، ولزم الفاء في: "**أنت مكرم إن جئتني**"، خلافـًا للكوفيين؛ فإنَّهم أجازوا تقديم الجزاء على الشرط، وقالوا: عدم الجزم في المثال الأول وعدم الفاء في المثال الثاني؛ لتقدم الجزاء ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(و) عاطفة. (إِلَّا) مركّبة مِن "إن" و"لا"، قلبت النون إلى اللام، ثم أدغم في لام "لا"، فصار "**إلّا**"، لا مفردة[1]، هي من حروف الاستثناء، كما يظنّها مَن لا معرفة له في هذه الصناعة.

وفي «**مغني اللبيب**»: قد بلغني أنَّ من يدَّعي الفضل سأل في "**إلَّا تفعلوه**" فقال: ما هذا الاستثناء، أمتصل أم منقطع؟ انتهى.

فـ"**إلَّا**" المركّبة كثيراً ما يدخل على أوّلها الواو كعبارة المصنّف، وقد لا يدخل نحو قوله تعالى: [٦١/آ] ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

فـ"**إن**"[2]: حرف شرط. وكلمة "**لا**" نافية، لا ناهية؛ لأنَّ الناهية لا تجيء بعد أداة الشرط؛ لأنَّها ليست بخبر، والشرط خبر، فلا يجتمعان.

وقيل: هي ناهية، فإذا دخل عليها أداة الشرط لم تجزم، وبطل عملها، وكان التأثير لأداة الشرط ـ كذا في «**الأشباه والنظائر النحوية**» للسيوطي ـ.

---

(١) في هامش (أ): قوله: "لا مفردة" عطف على قوله: "مركبة".

(٢) في هامش (أ): شروعٌ إلى إعراب إلّا المركبة.

وفعل الشرط محذوف؛ أي: وإلّا يُسْتَغن عنه، وهو مضارعٌ مجهولٌ مجزومٌ لفظاً بـ"**إنْ**" بحذف الياء في الآخر، كما في: "**لم يَرمِ**". و"**عنه**": متعلّق به، ونائب فاعله، والضمير راجعٌ إلى المفعول. والجملة الفعليّة لا محلَّ لها فعل الشرط.

(**أَظْهَرْتَ**) ماضٍ مبنيٌّ على السكون مجزوم المحل بـ"**إن**". و"**التاء**" فاعله. والجملة الفعليَّة لا محلَّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيَّة لا محلَّ لها عطف على الجملة الشرطية السابقة.

(و) عاطفة. (**إنْ**) شرطيَّة. (**أَعْمَلْتَ**) ماضٍ مبنيٌّ على السكون مجزوم المحل بـ"**إن**". و"**التاء**": فاعله. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها فعل الشرط. (**الأَوَّلَ**) منصوبٌ مفعولٌ به له.

(**أَضْمَرْتَ**) ماضٍ مبنيٌّ على السكون مجزوم المحل بـ"**إنْ**" أيضاً. و"**التاء**" فاعله. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيَّة لا محلَّ لها عطف على جملة: "**فإن أعملت الثاني...إلخ**".

(**الفَاعِلَ**) منصوبٌ مفعولٌ به له. (**فِي الثَّانِي**) ظرف "**أضمرت**". (و) عاطفة. (**المَفْعُولَ**) منصوبٌ عطف على الفاعل. (**عَلَى المُخْتَارِ**) متعلّق بـ"**إضمار** [٦١/ب] **المفعول**"؛ أي: أضمرت المفعول على الاستعمال المختار، لا على المذهب المختار، أو القول المختار، كما ظنّه بعض الشارحين؛ إذ لا اختلاف في اختيار الإضمار، بل هو أمرٌ متَّفقٌ عليه ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(**إِلَّا**) مفردةٌ؛ يعني: حرف الاستثناء. (**أَنْ**) ناصبة. (**يَمْنَعَ**) مضارعٌ منصوبٌ بها. (**مَانِعٌ**) مرفوعٌ فاعله. والجملة لا محلَّ لها صلة "**أن**". وهي في تأويل المفرد منصوبة المحل ظرف "**أضمرت المفعول**" بتقدير المضاف؛ أي: وقت أن يمنع، عند الجمهور. أو بتنزيل المصدر المؤول منزلة الظرف عند بعض النحاة، وإن كان أشهر الأقوال: أنَّه لا

يجوز ما لم يكن في المصدر المؤول "ما" الدواميَّة. فقول أبي حيَّان ومن تابعه: إنَّه لم يقل أحدٌ مِنَ النُّحَاة بتقدير الوقت في المصدر المؤول الّذي لم يكن فيه "ما" الدواميَّة... مردودٌ ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب ـ. فالاستثناء مفرَّغٌ في الموجب لصحة المعنى، كما في: "**قرأت إلَّا يوم كذا**" ـ كما سيجيء في بحث الاستثناء، إن شاء المولى مالك الأشياء ـ؛ أي: أضمرت المفعول في جميع الأوقات إلَّا وقت أن يمنع مانع.

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في الضمير في "أنت"، وفيه ثلاثة مذاهب

(**فتُظْهِرُ**) "**الفاء**": لتفصيل المجمل المفهوم من الاستثناء، أو استئناف، أو جوابية. و"**تظهر**": مضارعٌ مخاطبٌ مِنَ الأفعال، مرفوعٌ بعامل معنويٍّ. وتحته ضمير "**أن**" في "**أنت**" مبنيٌّ على السكون مرفوعٌ محلًّا فاعله. و"**التاء**": حرفٌ دالٌّ على تذكير الفاعل وإفراده مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له. هذا عند البصريين بأجمعهم.

وعند الفراء من الكوفيين: ضمير الفاعل مجموع "**أنت**". [٦٢/آ]

وعند الباقي منهم: فهو التاء وحده.

و"**أن**" حرف عماد مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له ـ كما في «**شرح اللباب**» ـ وهكذا في «**الرضي**».

فاحفظ ما قرّر في هذا المقام، فإنَّ المعربين من أولي الأفهام، عن هذا البيان ساكتون، وعلى قول الفرّاء قاصرون، بناءً على ما اشتهر على ألسنة العوام، وعند الغفول عن كلام العلماء العظام.

وعلى كل التقادير: فجملة "**تظهر**" فعليَّة لا محلَّ لها تفصيلٌ، أو استئنافٌ، أو جواب "**إذا**" المقدر. وقيل[١]: "**الفاء**" عاطفة، و"**تظهر**" منصوب بـ"**أن**" السابق عطف على "**يمنع**". وقد سبق تفصيل هذا العطف في أوائل المتن.

(١) في هامش (أ): القائل: صاحب «الإفصاح».

(و) استئنافٌ أو اعتراض. (قَوْلُ) مرفوعٌ مبتدأ. (امْرِئِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**قول**". (القَيْسِ) مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليه لـ"**امرئ**". وعند صاحب «**الإظهار**» مشغولٌ بإعراب الحكاية، كما في "**عبد الله**" علماً، و"**مضروب غلامه**" علماً، فإنّ "**امرئ القيس**" علمٌ لابن حُجر - بضم الحاء - بن الحارث الكندي الشاعر الجاهلي. وهو أوّل من قصد القصائد - كما في «**شرح الجامع الصغير**» للمناوي[١] -، وهذا الشاعر هو الذي قاله في حقّه حبيب الرب الباري: «**امرؤ القيس قائد الشعراء إلى النار**»[٢]؛ لأنّه أوّل مَنْ أحكم قوافيها - كما في «**الجامع الصغير**» للسيوطي -.

("**كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ**") مراد اللفظ: مرفوعٌ تقديراً عطف بيان، أو بدل الكل من القول، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو"، أو منصوبٌ تقديراً مفعول أعني المقدّر، لا مقول القول كما تُوهِّم[٣]؛ لأنَّ القول هنا بمعنى المقول، [٦٢/ب] لا بمعناه المصدري، كما نقله شيخي عن شيخه عالم محمد أفندي[٤]، حفَّهما ألطاف

---

(١) زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المُناوِي القاهري (ت١٠٣١هـ)، له نحو ثمانين مصنفاً، من كتبه: «كنوز الحقائق»، و«التيسير في شرح الجامع الصغير» اختصره من شرحه الكبير: «فيض القدير» في الحديث. «الأعلام» (٦/ ٢٠٤).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البزار في «مسنده» (١٤/ ٢٩٩) عن أبي هريرة وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.
وأخرجه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ١١١٧) عن أبي هريرة بلفظ: «امرؤ القيس بن حُجر قائد الشعراء يوم القيامة إلى النار» وقال: غريب.
وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٢/ ٢٧) عن أبي هريرة بلفظ: «امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار».
وأخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (١٨/ ٩٩) عن عفيف بن معدي كرب بلفظ: «... يجيء يوم القيامة بيده لواء الشعراء يقودهم إلى النار».

(٣) في هامش (أ): المتوهّم بعض المعربين وكثير من المعلمين القاصرين والمتعلمين الغافلين.

(٤) عالم محمد بن حمزة المعروف بحاجي أمير زاده الآيديني الحنفي الكوزل حصاري (ت: ١١١٦هـ).

ربِّهما الهادي.

وذكر في بعض «**حواشي التلويح**»(١): أنَّ "افعل" في تعريف الأمر ـ وهو قول القائل لمن دونه: "**افعل**" ـ عطف بيان، أو بدل من القول.

(**لَيْسَ**) ماض ناقص، أصله "**لَيِس**" كعلم، حذف كسرة الياء على خلاف القياس. فاعله أو اسمه ـ على الاختلاف فيه ـ راجعٌ إلى المبتدأ. (**مِنْهُ**) ظرف مستقر منصوب المحل خبره والضمير راجعٌ إلى التنازع. وهو مع اسمه وخبره جملة فعليَّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراض.

(**لِفَسَادِ**) متعلق بـ"**ليس**"، ومفعول له لمتعلَّقه. ويقال بدله: مفعول لأجله، ومفعول مِنْ أجله ـ كما في «**التصريح على التوضيح**» ـ. هذا عند المصنّف.

وعند الجمهور: مفعولٌ به غير صريح لمتعلَّقه؛ لذكر اللام، كما مر.

(**المَعْنَى**) مجرورٌ تقديراً مضاف إليه لـ"**فساد**"، ومرفوعٌ محلًّا فاعله، من إضافة المصدر إلى فاعله.

وتمام البيت هكذا:

ولو أنَّما أسعى لأدنى معيشة * كفاني ولم أطلب قليل من المال

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

وفي رواية: "**فلو أنّما**" بالفاء بدل الواو.

وفي «**شرح الحاجبيّة**» لنجم الدين سعيد(٢): "**ولو أنّي أسعى**" بدل "**أنّما**" ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني.

(١) في هامش (أ): للمولى حسن چلبي.

(٢) نجم الدين سعيد العجمي، ويقال له: الشرح السعيدي، وهو كبير، جعله شرحاً للمتن والشرح الذي عمله المصنف، وفيه أبحاث حسنة. «كشف الظنون» (٢/ ١٣٧٠).

وإذا أريد معنى البيت، فـ"**الواو**": ابتدائية، و"**لو**": حرف شرط، و"**أَنَّ**" ـ بالفتح والتشديد ـ: حرفٌ مشبَّهٌ بالفعل ملغى عن العمل، و"**ما**": كافّة عن عمل "**أنّ**"، و"**أسعى**": مضارع [٦٣/آ] متكلّم، فاعله فيه "**أنا**". والجملة لا محلَّ لها صلة "**أنّ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل فاعل فعل محذوف وجوبًا؛ أي: ثبت؛ لوجود مُفسِّره، وهو "**أنّ**"؛ لدلالته على الثبوت، فكانت كالمفسِّر، فأجريت مجراه لذلك.

مطلبٌ: في أن الحرف يكون عوضاً عن الفعل

ولذلك: لو قلت في مثل "**لو أنك قلت هذا لقلته**": "**لو قولُك هذا لقلتُه**".. لم يجز؛ لفوات لفظ "**أنّ**" المفسِّر في المعنى للفعل المحذوف، فيكون من قبيل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ـ كما في «**شرح الكافية**» للمصنف(١) ـ. وأقرّه الفاضل العصام(٢).

مطلبٌ: في أن حذف الفعل بعد "لو" في "لو أن زيداً لكان كذا" واجبٌ

هذا، فإنَّه ممَّا لا يطلع عليه كثيرٌ مِن أُولي الأفهام، حتى توقّف شيخنا حين سأل بعض الطلبة عند إقراء «**الإظهار**»، فقال: هل حذف الفعل في مثل: "**لو أنّ زيداً...**" **إلخ** جائزٌ أو واجب؟ فضلاً عن غيره. وأنكر عليَّ بعض الأقران حين نقلت هذه المسألة، فقال: كيف يكون الحرف مفسِّراً للفعل؟**!** وقلت بالآخرة: نقلت المسألة عن أئمّة النحاة، وأنت تقول مِنْ عندك.

وجملة "**ثبت**"(٣) لا محلَّ لها فعل الشرط. ولـ"**أدنى**": متعلّق بـ"**أسعى**". و"**معيشة**": مضاف إليها لـ"**أدنى**".

---

(١) في هامش (أ): في بحث وجوب حذف الفعل الرافع للفاعل.

(٢) في هامش (أ): في شرح الكافية، وفيه تفصيل، مَن رامَه فليراجع إليه.

(٣) في هامش (أ): أي: المحذوف وجوبًا.

ويحتمل أن يكون "ما" مصدرية، فحينئذٍ جملة "**أسعى**" لا محلَّ لها صلة "ما" المصدرية، وهي في تأويل المفرد منصوبة المحل اسم "أنّ". وقوله: "**لأدنى معيشة**" ظرف مستقر مرفوع المحل خبره. وهو مع اسمه وخبره في تأويل المفرد مرفوع المحل فاعل "**ثبت**" المقدّر.

ويحتمل أيضاً كون "ما" موصولاً منصوب المحلّ على أنّه اسم "**أنّ**". وجملة "**أسعى**" صلته بتقدير العائد [٦٣/ب] إلى ما؛ أي: أسعاه. وخبره أيضاً قوله: "**لأدنى معيشة**".

لا يقال: يمنع كتابة "**ما**" متّصلة هذا الاحتمال الأخير؛ لأنّه لو كان موصولاً لكتبت منفصلة؛ لأنّا نقول: كتابة الاتصال لا تضرّه؛ لأنَّ مَن ظنَّه حرفاً كتبه متّصلاً، ومَن ظنَّه اسماً كتبه منفصلاً ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ.

وعلى الاحتمالين الأخيرين: فـ"**أَنَّ**" ليس مُلغىً عن العمل ـ كما عرفت ـ. و"**كفاني**": ماضٍ مبنيٌّ على الفتح تقديراً لا محلَّ له. و"**النون**": وقاية، وقد يقال بدله: عماد ـ كما مر ـ. و"**الياء**": منصوب المحل مفعوله. و"**القليل**": فاعله. والجملة لا محلَّ لها جواب "**لو**". والواو عاطفة. و"**لم**": حرف جازم. و"**أطلب**": مضارعٌ متكلّمٌ مجزومٌ به. وفاعله فيه "**أنا**". ومفعوله محذوف؛ أي: ولم أطلب المجد والعز. والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة: "**كفاني**". و"**من المال**": ظرف مستقر مرفوع المحل صفة "**قليل**"، على أن يكون "**من**" بيانيّة. والواو في "**ولكنّما**" ابتدائية أو اعتراض. و"**لكن**": حرف مشبّه بالفعل. و"**ما**": نافية، مثل "ما" في: "**إنّما أسعى**" في الاحتمالات الثلاثة؛ أي: الكافّة والمصدريّة والموصولة، فعلى الأول: "**فلكنّ**" ملغىً عن العمل، داخلٌ على الجملة الفعليّة؛ أعني: أسعى، وقوله: "**لمجد**" متعلّق به. وعلى الثاني والثالث: "**فلكنّ**" عامل، وجملة "**أسعى**" لا محلَّ لها صلة "**ما**" المصدرية، وهي في تأويل المفرد منصوبة المحل

اسمه، أو "ما" موصول منصوب المحل اسمه، وجملة "**أسعى**" لا محلّ لها صلتهن والعائد إليه محذوف؛ أي: أسعاه. وقوله: "**لمجد**" ظرف مستقر مرفوع [٦٤/أ] المحلّ خبره. و"**مؤثل**": صفة "**مجد**". والجملة الفعليّة(١) أو الاسميّة(٢) لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض. والواو في "**وقد**" حاليّة، و"**قد**" للتحقيق. و"**يدرك**": مضارع. و"**المجد**": مفعوله. و"**أمثالي**": مرفوع تقديراً فاعله. و"**الياء**": مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**أمثال**". والجملة الفعليَّة منصوبة المحلِّ حالٌ(٣) من فاعل "**أسعى**".

(**مَفْعُولُ**) مرفوعٌ مبتدأ. (**مَا**) مجرور المحلّ مضافٌ إليه لـ"**مفعول**". (**لَمْ**) حرفٌ جازم. (**يُسَمَّ**) مضارعٌ مجهولٌ مجزوم بـ"**لم**" لفظًا بحذف الياء مِنَ الآخر. (**فَاعِلُهُ**) مرفوعٌ مفعولُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعله لـ"**يُسَمَّ**". والضمير مضاف إليه لـ"**فاعل**" راجعٌ إلى "**ما**". والجملة الفعليَّة صفة "**ما**" أو صلته.

مطلبٌ: في مفعول ما لم يسم فاعله

وقد ذكرنا فيما سبق أنّ التعبير عن مرفوع الفعل المجهول بمفعول(٤) ما لم يسمّ فاعله تعبير المتقدمين مِنَ النّحاة.

قال أبو حَيَّان: لم أرَ التعبير بالنائب عن الفاعل لغير ابن مالك، والمعروف التعبير بمفعول ما لم يسمّ فاعله ـ كما في «**التصريح على التوضيح**» ـ.

وعبَّر عنه القاضي البيضاوي في «**اللّبّ**»، وصاحب «**الامتحان**» في «**الإظهار**»: بنائب الفاعل.

---

(١) في هامش (أ): على تقدير كون ما كافة.

(٢) في هامش (أ): على تقدير كون ما مصدرية أو موصولة.

(٣) في هامش (أ): والرابط إلى ذي الحال الواو والضمير وهو الياء في "أمثالي".

(٤) في هامش (أ): "بمفعول" بيان.

وهذا أقصر منهما وأشهر فيما بين المحصّلين؛ ولهذا أُعَبِّر به كثيراً في هذا «**المعرب**»، وإن كان خلاف مذهب المصنف.

(كُلُّ) مرفوعٌ خبر المبتدأ، والجملة الاسميّة لا محلَّ لها استئناف. ويحتمل كون "**كل**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو"، بجعل مفعول ما لم يسمّ فاعله خبر مبتدأ محذوف؛ أي: البحث الآتي بحث مفعول ما لم يسمّ...إلخ، بتقدير المضاف، أو مبتدأ وخبره محذوف؛ أي: بحث مفعول ما لم يسمّ فاعله ما سيأتي. وهذه الجملة [٦٤/ب] الاسميّة أيضـًا استئناف.

وقيل: مفعول ما لم يسم فاعله مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: ومنها، والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**فمنه الفاعل**"، فتكون في حيّز التفصيل. إلّا أنّه لا يناسب عادة المصنف؛ لأنّ عادته جعل المسائل خطبة بعد خطبة، كما في «**شرح العصام**».

(مَفْعُولِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**كلّ**". (حُذِفَ) ماضٍ مجهول. (فَاعِلُهُ) مرفوعٌ نائب الفاعل. والضمير مضافٌ إليه لـ"**فاعل**" راجعٌ إلى مفعول. والجملة مجرورة المحلّ صفة "**مفعول**"، لا مرفوعة المحل صفة "**كل**" كما تُوهِّم؛ لأنَّ وصف "**كل**" شاذ ـ كما في «**شرح المفصل**» للمصنف ـ.

(و) عاطفة. (أُقِيمَ) ماضٍ مجهول، نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى "**مفعول**". والجملة مجرورة المحل عطف على جملة: "**حذف**". (هُوَ) ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتح مرفوع المحل، تأكيدٌ لفظيٌّ للمستكنّ في "**أقيم**" تنبيهـًا على وجوده ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وقيل: هو نائب الفاعل لـ"**أقيم**". وإنّما انفصل مع أنَّ الأصل في الضمير الاتصال؛ تنبيهـًا على رجوعه إلى الأبعد الذي هو المفعول، مع وجود الأقرب الذي هو الفاعل. انتهى. وحين عرضته على الأستاذ استحسنه، فلا تغفل.

(مَقَامَهُ) منصوب على الظرفيّة، مفعولٌ فيه لـ"**أقيم**". والضمير مضافٌ إليه لـ"**مقام**" راجعٌ إلى الفاعل.

مطلبٌ: في بيان الفرق بين المقام بالفتح، وبين المقام بالضم

ثم إنَّ لفظ "**المقام**" هل يقرأ بفتح الميم أو بضمّه؟ قيل: يقرأ بضمّه؛ لأنَّ الفعل إذا قُرِئَ مِنَ الثلاثي يُقرَأ بالفتح، نحو: "**قام زيدٌ مَقام عمرٍو**"، وإذا قُرِئَ مِنَ [٦٥/آ] المزيد يقرأ بالضم، نحو: "**أقيم فلانٌ مُقام عمرٍو**".

وردَّه المولى أبو السعود ـ رحمه الملك الودود ـ حين سأل سائل بقوله:

يا وحيد الدهر ويا شيخ الأنام * أفتنا فرق المُقام والمَقام

فقال: الفرق بين المَقام بفتح الميم والمُقام بضم الميم هو أنّه إذا قيل: "**أقيم الفلان أو قام الفلان مقام الفلان**" نظر إلى الفلان الثاني، إنْ كان المقام له يقال: مَقام بفتح الميم، سواءٌ قُرِئَ الفعل أقيم أو قام، وإنْ كان المقام لغير الفلان الثاني في نفس الأمر يقال: مُقام بضمّ الميم، سواءٌ قُرِئَ الفعل أقيم أو قام، كالباء من حروف القسم؛ لأنها أصل في القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو. وإذا قيل التاء أقيم مقام الواو، يقال: المُقام بضم الميم؛ لأنَّ المقام ليس للواو بل للباء. وإذا قيل: الواو أقيم مقام الباء، يقال: مقام بفتح الميم؛ لأنَّ المقام للباء في نفس الأمر؛ لأنها أصلٌ في القسم.

وعلى هذا: ظهر فساد ما قيل(١): إنَّ الفعل إذا قُرِئَ مِنَ الثلاثي يكون مَقام بفتح الميم، وإذا قُرِئَ مِنَ المزيدات يكون مُقام بضمّ الميم. انتهى.

فعلى هذا: يقرأ المقام في هذا المقام بالفتح؛ لأنَّ المقام للفاعل، كما لا يخفى على الأداني فضلاً عن الأفاضل.

---

(١) في هامش (أ): القائل قصاب زاده شارح «الإظهار».

(وشَرْطُهُ) مرفوعٌ مبتدأ. والضمير مضافٌ إليه لـ"**شرط**" راجعٌ إلى "**مفعول ما لم يسمّ فاعله**". (أَنْ) ناصبة. (تُغَيَّرَ) مضارعٌ مجهول ـ من باب التفعيل ـ منصوب بها. (صِيغَةُ)(١) مرفوعةٌ نائب الفاعل. والجملة لا محلَّ لها صلة "**أن**". [٦٥/ب] وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميَّة لا محلَّ لها استئنافٌ، أو اعتراضٌ، أو عطفٌ على جملة "**مفعول ما لم يسم فاعله كلّ مفعول**".

(الفِعْلِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**صيغة**". (إِلَى فُعِلَ) "**إلى**": حرف جرٍّ متعلق بـ"**تغيّر**"، و"**فعل**": مجرورٌ به بالفتحة؛ لكونه غير منصرف لوزن الفعل والعلميّة لنفسه، ومنصوبٌ محلًّا على أنَّه مفعولٌ به غير صريح لمتعلَّقه.

(أَوْ) عاطفة. (يُفْعَلُ) مراد اللفظ: مجرورٌ بالفتحة ـ أيضـًا ـ عطف على "**فعل**"(٢).

(و) عاطفة. (لَا) نافية. (يَقَعُ) مضارع. (المَفْعُولُ) مرفوعٌ فاعله. والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة "**شرطه أن تغيّر...**" **إلخ**، والتوافق بين المعطوفين في الاسميّة والفعليّة، وإنْ كان من المحسّنات، إلَّا أنَّه ليس بشرط في صحة العطف، كما سيظهر من باب الاشتغال، وقد صُرِّحَ في «**مغني اللبيب**». وقيل: عطف على جملة: "**تغيّر**" على أنْ يكون "**لا يقع**" منصوبـًا بـ"**أن**" السابق. وفيه أنَّ جزالة المعنى تمنع هذا الاحتمال، كما لا يخفى على سليم البال.

قلت: الظاهر عندي كون الجملة استئنافـًا.

الثاني: مرفوعٌ تقديراً صفة "**المفعول**"؛ أي: لا يقع المفعول الثاني مقام الفاعل بحذف الظرف الذي هو معمول "**لا يقع**" ـ كما في بعض الشروح ـ.

---

(١) في هامش (أ): "صيغة" بيان.

(٢) في هامش (أ): ويجوز أن يكون قوله: "فعل" أو "يفعل" على الحكاية، فيكون الجر فيهما تقديريـًا، وفي «الرضي» الحكاية أكثر.

وفي «**الامتحان**»: أنَّ "**لا يقع**" بمعنى: لا يصير، والمفعول الثاني اسمه، وخبره محذوف؛ أي: لا يصير المفعول الثاني ما لم يسمّ فاعله. انتهى.

وفيه حذف خبر باب "**كان**"، وقد عرفت ما فيه سابقًا، فلا تغفل عنه.

(**مِنْ بَابِ**) ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحل حالٌ [٦٦/آ] مِنَ المفعول الثاني. أو مرفوع المحل صفته؛ أي: كائنًا أو الكائن مِنْ باب. وكونه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائنٌ مِنْ باب...إلخ.. احتمالٌ بعيد.

(**عَلِمْتُ**) مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**باب**". (**و**) عاطفة. (**لَا**) زائدة، ويقال بدلها: حرف إلغاء، هذا عند البصريين. وعند الكوفيين: يعبَّر عن الزائد بالصلة والحشو، كما مر نقلاً عن «**الأشباه والنظائر**»، فلا تغفل عن هذه الأسامي، فإنها تنفعك في مواضع شتَّى.

(**الثَّالِثُ**) مرفوعٌ عطفٌ على الثاني بحذف الموصوف؛ أي: المفعول.

(**مِنْ بَابِ**) ظرفٌ مستقرٌّ حال، أو صفة "**الثالث**"، كما مر. (**أَعْلَمْتُ**) مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**باب**".

(**و**) عاطفة. (**المَفْعُولُ**) مرفوعٌ مبتدأ. (**لَهُ**) متعلّق لـ"**لمفعول**"، ونائب فاعله، والضمير راجعٌ إلى الألف واللام، أو مشغولٌ بإعراب الحكاية، كما في: "**عبد الله**" علمـًا، وقد مرَّ مراراً.

(**و**) عاطفة. (**المَفْعُولُ**) مرفوعٌ عطفٌ على المفعول له. (**مَعَهُ**) مفعولٌ فيه للمفعول. والضمير مضاف إليه لـ"مع" راجعٌ إلى الألف واللام. ونائب الفاعل للمفعول فيه راجعٌ إلى مصدره، كما في: "**وقد حيل بين العير والنزوان**" ـ كما في «**الامتحان**» ـ أو مشغولٌ بإعراب الحكاية. وسيجيء التفصيل إن شاء الله تعالى.

(**كَذَلِكَ**) ظرفٌ مستقرٌّ. وفاعله فيه "**هما**" راجعٌ إلى المفعول له والمفعول معه. وهو معه جملة فعليَّة عند البصريين، أو مركَّبٌ عند الكوفيين ـ كما مر في إعراب البسملة ـ، مرفوع المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ [٦٦/ب] لا محلَّ لها عطف على جملة: "**لا يقع المفعول الثاني**"، أو استئناف، أو اعتراض. ويحتمل كون المفعول له عطفًا على المفعول الثاني أو على الثالث، والمفعول معه عطفًا على الثاني أو المفعول له. فيكون حينئذ جملة: "**كذلك**" منصوبة المحل على الحالية من المفعول له والمفعول معه، أي: لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كونهما مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب أعلمت، أو من مجموع الأربعة؛ أي: لا يقع هذه الأربعة حال كونها مثل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه، أو على الخبرية عن هذه الأربعة على أن يكون لا يقع فعلاً ناقصًا بمعنى: لا يصير؛ أي: لا تصير هذه الأربعة، مثل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(و) استئناف، أو اعتراض. (**إِذَا**) شرطية منصوبة المحل ظرف لشرطها أو جوابها على الاختلاف. (**وُجِدَ**) ماض مجهول. (**المَفْعُولُ**) مرفوعٌ نائب الفاعل. (**بِهِ**) متعلق بـ"**المفعول**"، ونائب الفاعل له. والضمير راجعٌ إلى الألف واللام، أو مشغولٌ بإعراب الحكاية، كما في: "**عبد الله**" علمًا. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**إذا**".

(**تَعَيَّنَ**) ماض. فاعله فيه راجعٌ إلى المفعول به. والجملة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محل لها استئناف أو اعتراض. وقيل: عطف على ما قبلها بطريق عطف القصّة على القصّة.

(**لَهُ**) متعلّق بـ"**تعيّن**". والضمير راجعٌ إلى "**الوقوع**"[١]؛ أي: تعيّن المفعول به؛

---

(١) في هامش (أ): وفي «الإفصاح»: الضمير راجعٌ إلى مفعول ما لم يسم فاعله، أو إلى الإقامة، =

[٦٧/أ] لوقوعه موقع الفاعل.

(**تَقُولُ**) مضارع. فاعله فيه "**أن**" في أنت. و"**التاء**": حرفٌ دالٌّ على تذكير الفاعل وإفراده لا محلَّ له. وقد مرَّ في الفاعل القولان الآخران، فلا تغفلوا عنهما يا أيُّها الإخوان. وجملة "**تقول**" فعليَّة لا محلَّ لها استئناف، وقيل: اعتراض.

("**ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ ضَرْبًا شَدِيداً فِي دَارِهِ**") مراد اللفظ: منصوبٌ تقديراً أو محلًّا ـ كما مرَّ الاختلاف ـ، مفعولٌ به عند الجمهور، ومفعولٌ مطلقٌ عند المصنف لـ"**تقول**"، والأول هو الصحيح ـ كما في «**الرضي**» ـ. وقد سبق على وجه التفصيل، فليراجع إليه مَنْ كان مِنْ أصحاب التحصيل.

وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**ضرب**" ماضٍ مجهولٌ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب. و"**زيد**": مرفوعٌ نائب الفاعل له. والجملة لا محلَّ لها استئناف. و"**يوم**": منصوبٌ ظرف "ضرب". و"**الجمعة**": مجرورةٌ مضافٌ إليها لـ"**يوم**". و"**أمام**": منصوبٌ ظرفٌ ـ أيضاً ـ لـ"ضرب" بعد تقيّده بيوم الجمعة. و"**الأمير**": مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**أمام**". و"ضربًا": منصوبٌ مفعولٌ مطلقٌ نوعيٌّ لـ"**ضُرِب**" باعتبار الصفة. و"**شديداً**": صفة مشبّهة، فاعله فيه راجعٌ إلى "ضربًا"، وهو معه مركّبٌ منصوبٌ لفظًا صفة "**ضربًا**". و"**في داره**": ـ أيضًا ـ ظرفٌ لـ"ضرب" بعد تقيّده بالظرفين السابقين. والضمير مضافٌ إليه لـ"**دار**" وراجعٌ إلى "**زيد**".

(**فَتَعَيَّنَ**) "**الفاء**": للتعليل على التمثيل؛ لأنَّه إذا قيل: تقول كذا، فتعيّن زيد، [٦٧/ب] فكأنّه قيل: مثاله كذا؛ لأنَّه تعيَّن فيه زيدٌ كما ترى ـ كما في «**الهندي**» ـ، وتعيّن ماض معناه المستقبل، كما في قوله تعالى: ﴿فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [القصص: ٨٧] بدليل أنَّ الأفعال الواقعة قبله بمعنى المستقبل ـ كما في «**الهندي**» ـ.

= أو الإسناد، أو إلى القيام، أو إلى الوقوع مذكورات معنى. فتأمل.

(زَيْدٌ) مرفوعٌ فاعله. والجملة فعليّة لا محلَّ لها تعليلٌ لِـمَا قبلها، وقيل: عطف على جملة "**تقول**"(١).

مطلبٌ: تفصيل إعراب "إن لم يكن"

(فإِنْ) شرطيّة. و"**الفاء**": لتفصيل المجمل المفهوم مِن الجملة الشرطية السابقة. (لَمْ) حرف جازم. (يَكُنْ) مضارعٌ تامٌّ بمعنى "**يوجد**"، مجزومٌ لفظًا بـ"**لم**"، ومحلًّا بـ"**إنْ**". فاعله فيه راجعٌ إلى المفعول به. والجملة لا محلَّ لها فعل الشرط.

مطلبٌ: في أنَّ ابن جني تلميذ أبي علي الفارسي

وفي «**الأشباه والنظائر النحوية**» قال ابن جِنِّي: سَأَلْنَا أبا عليٍّ عن قولنا: "**إنْ لم يفعل**" ما العامل في "**يفعل**"؟ فقال: "**لم**"، فقلت: فإنْ الشرط والمعنى عليه، فما عملها(٢)؟ فقال: إنَّها عاملة في "**لم يفعل**" كلّها بمجموعها؛ لأنَّ "**لم**" تنزَّلت بمنزلة بعض الفعل، ولكن لا علامة للجزم في اللفظ، وإنَّما هو مجزوم الموضع بـ"**إن**". انتهى.

وفي «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب: وذلك لأنّه لـمّا اجتمع عاملان وعملهما واحد، ولا يجوز إعمالهما معـًا؛ إذ لا يتوارد عاملان على معمول واحد... رجّحوا الثاني؛ لأنَّه واجب الإعمال، إلَّا في ضرورةٍ، أو شذوذٍ، أو وجود مانعٍ متّصل بالفعل، كنون التأكيد والإناث، وهي مختصّةٌ بالمضارع كاختصاص حرف الجرِّ بالاسم، فكانت جديرة بأنْ تعمل فيه العمل الخاصّ به؛ ولأنَّها لا تنفصل عنها إلَّا نادراً، بخلاف "**إنْ**"؛ ولأنَّها تنقله إلى المضيّ، فلمَّا [٦٨/آ] أثرت في لفظه، وصارت معه كفعلٍ واحدٍ ماضٍ، و"**إنْ**" حينئذٍ داخلٌ على المجموع... فيعمل(٣) في محلّ فعله، ولا يلغى. وليس هذا مِنَ

---

(١) في هامش (أ): القائل بعض المعربين.

(٢) في هامش (أ): "فما عملها" بيان.

(٣) في هامش (أ): قوله: "فيعمل" جواب "لـمّا".

التنازع في شيءٍ، وإنْ تخيّل مشابهته له؛ لأنَّ ابن هشام كغيره صرَّح بأنَّ التنازع لا يكون بين حرفين؛ لأنَّ الحرف لا دلالة للحدث حتّى تطلب المعمولات - كذا في «**شرح الكشاف**» -.

وفي «**شرح أوضح المسالك**»: أجاز ابن العِلج[1] التنازع بين الحرفين، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، فقال: تنازع "**إن**" و"**لم**" في "**تفعلوا**".

ورُدَّ بأنَّ "**إنْ**" تطلب مثبتًا، ولم تطلب منفيًّا، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى، إلَّا [أنَّ] أبا علي الفارسي أجازه في «**التذكرة**»، كما نقله عنه الشاطبي[2].

فإنْ قلت: هل المحلّ للفعل وحده أو للجملة؟ أو للمحلّ مع الفعل كما هو ظاهر كلام المصنف؟.

قلت: هذا ممَّا لم يصرحوا به، وفيه إشكالٌ؛ لأنَّه إنْ كان للفعل وحده لزم توارد عاملين في نحو: "**النسوة إنْ لم يقمن**"، وإن كان للجملة يَرِدُ عليه أنَّهم لم يعدّوها مِنَ الجمل التي لها محلٌّ مِنَ الإعراب، وإنْ كان للمحلّ مع الفعل فلا نظير له. وعلى كلّ حال، فالمقام لا يخلو عن الإشكال. انتهى[3].

قلت: نختار الأوّل، ونمنع توارد العاملين في محلٍّ واحدٍ في مثل: "**إنْ لم يقمن**"؛ لأنَّ عمل "**لم**" في محلّه القريب، وعمل "**إنْ**" في محلّه البعيد، كما في: "**مررت بك وضربك**"، فإنَّ الفعل والباء في المثال الأوَّل [٦٨/ب] عاملان في محلّ الكاف، إلَّا أنَّ الباء عامل في محلّه القريب، والفعل عامل في محلّه البعيد. والمصدر واسم المضاف

---

(١) في (أ): ابن الصلح، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت٧٩٠هـ)، من كتبه: «شرح الألفية» سماه «المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية» و«أصول النحو». «الأعلام» (١/ ٧٥).

(٣) في هامش (أ): أي: انتهى كلام الشهاب.

عاملان في محلّ الكاف. إلّا أنَّ الضرب من حيث كونه مضافًا عامل في محلّه القريب(١)، ومن حيث كونه مصدراً مضافًا إلى الفاعل عامل في محلّه البعيد(٢)، وهذا ممّا لا نزاع فيه للأغبياء، فضلاً عن الفضلاء الأذكياء. والعجب من ذلك المحشي الماهر، كيف غفل عن هذا الأمر الظاهر؟(٣).

مطلبٌ: في أن حذف خبر كان لا يجوز، أو سماعي

وقيل: لم يكن من الأفعال الناقصة خبره محذوف؛ أي: إن لم يكن المفعول به مذكوراً.

وفيه أنّ حذف خبر "**كان**" لا يجوز ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ، أو سماعي ـ كما في «**حاشية المطول**» للمولى حسن چلبي ـ. وقد مرَّ التفصيل نقلاً عن «**الأشباه والنظائر**» فلا تغفل.

(**فالجَمِيعُ**) "**الفاء**": جزائية. و"**الجميع**": مرفوع مبتدأ. (**سَوَاءٌ**) اسم بمعنى الاستواء، نعت به كما نعت به بالمصادر. الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث سواء؛ لأنَّه في الأصل مصدر، كما قررناه في «**معربنا**» على «**الإظهار**». ثم إنَّه مرفوعٌ خبر المبتدأ، فالجملة اسميَّة مجزومة المحل جزاء الشرط، والجملة الشرطيَّة لا محلَّ لها تفصيل، وقيل: استئنافٌ أو اعتراض.

(**والأَوَّلُ**) مرفوعٌ مبتدأ بحذف الموصوف؛ أي: المفعول الأول.

مطلبٌ: في أنَّ الحال لا يتقدم على اسم التفضيل إلّا في بعض الصور

(**مِنْ بَابِ**) ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحل حالٌ بتقدير المضاف من مفعولي باب

---

(١) في هامش (أ): وهو الجر.

(٢) في هامش (أ): وهو الرفع.

(٣) في هامش (أ): فيه ردٌّ للمولى الشهاب.

من المبتدأ بلا تأويل عند ابن مالك، [٦٩/آ] أو بتأويله بالمفعول؛ فإنَّه لكونه معرّفـًا باللام مفعول التعريف معنى ـ كما مرّ ـ، أو مرفوع المحل صفة **"الأول"**؛ أي: الكائن من باب، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن من باب. والجملة الاسميّة لا محلّ لها معترضة بين المبتدأ والخبر. ولا يجوز جعله حالاً مِنَ المستكنّ في الخبر؛ أعني: أولى؛ لِـمَا تقرَّر في محلِّه مِنْ أنَّ معمول اسم التفضيل في ما عدا **"هذا بسراً أطيب منه رطبًا"** لا يجوز تقديمه عليه.

(**أَعْطَيْتُ**) مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضاف إليه لـ**"باب"**. (**أَوْلَى**) اسم تفضيل. فاعله فيه راجعٌ إلى المبتدأ. وهو معه مركّبٌ مرفوعٌ تقديراً خبر المبتدأ، وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراضٌ أو عطفٌ ـ كما قيل ـ. (**مِنَ الثَّانِي**) متعلّق بـ**"أولى"**. (و) عاطفة. (**مِنْهَا**) ظرفٌ مستقرٌّ. فاعله المنتقل مِنْ متعلَّقه المحذوف **"هما"** راجعٌ إلى قوله الآتي: **"المبتدأ والخبر"**. وهو معه جملةٌ فعليَّةٌ مرفوعة المحل خبر مقدَّم. والضمير المجرور عائدٌ إلى **"المرفوعات"**. وفي بعض النسخ: **"ومنه"** على قياس: **"فمنه الفاعل"**.

(**المُبْتَدَأُ**) مرفوعٌ مبتدأٌ مؤخّرٌ. والجملة اسميّةٌ لا محلَّ لها، عطف على جملة: **"فمنه الفاعل"**. ولا يجوز كون المبتدأ فاعل الظرف المستقر؛ لعدم الاعتماد على شيء يجب اعتماده عليه، خلافـًا للكوفيين والأخفش، فإنَّ الاعتماد ليس بشرط عندهم ـ كما مرّ ـ.

(و) عاطفة. (**الخَبَرُ**) مرفوع عطف على **"المبتدأ"**. (**فالمُبْتَدَأُ**) مرفوعٌ مبتدأ، و**"الفاء"**: للتفصيل. (**هُوَ**) ضمير الفصل [٦٩/ب] مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له مِنَ الإعراب؛ لكونه حرفـًا عند الخليل، أو لكونه اسمـًا ملغىً عن الإعراب كإلغاء **"إنّ"** في **"إنّما"**، والأول هو الصواب، والثاني وهم، ولذا قال الخليل: والله إنَّه لعظيم؛ لأنَّ إلغاء

الاسم ليس بسهل كإلغاء الحرف. أو مرفوع المحل مبتدأ ثان كما هو لغة بعض العرب، فيقولون: "**كان زيد هو المنطلق**" بالرفع، وعليه ما نقل في غير السبعة ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**﴾ [الزخرف: ٧٦] وشبهه ـ كما في «**شرح المصنف**». والكوفيون يسمّونه عماداً، ويقولون: هو تأكيدٌ لِمَا قبله، وردَّه الرضي بما لا مزيد عليه. وبعض النحاة يقولون: حكمه في الإعراب حكم ما بعده؛ لأنَّه يقع ما بعده كالشيء الواحد، قال الرضي: وهو أضعف من قول الكوفيين؛ لأنَّا لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب.

(**الِاسْمُ**) مرفوعٌ خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها تفصيل، أو خبر المبتدأ الثاني كما هو لغة بعض العرب. والجملة اسميَّةٌ صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ الأول، والجملة اسميَّةٌ كبرى لا محلَّ لها تفصيل.

(**المُجَرَّدُ**) اسمٌ مفعول. نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى الألف واللام، وهو معه مركبٌ مرفوعٌ لفظاً صفة الاسم. وأما كونه بدلاً منه، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو، أو مفعول "**أعني**" المقدر... فاحتمالٌ بعيد.

(**عَنِ العَوَامِلِ**) متعلّق بالمجرّد. (**اللَّفْظِيَّةِ**) اسمٌ منسوبٌ. نائب الفاعل فيها "**هي**" راجعٌ إلى "**العوامل**" بتأويل الجماعة، [٧٠/ب] وهي معه مركّبةٌ مجرورةٌ لفظاً صفة "**العوامل**".

(**مُسْنَداً إِلَيهِ**) "مسنداً": اسمٌ مفعول، و"**إلى**": حرف جر متعلّق به. والضمير محلّه القريب مجرور بـ"**إلى**"، ومحلّه البعيد مرفوعٌ نائب الفاعل لـ"**مسنداً**". وهو معه مركّبٌ منصوبٌ لفظاً حالٌ مِنَ المستكنّ في "**المجرد**". والضمير المجرور راجعٌ إلى المستكنّ في "**المجرّد**"، لا إلى الاسم ـ كما تُوهِّم ـ. ولا يصح كون نائب الفاعل لـ"**مسنداً**" مستكناً فيه راجعاً إلى "**الخبر**" ـ كما تُوهِّم ـ؛ لأنَّه يكون حينئذٍ قوله: "**مسنداً**" صفة جرت على غير مَنْ هي له، فيجب انفصال الضمير ـ كما سيجيء إن شاء الله تعالى ـ.

(أَوْ) عاطفة للتنويع، لا للشك، فلا منع في استعماله في التعريف. (الصِّفَةُ) مرفوعة عطف على "**الاسم**". (الوَاقِعَةُ) مرفوعة صفة "**الصفة**". (بَعْدَ) ظرف "**الواقعة**" إنْ كانت بمعنى الثابتة، أو ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحل خبر "**الواقعة**" إن كانت بمعنى "**الصائرة**" ـ كما مرّ مراراً ـ. (حَرْفِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**بعد**". (النَّفْيِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**حرف**". (و) عاطفة. (أَلِفِ) مجرورٌ عطف على "**حرف النفي**". (الِاسْتِفْهَامِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**ألف**". (رَافِعَةً) اسمٌ فاعل. فاعلها فيها "**هي**" راجعٌ إلى المستكن في "**الواقعة**". وهي معه مركّبةٌ منصوبةٌ لفظًا حالٌ مِنَ المستكنّ في "**الواقعة**". (لِظَاهِرٍ) اللّام للتقوية. فلك أن تقول بتعلّقه بـ"**الرافعة**"، وعدم تعلّقه بها. فعلى الأول: محلُّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح، وعلى الثاني: مفعول به صريح لـ"**رافعة**" ـ كما مرّ مراراً ـ.

(مِثْلُ) معلومٌ. (زَيْدٌ قَائِمٌ) مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً [٧٠/ب] مضافٌ إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**قائم**": اسم فاعل، فاعله فيه راجعٌ إلى "**زيد**". وهو معه مركّبٌ مرفوعٌ لفظًا خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلَّ لها استئناف.

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في أنّ جملة "أقائم الزيدان" اسمية أو فعلية

(و) عاطفة. ("مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**ما**": حرف نفي. و"**قائم**": اسم فاعل مرفوع مبتدأ. و"**الزيدان**": مرفوعٌ فاعله سادّ مسدّ الخبر. والجملة اسميّة؛ لتصدّرها بالاسم ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ، وعليه الجمهور. وفعليّة عند صاحب «**اللباب**»؛ لكونه في المعنى: ما يقوم الزيدان، وعليه صاحب «**الإظهار**» ـ كما في «**شرح قواعد الإعراب**» للشيخ زاده ـ. والجملة الاسمية أو الفعليّة لا محلَّ لها استئناف، وهذا على تقدير كون "**ما**" تميميًا

غير عامل عمل "ليس"، وأما إذا كان حجازيّا عاملاً عمل "ليس": فـ"ما": حرف مشبّه بـ"ليس". و"قائم": مرفوعٌ اسمه[١] قائمٌ مقام خبره. و"الزيدان": مرفوعٌ فاعل "قائم". كذا في «شرح التسهيل» لابن مالك.

مطلبٌ: في بيان إعراب غير قائم الزيدان، وليس قائم الزيدان

ثمَّ مِنْ أمثلة النفي قولهم: "غير قائم الزيدان"، وقولهم: "ليس قائم الزيدان"، وإعرابهما مشكلٌ على كثيرٍ من الأذكياء، فضلاً عن الطلبة الأغبياء، إنْ أردت الاطّلاع عليه، فاستمع لِمَا يُتلى عليك في حقِّه.

فنقول: كلمة "غير" مرفوعةٌ مبتدأٌ مُغْنٍ عن الخبر؛ لكونها بمعنى "لا". و"قائم": مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"غير". و"الزيدان": مرفوعٌ فاعل "قائم" ـ كما في «مغني اللبيب» و«شرح التسهيل» لابن مالك، و«شرح الكافية» للفاضل العصام ـ. ومَنْ لم يطَّلع على هذه الكتب زعم أنّ "غير"[٢] في هذا المثال [٧١/آ] مبتدأ خبره محذوف، مع أنّه لا صحَّة لحذف الخبر هنا؛ لأمرين: أحدهما: أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه، والآخر: أنّه لا قرينة تشعر بحذفه، ومِنْ شرط صحّة حذف الخبر وجود القرينة ـ كما في «الأشباه والنظائر النحوية» ـ.

وكلمة "ليس" فعل ماض ناقص مبنيّ على الفتح لا محلّ له. و"قائم": مرفوع اسم "ليس" قائم مقام خبره[٣]. و"الزيدان": مرفوع فاعل "قائم" ـ كما في «شرح التسهيل» لابن مالك، و«شرح الكافية» للخبيصي[٤] ـ.

---

(١) في هامش (أ): أي: أن كلمة "غير" على أنه غير منصرف للتأنيث والعلمية؛ ولهذا ترك التنوين.

(٢) مرفوع اسمه، والزيدان مرفوع فاعل قائم، قائم مقام خبره، أي: سادّ مسدّ الخبر.

(٣) سبق مثله عن قريب.

(٤) شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي (ت: ٧٣١هـ)، له: «الموشح شرح الكافية» وعليه حاشية للسيد الشريف. «كشف الظنون» (٢/ ١٣٧٠).

مطلبٌ: في الاختلاف في إعراب "أقائم الزيدان؟"، فيه ثلاثة أقوال

(و) عاطفة. ("أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أُرِيدَ المعنى: فالهمزة حرف استفهام. و"قائم": اسم فاعل مرفوع مبتدأ. و"الزيدان": مرفوع فاعله سادّ مسدّ الخبر. والجملة اسميّة أو فعليّة على الاختلاف[1] لا محلَّ لها مِنَ الإعراب استئناف.

وفي «الأشباه والنظائر» للسيوطي: قال ابن النّحاس[2] في التعليقة: قولنا: "أقائم الزيدان؟" و"ما ذاهب أخواك" مبتدأ ليس له خبر لا ملفوظ ولا مقدر. انتهى.

وقال بعض النحاة: إنّ "قائم" في "أقائم الزيدان؟" و"ما قائم الزيدان" خبر مبتدأ محذوف، وأصله: "أقائمان الزيدان؟" و"ما قائمان الزيدان"، حذف المبتدأ الذي هو "الزيدان"، فبقي "أقائمان" و"ما قائمان"، ثم وضع الظاهر موضع المضمر؛ دفعاً للالتباس، واختاره المحقق التفتازاني.

وقيل: "الزيدان": مبتدأ، خبره "أقائم"، ترك المطابقة؛ لكونه في صورة المسند إلى الفاعل ـ كذا في «شرح العصام» ـ.

(فَإِنْ) شرطية. و"الفاء": للتفصيل. [٧١/ب] (طَابَقَتْ) ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، مجزوم المحلّ بـ"إن". و"التاء": حرف تأنيث مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له. فاعله فيه راجعٌ إلى "الصفة". والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. (مُفْرَداً) منصوبٌ مفعولٌ به لـ"طابقت". (جَازَ) ماضٍ مبنيٌّ على الفتح مجزوم المحلّ بـ"إن". (الأَمْرَانِ) مرفوعٌ

---

(١) في هامش (أ): كما مر عن قريب.

(٢) أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري (ت٣٣٨هـ)، كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري، له: «تفسير القرآن»، و«إعرابه»، «وتفسير أبيات سيبويه»، «وناسخ القرآن ومنسوخه»، و«شرح المعلقات السبع». «الأعلام» (١/ ٢٠٨).

فاعله. والجملة فعليّة لا محلَّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل. (و) عاطفة. (**الخَبَرُ**) مرفوعٌ مبتدأ. (**هُوَ**) ضمير الفصل لا محلَّ له مِنَ الإعراب، أو مرفوع المحل مبتدأ ثان ـ كما مرّ الاختلاف ـ. (**المُجَرَّدُ**) اسم مفعول. نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى الألف واللام. وهو معه مركّبٌ مرفوعٌ لفظًا خبر المبتدأ، أو خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الأوّل. وعلى التقديرين فالجملة الاسميّة لا محلَّ لها عطف على جملة: "**المبتدأ هو الاسم**".

(**المُسْنَدُ**) مرفوعٌ صفة "**المجرد**"، أو خبر بعد الخبر. (**بِهِ**) متعلّق بـ"**المسند**"، ونائب فاعله. والضمير راجعٌ إلى الألف واللام، أو نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى الألف واللام. و"**به**": متعلّق بـ"**المسند**" مفعولٌ به غير صريح له، على أنْ يكون الباء بمعنى "**إلى**"، والضمير راجعًا إلى الخبر. (**المُغَايِرُ**) مرفوعٌ صفة بعد الصفة لـ"**المجرد**"، وقيل: خبر بعد الخبر. (**لِلصِّفَةِ**) متعلّق بالمغايرة. (**المَذْكُورَةِ**) مجرورة صفة "**الصفة**".

(و) استئناف أو عطف. (**أَصْلُ**) مرفوع مبتدأ. (**المُبْتَدَأِ**) مجرورٌ مضاف إليه لـ"**أصل**". (**التَّقْدِيمُ**) مرفوعٌ خبره. والجملة اسميّةٌ لا محلَّ لها استئنافٌ، أو عطف على [٧٢/آ] جملة: "**الخبر هو المجرّد... إلخ**". (و) استئناف أو اعتراض.

(**مِنْ ثَمَّهْ**) "**من**": حرف جر متعلّق بقوله الآتي: "**جاز**". و"**ثمه**": اسم إشارة إلى الحكم السابق مبني على الفتح، محلّه القريب مجرور بـ"**من**"، ومحلّه البعيد نصب مفعول له لمتعلّقه. والهاء هاء السكت مبنيّ على السكون لا محلَّ له.

(**جَازَ**) ماض. ("**فِي دَارِهِ زَيْدٌ**") مراد اللفظ: مرفوعٌ تقديراً فاعل "**جاز**"، وهو معه جملة فعليّةٌ لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراض. وإذا أُرِيدَ المعنى: "**في داره**": ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم. والضمير المجرور مضاف إليه لـ"**دار**" راجعٌ إلى "**زيد**" المؤخر؛ لتقدّمه رتبة. و"**زيد**": مبتدأ مؤخر. والجملة اسميّة لا محلَّ لها استئناف. (و)

عاطفة. (امْتَنَعَ) ماض. ("صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ") مراد اللفظ: مرفوعٌ تقديراً فاعله. وهو معه جملةٌ فعليّةٌ لا محلَّ لها، عطف على جملة: "**جاز**".

(وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. (يَكُونُ) مضارع ناقص. (المُبْتَدَأُ) مرفوع اسم "**يكون**". (نَكِرَةً) منصوبة خبره. وهو معهما جملةٌ فعليّةٌ لا محلَّ لها استئناف، أو عطف على مقدّر؛ أي: يكون المبتدأ معرفة كثيراً.

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في جواز تعلق الجار بالأفعال الناقصة

(إِذَا) لمجرد الظرفيّة منصوبة المحل مفعول فيه لـ"**يكون**". فإنّ النحاة وإنْ اختلفوا في جواز التعلّق بالأفعال الناقصة، بناء على أنّه هل لها دلالة على الحدث أو لا؟ كما في «**الأشباه والنظائر**».. لكن الصحيح أنَّ لها[1] دلالة على الحدث، فيجوز التعلق بها ـ كما في «**الرضي**».

(تَخَصَّصَتْ) ماضٍ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له. و"**التاء**": حرف التأنيث لا محلَّ له. فاعله فيه "**هي**" راجعٌ إلى "**النكرة**". والجملة مجرورة [٧٢/ب] المحل مضاف إليها لـ"**إذا**".

(بِوَجْهٍ) متعلّق بـ"**تخصّصت**". (مَا) اسم نكرة مبنيّ على السكون مجرور المحل صفة "**وجه**"؛ لزيادة العموم عند المصنف ـ كما يجيء في بحث الموصولات ـ. وقيل: بدل من "**وجه**". وقيل: حرف زائد للتأكيد. ونسبه الزّجاج إلى جميع البصريين ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

(مِثْلُ) معلوم. (﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة٢٢١]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضافٌ إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**اللام**" لام الابتداء. و"**عبد**": مرفوع مبتدأ. و"**مؤمن**": اسم فاعل، فاعله فيه راجعٌ إلى "**العبد**"، وهو معه مركب مرفوع لفظاً

(١) في هامش (أ): "أن لها" بيان.

صفة "**عبد**". و"**خير**": اسم تفضيل، فاعله فيه راجعٌ إلى "**العبد المؤمن**"، وهو معه مركّبٌ مرفوع لفظًا خبر المبتدأ، وهو معه جملةٌ اسميّةٌ لا محلَّ لها استئناف. و"**من مشرك**": متعلّق بـ"**خير**".

(و) عاطفة. (**"أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ؟"**) مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**الهمزة**": حرف استفهام. و"**رجل**": مرفوعٌ مبتدأ. و"**في الدار**": ظرفٌ مستقرٌّ، فاعله فيه "**هو**" راجعٌ إلى أحد الأمرين المفهوم من "**أم**"، وهو معه جملةٌ فعليَّةٌ أو مركّبٌ مرفوع المحل خبر المبتدأ، وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف. و"**أم**": عاطفة متصلة، وتسمى أيضـًا بالعادلة ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» ـ. و"**امرأة**": مرفوعةٌ عطف على "**رجل**"؛ للتشريك في الخبر ـ كما في «**شرح المغني للدماميني**» ـ(١)، فلا يتجه ما قاله السيد الشريف في «**شرح المفتاح**» مِنْ أَنَّ "**امرأة**" إذا عطفت على "**رجل**" [٧٣/آ] **عطف مفرد على مفرد** يلزم أن يكون الظرف خبراً عنهما، وهذا لا يصحّ هنا؛ لأنَّ تقدير الكلام: "**أرجل حاصل أو حصل في الدار؟**"، وفي ذلك المقدّر ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إلى "**رجل**"، وقد انتقل إلى الظرف، فلا يصلح خبراً عن "**امرأة**"، بل "**أم**" منقطعة(٢)، و"**امرأة**": مبتدأ خبره محذوف؛ أي: أم امرأة في الدار، والعطف عطف الجملة على الجملة. انتهى؛ لأنك(٣) قد عرفت أنّ الضمير راجعٌ إلى أحد الأمرين، لا إليهما.

وفي «**الأشباه والنظائر**»: إذا اتحد الخبران كما في "**أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو قائمٌ؟**" احتمل الكلام الاتصال والانقطاع.

---

(١) في هامش (أ): فيه رد للسيد الشريف. وفي هذا المحل تفصيل للمولى حسن چلبي في حاشية المطول، من أراد فليراجع إليه.

(٢) في هامش (أ): وفي «الأشباه والنظائر»: تسمّى أيضـًا بالمنفصلة.

(٣) في هامش (أ): علة لقوله: "فلا يتجه".

فإن قيل: فلم جزم الجميع في نحو: "**أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟**" بالاتصال، مع إمكان الانقطاع بأن يكون ما بعده مبتدأ حذف خبره؟.

قيل: لأنَّ الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف؛ ولأنّه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة.

(و) عاطفة. (**"مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ"**) مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً، عطف على القريب أو البعيد. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**ما**": حرف نفي. و"**أحد**": مرفوعٌ مبتدأ. و"**خير**": اسم تفضيل، فاعله فيه راجعٌ إلى المبتدأ، وهو معه مركبٌ مرفوع لفظًا خبر المبتدأ، وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف. و"**منك**": متعلق بـ"**خير**".

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في وجه التخصيص في قولهم: "شرٌّ أهرَّ ذا ناب"

(و) عاطفة. (**"شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ"**) مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً، عطف على القريب أو البعيد. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**شرّ**": مرفوعٌ مبتدأ؛ لكونه مخصَّصاً بكونه في معنى الفاعل، إذ المعنى: ما أهرّ ذا ناب إلَّا شرّ ـ كما في «**شرح المصنف**» ـ؛ أو بكونه موصوفاً بصفة مقدّرة؛ [٧٣/ب] أي: عظيم ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ، وإليه ذهب جماعة ـ كما في «**شرحه**» للدماميني ـ؛ أو بكونه مثلاً، إذ الأمثال لا تتغيّر ـ كما في «**النكت**» للسيوطي نقلاً عن البعض ـ. و"**أهرّ**": ماض من باب الإفعال، فاعله فيه راجعٌ إلى "**المبتدأ**"، وهو معه جملةٌ فعليَّةٌ صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ، وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئناف. و"**ذا**" ـ بمعنى صاحب ـ منصوبٌ[1] مفعولٌ به لـ"**أهرّ**". و"**ناب**": مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"ذا".

(و) عاطفة. (**"فِي الدَّارِ رَجُلٌ"**) مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً، عطف على القريب أو البعيد. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**في الدار**": ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحل خبر مقدّم.

---

(١) في هامش (أ): بالألف لكونه من الأسماء الستة.

و"رجل": مرفوعٌ مبتدأ مؤخر، والجملة اسميّةٌ لا محلَّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("سَلَامٌ عَلَيْكَ") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً، عطف على القريب أو البعيد. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"سلام": مرفوعٌ مبتدأ. و"عليك": ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحل خبر المبتدأ، وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف.

(والخَبَرُ) مرفوعٌ مبتدأ. (قَدْ) للتحقيق مع التقليل. (يَكُونُ) مضارعٌ ناقصٌ، اسمه فيه راجعٌ إلى "المبتدأ". (جُمْلَةً) منصوبة خبره، وهو معهما جملةٌ فعليّةٌ صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ، وهو معه جملةٌ اسميّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئنافٌ، أو اعتراضٌ، أو عطفٌ على مقدّر؛ أي: والخبر يكون مفرداً كثيراً. (مِثْلُ) معلومٌ. ("زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"مثل". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"زيد": مرفوعٌ مبتدأ أول. و"أبوه": مرفوعٌ مبتدأ [٧٤/آ] ثان، والضمير مضاف إليه لـ"لأب" راجعٌ إلى "زيد". و"قائم": اسم فاعل، فاعله فيه راجعٌ إلى "أبوه"، وهو معه مركّبٌ مرفوعٌ لفظاً خبر المبتدأ الثاني، وهو معه جملةٌ اسميّةٌ صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الأول، وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئناف.

مطلبٌ: في تعدد المبتدآت الكثيرة وهو يكون على الوجهين

تنبيهٌ: قد يتعدّد المبتدأ أكثر مِنَ الاثنين، نحو: "**زيد أبوه أخوه عمّه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم**"، فالمبتدأ الأخير مع خبره خبر عمّا قبله بلا فصل، فـ"**صديقه قادم**"[1] خبر عن "**سيّدها**"، وهكذا إلى المبتدأ الأول، فيكون الجملة التي بعد الأول ـ وهي مركّبة من جمل ـ خبراً عن الأول، ويضاف كل واحد مِنَ المبتدآت إلى ضمير متلوّه إلّا المبتدأ الأوّل. وإنْ لم يضف المبتدآت كل واحد منها إلى ضمير ما قبله، فإنّك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير، فيكون آخر العوائد لأوّل المبتدآت،

(١) في هامش (أ): "فصديقه" بيان.

وهكذا على الترتيب، وذلك نحو: "**هندٌ زيدٌ عمرٌو بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده في داره بأمره معها**"، فكأنّك قلت: "**بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده**"، ومعناه: بَكرٌ(١) مع خالد، ثم جعلت هذه الجملة ـ أي: بكرٌ مع خالدٍ ـ خبراً عن "**عمرو**" مع رابطة "**في داره**"، فكأنّك قلت: "**عمرٌو بكرٌ مع خالدٍ في داره**"؛ أي: عمرٌو داره مشتملة على بكر وخالد، ثم تجعل هذه الجملة خبراً عن "**زيد**" مع رابطة "**بأمره**"، فكأنّك قلت: "**زيدٌ عمرٌو داره مشتملة على بكر وخالد بأمره**"؛ أي: بأمر زيد؛ أي: زيدٌ أمرَ عمرًا بجمع بكر وخالد، ثم تجعل هذه [٧٤/ب] الجملة خبرًا عن "**هند**" مع رابطة "**معها**"، فكأنّك قلت: "**هند زيد أمرَ عمرًا بجمع بكر وخالد معها**"، وعلى هذا القياس إنْ كانت المبتدآت أكثر ـ كذا في «**الرضي**» ـ.

(و) عاطفة. ("زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**زيد**": مرفوعٌ مبتدأ. و"**قام**": ماضٍ. و"**أبوه**": مرفوعٌ فاعله، والضمير مضاف إليه لـ"**الأب**" راجعٌ إلى "**زيد**". وجملة "**قام**" فعليّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ، وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئناف.

مطلبٌ: في بيان إعراب "لا بد"

(**فَلَا**) لنفي الجنس، و"**الفاء**": جوابية أو عاطفة. (**بُدَّ**) مبنيٌّ على الفتح منصوب المحل اسم "**لا**" عند الجمهور. وعند سيبويه: "**لا بدّ**" كـ"**خمسة عشر**" مركّبٌ مبنيٌّ على الفتح مرفوع المحل مبتدأ، لا عمل لـ"**لا**" في الاسم ولا في الخبر ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ.

(**مِنْ عَائِدٍ**) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلّ خبر "**لا**" عند الجمهور. وخبر المبتدأ عند سيبويه. وعلى التقديرين: فالجملة اسميّةٌ لا محلَّ لها جواب "**إذا**" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك. أو عطف على جملة: "**الخبر قد يكون جملة**". ولا يجوز كون "من"

---

(١) في هامش (أ): "بَكرٌ" بيان.

عائد متعلّقًا بقوله: "**لا بدّ**"، والخبر محذوفًا؛ أي: لا بدّ موجود من عائد؛ لأنّه حينئذٍ يكون اسم "**لا**" شبه مضاف، فيجب أن ينوّن، كما في: "**لا عشرين درهمًا لك**" - كما سيجيء -، إلّا أنَّ البغداديين أجازوا تعلّق الجارّ باسم "**لا**" مع كونه مبنيًا.

وقال ابن مالك: "**بدّ**" في "**لا بد**" معربٌ منصوبٌ لفظًا اسم "**لا**"؛ لتعلّق الجار به، لكن تُرِكَ تنوينه؛ [٧٥/آ] لمشابهته بالمضاف، وخبره محذوف؛ أي: موجود.

(و) استئنافٌ أو اعتراضٌ أو عطفٌ. (قَدْ) للتحقيق مع التقليل. (**يُحْذَفُ**) مضارعٌ مجهولٌ. نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى "**العائد**". والجملة لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراضٌ أو عطفٌ على جملة: "**لا بدّ**". (وَمَا) مرفوع المحلّ مبتدأ أوّل. (وَقَعَ) ماضٍ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له. فاعله فيه راجعٌ إلى "**ما**". والجملة فعليّة لا محلَّ لها صلة "**ما**"، أو مرفوعة المحل صفته. (ظَرْفًا) منصوبٌ حالٌ مِنَ المستكنّ في "**وقع**"، أو خبرٌ منصوبٌ لـ"**وقع**" إنْ كان بمعنى "**صار**" - كما مرَّ مراراً -.

(**فالأَكْثَرُ**) مرفوعٌ مبتدأٌ ثانٍ. و"**الفاء**": جزائيّة، كما في "**الذي يأتيني فله درهم**"، على ما صرح به الفاضل العصام. (أَنَّهُ) حرفٌ مشبَّهٌ بالفعل. والضمير منصوب المحلّ اسمه راجعٌ إلى "**ما**". (مُقَدَّرٌ) اسمٌ مفعولٌ. نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى اسم "**أنّ**". وهو معه مركّبٌ مرفوعٌ لفظًا خبره. واسمه وخبره جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها صلة "**أنّ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الثاني بتقدير المضاف؛ أي: فمذهب الأكثر أنّه مقدر. أو مجرورة المحل بـ"**على**" المقدّر، والجار مع المجرور ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ الثاني إنْ لم يقدّر المضاف في جانب المبتدأ - كما في «**شرح العصام**» -. وعلى التقديرين: فالجملة اسميّةٌ صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الأوّل، وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراض.

(بِجُمْلَةٍ) متعلّقٌ [٧٥/ب] بمقدّرٍ؛ أي: مؤوّل بجملة؛ لأنَّ التقدير يستلزم التأويل -

كما في «شرح العصام» ـ. (وإِذَا) شرطيّة منصوبة المحلِّ مفعول فيه لشرطها أو جوابها على الاختلاف.

(كَانَ) ماضٍ ناقص. (المُبْتَدَأُ) مرفوعٌ اسمه. (مُشْتَمِلاً) اسم فاعل. فاعله فيه راجعٌ إلى اسم "كان". وهو معه مركّبٌ منصوبٌ لفظًا خبره. وهو معهما جملةٌ فعليَّة لا محلَّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلِّ مضافٌ إليها لـ"إذا". (عَلَى مَا) متعلّق بـ"مشتملاً". (لَهُ) ظرفٌ مستقرٌّ. والضمير راجعٌ إلى "ما".

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في إعراب مثل "زيدٌ في الدار أبوه" فيه أربعة أقوال

(صَدْرُ) مرفوعٌ فاعله، وهو الأرجح، واختاره ابن مالك؛ لأنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير ـ كما في «مغني اللبيب» ـ. أو مبتدأ مؤخر، والظرف المستقرّ خبرٌ مقدَّم. والجملة الفعليَّة أو الاسميَّة صفة "ما" أو صلته. وما ذكر من أرجحيّة كون "الصدر" فاعلاً وجواز كونه مبتدأ مؤخراً أحد المذاهب فيه. والثاني: وجوب كون "الصدر" فاعلاً للظرف المستقر، نقله ابن هشام عن الأكثرين ـ كما في «مغني اللبيب» ـ. والثالث ـ الأرجح ـ: كونه مبتدأ مؤخراً مخبراً عنه بالظرف المستقر، وجواز كونه فاعلاً. والرابع: وجوب كونه مبتدأ ـ كما في «النكت» للسيوطي ـ.

خذ هذا، فإنَّه مِنَ المسائل النكرات، التي لا توجد في المتداولات[1].

(الكَلَامِ) مجرورٌ مضاف إليه لـ"صدر". (مِثْلُ) معلومٌ. ("مَنْ أَبُوكَ؟") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"مثل". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"من": استفهاميّةٌ مبنيٌّ على السكون مرفوع المحلِّ مبتدأ. و"أبوك": مرفوعٌ خبره. [٧٦/آ] و"الكاف": مجرورُ المحلِّ مضافٌ إليه لـ"الأب". والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف، هذا عند سيبويه، فإنّه يُخبر عنده بمعرفة عن نكرةٍ متضمّنةٍ معنى الاستفهام، أو نكرة "أفعل" التفضيل

---

(١) في هامش (أ): وهذه الوجوه مذكورة في «مغني اللبيب» إلّا الوجه الرابع.

مقدَّمٌ على خبره. والجملة صفةٌ لِمَا قبلها، نحو: "**مررت برجل أفضل منه أبوه**". وغير سيبويه على أنَّ مثل هذين خبران مقدَّمَان. والمثال المتَّفَق عليه في مثل هذا المقام: "**من قام؟**" ـ كما في «**الرضي**» ـ. وأمَّا في الجملة الخبرية[1] فلا يكون المعرفة خبراً عن النكرة بالاتفاق؛ ولهذا حكموا في قول الشاعر:

... ... * ولا يـــك موقـــف منـــكِ الوداعـــا

بالقلب؛ لأنَّ الأصل أنْ يكون المسند إليه معرفة، والمسند نكرة، وقد قلب الشاعر، حيث جعل "**موقف**" اسم "**كان**"، و"**الوداعا**" خبرها، بتقدير المضاف؛ أي: موقف الوداع، والألف للإطلاق. كما بيّن في علم المعاني.

(**أَوْ**) عاطفة. (**كَانَا**) ماضٍ ناقص. والألف مرفوعُ المحل اسمه راجعٌ إلى "**المبتدأ والخبر**". (**مَعْرِفَتَيْنِ**) منصوبةٌ خبره. وهو معهما جملةٌ فعليَّة لا محلَّ لها، أو مجرورة المحلِّ عطفٌ على جملة: "**كان مشتملاً**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**مُتَسَاوِيَيْنِ**) اسم فاعل، تثنية مذكر. فاعله فيه "**هما**" راجعٌ إلى اسم "**كان**". وهو معه مركّبٌ منصوبٌ لفظًا عطف على "**معرفتين**". هذا على ما هو التحقيق في إعراب الصفات. والقول بأنَّ "**متساويين**" منصوب عطف على "**معرفتين**" بلا ضم الفاعل.. مسامحة إنْ علم التحقيق، وإلَّا فغلطٌ صريحٌ [٧٦/ ب] محتاجٌ إلى التوفيق[2].

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي**") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**أفضل**": مرفوعٌ مبتدأ. و"**منك**": متعلّق بـ"**أفضل**". و"**أفضل**": اسمٌ تفضيلٌ، فاعله فيه راجعٌ إلى المبتدأ. وهو معه مركّبٌ مرفوعٌ لفظاً خبره. والجملة اسميّة لا محلَّ لها استئناف. و"**منّي**": متعلق بـ"**أفضل**" الثاني.

---

(١) في هامش (أ): إلى غير ما ذكر من نحو: "مررت برجل أفضل منه أبوه".

(٢) في هامش (أ): أي: من الله تعالى.

(أَوْ) عاطفة. (كَانَ) ماض ناقص. (الخَبَرُ) مرفوعٌ اسم "كان". (فِعْلا) منصوبٌ خبره، وهو معهما جملةٌ فعليَّةٌ لا محلَّ لها، أو مجرورة المحلِّ عطف على القريبة أو البعيدة. (لَهُ) ظرفٌ مستقرٌّ منصوب المحلِّ صفة "فعلاً"، لا ظرف لغو متعلق بـ"فعلاً" كما تُوهِّم؛ لأنَّ المراد به هنا معناه الاصطلاحي، لا اللغوي، حتى يصحّ التعلّق به، والضمير راجعٌ إلى "المبتدأ".

(مِثْلُ) معلوم. ("زَيْدٌ قَامَ") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"مثل". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"زيد": مرفوعٌ مبتدأ. و"قام": ماضٍ، فاعله فيه راجعٌ إلى "زيد". والجملة فعليّةٌ صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملةٌ اسميّة كبرى لا محلَّ لها استئناف. وعند الكوفيين فكما جاز كون "زيد" مبتدأ جاز كونه فاعلاً مقدّماً لـ"قام"؛ لأنَّ الفاعل عندهم يتقدّم على فعله. وعند البصريين يتعيّن كون "زيد" في هذا المثال مبتدأ، ولا يجوز كونه فاعلاً لـ"قام"؛ لأنَّ الفاعل عندهم لا يتقدَّم على فعله، فظهر أنّ نحو: "زيد قام" جملةٌ اسميَّةٌ فقط عند البصريين، ومحتملٌ للاسميَّة والفعليَّة عند الكوفيين ـ كما في «مغني اللبيب» ـ، فاحفظه، فإنَّه ينكِرُه مَنْ كان في هذا [٧٧/آ] الفنِّ(١) الغريبَ.

(وَجَبَ) ماضٍ. (تَقْدِيمُهُ) مرفوعٌ فاعله. والضمير الراجع إلى المبتدأ محلّه القريب مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"تقديم"، ومحلّه البعيد منصوبٌ مفعوله إنْ كان مصدراً معلومـًا، أو مرفوعٌ نائب فاعله إنْ كان مصدراً مجهولاً. والجملة فعليّةٌ لا محلَّ لها جواب "إذا". والجملة الشرطيَّة لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراضٌ، وقيل: عطف.

(و) عاطفة. (إِذَا) شرطيَّة منصوبة المحل مفعولٌ فيه لشرطها أو جوابها. (تَضَمَّنَ) ماضٍ. (الخَبَرُ) مرفوعٌ فاعله. والجملة لا محلَّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحل

(١) في هامش (أ): قوله: "في هذا الفن" متعلق بقوله: "الغريب".

مضافٌ إليها لـ"إذا". (**المُفْرَدُ**) مرفوعٌ صفة "**الخبر**". (**مَا**) موصولٌ أو موصوفٌ منصوب المحل مفعول به لـ"**تضمّن**". (**لَهُ**) ظرفٌ مستقرٌّ، والضمير راجعٌ إلى "**ما**". (**صَدْرُ**) مرفوعٌ فاعل الظرف المستقر، أو مبتدأ مؤخر. والظرف المستقرّ خبر مقدم. والجملة الظرفيَّة أو الاسميَّة لا محلَّ لها صلة "**ما**"، أو منصوبة المحلّ صفة "**ما**". (**الكَلَامِ**) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**صدر**".

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**أَيْنَ زَيْدٌ؟**") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**أين**": ظرفٌ مستقرٌّ، فاعله فيه راجعٌ إلى "**زيد**"؛ لتقدمه رتبة. وهو معه جملةٌ فعليَّةٌ أو ظرفيَّةٌ على الخلاف، مرفوعة المحلِّ خبرٌ مقدَّمٌ. و"**زيد**": مرفوعٌ مبتدأٌ مؤخَّرٌ. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف.

(**أَوْ**) عاطفة. (**كَانَ**) ماضٍ ناقص، اسمه فيه راجعٌ إلى "**الخبر**". (**مُصَحَّحًا**) اسم فاعل، فاعله فيه راجعٌ إلى المستكنّ في "**كان**". وهو معه مركّبٌ منصوبٌ لفظًا خبر "**كان**". وهو معهما(١) جملةٌ فعليَّةٌ لا محلَّ لها، أو مجرورة المحلِّ عطف على جملة: "**تضمّن**".

(**لَهُ**) متعلّق بـ"**مصحّحًا**"، [٧٧/ب] والضمير راجعٌ إلى "**المبتدأ**". (**مِثْلُ**) معلوم. ("**فِي الدَّارِ رَجُلٌ**") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**في الدار**": ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحل خبرٌ مقدَّم. و"**رجلٌ**": مرفوعٌ مبتدأٌ مؤخّر، والجملة اسميّةٌ لا محلَّ لها استئناف. ولا يجوز أن يكون "**رجل**" فاعل الظرف المستقر عند البصريين؛ لعدم الاعتماد، خلافـًا للكوفيين والأخفش؛ فإنَّهم جوّزوا كون "**رجل**" فاعل الظرف المستقرّ، فإنَّ الاعتماد ليس بشرط في إعمال الظرف المستقر في الفاعل الظاهر عندهم ـ كما مرَّ التفصيل، فلا تغفل ـ.

---

(١) في هامش (أ): أي: مع الاسم والخبر.

(أَوْ) عاطفة. (لِمُتَعَلِّقِهِ) - بكسر اللام -. ظرفٌ مستقرٌّ، والضمير مجرور المحل مضاف إليه لـ"متعلّق" راجعٌ إلى الخبر.

(ضَمِيرٌ) مرفوعٌ فاعل الظرف المستقرّ، أو مبتدأ مؤخّر. والظرف المستقر خبر مقدّم. والجملة الظرفيَّة أو الاسميَّة منصوبة المحلّ عطف على "**مصحّحًا**". وأمّا جعل الظرف المستقر خبراً لـ"**كان**" المقدّر، ولفظ "**ضمير**" اسمَه، وجعل جملة: "**كان**" المقدر عطفًا على جملة: "**كان مصحّحًا**" تكلّفٌ بعيد، لا يرتكبه إلَّا رجلٌ عنيد(١).

(فِي الْمُبْتَدَإِ) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلّ صفة "**ضمير**"، لا ظرف لغو لـ"**كان المقدّر**" كما تُوهِّم(٢).

(مِثْلُ) معلوم. ("عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**على التمرة**": ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلّ خبر مقدَّم. و"**مثلها**": مرفوعٌ مبتدأٌ مؤخّر، والضمير مضاف إليه لـ"**مثل**" راجعٌ إلى "**التمرة**". و"**زبداً**": منصوب تمييزٌ عن "**المثل**"، والعامل فيه "**المثل**"؛ لأنَّه اسمٌ مبهم تامٌّ - كما سيجيء في بحث التمييز -.

(أَوْ) عاطفة. (خَبَراً) منصوبٌ عطفٌ على "**مصحّحًا**"، أو على محلّ قوله: "**لمتعلّقه**". (عَنْ "أَنَّ") [٧٨/آ] ظرف مستقر منصوب المحل صفة "**خبراً**"، لا ظرف لغو له؛ لأنَّ المراد به معناه الاصطلاحي لا اللغوي، إلَّا أن يقال: التعلق باعتبار معناه اللغوي، كما قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]: إنَّ "**عند**"

---

(١) في هامش (أ): الجاعل صاحب «المعرب»، وصاحب «الإفصاح»، وبعد أنطقهما الله بالحق حيث قالا: إنّ قول المصنف: "خبراً عطف على مصححاً"، وهذا إنما يصح إذا لم يقدر كان قبل "لمتعلقه"، وأما إذا قدر كان قبله فلا يصح العطف على مصححاً، بل يتعين العطف على خبر كان المقدر، وهو "لمتعلقه".

(٢) في هامش (أ): المتوهم صاحب «المعرب»، وتبعه صاحب «الإفصاح».

متعلق بـ"**الدّين**" باعتبار معناه الأصلي وهو الجزاء ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للمولى عصام الدين ـ.

(مِثْلُ) معلوم[١]. ("عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**عند**": ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحل خبرٌ مقدَّم. و"**الياء**": مجرور المحلِّ مضافٌ إليه لـ"**عند**". و"**أن**": حرفٌ مشبَّهٌ بالفعل. و"**الكاف**": منصوب المحلِّ اسمه. و"**قائم**": اسم فاعل، فاعله فيه "**أنت**". وهو معه مركَّبٌ مرفوعٌ لفظاً خبره، واسمه وخبره جملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها صلة "**أن**"، وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل مبتدأ مؤخر. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف.

(وَجَبَ) ماض. (تَقْدِيمُهُ) مرفوعٌ فاعله. والضمير الراجع إلى "**الخبر**" محلّه القريب مجرورٌ مضاف إليه لـ"**تقديم**"، ومحلّه البعيد منصوبٌ مفعوله. وقد مرَّ وجه آخر[٢]، فلا تغفل. والجملة الفعليَّة لا محلَّ لها جواب "**إذا**"، والجملة الشرطيَّة لا محلَّ لها عطف على الجملة الشرطيَّة السابقة.

(وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. (يَتَعَدَّدُ) مضارع. (الخَبَرُ) مرفوعٌ فاعله، والجملة لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراضٌ أو عطف على مقدَّر؛ أي: لا يتعدَّد الخبر كثيراً.

(مِثْلُ) معلوم. ("زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً [٧٨/ب] مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**زيد**": مرفوعٌ مبتدأ. و"**عالم**": اسم فاعل، فاعله فيه راجعٌ إلى "**زيد**". وهو معه مركَّبٌ مرفوعٌ لفظاً خبره. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف. و"**عاقل**": اسم فاعل، فاعله فيه ـ أيضاً ـ راجعٌ إلى "**زيد**". وهو معه مركَّبٌ مرفوعٌ لفظاً، خبر بعد خبر لـ"**زيد**".

---

(١) في هامش (أ): "معلوم" بيان.

(٢) في هامش (أ): وهو كون التقديم مصدراً مجهولاً، فحينئذٍ يكون المحل البعيد مرفوعاً على أنه نائب الفاعل.

مطلبٌ: في بيان إعراب قولهم: "هذا حلو حامض"

ثم إنَّ التعدد في هذا المثال بحسب اللفظ والمعنى، بخلاف قولهم: **"هذا أبيض أسود"**، و**"هذا حلو حامض"**؛ فإنَّ الخبر وإنْ تعدَّد في هذين المثالين لفظاً إلَّا أنَّه لا تعدُّد في الحقيقة، وإنَّما الخبر فيهما واحدٌ؛ أي: أبلق؛ أي: متوسط بين البياض والسواد، ومُزّ ـ بالضم ـ؛ أي: متوسّطٌ بين الحلاوة والحموضة؛ ولذلك استحقَّ المجموع الإعراب الواحد، إلَّا أنَّه أعرب كلّ جزء دفعـًا للتحكم، كما استحق المجموع ضميراً واحداً، إلَّا أنَّه جعل الضمير في كلّ جزء دفعـًا لذلك التحكم ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

ومن لم يعرف هذه الدقيقة قال: العائد في هذين المثالين ضميرٌ من طريق المعنى؛ لأنَّ المعنى: أبلق أو مُزّ، ولا يكون ذلك العائد في أحدهما؛ لأنَّه حينئذٍ يكون مستقلًا بالخبريَّة، وليس المعنى عليه، ولا فيهما؛ لأنَّهما حينئذٍ يكونان عاملاً في ذلك الضمير، فيلزم اجتماع العاملين على معمولٍ واحدٍ. انتهى. كما في «**الأشباه والنظائر**» نقلاً عن ابن النحاس.

(وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. (يَتَضَمَّنُ) مضارع. (المُبْتَدَأُ) مرفوعٌ فاعله. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراضٌ أو عطفٌ على مقدر؛ أي: لا يتضمَّن المبتدأ معنى [٧٩/آ] الشرط كثيراً.

(مَعْنَى) منصوبٌ تقديراً مفعولٌ به لـ**"يتضمّن"**. (الشَّرْطِ) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ**"معنى"**. (فيَصِحُّ) **"الفاء"**: عاطفة أو جوابيَّة. و**"يصحّ"**: مضارعٌ مرفوعٌ بعاملٍ معنويّ. (دُخُولُ) مرفوعٌ فاعلُه. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها عطف على جملة: **"يتضمن"**، أو جواب **"إذا"** المقدَّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك.

(الفَاءِ) مجرورٌ لفظـًا مضافٌ إليه لـ**"دخول"**، ومرفوعٌ محلًّا فاعله. (فِي الخَبَرِ) ظرف الدخول. (وذَلِكَ) اسم إشارة إلى **"المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط"**، مرفوع

المحلّ مبتدأ. و"**اللام**": حرف تبعيد. و"**الكاف**": حرف خطاب لا محلَّ لهما. (**الِاسْمُ**) مرفوعٌ خبر المبتدأ. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراض.

(**المَوْصُولُ**) اسم مفعول. نائب الفاعل فيه "**هو**" راجعٌ إلى الألف واللام؛ لكونه بمعنى "**الذي**". وهو معه مركَّبٌ مرفوعٌ لفظاً صفة "**الاسم**"(١). (**بِفِعْلٍ**) متعلّق بـ"**الموصول**"(٢). (**أَوْ**) عاطفة. (**ظَرْفٍ**) مجرورٌ عطفٌ على "**فعل**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**النَّكِرَةُ**) مرفوعةٌ عطفٌ على "**الاسم**". (**المَوْصُوفَةُ**) اسم مفعول. نائب الفاعل فيها "**هي**" راجعٌ إلى الألف واللام؛ لكونه بمعنى "**الّتي**". وهي معه مركَّبةٌ مرفوعةٌ لفظاً صفة "**النكرة**".

(**بِهِمَا**) متعلّق بـ"**الموصوفة**". والضمير راجعٌ إلى "**الفعل والظرف**" بتقدير المضاف؛ أي: بأحدهما، لا ظرف مستقر حال من "**الموصوفة**" أو صفة لها ـ كما زعمه صاحب «**الإفصاح**» ـ، كما لا يخفى على مَنْ له عناية مِنَ الملك الفتّاح.

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**الَّذِي يَأْتِينِي**") مراد اللفظ: مع محذوفه ـ أي: فله درهمٌ ـ مجرورٌ تقديراً مضاف [٧٩/ب] إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**الذي**": اسمٌ موصولٌ مرفوع المحل مبتدأ. و"**يأتيني**": مضارعٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، فاعله فيه راجعٌ إلى "**الموصول**". و"**النون**": وقاية ـ ويسمَّى عماداً أيضـاً كما مرّ ـ لا محلَّ له. و"**الياء**": ضميرٌ منصوبٌ مبنيٌّ على السكون منصوب المحل مفعولٌ به له. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها صلة الموصول. و"**الفاء**": جوابيَّة، جيء بها؛ لتضمّن المبتدأ معنى الشرط. و"**له**": ظرفٌ مستقرٌّ، والضمير المجرور راجعٌ إلى "**المبتدأ**". و"**درهم**": مرفوعٌ فاعله،

---

(١) في هامش (أ): وفي إعراب الموصول اختلافات ذكرت في قول المصنف: "المركب" فلا تغفل.

(٢) في هامش (أ): قوله: "متعلق"، والمفهوم من «شرح العصام» أن قوله: "بفعل" ظرف مستقر صفة الموصول؛ أي: الكائن بفعل، فلا تغفل.

أو مبتدأٌ مؤخّرٌ. والظرف المستقرّ مرفوع المحلّ خبرٌ مقدّم. والجملة الظرفيّة أو الاسميَّة مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف. ولا يجوز كون جملة: "**فله درهم**" مجزومة المحلّ، وإنْ تضمّن المبتدأ معنى الشرط؛ لأنَّه لا يلزم مِن تشبيه شيء بشيء أنْ يجريَ مجراه في كل شيء، خلافـًا للكوفيين، فإنَّهم أجازوا الجزم في قوله: "**الذي يأتيني أُحسِن إليه**" بجزم "**أُحسِن**"، تشبيهـًا بجواب الشرط، ووافقهم ابن مالك. وقال أبو حيّان: لم يسمع في كلام العرب الجزم إلَّا في الشعر ـ كما في «**الأشباه والنظائر النحوية**» ـ.

(**أَوْ**) عاطفة. ("**فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ**") مراد اللفظ: مع محذوفه ـ أي: الذي ـ مجرورٌ تقديراً عطفٌ على المثال السابق، لا على جملة: "**يأتيني**" كما زُعِم[1]. نبَّه عليه الفاضل العصام في شرح قول المصنف، مثل: "**جلست جلوسـًا وجِلسة وجَلسة**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**الذي**": اسمٌ موصولٌ مرفوع المحل مبتدأ. و"**في الدار**": ظرفٌ مستقرٌّ، [٨٠/آ] فاعله فيه راجعٌ إلى "**الذي**". والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها صلة الموصول. وجملة: "**فله درهم**" مرفوعة المحل خبر المبتدأ ـ كما مرَّ التفصيل ـ. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("**كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي**") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: فله درهم ـ مجرورٌ تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**كلّ**": مرفوعٌ مبتدأ. و"**رجل**": مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**كل**". وجملة: "**يأتيني**" مجرورة المحلّ صفة "**رجل**". وجملة: "**فله درهم**" مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف.

(**أَوْ**) عاطفة. ("**فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ**") مراد اللفظ: مع محذوفه ـ أي: كل رجل ـ

---

(١) في هامش (أ): الزاعم بعض المعربين، وكثيرٌ مِنَ الناظرين.

مجرورٌ تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**كلّ**": مرفوعٌ مبتدأ. و"**رجل**": مجرورٌ مضافٌ إليه لـ"**كل**". وجملة: "**في الدار**" مجرورة المحلّ صفة رجل. وجملة: "**فله درهم**" مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف.

ثم إنَّ كون النكرة الواقعة مبتدأ موصوفـًا بفعلٍ أو ظرفٍ أعمّ مِنْ أنْ يكون: لفظـًا، كما في "**رجلٌ يأتيني**" أو "**في الدار فله درهم**". أو: معنى، كما في مثال المتن؛ لأنّه لـمّا كان الكل عبارة عمّا أضيف إليه، فما وقع صفة للمضاف إليه فهو صفة له معنى ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. فَلَا يَرِد ما يقال[1] مِنْ: إنَّ هذا المثال لا يطابق[2] ما قاله المصنّف، كما لا يخفى على الـمُنصِف.

(و) استئنافٌ أو اعتراض. ("لَيْتَ") مراد لفظه مرفوعٌ تقديراً مبتدأ. هذا على تقدير الحكاية، وهي الأكثر. ويجوز كونه مرفوعـًا لفظـًا بالتنوين إنْ أوّلته باللّفظ فيكون منصرفـًا، أو بغير التنوين إنْ [٨٠/ب] أوّلته باللفظة أو الكلمة، فيكون غير منصرف ـ كما في «**الرضي**» ـ.

قلت: الأول هو المشهور فيما بين الطلبة، والأخيران كانا كالشريعة المنسوخة، حتى قلَّ مَنْ تنبَّه عليهما مِنَ المعلِّمين والمتعلِّمين؛ لعدم اطلاعهم على كلام الفضلاء الكاملين.

والعجب أنَّ صديقـًا لي ممَّن اشتهر بالعربية استعار منِّي «**معرب العوامل**» لهذا الحقير، فلمَّا طالع، رأى هذه الوجوه الثلاثة، فاستبعدها وأنكرها، ثمَّ لـمَّا رأى هذه الوجوه الثلاثة منقولة عن «الرضي» قبلها، وقال لي: إنْ لم تنسب هذه الوجوه الثلاثة إلى «الرضي» ما قبلتها.

---

(١) في هامش (أ): القائل عبد الله أفندي القويجقي، محشي «الفوائد الضيائية»، ومعرب «الإظهار».

(٢) في هامش (أ): لعدم وصف المبتدأ النكرة بفعل أو ظرف.

(و) عاطفة. ("لَعَلَّ") مراد اللفظ: مرفوعٌ تقديراً عطف على "**ليت**". وقد مرَّ فيه الوجهان الآخران، فلا تغفلوا عنهما يا أيّها الإخوان، وقيسوا عليه سائر الأمثال، فإنَّا سنقتصر على الوجه الأوَّل كثيراً؛ لئلَّا يطول الكلام، فيلزم للطلبة الملال.

(مَانِعَانِ) اسم فاعل تثنية مذكر، فاعله فيه "**هما**" راجعٌ إلى "**ليت ولعلّ**". وهو معه مركّبٌ مرفوعٌ لفظاً خبر المبتدأ. وهو معه جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراض.

(بِالِاتِّفَاقِ) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحلِّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا؛ يعني: المنع ملابس بالاتفاق، وقيل: ظرف لغو لـ"**مانعان**". وفي «**النكت**» للسيوطي: ادّعاء الاتفاق في "**لعلّ**" مردود، فإنَّ بعضهم أجاز دخول الفاء في خبرها، حكاه أبو حيّان في «**شرح التسهيل**»، والله تعالى أعلم. انتهى.

(و) استئنافٌ أو اعتراض. (أَلْحَقَ) ماض[١]. (بَعْضُهُمْ) مرفوعٌ فاعله. والضمير مضاف إليه [٨١/آ] لـ"**بعض**" راجعٌ إلى النحاة. والجملة فعليّةٌ لا محلَّ لها استئناف.

("إِنَّ") ـ بكسر الهمزة والتشديد ـ مراد اللفظ: منصوبٌ تقديراً مفعولٌ به لـ"**ألحق**". (بِهِمَا) متعلّق بـ"**ألحق**". والضمير راجعٌ إلى "**ليت ولعلّ**". (وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. (يُحْذَفُ) مضارعٌ مجهول. (المُبْتَدَأُ) مرفوعٌ نائب الفاعل. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراضٌ أو عطفٌ على مقدَّر؛ أي: يذكر المبتدأ كثيراً.

(لِقِيَامِ) ظرف "**يحذف**"؛ لأنَّ اللام بمعنى "**في**". (قَرِينَةٍ) مجرورة لفظاً مضافٌ إليها لـ"**قيام**"، ومرفوعةٌ محلًّا فاعله.

(جَوَازاً) منصوبٌ مفعولٌ مطلقٌ لـ"**يحذف**"؛ أي: حذفاً جائزاً، أو حذف جواز، بتقدير الموصوف أو المضاف. وقد مرَّ التفصيل، فلا تغفل. (كَقَوْلِ) ظرفٌ مستقرٌّ

---

(١) في هامش (أ): من باب الأفعال.

مرفوع المحلِّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة الاسميَّة لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراض. وقد عرفت فيما سبق جواز كون الكاف اسمًا بمعنى **"المثل"** عند الأخفش. فالكاف حينئذٍ مبنيٌّ على الفتح مرفوع المحلِّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو، أو منصوب المحل مفعولٌ به لـ**"أعني"** المقدَّر، أو مفعولٌ مطلق لـ**"أمثل"** المقدَّر. والقول مجرورٌ مضافٌ إليه للكاف.

(**المُسْتَهِلِّ**) مجرورٌ مضافٌ إليه لـ**"قول"**. (**"الهِلَالُ وَاللهِ"**) مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً عطف بيان، أو بدل الكل من **"القول"**. أو مرفوعٌ تقديراً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. أو منصوبٌ تقديراً مفعول **"أعني"** المقدّر. ولا يجوز كونه منصوبًا تقديراً على أنَّه مقول القول؛ لأنَّ القول هنا بمعنى المقول، فلا يحتاج إلى ذكر المقول، الذي هو المفعول به على القول الصحيح، كما مرَّ على [٨١/ ب] وجه التوضيح.

وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ**"الهلال"**: مرفوعٌ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا(١). والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها دالّة على جواب القسم، وكالعوض عنه. وجواب القسم محذوفٌ وجوبًا؛ أي: إنَّ هذا الهلال، كما حذف الجزاء وجوبًا بتقدم ما يدلّ عليه في: **"أنت مكرم إنْ زرتني"** ـ كما في «الرضي» ـ. و**"الواو"**: حرف جرّ متعلّق بـ**"أقسم"** المقدّر. ولفظة الجلالة مجرورة به لفظًا، ومنصوبة محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلّقه.

(و) عاطفة. (**الخَبَرُ**) مرفوع عطف على **"المبتدأ"**. (**جَوَازاً**) منصوب عطف على **"جوازاً"** السابق، مِنْ قبيل عطف الشيئين بحرفٍ واحدٍ على معمولَي عامل واحد.

(**مِثْلُ**) معلوم. (**"خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ**"مثل"**. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ**"خرجت"**: فعل وفاعل. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها استئناف. و**"الفاء"**: سببيَّة؛ أي: يراد بها لزوم ما بعدها لِمَا قبلها؛ أي: مفاجأة زيد

(١) في هامش (أ): "أي: هذا" بيان.

لازمة للخروج ـ كما في «المطول» ـ، أو: تَسَبَّبَت عن خروجي مفاجأة السبع ـ كما في «شرح العصام» ـ.

وقال الزَّجاج: إنَّها زائدة. وزيَّفه الرضي بامتناع حذفها. وأجاب عنه الفاضل العصام بالتزام زيادتها. وقد صرَّح ابن هشام في «مغني اللبيب» أنَّ جوازَ الحذف ليس مِنْ لوازم الزوائد؛ لأنَّه قد يلتزم بعض الزوائد، كما في: "أَنصِرْ به". وقال أبو بكر مبرمان[1]: إنَّها عاطفة حملًا على المعنى؛ أي: خرجت ففاجأت. ورجَّحه الرضي.

و"إذا" للمفاجأة، معناها: الحال، لا الاستقبال ـ كما في «القاموس»، و«مغني اللبيب» ـ. ثمَّ [٨٢/آ] إنَّهم اختلفوا فيها:

فقال الأخفش: إنَّها حرف، ويرجّحه قولهم: "خرجت فإذا إنَّ زيداً بالباب" بكسر "إنَّ"؛ لأنَّ "إنَّ" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، واختاره ابن مالك، واختاره أيضاً الرضي، إلَّا أنَّه نقل كونها حرفًا عن ابن بَرّي[2].

وقال الزجاج: إنَّها ظرف زمان، واختاره الزمخشري والمصنف.

وقال المبرد[3]: إنَّها ظرف مكان، واختاره ابن عُصفُور[4].

---

(١) في (أ): ميرمان. ولعل الصواب ما أثبتناه.
وهو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري المعروف بمبرمان (ت٣٤٥هـ)، من كبار العلماء بالعربية، أخذ عن المبرد والزجاج، وأخذ عنه الفاسي والسيرافي. من كتبه: «شرح شواهد سيبويه»، «وشرح كتاب سيبويه» لم يتمه، و«النحو المجموع على العلل». «الأعلام» (٦/ ٢٧٣).

(٢) أبو محمد عبد الله بن بَرّي بن عبد الجبار المقدسي المصري ابن أبي الوحش (ت٥٨٢هـ)، له: «شرح شواهد الإيضاح»، و«حواش على صحاح الجوهري». «الأعلام» (٤/ ٧٤).

(٣) في هامش (أ): وما ذكره المبرد مذهب ابن السراج ومن تبعه أيضًا كما في حسن چلبي على المطول.

(٤) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، حامل =

فعلى قول مَنْ قال بحرفيَّة "**إذا**" للمفاجأة[1]: فهي مبنيَّةٌ على السكون لا محلَّ لها، و"**السبع**" مرفوعٌ مبتدأ، وخبره محذوفٌ جوازاً؛ أي: واقف. والجملة اسميّة لا محلَّ لها استئناف.

وعلى القول الثاني: فـ"**إذا**": ظرفٌ للخبر المحذوف غير سادّ مسدّه؛ أي: ففي وقت خروجي السبع واقف، على المذهب الأصح، كما نصَّ عليه صاحب «**اللباب**»، فحينئذٍ لا يكون "**إذا**" مضافًا إلى الجملة الاسميَّة بعدها؛ لئلا يلزم إعمال جزء المضاف إليه في المضاف كما في «**المطول**».

ويجوز كونه ظرفـًا لمعنى المفاجأة المفهوم مِن "**إذا**"، وهو عاملٌ لا يظهر، قد استغنَوا عن إظهاره؛ لقوَّة ما فيه مِنَ الدلالة عليه؛ أي: خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع. كما ذهب إليه المصنف في «**الشرح**».

وفاجأت منزّل منزلة اللازم، فلا يلزم كون "**إذا**" مفعولاً به لـ"**فاجأت**"، كما تُوهِّم من قول المصنف في «**الشرح**»: إنَّ التقدير: فاجأت[2] وقت وقوف السبع. فاعترض عليه بأنَّ "**إذا**" لازم الظرفيَّة.

وقول سيبويه: إنَّه يستعمل اسمـًا، فيقال: "**إذا يقوم زيدٌ إذا يقعد عمرٌو**"، على أنَّ [٨٢/ب] "**إذا**" الأولى مبتدأ، والثاني خبرٌ غير موثوق به. ولا يساعده استعمال العرب.

ولك أن تجعل مفعول "**فاجأت**" محذوفـًا؛ للتهويل؛ أي: فاجأت[3] مِنَ الخوف والهول ما لا طاقة للتكلّم به أو استماعه ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

= لواء العربية بالأندلس في عصره، من كتبه: «المقرب» في النحو، «الممتع» في التصريف. «الأعلام» (٥/ ٢٧).

(١) في هامش (أ): "للمفاجأة" بيان.

(٢) في هامش (أ): "فاجأت" بيان.

(٣) في هامش (أ): "أي: فاجأت" بيان.

وفي «**المطول**»: إذا كان العامل في "**إذا**" معنى المفاجأة يكون مفعولاً به لا ظرفاً له. انتهى. وإذا كان العامل في "**إذا**" معنى المفاجأة سواء كان ظرفاً أو مفعولاً به له.. فهو مضاف إلى الجملة الاسميَّة بعدها؛ لعدم المانع.

ويجوز كونه خبراً مقدّماً. و"**السبع**": مبتدأ مؤخّر بتقدير المضاف؛ أي: فإذا حصول السبع؛ أي: ففي ذلك الوقت حصوله؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة ـ كما في «**الرضي**» ـ، إلَّا أنّه لا يكون ممَّا نحن فيه.

وعلى القول الثالث: فيجوز كونه خبراً مقدَّماً، و"**السبع**": مبتدأ مؤخّر؛ لأنَّ المكان يخبر به عن الجثّة؛ أي: فبالمكان السبع. فلا يكون حينئذٍ ممَّا نحن فيه.

ويجوز كونه ظرفاً للخبر المحذوف، كما ذكره أبو البقاء[1] في «**معرب القرآن**». فحينئذٍ لا يكون مضافاً إلى الجملة الاسميَّة المحذوفة الخبر، إذْ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلَّا "**حيث**" ـ كما في «**الرضي**» ـ.

وجوَّز منلا جامي كونه ظرفاً لمعنى المفاجأة كـ"**إذا**" الظرفيّة؛ أي: فاجأت مكان وقوف السبع. والظاهر من كلامه أنَّ "**إذا**" للمكان مضاف إلى الجملة الاسميَّة المحذوفة الخبر. وقد سبق آنفاً منع هذه الإضافة [٨٣/آ] من «**الرضي**»، فليتأمَّل.

(و) عاطفة. (وُجُوبًا) منصوب عطف على "**جوازاً**". (فِيمَا) كلمة "**في**" متعلّقة بـ"**يحذف**" المدلول عليه بواو العطف. و"**ما**": مصدريَّة غير توقيتيَّة ـ كما زعم ـ مبنيّ على السكون لا محلَّ له.

(**الْتُزِمَ**) ماض مجهول. (**فِي مَوْضِعِهِ**) متعلّق بـ"**التزم**"، وظرف له. والضمير

---

(١) أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، له: «اللباب في علل البناء والإعراب»، و«شرح اللمع» لابن جني، و«التبيان في إعراب القرآن»، و«المحصل في شرح المفصل للزمخشري»، و«التلقين» في النحو. «الأعلام» (٤/ ٨٠).

مضاف إليه لـ"موضع" راجعٌ إلى "**الخبر**". (غَيْرُهُ) مرفوعٌ نائب الفاعل. والضمير مضافٌ إليه لـ"**غير**" راجعٌ إلى "**الخبر**" أيضـًا. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها صلة "**ما**" المصدرية. وهي في تأويل المفرد، فمحلّها القريب مجرور بـ"**في**"، ومحلّها البعيد منصوبٌ مفعولٌ فيه لمتعلَّقه. وقيل: مفعولٌ له لمتعلَّقه بجعل "**في**" بمعنى اللام، كما في قوله ﷺ: «**عُذِّبَت امرأةٌ في هرَّةٍ**...»[1]؛ أي: لأجل هِرَّة. ويجوز كون "**ما**" موصولاً أو موصوفـًا، فجملة: "**التزم**" حينئذٍ صلة "**ما**" أو صفته بتقدير العائد إلى "**ما**"؛ أي: فيه.

(مِثْلُ) معلوم. ("**لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا**") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**لولا**": حرف لامتناع شيء لوجود غيره. ومن قال: إنَّه حرف الشرط لامتناع الجواب لوجود غيره، فقد كذَّبه قول المصنف الآتي: "**حروف الشرط: إنْ، ولو، وأمّا**". و"**زيد**": مرفوعٌ مبتدأ، خبره محذوفٌ وجوبـًا؛ أي: موجود. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف. و"**اللام**": جوابية. و"**كان**": ماضٍ تامٌّ بمعنى "**ثبت**"، أو ناقص. و"**كذا**" ـ من الكنايات ـ: مبنيٌّ على السكون مرفوع المحل فاعل "**كان**"، أو منصوب المحل خبره. واسمه فيه "**هو**" راجعٌ إلى غائب.

ويجوز كون [٨٣/ب] "**كذا**" مركَّبـًا مِنَ الكاف واسم الإشارة، فيكون الجارُّ والمجرور حينئذٍ ظرفـًا مستقرّاً منصوب المحلِّ على أنَّه خبر "**كان**" ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي، وقد أَلَّف رسالة مستقلَّة سمَّاها بـ«**فوح الشذا بمسألة كذا**» ـ. والجملة فعليَّة لا محلَّ لها جواب "**لولا**". وما ذكره المصنف مذهب سيبويه.

وقال الكوفيون: "**زيد**": فاعلُ فعلٍ محذوف؛ أي: لولا وجد زيد.

قال ابن عُصفُور: مذهب سيبويه أولى؛ لأنَّ إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل، والحمل على الأكثر أولى ـ كما في «**الأشباه**» ـ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣٦)، ومسلم [١٥١-(٢٢٤٢)].

وقال الفراء: إنَّ "**لولا**" عاملٌ فيما بعده؛ لتنزيله منزلة الوجود؛ لانفهامه بلا مهلة[١].

وعلى هذين القولين فالمثال ليس ممَّا نحن فيه.

(و) عاطفة. (**مِثْلُ**) عطف على "**مثل**" السابق. ("**ضَرْبِي زَيْداً قَائِمًا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**ضربي**"[٢]: مرفوعٌ تقديراً مبتدأ. و"**الياء**": ضمير المتكلم مبنيّ على السكون، محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"ضرب"، ومحلّه البعيد مرفوعٌ فاعله. و"**زيداً**": منصوبٌ مفعوله، والخبر محذوفٌ وجوبًا؛ أي: حاصل. و"**قائمًا**": اسم فاعل، فاعله فيه راجعٌ إلى فاعل "**كان**" المحذوف. وهو معه مركّبٌ منصوبٌ لفظًا حالٌ مِن ذلك الفاعل. وأصل هذا التركيب عند البصريين: "**ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائمًا**"؛ أي: إذا ثبت قائمًا، فحذف "**حاصل**" كما يحذف متعلّقات الظروف، نحو: "**زيدٌ عندك**" فبقي: "**إذا كان قائمًا**"، ثم حذف "**إذا**" مع شرطه العامل [٨٥/آ] في الحال، وأقيم الحال مقام الظرف؛ لأنَّ في معنى الحال معنى الظرفيَّة، فالحال قائمٌ مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائمًا مقام الخبر.

وههنا مذاهب كثيرة، واختلافات وفيرة، مذكورة في الشروح، فليطالعها الذين لهم القلوبُ الجروح.

مطلبٌ: في الرسالة المستقلة في إعراب: "ضربي زيداً قائماً" للسيوطي، ذكرها في «الأشباه والنظائر النحوية»

وقد ألّفَ السُّيُوطيُّ في حقِّ هذا التركيب رسالةً مستقلّةً، جامعة لجميع الأقوال، ذكرها في «**الأشباه والنظائر**»، فعليك بها.

---

(١) في هامش (أ): "بلا مهلة" بيان.

(٢) في هامش (أ): "فضربي" بيان.

ومن أمثلة ما نحن فيه قولهم: "**أخطب ما يكون الأمير قائماً**"، وأكثر الناظرين في هذا المثال كان راجلاً، فأقول: "**أخطب**": اسم تفضيل مرفوع مبتدأ، خبره محذوفٌ وجوباً؛ أي: حاصل. و"**ما**": مصدريّة. و"**يكون**": مضارعٌ تامٌّ بمعنى "**يوجد**". و"**الأمير**": مرفوعٌ فاعله. والجملة لا محلَّ لها صلة "**ما**". وهي في تأويل المفرد مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**أخطب**" بتقدير المضاف؛ أي: أخطب أوقات ثبوت الأمير حاصل إذا كان قائماً. ففعل فيه ما فعل في المثال السابق من الحذف. و"**قائماً**": حالٌ مِنَ المستكنّ في "**كان**" المحذوف، وسادّ مسدّ الخبر، كما في المثال السابق. وإضافة الخطابة إلى الوقت توسّعٌ وتجوّزٌ، كما في: ﴿مَكْرُ الَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣] ـ كما في «**الرضي**» و«**الأشباه والنظائر**» ـ. ويجوز أنْ لا يقدّر المضاف، فيكون المعنى حينئذٍ: أخطب أكوان الأمير حاصل إذا كان قائماً، فالكون بمعنى الأكوان؛ لأنَّ أفعل للزوم كونه بعض المضاف إليه لا يضاف إلّا إلى المتعدّد، فكأنَّ كل كون منه خطيب، لكن كونه قائماً أخطب ـ كما في «**الامتحان**» و«**حاشيته**» للأطوي ـ. [٨٤/ب] وفي جعل كون الأمير خطيباً مجازٌ وتوسّعٌ ـ كما في «**شرح المفتاح**» للتفتازاني ـ.

مطلبٌ: في بيان تفصيل إعراب "كل رجل وضيعته"

(و) عاطفة. ("كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**كل**": مرفوعٌ مبتدأ. و"**رجل**": مجرورٌ مضاف إليه لـ"**كل**". و"**الواو**": عاطفة. و"**ضيعته**": مرفوعةٌ عطفٌ على "**كل رجل**". والضمير مضافٌ إليه لـ"**ضيعة**" راجعٌ إلى "**كلّ رجل**". والخبر محذوف وجوباً؛ أي: مقرونان، كما قال البصريون.

واستشكل عليهم **الرضي** بأنّه ليس في هذا التقدير لفظ يسدّ مسدّ الخبر المحذوف، فكيف حذف وجوباً؟.

وأجيب عنه: بأنَّ لهذا الخبر جهتين: جهة كونه خبراً عن **"كلّ رجل"**، وجهة كونه خبراً عن **"ضيعته"**. فباعتبار الجهة الأولى يعتبر مقدّماً، وإن كان باعتبار الجهة الثانية ليس كذلك، والجهة الواحدة تكفي في صحّة النيابة ـ كما في «**حاشية الامتحان**» للأطوي ـ.

وفي «**شرح المفتاح**» للتفتازاني: والتقدير عند المحققين: **"كلّ رجل مقرون هو وضيعته"**، على أن يكون **"ضيعته"** عطفاً على المستكنّ في الخبر، لا على المبتدأ؛ لتكون من تتمّته، ويسدّ مسدّه.

ورُدَّ بأنَّ فيه حذف الخبر والمعطوف والتأكيد، والاحتياج إلى صرف العطف على المبتدأ عن الظاهر وجعله صورة. بخلاف المعدول عنه، إذ ليس فيه إلَّا حذف الخبر، فالعدول عدول ـ كما في «**الحاشية**» المذكورة[١] ـ.

وفي «**شرح المفتاح**» للسيّد الشريف: والتقدير: **"كل رجل مقرون بضيعته وضيعته"**؛ أي: مقرونة بذلك الرجل، على أن يكون **"ضيعته"** مبتدأ محذوف الخبر، كما في: **"زيد قائم وعمرو"**؛ أي: وعمرو قائم.

ورُدَّ بأنَّه يلزم حينئذٍ حذف خبر المعطوف[٢] وجوباً مِن غير [٨٥/آ] سادّ مسدّه.

وأجيب: بأنَّه يجوز أنْ يقال: إنَّ المعطوف أُجرِيَ مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره ـ كما في «**الرضي**» ـ.

ثم قال الرضي: والظاهر أنَّ حذف الخبر في مثله غالب لا واجب.

وفي «**نهج البلاغة**»[١]: وأنتم والساعة في قرن، فلا يكون إذاً مِنْ هذا الباب. انتهى.

---

(١) في هامش (أ): على «الامتحان» للأطوي.

(٢) في هامش (أ): "خبر المعطوف" بيان.

وقال الكوفيّون: "**وضيعته**" خبر المبتدأ؛ لأنَّ الواو بمعنى "**مع**"، فكأنّك قلت: "**كل رجل مع ضيعته**"، فإذا صرّحت بـ"**مع**" لم تحتج إلى تقدير الخبر، وكذا مع الواو الّتي بمعناه، فلا يكون حينئذٍ ممَّا نحن فيه. وردّه **الرضي** بما لا مزيد عليه.

وفي «**شرح المفتاح**» للتفتازاني: وهو قويٌّ من جهة المعنى دون اللفظ، إذ لم يعهد في الواو ذلك.

وفي «**الأشباه والنظائر**»: قولهم: "**كل رجل وضيعته**" مبتدأ لا خبر له(٢) على أحد الوجهين.

ثم في هذا المثال إشكالٌ، وهو أنَّه لا يصح رجوع الضمير إلى "**كل**"، ولا إلى "**رجل**"، إذ كل رجل ليس بمقرون بضيعة كل رجل، ولا بضيعة رجل ما.

أجاب عنه الفاضل العصام بأنَّ كلَّ رجل إجمال لأسماء ظاهرة متعددة، وكذا الضمير إجمال لضمائر متعددة، كل ضمير في هذا المجمل راجعٌ إلى ظاهر من ذلك المجمل.

(و) عاطفة. ("**لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا**") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**اللام**": موطّئة القسم، وتسمّى(٣) لام المؤذنة أيضـًا. و"**لعَمْرُ**": ـ بفتح العين وسكون الميم وبالضم ـ بمعنى البقاء، ولا يستعمل مع

---

(١) قيل: هو للشريف أبي القاسم علي بن طاهر المرتضى (ت: ٤٣٦هـ) جمعه من كلام سيدنا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقيل: لأخيه الشريف الرضي البغدادي. قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: ومن طالع الكتاب جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن فيه السب الصريح والحط على السيدين أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وشرحه كثيرون. «كشف الظنون» (٢/ ١٩٩١).

(٢) في هامش (أ): لكونه بمعنى اقترنا، كما أن حسبك مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين؛ لكونه في معنى اكتف، كما في «الأشباه».

(٣) في هامش (أ): كما في «مغني اللبيب».

اللام إلَّا المفتوحة؛ لأنَّ القسم موضع التخفيف [٨٥/ب] لكثرة استعماله ـ كما في «الرضي» و«الدماميني» ـ، وفي التنزيل: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

ثم إنَّه مرفوع مبتدأ. و"**الكاف**": مجرور المحل مضاف إليه لـ"**عمر**". والخبر محذوف وجوبـاً؛ أي: قسمي، كما جزم به كثيرٌ مِنَ النحويين، خلافـاً لابن عصفور، فإنَّه جوَّز هنا كون المحذوف مبتدأ، كما جوّز كونه خبراً، حيث قال: والتقدير إنَّما قسمي أيمن الله، أو أيمن الله قسمي ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. والجملة اسميّةٌ لا محلَّ لها استئناف.

مطلبٌ: في الاختلاف في أنَّ إعراب (لأفعلنّ) هل هو محليٌّ أو تقديري؟

و"**اللّام**" في "**لأفعلنّ**" جواب القسم. و"**أفعلنّ**": مضارعٌ متكلّمٌ مبنيٌّ على الفتح مرفوعٌ محلًّا بعامل معنوي، كما هو مذهب الجمهور. وقيل: هو مُعرَبٌ، إعرابه تقديري ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ. وفاعله فيه "**أنا**". والنون المشدّدة حرف جيء به لتأكيد الفعل مبنيّ على الفتح لا محلّ له. والجملة فعليَّةٌ لا محلَّ لها جواب القسم المقدَّر. و"**كذا**" ـ مِنَ الكنايات ـ: مبنيٌّ على السكون منصوب المحل مفعول به لقوله: "**لأفعلنّ**".

مطلبٌ: في خبر "أنّ"

(خَبَرٌ) مرفوعٌ مبتدأٌ، وخبره محذوفٌ؛ أي: ومنها، بقرينة السباق. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. ويحتمل أن يكون الخبر مبتدأ، وخبره قوله: "**هو المسند**". أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا خبر "**أنّ**". أو مبتدأ وخبره محذوف؛ أي: خبر "**أنّ**" هذا. والأول هو المناسب لمقام تعداد المرفوعات.

("**أَنَّ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضافٌ إليه لـ"**خبر**"، هذا على تقدير الحكاية، وهي الأكثر. ويجوز كونه مجروراً لفظـاً بالتنوين والكسرة إنْ أوّلته باللفظ، فيكون منصرفـاً. أو بغير التنوين والفتحة إنْ أوّلته باللفظة أو الكلمة، فيكون [٨٦/آ] غير منصرف ـ كما في «**الرضي**»، وقد مرّ ـ.

(و) عاطفة. (أَخَوَاتِهَا) مجرورة عطف على "أنّ". والضمير مضاف إليه لـ"**أخوات**" راجعٌ إلى "**أنّ**" بتأويل الكلمة أو اللفظة. (هُوَ) مرفوع المحل مبتدأ راجعٌ إلى خبر "**إنّ**". (المُسْنَدُ) مرفوعٌ خبره. والجملة اسميّةٌ لا محلَّ لها استئناف، أو مرفوعة المحل خبر لقوله: "**خبر أنّ**" على احتمال كونه مبتدأ لم يحذف خبره. (بَعْدَ) ظرف لـ"**المسند**". (دُخُولِ) مجرور مضاف إليه لـ"**بعد**".

(هَذِهِ) اسم إشارة، محلّها القريب مجرور مضاف إليه لـ"**دخول**"، ومحلّها البعيد مرفوعٌ فاعله. (الحُرُوفِ) مجرورةٌ صفة، أو بدل الكل، أو عطف بيان لـ"**هذه**". وليست وصفًا مقطوعًا على أنّها مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هي"، أو منصوبة مفعول "**أعني**" المقدّر كما زعم[1]؛ لأنَّ وصف اسم الإشارة لا يقطع ـ كما في «**الرضي**» و«**النكت**» للسيوطي، وقد مرّ ـ.

(مِثْلُ) معلوم. ("إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**إنّ**": حرفٌ مشبَّهٌ بالفعل. و"**زيداً**": منصوبٌ اسمه. و"**قائم**": اسم فاعل، فاعله فيه. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبره، وهو معهما جملةٌ اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف.

(و) استئنافٌ أو اعتراض. (أَمْرُهُ) مرفوعٌ مبتدأ. والضمير مضافٌ إليه لـ"**أمر**" راجعٌ إلى "**خبر أنّ**". (كَأَمْرِ) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراض. (خَبَرِ) مجرور مضاف إليه لـ"**أمر**". (المُبْتَدَإِ) مجرور مضاف إليه لـ"**خبر**". (إِلَّا) حرف استثناء. (فِي تَقْدِيمِهِ) متعلق بالظرف [٨٦/ب] المستقر؛ أعني "**كأمر**"، ومفعول فيه له؛ أي: وأمره كأمر خبر المبتدأ في جميع الأوقات، إلَّا في وقت تقديمه، فالمستثنى مفرَّغٌ في الإثبات لصحَّة المعنى، كما في: "**قرأت إلَّا يوم**

---

(١) في هامش (أ): الزاعم أكثر المعلمين والمتعلمين.

كذا" ـ كما يجيء ـ. والضمير الراجع إلى خبر **"إنّ"** محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ**"تقديم"**، ومحلّه البعيد نصب مفعوله، أو رفع نائب فاعله على الاحتمال[١]؛ لكونه مصدراً معلوماً أو مجهولاً، كما مرَّ في أمثاله.

(إِلَّا) حرف استثناء. **(إِذَا)** لمجرد الظرفيّة منصوب المحل مفعولٌ فيه لِمَا فهم مِنَ السباق؛ أي: لا يتقدم خبر باب **"إنّ"** في جميع الأوقات إلَّا إذا كان...إلخ.

(كَانَ) ماض ناقص، اسمه فيه راجعٌ إلى خبر **"إنّ"**. **(ظَرْفًا)** منصوبٌ خبره. والجملة فعليّة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ**"إذا"**. **(خَبَرٌ)** مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ومنها. والجملة اسميّةٌ لا محلَّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. وهنا احتمالات ذكرناها في قوله: **"خبر أنّ وأخواتها"**.

مطلبٌ: في خبر "لا" لنفي الجنس

(لَا) مراد اللفظة مجرور تقديراً مضاف إليه لـ**"خبر"**. **(الَّتِي)** اسمٌ موصولٌ مجرور المحل صفة **"لا"**. **(لِنَفْيِ)** ظرف مستقر. فاعله فيه **"هي"** راجعٌ إلى الموصول. والجملة فعليّة لا محلَّ لها صلة الموصول. **(الجِنْسِ)** مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليه لـ**"نفي"**، ومنصوبٌ محلًّا مفعوله.

(هُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجعٌ إلى خبر **"لا"**. **(المُسْنَدُ)** مرفوعٌ خبر المبتدأ. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف. **(بَعْدَ)** ظرف لـ**"لمسند"**. **(دُخُولِهَا)** مجرورٌ مضاف إليه لـ**"بعد"**. والضمير الراجع إلى خبر **"لا"** محلّه القريب مجرورٌ مضافٌ إليه لـ**"دخول"**، ومحلّه البعيد [٨٧/آ] مرفوعٌ فاعله.

(مِثْلُ) معلوم. **("لَا غُلَامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيهَا")** مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ**"مثل"**. وإذا أُرِيدَ المعنى فـ**"لا"**: لنفي الجنس. و**"غلام"**: منصوبٌ اسم **"لا"**.

---

(١) في هامش (أ): أي: هذا كائن على الاحتمال...إلخ.

و"رجل": مجرور مضاف إليه لـ"غلام". و"ظريف": صفة مشبّهة. فاعله فيه "هو" راجعٌ إلى "غلام رجل". وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبر "لا". واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلَّ لها استئناف. و"فيها": ظرف مستقر، فاعله فيه "هو" راجعٌ أيضًا إلى "غلام رجل". وهو معه جملة فعليّة مرفوعة المحل خبر بعد خبر لـ"لا". وليس قوله: "فيها" ظرف "ظريف"؛ لأنَّ الظرافة لا تتقيد بالظرف(١) ونحوه ـ كما في «الفوائد الضيائية» ـ.

وقال الفاضل العصام: عدم تقيد الظرافة بالظرف ونحوه إذا كان الظرافة بمعنى الملكة، وأما الظرافة بمعنى أثر الملكة فتتقيد بما(٢) ذكر. فعلى هذا: يجوز كون "فيها" متعلّقًا بظريف.

(و) استئناف. (يُحْذَفُ) مضارع مجهول. نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى خبر "لا". (كَثِيراً) منصوب مفعول مطلق، أو مفعول فيه لـ"يحذف" بتقدير الموصوف؛ أي: حذفًا أو زمانًا كثيراً. والجملة فعليّة لا محلَّ لها استئنافٌ أو اعتراض، وقيل: عطف على مفهوم من الكلام، أو مقدّر في نظم الكلام؛ أي: يذكر خبر "لا" قليلاً ويحذف كثيراً.

(وبَنُو) مرفوعٌ مبتدأ، أصله "بنون" جمع "ابن"، حذف نونه لأجل الإضافة. (تَمِيمٍ) مجرور مضافٌ إليه لـ"بنو". (لَا) حرف نفي. (يُثْبِتُونَهُ) مضارع مرفوع بعامل معنوي، وعلامة الرفع النون، والواو مرفوع المحل فاعله راجعٌ إلى المبتدأ. والهاء [٨٧/ب] منصوب المحل مفعوله راجعٌ إلى خبر "لا". والجملة فعليَّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميَّة كبرى لا محلَّ لها استئناف، أو اعتراض، أو

---

(١) في هامش (أ): قوله: "بالظرف" المراد به: الظرف الظاهري؛ لأنه المتبادر في هذا الفن، فلا يرد النقض بكان زيد ظريفًا كما تُوهِّمه الفاضل العصام، فإن كون كان قيداً ظريفًا ـ في فن علم المعاني بحسب المعنى؛ لأن المعنى: زيد ظريف في الزمان الماضي لا بحسب اللفظ والكلام فيه ـ. هذا ما سنح ببال هذا الحقير، وكنه كل شيء عند الملك القدير.

(٢) في هامش (أ): "بما" بيان.

عطف على ما قبلها من حيث المعنى، كأنَّه قيل: جمهور العرب يثبتون خبر "**لا**"، وبنو تميم لا يثبتونه.

(**اسْمُ**) مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ومنها. والجملة اسميّةٌ لا محلَّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. ("**مَا**") مراد اللفظ: مجرورٌ تقديراً مضاف إليه لـ"**اسم**". (**و**) عاطفة. ("**لَا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**ما**". (**الْمُشَبَّهَتَيْنِ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هما**" راجعٌ إلى "**ما**" و"**لا**". وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "**ما**" و"**لا**".

(**بِلَيْسَ**) "**الباء**": حرف جر متعلّق بـ"**المشبهتين**". و"**ليس**": مراد اللفظ: مجرور به تقديراً ومنصوب محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلّقه، هذا على تقدير الحكاية[1] في "**ليس**" وهو الأكثر. ويجوز كونه مجروراً لفظاً بالكسرة إن أوّلته باللفظ، أو الفتحة إن أوّلته باللفظة أو الكلمة. فعلى الأول: منصرف، وعلى الثاني: غير منصرف ـ كما في «**الرضي**» ـ[2]. وقد مرَّ مراراً، وقس عليه أمثاله.

(**هُوَ**) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى اسم "**ما، ولا**". (**الْمُسْنَدُ**) مرفوع خبره. والجملة اسميّة لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض. (**إِلَيهِ**) متعلّق بـ"**المسند**" نائب فاعله. والضمير راجع إلى الألف واللام. (**بَعْدَ**) ظرف لـ"**لمسند إليه**".

(**دُخُولِهِمَا**) مجرور مضاف إليه لـ"**بعد**". والضمير الراجع إلى "**ما، ولا**" محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**دخول**"[3]، ومحلّه البعيد مرفوع فاعله.

(**مِثْلُ**) معلوم. [٨٨/آ] ("**مَا زَيْدٌ قَائِمـًا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه

---

(١) في هامش (أ): "الحكاية" بيان.

(٢) في هامش (أ): "في الرضي" بيان.

(٣) في هامش (أ): من قبيل إضافة المصدر اللازم إلى فاعله.

لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**ما**": حرف مشبّه بـ"**ليس**". و"**زيد**": مرفوع اسمه. و"**قائمًا**": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**زيد**". وهو معه مركب منصوب لفظًا خبره. واسمه وخبره جملة اسميَّة لا محلَّ لها استئناف.

(و) عاطفة. (**"لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**لا**" حرف مشبّه بـ"**ليس**". و"**رجل**": مرفوعٌ اسم "**لا**". و"**أفضل**": اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى "**رجل**". وهو معه مركبٌ منصوبٌ لفظًا خبره. واسمه وخبره جملة اسميَّة لا محلَّ لها استئناف. و"**منك**": متعلّق بـ"**أفضل**".

(و) استئناف أو اعتراض. (هُوَ) مرفوع المحل مبتدأ راجعٌ إلى "**عمل ليس**". (فِي "لَا") ظرف لقوله الآتي. (شَاذٌّ) اسم فاعل، فاعله فيه راجعٌ إلى المبتدأ. وهو معه مركب مرفوع لفظًا خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض.

** ** **

مطلبٌ: في بحث المنصوبات

(المَنْصُوبَاتُ: هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المَفْعُولِيَّةِ) قد سبق مثل إعراب هذه الألفاظ عند قوله: "**المرفوعات: هو ما اشتمل على علم الفاعليَّة**"، فلا تغفل.

(فمِنْهُ) "**الفاء**": للتفصيل. و"منه": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. والضمير راجع إلى "**ما اشتمل**"، أو المنصوب المدلول عليه بـ"**المنصوبات**"، أو "**المنصوبات**" بالتأويل، كما مرَّ في بحث المرفوعات. (المَفْعُولُ) مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة اسميَّة لا محلَّ لها تفصيل. (المُطْلَقُ) مرفوع صفة "**المفعول**"، أو مشغول بإعراب الحكاية، [٨٨/ ب] كما في: "**عبد الله**" علماً.

(و) استئناف. (هُوَ) مرفوع المحل مبتدأ راجعٌ إلى "**المفعول المطلق**". (اسْمُ) مرفوعٌ خبره. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها استئناف. (مَا) موصوفٌ أو موصولٌ مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**اسم**". (فَعَلَهُ) ماض مبنيّ على الفتح لا محلَّ له. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "**ما**". (فَاعِلُ) مرفوع فاعله. والجملة فعليّة مجرورة المحل، أو لا محلَّ لها صفة "ما" أو صلته. (فِعْلٍ) مجرور مضاف إليه لـ"**فاعل**". (مَذْكُورٍ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**الفعل**". وهو معه مركب مجرور لفظاً صفة "**فعل**" ـ كما في «**الرضي**» ـ أو نائب الفاعل فيه راجع إلى "**الفاعل**". وهو معه مركب مرفوع لفظاً صفة "**فاعل**" ـ كما في «**النكت**» نقلاً عن النيلي[1] ـ.

(بِمَعْنَاهُ) ظرف مستقر مجرور المحل صفة بعد صفة لـ"**الفعل**". والضمير

(١) أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي (ت١٩٣هـ)، أخذ عنه الكسائي. له: «الفيصل»، و«معاني القرآن»، و«الوقف والابتداء». «معجم المؤلفين» (٩/ ١٩٢).

مضاف إليه لـ"**معنى**" راجع إلى "**الاسم**"، أو إلى "**ما**" ـ كما في «**الرضي**» ـ. وقيل: الظرف المستقر منصوب المحل حال من المستكن في "**مذكور**"، أو من البارز في "**فعله**". والظاهر ما ذكرناه.

(**وَيَكُونُ**) مضارع ناقص، اسمه فيه راجع إلى "**المفعول المطلق**".

(**لِلتَّأْكِيدِ**) ظرف مستقر منصوب المحل خبره. والجملة فعليّة لا محلَّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة: "**هو اسم ما**". لا على جملة: "**فعله فاعل فعل**" كما تُوهِّم(١)؛ لأنَّه يلزم حينئذٍ كون قوله: "**ويكون للتأكيد...إلخ**" جزءاً(٢) من التعريف، وليس كذلك. ولا يجوز أيضاً كون هذه الجملة مرفوعة المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهو يكون، كما زعم(٣)؛ لأنَّه لا حاجة إلى تقدير المبتدأ مع أنَّه يلزم حينئذٍ التباسٌ؛ [٨٩/آ] إذ لا يعلم أنَّ هذه الجملة استئناف أو خبر مبتدأ محذوف، فيلزم ذكر المبتدأ؛ لرفع الالتباس ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

(و) عاطفة. (**النَّوْعِ**) مجرور عطف على "**التأكيد**". (و) عاطفة. (**العَدَدِ**) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (**مِثْلُ**) معلوم. ("**جَلَسْتُ جُلُوساً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**جلست**": فعل وفاعل. و"**جلوساً**": مفعولٌ مطلقٌ للتأكيد لـ"**جلست**".

(و) عاطفة. ("**جِلْسَةً**") ـ بكسر الجيم ـ مراد اللفظ: مع محذوفه ـ أي: جلست ـ مجرور تقديراً عطف على المثال السابق ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وما قيل: إنَّ قوله: "**جلسة**" عطف على "**جلوساً**" فغلط ظاهر، كما لا يخفى على مَن هو في هذا الفنّ

---

(١) في هامش (أ): المتوهم بعض المعربين.

(٢) وقع في النسخة المخطوطة "جزء" ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) في هامش (أ): الزاعم صاحب «الإفصاح».

ماهر. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**جلست**": فعل وفاعل. و"**جلسة**": منصوبة مفعول مطلق للنوع لـ"**جلست**".

(و) عاطفة. ("جَلْسَةٌ") ـ بفتح الجيم ـ مراد اللفظ: مع محذوفه ـ أي: جلست ـ مجرور تقديراً عطف على المثال القريب أو البعيد. وما قيل: إنَّها منصوبة لفظًا عطف على "**جلوسًا**" أو على "**جلسة**" السابقة فباطل، لا يقوله إلَّا رجلٌ عن هذا الفن عاطل. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**جلست**": فعل وفاعل. و"**جلسة**": منصوبة مفعول مطلق للعدد لـ"**جلست**".

(فالأَوَّلُ) مرفوعٌ مبتدأ. و"**الفاء**": للتفصيل. (لَا) نافية. (يُثَنَّى) مضارع مجهول مرفوع تقديراً بعامل معنويّ. نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة [٨٩/ ب] اسميّة كبرى لا محلَّ لها تفصيل.

(و) عاطفة. (لَا) نافية. (يُجْمَعُ) مضارع مجهول مرفوع بعامل معنويّ. نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة مرفوعة المحلّ عطف على جملة: "**لا يثنّى**". (بِخِلَافِ) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا كائن بخلاف. والجملة اسميّة لا محلَّ لها استئناف، أو اعتراض، أو منصوبة المحل حال مِنَ المستكنّ في "**لا يثنّى ولا يجمع**".

(أَخَوَيْهِ) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**خلاف**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. والضمير مضاف إليه لـ"**أَخَوَيْ**" راجع إلى "**الأوّل**". (وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. (يَكُونُ) مضارعٌ ناقصٌ اسمه فيه عائدٌ إلى "**المفعول المطلق**" أو "**الأوّل**"، ورجّحه الفاضل العصام بل صوبه.

(بِغَيْرِ) ظرف مستقر منصوب المحل خبره. والجملة فعليَّة لا محلَّ لها استئناف،

أو اعتراض، أو عطف على مقدّر؛ أي: يكون مع لفظه كثيراً وقد يكون...إلخ، أو على جملة "**يكون**" للتأكيد، أو مرفوعة المحل عطف على جملة: "**لا يثنّى ولا يجمع**".

(**لَفْظِهِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". والضمير مضاف إليه لـ"**لفظ**" راجع إلى "**فعل**" ـ كما في «**شرح المصنف**» ـ، ويجوز رجوعه إلى "**المفعول المطلق**" على تقدير رجوع اسم "**يكون**" إلى "**فعل**".

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**قَعَدْتُ جُلُوساً**")(١) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**قعدت**": فعل وفاعل. و"**جلوساً**": مفعول مطلق للتأكيد لـ"**قعدت**" عند المازنِيّ والمبرّد والسيرافي، وصحّحه ابن مالك. وقال الرضي: هو أولى؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه. وعند [٩٠/آ] سيبويه والجمهور وصحّحه أبو حيّان: أنّ "**جلوساً**" مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ مقدّرٍ مِنْ لفظه؛ أي: وجلست جلوساً. واختار الفارسي وابن جِنّي التفصيل، فإنْ أُرِيدَ به التأكيد عمل فيه المضمر لا الظاهر؛ لأنَّه مِنْ قبيل التأكيد اللفظيّ، وإنْ أُرِيدَ به النوع عمل فيه الظاهر؛ لأنَّه بمعناه ـ كما في «**النكت**» للسيوطي ـ.

---

(١) في هامش (أ): قوله: "قعدت جلوساً" إنما يصح لو كان القعود والجلوس مرادفين. وفي «شرح المصباح» للشيخ علي المشهور بمصنفك: الفرق بين الجلوس والقعود: أن الجلوس بالنسبة إلى النائم، والقعود بالنسبة إلى القائم، يقال للقائم: اقعد، وللمتكئ: اجلس. وفي «حاشية الوافية» لمحمد الـچلبي: قال زين العرب في «شرح المصابيح»: إنّ الفصحاء يستعملون القعود في مقابلة القيام، والجلوس في مقابلة الاضطجاع ونحوه. وحكي أن النضر بن شميل دخل على المأمون وقام بين يديه، فقال له المأمون: اجلس، قال يا أمير المؤمنين: لست بمضطجع فأجلس، فقال: كيف أقول؟ قال: قل: اقعد. انتهى. وفي «القاموس» إشارة إلى الاختلاف، حيث قال: القعود والمقعد الجلوس أو هو من القيام، والجلوس من الضجعة ومن السجود. انتهى. فما ذكره عصام الدين وتبعه عصمة الله من أنّ القعود يكون من الاضطجاع والجلوس من القيام.. فسهو ظاهر.

(وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. (يُحْذَفُ) مضارع مجهول. (الفِعْلُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة فعليّة لا محلَّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على مقدّر؛ أي: يذكر الفعل كثيراً وقد يحذف...إلخ. (لِقِيَامِ) ظرف "يحذف"، إذِ اللام وقتيّة. (قَرِينَةٍ) مجرورة لفظاً مضاف إليها لـ"قيام"، ومرفوعة محلًّا فاعله. (جَوَازاً) منصوب مفعول مطلق لـ"يحذف"، بتقدير الموصوف أو المضاف؛ أي: حذفاً جائزاً أو حذف جواز.

(كَقَوْلِكَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. و"الكاف": مجرور المحل مضاف إليه لـ"قول". (لِمَنْ) ظرف مستقرّ منصوب المحل حال من "القول"، أو مجرور المحل صفة له؛ أي: كائناً أو الكائن لمن؟. وقيل: ظرف لغو متعلّق بـ"القول". وكونه خبر مبتدأ محذوف ـ أي: هو كائن لمن؟ ـ احتمال بعيد.

(قَدِمَ) ماض، فاعله فيه راجعٌ إلى "من". والجملة لا محل لها، أو مجرورة المحلّ صلة "من" أو صفته(١). ("خَيْرَ مَقْدَمٍ")(٢) مراد اللفظ: مجرور تقديراً بدل الكل، أو عطف بيان لـ"قول"، أو مرفوع تقديراً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو"، أو منصوب تقديراً مفعول "أعني" المقدّر.

ولا يقال: إنَّه منصوبٌ تقديراً مقول القول، كما تُوهِّم؛ إذِ القول هنا [٩٠/ب] بمعنى المقول، لا بمعناه المصدري، فلا يحتاج إلى المقول ـ كما سبق تفصيله ـ. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"خير": منصوب مفعول مطلق لـ"قدمت" المقدّر بتقدير الموصوف؛ أي: قدوماً خير مقدم، أو باكتساب اسم التفضيل المصدريّة من المضاف إليه. و"مقدم": مجرور مضاف إليه لـ"خير"(٣).

---

(١) في هامش (أ): وفي «القاموس»: قدم من سفره ـ كعلم ـ قُدوماً وقِدماناً ـ بالكسر ـ: آب؛ أي: رجع، فهو قادم. انتهى.

(٢) في هامش (أ): من الأدب.

(٣) في هامش (أ): المقدم مصدر ميمي.

مطلبٌ: في أن ياء النسبة لا يجوز حذفه

(و) عاطفة. (وُجُوبًا) منصوب عطف على "**جوازاً**". (سَمَاعًا) منصوب صفة لقوله: "**وجوبًا**" بتقدير المضاف؛ أي: ذا سماع، أو بجعله بمعنى "**مسموعًا**". لا بتقدير ياء النسبة ـ أي: سماعيًا ـ كما تُوهِّم، فإنَّ ياء النسبة لا يحذف ـ كما ذكره الفاضل العصام في «**حاشية الفوائد الضيائية**». وقيل: إنّه نصب على نزع الخافضيّة؛ أي: بسماع. وفيه أنّه مع كونه تكلّفًا سماعي لا قياسيّ ـ كما صرحوا به ـ.

(مِثْلُ) معلوم. ("سَقْيًا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**سقيًا**": منصوب مفعول مطلق لفعل مقدّر وجوبًا سماعًا؛ أي: سقاك الله تعالى سقيًا. والجملة فعليّة لا محلَّ لها دعائيّة.

(و) عاطفة. ("رَعْيًا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**سقيًا**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**رعيًا**": منصوب مفعول مطلق لفعل مقدّر وجوبًا سماعًا؛ أي: رعاك الله تعالى رعيًا. والجملة فعليَّة لا محلَّ لها دعائيَّة.

(و"خَيْبَةً" و"جَدْعًا" و"حَمْدًا" و"شُكْرًا" و"عُجْبًا") كلٌّ منها مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أُرِيدَ المعنى في كلٍّ منها، فالأمر ظاهر لمن له فهم أعلى.

(و) عاطفة. (قِيَاسًا) منصوب عطف على "**سماعًا**". (فِي [٩١/آ] مَوَاضِعَ) كلمة "**في**": حرف جرّ متعلّق بـ"**يحذف الفعل وجوبًا**" المفهوم بواسطة العطف. و"**مواضع**": مجرورة بها لفظًا بالفتحة؛ لكونها غير منصرفة بوجود صيغة منتهى الجموع فيها. ومنصوبة محلًّا مفعول فيه لمتعلّقها.

(مِنْهَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. والضمير راجعٌ إلى "**المواضع**"[1].

---

(١) في هامش (أ): بتأويل الجماعة كما مر مراراً.

(مَا) موصوف أو موصول مرفوع المحلّ مبتدأ مؤخر بتقدير المضاف؛ "أي: موضع ما" إن كان عبارة عن المفعول المطلق. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. وقيل: مجرورة المحلّ صفة "**المواضع**".

(وَقَعَ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". ويحتمل عوده إلى المفعول المطلق إنْ كان "**ما**" عبارة عن الموضع. والعائد إلى "**ما**" محذوف؛ أي: فيه، فلا يقدّر حينئذٍ المضاف قبل "**ما**"(١). وعلى التقديرين: فالجملة فعليّة مرفوعة المحل صفة "**ما**"، أو لا محل لها صلته.

(مُثْبَتًا) اسم مفعول من باب الأفعال، نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى فاعل "**وقع**". وهو معه مركّب منصوب لفظًا حال من فاعل "**وقع**"، أو خبره إنْ كان بمعنى "**صار**" - كما مرّ -. (بَعْدَ) ظرف "**وقع**". (نَفْيٍ) مجرور مضاف إليه لـ"**بعد**".

(أَوْ) عاطفة. (مَعْنى) مجرور تقديراً عطف على "نفي". (نَفْيٍ) مجرور مضاف إليه لـ"**معنى**". (دَاخِلٍ) اسم فاعل، فاعله فيه راجعٌ إلى أحد الأمرين المفهوم من "**أو**". وهو معه مركب مجرور لفظًا صفة أحد الأمرين. (عَلَى اسْمٍ) متعلّق بـ"**داخل**". (لَا) نافية. (يَكُونُ) مضارع ناقص، اسمه فيه راجعٌ إلى "**المفعول المطلق**". (خَبَراً) [٩١/ب] منصوب خبره. والجملة فعليّة مجرورة المحلّ صفة "**اسم**"، أو منصوبة المحل على الحاليّة منه. وعدم تقدّم الحال على ذي الحال النكرة المحضة؛ لكونه مجروراً بحرف الجرّ - كما مرّ مراراً -. (عَنْهُ) ظرف مستقر منصوب المحل صفة "**خبراً**"، أو ظرف لغو له باعتبار معناه اللغوي. والضمير راجعٌ إلى "**الاسم**".

(أَوْ) عاطفة. (وَقَعَ) ماضٍ، فاعله فيه راجعٌ إلى المفعول المطلق. والجملة فعليّة

---

(١) في هامش (أ): "قبل ما" بيان.

مرفوعة المحلّ، أو لا محلّ لها عطف على جملة "**وقع**" السابق. (**مُكَرَّراً**) اسم مفعول من باب التفعيل، نائب الفاعل فيه راجعٌ إلى فاعل "**وقع**". وهو معه مركب منصوب لفظاً حال مِنْ فاعل "**وقع**"، أو خبره إنْ كان بمعنى "**صار**" ـ كما تقدم ـ.

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْراً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**ما**": حرف مشبّه بـ"**ليس**" ملغىً عن العمل؛ لانتقاض نفيه بـ"**إلّا**".

و"**أنْ**" في "**أنت**" مرفوع المحل مبتدأ، والتاء حرف دالّ على تذكير الضمير وإفراده لا محلّ له. وقيل: التاء مرفوع المحل مبتدأ، و"**أنْ**": عماد. وقيل: مجموع "**أنت**" مرفوع المحل مبتدأ. والأول هو القول الصحيح.

و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**سيراً**": منصوب مفعول مطلق للتأكيد لفعل مقدّر وجوباً[1]؛ أي: ما أنت إلّا تسير سيراً، بتقدير العامل بعد "**إلّا**"؛ لئلّا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وفي «**مغني اللبيب**»: أنَّ المستثنى المفرّغ لا يجري[2] في المفعول المطلق للتأكيد. وجملة "**تسير**" المقدّر مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. والجملة اسميّة [٩٢/آ] لا محلّ لها استئناف.

(**و**) عاطفة. ("**مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرَ**[3] **البَرِيدِ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**ما**": حرف مشبّه بـ"**ليس**" مُلغىً عن العمل أو غير

---

(١) في هامش (أ): قوله: "الفعل مقدر..." إلخ ويجوز تقدير اسم الفاعل؛ أي: ما أنت إلا سائر سيراً، كما في «مغني اللبيب» و«الرضي» و«شرح العصام»، وهكذا سائر الأمثلة، فلا تغفل.

(٢) في هامش (أ): وبحث فيه الرضي، من أراد فليراجع إليه.

(٣) في هامش (أ): أصله "إلا سيراً" مثل: "سير البريد"، فحذف الموصوف ثم حذف المضاف من الصفة، وذلك لأن المخاطب لا يفعل فعل غيره. كذا في «الرضي».

ملغى. و"أنت": مرفوع المحل مبتدأ أو اسم "ما" ـ وقد مرَّ التفصيل، فلا تغفل ـ. و"إلّا": حرف استثناء، و"سيراً": منصوب مفعول مطلق للنوع لفعل مقدّر وجوباً؛ أي: ما أنت تسير إلَّا سير البريد، أو: ما أنت إلّا تسير سير البريد، بتقدير العامل قبل "إلّا" أو بعدها؛ لعدم المانع هنا، كما في الأول؛ لأنّ المستثنى منه هنا السير المطلق، والمستثنى السير المقيّد، فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. و"**البريد**": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**السير**"، ومرفوع محلًّا فاعله. وجملة: "**تسير**" المقدّر مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ على التفسير الثاني(١)، أو منصوبة المحل خبر "**ما**" على التفسير الأول(٢). والجملة اسميّة لا محلَّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("**إِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**إنّ**": حرف مشبّه بالفعل مُلغىً عن العمل. و"**ما**": كافّة(٣) عن العمل. و"**أنت**": مرفوع المحل مبتدأ، خبره(٤) محذوف وجوباً؛ أي: تسير. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ. والجملة اسميّةٌ كبرى لا محلَّ لها استئناف. و"**سيراً**": منصوب مفعول مطلق للتأكيد لذلك المحذوف.

(و) عاطفة. ("**زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أُرِيدَ المعنى: [٩٢/ب] فـ"**زيد**": مرفوع مبتدأ، خبره محذوف وجوباً؛ أي: يسير. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. والجملة اسميّة كبرى لا محلَّ لها استئناف. و"**سيراً**": منصوب مفعول مطلق للتأكيد لذلك المحذوف.

---

(١) في هامش (أ): لإلغاء عمل ما بإلّا.

(٢) في هامش (أ): لعدم إلغاء عمل ما بإلّا؛ لوجود العمل قبل إلّا.

(٣) في هامش (أ): ملغىً.

(٤) في هامش (أ): "خبره" بيان.

و"**سيراً**" الثاني: تأكيد لفظي لـ"**سيراً**" الأوّل.

(و) عاطفة. (مِنْهَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مقدّم، والضمير راجعٌ إلى "**المواضع**". (مَا) موصوف أو موصول مرفوع المحلّ مبتدأ مؤخر. والجملة اسميّة لا محلَّ لها عطف على جملة: "**فمنها ما وقع مثبتاً**". (وَقَعَ) ماض، فاعله فيه راجعٌ إلى "ما". والجملة فعليّةٌ مرفوعة المحل، أو لا محلَّ لها صفة "**ما**" أو صلته. (تَفْصِيلا) منصوب حال مِنَ المستكنّ في "**وقع**" إنْ كان بمعنى "**ثبت**"، أو خبره إنْ كان بمعنى "**صار**". ويجوز كون انتصاب قوله: "**تفصيلاً**" على أنّه مفعول له؛ أي: لأجل تفصيل، أو على التمييز؛ أي: من حيث إنَّه تفصيل ـ كذا في «**الإفصاح**» ـ.

(لِأَثَرِ) متعلق بـ"**تفصيلاً**". واللام للتقوية؛ إذ التفصيل متعدٍّ بنفسه. وقد عرفت فيما سبق جواز تعلّق لام التقوية وعدم تعلّقها نقلاً عن الدماميني، فلا تغفل. (مَضْمُونِ) مجرور مضاف إليه لـ"**أثر**". (جُمْلَةٍ) مجرورة مضاف إليها لـ"**مضمون**". (مُتَقَدِّمَةٍ) اسم فاعل، فاعلها فيها "**هي**" راجعٌ إلى "**جملة**"، وهي معه مركبة مجرورة لفظاً صفة "**جملة**".

مطلبٌ: في أنّ أمر الحاضر فيه ثلاثة مذاهب

(مِثْلُ) معلوم. (﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]) هذا النظم مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**الفاء**": جوابيّة. و"**شدّوا**": [٩٣/آ] أمر حاضر مبنيّ على الوقف عند البصريين، وعلامة الوقف هنا حذف نون الجمع. ومعرب مجزوم بلام مقدّرة عند الكوفيين، وعلامة الجزم حذف نون الجمع. ومَبْنَى الخلاف بين الفريقين أنّه هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله؟ فمذهب البصريين: لا، وأنّه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلاً وإبقاء عمله. ومذهب الكوفيين: نعم. وههنا مذهب ثالث، وهو أنَّ صيغة الأمر مرتجلة،

ليست مأخوذة من المضارع، فهي عندهم مبنيّة على الوقف ليس إلّا ـ كما نقله أبو حيان ـ، وهو الأصح ـ كما في «**الأشباه**» ـ. فكن على التأمّل فيما ذكر، والتنبّه إنْ كنت مِن أهل الانتباه.

والواو مرفوع المحل فاعله، إلّا أنّه حذف هنا مِنَ اللفظ؛ لالتقاء الساكنين بوصل "**الوثاق**" اكتفاء بالضمّة. والجملة فعليّة لا محلَّ لها جواب "**إذا**" في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ﴾ [محمد: ٤]. "**والوثاق**": منصوب مفعول به له. و"**الفاء**": للتفصيل.

مطلبٌ: في تفصيل "إما" العاطفة

و"**إما**": حرف ترديد. و"**منّاً**": منصوب مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ مقدَّرٍ وجوباً؛ أي: تمنّون. والجملة فعليّة لا محلَّ لها تفصيل. و"**بعد**": مبنيٌّ على الضمّ منصوب المحلّ ظرف للفعل المقدّر عند السيرافي، أو للمفعول المطلق عند سيبويه؛ لقيامه مقام الفعل، لا لمصدريّته. واختار الأول الفاضل الرضي. و"**الواو**": زائدة عند الجمهور. و"**إمّا**": عاطفة. وقال بعض النحاة: إنّ الواو يعطف "**إما**" على "**إما**" السابق. و"**إمّا**" يعطف ما بعده على [٩٣/ب] ما بعد "**إمّا**" السابق. وردّه المولى حسن چلبي والإمام السيوطي بأنّ عطف الحرف على الحرف بعيد.

وقال المصنف في «**شرح المفصّل**»: إنّ مجموع، و"**إمّا**" حرف عطف. ولا يبعد أن يكون صورة الحرف مستقلّة حرفاً في موضع، وبعض حرف في موضع آخر ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني.

وقال الأندلسيّ: "**إما**" الأولى مع الثانية حرف عطف، قدّمت تنبيهاً على أنّ الأمر مبنيّ على الشكّ، والواو جامعة بينهما عاطفة لـ"**إما**" الثانية على الأولى، حتّى تصيرا كحرف واحد، ثم تعطفان ما بعد الثانية على ما بعد الأولى. وزيّفه الرضي بوجوه، مَنْ أراد فليراجع إليه.

وقال الرضي والسيد عبد الله: الحقّ أنّ الحرف العاطف هو الواو فقط. و"إمّا" مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة. والواو في قوله: "**إمّا إلى جنّة إمّا إلى نار**" مقدّرة؛ أي: وإمّا إلى نار. انتهى.

و"**فداء**": منصوب مفعول مطلق لفعل مقدّر وجوبًا؛ أي: تفدون. والجملة فعليّة لا محلَّ لها عطف على جملة "**تمنّون**" المقدّر.

(و) عاطفة. (مِنْهَا) ظرفٌ مستقرٌّ مرفوع المحل خبر مقدّم. والضمير راجعٌ إلى "**المواضع**". (مَا) موصوفٌ أو موصولٌ مرفوع المحلّ مبتدأ مؤخّر. والجملة اسميَّةٌ لا محلَّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (وَقَعَ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته.

(لِلتَّشْبِيهِ) متعلّق بـ"**وقع**" مفعول له عند المصنف، ومفعول به غير صريح عند الجمهور ـ كما مر ـ، أو ظرف مستقرّ منصوب المحل حال من فاعل "**وقع**"، أو خبره إنْ كان بمعنى "**صار**".

(عِلَاجاً) [٩٤/آ] منصوب حال من فاعل "**وقع**"، أو خبر بعد خبر له على تقدير كونه بمعنى "**صار**". (بَعْدَ) منصوب ظرف "**وقع**". (جُمْلَةٍ) مجرورة مضاف إليها لـ"**بعد**". (مُشْتَمِلَةٍ) اسم فاعل، فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى "**جملة**". وهي معه مركبّة مجرورة لفظًا صفة "**جملة**". (عَلَى اسْمٍ) متعلق بـ"**مشتملة**". (بِمَعْنَاهُ) ظرف مستقر مجرور المحلّ صفة "**اسم**". والضمير مضاف إليه لـ"**معنى**" راجع إلى "**ما**". (و) عاطفة. (صَاحِبِهِ) مجرور عطف على "**اسم**". والضمير مضاف إليه لـ"**صاحب**" راجع إلى "**اسم**".

(مِثْلُ) معلوم. ("مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**مررت**": فعل وفاعل. و"**بزيد**":

متعلّق بـ"مررت"، وفي بعض النسخ: "**مررت به**"، فعلى هذا: الضمير راجع إلى غائب، والأول موافق لشرح المصنف. و"**الفاء**": سببيّة، وقيل: زائدة، وقيل: عاطفة بحسب المعنى ـ كما مرّ[١] ـ. و"**إذا**": للمفاجأة منصوب المحل مفعول فيه للظرف المستقر؛ أعني: "**له**". و"**له**": ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مقدّم. والضمير راجعٌ إلى "**زيد**". و"**صوت**": مرفوعٌ مبتدأ مؤخر. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. وقد مرّ التفصيل فيما سبق. و"**صوت**": منصوب مفعول مطلق للنوع لفعل مقدّر وجوباً؛ أي: يصوّت. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف. و"**حمار**": مجرور مضافٌ إليه لـ"**صوت**"، ومرفوع محلاً فاعله. وقال سيبويه: العامل في "**صوت حمار**" الجملة المتقدّمة؛ لكونها بمعنى "**يصوت**". قال الرضي: وهذا وجه قوي. وقيل: إنَّ العامل فيه الاسم الذي بمعناه [٩٤/ب] في الجملة المتقدّمة؛ لأنّ المعنى: فإذا له تصويت، والتصويت مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً. وردّه أبو حيّان بأنّ الصوت في الجملة المتقدّمة ليس بمعنى التصويت، وإنما يراد به ما هو ناشئٌ عن التصويت ـ كما في «**النكت**» للسيوطي ـ.

ثم إنَّ الصوت هل هو مصدر أو اسم المصدر؟ فظاهر كلام «**الصحاح**» أنّه مصدر، حيث قال: صات الشيء، يصوّت صوتاً. لكنّ الرضي قال: الصوت اسمٌ أُقِيمَ مقام المصدر كالعطا والكلام. و"**القاموس**" أيضاً جعله اسماً، ولم يبيّن كونه مصدراً ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

ثم اعلم أنّه يجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدليّة، والصفة إنْ كان نكرة. ذكرهما سيبويه. ويجوز أن يكون خبراً لمحذوف، وتمتنع الصفة إنْ كان معرفة، ولا يجوز إلّا في الضرورة. قاله سيبويه. وقال الخليل: تجوز الصفة أيضاً على تقدير

---

(١) في هامش (أ): في إعراب "خرجت فإذا السبع".

"مثل"، وهل الرفع والنصب متساويان أو لا؟ فذهب ابن خَرُوف[١] إلى أنّ الرفع مرجوح؛ لأنّ الثاني ليس هو الأوّل، والنصب سالم من هذا المجاز. وذهب ابن عصفور إلى أنّهما متساويان؛ لأنّ في النصب التقدير. والأصل عدمه ـ كما في «**التصريح**[٢] **لمضمون التوضيح**» ـ.

(و) عاطفة. ("**صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى**") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: مررت بزيد فإذا له ـ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أُرِيدَ المعنى: فإعراب "**مررت بزيد فإذا له صراخ**" معلوم ممّا سبق. و"**صراخ**": منصوب مفعول مطلق للنوع لفعل مقدّر وجوبًا؛ أي: يصرخ. [٩٥/آ] والجملة فعليّة لا محلَّ لها استئناف. و"**الثكلى**": مجرورة تقديراً مضاف إليها لـ"**صراخ**"، ومرفوعة محلًّا، فاعله.

(و) عاطفة. (**مِنْهَا**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. والضمير راجع إلى "**المواضع**". (مَا) مرفوع المحلّ مبتدأ مؤخر. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. (وَقَعَ) ماض، فاعله فيه راجعٌ إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (مَضْمُونَ) منصوب حال من فاعل "**وقع**"، أو خبره إن كان بمعنى "**صار**". (**جُمْلَةٍ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**مضمون**". (لَا) لنفي الجنس. (**مُحْتَمِلَ**) مبنيّ على الفتح منصوب المحل اسم "**لا**". ثمّ إنّه بفتح الميم الثاني اسم مفعول. (**لَهَا**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ صفة اسم "**لا**"، أو مرفوع المحل صفته حملاً على محلّه البعيد ـ كما سيجيء إنْ شاء الله تعالى ـ. والضمير راجع إلى "**الجملة**". (**غَيْرُهُ**) مرفوع خبر

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي المعروف بابن خَرُوف (ت: ٦٠٩هـ) من أهل إشبيلية. له: شرح كتاب سيبويه، سماه: «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»، و«شرح الجمل للزجاجي». «الأعلام» (٤/ ٣٣٠).

(٢) في هامش (أ): لخالد الأزهري.

"لا". والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى "**المضمون**"(١)، أو إلى "**ما**". ويجوز كون "**لها**" خبر "**لا**"، و"**غير**" بدلاً من اسم "**لا**"، على أن يكون بمعنى "**إلّا**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافًا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**له**": ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم. و"**عليّ**": ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر بعد خبر عند مَنْ جوَّز تعدد الخبر. و"**ألف**": مرفوع مبتدأ مؤخر. و"**درهم**": مجرور مضاف إليه لـ"**ألف**". والجملة اسميّة لا محلَّ لها استئناف.

ثم إنّه يجوز في مثل هذا التركيب أربعة أوجه: الأول: ما ذكرناه. والثاني: كون الظرف الأوّل خبراً للمبتدأ المؤخّر، والثاني ظرفًا [٩٥/ب] لغواً له. والثالث: كون الظرف الثاني خبراً له، والأوّل ظرفًا لغواً له. والرابع: كون الأوّل خبراً، والثاني حالاً مِنَ المستكنّ في الظرف الأوّل، ولا يجوز العكس إلّا عند ابن بَرهان(٢)، فإنّ عنده يجوز العكس ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» ـ. وقد ذكر المولى شهاب الدين في «**حاشية أنوار التنزيل**» هذه الاحتمالات عند قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيٰوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

و"**اعترافًا**": منصوب مفعول مطلق للتأكيد لفعلٍ مقدّرٍ وجوبًا؛ أي: اعترفت اعترافًا. والجملة فعليّة لا محلَّ لها استئناف. وقال الرضي: الجملة المتقدّمة عاملة في "**اعترافًا**"؛ لنيابتها عن الفعل الناصب وتأديتها معناه، كما قلنا في نحو: "**لزيد صوت صوت حمار**"، فلا يكون مِنَ المنصوب اللازم إضمار فعله.

(**ويُسَمَّى**) مضارع مجهول مرفوع تقديراً بعامل معنويّ. نائب الفاعل فيه راجع

(١) في هامش (أ): كذا في «شرح العصام».

(٢) في هامش (أ): بفتح الباء.

إلى "ما" في "**ما وقع مضمون**..."**إلخ**. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**تَوْكِيداً**) منصوب مفعول ثان لـ"**يسمّى**". (**لِنَفْسِهِ**) متعلّق بـ"**توكيداً**" على أن يكون مفعولاً به غير صريح إنْ كان اللّام للتقوية، أو مفعولاً لأجله إنْ كان للتعليل ـ كما في «**الفوائد الضيائية**» ـ. والضمير مضاف إليه لـ"**نفس**" راجع إلى المستكنّ في "**يسمّى**".

(**ومِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ**) قد سبق وظهر إعراب هذه الألفاظ، فلا تغفل إنْ كنت مِنْ أهل الاتّعاظ.

(**لَهَا**) ظرف مستقر، والضمير راجعٌ إلى "**الجملة**". (**مُحْتَمَلٌ**) مرفوع فاعل الظرف المستقرّ على الراجح. أو مبتدأ مؤخر، والظرف [٩٦/آ] خبر مقدّم. والجملة الظرفيّة أو الاسميّة مجرورة المحل صفة "**جملة**". (**غَيْرُهُ**) مرفوع صفة "**محتمل**"؛ لأنَّ "**غير**" لا يتعرف ولو أضيف إلى المعرفة. والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى "**المضمون**" أو "**ما**"، وقيل: بدل من "**محتمل**"، وقيل: نائب فاعله. وفيه نظر، إذ المحتمل لم يعتمد على شيء يجب اعتماده عليه، فكيف يرفع الاسم الظاهر؟. وقيل: "**غير**" منصوب على أنّه مفعول "**محتمل**" بجعله مصدراً ميميّاً. ورُدَّ بأنّه خلاف الرواية[1].

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**زَيْدٌ قَائِمٌ حَقّاً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**قائم**": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**زيد**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**حقّاً**": منصوب مفعول مطلق للتأكيد لفعل مقدّر وجوباً؛ أي: حقّ حقّاً.

(**ويُسَمَّى**) مضارع مجهول مرفوع تقديراً بعامل معنويّ. نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**" في "**ما وقع**..." **إلخ**. والجملة فعليّة لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض.

---

(١) في هامش (أ): كما في «شرح العصام».

(تَوْكِيداً) منصوب مفعول ثان لـ"**يسمّى**". (لِغَيْرِهِ) متعلّق بـ"**توكيداً**" مفعول به غير صريح أو مفعول لأجله له ـ كما عرفت ـ. والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى المستكنّ في "**يسمّى**".

(ومِنْهَا مَا وَقَعَ) قد سبق الإعراب على وجه التفصيل، فانظر إلى ما سبق إنْ كنت مِنْ أصحاب التحصيل. (مُثَنَّى) منصوب تقديراً حال مِنَ المستكنّ في "**وقع**"، أو خبره إنْ كان بمعنى "**صار**".

(مِثْلُ) معلوم. ("لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه [٩٦/ب] لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**لبّيك**": منصوب مفعول مطلق لفعل مقدّر وجوبـاً؛ أي: ألبّ لبّيك. والكاف: مجرور المحل مضاف إليه لقوله: "**لبّى**"، وأصله: ألبّ لك إلبابين؛ أي: أقيم بخدمتك وامتثال أمرك، ولا أبرح عن مكاني إقامة كثيرة متتالية. فحذف الفعل، وأُقيم المصدر مقامه، ورُدَّ إلى الثلاثي بحذف زوائده، ثم حذف حرف الجرّ من المفعول، وأضيف المصدر إليه، وحذف نون التثنية، فصار: لبّيك. ويجوز أن يكون مِنْ: لبّ بالمكان، بمعنى: "**ألبّ**"، فلا يكون محذوف الزوائد.

و"**الواو**": عاطفة. و"**سعديك**": منصوب مفعول مطلق لفعل مقدّر وجوبـاً؛ أي: "**أسعد**"، و"**الكاف**": مجرور المحل مضاف إليه لـ"**سَعدي**"، أصله: أسعدك إسعادين؛ أي: أعينك إسعاداً بعد إسعاد، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه. ورُدَّ إلى الثلاثي بحذف زوائده، فصار سعدين، ثم أضيف إلى مفعول الفعل، وحذف نون التثنية، فصار: "**سعديك**". وجملة: "**أسعد**" المقدّر لا محلّ لها عطف على جملة: "**ألبّ**" المقدّر.

مطلبٌ: في المفعول به

(المَفْعُولُ بِهِ) "**المفعول**": مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ومنه، بقرينة قوله: "**فمنه المفعول المطلق**". والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**فمنه**

المفعول المطلق"، فتكون هذه الجملة داخلة في حيّز التفصيل. و"**به**" متعلق بالمفعول، نائب فاعله. والضمير راجع إلى الألف واللام. أو قوله: "**به**" مشغولٌ بإعراب الحكاية، كما في: "**عبد الله**" علماً. أو [٩٧/آ] "**المفعول به**" مبتدأ، خبره قوله الآتي: "**هو ما**". أو مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: بحث المفعول به ما سيأتي. أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ما سيأتي بحث المفعول به بتقدير المضاف. وعلى هذه التقادير الثلاثة: فالجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف.

(**هُوَ**) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**المفعول به**". (**مَا**) مرفوع المحلّ خبره بتقدير المضاف؛ أي: اسم ما، بقرينة ذكره في تعريف المفعول المطلق. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، أو مرفوعة المحل خبر المبتدأ الأوّل على تقدير أن يكون "**المفعول به**" مبتدأ أوّل، و"**هو**" مبتدأ ثانياً. وأما على تقدير كون "**هو**" ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب، فالمفعول به مبتدأ، خبره "**ما**" ـ كما مرّ التفصيل في أوائل المرفوعات ـ.

(**وَقَعَ**) ماض. (**عَلَيْهِ**) متعلّق بـ"**وقع**"، والضمير راجع إلى "**ما**". (**فِعْلُ**) مرفوع فاعله. والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**الفَاعِلِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**فعل**".

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**ضَرَبْتُ زَيداً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُرِيدَ المعنى: فـ"**ضرب**": ماض مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**التاء**": مبنيّ على الضمّ مرفوع المحل فاعله. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف. و"**زيداً**": منصوب بـ"**ضربت**"، مفعول به صريح له.

مطلبٌ: في اختلاف الناصب للمفعول به، وفيه مذاهب

وما ذكرناه من كون الناصب للمفعول به هو الفعل مذهب البصريين.

وذهب الفراء إلى أنّه هو الفعل والفاعل معاً. وذهب هشام بن معاوية[1] مِنَ

(١) أبو عبد الله هشام بن معاوية الكوفي النحوي (ت: ٢٠٩هـ)، من كتبه: «الحدود» و«المختصر» =

الكوفيين إلى أنّه هو الفاعل وحده، [٩٧/ب] وذهب الآخر(١) منهم إلى أنّه هو معنى المفعوليّة. وذهب الأخفش إلى أنّه هو الفاعليّة ـ كما في «**حاشية المتوسط**» للحلبي(٢) ـ.

(وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. **(يَتَقَدَّمُ)** مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**المفعول به**". والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على مقدّر؛ أي: لا يتقدم على الفعل كثيراً، وقد يتقدم. **(عَلَى الفِعْلِ)** متعلّق بـ"**يتقدم**".

(و) عاطفة. **(يُحْذَفُ)** مضارع مجهول. **(الفِعْلُ)** مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلَّ لها عطف على جملة: "**قد يتقدم**". **(لِقِيَامِ)** ظرف "**يحذف**"، إذ اللام وقتيّة. **(قَرِينَةٍ)** مجرورة لفظاً مضاف إليها لـ"**قيام**"، ومرفوعة محلًّا فاعله. **(جَوَازاً)** منصوب مفعول مطلق لـ"**يحذف**" بتقدير الموصوف أو المضاف؛ أي: حذفاً جائزاً، أو حذف جوازٍ.

(كَقَوْلِكَ) ظرف مستقر مرفوع المحل، خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**الكاف**": مجرور المحل مضاف إليه لـ"**قول**". **("زَيْداً")** مراد اللفظ: مجرور تقديراً بدل، أو عطف بيان لـ"**لقول**"، أو مرفوع تقديراً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو"، أو منصوب تقديراً مفعول "**أعني**" المقدّر. وإذا أريد المعنى: فـ"**زيداً**": منصوب مفعول به لـ"**اِضرِب**" المقدر جوازاً على صيغة الأمر.

= و«القياس» كلها في النحو. «الأعلام» (٨/ ٨٨).

(١) في هامش (أ): وهو خلف. كما في «الرضي».
أبو محمد خلف بن هشام البزار الأسدي (ت: ٢٢٩هـ)، أحد القراء العشرة. «الأعلام» (٢/ ٣١١).

(٢) سراج الدين محمد بن عمر الحلبي (ت: ٨٥٠هـ)، من كتبه: حاشية على المتوسط اسمها: «كشف الوافية في شرح الكافية»، و«حاشية على شرح العزي للزنجاني». «الأعلام» (٦/ ٣١٥).
ولحسن بن علي بن يوسف الحلبي الحصكفي الشافعي المعروف بابن السيوفي (ت٩٢٥هـ) حاشية على الشرح المتوسط للكافية. «هدية العارفين» (١/ ٢٨٩).

(لِمَنْ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال من "زيداً" أو "القول"، أو مجرور المحلّ صفة أحدهما؛ أي: كائناً أو الكائن لمن، أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو لمن، وقيل: ظرف لغو متعلق بـ"القول"(١). (قَالَ) ماض، فاعله فيه راجعٌ إلى "مَن". [٩٨/آ] والجملة صفة "مَن" أو صلته.

("مَنْ أَضْرِبُ؟") مراد اللفظ: منصوب تقديراً مفعول به لـ"قال" عند الجمهور، أو مفعول مطلق له عند المصنف. وقد مر التفصيل، فلا تغفل. وإذا أريد المعنى: فـ"مَن": استفهاميّة منصوبة المحلّ مفعول به لـ"أضرب"، قدّم عليه وجوباً؛ لأنّ للاستفهام صدر الكلام، وهو مضارع متكلّم وحده، فاعله فيه "أنا" عبارة عن المتكلّم مرفوع المحلّ فاعله. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف.

(و) عاطفة. (وُجُوبًا) منصوب عطف على "جوازاً". (فِي أَرْبَعَةِ) مفعول فيه لـ"يحذف" المفهوم من العطف. (أَبْوَابٍ) مجرورة، مضاف إليها لـ"أربعة". (الأَوَّلُ) مرفوع مبتدأ. (سَمَاعِيٌّ) اسم منسوب، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: مجرورة المحلّ صفة "أبواب" بتقدير العائد؛ أي: الأوّل منها سماعي. وما قلناه هو الظاهر، كما لا يخفى على من له العقل الطاهر.

(مِثْلُ) معلوم. ("امْرأً ونَفْسَهُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"امرأ": منصوب مفعول به لـ"أُتْرُكْ" المقدّر وجوباً على لفظ الأمر. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف. و"الواو": عاطفة لمجرد العطف، أو مع المصاحبة. و"نفسه": منصوب عطف على "امرأ" باتفاق العلماء العظام، بلا احتمال كون نصبه على المفعول معه للفعل المقدّر كما زعم(٢)، كما في: "ضربت زيداً

(١) في هامش (أ): القائل صاحب «المعرب».

(٢) في هامش (أ): الزاعم صاحب «الإفصاح».

وعمراً"[١] ـ كما في «شرح العصام» ـ.

فعلى الأوّل: المعنى الحثّ على الفرار من الـ"امرئ"، وعلى الثاني: [٩٨/ب] قصر اليد واللّسان عنه ـ كما في «**حاشية العصام**» ـ. والضمير المجرور مضاف إليه لـ"**نفس**" راجع إلى "**امرئ**".

(و) عاطفة. (﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**انتهوا**": أمر حاضر جمع مذكر مخاطب مبنيّ على الوقف عند البصريّة، ومعرب مجزوم بلام مقدّرة عند الكوفيّة. وقد مرّ التفصيل. و"**الواو**": مرفوع المحل فاعله. و"**خيراً**": منصوب مفعول به لفعل مقدّر وجوباً؛ أي: "**انتهوا عن التثليث، واقصِدوا**[٢] **خيراً**". و"**لكم**": متعلّق بـ"**خيراً**". وقيل: "**خيراً**": صفة مصدر محذوف؛ أي: "**انتهاء خيراً لكم**". وقيل: هو خبر يكن المقدّر؛ أي: "**انتهوا يكن خيراً لكم**". وفي «**الهندي**»: وفيهما نظر؛ لعدم اطراد الأوّل في: "**انتهِ**" أمراً قاصداً. وكون حذف "**كان**" بلا حرف الشرط شاذ. وفي «**الأشباه والنظائر**»: حذف "**كان**" مع إبقاء خبره ليس بقياس.

(و) عاطفة. ("**أَهْلاً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**أهلاً**": منصوب مفعول به لفعل مقدّر؛ أي: "**أتيت أهلاً لا أجانب، أو مكاناً مأهولاً معموراً لا خراباً**". (و) عاطفة. ("**سَهْلاً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**سهلاً**": منصوب مفعول به لفعل مقدّر وجوباً؛ أي: "**وطئت مكاناً سهلاً عليك مِن البلاد لا مكاناً صعباً**". وقال المبرّد: المنصوبان هنا على المصدريّة[٣]؛ أي: "**أهلت أهلاً**"؛ أي: "**تأهّلت تأهّلاً**"، فقدّر له

---

(١) في هامش (أ): فإن عمرًا معطوف على زيداً، ولا يجوز كونه مفعولاً معه لضربت.

(٢) في هامش (أ): بكسر العين؛ لأنه من الباب الثاني لا من الأول.

(٣) في هامش (أ): إلى المفعول المطلق.

فعل، وإن لم يكن له فعل. [٩٩/آ] و"**سَهُل موضعك سَهلاً**"، على وضع "**سهلاً**" موضع "**سُهولة**" ـ كما في «**الرضي**» ـ. وقال أبو حيّان: إنّما يكون "**أهلاً وسهلاً**" مِنَ المفعول به إذا استُعمِلَا خبراً، وإنِ استُعمِلَا دعاءً فمِنَ المصدر ـ كما في «**النكت**» ـ.

(**الثَّانِي**) مرفوع تقديراً مبتدأ. (**المُنَادَى**) مرفوع تقديراً خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. ومن قال: إنّها عطف على جملة: "**الأوّل سماعي**" بحذف العاطف.. فقد حمل كلام المصنف على خلاف عادته بغير داع؛ إذ عادته جعل الكلام خطبة بعد خطبة، مع أنّ حذف العاطف شاذّ.

(**وهُوَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجعٌ إلى "**المنادى**". (**المَطْلُوبُ**) اسم مفعول. (**إِقْبَالُهُ**) مرفوع نائب الفاعل لـ"**المطلوب**". وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**إقبال**"، ومحلّه البعيد مرفوع، فاعله راجع إلى الألف واللام.

(**بِحَرْفٍ**) متعلّق بـ"**المطلوب**". (**نَائِبٍ**) اسم فاعل. فاعله فيه راجع إلى "**حرف**". وهو معه مركّب مجرور لفظًا صفة "**حرف**". (**مَنَابَ**) اسم مكان منصوب، ظرف "**نائب**". ("**أَدْعُو**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مناب**". (**لَفْظًا**) منصوب حال من "**حرف**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**تَقْدِيراً**) منصوب عطف على "**لفظًا**". وفي «**شرح المصنف**»: قوله "**لفظًا أو تقديراً**" تفصيل لـ"**بحرف**". والعجب من الفاضل الجامي أنّه لم يتعرّض لِمَا ذكره المصنف في الشرح وقال: هذا تفصيل لـ"**طلب**"؛ أي: طلبًا لفظيًا بأنْ تكون آلة الطلب لفظيّة، نحو: "**يا زيد**". أو تقديريًا [٩٩/ب] بأن تكون آلته مقدّرة، مثل: ﴿يُوسُفُ اَعْرِضْ عَنْ هٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]. أو للنيابة؛ أي: نيابة لفظيّة بأن يكون النائب ملفوظًا، أو تقديريّة بأن يكون النائب مقدّراً ـ كما في المثالين المذكورين ـ أو

للمنادى، والمنادى الملفوظ مثل: "**يا زيد**"، والمقدّر مثل: "**ألا يا اسجدوا**"؛ أي: "**ألَا يا قوم اسجدوا**". انتهى.

وفي «**الهندي**» تفصيل للمنادى أو للحرف. وفي «**الإفصاح**» احتمالات كثيرة، ووجوه وفيرة، مَنْ أراد فليراجع إليه، يجد التفصيل لديه.

(و) استئناف أو اعتراض. (**يُبْنَى**) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**المنادى**". والجملة فعلية لا محل لها استئناف أو اعتراض. (**عَلَى مَا**) متعلّق بـ"**يُبنى**". (**يُرْفَعُ**) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**المنادى**". والجملة فعليّة مجرورة المحلّ، أو لا محلّ لها صفة "**ما**" أو صلته. (**بِهِ**) متعلّق بـ"**يرفع**"، والضمير راجع إلى "**ما**". أو"**به**": نائب الفاعل لـ"**يرفع**". فلا ضمير حينئذٍ فيه.

(**إِنْ**) شرطيّة. (**كَانَ**) ماض ناقص مبنيّ على الفتح مجزوم بها محلًّا، اسمه فيه راجع إلى "**المنادى**". (**مُفْرَداً**) منصوب خبره. والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشرط، والجزاء محذوف وجوباً بدلالة ما قبله؛ أي: "**يبنى على ما يرفع به**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها اعتراض. وليس قوله: "**يبنى على ما يرفع به**" جزاء هذا الشرط؛ لعدم جواز تقدّم الجزاء على الشرط عند البصريين، خلافاً للكوفيين في جواز تقديم الجزاء على الشرط كما مرّ. (**مَعْرِفَةً**) منصوبة صفة "**مفرداً**"، أو خبر بعد خبر لـ"**كان**".

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**يَا زَيْدُ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: [١٠٠/آ] فـ"**يا**": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**زيد**": مبنيّ على الضمّ منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدر وجوباً. وجملته فعليّة لا محل لها استئناف. هذا مذهب سيبويه، وإليه ذهب المصنف. وعند المبرّد: انتصاب المنادى بحرف النداء؛ لسدّه مسدّ الفعل. وعند أبي علي على ما يفهم من بعض كلامه: أنّ "**يا**" وأخواته أسماء أفعال، وفواعلها مستترة فيها، والمنادى منتصب المحلّ مفعولها.

ثم إنّ في هذا المثال إشكالًا، وهو أنّ "يا" أداة التعريف، و"**زيد**" معرفة قبل دخول "**يا**"، فيلزم فيه تعريفان.

قلنا: لا استحالة في ذلك، إنّما الممتنع اجتماع آلَتَيِ التعريف.

وقد يجاب أيضـًا: بأنّ "**زيداً**" ينكّر أوّلاً، ثم ينادى، كما هو مذهب المبرد. وقال ابن يعيش: وهو الصواب ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» ـ.

إلّا أنّ هذا الجواب لا يتمشّى في مثل: "**يا هذا**"، فإنّ تنكيره غير مستعمل أصلاً. وقد يقال: إنّ "**يا**" في: "**يا زيد**" قصد به النداء[1] فقط، ولم يقصد به التعيين؛ لأنّ ما بعده متعيّن في نفسه، لا به، فيكون آلة التعريف ـ كما في «**حاشية الوافية**» للسيّد الشريف ـ.

(و) عاطفة. ("يَا رَجُلُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**رجل**": مبنيّ على الضمّ منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوبـًا. وجملته فعليّة لا محلّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("يَا زَيْدَانِ") مراد اللفظ: مجرور [١٠٠/ب] تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**زيدان**": مبنيّ على الألف منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوبـًا. وجملته فعليّة لا محلّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("يَا زَيْدُونَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**زيدون**": مبنيّ على الواو منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوبـًا. وجملته فعليّة لا محلّ لها استئناف.

---

(١) في هامش (أ): كما في قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

ثم إنّ قول المتقدمين في هذين المثالين الأخيرين: إنّهما مبنيّان على الضمّ مِنْ إطلاق الحركة البنائيّة على الحرف البنائي مجازاً.. فلا وجهَ لردّ المصنف إطلاقهم ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(و) عاطفة. (يُخْفَضُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**المنادى**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**يُبنى على ما يرفع به**". (بِلَامِ) متعلّق بـ"**يخفض**". (الِاسْتِغَاثَةِ) مجرورة مضاف إليها لقوله: "**لام**". وقيل: إنّه ظرف مستقرّ منصوب المحل حال من المستكنّ في "**يخفض**".

(مِثْلُ) معلوم. ("يَا لَزَيْدٍ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**اللام**": حرف جرّ زائد غير متعلّق بشيء عند المبرّد. و"**زيد**": مجرور به لفظاً، ومنصوب محلًّا مفعول به لـ"**يا**". واختاره ابن خَرُوف، بدليل صحّة إسقاطها. أو لـ"**أدعو**" المقدّر. كما اختاره الفاضل العصام في «**الشرح**». وقال جماعة: هي غير زائدة، [١٠١/آ] ثم اختلفوا: فقال ابن جِنّي: هي متعلّقة بحرف النداء؛ لِمَا فيه مِن معنى الفعل. ورُدَّ بأنَّ معنى الحرف لا يعمل في المجرور. وفيه نظر؛ لأنّه قد عمل في الحال في نحو قوله:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً * لدى وكرها العُنّاب والحشف البالي

وقال الأكثرون: متعلّقة بفعل النداء المحذوف. واختاره ابن الضائع[1] وابن عُصفُور، ونسباه لسيبويه.

واعتُرِضَ بأنّه متعدّ بنفسه، فأجاب ابن أبي الرَّبيع[2] بأنَّه ضمّن معنى الالتجاء

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، له: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل للزجاجي»، و«الرد على ابن عصفور». «الأعلام» (٤/ ٣٣٤).

(٢) عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت: ٦٨٨هـ)، إمام النحو في زمانه. =

في نحو: "**يا لَزيد**"، والتعجب في نحو: "**يا للدواهي!**". وأجاب ابن عُصفُور وجماعة: بأنّه ضُعِّفَ بالتزام الحذف، فقوّى تعديته باللام. واقتصر أبو حيّان على إيراد هذا الجواب. وفيه نظر؛ لأنّ اللام المقويّة زائدة ـ كما تقدّم ـ، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة ـ كذا في «**مغني اللبيب**» ـ.

وأجاب عن هذا النظر في «**شرحه**» الدماميني، حيث قال: قد صرّح المصنّف في الباب الثالث بأنّ التحقيق أنّها ليست زائدة محضة؛ لِمَا يخيّل في العامل مِنَ الضعف الذي نزّله منزلة القاصر، ولا معدّاة محضة؛ لاطراد إسقاطها، فلها منزلة بين منزلتين. انتهى.

فلك أن تقول بتعلّقها وعدم تعلّقها عملاً بالشَّبَهين، كما قال الدماميني في الموضع الآخر، وقد مرَّ مراراً فيما سبق.

وزعم الكوفيّون أنَّ اللام في المستغاث بقيّة اسم، وهو "**آل**"، والأصل: "**يا آل زيد**"، ثم حذفت همزة "**آل**" [١٠١/ظ] للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ـ كما في «**المغني**» ـ.

وفي «**الرضي**»: حكى الفرّاء عن بعضهم أنّ أصل "**يا لزيد**"، "**يا آل زيد**"، فخفف. وهو ضعيفٌ؛ لأنَّه يقال ذلك فيما لا آل له، نحو: "**يا للدواهي**" و"**يا لله**" ونحوهما. انتهى.

ثم إنّه يجيء بعد المستغاث المستغاثُ له، نحو: "**يا لله للمسلمين**" بفتح اللام في الأوّل، وكسرها في الثاني، كما بيّن في الشروح. وحُكْمُ اللام الأوّل قد ذكر، واللام الثاني متعلّق بما تعلّق به اللام، فمعنى: "**يا لله للمسلمين**": أخصّ الله بالدعاء لأجل

= له: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل»، و«الإفصاح في شرح الإيضاح»، و«الملخص»، و«القوانين النحوية». «الأعلام» (٤/ ١٩١).

المسلمين. وقد يستغنى عن المستغاث له إذا كان معلوماً.

وقد يستعمل المستغاث له بـ"من"، نحو: **"يا لله من ألم الفراق"**، فهو متعلّق بما دلّ عليه ما قبله من الكلام؛ أي: أستغيث بالله من ألم الفراق ـ كما في «**الرضي**» ـ.

وفي «**مغني اللبيب**»: إذا قيل: **"يا لزيد"** بفتح اللام فهو مستغاث، وإن كسرت فهو مستغاث لأجله، والمستغاث محذوف. وإن قيل: **"يا لك"** احتمل الوجهين. وإن قيل: **"يا لي"** فكذلك عند ابن جِنّي. وقال ابن عُصفُور: الصواب أنّه مستغاث لأجله؛ لأن لام المستغاث متعلّقة بـ**"أدعو"**، فيلزم تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل. وهذا لا يلزم ابن جِنّي؛ لأنه يرى تعلّق اللام بـ**"يا"** كما تقدم، و**"يا"** لا يتحمل ضميراً كما لا يتحمّله **"ها"** إذا عملت في الحال في نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]. نعم، هو لازم لابن عُصفُور في قوله: **"يا لزيد لعمرو"**؛ لأنّ لام **"لعمرو"** متعلّقة بفعل محذوف تقديره: **"أدعوك لعمرو"**. وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش(١): إنّ [١٠٢/آ] تعلّقها باسم محذوف، تقديره: **"مدعوّا لعمرو"**. وإنّما ادّعَيَا وجوب التقدير؛ لأنَّ العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرّتين. وأجاب ابن الضائع بأنّهما مختلفان معنى، نحو: **"وهبت لك ديناراً لترضى"**. انتهى.

مطلبٌ: في أنّ لمتعلق لام المستغاث له ثلاثة أقوال

يعني: أنّ اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص، واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل، وإليه أشار الفاضل الرضي كما تقدّم.

فظهر بما ذكرنا: أنَّ في تعلّق لام المستغاث له ثلاثة أقوال:

---

(١) علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش (ت: ٥٢٨هـ)، له: «المقتضب من كلام العرب»، و«شرح كتاب سيبويه»، و«شرح أصول ابن السراج» في النحو، و«شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي». «الأعلام» (٤/ ٢٥٥).

الأوّل: تعلّقه بعامل المنادى، وهو "**أدعو**" المقدّر. والثاني: تعلّقه بمحذوف، وهو من جملة مستقلّة؛ أي: "**أدعوك لعمرو**". والثالث: تعلّقه بمحذوف هو اسم، هو حال من المنادى؛ أي: "**مدعوّا لعمرو**".

فدعوى ابن عُصفُور الإجماع على القول الثاني ليس كما ينبغي ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ.

(و) عاطفة. (يُفْتَحُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى المنادى. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (لِإِلْحَاقِ) متعلّق بـ"**يفتح**"، ظرف له إنْ كانـ[ـت] اللام ظرفيّة، أو مفعول له إنْ كانـ[ـت] للتعليل.

(أَلِفِهَا) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**إلحاق**"، ومرفوع أو منصوب محلًّا فاعله أو مفعوله؛ لأنَّ الإلحاق يستعمل[1] لازمًا ومتعديًا ـ كما في «**القاموس**» ـ. والضمير مضاف إليه لـ"**ألف**" راجع إلى "**الاستغاثة**".

(و) حالية. (لَا) لنفي الجنس. (لَامَ) مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ اسم "**لا**"، وخبره محذوف؛ أي: "**فيه**". واسم "**لا**" وخبره جملة اسميّة منصوبة المحلّ حال من المستكنّ في "**يفتح**". وقيل: هذه الجملة لا محلّ لها مِنَ الإعراب عطف على جملة: "**يفتح**". وفي بعض النسخ: [١٠٢/ب] "**فلا لام**" بالفاء، وعليه شرح المصنف والهندي،

---

(١) في هامش (أ): فلذا روي «إن عذابك بالكفار ملحق» بكسر الحاء على صيغة الفاعل، وفتحها على صيغة المفعول. وفي «القاموس»: الفتح أحسن أو الصواب. وفي «شرح كنز الدقائق» المسمى بـ«بحر الرائق»: واختلف في "ملحق"، وصحح الإسبيجابي كسر الحاء بمعنى لاحق بهم، وقيل: بفتحها، ونص الجوهري على أنه صواب. وفي «المغرب»: وأَلحَقَ بمعنى: لَحِقَ، ومنه: «إن عذابك بالكفار ملحَق»؛ أي: لاحق، عن الكسائي. وقيل: المراد "ملحِقٌ بالكفار غيرَهم"، وهذا أوجه؛ للاستئناف الذي معناه التعليل.
عبارة «المغرب»: ملحَقٌ بالكفار لا غيرِهم.

فحينئذٍ جملة: "**لا لام**" جواب "**إذا**" المقدّر؛ أي: "**إذا كان الأمر كذلك فلا لام فيه**".

(مِثْلُ) معلوم. ("يَا زَيْدَاهُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**زيدَ**": مبنيّ على الفتح منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوبـًا. و"**الألف**": حرف استغاثة، و"**الهاء**": للوقف، لا محلّ لهما(١).

مطلبٌ: في بيان وجه عدم اجتماع ألف الاستغاثة مع لام الاستغاثة

ثمّ إنّ عدم اجتماع ألف الاستغاثة مع لام الاستغاثة؛ لِـمَا قال الخليل: إنَّ اللام بدل مِنَ الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه، فكل واحد مِنَ اللام والألف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان ـ كما في «**الرضي**» و«**الأشباه**» ـ.

(و) عاطفة. (يُنْصَبُ) مضارع مجهول. (مَا) مرفوع المحلّ نائب الفاعل. والجملة فعليّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة.

(سِوَاهُمَا) ظرف مستقرّ، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة الظرفيّة مرفوعة المحلّ، أو لا محلّ لها صفة "**ما**" أو صلته. و"**هما**": ضمير مجرور متّصل مبنيّ على السكون، مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**سوى**"، وعائد إلى المنادى المفرد المعرفة والمستغاث، سواء كان باللام أو الألف(٢).

(مِثْلُ) معلوم. ("يَا عَبْدَ اللهِ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**عبد**": منصوب مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوبـًا. ولفظة الجلالة مجرورة مضاف إليها لـ"**عبد**"، أو مشغولة بإعراب الحكاية على الاختلاف كما مرّ.

---

(١) في هامش (أ): "لا محلّ لهما" بيان.

(٢) في هامش (أ): ويأتي تفصيل لأصل معنى "سوى" في بحث حروف المشبّهة بالفعل، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (**"يا طَالِعًا** [١٠٣/آ] **جَبَلاً"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على هذا المثال المتقدم. وإذا أريد المعنى: فـ**"يا"**: حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و**"طالعًا"**: منصوب مفعول به لـ**"أدعو"** المقدّر وجوبًا. و**"جبلاً"**: منصوب مفعول به لـ**"طالعًا"**؛ لاعتماده على موصوف مقدّر؛ أي: **"يا كوكبًا طالعًا"** عند المصنف، أو على حرف النداء عند ابن مالك ـ كما في «**الامتحان**» ـ.

ورُدَّ قول المصنف بأنّ الموصوف لا بدّ مِنْ أنْ يكون ملفوظًا في عمل اسم الفاعل، ولا يجوز كونه مقدّراً، وإلا لَغى اشتراط الاعتماد، إذ ما من اسم فاعل إلّا له موصوف لفظًا أو تقديراً ـ كما في «**الامتحان**» وغيره ـ.

وأجاب عنه شهاب الدين[1] في «**حاشية أنوار التنزيل**» حيث قال: هذا ليس بشيء، وقد صرح النّحاة بالموصوف المقدّر، كما قال في «**الألفية**»:

وقد يكون نعت محذوفٍ عُرِف[2] * فيستحق العمل الذي وصف

وقوله: **"إذ ما من... إلخ"** ممنوع، إذ يمنع من التقدير موانع معنويّة، كعدم القرائن وصناعة كـ**"ما"** في قولك: **"ما ذاهب أخوك"**؛ لأنّه لا يصحّ أن يقدّر له موصوف، كـ**"رجل وشخص"**؛ لعدم الرابط.

وأما قول السّهيليّ: طريقة جواز حذف الموصوف: أن يكون الموصوف مندرجًا في معنى اسم قبله، نحو: **"كم ضارب زيداً"**؛ لدخوله في معنى **"كم"**. وفي غيره لا يجوز، فقد قال أبو حيّان: إنّه مردودٌ. انتهى ملخّصًا.

---

(١) في هامش (أ): ويمكن أن يجاب عنه بأنه يجوز كون الموصوف المقدر نكرة؛ لعدم قصد التعيين، فلا إشكال في تنكير "طالع". وفي «الرضي»: إذا لم يكن المضارع للمضاف علمًا جاز أن يتعرف بالقصد كما في "يا رجل"، وأن لا يتعرف؛ لعدم القصد كما في "يا رجلاً"، فتقول في النكرة: يا حسنًا وجهه ظريفًا، وتقول في المعرفة: يا حسنًا وجهه الظريف. انتهى.

(٢) في النسخة (أ): عرفت، ولعل الصواب ما أثبتناه.

ورُدَّ أيضـًا بأنَّه لو قدّر الموصوف لكان مفرداً معرفة، ويجب تعريف "**الطالع**" كما في «شرح العصام».

وقال [١٠٣/ب] الفاضل الهندي في «**الإرشاد**»: أصله: "**يا أيّها الطالع**" مثلاً، حذف اللام؛ اكتفاءً بـ"**يا**"، فاستغني عن "**أيّها**"، كما قالوا: إنّ أصل "**يا رجل**" ذلك[(١)].

وبالجملة: هذا المثال من المزالق النحوية[(٢)]، كما في «**حاشية العصام**».

(**و**) عاطفة. (**"يَا رَجُلاً"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**رجلاً**": منصوب مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوبـًا. (**لِغَيْرِ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال من قوله: "**يا رجلاً**"، أو مجرور المحلّ صفة له؛ أي: كائنـًا أو الكائن لغير...إلخ، أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. (**مُعَيَّنٍ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**".

(**و**) استئناف أو اعتراض. (**تَوَابِعُ**) مرفوعة مبتدأ. (**المُنَادَى**) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**توابع**". (**المَبْنِيِّ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**المنادى**". وهو معه مركّب مجرور لفظـًا صفة "**المنادى**". (**المُفْرَدَةُ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه[(٣)] "**هي**" راجع إلى "**التوابع**" بتأويل الجماعة. وهي معه مركبة مرفوعة لفظـًا صفة "**التوابع**".

(**مِنَ التَّأْكِيدِ**) ظرف مستقر، فاعله فيه "**هنّ**" باعتبار الظاهر، أو "**هي**" باعتبار تأويل الجماعة راجع إلى "**التوابع**"، كما في قولهم: "**المسلمات**[(٤)] **جاءت أو جئن**". والجملة الظرفيّة مرفوعة المحل صفة "**توابع**"؛ فإنّها وإن أضيفت إلى المعرفة إلّا أنّ

---

(١) في هامش (أ): أي: يا أيها الرجل.

(٢) في هامش (أ): حتى قال الرضي في بحث الموصول: ومثالهم هذا غير مستند إلى شاهد من كلام موثوق به.

(٣) في هامش (أ): قوله: "فيه" الضمير المجرور راجع إلى المفردة بتأويلها باسم الفاعل.

(٤) في هامش (أ): "المسلمات" بيان.

الإضافة غير عهديّة، أو منصوبة المحلّ حال من ضميرها المستكنّ في "**ترفع**"، أو حال من "**التوابع**" على قول ابن مالك(١).

(و) عاطفة. (الصِّفَةِ) مجرورة عطف على [١٠٤/آ] "**التأكيد**". (و) عاطفة. (عَطْفِ) مجرور معطوف على القريب أو البعيد. (البَيَانِ) مضاف إليه أو مشغول بإعراب الحكاية، كما في "**يا عبد الله**" علماً.

(و) عاطفة. (المَعْطُوفِ) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (المُمْتَنِعُ) اسم فاعل. (دُخُولُ) مرفوع فاعله. وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "**المعطوف**". ("يَا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**دخول**"، ومرفوع محلاً فاعله. (عَلَيْهِ) متعلّق بـ"**الدخول**". والضمير راجع إلى المعطوف.

(تُرْفَعُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى "**التوابع**" بتأويل الجماعة. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (عَلَى لَفْظِهِ) متعلّق بـ"**ترفع**"، والضمير مضاف إليه لـ"**لفظ**" راجع إلى المنادى. (و) عاطفة. (تُنْصَبُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى "**التوابع**" بتأويل الجماعة. والجملة فعليّة مرفوعة المحلّ عطف على جملة: "**ترفع**". (عَلَى مَحَلِّهِ) متعلّق بـ"**تنصب**"، والضمير مضاف إليه لـ"**محلّ**" راجع إلى "**المنادى**".

(مِثْلُ) معلوم. ("يَا زَيْدُ العَاقِلُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه

---

(١) في هامش (أ): ثم إن الأصمعي قال: إن توصيف المنادى المضموم ممتنعٌ؛ لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه، فارتفاع نحو: "الظريف" في قولك: "يا زيد الظريف" على تقدير: أنت الظريف. وانتصابه على تقدير: أعني الظريف. وقال الرضي: هذا ليس بشيء، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه. انتهى.

لـ"مثل"(١). وإذا أريد المعنى: فـ"يا": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"زيدٌ": مبنيّ على الضم منصوب المحل مفعول به لـ"أدعو" المقدّر وجوبًا. و"العاقل": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "زيد". وهو معه مركّب مرفوع لفظًا صفة "زيد"، حملاً على لفظه بتنزيل ضمّته منزلة الإعراب في كونها عارضة بدخول "يا"، كعروض الإعراب بدخول [١٠٤/ب] العامل، والإعراب في تعريف التوابع أعمّ من الحقيقي والتنزيليّ، فيصدق على "العاقل" في هذا المثال أنه تابع بإعراب سابقه من جهة واحدة ـ كما في «**حاشية الامتحان**» للمفتي الأطوي ـ.

وما قيل في بعض الحواشي: إنّ رفع "العاقل" للمشاكلة، ومنصوب تقديراً صفة "زيد"، حملاً على محلّه وإن كان موافقًا لِمَا في «**الامتحان**»، إلّا أنّه حمل كلام المصنف على ما هو بريء(٢) منه، كما لا يخفى على الـمُنصِف. كيف وقد قال المصنف في «**شرحه**»: ترفع على لفظه؛ لأنّ حركته أشبهت حركة المعرب من حيث كانت عارضةً فجعل حركة التابع، وإن كان معربًا مماثلة لها في الصورة؛ لدخوله معه في الحكم. وارتضاه الرضي والفاضل العصام. وسيجيء التفصيل وبيان الاختلاف عن قريب.

(و) عاطفة. ("العَاقِلَ") مراد اللفظ: مع المحذوف ـ أي: يا زيد ـ مجرور تقديراً عطف على المثال السابق، لا على "العاقل" كما تُوهّم. وإذا أريد المعنى: فـ"يا": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"زيد": مبنيّ على الضمّ منصوب محلًّا مفعول به لـ"أدعو" المقدّر وجوبًا. و"العاقل": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "زيد". وهو معه مركّب منصوب لفظًا صفة "زيد"، حملاً على محلّه.

---

(١) في هامش (أ): أورد الأخفش في مسائله الكبير: أن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو "يا زيد الطويل" و"يا عالم زيد": إنهما مبنيان على الضم كما في البدل. كذا في «الرضي».

(٢) في هامش (أ): برئ من الأمر: تبرّأ منه. «قاموس».

فإن قلت: لم لا يجوز الخبر في "**القوم**" في: "**جاءني هؤلاء القوم**" حملاً على لفظ "**هؤلاء**"، مع أنّ الرفع واجب فيه حملاً على محلّه؟

قلت: إنّ كسرة "**هؤلاء**" لم تشبه الحركة الإعرابيّة في العروض، فلذلك لم يحمل صفة "**هؤلاء**" على لفظه ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي(١) ـ.

(و) استئناف أو اعتراض. (**الخَلِيلُ**) مرفوع مبتدأ. [١٠٥/آ] (**فِي المَعْطُوفِ**) ظرف لقوله الآتي. (**يَخْتَارُ**) مضارع، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**الرَّفْعَ**) منصوب مفعول به لـ"**يختار**".

(و) عاطفة. (**أَبُو**) مرفوع عطف على المستكنّ في "**يختار**" بلا تأكيد بالمنفصل؛ لوجود الفاصل كما في: "**ضربت اليوم وزيد**". (**عَمْرٍو**) مجرور مضاف إليه لـ"**أبو**"، أو مشغول بإعراب الحكاية على الاختلاف، كما مر، فلا تغفل. (**النَّصْبَ**) منصوب عطف على "**الرفع**"، من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد. ولا يجوز عطف "**أبو عمرو**" على "**الخليل**"، و"**النصب**" على "**الرفع**"؛ لِمَا يلزم من عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين. وهذا لا يجوز، خلافاً(٢) للفراء، كما سيجيء. وقيل: "**أبو عمرو**" مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: "**يختار النصب**"، بقرينة السباق. والجملة الاسميّة عطف على الجملة الاسميّة السابقة. وما قلنا أولى؛ لعدم ارتكاب الحذف.

(و) عاطفة. (**أَبُو العَبَّاسِ**) مرفوع تقديراً؛ لسقوط الواو من اللفظ؛ لالتقاء الساكنين، مبتدأ. و"**العباس**": مجرور مضاف إليه لـ"**أبو**"، أو مشغول بإعراب الحكاية.

---

(١) في هامش (أ): وكذا في «الرضي».

(٢) في هامش (أ): "خلافاً" بيان.

(إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مبنيّ على الفتح مجزوم المحل بـ"**إن**"، فاعله[1] أو اسمه[2] فيه راجع إلى "**المعطوف**". (**كَالحَسَنِ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر "**كان**"، وهو مع اسمه وخبره جملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشرط.

(**فَكَالخَلِيلِ**) "**الفاء**": جزائية. و"**كالخليل**": ظرف مستقر مرفوع [١٠٥/ب] المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فهو كالخليل. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

ثم إنّ في هذا المقام احتمالاً: وهو أنّه يجوز كون الظرف المستقر مجزوم المحل، على أن يكون جزاء الشرط بتقدير متعلّقه فعلاً؛ أي: فيكون كالخليل ـ كما يؤخذ من كلام الزجاج ـ وقد ردّه في «**المغني**»، وليس بصواب ـ كما في «**حاشية القاضي**» للشهاب ـ.

(و) عاطفة. (إِلَّا) مركّبة مِن "**إن**" و"**لا**". فـ"**إن**": شرطيّة، و"**لا**": نافية. وفعل الشرط محذوف بقرينة السباق؛ أي: إن لا يكن كذلك. (**فكَأَبِي عَمْرٍو**) "**الفاء**": جزائيّة. و"**كأبي عمرو**": ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فهو كأبي عمرو. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط، أو الظرف المستقرّ مجزوم المحلّ بتقدير متعلّقه فعلاً جزاء الشرط ـ كما مرّ آنفًا ـ. وعلى التقديرين: فالجملة الشرطيّة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الشرطيّة السابقة. و"**عمرو**": مجرور مضاف إليه لـ"**أبي**"، أو مشغول بإعراب الحكاية.

(و) عاطفة. (**المُضَافَةُ**) مرفوعة مبتدأ بتقدير الموصوف؛ أي: والتوابع المضافة.

---

(١) في هامش (أ): على قول المصنف.

(٢) في هامش (أ): على قول البعض.

(تُنْصَبُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على جملة: "**وتوابع المنادى...**" **إلخ**. ويجوز أن يعطف "**المضافة**" على "**المفردة**"، وجملة "**تنصب**" على جملة "**ترفع**"، عطف معمولين على معمولي عامل واحد، إذِ العامل [١٠٦/آ] في صفة المبتدأ هو بعينه العامل في الخبر ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(والبَدَلُ) مرفوع مبتدأ أوّل. (و) عاطفة. (المَعْطُوفُ) مرفوع عطف على "**البدل**". (غَيرُ) مرفوع صفة، أو بدل الكل، أو عطف بيان لـ"**المعطوف**"، أو منصوب مفعول "**أعني**" المقدر. وقيل: أو حال من "**المعطوف**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة الاسميّة اعتراض. (مَا) مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**غير**". (ذُكِرَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (حُكْمُهُ) مرفوع مبتدأ ثان. والضمير مضاف إليه لـ"**حكم**" راجع إلى كل واحد من "**البدل**" و"**المعطوف**" المذكور على سبيل البدل، وإلّا فالظاهر أن يقول: "**حكمهما**" بضمير التثنية، كما في: "**زيد وعمرو قائمان**". (حُكْمُ) مرفوع خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملة اسميّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ الأوّل مع ما عطف عليه. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة: "**توابع المنادى...**" **إلخ**.

(المُسْتَقِلِّ) مجرور مضاف إليه لـ"**حكم**". ويجوز كون جملة: "**حكمه حكم المستقلّ**" خبراً عن "**البدل**" فقط بإرجاع الضمير المجرور إليه فقط، وخبر "**المعطوف**" محذوفاً بقرينة الخبر المذكور؛ أي: "**والمعطوف كذلك**". والجملة الاسميّة لا محلّ لها اعتراض بين المبتدأ والخبر، ويجوز العكس، وهو الأولى عند سيبويه ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» ـ. وقد مرّ التفصيل في بحث المؤنث المعنوي[1]، فلا تغفل.

---

(١) في هامش (أ): في بحث غير المنصرف.

(**مُطْلَقًا**) منصوب حال من الضمير المجرور في "**حكمه**"، أو مفعول مطلق لـ"**أطلق**" [١٠٦/ب] المقدّر على أن يكون مصدراً ميميّاً، أو مفعول فيه للنسبة الحكميّة؛ أي: زماناً مطلقاً ـ كما في «**الهندي**» ـ، أو مفعول "**أعني**" المقدّر.

(**والعَلَمُ**) مرفوع مبتدأ. (**المَوْصُوفُ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**العلم**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة "**العلم**". (**بِـ"ابْنٍ"**) متعلّق بـ"**الموصوف**". (**مُضَافًا**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ابن**". وهو معه مركّب منصوب لفظاً حال من "ابن". وفي بعض النسخ: "**مضاف بالجرّ على الوصفيّة لابن**" بجعله نكرة بإرادة ما يسمّى به ـ كما في «**تحفة الغريب**» للدماميني، فاحفظه، فإنّ أكثر الناس متحيّرون فيه ـ.

(**إِلَى عَلَمٍ**) متعلّق بـ"**مضافًا**". (آخَرَ) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى "**علم**". وهو معه مركّب مجرور لفظاً بالفتحة؛ لكونه غير منصرف؛ لوزن الفعل والوصفيّة، صفة "**علم**". (**يُخْتَارُ**) مضارع مجهول. (**فَتْحُهُ**) مرفوع نائب الفاعل. والضمير مضاف إليه لـ"**فتح**" راجع إلى "**العلم**" المذكور. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها.

وفي «**شرح التسهيل**» لمصنّفه: قد روى الأخفش عن بعض العرب ضمّ نون "**الابن**" إتباعاً لضمّ المنعوت، وهو نظير قراءة من قرأ: "**الحمد لُلّه**" بضمّ اللام[1]، بل ضمّ النون أسهل. انتهى.

(**وإِذَا**) شرطيّة منصوبة المحلّ ظرف لشرطها أو جوابها. (**نُودِيَ**) ماض مجهول مبنيّ على الفتح لا محلّ له. (**المُعَرَّفُ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها فعل

---

(١) وهي قراءة شاذة.

الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"إذا". (**بِاللَّامِ**) متعلّق [١٠٧/آ] بـ"**المعرّف**". (**قِيلَ**) ماض مجهول.

مطلبٌ: فيه رد لابن كمال

("**يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة الفعليّة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**أيّ**": مبنيّ على الضمّ منصوب المحلّ مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوباً. ثم إنّ "**أيّ**" في الأصل اسم نكرة موضوعة لبعض من كلّ ـ كما في «**شرح الهادي**» ـ ثم تعرّف بالنداء وتُوصّل بها لنداء المعرّف باللام؛ لأنّ "**يا**" لا تدخل عليه في غير: "**يا الله**" إلّا شذوذاً، وبُني على الضمّ كما في: "**يا رجل**" ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للمولى الشهاب ـ. فلا وجه لما قاله المولى الشهير بابن الكمال الوزير من: أنّ "**أيّ**" نكرة، و"**الرجل**" معرفة، فلا يصح كون المعرفة صفة لنكرة، فلا بدّ لـ"**الرجل**" من موصوف مقدّر؛ أي: يا أيّها الشخص الرجل. انتهى. على(١) أنّه يَرِد عليه أنّ المقدّر الموصوف معرفة، فلا يقع صفة لنكرة على ما قاله، فلا بدّ للمقدّر من موصوف مقدّر فيتسلسل. وهذا ظاهر جدّاً، كيف خفي ذلك على الفاضل الذي من الفحول قطعاً؟ فجوابه في المقدّر جوابنا في الملفوظ.

وقال الأخفش: إنّ "**أيّ**": موصولة، و"**الرجل**": خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو الرجل، والجملة الاسميّة لا محلّ لها صلة "**أيّ**". وإنّما وجب حذف هذا المبتدأ؛ لمناسبة التخفيف للمنادى، ولا سيّما إذا زيد عليه كلمتان، أعني: "**أيّها**". وقوّى الشيخ الرضي مذهبه بكثرة وقوع "**أي**" موصولة في غير هذا الموضع، وندور كونها موصوفة،

---

(١) في هامش (أ): علاوة.

وبالإجابة عن السؤال الوارد عليه.

و"ها": حرف [١٠٧/ب] تنبيه مبنيّ على السكون لا محلّ له، جيء به عوضاً عن المضاف إليه لـ"أيّ"؛ لأنّه لا يخلو عن مضاف إليه، أو عن تنوين قائم مقامه، نحو: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. وليس هذا موضع التنوين. وأيضاً التنوين يبدل من مضاف إليه معلوم مقدّر، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [الزخرف: ٣٢] و﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾[1] [الأنعام: ٨٤]، والقصد ههنا الإبهام. و"هاء" التنبيه أيضاً مناسب للنداء، إذ[2] النداء أيضاً تنبيه ـ كما في «الرضي» ـ.

و"الرجل": مرفوع لفظاً صفة "أيّ"، حملاً على لفظه، تشبيهاً لحركته البنائيّة بالحركة الإعرابيّة في العروض. وقد سبق أنّ الإعراب في تعريف التوابع أعمّ من الحقيقي والتنزيليّ، منقولاً عن «حاشية الامتحان».

مطلبٌ: في بيان إعراب "الرجل" في: "يا أيها الرجل"

وبهذا ارتفع الإشكال الوارد هنا لبعضهم، وهو أنّ "الرجل" في: "يا أيّها الرجل" تابعٌ مُعرَبٌ بالرفع، وكل حركة إعرابيّة إنّما تحدث بعامل، ولا عامل يقتضي الرفع هنا؛ لأنّ متبوعه مبنيّ على الضم لفظاً ومنصوب محلًّا، فلا وجه لرفعه. وارتفع أيضاً استصعابُ الدماميني هذا الإشكال، وقوله: إنّه لا جواب له ـ كما في «شرح مغني اللبيب» للشمني ـ.

وفي «حاشية أنوار التنزيل» للشهاب: هذا من الأمثلة الواقعة بين أبي نزار[3] وابن

(١) في هامش (أ): "﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾" بيان.

(٢) في (أ): إذا، ولعل الصواب ما أثبتاه.

(٣) في (أ): أبي نذار ـ بالذال ـ، ولعل الصواب ما أثبتناه.

وهو أبو نزار الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار (ت: ٥٦٨هـ)، لقب نفسه بملك النحاة، له: =

الشَّجَري(١)، وقد أطال الكلام فيها في «**الأمالي**» بما حاصله: أنّ أبا نزار(٢) قال: إنّ حركة "**الرجل**" حركة بناء. وقال ابن موهوب: إنّها حركة إعراب، وتبعه ابن الشجري. والحقّ أنّها حركة إتباع ومناسبة لضمّة المنادى، ككسرة "**غلامي**". انتهى. فيكون "**الرجل**" على هذا: منصوباً تقديراً صفة "**أيّ**"، حملاً على محلّه.

فظهر في وجه كون "**الرجل**" صفة لـ"**أيّ**" أربعة أقوال:

الأول: أنّ "**الرجل**" مرفوع لفظاً صفة "**أيّ**"، [١٠٨/آ] حملاً على لفظه، بتنزيل حركته البنائيّة منزلة الحركة الإعرابيّة في العروض، كما هو مذهب المصنف.

والثاني: أنّه مرفوع لفظاً صفة "**أيّ**"، حملاً على لفظه، بناء على تنزيل اطراد البناء على الضمّ في مثل: "**يا زيدُ ويا عمرُو**" وغيرهما منزلة العامل المعنويّ الرافع للمبتدأ، من حيث اطّرد الرفع في كل اسم ابتدئ به مجرّداً عن عامل لفظي وجيء له بخبر، كقولك: "**زيد منطلق وعمرو ذاهب**" وغيرهما، كما هو مذهب ابن موهوب ـ كما ذكر في «**الأشباه والنظائر**» على التفصيل ـ.

والثالث: أنّه مبنيّ على الضمّ كمتبوعه، منصوب المحل صفة "**أيّ**"، حملاً على محلّه، كما هو مذهب أبي نزار(٣).

والرابع: أنّ حركته للمناسبة، فيكون معرباً منصوباً تقديراً صفة "**أيّ**"، حملاً على محلّه، كما هو مختار الشهاب.

= «الحاوي»، و«العمدة» كلاهما في النحو، و«المقتصد» في التصريف. «هدية العارفين» (١/ ٢٧٩).

(١) أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، من كتبه: «الأمالي»، «شرح اللمع» و«شرح التصريف الملوكي» كلاهما لابن جني. «الأعلام» (٨/ ٧٤).

(٢) في (أ): أبا نذار ـ بالذال ـ، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) في (أ): أبي نذار ـ بالذال ـ، ولعل الصواب ما أثبتناه.

وقيل: "**الرجل**" عطف بيان لـ"**أيّ**"، والأكثرون على الأوّل ـ كما في «**الرضي**» ـ. ولم يجز كون "**الرجل**" منصوباً حملاً على محلّ "**أيّ**"، بل يجب الرفع؛ لأنّه المقصود بالنداء، خلافاً للمازني[1]، فإنّه أجاز نصبه. وردّه الزجّاج، حيث قال في «**معاني القرآن**»: ولم يُجِز أحدٌ مِنَ النّحْويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحدهـ[ـم] بعده. فهذا مطرود مرذول؛ لمخالفته كلام العرب ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» ـ.

مطلبٌ: في جواز كون اسم الإشارة منادى مقصوداً دون أيّ، فاحفظه فإنه نفيس

(**و**) عاطفة. ("**يَا هَذَا الرَّجُلُ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**ها**": حرف تنبيه مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**ذا**": اسم إشارة مبنيّ على الضم تقديراً، منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوباً. ولا تقل: إنّ "**هذا**" مبنيّ على السكون منصوب المحلّ [١٠٨/ب] مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر، كما يقوله الرّاجل في هذا الفنّ؛ لِمَا في «**الرّضي**» أنّ الضمّ في مثل: "**يا فتى**" و"**يا هذا**" مقدّر؛ ولأنّه لو كان على ما يقوله الزاعم لَمَا جاز في صفته الرفع. و"**الرجل**": مرفوع لفظاً صفة "**هذا**"، حملاً على ضمّه المقدّر. وقيل: إنّه بدل من "**هذا**". وقيل: عطف بيان له. ويجوز كون "**الرجل**" منصوباً، حملاً على محلّه البعيد، وإنْ لم يجز في المثال السابق، بناءً على جعل "**هذا**" منادى مقصوداً لا للتوسّل إلى نداء المعرّف باللام، كما في: "**يا هذا**". ولا يجوز كون "**أيّ**" منادى مقصوداً حتى يجوز في وصفه النصب ـ كما في «**الرضي**» ـ، ولكن لا يكون ممّا نحن فيه.

---

(١) في هامش (أ): قوله: "خلافاً للمازني"...إلخ، وهكذا في «حاشية أنوار التنزيل» للشهاب. وفي «الرضي» ما يخالفه، حيث قال: وأما المازني والزجاج فجوزوا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة وأي، قياساً على نحو: يا زيد الظريف، ولم يثبت. انتهى. والله تعالى أعلم بحقيقة الحال، في كل قيل وقال.

(و) عاطفة. ("يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على المثال القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"يا": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"أيّ": مبنيّ على الضمّ منصوب محلًّا مفعول به لـ"أدعو" المقدّر وجوبًا. و"ها": حرف تنبيه[1] عوض عن المضاف إليه لـ"أيّ" كما مرّ. و"ذا": اسم إشارة مبنيّ على السكون مرفوع محلًّا صفة "أيّ" حملاً على لفظه، أو منصوب محلًّا صفته حملاً على محلّه كما سبق في أمثاله. و"الرجل": مرفوع لفظًا صفة "هذا" كما قالوا، أو صفة بعد الصفة لـ"أيّ" كما قال الفاضل العصام، وقيل: إنّه بدل أو عطف بيان لـ"هذا".

(والْتَزَمُوا) فعل ماض. و"الواو": مرفوع المحلّ، فاعله عائد إلى العرب أو النحاة. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها من حيث المعنى، كأنّه قيل: قالوا هكذا في المعرف باللام، والتزموا [١٠٩/آ]...إلخ.

(رَفْعَ) منصوب مفعول به لقوله: "التزموا". ("الرَّجُلِ") مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"رفع"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (لِأَنَّهُ) متعلّق بـ"التزموا"، والضمير منصوب المحلّ اسم "أنّ" راجع إلى "الرجل". (المَقْصُودُ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى اسم "أنّ"، وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبر "أنّ". واسمه وخبره في تأويل المفرد، فمحلّه القريب مجرور باللام، ومحلّه البعيد نصب مفعول له لمتعلّقه عند المصنف، أو مفعول به غير صريح له عند جمهور النّحاة ـ كما مرّ ـ.

(بِالنِّدَاءِ) متعلّق بـ"المقصود". (و) عاطفة. (تَوَابِعِهُ) مجرورة عطف على "الرجل"، والضمير مضاف إليه لـ"توابع" راجع إلى "الرجل". (لِأَنَّهَا) متعلّق بـ"التزموا" أيضًا. والضمير منصوب المحلّ اسم "أنّ" راجع إلى "التوابع" باعتبار الجماعة. (تَوَابِعُ) مرفوعة خبر "أنّ"، واسمه وخبره في تأويل المفرد، فمحلّه القريب

(١) في هامش (أ): فيه إشارة إلى كون حرف التنبيه ملحقًا بأيّ دون ذا، كما حققه الفاضل العصام في الشرح.

مجرور باللام، ومحلّه البعيد: نصب معطوف على محلّ قوله: "**لأنّه المقصود**" عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين بتقدم المجرور، كما في قولهم: "**في الدار زيدٌ والحجرة عمرٌو**"، كما يجيء جواز هذا عند المصنف إنْ شاء الله تعالى. (**مُعْرَبٍ**) مجرور مضاف إليه لـ"**توابع**".

(**وقَالُوا**) فعل ماض. و"**الواو**": مرفوع المحلّ، فاعله راجع إلى العرب. والجملة لا محلّ لها استئناف مستثنى معنى من قاعدة: "**إذا نودي المعرّف باللام قيل: يا أيّها الرجل... إلخ**"، وقيل: عطف على جملة: "**التزموا**".

("**يَا اللهُ**") مراد اللفظ: منصوب تقديراً مفعول به لـ"**قالوا**"[1]. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء مبنيّ على السكون [١٠٩/ ب] لا محلّ له. ولفظة الجلالة مبنيّة على الضمّ منصوبة محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوبـًا. وفي «**الرضي**»: الأكثر في "**يا الله**" القطع. وحكى أبو عليّ: "**يا الله**" بالوصل على الأصل. وارتضاه الفاضل العصام.

وفي «**شرح دلائل الخيرات**» للفاسي: في هذا الاسم الشريف حال النداء ثلاث لغات[2]: إثبات الألفين مع قطع الثانية؛ أي: ألف الوصل، وحذفهما، وحذف الثانية وإثبات الأولى. فظهر أنّ ما قاله[3] بعض أصحاب الحواشي مِنْ أنَّ همزة لفظة الجلالة مقطوعة للتعظيم لا يجوز وصله، فمن عدم تتبّعه للمعتبرات، ومن عدم نظره في المفصّلات.

(**خَاصَّةً**) منصوبة حال من "**يا الله**"، فإنّه مفعول "**قالوا**"، فيكون الحال مبيّنـًا لهيئة المفعول به، أو مفعول مطلق لـ"**خصّ**" المقدّر ـ كما في «**الهندي**» ـ. والجملة

(١) في هامش (أ): وفي «الهندي»: وقالوا: "يا الله" جواب مقدر، وهذا من حيث المعنى استثناء. انتهى. فوقع التوارد بيننا، فللّه الحمد.

(٢) في هامش (أ): "لغات" بيان.

(٣) في هامش (أ): القائل: عبد الله أفندي محشي «الفوائد الضيائية»، و«معرب الإظهار» القويجي.

منصوبة المحل حال مِنْ "يا الله"، أو لا محلَّ لها اعتراض. (وَلَكَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم.

(فِي مِثْلِ) متعلّق بالظرف المستقرّ. ("يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"يا": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلَّ له. و"تيمُ": مبنيّ على الضمّ؛ لكونه منادى مفرداً معرفة منصوب المحل مفعول به لـ"أدعو" المقدّر وجوباً. و"تيمَ" الثاني: منصوب تأكيد لفظي لـ"تيم" الأول حملاً على محلّه. و"عديّ": مجرور مضاف إليه لـ"تيم" الثاني. ولا يجوز أن يكون "تيم عديّ" مرفوعاً على أنْ يكون تأكيداً لفظيّاً لـ"تيم" الأول حملاً على لفظه؛ لكونه مضافاً ـ كما مرّ ـ.

وفي «شرح التسهيل» لمصنّفه: نصب الثاني [١١٠/آ] على أنّه منادى مضاف مستأنف(١)، أو منصوب بإضمار "أعني"، أو على أنّه توكيد أو عطف بيان أو بدل. انتهى. أو "تيم" الأوّل منصوب مفعول به لـ"أدعو" المقدّر وجوباً؛ لكونه مضافاً إلى "عديّ"، و"تيم" الثاني منصوب تأكيد لفظي لـ"تيم" الأوّل فاصل بين المضاف والمضاف إليه. فكما أنّ التنوين حذف من الأوّل للإضافة، فكذلك حذف التنوين من الثاني، وإنْ لم يضف؛ لأنَّ التأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأوّل ـ كما في «الرضي» ـ. هذا مذهب سيبويه.

وعند المبرّد: "عديّ": مضاف إليه لـ"تيم" الثاني، والمضاف إليه لـ"تيم" الأوّل محذوف بقرينة المضاف إليه المذكور، فـ"تيم" الثاني على هذا منصوب؛ لكونه مضافاً تأكيد لفظي، أو عطف بيان، أو بدل من "تيم" الأوّل ـ كما في «شرح التسهيل» لمصنّفه ـ.

وأجاز السيرافي الفتح مكان النصب، على أنْ يكون في الأصل: "يا تيمُ تيمَ عديّ"

---

(١) في هامش (أ): أي: مستقل بتقدير حرف النداء؛ أي: يا تيم عديّ.

بضم الأوّل ونصب الثاني، ففتح إتباعـًا لنصب الثاني، كما في: **"يا زيد بن عمرو"**.

(**الضَّمُّ**) مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة لا محل لها استئناف أو اعتراض. (وَ) عاطفة. (**النَّصْبُ**) مرفوع عطف على **"الضمّ"**. (**والمُضَافُ**) مرفوع مبتدأ بتقدير الموصوف؛ أي: المنادى المضاف. (**إِلَى يَاءِ**) متعلّق بـ**"المضاف"**. (**المُتَكَلِّمِ**) مجرور مضاف إليه لـ**"الياء"**. (**يَجُوزُ**) مضارع. (**فِيهِ**) مفعول فيه لـ**"يجوز"**. والضمير راجع إلى **"المضاف"**.

(**"يَا غُلَامِيَ"**) ـ بفتح الياء ـ: مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعل **"يجوز"**. وهو معه جملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وإذا أريد المعنى: [١١٠/ب] فـ**"يا"**: حرف نداء. و**"غلام"**: منصوب تقديراً مفعول به لـ**"أدعو"** المقدّر وجوبـًا. و**"الياء"**: مجرور المحلّ مضاف إليه لـ**"غلام"**.

(و) عاطفة. (**"يَا غُلَامِي"**) ـ بسكون الياء ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ**"يا"**: حرف نداء. و**"غلام"**: منصوب تقديراً مفعول به لـ**"أدعو"** المقدّر وجوبـًا. و**"الياء"**: مجرور المحلّ مضاف إليه لـ**"غلام"**.

(و) عاطفة. (**"يَا غُلَامِ"**) ـ بحذف الياء، اكتفاءً بالكسرة ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ**"يا"**: حرف نداء. و**"غلامِ"**: منصوب تقديراً مفعول به لـ**"أدعو"** المقدر وجوبـًا.

(و) عاطفة. (**"يَا غُلَاماً"**) ـ بقلب ياء المتكلّم ألفـًا ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ**"يا"**: حرف نداء. و**"غلامـًا"**: منصوب تقديراً مفعول به لـ**"أدعو"** المقدّر وجوبـًا.

(و) عاطفة. (**بِالْهَاءِ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ عطف على ما قبله بحسب المعنى، كأنّه قيل: يجوز في المضاف إلى ياء المتكلّم الوجوه الأربعة حال كونها بلا هاء، وبالهاء وقفًا ـ كما في «**حاشية العصام**» ـ. وقيل: خبر "**يكون**" المحذوف؛ أي: "**ويكون بالهاء**". وقد سبق أنّ حذف "**يكون**" وإبقاء خبره سماعيّ، فلا تغفل.

(**وَقْفًا**) منصوب حال من المستكن في الظرف المستقرّ بمعنى موقوفًا. أو ظرف له؛ أي: حالة وقف. أو مفعول مطلق لفعل محذوف؛ أي: يوقف بالهاء على هذه الوجوه الأربعة وقفًا. والجملة ـ أيضًا ـ حال من ذلك المستكن.

(**وقَالُوا**) ماض. و"**الواو**": فاعله راجع إلى العرب، لا إلى[1] النحاة كما تُوهّم. والجملة الفعليّة لا محلّ لها [١١١/آ] من الإعراب استئناف، أو اعتراض مستثنى مَعنىً من الوجوه الأربعة للمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، فإنّ لِمَا سيأتي وجهًا زائداً على الوجوه الأربعة المتقدّمة، أو عطف على ما قبلها من حيث المعنى، فكأنّه قيل: قالوا هكذا في مثل: "**يا غلامي**" وقالوا... إلخ.

("**يَا أَبِي**") مراد اللفظ: منصوب تقديراً مقول القول. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء. و"**الأب**": منصوب تقديراً مفعول به لـ"**أدعو**" المقدر وجوبًا. و"**الياء**": مجرور المحل مضاف إليه لـ"**لأب**".

(و) عاطفة. ("**يَا أُمِّي**") مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على "**يا أبي**". وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء. و"**الأمّ**" منصوب تقديراً مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوبًا. و"**الياء**": مجرور المحل مضاف إليه لـ"**لأمّ**".

(و) عاطفة. ("**يَا أَبَتِ**") مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء. و"**الأب**": منصوب تقديراً مفعول به

(١) في هامش (أ): "لا إلى" بيان.

لـ"**أدعو**" المقدّر وجوباً. و"**التاء**": عوض عن ياء المتكلّم المحذوف المضاف(١) إليه لـ"**لأب**" لا محل له؛ لكونه حرفاً.

(و) عاطفة. **("يَا أُمَّتِ")** مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على أحدهما. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء. و"**الأمّ**": منصوب تقديراً مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوباً. و"**التاء**": عوض عن ياء المتكلّم المحذوف المضاف إليه لـ"**لأمّ**" لا محلّ له؛ لكونه حرفاً(٢).

(فَتْحًا) منصوب حال من المثالين الأخيرين؛ أي: حال كونهما(٣) ذوي فتح بتقدير المضاف، أو حال كونهما مفتوحين بجعل المصدر بمعنى المفعول، فإنّ المصدر [١١١/ب] إذا كان بمعنى تثنية الصفة ـ كما هنا ـ وجمعها يجوز الإفراد اعتباراً للأصل، ويجوز تثنيته وجمعه أيضاً ـ كما في «**الرضي**» و«**الأشباه**» ـ فلا حاجة إلى ما تكلّفه بعضهم مِنْ أنّ "**فتحًا**" بمعنى "**مفتوحًا**" حال من المثالين الأخيرين باعتبار كل واحد.

(و) عاطفة. **(كَسْراً)**(٤) منصوب عطف على "**فتحًا**" بالتأويل المذكور في "**فتحًا**". وقيل(٥): انتصابهما بنزع الخافض؛ أي: بفتح وبكسر. وفيه: أنّ نزع الخافض سماعيّ، ولذا قال المصنف في باب التحذير: ولا تقول: "**إياك الأسد**"؛ لامتناع تقدير "**من**".

(و) عاطفة. **(بِالأَلِفِ)** ظرف مستقرّ منصوب المحلّ عطف على ما قبله بحسب المعنى، فكأنّه قيل: قالوا: يا أبت ويا أمّت فتحًا وكسراً حال كونهما بلا ألف، وحال

---

(١) في هامش (أ): "المضاف" بيان.

(٢) في هامش (أ): وإنما تفتح هذه التاء؛ لأنها بدل عن تاء حركتها الفتح لو حركّت. «رضي»

(٣) في هامش (أ): على صيغة التثنية.

(٤) في هامش (أ): قال ابن مالك في «شرح الكافية»: وكسرها أكثر من فتحها. «نكت» للسيوطي.
وكسر التاء أكثر من فتحها؛ لمناسبة الكسرة الياء التي هي أصلها. «رضي»

(٥) في هامش (أ): القائل صاحب «الإفصاح».

كونهما بالألف.

وفي «شرح العصام»: قوله: "**بالألف**" عطف على أبت وأمّت، بجعله في معنى: ويا أبتا ويا أمّتا[١]، أو بجعل ما سبق في معنى بلا ألف، أو عطف على "**فتحًا**"؛ أي: وكائنة بالألف. ومنهم من قدّر بلا ألف. انتهى.

(دُونَ) ظرف مستقرّ حال من "**الألف**". وقيل: ظرف لغو لـ"**قالوا**" المذكور أو المقدّر، أو ظرف مستقرّ حال من فاعل "**قالوا**". (اليَاءِ) مجرور مضاف إليه لـ"**دون**". (و) عاطفة. ("يَا ابْنَ أُمِّ") ـ بحذف الياء من "**الأمّ**" اكتفاء بالكسرة ـ مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على أحدهما. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء. و"**ابن**": منصوب؛ لكونه مضافًا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوبًا. و"**أمّ**": مجرور تقديراً؛ لكون الكسرة لمناسبة الياء المحذوف، لا مِنْ قبل العامل، كما في: "**مررت بغلامي**" مضاف [١١٢/آ] إليه لـ"**ابن**"، والمضاف إليه لـ"**أمّ**" محذوف، وهو ياء المتكلم. (و) عاطفة. ("يَا ابْنَ عَمِّ") ـ بحذف الياء من "**العمّ**" اكتفاء بالكسرة ـ مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على أحدهما. وإذا أريد المعنى: فالإعراب ظاهر ممّا سبق، على مَن له عقل طاهر.

(خَاصَّةً) منصوبة حال من المثالين الأخيرين، أو مفعول لفعل مقدّر؛ أي: "**خصّا خاصّة**". والجملة الفعليّة حال منهما، أو استئناف، أو اعتراض. (مِثْلَ) منصوب مفعول مطلق لـ"**قالوا**" بتقدير الموصوف؛ أي: قولاً مثل...إلخ. وقيل: "**مثل**" مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. وقيل: قوله: "**يا ابن أمّ**" و"**يا ابن عمّ**" مبتدأ، خبره "**مثل**"، والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض. وما قيل مِنْ أنَّ هذه الجملة الاسميّة مقول "**قالوا**" المحذوف فهو ـ مع ارتكاب الحذف بلا مقتض ـ ركيك جدّاً، كما لا يخفى على أهل النُّهَى. (بَابِ) مجرور مضاف إليه لـ"**مثل**". ("يَا غُلَامِي") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**باب**".

---

(١) في هامش (أ): "ويا أمتا" بيان.

(و) عاطفة. (قَالُوا) ماض. و"**الواو**" فاعله راجع إلى العرب، لا إلى النحاة كما تُوهِّم. والجملة فعليّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**قالوا**" السابق. ("**يَا ابْنَ أُمَّ**") ـ بحذف الألف اكتفاء بالفتحة ـ مراد اللفظ: منصوب تقديراً مقول القول. وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء. و"**ابن**": منصوب مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوباً. و"**أمّ**": مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"ابن". (و) عاطفة. ("**يَا ابْنَ عَمَّ**") ـ بحذف الألف اكتفاء بالفتحة ـ مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على "**يا ابن أمّ**". وإذا أريد المعنى: فالإعراب ظاهر، لـمَن له عقل طاهر.

(وتَرْخِيمُ) مرفوع مبتدأ. (المُنَادَى) مجرور تقديراً مضاف إليه [١١٢/ب] لـ"**ترخيم**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (جَائِزٌ) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، وقيل: عطف على ما قبلها.

(و) استئناف أو عطف. (فِي غَيْرِهِ) ظرف لفعل مقدّر؛ أي: يُفعل الترخيم. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو عطف على جملة: "**ترخيم المنادى جائز**". والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى "**المنادى**". (ضَرُورَةً) منصوبة مفعول له لذلك الفعل المقدّر ـ كما في «**الهندي**» ـ، أو مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو حال كونه في غيره إثر ضرورة بتقدير المضاف في جانب الخبر. وفي «شرح العصام»: قوله: "**في غيره**" عطف على قوله: "**المنادى**" بحسب المفهوم، وقوله: "**ضرورة**" عطف على "**جائز**"؛ أي: الترخيم في غيره إثر الضرورة.

(وهُوَ) مبتدأ راجع إلى "**ترخيم المنادى**"، أو إلى الترخيم مطلقاً. (حَذْفٌ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة: "**وترخيم المنادى جائز**". (فِي آخِرِهِ) ظرف الحذف. والضمير مضاف إليه لـ"**آخر**"

راجع إلى "**المنادى**"، أو إلى "**الاسم**". (**تَخْفِيفًا**) منصوب مفعول له لـ"**لحذف**"، أو مفعول مطلق له؛ أي: حذف تخفيف أو حذفًا تخفيفيًّا بتقدير المضاف أو الموصوف. ومَن قال: "إنّه تمييز" فقد غفل عن تعريف [الـ]تمييز[١].

(**وشَرْطُهُ**) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**شرط**" راجع إلى "**ترخيم المنادى**"، أو إلى الترخيم المطلق إذا كان واقعًا في المنادى. (**أَنْ**) ناصبة. (**لَا**) نافية. (**يَكُونَ**) مضارع ناقص منصوب بها، اسمه فيه راجع إلى "**المنادى**"، أو إلى [١١٣/آ] الاسم الواقع "منادى". (**مُضَافًا**) منصوب خبر "**يكون**". والجملة لا محلّ لها صلة "أن"، وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، أو عطف على جملة: "**هو حذف**"، أو على جملة: "**ترخيم المنادى جائز**".

(و) عاطفة. (**لَا**) زائدة. (**مُسْتَغَاثًا**) منصوب عطف على "**مضافًا**". (و) عاطفة. (**لَا**) زائدة. (**مَنْدُوبًا**) منصوب عطف على القريب أو البعيد. وفي «شرح العصام»: ليس هذا في أكثر النسخ. وفي «**الجامي**»: هذا من تصرّفات الناسخين. (و) عاطفة. (**لَا**) زائدة. (**جُمْلَةً**) منصوبة عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (**يَكُونَ**) مضارع ناقص منصوب بـ"**أن**" السابق، اسمه فيه راجع إلى "**المنادى**"، أو إلى الاسم الواقع منادى.

(**إِمَّا**) حرف ترديد. (**عَلَمًا**) منصوب خبر "**يكون**". والجملة فعليّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**لا يكون**". وقد مرّ[٢] ما يتعلّق بهذا العطف على وجه التفصيل. (**زَائِداً**) منصوب صفة "**علمًا**"، أو خبر بعد خبر لـ"**يكون**". (**عَلَى ثَلَاثَةِ**) متعلّق بـ"**زائداً**". (**أَحْرُفٍ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**ثلاثة**". (و) زائد على القول الشهير. (**إِمَّا**) عاطفة. (**بِتَاءِ**) ظرف مستقر منصوب المحلّ عطف على "**علمًا**". (**التَّأْنِيثِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**تاء**".

---

(١) في هامش (أ): القائل بعض المعربين.

(٢) في هامش (أ): عند قول المصنف: لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أوْ لا.

(**فإِنْ**) "**الفاء**": تفصيل، و"**إنْ**": شرطيّة. (**كَانَ**) ماض ناقص مجزوم بـ"**إنْ**" محلًّا. (**فِي آخِرِهِ**) ظرف مستقرّ، فاعله المنتقل مِن متعلّقه المحذوف فيه "**هما**" راجع إلى اسم "**كان**" المؤخر. والجملة الظرفيّة منصوبة المحلّ خبر[1] مقدّم لـ"**كان**". والضمير مضاف إليه لـ"**آخر**" راجعٌ إلى [١١٣/ب] المنادى. (**زِيَادَتَانِ**) مرفوعة اسم "**كان**". والجملة لا محلّ لها فعل الشرط.

(**فِي حُكْمِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ صفة "**زيادتان**"؛ أي: كائنتان في حكم...إلخ، أو منصوب المحلّ حال مِن المستكنّ في قوله: "**في آخره**" الراجع إلى "**زيادتان**"، لا حال من "**زيادتان**"؛ لأنه نكرة محضة، فوجب تقديم الحال عليها ـ كما سيجيء ـ؛ ولهذا قالوا: إنّ "**قائمًا**" في قولهم: "**في الدار رجل قائمًا**" حال من ضمير "**الرجل**" المستكنّ في الظرف المستقرّ، لا من "**رجل**". إلَّا أنَّ سيبويه قال: إنَّ "**قائمًا**" حال مِن "**رجل**". وفي «**شرح التسهيل**» لمصنّفه: هو الصحيح؛ لأنّ الحال خبر في المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى مِن جعله لأغمضهما. (**الوَاحِدَةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**حكم**".

(**كَـ"أَسْمَاءَ"**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. (**و**) عاطفة. (**"مَرْوَانَ"**) مجرور بالفتحة؛ لكونه غير منصرف، كـ"**أسماء**" عطف عليه. (**أَوْ**) عاطفة. (**حَرْفٌ**) مرفوع عطف على "**زيادتان**". (**صَحِيحٌ**) مرفوع صفة "**حرف**". (**قَبْلَهُ**) ظرف مستقرّ. والضمير مضاف إليه لـ"**قبل**" راجع إلى "**حرف صحيح**".

(**مَدَّةٌ**) مرفوعة فاعل الظرف المستقرّ، أو مبتدأ مؤخر، والظرف خبر مقدّم. والجملة الظرفيّة أو الاسميّة مرفوعة المحلّ صفة بعد صفة لـ"**حرف**"، أو منصوبة المحل حال مِنَ المستكنّ في "**صحيح**"، أو لا محلّ لها استئناف، كأنّه قيل: ما[2] قبل

(١) في هامش (أ): "خبر" بيان.

(٢) في هامش (أ): للاستفهام.

حرف صحيح؟ أجاب بقوله: قبله مدّة. وقد صرح صاحب «**الكشاف**» وقوع الظرف المستقرّ استئنافاً في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، كما مرّ مفصّلاً في بحث صيغة منتهى الجموع، فلا تغفل.

(و) حاليّة. (هُوَ) مبتدأ [١١٤/أ] راجع إلى الضمير المجرور في "**آخره**". (**أَكْثَرُ**) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة منصوبة المحلّ حال من الضمير المجرور في "**آخره**". (مِنْ أَرْبَعَةٍ) متعلّق بـ"**أكثر**". (أَحْرُفٍ) مجرورة مضاف إليها لـ"**أربعة**". (حُذِفَتَا) ماض مجهول مبنيّ على الفتح مجزوم المحل بـ"**إن**". و"**التاء**": حرف تأنيث. و"**الألف**": مرفوع المحل، نائب الفاعل راجع إلى "**الحرفين**" - أنّث الفعل؛ لأنّ لفظ "**الحرف**" يذكّر ويؤنّث(١) - كما في «**حاشية الجاربردي**(٢)» -، وسيجيء التفصيل في بحث أسماء الإشارة-. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل.

(و) عاطفة. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم بها محلًّا، اسمه فيه راجع إلى "**المنادى**". (مُرَكَّبًا) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى اسم "**كان**". وهو معه مركّب منصوب لفظاً خبر "**كان**". والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (حُذِفَ) ماض مجهول مجزوم المحل بـ"**إن**". (الِاسْمُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة.

---

(١) في هامش (أ): ثم إنه ذكّر اسم العدد في قوله: "أربعة أحرف" اعتباراً لتذكير الحرف.

(٢) فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (ت: ٧٤٦هـ)، له: «حاشية على الكشاف» و«شرح شافية ابن الحاجب» وعلى الشرح حواش لعز الدين محمد ابن جماعة (ت: ٨١٦هـ)، وحاشية أخرى سماها: «الدرر الكافية في حل شرح الشافية»، وحاشية لبدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، وحاشية للسيوطي وسماها: «الطراز اللازوردي». «الأعلام» (١/ ١١١) «كشف الظنون» (٢/ ١٠٢١).

(**الأَخِيرُ**) مرفوع صفة "**الاسم**". (و) عاطفة. (**إِنْ**) شرطيّة. (**كَانَ**) ماض ناقص مجزوم بها محلًّا. (**غَيْرَ**) منصوب خبر "**كان**". والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (**ذَلِكَ**) مجرور المحل مضاف إليه لـ"**غير**". و"**اللام**": حرف تبعيد، و"**الكاف**": حرف خطاب لا محلّ لهما.

(**فحَرْفٌ**) "**الفاء**": جزائيّة. و"**الحرف**": مرفوع نائب الفاعل لفعل مقدّر؛ أي: فيحذف. [١١٤/ب] والجملة فعليّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة القريبة أو البعيدة. وإنّما قدّرنا المضارع مع أنّ ماضي الكلام يستدعي الماضي؛ لأنّ الفاء بظاهره تمنعه، وإفادة استمرار الحذف يستدعي المضارع ـ كما في «شرح العصام» ـ. ويجوز كون "**الحرف**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فالمحذوف حرف واحد، ويجوز كونها مبتدأ وخبره محذوفاً؛ أي: فحرف واحد محذوف ـ كما في «**الإفصاح**» ـ. إلّا أنّه خلاف السوق ـ كما في «**التعليقات على شرح العصام**» لمصنفه ـ.

(**وَاحِدٌ**) مرفوع صفة حرف. (**وَهُوَ**) مبتدأ راجع إلى "**المنادى المرخّم**". (**فِي حُكْمِ**) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محل لها استئناف أو اعتراض. (**الثَّابِتِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**حكم**". (**عَلَى الأَكْثَرِ**) متعلّق بالظرف المستقرّ أعني "**في حكم**"، أو ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(**فيُقَالُ**) "**الفاء**": جوابيّة أو عاطفة. و"**يقال**": مضارع مجهول مرفوع بعامل معنوي. ("**يَا حَارِ**") ـ بكسر الراء ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها جواب "**إذا**" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك، أو عطف على جملة: "**هو في حكم الثابت**". وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء. و"**حار**": مبنيّ على الضمّ تقديراً؛ لأنّ أصله: "**يا حارث**"، منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوباً.

(و) عاطفة. ("يَا ثَمُو") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى فـ"يا": حرف نداء. و"ثمو": مبنيّ [١١٥/آ] على الضمّ تقديراً؛ لأنّ أصله: "يا ثمود" منصوب محلًّا مفعول به لـ"أدعو" المقدّر وجوباً. (و) عاطفة. ("يَا كَرَوَ") ـ بفتح الواو ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"يا": حرف نداء. و"كرو": مبنيّ على الضم تقديراً؛ لأنّ أصله: "يا كروان"، منصوب محلًّا مفعول به لـ"أدعو" المقدّر وجوباً.

(وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. (يُجْعَلُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "المنادى المرخم". (اسْمًا) منصوب مفعول ثان لـ"يجعل". والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة: "هو في حكم الثابت". (بِرَأْسِهِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ صفة "اسمًا". والضمير مضاف إليه لـ"رأس" راجع إلى "اسم".

(فيُقَالُ) "الفاء": عاطفة أو جوابيّة، و"يقال": مضارع مجهول. ("يَا حَارُ") ـ بضم الراء ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "قد يجعل"، أو جواب "إذا" المقدّر. وإذا أريد المعنى: فـ"يا": حرف نداء. و"حار": مبنيّ على الضمّ منصوب محلًّا مفعول به لـ"أدعو" المقدّر وجوباً.

(و) عاطفة. ("يَا ثَمِي") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "يا حار". وإذا أريد المعنى: فـ"يا": حرف نداء. و"ثمي": مبنيّ على الضمّ تقديراً؛ لأنّ أصله: "يا ثمو"، قلبت الواو ياء؛ لتطرّفها، وانضمام ما قبلها(١)، ثم قلبت(٢) الضمّة كسرة، فكما أنّ البناء على الضمّ مقدّر في "يا فتى"، كذلك البناء على الضمّ مقدّر في: "ثمي"، منصوب محلًّا مفعول به لـ"أدعو" المقدّر وجوباً.

---

(١) في هامش (أ): كذا في «الرضي».

(٢) في هامش (أ): لتصح الياء.

(و) عاطفة. ("يَا كَرَا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"يا": حرف نداء. و"كرا": مبنيّ على الضمّ تقديراً؛ لأنّ أصله: "يا كرو" بضم الواو، فقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها [١١٥/ب] وانفتاح ما قبلها، كما في: "يا عصا"، منصوب محلّاً مفعول به لـ"أدعو" المقدّر وجوباً.

(وقَدِ) للتحقيق. (اسْتَعْمَلُوا) فعل ماض. و"الواو": مرفوع المحلّ، فاعله راجع إلى العرب. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (صِيغَةَ) منصوبة مفعول به لـ"استعملوا". (النِّدَاءِ) مجرور مضاف إليه لـ"صيغة". (فِي المَنْدُوبِ) متعلّق بـ"استعملوا". (وهُوَ) مبتدأ راجع إلى "المندوب". (المُتَفَجَّعُ) اسم مفعول. (عَلَيْهِ) متعلّق بـ"المتفجّع"، ونائب الفاعل له. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. والضمير المجرور راجع إلى الألف واللام. ثم إنّه لا بدّ لتعلّق "على" بـ"المتفجّع" من تضمينه معنى البكاء؛ لأنّ صلة التفجّع اللام. في «الصحاح»: تفجّع له: توجّع. وفي «القاموس»: تفجّع: توجّع للمصيبة - كما في «شرح العصام» -. وجعله في «الهندي»: بمعنى لام التعليل. (بِـ"يَا") متعلّق بـ"المتفجع عليه". وقيل: ظرف مستقرّ صفة "المتفجع عليه"، أو حال منه؛ أي: الكائن أو كائناً بـ"يا"، على أن تكون الباء للملابسة. وفي «الهندي»: في جعل الباء للسببيّة أو الاستعانة نظر. (أَوْ) عاطفة. ("وَا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "يا".

(واخْتَصَّ) ماض معلوم أو مجهول؛ لأنّ الاختصاص يكون لازماً ومتعدياً - كما في «القاموس» -، فاعله أو نائبه فيه راجع إلى "المندوب". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، لا عطف على مدخول اللام في "المتفجّع"؛ لكونه[1] جملة معنى؛ لأنّه يلزم حينئذٍ أنْ يكون قوله: "اختصّ" جُزءاً من تعريف المندوب، وليس كذلك.

(١) في هامش (أ): قوله: "لكونه..." إلخ، أقول: قوله: "لكونه" علة للمنفي، و"قوله" لأنه علة للنفي.

مطلبٌ: في دخول الباء على المقصور وعلى المقصور عليه

(بِـ"وَا")) متعلّق بـ"اختصّ". [١١٦/آ] والباء هنا داخل على المقصور، وقد يدخل على المقصور عليه ـ كما في: "**نخصّ العبادة بك**" ـ. وجعل التفتازاني الاستعمال الأوّل عربيّاً وغالباً، والثاني عرفيّاً. والسيد الشريف: الاستعمال الثاني أصليّاً، والأوّل مبنيّاً، على جعل التخصيص مجازاً مشهوراً قريباً إلى الحقيقة العرفيّة في التمييز، أو مضمّناً لمعنى التمييز ـ كما في «**الأطول**»[١] ـ.

(وحُكْمُهُ) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**حكم**" راجع إلى "**المندوب**". (فِي الإِعْرَابِ) ظرف "**الحكم**". وفي «**الهندي**»: أنّه تمييز؛ أي: حكمه من حيث الإعراب. (و) عاطفة. (البِنَاءِ) مجرور عطف على "**الإعراب**". (حُكْمُ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها. (المُنَادَى) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**حكم**". (ولَكَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. (زِيَادَةُ) مرفوعة مبتدأ مؤخر. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (الأَلِفِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**زيادة**"، ومرفوع محلًّا فاعلها. (فِي آخِرِهِ) ظرف "**زيادة**". والضمير مضاف إليه لـ"**آخر**" راجع إلى "**المندوب**".

(فإِنْ) "**الفاء**": تفصيل، و"**إن**": شرطيّة. (خِفْتَ) ماض مبنيّ على السكون مجزوم بها محلًّا. و"**التاء**": مرفوع المحلّ فاعله. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (اللَّبْسَ[٢]) منصوب مفعول به لـ"**خِفتَ**"؛ فإنّه متعد بنفسه، كما يظهر من «**القاموس**»،

---

(١) في هامش (أ): وفي «شرح العصام»: ولك أن تجعل "وا" مقصوراً عليه، على معنى: واختصّ المندوب في مقام الالتباس بـ"وا"، بمعنى: أنه لا يجوز أن يندب بـ"يا"، وأقرب منه أن يعتبره بأنه اختصّ المندوب بحسب الحقيقة بـ"وا"، إذ الندبة بـ"يا" استعارة، وتجوز، وهي لا تمنع اختصاص المندوب بـ"وا". هذا كلامه ملخصاً.

(٢) في هامش (أ): بفتح اللام وسكون الباء بمعنى الالتباس.

فلا وجه لِمَا قيل[1] مِنْ أنّه حذف وإيصال؛ أي: "من اللبس". (قُلْتَ) ماض مبنيّ على السكون مجزوم المحل بـ"إن". والتاء مرفوع المحلّ فاعله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل.

("وَاغُلَامَكِيهِ") مراد اللفظ: [١١٦/ب] منصوب تقديراً مقول القول. وإذا أريد المعنى: فـ"وا": حرف ندبة مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**غلام**": منصوب مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر. و"**الكاف**": مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**غلام**". و"**الياء**": حرف جيء به لمدّ الصوت، و"**الهاء**": للوقف، لا محلّ لهما.

(و) عاطفة. ("وَاغُلَامَكُمُوهُ"[2]) مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على "**واغلامكيه**". وإذا أريد المعنى: فـ"**وا**": حرف ندبة مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**غلام**": منصوب مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر. و"**كم**": مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**غلام**". و"**الواو**": حرف جيء به لمدّ الصوت، و"**الهاء**": للوقف، لا محلّ لهما.

(ولَكَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدم. (الهَاءُ) مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: لك ترك الهاء، ولك الهاء. (فِي الوَقْفِ) ظرف للظرف المستقرّ؛ أعني به: "**لك**". وقيل: ظرف للمضاف المقدّر؛ أي: زيادة الهاء. أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في قوله: "**لك**" عند الجمهور، أو من "**الهاء**" عند سيبويه ـ كما سبق التفصيل ـ. (ولَا) نافية. (يُنْدَبُ) مضارع مجهول. (إِلَّا) حرف استثناء. (المَعْرُوفُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محل لها استئناف أو اعتراض أو عطف.

---

(١) في هامش (أ): القائل شارح «الملتقى» صاحب «مجمع الأنهر».

هو عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده (ت: ١٠٧٨هـ)، له: «حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي». «معجم المؤلفين» (٥/ ١٧٥).

(٢) في هامش (أ): "واغلامكموه" بيان.

(فَلَا) "الفاء": عاطفة أو جوابيّة. و"لا": نافية. (يُقَالُ) مضارع مجهول. ("وَا رَجُلَاهُ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة فعليّة لا محلّ لها عطف على جملة: "لا يندب إلا المعروف"، أو جواب "إذا" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك. (و) عاطفة. (امْتَنَعَ) ماض. (مِثْلُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "لا يندب إلا [١١٧/آ] المعروف". ("وَا زَيْدُ الطَّوِيلَاهُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". (خِلَافاً) منصوب مفعول مطلق لـ"خالف" المقدّر. (لِيُونُسَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: إرادتي كائن ليونس. وقد مرّ التفصيل في باب التنازع، فلا تغفل.

(ويَجُوزُ) مضارع. (حَذْفُ) مرفوع فاعله. والجملة استئناف أو اعتراض، لا عطف على جملة: "لا يندب" كما تُوهّم. (حَرْفِ) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"حذف"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (النِّدَاءِ) مجرور مضاف إليه لـ"حرف". (إِلَّا) حرف استثناء. (مَعَ) ظرف لـ"حذف"، والمستثنى هنا مفرّغ؛ أي: يجوز حذف حرف النداء مع كل شيء إلّا مع...إلخ، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال من "حرف النداء"؛ أي: يجوز حذف حرف النداء في كلّ حال إلّا حال كونه مع... إلخ.

(اسْمِ) مجرور مضاف إليه لـ"مع". (الجِنْسِ) مجرور مضاف إليه لـ"اسم". (والإِشَارَةِ) عطف على "الجنس". (والمُسْتَغَاثِ) عطف على القريب أو البعيد. (والمَنْدُوبِ) عطف على أحدهما. (نَحْوُ) معلوم. (﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"نحو". وإذا أريد المعنى: فـ"يوسف": مبنيّ على الضمّ منصوب محلًّا مفعول به لـ"أدعو" المقدّر، وحرف النداء محذوف؛ أي: يا يوسف. و"أعرض": أمر حاضر مبنيّ على الوقف لا محلّ له عند الأكثرين، ومعرب مجزوم بلام مقدّرة عند الكوفيين ـ وقد مرّ التفصيل ـ. فاعله فيه "أنت" عبارة

عن المخاطب. والجملة لا محلَّ لها [١١٧/ب] استئناف. و"**عن هذا**": متعلّق بـ"**أعرض**".

ثمّ إنّ في حذف حرف النداء من أمثال هذه الآية إشكالاً، وهو أنّ حرف النداء عوض عن "**أدعو**" المقدّر، فكما أنّ العوض والمعوض عنه لا يجتمعان، كذلك لا يحذفان.

والجواب عنه: أمّا أوّلاً: فلأنّ حرف النداء إنّما هو كالعوض، ولو كان عوضاً البَتّةَ لم يجز حذفه ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. ويؤيده ما قاله ابن مالك مِنْ أنَّ العرب لم تقدّر حرف النداء عوضاً من "**أدعو**" المقدّر؛ لإجازتهم حذفها. وتعقّبه الدماميني في «**شرح المغني**»[1] بأنَّ الشيء يكون عوضاً ويحذف، كما في: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

ثم نقل الجواب عن بعضهم حيث قال: لكن قد قيل هنا: إنّهم جعلوا المضاف إليه عوضاً عن التاء. ثم اعترض عليه حيث قال: وفيه نظر، إذ لا يمتنع اجتماعهما، قال الشاعر:

عزمــــت علــــى إقامــــة ذي صــــباح * ... ...

انتهى[2].

مطلبٌ: في ورود الاعتراض على حذف حرف النداء والجواب عنه

وفيه: أنّ المضاف إليه في هذه الصورة لم يعتبر عوضيّته عن التاء حتى ورد الاعتراض. على[3] أنّه يخالفه ما قاله في آخر الكتاب من أنّه قال بعض الفضلاء من

(١) في هامش (أ): "في شرح" بيان.

(٢) في هامش (أ): فيه ردّ للدماميني.

(٣) في هامش (أ): أي: بل أنه، فكلمة "على" إضرابيّة واستدراكية ـ كما في «مغني اللبيب» ـ.

شارحي «**شافية ابن الحاجب**»: الحكم بالتزامهم التعويض في "إقامة" غير مُسَلَّم؛ لأنّه يجوز ترك التعويض في مصدر "**أفعل**"، تقول: "**أريته إراءً**"، قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]. انتهى.

وأمّا ثانياً: فلأنّه إنْ سُلِّمَ كون "**يا**" عوضاً عن "**أدعو**"، فإنّما يجوز حذفه، مع أنّ القياس يأباه؛ لقوّة الدلالة على المحذوف، فصار[ت] القرائن الدّالة كالتلفّظ به ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» نقلاً عن ابن يعيش ـ.

(و) عاطفة. ("**أَيُّهَا الرَّجُلُ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: [١١٨/آ] فـ"**أيّ**": مبنيّ على الضمّ منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوباً. وحرف النداء محذوف. و"**الهاء**": حرف تنبيه. و"**الرجل**": مرفوع صفة "**أيّ**" حملاً على لفظه، ولا يجوز النصب حملاً على محلّه ـ كما مرّ على وجه التفصيل ـ.

(وشَذَّ) ماض. ("**أَصْبِحْ لَيْلُ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض. وإذا أريد المعنى: فـ"**أصبح**": أمر حاضر مبنيّ على السكون لا محلَّ له، أو معرب مجزوم بلام مقدّرة ـ كما مرّ الاختلاف ـ. فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة لا محلّ لها استئناف. و"**ليل**": منادى مبنيّ على الضمّ منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر. وحرف النداء محذوف شاذّاً؛ أي: يا ليل؛ لكونه اسم جنس.

(و) عاطفة. ("**افْتَدِ مَخْنُوقُ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**أصبح ليل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**افتد**": أمر حاضر مبنيّ على الوقف بحذف الآخر ـ لأنّ الوقف في الناقص سقوط آخره، كما في «**المقصود**»[1] ـ لا محلّ له عند الأكثرين،

---

(١) المقصود في التصريف: اختلف في مؤلفه، وجزم المولى محمد بركلي في شرحه =

ومعرب مجزوم بلام مقدرة عند الكوفيين، وعلامة الجزم عندهم سقوط الآخر. فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة لا محلّ لها استئناف. و"**مخنوق**": منادى مبنيّ على الضمّ منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوبًا. وحرف النداء محذوف شاذًّا؛ لكونه جنسًا؛ أي: يا مخنوق.

(و) عاطفة. ("**أَطْرِقْ كَرَا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**أطرق**": أمر حاضر ـ من الإطراق ـ مبنيّ على السكون عند الأكثرين، [١١٨/ب] ومعرب مجزوم بلام مقدّرة عند الكوفيين. فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة لا محلّ لها استئناف. و"**كرا**": منادى مرخّم مبنيّ على الضمّ تقديراً كما في: "**يا عصا**"، منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر وجوبًا. وحرف النداء محذوف شاذًّا؛ لكونه جنسًا؛ أي: يا كروان، تمامه:

أطرق كرا أطرق كرا * إنّ النَّعامة في القرى
بغاثكم في أرضنا * ما استنسرا ما استنسرا[١]

قد ذكر إعراب "**أطرق كرا**" الأوّل. و"**أطرق كرا**" الثاني: تأكيد لفظي للأوّل. و"**إنّ**": ـ بالكسر ـ حرف مشبّه بالفعل. و"**النَّعامة**": ـ بفتح النون ـ منصوبة اسم "**إنّ**". و"**في القرى**": ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف تعليليّ للأمر بالإطراق. و"**بغاث**": مرفوعة مبتدأ. و"**كم**": مضاف إليه لـ"**بغاث**". و"**في أرضنا**": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. و"**ما**": حرف نفي[٢]. و"**استنسر**": ماض، فاعله فيه راجع إلى "**البغاث**".

= «إمعان الأنظار» بأنه للإمام الأعظم. «كشف الظنون» (٢/ ١٨٠٦).

(١) في هامش (أ): استنسر: صار كالنسر، كما في «القاموس».

(٢) في هامش (أ): "حرف نفي" بيان.

والجملة مرفوعة المحل خبر بعد الخبر للمبتدأ، أو لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقيل: "**في أرضنا**" حال من المبتدأ، وقوله: "**ما استنسر**" خبر المبتدأ. انتهى. و"**ما استنسرا**" الثاني: تأكيد لفظيّ للأوّل، و"**الألف**": للإطلاق. قيل: هي رقية يصيدون[1] بها الكروان، يقولون: "**أطرق كرا...**" **إلخ**، فيسكن ويطرق حتى يصاد؛ والمعنى: [١١٩/آ] إنّ النَّعَامة الّتي هي أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى، فلا تَخَلَّى[2] أيضـًا.

(و) عاطفة. (**قَدْ**) للتحقيق مع التقليل. (**يُحْذَفُ**) مضارع مجهول. (**المُنَادَى**) مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**يجوز حذف حرف النداء**". (**لِقِيَامِ**) ظرف "**يحذف**"؛ لأنّ اللام وقتيّة. (**قَرِينَةٍ**) مجرورة لفظـًا مضاف إليها لـ"**قيام**"، مرفوعة محلًّا فاعله. (**جَوَازاً**) منصوب مفعول مطلق لـ"**يحذف**" بتقدير المضاف أو الموصوف؛ أي: حذف جوازٍ أو حذفـًا جائزاً.

مطلبٌ: في بيان كون "يا" للتنبيه المجرد مثل حروف التنبيه

(**نَحْوُ**) معلوم. (**أَلَا يَا اسْجُدُوا**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى فـ"**أَلَا**": حرف تنبيه مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**يا**": حرف نداء، والمنادى محذوف جوازاً؛ أي: "**يا قوم**". و"**اسجدوا**": أمر حاضر جمع مذكر مبنيّ على الوقف بحذف نون الجمع لا محلّ له عند الأكثرين، ومعرب مجزوم بحذف نون الجمع عند الكوفيين. و"**الواو**": مرفوع المحلّ فاعله، خطاب للمنادى المقدّر. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف.

وقال قومٌ منهم أبو حيّان: إنّ "**يا**" هنا ليس حرف نداء، بل حرف تنبيه، تأكيد لقوله: "**أَلَا**"؛ لِئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلّها ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

---

(١) في هامش (أ): صاده يصيده ويصاده: اصطاده. «قاموس».

(٢) في هامش (أ): قوله:"فلا تخلّى" مضارع مخاطب من باب التفعّل بحذف التاء؛ أي: لا تتخلّى، بمعنى: لا تتخلّص.

وفي «**الأشباه والنظائر**»: أنّ "**يا**" يكون تنبيهاً ونداءً، نحو: "**يا زيد**" و"**يا عبد الله**"، وقد يتجرّد مِنَ النداء للتنبيه البَتَّة(١)، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥](٢). ذكره ابن جِنّي في «**الخصائص**»، وشيخه أبو عليّ في «**التذكرة**». انتهى.

وفي «**القاموس**»: إنْ وَلِيَ(٣) "**يا**" الفِعلُ(٤) نحو: "**يا اسجدوا**"، أو الحرف نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، أو الجملة الاسميّة نحو:

يـا لَعنَـةُ اللهِ والأقـوام [١١٩/ب] كلِّهـم * والصـالحينَ علـى سـمعانَ مِـنْ جَـارِ

فهي للنداء(٥)، والمنادى محذوف(٦). أو لمجرّد التنبيه، لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلّها(٧).

(**الثَّالِثُ**) مرفوع مبتدأ. (**مَا**) موصوف أو موصول ـ لا مصدريّ كما تُوهّم ـ مرفوع المحلّ خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. (**أُضْمِرَ**) ماض مجهول. (**عَامِلُهُ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة صفة "**ما**" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**عامل**" راجع إلى "**ما**". (**عَلَى شَرِيطَةِ**(٨)) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ مفعول مطلق لـ"**أضمر**"؛ أي: إضماراً كائناً على شريطة بحذف الموصوف، أو متعلّق بـ"**أضمر**"

---

(١) في هامش (أ): "البتّة" بيان.

(٢) في قراءة الكسائي.

(٣) في هامش (أ): أي: إن ولي كلمة "يا" الفعل.

(٤) في (أ) "الفَعلُ" بفتح الفاء، وما أثبتناه من «القاموس» بكسر الفاء.
في هامش (أ): مرفوع فاعل "يلي".

(٥) في هامش (أ): "**فهي للنداء**" جزاء لقوله: "إنْ ولي..." إلخ.

(٦) في هامش (أ): أي: يا قوم.

(٧) في هامش (أ): قوله: "كلّها"، إلى هنا كلام «القاموس».

(٨) في هامش (أ): الشريطة والشرط بمعنى واحد، إلا أنّ جمع الشريطة شرائط، وجمع الشرط شروط، فاحفظه فإنّه ممَّا اشتبه على بعض الأفاضل.

مفعول له لمتعلّقه إنْ كان "**على**" بمعنى اللام، ولك أنْ تجعل "**على**" بمعنى "**مع**" ظرفاً لغواً له ـ كما في «**حاشية العصام**» ـ.

(التَّفْسِيرِ) مجرور مضاف إليه لـ"**شريطة**". (**وهُوَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**ما أضمر عامله على شريطة التفسير**". (**كُلٌّ**) مرفوع خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة: "**الثالث ما**". (اسْمٍ) مجرور مضاف إليه لـ"**كل**". (بَعْدَهُ) ظرف مستقر. والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى "**الاسم**". (**فِعْلٌ**) مرفوع فاعل الظرف المستقر. أو مبتدأ مؤخر، والظرف خبر مقدّم. والجملة الظرفيّة أو الاسميّة مجرورة المحلّ صفة "**اسم**".

(**أَوْ**) عاطفة. (شِبْهُهُ) مرفوع عطف على "**فعل**". والضمير مضاف إليه لـ"**شبه**" راجع إلى "**فعل**". (مُشْتَغِلٌ) اسم فاعل، فاعله فيه "**هو**" راجعٌ إلى أحد الأمرين المفهوم من "**أو**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة لأحد الأمرين. (عَنْهُ) متعلّق بـ"**مشتغل**" على تضمين معنى الفراغ؛ لأنّ صلة الاشتغال الباء [١٢٠/آ] دون "**عن**". وفي «**القاموس**»: اشتغل به. وقد مرّ بيان التضمين على وجه التفصيل، فلا تغفل. والضمير راجع إلى "**الاسم**" لا إلى "**العمل**"؛ لعدم تقدّمه، كما تُوهّم. (بِضَمِيرِهِ) متعلّق بـ"**مشتغل**" بملاحظة معنى الفراغ كتعلّق عنه، أو بلا ملاحظته، فعلى الأوّل: "**الباء**": للسببية، وعلى الثاني: صِلَة، فالقصر على الأوّل قصور، والعناية مِنَ الملك الصبور. والضمير مضاف إليه لـ"**ضمير**" راجع إلى "**الاسم**".

(**أَوْ**) عاطفة. (مُتَعَلِّقِهِ) ـ بكسر اللام ـ مجرور عطف على مدخول الباء. والضمير مضاف إليه لـ"**متعلّق**" راجع إلى "**الاسم**". (لَوْ) شرطيّة. (سُلِّطَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى أحد الأمرين. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (عَلَيهِ) متعلّق بـ"**سلّط**"، والضمير راجع إلى "**الاسم**". (هُوَ) ضمير مرفوع منفصل مرفوع المحلّ، تأكيد لفظيّ للمستكنّ في "**سُلِّطَ**".

(أَوْ) عاطفة. (مُنَاسِبُهُ) مرفوع عطف على المستكنّ في "سُلِّط"، والضمير مضاف إليه لـ"مناسب" راجع إلى المستكنّ في "سُلِّط". (لَنَصَبَهُ) "اللّام": داخل على جواب "لو". و"نصب": ماض، فاعله فيه "هو" راجع إلى أحد الأمرين. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى"الاسم". والجملة لا محلّ لها جواب "لو". والجملة الشرطيّة مرفوعة المحلّ صفة بعد الصفة لأحد الأمرين. وقيل: صفة "مشتغل"(١).

(مِثْلُ) معلوم. ("زَيْداً ضَرَبْتُهُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"زيداً": مفعول به لفعل مقدّر وجوباً؛ أي: "ضربت زيداً". والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف، ويجوز أنْ يقدّر الفعل [١٢٠/ب] المحذوف مؤخّراً عن الاسم عند اقتضاء أمر معنويّ، وهو الاختصاص؛ أي: "زيداً ضربت" ـ كما في «شرح المغني» للدماميني(٢) ـ. و"ضربت": فعل وفاعل. والضمير مفعوله راجع إلى "زيد". والجملة الفعليّة لا محلّ لها تفسير للجملة المقدّرة.

(و) عاطفة. ("زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"زيداً": مفعول به لـ"جاوزت" المقدّر وجوباً. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف. و"مررت": فعل وفاعل. و"به": متعلّق به. والضمير راجع إلى "زيد". والجملة الفعليّة لا محلّ لها تفسير للجملة المقدّرة.

(و) عاطفة. ("زَيْداً ضَرَبْتُ غُلَامَهُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"زيداً": مفعول به لـ"أهنت" المقدّر وجوباً. وجملته لا محلّ لها استئناف. و"ضربت": فعل وفاعل. و"غلام": مفعوله. والضمير مضاف إليه لـ"غلام" راجع إلى "زيد". والجملة الفعليّة لا محلّ لها تفسير للجملة المقدّرة.

---

(١) في هامش (أ): القائل: صاحب «الإفصاح».

(٢) في هامش (أ): وكذا في «التلخيص».

(و) عاطفة. ("زَيْداً حُبِسْتُ عَلَيْهِ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على أحدهما. وإذا أريد المعنى: فـ"**زيداً**": مفعول به لفعل مقدّر وجوباً؛ أي: لابست. وجملته فعليّة لا محلّ لها استئناف. و"**حبست**": ماض مجهول. و"**التاء**": نائب الفاعل. والجملة فعليّة لا محلّ لها تفسير للجملة المقدّرة. و"**عليه**": متعلّق بـ"**حبست**". والضمير راجعٌ إلى "**زيد**".

(**يُنْصَبُ**) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى "**زيد**" الواقع في الأمثلة [١٢١/آ] الأربعة، لا إلى ما أضمر عامله كما تُوهّم. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف، لا مرفوعة المحلّ خبر مبتدأ محذوف ـ أي: هو ـ كما تُوهّم؛ لعدم الاقتضاء للحذف مع عدم القرينة عليه. (**بِفِعْلٍ**) متعلّق بـ"ينصب". (**يُفَسِّرُهُ**) مضارع مرفوع بعامل معنويّ. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "**فعل**".

(مَا) مرفوع المحلّ فاعله. والجملة مجرورة المحلّ صفة "**فعل**". (**بَعْدَهُ**) ظرف مستقرّ. فاعله فيه راجع إلى "ما". وهو معه جملة فعليّة لا محلّ لها صلة "**ما**"، أو مرفوعة المحلّ صفته. والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى المستكنّ في "**ينصب**"، أو إلى "**فعل**".

(**أَيْ**) حرف تفسير، على القول الشهير. ("ضَرَبْتُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف بيان لـ"**فعل**". وقيل: بدل الكلّ منه، كما في «**حسن چلبي**» على «**المطول**». وقيل: عطف تفسير له، على أنْ يكون "**أيْ**" مِنَ الحروف العاطفة، كما هو مذهب السّكّاكي[1] ومَنْ تبعه ـ كما في «**الأطول**» ـ.

(و) عاطفة. ("جَاوَزْتُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "ضربت". (و)

---

(١) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السَّكّاكي (ت: ٦٢٦هـ)، من كتبه: «مفتاح العلوم». «الأعلام» (٨/ ٢٢٢).

عاطفة. ("أَهَنْتُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("لَابَسْتُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على أحدهما. (ويُخْتَارُ) مضارع مجهول. (الرَّفْعُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، وقيل: عطف على جملة: "ينصب". (بِالِابْتِدَاءِ) متعلّق[١] بـ"الرفع". (عِنْدَ) ظرف لـ"يختار". (عَدَمِ) مجرور مضاف إليه لـ"عند". (قَرِينَةٍ) مجرورة لفظًا مضاف إليها لـ"عدم"، ومرفوعة محلًّا فاعله إنْ كان مصدر "عَدُمَ" اللازم مِنَ الباب الخامس، وإنْ كان مصدر "عدمه" المتعدي من الباب الرابع فالإضافة إلى القرينة مِنْ إضافة المصدر إلى مفعوله[٢]، فيكونُ محلّ المجرور [١٢١/ب] منصوبـًا على المفعوليّة، أو إلى نائب الفاعل فيكون محلّ المجرور مرفوعـًا على النائبيّة للفاعل إن كان مصدراً مجهولاً.

مَنْ أراد صحّة ما قلناه فليراجع إلى «القاموس»، فإنّه يجده فيه مفصّلاً.

(خِلَافِهِ) مجرور مضاف إليه لـ"قرينة"، والضمير مضاف إليه لـ"خلاف" راجع إلى "الرفع". (أَوْ) عاطفة. (عِنْدَ) منصوب على الظرفيّة عطف على "عند" السابق. (وُجُودِ) مجرور مضاف إليه لـ"عند". (أَقْوَى) مجرور بالفتحة تقديراً؛ لكونه غير منصرف، مضاف إليه لـ"وجود". ومنصوب محلًّا مفعوله إنْ كان مصدراً معلومـًا، أو مرفوع محلًّا نائب فاعله إنْ كان مصدراً مجهولاً. (مِنْهَا) متعلّق بـ"أقوى"، والضمير راجع إلى "القرينة".

(كَـ"أَمَّا") ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدإ محذوف؛ أي: هي. ويجوز كون الكاف اسمـًا بمعنى المثل عند الأخفش، فحينئذٍ يكون مبنيـًّا[٣] على الفتح

---

(١) في هامش (أ): "متعلّق" بيان.

(٢) في هامش (أ): والفاعل متروك وهو المتكلم.

(٣) في هامش (أ): "مبنيـًّا" بيان.

مرفوع المحلّ خبر مبتدإ محذوف؛ أي: "هي". **وأمّا** مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه للكاف.

(مَعَ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ "**أمّا**"، فإنّه وإنْ لم يكن مفعولاً به لفظًا إلّا أنّه مفعول به معنىً لمعنى التشبيه المستفاد مِنَ الكاف، كما في: "**زيد قائمًا كعمرو قاعداً**"، على ما يجيء في بحث الحال إنْ شاء الله تعالى. أو مجرور المحل صفة "**أمّا**"؛ أي: كائنًا أو الكائن مع...إلخ. أو ظرف لغو مفعول فيه للظرف المستقرّ؛ أعني: "**كأمّا**"، أو للكاف لفهم معنى التشبيه منه. فيكون ـ على هذين الوجهين ـ العامل في الظرف معنى الفعل.

(غَيْرِ) مجرور مضاف إليه لـ"مع". (**الطَّلَبِ**) مجرور[١] مضاف إليه لـ"**غير**"، [١٢٢/آ] مثاله: "**لقيت القوم وأمّا زيد فأكرمته**"، فالعطف على الفعليّة قرينة النصب، وكلمة "**أمّا**" قرينة الرفع، وهي أقوى؛ لأنّها لا يَقَعُ بعدها غالبًا إلّا المبتدأ، بخلاف عطف الاسميّة على الفعليّة؛ فإنّه كثير الوقوع في كلامهم، مع أنّها تأيّدت بالسلامة عن الحذف أيضًا.

وإذا أريد إعراب هذا المثال، فنقول بالتوكّل على الملك المتعال: "**لقيت**": فعل وفاعل. والجملة لا محلّ لها استئناف. و"**القوم**": مفعوله. و"**الواو**": عاطفة. و"**أمّا**": حرف شرط. و"**زيد**": مبتدأ. و"**الفاء**": جوابيّة. و"**أكرمت**": فعل وفاعل، والضمير مفعوله راجع إلى "**زيد**". والجملة الفعليّة مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**لقيت القوم**". هذا في صورة الرفع في "**زيد**" بعد "**أمّا**".

---

(١) في هامش (أ): "مجرور" بيان.

وأمّا إذا كان منصوبـاً، فهو مفعول به لفعل مقدّر وجوبـاً بعده، لا قبله كما توهَّمَه بعض مُعَاصرينا ممَّن ادّعى العلم؛ لأنَّ الفعل لا يلي "أمّا"؛ أي: **"وأمّا زيداً فأكرمت"** - كما في «**مغني اللبيب**» -. وكذا يجب تقدير المفسَّر - بالفتح - مؤخّراً في مثل: **"أيّهم رأيته"** بنصب **"أيّهم"**؛ أي: **"أيّهم رأيت"**، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله كما فيه أيضـاً. والفعل المقدّر مع فاعله جملة فعليّة لا محلّ لها عطف على جملة: **"لقيت القوم"**. وجملة: **"أكرمته"** لا محلّ لها، تفسير للجملة المقدّرة. والضمير منصوب المحل مفعول به لـ**"أكرمت"** راجع إلى **"زيد"**. و**"الفاء"**: داخل في الحقيقة على المقدّر؛ لأنّه جواب **"أمّا"**، فلمّا حذف الفعل أدخل الفاء على المفسِّر - بالكسر -، كما في «**التصريح على التوضيح**»[(١)] لخالد الأزهري، وفي «**حاشية المطول**» للسيد الشريف.

(و) عاطفة. ("إِذَا") [١٢٢/ب] مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "أمّا". (لِلمُفَاجَأَةِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ "إذا"، أو مجرور المحلّ صفة "إذا"؛ أي: كائنـاً أو الكائن للمفاجأة. ويحتمل كونه مرفوع المحلّ على الخبريّة لمبتدأ محذوف؛ أي: "هو".

ثمّ إنّ ما ذكره المصنف هنا مِنِ اختيار الرفع وجواز النصب بعد **"إذا"** للمفاجأة **أحد الأقوال الثلاثة** فيه - كما في «**المغني**» -، وهو[(٢)] المنقول عن سيبويه. **والقول الثاني**: وجوب الرفع بعده؛ لاختصاصه بالجملة الاسميّة، واختاره ابن هشام. **والقول الثالث**: جواز النصب إنِ اقترن الفعل بعده بـ**"قد"**، نحو: **"خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو"**، وإلّا فتعيّن الرفع، نحو: **"خرجت فإذا زيد ضربه عمرو"**، كما قاله أبو الحسن، وتبعه ابن عُصفُور[(٣)].

---

(١) في هامش (أ): وإليه أشار المولى محمد التفسيري في «حاشية أنوار التنزيل» في سورة قريش.

(٢) في هامش (أ): أي: ما ذكره المصنف.

(٣) في هامش (أ): ومثال "إذا" للمفاجأة: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ففي صورة النصب هنا =

قال في «**المغني**»: وجهه عندي: أنّ التزام الاسميّة مع "**إذا**" هذه إنّما كان للفرق بينها وبين الشرطيّة المختصّة بالفعل، فإذا اقترنت بـ"**قد**" حصل الفرق بذلك، إذ لا تقترن الشرطيّة بها.

وقال أبو حيّان: إنّ الأخفش قد نقل عن العرب وقوع الفعل بعدها إذا كان مقرونـًا بـ"قد"؛ لأنّ العرب أجرت المقرون بـ"قد" مجرى الجملة الاسميّة في دخول الواو عليه ـ كما في «**النكت**» للسيوطي ـ.

(و) عاطفة. (**يُخْتَارُ**) مضارع مجهول. (**النَّصْبُ**) مرفوع نائب الفاعل، والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**يختار الرفع**". (**بِالعَطْفِ**) "**الباء**": سببيّة متعلّقة بـ"**يختار**". (**عَلَى جُمْلَةٍ**) متعلّق بـ"**العطف**". (**فِعْلِيَّةٍ**) اسم منسوب، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**جملة**"، وهي معه مركّبة مجرورة لفظـًا [١٢٣/آ] صفة "**جملة**". (**لِلتَّنَاسُبِ**) متعلّق بـ"**يختار**" مفعول له له[١].

(و) عاطفة. (**بَعْدَ**) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لـ"**يختار النصب**" المقدّر، وجملته عطف على جملة: "**يختار**" المذكور، أو قوله: "**بعد عطف**" على قوله: "**بالعطف**" بحسب المعنى، كأنّه قيل: "**ويختار النصب عند العطف**"، أو بحسب اللفظ بجعل الباء بمعنى "**في**"، كما في: "**صلّيت بالمسجد**". (**حَرْفِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**بعد**". (**النَّفْيِ**) مضاف إليه لـ"**حرف**". ثم إنّ ما ذكره المصنف مذهب بعض النُّحاة، وقال بعضهم: المختار بعد حرف النفي الرفع، وقال بعضهم: الوجهان مستويان ـ كما في «**النكت**» للسيوطي ـ.

= يؤخر الناصب عن الاسم؛ أي: فإذا زيداً يضرب عمرو؛ لأن الفعل لا يلي "إذا" للمفاجأة، كما لا يلي "أمّا"، كما في «مغني اللبيب».

(١) وقع في (آ): مفعول له له.

(و) عاطفة. (حَرْفِ) عطف على "**حرف النفي**". (الِاسْتِفْهَامِ) مضاف إليه لـ"**حرف**". (و) عاطفة. ("إِذَا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**حرف النفي**"، أو على "**حرف الاستفهام**". (الشَّرْطِيَّةِ) اسم منسوب، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**إذا**" بتأويل الكلمة، وهي معه مركّبة مجرورة لفظًا صفة "**إذا**". (و) عاطفة. ("حَيْثُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (فِي الأَمْرِ) عطف على "**بعد حرف النفي**". (و) عاطفة. (النَّهْيِ) مجرور عطف على "**الأمر**". (إِذْ) للتعليل، وهل هو حرف كلام التعليل أو ظرف كـ"**حين**" والتعليل مستفاد من المقام؟ فيه مذهبان ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ، فعلى الأوّل: فـ"**إذ**" مبنيّ على السكون لا محلّ له، وعلى الثاني: منصوب المحلّ مفعول فيه لـ"**يختار**" المفهوم من العطف أو المقدّر.

(هِيَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى المواضع المذكورة. (مَوَاقِعُ) [١٢٣/ب] مرفوع خبره، والجملة الاسميّة لا محلّ لها تعليليّة، أو مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**إذ**" على الاحتمالين في "**إذ**" من الحرفيّة والاسميّة. (الفِعْلِ) مضاف إليه لـ"**مواقع**".

(و) عاطفة. (عِنْدَ) منصوب على الظرفيّة، عطف على قوله: "**في الأمر**". (خَوْفِ) مضاف إليه لـ"**عند**". (لَبْسِ)[1] مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**خوف**"، ومنصوب محلًّا مفعول به له؛ فإنّه متعدّ بنفسه، يقال: خِفته، وهذا مَخُوفٌ ـ كما في «**القاموس**»[2] ـ. (المُفَسِّرِ) ـ بكسر السين ـ مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**لبس**"، مرفوع محلًّا فاعله. (بِالصِّفَةِ) متعلّق بـ"**اللبس**".

(مِثْلُ) معلوم. (﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]) مراد اللفظ: مجرور

---

(١) في هامش (أ): بفتح اللام؛ أي: الالتباس.

(٢) في هامش (أ): "كما في «القاموس»" بيان.

تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"إنْ": مخفّفة مِنْ "إنّ" المشدّدة. و"نا": ضمير متّصلٌ منصوب المحل اسم "إنّ".

ثمّ إنّه اخْتُلِفَ في النّون المحذوف في "إنّا"، فقال بعضهم: هو النون الأوّل؛ لأنّه ساكن، والساكن يسرع إلى الحذف، وصحّحه أبو البقاء في «اللّباب». وقال بعضهم: هو النّون الثاني المدغم فيها؛ لأنّه في الآخر. ولم يجز هنا القول بأنّ المحذوف النون الثالث؛ لأنّه اسم، فلا يحذف. لكن في كلام أبي عليّ ما يدلّ على أنّ المحذوف النون الثالث؛ لأنّ الثقل بالتكرار حصل عنده ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي ـ.

و"**كلّ**": منصوب بفعل مقدّر وجوبـاً؛ أي: خلقنا، وجملته فعليّة مرفوعة المحلّ خبر "إنّ"، والرابط في الجملة لاسم "إنّ" ضمير المتكلّم مع الغير؛ أعني به: "**نا**"[1]. و"**شيء**": مجرور مضاف إليه لـ"كلّ". و"**خلقناه**": [١٢٤/آ] فعل وفاعل. والضمير منصوب المحلّ، مفعوله راجع إلى "**كلّ شيء**". والجملة فعليّة لا محلّ لها، تفسير لجملة: "**خلقنا**" المقدّر عند الجمهور، أو مرفوعة المحلّ تفسير لها عند الشَّلَوْبين[2]؛ لأنَّ الجملة التفسيريّة لا يكون لها إعراب مطلقـاً عند الجمهور، وزعم الشَّلَوْبِيْن[3] أنّها بحسب ما تفسّره، فهي في نحو: "**زيداً ضربته**" لا محلّ لها؛ لعدم الإعراب في الجملة

(١) في هامش (أ): قوله: "والرابط..." إلخ، ذكرناه مع وضوحه؛ لئلا يشتبه للمبتدئين والمعلّمين الغافلين. ولقد سألت الأستاذ عن الرابط حين قراءتي «شرح الكافية للجامي» في هذا المحلّ، فتحيّر ولم يقدر على الجواب.

(٢) في هامش (أ): أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبيني أو الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، من كتبه: «القوانين» في علم العربية، و«شرح المقدمة الجزولية» في النحو كبير وصغير، و«حواش على كتاب المفصل للزمخشري»، و«تعليق على كتاب سيبويه»، والشلوبيني نسبة إلى حصن الشلوبين بجنوب الأندلس. «الأعلام» (٥/ ٦٢).

(٣) في هامش (أ): بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحّدة وسكون المثنّاة التحتانيّة وبعدها نون، كذا ضبطه ابن خلّكان، كذا في «شرح مغني اللبيب».

المقدّرة، وفي هنا ونحو: "**زيد الخبز يأكله**" بنصب "**الخبز**" في محلّ رفع؛ لوجود الرفع في الجملة المقدّرة ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

و"**بقدر**": ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ الهاء، أو من "**كل**" ـ كما في "**معرب القرآن**" لأبي البقاء ـ. ونصب "**كلّ**" هو القراءة المشهورة التي اتّفق السبعة عليها، والراجح على الرفع وإن احتاج إلى التقدير؛ لأنّه نصّ في المقصود، بخلاف الرفع الموهم لخلافه كما ذكره المصنف وابن مالك، وقرئ في الشواذ[1] برفع "**كل**" على الابتداء.

فعلى هذا: فالأولى أنْ يجعل "**خلقناه**" خبراً للمبتدأ لا نعتاً، ليطابق المشهورة في الدلالة على أنّ كلّ شيء مخلوق بقدر؛ لأنّ الأصل توافق القراءات مع موافقته لمذهب أهل السنة في خلق أفعال العباد، و"**بقدر**": متعلق بـ"**خلقناه**" ـ كما في «**الشهاب**» ـ أو ظرف مستقرّ حال من مفعوله، أو خبر بعد خبر للمبتدأ. فظهر أنّ اختيار النصب في "**كلّ شيء**" عند أهل السنة خلافاً للمعتزلة، فإنّهم اختاروا الرفع على [١٢٤/ب] الابتداء، وجعلوا جملة "**خلقناه**" صفة "**شيء**"، وقوله تعالى: "**بقدر**" خبر المبتدأ، بناءً على مذهبهم الباطل مِنْ أنّ أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى بل مخلوقة لهم.

وفي "**درّ النظم**"[2] من التفاسير: وقرئ في الشواذ برفع "**كل**". وجعله ابن جني أقوى من النصب. وليس كذلك؛ لأنّ الرفع لا يفيد المقصود، وما حمله على ذلك إلّا أنّه معتزلي[3]. والنصب على ما قررناه قاصمٌ لأهل الاعتزال.

---

(١) في هامش (أ): قراءة السّماك.

(٢) لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي السبكي (ت٧٥٦هـ)، واسمه: «الدر النظيم» ولم يكمله. «الأعلام» (٤/ ٣٠٢).

(٣) وكذا شيخه أبو علي الفارسي معتزلي، كما في «حاشية أنوار التنزيل» للشهاب في سورة النور.

وقال الرضي - من المعتزلة -: في هذا المقام لا فرق من حيث المعنى بين النصب والرفع، ولا بين كون "خلقنا" خبراً أو صفة، بناء على مذهبه الباطل، وليس بشيء؛ لأنّ الفرق مثل الصبح ظاهر، فإنّ "خلقنا" ليس مبنيّاً للمفعول؛ لإسناده إلى ضميره تعالى، وعلى الوصفيّة "**كل شيء مخلوق لنا كائن بقدر**"، ولا شكّ أنّ الأوّل يفيد المقصود، والثاني يوهم خلافه، فافترقا افتراقاً بيّناً، فلا تمسّك للمعتزلة بهذه الآية، كما توهّمه الزمخشري ومن تبعه، لا بمنطوقها ولا بمفهومها؛ لأنّ الشيء يطلق على المعدوم عندهم، فتدبر، كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للمولى الشهاب.

فما ذكره[1] الفاضل العصام في «**الحاشية**» مِنْ أنّ الفريقين مِنْ أهل السّنة والمعتزلة متفقان في اختيار النصب في هذه الآية، وما ذكره عصمة الله مِنْ أنّه لم ينقل خلاف في اختيار النصب في المثال المذكور مِنْ أحدٍ مِنَ المعتزلة ورؤساء[2] علم النحو، كالشيخ [١٢٥/آ] عبد القاهر[3] والشيخ جار الله العلّامة[4] والرضي منهم[5].. ينبغي أنْ لا يَصدُرا مِنَ الأصاغر، فضلاً عن الأفاضل والأكابر. ولقد أنطق الله تعالى بالحقِّ الفاضل العصام في «**الشرح**» حيث قال: وبهذا عَرفتَ أنّ النصب لا يختار في الآية عند المعتزلة.

(و) عاطفة. (**يَسْتَوِي**) مضارع مرفوع تقديراً بعامل معنويّ. (**الأَمْرَانِ**) فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**يختار النصب**"، أو على جملة: "**يختار الرفع**".

---

(١) في هامش (أ): قوله: "فما ذكره" مبتدأ، خبره قوله الآتي: "ينبغي أن لا يصدرا"؛ أي: المذكوران.

(٢) في هامش (أ): أي: والحال أنّ رؤساء علم النحو...إلخ.

(٣) في هامش (أ): أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، واضع أصول البلاغة، من كتبه: «أسرار البلاغة»، و«دلائل الإعجاز»، و«الجمل» و«التتمة» في النحو، و«المغني في شرح الإيضاح» و«إعجاز القرآن»، و«العوامل المئة» وغير ذلك. «الأعلام» (٤/ ٩٣).

(٤) قيل: إنه تاب وأناب في آخر حياته ولم يسعه الوقت لتصحيح ما كتب.

(٥) في هامش (أ): أي: من المعتزلة.

(**فِي مِثْلِ**) ظرف لـ"**يستوي**". ("**زَيْدٌ قَامَ وعَمْراً أَكْرَمْتُهُ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**قام**": ماض، فاعله فيه راجع إلى "**زيد**". والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف. و"**الواو**" عاطفة. و"**عَمْراً**": منصوب مفعول به لفعلٍ محذوف وجوباً؛ أي: "**أكرمت**". والجملة فعليّة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الصغرى؛ أعني بها جملة "**قام**"، بتقدير[1] العائد إلى المبتدأ؛ أي: عنده، أو في داره. و"**أكرمته**": فعل وفاعل. والضمير مفعوله راجع إلى "**عمرو**". والجملة الفعليّة لا محلّ لها عند الجمهور، أو مرفوعة المحل عند الشَّلَوْبين تفسير للجملة المحذوفة.

وأما إذا رفع "**عمرو**" فهو مبتدأ، وجملة: "**أكرمته**" فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ، والعائد إلى المبتدأ ضمير المفعول في "**أكرمته**". وهو مع خبره جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على الجملة الاسميّة الكبرى ـ أعني بها جملة: "**زيد قام**" ـ بلا احتياج إلى تقدير العائد. فالمناسبة حاصلة على كِلَا التقديرين، [١٢٥/ب] فاستوى الوجهان.

وقال في «**البسيط**»: إن أبا عليٍّ رجحَ الرفع. انتهى. وهو مقتضى قول ابن الشجري: إنّ اعتبار الاسم الّذي في ضمنه فعل أولى مِنِ اعتبار الفعل. **وقال أبو حيّان:**

---

(١) في هامش (أ): وفي «النكت» للسيوطي في تعليق ابن هشام: الحق عندي قول الفارسي: إنه لا يحتاج إلى رابط؛ لأنّ العطف إنما هو على الاسميّة، وإنّما راعيت لفظ المتأخر إذا نصبت. انتهى. وفي «المطول»: والذي يشعر به كلام بعض المحققين: أنَّ المعطوف عليه في الوجهين هو جملة "زيد قام"؛ لأنها ذات وجهين، فالرفع بالنظر إلى اسميّتها، والنصب بالنظر إلى فعليّتها، والمعطوف عليه في الوجهين واحد، واختلاف الإعرابين باختلاف الاعتبارين، وبهذا تحصل المناسبة. ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته، وإن ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول. انتهى.

قال بعض معاصرينا: لم يصرّح سيبويه بأنّهما على حدّ سواء، وإنّما ذلك قول **الجُزولي**. والأظهر ترجيح النصب؛ لأنّ الحمل على الصغرى أقرب. وهم يراعون الجوار ما أمكن، نحو: "**هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ**". وعورِضَ بأنّ الرفع يرجّح بعدم الإضمار، فلكلٍّ منهما مرجّح، فتساويا ـ كما في «**التصريح على التوضيح**» ـ.

(و) عاطفة. (يَجِبُ) مضارع. (النَّصْبُ) فاعله، والجملة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. (بَعْدَ) ظرف لـ"**يجب**". (حَرْفِ) مضاف إليه لـ"**بعد**". (الشَّرْطِ) مضاف إليه لـ"**حرف**". (و) عاطفة. (حَرْفِ) عطف على "**حرف الشرط**". (التَّحْضِيضِ) مضاف إليه لـ"**حرف**".

(مِثْلُ) معلوم. ("إِنْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**إن**": شرطيّة. و"**زيداً**": مفعول به لفعل محذوف وجوباً؛ أي: "**ضربت**"، وهو فعل ماض مبنيّ على السكون مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**". و"**التاء**": فاعله. والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. وجملة: "**ضربته**" لا محلّ لها تفسير للجملة المحذوفة. والضمير المنصوب مفعول "**ضربت**" عائد إلى "**زيداً**". و"**ضرب**": ماض مبنيّ على الفتح مجزوم ـ أيضاً ـ محلًّا بـ"**إنْ**"، فاعله فيه راجع إلى "**زيداً**". و"**الكاف**": مفعوله. والجملة لا محلّ لها؛ لعدم اقترانها بالفاء أو "**إذا**" جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("أَلَّا زَيْداً ضَرَبْتَهُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف [١٢٦/أ] على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**أَلَّا**" ـ بفتح الهمزة وتشديد اللّام ـ: حرف تحضيض مبنيّ على السكون لا محلّ له مِنَ الإعراب. و"**زيداً**": مفعول به لفعل محذوف وجوباً؛ أي: "**ضربت**". وجملته فعليّة لا محلّ لها استئناف. و"**ضربت**": فعل وفاعل، والضمير مفعوله راجع إلى "**زيداً**". وجملته فعليّة لا محلّ لها تفسير للجملة المحذوفة.

(و) استئناف أو اعتراضيّة. (لَيْسَ) ماض ناقص. (مِثْلُ) مرفوع فاعله عند المصنّف، أو اسمه عند البعض، على الاختلاف كما مرّ التفصيل. ("أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ؟") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**الهمزة**": حرف استفهام مبنيّ على الفتح لا محلّ له. و"**زيد**": مبتدأ. و"**ذهب**": ماض مجهول مبنيّ على الفتح لا محلّ له. و"**الباء**" في "**به**": حرف جرّ متعلّق بـ"**ذهب**"، والضمير مبنيّ على الكسر، محلّه القريب مجرور بالباء، ومحلّه البعيد مرفوع نائب الفاعل لمتعلّقه راجع إلى "**زيد**". والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف.

(مِنْهُ) ظرف مستقرّ منصوب المحل خبر "**ليس**"، والضمير راجع إلى "**باب ما أضمر عامله على شريطة**". وهو مع اسمه وخبره جملة فعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (فَالرَّفْعُ) "**الفاء**": عاطفة سببيّة أو جوابيّة. و"**الرفع**": فاعل فعل محذوف؛ أي: فيجب الرفع، أو مبتدأ خبره محذوف؛ أي: فالرفع واجب، أو خبر مبتدأ محذوف [١٢٦/ب] أي: فالواجب الرفع. والجملة الفعليّة أو الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**ليس**"، أو جواب "**إذا**" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك.

(و) عاطفة. (كَذَلِكَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. و"**اللام**": حرف تبعيد. و"**الكاف**": حرف خطاب لا محلّ لهما. و"**ذا**": إشارة إلى مثل: "**أزيد ذهب به**". (﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**ليس مثل...إلخ**"، ويحتمل كونها استئنافاً أو اعتراضاً. وإذا أريد المعنى: فـ"**كلّ**": مبتدأ. و"**شيء**": مضاف إليه لـ"**كلّ**". و"**فعلوه**": فعل وفاعل، والضمير منصوب المحل مفعوله راجع إلى "**شيء**". والجملة الفعليّة مجرورة المحلّ صفة "**شيء**". و"**في الزبر**": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ.

(و) عاطفة. (**نَحْوُ**) مرفوع عطف على قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾ [القمر: ٥٢]. (﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾ [النور: ٢]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**الزانية**": مرفوعة مبتدأ. و"**الواو**": عاطفة. و"**الزاني**": مرفوع تقديراً عطف على "**الزانية**". و"**الفاء**": جوابيّة. و"**اجلدوا**": أمر حاضر مبنيّ على الوقف[١] لا محلّ له عند البصريين، ومعرب مجزوم بلام مقدّرة عند الكوفيين. و"**الواو**": مرفوع المحلّ، فاعله خطاب للحكّام. والجملة مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. و"**كلّ**": منصوب مفعول به لـ"**اجلدوا**". و"**واحد**": مضاف إليه لـ"**كلّ**". و"**منهما**": ظرف مستقرّ مجرور المحل صفة[٢] [١٢٧/آ] "**واحد**"، والضمير راجع إلى "**الزّانية والزّاني**". هذا عند المبرّد، وعند سيبويه: فـ"**الزانية**": مبتدأ بتقدير المضاف؛ أي: حكم الزانية والزاني، والخبر محذوف؛ أي: فيما يتلى عليكم. فجملة "**فاجلدوا**" عنده: جواب شرط مقدّر؛ أي: إنْ ثبت زناهما فاجلدوا، أو تفصيل وبيان للجملة الموعود بها على أنْ يكون "**الفاء**" للتفصيل[٣].

(**الفَاءُ**) مرفوع مبتدأ. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف تعليليّ؛ أي: وكذلك نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ الآية؛ لأنّ الفاء...إلخ. وقد تقرّر في محلّه أنّ الجملة الاسميّة تقع استئنافاً تعليليّاً، حتى يجوز الوجهان في "إنّ" الواقع في هذا الموضع، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [النجم: ٢٨]، قرأه نافع[٤] والكسائي بالفتح على تقدير لام التعليل، والباقون بالكسر على أنه

(١) في هامش (أ): وعلامة الوقف عند البصريين حذف نون الجمع، كما أنّه علامة الجزم عند الكوفيين.

(٢) في هامش (أ): "صفة" بيان.

(٣) في هامش (أ): وقيل: الفاء زائد[ة]، كما في «الإفصاح».

(٤) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني (ت: ١٦٩هـ)، أحد القراء السبعة المشهورين. اشتهر في المدينة، وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها. «الأعلام» (٨/ ٥).

استئناف تعليليّ ـ كما في «**التوضيح على الألفية**» لابن هشام ـ. وما قاله عصمة الله مِن أنَّ نحو "**الزانية**" إذا عطف على قوله: "**كلّ شيء**"، فالمناسب أن يقول: "**لأنّ الفاء**" بطريق التعليل، ولم يظهر ترك وجه اللام، فتأمل، فليس بشيء[1]؛ لأنّه قد ظهر ممّا ذكرناه وجه ترك اللام، مثل ظهور الشمس عند نصف النهار، عند أولي الأفهام.

(**الشَّرْطِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**معنى**"، ويجوز أن يكون "**الواو**" في: "**ونحو**" استئنافاً، كما هو الظاهر من كلام الجامي، فحينئذٍ: [١٢٧/ب] "**نحو**": مبتدأ أوّل. و"**الفاء**": مبتدأ ثان. و"**بمعنى**": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ الثاني. وهو مع خبره جملة اسميّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الأوّل بتقدير العائد؛ أي: فيه. وهو مع خبره جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف.

(**عِنْدَ**) مفعول فيه للظرف المستقرّ؛ أعني به: "**بمعنى الشرط**"، أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن عند...إلخ. والجملة الاسميّة[2] ـ على هذا ـ اعتراض بين المعطوفين، وقيل: ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر، وفيه أنّه إذا أمكن إعمال العامل اللفظي في شيء لا يصار إلى إعمال العامل المعنويّ ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. (**المُبَرَّدِ**) مجرور مضاف إليه لـ"عند".

(و) عاطفة. (**جُمْلَتَانِ**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الآية جملتان. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**الفاء بمعنى الشرط**"، عطف الجملة على الجملة. أو "**جملتان**": مرفوعة عطف على محلّ الجملة الصغرى الواقعة خبراً للمبتدأ الأوّل، عطف مفرد على الجملة، على الاحتمالين في إعراب "**نحو**"، فلا تغفل.

(**عِنْدَ**) ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر. وفي «**الهندي**»: ظرف لمفهوم الكلام؛

---

(١) في هامش (أ): قوله: "وما قاله" مبتدأ، خبره قوله الآتي: "فليس بشيء".

(٢) في هامش (أ): "الاسميّة" بيان.

أي: حُكِمَ بذلك عند سيبويه. أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن عند...إلخ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**سِيبَوَيْهِ**) مركّب صوتيّ[1]، الجزء الأوّل مبنيّ على الفتح، والثاني على الكسر، مجرور المحلّ مضاف [١٢٨/آ] إليه لـ"**عند**".

(و) عاطفة أو استئناف. (**إِلَّا**) مركّب مِن "**إن**" و"**لا**"، فـ"**إن**": شرطيّة، و"**لا**": نافية، وفعل الشرط محذوف؛ أي: إن لا يكن كذلك. (**فالمُخْتَارُ**) "**الفاء**": جزائيّة. و"**المختار**": مرفوع مبتدأ، وظرفه محذوف؛ أي: فيه؛ أي: في نحو: "**الزانية**"...إلخ.

(**النَّصْبُ**) مرفوع خبره. والجملة اسميّة مجزومة المحلّ؛ لاقترانها بـ"**الفاء**"، جزاء الشرط. وقيل[2]: لا محلّ لها؛ لعدم وقوعها موقع المفرد. وفيه نظر[3]؛ لأنّها وإنْ لم تقع موقع الاسم إلّا أنّها وقعت موقع المضارع، فكان لها محلّ مِنَ الإعراب، وهو الجزم ـ كما في «**الإظهار**» ـ. وقد مرّ، فلا تغفل. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها، **عطف** على ما قبلها من حيث المعنى، كأنّه قيل: كان "**الفاء**" بمعنى الشرط عند المبرد، وكانت الآية جملتين عند سيبويه فلم يختر النصب، وإلّا فالمختار النصب أو استئناف.

(**الرَّابِعُ**) مرفوع مبتدأ. (**التَّحْذِيرُ**) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (**وهُوَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**التحذير**". (**مَعْمُولٌ**) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة: "**الرابع: التحذير**". (**بِتَقْدِيرِ**) متعلّق بـ"**معمول**" إنْ أريد به المعنى اللغوي، أو ظرف مستقرّ مرفوع المحل صفة له إنْ أريد به معناه الاصطلاحي، وهو ما دار عليه الإعراب لفظاً أو تقديراً أو محلًّا. (**"اتَّقِ"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**تقدير**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (**تَحْذِيراً**)

---

(١) في هامش (أ): "مركب صوتيّ" بيان.

(٢) في هامش (أ): القائل: [الـ]دماميني.

(٣) في هامش (أ): فيه رد للدماميني.

منصوب مفعول مطلق لفعل مقدّر؛ [١٢٨/ب] أي: حُذِّرَ ذلك المعمول تحذيراً، أو مفعول له لفعل مقدّر؛ أي: ذكر لأجل التحذير، وهما(١): ماض مجهول، نائب الفاعل فيهما "**هو**" راجع إلى "**معمول**". والجملة الفعليّة مرفوعة المحل صفة "**معمول**"، أو صفة بعد الصفة له، على الاحتمالين في قوله: "**بتقدير**". وفي «**شرح العصام**»: أنّ تحذيراً مفعول له لـ"**لتقدير**".

(مِمَّا) مركّب(٢) مِنْ كلمة "مِنْ" و"ما"، فـ"مِنْ": حرف جرّ متعلّق بـ"**التحذير**"، و"**ما**": موصول أو موصوف، فمحلّه القريب: مجرور به، ومحلّه البعيد: منصوب مفعول به غير صريح لمتعلّقه. (بَعْدَهُ) ظرف مستقرّ صلة "**ما**" أو صفته، والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى "**معمول**". (أَوْ) عاطفة. (ذُكِرَ) ماض مجهول. (المُحَذَّرُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة فعليّة مرفوعة المحلّ عطف على جملة: "**حذّر**" **أو** "**ذكر**" المقدر العامل في "**تحذيراً**"، وصحّة العطف وإنْ لم يوجد رابط في جانب المعطوف إلى "**معمول**" مبنيّة على إقامة الظاهر مقام المضمر. وفي «**شرح العصام**»: ذكر "**المحذّر**" على صيغة المصدر، منصوب عطف على "**تحذيراً**". وعلى هذا: فـ"**المحذّر منه**" مجرور مضاف إليه لـ"**ذُكر**". (مِنْهُ) متعلّق بـ"**المحذّر**"، والضمير راجع إلى الألف واللام. (مُكَرَّراً) منصوب حال مِنَ "**المحذّر منه**".

(مِثْلُ) معلوم. ("إِيَّاكَ والأَسَدَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**إيّا**": ضمير منصوب منفصل مبنيّ على السكون، منصوب محلًّا مفعول به لفعل محذوف وجوباً؛ أي: "**بعّد نفسك**"(٣)، لا "**اتّق نفسك**" كما تُوهّم.

(١) في هامش (أ): أي: حذّر وذكر.

(٢) في هامش (أ): قلبت نون "مِن" ميماً، فأدغم الميم في الميم، فصار: "ممّا".

(٣) في هامش (أ): فلما حذف وجوباً وحذف النفس وأقيم المضاف إليه مقام المضاف، غيّر الضمير المجرور المتصل إلى الضمير المنصوب المنفصل، فصار إيّاك.

و"**الكاف**": حرف دالّ على تذكير المفعول وإفراده وخطابه [١٢٩/آ] مبنيّ على الفتح لا محلَّ له ـ كما يجيء التفصيل والاختلاف في باب المضمرات ـ. وجملة "**بعِّد**" فعليّة إنشائيّة لا محل لها استئناف. و"**الواو**": عاطفة. وقوله: "**الأسد**" منصوب عطف على محلّ "**إيّاك**".

(و) عاطفة. ("**إِيَّاكَ وأَنْ تَخْذِفَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على مدخول "مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"**إيّا**": ضمير منصوب منفصل مبنيّ على السكون، منصوب المحلّ مفعول به لفعل محذوف وجوبـًا؛ أي: "**بعِّد نفسك**". و"**الكاف**": حرف دالّ على تذكير المفعول وإفراده وخطابه مبنيّ على الفتح لا محلّ له. وجملة: "**بعّد**" فعليّة إنشائيّة لا محل لها استئناف. و"**الواو**": عاطفة. و"**أنْ**": ناصبة. و"**تخذف**": مضارع مخاطب ـ من الباب الثاني، كما في «**القاموس**» ـ منصوب بـ"**أنْ**"، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة لـ"**أن**". وهي في تأويل المفرد منصوبة محلًّا عطف على محلّ "**إيّاك**"، والمعنى: "**بعّد نفسك عن خذف الأرنب**" وهو ضربه بالعصا، و"**بعّد خذف الأرنب عن نفسك**" ـ كما في «**الإفصاح**» ـ وهذا موافق لِمَا رُوِيَ عن عمر رضي الله تعالى عنه مِنْ أنّه قال: "**إيّايَ وأن يخذف أحدكم الأرنب بالعصا**".

وفي «**القاموس**»: الخذف ـ بالخاء والذال المعجمتين ـ كالضرب: رميك حصاة أو نواة أو نحوهما، تأخذ بين سبّابتيك. انتهى.

وفي «**شرح البخاري**[١]» لابن حجر[٢]: ....

---

(١) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت٢٥٦هـ)، صاحب «الجامع الصحيح» المعروف بصحيح البخاري. «الأعلام» (٦/ ٣٤).

(٢) أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، له كتب كثيرة، أبرزها: «فتح الباري شرح صحيح البخاري». «الأعلام» (١/ ١٧٨).

هو رميٌ بحصاة أو نواة[١] بين سبّابتيه، أو بين الإبهام والسبّابة، [١٢٩/ب] أو على ظهر الوسطى وباطن الإبهام.

وقال ابن فارس[٢]: خَذَفْتَ الحصاةَ: رميتَها بين أصبعيك، وقيل في حصى الخذف: أنْ يجعل الحصاة بين السبّابة من اليمين.

وقال ابن سِيْدَه[٣]: خذف بالشيء يخذف: فارسيّ، وخصّ بعضهم به الحصى. انتهى.

وفي الحديث: نُهِيَ عن الخذف، كما في «**البخاري**»[٤]. وجه النهي: أنّه ليس آلة الصيد؛ لأنّه ليس من المجهدات. وقد اتفق العلماء ـ إلّا مَنْ شذَّ منهم ـ على تحريم أكل ما قتلته البندقة والحجر ـ كما قال المهلب[٥] ـ.

وقال ابن حجر: وإنّما كان كذلك؛ لأنّه يقتل الصيد بقوّة راميه لا بحدّته.

(و) عاطفة. ("**الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**الطريق**": منصوب مفعول به لفعل محذوف وجوباً؛

---

(١) في هامش (أ): "أو نواة" بيان.

(٢) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ)، له: «مقاييس اللغة»، و«المجمل»، و«الصاحبي» في علم العربية، وغير ذلك. «الأعلام» (١/ ١٩٣).

(٣) في (أ): ابن سيدة بالتاء المربوطة، ولعل الصواب ما أثبتناه بالهاء. وهو أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سِيدَه (ت٤٥٨هـ)، له: «المخصص» سبعة عشر جزءاً وهو أثمن كنوز العربية، «والمحكم والمحيط الأعظم»، وغير ذلك. «الأعلام» (٤/ ٢٦٤).

(٤) أخرجه البخاري (٥٤٧٩) عن عبد الله بن مُغَفَّلٍ: "أنه رأى رجلاً يَخْذِفُ، فقال له: لا تَخْذِفْ، فإنَّ رسول الله ﷺ نهى عن الخذف...".

(٥) في هامش (أ): هكذا في النسخة، والظاهر الملهّب بتقديم اللام على الهاء، فليطالع محلّه.
ذكر في «فتح الباري» باسم: **المُهَلَّب**.

أي: "**اتّق**". وجملته فعليّة إنشائيّة لا محلّ لها استئناف. و"**الطريق**" الثاني: تأكيد لفظيّ للطريق الأوّل.

(وتَقُولُ) مضارع مخاطب، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة فعليّة لا محلّ لها، عطف على ما قبلها من حيث المعنى، كأنّه قيل: تقول هكذا وتقول... إلخ. ("إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ") مراد اللفظ: منصوب تقديراً مقول القول. وإذا أريد المعنى: فـ"**إياك**": منصوب المحلّ مفعول به لفعل محذوف وجوباً؛ أي: "**بعّد نفسك**". وجملته فعليّة إنشائيّة لا محلّ لها استئناف. و"**من الأسد**": متعلّق بذلك الفعل المحذوف.

(و) عاطفة. ("مِنْ أَنْ تَحْذِفَ") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: إياك ـ: منصوب تقديراً [١٣٠/آ] عطف على المثال السابق، لا على قوله: "**من الأسد**" كما تُوهّم. وإذا أريد المعنى: فإعراب "**إيّاك**" معلوم. و"**من**": حرف جر متعلّق بالفعل المحذوف. و"**أن**": ناصبة. و"**تخذف**": مضارع مخاطب ـ من الباب الثاني ـ منصوب بـ"**أن**"، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة "**أن**". وهي في تأويل المفرد، محلّها القريب مجرور بـ"من"، ومحلّها البعيد منصوب مفعول به غير صريح لمتعلّقه.

(و) عاطفة. ("إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ") مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على المثال القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**إيّاك**": منصوب المحلّ مفعول به لفعل محذوف وجوباً؛ أي: "**بعّد نفسك**". وجملته فعليّة إنشائيّة لا محلّ لها استئناف. و"**أن**": مصدريّة. و"**تخذف**": مضارع مخاطب منصوب بـ"**أن**"، وفاعله تحته "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة لِـ"**أَنْ**". وهي في تأويل المفرد، فمحلّها القريب مجرور بـ"**من**" المقدّرة، ومحلّها البعيد منصوب مفعول به غير صريح للفعل المحذوف وجوباً، وهو "**بعّد**". هذا عند سيبويه. وقال الخليل وأكثر النحويين: الجملة في تأويل المصدر منصوبة المحلّ مفعول الفعل المحذوف. وأمّا ما نقله جماعةٌ

منهم ابن مالك: أنّ الخليل يرى أنّ الموضع بَعْد حذف الجارّ مِنْ "**أَنَّ**" جرّ، وأنّ سيبويه يرى أنّه نصب.. فسهوٌ ـ كذا في «**مغني اللبيب**»، وقبله شارحه الشمنّي[1] ـ.

(بِتَقْدِيرِ) ظرف مستقر منصوب المحلّ حال مِنَ المثال الأخير، [١٣٠/ب] أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "**هو**". والجملة الاسميّة لا محلّ لها اعتراض. وقيل: ظرف لغو لـ"**تقول**" المذكور أو المقدر بعد واو العطف[2]. ولو قيل: إنّه يُرَى ولا يُقرأ لم يكن بعيداً.

("مِنْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**تقدير**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (و) عاطفة. (لَا) نافية. (تَقُولُ) مضارع مخاطب، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**تقول**". ("إِيَّاكَ الأَسَدَ") مراد اللفظ: منصوب تقديراً مقول القول. (لِامْتِنَاعِ) متعلّق ومفعول له لقوله: "**لا تقول**". (تَقْدِيرِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"امتناع"، ومرفوع محلًّا فاعله؛ لأنّه مِنْ إضافة المصدر اللازم إلى فاعله. ومَنْ قال: إنّه مِنْ إضافة المصدر إلى مفعوله فقد سَهَا سهواً بيّناً، كما لا يخفى على مَنْ كان بعلم اللغة خبيراً.

("مِنْ") مراد اللفظ مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**تقدير**"، ومنصوب محلًّا مفعوله.

مطلبٌ: في المفعول فيه

(المَفْعُولُ) مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ومنها. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. وقد سبق الاحتمالات في "**المفعول به**"، فلا تغفل. (فِيهِ) مشغول بإعراب الحكاية، كما في "**عبد الله**" علماً، وقيل: ظرف لغو للمفعول على

---

(١) في هامش (أ): وفي «شرح العصام» نقل الاختلاف كنقل جماعة. والله أعلم بالصواب.

(٢) في هامش (أ): قوله: "بعد واو العطف" إلى هنا قول القائل.

أنّه نائب الفاعل، كما في: "**مُرَّ بزيد**". والضمير راجع إلى الألف واللام، وقيل: نائب الفاعل فيه راجع إلى مصدره. و"**فيه**" ظرف له، والضمير راجع إلى الألف واللام، كما في الإعراب الثاني.

(**هُوَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**المفعول فيه**". (**مَا**) مرفوع المحل خبره بتقدير المضاف؛ أي: اسم ما. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (**فُعِلَ**) ماض مجهول. (**فِيهِ**) ظرف لـ"**فُعِل**"، والضمير راجع إلى "**ما**". (**فِعْلٌ**) مرفوع نائب [١٣١/أ] الفاعل. والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**مَذْكُورٌ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**فعل**". وهو معه مركّب مرفوع لفظًا صفة "**فعل**".

مطلبٌ: في جواز تعدد الصلة

(**مِنْ زَمَانٍ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال من الضمير في "**فيه**"(١)، لا من "**ما**"، إذ الحال لا يقع عن الخبر على الأصح ـ كما في «**المطول**» ـ. أو مرفوع المحلّ صفة بعد صفة لـ"**ما**" الموصوف. أو لا محلّ له صلة بعد صلة لـ"**ما**" الموصول؛ لأنّه يجوز تعدّد الصلة، كما يجوز تعدّد الخبر ـ كما ذكره المولى الشهير بمصنّفك في «**حاشية شرح المفتاح**» للتفتازاني، كما تقدم ـ. ويجوز كونه مرفوع المحلّ صفة لـ"**ما**" الموصول بتقدير المتعلّق معرفة؛ أي: الكائن مِنْ زمان عند البصريين، خلافًا للكوفيين، فإنّ "**ما**" الموصول لا يكون موصوفًا، فلا يقال: "**اشتريت ما جمعته الكثير**" عندهم، كما تقدم.

(**أَوْ**) عاطفة. (**مَكَانٍ**) مجرور عطف على "**زمان**". (**وَشَرْطُ**) مرفوع مبتدأ. (**نَصْبِهِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**شرط**". والضمير الراجع إلى "**المفعول فيه**" محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**نصب**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله، أو مرفوع نائب فاعله إنْ كان مصدراً مجهولاً.

---

(١) في هامش (أ): أي: لفظ "فيه".

(**تَقْدِيرُ**) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**هو ما**"، أو استئناف، أو اعتراض. ("**فِي**") مراد اللفظ مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**تقدير**"، ومنصوب محلًّا مفعوله، أو مرفوع محلًّا نائب فاعله إن كان مصدراً مجهولاً. (**وظُرُوفُ**) مرفوعة مبتدأ. (**الزَّمَانِ**) مضاف إليه لـ"**ظروف**"، من إضافة العام إلى الخاصّ، وهي لاميّة عند الجمهور، وبيانيّة عند بعض النُّحاة ـ كما تقدم ـ. وفي «شرح العصام»: هذه الإضافة من إضافة الدال إلى المدلول، فهي لاميّة، لا بيانيّة كما تُوهّم.

(**كُلُّهَا**) مرفوع تأكيد [١٣١/ب] معنويّ لـ"**ظروف الزمان**". والضمير مضاف إليه لـ"**كلّ**" راجع إلى "**ظروف**" بتأويل الجماعة، كما في: "**الأشجار قطعت**". (**تَقْبَلُ**) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى المبتدأ بتأويل الجماعة. والجملة مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها. ويحتمل كون "**كلّها**" مبتدأ ثانياً، وجملة "**تقبل**" خبراً له، ورجوع المؤنث إلى "**كلّها**" مع أنّه مذكّر لفظاً باعتبار معناه، فإنّ معناه بحسب ما يضاف إليه، فإنْ أضيف إلى مذكر[1] وجب عود الضمير المذكّر[2] إليه نحو: "**كل رجل أكرمته**"، وإنْ أضيف إلى مؤنث وجب عود الضمير المؤنث إليه نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

مطلبٌ: في احتمال الكل للتأكيد وغيره مع إمكان التأكيد

وقد تقرر جواز حمل "**كلّ**" على غير التأكيد مع إمكانه، كما قُرِئَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِۗ﴾ [آل عمران: ١٥٤] بنصب "**كلّ**" على التأكيد لـ"**الأمر**"، وبرفعه على الابتداء ـ كما في «**أنوار التنزيل**» ـ. والجملة اسميّة كبرى لا محلّ لها، على أحد ما تقدّم.

---

(١) في هامش (أ): "مذكر" بيان.

(٢) في هامش (أ): "المذكر" بيان.

(ذَلِكَ) منصوب المحلّ مفعول به لـ"تقبل"، إشارة إلى تقدير "في". و"اللام": حرف تبعيد. و"الكاف": حرف خطاب لا محلّ لهما.

(و) عاطفة. (ظُرُوفُ) مرفوع مبتدأ. (المَكَانِ) مجرور مضاف إليه لـ"ظروف". (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بها، اسمه فيه "هو" راجع إلى ظروف المكان بتأويله بالمكان؛ لأنّه عين المكان. و"المكان": اسم جنس يقع على القليل والكثير، أو بتأويله بالقسم؛ لأنه قسم من الظروف وهو الأظهر ـ كما في «حاشية العصام» ـ أو التذكير باعتبار الخبر وهو المبهم. وقيل: راجع إلى "المكان"، فيرد [١٣٢/آ] عليه: أنّ الضمير إذا رجع إلى "المكان" خلا الجملة عن ضمير المبتدأ، ويحتاج إلى أنْ يقال: لـمّا رجع الضمير إلى المضاف إليه للمبتدأ بالإضافة المعنويّة كأنّه رجع إلى المبتدأ.

(مُبْهَمًا) منصوب خبر "كان". والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. (قَبِلَ) ماض مجزوم المحلّ بـ"إن"، فاعله فيه "هو" راجع إلى "ظروف المكان" بالتأويل السابق أو إلى "المكان". والجملة فعليّة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على جملة: "ظروف الزمان..." إلخ.

(و) عاطفة. (إِلَّا) مركّبة من "إن" و"لا"، فـ"إن": شرطيّة، و"لا": نافية. وفعل الشرط محذوف؛ أي: وإن لا يكن كذلك. (فلَا) "الفاء": جزائية، و"لا": نافية. والمنفيّ محذوفٌ؛ أي: فلا يقبل. والجملة فعليّة مجزومة المحلّ؛ لاقترانها(١) بالفاء جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الشرطيّة السابقة. (و) استئناف أو اعتراض. (فُسِّرَ) ماض مجهول. (المُبْهَمُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (بِالجِهَاتِ) متعلّق بـ"فسّر". (السِّتِّ) مجرورة صفة

---

(١) في هامش (أ): "لاقترانها" بيان.

"**الجهات**". (و) عاطفة. (حُمِلَ) ماض مجهول. (عَلَيْهِ) متعلّق بـ"**حمل**"، والضمير راجع إلى "**المبهم**". ("عِنْدَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**فسّر المبهم**". (و) عاطفة. ("لَدَى") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**عند**". (و) عاطفة. (شِبْهُهُمَا) مرفوع [١٣٢/ب] عطف على "**لدى**" أو "**عند**". والضمير مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**شبه**" راجع إلى "**عند ولدى**". (لِإِبْهَامِهِمَا) متعلّق بـ"**حمل**"، ومفعول له لمتعلّقه. والضمير الراجع إلى "**عند ولدى**" محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**إبهام**"، ومحلّه البعيد: مرفوع نائب فاعله، إذ هو هنا مصدر مجهول. وإنّما لم يذكر وجه حمل "**شبههما**"؛ لأنّ حكمه حكمهما. وقيل: الضمير راجع إلى "**عند ولدى**" وإلى "**شبههما**"، بجعل المشبَّه ـ بالفتح ـ قسماً، والمشبه به قسماً آخر. وفي بعض النسخ: "**لإبهامها**" بتأنيث الضمير، كما هو الظاهر، فيكون الضمير راجعاً إلى مجموع "**عند ولدى وشبههما**" بتأويل الجماعة.

(و) عاطفة. (لَفْظُ) مرفوع عطف على القريب أو البعيد. ("مَكَانٍ") مجرور مضاف إليه لـ"**لفظ**". (لِكَثْرَتِهِ) "**اللام**": متعلّق بـ"**حُمِلَ**"، و"**كثرة**": مجرورة به لفظاً ومنصوبة محلًّا عطف على محلّ قوله: "**لإبهامهما**"، من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد. والضمير الراجع إلى "**لفظ مكان**" محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**كثرة**"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعلها، من إضافة المصدر اللازم إلى فاعله، كما في: "**مرور زيد**".

(و) عاطفة. (مَا) مرفوع المحلّ عطف على القريب أو البعيد. (بَعْدَ) ظرف مستقرّ، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة الظرفيّة مرفوعة المحلّ صفة "**ما**"، أو لا محلّ لها صلته. ("دَخَلْتُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**بعد**". (نَحْوُ) معلوم. ("دَخَلْتُ الدَّارَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد

المعنى: فـ"**دخلت**": فعل وفاعل. والجملة لا [١٣٣/آ] محلَّ لها استئناف. و"**الدار**": مفعول فيه لـ"**دخلت**" على الأصح، وقيل[١]: مفعول به له[٢]، واختاره المولى عبد الرحمن الجامي.

(**عَلَى الأَصَحِّ**) متعلّق بـ"**حمل**"، وقيل: إنّه ظرف مستقرّ منصوب المحل حال من "**ما**"، أو مفعول مطلق لـ"**حمل**" بتقدير الموصوف؛ أي: حملاً كائناً على الأصحّ، أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن على الأصحّ.

(**ويُنْصَبُ**) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**المفعول فيه**". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها من حيث المعنى، كأنّه قيل: "**ينصب بعامل مذكور وينصب...**" **إلخ**. (**بِعَامِلٍ**) متعلّق بـ"**ينصب**". (**مُضْمَرٍ**) مجرور صفة "**عامل**".

(**و**) عاطفة. (**عَلَى شَرِيطَةِ**) عطف على محذوف؛ أي: ينصب بعامل مضمر بلا شريطة التفسير وعلى شريطة...إلخ، وقيل: عطف على قوله: "**بعامل مضمر**". (**التَّفْسِيرِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**شريطة**".

مطلبٌ: في المفعول له

(**المَفْعُولُ**) مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ومنها. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. وقد مرّت الاحتمالات الأُخَر في "**المفعول المطلق**" فلا تغفل. (**لَهُ**) مشغول بإعراب الحكاية كما في: "**عبد الله**" علماً، وقيل: إنّه متعلّق

---

(١) في هامش (أ): القائل: الجرمي.

هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجَرْمي بالولاء (ت٢٢٥هـ)، له: «غريب سيبويه»، و«الأبنية»، و«العروض». «الأعلام» (٣/ ١٨٩).

(٢) في هامش (أ): وردّه شيخ مشايخنا مولانا المفتي بقوش اطه سي في «حاشية الامتحان».

بـ"**المفعول**" ونائب فاعله، والضمير راجع إلى الألف واللام. والتفصيل مرّ في "**المفعول فيه**". (**هُوَ**) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**المفعول له**". (**مَا**) مرفوع المحلّ خبره بتقدير المضاف؛ أي: اسم "**ما**". والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (**فُعِلَ**) ماض مجهول. (**لِأَجْلِهِ**) متعلّق بـ"**فعل**" ومفعول له لمتعلّقه. والضمير مضاف إليه [١٣٣/ب] لـ"**أجل**" راجع إلى "**ما**". (**فِعْلٌ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**مَذْكُورٌ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**الفعل**"، وهو معه مركّب مرفوع لفظًا صفة "**فعل**".

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا لَهُ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ضربت**": فعل وفاعل. والجملة لا محلّ لها استئناف. والضمير الراجع إلى غائب منصوب المحل مفعوله. و"**تأديبًا**": منصوب مفعول له لـ"**ضربت**". ويقال أيضًا: مفعول لأجله، ومفعول من أجله، كما في «**التوضيح**» لابن هشام، وقد تقدم. و"**له**": متعلّق "**بتأديبًا**"، والضمير راجع إلى الضمير في "**ضربته**". وفي بعض النسخ: "**تأديبًا**" بلا "**له**"، وعلى النسخة الأولى شرح المصنف.

(**و**) عاطفة. ("**قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْنًا**") مراد اللفظ مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**قعدت**": فعل وفاعل. والجملة لا محلّ لها استئناف. و"**عن الحرب**": متعلّق بـ"**قعدت**". و"**جبنًا**": مفعول له لـ"**قعدت**". (**خِلَافاً**) منصوب مفعول مطلق لـ"**خالف**" المقدّر. (**لِلزَّجَّاجِ**[١]) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: إرادتي كائن للزجّاج. وقد مرّ التفصيل في بحث التنازع.

(**فإِنَّهُ**) "**الفاء**": للتعليل أو التفصيل. و"**إنّ**": حرف مشبّه بالفعل، والضمير

(١) في هامش (أ): بفتح الزاي وتشديد الجيم اسم منسوب كالحدّاد؛ أي: صانع الزُّجَاج ـ بضم الزاي وتخفيف الجيم ـ أو بائعه. كما ذكره الفاضل العصام.

منصوب المحلّ اسمه راجع إلى "**المفعول له**". (عِنْدَهُ) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه للنسبة بين [١٣٤/أ] المبتدأ والخبر، أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن عنده، كما قيل ما قلناه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. والضمير مضاف إليه لـ"**عند**" راجع إلى "**الزَّجَّاج**".

(مَصْدَرٌ) مرفوع خبر "**إنّ**"، واسمه مع خبره جملة اسميّة لا محلّ لها تعليل أو تفصيل. (وشَرْطُ) مرفوع مبتدأ. (نَصْبِهِ) مجرور مضاف إليه لـ"**شرط**". والضمير الراجع إلى "**المفعول له**" محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**نصب**"، ومحلّه البعيد نصب على المفعوليّة له إنْ كان النصب مصدراً معلوماً، أو رفع على النائبيّة له إنْ كان مصدراً مجهولاً. (تَقْدِيرُ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (اللَّامِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**تقدير**"، ومنصوب محلًّا مفعوله، أو مرفوع محلًّا نائب فاعله إنْ كان مصدراً مجهولاً. (وإِنَّمَا) "**إنّ**": حرف مشبّه بالفعل مُلْغىً عن العمل. و"**ما**": كافّة عن العمل مبنيّ على السكون لا محلّ له؛ لكونه حرفاً.

(يَجُوزُ) مضارع. (حَذْفُهَا) مرفوع فاعله. والضمير الراجع إلى "**اللام**" محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**حذف**"، ومحلّه البعيد نصب مفعوله. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (إِذَا) لمجرّد الظرفيّة مفعول فيه لـ"**يجوز**". (كَانَ) ماض ناقص اسمه فيه راجع إلى "**المفعول له**". (فِعْلاً) منصوب خبره. والجملة فعليّة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**" (لِفَاعِلِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ صفة لـ"**فعلاً**"، لا ظرف لغو له كما تُوهّم[١]؛ لأنّ المراد بالفعل هنا ليس معناه المصدريّ، بل المراد به معناه الاسمي. وفي «**شرح التسهيل**» لابن مالك: الفعل والحدث والحدثان أسماءٌ للمصدر. (الفِعْلِ) مجرور مضاف إليه لـ"**فاعل**". (المُعَلَّلِ) اسم مفعول، نائب

(١) في هامش (أ): المتوهم بعض المعربين.

الفاعل فيه راجع إلى "**الفعل**". وهو معه مركّب مجرور لفظًا صفة "**الفعل**". (و) عاطفة. [١٣٤/ب] (**مُقَارِنًا**) منصوب عطف على محلّ قوله: "**لفاعل**" ـ كما قال الأستاذ في «**شرح الإظهار**» ـ، وقيل: عطف على "**فعلاً**". (**لَهُ**) متعلّق بـ"**مقارنًا**"، والضمير راجع إلى "**الفعل المعلّل**". (**فِي الوُجُودِ**) ظرف لـ"**مقارنًا**".

مطلبٌ: في المفعول معه

(**المَفْعُولُ**) مرفوع مبتدأ، خبره محذوف، كما هو الموافق للسباق؛ أي: ومنها. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. وقد سبق[ـت] الاحتمالات الأخر فلا تغفل. (**مَعَهُ**) مشغول بإعراب الحكاية، وقيل: "**معه**" كـ"**به**" و"**فيه**" و"**له**" نائب الفاعل لـ"**المفعول**"، وإعرابه تقديريّ؛ للزوم ظرفيّته كما ذهب إليه بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] على قراءة النصب. والضمير مضاف إليه لـ"مع"[١] راجع إلى الألف واللام. وقيل: نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى مصدره؛ أي: الذي وقع الفعل، كما في قوله:

... ... * وقـد حيـل بـين العَيْـر والنـزوان

وفي «**الامتحان**»: هذا هو الصواب.

(**هُوَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**المفعول معه**". (**مَذْكُورٌ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**بَعْدَ**) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لـ"**مذكور**". (**الوَاوِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**بعد**". (**لِمُصَاحَبَةِ**) متعلّق بـ"**مذكور**" ومفعول له لمتعلّقه، وقيل: ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال من المستكنّ في "**مذكور**"، والأول هو الظاهر. (**مَعْمُولِ**) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**مصاحبة**"،

(١) في هامش (أ): "مضاف إليه لـ(مع)" بيان.

ومنصوب محلًّا مفعولها، أو مرفوع محلًّا فاعلها. فعلى الأول: هذه الإضافة من إضافة المصدر إلى المفعول به، والفاعل متروك وهو المفعول معه. وعلى الثاني: من إضافة المصدر إلى الفاعل، والمفعول متروك وهو المفعول معه.

(**فِعْلٍ**) مجرور مضاف إليه لـ"**معمول**". (**لَفْظًا**) منصوب حال مِنْ "**فعل**". ولم يتقدم عليه وإن كان نكرة محضة؛ لكونه مجروراً [١٣٥/آ] بالإضافة. أو مفعول "**أعني**" المقدّر. وقيل: خبر "**كان**" المقدّر، وجملته صفة "**فعل**"، أو حال منه، أو اعتراض[١]؛ وفيه أنّ حذف "**كان** " مع إبقاء خبره شاذّ ـ كما مرّ ـ. وقيل: إنّه تمييز عن "**معمول**"[٢]؛ ولا يخفى أنّه سهو ظاهر، أو غلط باهر. وقيل: تمييز عن "**فعل**"، وفيه تأمّل، فليتأمل حقّ التأمّل. (**أَوْ**) عاطفة. (**مَعْنًى**) منصوب تقديراً عطف على "**لفظًا**".

(**فَإِنْ**) "الفاء": للتفصيل، و"**إن**": شرطيّة. (**كَانَ**) ماض ناقص مبنيّ على الفتح مجزوم المحلّ بـ"إن". (**الفِعْلُ**) مرفوع اسم "**كان**". (**لَفْظًا**) منصوب خبره. والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. ويجوز كون "**كان**" تامّـًا بمعنى "**ثبت**"، فحينئذٍ يكون "**لفظًا**" حالاً مِنْ "**فعل**"، لا ظرفـًا لـ"**كان**" بمعنى في اللفظ كما تُوهّم[٣]. (**و**) عاطفة. (**جَازَ**) ماض مبنيّ على الفتح، مجزوم المحل بـ"**إن**" أيضـًا. (**العَطْفُ**) مرفوع فاعله. والجملة فعليّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**كان**". وقيل: "**الواو**" حاليّة، والجملة منصوبة المحلّ حال مِنَ الفعل بتقدير "**قد**" عند المصنف. وفيه أنّ الأصل في الواو العطف، فمتى أمكن الأصل لا يصار إلى غيره.

(**فالوَجْهَانِ**) "**الفاء**": جزائية. و"**الوجهان**": مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي:

---

(١) في هامش (أ): فيه رد لبعض المعربين.

(٢) في هامش (أ): فيه رد لبعض المعربين.

(٣) في هامش (أ): المتوهم بعض المعربين.

جائزان. أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فحكمه الوجهان. أو فاعل فعل محذوف؛ أي: يجوز الوجهان. والجملة الاسميّة أو الفعليّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل لِمَا قبلها. (مِثْلُ) معلوم. ("**جِئْتُ أَنَا وزَيْدٌ**") مراد اللفظ مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**جئت**": فعل وفاعل. والجملة لا محلّ لها [١٣٥/ب] استئناف. و"**أنا**": ضمير مرفوع منفصل مرفوع المحلّ تأكيد لفظيّ لـ"**التاء**". و"**الواو**": عاطفة. و"**زيد**": مرفوع عطف على "**التاء**".

(و) عاطفة. ("**زَيْداً**") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: جئت أنا وزيداً ـ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فإعراب "**جئت**" معلوم. و"**الواو**" بمعنى "**مع**" مبنيّ على الفتح لا محلّ له؛ لكونه حرفًا. و"**زيداً**": منصوب مفعول معه لـ"**جئت**".

مطلبٌ: في الاختلاف في عامل المفعول معه، وفيه خمسة أقوال

ثمّ إنّ في ناصب المفعول معه خمسة أقوال:

الأوّل: أن العامل فيه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى "**مع**". هذا للجمهور مِنَ النُّحاة.

والثاني: هو منصوب على الخلاف، فيكون العامل معنويّـًا. ورُدَّ بأنَّ الأَوْلَى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنويّ. وهذا للكوفيين.

والثالث: هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو، كأنّك قلت: "**جاء البرد ولابس الطيالسة**" في: "**جاء البرد والطيالسةَ**"، وكذا في غيره. ورُدَّ بأنَّ الإضمار خلاف الأصل. وهذا للزجّاج.

والرابع: هو منصوب بنفس الواو. ورُدَّ بأنَّ رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة أوْلَى. وهذا للشيخ عبد القاهر.

والخامس: هو منصوب على الظرفيّة. وذلك أنّ الواو لـمّا أقيمت مقام المنصوب بالظرفيّة، والواو[١] في الأصل حرف فلا يتحمّل النصب.. أُعْطِيَ[٢] النصبُ لِـمَا بعدها عاريّة، كما أُعطِيَ إعراب "**إلّا**" لِـمَا بعدها إذا كان بمعنى "**غير**" في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢]. ورُدَّ بأنّه لو كان كما قاله لجاز النصب في كلّ واو بمعنى "**مع**" [١٣٦/آ] مطّرداً، نحو: "**كلّ رجل وضيعته**". وهذا للأخفش. كذا في «**شرح الكافية**» للشيخ الرّضي.

(و) اعتراضيّة. (إِنْ) شرطيّة. (لَمْ) حرف جازم. (يَجُزِ) مضارع مجزوم تقديراً بـ"لم"، ومحلًّا بـ"**إن**"؛ لأنّه لـمّا وصل إليه قوله الآتي: "**العطف**" اجتمع الساكنان مِنَ الزاي ولام التعريف، فلدفعهما حرّك الزاي بالكسرة، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البينة: ١]، فصار الجزم في آخر الفعل تقديراً. (العَطْفُ) مرفوع فاعله. والجملة فعليّة لا محل لها فعل الشرط. (تَعَيَّنَ) ماض مبنيّ على الفتح مجزوم المحلّ بـ"**إن**". (النَّصْبُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محل لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها اعتراض بين المعطوفين. وقيل: عطف على الجملة الشرطيّة السابقة. وفي بعض النسخ: "**فإن لم يجز**" بالفاء، وعليه شرح المصنّف، فعلى هذا الجملة الشرطيّة تفصيل أو اعتراض. وفي بعض النسخ: "**وإلّا**"، وعليه «**شرح الهندي**».

(مِثْلُ) معلوم. ("جِئْتُ وزَيْداً") مراد اللفظ مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**جئت**": فعل وفاعل. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف. و"**الواو**": بمعنى "**مع**". و"**زيداً**": منصوب مفعول معه لـ"**جئت**". ولا يجوز كون "**زيد**" مرفوعاً على العطف على الضمير المرفوع؛ لعدم التأكيد بالمنفصل. هذا عند

(١) في هامش (أ): أي: والحال... إلخ.

(٢) في هامش (أ): جواب لـمّا.

المصنّف، وعند جمهور النُّحاة أنّ النصب هنا مختار لا واجب ـ كما في «**الرضي**» ـ. وعلى قولهم: يجوز العطف(١).

(و) عاطفة. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحل بـ"**إن**" أيضـًا. (**الفِعْلُ**) مرفوع اسم "**كان**". [١٣٦/ب] (مَعْنىً) منصوب تقديراً خبره، أو حال مِنَ "**الفعل**" إنْ كانـ[ـت] كلمة "**كان**" تامّة لا تمييز عنه، أو ظرف لـ"**كان**" كما زعم. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط.

(و) عاطفة. (جَازَ) ماض مجزوم المحل بـ"**إن**" أيضـًا. (**العَطْفُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على فعل الشرط، وقيل: منصوبة المحلّ حال مِنَ الفعل بتقدير "**قد**" بجعل الواو حاليّة. (تَعَيَّنَ) ماض مجزوم المحلّ بـ"**إن**". (**العَطْفُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة.

(مِثْلُ) معلوم. ("مَا لِزَيْدٍ وعَمْرٍو؟") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ما**": استفهاميّة مرفوعة المحلّ مبتدأ. و"**لزيد**": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**الواو**": عاطفة. و"**عمرو**": مجرور عطف على "**زيد**". ولا يجوز كونه منصوبـًا على أنّه مفعول معه لمعنى الفعل المستفاد مِنْ قوله: "**ما لزيد؟**"؛ أي: "**ما يصنع؟**"؛ لأنّه متى أمكن إعمال العامل اللفظي لا يصار إلى إعمال العامل المعنويّ. هذا عند المصنف(٢). وقال

---

(١) في هامش (أ): بناء على أنّ العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوفين قبيح لا ممتنع عندهم.

(٢) في هامش (أ): وقال ابن مالك في «شرح العمدة»: تعيّنُ العطف في هذا المثال رأيٌ لبعض المتأخرين، وليس بصحيح، والمشهور جواز الأمرين، ورجحان العطف، كما نصّ عليه سيبويه. كما في «النكت» للسيوطي.

غيره: العطف هو المختار مع جواز النصب. والأَوْلَى أنْ يقال: إنْ قصد النصّ على المصاحبة وجب النصب، وإلّا فلا ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(و) عاطفة. (إِلَّا) مركّبة مِنْ "إنْ" و"لا"، فـ"إنْ": شرطيّة، و"لا": نافية، وفعل الشرط محذوف؛ أي: وإنْ لا يجز العطف. (تَعَيَّنَ) ماض مجزوم [١٣٧/آ] المحلّ بـ"إن". (النَّصْبُ) مرفوع فاعله. والجملة فعليّة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة.

(مِثْلُ) معلوم. ("مَا لَكَ وزَيْداً؟") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"ما": استفهاميّة مرفوعة المحلّ مبتدأ. و"**لك**": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**الواو**" بمعنى "مع". و"زيداً": منصوب مفعول معه لمعنى الفعل المفهوم من قوله: "**ما لك؟**" وهو: "**ما تصنع؟**". ولا يجوز كونه مجروراً عطفاً على الضمير المجرور؛ لعدم إعادة الجارّ، كما في: "**مررت بك وبزيد**"، خلافاً للكوفيين، فإنّهم يجوّزون العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجارّ. وقال الأندلسيّ: يجوز العطف على ضعف إنْ لم يقصد النصّ على المصاحبة، وهو أولى؛ لوروده في القرآن، كقوله تعالى: ﴿تَسَّاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بالجرّ في قراءة حمزة[١] ـ كما في «**الرضي**» ـ. وفي «**شرح الحصن الحصين**» لعليّ القاري[٢]: وقراءة حمزة بجر "**الأرحام**" عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ، وهو جائز على الصحيح، خلافاً لِمَن خالف، كما حقّقناه في «**حاشية تفسير الجلالين**»[٣]. وقيل: الواو للقسم. انتهى.

---

(١) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات (ت: ١٥٦هـ)، أحد القراء السبعة. «الأعلام» (٢/ ٢٧٧).

(٢) نور الدين علي بن محمد الملّا الهروي القاري الحنفي (ت: ١٠١٤هـ)، صاحب التصانيف الكثيرة. «الأعلام» (٥/ ١٢).

(٣) حاشية تفسير الجلالين لعلي القاري.

(و) عاطفة. ("مَا شَأْنُكَ وعَمْراً؟") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**ما**": استفهاميّة مرفوعة المحلّ مبتدأ عند سيبويه، و"**شأن**": مرفوع خبره، والضمير مجرور المحلّ مضاف إليه [١٣٧/ب] لـ"**شأن**". وعند الجمهور: "**ما**" خبر مقدّم، و"**شأنك**": مبتدأ مؤخر، بناءً على أنّه إذا كان الخبر معرفة لا يجعل النكرة مبتدأ مطلقاً؛ أي: في الجملة الخبريّة وفي الاستفهاميّة عند الجمهور، وعند سيبويه يجوز ذلك في الاستفهاميّة. وعلى كلا المذهبين: فالجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**الواو**": عاطفة. و"**عمراً**": منصوب مفعول معه لـمعنى الفعل، وهو: "**ما تصنع؟**"، وهو مذهب الأكثرين مِنَ النُّحاة.

وقال سيبويه: انتصاب "**عمراً**" في هذين المثالين بالمصدر المقدّر؛ أي: "**ما لك ولملابستك عمراً؟**"، و"**ما شأنك وشأن ملابستك عمراً**"، على تخريج الأندلسيّ مِنْ كلام سيبويه. وقال الأندلسيّ: يجوز انتصابه بـ"كان" المقدّر، كما في "**ما أنت وزيداً؟**"؛ أي: ما كان شأنك؟ وما كان لك؟. وقال السيرافي وابن خروف: انتصابه بـ"**لابس**" المقدّر، كأنّك قلت: "**ما لك لابست زيداً؟**" ـ كما في «**الرضي**»، مَنْ أراد التفصيل فليراجع إليه ـ.

(لِأَنَّ) "**اللام**": حرف جرّ متعلّق بـ"**نحو**"، لفهم معنى التمثيل منه ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وقيل: متعلّق بمقدّر؛ أي: إنّما حكمنا بمعنويّة الفعل في هذه الأمثلة. و"**أنّ**": حرف مشبّه بالفعل. (المَعْنَى) منصوب تقديراً اسم "**أنّ**". ("مَا تَصْنَعُ؟") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره بتقدير المضاف؛ أي: "**معنى ما تصنع**". واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها صلة "**أنّ**". وهي في تأويل المفرد، فمحلّها القريب مجرور باللام، ومحلّها البعيد نصب مفعول له لمتعلّقه. ويحتمل كون الجارّ والمجرور ظرفاً مستقرّاً مرفوع المحل [١٣٨/آ] خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا ـ أعني به: الحكم بمعنويّة الفعل في هذه

الأمثلة ـ كائن لأنّ...إلخ. (الحَالُ)[1] مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ومنها. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. وهذا هو المناسب للسباق، وهنا احتمالات أُخَر[2] ذكرها بعض المعربين، وقد أشرنا إليها فيما تقدم، فلا تغفل.

(مَا) مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. (يُبيِّنُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "ما"، والجملة صفة "ما" أو صلته. (هَيْئَةَ) منصوبة مفعول به لـ"يبيّن". (الفَاعِلِ) مجرور مضاف إليه لـ"هيئة". (أَوْ) عاطفة. (المَفْعُولِ) مجرور عطف على "الفاعل". (بِهِ) مشغول بإعراب الحكاية. (لَفْظًا) منصوب حال مِنْ أحد الأمرين المفهوم من "أو"، وقيل: خبر "كان" المقدّر؛ أي: سواء كان الفاعل أو المفعول به لفظيًا أو تمييز عن "الفاعل والمفعول". انتهى. وقد عرفت ما فيه فيما مرّ، فلا تغفل.

(أَوْ) عاطفة. (مَعْنًى) منصوب تقديراً عطف على "لفظًا". (نَحْوُ) معلوم. ("ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِمًا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"نحو". وإذا أريد المعنى: فـ"ضربت": فعل وفاعل. و"زيداً": منصوب مفعول به له. و"قائمًا": اسم فاعل، فاعله فيه "أنا" عبارة عن المتكلّم، أو هو راجع إلى "زيد". وهو معه مركّب منصوب لفظًا حال مِنَ "التاء" أو "زيداً". كذا في «شرح المصنف»، وعليه بعض الشراح.

وفيه[3]: أنّ القانون أنّه إذا جاء شيء صالح لِأَنْ يكون حالاً مِنْ فاعل الفعل ومفعوله، فإنْ تأخّر عنهما ـ كما في هذا المثال، يجب كونه حالاً مِنَ المتأخّر. وإنْ تقدّم

---

(١) في هامش (أ): قوله: "الحال" ألفه منقلبة من الواو، بدليل أنّ جمعها أحوال، وتصغيرها حويلة، كما في «شرح التوضيح المسمى بالتصريح» للشيخ خالد الأزهري.

(٢) في هامش (أ): "أُخَر" بيان.

(٣) في هامش (أ): فيه ردّ للمصنف.

عليهما ـ كما في: "**قائمًا ضربت** [١٣٨/ب] **زيداً**"، أو توسّط بينهما، كما في: "**ضربت قائمًا زيداً**" ـ يجب كونه حالاً مِنَ المتقدم ـ كما في «**الرضي**»[١] ـ.

وأمّا ما قاله[٢] ابن هشام في «**مغني اللبيب**» مِنْ أنَّ ما يحتمل كونه حالاً مِنَ الفاعل والمفعول نحو: "**ضربت زيداً ضاحكًا**".. فقد ردَّه في «**شرحه**» الدماميني حيث قال: نصَّ العلماء على أنَّ الحال إذا تعدّدت وتعدّد صاحبها لا يجعل لغير الأقرب إلّا بدليل تقليلاً للفصل، فينبغي أنْ يكون كذلك؛ لأنَّ كونها للأقرب سالم مِنَ الفصل، وكونها للأبعد مستلزم له. وقد يفرق بأنّ الفصل هنا يسيرٌ فجاز، وفيه نظر[٣]. انتهى.

(و) عاطفة. ("**زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**في الدار**": ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى "**زيد**". وهو معه جملة فعليّة عند البصريين، أو مركّب عند الكوفيين مرفوع المحلّ خبر المبتدأ؛ أي: "**زيد كان أو كائن في الدار**". والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**قائمًا**": اسم فاعل، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى المستكنّ في الظرف المستقرّ، وهو معه مركّب منصوب لفظًا حال مِنْ ذلك المستكنّ الّذي هو فاعل لفظيّ، كالمستكنّ في "**زيد ضرب**"، لا فاعل معنوي كما زعم المصنّف في «**شرحه**» على ما في «**الرضي**»[٤].

(و) عاطفة. ("**هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**ها**": حرف تنبيه مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"**ذا**":

---

(١) في هامش (أ): وهكذا ذكره الفاضل العصام في «الأطول» ردّاً للتفتازاني، إلّا أنّه قال: ما ردّه في موضع آخر فصدق في حقه من عاب عيب.

(٢) في هامش (أ): جواب سؤال مقدّر.

(٣) في هامش (أ): وجه النظر مسطور في «شرح مغني اللبيب» للشمني، من أراد فليراجع إليه.

(٤) في هامش (أ): فيه رد للمصنّف.

اسم إشارة مرفوع المحلّ مبتدأ. و"زيد": مرفوع خبره، وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. [١٣٩/آ] و"**قائمًا**": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**زيد**" أو "**ذا**". وهو معه مركّب منصوب لفظًا حال مِنْ "زيد" أو "ذا"، فإنّهما وإنْ لم يكونا مفعولين لفظًا إلّا أنّهما مفعولان معنىً لمعنى الإشارة أو التنبيه، كأنّه قيل: "**أشير إلى زيد قائمًا**" أو "**أنبّه على هذا قائمًا**"، فيكون الحال مبيّنًا لهيئة المفعول معنى.

وفي «**شرح مغني اللبيب**» للدماميني: لـمّا اجتمع هنا عاملان معنى التنبيه ومعنى الإشارة، فالأولى بالعمل عند الكوفيّة ما في "**هاء**" التنبيه وهو: "**أنبّه**" لسبقه، وعند البصريين ما في اسم الإشارة وهو: "**أشير**" لقربه. انتهى.

ولا يجوز أنْ يكون "**قائمًا**" حالاً مِنَ المستكنّ في "**أنبّه**" أو "**أشير**"، المفهومان مِنْ "هاء" التنبيه واسم الإشارة، حتى يكون الفاعل معنويًّا، كما توهّمه الإمام السيوطي في «**النكت**»[١]؛ لأنّ هذا العامل لا يعمل في الفاعل والمفعول به، بل في غيرهما مِنْ معمولات الفعل كالحال والظرف، كما في «**إظهار الأسرار**».

وأمّا ما ذكره القاضي البيضاوي[٢] في «**أنوار التنزيل**» في تفسير قوله تعالى: ﴿يُغَاثُوا بِمَآءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِى الْوُجُوهَ﴾ [الكهف: ٢٩] أنّ "**يشوي الوجوه**" صفة ثانية لـ"**ماء**"، أو حال مِنَ "**المهل**"، أو الضمير في الكاف، فالمراد بـ"**الضمير في الكاف**" الضمير في الكاف مع[٣] مدخوله، لا الضمير المستتر في الكاف؛ لأنّه ليس صفة مشتقّة حتى يستتر فيه الضمير، كما في «**حاشيته**» للمولى شهاب الدين.

ثمّ إنّه إذا قلنا: "**هذان الزيدان قائمين**"، فـ"**قائمين**" حال من "**ذان**" لا "**الزيدان**"،

(١) في هامش (أ): فيه ردّ للسيوطي، فانظر إلى ما قيل، لا إلى مَن قال. والله أعلم بحقيقة الحال.
(٢) في هامش (أ): قوله: "وأما ما ذكره..." إلخ جواب سؤال مقدّر نشأ ممّا قبله، كما لا يخفى.
(٣) في هامش (أ): فيكون الضمير المستتر حينئذ في الظرف المستقر.

فيكون العامل في الحال معنى [١٣٩/ب] التنبيه لا الإشارة؛ لأنّ تثنية اسم الإشارة لا تعمل في الحال.

وفي «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي في بحث الألغاز: أيُّ شيءٍ يُبنَى مفرداً فيعمل، ويُعرَب مثنًىً فيهمل؟ هو "**هذا**"، يعمل مفرداً في الحال، والتثنية تمنعه. وإذا قلنا: "**هذان الزيدان قائمين**" فالعامل "**ها**" لا "**ذا**". انتهى.

تنبيه: نقل عن الزمخشري: سُئِلتُ بمكّة المكرّمة عن ناصب الحال في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] فقلت: ما في حرف [الـ]تنبيه أو ما في اسم الإشارة من معنى الفعل. فقيل لي: العامل في الحال وذيها يجب أن يكون معنى الابتداء. فقلت: تقدير ﴿هَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾: أنبّه عليه شيخًا، أو أشير إليه شيخًا، فالضمير هو ذو الحال، والعامل فيه وفي الحال واحد كما ترى. فاستحسن الجوابَ مَنْ كان[1] حضره ـ كما في «**شرح مغني اللبيب**» المسمّى بـ«**تحفة الغريب**» للدماميني.

(**وعَامِلُهَا**) مرفوع مبتدأ، والضمير مضاف إليه لـ"**عامل**" راجع إلى الحال، فإنّه يجوز فيها التذكير والتأنيث لفظًا ومعنى ـ كما في «**شرح التوضيح**» للشيخ خالد الأزهري ـ. (**الفِعْلُ**) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة: "**هو ما**". (**أَوْ**) عاطفة. (**شِبْهُهُ**) مرفوع عطف على "**الفعل**"، والضمير مضاف إليه لـ"**شبه**" راجع إلى "**الفعل**". (**أَوْ**) عاطفة. (**مَعْنَاهُ**) مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. والضمير مضاف إليه لـ"**معنى**" راجع إلى "**الفعل**".

(**و**) عاطفة. (**شَرْطُهَا**) مرفوع مبتدأ، والضمير مضاف إليه لـ"**شرط**" راجع إلى الحال. (**أَنْ**) ناصبة. (**تَكُونَ**) مضارع ناقص منصوب بـ"**أن**"، اسمه فيه "**هي**" [١٤٠/آ] راجع إلى "**الحال**". (**نَكِرَةً**) منصوبة خبره. والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة لـ"**أن**".

---

(١) في هامش (أ): قوله: "من كان" فاعل "استحسن"، و"الجوابَ" مفعوله.

وهي في تأويل المفرد مرفوعة محلًّا خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**عاملها الفعل**". وقيل: استئناف أو اعتراض.

(و) عاطفة. (صَاحِبُهَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**صاحب**" راجع إلى "**الحال**". (مَعْرِفَةٌ) مرفوعة خبر المبتدأ، والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة ـ كما في «**الهندي**» و«**حاشية المتوسط**» للسيد الشريف. وقيل: صاحبها مرفوع عطف على المستكنّ في "**تكون**"، وترك التأكيد بالمنفصل أوّلاً؛ لوجود الفصل، كما في: "**ضربت اليوم وزيد**"، كما سيجيء إن شاء الله تعالى. و"**معرفة**": منصوبة عطف على "**نكرة**". (غَالِبًا) منصوب ظرف بتقدير الموصوف؛ أي: زماناً للنسبة الحكميّة بين المبتدأ والخبر، أو ظرف لـ"**تكون**" على ما قيل، أو استئناف.

(و) استئناف. ("أَرْسَلَهَا العِرَاكَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. وإذا أريد المعنى: فـ"**أرسل**": ماض، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى "**الحمار الوحشيّ**"، أو لصاحب الإبل ـ كما في «**شرح العصام**» ـ والضمير[1] منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "**الأُتُن الوحشية**" أو إلى "**الإبل**". و"**العراك**": منصوب حال مِنَ المفعول بتأويله بالنكرة ـ أي: معتركة ـ كما ذهب إليه سيبويه والخليل. أو مفعول مطلق لعامل مقدّر ـ أي: معتركة العراك، أو تعترك العراك ـ وذلك العامل المقدّر مِنَ الصفة أو الجملة حال من المفعول، كما ذهب إليه أبو عليّ. وقال بعضهم: إنّ اللّام[2] زائدة، فيكون ما بعده نكرة. [١٤٠/ب]

(و) عاطفة. ("مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على تركيب "**أرسلها العراك**". وإذا أريد المعنى: فـ"**مررت**": فعل وفاعل. و"**به**": متعلّق بـ"**مررت**". والضمير راجع إلى رجل غائب. وقوله: "**وحده**": منصوب حال من الضمير المجرور

(١) في هامش (أ): فيه لف ونشر مرتّبٌ.

(٢) في هامش (أ): كما في «التصريح».

بمعنى "منفرداً"، أو على حمل الإضافة إلى الضمير للعهد الذهنيّ. أو مفعول مطلق لعامل مقدّر؛ أي: متوحداً وحده أو يتوحد وحده، وذلك المقدّر حال من الضمير المجرور. أو مفعول فيه لـ"مررت"؛ أي: في حالة وحدته، كما هو قول يونس(١). والضمير مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"وحد"، راجع إلى الضمير المجرور في "به". كذا في «**حاشية المطول**» للمولى حسن چلبي.

وفي «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي نقلاً عن الرسالة الموسومة بـ«**الرفدة في معنى وحده**» للشيخ تقيّ الدين السبكيّ: اختلف القائلون بأنّ "**وحده**" في قولهم: "**رأيت زيداً وحده**" حالٌ، فالأكثرون يقدّرون في حال إيحادي له بالرؤية، ويعبّرون عن هذا بأنّه حال مِنَ الفاعل. والمبرّد يُقدّر في أنّه منفرد بالرؤية، ويعبّر عن هذا بأنّه حال من المفعول. ومنع أبو بكر ابن طلحة(٢) كونه حالاً مِنَ الفاعل، وقال: إنّه حال مِنَ المفعول ليس إلّا؛ لأنّهم إذا أرادوا الحال مِنَ الفاعل قالوا: "**مررت به وحدي**"، كما قال الشاعر:

والذئب أخاف إنْ مررت به وحدي * وأخشى الرياح والمطرا

وهذا الّذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح، ولا يمتنع مِنْ أجله أن يأتي الوجهان المتقدّمان في: "**رأيت زيداً وحده**"، فإنّ المعنى يصحّ معهما. انتهى.

وفي هذه الرسالة تفصيلٌ حسنٌ، [١٤١/آ] وفائدةٌ كثيرةٌ جدّاً، مَنْ أراد فليراجع إليها، يَجِدْ(٣) ما قلنا لديها.

(و) عاطفة. **(نَحْوُهُ)** مرفوع عطف على تركيب: "**مررت به وحده**"، أو على

(١) في هامش (أ): وهشام في أحد قوليه، كما في «الأشباه».
(٢) أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي المعروف بابن طلحة (ت: ٦١٨هـ)، كان إماماً في العربية. «غاية النهاية» (٢/ ١٥٧) «بغية الوعاة» (١/ ١٢١).
(٣) في هامش (أ): قوله: "يجد" مجزوم من قبيل: زرني أكرمك؛ أي: إنْ راجع يجد.

تركيب: "**أرسلها العراك**". والضمير مضاف إليه لـ"**نحو**" راجع إلى التركيبين المتقدمين[1] بتأويل ما ذكر، أو بتأويل كل واحد منها. (**مُتَأَوَّلٌ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى المبتدأ مع ما عطف عليه بتأويل ما ذكر، أو كل واحد منها. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ مع ما عطف عليه. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. ويجوز كون قوله: "**متأول**" خبراً عن الأوّل فقط وخبر الأخيرين محذوف بقرينة الخبر المذكور، أو عن الثاني فقط وخبر الأوّل والثالث محذوف بقرينة خبر الثاني، أو عن الثالث فقط وخبر الأولين محذوف بقرينة خبر الثالث ـ كما مرّ تفصيله في بحث التأنيث ـ.

(**فَإِنْ**) "**الفاء**": للتفصيل، و"**إن**": شرطيّة. (**كَانَ**) ماض ناقص مجزوم المحل بـ"**إن**". (**صَاحِبُهَا**) مرفوع اسم "**كان**"، والضمير مضاف إليه لـ"**صاحب**" راجع إلى "**الحال**". (**نَكِرَةً**) منصوبة خبر "**كان**"، والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (**وَجَبَ**) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"**إن**". (**تَقْدِيمُهَا**)[2] مرفوع فاعله. والضمير الراجع إلى "**الحال**" محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**تقديم**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله. والجملة الفعليّة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل.

(**و**) استئناف. (**لَا**) نافية. (**تَتَقَدَّمُ**) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**الحال**". والجملة لا محلّ لها استئناف. وقيل: عطف على ما قبلها. (**عَلَى العَامِلِ**) متعلّق بـ"**لا تتقدم**". (**المَعْنَوِيِّ**) اسم منسوب، [١٤١/ب] نائب فاعله فيه راجع إلى "**العامل**". وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "**العامل**".

ثمّ إنّه يستثنى من هذه القاعدة قولهم: "**زيد قائماً كعمرٍو قاعداً**"، فإنّه يجوز

---

(١) في هامش (أ): أعني بهما: أرسلها العراك ومررت به وحده.

(٢) في هامش (أ): "تقديمها" بيان.

تقديم الحال على العامل المعنويّ ـ كما في «**الرضي**» وغيره ـ فإنّ "**قائمـًا**" حالٌ مِنْ "**زيد**"، فإنّه وإنْ كان مبتدأ لفظـًا إلّا أنّه مفعول معنىً لمعنى التشبيه المستفاد مِنَ الكاف، كما أنّ "**قاعداً**" حالٌ مِنْ "**عمرو**"، فإنّه وإنْ لم يكن مفعولاً لفظـًا إلّا أنّه مفعول معنىً لمعنى التشبيه المستفاد مِنَ الكاف، فكأنّه قيل: "**أشبّه زيداً بعمرٍو**"، فالعامل في "**قائمـًا**" و"**قاعداً**" العامل المعنويّ المستفاد مِنْ كاف التشبيه، فقدّم "**قائمـًا**" على الكاف لتعيين ذي الحال، فإنّه لو لم يقدّم وقيل: "**زيد كعمرو قائمـًا قاعداً**" لم يعلم أنّ "**قائمـًا**" حال مِنْ "**زيد**" أو مِنْ "**عمرو**"، فظهر أنّ ما قيل[1] مِنْ أنّ "**قائمـًا**" حال مِنَ المستكنّ في الظرف المستقرّ فسهوٌ ظاهرٌ، أو غلطٌ باهرٌ؛ لأنّ الكلام في عدم تقدم الحال على العامل المعنويّ لا على الظرف العامل، فإنّه مختلف فيه، كما أشار إليه المصنف بقوله: "**بخلاف الظرف**"، كما لا يخفى.

(**بِخِلَافِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن بخلاف...إلخ، والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. أو منصوب المحلّ حال مِنَ "**العامل المعنويّ**"، أو مفعول مطلق بتقدير الموصوف لقوله: "**لا تتقدم**"؛ أي: تقدّمـًا كائنـًا بخلاف...إلخ. أو مجرور المحل صفة "**العامل المعنويّ**"؛ أي: الكائن بخلاف...إلخ.

(**الظَّرْفِ**) مجرور لفظـًا مضاف إليه لـ"**خلاف**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (**و**) عاطفة. (**لَا**) زائدة. (**عَلَى**) حرف جرّ متعلّق بـ"**لا تتقدّم**". (**المَجْرُورِ**) مجرور [١٤٢/أ] لفظـًا بـ"**على**"، ومنصوب محلًّا عطف على محلّ "**على العامل المعنويّ**"، فإنّ تعلّق الجارّين بمعنى واحد بعامل واحد بطريق العطف جائز بالاتفاق[2]. (**فِي الأَصَحِّ**) متعلّق

---

(١) في هامش (أ): القائل بعض الطالبين.

(٢) في هامش (أ): كما يظهر من «الإظهار»، فلا حاجة إلى جعل على زائدة كما توهمه الكثيرون.

بـ"لا تتقدم"، أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن في الأصحّ. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(وكُلُّ) مرفوع مبتدأ. (مَا) موصوف مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**كلّ**". (دَلَّ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "ما". والجملة مجرورة المحلّ صفة "**ما**". (عَلَى هَيْئَةٍ) متعلّق بـ"**دلّ**". (صَحَّ) ماض. (أَنْ) ناصبة. (يَقَعَ) مضارع منصوب بـ"**أن**"، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. والجملة لا محلّ لها صلة "**أنْ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة محلًّا فاعل "**صحّ**". وهو معه جملة فعليّة صغرى مرفوعة محلًّا خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (حَالاً) منصوب حال مِنَ المستكنّ في "**يقع**"، أو خبره إنْ كان بمعنى "**يصير**".

(مِثْلُ) معلوم. ("هَذَا بُسراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**هذا**": مرفوع المحلّ مبتدأ. و"**بسراً**": منصوب حال مِنَ المستكنّ في "**أطيب**". وهو اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**منه**": متعلّق بـ"**أطيب**"، والضمير راجع إلى المبتدأ. و"**رطباً**": منصوب حال مِنَ الضمير المجرور في "**منه**"، لا مِنَ المستكن في "**أطيب**" كما توهم[1]، فالعامل في كلا الحالين "**أطيب**" عند [١٤٢/ب] سيبويه، وبه قال المازنيّ في أظهر قوليه، والفارسي في «**تذكرته**»، وابن كَيْسَان[2]، وابن جني[3]. وقيل: العامل فيهما "**كان**" التامّة؛ أي: "**هذا إذا كان بسراً أطيب**

(١) في هامش (أ): "كما توهم" بيان.

(٢) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بابن كَيْسَان (ت٢٩٩هـ) عالم بالعربية نحواً ولغةً، أخذ عن المبرد وثعلب. له: «المهذب» في النحو. «الأعلام» (٥/ ٣٠٨).

(٣) في هامش (أ): كما في «التصريح على التوضيح» للشيخ خالد الأزهري.

منه إذا كان رطباً"، كما هو مذهب المبرّد وابن السَّرَّاج[١] والسّيرافي والفارسيّ في "حلبيّاته". وقيل: العامل في "بسراً" ما في اسم الإشارة مِنْ معنى الفعل؛ أي: "**أشير إليه**". وقيل: العامل فيه ما في حرف التنبيه مِنْ معنى الفعل؛ أي: "**أنبّه عليه**".

فالأقوال أربعة كما في «**الأشباه والنظائر**»، ورجّح الأوّل بأمور وفيرة، وضعّف البواقي بوجوه كثيرة، إنْ أردت الاطّلاع عليها فراجع إلى الشروح تجد التفصيل لديها، لا سيّما «**الأشباه والنظائر**» الّذي لم يَرَ مثله ذوو البصائر، فإنّ فيه رسالة مستقلّة[٢] مسمّاة بـ«**تحفة النُّجَبا**»، في قولهم: هذا بسراً أطيب منه رطباً.

(وتَكُونُ) مضارع ناقص، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**الحال**". (جُمْلَةً) منصوبة خبر "**تكون**". والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها من حيث المعنى، كأنّه قيل: تكون الحال مفردة وتكون جملة. (خَبَرِيَّةً) اسم منسوب، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**الجملة**". وهي معه مركّبة منصوبة لفظاً صفة "**جملة**".

(فالِاسْمِيَّةُ) "**الفاء**": تفصيل. و"**الاسميّة**": مرفوعة مبتدأ. (بِالوَاوِ) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى المبتدأ. وهو معه جملة فعليّة مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها تفصيل. (و) عاطفة. (الضَّمِيرِ) مجرور عطف على "**الواو**". (أَوْ) عاطفة. [١٤٣/آ] (بِالوَاوِ) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هي**" راجع - أيضاً - إلى المبتدأ. وهو معه جملة فعليّة مرفوعة المحلّ عطف على جملة "**بالواو**" السابقة. (أَوْ) عاطفة. (بِالضَّمِيرِ) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هي**" راجع - أيضاً - إلى المبتدأ. وهو معه جملة فعليّة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة القريبة أو البعيدة.

---

(١) أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت٣١٦هـ)، له: «الأصول» في النحو، و«شرح كتاب سيبويه»، و«الموجز» في النحو. «الأعلام» (٦/ ١٣٥).

(٢) في هامش (أ): "مستقلّة" بيان.

(عَلَى ضَعْفٍ) متعلّق بالظرف المستقرّ؛ أعني: "**بالضمير**"، وقيل: ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ في قوله: "**بالضمير**"، أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا أعني كون الاسميّة بالضمير وحده كائن على ضعف. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(و) عاطفة. (المُضَارِعُ) مرفوع مبتدأ. (المُثْبَتُ) مرفوع صفته. (بِالضَّمِيرِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**فالاسميّة بالواو**". (وَحْدَهُ) منصوب حال مِنَ "**الضمير**"، بمعنى: "**متوحّداً**" أو "**منفرداً**" ـ كما في «**التصريح**»[(١)] ـ. والضمير مضاف إليه لـ"**وحد**" راجع إلى "**الضمير**". وقد مرّ إعرابه على وجه التفصيل فلا تغفل.

(و) عاطفة. (مَا) مرفوع المحلّ مبتدأ. (سِوَاهُمَا) ظرف مستقرّ صفة "**ما**" أو صلته، والضمير مضاف إليه لـ"**سوى**" راجع إلى "**الاسميّة والمضارع المثبت**". (بِالوَاوِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. (و) عاطفة. (الضَّمِيرِ) مجرور عطف على "**الواو**". (أَوْ) عاطفة. (بِأَحَدِهِمَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحل عطف على جملة: "**بالواو**". والضمير مضاف إليه لـ"**أحد**" راجع إلى [١٤٣/ب] "**الواو والضمير**".

(ولَا) لنفي الجنس. (بُدَّ) مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ اسم "**لا**". (فِي المَاضِي) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر "**لا**". واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها. هذا عند أكثر النُّحاة. وقال البغداديون: إنّ خبر "**لا**" محذوف؛ أي: حاصل، وقوله: "**في الماضي**" متعلّق باسم "**لا**" مع كونه مبنيّاً على الفتح. وقال ابن مالك: "**بدّ**" معرب منصوب لفظاً ترك تنوينه؛ لكونه مشابهاً

---

(١) في هامش (أ): «على التوضيح» لخالد الأزهري.

بالمضاف، وخبر "**لا**" محذوف؛ أي: حاصل، و"**في الماضي**" متعلّق باسم "**لا**".

(**المُثْبَتِ**) مجرورة صفة "**الماضي**". (**مِنْ قَدْ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر بعد خبر لـ"**لا**" ـ كما نصّ عليه السيّد الشريف في «**شرح المفتاح**» ـ. أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو يعني "**البدّ**" المنفيّ كائن مِنْ "**قد**" ـ كما في «**حاشية المطول**»(١) للمولى حسن چلبي ـ. أو ظرف لغو لـ"**لا**" لانفهام معنى الانتفاء منه. أو بـ"**لا ينتفي البدّ**" المفهوم مِنَ السياق ـ كما في «**أنوار التنزيل**» ـ. أو للضمير المستكنّ في الظرف المستقرّ الراجع إلى المصدر، فإنّ تعلّق الجارّ به وإن منع الجمهور من البصريين.. إلّا أنّ المختار عند المتأخرين قول الفارسيّ والرّماني(٢) وابن السراج منهم وقول الكوفيين مِنْ جواز التعلّق، ألَا يرى تجويز المحققين ذلك في «**شروح المفتاح**»؟ عليهم رحمة الملك الفتّاح. ولا يجوز تعلّق "من قد" باسم "**لا**" إلّا على قول ابن مالك والبغداديين.

(**ظَاهِرَةً**) منصوبة حال من "قد"، فإنّه مفعول به بواسطة حرف الجرّ. أو مجرورة صفة له بجعله نكرة، بأنْ يُرَاد به ما سمّي [١٤٤/آ] به، كما في "**زيدنا**"، كما نصّ عليه الدماميني في «**شرح مغني اللبيب**». وقد مرّ في بحث المنادى. وقيل: خبر "**كانت**" المقدّر؛ أي: سواء كانت ظاهرة...إلخ.

(**أَوْ**) عاطفة. (**مُقَدَّرَةً**) منصوبة أو مجرورة عطف على "**ظاهرة**". (**ويَجُوزُ**) مضارع. (**حَذْفُ**) مرفوع فاعله، والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على مقدّر؛ أي: يجوز ذكر عامل الحال ويجوز حذف...إلخ. (**العَامِلِ**) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**حذف**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (**كَقَوْلِكَ**) ظرف مستقرّ مرفوع

---

(١) في هامش (أ): "في حاشية المطول" بيان.

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني (ت٣٨٤هـ) معتزلي من كبار النُّحاة، له نحو مئة مصنف، منها: «شرح سيبويه»، و«شرح أصول ابن السراج». «الأعلام» (٤/ ٣١٧).

المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. والكاف مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"لقول". (لِلمُسَافِرِ) متعلّق بـ"القول"، أو ظرف مستقر حال منه أو صفة له؛ أي: كائنًا أو الكائن للمسافر، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن للمسافر.

مطلبٌ: في بيان تفصيل إعراب "راشداً مهديّاً"

("رَاشِداً مَهْدِيّاً") مراد اللفظ: مجرور تقديراً بدل الكل، أو عطف بيان لـ"القول"، أو منصوب بـ"أعني" المقدّر، أو مرفوع على أنّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". ولا يقال: إنّه منصوب تقديراً مقول القول كما يقوله العامّة، فإنّه خطأ؛ لأنّ القول هنا بمعنى المقول ـ كما مرّ على وجه التفصيل ـ. وإذا أريد المعنى: فـ"راشداً": اسم فاعل، فاعله فيه "أنت" عبارة عن المخاطب. وهو معه مركّب منصوب لفظًا حال مِنَ المستكنّ في "سِر" المحذوف جوازاً. و"مهديّاً": اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "أنت" عبارة عن المخاطب. وهو معه مركّب منصوب لفظًا حالٌ بعد حالٍ مِنَ المستكنّ في [١٤٤/ب] "سِر" ـ فإنّ تعدّد الحال جائز عند الجمهور، قال الرضي: وهو الحقّ ـ أو المستكنّ في "راشداً"، فعلى الأول يسمى الحال بالمترادفة، وعلى الثاني بالمتداخلة. وعند الفارسي وجماعة من النُّحاة: لا يجوز تعدّد الحال، فتعيّن عندهم كون "مهديّاً" حالاً مِنَ المستكنّ في "راشداً" ـ كما في «الأشباه والنظائر» ـ. ويجوز كون "مهديّاً" صفة لـ"راشداً"؛ لأنّ النُّحاة صرّحوا بأنّ الصفات المشتقة مِنْ أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين توصف ويوصف بها، بخلاف اسم التفضيل حيث يوصف به ولا يوصف ـ كما في «الأشباه والنظائر»(١) ـ.

(١) في هامش (أ): حيث يقال: جاءني رجل أفضل من عمرو، ولا يقال: جاءني أفضل من عمرو ظريف.

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في عامل "عطوفاً" في "زيد أبوك عطوفاً"، وفيه تفصيل

(و) عاطفة. (يَجِبُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**حذف العامل**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**يجوز حذف...إلخ**". (فِي الْمُؤَكَّدَةِ) مفعول فيه لـ"**يجب**". (مِثْلُ) معلوم. ("زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفـًا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**أبوك**": مرفوع خبره. والضمير مضاف إليه لـ"**أب**". و"**عطوفـًا**": مبالغة اسم فاعل، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى مفعول فعل محذوف وجوبـًا؛ أي: "**أحقّه**". وهو معه مركّب منصوب لفظـًا حال مِنْ ذلك المفعول. و"**أحقّه**": مضارع متكلّم بفتح الهمزة مِنَ الباب الأوّل، أو بضمّها من باب الإفعال، فاعله فيه "**أنا**" عبارة عن المتكلّم. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "**زيد**" بتقدير المضاف؛ أي: أبوّته. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(أَيْ) حرف التفسير على القول الشهير. (أَحُقُّهُ) مراد اللفظ: مجرور تقديراً [١٤٥/آ] عطف بيان لِـمَا قبله[١]. وقيل: بدل الكل ـ كما مرّ ـ. وقيل: التقدير "**يُحقّ**" على صيغة المضارع المجهول. فعلى هذا: "**عطوفـًا**": حال مِنَ المستكنّ فيه، فيكون الحال حينئذٍ مبيّنـًا لهيئة نائب الفاعل. وقال الزجّاج: العامل هو الخبر؛ لكونه مؤوّلاً بمسمّى. وقال ابن خروف: العامل في الحال المبتدأ؛ لتضمّنه معنى التنبيه. وردّهما الرّضي، ثم قال: والأولَى عندي ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أنّ العامل معنى الجملة، كأنّه قال: "**يعطف عليك أبوك عطوفـًا**". انتهى.

وقال السّكّاكي: أحقّ التقديرات عندي أنْ يقدّر "**يَحني عطوفـًا**"؛ أي: يميل إليك عطوفـًا[٢]. فعلى هذا: فـ"**عطوفـًا**" حال مِنَ المستكنّ في "**يحني**" الراجع إلى الأب. نقل

---

(١) في هامش (أ): "قبله" بيان.

(٢) في هامش (أ): وفي بعض الحواشي: الموجود في نسخ «المفتاح»: يحيى من باب يرضى، =

هنا صورة الفتوى بيوردولتلو سلطانم قيل: أحياك يحني مي عبارة يوخسه يحمي.
الجواب: يحني من باب ضرب؛ أي: يميل. أبو السعود خلّده الله تعالى في دار الخلود.

(وشَرْطُهَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**شرط**" راجع إلى الحال المؤكّدة. (أَنْ) ناصبة. (تَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بـ"**أنْ**"، فاعله[1] فيه "**هي**" راجع إلى الحال. (مُقَرِّرَةً) اسم فاعل، فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى فاعل "**تكون**". وهي معه مركّبة منصوبة لفظًا خبره. وهو[2] معهما جملة فعليّة لا محلّ لها صلة "**أنْ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(لِمَضْمُونِ) متعلّق بـ"**مقررة**". (جُمْلَةٍ) مجرورة مضاف إليها لـ"**مضمون**". (اسْمِيَّةٍ) اسم منسوب، نائب الفاعل فيها "**هي**" [١٤٥/ب] راجع إلى "**جملة**". وهي معه مركّبة مجرورة لفظًا صفة "**جملة**".

مطلبٌ: في التمييز

(التَّمْيِيزُ)[3] مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ومنها. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. وقد مرّت الاحتمالات فيما سبق فلا تغفل. (مَا) مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو ما. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (يَرْفَعُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (الإِبْهَامَ) منصوب مفعوله. (المُسْتَقِرَّ) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**الإبهام**". وهو معه مركّب منصوب لفظًا صفة "**الإبهام**". (عَنْ ذَاتٍ) متعلّق بـ"**يرفع ما**". (مَذْكُورَةٍ)

= من الحياة؛ أي: يعيش. وقيل: تحنّى، على أنه فعل ماض من باب التفعل؛ أي: تعطّف. انتهى.

(١) في هامش (أ): هذا التعبير على قول المصنف.

(٢) في هامش (أ): أي: تكون مع فاعله وخبره.

(٣) في هامش (أ): "التمييز" بيان.

اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى "**ذات**". وهي معه مركّبة مجرورة لفظاً صفة "**ذات**". (**أَوْ**) عاطفة. (**مُقَدَّرَةٍ**) مجرورة عطف على "**مذكورة**".

(**فالأَوَّلُ**) "**الفاء**": للتفصيل، و"**الأوّل**": مرفوع مبتدأ. (**عَنْ مُفْرَدٍ**) متعلق بـ"**يرفعه**" المقدّر، وهو مضارع، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ، والضمير مفعوله راجع إلى "**الإبهام**"، والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ، والجملة اسميّة كبرى لا محلّ لها تفصيل. أو "**الأوّل**" مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: تمييز. و"**عن مفرد**" متعلّق به على أنْ يكون "**عن**" للتعليل. أو خبر المبتدأ قوله: "**عن مفرد**"، على أنْ يكون ظرفاً مستقراً. و"**عن**" بمعنى "**بعد**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(**مِقْدَارٍ**) مجرور صفة "**مفرد**". (**غَالِبًا**) ظرف لـ"**يرفع**". أو مفعول مطلق له؛ أي: زماناً غالباً أو رفعاً غالباً بتقدير الموصوف. وقيل: حال عن "**مفرد مقدار**"؛ أي: غالباً على [١٤٦/آ] غير المقدار. وقيل: خبر "**يكون**" المقدّر. ولا يخفى أنّه ضعيف. (**إِمَّا**) حرف ترديد. (**فِي عَدَدٍ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ "**مفرد مقدار**". أو مجرور المحلّ صفة له؛ لأنّ الظرف المستقرّ إذا كان بعد نكرة مخصصّة يجوز فيه هذان الوجهان ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. ويحتمل كونه مرفوع المحلّ على الخبريّة لمبتدأ محذوف؛ أي: هو إمّا كائن في عدد. وقيل: إنّه متعلّق بفعل مقدّر دلّ عليه قوله: "**عن مفرد**"؛ أي: يجيء ذلك المفرد المقدار عن مفرد.

(**نَحْوُ**) معلوم. ("**عِشْرُونَ دِرْهَمًا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فيقال: "**هذا عشرون درهماً**" مثلاً، فـ"**هذا**": مبتدأ. و"**عشرون**": خبره. و"**درهماً**": منصوب تمييز عن "**عشرون**". (**وَسَيَأْتِي**) "**السين**": حرف استقبال، و"**يأتي**": مضارع مرفوع تقديراً بعامل معنويّ، فاعله فيه راجع إلى العدد بتقدير المضاف؛ أي: تمييزه. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(و) زائدة على القول الشهير. (إِمَّا) عاطفة. (فِي غَيْرِهِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ، أو مجرور المحلّ عطف على "في عدد". والضمير مضاف إليه لـ"غير" راجع إلى "العدد". (نَحْوُ) معلوم. ("رِطْلٌ زَيْتاً") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"نحو". (و) عاطفة. ("مَنَوَانِ سَمْناً") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. (و) عاطفة. ("قَفِيزَانِ بُرّاً") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على أحدهما. وإذا أريد المعنى: فـ"على التمرة": [١٤٦/ب] ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم وجوباً ـ كما مرّ ـ و"مثل": مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. والضمير مضاف إليه لـ"مثل" راجع إلى[1] "التمرة". و"زبداً": منصوب تمييز عن "مثل"، والعامل فيه المثل[2]؛ لأنّه اسم مبهم ينصب اسماً نكرة على التمييز.

(فيُفْرَدُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "التمييز". والجملة لا محلّ لها تفصيل. وقيل: جواب "إذا" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحل بـ"إنْ"، اسمه فيه راجع إلى "التمييز". (جِنْساً) منصوب خبر "كان"، وجملته لا محلّ لها فعل الشرط، وجزاء الشرط محذوف وجوباً بدلالة ما قبله؛ أي: يفرد. ولا يجوز كون الجملة المتقدمة جزاء الشرط؛ لعدم جواز تقديم الجزاء على حرف الشرط، خلافاً للكوفيين ـ كما مرّ ـ. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(إِلَّا) حرف استثناء. (أَنْ) مصدريّة. (يُقْصَدَ) مضارع مجهول منصوب بـ"أنْ". (الأَنْوَاعُ) مرفوعة نائب الفاعل، والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة "أنْ". وهي في تأويل

---

(١) في هامش (أ): "راجع إلى" بيان.

(٢) في هامش (أ): "والعامل فيه المثل" بيان.

المفرد منصوبة المحلّ ظرف لـ"يفرد" بتقدير المضاف؛ أي: وقت أن يقصد عند الجمهور، أو بتنزيل المصدر المؤول منزلة الظرف عند بعض النُّحاة ـ كما مرّ مفصّلاً ـ. والاستثناء مفرّغ في الموجب لصحّة المعنى، كما في: "**قرأت إلّا يوم كذا**"؛ أي: يفرد التمييز إنْ كان جنساً في جميع الأوقات، إلّا وقت أن يقصد. وقيل: المستثنى منه مذكور، وهو قوله: "**جنساً**"، والمستثنى محذوف؛ أي: فيفرد [١٤٧/آ] إنْ كان جنساً، إلّا جنساً بأنْ يقصد به الأنواع بتقدير الجارّ قبل "**أَنْ**". والظاهر ما ذكرناه.

(و) عاطفة. (يُجْمَعُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**التمييز**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**يفرد**". (فِي غَيْرِهِ) ظرف لـ"**يجمع**". والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى "**الجنس**".

مطلبٌ: في مجيء "ثمّ" حرف ابتداء

(ثُمَّ) حرف ابتداء، فإنّه يجيء بهذا المعنى، كما صرّح به المولى الشهير بابن كمال الوزير. وفي «**تحفة الغريب على مغني اللبيب**» للدماميني: وقد صرح صاحب «**رصف المباني**»[(١)] فيما حكى ابن قاسم عنه: أنّ "**ثُمّ**" يقع حرف ابتداء. وقد فات المصنّف أنْ يعدّ هذا القسم. انتهى. وقيل: "**ثم**" هنا عاطفة، إلّا أنّها ليست للتراخي في الزمان، بل لتفاوت الحكمين، في أنّ أحدهما متعلّق بالتمييز، والآخر بالمميّز.

(إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بها. اسمه فيه راجع إلى "**المفرد المقدار**". (بِتَنْوِينٍ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر "**كان**"، وجملته لا محلّ لها فعل الشرط. وقيل: "**كان**" تامّ، وقوله: "**بتنوين**" ظرف مستقرّ حال من فاعله. (أَوْ) عاطفة.

---

(١) هو أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي المالكي المشهور بابن عبد النور (ت٧٠٢هـ)، له: «رصف المباني في حروف المعاني» ـ كلاهما له ـ شرح «المقرب» للمبرد، وله: «شرح الجمل الكبيرة للزجاجي». «معجم المؤلفين» (١/ ٣٠٥).

(بِنُونِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ عطف على الظرف المستقرّ؛ أعني: "بتنوين". (التَّثْنِيَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"نون". (جَازَت) ماض مبنيّ على الفتح مجزوم المحل بـ"إن". و"التاء": حرف التأنيث لا محلّ له. (الإِضَافَةُ) مرفوعة فاعله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف. وقيل: عطف على الجملة الشرطيّة السابقة.

(و) عاطفة. (إِلَّا) مركّبة [١٤٧/ب] مِنْ "إِنْ" و"لا"، فـ"إِنْ": شرطيّة، و"لا": نافية، وفعل الشرط محذوف؛ أي: وإنْ لا يتمّ بالتنوين أو بنون التثنية. (فَلَا) "الفاء": جزائيّة، و"لا": نافية، والمنفي محذوف؛ أي: فلا تجوز[1]، وهو مضارع، فاعله فيه "هي" راجع إلى "الإضافة". والجملة مجزومة المحل جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة.

(و) عاطفة. (عَنْ غَيْرِ) عطف على قوله: "عن مفرد مقدار". (مِقْدَارٍ) مجرور مضاف إليه لـ"غير". (نَحْوُ) معلوم. ("خَاتَمٌ حَدِيداً") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"نحو". (والخَفْضُ) مرفوع مبتدأ. (أَكْثَرُ) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(و) عاطفة. (الثَّانِي) مرفوع تقديراً مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: يرفعه. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "فالأوّل..."إلخ. (عَنْ نِسْبَةٍ) متعلّق بالخبر المحذوف. وقد مرّ وجه آخر فلا تغفل.

(فِي جُمْلَةٍ) ظرف مستقر مجرور المحلّ صفة "نسبة". أو منصوب المحلّ حال منها. ويحتمل كونه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي كائنة في جملة. وقيل: متعلّق بـ"نسبة".

---

(١) في هامش (أ): "أي: فلا تجوز" بيان.

فتأمل. (**أَوْ**) عاطفة. (**مَا**) مجرور المحلّ عطف على "**جملة**". (**ضَاهَاهَا**) ماض مبنيّ على الفتح تقديراً لا محلّ له، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". و"**الهاء**": ضمير منصوب مبنيّ على السكون منصوب محلّاً مفعوله راجع إلى "**جملة**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته.

(**نَحْوُ**) معلوم. ("**طَابَ زَيْدٌ نَفْساً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**طاب**": ماض. [١٤٨/آ] و"**زيد**": مرفوع فاعله. و"**نفساً**": منصوب تمييز عن ذات مقدّرة واقعة في جملة: "**طاب**"؛ أي: طاب شيء زيد.

(**و**) عاطفة. ("**زَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً وأُبُوَّةً ودَاراً وعِلْماً**") مراد[1] اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**طيّب**": صفة مشبّهة فاعله فيه راجع إلى "**زيد**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. و"**أباً**": منصوب تمييز عن ذات مقدّرة واقعة في شبه الجملة؛ أي: زيد طيّب شيئه. و"**أبوّة**": عطف على "**أباً**". و"**داراً**": عطف على القريب أو البعيد. و"**علماً**": عطف على أحدهما.

(**أَوْ**) عاطفة. (**فِي إِضَافَةٍ**) ظرف مستقرّ مجرور المحلّ عطف على قوله: "**في جملة**" ـ كما في «**الرضي**» ـ. (**مِثْلُ**) معلوم. ("**أَعْجَبَنِي طِيبُهُ أَباً وأُبُوَّةً ودَاراً وعِلْماً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**أعجبني**": فعل ومفعول. و"**طيبه**": مرفوع فاعله. والضمير المجرور محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**طيب**"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعله راجع إلى رجل غائب. و"**أباً**": منصوب تمييز عن ذات مقدّرة في الإضافة؛ أي: طيب شيئه. و"**أبوّة**": عطف على "**أباً**". و"**داراً**": عطف على القريب أو البعيد. و"**علماً**": عطف على أحدهما.

(**و**) عاطفة. ("**للهِ دَرُّهُ فَارِساً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال

(١) في هامش (أ): "مراد" بيان.

السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"لله": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. و"درّ": مرفوع مبتدأ مؤخر. والضمير مجرور المحلّ مضاف إليه [١٤٨/ب] لـ"دَرٌّ" راجع إلى رجل غائب. و"**فارساً**": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى ذات مقدّرة. وهو معه مركب منصوب لفظاً تمييز عن نسبة مقدّرة في الإضافة؛ أي: درّ شيئه. وجعل صاحب «**الكشاف**» "**فارساً**" تمييزاً عن الضمير المجرور بجعله ضمير المبهم، فيكون التمييز حينئذٍ[1] رافعاً للإبهام عن ذات مذكورة، فلا يكون حينئذٍ ممّا نحن فيه[2].

(ثُمَّ) عاطفة أو استئناف. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مبنيّ على الفتح مجزوم المحل بـ"**إنْ**"، اسمه فيه راجع إلى "**التمييز**". (اسْمًا) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (يَصِحُّ) مضارع. (جَعْلُهُ) مرفوع فاعله. والضمير الراجع إلى الاسم، محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**جعل**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله الأوّل، أو مرفوع المحلّ نائب فاعله إنْ كان مصدراً مجهولاً. والجملة الفعليّة منصوبة المحلّ صفة لقوله: "**اسماً**".

مطلبٌ: في أن "جعل" إذا كان بمعنى "صيَّر" يتعدى إلى المفعولين

(لِمَا) "**اللام**": حرف جرّ. و"**ما**": مجرور المحل به. والجار والمجرور ظرف مستقرّ منصوب المحل مفعول ثانٍ لـ"**لجعل**"؛ لأنّ الجعل بمعنى التصيير يتعدى إلى المفعولين[3] ـ كما تقرر في محلّه ـ وفي «**القاموس**»: جعل القبيح حسناً: صيّره. فلا وجه لِمَا قيل[4] مِنْ أنَّه ظرف مستقرّ حال مِنَ الضمير المجرور في "**جعله**" أو ظرف لغو له.

---

(١) في هامش (أ): "حينئذٍ" بيان.

(٢) في هامش (أ): فيكون العامل حينئذ في التمييز ضمير المبهم، كما في: ربّه رجلاً ونعم رجلاً. كما في «الإظهار».

(٣) في هامش (أ): "إلى المفعولين" بيان.

(٤) في هامش (أ): القائل صاحب «الإفصاح».

(انْتَصَبَ) فعل ماض، فاعله فيه راجع إلى "**التمييز**". والجملة صفة "**ما**" أو "صلته". (عَنْهُ) متعلّق بـ"**انتصب**". والضمير راجع إلى "**ما**". (جَازَ) ماض مجزوم [١٤٩/آ] المحلّ بـ"**إن**". (أَنْ) ناصبة. (يَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بـ"**أنْ**". اسمه فيه راجع إلى التمييز المذكور. (لَهُ) ظرف مستقرّ منصوب المحل خبر "**يكون**". والضمير راجع إلى "**ما**". والجملة الفعليّة لا محلّ لها صلة "**أنْ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ فاعل "**جاز**". وجملته فعليّة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة؛ أعني: قوله: "**ثم إن كان بتنوين...**"**إلخ**، أو استئناف. (و) عاطفة. (لِمُتَعَلَّقِهِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ عطف على محلّ "**له**". والضمير مضاف إليه لـ"**متعلّق**" راجع إلى "**ما**".

(و) عاطفة. (إِلَّا) مركّبة مِنْ "**إنْ**" و"**لا**"، فـ"**إنْ**": شرطيّة، و"**لا**": نافية. والمنفيّ محذوف؛ أي: وإنْ لا يكن التمييز اسمـًا كذلك. والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. (فَهُوَ) "**الفاء**": جزائيّة. و"هو": مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى المستكنّ في الشرط المحذوف. (لِمُتَعَلَّقِهِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة؛ أعني: جملة "**إنْ كان اسمـًا...**"**إلخ**. والضمير مضاف إليه لـ"**متعلّق**" راجع إلى "**ما**".

(فَيُطَابِقُ) "**الفاء**": للتفصيل. و"**يطابق**": مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**التمييز**". والجملة لا محلّ لها تفصيل لِـمَا قبلها. (فِيهِمَا) ظرف "**يطابق**". والضمير راجع إلى القسمين المذكورين. (مَا) منصوب [١٤٩/ب] المحلّ مفعول "**يطابق**". (قُصِدَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (إِلَّا) حرف استثناء. (أَنْ) ناصبة. (يَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بها، اسمه فيه راجع إلى "**التمييز**".

(جِنْسًا) منصوب خبر "**يكون**". والجملة لا محلّ لها صلة "**أنْ**". وهي في تأويل المفرد منصوبة المحلّ مفعول فيه[1] لـ"**يطابق**"؛ أي: وقت أن يكون، بتقدير المضاف عند الجمهور، كما مرّ التفصيل في باب التنازع.

(**إِلَّا**) حرف استثناء. (**أَنْ**) ناصبة. (**يُقْصَدَ**) مضارع مجهول منصوب بها. (**الأَنْوَاعُ**) مرفوعة نائب الفاعل. والجملة في تأويل المفرد منصوبة المحلّ مفعول فيه لِـمَا يفهم مِنَ الكلام السابق؛ أي: لا يطابق التمييز ما قصد إذا كان جنسًا في جميع الأوقات إلا وقت أن يقصد الأنواع، فيكون الاستثناء مِنْ أعمّ الأوقات.

(و) عاطفة. (**إِنْ**) شرطيّة. (**كَانَ**) ماض ناقص، اسمه فيه راجع إلى "**التمييز**". (**صِفَةً**) منصوبة خبر "**كان**". وجملته لا محل لها فعل الشرط. (**كَانَتْ**) ماض ناقص مجزوم المحل بـ"**إنْ**". و"**التاء**": حرف التأنيث، اسمه فيه راجع إلى "**الصفة**" ـ كما في «**الإفصاح**» وغيره ـ أو إلى اسم "**كان**"؛ لكونه عبارة عن الصفة. (**لَهُ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر "**كانت**". والضمير راجع إلى ما انتصب عنه. وجملة "**كانت**" لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة؛ أعني: "**إنْ كان اسمًا...**"**إلخ**.

(و) بمعنى "**مع**". (**طِبْقَهُ**) مصدر بمعنى المطابقة، منصوب [١٥٠/آ] على أنّه مفعول معه للظرف المستقرّ؛ أعني به: "**له**". والضمير الراجع إلى ضمير "**له**" محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**طبق**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله، أو مرفوع فاعله. فعلى الأوّل: مِنْ إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل محذوف. وعلى الثاني: من إضافته إلى الفاعل والمفعول محذوف؛ أي: كانت الصفة صفةً له مع مطابقتها إيّاه أو مطابقته إيّاها. ويجوز كون الطبق بمعنى اسم الفاعل. و"**الواو**" للعطف على خبر

---

(١) في هامش (أ): "مفعول فيه" بيان.

"**كانت**"؛ أي: كانت صفة له ومطابقة إيّاه ـ كما في «**شرح المولى الجامي**» ـ.

وفي «**القاموس**»: هذا طبقُه ـ بالكسر والتحريك ـ وطِباقُه، ككتاب وأمير؛ أي: مطابقه. انتهى. والمفهوم منه: أنّ "**الطبق**" اسم بمعنى "**المطابق**"، فحينئذٍ يتعيّن كون "**الواو**" عاطفة، وقوله: "**طبقه**" عطفاً على خبر "**كانت**"، واعتمد عليه الفاضل العصام في «**الشرح**».

(و) عاطفة. (**احْتَمَلَت**) ماض مؤنث مجزوم المحل بـ"**إنْ**"، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**الصفة**". و"**التاء**": حرف تأنيث. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**كانت**". (**الحَالَ**) منصوب مفعول به لـ"**احتملت**". (**ولَا**) نافية. (**يَتَقَدَّمُ**) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**التمييز**". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**عَلَى عَامِلِهِ**) متعلّق بـ"**لا يتقدم**". والضمير مضاف إليه لـ"**عامل**" راجع إلى المستكنّ في "**لا يتقدّم**". وقيل: راجع إلى "**التمييز**". والظاهر ما ذكرناه، كما لا يخفى على أهل التفريق والتمييز.

(و) عاطفة. (**الأَصَحُّ**) مرفوع مبتدأ. (**أَنْ**) ناصبة. (**لَا**) نافية. (**يَتَقَدَّمَ**) مضارع منصوب [١٥٠/ب] بها، فاعله فيه راجع إلى "**التمييز**". والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة "**أنْ**" الناصبة. وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**لا يتقدم**"، وقيل: استئناف أو اعتراض.

ويحتمل أنْ يكون "**أنْ**" مخففّة مِنْ "**أنّ**" المشدّدة. واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً ـ كما سيجيء في بحث المضمرات، إنْ شاء الملك خالق المخلوقات ـ، ولا يتقدم حينئذٍ مرفوع بعامل معنويّ. وجملته مرفوعة المحلّ خبرها. واسمها وخبرها جملة اسميّة لا محلّ لها صلة "**أنْ**" المخفّفة. وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**لا يتقدم**".

(**عَلَى الفِعْلِ**) متعلّق بـ"**لا يتقدم**". (**خِلَافاً**) منصوب مفعول مطلق لـ"**خالف**"

المقدّر. (لِلمَازِنِيِّ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: إرادتي كائن للمازنيّ. وقد مرّ التفصيل في باب التنازع، مَنْ أرادَ فليراجع إليه. (و) عاطفة. (المُبَرَّدِ) مجرور عطف على "**المازنيّ**".

مطلبٌ: في المستثنى

(المُسْتَثْنَى) مرفوع تقديراً مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ومنها. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. وقد مرّ في أمثاله احتمالات أُخَر، فلا تغفل. (مُتَّصِلٌ) مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. (مُنْقَطِعٌ) مرفوع عطف على "**متصل**".

(فالمُتَّصِلُ) "**الفاء**": للتفصيل. و"**المتّصل**": مرفوع مبتدأ. (المُخْرَجُ) مرفوع خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها تفصيل. (مِنْ مُتَعَدِّدٍ) متعلّق بـ"**المُخرَج**". (لَفْظًا) [١٥١/آ] منصوب حال من "**متعدد**"؛ بمعنى: "**ملفوظًا**" أو "**لفظيًا**"، فإنّه وإنْ كان نكرة محضة إلّا أنّه مجرور بحرف الجرّ، وهو مجوّز لكون النكرة المحضة ذا الحال ـ كما مرّ في تعريف الكلمة ـ أو مفعول "**أعني**" المقدّر. وقيل: خبر "**كان**" المقدّر. وقيل: تمييز. (أَوْ) عاطفة. (تَقْدِيراً) منصوب عطف على "**لفظًا**". (بِـ"إِلَّا") متعلّق بـ"**المخرج**". (و) عاطفة. (أَخَوَاتِهَا) مجرورة عطف على "**إلّا**" بتقدير المضاف؛ أي: إحدى أخواتها. والضمير مضاف إليه لـ"**أخوات**" راجع إلى "**إلّا**" بتأويله بالكلمة.

(و) عاطفة. (المُنْقَطِعُ) مرفوع مبتدأ. (المَذْكُورُ) مرفوع خبره، لا صفة له كما يتوهّم، على ما في «**شرح العصام**». والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**فالمتصل...**" **إلخ**. (بَعْدَهَا) منصوب مفعول فيه لـ"**المذكور**". والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى "**إلّا**" وأخواتها. إلّا أنّ المراد بـ"**الأخوات**" هنا "**غير**" و"**بيد**"، لا مطلق الأخوات. قال الفاضل العصام في «**الشرح**»: لا يقع الاستثناء المنقطع إلّا بعد

"إلّا" و"غير" و"بيد"، و"بيد" يختصّ به، ولا يقع بعده إلّا "أنّ" المفتوحة. انتهى. و"بايد" لغة في "بيد". وفي «**القاموس**»: **بيد وبايد** بمعنى: "**غير**" و"**على**" و"**من أجل**". انتهى. وفي «**مغني اللبيب**»: ويقال: "ميد" بالميم، وما روي مِن قوله ﷺ: «**أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش**»[1]، فقد حمل ابن مالك وغيره "بيد" فيه[2] على معنى "**غير**"، وحمله ابن هشام على معنى "**من أجل**".

(غَيْرَ) منصوب حال مِنَ المستكنّ في "**المذكور**". ويحتمل كونه مفعول أعني [١٥١/ب] المقدّر، أو مرفوع خبر بعد خبر للمبتدأ، لا خبر مبتدأ محذوف ـ أي: هو ـ؛ لعدم الاحتياج إلى التقدير مع لزوم الالتباس حينئذٍ، إذ لا يعلم أنّه خبر مبتدأ محذوف أو خبر بعد خبر للمبتدأ، فيجب ذكر المبتدأ لدفع الالتباس. ولذا صرح النُّحاة بامتناع حذف المبتدأ في نحو: "**جاءني الذي هو في الدار**"، وبجوازه في نحو: "**جاءني الذي هو أشدّ الناس**"؛ للزوم الالتباس في الأوّل، وعدمه في الثاني ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ.

(مُخْرَجٍ) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". (و) عاطفة. (هُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**مطلق المستثنى**". (مَنْصُوبٌ) مرفوع خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**هو متّصل**". وقيل: استئناف أو اعتراض. (إِذَا) لمجرد الظرفيّة منصوب المحلّ مفعول فيه منصوب. (كَانَ) ماض ناقص. اسمه فيه راجع إلى "**المستثنى**". (بَعْدَ) منصوب ظرف للظرف المستقرّ؛ أعني به: "**في كلام**". أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيه على مذهب الأخفش وابن بَرْهان، فإنّ الأخفش جوّز تقديم الحال على عامله الظرف بشرط تقديم المبتدأ كما في: "**زيد قائمًا**

---

(١) في هامش (أ): قال السيوطي: أورده أصحاب الغرائب، ولا يعلم من خرجه ولا إسناده، كما في موضوعات علي القاري.

(٢) في هامش (أ): "بيد فيه" بيان.

في الدار"، وابن بَرْهان جوّزه مطلقاً كما في: "**قائماً في الدار زيد**". وأمّا سيبويه فلم يجوّزه مطلقاً ـ كما في «**الرضي**» و«**الأشباه والنظائر النحويّة**».

وعلى هذين الوجهين قدّم الظرف أو الحال على عامله؛ ليتشارك فيه المعطوفان على خبر "**كان**"؛ أعني بهما قوله: "**أو مقدّماً**"، وقوله: "**أو منقطعاً**"؛ لأنّ المعطوف على مقيّد بقيد [١٥٢/آ] متقدّم يشاركه فيه لا محالة. ويجوز كون "**بعد**" ظرفاً مستقرّاً على أنّه خبر "**كان**" ـ كما ذكره المولى الجامي، قدّس سرّه السامي، وتعقّبه عصام الدين، ثم أجاب ـ.

(**"إِلَّا"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**بعد**". (**غَيْرِ**) مجرور صفة "**إلّا**" على القول بتعريفه إن كان مضافاً إلى الضدّ، كما في قولهم: "**الحركة غير السكون**". أو بدل على القول بعدم تعريفه، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]. أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. أو منصوب مفعول "**أعني**" المقدّر. (**الصِّفَةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**غير**". (**فِي كَلَامٍ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر "**كان**". وجملته فعليّة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (**مُوجَبٍ**) ـ بفتح الجيم ـ مجرور صفة "**كلام**". (**أَوْ**) عاطفة. (**مُقَدَّمًا**) منصوب عطف على خبر "**كان**". (**عَلَى المُسْتَثْنَى**) متعلّق بـ"**مقدّماً**". (**مِنْهُ**) مشغول بإعراب الحكاية، أو متعلّق بالمستثنى ونائب فاعله. والضمير راجع إلى الألف واللام على الاختلاف، كما في "**عبد الله**" علماً، فإنّ بعض النُّحاة يقول: إنّ لفظة[1] الجلالة مشغولة بإعراب الحكاية، وبعضهم يقول: إنّها مضاف إليها لـ"**عبد**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**مُنْقَطِعًا**) منصوب عطف على القريب أو البعيد. (**فِي الأَكْثَرِ**)

---

(١) الأولى أن يقال: اسم الجلالة. مع جواز قولهم: لفظ الجلالة. أفاده الشيخ عبد الهادي الخرسة حفظه الله تعالى.

ظرف لـ"**منصوب**" الملحوظ بطريق الانسحاب. أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو يعني كون المستثنى المنقطع منصوباً كائن في لغة الأكثر، وهم الحجازيّون ـ كما في «**الرضي**» و«**شرح العصام**» ـ. والجملة اسميّة لا محل لها اعتراض.

(**أَوْ**) عاطفة. (**كَانَ**) ماض ناقص. اسمه فيه راجع [١٥٢/ب] إلى المستثنى. (**بَعْدَ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبره. والجملة فعليّة مجرورة المحلّ عطف على جملة "**كان**" السابق. ("**خَلَا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**بعد**". (**و**) عاطفة. ("**عَدَا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**خلا**". (**فِي الأَكْثَرِ**) ظرف لـ"**منصوب**" الملحوظ بطريق الانسحاب. وقد مرّ وجه آخر فلا تغفل. (**و**) عاطفة. ("**مَاخَلَا**" و"**مَا عَدَا**" و"**لَيْسَ**" و"**لَا يَكُونُ**") كلٌّ منها مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد.

(**وَ**) عاطفة. (**يَجُوزُ**) مضارع. (**فِيهِ**) ظرف لـ"**يجوز**". والضمير راجع إلى "**المستثنى**". ولا يجوز كونه ظرفاً لـ"**يختار**" الآتي على سبيل التنازع؛ لأنّه لا يجري في المعمول المتوسط ولا في المقدّم عند المصنف، وإنْ كان الحقّ جريان التنازع مطلقاً ـ كما في «**حاشية الرضي**» للسيّد، وأمضاه[1] في «**الامتحان**».

(**النَّصْبُ**) مرفوع فاعل "**يجوز**". وجملته لا محلّ لها مِنَ الإعراب، عطف على ما قبلها مِنْ حيث المعنى، كأنّه قيل: يجب النصب في المستثنى المذكور، ويجوز فيه النصب...إلخ. ويحتمل كون الجملة استئنافاً واعتراضاً.

(**و**) عاطفة. (**يُخْتَارُ**) مضارع مجهول. (**البَدَلُ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**يجوز**". (**فِيمَا**) ظرف لـ"**يجوز**"، مِنْ قبيل "**ضربت زيداً يوم الجمعة أمام الأمير**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. أو بدل البعض مِنَ الكلّ مِنَ الظرف

---

(١) في هامش (أ): أمضاه: أنفذه. «قاموس».

الأوّل. أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ الضمير المجرور في "**فيه**". (بَعْدَ) ظرف [١٥٣/آ] مستقرّ صفة ما أو صلته. ("إِلَّا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**بعد**". (فِي كَلَامٍ) متعلّق بكلّ مِنَ الفعلين على سبيل التّنازع، أو بالأخير فقط. أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ الضمير المجرور في "**فيه**"، أو مِنْ "**ما**"، أو مِنْ ضميره في "**بعد إلّا**". (غَيْرِ) مجرور صفة "**كلام**". أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. أو منصوب بـ"**أعني**" المقدّر. (مُوجَبٍ) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**".

(و) حاليّة. (ذُكِرَ) ماض مجهول. (المُسْتَثْنَى) مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة منصوبة المحلّ حال مِنْ "**كلام غير موجب**" بتقدير "**قد**" عند الجمهور. وفي بعض النسخ "**ذكر**" بلا واو، فحينئذٍ الجملة الفعليّة صفة بعد صفة لـ"**كلام غير موجب**"، أو حال منه بتقدير العائد؛ أي: فيه. (مِنْهُ) مشغول بإعراب الحكاية. وقد مرّ وجه آخر فلا تغفل.

(مِثْلُ) معلوم. (﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ما**": حرف نفي. و"**فعلوا**": ماض - جمع مذكر غائب - مبنيّ على الضمّ لا محلّ له، و"**الواو**": مرفوع المحلّ فاعله راجع إلى ما تقدّم. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى ما تقدّم. و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**قليل**": مرفوع بدل من "**الواو**"، بدل البعض من الكلّ عند البصريّين، ومعطوف على "**الواو**" عند الكوفيّين؛ لأنَّ "**إلّا**" عندهم في هذه الصورة بمنزلة "**لا**" العاطفة في أنَّ ما بعدها مخالفٌ لِمَا قبلها، لكنَّ ذاك منفيٌّ بعد إيجاب، وهذا موجبٌ بعد منفيّ.

ورُدَّ قول البصريّين بأنّه لا بدَّ في [١٥٣/ب] بدل البعض من ضميرٍ يعود إلى المبدل منه لفظاً أو تقديراً، كما في: "**ضربت زيداً رأسه**"، ولا ضمير هنا. وبأنّه مخالفٌ للمبدل منه في النفي والإيجاب - كما في «مغني اللبيب» -.

وأجيب عنه: بأنَّ اشتراط الضمير للربط إلى المبدل منه، فإذا وجد الربط بدون الضمير حصل الغرض كما هنا؛ لأنَّ "**إلّا**" وما بعدها مِنْ تمام الكلام الأوّل، و"**إلّا**" لإخراج الثاني مِنَ الأوّل، فعُلِم أنّه بعضه، فحصل الربط بذلك، ولم يحتج إلى الضمير. وبأنّه لا مانع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك، كما جاز في الصفة نحو: "**مررت برجل لا ظريف ولا كريم**" ـ كما في ـ «**الرّضي**» و«**الدماميني**» ـ.

ورُدَّ أيضاً قول الكوفيين بقولهم: "**ما قام إلّا زيد**"، وليس[1] شيء من أحرف العطف يلي العوامل.

وأجيب: بأنّه ليس تاليها في التقدير، إذ الأصل: "**ما قام أحد إلّا زيداً**" ـ كما في «مغني اللبيب» ـ.

(و) عاطفة. (﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾) مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: ما فعلوه ـ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق، لا على قوله: "**إلا قليل**" كما تُوهّم، وقد مرّ. وإذا أريد المعنى: فإعراب "**ما فعلوه**" قد ظهر فيما تقدّم. و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**قليلاً**": منصوب مستثنى مِنَ "**الواو**".

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في ناصب المستثنى وعامله

ثمَّ إنَّ النُّحاة اختلفوا في عامل هذا المستثنى، فذهب الجمهور إلى أنَّ العامل فيه الفعل، أو معنى الفعل المتقدّم بتوسط "**إلّا**"، وصحّحه السيرافي وابن عُصفُور وغيرهم من النُّحاة، ونُسِب هذا القول إلى المحقّقين حتّى سيبويه [١٥٤/آ] ـ كما في «**النكت**»، نقلاً عن أبي حيّان ـ.

وذهب المبرّد والزّجّاج والشّيخ عبد القاهر إلى أنَّ العامل فيه "**إلّا**"؛ لقيام معنى

---

(١) في هامش (أ): "ليس" بيان.

الاستثناء به، ولكونها نائبةً عن "استثنى"، كما أنَّ حرف النّداء نائب عن "**أنادي**". قال في «مغني اللبيب»: وهو الأصحُّ.

وذهب الكسائيّ إلى أنَّه منصوبٌ بـ"**أنّ**" مقدّرة بعد "**إلّا**" محذوفة الخبر، والتقدير في نحو "**جاءني القوم إلّا زيداً**": "**إلّا أنَّ زيداً لم يجئ**".

وذهب الفرّاء إلى أنَّ "**إلّا**" مركّبة مِنْ "**إنّ**" و"**لا**" العاطفة، حذف النون الثانية مِنْ "إنّ" وأُدغمت الأولى في لام "**لا**"، فإذا انتصب الاسم بعدها فبـ"**إنَّ**"، وإذا تَبع ما قبلها في الإعراب فبـ"**لا**" العاطفة. وزيّفه الرضيّ من وجوه.

مطلبٌ: في أنّ السيوطي اختار أنّ عامل المستثنى "استثنى" المقدّر

وذهب بعضهم إلى أنَّه منصوب بـ"**استثنى**" المقدّر، كما أنَّ المنادى منصوب بـ"**أنادي**"، و"**إلّا**" وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدَّرين، فالمستثنى على هذا القول المفعول به. قال السيوطي في «**النكت**»: هذا هو الّذي أختاره.

وذهب بعضهم إلى أنَّه انتصب عن تمام الكلام كما انتصب "**درهم**" بعد "**عشرين**".

ذهب المصنِّف في «**شرح المفصّل**» إلى أنَّه منصوب بالمستثنى منه بواسطة "**إلّا**"؛ لأنَّه ربّما لا يكون هناك فعلٌ ولا معناه، نحو: "**القوم إخوتك إلّا زيداً**"، وهذا لا يرد إلّا على مذهب البصريين. ولهم أن يقولوا: إنَّ في "**إخوتك**" معنى الفعل؛ أي: القوم يُنسبون إليك بالأُخوّة ـ كما في «**الرّضي**» ـ.

مَنْ أراد التّفصيل فليراجع إلى «**شرح التسهيل**» لابن مالك، [١٥٤/ب] و«**شرح الكافية**» للرّضي.

(و) عاطفة. (**يُعْرَبُ**) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**المستثنى**".

والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**يجوز فيه النصب**"، ويجوز الاستئناف أو الاعتراض. (**عَلَى حَسَبِ**) متعلق بـ"**يعرب**". أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "**يعرب**". أو مفعول مطلق له بتقدير الموصوف؛ أي: إعرابًا كائنًا...إلخ. (**العَوَامِلِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**حسب**".

(**إِذَا**) لمجرّد الظرفيّة، منصوب المحلّ مفعول فيه لـ"**يعرب**". (**كَانَ**) ماض ناقص. (**المُسْتَثْنَى**) مرفوع تقديراً فاعله عند المصنف. (**مِنْهُ**) مشغول بإعراب الحكاية. (**غَيْرَ**) منصوب خبره. والجملة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (**مَذْكُورٍ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". (و) حاليّة. (**هُوَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**المستثنى**". (**فِي غَيْرِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة منصوبة المحلّ حال مِنْ فاعل "**كان**"، والرابط إلى ذي الحال الواو فقط، كما في "**جاءني زيد والشمس طالعة**". أو مِنَ المستكنّ في "**يعرب**"، والرابط "**الواو**" مع الضمير، كما في: "**جاءني زيد وهو راكب**". ويحتمل كون "**الواو**" عاطفة بجعل "هو" عطفًا على فاعل "**كان**"، على أنْ يكون راجعًا إليه. وقوله: "**في غير**" منصوب المحل عطفًا على "**غير مذكور**". أو بجعل الجملة الاسميّة عطفًا على جملة: "**كان**" عطف الاسميّة على الفعليّة، وهو جائز عند الجمهور[1]. (**المُوجَبِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**".

(**لِيُفِيدَ**) "**اللام**": متعلّق بمفهوم الكلام، أو مقدّر في [١٥٥/آ] نظم الكلام لإفادة المرام؛ أي: اشترط ما ذكر. و"**يفيد**": مضارع منصوب بـ"**أن**" المقدّرة، فاعله فيه راجع إلى نائب الفاعل لمتعلّق اللام؛ أعني به ما ذكر. ومفعوله محذوف؛ أي: فائدة صحيحة.

---

(١) في هامش (أ): ومن المقرر أنّ شرط إذا يكون جملة اسمية على غير المختار، ولأن يكون المعطوف على الشرط جملة اسمية بالطريق الأولى؛ لأن ما لا يرتكب في الأوائل يرتكب في الثواني، كما في ربّ شاة وسخلتها، كما في «الأشباه».

والجملة لا محلّ لها صلة لـ"أَنْ" المقدّرة. وهي في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور باللام، ومحلّها البعيد نصب مفعول له لمتعلّقه. (نَحْوُ) معلوم. وقيل: فاعل لـ"**يفيد**"، وهو خلاف الظاهر. ("مَا ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ما**": حرف نفي. و"**ضربني**": فعل ومفعول. و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**زيد**": مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف.

(إِلَّا) حرف استثناء. (أَنْ) ناصبة. (يَسْتَقِيمَ) مضارع منصوب بـ"**أن**". (المَعْنَى) مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها صلة لـ"**أَنْ**". وهي في تأويل المفرد منصوبة المحلّ مفعول فيه للمتعلّق المحذوف لـ"**يفيد**"، بتقدير المضاف عند الجمهور؛ أي: اشترط ما ذكر ليفيد فائدة صحيحة في جميع الأوقات إلّا وقت أن يستقيم المعنى، فالاستثناء مفرّغ في الموجب لصحّة المعنى. ولله درّ المصنّف، حيث وقع قوله: "**إلّا أن يستقيم المعنى**" مثالاً لهذا الاستثناء.

(مِثْلُ) معلوم. ("قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**قرأت**": فعل وفاعل. و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**يوم**": منصوب ظرف لـ"**قرأت**". و"**كذا**": ـ مِنَ الكنايات ـ مبنيّ على السكون مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**يوم**".

(و) استئناف [١٥٥/ب] أو اعتراض. (مِنْ ثَمَّهْ) "**مِنْ**": حرف جرّ للتعليل متعلّق بالفعل الّذي بعده. و"**ثَمَّهْ**": اسم إشارة مبنيّ على الفتح، محلّه القريب مجرور بـ"**من**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعول له لمتعلّقه. و"**الهاء**": حرف سكت لا محلّ له. (لَمْ) حرف جازم. (يَجُزْ) مضارع مجزوم بـ"**لم**". ("مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعل "**لم يجز**". وجملته لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(وإِذَا) شرطيّة منصوبة المحلّ ظرف لشرطها أو جوابها. (تَعَذَّرَ) ماض مبنيّ على الفتح لا محلّ له. (البَدَلُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"إذا". (عَلَى اللَّفْظِ) متعلّق بالمضاف المقدّر قبل "**البدل**"؛ أي: حمل البدل. وقيل: متعلّق بـ"**حملا**" المقدر الّذي هو مفعول له لـ"**تعذّر**"؛ أي: إذا تعذّر البدل حملاً على اللفظ. وقيل: متعلّق بـ"**تعذّر**"، وفيه أنّ "**على**" ليس صلة التعذّر. وقيل: البدل بمعنى الإبدال، وكلمة "**على**" بمعنى "من"، فتكون "**على**" متعلّقاً بـ"**البدل**".

(فعَلَى المَوْضِعِ) "**الفاء**": جوابيّة. و"**على الموضع**": متعلّق بـ"**يحمل**" المقدر، وهو مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**البدل**". والجملة فعليّة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، وقيل: عطف على جملة: "**يعرب على حسب العوامل**".

وقيل: "**على الموضع**" ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فهو كائن على الموضع، والجملة الاسميّة لا محلّ لها جواب "**إذا**". وقد عرفت فيما سبق كون الظرف المستقرّ جواباً بتقدير المتعلّق [١٥٦/آ] فعلاً، فعلى هذا: الظرف المستقرّ جملة فعليّة لا محلّ لها جواب "**إذا**".

وفي بعض النسخ: "**أبدل على الموضع**". فـ"**أبدل**": ماض مجهول من باب الأفعال. و"**على الموضع**": متعلّق به، ونائب فاعله. والجملة لا محلّ لها جواب "**إذا**".

وقيل: نائب الفاعل فيه راجع إلى "**المستثنى**". و"**على الموضع**": ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "**أبدل**"، أو مفعول مطلق له بتقدير الموصوف؛ أي: إبدالاً كائناً على الموضع، أو ظرف لغو متعلّق بـ"**أبدل**"، و"**على**" بمعنى "**من**".

(مِثْلُ) معلوم. ("مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ما**": حرف نفي. و"**جاءني**": فعل ومفعول. و"**من**":

زائد غير متعلّق بشيء. و"**أحد**": مجرور به لفظًا ومرفوع محلًّا فاعل "**جاءني**". والجملة لا محلّ لها استئناف. و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**زيد**": مرفوع بدل البعض مِنْ محلّ "**من أحد**" على المختار، ويجوز نصبه على الاستثناء من "**أحد**".

(و) عاطفة. ("**لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَمْرٌو**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**لا**": لنفي الجنس. و"**أحد**": مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ اسمه. و"**فيها**": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره، والضمير راجع إلى "**الدار**". و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**عمرو**": مرفوع بدل البعض مِنَ المحلّ البعيد لـ"**أحد**" على المختار، ويجوز نصبه على الاستثناء مِنْ "**أحد**".

(و) عاطفة. ("**مَا زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال [١٥٦/ب] القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**ما**": حرف مشبّه بـ"**ليس**". و"**زيد**": مرفوع اسمه. و"**شيئًا**": منصوب خبره. و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**شيء**": مرفوع بدل البعض مِنْ محلّ "**شيئًا**" على المختار. ويجوز نصبه على الاستثناء مِنْ "**شيئًا**".

وفي بعض النسخ: "**ما زيد شيئًا إلّا شيء لا يعبأ به**". فعلى هذه النسخة، قوله: "**لا يعبأ به**" صفة "**شيء**" المستثنى منه. قيل: إنّما وصف به؛ لئلا يلزم استثناء الشيء مِنْ نفسه. ولا يخفى أنّه لو جعل المستثنى منه "**شيئًا**" أعمّ مِنْ أنْ يزيد عليه صفة غير الشيئيّة أولا، وخصّ المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئيّة.. لكان أدقّ وألطف ـ كما في «**شرح الجامي**» قدّس سره السّامي ـ.

(**لِأَنَّ**) "**اللام**": متعلّق بـ"**مثل**" لفهم معنى التمثيل منه، فيكون علّة لمثاليّة المثال. وقيل: متعلّق بمفهوم الكلام؛ أي: إنّما تعذّر البدل على اللفظ. و"**أنّ**": حرف مشبّه بالفعل يقتضي اسمـًا منصوبـًا وخبراً مرفوعـًا. ("**مِنْ**") مراد اللفظ: منصوب تقديراً اسم

"أنّ". (لَا) حرف نفي. (تُزَادُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى "**مِنْ**" بتأويل الكلمة. والجملة مرفوعة المحلّ خبر "**أنّ**". واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها صلة "**أنّ**". وهي في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور باللام، ومحلّها البعيد منصوب مفعول له لمتعلّقه. (بَعْدَ) منصوب ظرف "**لا تزاد**". (الإِثْبَاتِ) [١٥٧/آ] مجرور مضاف إليه لـ"**بعد**". (و) عاطفة ("مَا") مراد اللفظ منصوب تقديراً عطف على "**من**". (و) عاطفة. ("لَا") مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على "**ما**".

(لَا) نافية. (تُقَدَّرَانِ) مضارع مجهول، تثنية مؤنث غائبة، بقرينة قوله: "**عاملتين**"، مرفوع بعامل معنوي، وعلامة الرفع النون. و"**الألف**": مرفوع المحلّ نائب الفاعل راجع إلى "**ما**" و"**لا**" بتأويل الكلمة. والجملة مرفوعة المحلّ عطف على جملة "**لا تزاد**"، عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد، وهو جائز بالاتفاق كما سيجيء. (عَامِلَتَيْنِ) اسم فاعل تثنية مؤنث، فاعله فيه "**هما**" راجع إلى نائب الفاعل لقوله: "**لا تقدّران**". وهو معه مركّب منصوب لفظاً حال مِنَ الألف في "**لا تقدران**"، أو تمييز عنه، أو مفعول ثان لقوله: "**لا تقدّران**" على تضمين معنى الجعل ـ كما في «**الهندي**» ـ. (بَعْدَهُ) منصوب على الظرفيّة لقوله: "**لا تقدران**"، والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى "**الإثبات**". وفي بعض النسخ: "**بعدها**"، والضمير حينئذٍ راجع إلى كلمة "**إلّا**".

(لِأَنَّهُمَا) "**اللام**": متعلّق بـ"**لا تقدران**". و"**أنّ**": حرف مشبّه بالفعل. و"**هما**": منصوب المحلّ اسمه راجع[1] إلى "**ما**" و"**لا**". (عَمِلَتَا) ماض مؤنث. و"**التاء**": حرف تأنيث. و"**الألف**": مرفوع المحلّ فاعله راجع إلى اسم "**أنّ**". والجملة مرفوعة المحلّ خبر "**أنّ**". واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها صلة "**أنّ**". وهي في تأويل المفرد

---

(١) في هامش (أ): ولو قيل: إن اسم "أنّ" راجع إلى الألف في "لا تقدران" لكان أظهر كما لا يخفى.

محلّها القريب مجرور باللام، ومحلّها البعيد منصوب مفعول له لمتعلّقه. [١٥٧/ب] (لِلنَّفْيِ) متعلّق بـ"**عملتا**"، وعلّة له.

(و) حاليّة. (قَدْ) حرف تحقيق. (انْتَقَضَ) ماض. (النَّفْيُ) مرفوع فاعله. والجملة منصوبة المحلّ حال من فاعل "**عملتا**". والرابط الواو فقط. (بِـ"إِلَّا") متعلّق بقوله: "**انتقض**".

(بِخِلَافِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن بخلاف...إلخ. ("لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْئًا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**خلاف**"، ومنصوب محلًّا مفعوله، كما في: "**ضرب عمرو**" بالإضافة. وإذا أريد المعنى: فـ"**ليس**": ماض ناقص. و"**زيد**": مرفوع اسمه. و"**شيئًا**": منصوب خبره. و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**شيئًا**": منصوب بدل من "**شيئًا**" على المختار، أو مستثنى منه على غير المختار.

(لِأَنَّهَا) "**اللام**": متعلّق بـ"**خلاف**". و"**أنّ**": حرف مشبّه بالفعل. والضمير منصوب المحلّ اسمه راجع إلى "**ليس**" بتأويل الكلمة أو اللفظة. (عَمِلَتْ) ماض، و"**التاء**": حرف تأنيث، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى اسم "**أنّ**". والجملة مرفوعة المحلّ خبره. واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها صلة لـ"**أنّ**". وهي في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور باللام، ومحلّها البعيد منصوب مفعول له لمتعلّقه. (لِلفِعْلِيَّةِ) متعلّق ومفعول له لـ"**عملت**".

(فَلَا) "**الفاء**": جوابيّة. و"**لا**": لنفي الجنس. (أَثَرَ) مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ اسم "**لا**". (لِنَقْضِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها جواب "**إذا**" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك فلا أثر...إلخ. (مَعْنَى) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نقض**"، ومنصوب محلًّا مفعول به له، وفاعله [١٥٨/آ] محذوف؛ أي:

نقض إلّا معنى النفي، أو مرفوع محلًّا نائب فاعله إنْ كان مصدراً مجهولاً. (النَّفْيِ) مجرور مضاف إليه لـ"**معنى**".

(لِبَقَاءِ) متعلّق بـ"لا" في "لا أثر"، وعلّة له؛ لفهم معنى الانتفاء منه. (الأَمْرِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**بقاء**"، ومرفوع محلًّا فاعله. (العَامِلَةِ) اسم فاعل. (هِيَ) ضمير مرفوع منفصل مبنيّ على الفتح، مرفوع المحلّ فاعل "**العاملة**"، راجع إلى كلمة "**ليس**". وهي معه مركّبة مجرورة لفظاً صفة "**الأمر**". وإنّما انفصل فاعل "**العاملة**" مع أنّ الأصل في الضمير الاتصال.. لكونها صفة جرت على غير من هي له.

(لِأَجْلِهِ) متعلّق، وعلّة لـ"**لعاملة**". والضمير مضاف إليه لـ"**أجل**" راجع إلى "**الأمر**". ومَنْ قال[1]: إنّ إضافة الأجل إلى الضمير مِنْ إضافة المصدر إلى مفعوله أو إلى الفاعل.. فقد سها، إذِ الأجل هنا ليس مصدراً، بل هو بمعنى العلّة كما لا يخفى.

(و) استئناف أو اعتراض. (مِنْ) حرف جرّ متعلّق بـ"**جاز**" المؤخر؛ قدّم للحصر. (ثَمَّهْ) اسم إشارة ـ أشير به إلى المكان التنزيلي، وإنْ كان معناه الأصلي الإشارة إلى المكان الحقيقي ـ مبنيّ على الفتح، محلّه القريب مجرور بـ"**من**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعول له لمتعلّقه، إذ "**من**" بمعنى اللام، و"**الهاء**": للسكت لا محلّ له.

(جَازَ) ماض. ("لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وإذا أريد المعنى: فـ"**ليس**": ماض ناقص. و"**زيد**": مرفوع اسمه. و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**قائماً**": منصوب خبره.

مطلبٌ: في بيان إعراب قولهم: "ليس الطيب إلَّا المسك" بالرفع

ثمّ إنّه استشكل قول المصنّف بقولهم: [١٥٨/ب] "**ليس الطيب إلّا المسك**" بالرفع.

---

(١) في هامش (أ): القائل بعض المعربين.

وأجيب عنه: بأنّ ما قاله المصنّف مبنيّ على لغة أهل الحجاز، والقول المذكور على لغة بني تميم، على إهمال "**ليس**" وجعلها حرفاً ـ كما في «**التسهيل**» و«**شرحه**» لمصنفه ـ.

ولو سُلِّمَ أنّه فعل عند بني تميم في هذه الصورة، أُلغِيَ عمله بمجيء "**إلّا**" بعدها، حملاً على "**ما**" عندهم، فكما انتقض عمل "**ما**" بـ"**إلّا**" انتقض عمل "**ليس**" بـ"**إلّا**"، كما حمل "**ما**" على "**ليس**" في رفع اسمه ونصب خبره عند استيفاء شروطها ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. وبالجملة: الرفع في هذا المثال لغة بني تميم، كما حكى الأصمعيّ[١] وأبو حاتم[٢] عن [أبي] عمرو بن العلاء[٣] أنّه قال: ليس في الأرض حجازيّ إلا وهو ينصب، ولا تميميّ[٤] إلّا وهو يرفع.

وخرَّجَ الفارسيّ ذلك المثال على وجوه أُخَر:

الأوّل: أنّ في "**ليس**" ضمير الشأن. والجملة الاسميّة خبره.

ورُدَّ بأنّه يلزم حينئذٍ وقوع "**إلّا**" في أوّل الجملة الاسميّة بأنْ يقال: "**ليس إلّا الطيب المسك**"[٥].

والثاني: أنّ "**الطيب**" اسم "**ليس**"، وخبره محذوف؛ أي: في الوجود. و"**المسك**" بدل مِن اسمه.

---

(١) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن أصمع الأصمعي، راوية العرب (ت: ٢١٦هـ)، وله تصانيف كثيرة، «الأعلام» (٤/ ١٦٢).

(٢) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (ت: ٢٤٨هـ)، من كبار العلماء باللغة، كان المبرد يلازم القراءة عليه، له أكثر من ثلاثين كتاباً. «الأعلام» (٣/ ١٤٣).

(٣) هو أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار المازني البصري، أحد أصحاب القراءات السبع (ت١٥٤هـ)، كان أعلم الناس بالقراءة والعربية، أخذ عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) وقع في النسخة المخطوطة "تميم" ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٥) في هامش (أ): أي: ليس الشأن.

والثالث: أنّه كذلك، لكن قوله: "**إلّا المسك**" صفة الاسم؛ لأنّ تعريفه تعريف الجنس؛ أي: ليس طيب غير المسك طيباً.

ولأبي نزار ـ الملقّب بملك النُّحاة ـ توجيهٌ آخر، وهو أنّ "**الطيب**" اسم ليس، و"**المسك**" مبتدأ حُذِفَ خبره، والجملة خبر "**ليس**"، والتقدير: "**إلّا المسك أفخره**".

وما تقدّم من نقل أبي عمرو أنّ ذلك لغة بني تميم يردّ هذه التأويلات ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. مَنْ أراد تفصيل هذا البحث فليراجع إلى «**الأشباه والنظائر النحويّة**» للسيوطي.

(**و**) عاطفة. (**امْتَنَعَ**) ماض. ("**مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمـًا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها [١٥٩/آ] عطف على جملة: "**جاز**".

ثمّ إنّ امتناع هذا المثال عند جمهور النُّحاة خلافـًا ليونس، حيث جوّزه استدلالاً بقول الشاعر:

وما الدهر إلّا منْجَنُونـًا[١] بأهله * وما طالب الحاجات إلّا معذّبا

وأُجِيبَ عنه: بأنّ المضاف محذوف مِنَ الأوّل؛ أي: دوران مَنْجَنون، وكذا "معذّبا" مصدر، كقوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩]، فيكون مثل قولك: "**ما زيد إلّا سيراً**"، على ما مضى في بحث المفعول المطلق ـ كذا في «**الرضي**» ـ.

(**و**) عاطفة. (**مَخْفُوضٌ**) مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على ما قبلها. وليس قوله: "**مخفوض**" عطفـًا على قوله: "**منصوب**" فيما تقدم؛ لوجود الفواصل.. كما تُوهّم ـ كذا في «**شرح العصام**» ـ. (**بَعْدَ**) منصوب مفعول فيه لـ"**مخفوض**".

---

(١) المنجنون: الدولاب التي يستقى عليها. «الصحاح» مادة: مجن.

("غَيْرٍ") مجرور بالكسرة مع التنوين، أو بالفتحة بغيره، مضاف إليه لـ"**بعد**". فعلى الأوّل: منصرف؛ لكونه مؤوّلاً باللفظ. وعلى الثاني: غير منصرف؛ لكونه مؤوّلاً باللفظة أو الكلمة للعلميّة والتأنيث، نصّ عليه الدماميني في «**شرح مغني اللبيب**»، وقد تقدم مفصّلاً.

(و) عاطفة. ("سِوَى") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**غير**". (و) عاطفة. ("سَوَاءً") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (بَعْدَ) منصوب عطف على "**بعد**" السابق. ("حَاشَا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**بعد**". (فِي الأَكْثَرِ) ظرف لـ"**مخفوض**" المذكور بطريق الانسحاب، أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا ـ يعني: كونه مخفوضاً ـ بعد "**حاشا**" كائن في الأكثر. وقيل: هو منصوب المحلّ حال مِنْ "**حاشا**"؛ أي: كائناً في الأكثر.

(وإِعْرَابُ) مرفوع مبتدأ. ("غَيْرٍ") مراد اللفظ: مجرور بالكسرة مع التنوين على الصرف، أو بالفتحة بغير التنوين [١٥٩/ب] على غير الصرف مضاف إليه لـ"**إعراب**" ـ كما مرّ تفصيله عن قريب ـ. (فِيهِ) ظرف مستقرّ صفة "**غير**"، أو حال منه. والضمير راجع إلى الاستثناء. وقيل: متعلّق بصفة مقدّرة؛ أي: إعراب غير المستعمل فيه. (كَإِعْرَابِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها. (المُسْتَثْنَى) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**إعراب**". (بِـ"إِلَّا") متعلّق بـ"**المستثنى**" إنْ أُريد به المعنى اللغوي، أو ظرف مستقرّ حال، أو صفة لـ"**لمستثنى**" إنْ أُريد به المعنى الاصطلاحي؛ أي: كائناً أو الكائن بـ"**إلّا**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن بـ"**إلّا**". والجملة الاسميّة لا محل لها اعتراض.

(عَلَى التَّفْصِيلِ) ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِن "**إعراب**"، فإنّه وإنْ لم يكن مفعولاً لفظاً، إلّا أنّه مفعول معنىً لمعنى التشبيه المستفاد مِنَ الكاف، فكأنّه قيل:

أشبّه إعراب غير في الاستثناء بإعراب المستثنى بـ"**إلّا**". أو صفة له؛ أي: الكائن على التفصيل. أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن على التفصيل. والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض. وقيل: إنّه مفعول مطلق مجازاً لـ"**إعراب**"؛ أي: إعرابًا كائنًا على التفصيل؛ وفيه إخراج الإعراب عن معناه الاصطلاحي، وهو ضعيف. وقيل: إنّه ظرف لغو لمعنى الفعل المفهوم مِنَ الكاف. وقيل: إنّه ظرف مستقرّ حال مِن من ضمير[١] المستثنى.

(وغَيْرُ) مرفوع بغير التنوين مبتدأ؛ لكونه غير منصرف هنا بتأويله بالكلمة، ووجود العلميّة؛ لكونه علمًا للفظه. ويدلّ على التأويل بالكلمة[٢]: رجوع الضمير المؤنث إليه، فيما سيأتي. ويجوز كونه [١٦٠/آ] مرفوعًا بالتنوين على الصرف بتأويله باللفظ، ورجوع الضمير المؤنث ـ فيما سيأتي ـ باعتبار حمل الصفة عليه.

(صِفَةٌ) مرفوعة خبر المبتدأ ـ كما في «**الرضي**» ـ، والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. وما قيل[٣] مِنْ أنّ كلمة "**غير**" مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: غير كلمة، وقوله: "**صفة**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي، والجملة الاسميّة صفة لقوله: "**كلمة**". أو "**غير**" مبتدأ، و"**صفة**" صفة له، وخبر المبتدأ جملة "**حُمِلَت**".. فتعسّف وتكلّف بعيد.

(حُمِلَتْ) ماض مجهول. و"**التاء**": حرف التأنيث. ونائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى "**غير**" بتأويل الكلمة، أو باعتبار حمل الصفة عليه ـ كما في «**الهندي**» ـ. والجملة مرفوعة المحلّ خبر بعد الخبر للمبتدأ، ويحتمل كونها صفة الصفة والاستئناف، كأنّه قيل: ما حالها؟ وأجيب: بأنّها حملت.

(عَلَى "إِلَّا") متعلّق بـ"**حُمِلَت**". (فِي الِاسْتِثْنَاءِ) متعلق ومفعول فيه لـ"**حملت**"، أو ظرف مستقرّ حال من "**إلّا**"، أو صفة له؛ أي: كائنًا أو الكائن في الاستثناء.

---

(١) هكذا وقع في النسخة المخطوطة، ولعل الصواب: حال من ضمير المستثنى.

(٢) في هامش (أ): من قوله: "حُمِلَت".

(٣) في هامش (أ): القائل: حاجي بابا الطوسي.

(كَمَا حُمِلَتْ) "**الكاف**": حرف جرّ. و"**ما**": مصدريّة[١]. و"**حُمِلَت**": ماض مجهول، و"**التاء**": حرف التأنيث. ("**إلَّا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها صلة "**ما**". وهي في تأويل المفرد مجرورة محلًّا بـ"**الكاف**". والجارّ مع المجرور ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "**حُمِلَت**" السابق، أو مفعول مطلق له بتقدير الموصوف؛ أي: حملاً كائناً كما حُمِلَت، والأوّل هو الأَولَى؛ لِمَا فيه مِنْ تقليل الحذف ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. ويحتمل كون "**ما**" كافّة [١٦٠/ب] عن عمل كاف الجارّة، فتفيد الكاف تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى، كما كانت قبل الكفّ؛ لتشبيه المفرد بالمفرد، كما في: "**اجعل لي عبداً كما له عبد**" ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(عَلَيْهَا) متعلّق بـ"حملت". والضمير راجع إلى كلمة "**غير**". (فِي الصِّفَةِ) متعلّق ومفعول فيه لـ"**حملت**"، أو ظرف مستقرّ حال، أو صفة لقوله: "**إلّا**" على طبق قوله: "في الاستثناء". وجوّز في «**الحواشي الهندية**» كون قوله: "**في الاستثناء**" وقوله: "**في الصفة**" تمييزين، فليُراجَع إليها. (إِذَا) لمجرد الظرفية مفعول فيه لـ"**حملت**" الثاني. (كَانَتْ) ماض ناقص. اسمه فيه "**هي**" راجع إلى كلمة "**إلّا**". و"**التاء**": حرف تأنيث. (تَابِعَةً) اسم فاعل، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى اسم "**كانت**". وهي معه مركّبة منصوبة لفظًا خبر "**كانت**". والجملة مجرورة محلًّا مضاف إليها لـ"إذا". (لِجَمْعٍ) متعلّق بـ"**تابعة**". (مَنْكُورٍ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**جمع**". وهو معه مركّب مجرور لفظًا صفة "**الجمع**"، أو مرفوع لفظًا خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". والجملة الاسميّة صفة "**الجمع**"، أو استئناف، أو اعتراض.

(غَيْرِ) مجرور صفة بعد الصفة لـ"**جمع**". أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو.

---

(١) في هامش (أ): لا موصولة ولا موصوفة كما توهم.

والجملة الاسميّة صفة بعد الصفة لـ"**جمع**"، أو استئناف، أو اعتراض. أو منصوب حال مِنَ المستكنّ في "**منكور**". أو مفعول "**أعني**" المقدّر. (**مَحْصُورِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". (**لِتَعَذُّرِ**) متعلّق بقوله: "**كما حُمِلَت**"، وعلّة له إذا كان اللام للتعليل. وإذا كان[ـت] اللّام ظرفيّة بمعنى "**عند تعذر**" يكون[1] قوله "**لتعذّر**" بدلاً عن "**إذا**" في "**إذا كانت**"، [١٦١/آ] فيكون الكلام صريحاً في أنّ المدار هو التعذّر ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وقيل: اللام متعلّق بمفهوم الكلام؛ أي: إنّما يُصار عند وجود هذه الشرائط إلى حمل "**إلّا**" على "**غير**" لتعذّر الاستثناء. وفيه نظر؛ لأنّه متى أمكن إعمال العامل اللّفظي لا يُصَار إلى إعمال العامل المعنويّ ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. (**الِاسْتِثْنَاءِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**تعذّر**"، ومرفوع محلّاً فاعله.

مطلبٌ: في بيان إعراب قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

(**نَحْوُ**) معلوم. (﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**لو**": حرف شرط. و"**كان**": ماض ناقص مبنيّ على الفتح لا محلّ له. و"**فيهما**[2]": ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر مقدّم لـ"**كان**". و"**آلهة**": مرفوعة اسمه المؤخّر. وقيل: "**كان**" تام بمعنى "**ثبت**". و"**فيهما**" ظرف له. و"**آلهة**": مرفوعة فاعله. والضمير المجرور راجع إلى "**السماوات والأرض**". وعلى كلا التقديرين: فجملة "**كان**" لا محلّ لها فعل الشرط. و"**إلّا**": بمعنى "**غير**" مبنيّ على السكون لا محلّ له؛ لكونه حرفاً عند الجمهور، كـ"**لا**" إذا كان بمعنى "**غير**"؛ لأنّ مناط الاسميّة والفعليّة والحرفيّة المعنى الموضوع له، لا المعنى المجازي ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للمولى عصام الدين ـ.

---

(١) في هامش (أ): جواب إذا.

(٢) في هامش (أ): "وفيهما" بيان.

خلافاً لبعضهم، فإنّه يقول: إنّه اسم أجري إعرابه فيما بعده، كما قيل في "**لا**" في نحو قولك: "**زيد لا قائم ولا قاعد**": إنّه بمعنى "**غير**"، وجعل إعرابه فيما بعدها بطريق العارية، على ما صرّح به السخاوي، واختاره في «**الامتحان**».

وأمّا ما ذكره التفتازاني في «**حاشية الكشاف**» عند الكلام على قوله تعالى: [١٦١/ب] ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨] مِنْ أنّه لا قائل باسميّة "**إلّا**" إذا كان بمعنى "**غير**"، فقد صرّحوا بخلافه ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للمولى الشهاب[١] ـ.

وفي «**شرح مغني اللبيب**» للدماميني: لو ذهب ذاهب إلى القول باسميّة "**إلّا**" إذا كان بمعنى "**غير**" لم يبعد. فإنْ قلت: يمنع منه عدم التزام خفض ما بعدها، ولو كانت اسماً بمعنى "**غير**" لكان ما بعدها مضافاً إليه دائماً فيخفض. قلت: لكونها في صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها. انتهى.

فعلى القول بحرفيّة "**إلّا**": فمجموع "**إلّا الله**" مرفوع صفة "**آلهة**" ـ كما في «**التسهيل**» ـ، وليس "**إلّا**" فقط صفة "**آلهة**"؛ لأنّ الحرف لا يقع صفة، ولا ما بعده فقط صفة؛ لأنّ العلم لا يقع صفة، كالوصف بالجارّ والمجرور في نحو: "**جاءني رجل في الدار**"؛ لأنّ الصفة مجموع الجارّ والمجرور، لا الجارّ وحده، ولا المجرور وحده ـ كما في «**النكت**» للسيوطي، نقلاً عن ابن السيّد ـ.

وقيل: مجموع "**إلّا الله**" عطف بيان لـ"**آلهة**" ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب ـ.

وعلى القول باسميّة "**إلّا**" هذه[٢]: فـ"**إلّا**" اسم بمعنى "**غير**" مبنيّ على السكون،

---

(١) في هامش (أ): كما ذكره في موضعين: الأول في تعريف الكلمة عند قول المصنف: مفرداً. والثاني في تعريف المعرب.

(٢) في هامش (أ): صفة إلّا.

مرفوع محلًّا صفة "آلهة" على القول المشهور، أو عطف بيان لها كما قيل. ولفظة الجلالة مجرورة تقديراً مضاف إليها لقوله: "إلّا".

وإنّما كان الإعراب تقديريًا في لفظة الجلالة؛ لكونها مشغولة بضمّة جاءت لبيان الإعراب المحلّي لقوله: "إلّا" ـ كما في «حاشية الامتحان» لمصنّفه في بحث المعرب، على ما نقله عنه المفتي الأطوي في «حاشيته» ـ.

و"اللام": جوابية [١٦٢/آ] لـ"لو". و"فسدتا": ماض مؤنث. و"التاء": علامة المؤنث. و"الألف": مرفوع المحلّ فاعله راجع إلى "السماوات والأرض". والجملة لا محلّ لها جواب "لو".

(و) استئناف أو اعتراض. (ضَعُفَ) ماض مِنْ باب "حسن"، فاعله فيه راجع إلى حمل "إلّا" على "غير" في الصفة. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (فِي غَيْرِهِ) متعلّق ومفعول فيه لـ"ضعف". والضمير مضاف إليه لـ"غير" راجع إلى "جمع منكور غير محصور". وقيل: راجع إلى "التعذّر".

(و) عاطفة. (إِعْرَابُ) مرفوع مبتدأ. ("سِوَى") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"إعراب". (و) عاطفة. ("سَوَاءَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "سوى". (النَّصْبُ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "إعراب غير..." إلخ. وقيل[١]: استئناف أو اعتراض. (عَلَى الظَّرْفِيَّةِ) متعلّق بـ"النصب".

(عَلَى الأَصَحِّ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا يعني النصب على الظرفيّة، كائن على المذهب الأصح، وهو مذهب سيبويه، فهما عنده لازم الظرفيّة. وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفيّة، والتصرّف فيهما رفعاً ونصباً

(١) في هامش (أ): القائل: صاحب «الإفصاح».

وجرّاً كـ"غير"، متمسّكين[1] بقول الشاعر:

ولـــم يبـــق ســـوى العـــدوا * ن دنّـــاهم كمـــا دانـــوا

وفي «الرضي»: أنّ مثله عند البصريين شاذّ لا يجيء إلّا في الضرورة، وارتضاه الفاضل العصام.

وفي بعض النسخ: "في الأصحّ". وإعرابه كإعراب "على الأصح". [١٦٢/ب]

وعلى التقديرين: فالجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

مطلبٌ: في خبر كان

(خَبَرُ) مرفوع مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: "ومنها". والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. وقد مرّ في أمثال هذا احتمالات أُخَر، فلا تغفل. ("كَانَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"خبر"، هذا على تقدير الحكاية في "كان"، وهو الأكثر. ويجوز عدم اعتبار الحكاية فيه، فهو حينئذٍ مجرور بالكسرة والتنوين إنْ أوّل باللفظ؛ لكونه منصرفًا مضاف إليه لـ"خبر". أو مجرور بالفتحة بلا تنوين إنْ أوّل بالكلمة مضاف إليه لـ"خبر" ـ كما في «الرضي» ـ. فاحفظه، فإنّ أكثر الناس عنه غافلون، بل بعضهم لعدم معرفة هذه القاعدة إذا سمعها منكرون. وقد تقدّم فيما سبق.

(و) عاطفة. (أَخَوَاتِهَا) مجرورة عطف على "كان". والضمير مضاف إليه لـ"أخوات" راجع إلى "كان" بتأويل الكلمة. (هُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى خبر "كان". (المُسْنَدُ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. (بَعْدَ) منصوب ظرف "المسند". (دُخُولِهَا) مجرور مضاف إليه لـ"بعد". والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"دخول"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعله راجع إلى "كان وأخواتها" بتقدير المضاف؛ أي: بعد دخول إحدَيهَا.

---

(١) في هامش (أ): أي: قالوا بخروجهما عن الظرفية حال كونهم متمسكين.

(مِثْلُ) معلوم. ("كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"كان": ماض ناقص. و"زيد": مرفوع اسمه. و"قائمًا": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "زيد". وهو معه [١٦٣/آ] مركّب منصوب لفظًا خبره. هذا على ما هو المشهور في ألسنة أبناء الزمان، وهو قول بعض النُّحاة.

وعند المصنّف: فـ"زيد": فاعل "كان". و"قائمًا": خبره المنصوب.

وعند البعض: فـ"زيد": فاعله. و"قائمًا": مفعوله.

فإذا عرفت هذا الاختلاف بين النُّحاة، فلك الخيار بين هذه المذاهب ـ كما في «شرح التسهيل» لابن مالك ـ. ولشهرة المذهب الأول في هذا الزمان كثيراً ما نذكره في هذا المعرب، وإنْ كان خلاف مذهب المصنّف، فلا تغفل.

(وأَمْرُهُ) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"أمر" راجع إلى خبر "كان وأخواتها". (كَأَمْرِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (خَبَرِ) مجرور مضاف إليه لـ"أمر". (المُبْتَدَأِ) مجرور مضاف إليه لـ"خبر". (ويَتَقَدَّمُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى خبر "كان وأخواته". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (مَعْرِفَةً) منصوبة حال مِنَ المستكنّ في "يتقدم". (وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. (يُحْذَفُ) مضارع مجهول. (عَامِلُهُ) مرفوع نائب الفاعل. والضمير مضاف إليه لـ"عامل" راجع إلى خبر "كان". والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة "يتقدم"، أو على جملة محذوفة؛ أي: يذكر عامله كثيراً وقد...إلخ.

(فِي مِثْلِ) متعلّق ومفعول فيه لـ"يحذف". ("النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ؛ إِنْ خَيْراً فخَيْرٌ وإِنْ شَرّاً فشَرٌّ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"النّاس": مرفوع مبتدأ. و"مجزيّون": اسم مفعول جمع مذكر، نائب الفاعل

[١٦٣/ب] فيه "**هم**" راجع إلى "**الناس**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. وعلامة الرفع فيه "**الواو**". والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**بأعمالهم**": متعلّق بـ"**مجزيّون**". والضمير مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**أعمال**" راجع إلى "**الناس**". و"**إن**": حرف شرط. و"**خيراً**": منصوب خبر "**كان**" المحذوف مع اسمه؛ أي: إنْ كان عملهم خيراً. والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. و"**الفاء**": جزائيّة. و"**خير**": مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فجزاؤهم خير. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ؛ لاقترانها بالفاء جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف.

وما ذكره الفاضل العصام في بحث جواز "**أنّ**" بالفتح والكسر في مثل قولهم: "**من يكرمني فإنّي أكرمه**" ردّاً للفاضل الجامي مِنْ أنّ لفظ الجزاء لا يرد بعد فاء الجزاء.. مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]. والعجب منه أنّه ارتضى ههنا ما أنكره هناك. نعم، إنّ الجواد قد يَكْبُو(١)، والصارم قد يَنْبُو(٢).

و"**الواو**": عاطفة. و"**إنْ**": شرطيّة. و"**شرّاً**": منصوب خبر "**كان**" المحذوف مع اسمه؛ أي: إنْ كان عملهم شرّاً. والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. و"**الفاء**": جزائيّة. و"**شرٌّ**": مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فجزاؤهم شرٌّ. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة.

(**وَيَجُوزُ**) مضارع. (**فِي مِثْلِهَا**) متعلّق وظرف لـ"**يجوز**". والضمير [١٦٤/أ] مضاف إليه لـ"**مثل**"، راجع إلى التركيب السابق بتأويله بالجملة أو الصورة. (**أَرْبَعَةُ**) مرفوعة فاعل "**يجوز**". والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**أَوْجُهٍ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**أربعة**".

---

(١) في هامش (أ): أي: يسقط على وجهه. كما في «القاموس».

(٢) في هامش (أ): أي: لم يقطع. وفي «القاموس»: نبا السيف عن الضربة: كَلَّ.

(و) عاطفة. (يَجِبُ) مضارع. (الحَذْفُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**وقد يحذف**". وقيل: استئناف. والأوّل هو الظاهر. (فِي مِثْلِ) متعلّق وظرف لـ"**يجب**". ("**أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**أمّا**": مركّب مِنْ "**أَنْ**" و"**مَا**"، فـ"**أَنْ**": ناصبة. و"**ما**": زائدة عوض عن المحذوف عند الجمهور؛ فلذلك لا يجتمعان عندهم، وزائدة محضة بغير العوضيّة عند المبرد؛ فلذلك يجتمعان عنده ـ كما في «**الرضي**» ـ. و"**أنت**": مرفوع المحلّ اسم "**كان**" المحذوف وجوبًا، وهو منصوب المحل بـ"**أنْ**". و"**منطلقًا**": اسم فاعل، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. وهو معه مركّب منصوب لفظًا خبره. والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة "**أَنْ**". وهي في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور باللام المقدّرة، فإنّ تقديرها: مع "**أَنْ**" و"**أَنَّ**" قياسٌ مطّرد، ومحلّها البعيد منصوب مفعول له لـ"**انطلقت**" المؤخر. وهو ماض مبنيّ على السكون لا محلّ له، و"**التاء**": فاعله. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف.

ثمّ إنّ أصل "**أما أنت**" بالفتح: "**لأن كنت**" ـ كما سيجيء ـ، حذف اللام قياسًا، ثم حذف "**كان**" اختصاراً، وأبدل منه "**ما**"، فوجب الحذف؛ لئلا يجتمع العوض والمعوّض عنه، ثمّ أدغم النون الساكنة [١٦٤/ب] في الميم وجوبًا، فبقي الضمير المرفوع المتّصل بلا عامل يتّصل به فجعل منفصلاً، فصار: "**أمّا أنت**" بالفتح.

(أَيْ) حرف تفسير، على القول الشهير. ("**لِأَنْ كُنْتَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف بيان لِمَا قبله. هذا على تقدير فتح الهمزة، وأمّا على تقدير كسرها فالتقدير: "**إن كنت منطلقًا انطلقت**"، فـ"**إن**": شرطيّة، و"**ما**": زائدة عوض عن المحذوف، وأدغم النون الساكنة في الميم وجوبًا فصار "**إمّا**" بالكسر. و"**أنت**": مرفوع المحل اسم "**كان**" المحذوف وجوبًا، وهو مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**". و"**منطلقًا**": منصوب خبره. والجملة فعليّة لا محل لها فعل الشرط. و"**انطلقت**": ماض مبنيّ على

السكون مجزوم المحل بـ"إن"، و"التاء": فاعله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف.

مطلبٌ: في اسم "إنَّ"

(اسْمُ) مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ومنها. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. وقد مرّ احتمالات أُخَر، فلا تغفل. ("إِنَّ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"اسم". هذا على تقدير الحكاية في "إنّ"، وهو الأكثر. ويجوز عدم اعتبار الحكاية فيه بأنْ يكون مجروراً لفظاً بالكسرة مع التنوين على الانصراف، أو بالفتحة على غير الصرف، كما مرّ في "كان" عن قريب، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (أَخَوَاتِهَا) مجرورة عطف على "إنّ". والضمير مضاف إليه لـ"أخوات" راجع إلى "إنّ" بتأويل الكلمة. (هُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "اسم إنّ"[1]. (المُسْنَدُ) [١٦٥/أ] مرفوع خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (إِلَيهِ) متعلّق بـ"المسند"، ونائب الفاعل له. والضمير راجع إلى الألف واللام. (بَعْدَ) منصوب مفعول فيه لـ"المسند". (دُخُولِهَا) مجرور مضاف إليه لـ"بعد". والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"دخول"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعله راجع إلى "إنّ وأخواتها". (مِثْلُ) معلوم. ("إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"إنّ": حرفٌ مشبّهٌ بالفعل. و"زيداً": منصوب اسمه. و"قائم": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "زيد". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبره. واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف.

مطلبٌ: في المنصوب بـ"لا"

(المَنْصُوبُ) مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ومنها. والجملة الاسميّة لا محلّ

(١) في هامش (أ): "مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى اسم إن" بيان.

لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. وقد مرّ احتمالات أُخَر، فلا تغفل. (**بِـ"لَا"**) متعلّق بـ"**المنصوب**". (**الَّتِي**) اسم موصول مجرور المحلّ صفة "**لا**". (**لِنَفْيِ**) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى الموصول. وهو معه جملة فعليّة ـ بالاتفاق ـ لا محلّ لها صلة الموصول. (**الجِنْسِ**) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**نفي**"، ومنصوب محلًّا مفعوله، مِنْ إضافة المصدر إلى مفعوله. (**هُوَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**المنصوب بلا**". (**المُسْنَدُ**) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (**إِلَيهِ**) متعلّق بـ"**المسند**"، ونائب فاعله. والضمير راجع إلى الألف واللام. (**بَعْدَ**) منصوب مفعول فيه لـ"**المسند إليه**". (**دُخُولِهَا**) مجرور مضاف إليه [١٦٥/ب] لـ"**بعد**". والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**دخول**"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعله راجع إلى كلمة "**لا**".

(**يَلِيهَا**) مضارع مرفوع تقديراً بعامل معنويّ، فاعله فيه راجع إلى "**المسند إليه**"، لا إلى "**المنصوب بلا**" كما تُوهّم. والضمير منصوب المحلّ مفعول به له راجع إلى كلمة "**لا**". والجملة فعليّة منصوبة المحلّ حال مِنَ الضمير المجرور في "**دخولها**"، فإنّه وإنْ كان مضافًا إليه لفظًا، إلّا أنّه فاعل في الحقيقة، كما أشرنا إليه. ووقوع الحال في مثل هذا جائز بلا خلاف، كما تقرّر في محلّه.

(**نَكِرَةً**) منصوبة حال مِنَ المستكنّ في "**يليها**". (**مُضَافًا**) منصوب حال بعد حال مِنْ ذلك المستكنّ، أو صفة لـ"**نكرة**". وهي أنسب مِنْ حيث المعنى. والتذكير مع كون الموصوف مؤنثًا؛ لأنّه يجوز أنْ لا يعتبر تأنيث ما لا معنى له بدون التاء ـ كذا في «**شرح العصام**» ـ. وقيل: كلّها أحوال مترادفة مِنَ الضمير المجرور في "**المسند إليه**"، أو الأولى منه، وما بقي حال مِنَ المستكنّ في "**يليها**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**مُشَبَّهًا**) منصوب عطف على "**مضافًا**". (**بِهِ**) متعلّق بـ"**مشبّهًا**".

والضمير راجع إلى المضاف. (مِثْلُ) معلوم. ("لَا غُلَامَ رَجُلٍ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"لا": لنفي الجنس. و"غلام": منصوب اسمه. و"رجل": مجرور مضاف إليه لـ"غلام". وخبره محذوف؛ أي: موجود[1]. واسم "لا" وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("لَا عِشْرِينَ دِرْهِمًا لَكَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال المذكور. [١٦٦/آ] وإذا أريد المعنى: فـ"لا": لنفي الجنس. و"عشرين": منصوب اسم "لا". و"درهمًا": منصوب تمييز عن "عشرين". و"لك": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر "لا". واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. وقيل: إنّ "لك" خبر "لا" في المثالين؛ أي: كائنان لك.

مطلبٌ: في رد العصام على الجامي والجواب عنه

ورُدَّ بأنّه لا يُتعارف في نفي "الغلام" عن المخاطب أنْ يقال: "لا غلام رجل لك"، بل: "لا غلام لك" ـ كما في «شرح العصام» ـ.

ويمكن أنْ يقال: إضافة "الغلام" إلى "رجل" لأدنى الملابسة، كما في "كوكب الخرقاء" لا للاختصاص. حتى يرد ما أورد هذا ما عندي، وكنه كلّ شيء عند الملك الباري.

(فإِنْ) "الفاء": للتفصيل، و"إنْ": شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحل بـ"إنْ"، اسمه فيه راجع إلى "المسند إليه" بعد دخول "لا" بإرادة المطلق مِنَ المقيّد، لا إلى المنصوب بـ"لا"؛ لفساد المعنى. (مُفْرَداً) منصوب خبر "كان". والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. (فهُوَ) "الفاء": جزائيّة. و"هو": مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى اسم "كان". (مَبْنِيٌّ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب

(١) في هامش (أ): أي: في الدار المعيّنة، فلا يلزم الكذب.

مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل.

(عَلَى مَا) متعلّق بـ"**المبنيّ**". (يُنْصَبُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى الضمير المرفوع المنفصل؛ أعني "**هو**"، لا إلى المسند إليه كما تُوهّم[١]. والجملة الفعليّة صفة "**ما**" أو صلته. (بِهِ) متعلّق بـ"**ينصب**"، والضمير راجع إلى "**ما**". أو "**به**" نائب الفاعل لـ"**ينصب**"، فلا ضمير فيه حينئذٍ. [١٦٦/ب] وهذان الوجهان مطّردان في مثل هذا ـ كما في «**حاشية المطوّل**» للمولى[٢] حسن چلبي ـ، فلا وجه لقول مَنْ قال بأصوبيّة الأوّل.

(و) عاطفة. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بها. اسمه فيه راجع إلى "**المسند إليه**" المذكور. (مَعْرِفَةً) منصوبة خبره. والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. (أَوْ) عاطفة. (مَفْصُولاً) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى مصدره. وهو معه مركّب منصوب لفظاً، عطف على "**معرفة**".

مطلبٌ: في أنَّ لازم الظرفية لا يقع نائب الفاعل

(بَيْنَهُ) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لـ"**مفصولاً**". والضمير مضاف إليه لـ"**بين**" راجع إلى المستكنّ في "**كان**"، الراجع إلى "**المسند إليه المذكور**". ويجوز كون "**بين**" نائب الفاعل لـ"**مفصول**" عند الأخفش بجعل رفعه تقديريّاً للزوم ظرفيته ـ كما في «**شرح العصام**»[٣] ـ، لا عند الجمهور، فإنّ لازم الظرفيّة لا يكون نائب الفاعل عندهم ـ كما في «**الرضي**» ـ. وأمّا جعله نائب الفاعل مع كونه مرفوعاً لفظاً فمخالفٌ لقول الجمهور والأخفش معاً.

---

(١) في هامش (أ): فيه ردّ لبعض المعربين.

(٢) في هامش (أ): "للمولى" بيان.

(٣) في هامش (أ): ذكره في بحث المفعول معه.

قال في «**درّة الغوّاص في أوهام الخواص**»[1]: مِنْ خصائص "بين" الظرفيّة أنْ لا يدخل الضمّ عليها بحالٍ، فأمّا مَنْ قرأ: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالرفع، فإنّه عنى بـ"البين" الوصل لا الظرفية. انتهى. وهكذا في «**شرح مغني اللبيب**» للدماميني.

(و) عاطفة. (بَيْنَ) زائد، جيء به لمجرد تصحيح العطف ـ كما سيجيء إنْ شاء الله تعالى ـ، فلا يكون معطوفاً على "بين" السابق ولا مضافاً إلى ما بعده كما تُوهّم[2]، وإلّا فيلزم أنْ يكون كلٌّ مِنْ "بين" مضافاً إلى غير متعدد، وهو غير جائز؛ لأنّ [١٦٧/أ] البينيّة أمرٌ تقضي[3] الطرفين ـ كما في «**الرضي**» في بحث العطف ـ. وبحث فيه الفاضل العصام، مَنْ أراد الاطلاع فليراجع إلى «**شرحه**» في ذلك البحث، حتّى ينال المرام.

("لَا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على الضمير المجرور في "**بينه**"، لا مضاف إليه لـ"بين" الثاني كما تُوهّم. (وَجَبَ) ماض مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**". (**الرَّفْعُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محل لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة. (و) عاطفة. (**التَّكْرِيرُ**) مرفوع عطف على "**الرفع**".

مطلبٌ: في بيان تأويل قولهم: "قضية ولا أبا حسن لها"، وفيها اختلاف

(**وَنَحْوُ**) مرفوع مبتدأ. ("**قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**قضيّة**": مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذه قضيّة. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**الواو**": عاطفة، أو حاليّة، أو

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، صاحب «المقامات الحريرية». مشهور، وله شروح وحواش. وله: «ملحة الإعراب». «الأعلام» (٥/ ١٧٧).

(٢) في هامش (أ): المتوهم معرب «الإظهار»، وبعض الناظرين.

(٣) وقع في النسخة المخطوطة "تقضي"، ولعل الصواب: "تقتضي".

استئناف. و"لا": لنفي الجنس. و"أبا": منصوب اسم "لا". و"حسن": مجرور مضاف إليه لـ"أب".

وعدم الرفع والتكرير في "أبا حسن" مع أنّه معرفة؛ لكونه كنية عليّ كرّم الله وجهه؛ لكون المضاف مقدّراً؛ أي: "لا مثل أبي حسن"، فحذف المضاف الذي هو اسم "لا" في الحقيقة، وأقيم المضاف إليه مقامه. ومِنَ المقرّر أنّ المثل لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة.

أو على تقدير(١): لا واحدَ مِنْ مسمّيات هذا الاسم. كما هو المنقول عن النُّحاة.

وإلى الأوّل ذهب المصنّف في «الشرح»، وكلا القولين غير مرضيّ.

أما الأوّل: فلالتزام العرب تجرّده عن اللام، ولو كانت إضافة "مثل" مقدّرة [١٦٧/ب] لم تحتج إلى ذلك. ولإخبارهم عنه بـ"مثل" في قوله: "تبكي على زيد ولا زيد مثله"، فلو قدّر "مثل" لكان التقدير "ولا مثل زيد مثله"، وهو فاسد.

وأمّا الثاني: فلأنّه يستلزم أنْ لا يستعمل في ذلك إلّا علمٌ مشتركٌ فيه كـ"زيد"، وليس ذلك لازماً لقولهم: "لا بَصرة لكم ولا قريش بعد اليوم"، وإنّما الوجه في ذلك على قصد: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به، فضمّن العلم هذا المعنى، وجرّد لفظه عمّا ينافي ذلك ـ كما في «النكت» للسيوطي ـ.

وفي «الرضي»: جعل "أبا حسن" بمعنى "لا فيصل"، إذ هو كرّم الله وجهه كان فيصلاً في الحكومات، على ما قال النّبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم: «أقضاكم عليّ»(٢)،

---

(١) في هامش (أ): قوله: "أو على تقدير" عطف على قوله: "لكونه..." إلخ.

(٢) قال العجلوني في «كشف الخفا» (١/ ١٨٣٢): رواه البغوي في «شرح السنة» و«المصابيح»، ورواه البخاري وابن الإمام أحمد عن ابن عباس بلفظ: قال: قال عمر بن الخطاب: علي =

فصار اسمه كرّم الله وجهه[1] كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل. وهذا كما قالوا: "**لكلّ فرعون موسى**"؛ أي: لكلّ جبّار قهّار، فيُصرف[2] "**فرعون**" و"**موسى**" لتنكيرهما بالمعنى المذكور. انتهى.

وفي «**شرح المفتاح**» للسيد الشريف: "**الفيصل**" هو الّذي يفصل بين الأشياء. وقيل: هو القضاء الفاصل بين الحقّ والباطل، وصف به الحاكم مبالغة. انتهى.

فعلى الأوّل: فـ"**الفيصل**" صفة مشبّهة. وعلى الثاني: مصدر.

و"**لها**": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر "**لا**". والضمير راجع إلى "**القضيّة**".

والجملة الاسميّة: لا محلّ لها عطف على الجملة المتقدمة.

أو: منصوبة المحلّ حال من "**قضيّة**"، كما في "**هذا زيد قائمًا**"، فإنّ "**قضيّة**" وإنْ كانت خبراً لفظاً [١٦٨/أ] إلّا أنّها مفعول به معنىً لمعنى الإشارة المفهوم مِن اسم الإشارة؛ أي: أشير إلى قضيّة. ولم يتقدم الحال على ذي الحال وإنْ كان نكرة محضة؛ لأنّ وجوب التقديم في الحال المفردة. وأمّا الجملة المصدّرة بالواو الواقعة حالاً فلا

= أقضانا، وأُبيّ أقرؤنا. والحاكم وصححه عن ابن مسعود بلفظ: كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي.

ثم قال: ومثل هذه الصيغة حكمها الرفع على الصحيح، وكذا قاله في الأصل، ونظر فيه القاري في الموضوعات، أي: لأنه مما يمكن أن يكون للرأي فيه مجال، فليتأمل. انتهى.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٣٣٥) مرفوعا بلفظ: «... وأقضى أمتي علي بن أبي طالب...». وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (١٥٤) وأبو يعلى في «المسند» (١٠/ ١٤١) مرفوعاً بلفظ: «...وأقضاهم علي بن أبي طالب... ».

(١) في هامش (أ): وفي «الصواعق المحرقة» ـ وكذا ذكره في «شرح الهمزيّة» ـ لابن حجر الهيثمي: أنّ عليّاً رضي الله عنه أسلم وهو صبيٌّ، ولم يعبد الصنم، فلهذا يقال عند ذكره: كرّم الله وجهه.

(٢) في هامش (أ): أي: يصيران منصرفين لزوال العلميّة.

تتقدم على ذي الحال النكرة المحضة؛ لرعاية أصل الواو الذي هو العطف ـ كما ذكره مولانا عصام الدين ـ، خلافاً لبعض النُّحاة ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ.

أو: لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

وقيل: الجملة مرفوعة المحلّ صفة "**قضيّة**"، والواو زائدة؛ للصوق الصفة بالموصوف. ولا يخفى ضعفه؛ لأنّه متى أمكن في الحرف عدم الزيادة ولو بالتأويل لا يصار إلى الزيادة ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(**مُتَأَوَّلٌ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(**وفِي مِثْلِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. ("**لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى فسيجيء تفصيل إعرابه عن قريب، فلا تغفل عنه إنْ كنت العاقل اللّبيب.

(**خَمْسَةُ**) مرفوعة مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. ولا يجوز كون "**خمسة**" فاعل الظرف المستقرّ عند البصريين؛ لعدم وجود شرط عمله في الفاعل الظاهر، خلافاً للكوفيين والأخفش، فإنّهم جوّزوا إعماله في الفاعل الظاهر بلا وجود الشرط، كما مرّ مراراً.

(**أَوْجُهٍ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**خمسة**". (**فَتْحُهُمَا**) مرفوع مع ما[1] عطف عليه عطف بيان أو بدل الكل من "**خمسة أوجه**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "**هي**"، أو منصوب مفعول به لـ"**أعني**" المقدّر. [١٦٨/ب] والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**فتح**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله راجع إلى الأوّل والثاني. وجه كونهما مفتوحين: أنّ "**لا**" لنفي الجنس، و"**حول**": مبنيّ

(١) في هامش (أ): "مرفوع مع ما" بيان.

على الفتح منصوب المحل اسم "لا" عند الجمهور، وإليه ذهب المصنف. أو مرفوع المحل مبتدأ لا عمل لـ"لا" فيه، كما لا عمل في الخبر، بل العامل فيهما العامل المعنويّ عند سيبويه. وعند الزّجاج والسيرافي: أنّ حركة "**حول**" حركة إعرابيّة؛ لأنّه معرب حذف تنوينه؛ لتثاقله بتركيبه مع عامله ـ كما في «**الرضي**» ـ. وتظهر ثمرة الخلاف في بعض الصور، فلا تغفل.

و"**الواو**": عاطفة. و"**لا**": لنفي الجنس. و"**قوّة**": مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ اسم "**لا**" عند الجمهور، أو مرفوع المحلّ مبتدأ عند سيبويه، أو معرب منصوب لفظاً اسمه عند الزّجاج والسيرافي حذف تنوينه؛ لتثاقله بتركيبه مع عامله ـ كما مرّ آنفاً ـ.

و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**بالله**": متعلّق بالخبر المحذوف لـ"**لا**" في الموضعين. أو للمبتدأ في الموضعين كما هو مذهب سيبويه؛ أي: "**لا حول ولا قوّة موجودان إلّا بالله**". ويجوز أنْ يقدّر لكلٍّ مِنْ "**لا**" والمبتدأ خبر على حِدَة؛ أي: "**لا حول موجود ولا قوّة موجودة إلّا بالله**"، فحينئذٍ تنازع المحذوفان في قوله: "**إلّا بالله**"، فأيّهما عمل فيه فمعمول الآخر محذوف ـ كما مرّ في التنازع ـ. ولا يجوز كون "**إلّا بالله**" ظرفاً مستقراً مرفوع المحلّ خبر "**لا**"؛ لأنّ شرط عمله أن لا ينتقض نفيُه [١٦٩/أ] بـ"**إلّا**" ـ كما مرّ في باب المستثنى ـ إلّا عند سيبويه يجوز كونه خبراً للمبتدأ؛ فإنّه لا عمل في هذه الصورة لكلمة "**لا**" في اسمه ولا في خبره، فلا مانع مِنَ الانتقاض.

(و) عاطفة. (نَصْبُ) مرفوع عطف على الفتح الثاني المفهوم من قوله: "**فتحهما**"؛ لأنّه في معنى فتح الأوّل وفتح الثاني لا عطف على "**فتحهما**"، حتى يكون حالُ الأوّل غير مبيّن في قوله: "**ونصب الثاني ورفعه**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(**الثّانِي**) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نصب**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. وجه هذا الوجه: أنّ "**لا**" الأولى لنفي الجنس. و"**حول**": مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ

اسمه. و"**الواو**": عاطفة. و"**لا**" الثانية: زائدة لتأكيد النفي. و"**قوّة**": منصوبة لفظاً عطف على "**حول**"، حملاً على لفظه؛ لمشابهة حركته البنائيّة للحركة الإعرابيّة في العروض، أو على محلّه القريب؛ فإنّه نصب، كما هو مذهب الجمهور. ويجوز أن يقدّر لهما خبر واحد؛ أي: "**لا حول ولا قوّةً موجودان إلّا بالله**"، وأنْ يقدّر لكلٍّ منهما خبرٌ على حِدَة؛ أي: "**لا حول موجود ولا قوّةً موجودة إلّا بالله**". وعند سيبويه لا يقدّر لهما خبر واحد؛ لأنّ خبر "**لا حول**" مرفوع بالعامل المعنويّ عنده، وخبر "**قوةً**" مرفوع بـ"**لا**"؛ لأنّ "**لا**" الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر ـ كما يقوله غيره ـ فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين، وهو لا يجوز ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(و) عاطفة. (رَفْعُهُ) مرفوع عطف على "**نصب الثاني**". والضمير محلّه [١٦٩/ب] القريب مجرور مضاف إليه لـ"رفع"، ومحلّه البعيد نصب مفعوله راجع إلى الثاني. وجه هذا الوجه: أنّ "**لا**" الأولى لنفي الجنس. و"**حول**": مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ اسم "**لا**". و"**الواو**": عاطفة. و"**لا**" الثانية: زائدة لتأكيد النفي. و"**قوة**": مرفوعة عطف على محلّ "**حول**"؛ لأنّه مرفوع بالابتداء في الأصل. ويقدّر لكلٍّ مِنْ خبر "**لا**" و"**قوّة**" خبر على حِدَة؛ أي: "**لا حول موجود ولا قوةٌ موجودة إلّا بالله**"، لا خبر واحد[١]؛ أي: "**لا حول ولا قوة موجودان إلّا بالله**"؛ لئلا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين[٢]، وهو يجوز؛ لأنّ "**موجودان**" من حيث كونه خبر "**لا**" مرفوع بـ"**لا**"، ومن حيث كونه خبراً عن قوّة مرفوع بالعامل المعنوي، هذا عند الجمهور. وعند سيبويه: يجوز تقدير الخبر الواحد لهما؛ لأنّ "**لا**" الأولى ليس عاملاً في الخبر عنده، فلا يلزم المحذور.

(و) عاطفة. (رَفْعُهُمَا) مرفوع عطف على "**فتحهما**". والضمير محلّه القريب

(١) في هامش (آ): كما قدّره مولانا الجامي، وهو لا يصح على مذهب المصنف.

(٢) في هامش (آ): ونظيره قولهم: "إن زيداً وعمرو قائمان"، فعند البصريين لا يجوز، خلافاً للكوفيين.

مجرور مضاف إليه لـ"رفع"، ومحلّه البعيد نصب مفعوله راجع إلى الأوّل والثاني. وجه هذا الوجه: أنّ "**لا**" الأولى لنفي الجنس ملغى عن العمل. و"**حول**": مرفوع مبتدأ. و"**الواو**": عاطفة. و"**لا**" الثانية: زائدة لتأكيد النفي. و"**قوّة**": مرفوعة عطف على "حول". ويجوز أن يقدّر لهما خبر واحد؛ أي: "**لا حول ولا قوة موجودان إلّا بالله**"، أو لكلٍّ منهما خبر على حِدَة؛ أي: "**لا حول موجود ولا قوّة موجودة إلّا بالله**". ويجوز هنا أن يجعل قوله: "**إلّا بالله**" ظرفاً مستقرّاً مرفوع [١٧٠/و] المحل خبراً لهما أو لكلّ منهما، وخبر الآخر محذوفاً بقرينة الخبر المذكور. وكلّ ما ذكر هنا بالاتفاق بين الجمهور وسيبويه.

(و) عاطفة. (رَفْعُ) مرفوع عطف على القريب أو البعيد. (**الأَوَّلِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"رفع"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (عَلَى ضَعْفٍ) متعلّق بـ"رفع" الأوّل، وظرف لغو له. أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن على ضعف[1]. والجملة الاسميّة لا محلّ لها اعتراض بين المعطوفين، أو منصوب محلًّا حال من "رفع" الأوّل.

(و) عاطفة. (فَتْحُ) مرفوع عطف على "رفع" الأوّل. (**الثَّانِي**) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"فتح"، ومنصوب محلًّا مفعوله. وجه هذا الوجه: أنّ "**لا**" الأولى بمعنى "ليس". و"**حول**": مرفوع اسمه. و"**الواو**": عاطفة. و"**لا**" الثانية: لنفي الجنس. و"**قوّة**": مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ اسمه. ويقدّر لكل منهما خبرٌ على حِدَة، لا خبر واحد كما تُوهّم، وإلّا يلزم كون الخبر المحذوف ـ أي: "**موجودان**" ـ منصوباً ومرفوعاً في حالة واحدة؛ لأنّ "**لا**" الأولى يقتضي خبراً منصوباً، و"**لا**" الثانية خبراً مرفوعاً.. فيتنافيان. ثم إنّ ما ذكرناه في قوله: "**فتحهما...**"**إلخ** مِنَ الإعراب، الّذي هو

---

(١) في هامش (أ): "على ضعف" بيان.

الموافق لطبع المبتدئ مِنَ الطّلّاب.

ويجوز كون قوله: "**فتحهما**" فقط مرفوعـًا خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "**الأوّل**"، والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، وكذا البواقي مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "**الثاني والثالث والرابع والخامس**"، وكل جملة اسميّة عطف على ما قبلها.

وقيل: يحتمل كون "**فتحهما**" مرفوعـًا على أنّه بدل البعض من "**خمسة أوجه**"، بتقدير العائد إلى المبدل منه؛ أي: منها، والبواقي عطف عليه [١٧٠/ب] بتقدير العائد في كلٍّ منها؛ لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له، كما سيجيء إن شاء الله تعالى في بحث العطف.

(و) استئناف. (**إِذَا**) شرطيّة منصوبة المحلّ ظرف لشرطها أو جوابها. (**دَخَلَتِ**) ماض، و"**التاء**": حرف تأنيث. (**الهَمْزَةُ**) مرفوعة فاعله. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (**لَمْ**) حرف جازم. (**تُغَيِّرِ**) مضارع غائبة مجزوم بـ"**لم**"، مِن باب التفعيل، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**الهمزة**". والجملة لا محل لها جواب الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف، وتحتمل الاعتراض. (**العَمَلَ**) منصوب مفعول به لقوله: "**لم تغيّر**". وفي بعض النسخ: مرفوع على أنّه فاعل للفعل الذي قبله على أنّه مضارع غائب من باب التفعّل.

(و) حاليّة على ما في «**شرح العصام**». (**مَعْنَاهَا**) مرفوع تقديراً مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**معنى**" راجع إلى "**الهمزة**". (**الِاسْتِفْهَامُ**) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة منصوبة محلًّا حال مِنَ المستكنّ في "**لم تغيّر**". ويحتمل كون الجملة لا محلّ لها على الاستئناف، أو الاعتراض، أو العطف على جملة: "**لم تغيّر**"، أو على الجملة الشرطيّة السابقة؛ أعني بها: مجموع الشرط والجواب. (و) عاطفة. (**العَرْضُ**) مرفوع عطف على "**الاستفهام**". (و) عاطفة. (**التَّمَنِّي**) مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و)

استئناف. (نَعْتُ) مرفوع مبتدأ. (المَبْنِيِّ) مجرور مضاف إليه لـ"نعت". (الأَوَّلُ) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى "النعت" وهو معه مركّب مرفوع لفظًا صفة [١٧١/آ] "نعت"؛ لتعرّفه بالإضافة إلى المعرفة؛ أعني به: "المبنيّ". (مُفْرَداً) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى ذي الحال. وهو معه مركّب منصوب لفظًا حال مِنَ المستكنّ في "مبنيّ" الآتي، أو مِنَ المستكنّ في الأوّل ـ كما في «شرح العصام» ـ أو مِنَ المبتدأ على قول مَنْ جوّز وقوع الحال عنه. ويحتمل كونه مفعول "أعني" المقدّر. وقيل: حال مِنَ المستكنّ في "يليه". وقيل: خبر "كان" المقدّر. والظاهر ما ذكرناه.

(يَلِيهِ) مضارع مرفوع تقديراً بعامل معنويّ، فاعله فيه راجع إلى ذي الحال. والضمير منصوب المحل مفعوله راجع إلى "المبنيّ"، لا إلى "المفرد" كما تُوهِّم. والجملة منصوبة المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "مبنيّ"، أو مِنَ المستكنّ في "الأوّل"، كما ذكره المولى العصام، أدخله الله تعالى خير المقام. وقيل: حال مِنَ المبتدأ، أو صفة "مفرداً".

(مَبْنِيٌّ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. ولا يبعد كونها اعتراضًا على قول مَنْ جوّز وقوع الاعتراض في آخر الكلام. (و) عاطفة. (مُعْرَبٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا عطف على "مبنيّ".

(رَفْعًا) منصوب حال مِنَ المستكنّ في "معرب" بمعنى مرفوعًا، أو ذا رفع[١] بجعل المصدر بمعنى المفعول، أو بتقدير المضاف، أو مفعول مطلق لـ"معرب" مجازاً؛ أي: إعراب رفع بتقدير المضاف، أو إعرابًا ذا رفع[٢] بتقدير الموصوف

(١) في هامش (أ): "أو ذا رفع" بيان.

(٢) في هامش (أ): "ذا رفع" بيان.

والمضاف، لا إعراباً رفعيّاً بتقدير [١٧١/ب] ياء النسبة كما قيل، فإنّ ياء النسبة لا يجوز حذفها ـ كما نصّ عليه مولانا، ومن كل وجه أولانا، عصام الدين، عليه رحمة الله تعالى إلى يوم الدين ـ حتى قال في مواضع: ما وقع هذا التقدير إنّه حاصل المعنى لا توجيه العبارة. وقيل: إنّه مفعول مطلق لـ"**رفع**" المقدّر، والجملة استئناف، أو اعتراض، أو حال مِنَ المستكنّ في "**معرب**". وقيل: إنّه منصوب على نزع الخافضيّة؛ أي: برفع، وفيه أنّه سماعيّ لا قياسيّ.

(و) عاطفة. (**نَصْبًا**) منصوب عطف على "**رفعًا**"، أو مفعول مطلق لـ"**نصب**" المقدّر. وجملته عطف على جملة "**رفع**" المقدّر. (**نَحْوُ**) معلوم. ("**لَا رَجُلَ ظَرِيفَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**لا**": لنفي الجنس. و"**رجل**": مبنيّ على الفتح منصوب المحل اسم "**لا**". و"**ظريف**": مبنيّ على الفتح؛ حملاً على الموصوف؛ للاتحادِ بينهما، والاتصالِ، وتوجّهِ النفي إليه، فكأنّه دخل على "**الظريف**" منصوب المحلّ صفة "**رجل**"، وخبر "**لا**" محذوف؛ أي: عندنا مثلاً.

(و) عاطفة. ("**ظَرِيفٌ**") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: لا رجل ـ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق، فيكون من عطف المثال على المثال، كما صرح مولانا عصام الدين في «شرحه» في بحث المفعول المطلق، لا عطف على "**ظريف**" في "**لا رجل ظريف**" كما تُوهّم(١). وإذا أريد المعنى: فإعراب "**لا رجل**" معلوم. و"**ظريف**": مرفوع صفة "**رجل**"، حملاً على محلّه البعيد، وهو كونه مبتدأ قبل دخول "**لا**".

(و) عاطفة. ("**ظَرِيفًا**") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: "**لا رجل**" ـ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. [١٧٢/آ] وإذا أريد المعنى: فإعراب "**لا رجل**" معلوم. و"**ظريفًا**": منصوب لفظًا صفة "**رجل**"، حملاً على لفظه، تشبيهًا لحركته

---

(١) في هامش (أ): المتوهم بعض المعربين، وكثير من المعلمين والمتعلّمين.

البنائيّة في العروض بالحركة الإعرابيّة. أو على محلّه القريب، فإنّه منصوب بـ"لا" ـ كما في «الرضي» ـ.

(و) عاطفة. (إلَّا) مركّبة مِنْ "إن" و"لا"، فـ"إن": شرطيّة، و"لا": نافية. وفعل الشرط محذوف بقرينة ما تقدم؛ أي: وإنْ لا يكن كذلك. (فالإِعْرَابُ) "الفاء": جزائية. و"الإعراب": مرفوع مبتدأ خبره محذوف؛ أي: لازم، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فاللازم، أو فاعل فعل مقدّر؛ أي: فيلزم الإعراب. والجملة الاسميّة أو الفعليّة مجزومة المحل جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: إنْ كان النعت المذكور كذلك فحكمه ما ذكر، وإلّا فالإعراب. ويحتمل كونها استئنافاً أو اعتراضاً.

(والعَطْفُ) مرفوع مبتدأ. (عَلَى اللَّفْظِ) متعلّق به. (و) عاطفة. (عَلَى المَحَلِّ) عطف على قوله: "على اللفظ". (جَائِزٌ) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. ولا يبعد كونها عطفاً على جملة "ونعت المبني..."إلخ.

(مِثْلُ) معلوم. ("لَا أَبَ وابْنـاً") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"لا": لنفي الجنس. و"أب": مبنيّ على الفتح منصوب محلًّا اسمه. وخبره محذوف؛ أي: له مثلاً. و"الواو": عاطفة. و"ابناً": منصوب لفظاً عطف على لفظ "الأب"، تشبيهاً لحركته البنائيّة في العروض بالحركة الإعرابيّة. أو على محلّه القريب.

(و) عاطفة. [١٧٢/ب] ("ابْنٌ") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: "لا أب وابن" ـ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق، لا على "ابناً" كما تُوهّم ـ وقد مرّ ـ. وإذا أريد المعنى: فإعراب "لا أب" معلوم. و"الواو": عاطفة. و"ابن": مرفوع عطف على "الأب" حملاً على محلّه البعيد.

مطلبٌ: في بيان إعراب "لا أبا له"، وفيه أربعة أقوال

(**ومِثْلُ**) مرفوع مبتدأ. (**"لَا أَبَا لَهُ"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**لا**": لنفي الجنس. و"**أبا**": منصوب لفظاً تشبيهاً بالمضاف اسمُ "**لا**". و"**له**": ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والضمير راجع إلى غائب، هذا عند المصنف. وعند سيبويه: "**أبا**" منصوب لفظاً؛ لكونه مضافاً إلى الضمير المجرور اسم "**لا**". واللام زائدة بين المضاف والمضاف إليه؛ تأكيداً للّام المقدّرة. والضمير المجرور مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**أبا**" ـ وعليه جمهور النُّحاة ـ. وخبر "**لا**" محذوف؛ أي: موجود.

وحكم المصنف بفساده ـ كما سيجيء ـ، وقال أيضاً: لو كان مضافاً حقيقة لكان اسم "**لا**" معرفة، فوجب رفعه وتكرير "**لا**".

وأجاب عنه الرضي: بأنّه لم يرفع ولم يكرّر؛ لكونه في صورة النكرة، والغرض مِنَ الفصل باللام أنْ لا يرفع، ولا يكرّر، فكيف يرفع ويكرّر مع الفصل باللام؟. انتهى.

وفي «الأشباه والنظائر»: اللام زائدة في: "**لا أبا لك**" على الصحيح؛ لئلا تدخل على المعرفة. وفي «**مغني اللبيب**»: وأمّا على قول مَن جعل اللام وما بعدها صفة، وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف؛ لأنّ الصفة تمام الموصوف، وعلى قول مَنْ قال: "**إنّ أباها وأبا أباها**" [١٧٣/آ].. فاللام للاختصاص، وهي متعلّقة بـ"**استقرّ**" محذوف. انتهى. فالأقوال أربعة كما عرفت.

(**و**) عاطفة. (**"لَا غُلَامي لَهُ"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى فقد عرفت إعرابه من المثال السابق. (**جَائِزٌ**) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، وقيل: عطف على ما قبلها. (**تَشْبِيهاً**) منصوب

مفعول له لفعل مقدّر؛ أي: أجازوا مثل هذين التركيبين لأجل التشبيه. أو مفعول مطلق لفعل مقدّر؛ أي: شبّهوه تشبيهـًا. وقيل: مفعول له لـ"**جائز**"، وفيه نظر؛ لعدم وجود شرط حذف اللام مِنَ المفعول له، وهو كون المفعول له فعلاً لفاعل الفعل المعلّل به، والتشبيه ليس فعل فاعل الجائز، اللَّهُمَّ إلّا أنْ يبنى على قول بعض النُّحاة مِنْ عدم اشتراط تشاركهما في الفاعل.

قال الرضي: وهو الّذي تقوّى في ظنّي، وإن كان الأغلب هو الأوّل. والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه في «**نهج البلاغة**»: **فأعطاه الله** النظرة استحقاقـًا للسخطة، واستتمامـًا[1] للبليّة، والمستحقّ للسخطة إبليس، والمعطي للنظرة هو الله تعالى، ولا يجوز أن يكون "**استحقاقـًا**" حالاً مِنَ المفعول؛ لأنّ "**استتمامـًا**" إذاً يكون حالاً مِنَ الفاعل، وكذا "**إنجازاً للعدة**"، ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول. انتهى[2].

والجواب عنه من طرف الجمهور: أنّ "**استحقاقـًا**" مفعول مطلق لـ"**أعطاه**"؛ [١٧٣/ب] أي: أعطاه إعطاء استحقاق بتقدير المضاف، كما ذكره الأستاذ[3] سلّمه الله تعالى. أو يقال[4]: إنّه مصدر مجهول؛ أي: **لأجل** كونه مشبّهـًا، فاتّحد فاعل المفعول له والفعل المعلّل به ـ كما سيجيء نظيره في بحث المجرورات، فلا تغفل ـ.

---

(١) في هامش (أ): "استتمامـًا" بيان.

(٢) في هامش (أ): وفي «شرح المصباح» للمولى مصنفك: الجواب عنه أنّ: قوله: "استحقاقـًا"؛ معناه: إظهاراً لاستحقاقه؛ لأنه تعالى لـمّا قاله له: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بترك السجود، أراد أن يظهر على العالمين استحقاقه للغضب والسخط، أمهله إلى يوم القيامة، وقال له: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ * إِلَىٰ يَوْمِ الْوَقْتِ﴾، فأعطاه النظرة لإظهار إستحقاقه. انتهى.

(٣) في هامش (أ): شيخ محمد أفندي الصوبجوي.

(٤) في هامش (أ): قوله: "أو يقال" عطف على "يبنى" في قوله: "اللهم إلا أن يبنى" فهو داخل في حيّز الاستثناء.

(**لَهُ**) "**اللام**": للتقوية، فلك أن تقول بتعلّقه بـ"**تشبيهًا**" وعدم تعلّقه به ـ كما مرّ مفصّلاً ـ. والضمير راجع إلى اسم "**لا**" في هذين التركيبين. أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ صفة "**تشبيهًا**"، على تقدير كونه مصدراً مجهولاً. (**بِالمُضَافِ**) متعلّق بـ"**تشبيهًا**"، فإنّه كما يتعدّى إلى المفعول الثاني بنفسه يتعدّى بالباء. وفي «**القاموس**»: شبّهه إيّاه وبه. (**لِمُشَارَكَتِهِ**) متعلّق بـ"**التشبيه**"، ومفعول له لمتعلّقه. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**مشاركة**"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعلها راجع إلى الضمير المجرور في "**له**" السابق. (**لَهُ**) "**اللام**": للتقوية، متعلّق بـ"**المشاركة**". والضمير راجع إلى "**المضاف**". (**فِي أَصْلِ**) ظرف لـ"**مشاركة**". (**مَعْنَاهُ**) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**أصل**". والضمير مضاف إليه لـ"**معنى**" راجع إلى "**المضاف**".

(**و**) استئناف أو اعتراض. (**مِنْ ثَمَّهْ**) متعلّق ومفعول له لقوله: (**لَمْ يَجُزْ**)؛ لأنّ "**مِنْ**" للتعليل، فـ"**لم**": حرف جازم، و"**يجز**": مضارع مجزوم به. ("**لَا أَبَا فِيهَا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعل "**لم يجز**". والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(**و**) عاطفة. (**لَيْسَ**) ماض ناقص، اسمه فيه راجع إلى "**مثل: لا أبا له، ولا غلامي له**". (**بِمُضَافٍ**) "**الباء**": حرف جرّ زائد غير متعلّق بشيء. و"**مضاف**": مجرور لفظاً، ومنصوب محلًّا، خبر "**ليس**". وجملته فعليّة مرفوعة المحلّ عطف على "**جائز**". ويجوز عطف الجملة [١٧٤/آ] على المفرد، كما في "**زيد ضارب ويقتل**". وقيل: لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**لِفَسَادِ**) متعلّق بقوله: "**ليس**"، وعلّة له. (**المَعْنَى**) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**فساد**"، ومرفوع محلًّا فاعله.

(**خِلَافاً**) منصوب مفعول مطلق لـ"**خالف**" المقدّر. (**لِسِيبَوَيْهِ**) "**اللام**": للتبيين. و"**سيبويه**": تركيب صوتي، والجزء الأوّل مبنيّ على الفتح، والثاني على الكسر، مجرور به محلًّا، والجارّ مع المجرور ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي:

إرادتي كائن لسيبويه ـ كما في «مغني اللبيب» ـ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقد مرّ ما يتعلّق بهذا البحث على وجه التفصيل، إن أردت الاطلاع عليه فراجع إلى بحث المفعول له، إنْ كنت مِن أصحاب التحصيل.

(ويُحْذَفُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى اسم "لا". والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على مقدّر؛ أي: يذكر قليلاً ويحذف كثيراً. (فِي مِثْلِ) ظرف "يحذف". ("لَا عَلَيْكَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"لا": لنفي الجنس، واسمه محذوف؛ أي: لا بأس. و"عليك": ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر "لا". (أَيْ) حرف تفسير. ("لَا بَأْسَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف بيان لقوله: "لا عليك". وفي «شرح العصام»: قوله: "لا بأس" بيان لتقدير "لا عليك"، لا لتقدير مثله، إلّا بتكلّف، فاعرفه. انتهى.

مطلبٌ: في خبر "ما ولا" المشبَّهتين

(خَبَرُ) مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ومنها. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. [١٧٤/ب] وقد مرّ الاحتمالات فلا تغفل. ("مَا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"خبر". (وَ) عاطفة. ("لَا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "ما". (المُشَبَّهَتَيْنِ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "هما" راجع إلى "ما ولا". وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "ما ولا". (بِـ"لَيْسَ") متعلق بـ"المشبهتين".

(هُوَ) مرفوع[١] المحل مبتدأ راجع إلى خبر "ما ولا". (المُسْنَدُ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (بَعْدَ) منصوب مفعول فيه لـ"المسند". (دُخُولِهَا) مجرور مضاف إليه لـ"بعد". والضمير الراجع إلى "ما ولا" محلّه القريب

(١) في هامش (أ): "مرفوع" بيان.

مجرور مضاف إليه لـ"**دخول**"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعله.

(و) استئناف. (هِيَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى خبريّة "**ما ولا**". أو إلى خبر "**ما ولا**"، والتأنيث باعتبار الخبر ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. أو إلى اللغة بقرينة الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]؛ أي: إن الحياة ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(لُغَةُ) مرفوعة خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض، أو عطف على ما قبلها. (أَهْلِ) مجرور مضاف إليه لـ"**لغة**"[1]. (الحِجَازِ) مجرور مضاف إليه لـ"**أهل**". (و) استئناف أو اعتراض. (إِذَا) شرطيّة منصوبة المحلّ مفعول فيه لشرطها أو جوابها. (زِيدَتْ) ماض مجهول. و"**التاء**": حرف تأنيث. ("إِنْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب[2] الفاعل لـ"**زيدت**". والجملة فعليّة لا محل لها فعل الشرط، أو مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**إذا**".

(مَعَ) منصوب ظرف "**زيدت**"، أو ظرف مستقرّ[3] منصوب [١٧٥/آ] المحل حال مِنْ "**إنْ**"، أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة الاسميّة لا محلّ لها اعتراض بين المعطوفين. أو "**مع**": ظرف مستقرّ لا محلّ لها استئناف. وقد تقدّم جواز وقوع الظرف المستقر استئنافاً، نقلاً عن صاحب «**الكشاف**»، وصاحب «**مغني اللبيب**»، والمولى مصنّفك، فلا تغفل، فإنّه لازم جدّاً.

---

(١) في هامش (أ): "مضاف إليه للغة" بيان.

(٢) في هامش (أ): "تقديراً نائب" بيان.

(٣) في هامش (أ): ويحتمل كون "مع" ظرفاً مستقراً منصوب المحل على أنه مفعول مطلق لـ"زيدت" بتقدير المضاف؛ أي: زيادة كائنة مع ما. لكنّ هذا الاحتمال بعيد؛ لاحتياجه إلى التقدير، كما وقع خبر مبتدأ محذوف.

("مَا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مع". (أَوْ) عاطفة. (انْتَقَضَ) ماض. (النَّفْيُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها، أو مجرورة المحلّ عطف على جملة "زيدت". (بِـ"إِلَّا") متعلّق بـ"انتقض". (أَوْ) عاطفة. (تَقَدَّمَ) ماض. (الْخَبَرُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها، أو مجرورة المحلّ عطف على القريبة أو على البعيدة. (بَطَلَ) ماض. (الْعَمَلُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، وقيل: عطف على ما قبلها عطف القصّة على القصّة.

(و) عاطفة. (إِذَا) شرطيّة ظرف لشرطها أو جوابها. (عُطِفَ) ماض مجهول. (عَلَيْهِ) متعلّق بـ"عطف"، ونائب فاعله. والضمير راجع إلى "الخبر"، أو نائب الفاعل فيه ضمير المصدر، لا ضمير الاسم ـ لعدم تقدمه ـ كما تُوهّم[1]. وعلى كلا التقديرين: فجملة: "عطف" لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"إذا". (بِمُوجِبٍ) ـ بكسر الجيم؛ أي: بمثبت ـ: متعلّق بـ"عطف".

(فالرَّفْعُ) "الفاء": جوابيّة. و"الرفع": مرفوع مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: رفع المعطوف بموجب حملاً على محلّ الخبر واجب. أو "الرفع": خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فحكمه الرفع.

مطلبٌ: في بيان أنّ الحذف فيما يحتمل المبتدأ والخبر مختلف فيه

وفي «مغني اللبيب»: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيّهما أولى؟ قال الواسطي[2]: الأولى [١٧٥/ب] كون المحذوفِ المبتدأَ؛ لأنّ الخبر محطّ

---

(١) في هامش (أ): المتوهم بعض المعربين.

(٢) الواسطي اثنان: **الأول**: أبو الجوائز الحسن بن قاسم بن علي بن محمد بن بادي الواسطي الكاتب النحوي ولد سنة (٤٦٢هـ)، له شرح كتاب سيبويه. **والثاني**: القاسم بن قاسم بن عمر بن منصور أبو نصر الواسطي النحوي (ت٦٢٦هـ)، له شرح «الملوكي»، و«اللمع» لابن جني، =

الفائدة. وقال العَبَدي[1]: كونه الخبرَ؛ لأنّ التجويز في آخر الجملة أولَى. انتهى.

أو "**الرفع**": فاعل فعل محذوف؛ أي: يجب. والجملة الاسميّة أو الفعليّة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة، وقيل: استئناف أو اعتراض.

مطلبٌ: في إعراب "ما زيد قائماً بل قاعد" وفيه اختلاف

ثم إنّ المراد بالعاطف الموجب: "**بل**" و"**لكن**"، مثل: "**ما زيد قائمًا بل قاعد**"، و"**ما زيد قائمًا لكن قاعد**" ـ كما في «**شرح المصنف**» ـ.

وفي «**النكت**» للسيوطي: هذا مسموعٌ في "**بل**" وفي "**لكن**" بالقياس، فـ"**قاعد**" في هذين المثالين مرفوع عطف على محلّ "**قائمًا**"، وهو الرفع؛ لأنّه كان مرفوعًا قبل دخول "**ما**"، فيكون العطف مِنْ عطف المفرد على المفرد.

وقال الشيخ عبد القاهر: المرفوع بعد "**بل**" و"**لكن**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: بل هو قاعد، أو: لكن هو قاعد، فالعطف مِنْ عطف الجملة على الجملة. واختاره أبو حيّان وابن قاسم ـ كما في «**النكت**» ـ.

وفي «**شرح العصام**»: وجه قول الشيخ: أنّه لم يُجَوّز اعتبار محلّ خبر "**ما**" و"**لا**"، وزُيِّفَ بمثل: "**ما زيد شيئًا إلّا شيء**"، حيث اعتبر محلّ "**شيئًا**" وهو الرفع، ولا يمكن فيه تقدير الخبر. انتهى.

وقال ابن هشام في «**مغني اللبيب**»: قد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحلّ جميعًا، نحو: "**ما زيد قائمًا لكن أو بل قاعد**"؛ لأنّ في العطف على اللفظ إعمال "**ما**"

= وشرح «الجمل الكبيرة» للزجاجي، وشرح «المقامات». «هدية العارفين» (١/ ٢٧٦-٨٢٩).

(١) أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية العبدي (ت٤٠٦هـ)، من كبار النحاة، له «شرح الإيضاح» للفارسي. «الأعلام» (١/ ١٠٤).

في الموجَب، وعلى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار المبتدأ. انتهى.

والجملة الاسميّة عنده لا محلّ لها استئناف وابتداء ـ كما في «**شرحه**» للدماميني ـ؛ [١٧٦/أ] لأنّ "**بل**" و"**لكن**" إذا دخلا على الجملة لا يكونان عنده مِنَ الحروف العاطفة، بل يكونان للابتداء والاستئناف، ـ كما نصّ عليه في بحث "**بل**" و"**لكن**" ـ مَنْ أراد صحّة ما قلناه، فعليه المراجعة إلى ما نقلناه.

وقال ابن جعفر: هو عطف على التوهّم؛ لأنّه كثيراً ما يقع خبر "**ما**" مرفوعًا عندما ينعزل عن العمل، فتوهّموا أنّ الأوّل مرفوع، وليس بشيء؛ لأنّ مثل ذلك ليس بمطّرد، ولا في سَعَة الكلام ـ كما في «**الرضي**» ـ.

الحمد لله الّذي تمّ بتوفيقه إعراب مباحث المرفوعات والمنصوبات، والآن نشرع إلى إعراب مباحث المجرورات.

اللَّهُمَّ يسّر إتمامه على أحسن النظام، بحرمة رسلك الفخام، وأوليائك العظام.

** ** **

مطلبٌ: في بحث المجرورات

(المَجْرُورَاتُ: هُوَ مَا اشْتَمَلَ [عَلَى][1] عَلَمِ المُضَافِ إِلَيهِ) مثل إعراب "**المرفوعات: هو ما اشتمل على عَلَمِ الفاعليّة**" فلا تغفل. (و) استئناف. (المُضَافُ) مرفوع مبتدأ. (إِلَيهِ) متعلّق بـ"**المضاف**"، نائب فاعله. والضمير راجع إلى الألف واللام. أو "**إليه**" مشغول بإعراب الحكاية على الاختلاف، كما في: "**عبد الله**" علماً. (كُلُّ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض. (اسْمٍ) مجرور مضاف إليه لـ"**كل**". (نُسِبَ) ماض مجهول. (إِلَيهِ) متعلّق به. والضمير راجع إلى "**اسم**". (شَيْءٌ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة مجرورة المحلّ صفة "**الاسم**"، لا مرفوعة المحلّ على الوصفيّة لـ"**كلّ**" كما توهّم؛ لكون وصفه شاذّاً؛ لكون المقصود المضاف إليه، وكونه لإرادة الاستغراق ـ كما صرّح به المصنّف في «**الإيضاح شرح المفصّل**» ـ.

(بِوَاسِطَةِ) [١٧٦/ب] متعلّق بـ"**نسب**". (حَرْفِ) مجرور مضاف إليه لـ"**واسطة**". (الجَرِّ) مجرور مضاف إليه لـ"**حرف**"، أو مشغول بإعراب الحكاية. (لَفْظًا) منصوب حال مِنْ "**حرف الجرّ**"، والعامل فيه معنى الفعل المفهوم من الواسطة؛ أي: يتوصّل بحرف الجرّ ملفوظاً أو مقدّراً ـ كما في «**الرضي**» ـ. وقيل: خبر "**كان**" المحذوف؛ أي: سواء كان ملفوظاً أو مقدّراً. أو تمييز عن نسبة "**الواسطة**" إلى "**حرف الجرّ**"؛ أي: بواسطة تلفّظ حرف الجرّ.

(أَوْ) عاطفة. (تَقديراً) منصوب عطف على "**لفظاً**". (مُرَاداً) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**حرف الجرّ**". وهو معه مركّب منصوب لفظاً حال بعد حال مِنْ

---

(١) حرف "على" سقط من نسخة الشارح وهي في أصل الماتن.

حرف الجر؛ أي: مقدّراً مراداً ـ كما في «**الرضي**» ـ. ويحتمل كونه صفة(١) لـ"**تقديراً**". وقيل: خبر بعد خبر لـ"**كان**" المقدّر.

(**فالتَّقْدِيرُ**) "**الفاء**": للتفصيل. و"**التقدير**": مرفوع مبتدأ أوّل. (**شَرْطُهُ**) مرفوع مبتدأ ثان. والضمير مضاف إليه لـ"**شرط**" راجع إلى المبتدأ الأول. (**أَنْ**) ناصبة. (**يَكُونَ**) مضارع ناقص منصوب بها. (**المُضَافُ**) مرفوع اسمه. (**اسْمًا**) منصوب خبره. والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة "**أن**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملة اسميّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الأوّل. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها تفصيل. (**مُجَرَّداً**) اسم مفعول. (**تَنْوِينُهُ**) مرفوع نائب الفاعل لـ"**مجرداً**". وهو معه مركب منصوب لفظًا صفة "**اسمًا**". والضمير مضاف إليه لـ"**تنوين**" راجع إلى "**اسمًا**"؛ والمعنى: منسلخًا تنوينه ـ كما في «**شرح منلا جامي**» ـ.

(**لِأَجْلِهَا**) متعلّق بـ"**مجرداً**"، ومفعولٌ له لمتعلّقه. والضمير مضاف إليه [١٧٧/آ] لـ"**أجل**" راجع إلى الإضافة المفهومة مِنَ "**المضاف**". وفي «**شرح العصام**»: أنّه راجع إلى النسبة بواسطة حرف الجرّ. (**وهِيَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى الإضافة بتقدير حرف الجرّ. (**مَعْنَوِيَّةٌ**) اسم منسوب، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى المبتدأ. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**وَ**) عاطفة. (**لَفْظِيَّةٌ**) اسم منسوب، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى المبتدأ. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا عطف على "**معنويّة**".

(**فالمَعْنَوِيَّةُ**) "**الفاء**": للتفصيل. و"**المعنويّة**": مرفوعة مبتدأ. (**أَنْ**) ناصبة. (**يَكُونَ**) مضارع ناقص منصوب بها. (**المُضَافُ**) مرفوع اسمه. (**غَيرَ**) منصوب خبره. والجملة في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ بتقدير المضاف في طرف الخبر؛

---

(١) في هامش (أ): "كونه صفة" بيان.

لتصحيح الحكم؛ أي: ذات أن يكون...إلخ، أو في طرف المبتدأ؛ أي: علامة المعنويّة أن يكون...إلخ. والأوّل أولَى؛ لكون التقدير في وقت الحاجة - كما في «**مغني اللبيب**» -. والجملة الاسميّة لا محلّ لها تفصيل. (**صِفَةٍ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**غير**". (**مُضَافَةٍ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجعة إلى "**صفة**". وهي معه مركّبة مجرورة لفظًا صفة "**الصفة**". (**إِلَى مَعْمُولِهَا**) متعلّق بـ"**مضافة**". والضمير مضاف إليه لـ"**معمول**" راجع إلى "**صفة**".

(**وهِيَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**الإضافة المعنويّة**". (**إِمَّا**) حرف ترديد. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر المبتدأ. والجملة اسميّة [١٧٧/ ب] لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة "**هي معنويّة**". (**اللَّامِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**معنى**". (**فِيمَا**) ظرف للظرف المستقرّ؛ أعني: بمعنى اللام، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في الظرف المستقرّ المذكور، أو مرفوع المحلّ خبر بعد الخبر للمبتدأ. ومَنْ قصر على الأوّلين فقد قصر. (**عَدَا**) ماض مبنيّ على الفتح تقديراً لا محلّ له، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**جِنْسَ**) منصوب مفعوله. (**المُضَافِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**جنس**". (**و**) عاطفة. (**ظَرْفَهُ**) منصوب عطف على "**الجنس**". والضمير مضاف إليه لـ"**ظرف**" راجع إلى "**المضاف**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ عطف على محلّ "**بمعنى اللام**". ("**مِنْ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**". (**فِي جِنْسِ**) ظرف للظرف المستقرّ؛ أعني به: "**بمعنى من**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيه، أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "**هو**"؛ يعني كون الإضافة بمعنى "**من**"، كائن في جنس المضاف، فلا تغفل. (**المُضَافِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**جنس**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ عطف على القريب أو البعيد.

("فِي") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"معنى". (فِي ظَرْفِهِ) مثل إعراب "في جنس **المضاف**". والضمير مضاف إليه لـ"**ظرف**" راجع إلى "**المضاف**". (وهُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**كون الإضافة بمعنى في**". (قَلِيلٌ) صفة مشبهة، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبره. والجملة [١٧٨/آ] الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(مِثْلُ) معلوم. ("غُلَامُ زَيْدٍ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". (و) عاطفة. ("خَاتَمُ فِضَّةٍ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق.

مطلبٌ: في الاختلاف في إضافة "ضرب اليوم" في أنها هل هي حقيقة أو مجاز؟

(و) عاطفة. ("ضَرْبُ اليَوْمِ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد.

ثم إنَّ إضافة "**الضرب**" إلى "**اليوم**" مِنْ إضافة المصدر إلى ظرفه عند النُّحاة؛ فلذلك قيل: "**اليوم**": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"ضرب"، ومنصوب محلًّا مفعول فيه له؛ فالإضافة حقيقة عندهم. وعند أهل المعاني: مِنْ إضافة المصدر إلى فاعله؛ فلذلك قيل: "**اليوم**": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"ضرب"، ومرفوع محلًّا فاعله؛ فالإضافة مجاز عندهم. هكذا سمعت مِنَ الأستاذ درويش محمد أفندي[١] عند قراءة كتاب «**الهوادي**»[٢]. ثم رأيت في «**الأطول**» و«**حاشية المختصر**» للحفيد[٣] ما يوافق قول

---

(١) هو من أساتذة المصنف، ولم أجد له ترجمة.

(٢) الهوادي: لنور الدين حمزة بن طورغود الآيديني المعروف بكوجك الصغير (ت: ٩٧٩هـ)، وهو شرح لكتابه المسالك، وهو تلخيص التلخيص للقزويني. وكان مدرساً في جورلو بتركيا، وتوفي بها. «الأعلام» (٢/ ٢٧٨). وتقدم أن للصويبجه وي الإيديني حاشية عليه سماها: «مرصاد الهادي».

(٣) هو شيخ الإسلام أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي (ت٩١٦هـ)، يعرف بحفيد السعد التفتازاني، كان قاضي هراة، له كتب منها مجموعة سميت: =

الأستاذ ـ سلّمه الملك العلّام، والله ولي التوفيق والإنعام ـ.

(وتُفِيدُ) مضارع، فاعله فيه "هي" راجع إلى "**الإضافة المعنوية**". والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: تنقسم الإضافة إلى كذا وكذا...إلخ. لا مرفوعة المحلّ خبر مبتدأ محذوف ـ أي: وهي تفيد ـ كما تُوهّم، فإنّه بعيد عن المرام، كما لا يخفى على أولي الأفهام. (تَعْرِيفًا) منصوب مفعول به لـ"**تفيد**". (مَعَ) منصوب ظرف لـ"**تفيد**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيه. (المَعْرِفَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"**مع**".

(و) عاطفة. (تَخْصِيصًا) [١٧٨/ب] منصوب عطف على "**تعريفًا**". (مَعَ) منصوب عطف على "**مع**" السابق ـ على كِلَا[١] الاحتمالين فيه ـ مِنْ قبيل عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد، وهو جائز بالاتفاق. (النَّكِرَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"**مع**". (وشَرْطُهَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**شرط**" راجع إلى "**الإضافة المعنوية**". (تَجْرِيدُ) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة "**فالمعنوية**..."**إلخ**. (المُضَافِ) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**تجريد**"، ومنصوب محلًّا مفعوله، أو مرفوع محلًّا نائب فاعله إنْ كان مصدراً مجهولاً. (مِنَ التَّعْرِيفِ) متعلّق بـ"**التجريد**".

(ومَا) مرفوع المحلّ مبتدأ. (أَجَازَهُ) فعل ومفعول. (الكُوفِيُّونَ) مرفوع فاعله[٢]. والجملة مرفوعة المحل صفة "ما"، أو لا محلّ لها صلته. (مِنَ "**الثَّلَاثَةِ الأَثْوَابِ**") ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ الضمير البارز في "**أجازه**". ويجوز كونه صفة بعد الصفة، أو صلة بعد الصلة؛ لِمَا مرّ نقلاً عن المولى مصنّفك، فلا تغفل. (و) عاطفة.

= «الدر النضيد في مجموعة الحفيد» في العلوم الشرعية والعربية. «الأعلام» (١/ ٢٧٠).

(١) في هامش (أ): أي: على احتمال كون "مع" السابق ظرفًا لغواً، أو ظرفًا مستقراً.

(٢) في هامش (أ): وعلامة الرفع الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(شِبْهِهِ) مجرور عطف على تركيب "الثلاثة الأثواب". والضمير مضاف إليه لـ"شبه" راجع إلى التركيب المذكور. (مِنَ العَدَدِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ "شبهه". (ضَعِيفٌ) صفة مشبّهة، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(و) عاطفة. (اللَّفْظِيَّةُ) مرفوعة مبتدأ. (أَنْ) ناصبة. (يَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بها. [١٧٩/آ] (المُضَافُ) مرفوع اسم "يكون". (صِفَةً) منصوبة خبره. والجملة في تأويل المفرد: مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ، بالتأويل المذكور فيما سبق، مِنْ تقدير المضاف في طرف الخبر، أو في طرف المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "فالمعنويّة أن يكون المضاف..."إلخ. (مُضَافَةً) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "هي" راجع إلى "صفة". وهي معه مركّبة منصوبة لفظاً صفة "الصفة". (إِلَى مَعْمُولِهَا) متعلّق بـ"مضافة". والضمير مضاف إليه لـ"معمول" راجع إلى "الصفة".

(مِثْلُ) معلوم. ("ضَارِبُ زَيْدٍ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"ضارب": مرفوع خبر مبتدأ، مثلاً[١]؛ أي: "زيد". والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. و"زيد": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"ضارب"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (و) عاطفة. ("حَسَنُ الوَجْهِ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على مدخول "مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"حسن": مرفوع خبر مبتدأ، مثلاً؛ أي: "زيد"[٢]. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. و"الوجه": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"حسن"، ومنصوب محلًّا على التشبيه بالمفعول ـ كما في «مغني اللبيب» ـ، لا مرفوع محلًّا فاعل

(١) في هامش (أ): وإنما قال: "مثلاً"؛ لأنه يجوز أن يكون صفة؛ أي: "جاءني رجل ضارب زيداً"، وحالاً؛ أي: "جاءني زيد ضارب عمرو" بالنصب.

(٢) في هامش (أ): "أي: زيد" بيان.

"**الحسن**" كما زعم[١]؛ لأنّ الصفات لا تضاف إلى فواعلها. و"**الوجه**" هنا وإنْ كان في الأصل فاعل "**الحسن**"، إلّا أنّه أُخرِجَ عن الفاعليّة[٢]، ونصب تشبيهاً بالمفعول، ثمّ أضيف "**الحسن**" إلى "**الوجه**"، واستتر الضمير فيه ـ كما في «**الرضي**» و«**شرح العصام**»، [١٧٩/ب] وسيجيء التفصيل عن قريب ـ. وما قاله المولى الجامي مِنْ أنّ "**حسن الوجه**" مِنْ قبيل إضافة الصفة المشبّهة إلى فاعلها؛ فالمراد[٣] بالفاعل: الفاعل في الأصل، لا الفاعل الآن، بدليل استتار الضمير فيه ـ كما يجيء في بحث الصفة المشبّهة ـ.

(و) استئناف. (لَا) نافية. (تُفِيدُ) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**الإضافة اللفظيّة**". والجملة لا محلّ لها استئناف. (إِلَّا) حرف استثناء. (تَخْفِيفًا) منصوب مستثنى مفرّغ، مفعول به لقوله: "**لا تفيد**". والمستثنى منه محذوف؛ أي: لا تفيد شيئاً مِنَ الفوائد إلّا تخفيفاً...إلخ. (فِي اللَّفْظِ) متعلّق بـ"**التخفيف**" وظرف له، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ صفته. ومَنْ قال: إنّه ظرف لغو لقوله: "**لا تفيد**"، فقد بَعُدَ كمال البُعْد عنِ الحقّ الأكيد.

(ومِنْ ثَمَّهْ) متعلّق، وعلّة لقوله الآتي. (جَازَ) ماض. ("مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، وقيل: عطف على ما قبلها. وإذا أريد المعنى: فـ"**مررت**": فعل وفاعل. و"**برجل**": متعلّق به. و"**حسن**": صفة مشبّهة، فاعله فيه راجع إلى "**رجل**". وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "**رجل**". و"**الوجه**": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**حسن**"، ومنصوب

---

(١) في هامش (أ): الزاعم بعض المعربين.

(٢) في هامش (أ): "عن الفاعليّة" بيان.

(٣) في هامش (أ): هذا مما سنح لبال الفقير قبل الاطلاع على كلام أحد، ثم رأيت في «الشهاب» نقلاً عن أبي حيّان، فوقع التوارد، فالحمد لله ربّ العالمين.

محلًّا على التشبيه بالمفعول. والتخفيف في هذا المثال في جانب المضاف والمضاف إليه جميعاً. أمّا في المضاف: فبحذف التنوين مِنْ آخره. وأمّا في [١٨٠/آ] المضاف إليه: فبحذف الضمير منه، واستتاره في الصفة، وقلب الضمّة كسرة؛ إذ أصله: "**حسن وجهه**" بالرفع على أنّه فاعل الصفة ـ كما في «**شرح مغني اللبيب**» للشمني ـ ثمّ لـمّا أريد إضافة الصفة إلى فاعلها أخرج الفاعل عن الفاعليّة، ونصب تشبيهاً بالمفعول، فصار "**حسن وجهه**" بنصب "**الوجه**"، ثم حذف الضمير المجرور، واستتر في "**حسن**"، ثم أتى لام التعريف عوضاً عن المضاف إليه فصار "**حسن الوجه**" بتنوين "**حسن**"، ونصب "**الوجه**" وأضيف "**حسن**" بترك تنوينه إلى الوجه فصار "**حسن الوجه**". مَنْ وقع في الاشتباه فيما ذكرناه في هذه المسألة، فليراجع إلى «**شرح الرّضي على الكافية**».

(و) عاطفة. (امْتَنَعَ) ماض. ("بِزَيْدٍ حَسَنِ الوَجْهِ") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: مررت ـ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة فعليّة لا محلّ لها عطف على جملة "**جاز**". ثمّ لـمّا كان هذا التركيب ممتنعاً لا يراد معناه، فلا يعرب أجزاؤه، خلافاً لبعضهم؛ فإنّه أعربه على فرض جوازه. ولا يخفى على أولي الأفهام، أنّه لا حاجة إليه، كما ذكرناه في أوائل المرفوعات، بعناية الملك خالق الموجودات.

(و) عاطفة. (جَازَ) ماض. ("الضَّارِبَا زَيْدٍ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**جاز**"(١) فقط، لا على جملة "**جاز**" أو على جملة "**امتنع**" كما زعم(٢). وإذا أريد المعنى: فـ"**الضاربا**": مرفوع خبر مبتدأ، مثلاً؛ أي: "**العمران**". والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. [١٨٠/ب] و"**زيد**": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**الضاربا**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. والتخفيف فيه في طَرَف المضاف

(١) في هامش (أ): كما يظهر من تقرير المولى منلا جامي.

(٢) في هامش (أ): الزاعم صاحب «الإفصاح».

فقط بحذف نون التثنية.

(و) عاطفة. (**"الضَّارِبُو زَيْدٍ"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على **"الضاربا زيد"**. وإذا أريد المعنى: فـ**"الضاربو"**: مرفوع خبر مبتدأ، مثلاً؛ أي: **"العَمْرون"**. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. و**"زيد"**: مجرور لفظاً مضاف إليه لـ**"الضاربو"**، ومنصوب محلًّا مفعوله. والتخفيف فيه ـ أيضاً ـ في طرف المضاف فقط بحذف نون الجمع.

(و) عاطفة. (**امْتَنَعَ**) ماض. (**"الضَّارِبُ زَيْدٍ"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة الفعليّة لا محلّ لها، عطف على جملة **"جاز"** الثاني. (**خِلَافاً**) منصوب مفعول مطلق لـ**"خالف"** المقدّر. (**لِلفَرَّاءِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: إرادتي كائن للفرّاء. وههنا احتمالات واختلافات ذكرناها فيما سبق، فلا تغفل.

(و) استئناف. (**ضَعُفَ**) ماض معلوم، مِنَ الباب الخامس، على ما هو المشهور. وفي «**شرح العصام**»: إنّه ماض مجهول مِنْ باب التفعيل. (**"الوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وعَبْدِهَا"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله، أو نائب فاعله، على الاحتمالين[1] في **"ضعف"**. والجملة فعليَّة لا محلّ لها استئناف، وقع جواباً عن استدلالات الفرّاء، كما هو رأي بعض الشارحين. أو لمجرّد الاستئناف، كما جوّزه المولى الجامي. وإذا أريد المعنى: فـ**"الواهب"**: مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ممدوحي. و**"المائة"**: مجرورة [١٨١/آ] لفظاً مضاف إليها لـ**"الواهب"**، ومنصوبة محلًّا مفعوله. و**"الهجان"**: مجرورة بدل الكلّ مِنَ المائة، لا مضاف إليها للمائة؛ لعدم تجريد المضاف عن اللام، وهو في الإضافة المعنويّة كما مرّ، خلافاً للكوفيين؛ فإنّهم أجازوا إضافة العدد المعرّف إلى معدوده، كما في **"الثلاثة الأثواب"**. وقد مرّ عن قريب.

---

(١) في هامش (أ): يعني: كونه من الثلاثي على صيغة المعلوم كما هو المشهور، وكونه من باب التفعيل على صيغة المجهول كما ذكره عصام الدين.

وفي «**شرح التسهيل**» لمصنّفه: أنّ "**الهجان**" مضاف إليها لـ"**مائة**" مقدّرة؛ أي: "**مائة الهجان**"، وهي بدل مِنَ "**المائة**" المذكورة. انتهى.

و"**الواو**": عاطفة. و"**عبدها**": مجرور عطف على "**المائة**". والضمير مضاف إليه لـ"**عبد**" راجع إلى "**المائة الهجان**". ووجه الضعف في "**الواهب المائة...**"**إلخ** مذكور في الشروح، فعليك بها إنْ كنت أهلاً للنظر إليها.

(و) عاطفة. (إِنَّمَا) "**إنّ**": حرف مشبّه بالفعل. و"**ما**": كافّة عن عمل "**إنّ**". (جَازَ) ماض. ("الضَّارِبُ الرَّجُلِ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**ضعف**". وإذا أريد المعنى: فـ"**الضارب**": مرفوع فاعل "**جاءني**" مثلاً. و"**الرجل**": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**الضارب**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (حَمْلاً) منصوب مفعول له لـ"**إنّما جاز**" بجعله مصدراً مجهولاً؛ أي: لمحموليّته، فاتّحد فاعل المفعول له والفعل المعلّل به. أو حال مِنْ فاعل "**جاز**" بمعنى "**محمولاً**". ولبعض المعربين هنا احتمالات كثيرة، ووجوه وفيرة، كلّها غير مناسبة للمقام، فأعرضنا عنها. والله وليّ التوفيق [١٨١/ب] والإنعام.

(عَلَى المُخْتَارِ) متعلّق بـ"**حملاً**". (فِي "الحَسَنِ الوَجْهِ") متعلّق وظرف "**المختار**". (و) عاطفة. ("الضَّارِبُكَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**الضارب الرجل**". (و) عاطفة. (شِبْهُهُ) مرفوع عطف على "**الضاربك**". والضمير مضاف إليه لـ"**شبه**" راجع إلى "**الضاربك**". (فِيمَنْ) متعلّق ومفعول فيه لـ"**جاز**"؛ أي: "في قول من" بتقدير المضاف، "أو عند من" على أن يكون "**في**" بمعنى "**عند**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. (قَالَ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**من**". والجملة صفة "**من**" أو صلته. (إِنَّهُ مُضَافٌ) مراد اللفظ: منصوب تقديراً مفعول به لـ"**قال**". (حَمْلا) منصوب عطف على "**حملاً**" السابق، مِنْ عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد. (عَلَى "ضَارِبَكَ") متعلّق بـ"**حملاً**".

(و) استئناف. (لَا) نافية. (يُضَافُ) مضارع مجهول. (مَوْصُوفٌ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف. (إِلَى صِفَتِهِ) متعلّق بـ"**لا يضاف**". والضمير مضاف إليه لـ"**صفة**" راجع إلى "**موصوف**". (و) عاطفة. (لَا) زائدة. (صِفَةٌ) مرفوع عطف على "**موصوف**". (إِلَى مَوْصُوفِهَا) "**إلى**": حرف جرّ متعلّق أيضاً بـ"**لا يضاف**". و"**موصوف**": مجرور به لفظاً، ومنصوب محلًّا عطف على محلّ "**إلى صفته**". وقد مرّ جواز تعلّق الجارّين بمعنى واحد بفعل واحد(١) بطريق العطف، كما في "**مررت بزيد وبعمرو**". والضمير مضاف إليه لـ"**موصوف**" راجع إلى "**صفة**".

(و) استئناف. (مِثْلُ) مرفوع مبتدأ. ("مَسْجِدُ الجَامِعِ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". (و) عاطفة. [١٨٢/آ] (﴿جَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**مسجد الجامع**". (و) عاطفة. ("صَلَاةُ الأُولَى") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("بَقْلَةُ الحَمْقَاءِ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على أحدهما. (مُتَأَوَّلٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. وقيل(٢): اعتراض.

(و) عاطفة. (مِثْلُ) مرفوع مبتدأ. ("جُرْدُ قَطِيفَةٍ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". (و) عاطفة. ("أَخْلَاقُ ثِيَابٍ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**جرد(٣) قطيفة**". (مُتَأَوَّلٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**مثل مسجد الجامع...**"**إلخ**.

---

(١) في هامش (أ): "بفعل واحد" بيان.

(٢) في هامش (أ): القائل: صاحب «الإفصاح».

(٣) في هامش (أ): "جَرد" بيان.

(و) عاطفة. (لَا) نافية. (يُضَافُ) مضارع مجهول. (اسْمٌ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**لا يضاف موصوف**..."**إلخ**، لا استئناف كما زعم[١]؛ لإمكان العطف بلا تكلف. (مُمَاثِلٌ) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**اسم**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة "**اسم**". (لِلمُضَافِ) متعلّق بـ"**المماثل**". (إِلَيْهِ) متعلّق بـ"**المضاف**"، ونائب فاعله. والضمير راجع إلى الألف واللام. (فِي العُمُومِ) متعلّق وظرف لـ"**مماثل**". (و) عاطفة. (الخُصُوصِ) مجرور عطف على العموم. (كَـ"لَيْثٍ") ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "**هو**". [١٨٢/ب] والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. ("أَسَدٍ") مجرور عطف على "**ليث**". وهما من الأعيان. (و) عاطفة. ("حَبْسٍ") مجرور عطف على "**ليث**" فقط، لا على "**أسد**" كما زعم[٢]. (وَ) عاطفة. (مَنْعٍ) مجرور عطف على "**حبس**"، لا على "**ليث**" كما زعم. وهما من الأحداث. (لِعَدَمِ) متعلّق بـ"**لا يضاف**" وعلّته. (الفَائِدَةِ) مجرورة لفظاً مضاف إليها لـ"**عدم**"، ومرفوعة محلًّا فاعله إنْ كان مصدر عدم من الباب الخامس، أو نائب فاعله إن كان مصدراً مجهولاً من عدمه من الباب الرابع ـ كما في «**القاموس**» ـ.

(بِخِلَافِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن بخلاف. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، أو منصوبة المحل حال من مدخول الكاف؛ أعني به قوله: "**ليث وأسد**"، وقوله: "**وحبس ومنع**"؛ أي: كائنين[٣] بخلاف...إلخ. ("كُلُّ الدَّرَاهِمِ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**خلاف**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (و) عاطفة. ("عَيْنُ الشَّيْءِ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً

(١) في هامش (أ): الزاعم صاحب «الإفصاح».
(٢) في هامش (أ): الزاعم صاحب «الإفصاح».
(٣) في هامش (أ): على صيغة التثنية.

عطف على "**كل الدراهم**". (فَإِنَّهُ) "**الفاء**": للتعليل. و"**إنّ**": حرف مشبّه بالفعل. والضمير منصوب المحل اسم "**إنّ**" راجع إلى "**خلاف**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ، أو إلى التركيبين المذكورين بتأويل كل واحد، أو بتأويل ما ذكر. (يَخْتَصُّ) مضارع معلوم أو مجهول، فإنه يستعمل لازمًا ومتعدّيًا ـ كما في «**القاموس**» ـ. فاعله أو نائبه فيه راجع إلى اسم "**إنّ**". والجملة مرفوعة المحلّ خبره. واسمه [١٨٣/آ] وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها تعليل لِـمَا قبلها.

(و) استئناف. (قَوْلُهُمْ) مرفوع مبتدأ. والضمير مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**قول**" راجع إلى العرب. ("سَعِيدُ كُرْزٍ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً بدل الكل، أو عطف بيان لـ"**قول**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو، أو منصوب تقديراً مفعول "**أعني**" المقدّر. والجملة الاسميّة أو الفعليّة لا محل لها اعتراض بين المبتدأ والخبر. ولا يجوز كونه مقول القول بالله العظيم[١]، كما لا يخفى على مَنْ له العقل السليم، كما مرّ وجهه على وجه التفصيل، فراجع إلى ما مرّ إنْ كنت مِنْ أصحاب التحصيل.

(و) عاطفة. (نَحْوُهُ) مرفوع أو منصوب، عطف على "**سعيد كرز**"، على الاحتمالين فيه. والضمير مضاف إليه لـ"**نحو**" راجع إلى "**سعيد كرز**". (مُتَأَوَّلٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى المبتدأ[٢]، لا إلى "**سعيد كرز ونحوه**" كما زعم، وإلا لبقي المبتدأ بلا عائد في الخبر المشتقّ، وهو لا يجوز. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف.

(و) استئناف. (إِذَا) شرطيّة منصوبة المحلّ ظرف لشرطها أو جوابها. (أُضِيفَ) ماض مجهول. (الِاسْمُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو

(١) في هامش (أ): قوله: "بالله العظيم" أي: أقسم بالله العظيم، والجملة القسميّة اعتراض.

(٢) في هامش (أ): وهو: قولهم.

مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"إذا". (الصَّحِيحُ) صفة مشبّهة، فاعله فيه راجع إلى "الاسم". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة "الاسم". (أَوْ) عاطفة. (المُلْحَقُ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "الاسم". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً عطف على [١٨٣/ب] "الصحيح". (بِهِ) متعلّق بـ"الملحق". والضمير راجع إلى "الصحيح". (إِلَى يَاءِ) متعلّق بـ"أضيف". (المُتَكَلِّمِ) مجرور مضاف إليه لـ"ياء". (كُسِرَ) ماض مجهول. (آخِرُهُ) مرفوع نائب الفاعل. والضمير مضاف إليه لـ"آخر"، راجع إلى أحد الأمرين المفهوم من "أو". وقيل: راجع إلى "الاسم المضاف إلى ياء المتكلم". والجملة الفعليّة لا محلّ لها جواب "إذا". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: عطف على ما قبلها عطف القصّة على القصّة.

(و) حاليّة. (اليَاءُ) مرفوع مبتدأ. (مَفْتُوحَةٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "هي" راجع إلى "الياء" بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة منصوبة المحلّ حال مِنَ الآخر، والرابط الواو وحده، كما في "جاءني زيد والشمس طالعة".

واعترض في أمثال هذه الحال: بأنّ كون الياء مفتوحة و"الشمس طالعة" ليس صفة الآخر وصفة "زيد"، مع أنّ الحال يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به.

وأجيب: بأنّ أمثال هذه الحال مؤوّلة؛ أي: حال كون الآخر مقارناً بكون الياء مفتوحة، وحال كون "زيد" مقارناً بطلوع الشمس، كما ذكره مولانا عصام الدين في بحث الحال. وههنا تأويلات أُخر مذكورة في «مغني اللبيب»[1]، فراجع إليه إنْ كنت

---

(١) في هامش (أ): وفي «مغني اللبيب»: قال ابن جني في تأويل جاءني زيد والشمس طالعة عند مجيئه؛ يعني: فهي كالحال أو النعت السَّببيين، كمررت بالدار قائماً سكانها، وبرجل قائم غلمانه. وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك: مُبكِرا ونحوه.

العاقل اللبيب.

وقيل: الجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "كسر آخره"، عطف الاسميّة على الفعليّة. وهو جائز عند الجمهور، خلافاً لبعضهم.

(أَوْ) عاطفة. (سَاكِنَةٌ) اسم فاعل، فاعلها فيها "هي" راجع إلى [١٨٤/آ] "الياء". وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً عطف على "مفتوحة". (فإِنْ) "الفاء": للتفصيل. و"إنْ": شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحل بها. (آخِرُهُ) مرفوع اسم "كان". والضمير مضاف إليه لـ"آخر" راجع إلى "الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم". (أَلِفاً) منصوب خبر "كان". وجملته لا محلّ لها فعل الشرط. (تَثْبُتُ) مضارع مؤنث غائبة مجزوم لفظاً بـ"إن"، ويجوز رفعه بعامل معنويّ على أنْ يجعل "إِنْ" مُلغىً عن العمل بالنسبة إلى الجزاء؛ لحيلولة الماضي، حتى صار مثل "لم ولمّا" في الجزم لفعل واحد ـ كما في «الرضي» ـ. ويحتمل كونه ماضياً مؤنّثاً غائبة ـ كما في «شرح العصام» ـ فيكون حينئذٍ مبنيّاً على الفتح مجزوم المحلّ بـ"إنْ". و"التاء": علامة المؤنث لا محلّ له؛ لكونه حرفاً. وعلى التقديرين: فاعله فيه "هي" راجع إلى "الألف". والجملة فعليّة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل.

مطلب نفيس:

فظهر ممّا ذكرناه: أنّ كلمة "إِنْ" الشرطيّة في صورة كون هذا الجزاء مضارعاً مجزوماً عاملة في محلّ الشرط وفي لفظ الجزاء. وفي صورة كونه مضارعاً مرفوعاً عاملة في محلّ الشرط فقط، ولا عمل في الجزاء أصلاً[1]. وفي صورة كون هذا الجزاء ماضياً عاملة في محلّ الشرط والجزاء جميعاً.

وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: مثل هذه الحال من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال. انتهى ملخّصاً.

(١) في هامش (أ): فيه ردّ لبعض المعربين.

مطلبٌ: في بيان إلغاء عمل "إنْ" الشرطية في الجزاء

وأمّا ما قيل مِنْ أنّ جملة "تثبت" على صيغة المضارع المرفوع مجزومة المحلّ فخطأ فاحش؛ لأنّ كون الجملة الجزائية مجزومة المحلّ مخصوصة بما بعد الفاء أو إذا للمفاجأة. [١٨٤/ب]

وأمّا ما قيل مِنْ أنّ "تثبت" على صيغة المضارع في صورة الرفع مرفوع لفظاً بعامل معنويّ ومجزوم محلًّا بـ"إنْ" فخطأ فاحش أيضاً؛ لأنّ "إنْ" في هذه الصورة ملغىً عن العمل بالنسبة إلى الجزاء، فكيف يعمل في محلّ المضارع؟ على أنّ[1] في ما ذكر جمعاً بين الضدين؛ لأنّ كون المضارع مجزوماً مشروط بدخول أحد الجوازم، وكونه مرفوعاً مشروط بعدم دخوله، فصار الجمع بينهما كالجمع بين الضبّ والنون في التنافي، هذا هو اختيار المتأخرين.

وأمّا المتقدمون فاختلفوا في صورة كون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً مرفوعاً، فقال سيبويه منهم: المضارع المرفوع على نيّة التقديم دالّ على الجزاء، والجزاء في الحقيقة محذوف؛ أي: المضارع المجزوم، كما في قولك: "**أكرمك إن تزرني**"؛ أي: "**إن تزرني أكرمك**" بالجزم. وقال الكوفيون: هو جزاء الشرط بتقدير الفاء، فتكون الجملة مجزومة المحلّ، إذ تقدير الفاء كذكرها ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ وقال الشيخ الرضي: ما ذكره سيبويه والكوفيون مخصوص بالضرورة. والكلام في السَّعَة. والحقّ ما قاله المتأخرون، فاحفظه، فإنّ أكثر الناس عنه غافلون؛ ولهذا أطنبنا هنا الكلام؛ لئلا يقع في الغلط الطلبة الكرام.

ثم إنّ ثبوت الألف في غير "**لدى**"، فإنّه لا محالة مع الإدغام، نحو: "**لديّ**" بالتشديد ـ كما في «**شرح العصام**» ـ وفي غير "**على**" [١٨٥/آ] الظرفيّة، نحو: "**مِنْ عليّ**"

---

(١) في هامش (أ): قوله: "على أن"...إلخ" كلمة "على" بمعنى "بل".

بالتشديد؛ أي: "**مِنْ فَوقي**". وفي غير "**إلى**" الاسميّة[١]، نحو: "**إليّ**" بالتشديد؛ أي: "**نعمتي**" ـ كما في «**التوضيح**»[٢] لابن هشام ـ.

(و) اعتراض. (هُذَيْلٌ) مرفوع مبتدأ. (تَقْلِبُهَا) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى المبتدأ؛ لكونه اسم القبيلة. و"**الهاء**": منصوب المحل مفعوله الأوّل راجع إلى "**الألف**". والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها اعتراض بين المعطوفين[٣].

(لِغَيْرِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ ضمير المفعول. (التَّثْنِيَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"**غير**". (يَاءً) منصوب مفعول ثانٍ لـ"**تقلبها**" بتضمين معنى التصيير، كما ذكره المولى الشهير، بابن كمال الوزير. وقيل: انتصابه على الحاليّة مِنَ الهاء. أو على نزع الخافضيّة؛ أي: إلى ياء.

(و) عاطفة. (إِنْ) شرطية. (كَانَ[٤]) ماض ناقص مجزوم المحلّ بها. اسمه فيه راجع إلى الآخر. (يَاءً) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (أُدْغِمَتْ) ماض مجهول مجزوم المحل ـ أيضاً ـ بها. و"**التاء**": حرف تأنيث. نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى الياء. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة.

(و) عاطفة. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بها. اسمه فيه راجع

---

(١) في هامش (أ): "إلى الاسميّة" بمعنى: النعمة، جمعها: آلاء.

(٢) في هامش (أ): شرح ألفيّة ابن مالك.

(٣) في هامش (أ): وفي «النكت» للسيوطي: فيه أمران: الأول: قال أبو حيان: وقد ذكر سيبويه هذه اللغة في كتابه ولم ينسبها إلى هذيل، وحكاها عيسى بن عمرو الثقفي عن قريش. والثاني: ليس المراد أنّ هذيلاً توجب القلب، بل تجوّزه، وتجوز ترك الإدغام أيضاً.

(٤) في هامش (أ): "كان" بيان.

إلى "الآخر". (وَاواً) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (قُلِبَتْ) ماض مجهول مجزوم المحل ـ أيضـًا ـ [١٨٥/ب] بها(١). و"التاء": حرف تأنيث. نائب الفاعل فيه "هي" راجع إلى الواو. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة القريبة أو البعيدة. (يَاءً) منصوب مفعوله الثاني. وقد عرفت الاختلاف فيه فلا تغفل.

(و) عاطفة. (أُدْغِمَتْ) ماض مجهول مجزوم المحل بـ"إن"؛ لكونه معطوفـًا على الفعل المجزوم(٢). و"التاء": حرف تأنيث لا محلّ له. نائب الفاعل فيه "هي" راجع إلى "الياء". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "قلبت ياء". (و) عاطفة. (فُتِحَتِ) ماض مجهول مجزوم المحلّ ـ أيضـًا ـ بـ"إن". و"التاء": حرف تأنيث. (اليَاءُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (لِلسَّاكِنَيْنِ) متعلّق بـ"فتحت" وعلّة له.

(و) استئناف أو عاطفة. (أَمّا) للاستئناف أو للتفصيل، وعديله ما قبله معنى. (الأَسْمَاءُ) مرفوعة مبتدأ. (السِّتَّةُ) مرفوعة صفة "الأسماء"، أو مشغولة بإعراب الحكاية، كالاختلاف في "عبد الله" علمـًا؛ لأنّ "الأسماء الستّة" في هذا الفنّ اسم للأسماء الآتية فقط. وما قيل: إنّ "الستّة" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هي"، أو مفعول "أعني" المقدّر.. فلا يخفى أنّه غلط، كما لا يخفى على أولي الأفهام. والله سبحانه وتعالى وليّ التوفيق والإنعام.

(فـ"أَخِي") "الفاء": جوابيّة. و"أخي": مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ، كما في بعض الأعاريب. والمفهوم من «شرح [١٨٦/أ] الهندي» أنّه

---

(١) في هامش (أ): أي: بإن.

(٢) في هامش (أ): "المجزوم" بيان.

مرفوع تقديراً نائب الفاعل لـ"**يقال**" المقدّر؛ أي: فيقال أخي...إلخ. وجملته مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وعلى التقديرين: فالجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، أو عطف على ما قبلها معنى. كأنّه قيل: أمّا غير الأسماء الستة إذا أضيف إلى ياء المتكلّم فحكمه ما ذكر، وأمّا الأسماء الستّة إذا أضيفت إلى ياء المتكلّم...إلخ.

(و) عاطفة. ("أَبِي") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**أخي**". (و) استئناف. (أَجَازَ) ماض. (المُبَرِّدُ) مرفوع[1] فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض، أو عطف على ما قبلها. ("أَخِيَّ") ـ بالتشديد ـ مراد اللفظ: منصوب تقديراً مفعوله. (و) عاطفة. ("أَبِيَّ") ـ بالتشديد ـ مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على "**أخيّ**".

مطلبٌ: في جواز إضافة "الحم" إلى المذكر على قول

(و) عاطفة. (تَقُولُ) مضارع مؤنث غائبة، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى امرأة غائبة، لا مضارع مخاطب؛ لامتناع إضافة "**الحم**" إلى المذكّر؛ لأنه قريب المرأة من طرف زوجها؛ ولذا قال في «**شرح العصام**»: الأظهر: وتقولين. انتهى. والجملة الفعليّة لا محلّ لها عطف على ما قبلها بحسب المعنى، وقيل: استئناف أو اعتراض.

وفي «**النكت**» للسيوطي: امتناع إضافة "**الحم**" إلى المذكر على ما هو المشهور، وأجاز صاحب «**المجمل**» إطلاق "**الحم**" على أقارب الزوجين. انتهى.

وفي «**القاموس**»: أشار [١٨٦/ب] إلى الاختلاف، حيث قال: حمو المرأة وحموها: أبو زوجها ومَنْ كان مِنْ قِبَله، والأنثى حماة. وحمو الرجل: أبو امرأته وأخوها، أو عمّها، أو الأحماء مِنْ قبلها خاصّة. انتهى.

مطلبٌ: في جواز كون المفرد مقول القول على الصحيح

("حَمِي") مراد اللفظ: منصوب تقديراً مقول القول. وقد عرفت فيما سبق أنّ

---

(١) في هامش (أ): "المبرد مرفوع" بيان.

الحقّ صحّة وقوع المفرد مقول القول، فلا حاجة إلى تقدير المبتدأ هنا ـ أي: هو حمي ـ كما زعم.

(و) عاطفة. ("هَني") مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على **"حمي"**. (و) عاطفة. (**يُقَالُ**) مضارع مجهول. ("فِيَّ") ـ بالتشديد ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة **"تقول"**، وقيل: استئناف أو اعتراض. (**فِي الأَكْثَرِ**) متعلّق وظرف لـ**"يقال"**؛ أي: في أكثر الاستعمال. أو ظرف مستقرّ منصوب المحل حال من "فيّ". أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن في الأكثر. (و) عاطفة. ("فَمِي") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على **"فيّ"**.

(و) استئناف. (**إِذَا**) شرطيّة ظرف لشرطها أو جوابها. (**قُطِعَتْ**) ماض مجهول. و**"التاء"**: حرف تأنيث. نائب الفاعل فيه **"هي"** راجع إلى **"الأسماء الستّة"** بتأويل الجماعة. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ**"إذا"**. (**قِيلَ**) ماض مجهول. ("أَخٌ") مرفوع لفظاً نائب[1] الفاعل. ولا حاجة إلى تقدير المبتدأ؛ أي: هو؛ ليكون المقول جملة، كما في بعض الأعاريب؛ لأنّ الصحيح أنّ مقول القول يكون مفرداً، كما ذكره الزمخشري في قوله: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ. وقد مرّ [١٨٧/آ] ما يتعلّق بهذا مفصّلاً في بحث الجمع، فلا تغفل. والجملة الفعليّة لا محلّ لها جواب **"إذا"**. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض، أو عطف على ما قبلها.

(و) عاطفة. ("أَبٌ") مرفوع لفظاً عطف على **"أخ"**. (و) عاطفة. ("حَمٌ") مرفوع لفظاً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("هَنٌ") مرفوع لفظاً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. ("فَمٌ") ـ بالحركات الثلاث في **"الفاء"** ـ مرفوع لفظاً عطف

---

(١) في هامش (أ): "نائب" بيان.

على أحدهما. (و) اعتراض. (فَتْحُ) مرفوع مبتدأ. (الفَاءِ) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**فتح**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (أَفْصَحُ) اسم تفضيل، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها اعتراض، وقيل: استئناف. ولا وجه لكونها عطفًا على ما قبلها كما توهّم. (مِنْهُمَا) متعلّق بـ"**أفصح**". والضمير راجع إلى الضمّ والكسر المذكورين في ضمن الفتح.

(و) استئناف. (جَاءَ) ماض. ("حَمٌ") مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض أو عطف على ما قبلها. (مِثْلَ) منصوب حال مِنْ "**حم**"، أو مفعول مطلق لـ"**جاء**"؛ أي: مجيئًا مثل مجيء يد، بتقدير الموصوف والمضاف. وقيل: مرفوع على أنّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: جاء حم على أربعة أوجه، أحدها: مثل يد. ولا يخفى على أحد أنّه تكلّف بعيد، لا يرتكبه إلّا رجل عنيد.

("يَدٍ") مجرور مضاف إليه لـ"**مثل**". (و) عاطفة. ("خَبْأٍ") مجرور عطف على "**يد**". (و) عاطفة. ("دَلْوٍ") مجرور عطف [١٨٧/ب] على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("عَصًا") مجرور تقديراً عطف على أحدهما. (مُطْلَقًا) منصوب حال مِنْ فاعل "**جاء**". وقيل: مفعول مطلق له؛ أي: مجيئًا مطلقًا بتقدير الموصوف، أو مفعول مطلق لـ"**أطلق**" المقدّر. (و) عاطفة. (جَاءَ) ماض. ("هَنٌ") مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**جاء حم**". (مِثْلَ) منصوب حال مِنَ الفاعل. وقد عرفت الاحتمال الآخر فيه آنفًا. ولا تقع في الغفلة أصلاً، في أمثال هذه الألفاظ، إنْ كنت مِنْ أهل الاتعاظ. ("يَدٍ") مجرور مضاف إليه لـ"**مثل**". (مُطْلَقًا) منصوب حال مِنْ فاعل "**جاء**". وقد مرّ التفصيل، فلا تغفل.

(و) استئناف. ("ذُو") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (لَا) نافية. (يُضَافُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة

المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض، أو عطف على ما قبلها. (و) عاطفة. (لَا) نافية. (يُقْطَعُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ ـ أيضـًا ـ. والجملة الفعليّة مرفوعة المحلّ عطف على جملة "**لا يضاف**"، ومفعوله محذوف؛ أي: عن الإضافة.

مطلبٌ: في بحث التوابع

(التَّوَابِعُ) جمع: تابع، منقول مِنَ الوصفيّة إلى الاسميّة؛ لأنّ فاعل الصفة لا يجمع على فواعل عند المصنف، كما مرّ مفصّلاً في بحث المعرب. ثم إنّ التوابع مرفوعة مبتدأ.

(كُلُّ) مرفوع خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. ومجيء كلمة "**كل**" في التعريف؛ لبيان الاطراد ـ كما في «**الهندي**» ـ.

وقال الفاضل العصام في «**حاشية الفوائد الضيائية**»: [١٨٨/آ] قوله: "**التوابع**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا بحث التوابع، أو مبتدأ خبره محذوف؛ أي: بحث التوابع ما سيجيء. والجملة الاسميّة استئناف. و"**كلّ**": خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي. والجملة الاسميّة ـ أيضـًا ـ استئناف.

(ثَانٍ) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**كلّ**". (بِإِعْرَابِ) ظرف مستقرّ مجرور المحلّ صفة لـ"**ثان**"؛ أي: كائن بإعراب...إلخ. (سَابِقِهِ) مجرور مضاف إليه لـ"**إعراب**". والضمير مضاف إليه لـ"**سابق**" راجع إلى "**ثان**". (مِنْ جِهَةٍ) ظرف مستقرّ حال مِنْ "**إعراب**" أو صفة له؛ لكون إضافة "**الإعراب**" إلى "**سابقه**" للعهد الذهنيّ، فلا يكون معرفة محضة، فجاز الوجهان، كما في المعرّف باللام للعهد الذهنيّ، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] ـ كما في «**مغني اللبيب**» وغيره ـ. (وَاحِدَةٍ) اسم فاعل، فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى "**جهة**". وهي معه مركّبة مجرورة لفظـًا صفة "**جهة**".

مطلبٌ: في النعت

(النَّعْتُ) مرفوع مبتدأ. (تَابِعٌ) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (يَدُلُّ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "تابع". والجملة مرفوعة المحلّ صفة "تابع". (عَلَى مَعْنًى) متعلّق بـ"يدلّ". (فِي مَتْبُوعِهِ) ظرف مستقرّ مجرور المحلّ صفة "معنى". والضمير مضاف إليه لـ"متبوع" راجع إلى "تابع". (مُطْلَقًا) منصوب مفعول مطلق للظرف المستقرّ؛ أعني: "في متبوعه"؛ أي: كائن في متبوعه كوناً مطلقاً بتقدير الموصوف ـ كما في «شرح العصام» ـ. وفي «شرح الجامي»(١) أنّه مفعول مطلق لـ"يدلّ"؛ أي: دلالة مطلقة بتقدير الموصوف. وردّه في «الامتحان». فليراجع [١٨٨/ب] إليه مَنْ كان مِنْ أهل العرفان.

ثم إنّ النعت مِنْ عبارة الكوفيين. وعبارة البصريين: الوصف والصفة ـ كما في «النكت» نقلاً عن أبي حيّان، وقد ذكرناه فيما سبق ـ. (وفَائِدَتُهُ) مرفوعة مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"فائدة"، راجع إلى "النعت". (تَخْصِيصٌ) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة "النعت تابع"، لا على جملة "يدلّ" كما توهّم؛ للزوم كون بيان الفائدة جزءاً مِنَ التعريف، وليس كذلك كما لا يخفى. (أَوْ) عاطفة. (تَوْضِيحٌ) مرفوع عطف على "تخصيص".

(و) استئناف. (قَدْ) للتقليل مع التحقيق. (يَكُونُ) مضارع ناقص، اسمه فيه راجع إلى "النعت". (لِمُجَرَّدِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبره. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: يكون النعت لِمَا ذكر كثيراً، وقد يكون لمجرّد...إلخ. (الثَّنَاءِ) مجرور مضاف إليه لـ"مجرّد". (أَوْ) عاطفة. (الذَّمِّ) مجرور عطف على "الثناء". (أَوْ) عاطفة. (التَّوْكِيدِ) مجرور عطف على القريب أو البعيد.

---

(١) في هامش (أ): "الجامي" بيان.

(مِثْلُ) معلوم. (﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]) مرفوعة على الحكاية، على أن يكون مراداً بها لفظها مجرورة تقديراً مضاف إليها لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"النفخة": مرفوعة نائب الفاعل لـ"نفخ" في قوله تعالى: ﴿فإذا نُفِخَ فِى الصُّورِ﴾ [الحاقة:١٣]. و"الواحدة": مرفوعة لفظًا صفة "نفخة"؛ للتوكيد؛ إذ الوحدة فهمت مِنَ "التاء". [١٨٩/آ]

(و) استئناف. (لَا) لنفي الجنس. (فَصْلَ) مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ اسم "لا". (بَيْنَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر "لا". واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. (أَنْ) ناصبة. (يَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بها. اسمه فيه راجع إلى "النعت". (مُشْتَقّا) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى اسم "يكون". وهو معه مركّب منصوب لفظاً. والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة لـ"أَنْ". وهي في تأويل المفرد مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"بين"؛ أي: بين أحوال أن يكون مشتقّا بتقدير المضاف؛ لأنّ "بين" لا يضاف إلّا إلى متعدّد، كما قدر المضاف في قوله: "بين الدَّخول فحَومَل" على رواية الفاء؛ أي: بين أجزاء الدَّخول(١).

(أَوْ) عاطفة. (غَيْرَهُ) منصوب عطف على "مشتقّا". والضمير مضاف إليه لـ"غير" راجع إلى "مشتقّا". وقال المولى العصام ـ رحمه ربّ الأنام ـ في «الحاشية»: الأصح الأقصر ولا فرق بين المشتقّ وغيره. (إِذَا) لمجرد الظرفيّة مفعول فيه لقوله: "لا" في(٢) "لا فصل"؛ لفهم معنى الانتفاء منه. وقد مرّ ما يتعلّق بهذا مفصّلاً، في بحث كون الخبر جملة، فلا تغفل عنه أصلاً. (كَانَ) ماض ناقص. (وَضْعُهُ) مرفوع اسمه. والضمير مضاف إليه لـ"وضع" راجع إلى "غيره". (لِغَرَضٍ) ظرف مستقرّ منصوب

---

(١) في هامش (أ): وقيل: الفاء بمعنى الواو، ويؤيده الرواية بالواو.
الدَّخول ـ بفتح الواو ـ وحومل اسمان للمكان.

(٢) في هامش (أ): "لا في" بيان.

المحلّ خبر "**كان**". وجملته مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". وقيل: إنّه ظرف لغو متعلّق بـ"**الوضع**" وعلّة له، وخبر "**كان**" قوله الآتي: [١٨٩/ب] "**عمومًا**". (**المَعْنَى**) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**غرض**". (**عُمُومًا**) منصوب حال مِنْ "**غرض المعنى**". ويحتمل كونه مفعولاً مطلقًا للظرف المستقرّ أو الوضع بتقدير الموصوف؛ أي: كونًا عامًّا أو وضعًا عامًّا، بمعنى: في جميع الاستعمال.

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**تَمِيمِيٍّ**") مجرور مضاف إليه لـ"**مثل**". (**و**) عاطفة. ("**ذِي مَالٍ**") مجرور عطف على "**تميميّ**". و"**مال**": مجرور مضاف إليه لـ"**ذي**" ـ كذا في «**شرح المصنف**» ـ. وفي بعض النسخ: "**وذو مال**" بالواو على الحكاية بحال الرفع، فيكون مجروراً تقديراً على العطف على "**تميميّ**".

(**أَوْ**) عاطفة. (**خُصُوصًا**) منصوب عطف على "**عمومًا**". (**نَحْوُ**) معلوم. ("**مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**مررت**": فعل وفاعل. و"**برجل**": متعلّق به. و"**أيّ**": مجرور صفة "**رجل**"؛ بمعنى: كامل في الرجوليّة. و"**رجل**": مجرور مضاف إليه لـ"**أيّ**"[١]. (**و**) عاطفة. ("**بِهَذَا الرَّجُلِ**") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: مررت ـ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق، لا على قوله: "**برجل**" كما توهّم، مع[٢] أنّه تنبّه لِمَا ذكرناه في السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**مررت**": فعل وفاعل. و"**بهذا**": متعلّق به. و"**الرجل**": مجرور صفة "**هذا**"؛ لفهم المعهوديّة منه، وهو قول المحققين ـ كما في «**تحفة الغريب على مغني اللبيب**» للدماميني ـ. وقيل: بدل مِنْ "**هذا**" بدل الكلّ. وقيل: عطف بيان له. وصوّبه ابن مالك في «**شرح التسهيل**»، وارتضاه[٣] ابن هشام في «**مغني اللبيب**». ولا

---

(١) في هامش (أ): فيه ردّ لصاحب «الإفصاح».

(٢) في هامش (أ): أي: مع أن المتوهم.

(٣) في هامش (أ): "وارتضاه" بيان.

يجوز كون [١٩٠/آ] "**الرجل**" مرفوعـًا بتقدير المبتدأ؛ أي: هو، ولا منصوبـًا بـ"**أعني**" المقدّر ـ كما هو الشائع بين الطلبة، وبين المعلّمين الغفلة[١] ـ؛ لأنّ اسم الإشارة لكونه مبهمًا لا يقطع نعته بالرفع والنصب ـ كما في «**الرضي**»، و«**النكت**» للسيوطي، و«**حواشي التسهيل**» لابن هشام، كما نقله عنه الدماميني والشمني ـ.

(و) عاطفة. ("بِزَيْدٍ هَذَا") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: مررت ـ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فإعراب "**مررت**" معلوم. و"**بزيد**": متعلّق به. و"**هذا**": مجرور المحلّ صفة "**زيد**"؛ لفهم معنى المشار إليه منه. وقيل: "**هذا**" بدل الكل أو عطف بيان لـ"**زيد**".

(و) عاطفة. (يُوصَفُ) مضارع مجهول. (النَّكِرَةُ) مرفوعة نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**لا فصل**..."**إلخ**، وقيل: استئناف أو اعتراض. (بِالجُمْلَةِ) متعلّق بـ"**يوصف**". (الخَبَرِيَّةِ) اسم منسوب، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**الجملة**". وهي معه مركّبة مجرورة لفظًا صفة "**الجملة**". (وَ) عاطفة. (يَلْزَمُ) مضارع. (الضَّمِيرُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**يوصف**" بتقدير الظرف؛ أي: فيها.

(و) عاطفة. (يُوصَفُ) مضارع مجهول. (بِحَالِ) متعلّق بـ"**يوصف**"، ونائب الفاعل له، كما في: "**مُرّ بزيد**". أو نائب الفاعل فيه[٢] ضمير المصدر؛ أي: يقع الوصف، وبحال متعلّق به. وهذان الوجهان في أمثاله مطّردان. وههنا أقوال أُخر ذكرناها عند قول المصنف: "**اختلف في رحمن**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**يوصف النكرة**"، وقيل: استئناف [١٩٠/ب] أو اعتراض. (المَوْصُوفِ) مجرور مضاف إليه لـ"**حال**". (و) عاطفة. (بِحَالِ) "**الباء**": حرف جرّ متعلّق بـ"**يوصف**". و"**حال**": مجرور

---

(١) في هامش (أ): جمع غافل، كنصرة جمع ناصر.

(٢) في هامش (أ): "فيه" بيان.

به لفظاً، ومرفوع محلًّا أو منصوب محلًّا، عطف على محلّ قوله: "**بحال الموصوف**". (**مُتَعَلِّقِهِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**حال**". والضمير مضاف إليه لـ"**متعلّق**" راجع إلى "**الموصوف**". (**نَحْوُ**) معلوم. (**"مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامُهُ"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"مررت": فعل وفاعل. و"**برجل**": متعلّق بـ"مررت". و"**حسن**": صفة مشبّهة. و"**غلام**": مرفوع فاعله. وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "**رجل**". والضمير مضاف إليه لـ"**غلام**" راجع إلى "**رجل**".

(**فالأَوَّلُ**) "**الفاء**": للتفصيل. و"**الأوّل**": مرفوع مبتدأ. (**يَتْبَعُهُ**) مضارع[1]، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. والضمير مفعوله راجع إلى "**الموصوف**". والجملة فعليّة صغرى مرفوعة محلًّا خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها تفصيل. (**فِي الإِعْرَابِ**) متعلّق وظرف لـ"**يتبعه**". (و) عاطفة. (**التَّعْرِيفِ**) مجرور عطف على "**الإعراب**". (**والتَّنْكِيرِ والإِفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ والتَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ**) كلّ منهما مجرور عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (**الثَّانِي**) مرفوع تقديراً عطف على المستكنّ في "**يتبعه**"، بترك التأكيد بالمنفصل؛ لوجود الفصل ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى عن قريب ـ. (**فِي الخَمْسَةِ**) "**في**": حرف جرّ متعلّق بـ"**يتبعه**". و"**الخمسة**": مجرورة به لفظاً، ومنصوبة محلًّا، عطف [١٩١/آ] على محلّ قوله "**في الإعراب**"، مِنْ عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد. ويحتمل كون "**الثاني**" مبتدأ، وخبره محذوفاً، بقرينة ما تقدّم؛ أي: يتبعه. وقوله: "**في الخمسة**" ـ حينئذٍ ـ ظرف لذلك الخبر المحذوف. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة الاسميّة السابقة. (**الأُوَلِ**) ـ بضم الهمزة وفتح الواو ـ اسم تفضيل، جمع "**الأُولَى**"، كـ"**نُصَر**" جمع "**نُصْرَى**". فاعلها فيها "**هنّ**" راجع إلى "**الخمسة**". وهي معه مركّبة مجرورة لفظاً صفة "**الخمسة**".

(١) في هامش (أ): من الباب الرابع.

(و) استئناف. (فِي البَوَاقِي) متعلّق وظرف للظرف المستقرّ؛ أعني قوله: (كَالفِعْلِ)، فإنّ تقديم الظرف على عامله الظرف المستقرّ جائز ـ كما في «**الرضي**» و«**شرح العصام**»، ذكراه في بحث الحال ـ. ثمّ إنّ هذا الظرف المستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو يعني الثاني كائن كالفعل في البواقي، والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. ويحتمل كون الظرف المستقرّ مرفوع المحلّ عطفاً على الخبر المقدّر للثاني على أحد الاحتمالين، على أنْ يكون الواو عاطفة لا استئنافاً كما في الوجه الأوّل.

(ومِنْ ثَمَّهْ) متعلّق بالفعل[1] المؤخر وعلّة له، قدّم عليه؛ لإفادة الحصر. (حَسُنَ) ماض. ("قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وإذا أريد المعنى: فـ"**قام**": ماض. و"**رجل**": مرفوع فاعله. و"**قاعد**": اسم فاعل. و"**غلمان**": مرفوع فاعله. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة "**رجل**". والضمير مضاف إليه لـ"**غلمان**" [١٩١/ب] راجع إلى "**رجل**".

(و) عاطفة. (ضَعُفَ) ماض. ("قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: قام رجل ـ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة الفعليّة لا محلّ لها عطف على جملة[2] "حسن". وإذا أريد المعنى: فإعراب "**قام رجل**" معلوم. و"**قاعدون**": اسم فاعل. و"**غلمان**": مرفوعة فاعله. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة "**رجل**". والضمير مضاف إليه لـ"**غلمان**" راجع إلى "**رجل**". ثم إنّ كون هذا ضعيفاً مذهب جمهور أئمة النحو، خلافاً للزجّاج؛ فإنّه قال: هو فصيح لا ضعيف ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» ـ. ويجوز كون "**قاعدون**" خبراً مقدّماً، و"**غلمانه**": مبتدأ مؤخراً، بلا ضعف.

(و) استئناف. (يَجُوزُ) مضارع. ("قُعُودٌ غِلْمَانُهُ") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: قام رجل ـ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف مستثنى من قوله:

---

(١) في هامش (أ): "متعلّق بالفعل" بيان.

(٢) في هامش (أ): "على جملة" بيان.

"**كالفعل**" بحسب المعنى ـ كما في «**النكت**» للسيوطي، وفي «**شرح المصنّف**» إشارة إليه ـ، لا عطف على ما قبلها كما توهّمه الفاضل العصام(١)، حتى اعترض على المصنّف بأنّ المناسب أن يقول: قاعدة غلمانه. وإذا أريد المعنى: فإعراب "**قام رجل**": معلوم. و"**قعود**": اسم فاعل جمع مذكّر. و"**غلمان**": مرفوعة فاعله. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة "**رجل**". والضمير مضاف إليه لـ"**غلمان**" راجع إلى "**رجل**". ويجوز كون "**قعود**"(٢) مرفوعاً خبراً مقدّماً، و"**غلمانه**": مبتدأ مؤخراً، كما جاز هذان الوجهان في "**أقائم زيد؟**" ـ كما في «**النكت**» للسيوطي ـ.

(و) استئناف. [١٩٢/أ] (**الضَّمِيرُ**) مرفوع مبتدأ. (**لَا**) نافية. (**يُوصَفُ**) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. (**لَا**) نافية أيضاً. (**يُوصَفُ**) مضارع مجهول. (**بِهِ**) متعلّق بـ"**لا يوصف**"، ونائب فاعله، والضمير راجع إلى المبتدأ. أو نائب الفاعل ضمير المصدر(٣) فيه ـ كما مرّ عن قريب ـ، و"**به**": متعلّق به، والجملة فعليّة مرفوعة المحلّ عطف على جملة "**لا يوصف**".

(و) عاطفة. (**المَوْصُوفُ**) مرفوع مبتدأ. (**أَخَصُّ**) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**الضمير لا يوصف**"، وقيل: استئناف. (**أَوْ**) عاطفة. (**مُسَاوٍ**) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع تقديراً عطف على "**أخصّ**". (و) استئناف. (**مِنْ ثَمَّهْ**) متعلّق وعلّة لقوله: (**لَمْ يُوصَفْ**). فـ"**لم**": حرف جازم. و"**يوصف**": مضارع مجهول مجزوم به. (**ذُو اللَّامِ**) مرفوع تقديراً، نائب الفاعل لقوله: "**لم يوصف**". وإنما

---

(١) في هامش (أ): فيه ردّ للفاضل العصام.

(٢) في هامش (أ): "قعود" بيان.

(٣) في هامش (أ): "ضمير المصدر" بيان.

كان الإعراب مقدّراً؛ لسقوط الواو من اللفظ؛ لالتقاء الساكنين، وإنْ لم يسقط في الخطّ. و"**اللام**": مجرور مضاف إليه لـ"**ذو**". والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض. (**إِلَّا**) حرف استثناء. (**بِمِثْلِهِ**) متعلّق بـ"**لم يوصف**". والضمير مضاف إليه لـ"**مثل**" راجع إلى "**ذو اللام**". (**أَوْ**) عاطفة. (**بِالمُضَافِ**) "**الباء**": متعلّق ـ أيضاً ـ بـ"**لم يوصف**". و"**المضاف**": مجرور به لفظاً، ومنصوب [١٩٢/ب] محلًّا، عطف على محلّ "**بمثله**" ـ كما مرّ مفصّلاً، فلا تغفل ـ (**إِلَى مِثْلِهِ**) متعلّق بـ"**المضاف**". والضمير مضاف إليه لـ"**مثل**" راجع إلى "**ذو اللام**".

(**وإِنَّمَا**) "**إنّ**": حرف مشبّه بالفعل ملغىً[١] عن العمل. و"**ما**": كافّة لا محل لها؛ لكونها حرفاً. (**الْتُزِمَ**) ماض مجهول. (**وَصْفُ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**بَابِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**وصف**"، ومنصوب محلّاً مفعوله. ("**هَذَا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**باب**" (**بِذِي اللَّامِ**) "**الباء**": حرف جرّ متعلّق بـ"**وصف**"، وما بعده مجرور به تقديراً؛ لسقوط الياء في اللفظ؛ لالتقاء الساكنين، وإن لم يسقط في الخطّ، كما في "**ذو اللام**"، ومنصوب محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلّقه، واللام: مجرور مضاف إليه لـ"**ذي**". (**لِلإِبْهَامِ**) متعلّق بـ"**التزم**" على العلّية له.

(**و**) استئناف أو اعتراض. (**مِنْ ثَمَّهْ**) متعلّق وعلّة لقوله الآتي. (**ضَعُفَ**) ماض. ("**مَرَرْتُ بِهَذَا الأَبْيَضِ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة فعليّة لا محلّ لها على الاستئناف أو الاعتراض. وإذا أريد المعنى: فـ"**مررت**": فعل وفاعل. و"**بهذا**":

---

(١) في هامش (أ): قوله: "ملغى عن العمل" هذا عند البصريين. وقال الكوفيّون ـ وعليه ابن درستويه ـ: إن "ما" هذه نكرة اسم ـ بيان ـ مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وهو اسم "إنّ"، والجملة بعدها خبرها ومفسّر لضمير الشأن، فقولنا: إنّما الله إله واحد: إن شأن الله إله واحد ـ كما في «شرح المصباح» للمولى مصنّفك ـ.

متعلّق به. و"**الأبيض**": صفة مشبّهة، فاعله فيه راجع إلى "**هذا**". وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "**هذا**".

(و) عاطفة. (حَسُنَ) ماض. ("**بِهَذَا العَالِمِ**") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: مررت ـ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة فعليّة لا محلّ لها عطف على جملة "**ضعف**". وإذا [١٩٣/آ] أريد المعنى: فـ"**فمررت**": فعل وفاعل. و"**بهذا**": متعلّق به. و"**العالم**": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**هذا**". وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "**هذا**".

مطلبٌ: في العطف

(**العَطْفُ**) مرفوع مبتدأ. (**تَابِعٌ**) مرفوع خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. ولبعض المعربين وجوه الإعراب في هذا المقام، أعرضنا عنها؛ لبعدها عن المرام. (**مَقْصُودٌ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**تابع**". وهو معه مركب مرفوع لفظاً صفة "**تابع**"، لا خبر بعد الخبر ولا خبر مبتدأ محذوف ـ أي: هو مقصود ـ كما توهّم؛ لأنّه تكلّف ظاهر، وتعسّف باهر. (**بِالنِّسْبَةِ**) متعلّق بالقصد المفهوم مِنَ "**المقصود**"، لا بـ"**المقصود**"؛ لفساد المعنى ـ كما في «**شرح الجامي**» ـ. أو متعلّق بـ"**المقصود**" على أنّه للسببيّة، لا صلة "**المقصود**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. (**مَعَ**) نصب وظرف لِمَا يتعلّق به قوله: "**بالنسبة**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "**المقصود**"، لا في "**تابع**" كما توهّم؛ لأنّه منقول مِنَ الوصفيّة إلى الاسميّة؛ فلذا جمع على التوابع ـ كما مرّ ـ، فلا يتحمّل الضمير. (**مَتْبُوعِهِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**مع**". والضمير مضاف إليه لـ"**متبوع**" راجع إلى "**تابع**".

(**يَتَوَسَّطُ**) مضارع. (**بَيْنَهُ**) ظرف لـ"**يتوسّط**". والضمير مضاف إليه لـ"**بين**" راجع إلى "**تابع**". (و) عاطفة. (**بَيْنَ**) زائد لا عمل ولا إعراب له بالاتفاق، وإلّا يلزم أنْ يكون كلٌّ مِنْ "بين" في الموضعين مضافاً إلى غير متعدّد، وهو غير جائز ـ كما في «**الرضي**» ـ.

وقد سبق، لكن بحث فيه الفاضل العصام، فلا تغفل. (مَتْبُوعِهِ) [١٩٣/ب] مجرور عطف على الضمير المجرور في "بينه". والضمير مضاف إليه لـ"**متبوع**" راجع إلى "**تابع**".

مطلبٌ: فيه ردٌّ لبعض المعربين

وبما ذكرناه ظهر فساد قول مَنْ قال: إنّ "**بين**" الثاني عطف على "**بين**" الأوّل، و"**متبوعه**" مضاف إليه لـ"**بين**" الثاني. كما لا يخفى على الأداني، فضلاً عن الأعالي.

(أَحَدُ) مرفوع فاعل "**يتوسط**". والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف لبيان الحكم بعد تمام الحدّ، كذا في «**الرضي**»، وارتضاه الشارحون بعده، فلا وجه لقول مَنْ قال: إنّ هذه الجملة صفة بعد صفة لـ"**تابع**"، أو حال مِنَ المستكنّ في "**مقصود**" أو "**تابع**"؛ لأنّه يلزم حينئذٍ كون قوله: "**يتوسّط**..."**إلخ** داخلاً في التعريف، وليس كذلك. وما هذا إلّا حمل كلام المصنف على ما هو بريء منه[1]، كيف وقد قال المصنف في «**شرحه**»: هذا شرط بعد تمام الحدّ؟. (الحُرُوفِ) مجرورة مضاف إليها لـ"**أحد**". (العَشَرَةِ) مجرورة صفة، أو بدل الكلّ، أو عطف بيان لـ"**الحروف**"، أو مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي، أو منصوبة بـ"**أعني**" المقدّر.

(وسَيَأْتِي) "**السين**": حرف استقبال. و"**يأتي**": مضارع مرفوع تقديراً، فاعله فيه راجع إلى "**الحروف العشرة**" بتقدير مضاف؛ أي: سيأتي بيان الحروف العشرة. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

مطلبٌ: في بيان العامل في المعطوف، وفيه ثلاثة مذاهب

(مِثْلُ) معلوم. ("قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: [١٩٤/آ] فـ"**قام**": ماض. و"**زيد**": مرفوع فاعله. و"**الواو**": عاطفة. و"**عمرو**": مرفوع عطف على "**زيد**".

---

(١) في هامش (أ): "منه" بيان.

والعامل في "**عمرو**" "**قام**" المذكور، كما أنّه عامل في "**زيد**". هذا على مذهب جمهور النُّحاة. وقال بعضهم: العامل في "**عمرو**" "**قام**" المقدّر بعد الواو. وقال بعضهم: العامل فيه الواو؛ لقيامه مقام "**قام**" المقدّر. كما ذكرناه فيما سبق، فاحفظه؛ فإنّه لازم جدّاً.

(**وإِذَا**) شرطيّة منصوبة المحلّ ظرف لشرطها أو جوابها. (**عُطِفَ**) ماض مجهول. (**عَلَى المَرْفُوعِ**) متعلّق بـ"**عطف**" ونائب فاعله، لا نائب الفاعل ضمير الاسم فيه كما توهّم. وقد مرّ وجه آخر. والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (**المُتَّصِلِ**) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**المرفوع**". وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "**المرفوع**". (**أُكِّدَ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**المرفوع المتصل**". والجملة فعليّة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**بِمُنْفَصِلٍ**) متعلّق بـ"**أكّد**". (**مِثْلُ**) معلوم. ("**ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ضربت**": فعل وفاعل. و"**أنا**": مرفوع المحلّ تأكيد لفظيّ للتاء. و"**الواو**": عاطفة. و"**زيد**": مرفوع عطف على محلّ "**التاء**".

(**إِلَّا**) حرف استثناء. (**أَنْ**) ناصبة. (**يَقَعَ**) مضارع منصوب بها. (**فَصْلٌ**) مرفوع فاعله. والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة "**أن**". وهي في تأويل المفرد منصوبة المحلّ مفعول فيه لـ"**أكّد**" بتقدير المضاف عند الجمهور؛ أي: وقت أن يقع. [١٩٤/ب] كما مرّ مفصّلاً، فلا تغفل. (**فَيَجُوزُ**) "**الفاء**": لتفصيل المجمل الّذي فهم مِنَ الاستثناء. و"**يجوز**": مرفوع بعامل معنويّ. (**تَرْكُهُ**) مرفوع فاعله. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**ترك**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله راجع إلى "**التأكيد**". والجملة الفعليّة لا محلّ لها تفصيل. ويحتمل كون "**الفاء**" للاستئناف، أو جواب شرط لـ"**إذا**" المقدر، أو عاطفة كما قيل. فعلى الأخير يكون "**يجوز**" منصوباً؛ لكونه عطفاً على

"**يقع**" المنصوب بـ"**أن**". (**نَحْوُ**) معلوم. ("**ضَرَبْتُ اليَوْمَ وزَيْدٌ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ضربت**": فعل وفاعل. و"**اليوم**": منصوب وظرف له. و"**الواو**": عاطفة. و"**زيد**": مرفوع عطف على "**التاء**"[١].

(**و**) عاطفة. (**إِذَا**) شرطيّة منصوبة المحلّ ظرف لشرطها أو جوابها. (**عُطِفَ**) ماض مجهول. (**عَلَى المُضْمَرِ**) متعلّق به ونائب فاعله. والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**"[٢]. (**المَجْرُورِ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**المضمر**". وهو معه مركّب مجرور لفظًا صفة "**المضمر**". (**أُعِيدَ**) ماض مجهول. (**الخَافِضُ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة الفعليّة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة.

(**نَحْوُ**) معلوم. ("**مَرَرْتُ بِكَ وبِزَيْدٍ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**مررت**": فعل وفاعل. و"**بك**": متعلّق به. و"**الواو**": عاطفة. [١٩٥/آ] و"**الباء**": حرف جرّ زائد لا عمل له على المختار. و"**زيد**": مجرور عطف على المحلّ القريب لقوله: "**بك**".

مطلبٌ: في المسألة المنقولة عن «الأشباه» و«الرضي»

وأمّا على غير المختار: فـ"**زيد**": مجرور بالباء، ومنصوب محلًّا عطف على محلّه البعيد ـ كما في «**الرضي**».

وفي «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي: إذا أكّد الضمير المجرور، كقولك: "**مررت بك أنت وزيد**"، اختلف فيه:

فذهب الجَرْمي إلى جواز العطف مع التأكيد؛ قياسًا على العطف على ضمير

---

(١) في هامش (أ): وفي «الهندي»: على الضمير. وعلى الأول شرح المصنف.

(٢) في هامش (أ): وقد ذكر في أمثاله احتمال آخر فلا تغفل.

الفاعل إذا أكّد، والجامع بينهما شدّة الاتّصال بما يتصلان به. وذهب سيبويه إلى منع العطف. والفرق بينهما من وجوه. انتهى ملخّصاً. وفي «**الرضي**»: زيادة تفصيل، مَنْ أراد فليراجع إليه.

مطلبٌ: في بيان اللغز المذكور في «مغني اللبيب»

وفي «**مغني اللبيب**» مسألة يمتحن بها، فيقال: أيّ ضمير مجرور لا يصح أنْ يعطف عليه اسم مجرور، أَعَدْتَ الجارَّ أو لمْ تُعِدْ؟ وهو الضمير المجرور بلولا، نحو: "**لولاي وموسى**"، لا يقال: إنّ موسى مجرور تقديراً؛ لأنّه لا يعطف على الضمير مِنْ غير إعادة الجارّ. ولا يصحّ إعادة الجار هنا؛ لأنّ "**لولا**" الجارّة لا يجرّ الاسم الظاهر، بل يتعين كونه مرفوعاً تقديراً عطفاً على محلّ الضمير المجرور البعيد، وهو الرفع على الابتداء. انتهى ملخّصاً.

وقد نقله السيوطي[١] في «**الأشباه**».

(و) استئناف. (**المَعْطُوفُ**) مرفوع مبتدأ. (**فِي حُكْمِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض، أو عطف على [١٩٥/ب] الجملة الشرطيّة القريبة أو البعيدة. (**المَعْطُوفِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**حكم**". (**عَلَيْهِ**) متعلّق به ونائب فاعله. والضمير راجع إلى الألف واللام، أو "**عليه**" مشغول بإعراب الحكاية. (و) استئناف. (**مِنْ ثَمَّهْ**) متعلّق وعلّة لقوله الآتي. (**لَمْ يَجُزْ**) فـ"**لم**": حرف جازم. و"**يجز**": مضارع مجزوم لفظاً بـ"**لم**". (**فِي**) حرف جرّ متعلق بـ"**لم يجز**". ("**مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ أَوْ قَائِماً ولَا ذَاهِبٌ عَمْرٌو**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً بـ"**في**"، ومنصوب محلًّا على أنّه ظرف لمتعلّقه. (**إِلَّا**) حرف استثناء. (**الرَّفْعُ**) مرفوع فاعل "**لم يجز**". وجملته فعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. والمعنى[٢]: لم يجز في "**ما زيد بقائم**

(١) في هامش (أ): بلا تعقّب.

(٢) في هامش (أ): قوله: "والمعنى...إلخ" فيه إشارة إلى أن قول المصنف مثالان في الحقيقة.

ولا ذاهب عمرٌو" جرّ "**ذاهب**"[1] على أنْ يكون عطفاً على "**قائم**"؛ لخلوّ المعطوف عن الضمير في المعطوف عليه[2]، بل يجب الرفع على أنْ يكون فاعل "**الذاهب**"؛ لاعتماده على حرف النفي، أو مبتدأ مؤخّراً و"**ذاهب**" خبراً مقدّماً ـ كما قال المصنف في بحث المبتدأ ـ فإنْ طابقت مفرداً جاز الأمران. والجملة الفعليّة أو الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**ما زيد بقائم**". وهكذا لم يجز في "**ما زيد قائماً ولا ذاهب عمرو**" نصبُ[3] "**ذاهباً**" على أنْ يكون عطفاً على "**قائماً**"؛ لخلوّ المعطوف عن الضمير في المعطوف عليه، بل يجب الرفع كما في الصورة الأولى.

(و) استئناف. (إِنَّمَا) "**إنّ**": حرف مشبّه بالفعل ملغىً عن العمل. و"**ما**": كافّة. (جَازَ) ماض. ("**الَّذِي يَطِيرُ فيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ**") مراد اللفظ: [١٩٦/آ] مرفوع تقديراً فاعل "**جاز**". والجملة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض. وإذا أريد المعنى: فـ"**الذي**": اسم موصول مرفوع المحلّ مبتدأ. و"**يطير**": مضارع، فاعله فيه راجع إلى الموصول. والجملة لا محلّ لها صلة الموصول. و"**الفاء**": للسببيّة المجرّدة عن العطف ـ كما في «**شرح المصنف**» ـ و"**يَغضَبُ**": مضارع كـ"**يعلم**". و"**زيد**": مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف، لا عطف على جملة "**يطير**"، فلا يرد هذا المثال نقضاً على القاعدة المذكورة.

وقال الرضي: "**الفاء**": عاطفة مع السببيّة؛ فإنّها تجعل الجملتين كجملة واحدة، فيكتفى بالربط في الجملة الأولى. وتبعه بعض الشارحين. و"**الذباب**": مرفوع خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف.

(**لِأَنَّهَا**) "**اللام**": متعلّق بـ"**إنّما جاز**". و"**أنّ**": حرف مشبه بالفعل. والضمير

---

(١) في هامش (أ): قوله: "جرّ ذاهب" فاعل "لم يجز".

(٢) في هامش (أ): "في المعطوف عليه" بيان.

(٣) في هامش (أ): فاعل لم يجز.

منصوب المحلّ اسم "أنّ" راجع إلى "الفاء" بتأويل الكلمة. (فَاءُ) مرفوع خبر "أنّ". واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها صلة "أنّ". وهي في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور باللام، ومحلّها البعيد نصب مفعول له لمتعلّقه. (السَّبَبِيَّةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"فاء".

(و) عاطفة. (إِذَا عُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ) مثل إعراب: "**إذا عطف على المضمر المجرور**" فلا تغفل. (مُخْتَلِفَيْنِ) اسم فاعل، فاعله فيه "**هما**" راجع إلى "**عاملين**". وهو معه مركّب مجرور لفظًا صفة "**عاملين**". (لَمْ) حرف جازم. (يَجُزْ) مضارع مجزوم بـ"**لم**". فاعله فيه راجع إلى العطف المفهوم من قوله: "**عطف**". والجملة لا محلّ لها جواب "**إذا**". [١٩٦/ب] والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على ما قبلها، وقيل: استئناف أو اعتراض.

(خِلَافاً) منصوب بمفعول مطلق لـ"**خالف**" المقدّر. وجملته اعتراض. فائدته: التنبيه على أنّ الحكم خلافيّ ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. (لِلْفَرَّاءِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ المحذوف؛ أي: إرادتي كائنة للفرّاء ـ كما سبق على الوجه المفصّل، فلا تغفل ـ. (إِلَّا) حرف استثناء. (فِي نَحْوِ) متعلق وظرف لقوله: "**لم يجز**". ("فِي الدَّارِ زَيْدٌ والحُجْرَةِ عَمْرٌو") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**في الدار**": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. و"**زيد**": مرفوع مبتدأ مؤخّر. و"**الحجرة**": مجرورة عطف على "**الدار**". و"**عمرو**": مرفوع عطف على "**زيد**". (خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ) مثل إعراب "**خلافًا للفرّاء**".

مطلبٌ: في التأكيد

(التَّأْكِيدُ) مرفوع مبتدأ. (تَابِعٌ) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (يُقَرِّرُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**تابع**". والجملة الفعليّة مرفوعة المحلّ

صفة "**تابع**". (أَمْرَ) منصوب مفعول به لـ"**يقرّر**". (الْمَتْبُوعِ) مجرور مضاف إليه لـ"**أمر**". (فِي النِّسْبَةِ) متعلّق وظرف لـ"**يقرّر**"؛ أي: في باب النسبة، كما يقال: "**شأنك في العلوّ أعظم**"؛ أي: في باب العلوّ ـ كما في «**الرضي**» ـ. أو ظرف مستقرّ على أنْ يكون "في" بمعنى لام التعليل(١)، منصوب المحل حال مِنْ "**أمر**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. (أَوِ) عاطفة. (الشُّمُولِ) مجرور عطف على "**النسبة**".

(و) استئناف. (هُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ [١٩٧/آ] راجع إلى التأكيد. (لَفْظِيٌّ) اسم منسوب، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض أو عطف على جملة التأكيد تابع. (وَ) عاطفة. (مَعْنَوِيٌّ) اسم منسوب، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب(٢) مرفوع لفظاً عطف على "**لفظيّ**".

(فاللَّفْظِيُّ) الفاء للتفصيل. و"**اللفظيّ**" مرفوع مبتدأ. (تَكْرِيرُ) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها تفصيل. (اللَّفْظِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**تكرير**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (الأَوَّلِ) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى "**اللفظ**". وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "**اللفظ**". (مِثْلُ) معلوم. ("جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**جاءني**": فعل ومفعول. "**زيد**": مرفوع فاعله. و"**زيد**" الثاني: مرفوع تأكيد لفظيّ لـ"**زيد**" الأوّل(٣).

(و) اعتراض. (يَجْرِي) مضارع مرفوع تقديراً بالعامل المعنوي، فاعله فيه راجع إلى "**التكرير**" مطلقاً أو التأكيد اللفظي ـ كما في «شرح المصنف» ـ. والجملة لا محلّ لها معترضة بين المعطوفين، وقيل: عطف على جملة "**اللفظيّ**"؛ تكريراً للفظ. وأما ما

---

(١) في هامش (أ): كما في قوله عليه [الصلاة و] السلام: «عذّبت امرأة في هرة»؛ أي: لأجل هرّة.

(٢) في هامش (أ): "معه مركب" بيان.

(٣) في هامش (أ): ثم إنه وقع هذا المثال في شرح المصنف والرضي "جاء زيد زيد" بترك المفعول.

قيل من أنّ هذه الجملة مرفوعة المحلّ خبر مبتدأ محذوف - أي: هو يجري - ففيه ارتكاب حذف بلا اقتضاء، وهو مدخول ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. (**فِي الأَلْفَاظِ**) متعلّق وظرف لـ"**يجري**". (**كُلِّهَا**) مجرور تأكيد معنويّ لـ"**الألفاظ**". والضمير مضاف إليه لـ"**كلّ**" راجع إلى "**الألفاظ**" بتأويل الجماعة، كما في [١٩٧/ب] "**الأشجار قُطعت**".

(و) عاطفة. (**المَعْنَوِيُّ**) مرفوع مبتدأ. (**بِأَلْفَاظٍ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**اللفظي تكرير...**"**إلخ**، فتكون هذه الجملة داخلة في حيّز التفصيل. (**مَحْفُوظَةٍ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها هي راجع إلى "**الألفاظ**" بتأويل الجماعة. وهي معه مركّبة مجرورة لفظًا صفة "**الألفاظ**". وفي بعض النسخ: مخصوصة. وفي بعضها: محصورة. وشرح المصنف[١] على النسخة الّتي اخترناها.

(**وهِيَ**) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**ألفاظ محفوظة**" بتأويل الجماعة. (**نَفْسُهُ**) مراد اللفظ مع ما عطف عليه: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. (**عَيْنُهُ**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "نفسه". (**وكِلَاهُمَا وكُلُّهُ وأَجْمَعُ وأَكْتَعُ وأَبْتَعُ وأَبْصَعُ**) كلٌّ منها مراد اللفظ مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. ثم إنّ الظاهر في "**النفس**" و"**العين**" و"**كلّه**" إلى "**أبصع**" الرفع، بدليل قوله: "**كلاهما**"، فيكون الرفع[٢] في كلّها على الحكاية لحالة الرفع في حالة الرفع. وهل هذا الرفع لفظيّ أو تقديريّ؟ فقيل: لفظيّ؛ لوجود الرفع ظاهراً فلا حاجة إلى القول بالتقدير، وقيل: تقديريّ؛ حملاً على حالة النصب والجرّ. قال أبو الحكم الخضراوي[٣]: وهذا

(١) في هامش (أ): وكذا شرح العصام.

(٢) في هامش (أ): أي: في جميع هذه الألفاظ.

(٣) أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحيم بن عذرة الأنصاري الأوسي الخضراوي النحوي (ت بعد ٦٤٤هـ)، له: «الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الإعراب»، «المفيد في أوزان الرجز والقصيد»، «منتهى السول في مدح الرسول ﷺ». «معجم المؤلفين» (٣/ ٢٣٥).

أشبه بمذهب النُّحاة ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» ـ. ولذا اخترناه[1] هنا.

(فالأَوَّلَانِ) الفاء للتفصيل. [١٩٨/آ] و"**الأوّلان**": مرفوع مبتدأ. (يَعُمَّانِ) مضارع تثنية مرفوع بعامل معنويّ، وعلامة الرفع النون، والألف مرفوع المحلّ فاعله راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبره. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها تفصيل لِمَا قبلها.

(بِاخْتِلَافِ) متعلّق بـ"**يعمّان**". (صِيغَتِهِمَا) مجرورة لفظًا مضاف إليها لـ"**اختلاف**"، ومرفوعة محلًّا فاعله. والضمير مجرور المحل مضاف إليه لـ"**صيغة**" راجع إلى "**الأوّلان**". (و) عاطفة. (ضَمِيرِهِمَا) مجرور عطف على "**الصيغة**". والضمير مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"ضمير"، راجع إلى "**الأوّلان**" أيضًا.

(تَقُولُ) مضارع مخاطب، فاعله فيه "**أنْ**" ـ في "**أنت**" ـ مرفوع المحل فاعله.

والتاء حرف دالّ على إفراد الفاعل وتذكيره مبنيّ على الفتح لا محلّ له. هذا عند البصريين. وعند الفرّاء مِنَ الكوفيين: ضمير الفاعل مجموع "**أنت**". وعند الباقي منهم: هو التاء وحده. و"**أنْ**" حرف عماد مبني على السكون لا محلّ له ـ كما في «**حاشية العصام**»[2] نقلاً عن «**شرح اللباب**» فاحفظه، فإنّ المعربين عن هذا التفصيل ساكتون، وعلى قول الفرّاء قاصرون. وقد ذكرنا هذا التفصيل في «**معربنا**» على «**العوامل**» و«**الإظهار**»؛ لئلّا يكون الطلبة على التعطيل ـ. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف.

(نَفْسُهُ نَفْسُهَا أَنْفُسُهُمَا أَنْفُسُهُمْ أَنْفُسُهُنَّ) برفع السين في الكلّ على حكاية الرفع، منصوب تقديراً مقول القول. وقد سبق أنّ الصحيح كون المفرد مقول القول. [١٩٨/ب]

فإنْ قلت: هل يكون حكاية الرفع من غير ذكره[3] في الكلام؟.

---

(١) في هامش (أ): حيث قلنا: مرفوع تقديراً.

(٢) في هامش (أ): في بحث المضمرات.

(٣) في هامش (أ): كما يكون مع الذكر، كما في: دعني عن تمرتان، في جواب: ألك تمرتان؟.

قلت: نعم، كما قال الفاضل العصام عند قول المصنف في أسماء العدد وعشرون وأخواتها: إنّ "**عشرون**" عطف على مقول القول منصوب المحلّ مرفوع على الحكاية. فاحفظه، فإنّه لازم جدّاً.

(و) عاطفة. (**الثَّانِي**) مرفوع تقديراً مبتدأ. (**لِلمُثَنَّى**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**الأوّلان يعمّان**". (**كِلَاهُمَا**) مراد اللفظ مع ما عطف عليه: مرفوع تقديراً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو، أو منصوب تقديراً مفعول أعني المقدّر. والجملة الاسميّة أو الفعليّة لا محلّ لها اعتراض؛ لبيان أنّ الثاني ليس بخاصّ للمذكر، بل مِنْ باب الاكتفاء بالمذكر عن المؤنث.

وقيل[1]: يجوز كون "**كلاهما**" مع ما عطف عليه مرفوعاً تقديراً على أنّه عطف بيان أو بدل الكلّ مِنَ "**الثاني**". وفيه: أنّه يلزم حينئذٍ الفصل بالأجنبيّ ـ وهو الخبر ـ بين المتبوع والتابع، والأصل عدمه. ويجوز ـ أيضاً ـ كونه خبراً بعد خبر للمبتدأ، أو خبراً للمبتدأ. وقوله: "**للمثنّى**" حال مِنَ المبتدأ. انتهى. فتدبّر في هذا المقال، حتى تختار ما هو المناسب للبال.

(و) عاطفة. (**كِلْتَاهُمَا**) مراد اللفظ: مرفوع أو منصوب تقديراً عطف على "**كلاهما**".

(و) عاطفة. (**البَاقِي**) مرفوع تقديراً مبتدأ. وفي «**شرح العصام**»: اختار[2] "**الباقي**" على "**البواقي**"[3]؛ لملاحظة جهة الوحدة، وهي كونه لغير المثنّى. (**لِغَيْرِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. [١٩٩/آ] والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. (**المُثَنَّى**) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**غير**".

(١) في هامش (أ): القائل: صاحب «الإفصاح».

(٢) في هامش (أ): أي: المصنف.

(٣) في هامش (أ): مع أنه الظاهر.

(**بِاخْتِلَافِ**) ظرف لغو للظرف المستقرّ؛ أعني به قوله: "**لغير**". أو ظرف مستقرّ مرفوع محلًّا خبر بعد الخبر للمبتدأ. أو منصوب محلًّا حال مِنَ المستكنّ في الخبر. ويحتمل كونه خبر المبتدأ فقط، فيكون حينئذٍ قوله: "**لغير**" حالاً مِنَ **المستكنّ** في ذلك الخبر على قول الأخفش وابن بَرْهان، فإنّهما جوّزا تقديم الحال على عامله الظرف المستقرّ، خلافاً لسيبويه، فإنّه لم يجوّزه ـ كما سبق مراراً ـ. أو من **المبتدأ** على قول ابن مالك.

(**الضَّمِيرِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**اختلاف**"، ومرفوع محلًّا فاعله. (**فِي**) حرف جرّ متعلّق بـ"**اختلاف**". ("**كُلِّهِ**") برفع اللام أو نصبه على الحكاية، مراد اللفظ: مجرور تقديراً بـ"في"، ومنصوب محلًّا مفعول فيه لمتعلّقه. وقيل: مجرور على الحكاية مجرور تقديراً بـ"في". انتهى.

وينبغي أنْ يجري الاختلاف[1] في حكاية الرفع في حالة الرفع كما ـ ذكرناه عن قريب ـ في حكاية الجرّ[2] في حالة الجرّ، إلّا أنّي لم أطّلع فيه على الاختلاف، فلينظر إلى المفصّلات.

(و) عاطفة. ("**كُلِّهَا**") مثل "**كلّه**"، مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**كلّه**". (و"**كُلِّهِمْ**" و"**كُلِّهِنَّ**") كلٌّ منهما مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (**الصِّيَغِ**) مجرورة عطف على "**الضمير**". (**فِي البَوَاقِي**) في: حرف جرّ متعلّق بـ"**اختلاف**" أيضاً. والبواقي: مجرورة بـ"**في**" تقديراً، ومنصوبة محلًّا، عطف على محلّ "**في كلّه**"، مِنْ [١٩٩/آ] عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد.

("**أَجْمَعُ**" "**جَمْعَاءُ**" "**أَجْمَعُونَ**" "**جُمَعُ**") هذه الألفاظ على سبيل التعداد مبنيّات

---

(١) في هامش (أ): في أنه هل هو تقديري أو لفظيّ؟.

(٢) في هامش (أ): قوله: "في حكاية الجرّ" متعلّق بقوله: "أن يجري".

على السكون، مرفوعة محلًّا عند المصنف، وتقديراً عند الزمخشري، خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي. أو منصوبة كذلك مفعول أعني المقدّر، أو تقول المقدر، كما هو المفهوم من بعض الشروح. والجملة الاسميّة أو الفعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

وقيل: هذه الألفاظ مجرورة المحلّ عطف بيان أو بدل الكلّ مِنَ "**الصيغ**"، فلا تغفل.

وقيل: إنّ "**أجمع**" وحده مقول "**تقول**" المحذوف، أو بدل البعض مِنَ "**البواقي**". و"**البواقي**" في الصورتين: عطف عليه، بحذف حرف عاطف. انتهى.

وفيه: أنّ حذف الحرف العاطف لا يجوز[1]، حتّى لا يجوز: "**إيّاك الأسد**" بتقدير العاطف ـ كما صرّح به المصنّف في «**الشرح**» ـ.

(و) استئناف. (لَا) نافية. (**يُؤَكَّدُ**) مضارع مجهول. (**بِكُلٍّ**) الباء: حرف جرّ متعلّق بـ"**لا يؤكد**". و"**كلّ**": مجرور بالكسرة مع التنوين على تأويل اللفظ، أو بالفتحة بغيره على تأويل الكلمة، فعلى الأوّل منصرف، وعلى الثاني غير منصرف. كما مرّ نقلاً عن الرضي. ومنصوب محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلّقه. (و) عاطفة. (**أَجْمَعَ**) مجرور بالفتحة؛ لكونه غير منصرف؛ للعلميّة ووزن الفعل ـ عطف على "**كل**".

(**إِلَّا**) حرف استثناء. (**ذُو**) مرفوع لفظـًا بالواو نائب الفاعل. والجملة [٢٠٠/أ] لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض. (**أَجْزَاءٍ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**ذو**". (**يَصِحُّ**) مضارع. (**افْتِرَاقُهَا**) مرفوع فاعله. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**افتراق**"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعله راجع إلى "**الأجزاء**" بتأويل الجماعة. والجملة الفعليّة مجرورة المحلّ صفة "**الأجزاء**". (**حِسّـًا**) منصوب على التمييز مِنْ إضافة "**الافتراق**" إلى الضمير، أو على الحاليّة مِنَ "**الافتراق**" بحذف المضاف؛ أي: ذا حِسٍّ أو بجعله بمعنى

(١) في هامش (أ): إلّا شاذاً، فلا يصار إليه بلا ضرورة.

محسوسًا، أو على المفعول المطلق له بتقدير الموصوف؛ أي: افتراقًا حسيًا. وقيل: إنّه خبر كان المقدّر. (أَوْ) عاطفة. (حُكْمًا) منصوب عطف على "حِسًّا".

(نَحْوُ) معلوم. ("أَكْرَمْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**أكرمت**": فعل وفاعل. و"**القوم**": منصوب مفعوله. و"**كلّهم**": منصوب تأكيد معنويّ لـ"**القوم**". والضمير مضاف إليه لـ"**كلّ**" راجع إلى "**القوم**". وهذا المثال للافتراق الحسيّ. (و) عاطفة. ("اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى فإعرابه مثل إعراب ما تقدم. وهذا المثال للافتراق الحكميّ.

(بِخِلَافِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذان المثالان كائنان بخلاف. أو منصوب المحلّ حال مِنَ المثالين المذكورين؛ أي: كائنين بخلاف، والعامل في الحال معنى التمثيل المستفاد مِنْ "**نحو**"، فيكون الحال مِنَ المفعول معنى - كما مرّ [٢٠٠/ب] مراراً -. ويجوز كونه مجرور المحلّ على أنّه صفة لهذين المثالين، بتقدير المتعلّق معرفة؛ أي: الكائنين بخلاف. ("جَاءَنِي زَيْدٌ كُلُّهُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**خلاف**"، ومنصوب محلًّا مفعوله.

(و) عاطفة. (إِذَا) شرطيّة منصوبة المحلّ ظرف لشرطها أو جوابها. (أُكِّدَ) ماض مجهول. (المُضْمَرُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (المَرْفُوعُ) مرفوع صفة "**المضمر**". (المُتَّصِلُ) مرفوع صفة بعد الصفة له، أو صفة "**المرفوع**"كما قيل. (بِالنَّفْسِ) متعلّق بـ"**أكّد**". (و) عاطفة. (العَيْنِ) مجرور عطف على "**النفس**". (أُكِّدَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى المضمر المذكور. والجملة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على جملة "**ولا يؤكد بكلّ...**"**إلخ**، وقيل: استئناف أو اعتراض. (بِمُنْفَصِلٍ) متعلّق بـ"**أكّد**".

(مِثْلُ) معلوم. ("ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ضربت**": فعل وفاعل. و"**أن**" ـ في "**أنت**" ـ: ضمير مرفوع منفصل مبنيّ على السكون مرفوع المحل تأكيد لفظي للتاء. والتاء(١): حرف دال على إفراد الضمير وتذكيره. وقد سبق التفصيل والاختلاف فلا تغفل. و"**النفس**": مرفوع تأكيد معنويّ للتاء. والكاف مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**نفس**".

مطلبٌ: في القاعدة الغريبة المنقولة عن «ارتشاف» أبي حيَّان

قال الدماميني في «**شرح المغني**» نقلاً عن «**الارتشاف**» لأبي حيّان: [٢٠١/آ] ليس حقّ الضمير المرفوع المتصل المؤكّد بالنفس أو العين أن يؤكّد أوّلاً بمنفصل على التعيين، بل حقّه أحد الأمرين: إمّا التوكيد بالمنفصل ـ كما في المثال المذكور ـ وإمّا الفصل كما في: "**زيد جاءني يوم الجمعة نفسه**".

ثم قال: يكفي في الفصل الحرف الزائد، نحو: "**زيد ضرب بنفسه**"، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] على رأي، فلا يرد اعتراض ابن هشام على مَنْ جعل "**بأنفسهن**" تأكيداً للنون الضمير. انتهى ملخّصاً.

يقول جامع هذه السطور ـ أوصله إلى دار السلام الملك الصبور ـ قد وقعنا في الإشكال حين التحصيل، حيث تقع العبارة في أمثال: "**زيد ضرب هو بنفسه**" تارةً بترك التأكيد بالمنفصل، فنسأل الأستاذ عنه، ولا يحصل لنا جواب شافٍ، ثمّ رأيت الجواب في الشرح المذكور للدماميني، عليه رحمة الله الباري، فحمدت الله حمداً كثيراً على هذه النعمة الجليلة، وعلى هذه الفائدة الجميلة الجزيلة.

(و) استئناف. ("أَكْتَعُ") مرفوع لفظاً بلا تنوين؛ لكونه غير منصرف مبتدأ. (و) عاطفة. (أَخَوَاهُ) مرفوع بالألف؛ لكونه تثنية، حذف نونه؛ لأجل الإضافة ـ عطف على

---

(١) في هامش (أ): اي: في أنت.

"أكتع". والضمير مضاف إليه لـ"أخوا" راجع إلى "أكتع". ("أَتْبَاعٌ") - بفتح الهمزة على ما هو المشهور، جمع "تَبَع" بمعنى "تابع"، كفرس [٢٠١/ب] وأفراس - مرفوعة خبر المبتدأ، لا جمع "تابع"، فإنّ جمع "فاعل" على "أفعال" مختلف فيه - كما في «شرح العصام» -. وفي «جامع الرموز»[1]: الجواز قول سيبويه، وارتضاه الزمخشري والرضي. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض. (لِـ"أَجْمَعَ") متعلّق بـ"أتباع" على أنّه مفعول به غير صريح له، لا على التعليل؛ لأنّ اللّام لتقوية العمل لا للتعليل.

(فلَا) الفاء عاطفة. و"لا" نافية. (تَتَقَدَّمُ) مضارع، فاعله فيه "هي" راجع إلى هذه المذكورات بتأويل الجماعة. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "أكتع..."إلخ، أو مرفوعة المحلّ عطف على قوله: "أتباع"؛ لِمَا فيه مِنْ معنى الفعل، إذ هو في قوّة تتبع "أجمع". ويجوز كون هذه الجملة تفصيلاً لِمَا قبلها، على أنْ يكون الفاء للتفصيل، أو جواب "إذا" المقدّر على أنْ تكون الفاء جوابيّة. (عَلَيْهِ) متعلّق بـ"لا تتقدم". والضمير راجع إلى "أجمع".

(و) عاطفة. (ذِكْرُهَا) مرفوع مبتدأ. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"ذكر"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله، أو مرفوع نائب فاعله إنْ كان مصدراً مجهولاً راجع إلى هذه المذكورات الثلاثة. (دُونَهُ) منصوب ظرف "الذكر". أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ الضمير المجرور في "ذكرها"، فإنه وإنْ كان مضافًا إليه لفظًا إلَّا أنَّه مفعول أو نائب الفاعل في الحقيقة، فيكون الحال مبيّنًا لهيئة المفعول أو نائب [٢٠٢/آ] الفاعل - كما مرّ مراراً -. والضمير مضاف إليه لـ"دون" راجع إلى "أجمع". (ضَعِيفٌ) صفة مشبّهة، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوعٌ لفظًا خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "أكتع وأخواه أتباع"، ويحتمل العطف على جملة "لا تتقدّم". ومَنْ قصر على الأوّل فقد قصّر.

---

(١) في هامش (أ): للفاضل القهستاني.

مطلبٌ: في البدل

(البَدَلُ) مرفوع مبتدأ. (تَابِعٌ) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (مَقْصُودٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**تابع**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة "**تابع**". (بِمَا) متعلّق بـ"**مقصود**". (نُسِبَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (إِلَى المَتْبُوعِ) متعلّق بقوله: "**نُسب**". (دُونَهُ) ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ في "**مقصود**"؛ أي: مجاوزاً ذلك التابع المتبوع ـ كما في «**شرح المفتاح**» للسيد ـ، وقيل: هو ظرف لغو لـ"**مقصود**"(١). والضمير مضاف إليه لـ"**دون**" راجع إلى المتبوع.

(و) استئناف. (هُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**البدل**". (بَدَلُ) مرفوع خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: عطف على جملة "**البدل تابع**"، أو اعتراض. (الكُلِّ) مجرور مضاف إليه لـ"**بدل**". (و) عاطفة. (البَعْضِ) مرفوع عطف على "**بدل الكلّ**" بحذف المضاف؛ أي: بدل البعض، أو مجرور عطف على "**الكلّ**" على المسامحة ـ كما ذكره الفاضل العصام ـ. (والِاشْتِمَالِ والغَلَطِ) كلّ منهما كـ"**البعض**" مرفوع أو مجرور عطف على القريب أو البعيد.

مطلبٌ: في أنه هل يدخل اللام على كل وبعض، وفيه خلاف

وفي «**النكت**» للسيوطي: [٢٠٢/ب] قول «**الكافية**»: "**بدل الكلّ والبعض**" معترض من حيث إنّ "**كُلًّا**" و"**بعضاً**" لا يجوز إدخال اللام عليهما عند الجمهور.

وقال ابن خالويه(٢): يغلط كثيرٌ مِنَ الخواصّ بإدخال(٣) اللام على "**كل**"

---

(١) في هامش (أ): وقيل: حال من المستكن في نسب، أو ظرف له. ولا يخفى بعده.

(٢) في هامش (أ): أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، من كبار النحاة، من كتبه: «مختصر في شواذ القرآن»، و«إعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز». «الأعلام» (٢/ ٢٣١).

(٣) في هامش (أ): "بإدخال" بيان.

و"**بعض**"، وليس مِنْ لغة العرب؛ لأنّهما معرفتان في نيّة الإضافة، وبذلك نزل القرآن، وهكذا نقل عن الأصمعيّ. انتهى ملخّصاً.

ويوافقه ما ذكره في «**صحاح**» **الجوهري**، حيث قال: كلمة "**كلّ**" و"**بعض**" معرفتان، ولم تجئ عن العرب بالألف واللام، وهو جائز؛ لأنّ فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضف.

والجواب عن هذا الاعتراض: أنّ عدم دخول اللام عليهما مختلف فيه، كما يشير إليه قوله عند الجمهور. ولعلّ الحقّ عند المصنّف قول "بعض"، كما قال ابن عادل في «تفسيره»: اختلفوا في أنّه هل يجوز دخول اللام على "**بعض**" و"**كلّ**"؟ والصحيح جوازه.

وفي «**القاموس**» إشارة إليه، حيث أورد ما نقل عن الجوهري بقيل، على أنّه(١) في «**مغني اللبيب**»: قد ينكّر "**كلّ**" بقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى، فيكون بالمعنى جميعاً، وهو نادر. انتهى.

فليكن "**كلّ**" في عبارة المصنّف بمعنى "**جميع**"، فلا منع في دخول اللام عليه حينئذٍ، فاحفظه، فإنّه مِنَ الحور المقصورات، ولا يوجد في أكثر المعتبرات.

(**فالأَوَّلُ**) الفاء للتفصيل. و"**الأوّل**": مرفوع مبتدأ أوّل. (**مَدْلُولُهُ**) مرفوع مبتدأ ثان. والضمير مضاف إليه لـ"**مدلول**" راجع إلى المبتدأ الأوّل. (**مَدْلُولُ**) مرفوع خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملة اسميّة [٢٠٣/آ] صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الأوّل. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها تفصيل، لا جواب "**إذا**" المقدّر كما قيل؛ لأنّ جزالة

---

(١) في هامش (أ): قوله: "على أنه.." إلخ، كلمة "على" إضرابيّة، فإنها تجيء بهذا المعنى كما في «مغني اللبيب»، وإعرابها أنّها مع مدخولها ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: والتحقيق كائن على أنه...إلخ، كما نقل عن ابن الحاجب. وقيل: إنّها متعلّق بما قبلها على وجه الإضراب كما في «مغني اللبيب».

المعنى تأبى عنه. (**الأَوَّلِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**مدلول**". (و) عاطفة. (**الثَّانِي**) مرفوع تقديراً مبتدأ. (**جُزْؤُهُ**) مرفوع خبره، والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**الأوّل مدلوله...**"**إلخ**. أو "**الثاني**" مرفوع تقديراً عطف على "**المبتدأ الأوّل**"، والجزء مرفوع عطف على خبره، فيكون مِنْ عطف المفرد على المفرد ـ وقد سبق نظيره على وجه التفصيل في الأوائل، فلا تغفل ـ. والضمير مضاف إليه لـ"**جزء**" راجع إلى "**الأوّل**".

(و) عاطفة. (**الثَّالِثُ**) مرفوع مبتدأ. (**بَيْنَهُ**) ظرف مستقرّ. والضمير مضاف إليه لـ"**بين**" راجع إلى "**البدل**". (و) عاطفة. (**بَيْنَ**) زائد لا عامل ولا معمول، وإنّما جيء به لتصحيح العطف ـ كما مرّ نقلاً عن الرضي ـ. ومَنْ قال: إنّه عطف على "**بين**" الأوّل ومضاف إلى ما بعده.. فقد أخطأ في قوله. (**الأَوَّلِ**) مجرور عطف على الضمير المجرور في "بينه". (**مُلَابَسَةٌ**) مرفوعة فاعل الظرف المستقرّ؛ لاعتماده على المبتدأ. أو مبتدأ مؤخر، والظرف خبر مقدّم. والجملة الفعليّة أو الاسميّة مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة الاسميّة القريبة أو البعيدة. ويجوز عطف المفرد على المفرد بالطريق المذكور آنفا، ولا تغفل عنه يا أيّها الحبيب أصلاً. (**بِغَيْرِهِمَا**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ صفة "**ملابسة**"، أو منصوب المحلّ حال مِنْ ضميرها المستكنّ في الظرف المستقر؛ أعني به "بينه" على أحد الاحتمالين فيه ـ كما [٢٠٣/ب] مرّ ـ. والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى "**الكل والجزء**".

(و) عاطفة. (**الرَّابِعُ**) مرفوع مبتدأ. (**أَنْ**) ناصبة. (**تَقْصِدَ**) مضارع مخاطب ـ مِنَ الباب الثاني ـ منصوب بها، فاعله فيه "**أن**" في "**أنت**"، والتاء حرف دالّ على تذكير الفاعل وإفراده. وقد مرّ فيه وجهان آخران، فلا تغفلوا عنهما يا أيّها الإخوان. والجملة الفعليّة لا محلّ لها صلة "**أنْ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ بتقدير المضاف؛ أي: ذو أن تقصد، وقيل: مجرورة المحلّ بالجارّ المقدّر؛ أي: بأن تقصد، والجار مع المجرور ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. وعلى التقديرين: فالجملة

الاسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. وههنا احتمال آخر[(١)] ذكر عن قريب، فلا تغفل.

(إِلَيْهِ) متعلّق بـ"تقصد". والضمير راجع إلى "**البدل**". (بَعْدَ) منصوب وظرف "تقصد". (أَنْ) ناصبة. (غَلِطْتَ) ماض ـ مِنَ الباب الرابع ـ مبنيّ على السكون، منصوب المحلّ بـ"أَنْ". والتاء ضمير مخاطب مبنيّ على الفتح مرفوع المحلّ فاعله. والجملة الفعليّة لا محلّ لها صلة "أَنْ". وهي في تأويل المفرد مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"بعد". (بِغَيْرِهِ) متعلّق بـ"**غلطت**". والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى "**البدل**".

(و) استئناف. (يَكُونَانِ) مضارع مِنَ الأفعال الناقصة. والألف مرفوع المحلّ اسمه راجع إلى "**البدل والمبدل منه**". (مَعْرِفَتَيْنِ) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف، وقيل: عطف على ما قبلها. (و) عاطفة. (نَكِرَتَيْنِ) منصوب عطف على "**معرفتين**". [٢٠٤/أ] (و) عاطفة. (مُخْتَلِفَيْنِ) اسم فاعل، فاعله فيه هما راجع إلى الألف في "**يكونان**". وهو معه مركّب منصوب لفظًا عطف على القريب أو البعيد.

(و) اعتراض. (إِذَا) شرطيّة منصوبة المحلّ ظرف لشرطها أو جوابها. (كَانَ) ماض تامّ. (نكِرَةٌ) مرفوعة فاعله، أو منصوبة خبر "**كان**" على أن يكون ناقصًا، وفاعله فيه راجعًا إلى "**البدل**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وعلى التقديرين: فالجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". وقيل: كان تام، فاعله فيه راجع إلى "**البدل**"، و"**نكرة**" منصوبة حال منه.

(مِنْ مَعْرِفَةٍ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ، أو منصوب المحلّ صفة نكرة ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وقيل: خبر بعد خبر لـ"**كان**"، على تقدير كونه ناقصًا. وأمّا ما قيل: إنّه ظرف لغو لـ"**نكرة**"، فلا يخفى ما فيه مِنَ البطلان واللغوية؛ لأنّ النكرة ليست بفعل ولا معناه، فلا يصحّ أن تكون متعلّقة.

---

(١) في هامش (أ): وهو عطف المفرد على المفرد.

(**فالنَّعْتُ**) الفاء: جوابيَّة. والنعت: مرفوع مبتدأ خبره محذوف؛ أي: واجب، أو فاعل فعل محذوف؛ أي: فيجب النعت، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فالواجب النعت. والجملة الاسميّة أو الفعليّة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها معترضة بين المعطوفين.

(**مِثْلُ**) معلوم. (﴿بِالنّاصِيَةِ * ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فقوله: "**بالناصية**" متعلّق بقوله: "**لنسفعًا**" قبله. و"**ناصية**": مجرورة بدل الكلّ مِنَ الناصية الأولى. و"**كاذبة**": مجرورة صفة "**ناصية**".

(**و**) عاطفة. (**يَكُونَانِ**) مضارع [٢٠٤/ب] ناقص، والألف مرفوع المحلّ اسمه راجع إلى "**البدل والمبدل منه**". (**ظَاهِرَيْنِ**) اسم فاعل، فاعله فيه هما راجع إلى اسم "**يكونان**". وهو معه مركّب منصوب لفظًا خبر "**يكونان**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**يكونان معرفتين**". (**و**) عاطفة. (**مُضْمَرَيْنِ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هما**" راجع إلى اسم "**يكونان**". وهو معه مركّب منصوب لفظًا عطف على "**ظاهرين**". (**و**) عاطفة. (**مُخْتَلِفَيْنِ**) اسم فاعل، فاعله فيه "**هما**" راجع إلى اسم "**يكونان**". وهو معه مركّب منصوب لفظًا عطف على القريب أو البعيد.

(**و**) عاطفة. (**لَا**) نافية. (**يُبْدَلُ**) مضارع مجهول. (**ظَاهِرٌ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة فعليّة لا محلّ لها عطف على جملة "**يكونان ظاهرين**"، وقيل: استئناف أو اعتراض. (**مِنْ مُضْمَرٍ**) متعلّق بـ"**لا يبدل**". (**بَدَلَ**) منصوب مفعول مطلق نوعيّ لقوله: "**لا يبدل**".

وقيل: إنّ نصبه على نزع الخافض؛ أي: "**في بدل...**"**إلخ**. وفيه نظر؛ لأنّه سماعيّ لا قياسيّ، كما تقرّر في محلّه. (**الكُلِّ**) مجرور مضاف إليه لـ"**بدل**". (**إِلَّا**) حرف استثناء.

(مِنَ) حرف جرّ متعلّق بـ"**لا يبدل**" أيضاً. (الغَائِبِ) مجرور به لفظاً، ومنصوب محلًّا بدل بعض مِنَ الكلّ مِنْ محلّ قوله: "**من مضمر**"؛ فإنّ تعلّق الجارّين بمعنى واحد بفعل واحد بطريق التبعيّة جائز ـ كما في «**شرح الإظهار**» ـ. ولا يجوز النصب هنا على الاستثناء من قوله: "**مضمر**"، كما توهّمه بعض المعربين[١]، وبعض [٢٠٥/آ] الناظرين القاصرين؛ لأنّه وإنْ كان الاستثناء هنا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور، وكان فيه جواز النصب على الاستثناء واختيار البدل ـ كما مرّ ـ، لكن لـمّا أعيد الجارّ[٢] هنا تعيّن البدل ـ كما في «**حاشية المطوّل**» لحسن چلبي ـ.

(نَحْوُ) معلوم. ("ضَرَبْتُهُ زَيْداً") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ضربت**": فعل وفاعل. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى غائب. و"**زيداً**": منصوب بدل الكلّ مِنَ الضمير المنصوب.

ثمّ إنّ هذا المثال موجود في بعض النسخ، وفي كثيرها لا يوجد، وعليه شرح المصنّف.

مطلبٌ: في عطف البيان

(عَطْفُ) مرفوع مبتدأ. (البَيَانِ) مجرور مضاف إليه لعطف، وعند البعض مشغول بإعراب الحكاية كما في "**عبد الله**" علماً. (تَابِعٌ) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (غَيْرُ) مرفوع صفة "**تابع**". (صِفَةٍ) مجرور مضاف إليها لـ"**غير**". (يُوضِحُ) مضارع مِنَ الإفعال، فاعله فيه راجع إلى "**تابع**". والجملة فعليّة مرفوعة المحلّ صفة بعد صفة لـ"**تابع**". (مَتْبُوعَهُ) منصوب مفعول به لـ"**يوضح**". والضمير مضاف إليه لـ"**متبوع**" راجع إلى "**تابع**".

---

(١) في هامش (أ): فيه ردّ لبعض المعربين.

(٢) في هامش (أ): الذي هو عامل في المبدل منه.

(مِثْلُ) معلوم. (أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"أقسم": فعل ماض مِنَ الإفعال. وبـ"الله": متعلّق به. و"أبو": مرفوع لفظاً بالواو فاعله. و"حفص": مجرور مضاف إليه لـ"أبو"، [٢٠٥/ب] أو مشغول بإعراب الحكاية على الاختلاف، كما في "عبد الله" علماً، والراجح عند صاحب «الإظهار» هو الأخير، كما حقّقه في «الامتحان».

ثم إنّ "أبو حفص" ـ بالحاء المهملة والفاء والصاد(١) المهملة، وهو ولد الأسد ـ كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، كنّاه به النّبيّ ﷺ، وعظّمه(٢) وكرّم ـ كما في «القاموس» ـ. [٢٠٦/آ]

وقصّته: أنّه أتى أعرابيّ إلى عمر بن الخطّاب رضي الله تعالى عنه فقال: إنّ أهلي بعيد، وإنّي على ناقة دبراء عجفاء نقباء، واستحمله، وظنّه كاذباً، فلم يحمله، فانطلق الأعرابيّ فحمل بعيره، ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره:

أقسَمَ بالله أبو حَفْصٍ عُمَرْ * ما مسَّهَا مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَر

[فـ]اغفرْ لَهُ اللَّهُمَّ إنْ كان فَجَر

وعمر مقبل مِنْ أعلى الوادي، فجعل إذا قال: اغفر له اللَّهمَّ إنْ كان فجر، قال: اللَّهمَّ صدّق صدّق، حتى التقيا، فأخذ بيده فقال: ضَعْ عن راحلتك، فوضع، فإذا هي نقبة عجفاء، فحمله على بعير، وزوّده وكساه.

(و) اعتراض. (فَضْلُهُ) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"فصل" راجع إلى "عطف البيان". (مِنَ البَدَلِ) متعلّق بـ"فصل"، أو ظرف مستقرّ صفته ـ كما في «الهندي». (لَفْظاً) منصوب تمييز مِنْ إضافة الفصل إلى الضمير، كما في: "طيبه أباً"، أو مفعول

---

(١) في هامش (أ): وما اشتهر فيما بين الطلبة من القراءة بالضاد المعجمة فخطأ.

(٢) في هامش (أ): "وعظّمه" بيان.

مطلق لـ"فصل"؛ أي: فصلاً لفظيّاً بتقدير الموصوف. (فِي مِثْلِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها اعتراض، وقيل: استئناف، أو عطف على ما قبلها. (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"أنا": ضمير مرفوع منفصل مبنيّ على الفتح عند البصريّة، مرفوع المحلّ مبتدأ؛ لأنّ الألف عندهم زائدة جيء بها لبيان الفتحة؛ لأنّه لولا الألف لسقط الفتحة للوقف، فيلتبس بـ"أَنْ" المصدريّة. وعند الكوفيين: مبنيّ على السكون، مرفوع [٢٠٦/ب] المحلّ مبتدأ؛ لأنّ الألف عندهم مِنْ نفس الكلمة. والأوّل هو الراجح ـ كما في «الرضي» ـ. و"ابن": مرفوع خبر المبتدأ. و"التارك": مجرور مضاف إليه لـ"ابن". و"البكريّ": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"لتارك"، ومنصوب محلًّا مفعوله. و"بشر": مجرور عطف بيان لـ"البكريّ". ولا يصح أنْ يكون بدلاً منه، إذ البدل في حكم تكرير(١) العامل، فيكون المعنى: التارك بشر، فلا يصح؛ لكونه مِنْ باب الضارب زيد. وقد مرّ أنّه ممتنع، خلافاً للفرّاء.

مطلبٌ: في أنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل

وفي «شرح الدُّرَّة» لابن قوّاس(٢): فيما قالوه مِنَ الامتناع نظر؛ لأنّه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، بدليل: "ربّ شاة وسخلتها"، وتبعه ابن هشام في حواشي «التسهيل» ـ كما في «الأشباه والنظائر» النحوية للسيوطي ـ. والمبرّد أنكر رواية الجرّ، وقال: لا يجوز في "بشر" إلّا النصب على المفعولية، بناءً على أنّه بدل، والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع. والبيت للمرّار الأسدي، وتمامه: "عليه الطير ترقبه وقوعاً"، فـ"عليه الطير": ثاني مفعولي "التارك" إن جعلناه بمعنى المصيّر، وإلّا فهو حال. وقوله:

(١) في هامش (أ): "في حكم تكرير" بيان.

(٢) عبد العزيز بن جمعة بن القواس (ت: ٦٩٦هـ)، واسمه: «المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية» أي: ألفية زين الدين بن عبد المعطي (ت٦٢٨هـ).

"ترقبه" حال مِنَ "الطير" إنْ كان فاعلاً لـ"عليه"، وإن كان مبتدأ فهو حال مِنَ الضمير المستكنّ في "عليه" ـ كذا في «الرضي» ـ. و"وقوعًا": جمع "واقع" حال مِنْ فاعل "ترقبه"؛ أي: واقع حوله مترقبة لانزهاق روحه؛ لأنَّ الإنسان ما دام به رمق فإنَّ الطير لا يقربه ـ كذا في «الجامي» ـ.

مطلبٌ: في المبني

(المَبْنِيُّ) مرفوع[1] مبتدأ. (مَا) مرفوع [٢٠٧/آ] المحل خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (نَاسَبَ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "ما". والجملة فعليّة صفة "ما" أو صلته. (مَبْنِيَّ) منصوب مفعول به لـ"ناسب". (الأَصْلِ) مجرور مضاف إليه لـ"مبنيّ". (أَوْ) عاطفة. (وَقَعَ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "ما". والجملة الفعليّة عطف على جملة "ناسب". (غَيْرَ) منصوب على أنّه حال مِنَ المستكنّ في "وقع"، أو خبره إنْ كان بمعنى "صار" ـ كما مرّ مراراً ـ، لا مفعول به لـ"وقع" كما زعم[2]؛ لأنَّه لازم. وفي «القاموس»: وقع الحقّ؛ أي: ثبت. (مُرَكَّبٍ) مجرور مضاف إليه لـ"غير".

(و) عاطفة. (حُكْمُهُ) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"حكم" راجع إلى "المبنيّ". (أَنْ) ناصبة[3]. (لَا) نافية. (يَخْتَلِفَ) مضارع منصوب بها. (آخِرُهُ) مرفوع فاعله. والضمير مضاف لـ"آخر" راجع إلى "المبنيّ". والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة "أن". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "المبنيّ ما ناسب"، وقيل: استئناف. (لِاخْتِلَافِ) متعلّق وعلّة

---

(١) في هامش (أ): "المبنيّ مرفوع" بيان.

(٢) في هامش (أ): الزاعم شيخ زاده شارح «قواعد الإعراب».

(٣) في هامش (أ): ويحتمل أن يكون كلمة "أن" مخففة من "أنّ" المشددة المفتوحة، فحينئذٍ يكون اسمها ضمير الشأن المقدر وجوبًا، ويكون "يختلف" مرفوعًا بعامل معنوي، وجملته مرفوعة المحل خبر "أن" المخففة.

لقوله: "**لا يختلف**". وفي بعض النسخ: "**باختلاف**" بالباء السببيّة. (**العَوَامِلِ**) مجرورة لفظاً مضاف إليها لـ"**اختلاف**"، ومرفوعة محلًّا فاعلة.

(و) عاطفة. (**أَلْقَابُهُ**) مرفوعة مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**ألقاب**" راجع إلى "**المبنيّ**". (**ضَمٌّ**) مرفوع مع ما عطف عليه خبر المبتدأ، من قبيل تقسيم الشيء إلى أجزائه، كما في "**السَّكَنْجَبِين**[1]: **خلّ وعسل وماء**". والجملة الاسميّة لا محلّ لها[2] عطف على الجملة القريبة أو البعيدة، [٢٠٧/ب] ويجوز كونها استئنافاً واعتراضاً. وههنا ذكر في بعض الأعاريب احتمالات مِنْ وجوه الإعراب، أعرضنا عنها؛ لبعدها وتكلّفها، كما لا يخفى على أولي الألباب.

(و) عاطفة. (**فَتْحٌ**) عطف على "ضم". (و) عاطفة. (**كَسْرٌ**) عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (**وَقْفٌ**) عطف على أحدهما. وقد مرّ ما يتعلّق بهذا في قوله: "**وأنواعه: رفع**... "**إلخ**، فلا تغفل. (و) استئناف. (**هِيَ**) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**المبنيّ**"، والتأنيث باعتبار الخبر. (**المُضْمَرَاتُ**) مرفوعة خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض، أو عطف على ما قبلها. (و) عاطفة. (**أَسْمَاءُ**) مرفوعة عطف على "**المضمرات**". (**الإِشَارَةِ**) مضاف إليها لـ"**أسماء**"، أو مشغولة بإعراب الحكاية ـ كما مرّ الاختلاف ـ.

(و) عاطفة. (**المَوْصُولَاتُ**) مرفوعة عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (**أَسْمَاءُ**) مرفوعة عطف على أحدهما. (**الأَفْعَالِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**أسماء**"، أو مشغولة بإعراب الحكاية. (**والأَصْوَاتُ والمُرَكَّبَاتُ والكِنَايَاتُ**) كلٌّ منها مرفوع عطف على أحدهما.

---

(١) في هامش (أ): "كما في السكنجبين" بيان.

(٢) في هامش (أ): "لا محلّ لها" بيان.

(و) عاطفة. (بَعْضُ) مرفوع عطف على أحدهما. (الظُّرُوفِ) مجرورة مضاف إليها لـ"**بعض**".

ويحتمل كون هذه الأسماء على سبيل التعداد، بأن يكون أواخرها ساكنات، فيكون الإعراب فيها تقديريّاً، بناء على أنّ الأسماء المعدودة معربات عند الزمخشري. أو محليّاً بناء على أنّها مبنيّات عند المصنّف، كما ذكره مولانا جامي في تعريف المعرب.

بقي أنَّ هذه المذكورات إذا كان أواخرها ساكنات [٢٠٨/آ] فكيف يتكلّم بـ"**أسماء الإشارة**" و"**أسماء الأفعال**"؟ وظنّي أنّه يتكلّم بكسر اللام في "**الأسماء**" في الموضعين؛ لأنّه ساكن لاقى لام التعريف فيجب تحريكه بالكسر ـ كذا في «**الأطول**»[١] للفاضل العصام.

(المُضْمَرُ) مرفوع مبتدأ. (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. (وُضِعَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**"[٢] أو صلته. (لِمُتَكَلِّمٍ) متعلّق بـ"**وضع**". وهل هذه اللام صلة الوضع أو للتعليل؟ فيه اختلاف، فالمحققون على الأوّل، والقدماء على الثاني. فعلى الأوّل: محل المجرور نصب على أنه مفعول به غير صريح لمتعلّقه، وعلى الثاني: مفعول له لذلك المتعلّق ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(أَوْ) عاطفة. (مُخَاطَبٍ) مجرور عطف على "**متكلّم**". (أَوْ) عاطفة. (غَائِبٍ) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (تَقَدَّمَ) ماض. (ذِكْرُهُ) مرفوع فاعله. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**ذكر**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله أو مرفوع نائب فاعله[٣] إنْ كان مصدراً مجهولاً راجع إلى "**غائب**". والجملة مجرورة المحل

(١) في هامش (أ): ذكره في أوائل علم المعاني.

(٢) في هامش (أ): "صفة ما" بيان.

(٣) في هامش (أ): قوله: "أو مرفوع نائب فاعله"، وقد ذكر كلا الاحتمالين المولى مصنفك في =

صفة "غائب".

(لَفْظًا) منصوب على التمييز عن نسبة "**الذكر**" إلى الضمير، أو على المفعول المطلق لـ"**تقدم**"؛ أي: تقدمًا لفظيًا أو تقدم لفظ، بتقدير الموصوف أو المضاف. وقيل: إنه ظرف "**تقدم**" على التنزيل، أو حال من الضمير المجرور في "**ذكره**"، أو خبر "**كان**" المقدّر. والظاهر ما ذكرناه. (أَوْ) عاطفة. (مَعْنىً) منصوب تقديراً عطف على "**لفظًا**". (أَوْ) عاطفة. (حُكْمًا) منصوب عطف على القريب أو البعيد. (وَهُوَ) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**المضمر**". (مُتَّصِلٌ) مرفوع خبره. والجملة [٢٠٨/ب] لا محلّ لها عطف على جملة "**المضمر ما وضع**"، أو استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (مُنْفَصِلٌ) مرفوع عطف على "**متصل**".

(فالمُنْفَصِلُ) الفاء للتفصيل. و"**المنفصل**": مرفوع مبتدأ. (**المُسْتَقِلُّ**) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركب مرفوع لفظًا خبره. والجملة اسميّة لا محلّ لها تفصيل، وقيل: جواب "**إذا**" المقدّر. والظاهر ما ذكرنا. (بِنَفْسِهِ) متعلّق بـ"**المستقلّ**". والضمير مضاف إليه لـ"**نفس**" راجع إلى المبتدأ، أو ظرف مستقرّ حال مِنَ المستكنّ في "**المستقل**"؛ أي: ملابسًا بنفسه. ولا يبعد أن يقال: إنه تأكيد للمستكنّ في "**المستقلّ**"، فإنّ الباء قد يزاد على "**النفس**" و"**العين**"، كما في: "**جاء زيد بنفسه أو بعينه**" ـ كما في «الرضي» ـ. وقد ذكر احتمال التعلق والتأكيد الفاضل العصام في «**شرح الوضعيّة**[1]» عند قول المصنف: "**اللفظ قد يوضع لشخص بعينه**"، واعترض عليه الفاضل الشيرانشي[2] حيث قال: لا وجه لاحتمال التأكيد، فإن التأكيد المعنويّ هو

= «شرح قصيدة البردة».

(١) هي رسالة في "الوضع" للسيد الشريف علي الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، وللقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت: ٧٥٦هـ)، وعلى العضدية شروح، منها شرح الفاضل العصام، ولمولانا محمد الشيرانشي تعليقة وسيطة فرغ منها في سنة (١٠١٦هـ) على شرح السيد الشريف على الأصل.

(٢) محمد بن علي الشرانشي أو الشيرانشي، كان ماهراً في التفسير، وصنف حاشية على تفسير =

نفسه وعينه بدون الباء. وقد عرفت جوابه بما نقل عن الرضي من زيادة الباء في "**النفس**" و"**العين**".

بقي هنا سؤال: وهو أنَّ الضمير المرفوع المتصل إذا أكد بـ"**النفس**" و"**العين**" أكّد أولا بمنفصل كما مرّ في المتن؛ ولذا ردّ ابن هشام في «**مغني اللبيب**» مَنْ جعل "**بأنفسهنّ**" في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] تأكيداً للنون.

وجوابه: أنَّه قال أبو حيّان في «**الارتشاف**»: ليس حقّ الضمير المرفوع المتصل المؤكّد بـ"**النفس**" أو "**العين**" أن يؤكد أوّلاً بمنفصل على التعيين، بل حقّه أحد الأمرين: إمّا التوكيد[1] [٢٠٩/آ] بالمنفصل أو الفصل. انتهى.

وقد وجد هنا الفصل بالباء الزائدة، وهو يكفي في الفصل ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ. وقد ذكرناه في بحث التأكيد على وجه التفصيل، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (**المُتَّصِلُ**) مرفوع مبتدأ. (**غَيْرُ**) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**فالمنفصل...**"**إلخ**. (**المُسْتَقِلِّ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". (و) عاطفة. (**هُوَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**المضمر**". (**مَرْفُوعٌ**) مرفوع خبره. والجملة لا محل لها عطف على جملة "**هو متصل...**"**إلخ**. (و) عاطفة. (**مَنْصُوبٌ**) عطف على "**مرفوع**". (و) عاطفة. (**مَجْرُورٌ**) عطف على القريب أو البعيد. (**فالأَوَّلَانِ**) الفاء للتفصيل. و"**الأولان**": مرفوع مبتدأ. (**مُتَّصِلٌ**) مرفوع خبره، والجملة لا محلّ لها تفصيل. وفي «**شرح العصام**»: أفرد الخبر مع أنّ المبتدأ مثنّى؛ تنبيهاً على أنّه حكم على كل واحد، فالمبتدأ مؤول بالمفرد، ولا حاجة إلى تقدير مبتدأ هو "**كل منهما**"، كما يعرفه العربيّ، وإن اشتبه على الهنديّ. انتهى. (و) عاطفة. (**مُنْفَصِلٌ**) مرفوع عطف على

= البيضاوي. ذُكِرَ أنه توفي سنة (١٠٨٥هـ) وقيل: (١٠١٠هـ).

(١) في هامش (أ): "التوكيد" بيان.

"متصل". (و) عاطفة. (الثَّالِثُ) مرفوع مبتدأ. (مُتَّصِلٌ) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**فالأولان...**"**إلخ**.

(فَذَلِكَ) الفاء فذلكة، وهي الّتي تدخل على الإجمال بعد التفصيل ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب ـ. وفي «**الشمني**» على «**المغني**» لابن هشام: قال التفتازاني: الفذلكة في الحساب: أن يذكر تفاصيل ثم يجمل، فيقال: "**فذلك كذا**". وفي «**القاموس**»: فذلك(١) حسابه(٢): أنهاه وفرغ منه، مخترعة من قوله [٢٠٩/ب] إذا أجمل حسابه: "**فذلك كذا وكذا**". انتهى. فاحفظه، فإنّه مما غفل عنه كثيرون، بل بعضهم لعدم سماعه منكرون. و"ذا": اسم إشارة مرفوع المحل مبتدأ. و"**اللام**": حرف تبعيد. و"**الكاف**": خطاب لا محلّ لهما مِنَ الإعراب. وفي «**شرح العصام**»: أتى المصنف اسم الإشارة الموضوع للبعيد؛ تنبيهاً على أنّ المحكوم عليه المضمر دون المرفوع والمنصوب والمجرور بتأويل المذكور.

(خَمْسَةُ) مرفوعة خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. (أَنْوَاعٍ) مجرورة مضاف إليها لـ"**خمسة**". (الأَوَّلُ) مرفوع مبتدأ. ("ضَرَبْتُ") على صيغة المعلوم، مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ بتقدير المضاف؛ أي: "**ضمير** ضربت". والجملة لا محلّ لها استئناف، لا مرفوعة المحل صفة لـ"**خمسة أنواع**" بتقدير العائد ـ أي: "**منها**" ـ كما زعم؛ لكون هذا تكلّفاً وتعسّفاً.

(و) عاطفة. ("ضُرِبْتُ") على صيغة المجهول، مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "ضربت" بتقدير المضاف ـ أيضاً ـ؛ أي: **ضمير ضربت**. (إِلَى "ضَرَبْنَ") على صيغة المعلوم، فـ"**إلى**": حرف جرّ متعلق بـ"**منتهياً**" الذي هو حال مِنْ فاعل والزائد

---

(١) في هامش (أ): فعل ماض على وزن دحرج متعد، فاعله فيه راجع إلى غائب، وحسابه: منصوب مفعوله.

(٢) في هامش (أ): قوله: "فذلك حسابه..." إلخ، مراد اللفظ مرفوع تقديراً مبتدأ، خبره قوله: "مخترعة".

عليهما المقدّر المعطوف على "ضَربت وضُربت". وقوله: "ضربن" مراد اللفظ: مجرور تقديراً بـ"إلى"، ومنصوب محلاً مفعول به غير صريح لمتعلّقه.

(و) عاطفة. (ضُرِبْنَ) على صيغة المجهول، مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "ضربن"، فيكون المعنى هكذا: الأوّل ضمير "ضَربت" و"ضُربت" والزائد عليهما منتهياً إلى ضمير "ضَربن" و"ضُربن"، فكلمة "إلى" في هذا المقام لإسقاط ما وراءها[١]، [٢١٠/أ] لا لإنهاء الحكم في مدخولها، فيدخل في هذا الحكم "ضَربن" و"ضُربن".

وما قيل مِنْ أنّ الجارّ والمجرور هنا ظرف مستقرّ صفة لِمَا قبله أو حال منه.. ففيه بحث؛ لأنّ ما قبل كلمة "إلى" لا بدّ مِن أنْ يكون صالحـاً للامتداد، وما قبله هنا ـ أعني: "ضَربت" و"ضُربت" ـ لا يصلح للامتداد، فلا يصح استعمال "إلى"، فلا بُدّ مِنَ التقدير الذي ذكرناه ـ كما في «الامتحان» ـ.

(و) عاطفة. (الثَّانِي) مرفوع تقديراً مبتدأ. ("أَنَا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "الأوّل: ضربت". (إِلَى "هُنَّ") متعلّق بـ"منتهياً" المقدّر؛ أي: والثاني "أنا" وما بعده حال كونه منتهياً إلى "هنّ". والتفصيل قد مرّ آنفـاً، ولا تغفل عنه أصلاً.

(و) عاطفة[٢]. (الثَّالِثُ) مرفوع مبتدأ. ("ضَرَبَنِي") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره بتقدير المضاف؛ أي: "ضمير ضربني" ـ كما مرّ ـ. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة الاسميّة القريبة أو البعيدة. (إِلَى "ضَرَبَهُنَّ") متعلّق بـ"منتهياً" المقدّر؛ أي: والثالث ضمير "ضربني" وما بعده حال كونه منتهياً إلى ضمير "ضربهنّ". (و) عاطفة. (إِنَّنِي) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "ضربني" بتقدير

---

(١) في هامش (أ): "ما وراءها" بيان.

(٢) في هامش (أ): "عاطفة" بيان.

المضاف؛ أي: "ضمير إنّني". (إِلَى "إِنَّهُنَّ") متعلّق بـ"منتهيًا" المقدّر؛ أي: وضمير "إنّني" وما بعده منتهيًا إلى ضمير "إنّهنّ". وقد مرّ التفصيل.

(و) عاطفة. (الرَّابِعُ) مرفوع مبتدأ. ("إِيَّايَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على إحداهما(١). (إِلَى "إِيَّاهُنَّ") متعلق بـ"منتهيًا" المقدر. وقد مرّ التفصيل، فلا تغفل. [٢١٠/ب]

(و) عاطفة. (الخَامِسُ) مرفوع مبتدأ. ("غُلَامِي") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره؛ أي: ضمير "غلامي" بتقدير المضاف. والجملة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. (وَ) عاطفة. ("لِي") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "غلامي"؛ أي: وضمير "لي" بتقدير المضاف. (إِلَى "غُلَامُهُنَّ") متعلّق بـ"منتهيًا" المقدّر؛ أي: والخامس "غلامي" و"لي" وما بعدهما حال كونه منتهيًا إلى "غلامهنّ". انتهى. وقد مر التفصيل. (وَ) عاطفة. ("لَهُنَّ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "غلامهنّ".

(فالمَرْفُوعُ) الفاء للتفصيل. و"المرفوع": مرفوع مبتدأ. وفي بعض النسخ: "والمرفوع" بالواو الابتدائيّة. وعلى النسخة الأولى شرح المصنف. (المُتَّصِلُ) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "المرفوع". وهو معه مركّب مرفوع لفظًا صفة "المرفوع". (خَاصَّةً) منصوبة حال مِنَ المستكنّ في "يستتر" الآتي، أو مِنَ المبتدأ على قول. والتاء للتأنيث؛ أي: طائفة خاصّة، وقيل: للنقل. وفي «القاموس»: الخاصّة ضدّ العامّة. وفي «الهندي»: التاء للمبالغة، أو "الخاصّة" مصدر كـ"العافية"، والتقدير: "خصّ خصوصًا"، والجملة معترضة. انتهى. ويمكن كون هذه الجملة حالاً بتقدير: "قد خصّ خصوصًا" - كما في «حاشية العصام»(٢)-.

---

(١) في النسخة المخطوطة: إحديهما.

(٢) في هامش (أ): إلّا أنّه قال في «الشرح»: جعل الخاصّة مصدراً محتاج إلى النقل.

(يَسْتَتِرُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبره. والجملة الاسميّة كبرى[١] لا محلّ لها تفصيل. (فِي المَاضِي) ظرف "يستتر". (لِلغَائِبِ) ظرف مستقرّ مجرور المحلّ صفة "الماضي"؛ أي: "الكائن للغائب" بتقدير المتعلّق معرفة، أو "كائن للغائب" بجعل اللام [٢١١/آ] للعهد الذهني، فإنّه في حكم النكرة؛ ولذا يوصف الاسم المعرف به بالنكرة. أو الجملة، كما في "مررت بالرجل خير منك"، وفي قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] ـ كما في «الرضي» وغيره ـ. أو منصوب المحل حال منه، فإنّه المفعول به بواسطة حرف الجرّ. وفي «شرح العصام»: أنه حال مِنَ "الماضي"؛ لأنَّه المفعول به بواسطة حرف الجرّ، أو من فاعل "يستتر"، وهو واضح، ومَنْ جعل صفة "الماضي" فلم يعرف أنه منكّر. انتهى. وفيه بحث من وجوه شتّى:

الأوّل: أنّ الشيء الصالح لأَنْ يكون حالاً مِنَ الفاعل والمفعول لا يجعل حالاً إلّا مِنَ الأقرب، وههنا[٢] الأقرب الماضي، فتعيّن كونه حالاً منه ـ كما مرّ التفصيل نقلاً عن «الرضي» في بحث الحال.

والثاني: أنّ كلامه مضطرب، حيث قال في «الأطول» في الإطناب[٣] مثل ما قلناه ردّاً على التفتازاني، وقال فيه في علم المعاني في قول ابن الراوندي[٤]:

كـم عاقـل عاقـل أعيـت مذاهبـه * وجاهـل جاهـل تلقـاه مرزوقـا

---

(١) في هامش (أ): "كبرى" بيان.

(٢) في هامش (أ): "وههنا" بيان.

(٣) في هامش (أ): في قول الشاعر: ولست بمستبق أخًا لا تلمّه.

(٤) أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي (ت: ٢٩٨هـ)، مجاهر بالإلحاد. «الأعلام» (٢٠٨/١).

إنّ "**مرزوقـًا**" حال مِنْ فاعل "**تلقاه**" أو مفعوله كما قال هنا، والحقّ ما قاله في الإطناب.

والثالث: أن كونه حالاً من فاعل "**يستتر**"(١) ليس بصحيح، فكيف الأوضحيّة؟.

والرابع: أن مراده بقوله: "**ومن جعل**..."**إلخ** الردّ لعبد الغفور بأنّ الظرف المستقرّ(٢) جملة بتقدير الفعل، فكان في حكم النكرة، والماضي معرفة، فانتفى المطابقة، فلم تصح الصفة.

والجواب عنه: أنّ الظرف المستقر هنا ليس بجملة، بل مركّب بتقدير المتعلّق اسم فاعل معرفـًا باللام ـ كما أشرنا إليه آنفـًا ـ.

والعجب أنّ الفاضل العصام قائل بما قلناه، حيث قال في ديباجة «**الفوائد** [٢١١/ب] **الضيائيّة**": قوله لـ"**العلامة**" يستدعي بحسب المعنى أن يكون في تقدير "**الكائنة للعلّامة**" صفة لـ"**الكافية**"، ويستدعي بحسب الظاهر أنْ يكون في تقدير: "**كائنة للعلّامة**" حالاً منها، وأكثر ما يذهب إليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى؛ لأنّه أهمّ. انتهى.

وما قيل: إنّ الظرف المستقر خبر "**كان**" المقدّر أو خبر مبتدأ محذوف ـ أي: "**هو**" ـ فاحتمال بعيد، لا ينظر إليه طالب رشيد.

(و) عاطفة. (الغَائِبَةِ) مجرورة عطف على "**الغائب**". (و) عاطفة. (فِي المُضَارِعِ) عطف على "**في الماضي**". (لِلمُتَكَلِّمِ) مثل إعراب قوله: "**للغائب**". (مُطْلَقـًا) منصوب حال مِنَ المتكلّم؛ أي: سواء كان المتكلم واحداً أو مع الغير ـ كما في «**شرح**

(١) في هامش (أ): لأنه يستفاد منه حينئذ بحسب الظاهر أن المرفوع المتصل خاصّة يستر حال كونه للغائب في الماضي مطلقـًا، وليس الأمر كذلك. فتأمل، وكن على بصيرة.

(٢) في هامش (أ): "الظرف المستقر جملة" بيان. فيه رد للفاضل العصام.

العصام» ـ. أو مفعول مطلق لـ"**أطلق**" المقدّر. وجملته اعتراض أو حال مِنَ المتكلم بتقدير "**قد**"(١).

(و) عاطفة. (**المُخَاطَبِ**) مجرور عطف على "**المتكلم**". (**والغَائِبِ والغَائِبَةِ**) كل منهما مجرور عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (**فِي الصِّفَةِ**) عطف على قوله: "**في الماضي**" أو "**في المضارع**". (**مُطْلَقًا**) منصوب حال مِنَ الصفة على تأويلها بالوصف أو النعت، كتأويل "**الرحمة**" بـ"**الرحم**" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] على أحد التوجيهات الستة ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي(٢) ـ. أو على عدم اعتداد تأنيث المصدر؛ لأنه قد لا يلتفت إليه؛ لكونها مؤولة بالفعل مع "**أَنْ**" ـ كما في «**شرح المفتاح**» للسيد الشريف ـ. أو على جعل "**مطلقًا**" مِنْ عداد الأسماء. أو على تقدير الموصوف؛ أي: "**شيئًا مطلقًا**".

فلا يَرِدُ ما أوردَه عصام الدين في [٢١٢/آ] «**الحاشية**» مِنْ أنّ "**مطلقًا**" ظرف، بتقدير: "**زمانًا مطلقًا**"، لا حال مِنَ الصفة، وإلّا لوجب أنْ يقول: "**مطلقة**" بالتأنيث، على أنّه قال(٣) في «**شرح الكافية**» ما يخالف ما ذكره هنا، حيث قال في بحث التنازع عند قول المصنف: "**وفي الفاعليّة والمفعوليّة مختلفين**": إنّ "**مختلفين**" حال مِنَ "**الفاعليّة والمفعوليّة**"، وتذكيره؛ لعدم الاعتداد بتأنيث لفظ المصدر، أو بتأنيث ما لا معنى له لها بدون التاء كـ"**الرسالة**" و"**الكتابة**"، فإنّه يجوز تذكير ما يتعلّق بهما. ولا يخفى ما بين

---

(١) في هامش (أ): وما قيل: إن مطلقًا صفة لمقدر؛ أي: زمانًا مطلقًا أو استتارًا مطلقًا، فبعيد كما لا يخفى.

(٢) في هامش (أ): والتوجيهات الستّة مذكورة في «الأشباه والنظائر» على وجه التفصيل، فليراجع إليه من كان من أصحاب التحصيل.

(٣) في هامش (أ): قوله: "على أنه قال"؛ أي: بل أنه قال، ويقال على هذا: استدراكيّة وإضرابيّة ـ كما في «مغني اللبيب» ـ.

كلاميه مِنَ المخالفة الظاهرة، والمناقضة[١] الباهرة.

ويجوز كون "**مطلقاً**" مفعولاً مطلقاً لـ"**أطلق**" المقدّر. وجملته اعتراض أو حال بتقدير "**قد**" ـ كما مرّ، فلا تغفل ـ.

(**و**) استئناف. (**لَا**) نافية. (**يَسُوغُ**) مضارع. (**المُنْفَصِلُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف. وقيل: اعتراض. (**إِلَّا**) حرف استثناء. (**لِتَعَذُّرِ**) متعلق بـ"**لا يسوغ**" على أنّه مفعول له لمتعلقه إن جعل اللام للتعليل، أو مفعول فيه له إن جعل بمعنى "**في**" ـ كما في «**الهندي**» ـ. والمستثنى مفرّغ بحذف المستثنى منه؛ أي: لا يسوغ المنفصل بشيء أو في جميع الأوقات إلّا لأجل التعذّر أو في وقت التعذر.

واقتصر[٢] عصام الدين في «**الشرح**» على كون اللام بمعنى التعليل، فاحفظه إنْ لم تكن مِنْ أهل التعطيل.

(**المُتَّصِلِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**تعذّر**"، ومرفوع محلًّا فاعله.

(**وذَلِكَ**) مرفوع المحل مبتدأ، إشارة إلى "**التعذر**" المذكور. و"**اللام**" حرف تبعيد. و"**الكاف**" حرف خطاب. (**بِالتَّقْدِيمِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. [٢١٢/ب] والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**عَلَى عَامِلِهِ**) متعلّق بـ"**التقديم**". والضمير مضاف إليه لـ"**عامل**" راجع إلى "**الضمير**"، وقيل: راجع إلى "**المتصل**"[٣].

(**أَوْ**) عاطفة. (**بِالفَصْلِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل عطف على قوله: "**بالتقديم**". (**لِغَرَضٍ**) متعلّق بـ"**الفصل**" ومفعول له؛ لأنّ اللام للتعليل. (**أَوْ**) عاطفة.

---

(١) في هامش (أ): "والمناقضة" بيان.

(٢) في هامش (أ): وجه الاقتصار أن كون اللام للتعليل حقيقة، ومتى أمكن الحقيقة لا يصار إلى المجاز، كما لا يخفى.

(٣) في هامش (أ): القائل: صاحب «الإفصاح».

(بِالحَذْفِ) ظرف مستقر مرفوع المحل عطف على القريب أو البعيد. **(أَوْ)** عاطفة. **(بِكَوْنِ)** ظرف مستقرّ مرفوع المحل عطف على أحدهما. **(العَامِلِ)** مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**كون**"، ومرفوع محلًّا اسمه. **(مَعْنَوِيّاً)** اسم منسوب، نائب الفاعل فيه راجع إلى اسم "**كون**". وهو معه مركّب منصوب لفظاً خبره، أو حال مِنَ العامل إنْ كان "**كون**" تامّاً بمعنى الوجود مضافاً إلى الفاعل. **(أَوْ)** عاطفة. **(حَرْفاً)** عطف على "**معنويّاً**". **(وَ)** حاليّة. **(الضَّمِيرُ)** مرفوع مبتدأ. **(مَرْفُوعٌ)** خبره. والجملة منصوبة المحل حال مِنَ العامل، والرابط فيها الواو فقط، كما في "**جاءني زيد والشمس طالعة**".

(أَوْ) عاطفة. **(بِكَوْنِهِ)** ظرف مستقرّ مرفوع المحل عطف على أحدهما. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**كون**"، ومحلّه البعيد مرفوع اسمه، أو فاعله إنْ كان تامّاً بمعنى الوجود راجع إلى "**الضمير**". **(مُسْنَداً)** اسم مفعول منصوب على أنّه خبر "**كون**"، أو حال[1] من فاعله. **(إِلَيْهِ)** متعلّق بـ"**مسنداً**". والضمير راجع إلى المضاف إليه لـ"**كون**". **(صِفَةٌ)** مرفوعة نائب الفاعل لقوله: "**مسنداً**" ذكّر عاملها؛ لكون تأنيثها غير حقيقي مع وجود الفاصل. **(جَرَتْ)** ماض مؤنث على وزن "**رمت**"، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**صفة**". والجملة مرفوعة المحل صفة لقوله: "**صفة**"[2]. **(عَلَى غَيْرِ)** [٢١٣/آ] متعلّق بـ"**جرت**". **(مَنْ)** موصوف مجرور المحل مضاف إليه لـ"**غير**". **(هِيَ)** مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**الصفة**". **(لَهُ)** ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والضمير راجع إلى "**من**". والجملة الاسميّة مجرورة المحل صفة "**من**"، وقيل: لا محلّ لها صلة "**من**" على أنْ يكون موصولاً.

(مِثْلُ) معلوم. **("إِيَّاكَ ضَرَبْتُ")** مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أُريد المعنى: فـ"**إيّا**": ضمير منصوب منفصل مبنيّ على السكون منصوب محلًّا

---

(١) في هامش (أ): على تقدير الكون تامّاً بمعنى الوجود.

(٢) في هامش (أ): "صفة" بيان.

مفعول به لـ"ضربت" المؤخر. و"**الكاف**": حرف دالّ على تذكير الضمير وإفراده وخطابه؛ هذا على القول المختار. و"**ضربت**": فعل وفاعل.

(و) عاطفة. ("**مَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال المذكور. وإذا أريد المعنى: فـ"**ما**": حرف نفي. و"**ضربك**": فعل ومفعول. و"**إلّا**": حرف استثناء. و"**أنا**": مرفوع المحلّ فاعله.

(و) عاطفة. ("**إِيَّاكَ والشَّرَّ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى فـ"**إيّا**": ضمير منصوب منفصل مبنيّ على السكون منصوب محلًّا مفعول به لفعل محذوف وجوباً؛ أي: بَعِّد. و"**الكاف**": حرف دالٌّ على تذكير الضمير وإفراده وخطابه؛ على القول المختار[1]. و"**الواو**": عاطفة. و"**الشرّ**": منصوب عطف على "**إيّاك**". وقد مرّ التفصيل في "**إيّاك والأسد**"، فلا تغفل.

(و) عاطفة. ("**أَنَا زَيْدٌ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على أحدهما. وإذا أريد المعنى: فـ"**أنا**": مرفوع المحل مبتدأ. و"**زيد**": مرفوع خبره.

(و) عاطفة. ("**مَا أَنْتَ قَائِمًا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على أحدهما. وإذا أريد المعنى: [٢١٣/ب] فـ"**ما**": حرف مشبّه بـ"**ليس**". و"**أَنْ**": ضمير مرفوع منفصل مبني على السكون مرفوع محلًّا اسم "**ما**". و"**التاء**" حرف دالّ على تذكير الضمير وإفراده؛ هذا على قول البصريين، وقد مرّ الاختلاف، فلا تغفل. و"**قائمًا**": اسم فاعل، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. وهو معه مركّب منصوب لفظاً خبر "**ما**".

(و) عاطفة. ("**هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على أحدهما. وإذا أريد المعنى: فـ"**هند**": مرفوعة مبتدأ أوّل. وقد مرّ جواز صرفها وعدم صرفها؛ لسكون العين، فلا تغفل. و"**زيد**": مرفوع مبتدأ ثان. و"**ضاربة**": اسم فاعل

---

(١) في هامش (أ): كما في «النكت» للسيوطي.

مفرد مؤنث. والضمير مجرور المحل مضاف إليه لـ"**ضاربة**" راجع إلى "**زيد**"، أو منصوب المحل مفعولها، على الاختلاف بناءً على أنّ التنوين في "**ضاربة**" ساقط بالإضافة أو بالاتصال، فمن قال بالأول ذهب إلى أنّ الضمير مضاف إليه لـ"**ضاربة**"، ومَنْ قال بالثاني ذهب إلى أنّه مفعولها، كما مرّ الإشارة إليه في المتن. و"**هي**": ضمير مرفوع منفصل مبنيّ على الفتح مرفوع المحل فاعل "**ضاربة**"(١). وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره جملة اسميّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الأوّل. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف(٢).

(و) استئناف. (**إِذَا**) شرطية منصوبة المحل ظرف لشرطها أو جوابها. (**اجْتَمَعَ**) ماض. (**ضَمِيرَانِ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**إذا**". (و) حالية أو اعتراضية. (**لَيْسَ**) ماض ناقص. (**أَحَدُهُمَا**) مرفوع اسمه. والضمير مضاف [٢١٤/آ] إليه لـ"**أحد**" راجع إلى "**ضميران**". (**مَرْفُوعاً**) منصوب خبره. والجملة فعليّة منصوبة المحل حال مِن "**ضميران**". والرابط الواو مع الضمير. وعدم تقدّم الحال هنا مع أنّ ذا الحال نكرة محضة، وفيها يجب التقديم، كما في: "**جاءني راكباً رجل**".. لكون الحال جملة مقترنة بالواو، وفيها لا يجوز التقديم؛ رعاية لأصل الواو الذي هو العطف ـ كما في «**حاشية العصام**» في بحث الحال ـ خلافاً

---

(١) في هامش (أ): وفي «الرضي»: أنّ "هي" تأكيد للمستكن في "ضاربة".

(٢) في هامش (أ): قوله: "هند زيد"، ومن هذا القبيل قوله: "أنا أنت القائلي أنت أنا"، فـ"أنا" الأول: مبتدأ أول، و"أنت" الأول: مبتدأ ثان، والألف واللام في "القائلي" بمعنى الذي مبتدأ ثالث، و"القائل" اسم فاعل، والياء مضاف إليه لـ"قائل". و"أنت" الثاني: فاعله، وجملته صلة الألف واللام، و"أنا" الثاني: خبر المبتدأ الثالث، وهو مع خبره خبر المبتدأ الثاني، وهو مع خبره خبر المبتدأ الأوّل. والرابط إلى المبتدأ الأول "أنا" الثاني، وإلى المبتدأ الثاني "أنت" الثاني، والياء في "القائلي" رابط الألف واللام في "القائلي". كما في «الأشباه والنظائر» للسيوطي، وفيه زيادة التفصيل، فليراجع مَن كان مِن أصحاب التحصيل.

لبعضهم - كما في «**الدماميني**» على «**المغني**» -. أو لا محلّ لها معترضة بين المعطوفين.

ولا يجوز كون الواو عاطفة كما توهم[١]؛ للزوم كون الفعل غير المتصرف فعل الشرط بواسطة العطف، وفعل الشرط لا يكون غير متصرف - كما في «**التصريح على توضيح ابن هشام**» -، فتدبر[٢].

(فإِنْ) "**الفاء**": جزائية. و"**إن**": شرطية. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحل بها. (أَحَدُهُمَا) مرفوع اسم "**كان**". والضمير مضاف إليه لـ"**أحد**" راجع إلى "**الضميران**". (أَعْرَفَ) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى اسم "**كان**". وهو معه مركّب منصوب لفظاً خبر "**كان**". والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (و) عاطفة. (قَدَّمْتَهُ) ماض مبنيّ على السكون مجزوم المحل - أيضاً - بـ"**إن**". و"**التاء**": فاعله. والضمير مفعوله راجع إلى اسم "**كان**". والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة.

(فلَكَ) "**الفاء**": جزائية. و"**لك**": ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم. (**الخِيَارُ**) مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة اسميّة مجزومة المحل جزاء الشرط[٣]. والجملة الشرطيّة صغرى لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطية كبرى لا محلّ لها استئناف. ولا يجوز [٢١٤/ب] كون "**الخيار**" فاعل الظرف المستقر؛ لعدم وجود الاعتماد على شيء يجب اعتماده عليه. خلافاً للكوفيين والأخفش كما سبق مفصلاً.

(فِي الثَّانِي) ظرف للظرف المستقر؛ أعني به: "**لك**" أو لـ"**الخيار**"، فإنّه اسم بمعنى الاختيار - كما في «**القاموس**» -. واسم المصدر يعمل كعمل المصدر - كما في

---

(١) في هامش (أ): المتوهم صاحب «الإفصاح» وكثير من الناظرين.

(٢) في هامش (أ): وجه التدبر: أنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه، كما في: "رب شاة وسخلتها" على أحد الوجوه.

(٣) في هامش (أ): هو "إن".

«**التصريح على التوضيح**» ـ، خلافاً لـمَنْ زعم أنّه لا يعمل[١].

(**مِثْلُ**) معلوم. وفي بعض النسخ: "**نحو**". وشرح المصنف على الأوّل. ("**أَعْطَيْتُكَهُ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**أعطيت**": فعل وفاعل. و"**الكاف**": منصوب المحل مفعوله الأول. والضمير الغائب منصوب المحل مفعوله الثاني راجع إلى رجل غائب.

(**و**) عاطفة. ("**ضَرْبِيكَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً[٢] عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فيقال مثلاً: "**أعجبني ضربيك**". فـ"**أعجبني**": فعل ومفعول. و"**ضربي**": مرفوع تقديراً فاعله. و"**الياء**" محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**ضرب**"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعله. و"**الكاف**": منصوب المحل مفعوله. (**و**) عاطفة. (**إِلَّا**) مركّبة مِنْ "**إنْ**" و"**لا**"، فـ"**إنْ**": شرطيّة، و"**لا**": نافية، وفعل الشرط محذوف؛ أي: إنْ لا يكن كذلك. (**فَهُوَ**) "**الفاء**": جزائية. و"**هو**": مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى الثاني. (**مُنْفَصِلٌ**) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة الصغرى؛ أعني بها: جواب "**إذا**"[٣].

(**مِثْلُ**) معلوم. هكذا في شرح المصنف. وفي بعض النسخ: "**نحو**". ("**أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**أعطيت**": فعل وفاعل. والضمير المتصل منصوب المحل مفعوله الأوّل راجع إلى رجل غائب، والضمير المنفصل [٢١٥/آ] منصوب المحل مفعوله الثاني راجع إلى شيء غائب.

(**و**) عاطفة. ("**إِيَّاكَ**") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي أعطيته ـ: مجرور تقديراً

(١) في هامش (أ): الزاعم: مولانا دده أفندي.

(٢) في هامش (أ): "تقديراً" بيان.

(٣) في هامش (أ): وهو جملة: فإن كان أحدهما أعرف... إلخ.

عطف على المثال السابق، وليس "**إياك**" وحده عطفاً على "**إياه**" كما زعم، كما سبق على التفصيل. وإذا أريد المعنى: فالإعراب ظاهر مما سبق.

(والمُخْتَارُ) مرفوع مبتدأ. (فِي خَبَرِ) ظرف "**المختار**". (بَابِ) مجرور مضاف إليه لـ"**خبر**". ("كَانَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**باب**". (الإنْفِصَالُ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(و) عاطفة. (الأَكْثَرُ) مرفوع مبتدأ. ("لَوْلَا أَنْتَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره. والجملة لا محل لها عطف على جملة "**المختار**..."**إلخ**، وقيل: استئناف. وإذا أريد المعنى: فيقال مثلاً: "**لولا أنت لكان كذا**". فـ"**لولا**": حرف لامتناع الشيء لامتناع غيره. و"**أنت**": مرفوع المحل مبتدأ، خبره محذوف وجوباً؛ أي: موجود ـ كما مرّ ـ وجملة "**لكان كذا**" لا محل لها جواب "**لولا**". وقد مرّ التفصيل في بحث الخبر، فلا تغفل.

(إِلَى آخِرِهَا) متعلّق بـ"**منتهياً**". والضمير مضاف إليه لـ"**آخر**" راجع إلى "**لولا أنت**" بتأويل اللفظة أو الكلمة؛ أي: والأكثر "**لولا أنت**" وما بعدها منتهياً إلى آخرها. وقد سبق الإعراب على التفصيل، فلا تغفل.

(و) عاطفة. ("عَسَيْتَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**لولا أنت**". وإذا أريد المعنى: فيقال مثلاً: "**عسيت أن تقول كذا**". فـ"**عسى**": فعل ماض ـ مِنْ أفعال المقاربة ـ مبنيّ على السكون لا محل له. والتاء: مرفوع المحل اسمه. و"**أن**": [٢١٥/ب] ناصبة. و"**تقول**": مضارع مخاطب منصوب بها، فاعله فيه "**أن**" في "**أنت**". والتاء حرف دالّ على تذكير الفاعل وإفراده، كما هو مذهب البصريين. و"**كذا**" ـ من الكنايات ـ: منصوب المحلّ مفعوله. وجملة "**تقول**" لا محلّ لها صلة "**أَن**". وهي في تأويل المفرد منصوبة المحلّ خبره، بتقدير المضاف في جانب الاسم، أو في الخبر؛ أي: عسى حالك أن تقول، أو عسيت ذا أن تقول، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

(**إِلَى آخِرِهَا**) مثل إعراب قوله: "**إلى آخرها**" السابق آنفـًا. (**و**) عاطفة. (**جَاءَ**) ماض. ("**لَوْلَاكَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**الأكثر لولا أنت**"، بطريق عطف الجملة الفعليّة على الاسميّة، وهو جائز عند الجمهور، وإنْ أبيت عنه ـ كما هو قول البعض ـ فاجعلها اعتراضـًا أو استئنافـًا. وإذا أريد المعنى: فيقال مثلاً: "**لولاك لكان كذا**". فـ"**لولا**": حرف جرّ عند سيبويه ـ وقد حكاه عن الخليل ويونس كما في «**شرح المصنف**» ـ غير متعلّق بشيء. و"**الكاف**": ضمير مجرور متصل مبنيّ على الفتح، محلّه القريب مجرور به، ومحلّه البعيد مرفوع مبتدأ، وخبره محذوف وجوبـًا؛ أي: موجود ـ كما مرّ في بحث الخبر ـ وجملة "**لكان كذا**" لا محلّ لها جواب "**لولا**". وعند الأخفش: "**لولا**": حرف امتناع غير عامل، كما في "**لولا أنت**". والضمير المجرور مستعار للمرفوع المنفصل مرفوع المحل مبتدأ، خبره محذوف وجوبـًا؛ أي: موجود. وجملة "**لكان كذا**" جواب "**لولا**".

(و) عاطفة. ("**عَسَاكَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**لولاك**". وإذا أريد المعنى: فيقال مثلاً: "**عساك أن تفعل هذا**". فـ"**عسى**": ماض مِنْ أفعال المقاربة [٢١٦/آ] في الأصل، لكن استعمل هنا بمعنى "**لعلّ**" الذي من الحروف المشبهة بالفعل، فيقتضي اسمـًا منصوبـًا وخبراً مرفوعـًا كـ"**لعلّ**". و"**الكاف**": ضمير منصوب متصل مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ اسم "**عسى**". و"**أن تفعل**" في تأويل المفرد: مرفوع المحل خبره بالتأويل[١] المذكور آنفـًا. و"**هذا**": مفعول به لـ"**تفعل**"، هذا عند سيبويه. وعند الأخفش: فـ"**عسى**" على الأصل: ماض من أفعال المقاربة، والمنصوب المتّصل مستعار للمرفوع المتصل مرفوع المحل اسم "**عسى**". و"**أن تفعل**" في تأويل المفرد: منصوب خبره. و"**هذا**": مفعول به لـ"**تفعل**". وقد سبق التفصيل، فلا تغفل.

---

(١) في هامش (أ): من تقدير المضاف في جانب الاسم أو في الخبر.

قال ابن النحاس: والوجه في هذين الموضعين[1] ما ذكره سيبويه؛ لأنّ التجوّز في الفعل أو الحرف أحسن مِنَ التجوّز في الضمير؛ لأنّ المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها، فلا أقلّ مِنْ أنْ تخرج عن أصلها[2] وموضعها ـ كما في «**الأشباه والنظائر النحوية**» للسيوطي ـ.

(**إِلَى آخِرِهَا**) متعلّق بـ"**منتهيين**". والضمير مضاف إليه لـ"**آخر**" راجع إلى "**لولاك**" و"**عساك**".

مطلبٌ: في نون الوقاية

(و) استئناف. (**نُونُ**) مرفوع مبتدأ. (**الوِقَايَةِ**) مضاف إليه لـ"**نون**". (**مَعَ**) ظرف لقوله الآتي: "**لازمة**"، أو ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ فيه. (**اليَاءِ**) مضاف إليه لـ"**مع**". (**لَازِمَةٌ**) اسم فاعل، فاعلها فيها[3] "**هي**" راجع إلى المبتدأ بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، وتحتمل الاعتراض. وقال الفاضل العصام: خبر المبتدأ قوله: "**مع النون**"، و"**لازمة**" منصوبة حال [٢١٦/ب] مِنَ المستكنّ فيه. انتهى. ويحتمل كون "**مع النون**" حالاً مِنَ المبتدأ على قول ابن مالك. (**فِي المَاضِي**) ظرف "**لازمة**".

مطلبٌ: في تصحيح العريّ

(و) عاطفة. (**فِي المُضَارِعِ**) عطف على قوله: "**في الماضي**". (**عَرِيًّا**) صفة مشبّهة، فاعله فيه راجع إلى المضارع. وهو معه مركّب منصوب لفظًا حال مِنَ المضارع. ثم إنّ هذه العبارة على ما هو المشهور عند ألسنة العامة والخاصّة صفة

---

(١) في هامش (أ): أي: لولاك وعساك.

(٢) في هامش (أ): قوله: "من أن تخرج عن أصلها" هكذا في نسختي، والظاهر: "من أن لا تخرج" بكلمة "لا"، فلينظر إلى نسخة أخرى.

(٣) في هامش (أ): وفي بعض النسخ وقع: "فاعله فيه"، على تأويل "لازمة" باللفظ أو باسم الفاعل.

مشبهة على وزن "**فَعيل**"، أصله: "**عريي**"، فأدغم فصار "**عريّ**". لكن قال في «**شرح العصام**»: لم نجده فيما رأيناه في كتب اللغة، وإنّما وجدنا "**العاري**" و"**العريان**"، ولك أنْ تجعله مصدراً في موضع الصفة. انتهى. مراده: أنّه مصدر على وزن "**شغل**" بالضمّ.

وفي «**القاموس**»: عَرِي كرضي عُريا وعُرية ـ بضمهما ـ فهو عُريان، جمع: عريانون، وعارٍ جمع: عُراة. وفرس عُري بالضمّ: بلا سرج. انتهى.

فظهر أنّ "**العُري**" ـ بالضم ـ مشتركٌ بين المصدر والصفة؛ لأنّ "**العُري**" في قوله: "**فرس عُري**" صفة على وزن "**صُلب**"، فلا وجه لقول الفاضل العصام: إنّه مصدر في موضع الصفة؛ يعني في موضع "**العاري**". والتحقيق أنّ الصفة من "**عَرِي**" إذا كان الموصوف عاقلاً "**عريان**" أو "**عارٍ**"، وإذا كان غير عاقل فهي "**عُري**" بالضم.

وفي «**المغرب**» للمطرّزي(١): العُري مصدر عَرِي مِنْ ثيابه، فهو عارٍ وعريان، وهي عارية وعريانة، وفرس عُري: لا سرج عليه ولا لبد، وجمعه: أعراء، ولا يقال: فرس عريان، كما لا يقال: رجل عُري. وعلى هذا قوله(٢) في الأيمان: "**ركب دابّة عُرياناً**"، صوابه: "**عُرياً**". انتهى.

(**عَنْ نُونِ**) متعلّق بـ"**عريا**". (**الإِعْرَابِ**) مضاف [٢١٧/آ] إليه لـ"**نون**". (**و**) عاطفة. (**أَنتَ**) "**أنْ**" فيه مبني على السكون مرفوع المحل مبتدأ. و"**التاء**": حرف دالّ على إفراد الضمير وخطابه وتذكيره؛ هذا مذهب البصريين. وفي «**الأشباه والنظائر**»: وهو الأصح. (**مَعَ**) ظرف لقوله الآتي: "**مخيّر**"، أو ظرف مستقر منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ

---

(١) أبو الفتح برهان الدين ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن علي الخوارزمي المطرزي (ت٦١٠هـ)، من كتبه «الإيضاح» في شرح مقامات الحريري، و«المصباح» في النحو، و«المغرب في ترتيب المعرب». «الأعلام» (٧/ ٣٤٨).

(٢) في هامش (أ): أي: قول الإمام محمد.

فيه، أو من المبتدأ على قول ابن مالك[١]. (النُّونِ) مضاف إليه لـ"مع". (فِيهِ) ظرف مستقر حال مِنَ "النون" أو صفة له؛ أي: كائنًا أو الكائن فيه، والضمير راجع إلى المضارع. وفي بعض النسخ لم يوجد "فيه"[٢] لفظًا، إلّا أنّه مراد معنى، وعليه شرح المصنف والرضي والعصام ـ رحمهم ربّ الأنام ـ.

(و) عاطفة. ("لَدُنْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "النون". (و) عاطفة. ("إِنَّ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (أَخَوَاتِهَا) مجرورة لفظًا عطف على "إنّ". والضمير مضاف إليه لـ"أخوات" راجع إلى كلمة "إنّ". (مُخَيَّر) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "أنت" عبارة عن المخاطب. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة الاسميّة السابقة، ويجوز كونها استئنافًا أو اعتراضًا، أو منصوبة المحل عطف على "لازمة" بالنصب على ما اختاره الفاضل العصام.

(و) عاطفة. (يُخْتَارُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "لحوق[٣] نون الوقاية". والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة، وتحتمل الاستئناف أو الاعتراض، أو منصوبة المحل عطف على "لازمة" بالنصب، أو على جملة "أنت مخيّر" على اختيار الفاضل العصام.

(فِي [٢١٧/ب] "لَيْتَ") ظرف "يختار". (و"مِنْ" و"عَنْ" و"قَدْ" و"قَطْ") كلٌّ منها مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على ما قبله. (و) عاطفة. (عَكْسُهَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"عكس" راجع إلى كلمة "ليت". ("لَعَلَّ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره. والجملة الاسميّة مثل جملة "يختار".

---

(١) في هامش (أ): وفي «شرح العصام» اقتصر على الوجه الثاني.

(٢) في هامش (أ): أي: كلمة "فيه".

(٣) في هامش (أ): بقرينة السباق.

مطلبٌ: في ضمير الفصل

(و) استئناف. (يَتَوَسَّطُ) مضارع. (بَيْنَ) منصوب على الظرفية مفعول فيه لـ"**يتوسط**". ولاحتمال التوسط للزمان والمكان خصّه بالمكان قوله[1]: "**بين**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وفي «**الحاشية**»[2]: له فيه تجريد أو تأكيد. فلا تغفل. (المُبْتَدَإِ) مجرور مضاف إليه لـ"بين". (و) عاطفة. (الخَبَرِ) عطف على "**المبتدأ**". (قَبْلَ) ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ "**المبتدأ والخبر**"، أو مجرور المحلّ صفة لهما؛ أي: كائنين أو الكائنين قبل...إلخ. وقيل: ظرف لـ"**يتوسط**". (العَوَامِلِ) مجرورة لفظاً مضاف إليها لـ"**قبل**".

(و) عاطفة. (بَعْدَهَا) عطف على "**قبل**". والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى "**العوامل**" بتأويل الجماعة. (صِيغَةٌ) مرفوعة فاعل "**يتوسط**". وجملته[3] لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض، وقيل: عطف على ما قبلها. (مَرْفُوعٍ) مجرور مضاف إليه لـ"**صيغة**". (مُنْفَصِلٍ) مجرور صفة "**مرفوع**". (مُطَابِقٍ) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**مرفوع منفصل**". وهو معه مركب مجرور لفظاً صفة بعد الصفة لـ"**مرفوع**". (لِلمُبْتَدَإِ) متعلّق بـ"**مطابق**"، واللام للتقوية.

(يُسَمَّى) مضارع مجهول مرفوع تقديراً بعامل معنويّ، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى "**مرفوع منفصل**". والجملة مجرورة المحل صفة ثالثة لـ"**مرفوع**" ـ كما في «**الهندي**» ـ. وفي بعض النسخ: "**تسمى**" على صيغة [٢١٨/آ] الغائبة. وعلى هذا: نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى الصيغة. والجملة مرفوعة المحلّ صفة الصفة. ويحتمل كون الجملة على النسختين لا محل لها مِنَ الإعراب على الاستئناف أو الاعتراض. وفي

---

(١) في هامش (أ): بالرفع فاعل خصّه.

(٢) في هامش (أ): أي: في حاشية الجامي.

(٣) في هامش (أ): "وجملته" بيان.

بعضها: "**ويسمى**" بالواو، فحينئذ يتعيّن الاستئناف أو الاعتراض.

(**فَصْلاً**) منصوب مفعول ثان لـ"**يسمّى**"؛ وهذه التسمية عند البصريين، وعند الكوفيين يسمى هذا المرفوع "**عماداً**" ـ كما في «**الرضي**» ـ. (**لِيَفْصِلَ**) "**اللام**": حرف جرّ متعلّق بقوله: "**يتوسط**". و"**يفصل**": مضارع منصوب بـ"**أن**" المقدّرة، فإن تقديرها بعد لام التعليل قياس ـ كما سيجيء إن شاء الله تعالى ـ. فاعله فيه راجع إلى هذا المرفوع. والجملة في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور باللام، ومحلّها البعيد منصوب مفعول له لمتعلّقه. (**بَيْنَ**) نصب على الظرفية مفعول فيه لـ"**يفصل**". (**كَوْنِهِ**) مجرور مضاف إليه لـ"بين". والضمير المجرور محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**كون**"، ومحلّه البعيد مرفوع اسمه. (**نَعْتًا**) منصوب خبره. (**و**) عاطفة. (**خَبَراً**) عطف على "**نعتًا**".

(**و**) عاطفة. (**شَرْطُهُ**) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**شرط**" راجع إلى "**الفصل**"، وقيل: راجع إلى "**التوسط**"[١]، أو إلى المرفوع المذكور. (**أَنْ**) ناصبة. (**يَكُونَ**) مضارع ناقص منصوب بها. (**الخَبَرُ**) مرفوع اسمه. (**مَعْرِفَةً**) منصوبة خبره. والجملة في تأويل المفرد: مرفوعة المحل خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**يتوسط**..."**إلخ**، ويحتمل الاستئناف والاعتراض. (**أَوْ**) عاطفة. ("**أَفْعَلَ مِنْ كَذَا**") مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على "**معرفة**".

(**مِثْلُ**) [٢١٨/ب] معلوم. ("**كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**كان**": ماض ناقص. و"**زيد**": مرفوع اسمه. و"**هو**": ضمير فصل لا محلّ له مِنَ الإعراب؛ لكونه حرفًا عند الخليل. و"**أفضل**": اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى "**زيد**". وهو معه مركب منصوب لفظًا خبره. و"**من عمرو**": متعلق بـ"**أفضل**".

---

(١) في هامش (أ): المدلول عليه بقوله: "يتوسط"، ولا يبعد أن يقال: إنه راجع إلى المتوسط على صيغة اسم الفاعل.

(و) عاطفة. (لَا) لنفي الجنس. (مَوْضِعَ) مبنيّ على الفتح منصوب المحل اسم "لا". (لَهُ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر "لا". والضمير راجع إلى "**الفصل**". والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**شرطه**..."**إلخ**، وقيل: استئناف أو اعتراض. (عِنْدَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر بعد الخبر لـ"**لا**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا عند الخليل. والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض، أو ظرف لغو لـ"**لا**"؛ لانفهام معنى الانتفاء منه. (الخَلِيلِ) مضاف إليه لـ"**عند**".

(و) عاطفة. (بَعْضُ) مرفوع مبتدأ. (العَرَبِ) مجرور مضاف إليه لـ"**بعض**". (يَجْعَلُهُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**المبتدأ**". والضمير منصوب المحلّ مفعوله الأوّل راجع إلى "**الفصل**". (مُبْتَدَأً) منصوب مفعوله الثاني. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحل خبر "**المبتدأ**"(١). وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محل لها عطف على جملة "**لا موضع له**"، وقيل: استئناف أو اعتراض؛ هذا على القول المشهور بين الجمهور مِنْ أنّ مثل: "**زيد قام**" جملة اسميّة. وجوز المبرّد وابن العريف وابن مالك فعليّة هذه الجملة على الإضمار والتفسير؛ [٢١٩/آ] أي: "**قام زيد قام**"، فعامل "**زيد**" محذوف، و"**قام**" المذكور مفسّر للمقدّر. وجوّزها الكوفيّون على التقديم والتأخير؛ أي: "**قام زيد**"، فقدّم الفاعل على عامله، فإنّ الفاعل يجوز تقديمه على عامله عندهم - كما في «**مغني اللبيب**» -. وعلى هذين القولين: فـ"**بعض العرب**": فاعل فعل محذوف؛ أي: "**يجعله بعض العرب**"، و"**يجعله**" المذكور مفسّر للمحذوف، أو فاعل الفعل المذكور بعده.

(و) عاطفة. (مَا) منصوب المحلّ عطف على المفعول الأوّل. (بَعْدَهُ) ظرف مستقرّ صفة "**ما**" أو صلته، والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى "**الفصل**". ويجوز

---

(١) في هامش (أ): "خبر المبتدأ" بيان.

كون "ما بعده" مبتدأ، وخبره قوله: (خَبَرُهُ) ، والجملة الاسميّة حينئذٍ استئناف أو اعتراض أو حال كما قيل.

مطلبٌ: في ضمير الشأن والقصة

(و) عاطفة. (يَتَقَدَّمُ) مضارع. (قَبْلَ) ظرف "يتقدم"، وقيل: ظرف مستقرّ حال من فاعله. (**الجُمْلَةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**قبل**". (ضَمِيرُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**يتوسط**..."**إلخ**، وقيل: استئناف أو اعتراض. (غَائِبٍ) مجرور مضاف إليه لـ"**ضمير**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ من إضافة العام إلى الخاصّ[1].

(يُسَمَّى) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ضمير غائب**". والجملة لا محلّ لها اعتراض ـ كما اختاره الجامي ـ وقيل: الجملة مرفوعة المحل صفة "**ضمير غائب**". (ضَمِيرَ) منصوب مفعوله الثاني. (الشَّأْنِ) مجرور مضاف إليه لـ"**ضمير**"، أو مشغول بإعراب الحكاية. (و) عاطفة. (القِصَّةَ) منصوبة عطف على "**ضمير الشأن**" بتقدير المضاف؛ أي: ضمير القصّة، وقيل: مجرورة عطف على "**الشأن**". وفي بعض النسخ لم يوجد قوله: "**والقصّة**"، وعليه شرح المصنف والرضي والفاضل [٢١٩/ب] العصام؛ ثم إنّ هذه التسمية عند البصريين، وعند الكوفيين يسمّى هذا الضمير "**ضمير المجهول**" ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(يُفَسَّرُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ضمير غائب**". والجملة مرفوعة المحل صفة "**ضمير غائب**"، وقيل: صفة بعد الصفة له أو اعتراض. (**بِالجُمْلَةِ**) متعلّق بـ"**يفسّر**". (بَعْدَهُ) ظرف مستقر حال مِنَ الجملة أو صفة لها؛ أي: كائنة أو الكائنة بعده. والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى "**ضمير غائب**". (و) استئناف أو اعتراض. (يَكُونُ) مضارع ناقص، اسمه فيه راجع إلى "**ضمير غائب**"، أو إلى "**ضمير**

(١) في هامش (أ): "إلى الخاصّ" بيان.

الشأن" ـ كما في «**الجامي**» ـ. (**مُنْفَصِلاً**) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقيل: عطف على ما قبلها. (و) عاطفة. (**مُتَّصِلاً**) عطف على "**منفصلاً**". (**مُسْتَتِراً**) منصوب خبر بعد خبر لـ"**يكون**". (و) عاطفة. (**بَارِزاً**) عطف على "**مستتراً**". (**عَلَى حَسَبِ**) متعلّق بـ"**يكون**"(١). (**العَوَامِلِ**) مضاف إليها لـ"**حسب**"(٢).

(**نَحْوُ**) معلوم. ("**هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**هو**": ضمير الشأن مرفوع المحل مبتدأ أوّل، لا مرجع له لفظاً، فلا تغفل. و"**زيد**": مرفوع مبتدأ ثان. و"**قائم**": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**زيد**". وهو معه مركب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملة اسميّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الأوّل. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("**كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال المذكور. وإذا أريد المعنى: فـ"**كان**": ماض ناقص، اسمه فيه ضمير الشأن. و"**زيد**": مبتدأ. و"**قائم**" مع فاعله المستتر [٢٢٠/آ] مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة صغرى منصوبة المحل خبر "**كان**". وجملته فعليّة كبرى لا محلّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("**إِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"**إنّ**": حرف مشبّه بالفعل، وضمير الشأن منصوب المحل اسمه. و"**زيد**": مبتدأ. و"**قائم**": خبره. وهو معه جملة اسميّة صغرى مرفوعة المحل خبر "**إنّ**". واسمه وخبره جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف.

(و) استئناف. (**حَذْفُهُ**) مرفوع مبتدأ. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**حذف**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله راجع إلى ضمير الشأن. (**مَنْصُوباً**) منصوب

---

(١) في هامش (أ): أو ظرف مستقر منصوب المحل حال من المستكن في يكون.

(٢) في هامش (أ): وفي «النكت» للسيوطي: اختار أبو حيّان تبعاً لابن الطراوة أنّ ضمير الشأن حرف لا اسم. وقد بيّنت وجهه في «حاشية المغني». انتهى.

حال مِنَ الضمير في "حذفه"، فإنه مفعول به في الحقيقة كما أشرنا إليه. (ضَعِيفٌ) صفة مشبّهة، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض أو عطف. (إِلَّا) حرف استثناء. (مَعَ) ظرف "ضعيف"، أو ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنْ فاعله. ("أَنَّ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مع".

(إِذَا) لمجرد الظرفيّة، ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا الاستثناء حاصل إذا...إلخ. أو: لا محلّ لها استئناف، كأنّه قيل: هذا الاستثناء هل "إذا" خفّفت "أنّ" أو لا؟ فأجيب بقوله: إذا...إلخ، كما ذكره صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، كما مرّ على وجه التفصيل. وقال الأستاذ[١] في «شرح الإظهار»: "إذا": ظرف مستقرّ صفة "أنّ" بتقدير المتعلّق معرفة؛ أي: الكائن [٢٢٠/ب] مع...إلخ. وقيل: ظرف لمعنى المقارنة، أو: لمعنى الاستثناء. فتدبر.

(خُفِّفَتْ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه "هي" راجع إلى "أَنَّ" بتأويل الكلمة. والجملة مجرورة المحل مضاف إليها لـ"إذا". (فَإِنَّهُ) "الفاء" لتفصيل المجمل المفهوم مِنَ الاستثناء. و"إنّ": حرف مشبّه بالفعل. والضمير منصوب المحل اسمه راجع إلى "حذف ضمير الشأن". (لَازِمٌ) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى اسم "أنّ". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها تفصيل. ويحتمل الاستئناف والتعليل على أن يكون الفاء للاستئناف أو التعليل.

(أَسْمَاءُ) مرفوعة مبتدأ. (الإِشَارَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"أسماء"، أو مشغولة بإعراب الحكاية. (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (وُضِعَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "ما". والجملة صفة "ما" أو صلته.

(١) في هامش (أ): يعني: الشيخ محمد أفندي الصوبجوي سلمه الله تعالى.

(**لِمُشَارٍ**) متعلّق بـ"**وضع**". وقد مرّ الاختلاف في أنّ اللام صلة أو تعليل، فلا تغفل. (**إِلَيْهِ**) متعلّق بـ"**مشار**" ونائب فاعله. والضمير راجع إلى موصوف مقدّر؛ أي: معنى مشار إليه.

(**وهِيَ**) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**أسماء الإشارة**". ("**ذَا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً أو محلّاً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة "**أسماء الإشارة ما...**" **إلخ**. (**لِلمُذَكَّرِ**) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة اعتراض، أو صفة "**ذا**" بتقدير المتعلق معرفة؛ أي: الكائن للمذكر، أو منصوب المحل حال مِنَ الخبر ـ كما في «**الجامي**» ـ. وردّه في «**الامتحان**» بأنّا لم نر مَنْ جوّز الحال عن الخبر، وجعل العامل النسبة. انتهى. وفي «**المطول**»: في **التذنيب** [٢٢١/آ] ما يدل على الجواز عند بعض، حيث قال: لا يقع الحال عن نكرة محضة، ولا عن مبتدأ ولا خبر على الأصح. وما ذكرناه هنا ما هو الموافق لطبع المبتدئ. وفي بعض الشروح والأعاريب ذكر احتمالات كثيرة، مَنْ أراد معرفتها فليراجع إليها.

(**و**) عاطفة. (**لِمُثَنَّاهُ**) ظرف مستقر منصوب المحل حال من قوله: "**ذان**". والضمير مضاف إليه لـ"**مثنى**" راجع إلى "**ذا**"، أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو ـ يعني: "**ذان**" ـ لمثنى "**ذا**". ورجوع الضمير إلى[1] المتأخر؛ لتقدمه رتبة. والجملة الاسميّة اعتراض. ("**ذَانِ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**ذا**". وقال الفاضل العصام: إنّ "**ذا**" خبر لقوله: "**هي**"، وقوله: "**للمذكر**" خبر مبتدأ محذوف، و"**لمثناه**" عطف على "**للمذكر**"، وتقديمه على "**ذان**"؛ ليكون أقرب إلى المعطوف عليه، و"**ذان**" عطف على "**ذا**" عطف معمولي عاملين غير مختلفين على معمولين لهما، فإنّ العامل في المعطوف عليه الابتداء في مبتدئه، وفي المعطوف الابتداء في مبتدئه. انتهى.

---

(١) في هامش (أ): "إلى" بيان.

(و) عاطفة. ("ذَيْنِ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "ذان". (و) عاطفة. (**لِلْمُؤَنَّثِ**) ظرف مستقر، فاعله فيه "**هي**" أو "**هنّ**" راجع إلى الألفاظ الآتية من قوله: "تا" إلى "ذهي"، كما في: "**الأشجار قطعت أو قطعن**"، منصوب المحل حال مِنْ هذه الألفاظ، أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي أو هنّ؛ يعني: هذه الألفاظ الآتية كائنة أو كائنات للمؤنث. والجملة اعتراض. ("تَا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "ذان" أو "ذا". (و"ذِي" و"تِي" و"تِهِ" و"ذِهِ" و"تِهِي" و"ذِهِي") كلٌّ منها مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. [٢٢١/ب] (**ولِمُثَنَّاهُ**: "تَانِ" و"تَيْنِ") مثل إعراب: "**ولمثنّاه ذان وذين**".

(و) عاطفة. (**لِجَمْعِهِمَا**) ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنْ قوله الآتي: "**أولاء**". والضمير مضاف إليه لـ"**جمع**" راجع إلى "**المذكر والمؤنث**"، أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو ـ يعني: أولاء ـ كائن لجمعهما. والجملة الاسميّة اعتراض. ("أُولَاءِ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وفي «**شرح العصام**»: كتب الواو بعد الهمزة في "**أولى**" المقصورة؛ لئلا يلتبس بـ"**إلى**" الجارّة، وفي الممدودة أيضـًا.. حملاً على المقصورة. (**مَدّاً**) منصوب حال مِنْ "**أولاء**"، فإنّه فاعل في المعنى؛ أي: يثبت "**أولاء**" حال كونه لجمعهما، أو على قول مَنْ جوّز وقوع الحال عن الخبر؛ أي: حال كونه ذا(١) مدّ أو ممدوداً، أو مفعول "**أعني**" المقدّر، أو مفعول مطلق لفعل محذوف؛ أي: مدّ مدّاً. وجملته استئناف أو حال بتقدير "**قد**".

(و) عاطفة. (**قَصْراً**) عطف على "**مدّاً**"، أو مفعول مطلق لـ"**قصر**" المقدر. وجملته عطف على جملة "**مدّ مدّاً**".

وقيل: هما تمييزان؛ أي: مِنْ حيث المدّ والقصر، أو خبران لـ"**كان**" المقدر؛ أي:

---

(١) في هامش (أ): بتقدير المضاف، أو جعل المصدر بمعنى المفعول.

سواء كان ممدوداً أو مقصوراً، أو منصوبان على نزع الخافض؛ أي: بمدّ وقصر، ثم حذف الجارّ ونصب كل منهما. انتهى.

ولا يخفى ما فيه، أمّا أوّلاً: فلأنّ حدّ التمييز لا يصدق عليهما ـ كما في «**الأشباه والنظائر**[1] **النحوية**» ـ.

وأمّا ثانياً: فلأنّ حذف "**كان**" مع إبقاء خبره من غير حرف الشرط مثل: "**إن**"[2] و"**لو**" ليس بقياسيّ ـ كما في «**الأشباه والنظائر النحوية**» أيضاً ـ.

وأما ثالثاً: فلأنّ نزع الخافض سماعي[3]؛ ولذا لم يجز "**إياك الأسد**" بتقدير "**من**" ـ كما مرّ ـ. [٢٢٢/آ]

(ويَلْحَقُهَا) مضارع. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "**أسماء الإشارة**". (حَرْفُ) مرفوع فاعله. (التَّنْبِيهِ) مجرور مضاف إليه لـ"**حرف**". والجملة استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (يَتَّصِلُ) مضارع. (بِهَا) متعلق بـ"**يتصل**". والضمير راجع إلى "**أسماء الإشارة**" بتأويل الجماعة. (حَرْفُ) مرفوع فاعله. (الخِطَابِ) مجرور مضاف إليه لـ"**حرف**". والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة المتقدّمة.

(وهِيَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**حرف الخطاب**"، فإنّ لفظ "**الحرف**" يؤنث ويذكر ـ كما في «**الهندي**» و«**حاشية الجاربردي**» للغَزيّ ـ. (خَمْسَةٌ) مرفوعة خبره. والجملة استئناف أو اعتراض. ذُكّر العدد؛ لاعتبار تذكير تمييزها؛ أي: حروف

---

(١) في هامش (أ): ذكره في أمثال ما نحن فيه.

(٢) في هامش (أ): "مثل إن" بيان.

(٣) في هامش (أ): إلا أنّه قال مولانا دده أفندي في «حاشية شرح العز للتفتازاني»: نزع الخافض وكذا التضمين وإن كانا سماعيين إلّا أنّهما لشيوعهما صارا كالقياسي، حتى يجوز للعلماء القول بهما فيما لا سماع فيه من العرب. فتدبر.

الخطاب. ولله درّ المصنف حيث أشار إلى تأنيث لفظ "**الحرف**" بقوله: "**هي**"، وإلى تذكيره بقوله: "**خمسة**".

مطلبٌ: في بيان المنافاة بين قولي العصام

وما في «**شرح العصام**» مِنْ أنّ المؤنث حرف الهجاء لا لفظ "**الحرف**" ليس كما ينبغي، على أنّه مخالف لِمَا قاله في «**الحاشية**»، فلا تغفل.

(فِي خَمْسَةٍ) ظرف مستقر مرفوع المحل صفة لـ"**خمسة**"؛ أي: مضروبة في خمسة.

(فَيَكُونُ) "**الفاء**" تفصيل أو جواب "**إذا**" المقدّر. و"**يكون**" مضارع ناقص، اسمه فيه راجع إلى الحاصل من الضرب، وقيل: إلى خمسة مضروبة فيها. فالظاهر حينئذٍ تأنيث الفعل. (خَمْسَةً) منصوبة خبر "**يكون**". والجملة لا محلّ لها تفصيل، أو جواب "**إذا**" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك. (و) عاطفة. (عِشْرِينَ) منصوب عطف على "**خمسة**".

(وهِيَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**خمسة وعشرين**". ("ذَاكَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة استئناف [٢٢٢/ب] أو اعتراض. (إِلَى "ذَاكُنَّ") متعلّق بـ"**منتهيًا**" المقدّر؛ أي: وهي "**ذاك**" وما بعدها حال كونها منتهياً إلى "**ذاكنّ**". وقد مرّ التفصيل، فلا تغفل.

(و) عاطفة. ("ذَانِكَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**ذاك**". (إِلَى "ذَانِكُنَّ") متعلّق بـ"**منتهيًا**" المقدّر. (وكَذَلِكَ) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هي**" أو "**هنّ**" راجع إلى "**البواقي**". والجملة الظرفيّة مرفوعة المحلّ خبر مقدّم. (البَوَاقِي) مرفوعة تقديراً مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض. وقيل: عطف على جملة

"هي ذاك"، ولا يخفى أنه سهو ظاهر، كما لا يخفى على مَن هو في هذا الفنّ ماهر[١].

(و) استئناف. (يُقَالُ) مضارع مجهول. ("ذَا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة استئناف. (لِلقَرِيبِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ "ذا" ـ كما في «شرح العصام» ـ، أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو للقريب، والجملة اعتراض. ويجوز كون "ذا" مبتدأ، و"للقريب" خبره، والجملة الاسميّة باعتبار هذا اللفظ مرفوعة تقديراً نائب الفاعل لـ"يقال".

(و) عاطفة. ("ذَلِكَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "ذا". (لِلبَعِيدِ) مثل إعراب "للقريب". أو "ذلك للبعيد" مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على لفظ "ذا للقريب". (و) عاطفة. ("ذَاكَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (لِلْمُتَوَسِّطِ) إعرابه ـ أيضاً ـ مثل إعراب "للقريب". أو "ذاك للمتوسط" مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على الجملة القريبة أو البعيدة.

(و) عاطفة. ("تِلْكَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. [٢٢٣/آ] (و) عاطفة. ("ذَانِّكَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("تَانِّكَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (مُشَدَّدَتَيْنِ) اسم فاعل تثنية[٢]، فاعله فيه "هما" راجع إلى "ذانّك" و"تانّك". وهي معه مركّبة منصوبة لفظاً حال منهما، أو مفعول "أعني" المقدّر. وقيل: خبر "كان" المقدّر؛ أي: إذا كانتا مشددتين. وقد عرفت ما فيه آنفاً، فلا تغفل.

(و) عاطفة. ("أُولَالِكَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (مِثْلَ) منصوب حال مِنَ الأربعة الأخيرة، أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي؛ يعني:

(١) في هامش (أ): فيه ردّ لبعض المعربين.

(٢) لعل الصواب: اسم مفعول.

الأربعة الأخيرة، والجملة الاسميّة اعتراض. أو: "**تلك**" مبتدأ، والثلاثة الأخيرة عطف عليها، و"**مثل**" مرفوع خبر المبتدأ، والجملة الاسميّة مرادة اللفظ مرفوعة تقديراً عطف على القريبة أو البعيدة. ("ذَلِكَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**".

(و) استئناف أو عطف. (أَمَّا) حرف شرط. ("ثَمَّهْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. ("هُنَا") ـ بضم الهاء وتخفيف النون ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**ثمّة**". (و) عاطفة. ("هَنَّا") ـ بفتح الهاء وتشديد النون ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد.

(فلِلمَكَانِ) "**الفاء**": جواب "**أمّا**". و"**للمكان**": ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هي**" أو "هنّ" راجع إلى هذه الأسماء الثلاثة. وهو معه جملة فعليّة مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: أمّا ما تقدم من قوله: "**ذا**" ونحوه فعامّ للمكان وغيره وأمّا "**ثمّ**" و"**هنا**"...إلخ.

(خَاصَّةً) منصوبة حال مِنَ المستكنّ في الخبر الظرف؛ أعني به قوله: "**للمكان**".

وفي «**القاموس**»: الخاصّة نقيض العامّة. [٢٢٣/ب] انتهى. والتاء للنقل مِنَ الوصفيّة إلى الاسميّة. وقيل: خاصّة مصدر كالعاقبة.

وفي «**شرح العصام**»: أنّه محتاج إلى تصحيح النقل. فعلى هذا: إنها حال مِنَ المستكنّ في قوله "**للمكان**"؛ بمعنى مخصوصة، أو ذي خاصّة بتقدير المضاف، أو مفعول مطلق لـ"**خصّ**" المقدّر. وجملته ـ أيضاً ـ حال مِنَ المستكنّ المذكور بتقدير "**قد**" أو استئناف. ويجوز كونها اسم فاعل بمعنى المخصوصة، أو اسماً منسوباً؛ أي: ذات خصوص، مثل: لابن وتامر، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿فِى عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]؛

أي: في عيشة ذات رضا على أحد الوجوه. فعلى الأول: التاء للتأنيث، وعلى الثاني: للمبالغة؛ لاستواء المذكر والمؤنث فيه ـ كما في «**حاشية المطول**» للمولى حسن چلبي ـ.

مطلبٌ للشهاب حاشية للرضي

وفي «**حاشية أنوار التنزيل**» للمولى الشهاب فيه بحث، كما ذكرناه في «**حواشي الرضي**». انتهى.

مطلبٌ: في الموصول

(**المَوْصُولُ**) مرفوع [٢٢٤/آ] مبتدأ. (**مَا**) مرفوع المحلّ خبره. والجملة استئناف. (**لَا**) نافية. (**يَتِمُّ**) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**جُزْءاً**) منصوب على التمييز عن نسبة "**تمّ**" إلى فاعله، أو على الحالية منه، أو على الخبريّة لـ"**تمّ**" إنْ تضمّن معنى "**صار**"، كما في: "**تمّ التسعة بهذا**[١] **عشرة**"؛ أي: صارت عشرة تامة ـ كما في «**الإظهار**». (**إِلَّا**) حرف استثناء. (**بِصِلَةٍ**) متعلّق بـ"**لا يتمّ**". (**و**) عاطفة. (**عَائِدٍ**) مجرور عطف على "**صلة**".

(**و**) استئناف. (**صِلَتُهُ**) مرفوعة مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**صلة**" راجع إلى الموصول. (**جُمْلَةٌ**) مرفوعة خبر المبتدأ. والجملة استئناف. ويجوز كونها اعتراضاً أو عطفاً على جملة "**الموصول ما...**"**إلخ**. (**خَبَرِيَّةٌ**) اسم منسوب مفرد مؤنث، نائب فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى "**جملة**"[٢]. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً صفة "**جملة**".

(**و**) عاطفة. (**العَائِدُ**) مرفوع مبتدأ. (**ضَمِيرٌ**) مرفوع خبره. والجملة عطف على جملة "**صلته**" خبريّة. وقيل: استئناف أو اعتراض. (**لَهُ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل صفة "**ضمير**". والضمير راجع إلى الموصول.

---

(١) في هامش (أ): "بهذا" بيان.

(٢) في هامش (أ): "إلى جملة" بيان.

(و) عاطفة. (صِلَةُ) مرفوعة مبتدأ. (الألِفِ) مضاف إليه لـ"صلة". (و) عاطفة. (اللَّامِ) مجرور عطف على الألف. (اسْمُ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على ما قبلها من حيث المعنى، كأنّه قيل: صلة ما عدا الألف واللام جملة خبرية، وصلة الألف واللام اسم فاعل. انتهى. وقيل: استئناف أو اعتراض. (فَاعِلٍ) مضاف إليه لـ"اسم"، أو مشغول بإعراب الحكاية. (أَوْ) عاطفة. (مَفْعُولٌ) مرفوع عطف على "اسم فاعل" بتقدير المضاف؛ أي: اسم مفعول. وقيل: مجرور عطف على "فاعل".

(و) عاطفة. (هِيَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى [٢٢٤/ب] الموصولات - كما في «الهندي» و«الجامي» -. ولا يبعد رجوع الضمير إلى الموصول والتأنيث باعتبار الخبر، فإنّه لكونه متعدّداً في حكم الجماعة.

("الَّذِي") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة الموصول "ما لا يتمّ"، وقيل: استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. ("الَّتِي") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "الذي". (و"اللَّذَانِ" و"اللَّتَانِ") كلٌّ منهما مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (بِالأَلِفِ) ظرف مستقرّ حال أو صفة مِنَ "اللذان" و"اللتان"؛ أي: حال كونهما بالألف أو الكائنان بالألف، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما كائنان بالألف. والجملة اعتراض. (و) عاطفة. (اليَاءِ) عطف على "الألف".

مطلب:

(و) عاطفة. ("الأُولى") على وزن "العُلَى"، مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "أحدهما". ثم إنّ هذه العبارة وقعت بالواو بعد الألف واللام في النسخ الّتي رأيناها مِنَ الشروح والأعاريب والمتون، لكن قال ابن هشام في «شرح اللمحة[1]»:

---

(١) اللمحة: مختصر في النحو على سبعة أبواب، للشيخ أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي =

يكتب "**الألَى**"[١] بغير الواو؛ لعدم الالتباس بـ"**إلى**" الجارّة؛ لكونها معرّفة بالألف واللام ـ كما في «**التصريح على توضيح ابن هشام**» ـ. وفي «**النكت**» للسيوطي: قال ابن قاسم: "**أولى**" الإشارة ترسم بواو زائدة بعد الألف دون الموصولة؛ لأنّ استعمالها بالألف واللام كاف في التفرقة. انتهى.

(و"**الَّذِينَ**" و"**اللَّائِي**" و"**اللَّاءِ**" و"**اللَّايْ**" و"**اللَّاتِي**" و"**اللَّوَاتِي**" و"**مَنْ**" و"**مَا**" و"**أَيّ**" و"**أَيَّةٌ**") كلٌّ منها مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. [٢٢٥/آ] وفي بعض النسخ: بتقديم "**ما**" على "**من**"، وعلى الأول شرح المصنف.

(و) عاطفة. ("**ذُو**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**أحدهما**". (**الطَّائِيَّةُ**) اسم منسوب مفرد مؤنث، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**ذو**" بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً صفة "**ذو**"، أو منصوبة لفظاً بـ"**أعني**" المقدّر. (و) عاطفة. ("**ذَا**") مراد اللفظ[٢]: مرفوع تقديراً عطف على "**أحدهما**". (**بَعْدَ**) ظرف مستقرّ حال، أو صفة لـ"**ذا**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". والجملة اعتراض كما مرّ التفصيل عند قوله: "**بالألف والياء**". ("**مَا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"بعد". (**لِلاسْتِفْهَامِ**) إعرابه كإعراب قوله: "**بعدما**"، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (**الأَلِفُ**) مرفوع لفظاً عطف على "**أحدهما**". (و) عاطفة. (**اللَّامُ**) مرفوع عطف على "**الألف**".

مطلبٌ:
في بيان أن الظاهر أن اللام وحده أو المجموع حرف موصول، كما في حرف التعريف

وفي «**شرح المفتاح**» للسيد الشريف: فيه إشارة إلى أنَّ الموصول مجموع الألف

= (ت: ٧٤٦هـ)، وشرحه جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري (ت٧٦٣هـ).

(١) في هامش (أ): "يكتب الألى" بيان.

(٢) في هامش (أ): "مراد اللفظ" بيان.

واللام، لا اللام وحده، كما اختاره سيبويه في حرف التعريف. وفي «**النكت**» للسيوطي: لم أرَ مَنْ حكى خلافـاً، هل بجملتهما موصول أو اللام فقط؟ كما قيل بذلك في حرف التعريف، ولجريانه اتّجاه، لكنّ المفهوم من عباراتهم الجزم بأنّ الموصول مجموع الألف واللام، خصوصـاً قول ابن الحاجب الألف واللام، وعبّر في المعرفة باللام فقط. انتهى ملخّصاً(١).

(و) استئناف أو اعتراض. **(العَائِدُ)** مرفوع مبتدأ. **(المَفْعُولُ)** مرفوع صفته. **(يَجُوزُ)** مضارع. **(حَذْفُهُ)** فاعله. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**حذف**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله [٢٢٥/ب] راجع إلى المبتدأ. والجملة الفعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها على الاستئناف أو الاعتراض، وقيل: عطف على ما قبلها.

مطلبٌ: في الإخبار بالذي

(و) استئناف. **(إِذَا)** شرطيّة منصوبة محلًّا على الظرفية لشرطها أو جوابها. **(أَخْبَرْتَ)** فعل وفاعل. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". **(بِـ"الَّذِي")** "**الباء**" حرف جرّ متعلّق بـ"**أخبرت**". و"**الذي**": مراد اللفظ: مجرور به تقديراً، ومنصوب محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلقه. فالباء هنا للاستعانة، كما في: "**كتبت بالقلم**"، لا صلة الإخبار؛ لأنّ كلمة "**الذي**" مخبر عنها لا مخبر بها، و"**زيد**" مخبر به لا عنه(٢) ـ كما في شرح المصنف، وقبله(٣) السيد الشريف في «**شرح المفتاح**» ـ.

---

(١) في هامش (أ): وفي «شرح العصام» لم ينقل اختلاف في أن الموصول هل هو الألف أو اللام أو كلاهما؟ كما اختلف في حرف التعريف، والظاهر أنه لا فرق بينهما، وتخصيص الاحتمالات بحرف التعريف تحكم. انتهى.

(٢) في هامش (أ): "لا عنه" بيان.

(٣) في هامش (أ): حيث نقله بلا تعقّب.

(صَدَّرْتَهَا) فعل وفاعل. والضمير مفعوله راجع إلى كلمة "**الذي**". والجملة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض. (و) عاطفة. (جَعَلْتَ) فعل وفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**صدرتها**". (مَوْضِعَ) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لـ"**جعلت**". (المُخْبَرِ) مضاف إليه لـ"**موضع**". (عَنْهُ) متعلّق بـ"**المخبر**"، ونائب فاعله. والضمير راجع إلى "**الألف واللام**". (ضَمِيراً) منصوب مفعول أوّل لـ"**جعلت**". (لَهَا) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ مفعوله الثاني. والضمير راجع إلى كلمة "**الذي**". هذا إذا كان "**جعلت**" بمعنى "**صيّرت**"، وأما إذا جعل بمعنى "**وَضَعْتَ**" ـ كما هو أحد معانيه على ما في «**القاموس**» ـ فـ"**ضميراً**" مفعوله، و"**لها**" ظرف مستقر صفة له؛ أي: كائناً له. (و) عاطفة. (أَخَّرْتَهُ) فعل وفاعل. والضمير مفعوله [٢٢٦/آ] راجع إلى المخبر عنه. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**جعلت**"، أو جملة "**صدّرتها**". (خَبَراً) منصوب حال مِنَ الضمير المنصوب في "**أخّرته**"، أو مفعول ثان لـ"**أخّرته**" على تضمينه معنى "**جعلته**" ـ كما في «**الجامي**» ـ.

(فَإِذَا) "**الفاء**": تفصيل. و"**إذا**": شرطيّة ظرف لشرطها أو جوابها. (أَخْبَرْتَ) فعل وفاعل. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (عَنْ "زَيْدٍ") متعلّق بـ"**أخبرت**". (مِنْ) حرف جرّ. ("ضَرَبْتُ زَيْداً") مراد اللفظ: مجرور تقديراً بـ"**من**". والجارّ مع المجرور ظرف مستقرّ حال مِنْ "**زيد**" أو صفته؛ أي: كائناً أو الكائن مِنْ ضربت زيداً، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن مِنْ ضربت زيداً. والجملة اعتراض. وإذا أريد المعنى: فـ"**ضربت زيداً**": فعل وفاعل ومفعول. (قُلْتَ) فعل وفاعل. والجملة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل.

("الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ") مراد اللفظ: منصوب تقديراً مقول القول. وإذا أريد المعنى: فـ"**الذي**": اسم موصول مرفوع المحلّ مبتدأ. و"**ضربت**": فعل وفاعل. والضمير مفعوله راجع إلى الموصول. والجملة الفعليّة لا محلّ لها صلة الموصول.

و"زيد": مرفوع خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة استئناف[1]؛ هذا إخبار عن "زيداً"، وإذا أخبرت عن "التاء" فتقول: "**الذي ضرب زيداً أنا**". ثم إنّ الإخبار بـ"**الذي**" هنا في الجملة الخبريّة، ويجوز الإخبار به في الجملة الشرطيّة، مثل: "**إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود**"، فتقول في [٢٢٦/ب] الإخبار عن الشمس: "**الّتي إن كانت طالعة فالنهار موجود الشمس**"، وتقول في الإخبار عن النهار: "**الذي إن كانت الشمس طالعة فهو موجود النهار**".

(و) استئناف. (**كَذَلِكَ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مقدم. (**الأَلِفُ**) مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض، والعطف على ما قبلها بحسب المعنى، فلا تغفل. (و) عاطفة. (**اللَّامُ**) عطف على "**الألف**". (**فِي الجُمْلَةِ**) ظرف مستقرّ صفة "**الألف واللام**"؛ أي: الكائن في الجملة. أو حال منه، فإنّه وإنْ كان مبتدأ لفظاً إلّا أنّه مفعول التشبيه المستفاد مِنَ الكاف، فكأنّه قيل: أشبّه الألف واللام بـ"**الذي**". أو حال مِنْ ضميره المستكنّ في قوله: "**كذلك**". (**الفِعْلِيَّةِ**) اسم منسوب، فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى "**الجملة**". وهي معه مركّبة مجرورة لفظاً صفة "**الجملة**". (**خَاصَّةً**) منصوبة حال مِنَ "**الجملة الفعليّة**". وقد مرّ الاحتمال الآخر والتفصيل آنفاً، فلا تغفل.

(**لِيَصِحَّ**) "**اللام**": حرف جرّ متعلّق بفعل مفهوم مِنْ فحوى الكلام؛ أي: اشترط كون الألف واللام في الجملة الفعلية أو بفعل مقدّر في نظم الكلام؛ لإفادة المرام؛ أي: اشترط أو خصّ خاصّة. و"**يصح**": مضارع منصوب بـ"**أن**" مقدرةً. (**بِنَاءُ**) مرفوع فاعله. والجملة في تأويل المفرد، فمحلّه القريب مجرور باللّام، ومحلّه البعيد نصب[2] مفعول له لمتعلّقه. (**اسْمِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"بناء"، ومنصوب محلاً مفعوله.

---

(١) في هامش (أ): ومن اللطائف: أنّ طالباً حين قرأ هذا المحل قال لأستاذه: أخبرني عن التاء في ضربت زيداً، فقال الأستاذ: لا يخبر بالذي عنه؛ لعدم معرفته بالقواعد.

(٢) في هامش (أ): أو مرفوع محلاً نائب فاعله إن كان البناء مصدراً مجهولاً.

(الفَاعِلِ) مضاف إليه لـ"**اسم**". **(أَوْ)** عاطفة. **(المَفْعُولِ)** مجرور عطف على "**الفاعل**". وفي بعض النسخ: "**اسمي الفاعل والمفعول**" بتثنية الاسم والواو[١]، وعلى الأوّل شرح المصنف. فإذا [٢٢٧/آ] أخبرت[٢] عن التاء من "**ضربت زيداً**" فتقول: "**الضارب زيداً أنا**"، وإذا أخبرت عن "**زيداً**" فتقول: "**الضاربه أنا زيد**" ـ كما في شرح المصنف ـ.

(فَإِذَا) "**الفاء**": تفصيل أو جوابيّة، لا عاطفة على الجملة الشرطيّة السابقة كما توهّم[٣]. و"**إذا**": شرطيّة ظرف لشرطها أو جوابها. **(تَعَذَّرَ)** ماض. **(أَمْرٌ)** فاعله. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". **(مِنْهَا)** ظرف مستقرّ صفة "**أمر**". والضمير راجع إلى الأمور المذكورة بتأويل الجماعة. **(تَعَذَّرَ)** ماض. **(الإِخْبَارُ)** فاعله. والجملة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل، أو جواب "**إذا**" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك.

(و) استئناف. **(مِنْ ثَمَّهْ)** متعلّق وعلّة لقوله. **(امْتَنَعَ)** ماض، فاعله فيه راجع إلى "**الإخبار بالذي**". والجملة لا محلّ لها استئناف. **(فِي ضَمِيرِ)** متعلّق بالمستكنّ في "**امتنع**"، فإنّ الضمير الراجع إلى المصدر يجوز تعلّق الجارّ به، إذ الظرف يكفيه رائحة الفعل؛ ولذا يتعلّق بالألفاظ المعقولة عن المعنى الذي يتعلّق به الظرف باعتبار معناه الأصلي. كذا حققه المحققون، وإنْ صرح الرضي في هذا المقام بأنّه لا يجوز "**مروري بزيد حسن وهو[٤] بعمرو قبيح**" ـ كذا في «**شرح العصام**» ـ وقد سبق التفصيل. **(الشَّأْنِ)** مضاف إليه لـ"**ضمير**".

---

(١) في هامش (أ): بدل أو.

(٢) في هامش (أ): بالألف واللام.

(٣) في هامش (أ): المتوهم صاحب «الإفصاح».

(٤) في هامش (أ): على أن يكون بعمرو متعلقاً بـ"هو" الراجع إلى المرور.

(و) عاطفة. (المَوْصُوفِ) مجرور عطف على "**ضمير الشأن**". (والصِّفَةِ والمَصْدَرِ) كلٌّ منهما مجرور عطف على القريب أو البعيد. (العَامِلِ) صفة "**المصدر**". (والحَالِ والضَّمِيرِ) كلٌّ منهما مجرور عطف على أحدهما. (المُسْتَحِقِّ) صفة "**الضمير**". (لِغَيْرِهَا) [٢٢٧/ب] متعلّق بالمستحقّ. و"**اللام**" للتقوية. والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى كلمة "**الّذي**". (والِاسْمِ) مجرور عطف على أحدهما. (المُشْتَمِلِ) مجرور صفة الاسم. (عَلَيْهِ) متعلّق به. والضمير راجع إلى "**الضمير المستحقّ**".

مطلبٌ: في بيان "ما" الاسميّة

(و) استئناف. ("مَا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (الِاسْمِيَّةُ) اسم منسوب، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**ما**" بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً صفة "**ما**". (مَوْصُولَةٌ) مرفوعة خبر المبتدأ. والجملة استئناف. (و) عاطفة. (اسْتِفْهَامِيَّةٌ) اسم منسوب، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى كلمة "**ما**". وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً عطف على "**موصولة**". (و) عاطفة. (شَرْطِيَّةٌ) مثل "**استفهاميّة**" مركّبة مرفوعة لفظاً عطف على القريب أو البعيد. (ومَوْصُولَةٌ وتَامَّةٌ) كلٌّ منهما مرفوع عطف على أحدهما. (بِمَعْنَى) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ صفة كاشفة لـ"**تامّة**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هي". والجملة الاسميّة معترضة. ("شَيْءٍ") مضاف إليه لـ"**معنى**". (و) عاطفة. ("صِفَةٌ") مرفوعة عطف على أحدهما. (و) عاطفة. ("مَنْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (كَذَلِكَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**ما الاسميّة موصولة**". انتهى.

(إِلَّا) حرف استثناء. (فِي التَّامِّ) ظرف للظرف المستقرّ؛ أعني به "**كذلك**". وقيل: ظرف لمعنى التشبيه المستفاد مِنَ الكاف. (و) عاطفة. (الصِّفَةِ) عطف على التام. (و) عاطفة. ("أَيٌّ") مراد اللفظ: مرفوع لفظاً مبتدأ. (و"أَيَّةٌ") عطف عليه. (كَـ"مَنْ") "**الكاف**": حرف جرّ. و"مَنْ": مراد اللفظ: مجرور تقديراً بالكاف، والجارّ مع المجرور

ظرف مستقرّ، فاعله فيه "هما" راجع إلى "أيّ وأيّة". وهو معه جملة فعليّة عند البصريين، ومركّب عند الكوفيين ـ كما مرّ ـ، مرفوع [٢٢٨/آ] المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة.

(وهِيَ) مرفوعة المحل مبتدأ راجع إلى "أيّ وأيّة" باعتبار كل واحد. (مُعْرَبَةٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها راجع إلى المبتدأ. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (وحْدَهَا) نصب على الحاليّة مِنَ المستكنّ في "معربة" بتأويل منفردة، أو على الظرفية لـ"معربة" على الاختلاف. وقد سبق التفصيل، فلا تغفل. والضمير مضاف إليه لـ"وَحْد" راجع إلى المستكنّ في "معربة"، لا إلى "أيّ وأيّة" بتأويل كل واحدة كما توهّم(١).

(إلَّا) حرف استثناء. (إذَا) لمجرّد الظرفية منصوب المحلّ مفعول فيه لـ"معربة". (حُذِفَ) ماض مجهول. (صَدْرُ) نائب الفاعل. والجملة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"إذا". (صِلَتِهَا) مجرورة مضاف إليها لـ"صدر". والضمير مضاف إليه لـ"صلة" راجع إلى المستكنّ في "معربة"، لا إلى كل واحدة مِنْ "أيّ" و"أيّة" كما توهم.

(و) استئناف. (فِي) حرف جرّ. ("مَاذَا صَنَعْتَ؟") مراد اللفظ: مجرور تقديراً بـ"في"، والجارّ مع المجرور ظرف مستقر، فاعله فيه "هما" راجع إلى المبتدأ المؤخر. وهو معه جملة فعليّة، أو مركّب مرفوع المحل خبر مقدّم. (وَجْهَانِ) مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (أَحَدُهُمَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"أحد" راجع إلى "الوجهان". (مَا الَّذِي) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، أو مرفوعة المحل صفة وجهان.

---

(١) في هامش (أ): المتوهم صاحب «الإفصاح».

(و) اعتراض. (**جَوَابُهُ**) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**جواب**"، راجع[١] إلى "**ماذا صنعت؟**"[٢]. (**رَفْعٌ**) مرفوع خبره؛ [٢٢٨/ب] أي: جوابه[٣] مرفوع، أو ذو رفع، بجعل المصدر بمعنى اسم المفعول، أو تقدير المضاف قبل المصدر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها معترضة بين المعطوفين.

(و) عاطفة. (**الآخَرُ**) مرفوع مبتدأ. ("**أَيُّ شَيْءٍ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**أحدهما ما الّذي**". (**وجَوَابُهُ**) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**جواب**" راجع إلى "**ماذا صنعت؟**"[٤]. (**نَصْبٌ**) مرفوع خبره بالتأويل الّذي تقدم. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، وقيل: عطف على ما قبلها.

مطلبٌ: في أسماء الأفعال

(**أَسْمَاءُ**) مرفوعة مبتدأ. (**الأَفْعَالِ**) مضاف إليها لـ"**أسماء**". (**مَا**) مرفوع المحلّ خبره. والجملة استئناف. (**كَانَ**) ماض ناقص، اسمه فيه راجع إلى "**ما**". (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر "**كان**"، أو حال مِنَ المستكنّ فيه إنْ كان تامّاً بمعنى "**ثبت**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**الأَمْرِ**) مضاف إليه لـ"**معنى**". (**أَوْ**) عاطفة. (**المَاضِي**) مجرور تقديراً عطف على "**الأمر**".

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**رُوَيدَ زَيْداً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**رويد**": اسم فعل بمعنى "**أمهل**"، مبنيّ على الفتح لا محلّ له؛

---

(١) في هامش (أ): كذا في «الهندي».

(٢) في هامش (أ): أي: باعتبار الوجه الأول.

(٣) في هامش (أ): وفي «شرح العصام»: أي: إعراب، جوابه رفع، أو جوابه مرفوع، أو ذو رفع، أو رفع ماض مجهول، وإن اشتهر خلافه. انتهى.

(٤) في هامش (أ): أي: باعتبار الوجه الآخر.

لكونه بمعنى[١] الفعل عند المحققين، فاعله فيه "**أنت**". والجملة فعليّة، وقيل: اسميّة[٢] لا محلّ لها استئناف. و"**زيداً**": مفعول به لـ"**رويد**".

وعند بعض النُّحاة أنّ "**رويد**" مرفوع المحل مبتدأ. و"**أنت**" مرفوع المحل فاعله سادّ مسدّ الخبر، كما في: "**أقائم الزيدان؟**"، واختاره المصنف في «**إيضاح المفصل**»، وفي «**الأشباه والنظائر**»: هو الصحيح.

وعند بعض النُّحاة أنّ "**رويد**" منصوب المحلّ مفعول مطلق لـ"**أمهل**" المقدّر. ولا يخفى أنّه مردود بأنّ [٢٢٩/آ] تقدير الفعل ينافي كونه اسم الفعل ومبنيّاً، بل يوجب كونه معرباً كـ"**سقياً ورعيًا**"، إذ لا موجب للبناء حينئذٍ؛ لأنّ معنى الفعليّة إنّما هو للفعل المقدّر لا له.

(**أَيْ**) حرف تفسير. (**أَمْهِلْهُ**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف بيان لِـمَا قبله. (**و**) عاطفة. ("**هَيْهَاتَ ذَاكَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**رويد زيداً**". وإذا أريد المعنى: فـ"**هيهات**": اسم فعل بمعنى "**بَعُدَ**" مبنيّ على الفتح لا محلّ له؛ لكونه بمعنى الفعل. و"**ذاك**": مرفوع المحلّ فاعله. و"**الكاف**": حرف خطاب لا محلّ له. هذا على قول المحققين، وقد سبق قولان آخران، فلا تغفلوا عنهما أيّها الإخوان. (**أَيْ**) حرف تفسير. (**بَعُدَ**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف بيان لِـمَا قبله.

(**و**) استئناف. (**فَعَالِ**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل صفة "**فعال**"؛ أي: الكائن بمعنى "آه"، أو منصوب المحلّ حال منه؛ أي: كائناً بمعنى "آه"، ويحتمل كونه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن بمعنى "آه". والجملة الاسميّة اعتراض بين المبتدأ والخبر. (**الأَمْرِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**معنى**".

---

(١) في هامش (أ): "بمعنى" بيان.

(٢) في هامش (أ): وإليه ذهب ابن هشام في «مغني اللبيب» في بحث الجملة.

(مِنَ الثُّلَاثِيِّ) ظرف مستقر صفة بعد الصفة، أو حال بعد حال مِنْ "**فعال**" على الترادف، أو مِنَ المستكن في قوله: "**بمعنى**" على التداخل إنْ كان حالاً مِنْ "**فعال**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن مِنَ الثلاثي. والجملة الاسميّة اعتراض، أو خبر بعد خبر على تقدير كون قوله: "**بمعنى**" خبر مبتدأ محذوف. وقيل(١): يجوز كونه صفة "**الأمر**"، أو حالاً منه. ولا يخفى ضعفه على أُولِي الأفهام، والله وليّ التوفيق والإنعام.

(قِيَاسٌ) مرفوع خبر المبتدأ؛ أي: [٢٢٩/ب] ذو قياس بتقدير المضاف، لا بمعنى قياسيّ بتقدير ياء النسبة، إذ لا يجوز حذفها ـ كما صرح به الفاضل العصام ـ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. وفي «**شرح العصام**»: قوله "**فعال**" مبتدأ، خبره قوله: "**بمعنى الأمر**"، وقوله: "**مِنَ الثلاثي**" خبر ثان. وقوله: "**قياس**" خبر ثالث. (كَـ"نَزَالِ") ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (بِمَعْنَى) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن بمعنى "آه"، أو حال مِنْ "**نزال**" أو صفة له؛ أي: كائناً أو الكائن بمعنى "آه". ("انْزِلْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**". (و) استئناف. ("فَعَالِ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (مَصْدَراً) حال مِنَ المستكنّ في "**مبنيّ**"، أو مِنْ "**فعال**" على قول ابن مالك، أو مفعول "**أعني**" المقدّر. (مَعْرِفَةً) منصوبة صفة "**مصدراً**". (كَـ"فَجَارِ") ظرف مستقرّ صفة بعد الصفة لـ"**مصدراً**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كفجار. والجملة معترضة ـ كما في «**الهندي**» ـ.

(و) عاطفة. (صِفَةً) عطف على قوله: "**مصدراً**". (مِثْلُ) صفة الصفة(٢)، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو مثل، أو مفعول "**أعني**" المقدّر. ("يَا فَسَاقِ") مراد اللفظ:

---

(١) في هامش (أ): القائل: صاحب «الإفصاح».

(٢) في هامش (أ): كذا في «الهندي».

مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**يا**": حرف نداء. و"**فساق**": مبنيّ على الكسر لفظاً، ومبنيّ على الضمّ محلًّا ـ كما في هذا، على ما سبق تحقيقه ـ، منصوب محلًّا مفعول به لـ"**أدعو**" المقدّر. (مَبْنِيٌّ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبره. والجملة [٢٣٠/آ] الاسميّة لا محلّ لها استئناف، كما هو ظاهر كلام المصنف في الشرح. وقيل: عطف على الجملة الاسميّة السابقة.

(لِمُشَابَهَتِهِ) متعلّق بـ"مبنيّ" وعلّة له. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**مشابهة**"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعلها راجع إلى "**فعال**" المذكور آنفاً. (لَهُ) متعلّق بـ"**المشابهة**". و"**اللام**" لتقوية العمل. والضمير راجع إلى "**فعال**" بمعنى الأمر.

(عَدْلاً) نصب على التمييز عن نسبة المشابهة إلى فاعلها، أو الحالية مِنَ الضمير المجرور في "**مشابهته**"؛ أي: حال كونه معدولاً وصاحب زنة ـ كما في «**الهندي**» ـ، أو الظرفيّة لـ"**لمشابهة**" على تنزيله منزلة الظرف؛ أي: في العدل. (و) عاطفة. (زِنَةً) عطف على "**عدلاً**". (و) عاطفة. (عَلَمًا) منصوب حال مِنَ المستكنّ في "**مبنيّ**". وقوله(1): "**معرب**" مستغن عن التقييد به بجعل ضميره إلى "**فعال**" المقيّد، فلا حاجة إلى ما قيل: العامل فيه ما يستفاد من قوله: "**معرب ومبنيّ**"؛ أي: يختلف فيه، وإلّا لاجتمع على معمول واحد عاملان، أو احتيج إلى حذف معمول أحدهما ـ كما عرفت في باب التنازع، كما في «**حاشية العصام**» ـ. (لِلأَعْيَانِ) ظرف مستقرّ صفة "**علماً**".

(مُؤَنَّثًا) صفة بعد الصفة، أو حال مِنَ المستكنّ في قوله: "**للأعيان**". (كَـ"قَطَامِ") ظرف مستقرّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كقطام. والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض. ويحتمل كون الظرف المستقرّ صفة ثالثة لـ"**علماً**". (و) عاطفة. ("غَلَابِ")

(١) في هامش (أ): القائل: الفاضل الهندي.

مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**قطام**". (**مَبْنِيٌّ**) مرفوع عطف على "**مبنيّ**" السابق(١). وفي «**شرح العصام**»: قوله: "**علماً**" عطف على "**مصدراً**"، وقوله: "**مبنيّ**" عطف على "**مبنيّ**" السابق، عطف الشيئين على [٢٣٠/ب] معمولي عاملين مختلفين، فتبع المصنف في هذا التركيب الفرّاء على خلاف مذهبه، أو قدّر مبتدأ بعد حرف العطف؛ أي: وفعال علماً...إلخ. هذا كلامه. (**فِي الحِجَازِ**) ظرف لـ"**مبنيّ**". (**ومُعْرَبٌ**) عطف على "**مبنيّ**". (**فِي تَمِيمٍ**) ظرف لـ"**معرب**".

(**إِلَّا**) حرف استثناء. (**مَا**) منصوب المحلّ مستثنى مِنَ المستكنّ في "**معرب**". وقيل: يحتمل أنْ يكون الاستثناء منقطعاً؛ أي: لكنّ ما في آخره راء ليس معرباً. وفيه: أنّ الاتصال حقيقة في الاستثناء، فمتى أمكن الحقيقة لا يصار إلى المجاز، ولذلك اختير الاتصال في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١] بالتغليب وإنْ قيل بالانقطاع بالنظر إلى الظاهر ـ كما في «**شرح المفتاح**» للسيد الشريف ـ. (**فِي آخِرِهِ**) ظرف مستقرّ. والضمير مضاف إليه لـ"**آخر**" راجع إلى "**ما**". (**رَاءٌ**) فاعله، أو مبتدأ مؤخر والظرف خبر مقدم. والجملة الظرفية أو الاسميّة صفة "**ما**" أو صلته. (**نَحْوُ**) معلوم. ("**حَضَارِ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**".

مطلبٌ: في الأصوات

(**الأَصْوَاتُ**) مرفوعة مبتدأ. (**كُلُّ**) مرفوع خبره. والجملة استئناف. (**لَفْظٍ**) مضاف إليه لـ"**كل**". (**حُكِيَ**) ماض مجهول. (**بِهِ**) متعلّق بـ"**حكي**". والضمير راجع إلى "**لفظ**". (**صَوْتٌ**) نائب الفاعل. والجملة مجرورة المحلّ صفة "**لفظ**". (**أَوْ**) عاطفة. (**صُوِّتَ**) ماض مجهول. (**بِهِ**) متعلّق بـ"**صوت**" ونائب فاعله. والجملة مجرورة المحل

---

(١) في هامش (أ): قوله: "السابق" صفة مبني، فإنه لكونه مراد اللفظ معرفة فلذا صح كون المعرفة صفة له.

عطف على جملة "**حكي**".

(لِلبَهَائِمِ) متعلّق ـ أيضـًا ـ بـ"**صوت**"، مفعول به غير صريح له؛ لأنّ اللام صلة لا للتعليل، فتدبر. أو قوله: "**للبهائم**" نائب الفاعل لـ"**صوت**"، و"**به**" متعلّق به مفعول به غير صريح له ـ كما قال المصنف في باب: "**مفعول ما لم يسم فاعله**" ـ. وإنْ لم يكن المفعول به فالجميع سواء، [٢٣١/آ] فلا تغفل. (**فالأَوَّلُ**) "**الفاء**": للتفصيل. و"**الأوّل**": مبتدأ. (كَـ"**غَاقِ**") ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها تفصيل. (و) عاطفة. (**الثَّانِي**) مرفوع تقديراً مبتدأ. (كَـ"**نَخْ**") ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**الأوّل كغاق**".

مطلبٌ: في المركبات

(**المُرَكَّبَاتُ**) مرفوعة مبتدأ. (**كُلُّ**) مرفوع لفظـًا خبره. والجملة استئناف. (**اسْمٍ**) مضاف إليه لـ"كل". (مِنْ كَلِمَتَيْنِ) ظرف مستقرّ صفة "**اسم**". (**لَيْسَ**) ماض ناقص. (**بَيْنَهُمَا**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبره المقدّم. والضمير مضاف إليه لـ"**بين**" راجع إلى كلمتين. (**نِسْبَةٌ**) مرفوعة اسمه المؤخر. والجملة مجرورة المحلّ صفة "**كلمتين**".

(**فإِنْ**) "**الفاء**": تفصيل. و"**إنْ**": شرطيّة. (**تَضَمَّنَ**) ماض مبنيّ على الفتح، مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**". (**الثَّانِي**) مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محل لها فعل الشرط. (**حَرْفًا**) مفعوله. (**بُنِيَا**) ماض مجهول مبنيّ على الفتح، مجزوم المحل به ـ أيضـًا ـ والألف مرفوع المحلّ نائب الفاعل راجع إلى الجُزْءَان[١]. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها تفصيل.

(كَـ"**خَمْسَةَ عَشَرَ**") ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو.

---

(١) في هامش (أ): أي: المفهومان من سباق الكلام.

والجملة اعتراض. (و) عاطفة. ("حَادِي عَشَرَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "خمسة عشر". (و) عاطفة. (أَخَوَاتِهَا) مجرورة عطف على القريب أو البعيد. والضمير مضاف إليه لـ"أخوات" راجع إلى كلّ مِن "خمسة عشر" و"حادي عشر"، أو إلى "حادي عشر" فقط، فوجه تخصيص أخوات "حادي عشر" حينئذٍ دون أخوات "خمسة عشر"؛ [٢٣١/ب] لِمَا فيهَا مِنَ الخفاء دون "خمسة عشر" ـ كما في «شرح العصام» ـ.

(إِلَّا) حرف استثناء. (اثْنَيْ عَشَرَ) مراد اللفظ: منصوب تقديراً مستثنى من قوله: "خمسة عشر"؛ لأنه يخالفه في بناء الجزء الأول ـ كما في شرح المصنف ـ. وفي «شرح العصام»: أنّه مستثنى مِنَ الضمير في "بنيا". وقيل: مستثنى مِنَ الأخوات. (و) عاطفة. (إِلَّا) مركّبة مِنْ "إن" و"لا"، فـ"إنْ" شرطيّة، و"لا" نافية، وفعل الشرط محذوف؛ أي: إنْ لا يتضمن الثاني حرفاً. (أُعْرِبَ) ماض مجهول مجزوم المحل بـ"إن". (الثَّانِي) مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطية عطف على الجملة الشرطية السابقة. (كَـ"بَعْلَبَكَّ") ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". والجملة اعتراض. (و) عاطفة. (بُنِيَ) ماض مجهول مجزوم المحلّ بـ"إن". (الأَوَّلُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "أعرب الثاني".

(فِي الأَفْصَحِ) متعلّق بقوله: "أعرب الثاني" و"بني الأول" على التنازع، فأيّهما عمل فيه، فمعمول الآخر محذوف وجوباً عند الجمهور، خلافاً لابن مالك، فإنّه قال في «التسهيل»: الحذف أَوْلَى[١] لا واجب، وإنْ وافق الجمهور في «الكافية الكبرى» ـ كما في «النكت» للسيوطي ـ. وقيل: هو ظرف مستقرّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا. وفي بعض النسخ: "في الأصح" بدل في "في الأفصح"، وعليه شرح المصنف.

---

(١) في هامش (أ): وهذه المسألة كانت سبباً لكتابة النكت لهذا الحقير الفقير.

مطلبٌ: في الكنايات

(**الكِنَايَاتُ**) مرفوعة مبتدأ. ("**كَمْ**") مراد اللفظ مع ما عطف عليه: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ [٢٣٢/آ] والجملة لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. ("**كَذَا**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "كم". (**لِلعَدَدِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما كائنان للعدد. والجملة اعتراض. وقيل: أي كلّ واحد منهما كائن للعدد. والظاهر ما ذكرناه. ويجوز كون الظرف المستقرّ صفة لـ"**كم وكذا**"، وحالاً منهما؛ أي: الكائنان أو كائنين للعدد. (و"**كَيْتَ**" و"**ذَيْتَ**")(١) كلّ منهما مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**كذا**"، أو على "**كم**". (**لِلحَدِيثِ**) مثل قوله: "**للعدد**". فلا تغفل. (فَـ"**كَمْ**") "**الفاء**": تفصيل، و"كم": مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ أوّل. (**الِاسْتِفْهَامِيَّةُ**) اسم منسوب، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**كم**" بتأويل الكلمة، وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً صفة "كم". (**مُمَيِّزُهَا**) مرفوع مبتدأ ثان. والضمير مضاف إليه لـ"مميّز" راجع إلى المبتدأ الأوّل. (**مَنْصُوبٌ**) مرفوع خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملة اسميّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الأوّل. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها تفصيل. (**مُفْرَدٌ**) مرفوع خبر بعد الخبر، أو صفة "**منصوب**".

(و) عاطفة. (**الخَبَرِيَّةُ**) مرفوع مبتدأ أوّل بتقدير الموصوف؛ أي: "**كم**" الخبرية. (**مَجْرُورٌ**) مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: مميّزها الذي هو مبتدأ ثان. والجملة اسميّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الأوّل. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على الكبرى السابقة ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وفي «**الهندي**» أنّ قوله: "**الخبرية**" مرفوعة مبتدأ بتقدير المضاف؛ أي: مميّز "**كم**" الخبريّة خبره "**مجرور**". والجملة

---

(١) في هامش (أ): قوله كيت وذيت: هما مبنيّان على الفتح، ويجوز بناؤهما على الضم والكسر، ولا يستعملان إلا مكررين بواو العطف، نحو: قال فلان: كيت وكيت، وكان من الأمر ذيت وذيت ـ كذا في «الرّضي»، وفيه زيادة تفصيل فانظر إليه إن كنت من أصحاب التّحصيل ـ.

عطف على الكبرى؛ أعني قوله: "**وكم الاستفهاميّة مميّزها منصوب مفرد**" دون الصغرى الواقعة خبراً؛ لعدم الرّابط. [٢٣٢/ب] هذا كلامه ملخّصاً. (**مُفْرَدٌ**) مرفوع خبر بعد خبر، أو صفة "**مجرور**". (و) عاطفة. (**مَجْمُوعٌ**) عطف على "**مفرد**".

(وتَدْخُلُ) مضارع. ("مِنْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (فِيهِمَا) ظرف "**تدخل**". والضمير راجع إلى تمييز "كم" الاستفهاميّة، وتمييز "كم" الخبريّة. (و) عاطفة. (لَهُمَا) ظرف مستقرّ خبر مقدّم. والضمير راجع إلى "كم" الاستفهاميّة و"كم" الخبريّة. وفي بعض النسخ: "**ولها**" بإفراد الضمير؛ إرجاعاً إلى "كم" استفهاميّة أو خبريّة[١]. وعلى الأوّل شرح المصنّف، وهو الظاهر. (صَدْرُ) مرفوع مبتدأ مؤخّر. والجملة لا محلّ لها عطف على ما قبلها. وقيل: استئناف. (الكَلَامِ) مضاف إليه لـ"صدر".

(و) عاطفة. (كِلَاهُمَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"كلا" راجع إلى "كم" الاستفهاميّة و"كم" الخبريّة. (يَقَعُ) مضارع، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى "كلاهما" مراعاة للفظه، فإنّ معناه وإنْ كان تثنية إلّا أنّ لفظه مفرد. والجملة الفعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. وفي «**مغني اللبيب**»: وقد سئلت قديماً عن قول القائل: "**زيد وعمرو كلاهما قائم**" أو "**كلاهما قائمان**" أيهما الصّواب؟ فكتبت: إنْ قدّر "**كلاهما**" توكيداً قيل: "**قائمان**"؛ لأنّه خبر عن "**زيد وعمرو**"، وإنْ قدّر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد على هذا. فإذا قيل: "**إنّ زيداً وعمراً**"، فإنْ قيل: "**كليهما**" قيل: "**قائمان**"، أو "**كلاهما**" فالوجهان. ويتعيّن مراعاة اللّفظ في نحو: "**كلاهما محبّ لصاحبه**"؛ لأنّ معناه: كلّ منهما. انتهى.

---

(١) في هامش (أ): "أو خبرية" بيان.

(مَرْفُوعًا) منصوب حال مِنَ المستكنّ في "**يقع**"، أو خبره إنْ كان بمعنى "**يصير**". [٢٣٣/آ] **(و)** عاطفة. **(مَنْصُوبًا)** عطف على "**مرفوعًا**". **(و)** عاطفة. **(مَجْرُوراً)** عطف على القريب أو البعيد. **(فكُلُّ)** "**الفاء**": تفصيل. و"**كلّ**": مرفوع مبتدأ. **(مَا)** مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**كلّ**".**(بَعْدَهُ)** ظرف مستقرّ. والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى "**ما**". **(فِعْلٌ)** فاعله، أو مبتدأ مؤخر والظّرف خبر مقدّم. والجملة الفعليّة أو الاسميّة صفة "**ما**". ولا يجوز كون "**ما**" موصولاً هنا؛ لأنَّ كلمة "**كلّ**" في المعرفة لإحاطة الأجزاء فلا يستقيم المعنى ـ كما في «**الهندي**» و«**شرح العصام**» ـ. **(غَيْرُ)** مرفوع صفة "**فعل**". **(مُشْتَغِلٍ)** مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". **(عَنْهُ)** متعلّق بـ"**مشتغل**" على تضمين معنى الفراغ. والضمير راجع إلى "**ما**". **(بِضَمِيرِهِ)** متعلّق بـ"**مشتغل**" باعتبار أصل معناه فـ"**الباء**" صلة، وفي «**القاموس**»: اشتغل به. أو باعتبار ملاحظة معنى الفراغ فـ"**الباء**" سببيّة. والضمير مضاف إليه لـ"ضمير" راجع إلى "**ما**". **(كَانَ)** ماض ناقص اسمه فيه راجع إلى المبتدأ. **(مَنْصُوبًا)** خبره. والجملة الفعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها تفصيل. **(مَعْمُولاً)** خبر بعد خبر لـ"**كان**"، أو صفة لـ"**منصوبًا**"، أو حال مِنَ المستكنّ فيه. **(عَلَى حَسْبِهِ)** ظرف مستقرّ منصوب المحلّ صفة لـ"**معمولاً**"، أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن على حسبه. والجملة الاسميّة صفة لـ"**معمولاً**"، أو استئناف. وقيل: متعلّق بـ"**معمولاً**". والضمير راجع إلى الفعل.

(و) عاطفة. **(كُلُّ)** مرفوع مبتدأ. **(مَا)** مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**كلّ**". **(قَبْلَهُ حَرْفُ)** مثل إعراب "**بعده فعل**"، فلا تغفل. **(جَرٍّ)** مجرور مضاف إليه لـ"**حرف**". **(أَوْ)** عاطفة[1]. **(مُضَافٌ)** مرفوع عطف على "**حرف جرّ**". **(فَمَجْرُورٌ)** [٢٣٣/ب] "**الفاء**":

---

(١) في هامش (أ): "عاطفة" بيان.

جوابيّة. و"المجرور": مرفوع خبر المبتدأ. هذا من قبيل "كل رجل في الدار[١] فله درهم". والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "فكلّ ما بعده فعل". (و) عاطفة. (إِلَّا) مركّبة مِنْ "إنْ" و"لا"، فـ"إنْ" شرطيّة، و"لا" نافية، وفعل الشّرط محذوف؛ أي: إنْ لا يكن كذلك. (فَمَرْفُوعٌ) "الفاء": جزائيّة. و"المرفوع": خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فهو مرفوع بتقدير المبتدأ؛ لوجوب كون الجزاء جملة. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشّرط. والجملة الشّرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة.

(مُبْتَدَأٌ) مرفوع خبر بعد الخبر أو صفة "مرفوع". وقيل[٢]: بدل منه أو عطف بيان له. (إِنْ) شرطيّة. (لَمْ) حرف جازم. (يَكُنْ) مضارع ناقص مجزوم لفظًا بـ"لم"، ومحلاً "إنْ"، اسمه فيه راجع إلى مبتدأ محذوف قبل "مرفوع"؛ أعني به "هو" الرّاجع إلى "كلّ ما". وقيل: اسم "يكن" راجع إلى "كم". وفيه نظر؛ لأنّه لم يذكر في هذا التّفصيل لفظ "كم"، بل ذكر "ما" عبارة عن "كم" بعد "كل" في موضعين ـ فتأمّل، وبالحقّ تحمّل ـ (ظَرْفًا) منصوب خبر "لم يكن". والجملة لا محلّ لها فعل الشّرط، والجزاء محذوف وجوبًا؛ لكون الجملة المتقدّمة دليلاً وعوضًا عنه ـ كما في «الأشباه والنّظائر النحوية» ـ. ولا يجوز كون الجملة المتقدّمة جزاءً لأن الشّرطيّة؛ لعدم جواز تقدّم الجزاء على الشّرط، خلافًا للكوفيّين.

(و) عاطفة. (خَبَرٌ) عطف على[٣] "مبتدأ". (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"إنْ" اسمه فيه راجع إلى مبتدأ محذوف قبل "مرفوع". (ظَرْفًا) خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشّرط. والجزاء محذوف وجوبًا بقرينة ما تقدّم. (وَ) [٢٣٤/آ]

---

(١) في هامش (أ): "في الدار" بيان.

(٢) في هامش (أ): القائل صاحب «الإفصاح».

(٣) في هامش (أ): "على" بيان.

استئناف. (كَذَلِكَ) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "هي" أو "هنّ" راجع إلى المبتدأ المؤخّر على طريق "الأشجار قطعت أو قطعن" - كما سيجيء إن شاء الله تعالى في بحث المؤنّث -. والجملة الظرفيّة مرفوعة المحلّ خبر مقدّم. (أَسْمَاءُ) مرفوعة مبتدأ مؤخّر. والجملة الاسميّة استئناف، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى كأنّه قيل: حكم "كم" هكذا وكذلك... إلخ. (الِاسْتِفْهَامِ) مجرور مضاف إليه لـ"أسماء". (و) عاطفة. (الشَّرْطِ) عطف على "الاستفهام".

مطلبٌ: في إعراب "كم عمّة لك يا جرير" وفيه تفصيل

(و) استئناف. (فِي مِثْلِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. (كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالَةٌ) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وفي بعض النّسخ: "وفي مثل تمييز[1] كم" وعليه شرح المصنّف. (ثَلَاثَةُ) مرفوعة مبتدأ مؤخّر. (أَوْجُهٍ) مجرورة مضاف إليها لـ"ثلاثة". والفرق بين النّسختين من جهة المعنى مذكور في الشّروح، فعليك بها إنْ كنت من ذوي القلوب الجروح. ثمّ إنّ هذا البيت للفرزدق يهجو جريراً، وتمامه: "فدعاء قد حلبت عليّ عشاري". وإذا أريد معنى البيت فنقول في إعرابه: "كم": استفهاميّة، أو خبريّة مرفوعة المحلّ مبتدأ. فعلى الأوّل "عمّة" منصوبة تمييز عن "كم"، وعلى الثّاني مجرورة مضاف إليها لـ"كم". أو "كم" منصوب المحلّ مفعول مطلق، أو مفعول فيه لقوله: "قد حلبت" على تقدير التّمييز؛ أي: كم حلبة بالنّصب أو الجرّ، أو كم مرّة بالنّصب أو الجرّ. فعلى هذا "عمّة" مرفوعة مبتدأ خبرها قوله: "قد حلبت". وقوله: "لك" ظرف مستقرّ صفة "عمّة" سواء كانت مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة.

وقوله: [٢٣٤/ب] "يا" حرف نداء. و"جرير": مبنيّ على الضمّ منصوب المحلّ مفعول به لـ"أدعو" المقدّر. وجملته لا محلّ لها اعتراض بين المعطوفين. و"الواو":

(١) في هامش (أ): "تمييز" بيان.

عاطفة. و"**خالة**": منصوبة أو مجرورة أو مرفوعة عطف على "**عمّة**". وفي «**الأشباه والنظائر**»: روي برفع "**خالة**" ونصبها وجرّها. وقوله: "**فدعاء**" صفة لـ"**خالة**". وحذفت صفة "**عمّة**"؛ أي: عمّة فدعاء، بدلالة "**فدعاء**" المذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفَدَع، كما حذفت "**لك**" من صفة "**خالة**" بدلالة "**لك**"(١) الأولى. وفي «**الهندي**»: أو صفة "**عمّة**" و"**خالة**" بتأويل كلّ واحدة منهما. ويصحّ فيه(٢) الوجوه الثّلاثة التي لموصوفها، ويمكن رفعها على أنّها خبر المبتدأ، ونصبها على الحال من ضمير "**لك**". انتهى. وقوله: "**قد حلبت**" كلمة "**قد**" فيه: حرف تحقيق لا محلّ له. و"**حلبت**": ماض مؤنّث، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**كم**" حملاً على لفظه وإنِ اقتضى المعنى ضمير التثنية ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. وفي «**شرحه**» للدماميني: أو إفراد الضمير على أنّه عائد إلى مجموع مَنْ تقدّم كقولك: "**النّساء فعلت**" والجملة الفعليّة مرفوعة المحلّ خبر "كم"، ويحتمل كونها صفة لـ"**فدعاء**"، أو حالاً من المستكنّ فيها إنْ كان "**فدعاء**" خبر "**كم**". و"**عليّ**": متعلّق بـ"**حلبت**". و"**العِشار**"(٣) ـ بكسر العين جمع "**العُشَراء**" وهي التي أتى على حملها عشرة أشهر ـ: منصوبة تقديراً مفعول "**حلبت**". و"**الياء**": مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**العشار**"، هذا إذا كانت "**كم**" مبتدأ. وأمّا إذا كانت "**عمّة**" مرفوعة على الابتداء فجملة "**قد حلبت**" مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ، بتأويل: كلّ واحدة منهما. وفي «**مغني اللبيب**»: لا بدّ في هذا الوجه من تقدير "**قد حلبت**" أخرى؛ لأنّ المبتدأ فيه متعدّد [٢٣٥/أ] لفظاً ومعنى، ونظيره: "**زينب وهند قامت**". وفي «**شرحه**» للدماميني: لك أن تقول بالحذف من الأوّل؛ لدلالة

---

(١) في هامش (أ): التي هي صفة لعمّة.

(٢) في هامش (أ): أي في قوله: "فدعاء".

(٣) في هامش (أ): وفي حاشية الجامي للمولى علّامك: "عشاري" في البيت: مركّب إضافيّ والياء كلمة مستقلّة أضيف إليها لفظ العشار.

الثّاني، ولك العكس، لكنّ الحذف من الأوّل أولى عند سيبويه؛ لسلامته من الفصل.

(وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. **(يُحْذَفُ)** مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه "هو" راجع إلى مميّز "كم". والجملة لا محلّ لها استئناف أو عطف على مقدّر؛ أي: يذكر كثيراً وقد يحذف. **(فِي مِثْلِ)** ظرف "**يحذف**". **("كَمْ مَالُكَ؟")** مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى فـ"كم": استفهاميّة مرفوعة المحلّ مبتدأ عند سيبويه. و"**مال**": خبره. و"**الكاف**": مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**مال**". وعند الجمهور على العكس؛ إذ لا يجوز عندهم كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة[1] ولو في الجملة الإنشائية، خلافاً لسيبويه في الإنشائيّة. وأمّا إذا كان "**كم**" خبريّة فيتعيّن كونها خبراً مقدّماً، و"**مالك**": مبتدأ مؤخّراً اتفاقاً ـ كما في «**شرح اللبّ**» للسيّد عبد الله ـ فظهر أنّ ما وقع مِنَ العكس في بعض الشّروح ليس كما ينبغي، بل هو المجروح.

(و) عاطفة. **("كَمْ ضَرَبْتَ؟")** مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السّابق. وإذا أريد المعنى: فـ"كم" منصوب المحلّ مفعول به، أو ظرف، أو مفعول له، أو مفعول مطلق لـ"**ضربت**"؛ أي: كم[2] رجلاً أو رجلٍ، أو كم مرّةً أو مرّةٍ، أو كم تأديباً أو تأديبٍ، أو كم ضرباً أو ضربٍ. و"**ضربت**": فعل وفاعل.

مطلبٌ: في الظروف

(الظُّرُوفُ) مرفوعة مبتدأ. **(مِنْهَا)** ظرف مستقرّ. والضمير راجع إلى "**الظّروف**" بتأويل الجماعة. **(مَا)** مرفوع المحلّ فاعله، أو مبتدأ مؤخّر و"**الظّرف**" خبر مقدّم. والجملة الظّرفية أو الاسميّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. [٢٣٥/ب] وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف. **(قُطِعَ)** ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع

---

(١) في هامش (أ): فيه اعتراض على بعض الشّارحين.

(٢) في هامش (أ): قوله أي كم إلخ: " نشر على ترتيب اللّف".

إلى "ما". والجملة صفة "ما" أو صلته. (عَنِ الإِضَافَةِ) متعلّق بـ"قطع". (كَـ"قَبْلُ") ظرف مستقرّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن كـ"قبل". والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض. وقيل: "كقبل" ظرف مستقرّ صفة مصدر محذوف أي: قطعاً كائناً كـ"قبل". (وَ) عاطفة. ("بَعْدُ") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على "قبل". (وَأُجْرِيَ) ماض مجهول. (مَجْرَاهُ) منصوب تقديراً مفعول فيه لـ"أجري". والضمير مضاف إليه لـ"مجرى"[1] راجع إلى "ما قطع".

مطلبٌ: في إعراب لا غير وليس غير

("لَا غَيْرُ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وإذا أريد المعنى فيقال مثلاً: "جاءني زيد لا غير"، فـ"جاءني": فعل ومفعول. و"زيد": فاعله. و"لا": عاطفة. و"غير": مبنيّ على الضم مرفوع المحلّ عطف على "زيد". وعند الرّضي: "لا" لنفي الجنس. و"غير": مبنيّ على الضم منصوب المحلّ اسم "لا"، وخبره محذوف؛ أي: جاءٍ. وسيجيء التّفصيل في بحث العدد.

(و) عاطفة. ("لَيْسَ غَيْرُ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "لا غير". وإذا أريد المعنى فيقال مثلاً: "جاءني زيد ليس غير"، فـ"جاءني زيد": فعل وفاعل ومفعول. و"ليس": فعل ناقص. و"غير": مبنيّ على الضم مرفوع المحلّ اسمه، وخبره محذوف؛ أي: جائياً؛ هذا عند الزّجاج. وعند المبرّد: اسم "ليس" فيه راجع إلى الجائي. و"غير": منصوب المحلّ خبره ـ كما في «شرح لبّ الألباب» للسيّد عبد الله ـ. والجملة منصوبة المحلّ حال مِنْ "زيد"، أو لا محلّ لها استئناف ـ كما في «مغني اللّبيب» ـ.

(و) عاطفة. ("حَسْبُ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً[2] عطف على القريب أو

(١) في هامش (أ): "لمجرى" بيان.

(٢) في هامش (أ): "تقديراً" بيان.

البعيد. (و) عاطفة. (مِنْهَا) ظرف [٢٣٦/آ] مستقرّ خبر مقدّم. ("حَيْثُ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ[١] مؤخّر. والجملة مرفوعة المحلّ عطف على جملة **"منها ما قطع"**. (ولَا) نافية. (يُضَافُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى **"حيث"**. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقيل: عطف بتقدير المبتدأ، فتدبّر. (إِلَّا) حرف استثناء. (إِلَى جُمْلَةٍ) متعلّق بـ**"لا يضاف"**. (فِي الأَكْثَرِ) متعلّق بقوله: **"لا يضاف"** وظرف له، أو ظرف مستقرّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن في أكثر الاستعمال.

(و) عاطفة. (مِنْهَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. والضّمير راجع إلى الظّروف. ("إِذَا") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ مؤخّر. والجملة الاسميّة مرفوعة[٢] المحلّ عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (وهِيَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى كلمة "إذا". (لِلْمُسْتَقْبَلِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة استئناف أو اعتراض، لا عطف على قوله: "منها إذا" كما توهّم. (و) عاطفة. (فِيهَا) ظرف مستقرّ. والضمير راجع إلى قوله: "هي". (مَعْنَى) مرفوع تقديراً فاعل[٣] الظّرف المستقرّ. والجملة الظّرفيّة مرفوعة المحلّ عطف على الظّرف المستقرّ الذي هو خبر المبتدأ. و"المعنى": مبتدأ مؤخّر. والظّرف خبر مقدّم. والجملة الاسميّة حينئذ عطف على قوله: **"للمستقبل"**، أو على جملة **"هي للمستقبل"**، أو استئناف أو اعتراض، فلا تغفل. (الشَّرْطِ) مضاف إليه لـ**"معنى"**.

(فلِذَلِكَ) **"الفاء"**: جوابيّة. و**"لذلك"**: متعلّق وعلّة لقوله. (اخْتِيرَ) ماض مجهول. (بَعْدَهَا) مفعول فيه لـ**"اختير"**. والضّمير مضاف إليه لـ**"بعد"** راجع إلى كلمة

---

(١) في هامش (أ): ويجوز كونه فاعل الظّرف المستقرّ، ولم يذكره هنا اكتفاء بما ذكر فيما تقدّم، وكذلك الحال في المعطوفات الآتية.

(٢) في هامش (أ): "مرفوعة" بيان.

(٣) في هامش (أ): لاعتماده على المبتدأ بواسطة العطف.

"إذا". (الفِعْلُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا [٢٣٦/ب] محلّ لها جواب "إذا" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك. ويحتمل كون الجملة استئنافـًا أو اعتراضـًا. وفي بعض النّسخ: "**ولذلك**" بالواو. وعلى الأول شرح المصنّف، فيتعيّن حينئذ كون الجملة استئنافـًا أو اعتراضـًا.

(و) استئناف. (قَدْ) للتّحقيق مع التّقليل. (تَكُونُ) مضارع ناقص، اسمه فيه راجع إلى كلمة "إذا". (لِلْمُفَاجَأَةِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر "**تكون**". وجملته لا محلّ لها استئناف، ويحتمل كونها اعتراضـًا أو عطفـًا على جملة محذوفة؛ أي: تكون "إذا" شرطيّة كثيراً وقد تكون...إلخ. (فَيَلْزَمُ) "**الفاء**": عاطفة. و"**يلزم**": مضارع. (المُبْتَدَأُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**قد تكون للمفاجأة**"، ويحتمل كونها جواب "**إذا**" المقدّر أو استئنافـًا، فإنَّ الفاء قد يجيء للاستئناف. (بَعْدَهَا) ظرف لقوله: "**يلزم**". والضّمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى كلمة "**إذا**" التي للمفاجأة. (وَ) عاطفة. (مِنْهَا) ظرف مستقرّ خبر مقدّم. والضّمير راجع إلى "**الظّروف**". ("إِذْ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ مؤخّر. والجملة الاسميّة مرفوعة المحلّ عطف على القريبة أو البعيدة. (لِلْمَاضِي) ظرف مستقرّ صفة "**إذ**" أو حال منه؛ أي: الكائن أو كائنـًا للماضي، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن للماضي.

(و) استئناف. (يَقَعُ) مضارع. (بَعْدَهَا) ظرف لـ"**يقع**". والضّمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى "**إذ**" بتأويل الكلمة. (الجُمْلَتَانِ) مرفوعة فاعل "**يقع**"، أو اسمه إنْ كان بمعنى "**يصير**". والظّرف المقدّم خبره المنصوب. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف. وقيل: اعتراض أو عطف على قوله: "**للماضي**"، [٢٣٧/أ] أو حال من المستكنّ فيه، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (مِنْهَا) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هي**"[١] أو "**هنّ**" راجع إلى

(١) في هامش (أ): على طريقة: الأشجار قطعت أو قطعن.

الظّروف[1] الآتية. وهو معه جملة فعليّة مرفوعة المحلّ خبر مقدّم. والضّمير راجع إلى الظّروف. ("أَيْنَ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ مؤخّر. والجملة الاسميّة مرفوعة المحلّ عطف على أحدهما. (و) عاطفة. ("أَنّى") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "أين". (لِلمَكَانِ) ظرف مستقرّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما كائنان للمكان، أو صفة لـ"أين وأنّى"، أو حال منهما؛ أي: الكائنان أو كائنين للمكان. (اسْتِفْهَامًا) منصوب على الحاليّة مِنَ المستكنّ في قوله: "للمكان"، أو التّمييز مِنْ نسبة الظّرف المستقرّ إلى فاعله، أو ظرف له؛ أي: وقت استفهام بتقدير المضاف ـ كما في «الهندي» ـ (وَ) عاطفة. (شَرْطًا) عطف على "استفهامًا".

(و) عاطفة. ("مَتَى") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (لِلزَّمَانِ) مثل إعراب قوله: "للمكان" في الوجوه الثّلاثة. (فِيهِمَا) ظرف لقوله: "للزّمان". والضّمير راجع إلى "الاستفهام والشّرط". (و) عاطفة. ("أَيَّانَ")[2] مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامًا) مثل إعراب قوله: "للمكان" استفهامًا.

مطلبٌ: في إعراب "كيف"

(و) عاطفة. ("كَيْفَ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (لِلحَالِ اسْتِفْهَامًا) مثل إعراب قوله: "للمكان استفهامًا" فلا تغفل.

ثمّ إنّه إذا جاء بعد "كيف" اسم مثل: "كيف زيد؟" فـ"كيف": ظرف مستقرّ خبر مقدّم. و"زيد": مبتدأ مؤخّر. وإذا جاء بعده فعل مثل: "كيف ضرب [٢٣٧/ب] زيد؟" فـ"كيف": ظرف مستقرّ حال من فاعل الفعل؛ بمعنى: على أيّ حال ضُرب زيد؟ أو

---

(١) في هامش (أ): مِن أين وأنّى ومتى وأيّان وكيف.

(٢) في هامش (أ): بفتح الهمزة وتشديد الياء، وقد جاء أيضًا بكسر الهمزة في لغة بني سليم.

مفعول مطلق للفعل؛ بمعنى: على أيّ ضربٍ ضُرب زيد؟ ـ كذا في «**الرّضي**» ـ.

وأمّا إذا كان فاعل الفعل الذي بعد "**كيف**" واجب الوجود تعالى شأنه وعمّ نواله مثل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل:١] فـ"**كيف**" يتعيّن للمفعول المطلق، ولا يجوز الحال كما في «**مغني اللّبيب**» و«**القاموس**»؛ لأنّه تعالى منزّه عن الكيفيّة ـ كما في «**شرح المغني**» للشّمني و«**حاشية أنوار التّنزيل**» للمولى شهاب الدّين ـ. فاحفظه؛ فإنّه ممّا يغفل عنه أكثر الكاملين فضلاً عن القاصرين.

(و) عاطفة. (مِنْهَا) ظرف مستقرّ خبر مقدّم. والضّمير راجع إلى "**الظّروف**". ("مُذْ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ مؤخّر. والجملة الاسميّة مرفوعة المحلّ عطف على جملة "ومنها **أين**..."**إلخ**، أو على جملة "منها **ما قطع**". وفي بعض النّسخ: "**ومذ**" بترك "**منها**". فعلى هذا هو عطف على "**كيف**" أو "**أين**".

(و) عاطفة. ("مُنْذُ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**مذ**"(١). (بِمَعْنَى) ظرف مستقرّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما كائنان بمعنى...إلخ، أو صفة "**مذ**" و"**منذ**"، أو حال منهما؛ أي: الكائنان أو كائنين بمعنى...إلخ. (أَوَّلِ) مضاف إليه لـ"**معنى**". (المُدَّةِ) مضاف إليها لـ"**أوّل**". (فَيَلِيهِمَا) "**الفاء**": تفصيل أو استئناف. و"**يلي**": مضارع مرفوع تقديراً بعامل معنويّ. والضّمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "**مذ**" و"منذ". (المُفْرَدُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها تفصيل أو استئناف، ويحتمل الاعتراض وجواب الشّرط المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك. (المَعْرِفَةُ) صفة. [٢٣٨/آ]

(و) عاطفة. (بِمَعْنَى) ظرف مستقرّ عطف على قوله: "**بمعنى أوّل المدّة**". (جَمِيعِ) مضاف إليه لـ"**معنى**". (المُدَّةِ) مضاف إليها لـ"**جميع**". (فَيَلِيهِمَا المَقْصُودُ) مثل إعراب "**فيليهما المفرد**". (بِالعَدَدِ) ظرف مستقرّ حال من "**المقصود**"، فالباء

---

(١) في هامش (أ): "عطف على مذ" بيان.

بمعنى "**مع**"، وليس ظرفاً لغواً لـ"**المقصود**"، وإلّا لكان الواجب أنْ يقول: المقصود به العدد ـ كما في «**الرّضي**» ـ. وتعقّبه الفاضل العصام في «**الحاشية**»، مَنْ أراد فليراجع إليها.

(وقَدْ) للتّحقيق مع التّقليل. (يَقَعُ) مضارع. (المَصْدَرُ) فاعله. والجملة استئناف أو اعتراض أو عطف على محذوف؛ أي: يقع بعدهما غير هذه المذكورات كثيراً وقد يقع المصدر. (أَوْ) عاطفة. (الفِعْلُ) عطف على "**المصدر**". (أَوْ) عاطفة. ("أَنَّ") مشدّدة أو مخفّفة: مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد.

(فيُقَدَّرُ)[1] "**الفاء**": عاطفة. وقيل: جواب "**إذا**" المقدّر. و"**يقدّر**": مضارع مجهول. (زَمَانٌ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**يقع**". (مُضَافٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**زمان**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة "**زمان**". (وهُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى كلّ واحد مِنْ "**مذ**" و"**منذ**". (مُبْتَدَأٌ) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (خَبَرُهُ) مرفوع مبتدأ. والضّمير مضاف إليه لـ"**خبر**" راجع إلى قوله: "**هو**". (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**هو**" مبتدأ. (بَعْدَهُ) ظرف مستقرّ صفة "**ما**" أو صلته. والضّمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى قوله: "**هو**". وفي بعض النّسخ: "**خبره ما بعده**" بغير الواو؛ فالجملة حينئذ مرفوعة المحلّ صفة "**مبتدأ**"، أو لا محلّ [٢٣٨/ب] لها على الاستئناف أو الاعتراض. (خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ) قد مرَّ إعرابه مفصّلاً في بحث المفعول له.

(و) عاطفة. (مِنْهَا) ظرف مستقرّ خبر مقدّم. والضّمير راجع إلى "**الظّروف**". ("لَدَى") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ مؤخّر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (و) عاطفة. ("لَدُنْ") بفتح اللّام وضم الدّال وسكون

---

(١) في هامش (أ): "فيقدّر" بيان.

النّون، مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "لدى". (وقَدْ) للتّحقيق. (جَاءَ) ماض. ("لَدْنِ") بفتح اللّام وسكون الدّال وكسر النّون، مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. ("لَدَنْ") بفتح اللّام والدّال وسكون النّون، مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على فاعل "جاء". (و) عاطفة. ("لُدْنِ") بضم اللّام وسكون الدّال وكسر النّون، مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("لَدْ") بفتح اللّام وسكون الدّال، مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. ("لُدْ") بضم اللّام وسكون الدّال، مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (و) عاطفة ("لَدُ") بفتح اللّام وضم الدّال، مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما.

(و) عاطفة. ("قَطُّ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "لدى" أو على "لدن". (لِلمَاضِي) ظرف مستقرّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن للماضي، أو صفة أو حال من "قطّ". (المَنْفِيِّ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "هو" راجع إلى "الماضي". وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "الماضي". (و) عاطفة. ("عَوْضُ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو على البعيد. (لِلمُسْتَقْبَلِ) مثل إعراب قوله: "للماضي". (والظُّرُوفُ) مرفوعة مبتدأ. (المُضَافَةُ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "هي" راجع [٢٣٩/أ] إلى "الظّروف" بتأويل الجماعة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً صفة "الظّروف". (إِلَى الجُمْلَةِ) متعلّق بـ"المضافة".

(وَ) عاطفة. ("إِذْ") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على "الجملة". (يَجُوزُ) مضارع. (بِنَاؤُهَا) مرفوع فاعله. والضّمير مضاف إليه لـ"بناء" راجع إلى الظّروف بتأويل الجماعة. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل:

الظّروف المتقدّمة يجب بناؤها والظّروف المضافة...إلخ. (**عَلَى الفَتْحِ**) متعلّق بالبناء.

(**وكَذَلِكَ**) ظرف مستقرّ خبر مقدّم. ("**مِثْلُ**") مرفوع مبتدأ مؤخّر. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة "**الظّروف المضافة...إلخ**". (و) عاطفة. ("**غَيْرُ**") مرفوع عطف على "**مثل**". ثمّ إنّهما بالتنوين على الصّرف بالتّأويل باللّفظ، أو بغير التّنوين على غير الصّرف بالتّأويل بالكلمة ـ كما مرّ ـ فلا تغفل. (**مَعَ "مَا"**) ظرف للظرف المستقرّ؛ أعني به "**كذلك**"، أو ظرف مستقرّ حال، أو صفة لـ"**مثل**" و"**غير**"؛ أي: كائنين أو الكائنين مع "**ما**". و"**ما**": مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مع**". (و) عاطفة. ("**أنْ**") ـ بالتّخفيف ـ مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على "**ما**". (و) عاطفة. ("**أَنَّ**") ـ بالتّشديد ـ مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على "**أنْ**" أو "**ما**".

(**المَعْرِفَةُ**) مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: البحث الآتي بحث المعرفة، أو مبتدأ خبره محذوف؛ أي: بحث المعرفة ما سيأتي. وعلى كلا التّقديرين: فالجملة الاسميّة [٢٣٩/ب] لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. (**النَّكِرَةُ**) مرفوعة عطف على "**المعرفة**". (**المَعْرِفَةُ**) مرفوعة مبتدأ. (**مَا**) مرفوع المحلّ خبره. والجملة استئناف. (**وُضِعَ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**لِشَيْءٍ**) متعلّق بـ"**وضع**". و"**اللّام**": صلة الوضع، لا للتّعليل كما مرّ مفصّلاً. (**بِعَيْنِهِ**) ظرف مستقرّ مجرور المحلّ صفة "**شيء**". والضّمير مضاف إليه لـ"**عين**" راجع إلى "**شيء**". (**وهِيَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**المعرفة**". (**المُضْمَرَاتُ**) مرفوعة خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقيل: عطف على جملة "**المعرفة ما وضع**". (و) عاطفة. (**الأَعْلَامُ**) مرفوعة عطف على "**المضمرات**". (و) عاطفة. (**المُبْهَمَاتُ**) مرفوعة عطف على "**الأعلام**" أو على "**المضمرات**". (و) عاطفة. (**مَا**) مرفوع المحلّ عطف على القريبة[١] أو على البعيدة. (**عُرِّفَ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**".

---

(١) في هامش (أ): "القريبة" بيان.

والجملة صفة "ما" أو صلته. (بِاللَّامِ) متعلّق بـ"عرّف". (أَوْ) عاطفة. (بِالنِّدَاءِ) عطف على قوله: "باللّام".

(و) عاطفة. (المُضَافُ) مرفوع عطف على "ما عرّف"، أو على "المضمرات". (إِلَى أَحَدِهَا) متعلّق بالمضاف. والضّمير مضاف إليه لـ"أحد" راجع إلى المذكورات الأربعة ـ كما قال الفاضل الهندي ـ أو الخمسة ـ كما قال الفاضل الجامي ـ وكلاهما صحيحان؛ لأنّ الفاضل الهندي جعل المعرّف باللّام أو بالنّداء قسماً واحداً، وجعل الفاضل الجامي المعرّف باللّام قسماً على حدة، والمعرّف بالنّداء قسماً آخر، فلكلٍّ وجهٌ، فلا تغفل. (مَعْنًى) منصوب تقديراً مفعول مطلق للمضاف؛ أي: إضافة معنى بتقدير المضاف، [٢٤٠/آ] أو إضافة معنويّة بتقدير الموصوف، أو مفعول فيه بحذف مضافين لقوله: "والمضاف"؛ أي: وقت إفادة معنى، أو مفعول له بحذف مضاف؛ أي: إفادة معنى ـ كما في «الحواشي الهنديّة» ـ. والأوّل أظهر.

(العَلَمُ) مرفوع مبتدأ. (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة استئناف. (وُضِعَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "ما". والجملة صفة "ما" أو صلته. (لِشَيْءٍ) متعلّق بـ"وضع" على أنّه مفعول به غير صريح له؛ لأنّ اللّام ليس للتّعليل بل صلة الوضع. (بِعَيْنِهِ) ظرف مستقرّ صفة "شيء". والضّمير مضاف إليه لـ"عين" راجع إلى "شيء". (غَيْرَ) منصوب حال[1] من المستكن في "وضع". (مُتَنَاوِلٍ) مجرور مضاف إليه لـ"غير". (غَيْرَهُ) منصوب مفعول به لـ"متناول". والضمير مضاف إليه لـ"غير" راجع إلى "شيء". (بِوَضْعٍ) متعلّق بـ"متناول". وقيل: ظرف مستقرّ صفة مصدر محذوف؛ أي: تناولاً كائناً بوضع. (وَاحِدٍ) مجرور صفة "وضع". (وأَعْرَفُهَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"أعرف" راجع إلى المعارف بتأويل الجماعة.

---

(١) في هامش (أ): قوله: حال...إلخ، كذا في «الحواشي الهنديّة»، ولا يبعد كون "غير" مجرور على أنه صفة بعد صفة لشيء. وضع فوق التّعليق في هامش (أ) ثلاثة خطوط.

مطلبٌ: في التّسامح في قولهم: "أعرف المعارف"

وفي «**النكت**» للسيوطي: التّعبير بـ"**أعرف**" وإنْ وقع في عبارتهم، ففيه تسامح من حيث إنَّ أفعل التفضيل لا يبنى من مادّة التعريف، فلهذا قلت في كتابي «**جمع الجوامع**»: فأرفعها[1]. انتهى.

(**المُضْمَرُ**) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة "**هي المضمرات...**"إلخ. (**المُتَكَلِّمُ**) صفة "**المضمر**". (**ثُمَّ**) حرف عطف. (**المُخَاطَبُ**) عطف على "**المضمر المتكلّم**"[2]. (و) عاطفة. (**النَّكِرَةُ**) مرفوعة مبتدأ. (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**المعرفة** [٢٤٠/ب] **ما وضع لشيء**". (**وُضِعَ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "ما" أو صلته. (**لِشَيْءٍ**) متعلّق بـ"**وضع**". (**لَا**) حرف نفي. (**بِعَيْنِهِ**) ظرف مستقرّ مجرور المحلّ صفة "**شيء**". والضمير مضاف إليه لـ"**عين**" راجع إلى "**شيء**". (**أَسْمَاءُ**) مرفوعة مبتدأ. (**العَدَدِ**) مضاف إليه لـ"**أسماء**". (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (**وُضِعَ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "ما" أو صلته. (**لِكَمِّيَّةِ**) متعلّق بـ"**وضع**". (**آحَادِ**) مضاف إليها لـ"**كمّيّة**". (**الأَشْيَاءِ**) مضاف إليها لـ"**آحاد**". ويجوز كون "**أسماء العدد**" مرفوعة على أنّها خبر مبتدأ محذوف؛ أي: البحث الآتي بحث أسماء العدد، أو على أنّها مبتدأ خبره محذوف؛ أي: بحث أسماء العدد ما سيأتي. والجملة الاسميّة استئناف. فيكون حينئذٍ قوله: "**ما**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو" يعني اسم العدد الذي يوجد في ضمن أسماء العدد. واقتصر على هذا الاحتمال الفاضل العصام في «**الشّرح**»، كما اقتصر على الأوّل الفاضل «**الرّضي**».

---

(١) في هامش (أ): من الرّفعة.

(٢) في هامش (أ): وفي بعض النّسخ: الضمير المتكلّم...إلخ.

(**أُصُولُهَا**) مرفوعة مبتدأ. والضّمير مضاف إليه لـ"**أصول**" راجع إلى أسماء العدد. (**اثْنَتَا عَشْرَةَ**) تركيب تعداديّ، والجزء الأوّل معرب مرفوع لفظًا[1]، والجزء الثّاني مبنيّ على الفتح مرفوع محلًا خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف. (**كَلِمَةً**) منصوبة تمييز من "**اثنتا عشرة**". (**وَاحِدٌ**) مرفوع مع ما عطف عليه المحذوف بدل الكل، أو عطف بيان لـ"**اثنتا عشرة**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "**هي**". والجملة حينئذٍ استئناف أو اعتراض. وقيل: "**واحد**" مرفوع بدل البعض من "**اثنتا عشرة كلمة**" بدون ملاحظة المعطوف المحذوف بتقدير [١/٢٤١آ] العائد؛ أي: منها. (**إِلَى عَشَرَةٍ**) متعلّق بـ"**منتهيًا**" المقدّر الذي هو حال من فاعل "**وما زاد عليه**" المقدّر المعطوف على "**واحد**"؛ أي: واحد وما زاد عليه منتهيًا إلى عشرة. وقد سبق التّفصيل فلا تغفل. (**و**) عاطفة. (**مِائَةٌ**) مرفوعة عطف على "**واحد**"، أو على "**ما زاد عليه**" المقدّر. (**و**) عاطفة. (**أَلْفٌ**) مرفوع عطف على "**واحد**" أو على "**مائة**".

(**تَقُولُ**) مضارع، فاعله فيه "**أنْ**" في "**أنت**" مرفوع المحلّ فاعله. و"**التّاء**": حرف دالّ على إفراد الفاعل وتذكيره وخطابه. وقد مرَّ الاختلاف فيه فلا تغفل. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف. (**وَاحِدٌ اثْنَانِ وَاحِدَةٌ اثْنَتَانِ**) هكذا في «شرح المصنّف» و«الرّضي» بغير العطف على طريق التّعداد، مراد اللّفظ: منصوب تقديراً مفعول به لـ"**تقول**"، والرفع فيهنّ على حكاية الرفع. (**و**) عاطفة. (**ثِنْتَانِ**) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على ما قبله. (**ثَلَاثَةٌ**) مرفوعة على الحكاية منصوبة تقديراً عطف على ما قبلها بحذف العاطف؛ أي: وثلاثة، أو مفعول به لـ"**تقول**" المقدّر بقرينة "**تقول**" المذكور. (**إِلَى عَشَرَةٍ**) متعلّق بـ"**منتهيًا**" المقدّر؛ أي: تقول ثلاثة وما زيد عليها منتهيًا إلى عشرة. وقد سبق إعراب مثله مفصّلاً فلا تغفل[2]. (**ثَلَاثٌ**) مرفوع على الحكاية منصوب تقديراً

---

(١) في هامش (أ): كذا قال الأستاذ سلّمه الله تعالى.

(٢) في هامش (أ): "تغفل" بيان.

عطف على "**ثلاثة**" بتقدير العاطف. (**إِلَى عَشْرٍ**) مثل إعراب قوله: "**إلى عشرة**". (**أَحَدَ عَشَرَ اثْنَا عَشَرَ إِحْدَى عَشْرَةَ اثْنَتَا عَشْرَةَ**) هذه الألفاظ على طريق التّعداد مرادة اللّفظ: منصوبة تقديراً عطف على ما قبلها بحذف العاطف، أو مفعول به لـ"**تقول**" [٢٤١/ب] المقدّر. (**ثَلَاثَةَ عَشَرَ**) مرادة اللّفظ: منصوبة تقديراً عطف على ما قبلها بحذف العاطف، أو مفعول به لـ"**تقول**" المقدّر. (**إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ**) متعلّق بـ"**منتهيًا**" المقدّر؛ أي: تقول ثلاثة عشر وما زيد عليها منتهيًا إلى تسعة عشر. (**ثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ**) إعرابه مثل إعراب: "**ثلاثة عشر إلى تسعة عشر**".

(و) استئناف. (**تَمِيمٌ**) مرفوع مبتدأ. (**تَكْسِرُ**) مضارع من باب الإفعال، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**تميم**" بتأويل القبيلة. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض. (**الشِّينَ**) منصوب مفعول به لـ"**تكسر**". (**عِشْرُونَ**) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على ما قبله بحذف العاطف، أو مفعول به لـ"**تقول**" المقدّر. (و) عاطفة. (**أَخَوَاتِهَا**) منصوبة بالكسرة؛ لأنَّ نصب[1] جمع المؤنّث السّالم محمول على جرّه ـ كما مرّ ـ عطف على "**عشرون**"، أو مرفوعة على أنّها مبتدأ وخبرها محذوف؛ أي: وأخواتها مثلها. والجملة معترضة ـ كما في «**الهندي**» ـ والضمير مضاف إليه لـ"**أخوات**" راجع إلى "**عشرون**" بتأويل الكلمة. (**فِيهِمَا**) متعلّق بـ"**تقول**" والضمير راجع إلى المذكّر والمؤنّث.

(**أَحَدٌ وَعِشْرُونَ**) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على "**عشرون**" بحذف العاطف. (و) عاطفة. (**إِحْدَى وعِشْرُونَ**) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على "**أحد وعشرون**". (**ثُمَّ**) حرف عاطف. (**بِالعَطْفِ**) عطف على ما قبله بحسب المعنى، كأنّه قيل: تقول هكذا وهكذا ثمّ تقول بالعطف. (**بِلَفْظِ**) [٢٤٢/آ] ظرف مستقرّ حال من المعطوف عليه المفهوم أو صفة للعطف؛ إذ التصاق المعطوف عليه بشيء يوجب

---

(١) في هامش (أ): "نصب" بيان.

التصاق العطف ـ كما في «**الهندي**»[1] ـ. (مَا) مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**لفظ**". (تَقَدَّمَ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته.

(إِلَى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ) متعلّق بـ"**منتهيًا**" المقدّر؛ أي: تقول اثنان وعشرون واثنتان وعشرون وما زيد عليهما إلى تسعة وتسعين وتسع وتسعين. (مِائَةٌ) مراد اللّفظ: منصوبة تقديراً عطف على القريب أو على البعيد بحذف العاطف، أو مفعول "**تقول**" المقدّر. (و) عاطفة. (أَلْفٌ) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على "**مائة**". (مِئَتَانِ) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على ما قبله بحذف العاطف. ثمّ إنّه كتب الألف في "**المائة**" بعد الميم؛ لئلّا يشتبه بصورة منه خطّاً؛ فإذا ثنّي أو جمع حذف الألف ـ كما في «**الرّضي**» ـ فما اشتهر من كتابة الألف في التثنية خطأ ـ كما في «شرح العصام» ـ. (و) عاطفة. (أَلْفَانِ) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على "**مئتان**". (فِيهِمَا) ظرف لـ"**تقول**". والضمير راجع إلى المذكّر والمؤنّث.

(ثُمَّ) حرف عاطف. (بِالعَطْفِ) عطف على ما قبله بحسب المعنى، كأنّه قيل: تقول هكذا وهكذا ثمّ تقول بالعطف. (عَلَى مَا) مثل إعراب "**بلفظ ما**". (تَقَدَّمَ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته.

(و) استئناف. (فِي) حرف جرّ. (ثَمَانِي عَشَرَةَ) مراد اللّفظ: مجرور به تقديراً، والجارّ مع المجرور ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. [٢٤٢/ب] (فَتْحُ) مرفوع مبتدأ مؤخّر. والجملة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض. (اليَاءِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**فتح**" ومنصوب محلاً مفعوله. (و) استئناف أو عطف (جَاءَ) ماض. (إِسْكَانُهَا) مرفوع فاعله. والضمير محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**إسكان**"، ومحله البعيد منصوب مفعوله. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو عطف على ما قبلها

(١) في هامش (أ): من أراد التّفصيل فليراجع إليه.

عطف الجملة الفعليّة على الاسميّة، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى؛ كأنّه قيل: فتح الياء على وجه القياس وجاء إسكانها على سبيل التّخفيف ـ كما هو المفهوم من شرح المصنّف ـ.

(و) عاطفة. (شَذَّ) ماض.(حَذْفُهَا) مرفوع فاعله. والضمير محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**حذف**"، ومحله البعيد منصوب مفعوله راجع إلى الياء. والجملة فعليّة لا محلّ لها عطف على جملة "**جاء إسكانها**". (بِفَتْحِ) متعلّق بـ"**حذف**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال من الضمير المجرور في "**حذفها**". وفي بعض النسخ: "**وحذفها بفتح النون شاذّ**"؛ وعليه شرح «الهندي»، فحينئذٍ "**حذفها**": مبتدأ، وخبره "**شاذّ**"، والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**وفي ثماني عشرة فتح الياء**"، على أن يكون جملة: "**وجاء إسكانها**" اعتراضـًا كما هو الظّاهر. أو عطف على جملة "**جاء إسكانها**" عطف الجملة الاسميّة على الفعليّة. أو استئناف، أو اعتراض. (النُّونِ) مجرور لفظـًا مضاف إليه لـ"**فتح**" ومنصوب محلًّا مفعوله.

(و) استئناف. (مُمَيِّزُ) مرفوع مبتدأ. (الثَّلَاثَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"**مميّز**". والمعطوف على "**الثّلاثة**" محذوف؛ أي: مميّز [٢٤٣/آ] الثّلاثة وما زيد عليها. (إِلَى العَشَرَةِ) متعلّق بـ"**منتهيـًا**" المقدّر الذي هو حال مِنَ المستكنّ في "**ما زيد عليها**"، وقد مرّ التّفصيل.

(مَخْفُوضٌ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (مَجْمُوعٌ) مرفوع خبر بعد الخبر أو صفة "**مخفوض**". (لَفْظـًا) منصوب حال من المستكنّ في "**مجموع**"، أو مفعول مطلق له بتقدير الموصوف والمضاف؛ أي: جمعـًا ذا لفظ. (أَوْ) عاطفة. (مَعْنىً) منصوب تقديراً عطف على "**لفظـًا**". (إِلَّا) حرف استثناء. (فِي ثَلَاثِمِائَةٍ) مفعول فيه لقوله: "**مجموع**". والمعطوف محذوف؛ أي: وما زيد عليها. (إِلَى تِسْعِمِائَةٍ) متعلّق بـ"**منتهيـًا**" كما مرّ التّفصيل.

(و) اعتراضية. (كَانَ) ماض ناقص. (قِيَاسُهَا) مرفوع اسم "كان". والضمير مضاف إليه لـ"قياس" راجع إلى "ثلاثمائة إلى تسعمائة". أنّث الضمير لعوده إلى متعدّد(١). وفي «الهندي»: الضمير راجع إلى "المائة" المضافة إليها "ثلاث إلى تسع". وردّه في «شرح العصام» بأنّه خلاف السّوق، ومردود الذّوق. (مِئَاتٍ) ـ بكسر الميم، وجوز ضمّها ـ منصوبة بالكسرة؛ لأنّه جمع مؤنّث سالم خبر "كان". وجملته لا محلّ لها اعتراض. (أَوْ) عاطفة. (مِئِينَ) ـ بكسر الميم، وجوّز ضمّها، كما في «الرضي» و«شرح العصام» ـ منصوب بالياء عطف على "مئات". وزاد في «القاموس» جمعـًا آخر حيث قال: جمع المائة: مئات، ومئين، ومِءٍ(٢) كمِعٍ. وقال أيضـًا: يقال: ثلاثمائة ومئين، والأوّل أكثر. انتهى. وفي «الرضي»: وقد جاء في الشّعر: ثلاث مئين وخمس مئين.

وأمّا قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] بلا إضافة ولا إفراد، فمحمول على البدل، أو على عطف البيان، وهو الأولى ـ كما في «حاشية أنوار التّنزيل» للشّهاب ـ.

وأمّا على قراءة حمزة والكسائي ﴿ثَلَٰثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ [٢٤٣/ب] بالإضافة فعلى وضع الجمع موضع الواحد؛ لكون علامة الجمع في هذا الجمع ليست متمحّضة للجمعيّة، بل فيها جبر لما حذف مِنْ واحده؛ أعني به لام الفعل، فإنَّ لام الفعل في المائة ـ وهي الياء كما في «القاموس» ـ محذوف. فلمّا كان هذه العلامة كالعوض أجري مجرى ما لا علامة جمع فيه ـ كما في «أنوار التّنزيل» و«حاشيته» للشّهاب ـ.

(و) عاطفة. (مُمَيِّزُ) مرفوع مبتدأ. ("أَحَدَ عَشَرَ") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مميّز"، والمعطوف محذوف؛ أي: وما زيد عليه. (إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ) متعلّق بـ"منتهيـًا". وقد مرّ التّفصيل فلا تغفل. (مَنْصُوبٌ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة اسميّة

(١) في هامش (أ): وهو مؤنّث بتأويل الجماعة.

(٢) في هامش (أ): بكسر الميم وحذف الياء من الآخر ونقل التنوين إلى الهمزة.

لا محلّ لها عطف على الجملة الاسميّة المتقدّمة. (**مُفْرَدُ**) مرفوع خبر بعد الخبر، أو صفة "**منصوب**".

(و) عاطفة. (**مُمَيِّزُ**) مرفوع مبتدأ. (**مِائَةَ**) مجرورة بالفتحة؛ لكونها غير منصرفة؛ للعلميّة لنفسها والتّأنيث، مضاف إليها لـ"**مميّز**". (و) عاطفة. (**أَلْفٍ**) مجرور عطف على "**مائة**". (و) عاطفة. (**تَثْنِيَتِهِمَا**) مجرورة عطف على "**مائة وألف**". (و) عاطفة. (**جَمْعِهِ**) مجرور عطف على التثنية. والضمير مضاف إليه لـ"**جمع**" راجع إلى "**ألف**"، ذكّر الضمير الراجع إلى الألف فإنّه مذكّر. وفي «**القاموس**»: الألف من العدد مذكّر، ولو أنّث باعتبار الدّراهم جاز جمعه ألوف وآلاف. انتهى.

(**مَخْفُوضٌ**) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. (**مُفْرَدُ**) مرفوع خبر بعد الخبر، أو صفة "**مخفوض**". (و) استئناف أو اعتراض. (**إِذَا**) شرطيّة منصوبة المحلّ ظرف لشرطها أو جوابها. [٢٤٤/آ] (**كَانَ**) ماض ناقص. (**المَعْدُودُ**) مرفوع اسمه. (**مُؤَنَّثًا**) منصوب خبره. والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشّرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**".

(و) عاطفة. (**اللَّفْظُ**) مرفوع عطف على المعدود. (**مُذَكَّراً**) منصوب عطف على "**مؤنّثًا**"، من عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد. (**أَوْ**) عاطفة. (**بِالعَكْسِ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ عطف على قوله: "**مؤنّثًا**"، فلفظ "**كان**" المذكور منسحب بواسطة العطف على قوله: "**بالعكس**" عند المصنِّف. فلا حاجة إلى تقدير "**كان**" في نظم الكلام ـ كما لا يخفى على المنصف[1] ـ.

(**فَوَجْهَانِ**) "**الفاء**": جوابيّة. و"**وجهان**": مرفوع مبتدأ مؤخّر، وخبره محذوف مقدّمًا عليه؛ أي: ففي العدد وجهان، كما في قولهم: "**في الدّار رجل**". أو فاعل فعل

(١) في هامش (أ): من الإنصاف.

محذوف؛ أي: فجاز وجهان. والجملة الاسميّة أو الفعليّة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض[١].

مطلبٌ نفيسٌ جدّاً

ثمّ إنَّ معنى هذا الكلام يجوز في العدد في هذه الصورة وجهان: التّذكير والتّأنيث؛ فإنْ شئت قلت: ثلاثة أشخاص وأنت تريد النّساء؛ اعتباراً باللّفظ وهو الأكثر في كلامهم. وإنْ شئت قلت: ثلاث أشخاص؛ اعتباراً بالمعنى. وإنْ شئت قلت: ثلاث أنفس وأنت تريد الرّجال؛ اعتباراً باللّفظ. وإنْ شئت قلت: ثلاثة أنفس؛ اعتباراً بالمعنى.

وفي «**الأشباه والنّظائر النحويّة**»: قوله تعالى: ﴿مَنْ جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٦٠] بترك التنوين وخفض "**الأمثال**"، أنّث العدد ـ مع أنَّ مفرد "**الأمثال**" ـ وهو المثل ـ مذكّر ـ حملاً على المعنى؛ لأنَّ [٢٤٤/ب] الأمثال حسنات. أو الأصل: فله عشر حسنات أمثالها، بتقدير المضاف، فالتّأنيث في العدد حينئذٍ على الظّاهر؛ لأنَّ مفرد الحسنات ـ وهو الحسنة ـ مؤنّث. انتهى.

(و) عاطفة. (لَا) نافية. (يُمَيَّزُ) مضارع مجهول. ("وَاحِدٌ") مرفوع نائب الفاعل. والجملة فعليّة لا محلّ لها عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: يميّز من العدد هذا وهذا ولا يميّز واحد... إلخ. وقيل: استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. ("اثْنَانِ") مرفوع عطف على "**واحد**". (اسْتِغْنَاءً) منصوب على أنّه مفعول له لقوله: "**لا يميّز**". (بِلَفْظِ) متعلّق بـ"**الاستغناء**". (التَّمْيِيزِ) مجرور مضاف إليه لـ"**لفظ**". (عَنْهُمَا) متعلّق بـ"**الاستغناء**". والضمير راجع إلى "**واحد واثنان**". وفي بعض النسخ: "**بلفظ تمييزه عنهما**" بإضافة التّمييز إلى الضمير المفرد إرجاعـًا إلى كلِّ واحدٍ مِنْ "**واحد**" و"**اثنان**".

---

(١) في هامش (أ): ويجوز كونه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فحكمه وجهان، أو فالجائز وجهان، كما مرّ مراراً.

وفي بعضها: "**بلفظ تمييزهما عنهما**" بإضافة التّمييز إلى ضمير التثنية إرجاعاً إلى "**واحد واثنان**"؛ وعليه شرح المصنّف.

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**رَجُلٌ**") بالرّفع على الحكاية، مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**" بقرينة قوله الآتي: "**رجلان**". ويجوز[1] أنْ يكون مجروراً لفظاً مضافاً إليه لـ"**مثل**".

(**و**) عاطفة. ("**رَجُلَانِ**") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على "**رجل**". (**لِإِفَادَتِهِ**) متعلّق وعلّة لقوله: "**استغناء**". وقيل: ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا؛ أي الاستغناء المذكور كائن لإفادته. ولا يخفى أنّه خلاف الظّاهر. والضمير محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**إفادة**"، ومحله البعيد مرفوع فاعلها. (**النَّصَّ**) منصوب مفعول به لـ"**إفادة**" على أنْ تكون من قبيل إضافة المصدر إلى فاعله، وذكر مفعوله [٢٤٥/آ] منصوباً كما في: "**أعجبني دقّ القصّار الثّوب**". (**المَقْصُودَ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى النصّ، وهو معه مركّب منصوب لفظاً صفة "**النصّ**". (**بِالعَدَدِ**) متعلّق بـ"**المقصود**". وقيل: يجوز تعلّقه بـ"**النصّ**". (**و**) استئناف أو اعتراض. (**تَقُولُ**) مضارع مخاطب فاعله فيه "**أنت**"، أو مضارع غائبة فاعله فيه "**هي**" راجع إلى العرب ـ كما في «شرح العصام» ـ. والأوّل هو الرّاجح المؤيّد بقوله الآتي: "**وتقول حادي عشر**" إلى قوله: "**وإن شئت قلت**"؛ ولهذا اقتصر الهندي عليه. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض على قول من قال بوقوع الاعتراض في آخر الكلام.

(**فِي المُفْرَدِ**) ظرف لـ"**تقول**". (**مِنَ المُتَعَدِّدِ**) ظرف مستقرّ صفة "**المفرد**" أو حال منه؛ أي: الكائن أو كائناً من المتعدد. (**بِاعْتِبَارِ**) متعلّق بـ"**تقول**" على أنْ يكون الباء للسببيّة، أو ظرف مستقرّ على أنْ يكون للملابسة، منصوب المحلّ حال من المستكنّ في

(١) في هامش (أ): لعدم لزوم موافقة المعطوف عليه للمعطوف في الحكاية.

"**تقول**"، أو مفعول مطلق له بتقدير الموصوف؛ أي: قولاً كائناً باعتبار... إلخ. وقيل: يجوز كونه مرفوع المحلّ على أنَّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن والجملة معترضة؛ فالباء يحتملهما. ولا يخفى أنّه احتمال بعيد.

(**تَصْيِيرِهِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**اعتبار**"، ومنصوب محلاً مفعوله. والضمير الرّاجع إلى المفرد المذكور محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**تصيير**"، ومحله البعيد مرفوع فاعله، ومفعوله[1] الأوّل والثّاني محذوفان[2]؛ أي: تصيير المفرد من المتعدّد عدداً أنقص أزيد عليه بواحد. (**الثَّانِي**) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً مفعول به لـ"**تقول**"، هذا [٢٤٥/ب] على تقدير الحكاية لحالة الرفع. ويجوز كونه منصوباً لفظاً على أنّه مفعول به لـ"**تقول**" إنْ لم يقصد الحكاية. وقد سبق أنَّ الصحيح صحّة كون المفرد مقول[3] القول، فلا حاجة إلى ما قيل هنا مِنْ أنَّ "**الثّاني**" مبتدأ خبره محذوف؛ أي في المذكّر. والجملة الاسميّة مقول القول. انتهى.

(**و**) عاطفة.(**الثَّانِيَةُ**) مرفوعة على الحكاية منصوبة تقديراً، أو منصوبة لفظاً بلا حكاية عطف على "**الثّاني**"، والمعطوف محذوف؛ أي: وما زيد عليهما. (**إِلَى العَاشِرِ**) "**إلى**": حرف جرّ متعلّق بـ"**منتهياً**" المقدّر، و"**العاشر**": مرفوع على الحكاية مجرور به تقديراً، ومجرور[4] به لفظاً منصوب محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلّقه. (**و**) عاطفة. (**العَاشِرَةُ**) مرفوعة على الحكاية مجرورة تقديراً، أو مجرورة لفظاً عطف على "**العاشر**".

---

(١) في هامش (أ): "ومفعوله" بيان.

(٢) في هامش (أ): "محذوفان" بيان.

(٣) في هامش (أ): في النسخة المخطوطة: "مقعول"، والصواب ما أثبتناه.

(٤) في هامش (أ): إنْ لم يقصد الحكاية.

مطلبٌ: في بيان أنّه هل قولهم "لا غير" لحن أو غير لحن؟ وهو الصواب

(لَا) عاطفة كما ذكر في علم[1] المعاني[2]. (غَيْرُ) مبنيّ على الضمّ منصوب المحلّ عطف على "**الثّاني والثّانية إلى العاشر والعاشرة**".

وقال الرّضي: "**لا**" لنفي الجنس. و"**غير**": مبنيّ على الضمّ منصوب المحلّ اسم "**لا**"، وخبره محذوف؛ أي: مقول. والمعنى: لا غير هذه الألفاظ مقول لك. والجملة الاسميّة منصوبة المحلّ حال من فاعل "**تقول**"، أو لا محلّ لها اعتراض أو استئناف. وعند الكوفيين: "**لا**": لنفي الجنس. و"**غير**": مبنيّ على الفتح منصوب محلًّا اسمه ـ مثل: "**لا ريب**" ـ، وخبره محذوف؛ أي: مقول لك. وعند الزّجّاج: كلمة "**لا**": حرف مشبّه بـ"**ليس**". و"**غير**" بالرّفع مع التنوين: اسمه، وخبره محذوف؛ أي: مقولاً لك ـ كما نقل عن «**الإقليد**»[3] ـ.

اعلم أنّه قال في «**القاموس**» و«**مغني اللّبيب**»: إنَّ "**لا غير**" لحن، وإنَّما الصواب: [٢٤٦/أ] "**ليس غير**". وردَّه الدّماميني في «**شرح مغني اللّبيب**» بأنَّه لا نسلّم ذلك، فقد حكى ابن الحاجب "**لا غير**"، وتابعه على ذلك شارحو كلامه، ومنهم محقّقون. وفي «**المفصل**»: حكاية "**لا غير**" و"**ليس غير**"، قال الأندلسي: وأمَّا "**لا غير**"، فإنَّ أبا العبّاس كان يقول: إنَّه مبنيّ على الضمّ مثل "**قبل**" و"**بعد**". وأمَّا "**ليس غير**" فكذلك، إلّا أنّ "**غيراً**" في موضع نصب على أنَّه خبر "**ليس**"، واسم "**ليس**" مضمر لا يظهر؛ لأنَّها هنا للاستثناء.

وأنشد الإمام جمال الدّين بن مالك رحمه الله في باب القسم من «**شرح التّسهيل**»:

---

(١) في هامش (أ): لعدم لزوم موافقة المعطوف عليه للمعطوف في الحكاية.

(٢) في هامش (أ): في بحث القصر.

(٣) الإقليد شرح المفصل للزمخشري، تأليف: شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الجَنْدي (ت٧٠٠هـ). «الأعلام» (١/ ٢٥٤).

جوابـــاً بـــه تنجـــو اعتمِـــد فوربّنـــا ❋ لَعَـــنْ عَمـــلٍ أســـلفتَ لا غيـــرُ تُســـأَل

والظّنّ بإمامته وعدالته وكثرة اطّلاعه وسعة حفظه أنّه لا يستشهدُ إلّا بشاهد عربيّ، فيكون هذا دليلاً على جواز ما منعه المصنّف. والعجب أنّه ـ رحمه الله تعالى ـ يقول هنا بأنّ التّركيب لحن ثمّ يستعمله في كثير مِنْ كلامه في هذا الكتاب. انتهى.

وفي «**النكت**» للسيوطي: قال ابن هشام في «**المغني**»: قولهم "**لا غير**" لحن، وليس الأمر على ما قال؛ فلذا ذكر ابن الحاجب وقوع "**غير**" بعد "**لا**"، وقد ذكره أيضاً ابن السرّاج في «**الأصول**»، وأبو حيّان، والسيرافي في «**شرح الكتاب**»(١)، والزمخشري في «**المفصل**»، وتبعه شارحوه وغيرهم.

(و) عاطفة.(بِاعْتِبَارِ) عطف على محلّ باعتبار تصييره وهو النصب، سواء قلنا: إنّه ظرف لغو لـ"**تقول**"، أو ظرف مستقرّ حال مِنْ فاعل "**تقول**"، أو مفعول مطلق له كما ذكرنا. (حَالِهِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**اعتبار**"، ومنصوب محلاً مفعوله. والضمير مضاف إليه لـ"**حال**" راجع إلى المفرد المذكور. (**الأَوَّلُ**) مرفوع على حكاية الرّفع منصوب تقديراً، [٢٤٦/ب] أو منصوب لفظاً بلا قصد الحكاية، عطف على "**الثّاني والثّانية...إلخ**"، عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد، وهو جائز بالاتفاق. (و) عاطفة. (الثَّانِي) منصوب تقديراً أو لفظاً كما علمت في "**الأوّل**" عطف على "**الأوّل**".

(و) عاطفة. (**الأُولَى**) منصوبة تقديراً كما في "**رأيت العصا**"، عطف على "**الأوّل والثّاني**". (و) عاطفة. (**الثَّانِيَةُ**) منصوبة تقديراً إنْ قصد حكاية الرفع، أو لفظاً إنْ لم

---

(١) في هامش (أ): المراد بالكتاب: كتاب سيبويه في النّحو؛ فإنّه إذا ذكر الكتاب في النّحو يراد به كتاب سيبويه فاعرفه.

تقصد، عطف على "**الأولى**"، والمعطوف محذوف؛ أي: وما زيد عليهما. (**إِلَى العَاشِرِ**) متعلّق بـ"**منتهيًا**" المقدّر.

(و) عاطفة. (**العَاشِرَةِ**) عطف على "**العاشر**". (و) عاطفة. (**الحَادِي عَشَرَ**) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على "**الأوّل**" لا على "**العاشر**"؛ وإلّا يلزم تعدّد الغاية - كما في «**الهندي**» -. (و) عاطفة. (**الحَادِيَةَ عَشْرَةَ**) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على "**الحادي عشر**". (و) عاطفة. (**الثَّانِي عَشَرَ**) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على "**الحادي عشر**". (و) عاطفة. (**الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ**) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على "**الثّاني عشر**"، والمعطوف محذوف؛ أي: وما زيد عليهما. (**إِلَى التَّاسِعَ عَشَرَ**) متعلّق بـ"**منتهيًا**" المقدّر. وقد مرّ التّفصيل، فلا تغفل. (و) عاطفة. (**التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ**) مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على "**التّاسع عشر**".

(و) استئناف أو اعتراض. (**مِنْ ثَمَّهْ**) متعلّق ومفعول له لقوله الآتي. (**قِيلَ**) ماض مجهول. (**فِي الأَوَّلِ**) مفعول فيه لـ"**قيل**". (**ثَالِثَ اثْنَيْنِ**) مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**أَيْ**) حرف تفسير. (**مُصَيِّرُهُمَا**) مرفوع عطف بيان لقوله: "**ثالث** [٢٤٧/ آ] **اثنين**"، أو بدل الكلّ منه - كما في «**حاشية المطول**» للمولى حسن چلبي -. وقيل: عطف تفسير لِمَا[١] قبله، على أَنْ يكون "**أي**" مِنَ الحروف العاطفة كما هو مذهب السكاكي - كما في «**الأطول**» -. والضمير محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**مصيّر**". ومحله البعيد منصوب مفعوله الأوّل راجع إلى "**الاثنين**"، والمفعول الثّاني محذوف؛ أي: ثلاثة.

(**مِنْ**) حرف جرّ. (**ثَلَاثَتِهِمَا**) مراد اللّفظ: مجرور تقديراً بـ"**مِن**"، والجارّ مع المجرور ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ صفة لـ"**ثالث اثنين**"، أو منصوب المحلّ حال

---

(١) في هامش (أ): "تفسير لما" بيان.

منه؛ أي: الكائن أو كائناً مِنْ ثلاثتهما. ويجوز كونه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن من ثلاثتهما. والجملة الاسميّة حينئذٍ اعتراض. ثمّ إنَّ "مِن" في أمثاله اشتقاقيّة إنْ كان أصل اسم الفاعل الفعل الماضي كما هو قول إمامنا الأعظم، أو انتسابيّة إنْ كان أصله الفعل المضارع المعلوم. فلا تغفل. (و) عاطفة. (فِي الثَّانِي) عطف على محلّ "في الأوّل". وقد مرَّ تفصيل هذا العطف، فلا تغفل.

(ثَالِثَ ثَلَاثَةٍ) مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "ثالث اثنين"، عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد. (أَيْ) حرف تفسير على قول شهير. (أَحَدُهَا) مرفوع عطف بيان لقوله: "ثالث ثلاثة". وقيل: بدل الكلّ ممّا قبله. وقيل: عطف تفسير له كما تقدّم آنفاً. ولا تغفل عنه قطعاً. والضمير مضاف إليه لـ"أحد" راجع إلى "الثّلاثة".

(و) عاطفة. (تَقُولُ) مضارع مخاطب فاعله فيه "أنت". وقد تقدّم التّفصيل والاختلاف، فلا تغفل[1] إنْ كنت مِنْ [٢٤٧/ب] أصحاب التّحصيل. والجملة الفعليّة لا محلّ لها عطف على جملة "تقول" السّابق. (حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً مفعول به صريح لـ"تقول". (عَلَى الثَّانِي) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال من مفعول "تقول" أو صفة له؛ أي: كائناً أو الكائن عليه، أو مفعول مطلق بتقدير الموصوف؛ أي: قولاً كائناً على الثّاني، أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو يعني هذا القول كائن على الثّاني، أو ظرف لغو متعلّق بـ"تقول" كما قيل. (خَاصَّةً) منصوبة لفظاً حال مِنَ الثّاني. و"التّاء": للمبالغة أو مفعول مطلق لفعل محذوف؛ أي: خصّ الثّاني بذلك خصوصاً على أنْ يكون "خاصّة" مصدراً كالكاذبة. والجملة حال بتقدير "قد"، أو معترضة ـ كما في «الهندي» ـ. وقد مرَّ التّفصيل بعون الله الهادي.

(و) استئناف أو اعتراض. (إِنْ) شرطيّة. (شِئْتَ) ماض مخاطب مجزوم المحلّ بـ"إنْ"، و"التّاء": فاعله. والجملة لا محلّ لها فعل الشّرط. (قُلْتَ) ماض مخاطب

(١) في هامش (أ): "فلا تغفل" بيان.

مجزوم المحلّ بـ"إنْ" أيضاً، و"التّاء": فاعله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (حَادي أَحَدَ عَشَرَ) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً مفعول به لـ"تقول"، والمعطوف محذوف؛ أي: وما زيد عليه. (إِلَى تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ) متعلّق بـ"منتهياً" المقدّر الذي هو حال مِنَ المستكن في "وما زِيدَ عليه".

(فتُعْرِبِ) "الفاء": عاطفة. و"تعرب": مضارع[1] مخاطب من الإعراب، مجزوم تقديراً بـ"إنْ"؛ لأنّه لـمّا التقى السّاكنان، أحدهما سكون الباء، والثّاني سكون لام التّعريف، حرّك[2] [٢٤٨/آ] الباء بالكسرة[3]؛ دفعاً للساكنين، فصار الجزم تقديريّاً، وإنّما حكمنا بجزم المضارع هنا؛ لأنَّ المضارع إذا عطف على الماضي الواقع جزاء لـ"إنْ" يظهر الجزم في لفظ المضارع ـ كما في «الإظهار» وغيره ـ وفاعله فيه "أنت"، والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "قلت" على ما هو المشهور. وقيل: الفعل عطف على الفعل، والفاعل عطف على الفاعل ـ كما في «شرح المغني» للدّماميني ـ وقد ذكرته في «معربنا» على «الإظهار»، فلا تغفلوا عنه يا طلّاب العلم الأطهار[4]. ويجوز كون "الفاء" للاستئناف، و"تعرب" حينئذٍ مرفوع، والجملة لا محلّ لها استئناف. ويجوز أيضاً كون "الفاء" جواب شرط مقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك "فتعرب"، والفعل حينئذٍ مرفوع. (الأَوَّلَ) منصوب لفظاً مفعول به لـ"تعرب".

مطلبٌ: في المذكَّر والمؤنَّث

(المُذَكَّرُ) مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: بحث المذكّر ما سيجيء، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: البحث الآتي بحث المذكّر. والجملة لا محلّ لها استئناف. (و)

---

(١) في هامش (أ): "وتعرب مضارع" بيان.

(٢) في هامش (أ): جواب لمـّا.

(٣) في هامش (أ): كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

(٤) في هامش (أ): "الأطهار" جمع طاهر.

عاطفة. (**المُؤَنَّثُ**) مرفوع عطف على "**المذكّر**". (**المُؤَنَّثُ**) مرفوع مبتدأ. (**مَا**) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (**فِيهِ**) ظرف مستقرّ. والضمير راجع إلى "**ما**". (**عَلَامَةُ**) مرفوعة فاعل الظرف المستقرّ كما هو الرّاجح، أو مبتدأ مؤخّر والظرف خبر مقدّم. والجملة الفعليّة أو الاسميّة صفة "**ما**" أو صلته. (**التَّأْنِيثِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**علامة**". (**لَفْظًا**) منصوب حال من "**علامة التأنيث**"، أو من ضميرها المستكنّ في الظرف المستقرّ بمعنى "**ملفوظة**"، أو مفعول "**أعني**" المقدّر. وقيل: خبر "**كان**" [٢٤٨/ب] المقدّر، أو تمييز عن "**علامة المؤنّث**". (**أَوْ**) عاطفة. (**تَقْدِيراً**) عطف على "**لفظًا**". (**و**) عاطفة. (**المُذَكَّرُ**) مرفوع مبتدأ. (**بِخِلَافِهِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**المؤنّث ما...إلخ**". والضمير المجرور محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**خلاف**"، ومحله البعيد منصوب مفعوله.

(**و**) استئناف. (**عَلَامَةُ**) مرفوعة مبتدأ. (**التَّأْنِيثِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**علامة**". (**التَّاءُ**) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض. وقيل: عطف على ما قبلها. (**و**) عاطفة. (**الأَلِفُ**) مرفوعة عطف على "**التّاء**". (**مَقْصُورَةً**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى الألف. وهي معه مركّبة منصوبة لفظًا حال من الألف، أو مفعول "**أعني**" المقدّر. وقيل: خبر "**كانت**" المقدّرة؛ أي: سواء كانت مقصورة...إلخ، أو مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "**هي**". والجملة معترضة. (**أَوْ**) عاطفة. (**مَمْدُودَةً**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى الألف، وهي معه مركّبة منصوبة لفظًا عطف على "**مقصورة**".

(**و**) عاطفة. (**هُوَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى المؤنّث. (**حَقِيقِيٌّ**) اسم منسوب، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**المؤنّث ما فيه علامة التّأنيث**". وقيل: استئناف. (**و**) عاطفة. (**لَفْظِيٌّ**) اسم منسوب نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى

المبتدأ، وهو معه مركّب مرفوع لفظاً عطف على "حقيقي". (**فالحَقِيقِيُّ**) "**الفاء**": للتّفصيل. و"**الحقيقيّ**": مرفوع مبتدأ. (**مَا**) مرفوع [٢٤٩/آ] المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها تفصيل. (**بِإِزَائِهِ**) ظرف مستقرّ. والضمير مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**إزاء**" راجع إلى "**ما**". (**ذَكَرٌ**) ـ بفتحتين ـ مرفوع فاعل الظرف المستقرّ، أو مبتدأ مؤخّر والظّرف خبر مقدّم. والجملة الفعليّة أو الاسميّة صفة "**ما**" أو صلته. (**مِنَ الحَيَوَانِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ صفة "**ذكر**"، أو منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "**بإزائه**" عند الجمهور، أو مِنَ "**الذكر**" عند سيبويه. وفي «**شرح التسهيل**» لابن مالك: هو الصحيح كما تقدّم، لا حال من الضمير المجرور في "**بإزائه**" كما توهّم. ثمّ إنَّ قوله: "**الحيوان**" بفتح الياء، ـ وسكونه مِنْ غلط العامّة ـ كما في **غلطات** المولى الشّهير بابن كمال الوزير.

(كَـ"**امْرَأَةٍ**") ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة الاسميّة اعتراض. (**و**) عاطفة. ("**نَاقَةٍ**") مجرورة عطف على "**امرأة**". (**و**) عاطفة. (**اللَّفْظِيُّ**) مرفوع مبتدأ. (**بِخِلَافِهِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والضمير محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**خلاف**"، ومحله البعيد منصوب مفعوله. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**فالحقيقي ما...**"**إلخ**. (كَـ"**ظُلْمَةٍ**") ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض. (**و**) عاطفة. ("**عَيْنٍ**") عطف على "**ظلمة**".

(**و**) استئناف. (**إِذَا**) شرطيّة منصوبة المحلّ مفعول فيه شرطها أو جوابها. (**أُسْنِدَ**) ماض مجهول. (**إِلَيْهِ**) متعلّق به والضمير راجع إلى المؤنّث. (**الفِعْلُ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها فعل الشّرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (**فبِالتَّاءِ**) "**الفاء**": جوابيّة. و"**بالتّاء**": [٢٤٩/ب] ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ

محذوف؛ أي: فالفعل ملابس بالتّاء، أو فهو[1] بالتّاء. والجملة الاسميّة لا محلّ لها جواب "إذا". وقد عرفت فيما سبق جواز وقوع الظرف المستقرّ جزاء بتقدير المتعلّق فعلاً، فلا حاجة حينئذٍ إلى تقدير المبتدأ، فلا تغفل. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف. وفي بعض النسخ: "**فالتّاء**"، فحينئذٍ التّاء مرفوع مبتدأ خبره محذوف؛ أي: فالتّاء فيه؛ أي: في الفعل واجب، أو خبر مبتدأ محذوف[2]؛ أي: فالحكم فيه التّاء. والجملة الاسميّة لا محلّ لها جواب "**إذا**". وعلى النّسخة الأولى شرح المصنّف.

(و) استئناف. (**أَنْتَ**) "**أَنْ**" في "**أنت**": ضمير مرفوع منفصل مبنيّ على السكون مرفوع المحلّ مبتدأ. و"**التّاء**": حرف دالٌّ على تذكير الضمير وإفراده وخطابه لا محلّ له ـ هذا عند البصريين ـ قال في «**النكت**»: وهو الأصحّ، ومرَّ الاختلاف، فلا تغفل. (**فِي ظَاهِرِ**) ظرف للظرف المستقرّ؛ أعني به قوله الآتي: "**فبالخيار**". (**غَيْرِ**) مضاف إليه لـ"ظاهر". (**الحَقِيقِيِّ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". (**بِالخِيَارِ**) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. وهو معه جملة فعليّة عند البصريين، ومركّب عند الكوفيين، مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض. وهذه الجملة بمنزلة الاستثناء من القاعدة المتقدّمة.

(و) استئناف. (**حُكْمُ**) مرفوع مبتدأ. (**ظَاهِرِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**حكم**". (**الجَمْعِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**ظاهر**". (**غَيْرِ**) مجرور صفة "**الجمع**"، على قول مَنْ قال بتعرّف "**غير**"، باشتهار [٢٥٠/آ] غير جمع المذكّر السّالم نقيضاً للمكسّر، وذي الألف والتّاء، كما في: "**أعجبني الحركة غير السكون**". أو بجعل الألف واللام في "**الجمع**" زائدة ـ كما في «**الهندي**» ـ. أو بدل الكلّ من "**الجمع**". أو منصوب بـ"**أعني**"

---

(١) في هامش (أ): "أو فهو" بيان. أي: الفعل.

(٢) في هامش (أ): أو فاعل فعل محذوف؛ أي: فيجب التاء، كما مرَّ فيما تقدّم.

المقدّر. أو حال منَ "**الجمع**"، على القول بعدم تعرّف "**غير**"، ولو أضيف إلى الضدّ ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". والجملة اعتراض.

(**المُذَكَّرِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**" بحذف المضاف أو الموصوف؛ أي: جمع المذكّر أو الجمع المذكّر. (**السَّالِمِ**) مجرور صفة "**الجمع**" المحذوف قبل "**المذكّر**". (**مُطْلَقًا**) مفعول مطلق لـ"**أطلق**" المقدّر. وجملته اعتراض، أو ظرف لمعنى التّشبيه المفهوم مِنِ اتّحاد الحكم؛ أي: زمانًا مطلقًا؛ أي: في جميع الأحيان ـ كما في «**الهندي**» ـ. ويجوز كونه مفعول "**أعني**" المقدّر وحالاً منَ "**الجمع**" بلا تأويل، على قول مَنْ جوّز وقوع الحال مِنَ المضاف إليه؛ أو بتأويل عند الجمهور؛ فإنّه لكونه معرّفًا باللّام مفعول التّعريف؛ أي: عرفت الجمع ـ كما في «**الأطول**» ـ، وقد مرَّ فلا تغفل. وفي شرح المصنف: أراد بقوله "**مطلقًا**" جمع مذكّر أو مؤنّث يعقل أو لا يعقل.

(**حُكْمُ**) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، أو على طريق عطف القصّة على القصّة. فتأمّل. (**ظَاهِرِ**) مضاف إليه لـ"**حكم**". (**غَيْرِ**) مضاف إليه لـ"ظاهر". (**الحَقِيقِيِّ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". (**و**) عاطفة. (**ضَمِيرُ**) مرفوع مبتدأ. (**العَاقِلِينَ**) مجرور مضاف إليه لـ"**ضمير**". (**غَيْرِ**) صفة أو بدل الكلّ من "**العاقلين**"، أو مفعول "**أعني**" المقدّر، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. [٢٥٠/ب] والجملة اعتراض. وقد سبق التّفصيل. (**المُذَكَّرِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**" بتقدير الجمع كما مرّ. (**السَّالِمِ**) مجرور صفة "**الجمع**" المقدّر.

("**فَعَلَتْ**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ بتقدير المضاف؛ أي: ضمير فعلت. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**حكم ظاهر الجمع**..." **إلخ**. وقيل: استئناف. (**و**) عاطفة. ("**فَعَلُوا**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**فعلت**" بتقدير المضاف؛ أي: ضمير فعلوا. (**و**) عاطفة. (**النِّسَاءُ**) مرفوع مبتدأ بتقدير المضاف؛ أي:

ضمير النساء. (و) عاطفة. (**الأَيَّامُ**) مرفوعة عطف على "**النساء**" بتقدير المضاف؛ أي: ضمير الأيّام. ("**فَعَلَتْ**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ بتقدير المضاف؛ أي: ضمير فعلت. والجملة لا محلّ لها عطف على ما قبلها. (و) عاطفة. ("**فَعَلْنَ**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**فعلت**" بتقدير المضاف؛ أي: ضمير فعلن.

مطلبٌ: في المثنى

(**المُثَنَّى**) مرفوع تقديراً مبتدأ. (**مَا**) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (**لَحِقَ**) ماض من الباب الرابع. (**آخِرَهُ**) منصوب مفعول به له. والضمير مضاف إليه راجع إلى "**ما**" بتقدير المضاف؛ أي: آخر مفرده. وفي «**القاموس**»: لحق به كسمع، ولحقه: أدركه[١]. فلا وجه لِمَا قيل مِنْ أنَّ آخره على الحذف والإيصال ـ والتّوفيق مِنَ الملك المتعال ـ. (**أَلِفٌ**) مرفوع فاعل "**لحق**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**أَوْ**) عاطفة. (**يَاءٌ**) مرفوع عطف على "**الألف**". (**مَفْتُوحٌ**) اسم مفعول مرفوع صفة "**ياء**". (**مَا**) مرفوع المحلّ نائب الفاعل لـ"**مفتوح**". (**قَبْلَهَا**) ظرف مستقرّ، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة [٢٥١/آ] الظّرفية مرفوعة المحلّ صفة "**ما**"، أو لا محلّ لها صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**قبل**" راجع إلى الياء. (و) عاطفة. (**نُونٌ**) مرفوع عطف على أحد الأمرين المفهوم مِنْ "**أو**". (**مَكْسُورَةٌ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "**هي**"[٢] راجع إلى "**النون**" بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً صفة "**النون**". (**لِيَدُلَّ**) "**اللام**": حرف جرّ متعلّق بـ"**لحق**". و"**يدلّ**": مضارع منصوب بـ"**أنْ**" مقدّرة، فاعله فيه راجع إلى اللّحوق، أو اللّاحق وحده، أو مع الملحوق ـ كما في «**شرح الجامي**» ـ. والجملة في تأويل المفرد، فمحلّها القريب مجرور باللّام، ومحلّها البعيد نصب مفعول له لمتعلّقه.

---

(١) في هامش (أ): لاستعمال اللحوق لازماً ومتعدّياً.

(٢) في هامش (أ): "هي" بيان.

(عَلَى أَنَّ) "**على**": حرف جرّ متعلّق بـ"**يدلّ**". و"**أنَّ**" بالفتح: حرف مشبّه بالفعل. (مَعَهُ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر "**أنّ**". والضمير مضاف إليه لـ"**مع**" راجع إلى "**ما**" بتقدير المضاف؛ أي: مع مفرده، أو إلى المفرد المقدّر، فلا حاجة إلى تقدير المضاف. (مِثْلَهُ) منصوب اسم "**أنّ**" المؤخر، واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها صلة "**أنَّ**"، وهي في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور باللّام، ومحلّها البعيد نصب على أنَّه مفعول به غير صريح لمتعلّقه. والضمير مضاف إليه لـ"**مثل**" راجع إلى "**ما**" بتقدير المضاف؛ أي: مثل مفرده، أو إلى المفرد المقدّر.

(مِنْ جِنْسِهِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ صفة "**مثل**". ولا يجوز كون الظرف المستقرّ حالاً مِنْ "**مثله**" على أنْ يكون عامل الحال معنى التّحقيق المستفاد مِنْ "**أنَّ**"؛ لعدم(١) السّماع من العرب، خلافاً لبعضهم ـ كما في «**تفسير ابن عادل**» ـ. والضمير مضاف [٢٥١/ب] إليه لـ"**جنس**" راجع إلى "**ما**" بتقدير المضاف؛ أي: مِنْ جنس مفرده، أو إلى المفرد المقدّر.

مطلبٌ: في المقصور

(فالمَقْصُورُ) "**الفاء**": للتّفصيل. و"**المقصور**": مرفوع مبتدأ. وفي «**شرح العصام**»: المقصور لفظ مشترك بين الألف وما فيه الألف اللازمة لفظاً أو تقديراً، نحو: "**فتى والفتى**"، واحترزنا بالألف اللازمة عنْ نحو: "**زيداً**" في حال الوقف، فإنَّه لا يسمّى مقصوراً، وكذا عنْ "**اضربا**" في حال وقف "**اضربَنْ**"(٢)، سمّي مقصوراً؛ لأنَّه ضدّ الممدود؛ أو لأنَّه محبوس الحركات، والقصر الحبس. انتهى. فظهر أنَّ المقصور في اصطلاح النّحو يطلق على الألف وعلى الاسم الذي فيه الألف اللّازمة؛ والمراد هنا

---

(١) في هامش (أ): كذا في «حاشية العصام» في بحث الحال.

(٢) في هامش (أ): بالنون المخفّفة.

المعنى الأخير، فلا حاجة إلى تقدير الموصوف ـ أي: الاسم المقصور ـ كما توهّم، وسيجيء عن قريب ما يتعلّق بهذا البحث على وجه التّفصيل.

(إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"إنْ". (أَلِفُهُ) مرفوع اسم "كان". والضمير مضاف إليه لـ"ألف" راجع إلى "المقصور". (عَنْ وَاوٍ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبره. والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشّرط. (و) حاليّة. (هُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى الضمير المجرور في "ألفه". (ثُلَاثِيٌّ) اسم منسوب، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة منصوبة المحلّ حال مِنْ ذلك الضمير المجرور كما في بعض الشّروح، لا مِنَ المستكنّ في "المقصور" كما توهّم؛ لأنّه اسم مثل: "زيد"، فأنّى[1] يكون فيه ضمير؟! ويجوز كون هذه الجملة استئنافاً أو اعتراضاً.

(قُلِبَتْ) ماض مجهول مجزوم المحلّ بـ"إنْ". و"التاء" علامة التّأنيث، [٢٥٢/أ] نائب الفاعل فيه راجع إلى "الألف" بتأويل الكلمة. والجملة فعليّة لا محلّ لها جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها تفصيل. (وَاواً) منصوب حال مِنَ المستكنّ في "قلبت". وقد مرَّ التفصيل.

(و) عاطفة. (إِلَّا) مركّبة مِنْ "إنْ" و"لا". فـ"إنْ": شرطيّة. و"لا": نافية. وفعل الشّرط محذوف؛ أي: وإنْ لا يكنْ كذلك. (فبِاليَاءِ) "الفاء": جزائيّة. و"بالياء": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فهو ـ يعني الألف ـ ملابس بالياء في التثنية. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الشرطيّة السّابقة.

---

(١) في هامش (أ): الاستفهام للإنكار.

(و) عاطفة. (**المَمْدُودُ**) مرفوع مبتدأ. وفي «**شرح العصام**»: الممدود كالمقصور. انتهى. يعني: أنَّه مشترك بين الألف والاسم الذي فيه الألف الممدودة. والمراد هنا: المعنى الأخير، فلا حاجة إلى تقدير الموصوف ـ أي: الاسم الممدود ـ كما توهّم. (**إِنْ**) شرطيّة. (**كَانَتْ**) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**". و"**التّاء**": علامة التأنيث. (**هَمْزَتُهُ**) مرفوعة اسم "**كانت**". والضمير مضاف إليه لـ"**همزة**" راجع إلى "**الممدود**". (**أَصْلِيَّةً**) اسم منسوب مفرد مؤنّث، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**الهمزة**". وهي معه مركّبة منصوبة لفظاً خبره. والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشّرط. (**تَثْبُتُ**) مضارع مجزوم بـ"**إنْ**"، أو مرفوع بعامل معنويّ باعتبار إلغاء "**إنْ**" عنْ عمل الجزم في الجزاء بحيلولة [٢٥٢/ب] الماضي ـ كما مرَّ التّفصيل ـ فلا تغفل ـ، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**الهمزة**". والجملة لا محلّ لها جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على جملة: "**المقصور**..."إلخ.

(و) عاطفة. (**إِنْ**) شرطيّة. (**كَانَتْ**) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**". و"**التّاء**": علامة التّأنيث اسمه فيه "**هي**" راجع إلى "**الهمزة**". (**لِلتَّأْنِيثِ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشّرط. (**قُلِبَتْ**) ماض مجهول مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**"، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى "**الهمزة**". والجملة لا محلّ لها جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الشرطيّة السّابقة. (**وَاواً**) منصوب حال مِنَ المستكنّ في "**قلبت**". وقد مرَّ وجهٌ آخر فلا تغفل.

(و) عاطفة. (**إِلَّا**) مركّبة مِنْ "**إنْ**" و"**لا**". فـ"**إنْ**": شرطيّة. و"**لا**": نافية. وفعل الشّرط محذوف؛ أي: إنْ لا يكنْ كذلك. (**فالوَجْهَانِ**) "**الفاء**": جزائيّة. و"**الوجهان**": مرفوع مبتدأ خبره محذوف؛ أي: جائزان، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فحكمها

الوجهان، أو فاعل "جاز" المقدّر. وعلى التّقادير: فالجملة مجزومة المحلّ جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الشرطيّة السابقة القريبة أو البعيدة.

(ويُحْذَفُ) مضارع مجهول. (نُونُهُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض. والضمير مضاف إليه لـ"نون" راجع إلى "التثنية". (لِلإِضَافَةِ) متعلّق بـ"يحذف" على أنْ يكون ظرفًا له، أو مفعولاً لأجله له بجعل[1] اللام للوقت أو التعليل. (و) عاطفة. (حُذِفَتْ) ماض[2] مجهول. و"التّاء": علامة [٢٥٣/آ] التّأنيث. (تَاءُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "يحذف نونه". وقيل: استئناف. (التَّأْنِيثِ) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"تاء". (فِي "خُصْيَانِ") ظرف لـ"حذفت". (و) عاطفة. ("أَلْيَانِ") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على "خصيان".

مطلبٌ: في المجموع

(المَجْمُوعُ) مرفوع مبتدأ. (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (دَلَّ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "ما". والجملة صفة "ما" أو صلته. (عَلَى آحَادٍ) متعلّق بـ"دلّ". (مَقْصُودَةٍ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "هي" راجع إلى الآحاد بتأويل الجماعة. وهي معه مركّبة مجرورة لفظًا صفة "آحاد". (بِحُرُوفِ) متعلّق بـ"مقصودة". وقيل: بـ"دلّ". وقيل: بهما على التّنازع. وفي «شرح العصام»: رُجِّح الأوّلُ وزُيِّف الأخيران. (مُفْرَدِهِ) مجرور مضاف إليه لـ"حروف". والضمير مضاف إليه لـ"مفرد" راجع إلى "ما". (بِتَغْيِيرٍ مَا) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "هي" أو "هنّ" راجع إلى "الحروف"، أو هو راجع إلى المفرد. والجملة الظرفيّة مجرورة المحلّ صفة

---

(١) في هامش (أ): فيه لفّ ونشر مرتّب.

(٢) في هامش (أ): "حذفت ماض" بيان.

"**الحروف**" أو "**المفرد**"، أو منصوبة المحلّ حال مِنْ "**أحدهما**". و"**ما**": مجرور المحلّ صفة "تغيير"؛ للإبهام. وقيل: حرف زائد. وقد مرَّ(١) التّفصيل عند قوله: "**بوجه ما**"، فلا تغفل.

(فنَحْوُ) "**الفاء**": للتّفصيل. و"**نحو**": مرفوع مبتدأ. ("تَمْرٍ") مجرور مضاف إليه لـ"**نحو**". (و) عاطفة. ("رَكْبٍ") مجرور عطف على "**تمر**". (لَيْسَ) ماض ناقص، اسمه فيه راجع إلى المبتدأ. (بِجَمْعٍ) "**الباء**": زائد غير متعلّق بشيء. و"**الجمع**": مجرور به لفظاً ومنصوب محلًّا خبر ليس. والجملة الفعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها تفصيل. (عَلَى الأَصَحِّ) متعلّق بـ"**ليس**"؛ على القول بجواز تعلّق الجار به، أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا [٢٥٣/ب] كائن على الأصحّ. والجملة اعتراض. (و) عاطفة. (نَحْوُ) مرفوع مبتدأ. ("فُلْكٍ") مجرور مضاف إليه لـ"**نحو**". (جَمْعٌ) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**نحو تمر**..."**إلخ**. (و) عاطفة. (هُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**الجمع**". (صَحِيحٌ) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**المجموع ما دلّ**"، ويحتمل الاستئناف أو الاعتراض. (و) عاطفة. (مُكَسَّرٌ) مرفوع عطف على "**صحيح**". (فالصَّحِيحُ) "**الفاء**": للتّفصيل. و"**الصحيح**": مرفوع مبتدأ. (لِمُذَكَّرٍ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها تفصيل، لا استئناف(٢) كما زعم. (و) عاطفة. (لِمُؤَنَّثٍ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ عطف على قوله: "**لمذكّر**".

(المُذَكَّرُ) مرفوع مبتدأ بتقدير الصفة؛ أي: المذكّر المجموع صحيحاً، أو بتقدير

(١) في هامش (أ): في بحث المبتدأ.

(٢) في هامش (أ): لتقدّم الإجمال.

الموصوف والصفة معاً؛ أي: الجمع المذكّر الصحيح ـ كما في «**الهندي**» ـ. (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف للبيان. (لَحِقَ) ماض. (آخِرَهُ) منصوب مفعول به له. والضمير مضاف إليه لـ"**آخر**" راجع إلى "**ما**" بتقدير المضاف؛ أي: آخر مفرده. (وَاوٌ) مرفوع فاعل "**لحق**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (مَضْمُومٌ) اسم مفعول. (مَا) مرفوع المحلّ نائب الفاعل لـ"**مضموم**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة "**واو**". (قَبْلَهَا) ظرف مستقرّ صفة "**ما**" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**قبل**" راجع إلى "**واو**" بتأويل الكلمة. (أَوْ) عاطفة. (يَاءٌ) مرفوع عطف على "**الواو**". (مَكْسُورٌ) اسم مفعول. (مَا) مرفوع المحلّ نائب الفاعل. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة "**الياء**". (قَبْلَهَا) ظرف مستقرّ صفة "**ما**" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**قبل**" راجع إلى "**الياء**". (و) عاطفة. (نُونٌ) مرفوع عطف على أحد الأمرين المفهوم مِنْ "**أو**". (مَفْتُوحَةٌ) مرفوعة صفة [٢٥٤/آ] النون. (لِيَدُلَّ) "**اللام**": متعلّق بـ"**لحق**". و"**يدلّ**": مضارع منصوب بـ"**أنْ**" مقدّرة، فاعله فيه راجع إلى اللّحوق أو اللاحق وحده، أو مع الملحوق كما مرّ. والجملة في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور بـ"**اللّام**"، ومحلّها البعيد منصوب مفعول له لمتعلّقه. (عَلَى أَنَّ) "**على**": حرف جرّ متعلّق بـ"**يدلّ**". و"**أنَّ**" بالفتح: حرف مشبّه بالفعل. (مَعَهُ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره المقدّم. والضمير مضاف إليه لـ"**مع**" راجع إلى "**ما**"؛ أي: مع مفرده بتقدير المضاف. (أَكْثَرَ) منصوب ـ بلا تنوين؛ لكونه غير منصرف؛ للوصفيّة ووزن الفعل ـ اسمه المؤخّر. واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها صلة "**أنّ**". وهي في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور بـ"**على**"، ومحلّها البعيد نصب مفعول به غير صريح لمتعلّقه. (مِنْهُ) متعلّق بـ"**أكثر**". والضمير راجع إلى "**ما**" بتقدير المضاف؛ أي: مِنْ مفرده أو إلى المفرد المقدّر. (فَإِنْ) "**الفاء**": للتّفصيل. و"**إنْ**": شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم

المحلّ بـ"إنْ". (آخِرُهُ) مرفوع اسم "كان". والضمير مضاف إليه لـ"آخر" راجع إلى "ما" بتقدير المضاف؛ أي: آخر مفرده، أو إلى الاسم - كما في «الهندي» -. (يَاءً) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشّرط. (قَبْلَهَا) ظرف مستقرّ. والضمير مضاف إليه لـ"قبل" راجع إلى "الياء". (كَسْرَةٌ) مرفوعة فاعل الظرف المستقرّ، أو مبتدأ مؤخّر والظرف خبر مقدّم. والجملة الظرفيّة أو الاسميّة منصوبة المحلّ صفة "ياء". (حُذِفَتْ) ماض مجهول مجزوم المحلّ - أيضاً - بـ"إنْ". و"التّاء": علامة المؤنّث، نائب الفاعل فيه "هي" راجع إلى "الياء" أو "الآخر"، والتّأنيث(١) حينئذٍ لكون الآخر(٢) عبارة عن الياء - [٢٥٤/ب] كما في «شرح العصام» -. والجملة فعليّة لا محلّ لها جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل. (مِثْلُ) معلوم. ("قَاضُونَ") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل".

(و) عاطفة. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مبنيّ على الفتح مجزوم المحلّ بـ"إنْ". اسمه فيه راجع إلى الاسم الذي أريد جمعه، أو إلى آخر الاسم - كما في «شرح العصام» -، والأوّل هو الرّاجح؛ لأنَّ المقصور والممدود مِنْ أنواع الأسماء المتمكّنة، وجعل الآخر مقصوراً إمّا مسامحة أو على مقتضى اللّغة، لا على اصطلاح النّحاة. وأمّا قولهم في "هولا و هولاء": مقصور وممدود، مع أنّهما ليسا من الأسماء المتمكّنة؛ لكونهما مبنيّين؛ فعلى أحد هذين المذكورين - كما في «النكت» للسيوطي(٣) -.

---

(١) في هامش (أ): أي: حين رجوع الضمير إلى الآخر مع أنّه مذكّر.

(٢) في هامش (أ): فإنّ الآخر وإنْ كان مذكّراً لفظاً إلا أنّه مؤنّث معنى، وفي مثل هذا المقام يجوز الأمران كما لا يخفى على أولي الأفهام.

(٣) في هامش (أ): ويمكن الجواب عن طرف العصام بأن يقول: لا نسلّم كون المقصور والممدود من أنواع الأسماء المتمكّنة، بل هما مشتركان في الألفين وفي الاسمين اللّذين يوجد فيهما الألفان المعهودان كما مرّ فلا تغفل.

(مَقْصُوراً) منصوب خبر "**كان**". وجملته لا محلّ لها فعل الشرط. (**حُذِفَتْ**) ماض مجهول مجزوم المحلّ ـ أيضـاً ـ بـ"**إنْ**". و"**التّاء**": علامة التأنيث. (**الأَلِفُ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السّابقة. (و) عاطفة. (**بَقِيَ**) ماض على وزن "**علم**" مبنيّ على الفتح مجزوم المحلّ ـ أيضـاً ـ بـ"**إنْ**". (مَا) مرفوع المحلّ فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**حذفت الألف**".

(**قَبْلَهَا**) ظرف مستقرّ صفة "ما" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**قبل**" راجع إلى الألف.

(مَفْتُوحًا) منصوب حال مِنْ "ما". (مِثْلُ) معلوم. ("**مُصْطَفَوْنَ**") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**"، والرفع على الحكاية، كما في "**قاضون**"، فلا تغفل ـ

(و) عاطفة. (شَرْطُهُ) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**شرط**" راجع إلى الاسم الذي أريد جمعه جمع الصّحيح المذكّر. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مبنيّ على الفتح مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**". اسمه فيه راجع إلى الاسم المذكور. (**اسْمًا**) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. [٢٥٥/أ] ثمَّ إنَّ المراد بالاسم الّذي اسم "**كان**" راجع إليه ما يقابل الفعل والحرف، وبالاسم الّذي هو خبر "**كان**" ما يقابل الصفة، فلا يلزم اتّحاد المسند والمسند إليه، فلا تغفل. (**فَمُذَكَّرٌ**) "**الفاء**": جزائيّة. و"**المذكّر**": مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فذلك حصول مذكّر بتقدير المضاف قبل الخبر. والجملة اسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. والرابط من الخبر إلى المبتدأ اسم الإشارة. والمبتدأ مع خبره جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على جملة: "**المذكر ما**..."**إلخ**. وقيل: استئناف أو اعتراض.

مطلبٌ: في عبارة المصنّف مسامحة

ثمَّ إنَّ في عبارة المصنّف مسامحة كما لا يخفى على الـمُنْصف، حتّى اعترض الرضيّ على المصنّف، وإنْ أجاب عنه بعض الفضلاء. مَنْ أراد الاطّلاع على الأسئلة والأجوبة فليراجع إلى «**الحواشي الهنديّة**».

(عَلَمٌ) مرفوع خبر بعد الخبر، أو صفة "مذكّر". (يَعْقِلُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**المذكّر**" أو "**العلم**". والجملة مرفوعة المحلّ صفة "**المذكّر**" أو "**العلم**". وفي بعض النسخ: "**لِمَنْ يعقل**": فـ"**لِمَنْ**": ظرف مستقرّ صفة لـ"**المذكّر**" أو "**العلم**"، وجملة "**يعقل**" صفة "مَنْ" أو صلته. وعلى الأوّل شرح المصنّف.

(و) عاطفة. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**". اسمه فيه راجع إلى الاسم الذي أريد جمعه جمع المذكّر الصّحيح. (صِفَةً) منصوبة خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشّرط. (فَمُذَكَّرٌ) "**الفاء**": جزائيّة. و"**مذكّر**": مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فذلك الشّرط حصول مذكّر بتقدير المضاف قبل الخبر. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشّرط. والجملة [٢٥٥/ب] الشرطيّة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الشرطيّة السابقة. (يَعْقِلُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**المذكّر**". والجملة مرفوعة المحلّ صفة "**للمذكّر**". (و) عاطفة. (أَنْ) ناصبة. (لَا) نافية. (يَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بـ"**أنْ**". اسمه فيه راجع إلى الاسم الكائن صفة. (**أَفْعَلَ**) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها صلة "**أنْ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ عطف على "**مذكّر**". (فَعْلَاءَ) مجرورة بالفتحة ـ لكونها غير منصرفة لأجل الألف الممدودة ـ مضاف إليها لـ"**أفعل**". (مِثْلُ "أَحْمَرَ") مجرور بالفتحة ـ لكونه غير منصرف؛ لوزن الفعل والوصف ـ مضاف إليه لـ"**مثل**"[1]. (و) عاطفة. (لَا) زائدة.

---

(١) في هامش (أ): "مضاف إليه لمثل" بيان.

(فَعْلَانَ) منصوب عطف على "**أفعل**". (فَعْلَى) مجرورة تقديراً مضاف إليها لـ"**فعلان**". (مِثْلُ) معلوم. ("سَكْرَانَ") مجرور بالفتحة ـ لكونه غير منصرف للألف والنون المزيدتين والوصف ـ مضاف إليه لـ"**مثل**". هكذا وقع في «**شرح المصنّف**» و«**شرح الرضيّ**». وفي بعض النسخ(١): "**مثل: أحمر حمراء ومثل: سكران سكرى**" فتأمل.

(و) عاطفة. (لَا) زائدة. (مُسْتَوِيًا) اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى الاسم الكائن صفة. وهو معه مركّب منصوب لفظًا عطف على القريب أو البعيد بتقدير الموصوف؛ أي: مذكّراً. (فِيهِ) متعلّق بـ"**مستويًا**" وظرف له. والضمير(٢) راجع إلى الصفة بتأويل الوصف. (مَعَ الْمُؤَنَّثِ) ظرف لـ"**مستويًا**". و"**المؤنث**": مجرور مضاف إليه لـ"**مع**". (مِثْلُ) معلوم. ("جَرِيحٍ") مجرور مضاف إليه لـ"**مثل**". (و) عاطفة. ("صَبُورٍ") مجرور عطف على "**جريح**". (و) عاطفة. (لَا) زائدة. (بِتَاءِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ عطف على القريب أو البعيد. (التَّأْنِيثِ) [٢٥٦/آ] مجرور مضاف إليه لـ"**تاء**". (مِثْلُ) معلوم. ("عَلَّامَةٌ") مجرورة مضاف إليها لـ"**مثل**".

(ويُحْذَفُ) مضارع مجهول. (نُونُهُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، أو عطف على مقدّر؛ أي: يذكر نونه في غير الإضافة. والضمير مضاف إليه لـ"**نون**" راجع إلى "**الجمع**". (بِالإِضَافَةِ) متعلّق بـ"**يحذف**". و"**الباء**": سببيّة أو وقتيّة. فعلى الأوّل: مفعول به غير صريح لمتعلّقه، وعلى الثاني: مفعول فيه له.

(وقَدْ) للتّحقيق. (شَذَّ) ماض. (نَحْوُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقيل: عطف على ما قبلها. ("سِنِينَ") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً على حكاية الجرّ، أو لفظًا إنْ لم تقصد الحكاية، مضاف إليه لـ"**نحو**". وقد مرَّ تفصيل

---

(١) في هامش (أ): بإتيان المؤنّث لأحمر وسكران.

(٢) في هامش (أ): "الضمير" بيان.

الحكاية فلا تغفل. (و) عاطفة. ("أَرَضِينَ") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً، أو لفظاً عطف على "سنين".

(المُؤَنَّثُ) مرفوع لفظاً مبتدأ؛ أي: الجمع الصحيح المؤنّث بتقدير الموصوف. وقد مرَّ وجهٌ آخر فلا تغفل. (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (لَحِقَ) ماض.(آخِرَهُ) منصوب مفعول به له. والضمير مضاف إليه لـ"آخر" راجع إلى "ما" بتقدير المضاف؛ أي: آخر مفرده[1]. (أَلِفٌ) مرفوع فاعله. والجملة صفة "ما" أو صلته. (و) عاطفة. (تَاءٌ) مرفوع عطف على "ألف". (و) عاطفة. (شَرْطُهُ) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"شرط" راجع إلى الجمع الصّحيح المؤنّث. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"إنْ". اسمه فيه راجع إلى المؤنّث بتقدير المضاف؛ أي: إنْ كان مفرده. (صِفَةً) منصوبة [٢٥٦/ب] خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (و) حاليّة. (لَهُ) ظرف مستقرّ. والضمير راجع إلى اسم "كان". (مُذَكَّرٌ) مرفوع فاعله، أو مبتدأ مؤخّر والظرف خبر مقدّم. والجملة الفعليّة أو الاسميّة منصوبة المحلّ حال مِنْ اسم "كان". وقيل: يجوز عطف هذه الجملة على جملة "كان". ورُدَّ بأنّه يلزم حينئذٍ كون الجملة الظرفيّة أو الاسميّة فعل الشرط بواسطة العطف، وهو لا يجوز كما مرَّ. وأجيب بأنّه[2] يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل. (فَأَنْ) "الفاء": جزائيّة. و"أنْ": مصدريّة. (يَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بها. (مُذَكَّرُهُ) مرفوع اسمه. والضمير مضاف إليه لـ"مذكّر" راجع إلى اسم "كان". (جُمِعَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "المذكّر". والجملة منصوبة المحلّ خبر "يكون". والجملة لا محلّ لها صلة لـ"أنْ". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي:

---

(١) في هامش (أ): "أي: آخر مفرده" بيان.

(٢) في هامش (أ): أي: يجوز.

فذلك الشرط أنْ يكون...إلخ. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على جملة: "**المؤنّث ما لحق آخره ألف**"، ويحتمل الاستئناف والاعتراض. (بِالوَاوِ) متعلّق بـ"**جمع**". (و) عاطفة. (النُّونِ) عطف على الواو.

(و) عاطفة. (إِنْ) شرطيّة. (لَمْ) حرف جازم. (يَكُنْ) مضارع ناقص مجزوم لفظاً بـ"**لمْ**"، ومحلًّا بـ"**إنْ**". (لَهُ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر مقدّم لـ"**يكن**". والضمير راجع إلى اسم "**كان**". (مُذَكَّرٌ) مرفوع اسمه المؤخّر. والجملة لا محلّ لها فعل الشّرط. (فَأَنْ) "**الفاء**": جزائيّة. و"**أنْ**": مصدريّة. (لَا) نافية. (يَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بـ"**أنْ**". اسمه فيه راجع إلى المؤنّث بتقدير المضاف؛ [٢٥٧/أ] أي: مفرده. (مُجَرَّداً) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى اسم "**لا يكون**". ومفعوله محذوف؛ أي: عن التّاء. والجملة لا محلّ لها صلة لـ"**أنْ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فذلك الشّرط أنْ لا يكون مجرّداً...إلخ. وهو معه جملة اسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الشرطيّة السّابقة. (كَـ"حَائِضٍ") ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة لا محلّ لها اعتراض.

(و) عاطفة. (إِلَّا) مركّبة مِنْ "**إنْ**" و"**لا**". فـ"**إنْ**": شرطيّة. و"**لا**": نافية. وفعل الشرط محذوف؛ أي: إنْ لا يكن كذلك. (جُمِعَ) ماض مجهول مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**"، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**المؤنّث**" بتقدير المضاف؛ أي: مفرده. والجملة لا محلّ لها جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة مرفوعة المحلّ عطف على جملة: "**إنْ كان صفة**". (مُطْلَقاً) منصوب مفعول مطلق، أو مفعول فيه لـ"**جمع**" بتقدير الموصوف؛ أي: جمعاً أو زماناً مطلقاً ـ كما في «**الهندي**» ـ. ولا يبعد كونه حالاً مِنَ المستكنّ في "**جمع**".

مطلبٌ: في جمع التكسير

(جَمْعُ) مرفوع مبتدأ. (التَّكْسِيرِ) مجرور[١] مضاف إليه لـ"**جمع**". (مَا) مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف. (تَغَيَّرَ) ماض. (بِنَاءُ) مرفوع فاعله. والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (وَاحِدِهِ) مجرور مضاف إليه لـ"**بناء**". والضمير مضاف إليه لـ"**واحد**" راجع إلى "**ما**". (كَـ"رِجَالٍ") ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة اعتراض. (و) عاطفة. ("أَفْرَاسٍ") مجرورة عطف على "**رجال**".

مطلبٌ: في جمع القِلّة

(جَمْعُ) مرفوع مبتدأ. (القِلَّةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"**جمع**". ("أَفْعُلٌ") مرفوع خبر المبتدأ [٢٥٧/ب]. والجملة استئناف. (و) عاطفة. ("أَفْعَالٌ") مرفوعة عطف على "**أفعل**". (و) عاطفة. ("أَفْعِلَةٌ") مرفوعة عطف على القريب أو البعيد. (وَ) عاطفة. ("فِعْلَةٌ") مرفوعة عطف على أحدهما.

مطلبٌ: في بيان السهو الذي وقع لبعض الناظرين

(و) عاطفة. (الصَّحِيحُ) مرفوع عطف على أحدهما. وما قيل مِنْ أنَّ الصّحيح مرفوع مبتدأ، وقوله: "**وما عدا ذلك**" عطف عليه، وقوله: "**جمع الكثرة**" خبر المبتدأ.. فسهوٌ ظاهر، كما يظهر من الشّروح على ذي بالٍ طاهر.

(و) عاطفة. (مَا) مرفوع المحلّ مبتدأ. (عَدَا) ماض مبنيّ على الفتح تقديراً لا محلّ له، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (ذَلِكَ) اسم إشارة منصوب المحلّ مفعوله. و"**اللام**": حرف تبعيد. و"**الكاف**": حرف خطاب لا محلّ لهما. والمشار إليه بـ"**ذلك**" ما ذكر قبلُ مِنَ الأفعل والأفعال والأفعلة والفعلة

---

(١) في هامش (أ): "مجرور" بيان.

والصحيح. **(جَمْعُ)** مرفوع خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**جمع القِلّة أفعال...**"**إلخ**. **(كَثْرَةٍ)** مضاف إليها لـ"**جمع**".

مطلبٌ: في بحث المصدر

(المَصْدَرُ) مرفوع مبتدأ. **(اسْمُ)** مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف.

ويحتمل كون المصدر خبر مبتدأ محذوف؛ أي: البحث الآتي بحث المصدر، أو مبتدأ وخبره محذوفاً؛ أي: بحث المصدر ما سيجيء. والجملة الاسميّة على هذين التقديرين استئناف، فيكون قوله: "**اسم**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو اسم. والجملة الاسميّة ـ أيضاً ـ استئناف. **(الحَدَثِ)**(١) مجرور مضاف إليه لـ"**اسم**". **(الجَارِي)** اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**الحدث**". وهو معه مركّب مجرور تقديراً صفة "**الحدث**". **(عَلَى الفِعْلِ)** متعلّق بالجاري.

(و) عاطفة. **(هُوَ)** مرفوع المحلّ [٢٥٨/آ] مبتدأ راجع إلى "**المصدر**". **(مِنَ الثُّلَاثِيِّ)** ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "**سماع**" إذا كان بمعنى مسموعاً؛ إذ المصدر إذا كان بمعنى الصفة يتحمل الضمير، أو مِنَ المبتدأ بلا تأويل على قول ابن مالك، أو بالتأويل بالمفعول بما هو مفهوم من الكلام عند الجمهور؛ أي: حكمت عليه؛ أي: على المصدر حال كونه مِنَ الثلاثي بأنّه سماعي، أو بالتأويل بنائب الفاعل؛ أي: قصر المصدر على السماع حال كونه مِنَ الثلاثي ـ كما في «**الهندي**» ـ.

مطلبٌ: في امتناع حذف ياء النسبة

(سَمَاعٌ) مرفوع خبر المبتدأ بمعنى مسموع، أو بتقدير المضاف؛ أي: ذو سماع، أو بجعله مِنْ باب: "**رجل عدل**" للمبالغة على طريق المجاز العقلي، لا بحذف ياء

(١) في هامش (أ): "الحدث" بيان.

النسبة كما توهّم، إذ لا يجوز حذفه - كما صرّح به عصام الدين - وقد مرَّ فلا تغفل.

(و) عاطفة. (مِنْ غَيْرِهِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المبتدأ المحذوف بقرينة السباق؛ أي: وهو حال كونه مِنْ غيره. والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى "**الثلاثي**". وفي بعض النسخ: "**في غيره**"، وعليه شرح المصنّف. (قِيَاسٌ) مرفوع خبر المبتدأ المحذوف بالتأويل المذكور. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة الاسميّة السابقة. ويجوز كون الظرف المستقرّ حالاً مِنَ المستكنّ في "**قياس**" إذا كان بمعنى المفعول؛ أي: مقيس[1]. ولا يجوز عطف المفرد على المفرد هنا بأنْ يجعل قوله: "**مِنْ غيره**" عطفًا على قوله: "**مِنَ الثلاثي**"، وقوله: "**قياس**" عطفًا على قوله: "**سماع**" عند المصنّف؛ لعدم تقدّم المجرور؛ إذ قوله: "**مِنَ** [٢٥٨/ ب] **الثلاثيّ**" منصوب المحلّ. وأمّا عند الفرّاء فيجوز هذا العطف؛ لأنَّه لم يشترط تقدّم المجرور كما تقدّم في بحث العطف.

(تَقُولُ) مضارع مخاطب، فاعله فيه "**أنت**". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (أَخْرَجَ إِخْرَاجًا) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً مفعول به لـ"**تقول**". (و) عاطفة. (اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا) مراد اللّفظ: منصوب تقديراً عطف على ما قبلها. وفي بعض النسخ لم توجد هذه العبارة، وعليه «**شرح الهندي**»، وعلى النسخة الأولى شرح المصنّف والرضيّ والعصام والجامي[2]، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (يَعْمَلُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ؛ أعني به قوله: "**وهو**". والجملة فعليّة مرفوعة المحلّ عطف[3] على قوله: "**قياس أو سماع**". وقيل: لا محلّ

---

(١) في هامش (أ): فحينئذٍ يكون قوله قياس عطفًا على قوله سماع فتدبّر.

(٢) في هامش (أ): "والجامي" بيان.

(٣) في هامش (أ): عطف الجملة على المفرد.

لها استئناف أو اعتراض. وما قيل مِنْ أنّها مرفوعة المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو يعمل.. مردود بأنّ فيه حذفاً بلا اقتضاء وهو مدخول ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. (عَمَلَ) منصوب مفعول مطلق للنوع لـ"**يعمل**" مجازاً؛ أي: يعمل عملاً مثل عمل فعله، فحذف الموصوف، ثمّ حذف المضاف الذي هو الصفة وأقيم المضاف إليه مقامه ـ كما في «**الرضيّ**» ـ. أو مفعول به لـ"**يعمل**"؛ بمعنى: يفعل عمل فعله ـ كما في «**شرح الحصن الحصين**» لعلي القاري ـ. وقيل: انتصابه على نزع الخافض؛ أي: كعمل فعله. وفيه نظر؛ لأنّ انتصاب "**العمل**" إذا كان على نزع الخافض يلزم أنْ يكون قوله: "**كعمل**" ظرفاً لغواً، كما في: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، والكاف مع مدخوله[1] لا يكون ظرفاً لغواً بل يكون ظرفاً مستقرّاً ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب ـ.

(فِعْلِهِ) مجرور مضاف إليه لـ"**عمل**"، والضمير مضاف [٢٥٩/آ] إليه لـ"**فعل**" راجع إلى "**المصدر**". (مَاضِيًا) منصوب حال مِنَ المستكنّ في "**يعمل**"، لا مِنَ "**الفعل**" كما توهم.

(و) عاطفة[2]. (غَيْرَهُ) منصوب عطف على "**ماضيًا**". والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى "**الماضي**". (إِذَا) لمجرد الظرفيّة منصوب المحلّ مفعول فيه لـ"**يعمل**". (لَمْ) جازمة. (يَكُنْ) مضارع ناقص مجزوم بـ"**لمْ**". اسمه فيه راجع إلى "**المصدر**".(مَفْعُولاً) منصوب خبره. والجملة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (مُطْلَقًا) منصوب صفة "**مفعولاً**" عند الجمهور، أو مشغول بإعراب الحكاية كما في: "**عبد الله**" علماً ـ كما في «**الإظهار**» و«**الامتحان**» ـ.

(و) عاطفة. (لَا) نافية. (يَتَقَدَّمُ) مضارع. (مَعْمُولُهُ) مرفوع فاعله. والجملة مرفوعة المحلّ أو لا محلّ لها عطف على جملة "**يعمل**". والضمير مضاف إليه

---

(١) في هامش (أ): "مدخوله" بيان.

(٢) في هامش (أ): "عاطفة" بيان.

لـ"**معمول**" راجع إلى "**المصدر**". (عَلَيْهِ) متعلّق بـ"**لا يتقدّم**". والضمير راجع إلى "**المصدر**". (وَ) عاطفة. (لَا) نافية. (يُضْمَرُ) مضارع مجهول. (فِيهِ) متعلّق بـ"**لا يضمر**"، ونائب فاعله. والضمير راجع إلى "**المصدر**"، أو نائب الفاعل فيه راجع إلى مصدره؛ أي: لا يقع الإضمار. و"**فيه**" ظرف لقوله: "**لا يضمر**". والجملة مرفوعة المحلّ أو لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة.

(و) عاطفة. (لَا) نافية. (يَلْزَمُ) مضارع. (ذِكْرُ) مرفوع فاعله. (الفَاعِلِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**ذكر**"، ومنصوب محلًّا مفعوله على تقدير كونه مصدراً معلوماً، أو مرفوع محلًّا نائب فاعله على تقدير كونه مصدراً مجهولاً. والجملة الفعليّة مرفوعة المحلّ أو لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة بتقدير العائد؛ أي: له؛ يعني به[1] المصدر. وقيل: اعتراض.

(و) عاطفة. (يَجُوزُ) مضارع. [٢٥٩/ب] (إِضَافَتُهُ) مرفوعة فاعله. والضمير محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**إضافة**"، ومحله البعيد نصب مفعولها إنْ كانت مصدراً معلوماً، أو رفع نائب فاعلها إنْ كانت مصدراً مجهولاً وراجع إلى "**المصدر**"[2]. والجملة مرفوعة المحلّ أو لا محلّ لها عطف على أحدهما. وقيل: اعتراض. (إِلَى الفَاعِلِ) متعلّق بـ"**الإضافة**".

(و) اعتراضيّة أو عاطفة. (قَدْ) للتّحقيق مع التّقليل. (يُضَافُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**المصدر**". والجملة لا محلّ لها اعتراض أو عطف على ما قبلها. (إِلَى المَفْعُولِ) متعلّق بـ"**قد يضاف**". (و) استئناف. (إِعْمَالُهُ) مرفوع مبتدأ. والضمير محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**إعمال**"، ومحله البعيد منصوب مفعوله.

(١) في هامش (أ): أي: بالضمير المجرور في له.

(٢) في هامش (أ): "إلى المصدر" بيان.

(بِاللَّامِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ الضمير المجرور في "إعماله". (قَلِيلٌ) صفة مشبّهة، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى؛ كأنّه قيل: إعماله بغير اللام كثير، وإعماله باللّام قليل.

(فَإِنْ) "الفاء": للتّفصيل. و"إنْ": شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"إنْ". اسمه فيه راجع إلى "المصدر". (مَفْعُولاً) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (مُطْلَقًا) منصوب صفة لـ"مفعولاً"، أو مشغول بإعراب الحكاية كما مرّ. (فالعَمَلُ) "الفاء": جزائيّة. و"العمل": مرفوع مبتدأ. (لِلفِعْلِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة اسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل.

(و) عاطفة. (إنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"إنْ". اسمه فيه راجع إلى "المصدر". (بَدَلاً) منصوب خبره. والجملة فعليّة [٢٦٠/آ] لا محلّ لها فعل الشّرط. (مِنْهُ) متعلّق بـ"بدلاً". والضمير راجع إلى "الفعل". (فَوَجْهَانِ) "الفاء": جزائيّة. و"وجهان": مرفوع فاعل فعل محذوف؛ أي: فيجوز وجهان. أو مبتدأ وخبره محذوف مقدّماً عليه؛ أي: ففيه وجهان. أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فالجائز فيه وجهان، أو: فالحكم فيه وجهان. والجملة الفعليّة أو الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة.

مطلبٌ: في بيان اسم الفاعل

(اسْمُ) مرفوع مبتدأ. (الفَاعِلِ) مجرور مضاف إليه لـ"اسم"، أو مشغول بإعراب الحكاية. (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (اشْتُقَّ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "ما". والجملة صفة "ما" أو صلته. (مِنْ فِعْلٍ) متعلّق بـ"اشتقّ". (لِمَنْ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "اشتقّ".

وقيل: "**اللّام**" متعلّق بـ"**اشتقّ**" بتضمين معنى الوضع؛ أي: موضوعـًا لـمَـنْ، أو بجعله للتّعليل فيستغنى عن التضمين. (**قَامَ**) ماض، فاعله فيه راجع إلى الفعل، لا إلى "**مَنْ**" كما توهّم. والجملة صفة "**مَنْ**" أو صلته.

(**بِهِ**) متعلّق بـ"قام". والضمير راجع إلى "**مَنْ**". (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "**اشتقّ**". وقيل: ظرف لغو له. (**الحُدُوثِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**معنى**". (**و**) عاطفة. (**صِيغَتُهُ**) مرفوعة مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**صيغة**" راجع إلى "**اسم الفاعل**". (**مِنْ مُجَرَّدِ**) ظرف مستقرّ حال مِنَ المبتدأ، أو مِنْ ضميره المستكنّ في الخبر. (**الثُّلَاثِيِّ**) مجرور مضاف إليه لـ"**مجرّد**" مِنْ قبيل "جرد قطيفة". (**عَلَى فَاعِلٍ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا [٢٦٠/ب] محلّ لها عطف على جملة: "**اسم الفاعل ما...**"**إلخ**. وقيل: استئناف أو اعتراض.

(**و**) عاطفة. (**مِنْ غَيْرِهِ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المبتدأ المحذوف؛ أي: وهي[1] حال كونه مِنْ غيره. والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى "**مجرّد الثلاثي**"، أو حال مِنَ المستكنّ في الظرف المستقرّ الآتي؛ أعني به قوله. (**عَلَى صِيغَةِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**صيغته مِنْ مجرّد الثلاثي...**"**إلخ**. ويجوز أنْ لا يقدّر المبتدأ، ويجعل قوله: "**على صيغة**" عطفـًا على قوله: "**على فاعل**"، فيتعيّن حينئذٍ كون قوله: "**مِنْ غيره**" حالاً مِنَ المستكنّ في قوله: "**على صيغة**". وقد مرّ التّفصيل في بحث المصدر فلا تغفل. (**المُضَارِعِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**صيغة**". (**بِمِيمِ**) ظرف مستقرّ صفة، أو حال مِنَ "**الصيغة**"؛ أي: الكائنة أو كائنة بميم، أو ظرف لغو للظرف المستقرّ؛ أعني قوله: "**على صيغة المضارع**" ـ كما في «شرح العصام» ـ. (**مَضْمُومَةٍ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى الميم. وهي معه مركّبة مجرورة لفظـًا صفة "**الميم**".

---

(١) في هامش (أ): "وهي" أي: الصيغة.

(و) عاطفة. (كَسْرِ) مجرور عطف على "**ميم**". (مَا) مبنيّ على السكون، محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"كسر"، ومحله البعيد منصوب مفعوله. (قَبْلَ) ظرف مستقرّ صفة "ما" أو صلته. (الآخِرِ) مجرور مضاف إليه لـ"**قبل**". (مِثْلُ) معلوم. ("مُدْخِلٍ") مجرور مضاف إليه لـ"**مثل**". (و) عاطفة. ("مُسْتَغْفِرٍ") مجرور عطف على "**مُدخِل**".

(ويَعْمَلُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**اسم الفاعل**". والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها كما قيل. (عَمَلَ) منصوب مفعول مطلق نوعي، أو مفعول به لـ"**يعمل**" كما مرّ التّفصيل، لا منصوب على نزع الخافض [٢٦١/آ] كما زعم. (فِعْلِهِ) مجرور مضاف إليه لـ"**عمل**". والضمير مضاف إليه لـ"**فعل**" راجع إلى اسم الفاعل. (بِشَرْطِ) ظرف مستقرّ حال مِنَ المستكنّ في "**يعمل**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا يعني به العمل كائن بشرط. والجملة اعتراض. (مَعْنَى) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**شرط**". (الحَالِ) مجرور مضاف إليه لـ"**معنى**".

(أَوْ) عاطفة. (الاسْتِقْبَالِ) مجرور عطف على "**الحال**". (و) عاطفة. (الاعْتِمَادِ) مجرور عطف على "**معنى الحال**". (عَلَى صَاحِبِهِ) متعلّق بالاعتماد. والضمير مضاف إليه لـ"صاحب" راجع إلى "**اسم الفاعل**". (أَوْ) عاطفة. (الهَمْزَةِ) مجرور عطف على "صاحب". (أَوْ) عاطفة. ("مَا") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على "**الهمزة**"، أو على "**الصاحب**".

(فإِنْ) "**الفاء**": للتّفصيل. و"**إنْ**": شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**". اسمه فيه راجع إلى "**اسم الفاعل**". (للمَاضِي) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشّرط. (وَجَبَ) ماض مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**" أيضاً. (الإِضَافَةُ) مرفوعة فاعله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل. (مَعْنىً) منصوب تقديراً مفعول مطلق لـ"**الإضافة**" بتقدير الموصوف؛ أي: إضافة معنويّة، أو حال مِنَ "**الإضافة**". (خِلَافاً لِلكِسَائِيِّ) قد مرَّ إعرابه على التّفصيل، فلا تغفل.

(و) استئناف أو اعتراض. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"إنْ". (لَهُ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر مقدّم لـ"**كان**". والضمير راجع إلى "**اسم الفاعل**" الذي كان بمعنى الماضي. (مَعْمُولٌ) مرفوع اسمه المؤخّر. وقيل: "**كان**" تامّ، و"**معمول**" فاعله، و"**له**" ظرف مستقرّ حال مِنْه. (آخَرُ) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى "**معمول**". وهو معه مركّب مرفوع لفظًا صفة "**معمول**"[١]. [٢٦١/ب] (فَبِفِعْلٍ) "**الفاء**": جزائيّة. و"**بفعل**": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فانتصابه كائن بفعل، أو ظرف لغو لفعلٍ مقدّر؛ أي: فينتصب ذلك المعمول بفعل. والجملة الاسميّة أو الفعليّة مجزومة المحلّ جزاء الشّرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقيل: عطف على الجملة الشرطيّة السابقة. (مُقَدَّرٍ) مجرور صفة "**فعل**".

(نَحْوُ) معلوم. ("زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو دِرْهَمًا أَمْسِ") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**معطي**": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**زيد**". وهو معه مركّب مرفوع تقديراً خبر المبتدأ. و"**عمرو**": مجرور مضاف إليه لـ"**معطي**". و"**درهمًا**": منصوب مفعول به لفعل مقدّر؛ أي: أعطاه درهمًا. و"**أمس**": ظرف[٢] مِنَ الظروف المبنيّة، مبنيّ على الكسر، منصوب المحلّ مفعول فيه لـ"**معطي**"؛ هذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ. وقال السيرافيّ: الأجود أنْ يقال: إنّما عمل اسم الفاعل هنا في المفعول الثّاني للضرورة، حيث لم يمكن الإضافة إليه ـ كما في «**الرضيّ**» ـ وفيه تفصيل.

(فَإِنْ) "**الفاء**": للتّفصيل. و"**إنْ**": شرطيّة. (دَخَلَتِ) ماض مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**"، و"**التاء**" علامة التأنيث. (اللّامُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها فعل

---

(١) في هامش (أ): "معمول" بيان.

(٢) في هامش (أ): كما في الرضيّ والتفصيل فيه.

الشرط. (**اسْتَوَى**) ماض مبنيّ على الفتح تقديراً مجزوم المحلّ ـ أيضاً ـ بـ"**إنْ**". (**الجَمِيعُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل. (**وَمَا**) موصوف أو موصول مرفوع [٢٦٢/آ] المحلّ مبتدأ. (**وُضِعَ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة مرفوعة المحلّ صفة "**ما**"، أو لا محلّ لها صلته. (**مِنْهُ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "**وضع**". والضمير راجع إلى اسم الفاعل. (**لِلمُبَالَغَةِ**) متعلّق بـ"**وضع**" على أنّه مفعول به غير صريح له، لا مفعول له؛ إذ "**اللّام**" صلة "**الوضع**" لا للتّعليل ـ كما في «**الهندي**» ـ.

(**كَ"ضَرَّابٍ"**) ظرف مستقرّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن كـ"ضراب". والجملة اعتراض. ثمّ إنّه يقرأ الضرّاب بالحركة لا بالسكون على التّعداد؛ لوجود العطف بعده.

وفي «**درّة الغوّاص**» للحريري: يقولون: هذا واحد اثنان ثلاثة أربعة، فيعربون أسماء العدد المرسلة، والصّواب أنْ تبنى على السّكون في حالة العدد، فيقال: واحد بسكون الدّال، وكذلك حكم نظائره، اللهمّ إلّا أنْ توصف أو يعطف بعضها على بعض فتعرب[1] حينئذ، فالوصف كقوله: "**تسعة أكثر من ثمانية، وثلاثة نصف الستة**"، والعطف كقولك: "**واحد واثنان وثلاثة**"؛ لأنّها بالصفة وبالعطف صارت متمكّنة، فاستحقّت الإعراب. انتهى.

(و) عاطفة. (**"ضَرُوبٍ"**) مجرور عطف على "ضراب". (و) عاطفة. (**"مِضْرَابٍ"**) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (**و"عَلِيمٍ" و"حَذِرٍ"**) كلّ منهما مجرور عطف على أحدهما. (**مِثْلُهُ**) مرفوع خبر المبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**مثل**" راجع إلى "**اسم الفاعل**". والجملة لا محلّ لها استئناف.

---

(١) في هامش (أ): "فتعرب" بيان.

(و) عاطفة. (**المُثَنَّى**) مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. (**المَجْمُوعُ**) مرفوع عطف على "**المثنّى**". (**مِثْلُهُ**) مرفوع خبر المبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**مثل**" [٢٦٢/ب] راجع إلى "**اسم الفاعل**(١) **المفرد**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**ما وضع للمبالغة**..."**إلخ**.

(**ويَجُوزُ**) مضارع. (**حَذْفُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: يجوز حذف النون مع الإضافة ويجوز حذف النون مع العمل...إلخ. (**النُّونِ**) مجرور لفظًا مضاف إليه، ومنصوب محلًّا مفعول "**حذف**". (**مَعَ**) ظرف "**الحذف**"، أو ظرف مستقرّ حال مِنْه. (**العَمَلِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**مع**". (و) عاطفة. (**التَّعْرِيفِ**) مجرور عطف على "**العمل**". (**تَخْفِيفًا**) منصوب مفعول له لـ"**حذف**".

مطلبٌ: في اسم المفعول

(**اسْمُ**) مرفوع مبتدأ. (**المَفْعُولِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**اسم**"، أو مشغول بإعراب الحكاية. (**مَا**) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (**اشْتُقَّ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**مِنْ فِعْلٍ**) متعلّق بـ"**اشتقّ**". (**لِمَنْ**) ظرف مستقرّ حال مِنَ المستكنّ في "**اشتقّ**". وفيه وجهٌ آخر سبق، فلا تغفل. (**وَقَعَ**) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**فعل**". والجملة صفة "**مِنْ**" أو صلته. (**عَلَيْهِ**) متعلّق بـ"**وقع**". والضمير راجع إلى "**مِنْ**". (و) عاطفة. (**صِيغَتُهُ**) مرفوعة مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**صيغة**" راجع إلى "**اسم المفعول**". (**مِنَ الثُّلاثِيِّ**) ظرف مستقرّ حال مِنَ المبتدأ، أو ضميره المستكنّ في الخبر. (**عَلَى "مَفْعُولٍ"**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**اسم المفعول**..."**إلخ**. وقيل: استئناف

---

(١) في هامش (أ): بقرينة المقابلة.

أو اعتراض. (**كَمَضْرُوبٍ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة لا محلّ لها اعتراض. (**ومِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ**) [٢٦٣/آ] قد علم إعراب هذه الألفاظ ممّا سبق فلا تغفل. (**الفَاعِلِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**صيغة**". (**بِفَتْحِ**) ظرف مستقرّ حال مِنْ "**صيغة الفاعل**" أو صفتها؛ أي: كائنة أو الكائنة بفتح...إلخ، أو ظرف لغو للظرف المستقرّ؛ أعني به قوله: "على صيغة". (**مَا**) مبنيّ على السكون، محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**فتح**"، ومحله البعيد نصب مفعوله. (**قَبْلَ**) ظرف مستقرّ صفة "**ما**" أو صلته. (**الآخِرِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**قبل**". (**كَـ"مُسْتَخْرَجٍ"**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". والجملة لا محلّ لها اعتراض.

(**وأَمْرُهُ**) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**أمر**" راجع إلى "**اسم مفعول**"؛ أي: وشأن اسم المفعول وحاله. (**فِي العَمَلِ**) متعلّق بـ"**الأمر**"، كما[١] جعل كثير من المعربين الظّرف في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِى الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] متعلّق بمحذوف؛ أي: خبر مريم. وذكر بعضهم أنّ نحو القصّة والنبأ والحديث يجوز إعمالها في الظّرف خاصّة وإنْ لم يُرَد بها معنى مصدريّ؛ كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٢٣-٢٤]، والسرّ في جواز الإعمال تضمّن معانيها الحصول والكون ـ كما في «**تحفة الغريب**» للدّماميني ـ. أو ظرف للظّرف المستقرّ؛ أعني به كما مرّ؛ لأنّه يجوز تقديم معموله الظّرف[٢] عليه كما سيجيء. أو ظرف لمعنى التّشبيه المستفاد من الكاف، وردّه ابن هشام في «**المغني**» في أمثاله بأنّ معمول معنى التّشبيه لا يتقدّم عليه، وتعقّبه الدّماميني بأنّ الظرف يجوز أنْ يتقدّم على عامله المعنويّ، إلّا أنّ الرضيّ والفاضل العصام خَصَّا [٢٦٣/ب] العامل المعنويّ الّذي يجوز تقدّم الظرف عليه

(١) في هامش (أ): هذا على أحد الوجوه الأربعة كما في «معرب أبي البقاء».

(٢) في هامش (أ): قوله "الظرف": مجرور صفة المعمول.

بالظرف المستقرّ، كما ذكراه في بحث الحال فلا تغفل. ويجوز كون الظرف مستقرّاً صفة لـ"**الأمر**"، أو حالاً مِنه على قول ابن مالك، أو مِنْ ضميره المستكنّ في الخبر. وفي «**الهندي**»: أنّه تمييز؛ ولعلّ مراده أنّه تمييز بحسب اللغة لا بحسب الاصطلاح فتدبّر.

(و) عاطفة. (الاشْتِرَاطِ) مجرور عطف على "**العطف**". (كَأَمْرِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة: "**صيغته**..."**إلخ**. (اسْمِ) مجرور مضاف إليه لـ"**أمر**". (الفَاعِلِ) مجرور مضاف إليه لـ"**اسم**"، أو مشغول بإعراب الحكاية. (مِثْلُ) معلوم. ("زَيْدٌ مُعْطًى غُلَامُهُ دِرْهَمًا") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى فـ"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**معطى**": اسم مفعول. و"**الغلام**": مرفوع نائب فاعله. وهو معه مركّب مرفوع تقديراً خبر المبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**غلام**" راجع إلى "**زيد**". و"**درهمًا**": منصوب مفعوله الثّاني، والمفعول الأوّل نائب الفاعل.

مطلبٌ: في بيان الصّفة المشبّهة

(الصِّفَةُ) مرفوعة مبتدأ. (المُشَبَّهَةُ) مرفوعة صفة "**الصفة**"، أو مشغولة بإعراب الحكاية. (مَا) مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف. (اشْتُقَّ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (مِنْ فِعْلٍ) متعلّق بـ"**اشتقّ**". (لَازِمٍ) مجرور صفة "**فعل**". (لِمَنْ قَامَ بِهِ) قد مرّ التّفصيل. (عَلَى مَعْنَى) ظرف مستقرّ حال مِنَ المستكنّ في "**قام**". (الثُّبُوتِ) مجرور مضاف إليه لـ"**معنى**". (و) عاطفة. (صِيغَتُهَا) مرفوعة مبتدأ. والضمير [١/٢٦٤آ] مضاف إليه لـ"**صيغة**" راجع إلى "**الصفة**[1] **المشبّهة**". (مُخَالِفَةٌ) اسم فاعل، فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى المبتدأ. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**الصفة المشبّهة ما**..."**إلخ**. وقيل: استئناف أو اعتراض.

---

(١) في هامش (أ): "الصّفة" بيان.

(لِصِيغَةِ) متعلّق بـ"**مخالفة**"، و"**اللّام**" للتقوية. (الفَاعِلِ) مجرور مضاف إليه لـ"**صيغة**". (عَلَى حَسَبِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر بعد الخبر للمبتدأ، أو صفة لـ"**مخالفة**"، أو منصوب المحلّ على الحاليّة مِنَ المستكنّ في "**مخالفة**"، أو على المفعول المطلق لها؛ أي: مخالفة كائنة على حسب بتقدير الموصوف. وقيل: أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي كائنة على حسب. والجملة تفسير لـ"**المخالفة**"، أو بيان لها على سبيل الاستئناف، أو معترضة. انتهى. وفيه مِنَ البعد ما لا يخفى؛ لأنّه لا حاجة إلى تقدير المبتدأ مع وجود المبتدأ الملفوظ وهو قوله: "**وصيغتها**"؛ ولذا اقتصر الفاضل الهندي على الوجه الأوّل. (السَّمَاعِ) مجرور مضاف إليه لـ"حسب". (كَـ"حَسَنٍ") ظرف مستقرّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن كحسن. والجملة استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. ("صَعْبٍ") مجرور عطف على "حسن". (و) عاطفة. ("شَدِيدٍ") مجرور عطف على القريب أو البعيد.

(و) عاطفة. (تَعْمَلُ) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى الصفة المشبّهة. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (عَمَلَ) منصوب مفعول مطلق، أو مفعول به لـ"**تعمل**"، كما مرّ على وجه مفصّل. (فِعْلِهَا) مجرور مضاف إليه لـ"**عمل**". والضمير مضاف إليه لـ"**فعل**" راجع إلى "**الصفة المشبّهة**". (**مُطْلَقًا**) منصوب حال مِنَ المستكنّ في [٢٦٤/ ب] "**تعمل**"؛ أي: تعمل الصفة المشبّهة حال كونها مطلقة غير مقيّدة بزمان الحال والاستقبال في نصبها لمعمولها[(١)] مِنَ[(٢)] التمييز كما في: "**زيد حسن وجهًا**"، والمنصوب على التشبيه بالمفعول كما في: "**زيد حسنٌ الوجهَ**" بالنّصب، والتّذكير في "**مطلقًا**" بتأويل الصفة بالوصف، أو بجعل "**مطلقًا**" مِنْ[(٣)] عداد

---

(١) في هامش (أ): قوله: "لمعمولها": اللّام للتقوية فإنّ النصب متعدّ.

(٢) في هامش (أ): قوله: "من التمييز" بيان لمعمولها.

(٣) في هامش (أ): كما ذكره الشريف في «شرح المفتاح» في هذه الأمثال.

الأسماء، أو بعدم اعتداد تأنيث المصدر كما مرّ مفصّلاً، أو مفعول فيه لـ"**تعمل**" بتقدير الزمان؛ أي: زمانـًا مطلقـًا، أو مفعول مطلق لـ"**أطلق**" المقدّر. وجملته اعتراض، أو حال بتقدير "**قد**" مِنَ المستكنّ في "**تعمل**". وقيل: إنّه حال مِنَ الفعل، أو مفعول مطلق لـ"**تعمل**" بتقدير الموصوف؛ أي: عملاً مطلقـًا، فتدبّر.

مطلبٌ: في تقسيم مسائل الصفة المشبّهة

(و) عاطفة. (تَقْسِيمُ) مرفوع مبتدأ. (مَسَائِلِهَا) مجرورة لفظـًا مضاف إليها لـ"**تقسيم**"، ومنصوبة محلًّا مفعوله. والضمير مضاف إليه لـ"**مسائل**" راجع إلى "**الصفة المشبّهة**". (أَنْ) ناصبة. (تَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بـ"**أنْ**". (الصِّفَةُ) مرفوعة اسمه. (بِاللَّامِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبره؛ أي: كائنة باللّام. والجملة الفعليّة لا محلّ لها صلة لـ"**أنْ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. ويجوز الاستئناف والاعتراض. (أَوْ) عاطفة. (مُجَرَّدَةً) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**الصفة**". وهي معه مركّبة منصوبة لفظـًا عطف على خبر "**تكون**". (و) عاطفة. (مَعْمُولُهَا) مرفوع عطف على اسم "تكون". والضمير مضاف إليه لـ"**معمول**" راجع إلى "**الصفة**". (مُضَافًا) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**معمول**". وهو معه مركّب منصوب لفظـًا عطف على خبر "**تكون**" مِنْ قبيل عطف الشيئين [٢٦٥/آ] بحرف واحد على معمولي عامل واحد. (أَوْ) عاطفة. (بِاللَّامِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ عطف على "**مضافـًا**". (أَوْ) عاطفة. (مُجَرَّداً) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**معمول**". وهو معه مركّب منصوب لفظـًا عطف على قوله: "**باللّام**" أو على "**مضافـًا**". (عَنْهُمَا) متعلّق بـ"**مجرّد**"، أو الضمير راجع إلى اللّام والإضافة المفهومة مِنْ قوله: "**مضافـًا**".

(فَهَذِهِ) "الفاء": فذلكة. وقد مرَّ معنى الفذلكة فلا تغفل. و"هذه": اسم إشارة مبنيّ على الكسر أو السكون مرفوع المحلّ مبتدأ، وإشارة إلى الأقسام المذكورة. (سِتَّةٌ) مرفوعة خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف.

(و) حاليّة ـ كما في «شرح العصام» ـ. (المَعْمُولُ) مرفوع مبتدأ. (فِي كُلٍّ) ظرف مستقرّ صفة "المعمول" أو حال مِنْه أي: الكائن أو كائناً في كلّ، أو ظرف لغو لقوله: "المعمول" كما قيل. وقيل: إنّه ظرف لغو للخبر، أو ظرف مستقرّ حال مِنَ المستكنّ فيه. فإنْ قيل: على هذا الوجه هل يعتبر التنازع للمرفوع وما عطف عليه؟ قلت: لا يعتبر التنازع في المعمول المتقدّم، بل يجب العمل للأوّل عند المصنّف، إلّا أنَّ الصّحيح جريانه فيه ـ كما في «الامتحان» ـ وقد مرَّ. وقد ذكرنا فيما سبق أنَّ التنازع مطلقاً ممتنع في الحال على الأصحّ فلا تغفل. (وَاحِدٍ) مجرور مضاف إليه لـ"كلّ". (مِنْهَا) ظرف مستقرّ مجرور المحلّ صفة "واحد"، لا "كلّ" كما زعم؛ لشذوذ وصفه دون المضاف إليه كما سبق. والضمير راجع إلى "ستة". (مَرْفُوعٌ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة منصوبة المحلّ حال مِنْ "ستة"؛ [٢٦٥/ب] لكونها مفعولاً معنىً لمعنى الإشارة[١] المفهوم من اسم الإشارة. وقيل: لا محلَّ لها استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (مَنْصُوبٌ) مرفوع عطف على "مرفوع". (و) عاطفة. (مَجْرُورٌ) مرفوع عطف على القريب أو البعيد. (صَارَتْ) ماض ناقص. و"التّاء": علامة التأنيث اسمه فيه راجع إلى الأقسام الحاصلة للصفة المشبّهة بتأويل الجماعة. (ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) تركيب تعداديّ مبنيّ جزءاه على الفتح منصوب المحلّ خبره. والجملة لا محلَّ لها استئناف. وفي بعض النسخ: "فصارت" بالفاء؛ فالجملة حينئذٍ تفصيل أو جواب "إذا" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك فصارت... إلخ.

---

(١) في هامش (أ): أي: أشير إلى ستّة.

(فالرَّفْعُ) "الفاء": للتّفصيل. و"الرفع": مرفوع مبتدأ. (عَلَى الفَاعِلِيَّةِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها تفصيل. (و) عاطفة. (النَّصْبُ) مرفوع مبتدأ. (عَلَى التَّشْبِيهِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلَّ لها عطف على الجملة الاسميَّة السابقة. ويجوز عطف "النصب" على "الرفع"، وجملة قوله: "على التشبيه" على جملة قوله: "على الفاعليّة"؛ فيكون مِنْ عطف المفرد على المفرد على طريق عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد، كما لا يخفى[1]. (بِالمَفْعُولِ) متعلّق بالتشبيه. (فِي المَعْرِفَةِ) ظرف للظرف المستقرّ؛ أعني "على التشبيه"، أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن في المعرفة. والجملة اعتراض. ولا يجوز كونه ظرفاً للتشبيه كما زعم؛ لفساد المعنى، كما لا يخفى على أُولِي النُّهى. [٢٦٦/آ] (و) عاطفة. (عَلَى التَّمْيِيزِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ عطف على قوله: "على التشبيه". (فِي النَّكِرَةِ) مثل إعراب: "في المعرفة".

(و) عاطفة. (الجرُّ) مرفوع مبتدأ. (عَلَى الإِضَافَةِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. ويجوز عطف "الجرّ" على "النّصب" أو "الرّفع"، وعطف قوله: "على الإضافة" على قوله: "على التّشبيه بالمفعول" أو على "الفاعليّة"[2]. (وتَفْصِيلُهَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"تفصيل" راجع إلى الأقسام الّتي هي ثمانية عشر. وقيل: راجع إلى المسائل، وهو سهوٌ ظاهر كما لا يخفى على ذي بالٍ طاهرٍ ـ كما في «شرح العصام» ـ. ("حَسَنٌ وَجْهُهُ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقيل: عطف على ما قبلها. (ثَلَاثَةٌ) منصوبة حال مِنْ "حسنٌ وجهه"؛ أي: حال كونه ذا ثلاثة أوجه بتقدير المضاف؛ فإنَّه وإنْ كان خبراً لفظاً إلّا أنّه فاعل معنىً؛

---

(١) في هامش (أ): فيه ردّ لبعض الناظرين.

(٢) في هامش (أ): فيه ردّ لبعض الناظرين.

أي: يفصّلها حسنٌ وجهه ـ كما في «شرح العصام» ـ. أو مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو ذو ثلاثة أوجه ـ كما في «**الهندي**» ـ. والجملة استئناف أو اعتراض. أو "**تفصيلها**": مبتدأ خبره محذوف؛ أي: وتفصيلها فيما يذكر بعد؛ فحينئذٍ قوله: "**حسنٌ وجهه**" مبتدأ، و"**ثلاثة**" بمعنى ذو ثلاثة خبره لا غير، والجملة مبيّنة للتّفصيل.

(و) عاطفة. (**كَذَلِكَ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ الأمثلة الخمسة الآتية، قدّمت عليها؛ ليعلم أنّها حال مِنَ الجميع. وقوله: [٢٦٦/ب] "**كذلك**" بمعنى ثلاثة ـ كما في «شرح العصام» ـ. (**حَسَنُ الوَجْهِ**) مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**حسنٌ وجهه**". (**حَسَنُ وَجْهٍ**) مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد بتقدير العاطف؛ أي: وحسن وجه. (**الحَسَنُ وَجْهُهُ، الحَسَنُ الوَجْهِ، الحَسَنُ وَجْهٍ**) كلّ مِنْ هذه الثلاثة مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما بتقدير العاطف ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. (**اثْنَانِ**) مرفوع مبتدأ. (**مِنْهَا**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ صفة "**اثنان**". **والضمير** راجع إلى الأقسام الثمانية عشر. (**مُمْتَنِعَانِ**) اسم فاعل، فاعله فيه "**هما**" راجع إلى "**اثنان**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبره. والجملة استئناف أو اعتراض. (**الحَسَنُ وَجْهِهِ**) بالإضافة مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً خبر بعد خبر للمبتدأ؛ أعني به: "**اثنان**"، والتركيب مِنْ قبيل: "**هذا حلو حامض**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. (**الحَسَنُ وَجْهٍ**) بالإضافة مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على ما قبله بتقدير العاطف؛ أي: والحسن وجه. ويجوز كونهما خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما الحسن وجهه والحسن وجه بتقدير العاطف. أو مفعول "**أعني**" المقدّر؛ أي: أعني بهما الحسن وجهه والحسن وجه بتقدير العاطف. ويجوز كون كلّ منهما خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الأوّل: الحسن وجهه، والثّاني: الحسن وجه. والجملة الاسميّة أو الفعليّة استئناف أو اعتراض. وجوّز «**الهندي**» كونهما على طريق التعداد، فلا تغفل.

(واخْتُلِفَ) ماض مجهول. **(فِي "حَسَنٌ وَجْهُهُ")** متعلّق بـ"**اختلف**" ونائب فاعله، أو نائب الفاعل ضمير المصدر فيه؛ [٢٦٧/آ] أي: وقع الاختلاف، فحينئذ قوله: "**في حسن وجهه**" ظرف لـ"**اختلف**". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، أو عطف على جملة "**اثنان منها ممتنعان**"، أو على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: اتفق على امتناع هذين المثالين واختلف في "**حسن وجهه**".

(و) عاطفة. **(البَوَاقِي)** مرفوعة تقديراً مبتدأ أوّل. **(مَا)** مرفوع المحلّ مبتدأ ثان. **(كَانَ)** ماض ناقص. **(فِيهِ)** ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر مقدّم لـ"**كان**". والضمير المجرور راجع إلى "**ما**". **(ضَمِيرٌ)** مرفوع اسمه المؤخّر. والجملة صفة "**ما**" أو صلته. **(وَاحِدٌ)** مرفوع صفة "**ضمير**". **(أَحْسَنُ)** اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". وهو معه مركّب مرفوع خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملة اسميّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ الأوّل بتقدير العائد إليه؛ أي: منها. والجملة الاسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على جملة "**اثنان منها ممتنعان**"، أو على جملة "**اختلف في حسن وجهه**". وقيل: استئناف أو اعتراض. والمفضّل عليه لـ"**أحسن**" محذوف؛ أي: أحسن ممّا فيه ضميران، كما في "**الله أكبر**"؛ أي: أكبر مِنْ كلّ شيء. وقال صاحب «**المعرب**» وتبعه صاحب «**الإفصاح**»: يجوز كون "**ما**" الموصول بدلاً مِنَ "**البواقي**" بدل البعض بتقدير العائد؛ أي: منها، أو صفة لها. ولا يخفى ما فيه من الرّكاكة، على[١] أنَّ "**ما**" الموصولة لا تقع صفة كما وقع "**الذي**" مثل: "**جاءني زيد الّذي أكرمني**"، بل "**ما**" إذا كان صفة تكون نكرة وتقع صفة لنكرة. وفي «**شرح العصام**»: اختلف في كون "**ما**" صفة، فمنهم مَنْ جعل كلّ ما [٢٦٧/ب] وقع في موضع الصّفة حرفاً زائداً للتعميم والإبهام، نحو: "**ضربت ضرباً ما وشيء ما**". انتهى.

---

(١) في هامش (أ): قوله "على أنّ ما...إلخ" كلمة "على" هنا إضرابيّة، كما في «مغني اللبيب».

(و) عاطفة. (مَا) مرفوع المحلّ مبتدأ. (كَانَ) ماض ناقص. (فِيهِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر مقدّم لـ"كان". والضمير المجرور راجع إلى "ما". (ضَمِيرَانِ) مرفوع اسمه المؤخّر. والجملة صفة "ما" أو صلته. (حَسَنٌ) صفة مشبّهة، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الاسميّة الصغرى.

(و) عاطفة. (مَا) مرفوع المحلّ مبتدأ. (لَا) لنفي الجنس. (ضَمِيرَ) مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ اسم "لا". (فِيهِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة مرفوعة المحلّ صفة "ما"، أو لا محلّ لها صلته. والضمير راجع إلى "ما". (قَبِيحٌ) صفة مشبّهة، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الاسميّة القريبة أو البعيدة.

(و) استئناف أو اعتراض. (مَتَى) اسم شرط منصوب المحل مفعول فيه لشرطه عند الأكثرين، واختاره الرضي، ولجوابه عند الأقلّين. والفاء و"لا" لنفي الجنس ليسا بمانعين عن تقديم معمول ما في حيّزهما عندهم ـ كما في «الرضي» ـ. وفيه تفصيل، فلا تغفل. (رَفَعْتَ) فعل ماض مجزوم المحلّ بـ"متى". والتاء مرفوع المحلّ فاعله. والجملة لا محل لها فعل الشرط، أو مجرورة المحل مضاف إليها لـ"متى". (بِهَا) متعلّق بـ"رفعت". والضمير راجع إلى الصفة المشبهة. (فَلَا) الفاء: جزائية. و"لا" لنفي الجنس. (ضَمِيرَ) مبنيّ على الفتح [٢٦٨/آ] منصوب محلًّا اسم "لا". (فِيهَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر "لا". والضمير راجع إلى الصفة المشبّهة. واسم "لا" وخبره جملة اسميّة مجزومة المحل جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (فَهِيَ)[1] الفاء: للتعليل أو جوابيّة. و"هي": مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى

(١) في هامش (أ): "فهي" بيان.

الصفة المشبهة. (كَالفِعْلِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها تعليليّة، أو جواب "إذا" المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك فلا...إلخ.

(و) عاطفة. (إِلَّا) مركّبة مِنْ "إن" و"لا"، فـ"إن" شرطيّة، و"لا" نافية. وفعل الشرط محذوف؛ أي: إن لا يكن كذلك. (ففِيهَا) الفاء: جزائية. و"فيها" ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. والضمير راجع إلى الصفة المشبهة. (ضَمِيرُ) مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة اسميّة مجزومة المحل جزاء الشرط، خلافـًا للدماميني، فإنّه قال: الجملة الجزائية المقرونة مع الفاء أو "إذا" لا يكون لها محلّ مِنَ الإعراب؛ لِـمَا ظهر له من دليل. وقد حقّقنا المسألة فيما سبق، فلا تغفل. والجملة الشرطية لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطية السابقة. (المَوْصُوفِ) مضاف إليه لـ"ضمير". (فتُؤَنِّثُ) الفاء للتفصيل. و"تؤنث" مضارع مخاطب، فاعله فيه "أنت" عبارة عن المخاطب. ومفعوله محذوف؛ أي: الصفة المشبهة ـ كما ذكره الجامي ـ، أو مضارع مجهول مفرد مؤنث غائبة. نائب الفاعل فيه "هي" راجع إلى الصفة المشبّهة. والجملة [٢٦٨/ب] الفعليّة لا محلّ لها تفصيل. ويجوز الاستئناف وجواب "إذا" المقدّر. (و) عاطفة. (تُثَنَّى) مضارع مخاطب مرفوع تقديراً، فاعله فيه "أنت". أو مضارع مجهول مؤنث غائبة، فاعله فيه "هي" راجع إلى الصفة المشبهة. والجملة الفعليّة لا محلّ لها عطف على جملة "تؤنث". (و) عاطفة. (تُجْمَعُ) مثل "تثنّى" في جواز الوجهين. والجملة لا محل لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة.

مطلبٌ:
في أنّ أسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة المشبهة في الأقسام

(اسْمَا الفَاعِلِ) مرفوع تقديراً مبتدأ، إذ أصله: "اسمان"، حذف نونه للإضافة، والألف لاجتماع الساكنين، وإن ثبت في الخطّ كما في: "جاءني غُلَاما الرجل الظريفان". والفاعل مجرور مضاف إليه لِـمَا قبله. (و) عاطفة. (المَفْعُولِ) مجرور عطف على

"الفاعل". (**غَيْرُ**) مرفوع صفة، أو بدل الكل، أو عطف بيان لـ"**اسما الفاعل والمفعول**"، لا خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما؛ لعدم الاحتياج إلى تقدير المبتدأ، أو منصوب مفعول "**أعني**" المقدّر. (**المُتَعَدِّيَيْنِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". (**مِثْلُ**) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة استئناف أو اعتراض. (**الصِّفَةِ**[1]) مجرور مضاف إليها لـ"**مثل**". (**فِيمَا**) ظرف لـ"**مثل**". (**ذُكِرَ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. وفي بعض النسخ: في ذلك. وعلى النسخة الأولى شرح المصنف.

مطلبٌ: في بيان اسم التفضيل

(**اسْمُ**) مرفوع مبتدأ. (**التَّفْضِيلِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**اسم**". (**مَا**) مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (**اشْتُقَّ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**مِنْ فِعْلٍ**) متعلّق بـ"**اشتق**". (**لِمَوْصُوفٍ**) ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ في "**اشتقّ**". [٢٦٩/آ] وقد مرّ وجه آخر، فلا تغفل. (**بِزِيَادَةٍ**) متعلّق بموصوف على أنْ تكون الباء صلة، أو ظرف مستقرّ مجرور المحلّ صفة لموصوف على أن تكون الباء للملابسة. (**عَلَى غَيْرِهِ**) متعلّق بـ"**زيادة**". والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى موصوف.

(**و**) عاطفة. (**هُوَ**) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى اسم التفضيل. (**أَفْعَلُ**) مرفوع خبره ـ يعني: اسم التفضيل من حيث الصيغة "**أفعل**"، وأمّا "**خير**" و"**شرّ**" فأصلهما "**أخير**" و"**أشرّ**" ـ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**اسم التفضيل ما...إلخ**"، وقيل: استئناف أو اعتراض.

(**و**) عاطفة. (**شَرْطُهُ**) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**شرط**" راجع إلى اسم التفضيل. (**أَنْ**) ناصبة. (**يُبْنَى**) مضارع مجهول منصوب تقديراً بـ"**أن**"، نائب الفاعل

(١) في هامش (أ): أي: الصفة المشبهة كما في «الهندي».

فيه راجع إلى اسم التفضيل. والجملة لا محلّ لها صلة لـ"**أن**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة، ويجوز الاستئناف والاعتراض.

(**مِنْ ثُلَاثِيٍّ**) متعلق بـ"يبنى". (**مُجَرَّدٍ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ثلاثي**". وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "**ثلاثي**". (**لِيُمْكِنَ**) اللام: حرف جر. و"**يمكن**" مضارع ـ من باب الإفعال ـ منصوب بـ"**أن**" مقدّرة، فاعله فيه راجع إلى البناء المفهوم من "يبنى". والجملة في تأويل المفرد مجرورة المحلّ باللام. والجارّ مع المجرور ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا الاشتراط كائن لـ"يمكن". والجملة الاسميّة اعتراض بين الموصوف والصفة الثانية؛ [٢٦٩/ب] أعني قوله: "**ليس**..."**إلخ**، ويجوز كون الجار متعلّقاً بفعل مقدّر؛ أي: اشترط هذا لـ"**يمكن**..."**إلخ**. والجملة الفعليّة ـ أيضاً ـ اعتراض. وقيل: اللام متعلّق بقوله: "**يبنى**" وعلة له. وردّه الهندي والفاضل العصام بلزوم الفصل بالعلّة بين الموصوف والصفة، وأما الاعتراض فلا يمنع في موضع. انتهى.

(**لَيْسَ**) ماض ناقص، اسمه فيه "**هي**" راجع إلى "**ثلاثي مجرد**". (**بِلَوْنٍ**) الباء زائدة. و"**لون**" مجرور به لفظاً، ومنصوب محلًّا خبره. والجملة مجرورة المحلّ صفة ثانية لـ"**ثلاثي**" ـ كما في «**شرح العصام**» و«**الهندي**». (و) عاطفة. (**لَا**) زائدة. (**عَيْبٍ**) مجرور عطف على "**لون**". (**لِأَنَّ**) اللام: حرف جرّ متعلّق بـ"**ليس**". و"**أنّ**" حرف مشبّه بالفعل يقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً. (**مِنْهُمَا**) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم لـ"**أنّ**". والضمير راجع إلى "**لون**" و"**عيب**". (**أَفْعَلَ**) منصوب اسمه المؤخر، أو مرفوع مبتدأ مؤخر، والظرف خبر مقدّم. والجملة الاسميّة مرفوعة المحلّ خبر "**أن**". واسمه ضمير شأن مقدّر؛ أي: لأنّه، فإنّ حذف ضمير الشأن منصوباً جائز، ولو ضعيفاً عند المصنف، وبلا ضَعفٍ عند الرضي، إذا لم يل الفعل العامل الحرف،

كما في "إنّ يوم الجمعة ضرب زيد"؛ أي: إنّه. وأما إذا ولي الفعل العامل الحرف كما في "إنّه ضرب زيد".. فلا يجوز[1] حذف ضمير الشأن. ذكره الرضي في بحث الحروف المشبهة بالفعل. وعلى كلا التقديرين: اسم "أنّ" وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها صلة "أنّ". وهي في تأويل المفرد محلها القريب مجرور باللام، ومحلّها البعيد منصوب مفعول له لمتعلّقه. [٢٧٠/آ] وقيل: اللام متعلّق بفعل محذوف؛ أي: إنّما اشترط ذلك؛ لأنّ "منهما..."إلخ. والجملة اعتراض؛ لبيان العلّة. ويحتمل كون الجار والمجرور ظرفاً مستقراً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا الاشتراط كائن لـ"أنّ"...إلخ، والجملة أيضاً اعتراض لبيان العلّة.

(لِغَيْرِهِ) ظرف مستقر صفة "**أفعل**"؛ أي: الكائن لغيره. والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى اسم التفضيل. وقيل: قوله: "**لغيره**" حال من "**أفعل**". وفيه: أنّه يلزم حينئذٍ كون "**أنّ**" عاملاً في الحال، وهو لا يجوز عند الجمهور، خلافاً لبعضهم ـ كما مرّ، فلا تغفل ـ.

(مِثْلُ) معلوم. (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**زيد**" مرفوع مبتدأ. و"**أفضل**" اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى "**زيد**". وهو معه مركب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. و"**الناس**" مجرور مضاف إليه لـ"**أفضل**".

(فَإِنْ) الفاء للتفصيل. و"**إن**" شرطيّة. (قُصِدَ) ماض مجهول مجزوم المحل بـ"**إنْ**". (غَيْرُهُ) مرفوع نائب الفاعل. والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى الثلاثي المجرد المذكور. والجملة الفعلية لا محلّ لها فعلَ الشرط. (تُوُصِّلَ) ماض مجهول ـ من باب "**التفعل**" ـ مجزوم المحل بـ"**إن**". (إِلَيْهِ) متعلّق بـ"**توصل**"، ونائب فاعله، كما

---

(١) في هامش (أ): لأنه إذا حذف ضمير الشأن في هذا المثال وقيل: إن ضرب زيد يلزم دخول أن على الفعل.

في: "**مُرّ بزيد**". والضمير راجع إلى "**غيره**". (بِأَشَدَّ) متعلّق ـ أيضـاً ـ بـ"**توصّل**" على أن يكون مفعولاً به غير صريح له. ويجوز العكس، بأن يكون قوله: "**بأشدّ**" نائب الفاعل، وقوله: "**إليه**" متعلّقـاً بـ"**توصل**"، على أنْ يكون مفعولاً به غير صريح له ـ كما قال المصنف فيما سبق ـ. وإن لم يكن ـ أي: المفعول به ـ فالجميع سواء؛ أي: فجميع المعمولات [٢٧٠/ب] سواء في النيابة مناب الفاعل. ويجوز أنْ يكون نائب الفاعل ضمير المصدر فيه؛ أي: يقع التوصّل. فقوله: "**إليه**" و"**بأشد**" متعلّق بـ"**توصل**" على المفعوليّة. وقد مرّ(١) في أمثاله قول آخر، فلا تغفل. والجملة الفعليّة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل، ويحتمل الاستئناف والاعتراض؛ لأنّ الفاء قد يستعمل للاستئناف والاعتراض. (و) عاطفة. (نَحْوِهِ) مجرور عطف على "**أشد**". والضمير مضاف إليه لـ"**نحو**" راجع إلى "**أشدّ**".

(مِثْلُ) معلوم. (هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجـًا) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فهو مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى رجل غائب. و"**أشدّ**" اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبره. و"**منه**" متعلّق بـ"**أشدّ**". والضمير راجع إلى رجل آخر. و"**استخراجـًا**" منصوب تمييز عن نسبة "**أشد**" إلى فاعله. (و) عاطفة. (بَيَاضـًا) مراد اللفظ مع محذوفه؛ أي: هو أشدّ منه بياضـًا: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق، لا منصوب لفظاً عطف على "**استخراجـًا**" كما زعم، وقد صرّح به الفاضل العصام في بحث المفعول المطلق. والعجب أنّ هذا الزاعم تبعه هناك، وخالفه هنا، فوقع في الهلاك، كما لا يخفى على أولي الأفهام، والله وليّ التوفيق والإنعام. وإذا أريد المعنى فالإعراب ظاهر ممّا تقدّم.

(و) عاطفة. (عَمىً) مراد اللفظ مع محذوفه؛ أي: هو أشد منه عمى: مجرور تقديراً عطف على المثال القريب أو البعيد، لا منصوب تقديراً عطف على "**بياضـًا**" كما

---

(١) في هامش (أ): عند قوله: اختلف في "رحمن" في باب غير المنصرف.

زعم. وإذا أريد المعنى فالإعراب ظاهر [٢٧١/آ] ممّا تقدّم على أولي النُّهى.

(وَ) استئناف. (قِيَاسُهُ) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**قياس**" راجع إلى اسم التفضيل. (لِلفَاعِلِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره؛ أي: وقياس اسم التفضيل كائن لتفضيل الفاعل. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. ويجوز كون القياس مبتدأ وخبره محذوفاً؛ أي: مجيئه. وقوله: "**للفاعل**" ظرف لغو له أو حاصل[١]، وقوله: "**للفاعل**" ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ الضمير في "**قياسه**"؛ أي: قياسه حاصل إذا كان[٢] للفاعل؛ أي: حال كونه للفاعل، فيكون هذا التركيب مثل: "**ضربي زيداً قائماً**"، فوجب حذف الخبر؛ لإقامة الحال مقام الخبر ـ كما مرّ ـ. كذا في «**شرح الهندي**».

مطلبٌ: في أنّ مجيء اسم التفضيل للمفعول شاذ

(و) عاطفة. (قَدْ) للتحقيق. (جَاءَ) ماض، فاعله فيه راجع إلى اسم التفضيل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**قياسه للفاعل**"، عطف الفعلية على الاسمية، أو على ما قبلها بحسب المعنى، كأنه قيل: قد جاء للفاعل وقد جاء...إلخ، وقيل: استئناف أو اعتراض. (لِلمَفْعُولِ) متعلق بـ"**جاء**"؛ أي: لتفضيل المفعول بتقدير المضاف. (نَحْوُ) معلوم. (أَعْذَرَ) مجرور بالفتحة ـ لكونه غير منصرف؛ لوزن الفعل والوصف ـ مضاف إليه لـ"**نحو**"؛ والمعنى: أكثر معذوريّة. (و) عاطفة. (أَلْوَمَ) مجرور كذلك عطف على "**أعذر**"؛ والمعنى: أكثر ملوميّة. (و) عاطفة. (أَشْهَرَ) مجرور عطف على القريب أو البعيد؛ والمعنى: أكثر مشهورية. (و) عاطفة. (أَشْغَلَ) مجرور عطف على أحدهما؛ والمعنى: أكثر مشغوليّة. وكذا "**أحب**"؛ أي: أكثر محبوبيّة. و"**أخوف**"؛ أي: أكثر مخوفية. وغير ذلك ممّا سمع مِنَ العرب، فإنّ مجيء اسم التفضيل لتفضيل

---

(١) في هامش (أ): قوله: "أو حاصل" عطف على قوله: "مجيئه". وقوله: "قوله للفاعل ظرف...إلخ" جملة معترضة بين المعطوفين.

(٢) في هامش (أ): قوله: "إذا كان...إلخ" فكان هنا تام بمعنى وجد، كما مرّ فيما سبق.

المفعول سماعي ـ كما في [٢٧١/ب] «**الرضي**» ـ، إلّا أنّه قال في «**التحفة**»: هذا كثير مطّرد إذا أمن اللبس، إمّا لأنّه لم يستعمل إلّا مبنيّاً للمفعول نحو: "**حُبّ**" و"**سُقِط**[1] **في يده**" و"**عُني بكذا**" على صيغة المجهول، وإمّا لقرينة نحو: "**أشغل من ذات النحيين**" ـ كما في «**النكت**» للسيوطي ـ.

مطلبٌ: في النفائس واللطائف

وفي «**شرح العصام**»: إذا قصد في هذه الأمثلة التفضيل للفاعل تُوصّل بـ"**أشد**" ونحوه، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ لأنّ "**أحب**" شاع في المفعول، وإذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يجئ له "**أفعل**" توصل به كذلك. انتهى. فاحفظه فإنّه مِنَ النفائس واللطائف.

مطلبٌ: في أن استعمال الاستعمال بكلمة في أو الباء أو اللام

(**ويُسْتَعْمَلُ**) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى اسم التفضيل. والجملة استئناف، أو عطف على جملة: "**قياسه للفاعل**". (**عَلَى أَحَدٍ**) ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ في "**يستعمل**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ لا ظرف لغو متعلّق به كما زعم؛ لأنّ الاستعمال يستعمل بـ"**في**" أو "**الباء**" أو "**اللام**" ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب ـ. اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يقال: تعلّق "**على**" بـ"**الاستعمال**" باعتبار تضمين معنى البناء؛ أي: يستعمل مبنيّاً على أحد. أو: بجعل "**على**" بمعنى "**في**"، كما في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ أي: في زمن ملك سليمان. أو: بمعنى الباء، كما في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]؛ أي: بأن لا أقول ـ كما ذكره في «**مغني اللبيب**» ـ.

(**ثَلَاثَةِ**) مجرور مضاف إليها لـ"**أحد**". (**أَوْجُهٍ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**ثلاثة**".

---

(١) في هامش (أ): وسقط في يده وأسقط مضمومتين: زلّ وأخطأ وندم وتحير. كما في «القاموس».

(**مُضَافًا**) منصوب بدل مِنْ محل قوله: "**على أحد**" ـ كما في «**شرح العصام**» و«**الهندي**». (**أَوْ**) عاطفة. (**بِـ"مِنْ"**) ظرف مستقرّ منصوب المحل عطف على [٢٧٢/آ] "**مضافًا**". (**أَوْ**) عاطفة. (**مُعَرَّفًا**) منصوب عطف على القريب أو البعيد. (**بِاللَّامِ**) متعلّق بـ"**معرفًا**".

مطلبٌ: في الفائدة اللطيفة

وذكر في «**النكت**» للسيوطي **فائدة لطيفة**: وهي أنّ "**أفعل**" التفضيل إذا كان مبنيًا ممّا يتعدى بـ"من" جاز الجمع بينهما؛ أي: بين "**من**" التفضيليّة وبين "**من**" التعدية، وتقديم أيّهما تريد، نحو: "**زيد أقرب من عمرو من كل خير**"، أو "**أقرب من خير من عمرو**". انتهى.

(**فَلَا**) الفاء للتفصيل. و"**لا**" نافية. (**يَجُوزُ**) مضارع. (**"زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها تفصيل. ويجوز كونها جواب "إذا" المقدّر، أو عطفًا على جملة "**يستعمل**" عطف المسبب على السبب. ومَنْ قال: إنّ فاعل "**لا يجوز**" مضمر فيه راجع إلى الجمع بين الاثنين، والمثال مجرور المحل مضاف إليه لمضاف مقدّر؛ أي: نحو.. فقد ارتكب التكلف البعيد بعد التكلف بلا اقتضاء، فلا يروج عند الطلبة الأصفياء.

(**و**) عاطفة. (**لَا**) زائدة. (**"زَيْدٌ أَفْضَلُ"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على المثال السابق. (**إِلَّا**) حرف استثناء. (**أَنْ**) ناصبة. (**يُعْلَمَ**) مضارع مجهول ـ بمعنى: يعرف ـ منصوب بـ"**أن**"، نائب الفاعل فيه راجع إلى المفضّل عليه. والجملة في تأويل المفرد منصوبة المحل مفعول فيه لـ"**يستعمل**" بتقدير المضاف ـ أي: وقت أن يعلم ـ عند الجمهور، خلافًا لأبي عليّ، فإنّه ينزّل المصدر الصريح أو المؤول به منزلة الزمان، فلا يقدّر المضاف، كما مرّ التفصيل في بحث التنازع. ولا يجوز كونه مفعولاً فيه لقوله: "**لا يجوز**" كما يتبادر إلى الذهن في أوّل الأمر ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. (**فَإِذَا**) الفاء

للتفصيل. و"إذا" شرطيّة ظرف لشرطها أو [٢٧٢/ب] لجوابها. (أُضِيف) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى اسم التفضيل. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحل مضاف إليها لـ"إذا". (فَلَهُ) الفاء جوابيّة. و"له": ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. والضمير المجرور راجع إلى المستكنّ في "أضيف". (مَعْنَيَان) مرفوع مبتدأ مؤخر، ولا يجوز هنا كون "معنيان" فاعل الظرف المستقر؛ لعدم الاعتماد على شيء يجب اعتماده عليه، خلافاً للكوفيين والأخفش، فإنّهم يجوزون إعماله بلا اعتماد، كما مرّ مراراً. والجملة الاسميّة لا محل لها جواب "إذا". والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل. وقيل: استئناف أو اعتراض. (أَحَدُهُمَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"أحد" راجع إلى "المعنيان". (و) للاعتراض. (هُوَ) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "أحدهما". (الأَكْثَرُ) اسم تفضيل، فاعله فيه "هو" راجع إلى المبتدأ[1] وهو معه مركب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها اعتراض. ويجوز كون الواو للحال، والجملة منصوبة المحل على الحالية من المبتدأ على قول ابن مالك.

(أَنْ) ناصبة. (تُقْصَدَ) مضارع مجهول منصوب بـ"أن". (بِهِ) متعلق بـ"تقصد". والضمير راجع إلى اسم التفضيل. (الزِّيَادَةُ) مرفوعة نائب الفاعل، والألف واللام للعهد عند البصرية، أو للعوض عن المضاف إليه؛ أي: زيادة موصوف اسم التفضيل عند الكوفية، كما مرّ. ويجوز كونها منصوبة على أنها مفعول به لـ"تقصد"، على أنْ يكون على صيغة المضارع المخاطب، فحينئذٍ فاعله تحته "أنت". وعلى كلا التقديرين: فالجملة الفعلية في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف، وقيل: صفة[2] أو عطف بيان لـ"معنيان"، فتدبّر.

---

(١) قال بعد هذا الموضع: وثم وضع فوقه خط.

(٢) في هامش (أ): على أن تكون الجملة مرفوعة المحل.

(**عَلَى مَنْ**) متعلق بـ"**الزيادة**". (**أُضِيفَ**) ماض مجهول، نائب [٢٧٣/آ] الفاعل فيه راجع إلى اسم التفضيل. والجملة مجرورة المحل صفة "**من**"، أو لا محلّ لها صلته. (**إِلَيْهِ**) متعلق بـ"**أضيف**". والضمير راجع إلى "**من**". (**فَيُشْتَرَطُ**) مضارع مجهول. (**أَنْ**) ناصبة. (**يَكُونَ**) مضارع ناقص منصوب بـ"**أن**". اسمه فيه راجع إلى موصوف اسم التفضيل المفهوم من قوله: "**الزيادة**"، كما أشرنا إليه.

(**مِنْهُمْ**) ظرف مستقرّ منصوب المحل خبر "**يكون**". والضمير راجع إلى "**من**" باعتبار المعنى المراد، وإنْ جاز الإفراد باعتبار اللفظ. والجملة الفعلية في تأويل المفرد مرفوعة محلًّا نائب الفاعل لـ"**يشترط**". وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها تفصيل أو جواب "**إذا**" المقدّر، وقيل: اعتراض.

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**زيد**" مرفوع مبتدأ. و"**أفضل**" اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركب مرفوع لفظاً خبره. و"**الناس**" مجرور مضاف إليه لـ"**أفضل**".

(**فَلَا**) الفاء: للسببيّة مع العطف أو بغيره، كما مرّ في إعراب "**الذي يطير فيغضب زيد الذباب**". و"**لا**" نافية. (**يَجُوزُ**) مضارع. ("**يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محل لها عطف على جملة "**يشترط**" عطف المسبب على السبب، أو استئناف. ويحتمل الاعتراض، وجواب "**إذا**" المقدر. (**لِخُرُوجِهِ**) متعلق بـ"**لا يجوز**" وعلّة له. والضمير محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**خروج**"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعله راجع إلى "**يوسف**". (**عَنْهُمْ**) متعلق بـ"**الخروج**". [٢٧٣/ب] والضمير راجع إلى "**الإخوة**". (**بِإِضَافَتِهِمْ**) متعلّق بـ"**الخروج**" أيضاً. والباء للسببيّة. والضمير الراجع إلى "**الإخوة**" محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**إضافة**"، ومحلّه

البعيد نصب مفعولها إن كانت مصدراً معلومـاً، أو رفع نائب فاعلها إن كانت مصدراً مجهولاً. (إِلَيْهِ) متعلق بالإضافة. والضمير راجع إلى "**يوسف**".

(و) عاطفة. (**الثَّانِي**) مرفوع تقديراً مبتدأ. (**أَنْ**) ناصبة. (**تُقْصَدَ**) مضارع مجهول غائبة، أو معلوم مخاطب. وعلى الثاني: فاعله تحته "**أنت**". (**زِيَادَةٌ**) مرفوعة[1] نائب الفاعل، أو منصوبة مفعول به لـ"**تقصد**". والجملة في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**أحدهما...**" **إلخ**. (**مُطْلَقَةٌ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**زيادة**". وهي معه مركّبة مرفوعة لفظـاً، أو منصوبة لفظـاً صفة "**زيادة**". (و) استئناف. (**يُضَافُ**) مضارع مجهول مرفوع بالعامل المعنوي، نائب الفاعل فيه راجع إلى اسم التفضيل. والجملة لا محل لها استئناف. ويحتمل الاعتراض، وقيل: إنه منصوب عطف على "**تقصد**". وما ذكرناه أظهر، فلا تغفل.

(**لِلتَّوْضِيحِ**) متعلق بـ"**يضاف**" وعلّة له. (**فَيَجُوزُ**) الفاء: عاطفة. و"**يجوز**" مضارع. ("**يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**يضاف**" عطف المسبب على السبب. ويحتمل الاستئناف والاعتراض، وجواب "**إذا**" المقدّر. وإذا أريد المعنى: فـ"**يوسف**" مرفوع مبتدأ. و"**أحسن**" اسم [٢٧٤/آ] تفضيل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظـاً خبر المبتدأ. و"**إخوة**" مجرورة مضاف إليها لـ"**أحسن**". والضمير مضاف إليه لـ"**إخوة**" راجع إلى "**يوسف**".

(و) عاطفة. (**يَجُوزُ**) مضارع. (**فِي الأَوَّلِ**) متعلق بـ"**يجوز**" وظرف له. (**الإِفْرَادُ**) مرفوع فاعله. والجملة الفعلية عطف على الجملة الشرطية السابقة؛ أعني بها قوله: "**فإذا**

(١) في هامش (أ): فيه لفّ ونشر، الأول للأول، والثاني للثاني.

أضيف فله معنيان"، ويحتمل الاستئناف والاعتراض. (و) عاطفة. (المُطَابَقَةُ) مرفوعة عطف على "الإفراد". (لِمَنْ) متعلق بـ"المطابقة"، واللام للتقوية[1]؛ إذ المطابقة متعدية بنفسها. وفي «القاموس»: طابقه مطابقة وطباقاً. (هُوَ) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى اسم التفضيل. (لَهُ) ظرف مستقر مرفوع المحل خبره. والضمير راجع إلى "من". والجملة الاسمية صفة "من" أو صلته.

(و) استئناف أو عطف. (أَمَّا) لمجرد الاستئناف أو تفصيل. (الثَّانِي) مرفوع المحل تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. (المُعَرَّفُ) مرفوع عطف على "الثاني". (بِاللَّامِ) متعلّق بـ"المعرّف". (فلَا) الفاء جوابية. و"لا" لنفي الجنس. (بُدَّ) مبنيّ على الفتح منصوب المحل اسم "لا". (مِنَ المُطَابَقَةِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر "لا". واسم "لا" وخبره جملة اسميّة مرفوعة المحل خبر المبتدأ، بتقدير العائد إلى المبتدأ؛ أي: فيهما. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، فيكون الجملة المتقدّمة عديلاً لـ"أمّا" التفصيليّة بحسب المعنى، فكأنّه قيل: أمّا الأوّل فيجوز فيه الإفراد والمطابقة وأما الثاني...إلخ. (والَّذِي) اسم موصول مرفوع المحل مبتدأ. (بِمِنْ") ظرف مستقر، فاعله فيه راجع إلى "الذي". وهو معه جملة فعليّة لا محلّ لها [٢٧٤/ب] صلة الموصول. (مُفْرَدٌ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها. (مُذَكَّرٌ) مرفوع صفة "مفرد". (لَا) عاطفة. (غَيْرُ) مبنيّ على الضم مرفوع المحل عطف على "مفرد مذكر". وقد مرّ فيه التفصيل في بحث العدد، فلا تغفل.

(و) استئناف. (لَا) نافية. (يَعْمَلُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى اسم التفضيل. والجملة استئناف. (فِي مُظْهَرٍ) ظرف لقوله: "لا يعمل".

---

(١) في هامش (أ): فيكون محلّ المجرور مفعولاً به لا مفعولاً له ـ كما في «الهندي» ـ.

(إِلَّا) حرف استثناء. (إِذَا) ظرفيّة مفعول فيه لـ"**لا يعمل**". (كَانَ) ماض ناقص. اسمه فيه راجع إلى اسم التفضيل. (صِفَةً) منصوبة خبره. والجملة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". وهذا المستثنى مفرّغ بحذف المستثنى منه؛ أي: لا يعمل اسم التفضيل في مظهر في جميع الأوقات إلّا وقت كون اسم التفضيل صفة، فلا تغفل. (لِشَيْءٍ) ظرف مستقرّ منصوب المحل صفة لـ"**صفة**"؛ أي: كائنة لشيء.

(و) حالية. (هُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى اسم التفضيل. (فِي المَعْنَى) "**في**" حرف جرّ متعلّق بالظرف المستقرّ؛ أعني قوله: "**لمسبّب**"، أو بعامله المحذوف على الاختلاف كما في «**شرح قصيدة كعب بن زهير**» لابن هشام صاحب «**المغني**»، أو ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا يعني كون اسم التفضيل حاصلاً لمسبّب كائن في المعنى؛ أي: في الحقيقة. والجملة الاسميّة اعتراض، وقيل: ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر.

(لِمُسَبَّبٍ) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة منصوبة المحل حال مِنَ المستكنّ في "**كان**". (مُفَضَّلٍ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**مسبب**". وهو معه مركب مجرور لفظاً صفة "**مسبب**". (بِاعْتِبَارِ) ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ في [٢٧٥/آ] "**مفضل**". (الأَوَّلِ) مجرور لفظاً مضاف إليها لـ"**اعتبار**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (عَلَى نَفْسِهِ) متعلّق بـ"**مفضّل**". والضمير مضاف إليه لـ"**نفس**" راجع إلى "**مسبب**".

(بِاعْتِبَارِ) ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنَ الضمير في "**نفسه**". وفي «**الرضي**»: لا يجوز جعل هذين الجارّين متعلّقين بـ"**مفضل**"؛ لأنّه لا يجوز تعلّق الجارّين بمعنى واحد بفعل واحد بدون التبعيّة، فيجب جعلهما ظرفاً مستقراً حالاً. انتهى. (غَيْرِهِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**اعتبار**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. والضمير

مضاف إليه لـ"غير" راجع إلى الأوّل. (مَنْفِيّا) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى اسم "كان". وهو معه مركب منصوب لفظاً خبر بعد خبر لـ"كان"، أو حال من اسمه. ويجوز كونه حالاً مِنَ المستكنّ في الظرف المستقرّ؛ أعني: باعتبار غيره، ومفعولاً مطلقاً لـ"مفضل" بتقدير الموصوف؛ أي: تفضيلاً منفيّاً، وهو أنسب بقوله؛ لأنّه بمعنى "حسن". ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(مِثْلُ) معلوم. ("مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ما**": حرف نفي. و"**رأيت**": فعل وفاعل. و"**رجلاً**": منصوب مفعوله. و"**أحسن**": اسم تفضيل. و"**في عينه**": ظرف لـ"**أحسن**" باعتبار معنى التفضيل، أو ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنْ فاعله، والضمير مضاف إليه لـ"**عين**" راجع إلى "**رجلاً**". و"**الكحل**": مرفوع فاعله، وهو معه مركّب منصوب لفظاً صفة لـ"**رجلاً**"، أو حال منه؛ لكونه مخصّصاً بوقوعه في حيّز النفي، كما في: "**ما جاءني رجل رجل راكباً**"[1]. و"**منه**": متعلّق بـ"**أحسن**"، والضمير راجع إلى "**الكحل**". و"**في عين**": ظرف ـ أيضاً ـ لـ"**أحسن**"؛ فإنّ اسم [٢٧٥/ب] التفضيل لكونه ذا الحدثين يجوز تعلق الجارين بمعنى واحد به ـ كما في «**الرضي**» و«**الهندي**» ـ، أو ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ الضمير المجرور في "**منه**". و"**زيد**": مجرور مضاف إليه لـ"**عين**".

(لِأَنَّهُ) اللام: حرف جرّ متعلّق بمفهوم الاستثناء المذكور؛ أي: يعمل اسم التفضيل في هذه الصورة لهكذا. والضمير منصوب المحل اسم "**أنّ**" راجع إلى اسم التفضيل. (بِمَعْنَى) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر "**أنّ**". واسمه وخبره في تأويل المفرد محلّه القريب مجرور باللام، ومحلّه البعيد نصب مفعول له لمتعلقه. (حَسُنَ)

---

(١) في هامش (أ): "ما جاءني رجل" بيان. لعل الصواب أن "الرجل" المكرر خطأ من القلم.

ـ بضم السين ـ مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**". ويجوز كون قوله: "**لأنه بمعنى حسن**" ظرفاً مستقراً مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن لأنه...إلخ.

ثم "**أفعل**" يرفع الظاهر بالشروط السابقة، لكن هل هذه لـ"**أفعل من**" أو لـ"**أفعل**" في جميع استعمالاته؟ والذي ينبغي أن يقال: إن هذا يبتنى على الاختلاف في تعليل عدم عمل "**أفعل**" في الاسم الظاهر مطلقاً، هل هو انتفاء المشابهة للفعل في لحوق العلامات وهو ظاهر عبارة سيبويه رحمه الله تعالى، أو عدم وجود فعل بمعناه كما قال الشيخ أبو عمرو وغيره؟ إن قلنا بالأول فينبغي إذا استعمل "**أفعل**" بالألف واللام أن يجوز رفعه للظاهر، فتقول: "**هذا الرجل الأفضل أبوه**"؛ لأنه يثنى ويجمع إذ ذاك، وكذا إذا أضيف نحو: "**زيد أفضل الناس أبوه**"؛ لأنه يجوز تثنيته وجمعه حينئذٍ. وإن قلنا بالثاني فلا ينبغي أن يعمل "**أفعل**" إلّا بالشروط المذكورة ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي ـ. وفيه رسالة مستقلّة متعلّقة بمسألة [٢٧٦/آ] "**الكحل**" مسمّاة بكتاب: «**الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر**». وفي «**شرح المغني**» للدماميني: والكلام في مسألة "**الكحل**" طويل، وقد أفردت بالتصنيف. فعليك بهما[1]، مَنْ طلبَ وجدَّ وجد.

(مَعَ) نصب على الظرفية مفعول فيه لمتعلّق اللام في "**لأنه**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنْ مدخول اللام، أو مِنَ المستكنّ في قوله: "**بمعنى**". فعلى الأول: الحال يبيّن هيئة المفعول بواسطة الجار، وعلى الثاني: يبيّن هيئة الفاعل ـ فلا تغفل ـ. ومنهم مَنْ قال: إنَّ "**مع**" حرف جرّ ـ كما في «**القاموس**» ـ، إلّا أنّه خلاف المشهور. ومَنْ قال: إنَّ "**مع**" مع مدخوله دليل آخر فهو معطوف على "**لأنه**" بحذف العاطف؛ أي: ومع أنه اغتراراً بما قاله الفاضل العصام في «**الشرح**». ولـمّا كان توجّه أنّه

(١) في هامش (أ): أي: «الأشباه والنظائر» للسيوطي، وتصنيف الدماميني.

ينبغي أنْ يعمل في "ما رأيت رجلاً أفضل منه أبوه" ضمّ إليه دليل سيبويه على العمل وقال: مع أنّهم...إلخ، فقد حمل كلام المصنف على خلاف مذهبه بلا داع؛ لأنّ حذف العاطف عنده أشذ شذوذاً كما سبق، مع أنّه لا يفهم ما قاله من كلام الفاضل العصام؛ لأنّ كون: مع أنّهم...إلخ دليل آخر بحسب المعنى لا بحسب اللفظ.

(أَنَّهُمْ) "أنّ" بالفتح: حرف مشبّه بالفعل. و"هم" منصوب المحل اسمه راجع إلى العرب، كما هو المفهوم مِنَ «**الأشباه والنظائر**»، لا إلى النُّحاة كما زعم. (لَوْ) حرف شرط. (رَفَعُوا) ماض جمع مذكر مبنيّ على الضم لا محلّ له. و"**الواو**" مرفوع المحل فاعله راجع إلى اسم "أنّ"، ومفعوله محذوف؛ أي: لو رفعوا[1] "**أحسن**" بالخبرية، و"**الكحل**" بالابتدائية. والجملة الفعلية لا محل لها فعل الشرط.

(لَفَصَلُوا) اللام جوابية. و"**فصلوا**" ماض جمع مذكر مبنيّ على الضم لا محلّ له. و"**الواو**" مرفوع المحل فاعله راجع إلى اسم "**أنّ**". والجملة الفعلية لا محل لها جواب "لو". والجملة الشرطية [٢٧٦/ب] صغرى مرفوعة المحلّ خبر "**أنّ**". واسمه وخبره جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها صلة "**أنّ**". وهي في تأويل المفرد مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**مع**". وفي بعض النسخ: "**فصلوا**" بغير اللام، وعليه شرح المصنف؛ لأنّه قد يحذف اللام مِنْ جواب "**لو**"، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]. (بَيْنَ) منصوب على الظرفية مفعول فيه لقوله: "**لفصلوا**" ("**أَحْسَنَ**") مجرور بالفتحة؛ لكونه غير منصرف، مضاف إليه لـ"**بين**". (و) عاطفة. (**مَعْمُولِهِ**) مجرور عطف على "**أحسن**". والضمير مضاف إليه لـ"**معمول**" راجع إلى "**أحسن**". (**بِأَجْنَبِيٍّ**) متعلّق بـ"**فصلوا**". (**وَهُوَ**) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**أجنبيّ**". ("**الْكُحْلُ**") مرفوع خبره. والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض. وفي «**النكت**» للسيوطي: قال ابن مالك: لم أَرَ

(١) في هامش (أ): "رفعوا" بيان.

هذا الاستعمال إلّا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي واستفهام فيه معنى النفي، نحو: **"لا يكن غيرك أحبّ إليه الخيرُ منه إليك"**، و**"هل في الناس من رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يَمُنّ"**(١).

(ولَكَ) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم. (أَنْ) ناصبة. (تَقُولَ) مضارع مخاطب، فاعله فيه **"أنت"**. والجملة لا محلّ لها صلة **"أَنْ"**. وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ مبتدأ مؤخر. والجملة لا محل لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: لك أن تقول هكذا ولك أن تقول...إلخ.

(أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ) مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: ما رأيت رجلاً ـ: منصوب تقديراً مفعول به لـ**"تقول"**. وإذا أريد المعنى: فإعراب **"ما رأيت رجلاً"** معلوم. و**"أحسن"**: اسم تفضيل. و**"في عينه"**: ظرف لـ**"أحسن"**، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ [٢٧٧/آ] حال من فاعله. والضمير مضاف إليه لـ**"عين"** راجع إلى **"رجلاً"**. و**"الكحل"**: مرفوع فاعل **"أحسن"**. وهو معه مركّب منصوب لفظاً صفة لـ**"رجلاً"**، أو حال منه. وقوله: **"من عين"** متعلّق بـ**"أحسن"**؛ أي: من كحل عين، بتقدير المضاف. و**"زيد"**: مجرور لفظاً مضاف إليه لـ**"عين"**.

(فإِنْ) الفاء: للتفصيل. و**"إنْ"** شرطيّة. (قَدَّمْتَ) ماض مخاطب مجزوم المحل بـ**"إن"**، و**"التاء"** مرفوع المحل فاعله. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (ذِكْرَ) منصوب مفعول به لـ**"قدمت"**. (العَيْنِ) مجرورة لفظاً مضاف إليه لـ**"ذكر"**، ومنصوب محلّاً مفعوله. (قُلْتَ) ماض مخاطب مجزوم المحل بـ**"إن"** ـ أيضاً ـ، و**"التاء"** فاعله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها تفصيل. (**"مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ"**) مراد اللفظ: منصوب تقديراً مفعول به لـ**"تقول"**. وإذا

---

(١) في هامش (أ): فعل مضارع، من: مَنّ يمنّ، على وزن: مدّ يمدّ، بمعنى: أحسن يحسن.

أريد المعنى: فـ"ما": حرف نفي. و"رأيت": فعل وفاعل. و"كعين": ظرف مستقرّ منصوب المحل مفعول ثان لـ"رأيت" إن كان بمعنى "علمت". و"زيد": مجرور مضاف إليه لـ"عين". و"أحسن": اسم تفضيل. و"فيها": ظرف لـ"أحسن". والضمير راجع إلى موصوف مقدّر لـ"أحسن"؛ أي: عينًا أحسن. و"الكحل": مرفوع فاعل "أحسن". وهو معه مركب منصوب لفظًا مفعول أوّل لـ"رأيت".

وأمّا إنْ كان "رأيت" بمعنى: "أبصرت"، فـ"أحسن": مفعوله. و"كعين": ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ الموصوف المقدّر لـ"أحسن". ولا يجوز جعل الكاف اسمًا بمعنى "المثل" عند سيبويه؛ لعدم دخول الجارّ عليه، خلافًا للأخفش، فإنّه جوّز كونه اسمًا بمعنى "المثل" وإن لم يدخل عليه حرف الجرّ، وخلافًا لابن مضّاء[1]، فإنّه زعم أنّ [٢٧٧/ب] الكاف اسم أبدًا؛ لأنّه بمعنى "مثل"، كما في «شرح قصيدة كعب بن زهير» لابن هشام. وفي «الهندي» تفصيل معنى المراد من هذا المثال، وتفصيل إعرابه، مَنْ أراد فليراجع إليه.

(مِثْلَ) منصوب مفعول مطلق لـ"تقول"؛ أي: قولاً مثل اه بتقدير الموصوف، أو حال مِنْ مفعوله، أو مفعول "أعني" المقدّر، أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو" يعني التركيب السابق "مثل..."إلخ. والجملة الفعليّة أو الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(مَـرَرْتُ عَلَـى وَادِي السِّـبَاعِ وَلَا أَرَى * كَـوَادِي السِّـبَاعِ حِـيْنَ يُظْلَـمُ وَادِيـًا
أَقَـلَّ بِـهِ رَكْـبٌ أَتَـوْهُ تَئِيَّـةً * وَأَخْـوَفَ إِلَّا مَـا وَقَـى اللهُ سَـارِيَا)

---

(١) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عمير اللخمي المعروف بابن مضاء (ت٥٩٢هـ)، عالم بالعربية، مولده بقرطبة. من كتبه: «المشرق في إصلاح المنطق» في النحو، و«الرد على النحاة». «الأعلام» (١/ ١٤٧).

مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**مررت**": فعل وفاعل. وقوله: "**على وادي السباع**" متعلق بـ"**مررت**"، فإنّ "**مررت**" كما يتعدى بالباء كما في: "**مررت بزيد**" يتعدّى بـ"**على**" كـ"**مررت على زيد**"، فلا حاجة إلى جعل "**على**" بمعنى "**الباء**" كما توهم. وفي «**شرح اللب**» للسيد عبد الله[١]: أنّ مررت عليه إنّما يقال إذا جاوزته في المرور؛ لأنك بمجاوزتك إيّاه صرت فوقه في كثرة السير، أو إذا كان المرور مِنْ جانب العلوّ فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضاً ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ.

و"**السباع**" ـ جمع "**سبع**"؛ بمعنى: حيوان مفترس ـ: مجرورة مضاف إليها لـ"**وادي**". و"**الواو**" في "**ولا أرى**": حاليّة. وفي «**الرضي**»: إنّها اعتراضيّة. و"**لا**": نافية. و"**أرى**": مضارع متكلّم، فاعله فيه "**أنا**" عبارة عن المتكلم. والجملة منصوبة المحل حال مِنْ فاعل "**مررت**"، أو لا محلّ لها اعتراض. و"**كوادي**": ظرف مستقرّ منصوب [٢٧٨/آ] المحل حال من "**وادياً**"، أو مفعول ثان لقوله: "**لا أرى**" كما مرّ. و"**السباع**": مجرورة مضاف إليها لـ"**وادي**". و"**حين**": ظرف من الظروف الزمانية منصوب لفظاً، أو مبنيّ على الفتح منصوب محلًّا؛ لِمَا مرّ في بحث الظروف مِنْ أنّ الظروف المضافة إلى الجملة يجوز بناؤها على الفتح مفعول فيه لمعنى "**التشبيه**" المستفاد مِنَ "**الكاف**"، وجوّز الهندي كونه ظرفاً لقوله: "**لا أرى**".

وقوله: "**يظلم**": مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى "**وادي السباع**". والجملة مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**حين**"، أو الجملة في تأويل المفرد مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**حين**"، على الاختلاف فيما بين النُّحاة، جعل الله تعالى

---

(١) جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد النيسابوري النُّقرَه كار، ينعت بالشريف (ت٧٧٦هـ)، له: «شرح التسهيل»، و«شرح الشافية» في التصريف للجامي، و«شرح لب اللباب» في النحو، و«شرح التلخيص» في البلاغة. وغير ذلك. ومعنى: النقرة كار: صائغ الفضة. «الأعلام» (١٢٧/٤).

سعيهم سبب النجاة، والأوّل هو المختار - كما في «**الامتحان**» - وإنْ قصر[1] على الثاني في «**الإظهار**»، المعمول للصبيان الأطهار. وقوله: "**واديـًا**" منصوب مفعول "**لا أرى**"، أو مفعوله الأول - كما مرّ التفصيل، فلا تغفل -.

هذا على رأي سيبويه، وأمّا على رأي الأخفش وابن مضاء من وقوع الكاف اسمـًا بمعنى "**المثل**"، فـ"**الكاف**": منصوب المحل مفعول "**لا أرى**" إن كان بمعنى الرؤية البصرية. وقوله: "**واديـًا**" حينئذٍ: عطف بيان أو بدل مِنَ "**الكاف**"، أو تمييز على حدّ عندي مثل "**زيد رجلاً**" - كما في «**الرضي**» -، أو حال موطئة - كما في «**الهندي**» -.

أو: "**الكاف**": منصوب المحلّ حال مِنْ "**واديـًا**"، وهو معه مفعول "**لا أرى**"، أو مفعول ثان لقوله: "**لا أرى**" إن كان مِنَ الرؤية القلبيّة. وقوله: "**واديـًا**" حينئذٍ: مفعوله الأوّل. و"**أقل**": اسم تفضيل[2]. و"**به**": متعلق به. و"**الباء**": بمعنى "**في**". والضمير راجع إلى "**الوادي**". و"ركب": [٢٧٨/ب] مرفوع فاعل أقلّ. وهو معه مركّب منصوب لفظـًا صفة "**واديـًا**"، أو حال منه، أو مفعول ثان إن كان قوله: "**كوادي السباع**" حالاً أو تمييزاً - كما في «**الهندي**» -.

ثم إنّ "**الركب**" اسم جمع وليس بجمع على الأصح كما مرّ، وهو جماعة الركبان، مخصوص براكبي الإبل في الأصل، ثم اتسع فيه، وأطلق على كل مَنْ ركب دابة - كما في «**شرح المشكاة**» لعلي القاري.

وإضافة "**الوادي**" إلى "**السباع**" إمّا لكثرة السباع؛ لأنّه إذا قلّ مرور الناس

---

(١) في هامش (أ): أي صاحب «الامتحان».

(٢) في هامش (أ): قوله: "وأقل اسم تفضيل"، وفي «شرح المفصل» للسخاوي: يحتمل أن يكون "أقل" فعلاً ماضيـًا من باب الإفعال، ويرتفع "ركب" على أنه فاعل، و"تئيّة": مفعول به لأقل. والجملة صفة "لـ"واديـًا" - كما في «الأشباه والنظائر» للسيوطي -، إلّا أنّه لا يكون ممّا نحن فيه.

بالوادي كثر السباع فيه، وإمّا المراد بـ"**السباع**" أشرار الناس وقطّاع الطريق[١].

وقوله: "**أتوه**": ماض جمع مذكر. و"**الواو**": فاعله راجع إلى "**ركب**". والضمير مفعوله راجع إلى "**واديًا**". والجملة الفعلية مرفوعة المحل صفة "**ركب**"، أو لا محلّ لها استئناف؛ لبيان سبب القلّة. وقوله: "**تئية**": أي: تثبّتًا وتوقفًا، وهو مصدر على وزن "**تفعلة**"، من تركيب "**أتى**"كـ"**حتّى**"، يقال: تأتّى؛ أي: تثبّت، وهو منصوب على التمييز مِنْ نسبة الأقل إلى فاعله ـ كما في «**الرضي**» ـ ويجوز كونه مفعولاً له لـ"**أتوه**"، أو مفعولاً مطلقًا له؛ أي: إتيانًا تئية بتقدير الموصوف، أو حالـ[ـًا] مِنْ فاعله؛ أي: أتوه حال كونهم ذوي تئية، أو ظرفًا له؛ أي: في زمان تئية بتقدير المضاف في الوجهين الأخيرين.

و"**الواو**" في قوله: "**وأخوف**": عاطفة. و"**أخوف**": اسم تفضيل مبنيّ للمفعول، نائب فاعله راجع إلى "**الوادي**"، وهو معه مركب منصوب لفظًا عطف على "**أقل**". وقيل: هو مبنيّ للفاعل، فحينئذٍ يكون إسناد "**أخوف**" إلى "**الوادي**" مجازاً عقليًا بعلاقة المفعولية، كما في ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٧]. أو يقدّر المضاف قبل [٢٧٩/آ] الفاعل؛ أي: سالكه. وقوله: "**إلّا**" حرف استثناء. و"**ما**": مصدرية توقيتيّة ـ وسيجيء[٢] إن شاء الله تعالى معنى التوقيتيّة ـ. و"**وقى**": ماض، ولفظة الجلالة مرفوعة فاعله. والجملة لا محلّ لها صلة "**ما**". وهي في تأويل المفرد منصوبة محلًّا مفعول فيه لقوله: "**أخوف**" بتقدير المضاف ـ أي: إلّا وقت ما وقى الله ـ عند الجمهور ـ كما مرّ ـ

(١) في هامش (أ): وأما ما ذكر في «القاموس» من أن وادي السباع بطريق الرقة مرَّ به وائل بن قاسط على أسماء بنت دريهم، فهمَّ بها حين رآها منفردة في الخباء فقالت: والله لئن هممتَ بي لدعوت أسبُعي، فقال: ما أرى في هذا الوادي غيرك، فصاحت ببنيها: يا كلب، يا ذئب، يا فهد، يا دبّ، يا سرحان، يا سِيد، يا ضبع، يا نمر، فجاؤوا يتعادون بالسيوف، فقال: ما أرى هذا إلا وادي السباع. انتهى. فليس بمراد هنا كما لا يخفى.

(٢) في هامش (أ): في بحث الأفعال الناقصة في إعراب: ما دام.

والمستثنى مفرّغ. وقيل: "**ما**" بمعنى اسم موصول كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا بَنَيهَا﴾ [الشمس: ٥]، فيكون "**ما**" منصوب المحل على الاستثناء مِنَ "**الركب**"، أو مِنَ المستكنّ في "**أخوف**". وجملة "**وقى الله**" لا محلّ لها صلة "**ما**". والعائد إلى الموصول محذوف؛ أي: وقاه الله.

وقيل: "**ما**" مصدرية غير توقيتيّة، والمستثنى منقطع؛ أي: لكن وقاية الله تأتيه.

وقوله: "**ساريًا**": اسم فاعل مِنَ "**السُّرى**" بالضم، وهو السير في الليل، منصوب حال مِنَ "**الركب**"، أو مِنَ المستكن في "**أخوف**"، أو مفعول "**وقى**"، أو صفة "**واديًا**" على المجاز العقلي مِنَ الإسناد إلى المكان، أو صفة مصدر محذوف لـ"**أخوف**"؛ أي: أخوف خوفًا ساريًا إلى الهلاك، ويكون حينئذٍ مِنَ "**السِّراية**" ـ بالكسر ـ دون "**السُّرى**" ـ كما في «**الهندي**» ـ.

الحمد لله الذي بلّغنا إلى هذا البحث بمنّه وإحسانه، فنرجو منه التبليغ إلى آخر الكتاب بفضله وكرمه.

** ** **

مطلبٌ: في الفعل

(الفِعْلُ) مرفوع مبتدأ، واللام للجنس. **(مَا)** موصوف أو موصول مرفوع المحل خبره. والجملة لا محل لها استئناف. **(دَلَّ)** ماض، فاعله فيه راجع إلى **"ما"**. والجملة مرفوعة المحل صفة "ما"، أو لا محلّ لها صلته. [٢٧٩/ب] **(عَلَى مَعْنىً)** متعلّق بـ**"دلّ"**. **(فِي نَفْسِهِ)** ظرف مستقر مجرور المحل صفة **"معنى"**. والضمير مضاف إليه لـ**"نفس"** راجع إلى **"ما"** أو **"معنى"**. وقد سبق التفصيل في تعريف الاسم، فلا تغفل. **(مُقْتَرِنٍ)** اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى **"معنى"**. وهو معه مركب مرفوع[1] لفظاً صفة بعد صفة لـ**"معنى"**. **(بِأَحَدِ)** متعلّق بـ**"مقترن"**. **(الأَزْمِنَةِ)** مجرورة مضاف إليها لـ**"أحد"**. **(الثَّلَاثَةِ)** مجرورة صفة **"الأزمنة"**. وقيل: بدل، أو عطف بيان لها، أو مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: **"هي"**، أو منصوبة مفعول **أعني** المقدر.

(و) ابتدائية. **(مِنْ)** حرف جرّ. **(خَوَاصِّهِ)** مجرورة به، والجار مع المجرور ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم. والضمير مضاف إليه لـ**"خواص"** راجع إلى الفعل. **(دُخُولُ)** مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محل لها استئناف. ويجوز كون مضمون الجار والمجرور مبتدأ؛ أي: وبعض خواصّه؛ إذ وقوع الظرف موقع المبتدأ ليس بمستبعد، و**"الدخول"**: خبره ـ كما ذكره التفتازاني في «**حاشية الكشاف**». وقيل: إنّ **"مِنْ"** اسم بمعنى **"البعض"** مرفوع المحل مبتدأ، ومضاف إلى **"الخواص"**، و**"الدخول"** خبره. وفيه أنّ أحداً مِنَ النُّحاة لم يقل بكون **"مِنْ"** اسماً بمعنى **"البعض"** ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب ـ. ولا يجوز كون **"الدخول"** فاعلاً للظرف

(١) في المخطوط: مرفوع لفظاً، ولعل الصواب: مجرور لفظاً.

المستقرّ عند البصرية؛ لعدم الاعتماد، وعند الكوفيين والأخفش يجوز؛ لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرط ـ كما مرّ التفصيل ـ.

("قَدْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**دخول**"، ومرفوع محلًّا فاعله. (و) عاطفة. (السِّينِ) مجرور لفظاً عطف على "**قد**"، أو مرفوع لفظاً عطف على محلّ "**قد**"؛ لأنه مرفوع على أنه فاعل [٢٨٠/آ] دخول ـ كما عرفت ـ. (و) عاطفة. ("سَوْفَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً، أو مرفوع تقديراً، عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (الجَوَازِمِ) مجرورة أو مرفوعة لفظاً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. (لُحُوقُ) مرفوع عطف على "**الدخول**" فقط. (تَاءِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**لحوق**"، ومرفوع محلًّا فاعله. (التَّأْنِيثِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**تاء**". (سَاكِنَةً) منصوبة حال مِنْ "**تاء التأنيث**"، فإنّه وإنْ كان مضافاً إليه لفظاً إلّا أنّه فاعل معنى، ومثل هذا يصح أنْ يقع ذا الحال بالاتفاق.

(و) عاطفة. (نَحْوِ) مجرور عطف على "**تاء التأنيث**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. (تَاءِ) مجرور مضاف إليه لـ"**نحو**". ("فَعَلْتُ") ـ بحركات التاء ـ مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**تاء**". (المَاضِي) مرفوع تقديراً مبتدأ. (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محل لها استئناف. (دَلَّ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة مرفوعة المحل صفة "**ما**"، أو لا محلّ لها صلته. (عَلَى زَمَانٍ) متعلّق بـ"**دل**". (قَبْلَ) ظرف مستقرّ مجرور المحل صفة "**زمان**". (زَمَانِكَ[1]) مجرور مضاف إليه لـ"**قبل**".

---

(١) في هامش (أ): قوله: "ما دل على زمان قبل زمانك" أقول: هذا تعريف تنبيهيّ يفهم منه أهل اللغة ما هو المقصود بعبارته، فلا يتجه أنّ لفظ "قبل" ظرف زمان، فيلزم أن يكون للزمان الماضي زمان آخر وجد هو فيه، أو يكون الشيء ظرفاً لنفسه، على أنه قد يقال: التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة، وقد بيّن ـ في علوم أخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ـ أنّ تقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بأزمنة أخرى، بخلاف الزمانيات ـ كذا في «شرح المفتاح» للسيد الشريف ـ.

و"**الكاف**": مجرور المحل مضاف إليه لـ"**زمان**". (مَبْنِيٌّ) مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف؛ لبيان حكم الماضي بعد بيان حدّه، أو اعتراض. أو "**المبنيّ**": خبر بعد الخبر للمبتدأ ـ كما في «**الهندي**» ـ. (عَلَى الفَتْحِ) متعلّق بـ"**مبنيّ**".

(مَعَ) ظرف لـ"مبنيّ"، أو ظرف مستقر منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيه. وقيل: صفة مصدر محذوف؛ أي: بناءً كائنًا مع...إلخ، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". (غَيْرِ) مجرور مضاف إليه لـ"**مع**". (الضَّمِيرِ) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". (المَرْفُوعِ) مجرور صفة "**الضمير**". (المُتَحَرِّكِ) [٢٨٠/ب] مجرور صفة بعد الصفة لـ"**الضمير**". (و) عاطفة. (الوَاوِ) مجرور عطف على "**الضمير المرفوع المتحرك**".

(المُضَارِعُ) مرفوع مبتدأ. (مَا) مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (أَشْبَهَ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (الِاسْمَ) منصوب مفعوله. (بِأَحَدِ) ظرف لغو لـ"**أشبه**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيه. فعلى الأوّل الباء للسببيّة، وعلى الثاني للملابسة. (حُرُوفِ) مجرورة مضاف إليها لـ"**أحد**". ("نَأَيْتُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**حروف**". (لِوُقُوعِهِ) متعلّق بـ"**أشبه**" وعلّة له. ومَنْ قال: إنّه متعلّق بفعل محذوف؛ أي: إنّما يكون هذه المشابهة لوقوعه...إلخ، أو ظرف مستقرّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذه المشابهة كائنة لوقوعه...إلخ.. فقد تكلّف. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**وقوع**"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعله راجع إلى "**ما**". (مُشْتَرَكًا) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى الضمير المجرور في "**وقوعه**". وهو معه مركب منصوب لفظًا حال مِنْ ذلك الضمير. ويجوز كونه خبر الوقوع إنْ كان بمعنى الصيرورة.

(و) عاطفة. (تَخْصِيصِهِ) مجرور عطف على "**الوقوع**". والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**تخصيص**"، ومحلّه البعيد مرفوع نائب فاعله، إذ هو مصدر

مجهول راجع إلى "ما". (بِالسِّينِ) ظرف لغو للتخصيص، والباء للسببيّة، ومفعوله محذوف؛ أي: بأحد(١) الزمانين. (و) عاطفة. ("سَوْفَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على [٢٨١/آ] "السين".

(فالهَمْزَةُ) "الفاء": للتفصيل. و"الهمزة": مرفوعة مبتدأ. (لِلمُتَكَلِّمِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والجملة لا محل لها تفصيل. (مُفْرَداً) منصوب حال مِنَ "المتكلم". ويحتمل كونه مفعول "أعني" المقدّر. وقيل: خبر "كان" المقدر؛ أي: إذا كان.

(و) عاطفة. (النُّونُ) مرفوع مبتدأ. (لَهُ) ظرف مستقر مرفوع المحل خبره. والجملة لا محل لها عطف على جملة: "الهمزة للمتكلّم". والضمير راجع إلى "المتكلّم". (مَعَ) منصوب على الظرفية مفعول فيه للظرف المستقر؛ أعني: "له"، أو لعامله المقدّر ـ كما مرّ الاختلاف ـ، أو ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ فيه. (غَيْرِهِ) مجرور مضاف إليه لـ"مع". والضمير مضاف إليه لـ"غير" راجع إلى "المتكلّم المفرد".

(و) عاطفة. (التَّاءُ) مرفوع مبتدأ. (لِلمُخَاطَبِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة(٢) القريبة أو البعيدة. (و) عاطفة. (لِلمُؤَنَّثِ) ظرف مستقر مرفوع المحل عطف على محل قوله: "للمخاطب".

(و) عاطفة. (المُؤَنَّثَينِ) مجرور عطف على "المؤنث". (غَيبَةً) ـ بفتح العين(٣) ـ منصوبة حال مِنَ "المؤنث والمؤنثين"؛ أي: حال كونهما غائبين أو ذَوَي(٤) غيبة، أو ظرف للظرف المستقرّ؛ أعني: "للمؤنث..."إلخ؛ أي: وقت غيبتهما ـ كما في «شرح

---

(١) في هامش (أ): يعني به: الاستقبال.

(٢) في هامش (أ): "عطف على الجملة" بيان.

(٣) أي: بفتح العين المعجمة.

(٤) في هامش (أ): بفتح الذال والواو، تثنية ذا، بمعنى: صاحب.

العصام» ـ. ومَن قال: إنه مفعول مطلق لمقدّر؛ أي: غاب كل منهما غيبة.. فقد غاب عن المعنى المقصود بلا ريبة؛ لأنه يكون المراد بالغيبة ـ على ما قاله ـ المعنى اللغوي، والمقصود بها هنا المعنى الاصطلاحي، فتدبر.

(و) عاطفة. (**اليَاءُ**) مرفوع مبتدأ. (**لِلغَائِبِ**) ظرف مستقر مرفوع [٢٨١/ب] محلًّا خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (**غَيْرِهِمَا**) مجرور صفة "**الغائب**"؛ لأنّ "**غيرهما**" متعيّن، فـ"**غير**" يتعرف بالإضافة ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. أو بدل منه، لا عطف بيان لـ"**للغائب**"؛ لأنّ ما يحتمل الصفة لا يجعل عند المصنف عطف بيان، خلافًا لبعض النُّحاة. أو منصوب حال مِنَ الغائب على قول مَنْ قال: إن "**غيراً**" لا يتعرف بالإضافة أصلاً، وهو الموافق لقوله: "**غيبة**". أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". والجملة استئناف أو اعتراض. والضمير الراجع إلى "**المؤنث والمؤنثين**" مضاف إليه لـ"**غير**".

(و) استئناف. (**حُرُوفُ**) مرفوعة مبتدأ. (**المُضَارَعَةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**حروف**". (**مَضْمُومَةٌ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**الحروف**" باعتبار الجماعة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف، وقيل: اعتراض أو عطف على ما قبلها. (**فِي الرُّبَاعِيِّ**) متعلّق بـ"**مضمومة**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكن فيها.

(و) عاطفة. (**مَفْتُوحَةٌ**) مرفوعة عطف على "**مضمومة**". (**فِيمَا**) متعلّق بـ"**مفتوحة**"، أو ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنَ المستكن فيها. (**سِوَاهُ**) ظرف مستقر مجرور المحل صفة "**ما**"، أو لا محلّ لها صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**سِوا**" راجع إلى "**الرباعي**".

(و) استئناف. (**لَا**) نافية. (**يُعْرَبُ**) مضارع مجهول. (**مِنَ الفِعْلِ**) متعلق بـ"**لا**

يعرب"، أو ظرف مستقر منصوب المحل حال مما بعده ـ كما في «شرح العصام» ـ. (غَيْرُهُ) مرفوع نائب الفاعل. والضمير مضاف إليه لـ"غير" راجع إلى "المضارع". والجملة استئناف، وقيل: اعتراض أو عطف. (إِذَا) لمجرد الظرفية [٢٨٢/آ] مفعول فيه لِمَا فهم مِنَ السباق؛ أي: يعرب إذا...إلخ، لا لقوله: "لا يعرب"؛ لفساد المعنى، كما لا يخفى على أولي النُّهَى. (لَمْ) جازمة. (يَتَّصِلْ) مضارع مجزوم بـ"لم". (بِهِ) متعلّق بـ"لم يتصل". والضمير راجع إلى "المضارع". (نُونُ) مرفوع فاعله. والجملة مجرورة المحل مضاف إليها لـ"إذا". (تَأْكِيدٍ) مجرور مضاف إليه لـ"نون". (و) عاطفة. (لَا) زائدة. (نُونُ) مرفوع عطف على "النون". (جَمْعٍ) مجرور مضاف إليه لـ"نون". (المُؤَنَّثِ) مجرور مضاف إليه لـ"جمع".

(و) استئناف. (إِعْرَابُهُ) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"إعراب" راجع إلى "المضارع". (رَفْعٌ) مرفوع خبره. والجملة استئناف، أو اعتراض، أو عطف على الجملة المقدرة العاملة في "إذا لم يتصل". (و) عاطفة. (نَصْبٌ) رفع عطف على "رفع". (و) عاطفة. (جَزْمٌ) رفع عطف على القريب أو البعيد. (فالصَّحِيحُ) "الفاء": تفصيل. و"الصحيح": مرفوع مبتدأ. (المُجَرَّدُ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "الصحيح". وهو معه مركب مرفوع لفظاً صفة "الصحيح". (عَنْ ضَمِيرٍ) متعلّق بـ"المجرد". (بَارِزٍ) مجرور صفة "ضمير". (مَرْفُوعٍ) مجرور صفة بعد الصفة. (لِلتَّثْنِيَةِ) ظرف مستقر مجرور المحلّ صفة ثالثة لـ"ضمير". (و) عاطفة. (الجَمْعِ) مجرور عطف على "التثنية". (و) عاطفة. (المُخَاطَبِ) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (المُؤَنَّثِ) مجرور صفة "المخاطب". (بِالضَّمَّةِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها تفصيل. (و) عاطفة. (الفَتْحَةِ) مجرورة عطف على "الضمّة". (و) عاطفة. (السُّكُونِ) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (مِثْلُ) معلوم. ("يَضْرِبُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً [٢٨٢/آ] مضاف إليه لـ"مثل".

(و) عاطفة. (**المُتَّصِلُ**) اسم فاعل مرفوع لفظًا مبتدأ. (**بِهِ**) متعلّق بـ"**المتصل**". والضمير راجع إلى الألف واللام. (**ذَلِكَ**) مرفوع المحلّ فاعله. و"**اللام**": للتبعيد. و"**الكاف**": حرف خطاب لا محلّ لهما مِنَ الإعراب. (**بِالنُّونِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**الصحيح**..."**إلخ**. (و) عاطفة. (**حَذْفِهَا**) مجرور عطف على "**النون**". والضمير محله القريب مجرور مضاف إليه لـ"**حذف**". ومحلّه البعيد منصوب مفعوله راجع إلى "**النون**".

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**يَضْرِبَانِ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". (و) عاطفة. ("**يَضْرِبُونَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**يضربان**". (و) عاطفة. ("**تَضْرِبِينَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى في هذه الأمثلة: فـ"**يضربان**": مضارع مرفوع بالعامل المعنوي. و"**النون**": علامة الرفع. و"**الألف**": فاعله. و"**يضربون**": مضارع مرفوع بالعامل المعنويّ. و"**النون**": علامة الرفع. و"**الواو**": فاعله. و"**تضربين**": مضارع مرفوع بالعامل المعنويّ، وعلامة الرفع "**النون**". و"**الياء**": فاعله عند الجمهور خلافًا للأخفش، فإنّه قال: "**الياء**" علامة المخاطبة، وفاعله تحته "**أنت**" بالكسر. ثم إنّ هذه الأمثلة الثلاثة موجودة في هذا المحل ـ كما في «**شرح الهندي**» ـ، وفي بعضها لم توجد أصلاً ـ كما في بعض الأعاريب ـ.

(و) عاطفة. (**المُعْتَلُّ**) مرفوع مبتدأ. (**بِالوَاوِ**) متعلّق بـ"**المعتلّ**". (و) عاطفة. (**اليَاءِ**) مجرور عطف على "**الواو**". (**بِالضَّمَّةِ**) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبره. [٢٨٣/آ] والجملة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. (**تَقْدِيراً**) منصوب على الظرفية للظرف المستقر؛ أي: في التقدير، أو الحالية مِنَ الضمّة؛ أي: حال كون الضمّة مقدّرة، أو على التمييز؛ أي: ملتبس بتقدير الضمّة ـ كما في «**الهندي**» ـ. ويحتمل كونه مفعول "**أعني**" المقدّر، ومفعولاً مطلقًا لفعل محذوف؛ أي: قدرت الضمّة تقديراً. والجملة اعتراض، أو حال بتقدير "**قد**". (و) عاطفة. (**الفَتْحَةِ**) مجرورة عطف على

الضمة. (**لَفظًا**) مثل إعراب "**تقديراً**". (**و**) عاطفة. (**الحَذْفِ**) مجرور عطف على القريب أو البعيد.

(**و**) عاطفة. (**المُعْتَلُّ**) مرفوع مبتدأ. (**بِالأَلِفِ**) متعلق بـ"**المعتلّ**". (**بِالضَّمَّةِ**) ظرف مستقر مرفوع المحل خبره. والجملة لا محل لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (**و**) عاطفة. (**الفَتْحَةِ**) مجرورة عطف على "**الضمّة**". (**تَقْدِيراً**) مثل إعراب "**تقديراً**" السابق. (**و**) عاطفة. (**الحَذْفِ**) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (**و**) استئناف. (**يَرْتَفِعُ**) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**المضارع**". والجملة استئناف، وقيل: عطف على ما قبلها. (**إِذَا**) لمجرد الظرفية مفعول فيه لـ"**يرتفع**". (**تَجَرَّدَ**) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**المضارع**". والجملة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (**عَنِ النَّاصِبِ**) متعلق بـ"**تجرد**". (**و**) عاطفة. (**الجَازِمِ**) مجرور عطف على "**الناصب**". (**نَحْوُ**) معلوم. ("**تَقُومُ**[١]") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**تقوم**": مضارع مخاطب مرفوع بالعامل المعنويّ، وفاعله تحته "**أنت**".

(**و**) عاطفة. (**يَنْتَصِبُ**) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**المضارع**". والجملة لا محلّ لها عطف على [٢٨٣/ب] "**يرتفع**". (**بِـ"أَنْ"**) متعلّق بـ"**ينتصب**". (**و"لَنْ"**) عطف على "**أن**". (**و "إِذَنْ" و"كَيْ"**) كلٌّ منهما مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (**و**) عاطفة. (**بِـ"أَنْ"**) "**الباء**": حرف جرّ متعلّق[٢] ـ أيضاً ـ بـ"**ينتصب**". و"**أن**": مراد اللفظ: مجرور به تقديراً منصوب محلًّا عطف على محل "**بأن**" السابق. (**مُقَدَّرَةً**) منصوبة حال مِن "**أن**"، أو مفعول "**أعني**" المقدّر، أو مجرورة صفته بتأويل ما سمي به ـ كما مرّ في بحث المنادى، وسيأتي إن شاء الله تعالى[٣] في أواخر الكتاب، فلا

---

(١) في «الكافية»: تقوم زيدٌ.

(٢) في هامش (أ): وقد تقرر في محله جواز تعلّق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد بطريق العطف.

(٣) في هامش (أ): في بحث التنوين.

تغفل ـ، أو مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هي". والجملة استئناف أو اعتراض. (**بَعْدَ**) ظرف لـ"**مقدّرة**". ("**حَتَّى**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**بعد**".

(و) عاطفة. (**لَامِ**) مجرور عطف على "**حتّى**". ("**كَيْ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**لام**". (و) عاطفة. (**لَامِ**) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (**الجُحُودِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**لام**". (و) عاطفة. (**الفَاءِ**) مجرور عطف على أحدهما. (و) عاطفة. (**الوَاوِ**) مجرور عطف على أحدهما. (و) عاطفة. ("**أَوْ**") مراد اللفظ: مجرور عطف على أحدهما. (فـ"**أَنْ**") "**الفاء**": للتفصيل. و"**أن**": مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ.

(**مِثْلُ**) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها تفصيل. ("**أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**أريد**": مضارع فاعله فيه "**أنا**". والجملة استئناف. و"**أن**": مصدرية. و"**تحسن**": مضارع ـ مِنَ الإحسان ـ منصوب بـ"**أن**"، فاعله تحته "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة لا [٢٨٤/و] محل لها صلة "**أن**". وهي في تأويل المفرد منصوبة محلًّا مفعول به لـ"**أريد**". و"**إليّ**": متعلّق بـ"**تحسن**".

(و) عاطفة. (﴿أَنْ تَصُومُوا﴾ [البقرة: ١٨٤]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**أن**": مصدرية. و"**تصوموا**": مضارع مخاطب منصوب بـ"**أن**"، وعلامة النصب حذف النون، والواو فاعله. والجملة لا محلّ لها صلة "**أَنْ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ مبتدأ، خبره "**خير لكم**".

(و) اعتراضية. (**الَّتِي**) اسم موصول مفرد مؤنث مرفوعة المحلّ مبتدأ. (**تَقَعُ**) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**التي**". والجملة لا محلّ لها صلة الموصول. (**بَعْدَ**) ظرف لـ"**تقع**"، أو ظرف مستقر منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيه، أو خبره

إنْ كان بمعنى "**تصير**". (العِلْمِ) مجرور مضاف إليه لـ"**بعد**". (هِيَ) ضمير فصل لا محل له مِنَ الإعراب عند الخليل؛ لكونه حرفًا. وقد سبق الاختلاف، فلا تغفل. (المُخَفَّفَةُ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى المبتدأ. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة اعتراض بين المعطوفين. (مِنَ المُثَقَّلَةِ) متعلّق بـ"**المخفّفة**".

(و) عاطفة. (لَيْسَتْ) فعل ناقص، اسمه فيه "**هي**" راجع إلى المبتدأ. و"**التاء**": علامة المؤنث. (هَذِهِ) اسم إشارة، والمشار إليه "**أن**" المصدرية منصوبة المحل خبر "**ليست**". والجملة مرفوعة المحل عطف على "**المخففة**"، عطف الجملة على المفرد، كما في: "**زيد قائم وقعد أبوه**". أو عطف على جملة: "**هي المخفّفة**" على قول، أو لا محلّ لها عطف على جملة: "**التي تقع...**"**إلخ**. فعلى الأخيرين: يكون العطف مِنْ عطف الجملة الفعلية على الاسميّة، ويحتمل الاستئناف والاعتراض. ومَنْ [٢٨٤/ب] قال: إنّ قوله: "**هذه**" مرفوعة المحلّ اسم "**ليست**"، وخبره "**نحو**" الآتي.. فقد سها سهواً ظاهراً، كما لا يخفى على مَنْ كان عقله طاهراً.

(نَحْوُ) معلوم. ("عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**علمت**": فعل وفاعل. و"**أن**": مخفّفة مِنَ المثقلة، اسمه ضمير شأن محذوف وجوباً ـ كما مرّ ـ. و"**السين**": حرف استقبال. و"**يقوم**": مضارع مرفوع بعامل معنويّ، فاعله فيه راجع إلى غائب، لا إلى اسم "**أنْ**" المخفّفة كما زعم؛ لأنّ ضمير الشأن لا يرجع إليه ضمير. والجملة مرفوعة المحل خبر "**أن**". واسمه وخبره في تأويل المفرد منصوب المحل مفعول به لـ"**علمت**"، قائم مقام المفعولين عند سيبويه. وعند الأخفش: مفعوله الأول، ومفعوله الثاني محذوف؛ أي: حاصلاً ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(و) عاطفة. ("أَنْ لَا يَقُومُ") مراد اللفظ مع المحذوف ـ أي: علمت ـ مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**علمت**": فعل وفاعل. و"**أن**": مخفّفة مِنَ المثقلة، اسمه ضمير شأن محذوف وجوباً. و"**لا**": نافية. و"**يقوم**": مضارع مرفوع بعامل معنوي، وفاعله فيه راجع إلى غائب. والجملة مرفوعة المحل خبر "**أن**". واسمه وخبره في تأويل المفرد منصوب المحل مفعول به لـ"**علمت**"، قائم مقام المفعولين عند سيبويه. وقد مرّ الاختلاف، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (الَّتِي) اسم موصول مرفوعة المحل مبتدأ. (تَقَعُ) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى الموصول. والجملة لا محلّ لها صلة الموصول. (بَعْدَ) ظرف لـ"**تقع**". وقد مرّ التفصيل، فلا تغفل. (الظَّنِّ) مجرور مضاف إليه لـ"**بعد**". (فَفِيهَا) "**الفاء**": جوابية. و"**فيها**": ظرف مستقر. (الوَجْهَانِ) مرفوع فاعله. أو مبتدأ مؤخر، والظرف خبر مقدم. والجملة الفعلية أو الاسمية صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على جملة: "**التي تقع بعد العلم...**"**إلخ**، ودخول "**الفاء**" في الخبر؛ لتضمّن المبتدأ معنى الشرط، كما في: "**الذي يأتيني فله درهم**".

(و) عاطفة. ("لَنْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (مِثْلُ) مرفوع خبره. والجملة لا محل لها عطف على جملة: "**فأَنْ مثل أريد...**"**إلخ**. ("لَنْ أَبْرَحَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً [٢٨٥/آ] مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**لن**": ناصبة. و"**أبرح**": مضارع متكلّم منصوب بـ"**لن**"، فاعله فيه "**أنا**". (وَمَعْنَاهَا) مرفوع تقديراً مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**معنى**" راجع إلى كلمة "**لن**". (نَفْيُ) مرفوع خبره. والجملة استئناف أو اعتراض. (المُسْتَقْبَلِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**نفي**"، ومنصوب محلًّا مفعوله.

(و) عاطفة. ("إِذَنْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (إِذَا) لمجرد الظرفية منصوب المحل مفعول فيه للانتصاب الملحوظ مع "إذن"، فإنّ المراد بها: الّتي ينتصب بها المضارع. أو ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا يعني انتصاب المضارع بـ"إذن" كائن إذا...إلخ. والجملة اعتراض بين المبتدأ والخبر. (لَمْ) جازمة. (يَعْتَمِدْ) مضارع مجزوم بها. (مَا) مرفوع المحل فاعله. والجملة مجرورة المحل مضاف إليها لـ"إذا". (بَعْدَهَا) ظرف مستقر صفة "ما" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"بعد" راجع إلى كلمة "إذن". (عَلَى مَا) متعلّق بـ"لم يعتمد". (قَبْلَهَا) ظرف مستقر صفة "ما" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"قبل" راجع إلى كلمة "إذن". (و) عاطفة. (كَانَ) ماض ناقص. (الفِعْلُ) مرفوع اسمه. (مُسْتَقْبَلاً) منصوب خبره. والجملة مجرورة المحل عطف على جملة: "لم يعتمد". (مِثْلُ) مرفوع خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة الاسمية القريبة أو البعيدة. ("إِذَنْ تَدْخُلَ الجَنَّةَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"إذن": حرف ناصب. و"تدخل": مضارع مخاطب منصوب بـ"إذن"، فاعله تحته "أنت" عبارة عن المخاطب. و"الجنة": منصوبة مفعول فيه لـ"تدخل" ـ على الأصح ـ. وقيل: مفعول به له. (وإِذَا) شرطيّة منصوبة المحلّ مفعول فيه لشرطها أو جوابها. [٢٨٥/ب] (وَقَعَتْ) ماض، فاعله فيه "هي" راجع إلى كلمة "إذن". و"التاء": علامة التأنيث. والجملة لا محل لها فعل الشرط، أو مجرورة المحل مضاف إليها لـ"إذا". (بَعْدَ) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لـ"وقعت". ويحتمل كونه ظرفاً مستقرّاً منصوب المحلّ على الحالية من فاعل "وقعت"، أو على الخبرية له إنْ كان بمعنى "صارت". (الوَاوِ) مجرور مضاف إليه لـ"بعد". (و) عاطفة. (الفَاءِ) مجرور عطف على "الواو".

(فالوَجْهَانِ) "الفاء": جوابية. و"الوجهان": مرفوع مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: ففيها الوجهان، كما هو الموافق للسباق. أو فاعل "يجوز" المقدّر. أو مبتدأ، وخبره

محذوف؛ أي: فالوجهان جائزان. والجملة الاسميّة أو الفعليّة لا محلّ لها جواب "**إذا**". والجملة الشرطية لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

(و) عاطفة. ("**كَيْ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**مِثْلُ**) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على القريبة(١) أو البعيدة. ("**أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**أسلمت**": فعل وفاعل. و"**كي**": حرف ناصب. و"**أدخل**": مضارع متكلّم منصوب بـ"**كي**"، وفاعله فيه "**أنا**". والجملة لا محلّ لها تعليل لِـمَا قبلها. و"**الجنة**": منصوبة مفعول فيه، أو مفعول به لـ"**أدخل**". (و) اعتراض. (**مَعْنَاهَا**) مرفوع تقديراً مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**معنى**" راجع إلى كلمة "**كي**". (**السَّبَبِيَّةُ**) مرفوعة خبره. والجملة لا محلّ لها اعتراض بين المعطوفين، ويحتمل الاستئناف.

(و) عاطفة. ("**حَتَّى**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**إِذَا**) لمجرد الظرفيّة مفعول فيه للانتصاب الملحوظ مع "**حتى**" ـ كما مرّ في "**إذا**" السابق ـ أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ [٢٨٦/آ] خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا الانتصاب بعد "**حتى**" كائن إذا...إلخ. والجملة اعتراض بين المبتدأ والخبر. (**كَانَ**) ماض ناقص، اسمه فيه راجع إلى "**المضارع**". (**مُسْتَقْبَلاً**) منصوب خبره. والجملة مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**إذا**". (**بِالنَّظَرِ**) متعلّق بـ"**كان**". (**إِلَى مَا**) متعلق بـ"**النظر**". (**قَبْلَهَا**) ظرف مستقرّ صفة "**ما**" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**قبل**" راجع إلى كلمة "**حتى**". (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ "**حتّى**"؛ فإنّه وإنْ كان مبتدأ لفظاً إلّا أنّه مفعول به لمعنى التمثيل المستفاد من "**مثل**"، كأنّه قيل: أمثل حتى بمثل أسلمت حتى أدخل الجنّة. أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن بمعنى...إلخ. والجملة اعتراض بين المبتدأ والخبر. ("**كَيْ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**".

---

(١) في هامش (أ): "القريبة" بيان.

(أَوْ) عاطفة. ("إِلَى") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**كي**". (**مِثْلُ**) مرفوع خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة عطف على القريبة أو البعيدة. ومَنْ قال: إنّ خبر المبتدأ محذوف؛ أي: حتى ينتصب[1] المضارع بعده، و"**إذا**" ظرف له، و"**مثل**" خبر مبتدأ محذوف.. فقد خالف السباق. ("**أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**أسلمت**": فعل وفاعل. و"**حتى**": حرف جر بمعنى "**كي**" متعلّق بـ"**أسلمت**". و"**أدخل**": مضارع متكلم منصوب بـ"**أن**" المقدّرة، فاعله فيه "**أنا**". والجملة في تأويل المفرد محلها القريب مجرور بـ"**حتى**"، ومحلّها البعيد منصوب مفعول له لمتعلّقه. و"**الجنة**": منصوبة مفعول فيه أو به لـ"**أدخل**"؛ هذا عند البصريين. وعند الكوفيين: انتصاب المضارع[2] بـ"**حتّى**"، لا بـ"**أن**" مقدرة. ومذهب البصريين أرجح؛ لأنّه يلزم عندهم [٢٨٦/ب] الإضمار وهو مجاز، ويلزم على مذهب الكوفيين الاشتراك، والمجاز أَولَى ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي[3] في النحو ـ.

(و) عاطفة. ("**كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال المتقدم. وإذا أريد المعنى: فـ"**كنت**": ماض ناقص. و"**التاء**": فاعله عند المصنف. و"**سرت**": فعل وفاعل. والجملة منصوبة المحل خبر "**كنت**". و"**حتى**": حرف جر بمعنى "**كي**" أو "**إلى**" متعلق بـ"**سرت**". و"**أدخل**": مضارع متكلم منصوب بـ"**أن**" المقدرة، فاعله فيه "**أنا**". والجملة في تأويل المفرد محلها القريب مجرور بـ"**حتى**"، ومحلّها البعيد منصوب مفعول له أو مفعول به غير صريح لمتعلّقه. و"**البلد**": منصوب مفعول فيه أو مفعول به لـ"**أدخل**".

---

(١) في هامش (أ): "أي: حتى ينتصب" بيان.

(٢) في هامش (أ): "المضارع" بيان.

(٣) في هامش (أ): "للسيوطي" بيان.

(و) عاطفة. (**"أَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ**"أسير"**: مضارع متكلم، فاعله فيه **"أنا"**. و**"حتى"**: حرف جرّ بمعنى **"إلى"** متعلّق بـ**"أسير"**. و**"تغيب"**: مضارع منصوب بـ**"أن"** المقدّرة. و**"الشمس"**: مرفوعة فاعله. والجملة في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور بـ**"حتى"**، ومحلّها البعيد: منصوب مفعول به غير صريح لمتعلقه.

(فإِنْ) شرطية، و**"الفاء"**: للتعليل. فيكون هذا دليلاً على التقييد المذكور، أو نتيجة للتقييد بقوله: إذا كان مستقبلاً ـ كما في «**الهندي**» ـ. (أَرَدْتَ) ماض مجزوم محلّاً بـ**"إن"**. و**"التاء"**: فاعله. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (الحَالَ) منصوب مفعول به لـ**"أردت"**. (تَحْقِيقًا) منصوب حال مِنَ **"الحال"**. (أَوْ) عاطفة. (حِكَايَةً) منصوبة عطف على **"تحقيقًا"**. (كَانَتْ) ماض ناقص مجزوم المحل بـ**"إن"** ـ أيضـًا ـ [٢٨٧/آ] اسمه فيه **"هي"** راجع إلى كلمة **"حتى"**. و**"التاء"**: علامة التأنيث. (حَرْفَ) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها علّة لِمَا قبلها أو نتيجة، ويحتمل الاستئناف. (ابْتِدَاءٍ) مجرور مضاف إليه لـ**"حرف"**. (فَيُرْفَعُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى **"المضارع"**. أو مضارع مخاطب، فاعله فيه **"أنت"**. والمفعول محذوف؛ أي: فترفعه؛ أي: المضارع. والجملة لا محلّ لها تفصيل، أو استئناف، أو جواب **"إذا"** المقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك. وقيل: تعليل.

(و) عاطفة. (تَجِبُ) مضارع. (السَّبَبِيَّةُ) مرفوعة فاعله. والجملة لا محل لها عطف على جملة: **"يرفع"**. (مِثْلُ) معلوم. (**"مَرِضَ فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ**"مثل"**. وإذا أريد المعنى: فـ**"مرض"**: ماض. و**"فلان"**: مرفوع فاعله. و**"حتّى"**: ابتدائيّة. و**"لا"**: نافية. و**"يرجون"**: مضارع جمع مذكر. و**"الواو"**: مرفوع المحل، فاعله راجع إلى جماعة الذكور. و**"النون"**: علامة الرفع. والجملة استئناف. والضمير منصوب المحل مفعوله راجع إلى **"فلان"**.

(و) استئناف أو اعتراض. (**مِنْ ثَمَّةَ**) متعلّق بقوله الآتي: "امتنع"، ومفعول له؛ لأنّ "مِنْ" للتعليل، و"**ثمّة**": إشارة إلى كون "**حتّى**" عند إرادة الحال حرف ابتداء، ووجوب سببيّة ما قبلها لِمَا بعدها. (**امْتَنَعَ**) ماض. (**الرَّفْعُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**فِي**) حرف جرّ متعلّق بـ"امتنع". (**"كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً بـ"في"، ومنصوب محلّاً مفعول فيه لمتعلّقه. (**فِي النَّاقِصَةِ**) ظرف ـ أيضاً ـ لـ"امتنع"؛ أي: وقت تحقق الناقصة، فإنّ الأوّل متعلّق بالامتناع المطلق، والثاني بالمقيّد، كما في: "**جلست يوم الجمعة أمام الأمير**". أو مفعول له لـ"**امتنع**"، بجعل "**في**" بمعنى "**اللام**"، [٢٨٧/ب] كما في قوله عليه [الصلاة و] السلام: «**عُذِّبَتِ امرأةٌ في هِرَّة...**»(١)؛ أي: لأجل هرّة ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(و) عاطفة. (**"أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على التركيب السابق. (و) عاطفة. (**جَازَ**) ماض. (**فِي التَّامَّةِ**) متعلّق بـ"**جاز**" ظرف أو علّة له، مثل قوله: "**في الناقصة**". (**"كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعل "**جاز**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**امتنع**". وإذا أريد المعنى: فـ"**كان**": ماض تامّ بمعنى "**ثبت**". و"سيري": مرفوع تقديراً فاعله. و"**الياء**": مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**سير**". و"**حتى**": ابتدائية. و"**أدخل**": مضارع متكلّم. فاعله فيه "**أنا**". والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "**البلدة**". والجملة لا محلّ لها استئناف.

(و) عاطفة. (**"أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا"؟**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعل فعل محذوف؛ أي: وجاز. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**جاز**" المذكور. ولا يجوز كون هذا التركيب مرفوعاً تقديراً على أنْ يكون معطوفاً على التركيب السابق؛ لعدم تقيّد هذا التركيب بقيد التركيب السابق؛ أعني قوله: "**في الناقصة**"، كما لا يخفى على ذوي العقول الكاملة.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٣٦٥).

وإذا أريد المعنى: فـ"**أيّهم**": اسم استفهام مرفوع مبتدأ. و"**هم**": مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**أيّ**" راجع إلى جماعة غائبين. و"**سار**": ماض. فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة استئناف. و"**حتى**": ابتدائية. و"**يدخل**": مضارع. فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "**البلدة**". والجملة لا محلّ لها استئناف.

(و) عاطفة. (**لَامُ**) مرفوع مبتدأ. ("**كَيْ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**لام**". (**مِثْلُ**) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها [٢٨٨/آ] عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. ("**أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ الجَنَّةَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**أسلمت**": فعل وفاعل. و"**اللام**": حرف جر متعلّق بـ"**أسلمت**". و"**أدخل**": مضارع متكلّم منصوب بـ"**أنْ**" المقدّرة، فاعله فيه "**أنا**". والجملة في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور باللام. ومحلّه البعيد: منصوب مفعول له لمتعلّقه. و"**الجنة**": منصوبة مفعول فيه، أو مفعول به لـ"**أدخل**"، كما مرّ الاختلاف.

(و) عاطفة. (**لَامُ**) مرفوع مبتدأ. (**الجُحُودِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**لام**". (**لَامُ**) مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هي". والجملة الاسميّة لا محلّ لها اعتراض. (**تَأْكِيدٍ**) مجرور مضاف إليه لقوله: "**لام**". (**بَعْدَ**) ظرف التأكيد. (**النَّفْيِ**) مضاف إليه لـ"**بعد**". (**لِـ"كَانَ"**) متعلق بـ"**النفي**". (**مِثْلُ**) مرفوع خبره، والجملة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. ويحتمل(١) كون خبر المبتدأ قوله: "**لام تأكيد**"، فحينئذٍ يكون "**مثل**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو مثل...إلخ. (﴿وَما كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ما**": نافية. و"**كان**": ماض ناقص. ولفظة الجلالة: مرفوعة اسمه. و"**اللام**": حرف جرّ، ويسمى لام الجحود زائداً غير متعلّق بشيء. و"**يعذّب**": مضارع منصوب بـ"**أنْ**" المقدّرة، فاعله فيه راجع إلى اسم

---

(١) في هامش (أ): "يحتمل" بيان.

"كان". والجملة الفعليّة لا محلّ لها صلة "أنْ" المقدّرة. وهي في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور باللام، ومحلّها البعيد نصب خبر "كان" بتقدير المضاف، إمّا في جانب الاسم، أو في جانب الخبر؛ أي: ما كان صفة الله، أو ما كان الله ذا أن يعذب. [٢٨٨/ب] أو على تأويل المصدر المؤول باسم الفاعل؛ أي: وما كان الله معذبهم[١]. وقيل: لا حاجة إلى التقدير والتأويل، وجاز الحمل بصورة الفعل. وفيه نظر - كذا في «الهندي»، وقد مرّ التفصيل -. والضمير منصوب المحل مفعول به لقوله: "ليعذّب" راجع إلى جماعة غائبين. وعند الكوفيين أنّ لام الجحود حرف ناصب بنفسه، والفعل بعده منصوب به، لا بـ"أَنْ" المقدّرة - كما في «الأشباه والنظائر» و«حواشي أنوار التنزيل» -.

(و) عاطفة. (الفَاءُ) مرفوع مبتدأ. (بِشَرْطَيْنِ) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (أَحَدُهُمَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"أحد" راجع إلى "الشرطين". (السَّبَبِيَّةُ) مرفوعة خبره. والجملة استئناف. (و) عاطفة. (الثَّانِي) مرفوع تقديراً مبتدأ. (أَنْ) ناصبة. (يَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بـ"أن". (قَبْلَهَا) ظرف مستقرّ منصوب المحل خبر "يكون". والضمير مضاف إليه لـ"قبل" راجع إلى "الفاء". (أَمْرٌ) مرفوع اسمه المؤخر. والجملة في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "أحدهما السببيّة". (أَوْ) عاطفة. (نَهْيٌ) مرفوع عطف على "أمر". (أَوْ) عاطفة. (اسْتِفْهَامٌ) مرفوع عطف على القريب أو البعيد. (أَوْ) عاطفة. (نَفْيٌ) مرفوع عطف على أحدهما. (أَوْ) عاطفة. (تَمَنٍّ) مرفوع تقديراً، إذ أصله "تمنّي" فأُعِلَّ، فصار "تمنّ" عطف على أحدهما. (أَوْ) عاطفة. (عَرْضٌ) مرفوع عطف على أحدهما.

ثم إنّ مثال الأمر: "زرني فأكرمك"، فـ"زر": أمر حاضر مبنيّ على السكون لا محل له عند البصريين، فاعله تحته "أنت" عبارة عن المخاطب. و"النون": وقاية أو

---

(١) في هامش (أ): "معذبهم" بيان.

عماد ـ على الاختلاف، كما مرّ ـ. و"الياء": منصوب المحل مفعوله. و"الفاء": عاطفة سببيّة. و"أكرم": مضارع [٢٨٩/آ] متكلم منصوب بـ"أنْ" المقدّرة، فاعله فيه "أنا" عبارة عن المتكلم. و"الكاف": منصوب المحل مفعوله. والجملة فعلية لا محلّ لها صلة "أنْ" المقدّرة. وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل عطف على الزيارة المفهومة مِنْ قوله: "زرني"؛ أي: ليكن منك زيارة فإكرام منّي. وقال الرضي: الفاء للسببيّة المحضة بلا عطف، والمؤول بالمفرد مرفوع المحل مبتدأ، خبره محذوف وجوباً؛ لكثرة الاستعمال ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ؛ أي: فإكرامي إياك ثابت، فتكون الجملة الاسميّة لا محلّ لها جواباً لِمَا قبلها ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. ومَنْ قال: إنّ هذه الجملة الاسميّة عطف على جملة: "زرني" على هذا القول.. فقد حمل كلام القائل على ما هو بريء منه، كما يظهر بالمراجعة إلى «**الرضي**»، وقِسْ على هذا المثال إعراب سائر الأمثال، بلا قيل وقال. وزعم بعضهم أن الفاء في هذه وكذا الواو ناصب للفعل المضارع بنفسه ـ كما في «**شرح المصنف**» ـ، ونسب هذا القولَ السيوطي في «**الأشباه**» إلى الكوفيين.

(و) عاطفة. (**الوَاوُ**) مرفوع مبتدأ. (**بِشَرْطَيْنِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (**الجَمْعِيَّةُ**) مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الأوّل. والجملة استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (**أَنْ**) ناصبة. (**يَكُونَ**) مضارع ناقص منصوب بـ"أن". (**قَبْلَهَا**) ظرف مستقرّ منصوب المحل خبر مقدم لـ"يكون". (**مِثْلُ**) مرفوع اسمه المؤخر. والجملة في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: والثاني. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "الأول الجمعيّة". (**ذَلِكَ**) مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"مثل". و"اللام": حرف تبعيد. و"الكاف": حرف [٢٨٩/ب] خطاب لا محلّ لهما مِنَ الإعراب. ويجوز كون "الجمعية" مع "ما" عطف عليها مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هما"، ومجرورة على البدلية. أو عطف البيان من

"شرطين"، ومنصوبة بـ"أعني" المقدّر. فلا تغفل. (و) عاطفة. ("أَوْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (بِشَرْطٍ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محل لها عطف على أحدهما. (مَعْنَى) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"شرط". ("إِلَى أَنْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"معنى". وعند سيبويه: بمعنى إلّا أن ـ كما في «شرح المصنف» ـ. ثم إن المراد بقول المصنف: "معنى إلى أن أو إلّا أن" وجود هذا المعنى في التركيب، لا لكونهما معنى "أو" ـ كما في «الامتحان» ـ.

(و) عاطفة. (العَاطِفَةِ) مجرورة عطف على "حتى" في قوله: "وبأن مقدّرة بعد حتى"، فهذا وإن كان بحسب اللفظ أبعد لكنّه أقرب بحسب المعنى ـ كما في «الجامي» ـ. وقيل: العاطفة مرفوعة مبتدأ، خبره قوله الآتي: "إذا كان..."إلخ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على أوّل المعدودات الناصبة بتقدير "أن" وهو قوله: "حتى إذا كان مستقبلاً"، أو على آخرها وهو قوله: "أو بشرط معنى إلى أن". وردّ هذا بأنّ العاطفة لم تذكر في الإجمال، فكيف تذكر في التفصيل؟!.

(إِذَا) لمجرد الظرفية منصوبة المحلّ مفعول فيه لمقدّرة[1] الملحوظة بواسطة العطف. (كَانَ) ماض ناقص. (المَعْطُوفُ) مرفوع اسم "كان". (عَلَيْهِ) متعلّق بـ"المعطوف"، ونائب فاعله. والضمير راجع إلى الألف واللام. (اسْمًا) منصوب خبره. والجملة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"إذا".

(و) استئناف. (يَجُوزُ) مضارع. (إِظْهَارُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محل لها استئناف. ويحتمل الاعتراض. [٢٩٠/آ] ("أَنْ") مراد اللفظ مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"إظهار"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (مَعَ لَامِ) ظرف لـ"إظهار"، أو ظرف مستقر

---

(١) في هامش (أ): قوله: مقدرة: مراد اللفظ، ولذا جعل علماً لنفسه، فصح كونه موصوفاً بالمعرفة ـ كما صرح في أمثاله في «شرح المغني» ـ.

منصوب المحل حال مِنْ "**أن**". وقيل: ظرف لـ"**يجوز**". و"**لام**": مجرور مضاف إليه لـ"**مع**". ("**كَيْ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لقوله: "**لام**". (و) عاطفة. (**العَاطِفَةِ**) مجرورة عطف على لام "**كي**".

(و) عاطفة. (**يَجِبُ**) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**إظهار أن**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**يجوز**". وقيل: اعتراض. (**مَعَ "لَا"**) ظرف لـ"**يجب**"، أو المستكنّ فيه، فإنّ الضمير الراجع إلى المصدر يجوز تعلّق الجارّ به على المختار ـ كما مرّ ـ. أو ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ في "**يجب**". وقيل: حال مِنَ "**اللام**" في قوله الآتي: "**في اللام**". وفيه: أنّ الحال لا يتقدم على ذي الحال المجرور على الأصح ـ كما مرّ ـ. و"**لا**": مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مع**". (**فِي اللَّامِ**) متعلق بـ"**يجب**" وظرف له بحذف المضافين؛ أي: في صورة دخول اللام.

(و) عاطفة. (**يَنْجَزِمُ**) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**المضارع**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**يرتفع أو ينتصب**". (**بِ"لَمْ"**) متعلق بـ"**ينجزم**". (و) عاطفة. ("**لَمَّا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**لم**". (و) عاطفة. (**لَامِ**) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (**الأَمْرِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**لام**". (و) عاطفة. ("**لَا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على أحدهما. (**فِي النَّهْيِ**) ظرف مستقر صفة "**لا**" أو حال منه؛ أي: الكائن أو كائناً في النهي، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "**هو**". والجملة الاسمية استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (**كَلِمِ**) مجرور عطف على أحدهما. (**المُجَازَاةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**كلم**". (و) استئناف. (**هِيَ**) مرفوع [٢٩٠/ب] المحلّ مبتدأ راجع إلى "**كلم المجازاة**" بتأويل الجماعة. ("**إِنْ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض. (و) عاطفة. ("**مَهْمَا**") مراد اللفظ مرفوع تقديراً عطف على "**إن**". (و) عاطفة. ("**إِذْمَا**") مراد اللفظ:

مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (وَ) عاطفة. ("حَيْثُمَا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (و"أَيْنَ" و"مَتَى" و"مَا" و"مَنْ" و"أَيٌّ" و"أَنَّى") كلٌّ منهما مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد.

(وأَمَّا) حرف شرط. والمبتدأ بعده محذوف؛ أي: أما انجزام المضارع. (مَعَ) ظرف للمبتدأ المحذوف. أو ظرف مستقر منصوب المحل حال منه، أو من ضميره المستكن في "شاذّ". أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة استئناف أو اعتراض. ("كَيْفَمَا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مع". (و) عاطفة. ("إِذَا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "كيفما". (فَشَاذٌّ) "الفاء": جوابيّة. و"شاذ": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (بِـ"إِنْ") عطف على بـ"لم". (مُقَدَّرَةً) منصوبة حال مِنْ "إن"، أو مجرورة صفته بتأويل ما يسمّى به كما مرّ. (فـ"لَمْ") "الفاء": للتفصيل. و"لم": مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (لِقَلْبِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والجملة لا محل لها تفصيل. (المُضَارِعِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"قلب"، ومنصوب محلاً مفعوله. (مَاضِيًا) منصوبٌ حال مِنَ المضارع، أو مفعول ثان لـ"قلب" على تضمين معنى التصيير، وقيل: لقلب لفظ [٢٩١/آ] الماضي مضارعاً ـ كما في «شرح العصام» ـ. وصحّح كل مِنَ القولين ـ كما في «الأشباه والنظائر» للسيوطي ـ. وفي «شرح المغني» للدماميني: قال ابن قاسم في «الجنى الداني»: والأوّل هو الصحيح؛ لأن له نظيراً وهو المضارع الواقع بعد "لو"، والقول الثاني لا نظير له. (و) عاطفة. (نَفْيِهِ) مجرور عطف على "القلب". والضمير مضاف إليه لـ"نفي" راجع إلى المضارع أو الماضي. (و) عاطفة. ("لَمَّا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (مِثْلُهَا) مرفوع خبره. والجملة لا محل لها عطف على جملة: "لم لقلب المضارع..."إلخ.

(**وتَخْتَصُّ**) مضارع معلوم أو مجهول، فإنّه يستعمل لازمـًا ومتعديـًا، بالتاء على التأنيث، أو بالياء على التذكير، فاعله أو نائبه فيه "**هي**" أو "**هو**" راجع إلى كلمة "**لمّا**" أو إلى لفظ "**لمّا**" ـ وقد مرّ أن الحرف يذكر ويؤنث ـ. والجملة لا محل لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على جملة: "**لما مثلها**". وقيل: عطف على قوله: "**مثلها**"؛ لتضمّنه معنى تماثله. (**بِالاسْتِغْرَاقِ**) متعلّق بـ"**تختصّ**". و"**الباء**": داخل على المقصور. (**و**) عاطفة. (**جَوَازِ**) مجرور عطف على "**الاستغراق**". (**حَذْفِ**) مجرور لفظـًا مضاف إليه لـ"**جواز**"، ومرفوع محلًّا فاعله. (**الفِعْلِ**) مجرور لفظـًا مضاف إليه لـ"**حذف**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (**و**) عاطفة. (**لَامُ**) مرفوع مبتدأ. (**الأَمْرِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**لام**". (**اللَّامُ**) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة لا محل لها عطف على جملة: "**لم لقلب المضارع**"، أو على جملة: "**لما مثلها**". (**المَطْلُوبُ**[1]) اسم مفعول مرفوع صفة "**اللام**". (**بِهَا**) متعلّق بـ"**المطلوب**". والضمير راجع إلى الألف واللام؛ لكونه بمعنى "**الّتي**". (**الفِعْلُ**) مرفوع نائب الفاعل لـ"**المطلوب**". (**و**) عاطفة. (**"لَا"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً [٢٩١/ب] مبتدأ. (**لِلنَّهْيِ**) ظرف مستقرّ صفة "**لا**" أو حال منه؛ أي: الكائن أو كائنـًا للنهي، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو. والجملة اعتراض. وفي بعض النسخ: "**لاء النهي**" بالإضافة. (**المَطْلُوبُ**) اسم مفعول مرفوع خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (**بِهَا**) متعلّق بـ"**المطلوب**". والضمير راجع إلى الألف واللام. (**التَّرْكُ**) مرفوع نائب الفاعل لـ"**المطلوب**".

(**و**) عاطفة. (**كَلِمُ**) مرفوعة مبتدأ. (**المُجَازَاةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**كلم**". (**تَدْخُلُ**) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**كلم المجازاة**" بتأويل الجماعة. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محل لها

(١) في هامش (أ): قوله: "اللام المطلوب..."إلخ كذا في شرح المصنف، وفي أكثر النسخ: لام الأمر المطلوب...إلخ بترك اللام.

عطف على أحدهما. (**عَلَى الفِعْلَيْنِ**) متعلّق بـ"**تدخل**". (**لِسَبَبِيَّةِ**) متعلّق بـ"**تدخل**" وعلّة له. (**الأَوَّلِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**سببيّة**". (**و**) عاطفة. (**مُسَبَّبِيَّةِ**) مجرورة عطف على "**السببيّة**". (**الثَّانِي**) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**المسببيّة**".

(**و**) استئناف. (**يُسَمَّيَانِ**) مضارع مجهول مرفوع بالعامل المعنوي، والنون علامة الرفع. و"**الألف**": مرفوع المحل نائب الفاعل راجع إلى الفعلين. (**شَرْطًا**) منصوب مفعوله الثاني، والمفعول الأوّل نائب الفاعل. (**و**) عاطفة. (**جَزَاءً**) منصوب عطف على "**شرطًا**". والجملة لا محل لها استئناف. وقيل[1]: اعتراض، أو عطف على جملة "**تدخل**" بتقدير العائد إلى المبتدأ؛ أي: [٢٩٢/آ] يسمّيان عند دخولها. (**فَإِنْ**) شرطيّة. و"**الفاء**": للتفصيل. (**كَانَا**) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"**إن**". والألف مرفوع المحل اسمه راجع إلى الفعلين، أو إلى الشرط والجزاء. (**مُضَارِعَيْنِ**) منصوب خبره. والجملة لا محل لها فعل الشرط. (**أَوْ**) عاطفة. (**الأَوَّلُ**) مرفوع عطف على اسم "**كان**"؛ أي: أو كان الأول، ولم يؤكّد بالمنفصل أوّلاً؛ لوجود الفاصل، كما في: "**ضربت اليوم وزيد**". وخبره محذوف[2] أي: مضارعًا، وهو عطف على "**مضارعين**"، مِنْ قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد. وما قيل مِنْ أنّ الأوّل اسم "**كان**" المحذوف، وخبره محذوف؛ أي: مضارعًا.. فلا حاجة إليه؛ لأنّه إذا عطف الأول على اسم "**كانا**" فكان[3] منسحب إليه بواسطة العطف كما لا يخفى.

(**فالجَزْمُ**) "**الفاء**": جزائية. و"**الجزم**": مرفوع مبتدأ. وخبره محذوف؛ أي: واجب. وقد مرّ وجه آخر فلا تغفل. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها تفصيل. وقيل: استئناف أو اعتراض.

---

(١) في هامش (أ): القائل: الفاضل الهندي.

(٢) في هامش (أ): "محذوف" بيان.

(٣) في هامش (أ): أي: لفظ: كان...إلخ.

(و) عاطفة. (إِنْ) شرطية. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"**إن**". (**الثَّانِي**) مرفوع تقديراً اسمه، وخبره محذوف؛ أي: مضارعـًا. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (**فالوَجْهَانِ**) "**الفاء**": جزائية. و"**الوجهان**": مرفوع مبتدأ وخبره محذوف؛ أي: جائزان، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فحكمه الوجهان، أو فاعل فعل محذوف؛ أي: فجاز الوجهان. والجملة الاسميّة أو الفعليّة مجزومة المحل جزاء الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطية السابقة.

(و) عاطفة. (إِذَا) شرطية منصوبة المحل مفعول فيه لشرطها أو جوابها. (كَانَ) ماض ناقص. (**الجَزَاءُ**) مرفوع اسمه. (مَاضِيًا) منصوب [٢٩٢/ب] خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**إذا**". (بِغَيْرِ) ظرف مستقر صفة "**ماضيـًا**". ("قَدْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**غير**". (لَفْظًا) منصوب حال مِنَ المستكنّ في الظرف المستقر؛ أعني "**بغير**" الراجع إلى "**الماضي**". وقيل: خبر "**كان**" المقدّر؛ أي: سواء كان الماضي لفظـًا. (أَوْ) عاطفة. (مَعْنًى) منصوب تقديراً عطف على "**لفظـًا**". ويحتمل كون "**لفظـًا أو معنىً**" تفصيلاً لـ"**قد**"، إلّا أنّه خلاف المتبادر ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. (لَمْ) حرف جازم. (يَجُزِ الفَاءُ) فعل مضارع مجزوم بـ"**لم**" تقديراً؛ لأنّه لـمّا التقى الساكنان ـ سكون الزاي وسكون لام التعريف ـ حرّكَ الزاي بالكسرة، كما في قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البينة:١]، فصار الجزم تقديريـًا. و"**الفاء**": مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها جواب الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطية القريبة أو البعيدة.

(و) عاطفة. (إِنْ) شرطية. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحل بها اسمه فيه راجع إلى الجزاء. (مُضَارِعًا) منصوب خبره. والجملة لا محل لها فعل الشرط. (مُثْبَتًا) منصوب صفة "**مضارعـًا**". (أَوْ) عاطفة. (مَنْفِيًّا) منصوب عطف على "**مثبتـًا**". (بِـ"لَا") متعلق بـ"منفيـًا". (**فالوَجْهَانِ**) "**الفاء**": جزائية. و"**الوجهان**": مرفوع مبتدأ،

وخبره محذوف؛ أي: جائزان. وقد مرّ وجه آخر عن قريب فلا تغفل. والجملة الاسمية مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (وَ) عاطفة. (**إِلَّا**) مركّبة مِنْ "**إن**" و"**لا**"، فـ"**إن**": شرطيّة، و"**لا**": نافية، وفعل الشرط محذوف؛ أي: وإن لا يكن كذلك. (**فالفَاءُ**) "**الفاء**": جزائية. و"**الفاء**": مرفوع مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: "**لازم**". والجملة الاسميّة مجزومة المحل جزاء الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها عطف على أحدهما.

(**ويَجِيءُ**) [٢٩٣/آ] مضارع. ("**إِذَا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: يجيء الفاء لزوماً في الجزاء إنْ لم يكن كذلك ويجيء إذا...إلخ. (مَعَ) ظرف لـ"**يجيء**" أو ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنْ فاعله. (**الجُمْلَةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**مع**". (**الاسْمِيَّةِ**) مجرورة صفة "**الجملة**". (**مَوْضِعَ**) منصوب مفعول فيه لـ"**يجيء**". (**الفَاءِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**موضع**". (و) عاطفة. ("**إِنْ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**مُقَدَّرَةٌ**) مرفوعة خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة الاسميّة القريبة؛ أعني بها جملة: "**كلم المجازاة تدخل**"، أو البعيدة؛ أعني بها جملة: "**فلم لقلب المضارع**". أو "**المقدرة**": منصوبة حال مِنْ "**أن**"، أو من ضميره المستكنّ في الخبر؛ فحينئذٍ خبر المبتدأ قوله الآتي: "**بعد الأمر**". والجملة الاسميّة لا محل لها عطف على القريبة أو البعيدة ـ كما ذكرناه آنفاً ـ. ومَنْ قال: إنّ قوله "**إن**" مرفوع المحل عطف على "**كلم المجازاة**" أو على "**لم**"، وقوله: "**مقدرة**" حال مِنْ "**إن**"، وقوله: "**بعد الأمر**" ظرف لـ"**مقدرة**".. فقد سها سهواً ظاهراً لا يخفى على ذوي عقول سليمة.

(**بَعْدَ**) منصوب على الظرفية، مفعول فيه لـ"**مقدرة**"، على الاحتمال الأوّل. أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ على الاحتمال الثاني. فلا تغفل. (**الأَمْرِ**) مضاف

إليه لـ"**بعد**"[١]. (و) عاطفة. (النَّهْيِ) مجرور عطف على "**الأمر**". (و) عاطفة. (الاسْتِفْهَامِ) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (التَّمَنِّي) مجرور تقديراً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. (العَرْضِ) [٢٩٣/ب] مجرور عطف على أحدهما. (إِذَا) لمجرد الظرفية منصوب المحل مفعول فيه لـ"**مقدرة**". وقيل: ظرف للانجزام الملحوظ بطريق الانسحاب. (قُصِدَ) ماض مجهول. (السَّبَبِيَّةُ) مرفوعة نائب الفاعل. والجملة مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**إذا**".

(نَحْوُ) معلوم. ("أَسْلِمْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**أسلم**": أمر حاضر مبنيّ على السكون عند البصريين لا محلّ له، وعند الكوفيين: معرب مجزوم بلام مقدّرة، فاعله فيه "**أنت**"، والجملة لا محلّ لها استئناف. و"**تدخل**": مضارع مخاطب مجزوم تقديراً بـ"**إن**" المقدّرة وجوباً[٢]؛ لملاقاته للسكون وتحركه بالكسرة كما مرّ، فاعله فيه "**أنت**". و"**الجنة**": مفعول فيه له على الأصح. والجملة لا محلّ لها جزاء للشرط المقدّر؛ أي: إن تسلم تدخل الجنة.

(و) عاطفة. ("لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال المذكور. وإذا أريد المعنى: فـ"**لا**": ناهية جازمة. و"**تكفر**": مضارع مخاطب مجزوم بها، فاعله فيه "**أنت**". والجملة لا محلّ لها استئناف. و"**تدخل**": مضارع مخاطب مجزوم تقديراً لتحركه بالكسرة؛ دفعاً للالتقاء الساكنين بـ"**إن**" المقدّرة وجوباً، فاعله فيه "**أنت**". و"**الجنة**": مفعوله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط المحذوف؛ أي: إن لا تكفر تدخل الجنة.

---

(١) في هامش (أ): "الأمر: مضاف إليه لبعد" بيان.

(٢) في هامش (أ): وإنما وجب حذف حرف الشرط مع فعل الشرط لكون الجملة المتقدمة عوضاً عن الشرط. ذكره ابن جني في «التعاقب»، كما في «الأشباه والنظائر» للسيوطي.

(و) عاطفة. (امْتَنَعَ) ماض. ("لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: جاز التركيبان المذكوران وامتنع هذا التركيب. (خِلَافًا) منصوب مفعول مطلق لـ"**خالف**" المقدّر. وجملته معترضة. (لِلْكِسَائِيِّ) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: إرادتي حاصل [٢٩٤/آ] للكسائي. وقد مرّ التفصيل، فلا تغفل. (لِأَنَّ) "**اللام**": متعلّق بـ"**امتنع**". و"**أنّ**": حرف مشبه بالفعل. (التَّقْدِيرَ) منصوب اسم "**أنّ**". ("إِنْ لَا تَكْفُرْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره. والجملة في تأويل المفرد محلّه القريب مجرور باللام، ومحلّه البعيد نصب مفعول له لمتعلّقه.

مطلبٌ: في الأمر بالصيغة

(الأَمْرُ) مرفوع مبتدأ. (صِيغَةٌ) مرفوعة خبره، والجملة لا محلّ لها استئناف. وفي بعض النسخ: "**مثال الأمر**"، وعليه شرح المصنف. (يُطْلَبُ) مضارع مجهول. (بِهَا) متعلّق بـ"**يطلب**"، والضمير راجع إلى "**الصيغة**". (الفِعْلُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة فعليّة مرفوعة المحلّ صفة "**صيغة**". (مِنَ الفَاعِلِ) متعلق بـ"**يطلب**". (المُخَاطَبِ) مجرور صفة "**الفاعل**". (بِحَذْفِ) متعلّق ـ أيضاً ـ بـ"**يطلب**". أو ظرف مستقرّ مرفوع المحل صفة بعد الصفة لـ"**الصيغة**". وقيل: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو يعني الطلب المذكور كائن بحذف...إلخ. والجملة استئناف أو اعتراض. (حَرْفِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**حذف**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (المُضَارَعَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"**حرف**".

(و) عاطفة. (حُكْمُ) مرفوع مبتدأ. (آخِرِهِ) مجرور مضاف إليه لـ"**حكم**". والضمير مضاف إليه لـ"**آخر**" راجع إلى "**الأمر**". (حُكْمُ) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**الأمر صيغة**"، ويحتمل الاستئناف،

والاعتراض. (المَجْزُومِ) مجرور مضاف إليه لـ"حكم". (فَإِنْ) "الفاء": تفصيل. و"إن": شرطية. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحل بـ"إن". (بَعْدَهُ) ظرف مستقرّ منصوب المحل خبر مقدّم. والضمير مضاف إليه لـ"بعد" راجع إلى "حرف [٢٩٤/ب] المضارعة"، أو إلى "حذف حرف المضارعة" كما في «الجامي».

(سَاكِنٌ) مرفوع اسم "كان"، أو فاعله إنْ كان تامّـًا بمعنى "وجد". وقوله: "بعده" حينئذٍ ظرف لـ"كان". والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (و) حالية، لا عاطفة كما توهم. وقد مرّ التفصيل في بحث المضمرات. (لَيْسَ) ماض ناقص، اسمه فيه راجع إلى "المضارع". (بِرُبَاعِيٍّ) "الباء": زائدة غير متعلّقة بشيء. و"رباعيّ": مجرور به لفظًا، ومنصوب محلًّا خبره. والجملة منصوبة المحل حال مِنْ "ساكن". والرابط مِنَ الحال إلى ذي الحال الواو فقط، ولم يتقدم الحال على ذي الحال مع أنّه نكرة محضة؛ لكونه مقترنـًا بالواو؛ لأنّ الحال إذا اقترن بالواو ـ كما في: "جاءني رجل والشمس طالعة" ـ لم يجز[1] تقديم الحال على ذي الحال فضلاً عن الوجوب؛ رعاية لأصل الواو الذي هو العطف، كما صرح به عصام الدين في «الحاشية»[2].

(زِدْتَ) ماض مجزوم المحل ـ أيضـًا ـ بـ"إن"[3]. و"التاء": فاعله. والجملة لا محل لها جزاء الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها تفصيل. وقيل: جواب "إذا" المقدّر؛ ولا يخفى بعده. (هَمْزَةَ) منصوبة مفعول به لـ"زدت". (وَصْلٍ) مجرور مضاف إليه لـ"همزة". وفي بعض النسخ: "زيدت" على صيغة المجهول، فحينئذٍ همزة وصل مرفوعة نائب الفاعل. (مَضْمُومَةً) منصوبة[4] صفة "همزة وصل"، أو حال منها؛

(١) في هامش (أ): خلافـًا لبعض النحاة كما مر.

(٢) في هامش (أ): في بحث الحال.

(٣) في هامش (أ): "مجزوم المحل أيضـًا بإن" بيان.

(٤) في هامش (أ): وعلى نسخة: زيد هي وصل: مرفوعة صفة همزة وصل.

لتخصّصها بالإضافة. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحل بها. (بَعْدَهُ) ظرف مستقرّ منصوب المحل خبر مقدم لـ"كان". والضمير مضاف إليه لـ"بعد" راجع إلى الساكن. (ضَمَّةٌ) مرفوعة اسمه المؤخر. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. والجزاء محذوف وجوبًا بدلالة [٢٩٥/آ] السباق؛ أي: زدت همزة وصل مضمومة. والجملة الشرطيّة اعتراض.

(و) عاطفة. (مَكْسُورَةً) منصوبة عطف على "مضمومة". (فِيمَا) متعلّق بـ"مكسورة". (سِوَاهُ) ظرف مستقرّ صفة "ما" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"سوى" راجع إلى الساكن المذكور. (مِثْلُ) معلوم. ("اقْتُلْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". (و) عاطفة. ("اضْرِبْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "اقتل". (و) عاطفة. ("اعْلَمْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد.

(و) عاطفة. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحلّ بـ"إن"، اسمه فيه راجع إلى "المضارع". (رُبَاعِيًّا) اسم منسوب، نائب الفاعل فيه راجع إلى اسم "كان". وهو معه مركّب منصوب لفظًا خبر "كان". والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (فَمَفْتُوحَةٌ[1]) "الفاء": جزائية. و"مفتوحة": اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "هي" راجع إلى المبتدأ المحذوف. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا خبر المبتدأ المحذوف؛ أي: فالهمزة مفتوحة. والجملة الاسميّة مجزومة المحل جزاء الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة. (مَقْطُوعَةٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "هي" راجع إلى المبتدأ المحذوف، وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا خبر بعد الخبر له، أو صفة لـ"مفتوحة".

مطلبٌ: في فعل ما لم يسمّ فاعله

(فِعْلٌ) مرفوع مبتدأ. (مَا) موصوف أو موصول مجرور المحل مضاف إليه

---

(١) في هامش (أ): "فمفتوحة" بيان.

لـ"**فعل**". (لَمْ) حرف جازم. (يُسَمَّ) مضارع مجهول مجزوم بـ"**لم**" بحذف الآخر. (فَاعِلُهُ) مرفوع نائب الفاعل. والضمير مضاف إليه لـ"**فاعل**" راجع إلى "**ما**". [٢٩٥/ب] والجملة مجرورة المحلّ صفة "**ما**"، أو لا محلّ لها صلته. فكلمة "**ما**" عبارة عن الفعل أو المفعول، فعلى الأوّل: إضافة الفعل إلى "**ما**" مِنْ إضافة العام إلى الخاصّ، وهي لاميّة عند الجمهور، وبيانية عند البعض، وقد مرّ على التفصيل. وعلى الثاني: لأدنى ملابسة، كما في: "**كوكب الخرقاء**".

(هُوَ) ضمير فصل لا محلّ له إنْ كان "**ما**" موصولاً، أو ضمير مرفوع منفصل مرفوع المحل مبتدأ ثان راجع إلى المبتدأ الأوّل إنْ كان "**ما**" موصوفاً[١].

(ما) موصول أو موصوف مرفوع المحل خبر المبتدأ؛ أعني به فعل ما، أو خبر[٢] المبتدأ الثاني على الاحتمال الثاني. وهو معه جملة اسميّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ الأوّل. وعلى التقديرين: فالجملة الاسميّة ـ سواء كانت كبرى أو لم تكن ـ لا محل لها استئناف، ويحتمل كون فعلها مبتدأ، وخبره محذوفاً؛ أي: ما سيجيء، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ما سيأتي بحث فعل ما...إلخ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، فعلى هذا يكون جملة: "**هو ما**" استئنافاً أيضاً. (حُذِفَ) ماض مجهول. (فَاعِلُهُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة صلة "**ما**" أو صفته. والضمير مضاف إليه لـ"**فاعل**" راجع إلى "**ما**".

(فإِنْ) "**الفاء**": للتفصيل. و"**إن**": شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحل بـ"**إن**". اسمه فيه راجع إلى الفعل الذي أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه. (مَاضِيًا) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (ضُمَّ) ماض مجهول

---

(١) في هامش (أ): وقد سبق إعراب ضمير الفصل على التفصيل فيما سبق.

(٢) في هامش (أ): فيه لف ونشر مرتب، كما لا يخفى.

مجزوم المحل بـ"إن". (أَوَّلُهُ) مرفوع نائب الفاعل. والضمير مضاف إليه لـ"أول" راجع إلى "الماضي". والجملة لا محلّ لها جزاء[1] الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها [٢٩٦/آ] تفصيل. (و) عاطفة. (كُسِرَ) ماض مجهول مجزوم المحل بـ"إن". (مَا) مرفوع المحل نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "ضمّ أوّله". (قَبْلَ) ظرف مستقر مرفوع المحلّ صفة "ما"، أو لا محلّ لها صلته. (آخِرِهِ) مجرور مضاف إليه لـ"قبل". والضمير مضاف إليه لـ"آخر" راجع إلى "الماضي".

مطلبٌ: في أنّ الميم في قوله: "يضم" مفتوح أو مكسور

(و) عاطفة. (يُضَمُّ) مضارع مجهول مجزوم تقديراً، كما في: "لم يمدّ" بحركات الدال؛ لأن المضارع إذا عطف على الماضي الواقع شرطاً أو جزاءً يكون مجزوماً ـ كما في «الإظهار» ـ، ولـمّا أدغم صار الإعراب تقديريّاً[2].

(الثَّالِثُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "ضمّ أوّله". (مَعَ) ظرف لـ"يضم"، أو ظرف مستقر منصوب المحل حال من "الثالث". (هَمْزَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"مع". (الوَصْلِ) مضاف إليه لـ"همزة". (و) عاطفة. (الثَّانِي) مرفوع تقديراً عطف على "الثالث". (مَعَ) منصوب على الظرفية عطف على "مع همزة الوصل"، مِنْ قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد. أو ظرف مستقرّ منصوب المحل حال من "الثاني". (التَّاءِ) مجرور مضاف إليه لـ"مع". (خَوْفَ) منصوب مفعول له لـ"يضمّ". (اللَّبْسِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"خوف"، منصوب محلّاً مفعوله. (و) استئناف. (مُعْتَلُّ) مرفوع مبتدأ أوّل. (العَيْنِ) مجرور لفظاً

(١) في هامش (آ): "جزاء" بيان.

(٢) في هامش (آ): والذي يلوح لي ويظهر أنّ قوله: يضمّ لـمّا كان مجهولاً وكان عين الفعل فيه مفتوحاً تعيّن الفتح والكسر، ولم يجز الضم، كما في: لم يعضّ. فتأمل.

مضاف إليه لـ"معتلّ"، ومنصوب محلًا على التشبيه بالمفعول، كما في: "حسن الوجه" - كما في «مغني اللبيب» -. فاحفظه، فإنّه ممّا يغفل عنه العاقل اللبيب. (**الأفْصَحُ**) مرفوع مبتدأ ثان. ("**قِيلَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملة اسميّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ الأوّل بتقدير العائد؛ أي: "فيه". وهو معه [٢٩٦/ب] جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض. (و) عاطفة. ("**بِيعَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**قيل**".

(و) عاطفة. (**جَاءَ**) ماض. (**الإِشْمَامُ**) مرفوع فاعله. والجملة مرفوعة المحل عطف على الجملة الصغرى بتقدير العائد إلى المبتدأ؛ أي: "فيه". ويجوز كون الجملة لا محل لها مِنَ الإعراب على الاستئناف أو الاعتراض. (و) عاطفة. (**الوَاوُ**) مرفوع عطف على "**الإشمام**". (و) عاطفة. (**مِثْلُهُ**) مرفوع مبتدأ. وقيل: خبر مقدم. والضمير مضاف إليه لـ"**مثل**" راجع إلى "**معتلّ العين من الثلاثي**". (**بَابُ**) مرفوع خبر المبتدأ، أو مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**معتلّ العين**..."**إلخ**، ويحتمل الاستئناف والاعتراض. ("**اخْتِيرَ**") مراد اللفظ مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**باب**". (و) عاطفة. ("**انْقِيدَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**اختير**". (**دُونَ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِن "**اختير وانقيد**"؛ أي: متجاوزين عن "**استخير وأقيم**". ("**اسْتُخِيرَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**دون**". (و) عاطفة. ("**أُقِيمَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**استخير**". (و) عاطفة. (**إِنْ**) شرطيّة. (**كَانَ**) ماض ناقص مجزوم المحل بـ"**إن**". اسمه فيه راجع إلى الفعل الّذي أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه. (**مُضَارِعًا**) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. (**ضُمَّ**) ماض مجهول مجزوم المحل بـ"**إن**". (**أَوَّلُهُ**) مرفوع نائب الفاعل. والضمير مضاف إليه لـ"**أوّل**" راجع إلى اسم "**كان**"، أو إلى "**المضارع**".

والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها عطف على جملة: "**إن كان ماضياً**..."**إلخ**. (وَ) عاطفة. (**فُتِحَ**) ماض مجهول مجزوم المحل بـ"**إن**". (**مَا**) مرفوع المحل [٢٩٧/آ] نائب الفاعل لـ"**فتح**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**ضمّ أوّله**". (**قَبْلَ**) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "هو" راجع إلى "ما". وهو معه جملة فعليّة لا محلّ لها صلة "**ما**"، أو مرفوعة المحل صفته. (**آخِرِهِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**قبل**". والضمير مضاف إليه لـ"**آخر**" راجع إلى الضمير المجرور في "**أوّله**".

(و) استئناف. (**مُعْتَلُّ**) مرفوع مبتدأ. (**العَيْنِ**) مجرورة لفظاً مضاف إليه لـ"**معتلّ**"، ومنصوب محلّاً على التشبيه بالمفعول كما مرّ. (**يَنْقَلِبُ**) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**ما قبل آخره**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وقيل: راجع إلى "**العين**". والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ بتقدير العائد إلى المبتدأ؛ أي: فيه. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض، والعطف بحسب المعنى، كأنه قيل: الفعل الذي لا يعتلّ عينه يثبت ومعتلّ العين...إلخ. (**أَلِفًا**) منصوب حال مِنَ المستكنّ في "**ينقلب**"، أو خبره المنصوب إنْ كان بمعنى "**يصير**". وقيل: نصبه على طريق نزع الخافض؛ أي: إلى ألف، فإن تعدِيَتَهُ بـ"**إلى**". قال في «**المغرب**»: وسرير[1] مقلوب قوائمه إلى فوق ـ كما في «**شرح الهداية**» للمولى الشهير بابن كمال الوزير ـ.

مطلبٌ: في المتعدي وغير المتعدي

(**المُتَعَدِّي**) مرفوع تقديراً مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: بحث المتعدّي ما سيأتي. أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ما سيجيء بحث المتعدي. (و) عاطفة. (**غَيْرُ**) مرفوع عطف على "**المتعدي**". (**المُتَعَدِّي**) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**غير**".

(**فالمُتَعَدِّي**) "**الفاء**": للتفصيل. و"**المتعدي**": مرفوع تقديراً مبتدأ. (**مَا**) مرفوع

---

(١) في هامش (أ): "وسرير" بيان.

المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها تفصيل. (يَتَوَقَّفُ) مضارع. (فَهْمُهُ) مرفوع فاعله. والجملة صفة **"ما"** أو صلته. والضمير محلّه القريب [٢٩٧/ب] مجرور مضاف إليه لـ**"فهم"**، ومحلّه البعيد منصوب[1] مفعوله راجع إلى **"ما"**. (عَلَى مُتَعَلَّقٍ) ـ بفتح اللام ـ متعلّق بـ**"يتوقف"**. (كَـ"ضَرَبَ") ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن كـ**"ضرب"**. والجملة لا محلّ لها اعتراض.

مطلبٌ: في غير المتعدّي

(و) عاطفة. (غَيْرُ) مرفوع مبتدأ. (المُتَعَدِّي) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ**"غير"**. (بِخِلَافِهِ) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: **"فالمتعدّي ما..."إلخ**. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ**"خلاف"**، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله. (كَـ"قَعَدَ") ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن كـ**"قعد"**. والجملة لا محلّ لها اعتراض.

(و) استئناف. (المُتَعَدِّي) مرفوع تقديراً مبتدأ. (يَكُونُ) مضارع ناقص. اسمه فيه راجع إلى المبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: متعدّياً. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف. وقيل: اعتراض، أو عطف على جملة: **"فالمتعدّي..."إلخ**. (إِلَى وَاحِدٍ) متعلّق بخبر **"يكون"**؛ أعني: **"متعدياً"** المحذوف؛ أي: إلى مفعول واحد بتقدير الموصوف. (كَـ"ضَرَبَ") إعرابه معلوم ممّا سبق. (و) عاطفة. (إِلَى اثْنَيْنِ) عطف على **"إلى واحد"**. (كَـ"أَعْطَى"[2]) إعرابه معلوم. (و) عاطفة. ("عَلِمَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على **"أعطى"**. (و) عاطفة. (إِلَى ثَلَاثَةٍ) عطف على القريب أو البعيد. (كَـ"أَعْلَمَ") إعرابه معلوم. (و) عاطفة. ("أَرَى") مراد اللفظ مجرور تقديراً عطف على **"أعلم"**. (و"أَنْبَأَ" و"نَبَّأَ" و"خَبَّرَ" و"أَخْبَرَ"

---

(١) في هامش (أ): أو مرفوع نائب الفاعل إن كان مصدراً مجهولاً.

(٢) في هامش (أ): "كأعطى" بيان.

و"حَدَّثَ") كلٌّ منها مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على القريب أو البعيد.

(و) استئناف أو اعتراض. [٢٩٨/آ] (هَذِهِ) مرفوعة المحل مبتدأ أوّل، إشارة إلى الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل. (مَفعُولُهَا) مرفوع مبتدأ ثان. والضمير مضاف إليه لـ"**مفعول**" راجع إلى "**المبتدأ الأول**". (**الأَوَّلُ**) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى "**المفعول**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة "**المفعول**". (**كَمَفْعُولِ**) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملة اسمية صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ الثاني. وهو معه جملة اسميّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ الأول. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض. ("**أَعْطَيْتُ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مفعول**". (و) عاطفة. (**الثَّانِي**) مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. (**الثَّالِثُ**) مرفوع عطف على الثاني؛ أي: والمفعول الثاني والمفعول[١] الثالث بتقدير الموصوف. (**كَمَفْعُولَيْ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر المبتدأ؛ أي: كائناً كمفعولي. والجملة الاسمية مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الصغرى. ("**عَلِمْتُ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مفعولي**".

مطلبٌ: في أفعال القلوب

(**أَفْعَالُ**) مرفوعة مبتدأ. (**القُلُوبِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**أفعال**". ("**ظَنَنْتُ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. ("**حَسِبْتُ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**ظننت**". (و) عاطفة. ("**خِلْتُ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و"**زَعَمْتُ**" و"**عَلِمْتُ**" و"**رَأَيْتُ**" و"**وَجَدْتُ**") كلٌّ منها مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على [٢٩٨/ب] أحدهما.

---

(١) في هامش (أ): "والمفعول" بيان.

(**تَدْخُلُ**) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى أفعال القلوب بتأويل الجماعة. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو مرفوعة المحل خبر بعد الخبر للمبتدأ؛ أعني قوله: "**أفعال القلوب**"، أو خبر لهذا المبتدأ إن جعلتَ قوله: "**ظننت**" وما عطف عليه بدل الكل أو عطف بيان له، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هي"، أو مفعول "**أعني**"[(١)] المقدّر. والجملة الاسميّة أو الفعليّة لا محلّ لها اعتراض بين المبتدأ والخبر.

(**عَلَى الجُمْلَةِ**) متعلّق بـ"**تدخل**". (**الاسْمِيَّةِ**) اسم منسوب، نائب فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى "**الجملة**". وهي معه مركّبة مجرورة لفظًا صفة "**الجملة**". (**لِبَيَانِ**) متعلق بـ"**تدخل**" وعلّة له. (**مَا**) موصوف أو موصول مبنيّ على السكون، محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**بيان**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله. (**هِيَ**) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى الجملة الاسميّة. (**عَنْهُ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر المبتدأ؛ أي: تلك الجملة ناشئة عنه. والضمير راجع إلى "**ما**". والجملة الاسميّة صفة "**ما**" أو صلته. (**فَتَنْصِبُ**) "**الفاء**": عاطفة. و"**تنصب**": مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى أفعال القلوب. والجملة لا محل لها، أو مرفوعة المحلّ عطف على جملة "**تدخل**". (**الجُزْأَيْنِ**) منصوب مفعول به لـ"**تنصب**".

(**و**) استئناف. (**مِنْ خَصَائِصِهَا**) ظرف مستقر[(٢)] مرفوع المحل خبر مقدّم. والضمير مضاف إليه لـ"**خصائص**" راجع إلى "**أفعال القلوب**". (**أَنَّهُ**) "**أنّ**" ـ بالفتح ـ: حرف مشبه بالفعل. والضمير ضمير شأن لا مرجع له لفظًا منصوب المحل اسمه. (**إِذَا**) شرطيّة منصوبة المحل ظرف لشرطها[(٣)] أو جوابها. (**ذُكِرَ**) ماض مجهول. (**أَحَدُهُمَا**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة[(٤)] لا محل لها فعل الشرط، أو [٢٩٩/آ]

(١) في هامش (أ): "أعني" بيان.
(٢) في هامش (أ): "من خصائصها: ظرف مستقرّ" بيان.
(٣) في هامش (أ): "ظرف لشرطها" بيان.
(٤) في هامش (أ): "والجملة" بيان.

مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"إذا". والضمير مضاف إليه لـ"أحد" راجع إلى "المفعولين". (ذُكِرَ) ماض مجهول. (الآخَرُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها جواب الشرط. والجملة الشرطيّة مرفوعة المحل خبر "أنّ". واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها صلة "أنّ". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. وقيل: اعتراض، أو عطف على جملة: "تدخل".

مطلبٌ:

في أنّ الظرف المستقر يرفع الفاعل إذا وقع بعده أنّ المشددة بلا اعتماد عند البصريين

ويجوز كون المؤول بالمفرد مرفوع المحلّ هنا على أنّه فاعل الظرف المستقر عند البصريين وإنْ لم يوجد الاعتماد؛ لأنّ الظرف المستقرّ إذا وقع بعده "أنّ" المصدريّة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩] يرفعها[(١)] بلا شرط الاعتماد وإنْ لم يرفع صريح المصدر؛ لشبهها بالمضمر في أنّها لا توصف مثلَه ـ كما في «الرضي» ـ. فاحفظه، فإنّه مِنَ النوادر.

(بِخِلَافِ) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن بخلاف. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقيل: إنّها حال. (بَابِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"خلاف"، ومنصوب محلًّا مفعوله. ("أَعْطَيْتُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"باب".

(و) عاطفة. (مِنْهَا) ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم. والضمير راجع إلى "الخصائص". (جَوَازُ) مرفوع مبتدأ مؤخر. ولا يجوز كونه فاعل الظرف المستقر عند البصريين؛ لعدم الاعتماد، خلافاً للكوفيين والأخفش كما مرّ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "من خصائصها [٢٩٩/ب] أنّه..."إلخ. (الإِلْغَاءِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"جواز"، ومرفوع محلًّا فاعله. (إِذَا) ظرفيّة منصوبة المحلّ مفعول

---

(١) في هامش (أ): قوله: "يرفعها" خبر لأن.

فيه لـ"**جواز**". (تَوَسَّطَتْ) ماض، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**أفعال القلوب**". و"**التاء**": علامة التأنيث. والجملة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (أَوْ) عاطفة. (تَأَخَّرَتْ) ماض، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**أفعال القلوب**". و"**التاء**": علامة التأنيث. والجملة مجرورة المحلّ عطف على جملة "**توسطت**". (لِاسْتِقْلَالِ) متعلق لـ"**لجواز**" وعلّة له. (**الجُزْأَيْنِ**) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**استقلال**"، ومرفوع محلًّا فاعله. (**كَلَامًا**) تمييز عن نسبة "**الاستقلال**" إلى "**الجزأين**"، أو حال منه(١).

(بِخِلَافِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن بخلاف...إلخ. والجملة اعتراض. وقد مرّ التفصيل. (بَابِ) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**خلاف**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. ("أَعْطَيْتُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**باب**". (مِثْلُ) معلوم. ("زَيْدٌ عَلِمْتُ قَائِمٌ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**علمت**": فعل وفاعل. والجملة لا محل لها اعتراض بين المبتدأ والخبر. و"**قائم**": اسم فاعل، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى "**زيد**". وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبر المبتدأ.

(و) عاطفة. (مِنْهَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدم. والضمير راجع إلى "**الخصائص**". (أَنَّهَا) "**أنّ**": حرف مشبه بالفعل. و"**الهاء**": منصوب المحلّ اسمه راجع إلى "**أفعال القلوب**". (تُعَلَّقُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى اسم "**أنّ**" [٣٠٠/آ] والجملة مرفوعة المحلّ خبره. واسم "**أنّ**" مع خبره جملة اسميّة لا محلّ لها صلة "**أنّ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ مبتدأ مؤخر، أو فاعل الظرف المستقرّ كما عرفت آنفًا. والجملة الاسميّة أو الظرفيّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (قَبْلَ) منصوب على الظرفية مفعول فيه لـ"**تعلّق**". (الاسْتِفْهَامِ)

(١) في هامش (أ): "أو حال منه" بيان.

مجرور مضاف إليه لـ"**قبل**". (و) عاطفة. (**النَّفْيِ**) مجرور عطف على "**الاستفهام**". (و) عاطفة. (**اللّامِ**) مجرور عطف على القريب أو البعيد.

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**علمت**": فعل وفاعل. و"**الهمزة**": حرف استفهام. و"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**عند**": ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى أحد الأمرين المفهوم مِنْ "**أم**" لا إلى "**زيد**" بخصوصه، حتّى يقال: إنّ "**أم**" منقطعة لا متصلة، و"**عمرو**": مبتدأ خبره محذوف؛ أي: عندك؛ لأنه إذا كان "**أم**" متصلة يلزم عطف "**عمرو**" على "**زيد**"، فيلزم أن يكون "**عندك**" خبراً عنهما، وهو لا يجوز؛ لأنّ ضمير المفرد لا يرجع إلى "**اثنين**"، كما في: "**زيد قام وعمرو**"، كما ادّعاه الشريف في «**شرح المفتاح**». والقياس[1] ليس بصحيح؛ لأنّ العطف في المقيس عليه بالواو، والكلام إنّما هو في العطف بـ"**أم**" الّتي هي لأحد الشيئين أم الأشياء ـ كما في «**تحفة الغريب**» للدماميني[2]. و"**الكاف**": مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**عند**". والظرف المستقرّ مع فاعله جملة فعلية، أو مركب مرفوع المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسمية منصوبة المحل مفعول "**علمت**" ـ كما في «**الإظهار**» ـ. ومَنْ قال: إنّها لا محل لها مِنَ الإعراب على الاستئناف.. فخطأ فاحش بلا خلاف. و"**أم**": عاطفة متصلة. ويقال[3] لها: العادلة[4]، وللمنقطعة المنفصلة ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» ـ. [٣٠٠/ب] و"**عمرو**": مرفوع عطف على "**زيد**"؛ للتشريك في الخبر.

---

(١) في هامش (أ): أي: قياس: أزيد عندك أم عمرو؟ على: زيد قام وعمرو.

(٢) في هامش (أ): وفيه رد للسيد الشريف، وقد ذكره المولى حسن چلبي في «حاشية المطول».

(٣) في هامش (أ): "ويقال" بيان.

(٤) في هامش (أ): القائل بعض المعاصرين.

وفي «**الأشباه والنظائر**»: فإنْ قيل: فلم جزم الجميع في نحو: "**أزيد عنك أم عمرو؟**" بالاتصال مع إمكان الانقطاع بأنْ يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره؟.

قيل: لأنّ الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف؛ ولأنه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة. انتهى.

مطلبٌ: في الإشكال والجواب عنه في مثل: "علمت أزيد عندك أم عمرو"

ثم إنّ في هذا المثال إشكالاً مِنْ جهة أنّ "**علمت**" يقتضي كون ما بعده معلوماً للمتكلم، والاستفهام يقتضي كون ما بعده مشكوكاً له، ومتعلَّقهما واحد، وهو مضمون الجملة، فكيف يجتمعان؟.

وجوابه مِنْ وجهين: الأوّل ـ وهو الذي اختاره أكثر المحققين، كالإمام المرزوقي وابن الحاجب ومن تبعهما ـ: أنّ المضاف مقدّر؛ أي: علمت جواب هذا اللفظ. والثاني ـ وهو الذي اختاره الرضي ـ: أنّ الاستفهام هنا ليس للشك الراجع إلى المتكلّم، بل للتشكيك الراجع إلى المخاطب؛ والمعنى: علمت المشكوك الذي هو مضمون الجملة. والعدول عن التصريح بالمعلوم المجزوم مبنيّ على نكتة له في ذلك؛ كالإبهام في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤]، كذا في «**شرح المصباح**» للمولى مصنفك.

قلت: الجواب الأوّل غير متمشّ هنا؛ لأنّ الجملة الاستفهاميّة حينئذٍ مرادة اللفظ مضاف إليها لمقدّر هو مفعول "**علمت**"، فلا تعليق حينئذٍ في الكلام؛ لأنّ الجملة المعلّق عنها [٣٠١/آ] مرادة المعنى منصوبة المحلّ على المفعوليّة؛ كما لا يخفى على أولي الأفهام. كذا قررته في «**معربي**» على «**الإظهار**»، مِنْ غير اطلاع على كلام أحدٍ مِنَ الأخيار.

مطلبٌ: في تواد المعرب والهندي

ثم رأيته عند تسويد هذا «**المعرب**» في «**شرح الهندي**»، والحمد لله الملك المعين الناصر الهادي.

(و) عاطفة. (مِنْهَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مقدّم. والضمير راجع إلى "**الخصائص**". (أَنَّهُ) "**أنّ**": حرف مشبّه بالفعل. والضمير ضمير شأن منصوب المحلّ اسم "**أنّ**". (يَجُوزُ) مضارع. (أَنْ) ناصبة. (يَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بـ"**أن**". (فَاعِلُهَا) مرفوع اسم "**يكون**". والضمير مضاف إليه لـ"**فاعل**" راجع إلى "**أفعال القلوب**". (و) عاطفة. (مَفْعُولُهَا) مرفوع عطف على "**الفاعل**". والضمير مضاف إليه لـ"**مفعول**" راجع إلى "**أفعال القلوب**". (ضَمِيرَيْنِ) منصوب خبر "**يكون**". والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة "**أَنْ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل فاعل "**يجوز**". وجملته مرفوعة المحلّ خبر "**أنّ**". واسمه مع خبره جملة اسميّة لا محلّ لها صلة "**أنّ**". وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ مبتدأ مؤخر، أو فاعل الظرف المستقرّ ـ وقد مرّ آنفًا ـ. والجملة الاسميّة أو الفعليّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة.

(لِشَيْءٍ) ظرف مستقر، فاعله فيه "**هما**" راجع إلى "**ضميرين**"[(١)]. وهو معه جملة فعليّة منصوبة المحلّ صفة "**ضميرين**". (وَاحِدٍ) مجرور صفة "**شيء**". (مِثْلُ) معلوم. ("عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقًا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد [٣٠١/ب] المعنى[(٢)]: فـ"**علمت**": فعل وفاعل. و"**النون**": وقاية لا محلّ له. و"**الياء**": منصوب المحلّ مفعول أوّل لـ"**علمت**". و"**منطلقًا**": اسم فاعل، فاعله فيه "**أنا**" عبارة عن المتكلّم. وهو معه مركب منصوب لفظًا مفعوله الثاني.

---

(١) في هامش (أ): "راجع إلى ضميرين" بيان.

(٢) قوله: "المعنى" سقط من النسخة المخطوطة.

(و) استئناف. (لِبَعْضِهَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مقدّم. والضمير مضاف إليه لـ"**بعض**" راجع إلى "**أفعال القلوب**". (مَعْنىً) مرفوع تقديراً مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض. (آخَرُ) مرفوع صفة "**معنى**". (يَتَعَدَّى) مضارع مرفوع تقديراً بعامل معنويّ، فاعله فيه راجع إلى "**البعض**". والجملة مرفوعة المحلّ صفة بعد صفة لـ"معنى"، أو لا محلّ لها استئناف. (بِهِ) متعلّق بـ"**يتعدّى**". و"**الباء**": للسببيّة. والضمير راجع إلى "**معنى آخر**". (إِلَى وَاحِدٍ) متعلّق - أيضاً - بـ"**يتعدّى**".

(فَ"ظَنَنْتُ") "**الفاء**": للتفصيل. و"**ظننت**": مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (بِمَعْنَى) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها تفصيل. ("اتَّهَمْتُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**". (و) عاطفة. ("عَلِمْتُ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (بِمَعْنَى) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة الاسميّة السابقة. (عَرَفْتُ) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"معنى". (و) عاطفة. ("رَأَيْتُ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (بِمَعْنَى) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. ("أَبْصَرْتُ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه [٣٠٢/آ] لـ"**معنى**". (و) عاطفة. ("وَجَدْتُ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (بِمَعْنَى) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (أَصَبْتُ) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إلبه لـ"**معنى**".

مطلبٌ: في الأفعال الناقصة

(الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ) مرفوعة مبتدأ. "**الناقصة**": مرفوعة صفة "**الأفعال**"، أو مشغولة بإعراب الحكاية. (مَا) مرفوع المحل خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها

استئناف. (**وُضِعَ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة مرفوعة المحل صفة "**ما**"، أو لا محلّ لها صلته. (**لِتَقْرِيرِ**) "**اللام**": حرف جرّ صلة "**الوضع**"، أو للتعليل متعلّق بـ"**وضع**". و"**التقرير**": مجرور به لفظـًا ومنصوب محلًّا مفعول به غير صريح، أو مفعول له لـ"**وضع**" كما ذكره مولانا عبد الرحمن الجامي في «**شرحه**»، واختار الثاني العلّامة الكافيجي[1] في رسالة كتبها في قول النُّحاة: "**كان زيد قائمـًا**"، وأتى فيه اثنا عشر بحثـًا ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي ـ.

(**الفَاعِلِ**) مجرور لفظـًا مضاف إليه لـ"**تقرير**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. وقد تقدّم أن بعضهم يسمي المرفوع بعد "**كان**" فاعلاً ـ ومنهم المصنف ـ فلا تغفل. (**عَلَى صِفَةٍ**) متعلّق بـ"**التقرير**". وقيل: ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنَ الفاعل.

(و) عاطفة. (**هِيَ**) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**الأفعال الناقصة**" بتأويل الجماعة، كما في: "**الأشجار قطعت**". ("**كَانَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**الأفعال الناقصة ما وضع**"، أو استئناف أو اعتراض[2]. [٣٠٢/ب] (و) عاطفة. ("**صَارَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**كان**". (و) عاطفة. ("**أَصْبَحَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("**أَمْسَى**" و"**أَضْحَى**" و"**ظَلَّ**" و"**بَاتَ**" و"**آضَ**" و"**عَادَ**" و"**غَدَا**" و"**رَاحَ**" و"**مَا زَالَ**" و"**مَا انْفَكَّ**" و"**مَا فَتِئَ**" و"**مَا بَرِحَ**" و"**مَا دَامَ**" و"**لَيْسَ**") كلٌّ منها مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما.

---

(١) أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي الكافيجي (ت: ٨٧٩هـ)، وعرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، له: «نزهة المعرب» في النحو. «الأعلام» (١٥٠/٦).

(٢) في هامش (أ): "اعتراض" بيان.

مطلبٌ: في إعراب "ما جاءت حاجتك"

(و) عاطفة. (قَدْ) للتحقيق. (جَاءَ) ماض. ("مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعل "قد جاء". والجملة لا محلّ لها عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنه قيل: قد جاء الأفعال المذكورة ناقصة، وقد جاء "ما جاءت حاجتك"، ويحتمل الاستئناف والاعتراض. وإذا أريد المعنى: فـ"ما": نافية. و"**جاءت**": ماض ناقص. و"**التاء**": علامة التأنيث لا محلّ له، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**الغدارة**[١]". و"**حاجة**": منصوبة خبره. و"**الكاف**": مجرور المحل مضاف إليه لـ"**حاجة**". أو: "**ما**": استفهاميّة مرفوعة المحل مبتدأ، وفاعل "**جاءت**" راجع إلى "**ما**". وإنّما أنث الضمير باعتبار الخبر كما في: "**من كانت أمك؟**" ـ كما في «**الرضي**» ـ. و"**حاجتك**": منصوبة خبر "**جاءت**". والجملة فعلية مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. أو: "**ما**" الاستفهاميّة منصوبة المحلّ خبر مقدم لـ"**جاءت**". و"**حاجتك**": مرفوعة فاعله. ثم إنّ الاحتمال في "**حاجتك**" من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقليّ، بل هو مبنيّ على الرواية، قال في «**مغني اللبيب**»: يروى برفع "**حاجتك**" فالجملة فعليّة، وبنصبها فالجملة اسميّة؛ وذلك لأنّ "**جاء**" بمعنى "**صار**"؛ [٣٠٣/آ] فعلى الأوّل: "**ما**": خبرها، و"**حاجتك**": اسمها. وعلى الثاني: "**ما**": مبتدأ، واسمها ضمير "**ما**"، وأنّث؛ حملاً على معنى "**ما**"، و"**حاجتك**": خبرها. انتهى. ولا يخفى أنه ترك احتمال "**ما**" نافية في صورة النصب كما ذكرنا، فلا تغفل. وهذا الكلام أول مَنْ قاله الخوارج، قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين جاء إليهم رسولاً مِنْ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه[٢] ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ. وسبب مجيء ابن عباس إلى الخوارج

---

(١) هكذا وردت في النسخة المخطوطة.

(٢) في هامش (أ): فإنّ الخوارج لـمّا خرجوا عن طاعة عليّ كرم الله وجهه بالشبهة الواقعة فيهم، أرسل علي رضي الله عنه ابن عباس رضي الله عنهما دفعًا لشبههم.

رسولاً مِنْ علي كرم الله وجهه مُبَيَّنٌ في «**تعطيل تلبيس إبليس**» على وجه التفصيل لابن الجوزي[١].

(و) عاطفة. ("**قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على تركيب: "**ما جاءت حاجتك**". وإذا أريد المعنى: فـ"**قعدت**": ماض ناقص. و"**التاء**": علامة التأنيث لا محلّ له، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**الشفرة**" الّتي ذكرت فيما تقدم. و"**كأنّ**": حرف مشبّه بالفعل. والضمير منصوب المحل اسمه راجعه إلى المستكنّ في "**قعدت**". و"**حربة**": مرفوعة خبره. واسمه وخبره جملة اسميّة منصوبة المحل خبر "**قعدت**". وجملته لا محلّ لها استئناف.

وأوله: "أرهف شفرته حتى قعدت..."إلخ. فـ"**أرهف**": ماض، فاعله فيه راجع إلى رجل غائب. والإرهاف: التحديد مِنَ الحدّة. و"**شفرة**": منصوبة مفعوله. والضمير مضاف إليه لـ"**شفرة**" راجع إلى فاعل "**أرهف**". والشفرة ـ بفتح الشين أو ضمها ـ: السكين العظيم. و"**حتى**": ابتدائية لا محلّ لها. [٣٠٣/ب]

(تَدْخُلُ) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى المبتدأ؛ أعني "**هي**"، أو إلى "**الأفعال الناقصة**" بتأويل الجماعة. والجملة مرفوعة المحل خبر بعد الخبر لقوله: "**هي**"، أو لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**عَلَى الجُمْلَةِ**) متعلق بـ"**تدخل**". (**الاسْمِيَّةِ**) اسم منسوب، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**الجملة**". وهي معه مركّبة مجرورة لفظاً صفة "**الجملة**". (**لإِعْطَاءِ**) متعلّق بـ"**تدخل**" وعلّة له. (**الخَبَرِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**إعطاء**"، ومنصوب محلًّا مفعوله الأوّل. (**حُكْمَ**) منصوب مفعوله الثاني. (**مَعْنَاهَا**) مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**حكم**". والضمير مضاف إليه لـ"**معنى**"

---

(١) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، له نحو ثلاث مئة مصنف، منها: «تلبيس إبليس». «الأعلام» (٣/ ٣١٦).

راجع إلى "**الأفعال الناقصة**". (فَتَرْفَعُ) "**الفاء**": عاطفة. و"**ترفع**": مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى المستكن في "**تدخل**". والجملة فعلية مرفوعة المحل، أو لا محلّ لها عطف على جملة: "**تدخل**" عطف المسبب على السبب، ويحتمل كونها جواب "**إذا**" المقدر. وقيل: استئناف أو اعتراض. (الأَوَّلَ) منصوب مفعول به لـ"**ترفع**". (و) عاطفة. (تَنْصِبُ) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى المستكن في "**تدخل**"، أو في "**ترفع**". والجملة عطف على جملة: "**ترفع**". (الثَّانِي) منصوب مفعول به لـ"**تنصب**". (مِثْلُ) معلوم. ("كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**كان**": ماض ناقص. و"**زيد**": مرفوع اسمه. و"**قائمًا**": خبره.

(فـ"كَانَ") "**الفاء**": للتفصيل. و"**كان**": مراد اللفظ: [٣٠٤/آ] مرفوع تقديراً مبتدأ؛ هذا على تقدير الحكاية في "**كان**"، وهو الأكثر ـ كما في «**الرضي**» ـ ويجوز كونه مرفوعًا لفظًا على الابتداء بغير التنوين، بتأويل الكلمة على منع الصرف؛ للعلميّة لنفسها والتأنيث، بقرينة قوله: "**تكون ناقصة**" بالتأنيث[١]، وإن جاز كونها مع التنوين على الصرف بتأويل اللفظ في نفس الأمر، كما مرّ مراراً، فلا تغفل.

(تَكُونُ) مضارع ناقص. اسمه فيه "**هي**" راجع إلى "**كان**" بتأويل الكلمة. (نَاقِصَةً) اسم فاعل، فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى اسم "**تكون**". والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها تفصيل. (لِثُبُوتِ) ظرف مستقر منصوبة المحل صفة "**ناقصة**"، أو حال مِنَ المستكنّ في "**تكون**" أو "**ناقصة**"، أو خبر بعد خبر لـ"**تكون**". (خَبَرِهَا) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**ثبوت**"، ومرفوع محلًّا فاعله. والضمير مضاف إليه لـ"**خبر**" راجع إلى كلمة "**كان**". (مَاضِيًا) منصوب مفعول مطلق لـ"**ثبوت**"؛ أي: ثبوتًا ماضيًا بتقدير الموصوف، أو حال مِنَ

(١) في هامش (أ): في تكون وناقصة.

الخبر؛ فإنّه وإن كان مضافاً إليه لفظاً إلّا أنّه فاعل لـ"**ثبوت**" في الحقيقة. (**دَائِماً**) منصوب صفة "**ماضياً**". (**أَوْ**) عاطفة. (**مُنْقَطِعاً**) منصوب عطف على "**دائماً**".

(و) عاطفة. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقر منصوب المحل عطف على محل قوله: "**لثبوت**". ("**صَارَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**"؛ هذا على تقدير الحكاية، وهي الأكثر. ويجوز كونه مجروراً لفظاً مع التنوين بتأويل اللفظ، أو بغير التنوين بتأويل الكلمة؛ فعلى الأوّل: منصرف وجرّه بالكسرة، [٣٠٤/ب] وعلى الثاني: غير منصرف وجرّه بالفتحة ـ كما مرّ عن «**الرضي**»، فلا تغفل ـ.

(و) عاطفة. (**يَكُونُ**) مضارع ناقص. (**فِيهَا**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر مقدّم لـ"**يكون**". والضمير راجع إلى كلمة "**كان**". (**ضَمِيرُ**) مرفوع اسم "**يكون**". والجملة منصوبة المحلّ عطف على جملة "**بمعنى صار**"، أو على جملة "**لثبوت**". (**الشَّأْنِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**ضمير**"، أو مشغول بإعراب الحكاية على الاختلاف، كما في: "**عبد الله**" علماً.

(و) عاطفة. (**تَكُونُ**) مضارع ناقص. اسمه فيه "**هي**" راجع إلى كلمة "**كان**". (**تَامَّةً**) منصوبة خبر "**تكون**". والجملة مرفوعة المحل عطف على جملة "**تكون ناقصة**". (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقر منصوب المحل صفة لـ"**تامة**"، أو حال مِنَ المستكنّ في "**تكون**" أو "**تامّة**"، أو خبر بعد الخبر لـ"**تكون**". وقيل: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كائن بمعنى...إلخ. وهو ضعيف؛ لارتكاب التكلّف بلا اقتضاء، وهو مدخول. (**ثَبَتَ**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**". (و) عاطفة. (**زَائِدَةً**) منصوبة عطف على "**تامّة**".

(و) عاطفة. ("**صَارَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**لِلانْتِقَالِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**فكان تكون...**"**إلخ**. (و)

عاطفة. ("**أَصْبَحَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. ("**أَمْسَى**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**أصبح**". (و) عاطفة. ("**أَضْحَى**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (**لِاقْتِرَانِ**) ظرف مستقر، فاعله فيه [٣٠٥/أ] "**هي**" أو "**هنّ**" راجع إلى هذه المذكورات. والجملة الظرفيّة مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. (**مَضْمُونِ**) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**اقتران**"، ومرفوع محلًّا فاعله. (**الجُمْلَةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**مضمون**". (**بِأَوْقَاتِهَا**) متعلّق بـ"**اقتران**". والضمير مضاف إليه لـ"**أوقات**" راجع إلى هذه الأفعال المذكورة.

(و) عاطفة. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل عطف على جملة قوله: "**لاقتران...**"**إلخ**. ("**صَارَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**". (و) عاطفة. (**تَكُونُ**) مضارع ناقص، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى هذه الأفعال المذكورة بتأويل الجماعة. (**تَامَّةً**) منصوبة خبر "**تكون**". والجملة مرفوعة المحلّ عطف على الجملة الظرفية القريبة أو البعيدة. (و) عاطفة. ("**ظَلَّ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. ("**بَاتَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**ظلّ**". (**لِاقْتِرَانِ**) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هما**" راجع إلى "**ظلّ**" و"**بات**". والجملة الظرفية مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة الاسميّة القريبة أو البعيدة. (**مَضْمُونِ**) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**اقتران**"، ومرفوع محلًّا فاعله. (**الجُمْلَةِ**) مجرورة لفظًا مضاف إليها لـ"**مضمون**". (**بِوَقْتَيْهِمَا**) متعلّق بـ"**اقتران**". والضمير مضاف إليه لـ"**وقتي**" راجع إلى "**ظلّ**" و"**بات**"؛ أصله "**وقتين**"، حذف نونه للإضافة.

(و) عاطفة. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقر مرفوع المحلّ عطف على جملة قوله: "**لاقتران**". ("**صَارَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**". (و) عاطفة.

("مَا زَالَ") مراد اللفظ: مرفوع [٣٠٥/ب] تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. ("مَا بَرِحَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "ما زال". (و"مَا فَتِئَ" و"مَا انْفَكَّ") كلٌّ منهما مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (لِاسْتِمْرَارِ) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "هي" أو "هنّ" راجع إلى هذه الأفعال الأربعة المذكورة، على طريق: **"الأشجار قطعت أو قطعن"**. والجملة الظرفية مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (خَبَرِهَا) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ**"استمرار"**، ومرفوع محلًّا فاعله. والضمير مضاف إليه لـ**"خبر"** راجع إلى الأفعال الأربعة المذكورة. (لِفَاعِلِهَا) متعلّق بـ**"الاستمرار"**. والضمير مضاف إليه لـ**"فاعل"** راجع إلى الأفعال الأربعة[1] المذكورة.

(مُذْ) ظرف مِنَ الظروف المبنيّة بمعنى أوّل المدّة، مبنيّ على السكون، مرفوع المحلّ مبتدأ عند المصنف، كما مرّ في بحث الظروف. (قَبِلَهُ) ماض كـ**"علم"**، فاعله فيه راجع إلى **"الفاعل"**. والضمير الراجع إلى الخبر منصوب المحلّ مفعوله. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ بتقدير الزمان؛ أي: زمان قَبِله. وعند الزجّاج: **"مذ"** خبر مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر. وعلى هذين القولين: فالجملة الاسميّة كبرى لا محل لها استئناف. وقال السيرافي: هي منصوبة المحلّ على الحال[2]. ولا يَرِدُ عليه أنّه لا بدّ في الجملة الاسميّة الواقعة حالاً مِنَ الواو؛ لأنّ ذلك إذا لم يجعل الجملة مؤولة بالمفرد كما في: **"كلّمته فوه إلى فِيَّ"**.. فإنّه [٣٠٦/آ] بتأويل مشافهاً. وقد فسّر السيرافي **"مذ يوم الجمعة"** في **"ما رأيت زيداً مذ يوم الجمعة"** بقوله: متقدّماً ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

---

(١) في هامش (أ): "الأربعة" بيان.

(٢) في هامش (أ): "على الحال" بيان.

مطلبٌ: في كون "مذ" و"منذ" ظرفاً للفعل المتقدم، وهو الصحيح على ما قال ابن مالك

وعند أكثر الكوفيين: فـ"**مذ**": منصوب المحلّ مفعول فيه لـ"**استمرار**". وجملة "**قبله**": مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**مذ**". وفي «**شرح التسهيل**» لابن مالك: وهذا هو الصحيح. وهكذا في «**شرح لبّ الألباب**» للسيد عبد الله. والمراد بالقبول: الصلاحية ـ كما في «**الرضي**» ـ.

(و) عاطفة. (يَلْزَمُهَا) مضارع. والضمير منصوب المحل مفعوله راجع إلى الأفعال المذكورة. (النَّفْيُ) مرفوع فاعله. والجملة فعليّة مرفوعة المحل عطف على خبر المبتدأ؛ أعني به قوله: "**الاستمرار خبرها**". وقيل: لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. ("مَا دَامَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (لِتَوقِيتِ) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة اسميّة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (أَمْرٍ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**توقيت**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (بِمُدَّةِ) متعلّق بـ"**توقيت**". (ثُبُوتِ) مجرور مضاف إليه لـ"مدّة". (خَبَرِهَا) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**ثبوت**"، ومرفوع محلًّا فاعله. والضمير مضاف إليه لـ"**خبر**" راجع إلى "**ما دام**" بتأويل الكلمة. (لِفَاعِلِهَا) متعلّق بالثبوت. والضمير مضاف إليه لـ"**فاعل**" راجع إلى كلمة "**ما دام**".

(ومِنْ ثَمَّة) متعلّق بـ"**احتاج**" الآتي وعلّة له؛ لأن "**مِن**" للتعليل، و"**ثمّة**": إشارة إلى الحكم السابق بطريق الاستعارة ـ كما مرّ ـ. (احْتَاجَ) ماض، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى "**ما دام**" بتأويل اللفظ. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (إِلَى كَلَامٍ) متعلّق [٣٠٦/ ب] بـ"**احتاج**". (لِأَنَّهُ) "**اللام**": حرف جرّ متعلّق بـ"**احتاج**". و"**أنّ**": حرف مشبّه بالفعل. والضمير منصوب المحل اسمه راجع إلى "**ما دام**". (ظَرْفٌ) مرفوع[1] خبر "**أنّ**". واسمه وخبره في تأويل المفرد محلّه القريب مجرور باللام، ومحلّه البعيد

---

(١) في هامش (أ): "مرفوع" بيان.

منصوب بدل من قوله: "**ثمه**"، أو مفعول له للاحتياج إلى الكلام. وكون "**ما دام**" للتوقيت علّة لكونه ظرفـًا، وتحقّق الاحتياج بناءً عليه، فلا يرد ما أورد مِن تعلّق العلّتين بلا تبعيّة بفعل واحد ـ كما في «**شرح الهندي**»ـ.

(و) عاطفة. ("لَيْسَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**لِنَفْيِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والجملة الاسميّة لا محل لها عطف على أحدهما. (**مَضْمُونِ**) مجرور لفظـًا مضاف إليه لـ"**نفي**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (**الجُمْلَةِ**) مجرورة مضاف إليه لـ"**مضمون**". (**حَالاً**) منصوب مفعول فيه لـ"**نفي**"؛ أي: في زمان حال، بتقدير المضاف. (**وقِيلَ**) ماض مجهول. (**مُطْلَقـًا**) مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: هو لنفي مضمون الجملة مطلقـًا ـ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل لـ"**قيل**". والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل في هذا المقام: قيل: ليس[1] موضوع لهذا، وقيل: موضوع لهكذا. فـ"**مطلقـًا**": مفعول فيه أو مفعول مطلق لـ"**نفي**"؛ أي: زمانـًا مطلقـًا أو نفيـًا مطلقـًا، أو مفعول مطلق لـ"**أطلق**" المقدّر. وجملته اعتراض، أو حال بتدقير "**قد**".

(و) استئناف. (**يَجُوزُ**) مضارع. (**تَقْدِيمُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض. (**أَخْبَارِهَا**) مجرورة لفظـًا مضاف إليها لـ"**تقديم**"، [٣٠٧/آ] ومنصوبة محلًّا مفعوله. والضمير مضاف إليه لـ"**أخبار**" راجع إلى "**الأفعال الناقصة**" بتأويل الجماعة. (**كُلِّهَا**) مجرور تأكيد معنويّ لـ"**أخبار**"، أو الضمير المجرور. والضمير مضاف إليه لـ"**كل**" راجع إلى "**الأخبار**"[2] بتأويل الجماعة، أو إلى الضمير المجرور. وفي «**الهندي**»: أو "**كلّها**" بدل. فتدبر. (**عَلَى أَسْمَائِهَا**) متعلّق بـ"**تقديم**". والضمير مضاف إليه لـ"**أسماء**" راجع إلى "**الأفعال الناقصة**".

---

(١) في هامش (أ): أي: لفظ "ليس".

(٢) في هامش (أ): قوله: "راجع إلى الأخبار..."إلخ فيه لفّ ونشر على ترتيب اللّف.

(و) عاطفة. (هِيَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**الأفعال الناقصة**" بتأويل الجماعة، أو إلى "**الأخبار**". وفيه[1]: أنّ قوله: "**وهو من كان...**" **إلخ** يأباه. وفيه: أنّه يمكن إصلاحه بحذف مضاف ـ كما في «**شرح الهندي**» ـ. (**فِي تَقْدِيمِهَا**) ظرف لغو للخبر الظرف؛ أعني به: على ثلاثة أقسام، أو متعلقه المحذوف ـ كما مرّ الاختلاف ـ. والضمير المجرور محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**تقديم**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله راجع إلى "**أخبار الأفعال الناقصة**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المبتدأ على قول، أو مِنْ ضميره المستكنّ في الخبر عند الأخفش وابن بَرْهان؛ خلافاً لسيبويه، فإنّه لم يجوّز تقديم الحال على عامله الظرف مطلقاً ـ كما مرّ التفصيل، فلا تغفل ـ. (**عَلَيْهَا**) متعلّق بـ"**التقديم**". والضمير راجع إلى "**الأفعال الناقصة**". (**عَلَى ثَلَاثَةِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**يجوز تقديم أخبارها**"، عطف الاسميّة على الفعليّة. [٣٠٧/ب] وقيل: استئناف أو اعتراض. (**أَقْسَامٍ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**ثلاثة**".

(**قِسْمٌ**) مجرور على أنّه وحده بدل البعض من "**ثلاثة أقسام**" بحذف العائد؛ أي: منها. أو بدل الكل مع ما عطف عليه منها. أو مرفوع على أنّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الأوّل منها. أو مبتدأ بحذف الصفة[2]؛ أي: منها، خبره قوله الآتي: "**يجوز**". والجملة الاسميّة على الاحتمالين الأخيرين استئناف، أو صفة "**ثلاثة أقسام**". (**يَجُوزُ**) مضارع، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى التقديم. والجملة مجرورة المحلّ، أو مرفوعة المحل صفة "**قسم**" بتقدير العائد إلى الموصوف؛ أي: فيه، أو مرفوعة المحل خبر المبتدأ بتقدير

---

(١) في هامش (أ): أي: في إرجاع الضمير إلى "الأخبار".

(٢) في هامش (أ): قوله: "بحذف الصفة" فعلى هذا يكون المبتدأ النكرة مخصّصاً بصفة محذوفة، وقيل: إنه مخصّص بكونه في مقام التفصيل ـ كما في «الأشباه» ـ، والأول هو الصحيح ـ كما في «مغني اللبيب» ـ.

العائد إلى المبتدأ على الاحتمال الأخير. والعجب أنّ المعربين ساكتون عنه مع أنّه الظاهر، كما لا يخفى على ذي العقل الطاهر.

(وهُوَ) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**القسم الأوّل**". (مِنْ "كَانَ") ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض. (إِلَى "رَاحَ") متعلّق بالظرف المستقرّ، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ "**كان**"، على أن يكون "**إلى**" بمعنى "**مع**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وفي «**الهندي**»: أنّ "**إلى**" لانتهاء الغاية متعلّق بمقدّر؛ أي: بالغـاً أو واصلاً، وما بعد إلى هنا داخل فيما قبله بالدليل، وهو الحصر المذكور.

(و) عاطفة. (قِسْمٌ) مجرور عطف على "**قسم**" السابق، أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الثاني منها. والجملة لا محل لها، أو مجرورة المحلّ عطف على جملة "**الأول قسم**"، أو مبتدأ خبره قوله الآتي: [٣٠٨/آ] "**لا يجوز**". والجملة لا محلّ لها، أو مجرورة المحلّ[1] عطف على جملة: "**قسم يجوز**". (لَا) نافية. (يَجُوزُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى التقديم المذكور. والجملة صفة "**قسم**"، أو خبر المبتدأ بتقدير العائد؛ أي: فيه ـ كما تقدم ـ.

(وهُوَ) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**القسم الذي لا يجوز**". (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة استئناف أو اعتراض. (فِي أَوَّلِهِ) ظرف مستقرّ. والضمير مضاف إليه لـ"**أوّل**" راجع إلى "**ما**". ("مَا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله، أو مبتدأ مؤخر والظرف مرفوع المحل خبر مقدّم. والجملة الظرفيّة أو الاسميّة مرفوعة المحل صفة "**ما**"، أو لا محلّ لها صلته.

(خِلَافًا) منصوب مفعول مطلق لـ"**خالف**" المقدّر. (لِابْنِ) ظرف مستقرّ مرفوع

---

(١) في هامش (أ): "المحلّ" بيان.

المحل خبر مبتدأ[١] محذوف؛ أي: إرادتي كائن لابن...إلخ. وقد سبق التفصيل، فلا تغفل. (كَيْسَانَ) ـ مجرور بالفتحة؛ لكونه غير منصرف؛ للعلميّة والألف والنون المزيدتين ـ: مضاف إليه لـ"ابن"، أو مشغول بإعراب الحكاية، كما في "**عبد الله**" علماً. (**فِي غَيْرِ**) ظرف للظرف المستقر أو لمتعلّقه[٢] المحذوف؛ أعني به: "**لابن كيسان**"، أو ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر بعد الخبر للمبتدأ المحذوف؛ أي: هذا ـ يعني خلاف ابن كيسان ـ كائن في غير...إلخ. ("مَا دَامَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**غير**".

(و) عاطفة. (قِسْمٌ) مجرور عطف على "**قسم**" القريب أو البعيد، أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الثالث منها. والجملة لا محلّ لها، أو مجرورة المحلّ عطف على جملة "**الأوّل قسم**"، أو على [٣٠٨/ب] جملة "**قسم لا يجوز**"، أو مبتدأ خبره قوله الآتي: "**مختلف**". والجملة حينئذٍ عطف على جملة "**قسم يجوز**"، أو على جملة "**قسم لا يجوز**". (مُخْتَلَفٌ) مجرور أو مرفوع صفة "**قسم**"، أو مرفوع خبر المبتدأ. وقد سبق التفصيل. (فِيهِ) متعلق بـ"**مختلف**"، ونائب فاعله. والضمير راجع إلى "**قسم**". (وَهُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**القسم المختلف فيه**". ("لَيْسَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

مطلبٌ: في أفعال المقاربة

(**أَفْعَالُ**) مرفوعة مبتدأ. (**المُقَارَبَةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**أفعال**". (مَا) مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (وُضِعَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (لِدُنُوِّ) متعلّق بـ"**وضع**". (الخَبَرِ) مجرور

---

(١) في هامش (أ): "خبر مبتدأ" بيان.

(٢) في هامش (أ): قوله: "أو لمتعلّقه" هذا الترديد مبنيّ على الاختلاف في أنّ العمل في الظرف هل للظرف المستقرّ أو لمتعلّقه المحذوف؟ كما ذكرناه فيما سبق.

لفظاً مضاف إليه لـ"دنوّ"، ومرفوع محلًّا فاعله. (رَجَاءً) منصوب مفعول مطلق لـ"دنوّ"؛ أي: دنوّ رجاء، بتقدير المضاف. أو تمييز عن نسبة "الدنوّ" إلى الخبر، أو خبر "كان" المقدّر؛ أي: سواء كان رجاء. أو حال مِنَ "الخبر" ـ كما في «البديع»[1] ـ. (أَوْ) عاطفة. (حُصُولاً) منصوب عطف على "رجاء". (أَوْ) عاطفة. (أَخْذاً) منصوب عطف على القريب أو البعيد. (فِيهِ) متعلّق بـ"أخذاً". والضمير راجع إلى "الخبر".

(فالأَوَّلُ) "الفاء": للتفصيل. و"الأوّل": مرفوع مبتدأ. ("عَسَى") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره. والجملة لا محلّ لها تفصيل. (وهُوَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "عسى". (غَيْرُ) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

مطلبٌ: في أنَّ المتصرف بكسر الراء، وفتحه لحن

(مُتَصَرِّفٍ[2]) مجرور مضاف إليه لـ"غير". ثم إنّه بكسر الراء، [٣٠٩/أ] وفتحه لَحْنٌ[3]؛ للزومه ـ كما في «شرح العزّي» لعليّ القاري[4] ـ. (تَقُولُ) مضارع، فاعله فيه "أنت". والجملة لا محلّ لها استئناف. ("عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ") مراد اللفظ: منصوب تقديراً مقول القول. وإذا أريد المعنى: فـ"عسى": فعل ماض ـ من أفعال المقاربة ـ مبنيّ على الفتح تقديراً لا محلّ له. و"زيد": مرفوع اسمه، أو فاعله، على الاختلاف ـ كما مرّ في مرفوع باب "كان" ـ. و"أنْ": ناصبة. و"يخرج": مضارع منصوب بـ"أن"، فاعله فيه راجع إلى "زيد". والجملة فعليّة لا محلّ لها صِلَةُ "أَنْ". وهي في تأويل المفرد منصوبة المحلّ خبر "عسى"، بتقدير المضاف في جانب الاسم أو الخبر؛ أي: عسى حال زيد أو ذا أن يخرج؛ لتصحيح الحكم. وقيل: لا حاجة إلى تقدير المضاف؛ لأنه من قبيل رجل عدل.

---

(١) في هامش (أ): نقله صاحب «المعرب».

(٢) في هامش (أ): "متصرف" بيان.

(٣) في هامش (أ): "لَحْنٌ" بيان.

(٤) في هامش (أ): ذكره عند قوله: وكذلك سائر متصرفاته.

وقيل: إنّ "أَنْ" زائدة لا مصدريّة. ورُدّ بأنّه ليس بشيء؛ لأنّها قد نصبت؛ ولأنّها لا تسقط إلّا قليلاً.

مطلبٌ: في أن الزائد يعمل عند الأخفش

وأجيب: بأنّ الردّ الأوّل إنّما يتمشى على غير مذهب الأخفش، وإلّا فهو يرى عمل "أَنْ" الزائدة.

مطلبٌ: في أن الزائد قد يكون لازماً

وبأنّ الردّ الثاني مدفوع بأنّه قد يكون الزائد لازمًا، كما في: **"أحسن به"**. ويؤيده: ما ذكره السيوطي في «**الأشباه والنظائر**» مِنْ أنّه قال بعضهم: إِنّ "أَنْ" هذه زائدة لازمة. وحينئذٍ لا نقدّر بالمصدر، ويزول إشكال: كيف يقع الخبر مصدراً عن الجُثّة؟ انتهى.

وقيل: المضارع مع "أَنْ" مشبّه[1] بالمفعول، وليس بخبر؛ لعدم صدقه على الاسم. وتقدير المضاف تكلّف؛ وذلك لأنّ المعنى الأصلي: **"قارب زيد أن يخرج"**؛ أي: الخروج، [٣٠٩/ ب] ثم نقل إلى إِنشَاء الطمع. فالمضارع مع "أَنْ" وإِنْ لم يبق على المفعوليّة في صورة الإنشاء فهو مشبّه بالمفعول الّذي كان في صورة الخبر، فانتصب؛ لشبهه بالمفعول، و"**عسى**" على هذا تامّة.

وقال الكوفيّون: إنّ الفعل مع "أَنْ" في محلّ الرفع بدل ممّا قبله بدل الاشتمال؛ لأنّ فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس. وقال الشارح الرضي: والذي أُرَى أنّ هذا وجه قريب. إلّا أنّ ابن هشام ردّ قول الكوفيين في «**مغني اللبيب**» بأنّه يكون حينئذٍ بدلاً لازمًا يتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

(١) في هامش (أ): كما في "زيد حسن الوجه" بالنصب ـ كما مر ـ.

مطلبٌ: في أنّه لا مانع من كون البدل لازماً في بعض المواضع

وأجاب عن ردّه الدمامينيّ في «شرحه» حيث قال: لهم أن يقولوا: أيّ مانع يمنع مِنْ وقوع البدل لازماً في بعض الصور مع مجيء مثل ذلك في بعض التوابع، كوصف مجرور "ربّ" إذا كان ظاهراً، والبدل أولى بذلك؛ لأنّه المقصود بالحكم. انتهى.

وههنا أقوال أُخَر مذكورة في «مغني اللبيب»، فراجع إليه إنْ كنت العاقل اللبيب.

(و) عاطفة. ("عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ") مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على تركيب "عسى زيد أن يخرج". وإذا أريد المعنى: فـ"عسى": فعل ماض - مِنْ أفعال المقاربة - مبني على الفتح تقديراً لا محلّ له. و"أَنْ": ناصبة. و"يخرج": مضارع منصوب بـ"أن". و"زيد": مرفوع فاعله. والجملة في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ اسم "عسى" قائم مقام خبره؛ فعلى هذا: فـ"عسى": ناقص أو فاعله؛ فعلى هذا: هو تامّ بمعنى "قرب". ويحتمل كون [٣١٠/آ] "أن يخرج" خبراً مقدّماً. و"زيد": اسماً مؤخراً لـ"عسى". ويجوز التنازع بأن يعمل "عسى" في "زيد" على الاسميّة، وفاعل "يخرج" مضمر فيه راجع إلى "زيد"؛ لتقدمه رتبة، ويعمل "يخرج" فيه على الفاعلية، وفاعل "عسى" مضمر فيه راجع إلى "زيد"؛ لأنّه وإنْ لزم في هذه الصورة إضمار قبل الذكر إلّا أنّه جائز في العمدة، بشرط التفسير عند جمهور العلماء - كما مرّ في بحث التنازع -.

(وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. (يُحْذَفُ) مضارع مجهول. ("أَنْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة لا محل لها استئناف أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: يذكر "أَنْ" كثيراً وقد يحذف "أن".

(و) عاطفة. (الثَّانِي) مرفوع تقديراً مبتدأ. ("كَادَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "الأوّل عسى". (تَقُولُ) مضارع، فاعله فيه "أنت". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. ("كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ") مراد اللفظ:

منصوب تقديراً مقول القول. وإذا أريد المعنى: فـ"**كاد**": ماض مِنْ أفعال المقاربة. و"**زيد**": مرفوع اسمه. و"**يجيء**": مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**زيد**". والجملة فعليّة منصوبة المحلّ خبره.

(**وقَدْ**) للتحقيق مع التقليل. (**يَدْخُلُ**) مضارع. (**"أَنْ"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى ـ كما مرّ آنفـًا ـ. (**و**) استئناف. (**إِذَا**) شرطيّة منصوبة المحلّ مفعول فيه لشرطها أو جوابها. (**دَخَلَ**) ماض مبنيّ على الفتح لا محلّ له. (**النَّفْيُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (**عَلَى "كَادَ"**) متعلّق[١] [٣١٠/ب] بـ"**دخل**". (**فهُوَ**) "**الفاء**": جوابيّة. و"**هو**": مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**كاد**". (**كَالأَفْعَالِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسمية لا محلّ لها جواب الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها استئناف. (**عَلَى الأَصَحِّ**) متعلّق بالظرف المستقر؛ أعني به "**كالأفعال**"، أو ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن على الأصح. والجملة اعتراض.

(**وقِيلَ**) ماض مجهول. (**يَكُونُ لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقـًا**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل لـ"**قيل**". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قال المصنف: قيل: هو كالأفعال، وقيل: يكون...إلخ. وإذا أريد المعنى: فـ"**يكون**": مضارع ناقص. اسمه فيه راجع إلى "**نفي كاد**". و"**للإثبات**": ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر "**يكون**". وجملته لا محلّ لها استئناف، لا مرفوعة المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: كاد يكون...إلخ كما زعم[٢]. و"**مطلقـًا**": منصوب ظرف أو

---

(١) في هامش (أ): "متعلق" بيان.

(٢) في هامش (أ): فيه رد لبعض المعربين.

مفعول مطلق لـ"**يكون**"؛ أي: زماناً مطلقاً أو كوناً مطلقاً، أو مفعول مطلق لـ"**أطلق**" المقدّر. وجملته اعتراض أو حال بتقدير "**قد**" مِنَ المستكنّ في "**يكون**".

مطلبٌ: في أن الواو بعد المقول يكون تارة من الحاكي، وقد يكون من المحكي، ويختلف الإعراب بحسب الاعتبارين

(و) عاطفة. (قِيلَ) ماض مجهول. (**يَكُونُ فِي المَاضِي لِلإِثْبَاتِ وفِي المُسْتَقْبَلِ كَالأَفْعَالِ**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل لـ"**قيل**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**قيل**" السابق. وقيل: قوله: "**يكون في الماضي للإثبات**" مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مقول القول. وقوله: "**وفي المستقبل كالأفعال**" عطف على المقول. وفيه نظر؛ لأنّه إنّما يصحّ هذا إذا كان "**الواو**" مِنَ الحاكي، وليس كذلك، بل مِنَ المحكيّ؛ فحينئذٍ لا بدّ مِنْ أنْ يكون المجموع مقول القول، كما قال ابن هشام في «**مغني اللبيب**»: إذا قيل: قال زيد: "عبدالله منطلق وعمرو مقيم" فليست الجملة الأولى في محلّ [٣١١/آ] نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتان معـًا في موضع نصب، ولا محلّ لواحدة منهما؛ لأنّ المقول مجموعهما، وكل منهما جُزْءٌ[١] للمقول، كما أنّ جزأي[٢] الجملة الواحدة لا محلّ لها باعتبار القول. فتأمل. انتهى.

ولا يخفى أنّ ما قاله مبنيّ على جعل الواو مِنَ المحكي؛ لأنّ الحاكي حكى هذا المقول بعينه، فكان المجموع في تأويل هذا اللفظ، فيكون الإعراب للمجموع. وأما إن كان الواو مِنَ الحاكي فالجملة[٣] الأولى وحدها منصوبة المحلّ مقول القول، والواو عاطفة، والجملة الثانية أيضـًا منصوبة المحل عطف على الجملة الأولى ـ كما صرح به الدماميني في «**شرحه**» ـ. ولعل وجه التأمل ما ذكرناه، وقد مرّ فيما سبق.

---

(١) في هامش (أ): "جُزْءٌ" بيان.

(٢) في هامش (أ): أصله: جزأين، حذف نونه للإضافة، فاجتمع الساكنان، فلدفعهما حرّك الياء بالكسرة.

(٣) في هامش (أ): "فالجملة" بيان.

وإذا أريد المعنى: فـ"**يكون**": مضارع ناقص. اسمه فيه راجع إلى النفي الداخل على كاد وما يشتق منه. وفي الماضي[١] ظرف لـ"**يكون**". و"**للإثبات**": ظرف مستقرّ منصوب المحل خبر "**يكون**". وجملته لا محل لها استئناف. و"**الواو**": عاطفة. وقوله: "**في المستقبل**" عطف على "**في الماضي**". و"**كالأفعال**": ظرف مستقرّ منصوب المحلّ عطف على محلّ "**للإثبات**"، مِنْ قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد.

(**تَمَسُّكًا**) منصوب مفعول له لـ"**قيل**" على أن يكون مصدراً مجهولاً، ولـ"**قالوا**" المقدر على أن يكون مصدراً معلومًا، أو حال من فاعل "**قالوا**" المقدّر؛ أي: متمسّكين. (**بِقَوْلِهِ**) متعلق بـ"**تمسكًا**". والضمير مضاف إليه لـ"**قول**" راجع إلى الله تعالى[٢] شأنه، وعمّ نواله. (**تَعَالَى**) ماض، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى الله تعالى. والجملة لا محلّ لها اعتراض. (﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف بيان، أو بدل الكل من القول، أو مرفوع تقديراً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو، أو منصوب تقديراً مفعول "**أعني**" المقدر. ولا يجوز كونه منصوبًا تقديراً على أنّه مقول القول [٣١١/ب] كما زعمه أكثر المعلّمين والمتعلّمين الذين لم يسمعوا كلام علماء الكاملين؛ لأنّ القول هنا بمعنى المقول لا بمعنى المصدر. كذا أفاده شيخنا الشيخ محمد أفندي، عليه رحمة الملك الهادي، نقلاً عن شيخه عالم محمد أفندي الكوزلحصاري. ثم رأيت في «**حاشية التلويح**» في بحث تعريف الأمر للمولى حسن چلبي ما يوافقه.

وإذا أريد المعنى: فـ"**الواو**": حاليّة[٣] أو اعتراضيّة. و"**ما**": حرف نفي. و"**كاد**":

---

(١) في هامش (أ): "الماضي" بيان.

(٢) في هامش (أ): "تعالى" بيان.

(٣) في هامش (أ): "فالواو: حاليّة" بيان.

فعل ماض من أفعال المقاربة. و"**الواو**": مرفوع المحلّ فاعله، أو اسمه، على الاختلاف، راجع إلى قوم موسى عليه السلام. وجملة "**يفعلون**" منصوبة المحلّ خبر "**كاد**". وجملته فعليّة منصوبة المحلّ حال مِنْ ضمير الجمع في "**ذبحوها**"، أو لا محلّ لها اعتراض.

(و) عاطفة. (بِقَوْلِ) "**الباء**": حرف جرّ متعلّق ـ أيضـًا ـ بـ"**تمسكـًا**". و"**قول**": مجرور به لفظـًا، ومنصوب محلًّا، عطف على محلّ قوله: "**بقوله تعالى**". وقد تقرر في محلّه جواز تعلق الجارّين بمعنى واحد بفعل واحد بطريق العطف ـ كما مرّ مراراً ـ. (ذِي الرُّمَّةِ[1]) مجرور تقديراً ـ لحذف الياء من اللفظ؛ لالتقاء الساكنين، كما في «**الإظهار**» ـ مضاف إليه لـ"**قول**". و"**الرّمة**": مجرورة مضاف إليها لـ"**ذي**"، أو مشغولة بإعراب الحكاية، كما في: "**عبد الله**" علمـًا.

(إِذَا غَيَّـرَ الهَجْـرُ المُحِبِّـينَ لَـمْ يَكَـدْ * رَسِيسُ الهَـوَى مِـنْ حُـبِّ مَيَّـةَ يَبْـرَحُ)

مراد اللفظ: مجرور تقديراً بدل الكل، أو عطف بيان لـ"**قول**"، أو مرفوع تقديراً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو، أو منصوب تقديراً مفعول أعني المقدّر ـ كما مرّ عن قريب ـ. وإذا أريد المعنى: فـ"**إذا**": شرطيّة منصوبة المحل مفعول فيه لشرطها أو جوابها. و"**غيّر**": ماض من باب التفعيل. و"**الهجر**": مرفوع [٣١٢/آ] فاعله. ويروى بدله: "**النأي**"، وهو البعد ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب. والهجر: ضدّ الوصل. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". و"**المحبّين**": منصوب مفعوله بتقدير المضاف؛ أي: "**محبّة المحبّين**". و"**لم**": حرف جازم. و"**يكد**": مضارع ـ من أفعال المقاربة ـ مجزوم بـ"**لم**". و"**الرسيس**": مرفوع

---

(١) ذو الرُّمَّة: أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي (ت١١٧هـ)، من فحول الطبقة الثانية في عصره. «الأعلام» (٥/ ١٢٤).

اسمه. و"**الهوى**": مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**رسيس**". وفي «**الهندي**»: الرسيس: الثابت. والإضافة من باب "**جَرد قطيفةٍ**"، وهكذا[١] في «**الشهاب**». ثم إنّه أراد بـ"**رسيس الهوى**" نفسه ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. و"**من حبّ**": متعلّق بـ"**يبرح**" الآتي. و"**ميّة**": مجرور لفظاً بالفتحة ـ لكونها غير منصرفة؛ للعلميّة والتأنيث ـ مضاف إليها لـ"**حبّ**"، ومنصوبة محلًّا مفعوله ـ كما يفهم مِن «**شرح العصام**» ـ. و"**يبرح**": مضارع بمعنى "**يزول**"، فاعله فيه راجع إلى اسم "**لم يكد**". والجملة منصوبة المحلّ خبره.

(و) عاطفة. (**الثَّالِثُ**) مرفوع مبتدأ. ("**طَفِقَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره[٢]. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**الأوّل عسى**"، أو على جملة "**الثاني كاد**". (**و**) عاطفة. ("**كَرَبَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**طفق**". (و"**جَعَلَ**" و"**أَخَذَ**") كلٌّ منهما مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (**وَهِيَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى هذه الأفعال الأربعة بتأويل الجماعة. (**مِثْلُ**) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. ("**كَادَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". (و) عاطفة. ("**أَوْشَكَ**") [٣١٢/ب] مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب وهو "**أخذ**"، أو على البعيد وهو "**طفق**". (**وهِيَ**) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**أوشك**" بتأويل الكلمة أو اللفظة. (**مِثْلُ**) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. ("**عَسَى**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". (و) عاطفة. ("**كَادَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**عسى**". (**فِي الِاسْتِعْمَالِ**) ظرف لـ"**مثل**"، أو ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا يعني كون "**أوشك**" مثل "**عسى وكاد**" كائن في الاستعمال.

---

(١) في هامش (أ): "وهكذا" بيان.

(٢) في هامش (أ): "خبره" بيان.

مطلبٌ: في فعل التعجب

(**فِعْلُ**) مرفوع مبتدأ. (**التَّعَجُّبِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**فعل**". وفي بعض النسخ: "**أفعال التعجب**". وفي أكثر النسخ: "**فعلا**[١] **التعجب**" بصيغة التثنية. (**مَا**) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (**وُضِعَ**) ماض مجهول، نائب الفاعل[٢] فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**لِإِنْشَاءِ**) متعلّق بـ"**وضع**". (**التَّعَجُّبِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**إنشاء**"، ومنصوب محلًّا مفعوله.

(و) عاطفة. (**لَهُ**) ظرف مستقرّ[٣] مرفوع المحلّ خبر مقدّم وجوباً، كما في قولهم: "**في الدار رجل**". والضمير راجع إلى "**فعل التعجب**"، أو إلى "**ما وضع**". (**صِيغَتَانِ**) مرفوعة مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**فعل التعجب ما وضع**"[٤]. وقيل: استئناف أو اعتراض.

("**مَا أَفْعَلَهُ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الأول. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. أو بدل[٥] البعض من "**صيغتان**" بتقدير العائد؛ أي: منهما. (**و**) عاطفة. ("**أَفْعِلْ بِهِ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الثاني. والجملة الاسميّة لا محلّ لها [٣١٣/أ] عطف على جملة "**الأوّل ما أفعله**". أو "**أفعل به**" مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**ما أفعله**" على تقدير كونه بدلاً. ويحتمل أن يكون المجموع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما. أو بدل الكل أو عطف

---

(١) في هامش (أ): فعلى هذا يكون "فعلا" مرفوعاً تقديراً لكون ألفه محذوفاً من اللفظ لالتقاء الساكنين، وأصله: فعلان، حذف نونه لأجل الإضافة.

(٢) في هامش (أ): "نائب الفاعل" بيان.

(٣) في هامش (أ): فاعله فيه "هما" راجع إلى المبتدأ المؤخر.

(٤) في هامش (أ): "على جملة فعل التعجب ما وضع" بيان.

(٥) في هامش (أ): قوله: "أو بدل" عطف على قوله: "خبر مبتدأ محذوف".

البيان لـ"**صيغتان**". أو مفعول "**أعني**" المقدّر. (**وهُمَا**) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**ما أفعله وأفعل به**"، لا إلى "**صيغتان**". وإلّا لوجب أن يقال: "**متصرفتين**" بالتأنيث، إلّا أن يؤول ويقال: إن الصيغتان عبارتان عن "**ما أفعله وأفعل به**"، فالصيغتان وإن كانت مؤنثة لفظاً إلّا أنّها مذكر معنى، وبهذا الاعتبار صح رجوع الضمير المذكر إليها. (**غَيْرُ**) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة اسمية لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**مُتَصَرِّفَيْنِ**) - بكسر الراء - اسم فاعل تثنية - وفتحها لحن كما مرّ -، فاعله فيه "**هما**" راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**غير**".

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**مَا أَحْسَنَ زَيْداً**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ما**": مرفوع المحل مبتدأ بالاتفاق. إلّا أنّهم اختلفوا فيه، فقال سيبويه: إنّه نكرة بمعنى "**شيء**"، من باب: "**شرّ أهرّ ذا ناب**". وقال الأخفش: موصول. وقال الفرّاء: استفهام. و"**أحسن**": فعل ماض، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى "**ما**". و"**زيداً**": مفعوله. والجملة مرفوعة المحل خبر المبتدأ، أو لا محل لها صلة الموصول والخبر محذوف؛ أي: حاصل؛ هذا الذي ذكرناه على أصل الوضع الأوّل، والوضع الثاني معناه - وهو إنشاء التعجب - ليس عليه[1]؛ ولهذا يعبّر عنه بالتركي: "**نه عجب زيد يردم اتدى**"، كذا استفيد مِنَ الأستاذ سلمه الله تعالى.

(**و**) عاطفة. ("**أَحْسِنْ بِزَيْدٍ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**أحسن**": أمر حاضر [٣١٣/ب] صورة، وماض معنى، مِنْ **أفعل**؛ أي: صار ذا فعل. و"**الباء**": زائدة لازمة. و"**زيد**": مجرور به لفظاً، ومرفوع محلّاً فاعله؛ هذا عند سيبويه، وعند الأخفش: هو أمر صورة ومعنى، فاعله فيه "**أنت**". و"**الباء**": زائدة أو للتعدية. و"**زيد**": مجرور به لفظاً، ومنصوب محلّاً على أنّه مفعول

---

(١) في هامش (أ): قوله: "والوضع الثاني" مبتدأ، خبره قوله: "ليس عليه".

به صريح أو غير صريح لـ"**أحسن**"؛ وهذا الإعراب أيضاً على أصل الوضع، والمعنى المراد هنا ليس عليه؛ لأنّ المعنى إنشاء؛ التعجب؛ ولهذا يعبّر عنه بالتركي: "**نه عجب زيد يردم اتدى**"، ويظهر ما قلنا في قولهم: "**ما أقدر الله!**"؛ فإنّ المعنى الوضعي الأصلي ليس بممكن في هذا المثال، وإنّما المراد منه إنشاء التعجب، وقد نصّ في «**الأشباه والنظائر**» جواز هذا المثال(١).

(و) عاطفة. (لَا) نافية. (يُبْنَيَانِ) مضارع مجهول. و"**الألف**": نائب الفاعل راجع إلى المبتدأ؛ أعني به: "**هما**". والجملة مرفوعة المحل عطف على "**غير متصرفين**"، أو لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (إِلَّا) حرف استثناء. (مِمَّا) متعلّق بـ"**لا يبنيان**". (يُبْنَى) مضارع مجهول. (مِنْهُ) متعلّق بـ"**يبنى**". والضمير راجع إلى "**ما**". (أَفْعَلُ) مرفوع نائب الفاعل. والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (التَّفْضِيلِ) مجرور مضاف إليه لـ"**أفعل**". (ويُتَوَصَّلُ) مضارع مجهول. (فِي المُمْتَنِعِ) متعلق بـ"**يتوصل**"، ونائب فاعله. أو نائب الفاعل فيه ضمير التوصل؛ أي: ويقع(٢) التوصل. وقوله: "**في الممتنع**" ظرف له. والجملة الفعلية لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنه قيل: لا يتوصل في الممكن، ويتوصل في الممتنع.

(بِمِثْلِ) متعلق بـ"**يتوصل**"، ومفعول به غير صريح له. أو نائب الفاعل لـ"**يتوصل**"، و"**في الممتنع**": ظرف له. ("مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ") مراد اللفظ: [١/٣١٤آ] مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". (و) عاطفة. ("أَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على ما قبله. وإذا أريد المعنى فيهما، فالإعراب مثل إعراب "**ما أحسن زيداً وأحسن بزيد**". والضمير الراجع إلى الغائب فيهما مضاف إليه لـ"**استخراج**".

---

(١) في هامش (أ): وفي «الرضي» زيادة التفصيل في أنّ المعنى الأصلي في هذين الصيغتين ليس بمراد.

(٢) في هامش (أ): "أي: ويقع" بيان.

(و) عاطفة. (لَا) نافية. (يُتَصَرَّفُ) مضارع مجهول. (فِيهِمَا) متعلّق بـ"لا يتصرف"، ونائب فاعله. والضمير راجع إلى "**ما أفعله وأفعل به**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**لا يبنيان**"، على أن يكون قوله: "**ويتوصل في الممتنع**" اعتراضاً بين المعطوفين. وقيل: استئناف. (بِتَقْدِيمٍ) متعلّق بـ"**لا يتصرف**" مفعول به غير صريح له. ويجوز كونه نائب الفاعل لقوله: "**لا يتصرف**"، و"**فيهما**" حينئذٍ ظرف له. (و) عاطفة. (تَأْخِيرٍ) مجرور عطف على "**تقديم**". (و) عاطفة. (لَا) زائدة. (فَصْلٍ) مجرور عطف على القريب أو البعيد.

(وأَجَازَ) ماض. (المَازِنِيُّ[1]) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنه قيل: لَمْ يجوّز الجمهور الفصل بالظرف وأجاز المازنِيّ. (الفَصْلَ) منصوب مفعول به لـ"**أجاز**". (بِالظَّرْفِ) متعلّق بـ"**الفصل**". (و) استئناف. ("مَا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (ابْتِدَاءٌ) مرفوع خبره بجعله بمعنى المبتدأ، أو بتقدير المضاف؛ أي: ذو ابتداء، أو بجعله من قبيل: "**رجل عدل[2]**". والجملة الاسمية استئناف. وفي بعض النسخ: "**ابتدائية**" بدل "**ابتداء**"، ومعناها وإعرابها ظاهر. (نَكِرَةٌ) مرفوعة خبر بعد الخبر لـ"**المبتدأ**". وقيل: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هي"، أو حال مِنَ الخبر. [٣١٤/ب] (عِنْدَ) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه للنسبة الحكميّة بين المبتدأ والخبر، أو ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هذا". (سِيبَوَيْهِ) تركيب صوتيّ، والجزء الأوّل مبنيّ على الفتح، والجزء الثاني مبنيّ على الكسر مجرور محلًّا مضاف إليه لـ"**عند**". (و) عاطفة. (مَا) مرفوع المحلّ مبتدأ. (بَعْدَهَا) ظرف مستقرّ صفة "**ما**" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى كلمة "**ما**". (الخَبَرُ) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على

---

(١) في هامش (أ): "المازنيّ" بيان.

(٢) في هامش (أ): على الإسناد المجازي، كما عرف في علم المعاني.

جملة "**ما ابتداء**". ويجوز كون "**ما**" مرفوع المحل عطف على "**ما**" الأولى، وكون "**الخبر**" مرفوعًا على العطف على "**ابتداء**"، فيكون العطف من عطف المفرد على المفرد على طريق عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (**مَوْصُولَةٌ**) مرفوعة عطف على قوله: "**ابتداء**". وفي بعض النسخ: "**موصولة**" بغير عاطف، وعليه "**شرح المصنف**"؛ فعلى هذا: "**موصولة**": خبر بعد الخبر للمبتدأ، لا معطوف على "**ابتداء**" بحذف العاطف؛ فإنّه شاذّ عند المصنف ـ كما مرّ ـ، ولا خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هي"؛ فإنّه تكلّف بلا اقتضاء، فلا تغفل(١). (**عِنْدَ الأَخْفَشِ**) مثل إعراب "**عند سيبويه**".

(**والخَبَرُ**) مرفوع مبتدأ. (**مَحْذُوفٌ**) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقيل: عطف. فتأمل. (و) عاطفة. ("**بِهِ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**فَاعِلٌ**) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**ما ابتداء**"، لا على جملة: "**الخبر محذوف**" كما زعم(٢). (**عِنْدَ سِيبَوَيْهِ**) سبق إعرابه عن قريب. (**فَلَا**) لنفي الجنس. (**ضَمِيرَ**) مبنيّ على الفتح منصوب المحل اسم "**لا**". (**فِي "أَفْعَلَ"**) ظرف مستقرّ [٣١٥/آ] مرفوع المحلّ خبر "**لا**". واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها جواب "**إذا**" المقدّر، أو استئناف، أو اعتراض. وقيل: عطف على جملة: "**به فاعل**".

(و) عاطفة. ("**مَفْعُولٌ**") مرفوع عطف على "**فاعل**". وفي بعض النسخ: "**مفعول**" بغير عاطف، فهو حينئذٍ خبر بعد الخبر لـ"**المبتدأ**"؛ فعلى الأول شرح المصنف، وعلى الثاني شرح الهندي. (**عِنْدَ**) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه للنسبة الحكميّة، أو ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا. (**الأَخْفَشِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**عند**". (**والبَاءُ**) مرفوع مبتدأ. (**لِلتَّعْدِيَةِ**) ظرف مستقرّ مرفوع

---

(١) في هامش (أ): فيه رد لبعض المعربين.

(٢) في هامش (أ): فيه رد لبعض المعربين.

المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض. وقيل: عطف على جملة "به مفعول". فتأمل. (أَوْ) عاطفة. (زَائِدَةٌ) مرفوعة عطف على الظرف المستقرّ؛ أعني: "للتعدية". (فِفِيهِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدم وجوباً. والضمير راجع إلى "أفعل". (ضَمِيرٌ) مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو جواب "إذا" المقدّر.

مطلبٌ: في أفعال المدح والذم

(أَفْعَالُ) مرفوعة مبتدأ. (المَدْحِ) مجرور مضاف إليه لـ"أفعال". (و) عاطفة. (الذَّمِّ) مجرور عطف على "المدح". (مَا) مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف. (وُضِعَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه "هو" راجع إلى "ما". والجملة صفة "ما" أو صلته. (لِإِنْشَاءِ) متعلّق بـ"وضع". (مَدْحٍ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"إنشاء"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (أَوْ) عاطفة. (ذَمٍّ) مجرور عطف على "مدح".

(فمِنْهَا) "الفاء": للتفصيل ـ لا للاستئناف(١) كما زعم ـ؛ لذكر الإجمال فيما تقدم. و"منها": ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبره [٣١٥/ب] مقدم. والضمير راجع إلى "أفعال المدح..."إلخ. ("نِعْمَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها تفصيل. (و) عاطفة. ("بِئْسَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "نعم".

(وشَرْطُهُمَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"شرط" راجع إلى "نعم وبئس". (أَنْ) ناصبة. (يَكُونَ) مضارع ناقص منصوب بـ"أن". (الفَاعِلُ) مرفوع اسمه. (مُعَرَّفًا) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "هو" راجع إلى الفاعل. وهو معه مركّب منصوب لفظاً خبر "يكون". والجملة الفعليّة في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (بِاللَّامِ) متعلّق بـ"معرّفًا".

---

(١) في هامش (أ): فيه رد لبعض المعربين.

(أَوْ) عاطفة. (مُضَافًا) منصوب عطف على "**معرّفًا**". (إِلَى المُعَرَّفِ) متعلّق بـ"**مضافًا**". (بِهَا) متعلّق بـ"**المعرّف**". والضمير راجع إلى "**اللام**". (أَوْ) عاطفة. (مُضْمَراً) منصوب عطف على القريب أو البعيد. (مُمَيَّزاً) منصوب صفة "**مضمراً**". (بِنكِرَةٍ) متعلّق بـ"**مميّزاً**". (مَنْصُوبَةٍ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**نكرة**". وهي معه مركّبة مجرورة لفظًا صفة "**نكرة**". (أَوْ) عاطفة. (بِـ"مَا") "**الباء**": حرف جر متعلّق بـ"**مميّزاً**". و"**ما**": مراد اللفظ: مجرور تقديراً بالباء، ومنصوب محلًّا عطف على محلّ قوله: "**بنكرة**".

(مِثْلُ) معلوم. (﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**نعم**": فعل مدح، فاعله فيه ضمير مبهم لا مرجع له لفظًا. والجملة فعلية مرفوعة المحل خبر[1] مقدم. و"**ما**": نكرة بمعنى "**شيء**" منصوب المحلّ، تمييز عن ذلك الضمير المبهم، والعامل في التمييز ذلك الضمير المبهم، كما في: "**ربّه رجلاً**" ـ على ما في «**الإظهار**» ـ. و"**هي**": ضمير [٣١٦/آ] مرفوع منفصل مرفوع المحلّ مبتدأ مؤخر، راجعة إلى "**الصدقات**". وفي "**ما**" هذه مذاهب أخر مذكورة في الشروح، فعليك بها إنْ كنت مِنْ ذوي القلوب الجروح.

(و) استئناف. (بَعْدَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مقدم. (ذَلِكَ) مجرور المحل مضاف إليه لـ"**بعد**". و"**اللام**": حرف تبعيد. و"**الكاف**": حرف خطاب. (المَخْصُوصُ) مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. وقيل: اعتراض. (وهُوَ) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**المخصوص**". (مُبْتَدَأٌ) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محل لها استئناف أو اعتراض. وقيل: عطف على ما قبلها. (مَا) مرفوع المحلّ مبتدأ. (قَبْلَهُ) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى "**ما**". والجملة الظرفية صفة "**ما**" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**قبل**" راجع إلى "**المبتدأ**"، أو إلى

---

(١) في هامش (أ): "خبر" بيان.

قوله: "**هو**". (خَبَرُهُ) مرفوع خبر "**المبتدأ**". والجملة الاسميّة مرفوعة المحل صفة "مبتدأ"، أو خبر بعد الخبر لقوله: "**هو**"، أو لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. والضمير مضاف إليه لـ"خبر" راجع إلى "**المبتدأ**"، أو إلى قوله: "**هو**".

(أَوْ) عاطفة. (خَبَرٌ) مرفوع عطف على "**المبتدأ**". (مُبْتَدَإٍ) مجرور مضاف إليه لـ"**خبر**". (مَحْذُوفٍ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هو راجع إلى "مبتدأ"**". وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة "مبتدأ". (مِثْلُ) معلوم. ("نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**نعم**": فعل مدح مبنيّ على الفتح لا محلّ له. و"**الرجل**": مرفوع لفظاً فاعله. والجملة الفعليّة مرفوعة المحلّ خبر مقدم. و"**زيد**": مرفوع مبتدأ مؤخر. والرابط في جانب الخبر إلى المبتدأ ادّعاء كون الفاعل عين المخصوص. [٣١٦/ب] وقيل: لام التعريف، كما في «**شرح الأستاذ على الإظهار**». وفي «**مغني اللبيب**»: الرابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في أنّ اللام للجنس أو للعهد. وفي «**شرحه**» للشمني: وذلك أنّها إن كانت للجنس فالرابط العموم، وإن كانت للعهد فالرابط الإعادة. انتهى. أو لا محلّ لها استئناف، فحينئذٍ "**زيد**": خبر مبتدأ محذوف وجوباً؛ أي: هو ـ كما في بعض الشروح ـ أو الممدوح ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ، أو مبتدأ خبره محذوف؛ أي: الممدوح، على الاختلاف فيما بين النُّحاة. وردّ الأخير بأنّه لم يسدّ شيء مسدّ الخبر، فكيف يحذف وجوباً؟ ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

(و) عاطفة. (شَرْطُهُ) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**شرط**" راجع إلى "**المخصوص**". (مُطَابَقَةُ) مرفوعة خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**هو مبتدأ**"، أو استئناف، أو اعتراض. (الفَاعِلِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**مطابقة**"، ومنصوب محلّاً مفعولها، والفاعل محذوف. أو مرفوع محلّاً فاعلها، والمفعول

محذوف؛ أي[1]: مطابقة المخصوص الفاعل، أو مطابقة الفاعل المخصوص.

(و) استئناف. (﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الجمعة: ٥]) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. (شِبْهُهُ) مرفوع عطف على المبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"شبه" راجع إلى "المبتدأ". (مُتَأَوَّلٌ) اسم مفعولٌ، نائب الفاعل فيه "هو" راجع إلى المبتدأ. وما عطف عليه على سبيل[2] البدل. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. وقيل: اعتراض. [٣١٧/آ] وإذا أريد المعنى: فـ"بئس": فعل ذمّ. و"مثل": مرفوع فاعله. وهو معه جملة فعليّة مرفوعة المحلّ خبر مقدّم. و"القوم": مجرور مضاف إليه لـ"مثل". و"الذين": اسم موصول مرفوع المحلّ مبتدأ مؤخر؛ أي: مثل الذين، بتقدير المضاف؛ وهذا أحد التآويل في هذه الآية. أو: "الذين": مجرور المحل صفة "القوم"، والمخصوص بالذّم محذوف؛ أي: مثلهم؛ وهذا تأويل آخر. وجملة: "كذبوا": صلة الموصول.

(و) استئناف. (قَدْ) للتحقيق مع التقليل. (يُحْذَفُ) مضارع مجهول. (المَخْصُوصُ) نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض والعطف على ما قبلها بحسب المعنى؛ أي: يذكر المخصوص كثيراً وقد يحذف. (إِذَا) ظرفيّة منصوبة محلًّا مفعول فيه لـ"يحذف". (عُلِمَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "المخصوص". والجملة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"إذا". (مِثْلُ) معلوم. (﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"نعم": فعل مدح. و"العبد": مرفوع فاعله. والمخصوص بالمدح محذوف؛ أي: أيّوب. (و) عاطفة. (﴿فَنِعْمَ الْماهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]) مراد اللفظ:

---

(١) في هامش (أ): فيه لف ونشر مرتب.

(٢) في هامش (أ): وقد مرّ توجيه آخر فلا تغفل.

مجرور تقديراً عطف على المثال المتقدم. وإذا أريد المعنى: فـ"**نعم**": فعل مدح. و"**الماهدون**": مرفوع فاعله. والمخصوص بالمدح محذوف؛ أي: "نحن".

(و) عاطفة. ("**سَاءَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**نعم**"، أو على "**بئس**". (**مِثْلُ**) مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض. ("**بِئْسَ**") مراد اللفظ: [٣١٧/ب] مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وقيل: "**ساء**" مبتدأ، خبره قوله: "**بئس**". والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض. وفيه نظر؛ لأنّه لا يوافق السباق والسياق؛ لأنّا في مقام تفصيل الأفراد[١] لأفعال المدح والذم. فليتأمل.

(و) عاطفة. (**مِنْهَا**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مقدم[٢]. والضمير راجع إلى "**أفعال المدح والذم**". ("**حَبَّذَا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**فمنها نعم وبئس وساء**". (**وفَاعِلُهُ**) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**فاعل**" راجع إلى "**حبّ**" في "**حبذا**". ("**ذَا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (**لَا**) نافية. (**يَتَغَيَّرُ**) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**حبّذا**"، أو "**الفاعل**"، أو "**ذا**". والجملة مرفوعة المحلّ عطف على "**ذا**". وقيل: استئناف.

(و) عاطفة. (**بَعْدَهُ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى "**حبذا**". (**المَخْصُوصُ**) مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**فاعله ذا**". ويجوز الاستئناف. (و) عاطفة. (**إِعْرَابُهُ**) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**إعراب**" راجع إلى مخصوص "**حبّذا**". (**كَإِعْرَابِ**) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على ما قبلها، أو

(١) في هامش (أ): "تفصيل الأفراد" بيان.

(٢) في هامش (أ): "خبر مقدم" بيان.

استئناف. (مَخْصُوصِ) مجرور مضاف إليه لـ"**إعراب**". [٣١٨/آ] ("**نِعْمَ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مخصوص**".

(و) استئناف. (يَجُوزُ) مضارع. (أَنْ) ناصبة. (يَقَعَ) مضارع منصوب بـ"**أن**". (قَبْلَ) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لـ"**يقع**". (المَخْصُوصِ) مجرور مضاف إليه لـ"**قبل**". (و) عاطفة. (بَعْدَهُ) منصوب على الظرفية عطف على "**قبل**". والضمير مضاف إليه لـ"**بعد**" راجع إلى "**المخصوص**". (تَمْيِيزٌ) مرفوع فاعل "**يقع**". والجملة لا محلّ لها استئناف. ويجوز العطف على الجملة المقدّرة؛ أي: يجوز أن لا يقع قبل المخصوص وبعده تمييز... إلخ. (أَوْ) عاطفة. (حَالٌ) مرفوع عطف على "**تمييز**". (عَلَى وَفْقِ) متعلّق بـ"**يقع**"، أو ظرف مستقر مرفوع المحل صفة لأحد الأمرين المفهوم مِن "**أو**"، أو مفعول مطلق لـ"**يقع**"؛ أي: وقوعـًا كائنـًا "على وفق" بتقدير الموصوف. (مَخْصُوصِهِ) مجرور لفظـًا مضاف إليه لـ"**وفق**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. أو مرفوع محلًّا فاعله؛ فعلى الأول: الفاعل محذوف، وعلى الثاني: المفعول محذوف؛ أي: وفق أحد الأمرين. والضمير مضاف إليه لـ"**مخصوص**" راجع إلى "حبذا". وفي إعراب: "**حبذا الرجل زيد**" أقوال شتّى مذكورة في «**مغني اللبيب**»، وقد ذكرناها في «**معرب الإظهار**».

** ** **

مطلبٌ: في الحرف

(الحَرْفُ) مرفوع مبتدأ. (مَا) موصوف أو موصول مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (دَلَّ) ماض، فاعله فيه راجع إلى "ما". والجملة مرفوعة المحل صفة "ما"، أو لا محلّ لها صلته. (عَلَى مَعْنىً) متعلّق بـ"دل". (فِي غَيْرِهِ) ظرف [٣١٨/ب] مستقرّ مجرور المحلّ صفة معنى. والضمير مضاف إليه لـ"غير" راجع إلى "أو إلى معنى". وقد سبق التفصيل فلا تغفل. (ومِنْ ثَمَّهْ) متعلّق بقوله الآتي: "احتاج"، ومفعول له؛ لأنّ "من" للتعليل، قدّم للحصر. (احْتَاجَ) فعل ماض، فاعله فيه راجع إلى "الحرف". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (فِي جُزْئِيَّتِهِ) متعلّق بـ"احتاج" وظرف له. والضمير مضاف إليه لـ"جزئيّة" راجع إلى "الحرف". (إِلَى اسْمٍ) متعلّق بـ"احتاج". (أَوْ) عاطفة. (فِعْلٍ) مجرور عطف على "اسم".

مطلبٌ: في حروف الجر

(حُرُوفُ) مرفوعة مبتدأ. (الجَرِّ) مجرور مضاف إليه لـ"حروف". (مَا) مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف. (وُضِعَ) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "ما". والجملة صفة "ما" أو صلته. (لِلإِفْضَاءِ) متعلّق بـ"وضع"، ومفعول له؛ لأنّ اللام للتعليل. وفي «**شرح العصام**»: إنّما جعلنا اللام تعليلاً لا صلة الوضع؛ لأنّ الإيصال ليس ما وضع له حروف الجرّ كما يظهر من بيان معانيها، وفسّرنا الإفضاء بالإيصال مع أنّه معنى الوصول؛ لتعديته بالباء. انتهى. (بِفِعْلٍ) متعلّق بـ"الإفضاء". وفي بعض النسخ: "**لإفضاء بفعل**" بلا لام التعريف. وعلى الأوّل شرح المصنّف. (أَوْ) عاطفة. (مَعْنَاهُ) مجرور تقديراً عطف على "فعل". والضمير مضاف إليه لـ"معنى" راجع إلى "فعل". (إِلَى مَا) متعلّق بـ"الإفضاء". (يَلِيهِ) مضارع مرفوع تقديراً بعامل

معنويّ، فاعله فيه راجع إلى "ما" الثانية. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "ما" الأولى، لا إلى "فعل أو معناه" كما زعم.

(و) عاطفة. (هِيَ) مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "حروف الجرّ" بتأويل الجماعة. [٣١٩/آ] ("مِنْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "حروف الجرّ ما وضع"، ويحتمل الاستئناف والاعتراض. (و) عاطفة. ("إِلَى") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "مِن". (و"حَتَّى" و"فِي") كلٌّ منهما مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (والبَاءُ واللَّامُ) كلٌّ منهما مرفوع لفظاً عطف على أحدهما. (و"رُبَّ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما؛ هذا على قصد الحكاية، وإنْ لم يقصد الحكاية فـ"ربّ": مرفوع لفظاً مع التنوين بتأويل اللفظ، أو بغير التنوين بتأويل الكلمة عطف على أحدهما؛ فعلى الأول: فهو منصرف، وعلى الثاني: غير منصرف؛ للعلميّة والتأنيث. كما مرّ مفصلاً، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (وَاوُهَا) مرفوع عطف على أحدهما. والضمير مضاف إليه لواو راجع إلى كلمة "ربّ". (و) عاطفة. (وَاوُ) مرفوع عطف على أحدهما. (القَسَمِ) مجرور مضاف إليه لـ"واو". (و) عاطفة. (بَاؤُهُ) مرفوع عطف على أحدهما. والضمير مضاف إليه لـ"باء" راجع إلى "القسم". (و) عاطفة. (تَاؤُهُ) مرفوع عطف على أحدهما. والضمير مضاف إليه لـ"تاء" راجع إلى القسم.

(و"عَنْ" و"عَلَى" والكَافُ و"مُذْ" و"مُنْذُ" و"حَاشَا" و"عَدَا" و"خَلَا") كلٌّ مِنْ هذه المذكورات مراد اللفظ: مرفوع[1] عطف على أحدهما. (فـ"مِنْ") "الفاء": للتفصيل، لا جواب شرط مقدّر كما زعم. و"من": مراد اللفظ مرفوع تقديراً مبتدأ.

---

(١) في هامش (أ): إلّا أنّ الرفع لفظيّ في الكاف، ومحليّ فيما عداه، كما لا يخفى.

(**لِلابْتِدَاءِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها تفصيل. (و) عاطفة. (**التَّبْيِينِ**) مجرور عطف على "**الابتداء**". (و) عاطفة. (**التَّبْعِيضِ**) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. [٣١٩/ب] (**زَائِدَةٌ**) مرفوعة عطف على محلّ الظرف المستقرّ؛ أعني به: "**للابتداء**". (**فِي غَيْرِ**) متعلّق بـ"**زائدة**"، وظرف لها. (**المُوجِبِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". (**خِلَافًا**) مفعول مطلق لـ"**خالف**" المقدّر. (**لِلكُوفِيِّينَ**) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: إرادتي كائنة للكوفيين. وقد مرّ التفصيل، فلا تغفل. (و) عاطفة. (**الأَخْفَشِ**) مجرور عطف على "**الكوفيين**".

(و) استئناف. ("**قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. (**شِبْهُهُ**) مرفوع عطف على "**المبتدأ**". والضمير مضاف إليه لـ"**شبه**" راجع إلى "**المبتدأ**". (**مُتَأَوَّلٌ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى كل واحد مِنَ المبتدأ وما عطف عليه. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف ـ وقد مرّ في أمثاله توجيه آخر، فلا تغفل ـ وإذا أريد المعنى: فـ"**قد**": حرف تحقيق. و"**كان**": ماض تامّ بمعنى "**ثبت**"، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى "**شيء**". و"**من**": حرف جرّ بيانيّة، لا زائدة كما زعم الكوفيّون والأخفش. و"**مطر**": مجرور به لفظاً، والجار مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "**كان**" ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني ـ. وما ذكره المصنف في «**الشرح**» أنّه مؤوّل بـ: "**قد كان شيء من المطر**"، بيان لحاصل المعنى لا توجيه العبارة، حتى يرد عليه أنّ حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرطِ ذُكِر في محلّه قليل، وخاصّة إذا كان الموصوف فاعلاً؛ لأنّ الجارّ والمجرور لا يكون فاعلاً للفعل المبنيّ للفاعل، إلّا إذا كان الجار زائداً نحو: "**كفى** [٣٢٠/آ] **بزيد**" كما قال الرضي[1]. ولو سلّم أنّ ما ذكره المصنف توجيه العبارة فلا نسلّم امتناع حذف الفاعل وإقامة الظرف مقامه،

(١) في هامش (أ): فيه ردّ للرضي.

كيف وقد قال ابن مالك في «**شرح التسهيل**»: يوجّه قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤] بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ أي: وحيل حول بينهم؟. انتهى. وأجيب بوجه آخر: وهو أنّه وارد على سبيل الحكاية، كأنّه قيل: هل كان من مطر؟ فقيل: كان من مطر، فزيد "من" في الموجب؛ لأجل حكاية "من" المزيدة في غير الموجب، كما قال[١]: "**دعني عن تمرتان**" ـ كما في «**الرضي**» و«**الدماميني**» ـ.

(و) عاطفة. ("إِلَى") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (لِلانْتِهَاءِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**فمن للابتداء**". (و) عاطفة. (بِمَعْنَى) ظرف مستقرّ مرفوع المحل عطف على قوله: "**للانتهاء**". ("مَعَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"معنى". (قَلِيلاً) منصوب حال مِن معنى "مع". أو ظرف لقوله: "**بمعنى**"[٢]؛ أي: زماناً قليلاً، بتقدير الموصوف. أو مفعول مطلق له؛ أي: كوناً قليلاً، بتقدير الموصوف أيضاً. أو مفعول "**أعني**" المقدّر[٣].

(و) عاطفة. ("حَتَّى") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (كَذَلِكَ) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (و) عاطفة. (بِمَعْنَى[٤]) ظرف مستقر مرفوع المحل عطف على قوله: "**كذلك**". ("مَعَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"معنى". (كَثِيراً) منصوب حال مِنْ "**معنى مع**". ويجوز فيه ما يجوز في "**قليلاً**" مِنَ الاحتمال. ويجوز فيهما[٥] وجه [٣٢٠/ب] آخر، وهو كونهما مفعولاً مطلقاً لفعلٍ مقدّر؛ أي: قلّ قليلاً وكثر كثيراً. وجملتهما استئناف،

---

(١) في هامش (أ): أي: كما قال الشاعر.

(٢) في هامش (أ): أي: الظرف المستقر.

(٣) في هامش (أ): "او مفعول أعني المقدّر" بيان.

(٤) في هامش (أ): "بمعنى" بيان.

(٥) في هامش (أ): أي: في قليلاً وكثيراً.

أو حال بتقدير "**قد**"، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (**يَخْتَصُّ**) مضارع معلوم أو مجهول؛ فإنّه يستعمل لازماً ومتعدياً، فاعله أو نائبه مستكنّ فيه راجع إلى "**حتّى**". والجملة مرفوعة المحلّ عطف على قوله: "**كذلك**"، أو على قوله: "**بمعنى مع**". ويجوز(١) الاستئناف والاعتراض. (**بِالظَّاهِرِ**) متعلّق بـ"**يختصّ**"، و"**الباء**": داخل على المقصور عليه(٢). (**خِلَافًا لِلْمُبَرَّدِ**) قد مرّ إعراب أمثاله فلا تغفل.

(و) عاطفة. ("**فِي**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**لِلظَّرْفِيَّةِ**) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (وَ) عاطفة. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل عطف على قوله: "**للظرفية**". ("**عَلَى**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**". (**قَلِيلاً**) سبق إعرابه آنفاً.

(و) عاطفة. ("**البَاءُ**") مرفوع مبتدأ. (**لِلإِلْصَاقِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (و) عاطفة. (**الِاسْتِعَانَةِ**) مجرورة عطف على "**الإلصاق**". (**والمُصَاحَبَةِ والمُقَابَلَةِ والتَّعْدِيَةِ والظَّرْفِيَّةِ**) كلٌّ منها مجرور عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (**زَائِدَةٌ**) مرفوعة عطف على الظرف المستقر؛ أعني به: "**للإلصاق**". (**فِي الخَبَرِ**) ظرف "**زائدةٍ**"، أو ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ فيها. (**فِي النَّفْيِ**(٣)) ظرف "**زائدة**" أيضاً؛ أي: زائدة في الخبر في وقت النفي، كما في: "**ضربت زيداً يوم الجمعة أمام الأمير**". أو ظرف مستقر منصوب المحلّ

---

(١) في هامش (أ): فعلى هذا لا يكون لهذه الجملة محل من الإعراب، كما لا يخفى.

(٢) في هامش (أ): "على المقصور عليه" بيان.

(٣) في هامش (أ): وفي بعض النسخ: "في الاستفهام والنفي"، وعليه شرح الهندي والجامي، وعلى النسخة التي اخترناها شرح الرضي والعصام.

[٣٢١/آ] حال مِنَ "**الخبر**". أو مجرور المحلّ صفته؛ أي: كائناً أو الكائن في النفي. أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن في النفي.

(**أَوِ**) عاطفة. (**الاسْتِفْهَامِ**) مجرور عطف على "**النفي**". (**قِيَاسًا**) منصوب مفعول مطلق لـ"**زائدة**"؛ أي: زيادة قياس بتقدير المضاف، أو زيادةً قياسيّة بتقدير الموصوف، أو مفعول "**أعني**" المقدّر. وقد ذكر احتمالات أُخَر أعرضنا عنها؛ لكونها تكلّفاً. (**وَ**) عاطفة. (**فِي غَيْرِهِ**) عطف على قوله: "**في الخبر**". والضمير(١) مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى "**الخبر**" المذكور. (**سَمَاعًا**) منصوب عطف على "**قياسًا**".

مطلبٌ:

في الاختلاف في أنّ الباء في قولهم: "بحسبك زيد" هل هو زائد في المبتدأ أو في الخبر؟

(**نَحْوُ**) معلوم. ("**بِحَسْبِكَ زَيْدٌ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**الباء**": حرف جرّ زائد غير متعلّق بشيء. و"**حسب**": مجرور به لفظاً، ومرفوع محلًّا مبتدأ. و"**الكاف**": مجرور المحل مضاف إليه لـ"**حسب**". و"**زيد**": مرفوع خبره ـ كما في «**شرح المفتاح**» للسيّد ـ. وفي «**النكت**» للسيوطي: اختار شيخنا العلّامة الكافيجي أنّ "**بحسبك**" خبر مقدم؛ لأنّه محطّ الفائدة، ثم رأيته لابن مالك، وعلّله بأنّ "**زيد**" معرفة، و"**حسبك**" نكرة؛ لأنّه مما لا يتعرف بالإضافة، إلّا أنّ شيخنا المذكور لا يخصّصه بما إذا كان المؤخر معرفة، بل يقول به في: "**بحسبك درهم**". انتهى.

(**و**) عاطفة. ("**أَلْقَى بِيَدِهِ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**ألقى**": ماض مبنيّ على الفتح تقديراً لا محلّ له، فاعله فيه راجع إلى غائب. والجملة استئناف. و"**الباء**": [٣٢١/ب] حرف جرّ غير متعلّق بشيء. و"**يد**":

---

(١) في هامش (أ): "والضمير" بيان.

مجرور به لفظاً، ومنصوب محلًّا مفعوله ـ كما في «**الرضي**» ـ. والضمير مضاف إليه لـ"**يد**" راجع إلى المستكنّ في "**ألقى**"؛ والمعنى: "**ألقى يَدَه**"؛ أي: نفسه ـ كما في «**الهندي**» و«**شرح العصام**» ـ، بذكر الجزء وإرادة الكلّ، كما في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد:١]. والتفصيل مذكور في «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب.

مطلبٌ: في أن الباء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ هل هو زائد أو غير زائد؟ وفيه اختلاف بين النحاة

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ أي: ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة، خلافاً لبعض النُّحاة، فإنّهم قالوا: إنّ الباء في هذه الآية ليست بزائدة في المفعول، بل الباء للآلة أو السببيّة، والتقدير: "**ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم**" بحذف المفعول به ـ كما في «**النكت**» للسيوطي ـ.

(و) عاطفة. ("**اللَّامُ**") مرفوع مبتدأ. (**لِلاخْتِصَاصِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (و) عاطفة. (**التَّعْلِيلِ**) مجرور عطف على "**الاختصاص**". (و) عاطفة. (**زَائِدَةٌ**) مرفوعة عطف على قوله: "**للاختصاص**". (وَ) عاطفة. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقر مرفوع المحلّ عطف على القريب أو البعيد. ("**عَنْ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**". (**مَعَ**) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لقوله: "**بمعنى**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيه. (**القَوْلِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**مع**"[1]. (و) عاطفة. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقر مرفوع المحل عطف على أحدهما. (**الوَاوِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**معنى**". (**فِي القَسَمِ**) متعلّق بقوله: "**بمعنى الواو**"، أو ظرف مستقر صفة [٣٢٢/آ] "**الواو**"، أو حال منه ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. (**لِلتَّعَجُّبِ**) ظرف مستقرّ حال أو صفة لـ"**القسم**". ويجوز كون قوله:

(١) في هامش (أ): لـ"مع" بيان.

"للتعجب" ظرفاً ـ أيضاً ـ لقوله: "**بمعنى الواو**" على أن يكون اللام بمعنى "**عند**"، فيكون من قبيل: "**ضربت زيداً يوم الجمعة أمام الأمير**".

(و) عاطفة. ("رُبَّ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. وقد مرّ فيه وجهان آخران، فلا تغفلوا عنهما يا أيّها الإخوان. (لِلتَّقْلِيلِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (لَهَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. والضمير راجع إلى كلمة "ربّ". (صَدْرُ) مرفوع مبتدأ مؤخر، والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. أو مرفوعة المحلّ خبر بعد الخبر للمبتدأ[1]. وفي بعض النسخ: "**ولها**" بالواو. وعلى الأوّل شرح المصنف. (الكَلَامِ) مجرور مضاف إليه لـ"صدر". (مُخْتَصَّةٌ) مرفوعة خبر بعد الخبر للمبتدأ، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هي". والجملة استئناف أو اعتراض، أو منصوبة حال من الضمير المجرور في "**لها**"، أو من المستكنّ في "**للتقليل**" على أن يكون جملة "**لها صدر الكلام**" اعتراضاً بين الحال وصاحبها. (بِنَكِرَةٍ) متعلّق بـ"**مختصّة**". و"**الباء**": داخل على المقصور عليه. (مَوْصُوفَةٍ) مجرورة صفة "**نكرة**". (عَلَى الأَصَحِّ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن على الأصح. والجملة استئناف أو اعتراض.

(و) عاطفة. (فِعْلُهَا) مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**فعل**" راجع إلى كلمة "ربّ". (مَاضٍ) مرفوع تقديراً خبره. والجملة لا محلّ لها[2] عطف على جملة [٣٢٢/ب] "**لها صدر الكلام**"، أو على جملة "**هي مختصّة**" على أحد الاحتمالات. (مَحْذُوفٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ماض**"، أو إلى المبتدأ. وهو معه

---

(١) في هامش (أ): فعلى هذا ـ "فعلى هذا" بيان ـ يجوز كون الصدر فاعلاً للظرف المستقر؛ لاعتماده على المبتدأ.

(٢) في هامش (أ): أو مرفوعة المحل عطف على جملة "لها صدر الكلام" على أن تكون تلك الجملة خبراً بعد الخبر، فلا تغفل.

مركّب مرفوع لفظًا صفة "**ماض**"، أو خبر بعد الخبر للمبتدأ، لا خبر مبتدأ محذوف ـ أي: هو محذوف ـ كما زعم؛ لوجود المبتدأ مذكوراً قبله، وهو قوله: "**فعلها**"[١]. (غَالِبًا) منصوب مفعول مطلق، أو مفعول فيه لـ"**محذوف**" بتقدير الموصوف؛ أي: حذفًا غالبًا أو زمانًا غالبًا.

(وقَدْ) للتحقيق مع التقليل. (تَدْخُلُ) مضارع، فاعله فيه راجع إلى كلمة "ربّ". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، أو عطف على مقدّر؛ أي: تدخل على الظاهر غالبًا وقد تدخل...إلخ. (عَلَى مُضْمَرٍ) متعلّق بـ"**تدخل**". (مُبْهَمٍ) مجرور صفة "**مضمر**". (مُمَيَّزٍ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**مبهم**". وهو معه مركّب مجرور لفظًا صفة "مبهم". (بِنكِرَةٍ) متعلّق بـ"مميّز". (مَنْصُوبَةٍ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "نكرة". وهي معه مركّبة مجرورة لفظًا صفة "**نكرة**". (والضَّمِيرُ) مرفوع مبتدأ. (مُفْرَدٌ) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (مُذَكَّرٌ) مرفوع خبر بعد الخبر للمبتدأ، أو صفة "**مفرد**". (خِلَافًا لِلكُوفِيِّينَ) قد مرّ إعراب أمثاله. (فِي مُطَابَقَةِ) ظرف "**خلافًا**". وقيل: ظرف مستقرّ صفته أو حال منه. (التَّمْيِيزِ) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**مطابقة**"، ومنصوب محلًّا مفعولها. (ويَلْحَقُهَا) مضارع. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى كلمة "ربّ". ("مَا") مرفوع المحل فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (فَتَدْخُلُ) "**الفاء**": [٣٢٣/آ] عاطفة أو جوابية. و"**تدخل**": مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى كلمة "ربّ". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**يلحقها ما**" عطف المسبب على السبب، أو جواب شرط مقدّر؛ أي: إذا كان الأمر كذلك. وقيل: اعتراض. (عَلَى الجُمَلِ) متعلّق بـ"**تدخل**".

(١) في هامش (أ): فيه ردّ لبعض المعربين.

(و) عاطفة. ("وَاوُهَا") مرفوع مبتدأ. والضمير مضاف إليه لـ"**واو**" راجع إلى كلمة "**ربّ**". (**تَدْخُلُ**) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**الواو**". والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محل لها عطف على أحدهما. ومَن قال: إنّها اعتراض، فهو عن الحق على الإعراض؛ لأنّه لـمّا ذُكِرَ واو ربّ في الإجمال لزم أن يدخل في حيّز التفصيل، وذلك بالعطف على المفصّل. (**عَلَى نَكِرَةٍ**) متعلّق[1] بـ"**تدخل**". (**مَوْصُوفَةٍ**) مجرورة صفة "**نكرة**".

(و) عاطفة. (**وَاوُ**) مرفوع مبتدأ. (**القَسَمِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**واو**". (**إِنَّمَا**) "**إنّ**": حرف مشبّه بالفعل ملغى عن العمل. و"**ما**": كافة عن العمل. (**تَكُونُ**) مضارع ناقص. اسمه فيه "**هي**" راجع إلى "**واو القسم**". (**عِنْدَ**) ظرف مستقر منصوب المحل خبره. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محل لها عطف على أحدهما.

وقيل: يجوز كون قوله: "**واو القسم**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ومن حروف الجر واو القسم. والجملة عطف على ما قبلها، والجملة الثانية ـ أعني قوله: "**إنّما تكون...**"**إلخ** ـ اعتراض. انتهى. وفيه ما لا يخفى؛ لأنّ واو القسم عدّت من حروف الجرّ في الإجمال مثل أخواته، فلا وجه [٣٢٣/ب] لعدّه منها مرّة ثانية، كما لا يخفى على ذوي قلوب طاهرة.

(**حَذْفِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**عند**". (**الفِعْلِ**) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**حذف**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (**لِغَيْرِ**) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبر بعد خبر لـ"**تكون**"، أو حال مِنَ المستكنّ فيه، أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن لغير...إلخ. وأمّا ما قاله عصام الدّين مِنْ أنّ قوله: "**لغير السؤال**" خبر مبتدأ

(١) في هامش (أ): "متعلّق" بيان.

محذوف؛ أي: هو لغير السؤال، وليس متعلّقا بقوله: "**تكون**"، وإلّا لكان آخر جزء كلام دخل عليه "**إنّما**"، فيصير التقدير: "**لا يكون عند حذف الفعل إلّا لغير السؤال**"، وهو فاسد. انتهى[١]. وفيه أنّ كون قوله: "**لغير السؤال**" آخر جزء كلام فقط ممنوع بل آخر جزء الكلام مجموع الخبرين بل الأخبار الثلاثة إذا كان قوله: "**مختصّة**" خبراً ثالثاً، فيكون المآل: لا تكون إلّا حاصلة عند حذف الفعل كائنة لغير السؤال، كما أشار إليه الهندي. ونظيره قولهم: "**إنما كان زيد فقيراً ذليلاً**"؛ أي: ما كان إلّا فقيراً ذليلاً.

(**السُّؤَالِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**". (**مُخْتَصَّةٌ**) منصوبة خبر ثالث لـ"**تكون**"، أو حال مِنَ المستكنّ في قوله: "**لغير السؤال**"، أو مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي. والجملة استئناف أو اعتراض. (**بِالظَّاهِرِ**) متعلق بـ"**مختصّة**"، والباء داخل على المقصور عليه. (و) عاطفة. ("**التَّاءُ**") مرفوع مبتدأ. (**مِثْلُهَا**) مرفوع خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. والضمير مضاف إليه لـ"**مثل**" راجع إلى واو القسم. (**مُخْتَصَّةٌ**) مرفوعة خبر بعد خبر للمبتدأ، لا خبر مبتدأ محذوف ـ أي: "هي" ـ؛ لوجود المبتدأ المذكور؛ أعني قوله: "**التاء**". [٣٢٤/آ] أو منصوبة حال من المبتدأ؛ فإنّه مفعول معنى، والعامل فيه معنى التمثيل المستفاد من "مثل"، كأنّه قيل: "**أمثّل التاء بواو القسم**"، كما في: "**زيد قائمـًا كعمرو قاعداً**" كما مرّ في بحث الحال. (**بِاسْمِ**) متعلّق بـ"**مختصّة**"، والباء داخل على المقصور عليه. (**اللهِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**اسم**"، مِنْ إضافة العام إلى الخاصّ ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. (**تَعَالَى**) معترضة. وفي بعض النسخ لم يوجد هذا اللفظ كما في «**شرح العصام**».

(و"**البَاءُ**") مرفوع مبتدأ. (**أَعَمُّ**) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظـًا خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض، لا عطف على

(١) في هامش (أ): فيه ردّ للفاضل العصام.

القريبة أو البعيدة كما زعم[1]؛ لأنّ باء القسم لم يذكر في الإجمال، فكيف يعطف قوله: "**والباء أعمّ**" على الجملة التفصيليّة المتقدّمة؟. (**مِنْهُمَا**) متعلّق بـ"**أعم**". والضمير راجع إلى "**واو القسم وتاء القسم**". (**فِي الجَمِيعِ**) متعلّق بـ"**أعم**" وظرف له. وقيل: حال من ضميره المستكن فيه. (**ويُتَلَقَّى**) مضارع مجهول مرفوع تقديراً بعامل معنويّ. (**القَسَمُ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**بِاللَّامِ**) متعلّق بـ"**يتلقى**"، أو ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنَ "**القسم**". و"**الباء**" بمعنى "**مع**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ.

(و) عاطفة. ("**إِنَّ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على "**اللام**". (و) عاطفة. (**حَرْفِ**) مجرور عطف على "**اللام**"، أو على "**إنّ**". (**النَّفْيِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**حرف**". (و) عاطفة. (**يُحْذَفُ**) مضارع مجهول. (**جَوَابُهُ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة المتقدمة. وقيل: اعتراض. والضمير مضاف إليه لـ"**جواب**" راجع إلى "**القسم**". (**إِذَا**) ظرفية منصوبة [٣٢٤/ب] المحل مفعول فيه لـ"**يحذف**". (**اعْتَرَضَ**) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**القسم**". والجملة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (**أَوْ**) عاطفة. (**تَقَدَّمَهُ**) ماض. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "**القسم**". (**مَا**) مرفوع المحلّ فاعله. والجملة مجرورة المحلّ عطف على جملة "**اعترض**". (**يَدُلُّ**) مضارع، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (**عَلَيْهِ**) متعلّق بـ"**يدل**". والضمير راجع إلى "**الجواب**".

(و) عاطفة. ("**عَنْ**") مراد اللفظ مرفوع تقديراً مبتدأ. (**لِلْمُجَاوَزَةِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (و) عاطفة. ("**عَلَى**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**لِلاسْتِعْلَاءِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره.

---

(١) في هامش (أ): الزاعم بعض المعربين.

والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (**وقَدْ**) للتحقيق مع التقليل. (يَكُونَانِ) مضارع ناقص. والألف مرفوع المحلّ اسمه راجع إلى "**عن وعلى**". (اسْمَيْنِ) منصوب خبره. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على مقدّر؛ أي: يكونان حرفين كثيراً وقد يكونان...إلخ. (بِدُخُولِ) متعلّق بـ"**يكونان**". و"**الباء**": سببيّة أو ظرفيّة. وقيل: متعلّق بـ"**يعلم**" المقدّر. ويحتمل كونه ظرفًا مستقرّاً مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن بسبب دخول "**من**"، أو كائن في وقت دخوله. ("مِنْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**دخول**"، ومرفوع محلًّا فاعله. (عَلَيْهِمَا) متعلّق بـ"**دخول**". والضمير راجع إلى "**عن وعلى**". (و) عاطفة. ("الكَافُ") مرفوع مبتدأ. (لِلتَّشْبِيهِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. (وَ) [٣٢٥/آ] عاطفة. (زَائِدَةٌ) مرفوعة عطف على قوله: "**للتشبيه**".

(وقَدْ) للتقليل مع التحقيق. (يَكُونُ) مضارع ناقص. اسمه فيه راجع إلى "**الكاف**". (اسْمًا) منصوب خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى؛ أي: يكون الكاف حرفًا كثيراً، وقد يكون اسمًا. (ويَخْتَصُّ) مضارع معلوم أو مجهول؛ لأنّه يستعمل لازمًا ومتعديًّا، فاعله أو نائبه فيه راجع إلى "**الكاف**". والجملة فعليّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**يكون اسمًا**"، ويحتمل الاستئناف والاعتراض. (بِالظَّاهِرِ) متعلّق بـ"**يختصّ**". والباء داخل على المقصور عليه. (و) عاطفة. ("مُذْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. ("مُنْذُ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**مذ**". (لِلزَّمَانِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر عن المبتدأ وما عطف عليه؛ أي: كائنان للزمان. والجملة لا محلّ لها عطف على أحدهما. ويجوز كون الظرف خبراً عن الأوّل، وخبر الثاني محذوفًا، أو العكس كما مرّ على وجه التفصيل. (لِلابْتِدَاءِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ بدل الاشتمال من قوله: "**للزمان**" ـ كما في

«الهندي» ـ أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هما كائنان للابتداء". والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض. ويجوز كون الظرف المستقر منصوب المحل على الحاليّة مِنَ المستكنّ في قوله: "**للزمان**"؛ أي: حال كونهما للابتداء.

(**فِي الزَّمَانِ**) ظرف للظرف المستقرّ؛ أعني قوله: "**للابتداء**". وقيل: إنه ظرف مستقر حال من "**مذ ومنذ**"، أو من ضميرهما المستكن في قوله: [٣٢٥/ب] "**للابتداء**". (**المَاضِي**) مجرور تقديراً صفة "**الزمان**". (و) عاطفة. (**الظَّرْفِيَّةِ**) مجرورة عطف على "**الابتداء**". (**فِي الحَاضِرِ**) عطف على قوله: "**في الزمان الماضي**"، مِنْ قبيل: "**زيد في الدار والحجرة عمرو**". (**نَحْوُ**) معلوم. ("**مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**ما**": نافية. و"**رأيت**": فعل وفاعل. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "**غائب**". و"**مذ**": حرف جرّ متعلّق بـ"**ما رأيت**". و"**شهر**": مجرور به لفظاً، ومنصوب محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلّقه. و"**نا**": ضمير مجرور متّصل مجرور محلًّا مضاف إليه لـ"**شهر**". (و) عاطفة. ("**مُنْذُ يَوْمِنَا**") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: ما رأيته ـ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فإعراب "**ما رأيته**" معلوم. و"**منذ**": حرف جرّ متعلّق بـ"**ما رأيت**". و"**يوم**": مجرور به لفظاً، ومنصوب محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلّقه. و"**نا**": ضمير مجرور متصل مجرور محلًّا مضاف إليه لـ"**يوم**". ثم إنّ المثالين المذكورين كليهما للظرفيّة، ويمكن أن يجعل الأوّل مثالاً للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر، لكن بتقدير مضاف؛ أي: ما رأيته مذ دخول شهرنا.

(و) عاطفة. ("**حَاشَا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. ("**عَدَا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**حاشا**". (و) عاطفة. ("**خَلَا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (**لِلاسْتِثْنَاءِ**) ظرف مستقر مرفوع المحلّ

خبر عن "حاشا" وما عطف عليه؛ أي: كائنة أو كائنات، على طريق: "**الأشجار مقطوعة أو مقطوعات**". والجملة لا محلّ [٣٢٦/آ] لها عطف على أحدهما، ويحتمل كون الظرف خبراً عن الأوّل فقط، وخبر الثاني والثالث محذوفاً بدلالة المذكور أو العكس. وقد سبق على وجه التفصيل فلا تغفل(١).

مطلبٌ: في الحروف المشبهة بالفعل

(**الحُرُوفُ**) مرفوعة مبتدأ. (**المُشَبَّهَةُ**) مرفوعة صفة "**الحروف**". (**بِالفِعْلِ**) متعلّق بـ"**المشبّهة**". ("**إِنَّ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف ـ هذا إذا قصد الحكاية، وهي الأكثر ـ ويجوز أن يقرأ "**إنّ**" بالرفع مع التنوين على الصرف بتأويله باللفظ، وبغير التنوين على غير الصرف بتأويله بالكلمة ـ كما في «**الرضي**» ـ. وكذا الحال في أخواته الآتية في جريان الوجوه الثلاثة، فاحفظه، فإنه مِنَ المسائل النادرة الّتي لم يسمعها أكثر العلماء الكاملة، حتّى إنّ رجلاً مشهوراً بالنحو بين الطلبة لـمّا طالع «**معربنا على العوامل الجديد**»، ورأى فيه مثل ما ذكرنا ههنا، استنكر أوّلاً، ثمّ سلّم عند رؤيته هذه المسألة منقولة عن «**الرضي**». ثمّ لـمّا وقع الملاقاة قال لي: إن لم تقل: كذا في «الرضي» لم أقبل ما قلتَه. وإذا كان حال المشهور هكذا، فكيف حال غير المشهور؟. وبالله التوفيق في كلّ الأمور.

(**و**) عاطفة. ("**أَنَّ**") مراد اللفظ مرفوع تقديراً عطف على "**إنّ**". (**و**"**كَأَنَّ**" و"**لَكِنَّ**" و"**لَيْتَ**" و"**لَعَلَّ**") كلٌّ منها مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (**لَهَا**) ظرف مستقر. [٣٢٦/ب] والضمير راجع إلى "**الحروف المشبهة بالفعل**"، أو إلى هذه الحروف الستّة بتأويل الجماعة. (**صَدْرُ**) مرفوع فاعل الظرف المستقرّ، أو مبتدأ مؤخر والظرف خبر مقدّم. والجملة الظرفية أو الاسميّة مرفوعة المحلّ خبر بعد

(١) في هامش (أ): في بحث التأنيث المعنوي في بحث غير المنصرف.

الخبر لـ"**الحروف المشبّهة بالفعل**"، أو لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**الكَلَامِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**صدر**". (سِوَى[1]) اسم مِنْ أدوات الاستثناء، منصوب على الظرفيّة تقديراً، مفعول فيه للظرف المستقر؛ أعني: لها. ("**أَنَّ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**سوى**". قال الرضي: إنّما انتصب "**سوى**" لأنّه في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكاناً، قال تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]؛ أي: مستوياً، ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف؛ أي: معنى الاستواء الذي كان في "**سوى**"، فصار "**سوى**" بمعنى "**مكاناً**" فقط، ثم استعمل "**سوى**" استعمال لفظ "مكان"؛ لِمَا قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول: "**أنت مكان عمرو**"؛ أي: بدله؛ لأنّ البدل سادّ مسدّ المبدل منه وكائن مكانه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء؛ لأنّك إذا قلت: "**جاءني القوم بدل زيد**"[2] أفاد أنّ "**زيداً**" لم يأتك، فجرّد عن معنى البدليّة أيضاً لمطلق معنى الاستثناء، فـ"**سوى**" في الأصل مكان مستو، ثم صار بمعنى مكان، ثم بمعنى بدل، ثم بمعنى الاستثناء. انتهى.

ثم إنّه ذكر في ألغاز[3] «**الأشباه والنظائر النحوية**»: ما اسم في الاستثناء منصوب به، وهو أداته، له الحكمان؛ يعني مسألة الاستثناء بغير [٣٢٧/آ] وسوى، نحو: "**قام القوم غير زيد**"[4]، فـ"**غير**": منصوب على الاستثناء، فنصبه نصب المستثنى، وليس بمستثنى، وإنّما هو أداة استثناء، ومجروره هو المستثنى، فهو غريب في بابه؛ لأنّه سرى إليه حكم مجروره، فله حكم الأداة في المعنى وحكم المستثنى. انتهى.

---

(١) في هامش (أ): قوله: "سوى" بكسر السين أو ضمها مع القصر.

(٢) في هامش (أ): ولم يذكر مثال سوى لانفهامه من مثال غير.

(٣) في هامش (أ): قوله: "ألغاز" جمع لغز بالغين المعجمة.

(٤) في هامش (أ): ولم يذكر مثال سوى نحو: قام القوم غير زيد؛ لفهمه من مثال غير.

(فهِيَ) "**الفاء**": للتفصيل للإجمال المفهوم مِنَ الاستثناء. و"**هي**" مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى كلمة "**أنّ**". (بِعَكْسِهَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها تفصيل، ويحتمل الاعتراض وجواب "**إذا**" المقدر. والضمير مجرور المحل مضاف إليه لـ"**عكس**". (وتَلْحَقُهَا) مضارع. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى هذه الحروف، أو إلى "**الحروف المشبهة بالفعل**" بتأويل الجماعة. ("مَا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً فاعله. والجملة عطف على جملة: "**لها صدر الكلام**"، أو استئناف أو اعتراض.

(فتُلْغَى) "**الفاء**": عاطفة. و"**تلغى**": مضارع مجهول مرفوع تقديراً بعامل معنويّ، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى الضمير المنصوب في "**تلحقها**". والجملة عطف على جملة: "**تلحقها ما**" عطف المسبب على السبب، ويحتمل جواب "**إذا**" المقدّر. وقيل: اعتراض. (عَلَى الأَفْصَحِ) متعلّق بـ"**تلغى**"، أو ظرف مستقر منصوب المحلّ مفعول مطلق لـ"**تلغى**" بتقدير الموصوف؛ أي: إلغاءً كائناً على الأفصح، أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن على الأفصح. والجملة الاسمية استئناف أو اعتراض.

(و) عاطفة. (تَدْخُلُ) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى المستكنّ في "**تلغى**". والجملة عطف على [٣٢٧/ب] جملة: "**فتلغى**" عطف المسبب على السبب.

مطلبٌ: في بيان الاختلاف في إعراب "حينئذٍ"

(حِينَئِذٍ) منصوب على الظرفيّة، أو مبنيّ على الفتح منصوب محلًّا مفعول فيه لـ"**تدخل**" ـ كما سبق في أواخر الظروف[1] ـ. و"**إذٍ**": مبنيّ على السكون تقديراً ـ إذ أصله: "**إذ**" بالسكون، فلمّا أدخل التنوين عوضاً عن المضاف إليه المحذوف لقي

(١) في هامش (أ): وهو قوله: والظروف المضافة إلى الجملة، وإذ يجوز بناؤها على الفتح.

ساكنان، ولدفعهما كسر الذال ـ ومجرور محلًّا مضاف إليه لـ"**حين**".

وزعم الأخفش أنّ "**إذٍ**" هنا معربة؛ لزوال افتقارها إلى الجملة، وأنّ الكسرة فيه حركة إعراب. وردّه السيوطي في «**الإتقان**»، مَنْ أراد وجهه فليراجع إليه.

وقال الرضي: كلمة "**حين**" ليست بمضافة إلى "**إذ**"، بل ما أضيف إليه كلمة "**حين**" محذوف؛ أي: "**حين كان كذا**"، و"**إذ**" بدل من "**حين**"، وأدخل تنوين العوض إلى البدل. هذا كلامه ملخصاً. وفيه زيادة التفصيل، فراجع إليه إنْ كنت مِن أصحاب التحصيل.

وذكر السيوطي في «**الأشباه والنظائر**» ما قاله الرضي، ولم يتعرض لِمَا ذكره الجمهور، فكأنّه هو الصواب عنده.

ثم إنّ إضافة "حين" إلى "**إذ**" على قول الجمهور مِنْ قبيل إضافة الأعم إلى الأخصّ المطلق، مثل: "**شجر الأراك**"(١)؛ لأنّ معنى المضاف مطلق الوقت، ومعنى المضاف إليه الوقت المقيّد بمضاف إليه محذوف ـ كما ذكره الدماميني في «**شرح المغني**» والشهاب وسعدي چلبي في «**حاشيتيهما على أنوار التنزيل**» ـ. وقيل: مِنْ إضافة المسمى إلى الاسم. وقيل: من إضافة المؤكَّد ـ بالفتح ـ إلى التأكيد. وقيل: "**حين**" زائد.

(**عَلَى الفِعْل**(٢)) متعلّق بـ"**تدخل**".

(فـ"**إِنَّ**") "**الفاء**": للتفصيل. و"**إِنّ**": [٣٢٨/آ] ـ بالكسر ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. وقد مر وجه آخر فلا تغفل. (**لَا**) نافية. (**تُغَيِّرُ**) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى كلمة "**إنّ**". والجملة فعليّة صغرى مرفوعة محلًّا خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة كبرى

(١) في هامش (أ): "شجر الأراك" بيان.

(٢) في هامش (أ): "على الفعل" بيان.

لا محلّ لها تفصيل. (**مَعْنَى**) منصوب تقديراً مفعوله. (**الجُمْلَةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**معنى**". (و) عاطفة. ("**أَنَّ**") ـ بالفتح ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**مَعَ**) منصوب على الظرفية مفعول فيه للظرف المستقر الآتي؛ أعني به قوله: "**في حكم المفرد**"، أو ظرف مستقر منصوب المحلّ حال مِنْ "**أنّ**" على قول ابن مالك، أو من ضميرها المستكنّ في الخبر عند الأخفش وابن بَرْهان؛ خلافاً لسيبويه، فإنّه لا يجوّز تقديم الحال على العامل الظرف كما مرّ. (**جُمْلَتِهَا**) مجرورة مضاف إليها لـ"**مع**". والضمير مضاف إليه لـ"**جملة**" راجع إلى كلمة "**أنّ**". (**فِي حُكْمِ**) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**فإن لا تغيّر**". (**المُفْرَدِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**حكم**".

(و) استئناف. (**مِنْ ثَمَّهْ**) متعلّق بـ"**وجب**" المؤخر، ومفعول[1] له، قدّم للحصر. واسم الإشارة إشارة إلى الفرق بين "**إنّ**" ـ بالكسر ـ و"**أن**" ـ بالفتح ـ. (**وَجَبَ**) ماض. (**الكَسْرُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محل لها استئناف. (**فِي مَوْضِعِ**) مفعول فيه لـ"**وجب**". (**الجُمَلِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**موضع**". (و) عاطفة. (**الفَتْحُ**) مرفوع عطف على "**الكسر**". (**فِي**) حرف جرّ متعلّق بـ"**وجب**". (**مَوْضِعِ**) مجرور به لفظاً، ومنصوب محلّاً، عطف على محلّ قوله: "**في موضع الجمل**"، مِنْ قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد. وهو جائز بالاتفاق، وكذا جواز تعلّق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد [٣٢٨/ ب] اتفاقيّ. (**المُفْرَدِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**موضع**".

(**فكُسِرَتْ**) "**الفاء**": للتفصيل. و"**كسرت**": ماض مجهول. و"**التاء**": علامة التأنيث، ونائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى "**مادة الألف والنون**". والجملة لا محلّ لها تفصيل. (**ابْتِدَاءً**) منصوب مفعول فيه لـ"**كسرت**" بتقدير المضاف عند الجمهور؛ أي:

---

(١) في هامش (أ): أي: لمتعلّقه.

وقت ابتداء، أو بلا تقديره عند أبي عليّ؛ فإنّ المصدر عنده ينزّل منزلة الظرف كما مرّ، فلا تغفل.

(و) عاطفة. (بَعْدَ) منصوب على الظرفية عطف على "ابتداء"، ويحتمل كون قوله: "ابتداء" بمعنى "مبتدأة"(١) حالاً مِنَ المستكنّ في "كسرت"، فحينئذٍ "بعد": ظرف مستقرّ منصوب المحلّ عطف على "ابتداء". وهذا هو الموافق لقوله الآتي: "وفتحت فاعلة(٢) ومبتدأة ومضافًا إليها". وفي «الرضي» إشارة إليه، حيث قال: قوله: "فكسرت ابتداء"؛ أي: مبتدأ بها، سواء كان في أوّل كلام المتكلم نحو: "إنّ زيداً قائم"، أو كان في وسط كلامه إذا كان ابتداء كلام آخر نحو: "أكرم زيداً إنّه فاضل"، فقولك: "إنّه فاضل" كلام مستأنف وقع علّة لِمَا تقدمه. انتهى. (القَوْلِ) مجرور مضاف إليه لـ"بعد". (و) عاطفة. (المَوْصُولِ) مجرور عطف على "القول".

(و) عاطفة. (فُتِحَتْ) ماض مجهول. و"التاء": علامة التأنيث، نائب الفاعل فيه "هي" راجع إلى المستكنّ في "كسرت". وقيل: راجع إلى مادة الألف والنون. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "كسرت". (فَاعِلَةً) منصوبة حال مِنَ المستكنّ في "فتحت". (و) عاطفة. (مَفْعُولَةً) منصوبة عطف على "فاعلة". (و) عاطفة. (مُبْتَدَأَةً) منصوبة [٣٢٩/آ] عطف على "فاعلة" أو على "مفعولة". (وَ) عاطفة. (مُضَافًا) منصوب عطف على القريب أو البعيد. (إِلَيْهَا) متعلّق بـ"مضافًا"، ونائب فاعله. والضمير راجع إلى المستكنّ في "فتحت".

مطلبٌ: في أن كون "أنّ" فاعلاً ونحوه مجاز

ثم إنّ تسمية "أنّ" ـ بالفتح ـ بهذه المذكورات مجاز؛ لأنّ الفاعل هو "أنّ" مع

---

(١) في هامش (أ): "بمعنى مبتدأة" بيان.

(٢) في هامش (أ): "فاعلة" بيان.

مدخولها، لا "أنّ" وحدها، وكذا البواقي.

(و) استئناف. (قَالُوا) ماض جمع مذكر. والواو مرفوع المحل فاعله راجع إلى العرب، لا إلى النُّحاة كما زعم. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف، وقع جوابًا عن سؤال مقدّر، وهو أنّ "لَوْلَا" تدخل على الجملة الاسميّة، فوجب كسر "أنّ". فأجاب: بأنّ الجملة بعدها لا يجوز إظهار جزأيها ـ كما في «**الرضي**»، والتفصيل فيه ـ.

("لَوْلَا أَنَّكَ") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: قائم لكان كذا مثلاً ـ: منصوب تقديراً مقول القول. وإذا أريد المعنى: فـ"**لولا**": حرف لامتناع شيء لوجود غيره. و"**أنّ**" ـ بالفتح ـ: حرف مشبّه بالفعل. و"**الكاف**": منصوب المحل اسمه. و"**قائم**": اسم فاعل، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبره. وهو مع اسمه وخبره في تأويل المفرد مرفوع المحلّ مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا؛ أي: موجود. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. وجملة "**لكان كذا**" لا محل لها على أنّها جواب "**لولا**". وقد مرّ التفصيل والاختلاف في بحث الخبر.

(لِأَنَّهُ) "**اللام**": متعلّق بـ"**قالوا**". و"**أنّ**" ـ بالفتح ـ: حرف مشبّه بالفعل. والضمير منصوب المحلّ اسمه راجع إلى ما بعد "**لولا**". (مُبْتَدَأٌ) مرفوع خبره. وهو مع اسمها وخبرها في تأويل [٣٢٩/ب] المفرد، محلّه القريب مجرور بـ"**اللام**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعول له لمتعلّقه.

(و) عاطفة. ("لَوْ أَنَّكَ") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: "**قمت لكان كذا مثلاً**" ـ: منصوب تقديراً عطف على "**لولا أنك**"؛ لأنّ الواو مِنَ الحاكي لا مِنَ المحكيّ. و"**إلّا لكان**" المجموع: منصوب المحل على المقوليّة ـ كما في «**مغني اللبيب**»، وقد مرّ فيما سبق ـ. وإذا أريد المعنى: فـ"**لو**": حرف شرط. و"**أنّ**" ـ بالفتح ـ: حرف مشبّه بالفعل. والكاف منصوب المحلّ اسمه. و"**قمت**": فعل وفاعل. والجملة مرفوعة المحل خبره.

واسم "أنّ" وخبره في تأويل المفرد مرفوع المحل فاعل فعل محذوف وجوبًا؛ أي: ثبت؛ لوجود مفسّره، وهو "أنّ" المفتوحة؛ لدلالتها على الثبوت ـ كما في «**شرح العصام**»، وقد مرّ ـ. والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. وجملة "**لكان كذا**" جواب "**لو**".

(**لِأَنَّهُ**) "**اللام**": حرف جرّ متعلّق ـ أيضـًا ـ بـ"**قالوا**". و"**أنّ**": حرف مشبّه بالفعل. والضمير منصوب المحلّ اسمه راجع إلى ما بعد "**لو**". (**فَاعِلٌ**) مرفوع خبره. وهو مع اسمه وخبره في تأويل المفرد، محلّه القريب مجرور باللام، ومحلّه البعيد نصب عطف على "**محلّ**"؛ لأنّه مبتدأ بطريق عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد.

ثم إنّه قيل في بعض الشروح(١): إنّ الخبر المحذوف في "**لو أنك**" هنا "**قائم**". وردّ(٢): بأنّ خبر "**أنّ**" الواقع بعد "**لو**" يجب كونه فعلاً لا اسمـًا ـ كما سيجيء في المتن في بحث حروف الشرط، فلا تغفل ـ.

(**فإِنْ**) "**الفاء**": للتفصيل. و"**إن**": شرطيّة. (**جَازَ**) ماض مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**". (**التَّقْدِيرَانِ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محل لها فعل الشرط. (**جَازَ**) ماض مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**" أيضـًا. (**الأَمْرَانِ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة [٣٣٠/أ] لا محلّ لها تفصيل.

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**مَنْ يُكْرِمْنِي فإِنِّي أُكْرِمُهُ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**مَنْ**": اسم شرط مبني على السكون مرفوع محلًّا مبتدأ. و"**يكرم**": مضارع مجزوم بـ"**مَنْ**"، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى "**مَنْ**". و"**النون**": وقاية لا محلّ له؛ لكونه حرفـًا. و"**الياء**": مبنيّ على السكون منصوب المحل مفعوله.

---

(١) في هامش (أ): القائل: المولى الجامي.

(٢) في هامش (أ): الراد: المولى عصام الدين.

والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. **والفاء**: جزائية. و"**إنّ**" بالكسر: حرف مشبه بالفعل. و"**الياء**": منصوب المحلّ اسمه. و"**أكرم**": مضارع متكلّم مرفوع بعامل معنوي، فاعله فيه "**أنا**" عبارة عن المتكلّم. والضمير منصوب المحل مفعوله راجع إلى "**مَنْ**". والجملة الفعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر "**إنّ**". واسمه وخبره جملة اسميّة كبرى مجزومة المحل جزاء الشرط. ومجموع الشرط والجزاء مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف.

وقال بعضهم: جملة الشرط فقط مرفوعة المحل خبر المبتدأ، وصوّبه ابن هشام في «**مغني اللبيب**».

وقال بعضهم: الجملة الجزائية محلّها القريب مجزوم جزاء الشرط، ومحلّها البعيد مرفوع خبر المبتدأ، فلا يلزم كون الشيء الواحد معمولاً لعاملين مختلفين مِنْ جهة واحدة، كما في: "**مررت بك**".

وقال بعضهم: لا خبر لهذا المبتدأ؛ لإغناء الشرط والجزاء عن الخبر؛ هذا على تقدير الكسر، وأما على تقدير "**أنّ**" بالفتح: فاسمه وخبره في تأويل المفرد مرفوع المحلّ مبتدأ، وخبره محذوف مقدمًا عليه؛ أي: فثابت أنّي أكرمه؛ لأنّ المطرد [٣٣٠/ب] في خبر "**أنّ**" بالفتح[١] إذا ذكر تقديم الخبر عليه، كما في: "**عندي أنّك قائم**"؛ لئلّا يتوهم أنها مكسورة، فأجري على المعتاد في الحذف ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للشهاب ـ أو مؤخّراً عنه؛ أي: "**فإنّي أكرمه ثابت**"، كما هو ظاهر كلام صاحب الإظهار؛ لأنّ وجوب تقديم الخبر على المبتدأ في صورة ذكر الخبر لـمّا كان لدفع الالتباس بـ"**إنّ**" المكسورة وحذف[٢] الخبر في هذه الصورة ....

(١) في هامش (أ): أي: في خبر أنَّ بالفتح مع اسمه وخبره.

(٢) في هامش (أ): عطف على كان.

لم يبق[١] وجه لدفع الالتباس، فلا مانع من تقدير الخبر مؤخراً، كما لا يخفى على أولي الأفهام، وإنْ خفي على الفاضل العصام، على[٢] أنّ هذا الموضع موضع الالتباس، حيث جاز الأمران، كما جاز التقديران.

أو المؤول بالمفرد مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فجزاؤه أنّي أكرمه، وقد وجد في القرآن العظيم، والفرقان الفخيم، إيراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]، فإنكار العصام وجود هذا في كلام العرب مكابرة جدّاً، ومخالف لِمَا ذكره في تأويل: "**إنْ خيراً فخير**"، حيث قال: تقديره: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير[٣].

أو منصوب المحل مفعول به لفعل مقدّر؛ أي: "**فليَعلم**" ـ كما ذكره الشهاب في «**الحاشية**» المذكورة ـ. والجملة الاسميّة أو الفعليّة مجزومة المحل جزاء الشرط. ومجموع الشرط والجزاء مرفوع المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. هذا على أحد الأقوال، وقد عرفت التفصيل[٤]، فلا تغفل.

(و) عاطفة. ("**إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. أول البيت: "وكنت أُرَى [٣٣١/آ] زيداً كما قيل سيّداً". وإذا أريد[٥] المعنى: فـ"**كنت**": ماض متكلّم ناقص. و"**التاء**": مرفوع المحل اسمه. و"**أُرَى**": مضارع متكلّم ناقص مجهول بمعنى "**أظنّ**"، يتعدى إلى المفعولين ـ كما في «**التصريح**

---

(١) في هامش (أ): قوله: "لم يبق" جواب "لـمّا".

(٢) في هامش (أ): علاوة.

(٣) في هامش (أ): فلا وجه لتقليد الشارح الأطوي له، كما قال الأستاذ الشيخ محمد أفندي الصوبجوي سلّمه الباري.

(٤) في هامش (أ): من كون الخبر فعل الشرط فقط، أو الجزاء فقط، أو لا خبر لهذا المبتدأ.

(٥) في هامش (أ): أي: إذا أريد معنى تمام البيت.

على توضيح ابن هشام» ـ، لا ماض مجهول كما ظنّ، نائب الفاعل فيه "أنا" عبارة عن المتكلّم. والجملة الفعليّة منصوبة المحل خبر "كنت". و"زيداً": منصوب مفعول أوّل لـ"أُرى". و"الكاف": حرف جرّ فقط عند سيبويه، ولا يجوز جعله اسمًا بمعنى المثل، خلافًا للأخفش كما مرّ. و"ما": موصول أو موصوف مجرور به محلًّا، والجار مع المجرور ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا كائن كما قيل. والجملة الاسميّة لا محلّ لها اعتراض بين الفعل ومفعوله. و"قيل"[١]: ماض مجهول، نائب الفاعل فيه "هو" راجع إلى "ما". والجملة لا محلّ لها صلة "ما"، أو مجرورة المحل صفته. وقيل: "ما" مصدريّة؛ أي: كقولهم ذلك. انتهى. والظاهر ما ذكرنا. و"سيّداً": منصوب مفعوله الثاني.

و"إذا": حرف للمفاجأة ـ كما هو مختار الرضي ـ لا محلّ له مِنَ الإعراب. وقد مرّ التفصيل في بحث حذف الخبر وجوبًا. و"إنّ" ـ بالكسر ـ: حرف مشبّه بالفعل. والضمير منصوب المحلّ اسمه. و"عبد": مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. و"القفا": مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"عبد". و"الواو": عاطفة. و"اللهازم": مجرورة عطف على "القفا". ثم إنّ "اللهازم" جمع لِهْزِمَة وفي «الرضي»: اللهزمتان: عظمان ناتئان[٢] في اللَّحْيَين تحت الأذنين، جمعهما [٣٣١/ب] الشاعر بما حولهما[٣]، كقوله:

---

(١) في هامش (أ): أي: لفظة "قيل".

(٢) في هامش (أ): أي: مرتفعان، من النّتْء بفتح النون وسكون التاء والهمزة في الآخر. وفي «القاموس»: نتأ كمنع نَتْأً ونُتُوءاً: ارتفع. وهذه العبارة مذكورة في بيان الكعب، وبعض الناسخين يغيرون هذه العبارة ويكتبون نابتان بالباء والتاء وهو خطأ.

(٣) في هامش (أ): وفي «القاموس»: وحواليه وحوله وحوليه وحواله وأحواله بمعنى. انتهى. يعني: كلها بمعنى الطرف والجانب. ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «اللهم حوالَينا ولا علينا»؛ أي: في مواضع النبات، لا في الأبنية. كما في «الدر المنثور» للسيوطي.

"**جُبّ مذاكيره**". وفي «**الهندي**»: جمعهما الشاعر بإرادة ما فوق الواحد، أو بإرادتهما مع حوالَيهما تغليباً. وعلى تقدير "**أنّ**" ـ بالفتح ـ فاسمه وخبره في تأويل المفرد مرفوع المحل مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: ثابت. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. وأمّا إذا كان "**إذا**" للمفاجأة اسماً على أنّه منصوب المحلّ مفعول به لـ"**فاجأت**" المقدّر.. فالجملة[١] الاسميّة في التقديرين مجرورة المحل مضاف إليها لـ"**إذا**".

ومعنى البيت على ما في بعض الشروح: أنه لَئيمٌ يخدِمُ[٢] قفاه ولهزمتيه، يأكل ويتعطّل ليُسمِن قفاه ولهزمتيه، ولا يرتاض لحرز الفضائل، ونِعمَ ما قيل: "**من كان همّه**[٣] **ما يدخل في جوفه، فقيمته ما يخرج من جوفه**"، وما قيل: "**من كان همّه**[٤] **ما يدخل في فاه، فقيمته ما يخرج من مَعَاه**[٥]".

(و) عاطفة. (شِبْهِهِ) مجرور عطف على المثال القريب أو البعيد. والضمير مضاف إليه لـ"شبه" راجع إلى كل واحد مِنَ المثالين. وفي «**شرح العصام**»: الأظهر: "**وشبههما**"؛ لأنّه لم يرد به ما له مزيد اختصاص بالصورة الثانية، بل أشار إلى مواضع أُخَر لجواز التقديرين. انتهى. وقد بلغـ[ـت] هذه المواضع[٦] إلى تسعة ـ كما في «**توضيح ابن هشام**» ـ، وتفصيله في شرحه المسمى بـ«**التصريح**» لخالد الأزهري. ثم إنّ هذه

---

(١) في هامش (أ): قوله: "فالجملة..."إلخ جواب "أمّا".

(٢) في هامش (أ): خَدَمَه يَخدِمُه خِدمَة ويفتح، فهو خادم، وجمعه: خُدّام وخَدَمٌ. كذا في «القاموس».

(٣) في النسخة المخطوطة: "همّته"، ويروى "همّته" و "همّه" ولا يلزم تغيير المخطوطة. والأصح ما أثبتناه كما في «ميزان العمل» للغزالي رحمه الله.

(٤) في النسخة المخطوطة: "همّته"، ويروى "همّته" و "همّه" ولا يلزم تغيير المخطوطة. والأصح ما أثبتناه كما في «ميزان العمل» للغزالي رحمه الله.

(٥) في هامش (أ): المَعَا بالتركي: "بغرسق".

(٦) في هامش (أ): أي: مواضع جواز الأمرين الفتح والكسر.

العبارة لم توجد في بعض النسخ، وعليه «**شرح الهندي**»؛ وموجودة في «**شرح المصنف**» و«**الرضي**»، فلا تغفل.

(و) استئناف أو اعتراض. (**لِذَلِكَ**) "**اللام**": حرف جر للتعليل [٣٣٢/آ] متعلّق بـ"**جاز**" المؤخر. و"**ذا**": اسم إشارة مبنيّ على السكون، محلّه القريب مجرور باللام، ومحلّه البعيد منصوب مفعول له[١] لمتعلّقه. و"**اللام**": حرف تبعيد. و"**الكاف**": خطاب لا محلّ لهما. والمشار إليه بذا[٢] كون "**إنّ**" المكسورة لا تغيّر معنى الجملة.

(**جَازَ**) ماض. (**العَطْفُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (**عَلَى اسْمِ**) متعلّق بـ"**العطف**". (**المَكْسُورَةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**اسم**". (**لَفْظًا**) منصوب حال مِنَ "**المكسورة**" ـ كما في «**الرضي**» ـ. وقيل: مفعول مطلق له بتقدير الموصوف؛ أي: كسراً لفظيّاً. (**أَوْ**) عاطفة. (**حُكْمًا**) منصوب عطف على "**لفظًا**". (**بِالرَّفْعِ**) متعلّق بـ"**العطف**"، لا بـ"جاز" كما توهم. وقيل[٣]: ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ "**العطف**". (**دُونَ**) ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ "**المكسورة**"؛ أي: متجاوزة عن المكسورة ـ كما في «**الهندي**» ـ. وقيل: ظرف لـ"**جاز**". (**المَفْتُوحَةِ**) مجرورة مضاف إليها لـ"**دون**".

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**إِنَّ زَيداً قَائِمٌ وعَمْرٌو**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**إنّ**": حرف مشبّه بالفعل. و"**زيداً**": اسمه. و"**قائم**": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**زيد**". وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبر "**إنّ**".

---

(١) في هامش (أ): "مفعول له" بيان.

(٢) في هامش (أ): قوله: "بذا" ولا يخفى ما فيه من اللطافة؛ لأنه يحتمل أن يكون المراد بـ"ذا" لفظ "ذا"، ويحتمل أن يكون المراد به المعنى على أن يكون إشارة إلى "ذا" المتقدم. فتدبر، فإنه دقيق.

(٣) في هامش (آ): القائل: الفاضل العصام.

والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**الواو**": عاطفة. و"**عمرو**": مرفوع عطف على المحلّ البعيد لـ"**زيد**"، وهو الرفع على الابتدائية، وهو قول بعض المعربين الذين لا يشترطون وجود الطالب لذلك المحلّ. وقيل: عطف على محلّ الحرف والاسم. والقول الأوّل [٣٣٢/ب] أولى ـ كما في «**الرضي**» ـ. وقيل: "**عمرو**" ليس بعطف(١) على شيء ممّا(٢) ذكر، وإنّما هو مبتدأ خبره محذوف؛ أي: "كذلك"، والجملة الاسميّة لا محلّ لها اعتراض. وصرّح بعضهم بأنّ هذا هو القول الصحيح. وفي «**شرح المغني**» للدماميني: وقد قرّرنا ذلك في «**شرح التسهيل**» بما فيه كفاية. وفي «**التصريح**»: وهو قول المحققين مِنَ البصريين، وهم الذين يشترطون ذلك.

(و) استئناف. (**يُشْتَرَطُ**) مضارع مجهول. (**مُضِيُّ**(٣)) مرفوع(٤) نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها استئناف. وقيل: اعتراض. (**الخَبَرِ**) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"**مضيّ**"، ومرفوع محلًّا فاعله؛ لأنه مِنْ إضافة المصدر إلى فاعله. (**لَفْظًا**) منصوب على أنّه تمييز مِنْ نسبة "**المضيّ**" إلى "**الخبر**". (**أَوْ**) عاطفة. (**حُكْمًا**) منصوب عطف على "**لفظًا**". (**خِلَافًا لِلكُوفِيِّينَ**) قد سبق إعراب أمثاله مفصّلاً، ولا تغفل عنه أصلاً.

(و) استئناف. (**لَا**) لنفي الجنس. (**أَثَرَ**) مبنيّ على الفتح منصوب المحلّ اسم "**لا**"، لا مرفوع المحل اسم "**لا**" كما زعم؛ لأنّ "**لا**" هذه(٥) لنفي الجنس، لا المشبهة بـ"**ليس**"، إذ لا يبنى اسمها على الفتح بل يعرب، كما في: "**لا رجل قائمًا**" برفع

---

(١) في هامش (أ): "ليس بعطف" بيان.

(٢) في هامش (أ): "ممّا" بيان.

(٣) في هامش (أ): المضيّ: مصدر، أصله: مضوي، مثل: دخول، فجعل الواو ياء، فأدغم، فصار المضيّ بضم الضاد، ثم كسر الضاد لتصح الياء، فصار المضي بكسر الضاد.

(٤) في هامش (أ): "مرفوع" بيان.

(٥) في هامش (أ): قوله: "هذه" صفة "لا".

"رجل". (لِكَوْنِهِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر "لا". والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. وقيل: اعتراض. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"كون"، ومحلّه البعيد مرفوع اسمه راجع إلى اسم "إن". (مَبْنِيًّا) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "هو" راجع إلى اسم "كون". وهو معه مركّب منصوب لفظاً خبر "كون".

(خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ) سبق إعرابه. (و) عاطفة. (الكِسَائِيِّ) مجرور عطف [٣٣٣/آ] على "المبرّد". (فِي مِثْلِ) مفعول فيه لـ"خلافاً". ("إِنَّكَ وزَيْدٌ ذَاهِبَانِ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مثل". وإذا أريد المعنى: فـ"إنّ": حرف مشبّه بالفعل. و"الكاف": منصوب المحلّ اسم "إنّ". و"الواو": عاطفة. و"زيد": مرفوع عطف على "الكاف"؛ حملاً على محلّه البعيد، وهو الرفع على الابتداء. و"ذاهبان": اسم فاعل تثنية، فاعله فيه "أنتما" عبارة عن المخاطبين على التغليب. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر عن "إنّ" و"زيد". وقال البصريون: هذا التركيب لا يجوز؛ للزوم كون الشيء الواحد في حالة واحدة معمولاً لعاملين مختلفين، وهما: "إنّ" والعامل المعنوي، وهذا لا يجوز. وقال الكوفيون: يجوز؛ لأنّ العامل في خبر "إنّ" هو العامل المعنويّ، لا "إنّ"، فلا يلزم المحذور. كما هو مفصّل في الشروح.

(و) استئناف. ("لَكِنَّ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (كَذَلِكَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (لِذَلِكَ) متعلق بقوله الآتي: "دخلت" ومفعول له، قدّم عليه للحصر، والمشار إليه بذلك كون "إنّ" المكسورة لا تغيّر معنى الجملة. (دَخَلَتِ) ماض. و"التاء": علامة التأنيث. (اللَّامُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "جاز العطف". (مَعَ) ظرف لـ"دخلت"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ فاعله. (المَكْسُورَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"مع". (دُونَهَا) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المكسورة. وقيل:

ظرف "**دخلت**". والضمير مضافٌ إليه لـ"**دون**" راجع إلى "**المفتوحة**". (**عَلَى الخَبَرِ**) متعلّق بـ"**دخلت**". (**أَوْ**) عاطفة. [٣٣٣/ب] (**عَلَى الِاسْمِ**) "**على**": حرف جرّ متعلّق بـ"**دخلت**". و"**الاسم**": مجرور به لفظًا، ومنصوب محلًّا عطف على محلّ قوله: "**على الخبر**". (**إِذَا**) ظرفيّة منصوبة المحل مفعول فيه لـ"**دخلت**". (**فُصِلَ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى مصدره؛ أي: وقع فصل، كما في قوله: "وقد حيل بين العير والنزوان". والجملة مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (**بَيْنَهُ**) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لـ"**فصل**"، لا مرفوع نائب الفاعل لـ"**فصل**"؛ إذ لازم الظرفيّة لا يقع نائب الفاعل عند الجمهور ـ كما في «**الرضي**» ـ خلافًا للأخفش ـ وقد مرّ التفصيل في بحث المفعول معه ـ. والضمير مضاف إليه لـ"**بين**" راجع إلى اسم "**إنّ**". (**و**) عاطفة. (**بَيْنَهَا**) زائد لا عامل ولا معمول. والضمير الراجع إلى المكسورة مجرور المحلّ عطف على الضمير في "بينه" الأوّل، ولا يجوز عطف "**بين**" الثاني على "**بين**" الأوّل، وكون الضمير المجرور مضافًا إليه لـ"**بين**" الثاني كما توهم. وقد مرّ التفصيل في بحث العطف. (**أَوْ**) عاطفة. (**عَلَى مَا**) "**على**": حرف جرّ متعلّق بـ"**دخلت**". و"**ما**": موصوف أو موصول، محلّه القريب مجرور بـ"**على**"، ومحلّه البعيد منصوب عطف على محلّ قوله: "**على الخبر**"، أو على محلّ قوله: "**على الاسم**". (**بَيْنَهُمَا**) ظرف مستقر صفة "**ما**" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**بين**" راجع إلى اسم "**إنّ**" وخبره.

(**و**) استئناف. (**فِي "لَكِنَّ"**) متعلّق بمبتدأ[١] محذوف؛ أي: دخول اللام في "**لكنّ**" على اسمها أو خبرها، أو على ما بينهما. (**ضَعِيفٌ**) صفة مشبهة، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى المبتدأ المحذوف. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا [٣٣٤/آ] خبر المبتدأ المحذوف. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض، والعطف على

(١) في هامش (أ): "بمبتدأ" بيان.

ما قبلها[١] بحسب المعنى، كأنّه قيل: دخول اللام في "**إنّ**" المكسورة على المواضع المذكورة قياس، وفي "**لكنّ**" ضعيف.

(و) استئناف. (**تُخَفَّفُ**) مضارع مجهول. (**المَكْسُورَةُ**) مرفوعة نائب الفاعل. والجملة لا محل لها استئناف. وقيل: اعتراض. (**فَيَلْزَمُهَا**) "**الفاء**": عاطفة. و"**يلزم**": مضارع. والضمير منصوب المحل مفعوله راجع إلى "**المكسورة المخفّفة**". (**اللَّامُ**) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**تخفّف**" عطف المسبب على السبب، ويحتمل الاستئناف، والتفصيل، وجواب "**إذا**" المقدّر، والاعتراض كما قيل.

(و) عاطفة. (**يَجُوزُ**) مضارع. (**إِلْغَاؤُهَا**) مرفوع فاعله. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**إلغاء**"، ومحلّه البعيد منصوب مفعوله راجع إلى "**المكسورة المخفّفة**". والجملة لا محلّ لها عطف على ما قبلها. وقيل: اعتراض. (**وَ**) عاطفة. (**يَجُوزُ**) مضارع. (**دُخُولُهَا**) مرفوع فاعله. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**دخول**"، ومرفوع محلًّا فاعله راجع إلى "**المكسورة المخفّفة**". والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. وقيل: اعتراض[٢]. (**عَلَى فِعْلٍ**) متعلّق بـ"**دخول**"[٣]. (**مِنْ أَفْعَالِ**) ظرف مستقرّ مجرور المحل صفة "**فعل**". أو منصوب المحلّ حال منه. وعدم تقدم الحال على ذي الحال ولو كان نكرة محضة؛ لكونه مجروراً بحرف الجرّ ـ كما مرّ في تعريف الكلمة ـ. أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو كائن [٣٣٤/ب] من أفعال". والجملة استئناف أو اعتراض. (**المُبْتَدَإِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**أفعال**". (**خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ**) قد سبق إعرابه على التفصيل. (**فِي التَّعْمِيمِ**)

---

(١) في هامش (أ): "والعطف على ما قبلها" بيان.

(٢) في هامش (أ): "اعتراض" بيان.

(٣) في هامش (أ): "بدخول" بيان.

مفعول فيه لـ"**خلافًا**"، أو ظرف مستقرّ صفة "**خلافًا**"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو كائن في التعميم". والأوّل هو الظاهر.

(و) عاطفة. (**تُخَفَّفُ**) مضارع مجهول. (**المَفْتُوحَةُ**) مرفوعة نائب الفاعل. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**تخفّف المكسورة**". (**فتَعْمَلُ**) "**الفاء**": عاطفة. و"**تعمل**": مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**المفتوحة المخفّفة**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**تخفف**". ويجري في هذه الجملة الاحتمال الّذي ذكر في جملة "**فيلزمها اللام**"، فلا تغفل. (**فِي ضَمِيرِ**) ظرف لـ"**تعمل**". (**شَأْنٍ**) مجرور مضاف إليه لـ"**ضمير**"، لا صفة له كما توهم[١]، بدليل أنّهم يقولون بدلها: "**ضمير الشأن**" بالتعريف وبالإضافة، فلا تغفل. (**مُقَدَّرٍ**) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "**هو**" راجع إلى "**ضمير شأن**". وهو معه مركّب مجرور لفظًا صفة "**ضمير شأن**".

(و) عاطفة. (**تَدْخُلُ**) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**المفتوحة المخفّفة**". والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (**عَلَى الجُمَلِ**) متعلّق بـ"**تدخل**". (**مُطْلَقًا**) منصوب حال مِنَ "**الجمل**". والتذكير؛ لكونه مِنْ عداد الأسماء، كما قال في أمثاله السيد الشريف في «**شرح المفتاح**». أو مفعول مطلق لـ"**تدخل**" بتقدير الموصوف؛ أي: دخولاً مطلقًا، أو لفعل مقدّر؛ أي: **أطلقت مطلقًا**. أو مفعول "**أعني**" المقدّر.

(و) استئناف. (**شَذَّ**) ماض. (**إِعْمَالُهَا**) مرفوع فاعله. والضمير [٣٣٥/أ] محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**إعمال**"، ومحلّه البعيد نصب مفعوله راجع إلى "**المفتوحة المخفّفة**". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وقيل: عطف على ما قبلها. (**فِي غَيْرِهِ**) متعلّق بـ"**إعمال**". والضمير مضاف إليه لـ"**غير**" راجع إلى "**ضمير شأن**".

---

(١) في هامش (أ): المتوهم معرب «الإظهار».

(و) عاطفة. (يَلْزَمُهَا) مضارع. والضمير منصوب المحل مفعول به لـ"يلزم" راجع إلى "**المفتوحة المخفّفة**". (مَعَ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ مفعول "**يلزم**"، أو ظرف له ـ كما في «**الهندي**» ـ. (الفِعْلِ) مجرور مضاف إليه لـ"**مع**". (السِّينُ) مرفوع فاعل "**يلزم**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**تدخل**"، على أن يكون جملة "**شذّ إعمالها**" اعتراضـًا بين المعطوفين. وقيل: اعتراض. (أَوْ) عاطفة. ("سَوْفَ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "السين". (أَوْ) عاطفة. ("قَدْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (أَوْ) عاطفة. (حَرْفُ) مرفوع عطف على أحدهما. (النَّفْيِ) مجرور مضاف إليه لـ"**حرف**".

(و) عاطفة. ("كَأَنَّ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (لِلتَّشْبِيهِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**فإنّ لا تغيّر**..."**إلخ**، أو على جملة "**وأنّ مع جملتها في حكم المفرد**". (و) عاطفة أو استئناف. (تُخَفَّفُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى "**كأنّ**" بتأويل الكلمة. والجملة مرفوعة المحلّ عطف على الظرف المستقرّ؛ أعني: "**للتشبيه**"، أو لا محلّ لها عطف على جملة "**كأنّ للتشبيه**"، أو استئناف، ويحتمل الاعتراض.

(فتُلْغَى) "**الفاء**": عاطفة. [٣٣٥/ب] و"**تلغى**": مضارع مجهول مرفوع تقديراً بعامل معنويّ، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى "**كأنّ**" المخفّفة. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة: "**تخفّف**" عطف المسبب على السبب، ويحتمل كونها جواب "**إذا**" المقدّر، أو استئنافـًا، أو تفصيلاً، أو اعتراضـًا كما مرّ في أمثالها. (عَلَى الأَفْصَحِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "**تلغى**"، أو مفعول مطلق[1] له؛ أي: إلغاء كائنـًا على الأفصح، أو مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هذا كائن على الأفصح". والجملة استئناف أو اعتراض. وقيل: متعلّق بـ"**تلغى**".

---

(١) في هامش (أ): "أو مفعول مطلق" بيان.

(و) عاطفة. (**"لَكِنَّ"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**لِلاسْتِدْرَاكِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (**يَتَوَسَّطُ**) مضارع، فاعله فيه راجع إلى **"لكنّ"**. والجملة مرفوعة المحلّ خبر بعد الخبر للمبتدأ، أو منصوبة المحلّ حال مِنَ المستكنّ في الظرف المستقرّ، أو لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض. وقيل[١]: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو"، ولا يخفى ضعفه؛ لوجود المبتدأ المذكور وهو **"لكنّ"**، ولا وجه لتقدير المبتدأ، فلا تغفل. (**بَيْنَ**) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لـ**"يتوسط"**. (**كَلَامَيْنِ**) مجرور مضاف إليه لـ**"بين"**. (**مُتَغَايِرَيْنِ**) اسم فاعل تثنية، فاعله فيه **"هما"** راجع إلى **"كلامين"**. وهو معه مركّب مجرور لفظاً صفة **"كلامين"**. (**مَعْنًى**) منصوب تقديراً تمييز عن نسبة **"متغايرين"** إلى فاعله، أو مفعول مطلق لـ**"متغايرين"**؛ أي: تغايراً معنويّاً بتقدير الموصوف.

(و) عاطفة. (**تُخَفَّفُ**) مضارع [٣٣٦/آ] مجهول، نائب الفاعل فيه **"هي"** راجع إلى **"لكنّ"** بتأويل الكلمة. والجملة عطف على جملة **"يتوسط"**، ويحتمل الاعتراض. (**فَتُلْغَى**) **"الفاء"**: عاطفة. و**"تلغى"**: مضارع مجهول مرفوع تقديراً بعامل معنويّ، نائب الفاعل فيه **"هي"** راجع إلى **"لكنّ"** المخفّفة. والجملة عطف على جملة **"تخفّف"**، ويحتمل كونها جواب **"إذا"** المقدّر وتفصيلاً واعتراضاً كما مرّ مراراً.

(و) عاطفة. (**يَجُوزُ**) مضارع. (**مَعَهَا**) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لـ**"يجوز"**، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ فاعله. والضمير مضاف إليه لـ**"مع"** راجع إلى **"لكنّ"** المخفّفة. (**الوَاوُ**) مرفوع فاعل **"يجوز"**. والجملة عطف على الجملة القريبة أو البعيدة، ويحتمل الاستئناف والاعتراض. (و) عاطفة. (**"لَيْتَ"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**لِلتَّمَنِّي**) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة.

---

(١) في هامش (أ): القائل: الفاضل الهندي.

(و) استئناف أو اعتراض. (أَجَازَ) ماض. (الفَرَّاءُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. ("لَيْتَ زَيْداً قَائِماً") مراد اللفظ: منصوب تقديراً مفعول "أجاز". وإذا أريد المعنى: فـ"ليت" عنده بمعنى "أتمنّى"، يتعدّى إلى المفعولين كأفعال القلوب ـ كما في «الرضي» ـ. و"زيداً": منصوب[1] مفعوله الأول. و"قائماً": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "زيد". وهو معه مركب منصوب لفظاً مفعوله الثاني. ومِنْ ثَمَّةْ جاء: "ليت أنّ زيداً قائم"، كما جاء: "علمت أنّ زيداً قائم"، واستشهد بقوله: "يا ليت الصِبا رواجعاً". والبصريّون يحملون "رواجعًا" [٣٣٦/ب] على الحاليّة، وعليه[2]: خبر "ليت" محذوف؛ أي: يا ليت أيّام الصبا لنا رواجع.

مطلبٌ: في أنّ حذف "كان" وإبقاء خبره ضعيف، إلّا في مثل: "إن خيراً فخير"

والكسائي يقدّر "كان"؛ أي: يا ليت أيّام الصبا كانت رواجع. وهو ضعيف؛ لأنّ "كان" و"يكون" لا يضمران إلّا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلاً عليهما، كما في قولهم: "إنْ خيراً فخير" ـ كذا في «الرضي» ـ.

(و) عاطفة. ("لَعَلَّ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (لِلتَّرَجِّي) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (و) عاطفة. (شَذَّ) ماض. (الجَرُّ) مرفوع فاعله. والجملة مرفوعة المحلّ عطف على الظرف المستقر؛ أعني: "للترجّي"، أو لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض في آخر الكلام، كما هو مذهب بعض أُولي الأفهام، وإن قال المولى حسن چلبي في «حاشية المطول»: هو قول ضعيف. (بِهَا) متعلّق بـ"شذّ". والضمير راجع إلى كلمة "لعل".

مطلبٌ: في الحروف العاطفة

(الحُرُوفُ) مرفوعة مبتدأ. (العَاطِفَةُ) مرفوعة صفة "الحروف". (الوَاوُ) مرفوع

---

(١) في هامش (أ): "منصوب" بيان.

(٢) في هامش (أ): أي: وعلى قول البصريين.

مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. (الفَاءُ) مرفوع عطف على "**الواو**". (و) عاطفة. ("ثُمَّ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("حَتَّى") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (و"أَوْ" و"إِمَّا" و"أَمْ" و"لَا" و"بَلْ" و"لَكِنْ") كلٌّ منها مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (فالأَرْبَعَةُ) "**الفاء**": للتفصيل. و"**الأربعة**": مرفوعة مبتدأ. (الأُوَلُ[1]) مرفوعة صفة "**الأربعة**". ثم إنّها بضمّ الهمزة وفتح الواو، جمع الأولى. (لِلجَمْعِ) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها [٣٣٧/آ] تفصيل. (فالوَاوُ) "**الفاء**": للتفصيل[2]، لا استئناف أو عطف كما زعم. و"**الواو**": مرفوع مبتدأ. (لِلجَمْعِ) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها تفصيل. (مُطْلَقًا) منصوب حال مِنَ "**الجمع**"، لا مِنَ المستكنّ في خبر المبتدأ الراجع إلى "**الواو**"؛ لأنّ الإطلاق وصف الجمع لا "**الواو**". ويحتمل كونه مفعولاً مطلقاً لـ"**أطلق**" المقدّر. وجملته استئناف، أو حال بتقدير "**قد**". (لَا) لنفي الجنس. (تَرْتِيبَ) مبنيّ على الفتح منصوب المحل اسم "**لا**". (فِيهَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبره. والضمير المجرور راجع إلى "**الواو**" بتأويل الكلمة. واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها تفسير لقوله: "**للجمع مطلقاً**"، أو مرفوع المحلّ خبر بعد خبر للمبتدأ.

(و) عاطفة. ("الفَاءُ") مرفوع مبتدأ. (لِلتَّرْتِيبِ) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**فالواو للجمع مطلقاً**". (و) عاطفة. ("ثُمَّ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (مِثْلُهَا) مرفوع خبره. والضمير مضاف إليه لـ"**مثل**" راجع إلى "**الفاء**" بتأويل الكلمة. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (بِمُهْلَةٍ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر بعد الخبر للمبتدأ، أو منصوب المحلّ حال مِنَ

---

(١) في هامش (أ): أصله: "الوُوَل" بالواوين، قلبت الواو الأولى همزة.

(٢) في هامش (أ): أي: تفصيل الأربعة الأول.

الضمير المجرور في مثلها؛ فإنّه وإنْ كان مضافاً إليه لفظاً إلّا أنّه مفعول به معنىً لمعنى التمثيل المستفاد مِنْ "مثل"؛ لأنّ المعنى: أمثّل "ثم" بـ"الفاء".

(و) عاطفة. ("حَتَّى") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (مِثْلُهَا) مرفوع خبره. والضمير مضاف إليه لـ"مثل" راجع إلى "ثمّ" بتأويل الكلمة. والجملة لا محلّ لها عطف على إحداهما. (و) عاطفة. (مَعْطُوفُهَا) مرفوع مبتدأ. [٣٣٧/ب] والضمير مضاف إليه لـ"معطوف" راجع إلى "حتّى" بتأويل الكلمة. (جُزْءٌ) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة مرفوعة المحلّ عطف على "مثلها"[١]، ويحتمل كون الجملة لا محلّ لها مِنَ الإعراب على الاستئناف أو الاعتراض[٢]. (مِنْ مَتْبُوعِهِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحل صفة "جزء". والضمير مضاف إليه لـ"متبوع" راجع إلى "المعطوف". هكذا في «شرح المصنّف» و«الرضي» وغيرهما، إلّا أنّه وقع في «شرح الجامي»: "من متبوعها" بتأنيث الضمير الراجع إلى كلمة "حتّى" بتقدير المضاف؛ أي: متبوع معطوفها. ولا يجوز كونه ظرفاً لغواً لـ"جزء"؛ لأنّه اسم بمعنى البعض، وليس بمصدر حتّى يصح تعلّق الجار به. وفي «القاموس»: الجُزء: البعض، ويفتح، جمعه: أجزاء. انتهى. (لِيُفِيدَ) "اللام": متعلّق بفعل مقدّر؛ أي: اشترط كون المعطوف جُزء مِنْ متبوعه. و"يفيد": مضارع منصوب بـ"أن" المقدّرة، فاعله فيه راجع إلى العطف المدلول عليه بالمعطوف. والجملة لا محلّ لها صلة "أَنْ" المقدّرة. وهي في تأويل المفرد محلّه القريب مجرور باللّام، ومحلّه البعيد نصب مفعول له لمتعلّقه. (قُوَّةً) منصوبة مفعول به[٣] لـ"يفيد". (أَوْ) عاطفة. (ضَعْفًا) منصوب عطف على "قوّة".

---

(١) في هامش (أ): من عطف الجملة على المفرد، كما في: "زيد قائم وابنه قاعد".

(٢) في هامش (أ): أو على العطف على جملة "ثم مثلها".

(٣) في هامش (أ): "منصوبة مفعول به" بيان.

(و) عاطفة. ("أَوْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. ("إِمَّا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "أو". (و) عاطفة. ("أَمْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (لِأَحَدِ) ظرف مستقر، فاعله فيه "هنّ" أو"هي" راجع إلى هذه الحروف الثلاثة، كما في قولهم: "الأشجار مقطوعات أو مقطوعة". وهو معه جملة فعليّة [٣٣٨/آ] عند البصريّين، أو مركّب عند الكوفيّين مرفوع المحلّ خبر المبتدأ مع ما عطف عليه. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (الأَمْرَيْنِ) مجرور مضاف إليه لـ"أحد". (مُبْهَمًا) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "هو" راجع إلى "أحد". وهو معه مركّب منصوب لفظًا حال مِنْ "أحد". (فـ"أَمْ") "الفاء": للتّفصيل. "لا": استئناف[1]، ولا اعتراض كما توهّم. و"أم": مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (المُتَّصِلَةُ) اسم فاعل مفرد مؤنّث، فاعلها فيها "هي" راجع إلى "أم" بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا صفة "أم". (لَازِمَةٌ) اسم فاعل مفرد مؤنّث، فاعلها فيها "هي" راجع إلى المبتدأ بالتأويل المذكور. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها تفصيل. (لِهَمْزَةِ) متعلّق بـ"لازمة". (الِاسْتِفْهَامِ) مجرور مضاف إليه لـ"همزة". (يَلِيهَا) مضارع مرفوع تقديراً[2] بعامل معنويّ. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "أم" المتّصلة. (أَحَدُ) مرفوع فاعل "يليها". والجملة فعليّة منصوبة المحلّ حال مِنَ المستكنّ في "لازمة"، أو مِنَ المبتدأ على قول ابن مالك، أو مرفوعة المحلّ خبر بعد الخبر للمبتدأ، أو لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (المُسْتَوِيَيْنِ) مجرور مضاف إليه لـ"أحد".

(و) عاطفة. (الآخَرُ) مرفوع عطف على "أحد". (الهَمْزَةَ) منصوبة[3] عطف على

(١) في هامش (أ): لسبق الإجمال.

(٢) في هامش (أ): "تقديراً" بيان.

(٣) في هامش (أ): "منصوبة" بيان.

مفعول "يلي" عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد. (بَعْدَ) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لـ"يلي". (ثُبُوتِ) مجرور مضاف إليه لـ"بعد". (أَحَدِهِمَا) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"ثبوت"، ومرفوع محلًّا فاعله. والضمير [٣٣٨/ب] مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"أحد" راجع إلى المستويين. (لِطَلَبِ) متعلّق بقوله: "يليها" ـ كما في «الهندي» ـ. وقيل: متعلّق بفعل مقدّر؛ أي: اشترط ذلك. (التَّعْيِينِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"طلب"، ومنصوب محلًّا مفعوله.

(ومِنْ ثَمَّهْ) متعلّق بقوله الآتي: "لم يجز" ومفعول له لمتعلّقه، قُدّم عليه للحصر. (لَمْ) حرف جازم. (يَجُزْ) مضارع مجزوم بـ"لم". ("أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً؟") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً فاعل "لم يجز". والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (مِنْ ثَمَّهْ) متعلّق ومفعول له لقوله الآتي: "كان"، قُدِّم عليه للحصر. (كَانَ) ماض ناقص. (جَوَابُهَا) مرفوع اسم "كان". والضمير مضاف إليه لـ"جواب" راجع إلى "أم" المتّصلة. (بِالتَّعْيِينِ) ظرف مستقرّ منصوب[١] المحلّ خبره. والجملة الفعليّة لا محلّ لها عطف على جملة "لم يجز"[٢]. (دُونَ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ "التعيين"، لا مِن اسم "كان" كما زعم. وقيل: ظرف لـ"كان". ("نَعَمْ") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"دون". (أَوْ) عاطفة. ("لَا") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على "نعم".

(و) عاطفة. (المُنْقَطِعَةُ) مرفوعة مبتدأ؛ أي: "أم" المنقطعة، وتسمّى ـ أيضاً ـ بالمنفصلة، كما أنَّ المتّصلة تسمّى بالعادلة ـ كما في «الأشباه والنظائر» ـ. وقد ذكرناه في بحث التّعليق. (كَـ"بَلْ") ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "فأم المتّصلة لازمة". (و) عاطفة. (الهَمْزَةِ) مجرورة عطف على

---

(١) في هامش (أ): "منصوب" بيان.

(٢) في هامش (أ): "لم يجز" بيان.

"**بل**". (**مِثْلُ**) معلوم. ("**إِنَّهَا لَإِبْلٌ أَمْ شَاءٌ**") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى فـ"**إنّ**": حرف مشبّه بالفعل، والضمير منصوب المحلّ [٣٣٩/آ] اسم "**إنّ**" راجع إلى "**قطيعة ظهرت مِنْ بعيد**". و"**اللّام**": ابتدائيّة. و"**إبل**": مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**أم**": منقطعة بمعنى "**بَل ءَ**" عاطفة. و"**شاء**": مرفوع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "أم هي شاء". والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**إنّها لإبل**"، على طريق عطف القصّة على القصّة ـ كما في «**حاشية العصام**» ـ، أو على التأويل؛ لئلّا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار؛ لأنّه لـمّا أضرب عن الأوّل وشكّ في الثّاني كان[1] كأنّه قال بعد قوله: "**إنّها لإبل بَل ليست كذلك**" وشكّ فيها فقال: "**أم شاء**"؛ أي: "**أهي غير شاء أم شاء؟** ـ كما في «**الهندي**» ـ.

وقيل: إنَّ "**أم**" المنقطعة ليست بعاطفة؛ وإنّما هي حرف استئناف؛ فلا يشكل حينئذٍ عطف الإنشاء على الإخبار ـ كما في «شرح العصام» ـ.

وقيل: "**شاء**" مرفوع عطف على "**لَإِبلٌ**". وفيه أنَّ الرضيّ صرّح بأنَّ "**أم**" المنقطعة لا يليها إلّا الجملة ظاهرة الجزأين نحو: "**أزيد عندك أم عندك عمرو؟**"، أو مقدّر أحدهما نحو: "**إنّها لإبل أم شاء**"؛ أي: "**أم هي شاء**".

وفي «**شرح لبّ الألباب**» للسيّد عبد الله: هذا مذهب بعض النُّحاة.

وقال ابن مالك: إنَّ "**أم**" المنقطعة تجيء لعطف المفرد على المفرد بمجرَّد الإضراب كما في هذا المثال. ثمَّ إنَّ "**الشاء**" هنا بلا تاء اسم جمع أو جمع على الاختلاف كما في "**التّمر**". والشاة بالتاء واحدها، وما وقع في بعض النّسخ بالتاء فتحريف مِنَ النّاسخ؛ إذ القطيعة لا تكون شاة بل شاء.

(**و**) عاطفة. ("**إِمَّا**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**قَبْلَ**) منصوب على

---

(١) في هامش (أ): قوله: "كان" جواب لـمّا.

الظرفيّة مفعول فيه [٣٣٩/ب] لقوله الآتي: "**لازمة**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيها، أو مِنَ المبتدأ على قول ابن مالك. (**المَعْطُوفِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**قبل**". (**عَلَيْهِ**) متعلّق بـ"**المعطوف**" ونائب فاعله. والضمير راجع إلى الألف واللّام. (**لَازِمَةٌ**) اسم فاعل مؤنّث، فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى "**إمّا**" بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة، لا اعتراض كما زعم. (**مَعَ**) ظرف لقوله: "**لازمة**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيها. ("**إِمَّا**") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مع**". (**جَائِزَةٌ**) اسم فاعل مؤنّث، فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى كلمة "**إمّا**". وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا خبر بعد الخبر للمبتدأ. (**مَعَ**) ظرف لـ"**جائزة**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيها. ("**أَوْ**") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مع**". (و) عاطفة. ("**لَا**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. ("**بَلْ**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**لا**". (و) عاطفة. ("**لَكِنْ**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (**لِأَحَدِهِمَا**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ مع ما عطف عليه. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. والضمير مضاف إليه لـ"**أحد**" راجع إلى الأمرين. (**مُعَيَّنًا**) منصوب حال مِنْ "**أحد**". (و) عاطفة. ("**لَكِنْ**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**لَازِمَةٌ**) اسم فاعل مؤنّث، فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى "**لكن**" بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها عطف[1] على القريبة أو البعيدة. (**لِلنَّفْيِ**) متعلّق بـ"**لازمة**".

مطلبٌ: في حروف التنبيه

(**حُرُوفُ**) مرفوعة مبتدأ. (**التَّنْبِيهِ**) مجرور مضاف إليه [٣٤٠/آ] لـ"**حروف**".

---

(١) في هامش (أ): ويجوز الاستئناف على أنْ يكون الواو للاستئناف.

("أَلَا") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. ("أَمَا") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "ألا". (و) عاطفة. ("هَا") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما.

مطلبٌ: في حروف النداء

(**حُرُوفُ**) مرفوعة مبتدأ. (**النِّدَاءِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**حروف**". ("**يَا**") مراد اللّفظ مع ما عطف عليه: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (**أَعَمُّهَا**) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى مبتدأ محذوف. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو". والجملة لا محلّ لها اعتراض بين المعطوفين. والضمير مضاف إليه لـ"**أعم**" راجع إلى "**حروف النداء**". (و) عاطفة. ("**أَيَا**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**يا**". (و) عاطفة. ("**هَيَا**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (**لِلبَعِيدِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما كائنان للبعيد. والجملة معترضة. (و) عاطفة. ("**أَيْ**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. ("**الهَمْزَةُ**") مرفوعة عطف على أحدهما. (**لِلقَرِيبِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هما كائنان للقريب. والجملة معترضة.

مطلبٌ: في حروف الإيجاب

(**حُرُوفُ**) مرفوعة مبتدأ. (**الإِيجَابِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**حروف**". ("**نَعَمْ**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. ("**بَلَى**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**نعم**". (و"**إِي**" و"**أَجَلْ**" و"**جَيْرِ**" و"**إِنّ**") كلٌّ منها مراد اللّفظ: [٣٤٠/ب] مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد.

(فـ"نَعَمْ") "الفاء": للتّفصيل. و"نعم": مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (مُقَرِّرَةٌ) اسم فاعل مؤنّث، فاعلها فيها "هي" راجع إلى المبتدأ بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها تفصيل. (لِمَا) متعلّق بـ"مقرّرة". (سَبَقَهَا) فعل ماض، فاعله فيه "هو" راجع إلى "ما". والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى كلمة "نعم". والجملة مجرورة المحلّ صفة "ما"، أو لا محلّ لها صلته.

(و) عاطفة. ("بَلَى") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (مُخْتَصَّةٌ) اسم فاعل أو اسم مفعول مؤنّث، فإنَّ الاختصاص يستعمل لازماً ومتعدِّياً ـ كما مرَّ عن «القاموس» ـ فاعلها أو نائب فاعلها فيها "هي" راجع إلى المبتدأ بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "فنعم مقرّرة". (بِإِيجَابِ) متعلّق بـ"مختصّة"، والباء داخل على المقصور عليه. (النَّفْيِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"إيجاب"، ومنصوب محلًّا مفعوله.

(و) عاطفة. ("إِي") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (إِثْبَاتٌ) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (بَعْدَ) ظرف "إثبات". (الاسْتِفْهَامِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"بعد". (و) عاطفة. (يَلْزَمُهَا) مضارع. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى المبتدأ بتأويل الكلمة. (القَسَمُ) مرفوع فاعله. والجملة مرفوعة المحلّ عطف على "إثبات" عطف الجملة على المفرد، كما في: "زيد قائم وابنه قَاعِد"، [٣٤١/آ] أو لا محلّ لها مِنَ الإعراب على الاستئناف أو الاعتراض.

(و) عاطفة. ("أَجَلْ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً. (و) عاطفة. ("جَيْرِ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "أجل". (و) عاطفة. ("إِنّ") مراد اللّفظ: مرفوع

تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (تَصْدِيقٌ) مرفوع خبر المبتدأ مع ما عطف عليه. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (لِلمُخْبِرِ) متعلّق بـ"تصديق". وفي بعض النسخ: "للخبر". وعلى الأوّل شرح المصنّف.

مطلبٌ: في حروف الزيادة

(حُرُوفُ) مرفوعة مبتدأ. (الزِّيَادَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"حروف". ("إِنْ") ـ بالكسر ـ مراد اللّفظ مع ما عطف عليه: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. ("أَنْ") ـ بالفتح ـ مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على "إن". (و) عاطفة. ("مَا") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("لَا") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. ("مِنْ") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (والبَاءُ) مرفوع عطف على أحدهما. (و) عاطفة. (اللَّامُ) مرفوع عطف على أحدهما.

(فـ"إِنْ") "الفاء": للتّفصيل. و"إنْ": ـ بكسر الهمزة وسكون النّون ـ مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ بتقدير المضاف؛ أي: فزيادة "إنْ". (مَعَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها تفصيل. وقيل[1]: خبر المبتدأ محذوف؛ أي: تزاد؛ فحينئذٍ لا حاجة إلى تقدير المضاف قبل المبتدأ. و"مع": ظرف للخبر المحذوف. وقيل: "إن": مرفوع المحلّ نائب الفاعل لفعل محذوف؛ أي: فيزاد[2][٣٤١/ب] "إن". وقِس عليه سائر المعطوفات الآتية، فلا تغفل. ("مَا") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مع". (النَّافِيَةِ) اسم فاعل مؤنّث، فاعلها فيها "هي" راجع إلى "ما" بتأويل الكلمة أو اللّفظة. وهي معه مركّبة مجرورة لفظاً صفة "ما". (و) استئناف.

(١) في هامش (أ): القائل بعض المعربين.

(٢) في هامش (أ): "فيزاد" بيان.

(**قَلَّتْ**) ماض. و"**التّاء**": علامة التّأنيث لا محلّ لهما. فاعله فيه راجع إلى "**زيادة إنْ**". والجملة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض، والعطف على ما قبلها مِنْ حيث المعنى، كأنَّه قيل: كثرت زيادة "**إنْ**" مع "**ما**" النّافية وقلّت...إلخ. (**مَعَ**) ظرف لـ"**قلّت**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ فاعله. ("**مَا**") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مع**". (**المَصْدَرِيَّةِ**) اسم منسوب مؤنّث، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**ما**" بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مجرورة لفظاً صفة "**ما**". (**و**) عاطفة. ("**لَمَّا**") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على "**ما**" المصدريّة.

(**و**) عاطفة. ("**أَنْ**") ـ بفتح الهمزة وسكون النّون ـ مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ بتقدير المضاف؛ أي: زيادة "**أنْ**". (**مَعَ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**فإنْ مع ما**". وقد مرَّ وجهٌ آخر عنْ قريب، فلا تغفل. ("**لَمَّا**") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مع**". (**و**) عاطفة. (**بَيْنَ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ عطف على محلّ الظرف المستقرّ؛ أعني: "**مع لمّا**". ("**لَوْ**") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**بين**". (**و**) عاطفة. (**القَسَمِ**) مجرور عطف على "**لو**"، مثاله: "**والله أنْ لو قام زيد قمت**" ـ كما في «**الجامي**» و«**الهندي**» و«**الامتحان**»[1] ـ [٣٤٢/آ] والصواب أنْ يقال: "**لقمت**" باللّام، أو "**ما قمت**" بحرف النفي؛ لِمَا سيجيء في حروف الشّرط مِنْ أنّه إذا تقدّم القسم أوّل الكلام لزمه المُضيّ لفظاً أو معنى، وكان الجواب للقسم لفظاً. ومِنَ المقرّر أنّه يتلقّى القسم باللام و"**أنّ**" وحرف النفي كما سبق عنْ قريب، ولا يحذف مِنْ هذه المذكورات إلّا حرف النفي بقرينة؛ كقوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تفتأ، ولا قرينة هنا. وحين عرضت ما قلته على الأستاذ استحسنه، وبالله التوفيق. نعم، هذا مناقشة في المثال، وهي ليست مِنْ دأب المحصّلين.

---

(١) في هامش (أ): فيه ردٌّ للجامي والهندي والامتحان.

(و) استئناف. (قَلَّتْ) ماض. و"التّاء": علامة التّأنيث. فاعله فيه "هي" راجع إلى "زيادة أن". والجملة لا محلّ لها استئناف. وقد مرَّ في أمثالها احتمال آخر، فلا تغفل. (مَعَ) ظرف "قلّت"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ فاعله. (الكَافِ) مجرور مضاف إليه لـ"مع". (و) عاطفة. ("مَا") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ بتقدير المضاف؛ أي: "زيادة ما". (مَعَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على القريبة أو البعيدة. ("إِذَا") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"مع". (و) عاطفة. ("مَتَى")[1] مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على "إذا". (و) عاطفة. ("أَيٍّ") ـ بفتح الهمزة وتشديد الياء ـ مجرور لفظاً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("أَيْنَ") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. ("إِنْ") مراد اللّفظ: مجرور تقديراً عطف على أحدهما. (شَرْطا)[2] منصوب حال مِنْ هذه المذكورات[3] الخمس بتقدير المضاف؛ أي: ذوات [٣٤٢/ب] شرط، أو أدوات شرط، أو مفعول فيه للظرف المستقرّ؛ أعني قوله: "مع إذا" بتقدير المضاف؛ أي: وقت إفادة الشرط. وهذا قيد لجميع ما ذكر؛ لأنّها كلّها تستعمل شرطاً وغير شرط كذا في «شرح الهندي» ـ. (و) عاطفة. (بَعْضِ) مجرور عطف على أحدهما. (حُرُوفِ) مجرورة مضاف إليها لـ"بعض". (الجَرِّ) مجرور مضاف إليه لـ"حروف".

(و) استئناف. (قَلَّتْ) ماض. والتاء علامة التأنيث. فاعله فيه "هي" راجع إلى "زيادة ما". والجملة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض، والعطف على ما قبلها بحسب المعنى كما مرّ. (مَعَ) ظرف لـ"قلّت"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ

---

(١) في هامش (أ): "متى" بيان.

(٢) في هامش (أ): والأولَى أنْ يقول "شرطيّات"، لتخلو العبارة عن التسامح، وتصير نصّاً في كونها متعلّقة بالخمسة ـ كما في «شرح العصام» ـ.

(٣) في هامش (أ): "المذكورات" بيان.

فاعله. (**المُضَافِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**مع**".

مطلبٌ: في أنّ زيادة "ما" لازمة بعد الكاف إذا دخل على أنّ

واعلم أنَّه يزاد "**ما**" وجوبًا بعد الكاف إذا دخل على "**أنَّ**" المفتوحة المشدّدة؛ لئلّا يلتبس بـ"**كأنّ**"، نحو: "**زيد صديقي كما أنَّ عمراً أخي**" ـ كما في «**الأشباه والنّظائر النّحويّة**» للسيوطي، و«**شرح قصيدة كعب بن زهير**» لابن هشام، و«**حاشية العصام**» على الجامي ـ. وقد غفل عنه أكثر الناظرين، حيث يزعمون أنّ "**ما**" فيه موصولة أو موصوفة، و"**أن**" بعدها مكسورة(١)، ولا يجدون العائد إلى "**ما**"، ويتكلّفون بلا طائل(٢). وبالله التوفيق في معرفة المسائل.

(و) عاطفة. ("**لَا**") مراد اللّفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ بتقدير المضاف؛ أي: "**زيادة لا**". (مَعَ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. وقد مرَّ احتمالٌ آخر، فلا تغفل. (**الوَاوِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**مع**". (**بَعْدَ**) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه للظرف المستقرّ؛ أعني "**مع**"، أو ظرف [٣٤٣/آ] مستقرّ مرفوع المحلّ خبر بعد الخبر للمبتدأ. (**النَّفْيِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**بعد**". (و) عاطفة. (**بَعْدَ**) منصوب عطف على "**بعد**" الأوّل. ("**أَنْ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**بعد**". (**المَصْدَرِيَّةِ**) اسم منسوب مؤنث، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**أَنْ**" بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مجرورة لفظًا صفة "**أن**".

(و) استئناف. (**قَلَّتْ**) ماض. و"**التاء**": علامة التأنيث. فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**زيادة لا**". والجملة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض، والعطف على ما قبلها بحسب المعنى كما مرّ. (**قَبْلَ**) منصوب ظرف لـ"**قلّت**". (**أُقْسِمُ**) مراد اللفظ: مجرور

---

(١) في هامش (أ): "مكسورة" بيان.

(٢) في هامش (أ): "ولا يجدون العائد إلى ما ويتكلّفون" بيان.

تقديراً مضاف إليه لـ"**قبل**". (و) عاطفة. (**شَذَّتْ**) ماض. و"**التاء**": علامة التأنيث. فاعله فيه راجع إلى "**زيادة لا**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**قلّت**". (**مَعَ**) منصوب ظرف لـ"**شذت**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ فاعله. (**المُضَافِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**مع**". (و) عاطفة. ("**مِنْ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (و) عاطفة. ("**البَاءُ**") مرفوع عطف على "**من**". (و) عاطفة. ("**اللّامُ**") مرفوع عطف على "**الباء**" أو على "**مِن**". (**تَقَدَّمَ**) ماض. (**ذِكْرُهَا**) مرفوع فاعله. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو على البعيدة. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**ذكر**"، ومحلّه البعيد نصب مفعوله راجع إلى المبتدأ، وما عطف عليه بتأويل الجماعة. وتقدير المضاف؛ أي: ذكر زيادتها. [٣٤٣/ب]

مطلبٌ: في حرف التفسير

(**حَرْفَا**) مرفوع تقديراً مبتدأ؛ إذ أصله "**حرفان**"، حذف نونه بالإضافة، وحذف الألف مِنَ اللفظ؛ لالتقاء الساكنين، فصار الإعراب تقديريّاً، ولا اعتبار في الكتابة في الخطّ؛ لأنّ الاعتبار للّفظ دون الخطّ، كما سبق أمثاله. (**التَّفْسِيرِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**حرفا**". ("**أَيْ**") مراد اللفظ مع ما عطف عليه: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ. والجملة الاسمية لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. ("**أَنْ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**أي**".

(**فـ"أَنْ"**) "**الفاء**": للتفصيل. و"**أن**": مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**مُخْتَصَّةٌ**) اسم فاعل، أو اسم مفعول مؤنث. كما مرّ وجهه[1]. فاعلها أو نائب فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى المبتدأ بتأويل الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظاً خبر المبتدأ. والجملة

(١) في هامش (أ): من أنه يستعمل لازماً ومتعدياً، على ما في «القاموس».

الاسميّة لا محلّ لها تفصيل. (بِمَا) متعلق بـ"**مختصّة**"، والباء داخل على المقصور عليه. (فِي مَعْنَى) ظرف مستقر صفة "ما" أو صلته. (القَوْلِ) مجرور مضاف إليه لـ"**معنى**".

مطلبٌ: في حروف المصدر

(حُرُوفُ) مرفوعة مبتدأ. (المَصْدَرِ) مجرور مضاف إليه لـ"**حروف**". (مَا) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة الاسمية لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. (أَنْ) ـ بفتح الهمزة وسكون النون ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "ما". (وأَنَّ) ـ بالفتح والتشديد ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**ما**" أو "**أن**". (فالأَوَّلَانِ) "**الفاء**": للتفصيل. و"**الأوّلان**": مرفوع مبتدأ. (لِلفِعْلِيَّةِ) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "**هما**" راجع إلى المبتدأ. والجملة الظرفيّة [٣٤٤/آ] مرفوعة[1] المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها تفصيل. (و) عاطفة. (أَنَّ) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (لِلاسْمِيَّةِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**فالأوّلان للفعليّة**".

مطلبٌ: في حروف التحضيض

(حُرُوفُ) مرفوعة مبتدأ. (التَّحْضِيضِ) مجرور مضاف إليه لـ"**حروف**". ("هَلَّا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مع ما عطف عليه خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. ("أَلَّا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**هلا**". (و) عاطفة. ("لَوْلَا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**ألّا**" أو على "**هلا**". (و) عاطفة. ("لَوْمَا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (لَهَا) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر مقدّم. والضمير المجرور راجع إلى "**حروف التحضيض**"

---

(١) في هامش (أ): "مرفوعة" بيان.

بتأويل الجماعة. (**صَدْرُ**) مرفوع مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محل لها استئناف، أو اعتراض. وقيل: مرفوعة المحلّ خبر بعد[1] الخبر للمبتدأ[2]. (**الكَلَامِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**صدر**".

(و) عاطفة. (**تَلْزَمُ**) مضارع، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**حروف التحضيض**" بتأويل الجماعة. والجملة لا محلّ لها، أو مرفوعة المحلّ ـ على ما قيل ـ عطف على جملة[3]: "**لها صدر الكلام**"، ويحتمل الاستئناف، والاعتراض. (**الفِعْلَ**) منصوب مفعول به لـ"**تلزم**". وفي بعض النسخ: "**ويلزمها الفعل**"؛ فعلى هذا قوله: "**الفعل**": مرفوع فاعل "**يلزم**". والضمير المنصوب مفعوله راجع إلى "**حروف التحضيض**". وعلى الأوّل شرح المصنف. (**لَفْظًا**) منصوب حال مِنَ الفعل بمعنى "**ملفوظًا**"، أو بتقدير المضاف؛ أي: ذا لفظ، أو مفعول "**أعني**" المقدّر. (**أَوْ**) عاطفة. (**تَقْدِيراً**) منصوب عطف على "**لفظًا**".

مطلبٌ: في حرف التوقع

(**حَرْفُ**[4]) مرفوع مبتدأ. (**التَّوَقُّعِ**) [٣٤٤/ب] مجرور مضاف إليه لـ"**حرف**". ("**قَدْ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ استئناف. (و) عاطفة. (**فِي المُضَارِعِ**) ظرف لقوله الآتي: "**للتقليل**". أو ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ فيه، أو من "**التقليل**" على رأي مَنْ جوّز وقوع الحال عن ذي الحال

(١) في هامش (أ): وفي هذه الصورة يجوز كون الصدر فاعلاً للظرف المستقر، بل هو راجح، كما مرّ فيما سبق، فلا تغفل.

(٢) في هامش (أ): أعني به قوله: "حروف التحضيض".

(٣) في هامش (أ): "على جملة" بيان.

(٤) في هامش (أ): "حرف" بيان.

المجرور بحرف الجرّ مقدّماً عليه[١]. واختاره المولى الجامي في «شرحه»[٢]. **(لِلتَّقْلِيلِ)** ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ عطف على قوله: "**قد**". وقيل: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "وهي...إلخ". والجملة الاسميّة حينئذٍ استئناف أو اعتراض[٣].

مطلبٌ: في حرفي الاستفهام

(حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ) مرفوع تقديراً مبتدأ، كما مرّ تفصيله. و"**الاستفهام**": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**حرفا**". **(الهَمْزَةُ)** مرفوعة مع ما عطف عليها خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. **("هَلْ")** مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "**الهمزة**". **(لَهُمَا صَدْرُ الكَلَامِ)** إعرابه ظاهر ممّا تقدم. والضمير المجرور راجع إلى "**حرفا الاستفهام**".

(تَقُولُ) مضارع، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب، أو "**هي**" راجع إلى العرب. والجملة لا محلّ لها استئناف. **("أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟")** مراد اللفظ: منصوب تقديراً مفعول به لـ"**تقول**". وإذا أريد المعنى فـ"**الهمزة**": حرف استفهام مبنيّ على الفتح لا محلّ له. و"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**قائم**": اسم فاعل، فاعله فيه "**هو**" راجع إلى "**زيد**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. (و) عاطفة. **("أَقَامَ زَيْدٌ؟")** مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على "**أزيد قائم؟**". وإذا أريد المعنى: فـ"**الهمزة**": [٣٤٥/آ] حرف استفهام. و"**قام**": ماض. و"**زيد**": مرفوع فاعله. **(وكَذَلِكَ)** ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبر مقدّم. **("هَلْ")** مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ مؤخر. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض.

---

(١) في هامش (أ): على رأي من جوّز تقديم الحال على ذي الحال المجرور. نسخة.

(٢) في هامش (أ): على «الكافية» في بحث الحال.

(٣) في هامش (أ): كما في: مررت قائمة بهند.

(و) استئناف. (**الهَمْزَةُ**) مرفوعة مبتدأ. (**أَعَمُّ**) اسم تفضيل، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. واسم التفضيل لكونه مستعملاً هنا بـ"من" المقدّرة؛ أي: "**أعمّ من هل**".. لم يؤنّث[1]، بل ذُكّر؛ لأنّه سبق أنّ اسم التفضيل المستعمل بـ"من" مفرد مذكر لا غير. (**تَصَرُّفًا**) منصوب على التمييز، من نسبة "**أعم**" إلى فاعله. (**تَقُولُ**) مضارع مخاطب، فاعله فيه "**أنت**". أو غائبة، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى العرب. والجملة لا محلّ لها استئناف. ("**أَزَيْداً ضَرَبْتَ؟**") مراد اللفظ: منصوب تقديراً مفعول به لـ"**تقول**". وإذا أريد المعنى: فـ"**الهمزة**": حرف استفهام. و"**زيداً**": منصوب مفعول به لـ"**ضربت**" المؤخّر، وهو فعل وفاعل. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("**أَتَضْرِبُ زَيْداً وهُوَ أَخُوكَ؟**") مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على ما قبله. وإذا أريد المعنى: فـ"**الهمزة**": حرف استفهام[2]. و"**تضرب**": مضارع مخاطب، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة لا محلّ لها استئناف. و"**زيداً**": منصوب مفعول به لـ"**تضرب**". و"**الواو**": حاليّة. و"**هو**": مرفوع المحلّ مبتدأ راجع إلى "**زيد**". و"**أخو**": مرفوع خبره. والضمير مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**أخو**". والجملة الاسميّة منصوبة المحلّ حال مِنْ "**زيداً**". وفي «**حاشية المطول**» للحسن الفناري[3]: المراد مِنَ [٣٤٥/ ب] الأخوّة: الصداقة والتآخي، لا الأخوّة الحقيقيّة، وإلّا لكانـ[ـت] الجملة الاسميّة حالاً مؤكّدة، فلم يَجُز دخول الواو عليها، كما تقرّر في النحو. انتهى. فليتأمل.

---

(١) في هامش (أ): "لم يؤنث" بيان.

(٢) في هامش (أ): الاستفهام هنا للإنكار، وهو إما للّوم؛ أي: لا ينبغي أن يكون، وإمّا للتكذيب؛ أي: لا يكون أو لم يكن ـ كما في «شرح العصام» ـ.

(٣) في هامش (أ): المشهور بحسن چلبي.

(و) عاطفة. ("أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو") مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على القريب أو البعيد. وإذا أريد المعنى: فـ"الهمزة": حرف استفهام. و"زيد": مرفوع مبتدأ. و"عند": ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. و"الكاف": مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"عند". و"أم": عاطفة متصلة. و"عمرو": مرفوع عطف على "زيد". وقد سبق في بحث التعليق ما يتعلّق بهذا المثال، على وجه التفصيل والتحقيق، فلا تغفل. (و) عاطفة. (﴿أَثُمَّ[1] إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]) مراد[2] اللفظ: منصوب تقديراً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. (﴿أَفَمَنْ كَانَ[3]﴾ [هود: ١٧]) مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. (﴿أَوَمَنْ كَانَ﴾ [الأنعام: ١٢٢]) مراد اللفظ: منصوب تقديراً عطف على أحدهما. (دُونَ) منصوب ظرف لـ"تقول"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنْ فاعله. وفي «الإفصاح»: أو حال مِنَ المقول. وفي «شرح العصام»: قوله: "دون هل" متعلّق بقوله: "تقول"، فجعله في قوّة: "تقول الهمزة في هذه المواضع دون هل". انتهى. ("هَلْ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"دون".

مطلبٌ: في حروف الشرط

(حُرُوفُ) مرفوعة مبتدأ. (الشَّرْطِ) مجرور مضاف إليه لـ"حروف". ("إِنْ") مراد اللفظ مع ما عطف عليه: مرفوع تقديراً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (و) عاطفة. ("لَوْ") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "إن". (و) عاطفة. ("أمّا") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على "لو" أو على "إن". (لَهَا) ظرف مستقر.

---

(١) في هامش (أ): "أثمّ" بيان.

(٢) في هامش (أ): "وقع مراد" بيان.

(٣) في هامش (أ): "أفمن كان" بيان.

(**صَدْرُ**) [٣٤٦/آ] مرفوع فاعله، أو مبتدأ مؤخّر والظرف مرفوع المحلّ خبر مقدّم. والجملة الظرفيّة أو الاسميّة مرفوعة المحل خبر بعد الخبر للمبتدأ، أو لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض. (**الكَلَامِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**صدر**". (**فـ"إِنْ"**) "**الفاء**": للتفصيل. و"**إن**": مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**لِلِاسْتِقْبَالِ**) ظرف مستقر مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها تفصيل. (**وإِنْ**) "**الواو**": حاليّة عند الزمخشري، عاطفة عند الجنزي(١)، واعتراض عند الرضي. وفي «**شرح مشكاة المصابيح**» لعلي القاري: تسمّى هذه الواو واو المبالغة(٢). و"**إنْ**": شرطيّة، وتسمّى في مثل هذا الموضع وصليّة، وجزاؤها محذوف وجوباً بدلالة الجملة المتقدّمة الّتي هي كالعوض عن الجواب المحذوف ـ كما في «**الرضي**»(٣) ـ.

(**دَخَلَ**) ماض مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**"، فاعله فيه راجع إلى "**إنْ**". والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. والجملة الشرطيّة منصوبة المحلّ حال مِنَ المستكنّ في الظرف المستقرّ؛ أعني به "**للاستقبال**"، أو لا محلّ لها اعتراض. وعند الجنزي جملة الشرط ـ أعني: "**إن دخل**" ـ عطف على النقيض المقدّر؛ أي: إن لم يدخل على الماضي وإن دخل. فلا تغفل. (**عَلَى المَاضِي**) متعلّق بـ"**دخل**". (**و**) عاطفة. (**"لَوْ"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**عَكْسُهُ**) مرفوع خبره. والضمير مضاف إليه لـ"**عكس**" راجع إلى "**إن**". والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة: "**فإن للاستقبال**".

(**و**) استئناف أو اعتراض. (**تَلْزَمَانِ**) مضارع. و"**الألف**": مرفوع المحل فاعله راجع إلى "**إن ولو**". والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض. (**الفِعْلَ**)

---

(١) أبو حفص عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي (ت٥٥٠هـ)، من تصانيفه: «تفسير القرآن». «معجم المؤلفين» (٧/ ٢٩٦).

(٢) في هامش (أ): "واو المبالغة" بيان.

(٣) في هامش (أ): وقيل: لا جزاء لهذا الشرط؛ لانسلاخه عن معنى الشرط، واستعماله لمجرد التأكيد.

منصوب [٣٤٦/ب] مفعول به لـ"**تلزمان**". (**لَفظًا**) منصوب حال مِنَ الفعل بمعنى "**ملفوظًا**"، أو بتقدير المضاف؛ أي: ذا لفظ. (**أَوْ**) عاطفة. (**تَقْدِيراً**) منصوب عطف على "**لفظًا**"؛ أي: مقدّراً أو ذا تقدير(١). وقد مرّ في أمثالهما احتمال آخر، فلا تغفل.

(**وِمِنْ ثَمَّهْ**) متعلّق ومفعول له لقوله الآتي: "**قيل**"، قدم عليه للحصر. (**قِيلَ**) ماض مجهول. ("**لَوْ أَنَّكَ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل لـ"**قيل**". والجملة لا محلّ لها استئناف أو اعتراض. وإذا أريد المعنى فإعرابه سبق على وجه التفصيل. (**بِالفَتْحِ**) متعلّق بـ"**قيل**"، أو ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنْ نائب الفاعل لـ"**قيل**". فعلى الأوّل: الباء صلة(٢)، وعلى الثاني: للملابسة. (**لِأَنَّهُ**) "**اللام**": متعلّق بـ"**قيل**". و"**أنّ**": حرف مشبّه بالفعل. والضمير منصوب المحل اسمه راجع إلى "**أنّ**"؛ أي: لأنّ "**أنّ**" مع معموليه ـ كما في «**الجامي**»ـ. (**فَاعِلٌ**) مرفوع خبر "**أنّ**". واسمه وخبره في تأويل المفرد، محلّه القريب مجرور باللام، ومحلّه البعيد نصب مفعول له لمتعلّقه. وفي «**الهندي**»: قوله: "**لأنّه**" دليل على ترتّبه على ذلك الدليل، فلا يلزم متعلّقان من جنس واحد. ثم إنّ كون ما بعد "**لو**" في هذا المثال فاعل فعل محذوف وجوبًا؛ أي: لو ثبت أنّك...إلخ، كما مرّ التفصيل، مذهب المبرد ـ كما في «**الرضي**» ـ. وفي «**مغني اللبيب**»: هو مذهب المبرّد والزجاج والكوفيين. وقيل: إنّه مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، كما يحذف بعد "**لولا**" كذلك، كما نقله ابن هشام الخضراوي(٣) عن أكثر البصريين، كذا في «**شرح قصيدة كعب**

---

(١) في هامش (أ): يعني: أن التقدير بمعنى المفعول أو بتقدير المضاف.

(٢) في هامش (أ): وقد مرّ مراراً معنى كون حرف الجرّ صلة، فلا تغفل.

(٣) في النسخة المخطوطة: "الحضراوي"، ولعل الصواب ما أثبتناه. وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي النحوي المعروف بابن هشام الخضراوي الأندلسي (ت٦٤٦هـ)، له: «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لأبي علي الفارسي، و«الاقتراح في تلخيص الإيضاح» لأبي علي أيضـًا، و«شرح ألفية ابن معطي»، و«التنقيد على الممتع» لابن عصفور في التصريف، و«غرر الصباح في شرح أبيات الإيضاح». «هدية العارفين» (٢/ ١٢٤).

ابن زهير رضي الله تعالى عنه» لابن هشام صاحب «**مغني اللبيب**». [٣٤٧/آ] وقال سيبويه: هو مبتدأ، ولا يحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلة "أنّ" على المسند والمسند إليه ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. ونقله ابن عصفور عن البصريين كما في الشرح[١] المذكور. وفي «**الرضي**»: قال السيرافي: الذي عندي أنّه لا يحتاج إلى تقدير الفعل، ولكن "**أنّ**" تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد "لو"؛ لأنّ خبر "**أنّ**" إذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد "**لو**"، فإذا قلت: "**لو أنّ زيداً جاءني**" فكأنك قلت: "**لو جاءني زيد**". انتهى.

(و) عاطفة. ("**انْطَلَقْتُ**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على قوله: "**لو أنك**" بالفتح. (**بِالفِعْلِ**) متعلّق بـ"**قيل**"، عطف على قوله: "**بالفتح**"، عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد، أو ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِن "**انطلقت**". (**مَوْضِعَ**) منصوب على أنّه مفعول فيه لـ"**قيل**". ("**مُنْطَلِقٍ**") مجرور مضاف إليه لـ"**موضع**". (**لِيَكُونَ**) "**اللام**": حرف جرّ متعلّق بـ"**قيل**". و"**يكون**": مضارع ناقص منصوب بـ"**أَنْ**" المقدّرة. اسمه فيه راجع إلى "**الفعل**". (**كَالعِوَضِ**) ظرف مستقرّ منصوب المحل خبر "**يكون**". والجملة فعليّة لا محلّ لها صلة "**أَنْ**" المصدريّة المحذوفة. وهي في تأويل المفرد محلّها القريب مجرور باللام، ومحلّها البعيد نصب عطف على محلّ قوله: "**لأنّه فاعل**"، مِنْ قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد، فيكون مفعولاً له لـ"**قيل**" بطريق التبعيّة، كما في قولهم: "**جئت زيداً لإكرامه ولصداقته**". وفي «**الرضي**»: ومنهم مَنْ لا يشترط مجيء الفعل في خبر "**أَنّ**" الواقعة بعد "**لو**"، [٣٤٧/ب] وإن كان مشتقّاً أيضاً[٢]، كما ذهب إليه ابن مالك[٣].

ويعرف أيضاً: بابن البرذعي، من أهل الجزيرة الخضراء، توفي بتونس. «الأعلام» (٧/ ١٣٨)

(١) في هامش (أ): لابن هشام.

(٢) في هامش (أ): أي: كالجامد.

(٣) في هامش (أ): "مالك" بيان.

(و) استئناف. (إِنْ) شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحل بـ"**إن**". اسمه فيه راجع إلى خبر "**أنّ**" الواقعة بعد "**لو**". (جَامِداً) منصوب خبر "**كان**". والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. (جَازَ) ماض مجزوم المحلّ بـ"**إن**" - أيضـاً -، فاعله فيه راجع إلى "**فوقوع الاسم خبراً عن أنّ الواقعة بعد لو**". والجملة الفعليّة[1] لا محلّ[2] لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض، والعطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: إن كان مشتقّـاً لم يجز وإنْ كان جامداً جاز. (لِتَعَذُّرِهِ) متعلّق بـ"**جاز**"، ومفعول له لمتعلقه. والضمير محلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ"**تعذّر**"، ومحلّه البعيد مرفوع فاعله راجع إلى اسم "**كان**".

(و) استئناف. (إِذَا) شرطيّة منصوبة المحلّ مفعول فيه لشرطها أو جوابها. (تَقَدَّمَ) ماض. (القَسَمُ) مرفوع فاعله. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط، أو مجرورة المحلّ مضاف إليها لـ"**إذا**". (أَوَّلَ) منصوب على الظرفية مفعول فيه لـ"**تقدم**"، على تضمين معنى الدخول. وفي «**شرح العصام**»: "**أوّل**" مرفوع صفة "**القسم**". مَنْ أراد التفصيل فليراجع إليه. (الكَلَامِ) مجرور مضاف إليه لـ"**أوّل**". (عَلَى الشَّرْطِ) متعلّق بـ"**تقدم**". (لَزِمَهُ) ماض. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى "**القسم**". (المَاضِي) مرفوع تقديراً فاعله. وفي بعض النسخ: "**المضيّ**". والجملة الفعليّة لا محلّ لها جواب الشرط. والجملة [٣٤٨/آ] الشرطيّة لا محلّ لها استئناف. (لَفْظـاً) منصوب حال مِنَ "**الماضي**"، لا مِنْ ضمير "**لزمه**" كما زعم. (أَوْ) عاطفة. (مَعْنىً) منصوب تقديراً عطف على "**لفظـاً**". (و) عاطفة. (كَانَ) ماض ناقص. (الجَوَابُ) مرفوع اسم "**كان**". (لِلقَسَمِ) ظرف مستقرّ منصوب المحلّ خبره. والجملة الفعليّة لا محلّ لها عطف على جملة "**لزمه الماضي**". (لَفْظـاً) منصوب تمييز عن نسبة الظرف المستقرّ إلى فاعله المستكنّ

(١) وقع في النسخة المخطوطة تكرار لكلمة "الفعلية" مرتين.

(٢) في هامش (أ): "لا محلّ" بيان.

فيه، أو مفعول مطلق له؛ أي: كوناً لفظيّاً بتقدير الموصوف، أو مفعول "**أعني**" المقدّر.

(**مِثْلُ**) معلوم. ("**وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي**") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: لأكرمتك ـ مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**الواو**": حرف جرّ متعلّق بـ"**أقسم**" المقدّر. ولفظة الجلالة مجرورة به لفظاً، ومنصوبة محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلّقه. و"**إن**": شرطيّة. و"**أتيت**": فعل ماض مجزوم المحل بـ"**إن**". و"**التاء**": فاعله. والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. والنون وقاية لا محلّ لها؛ لكونها حرفاً. و"**الياء**": منصوب المحلّ مفعوله. و"**اللام**": جواب القسم. و"**أكرمت**": فعل وفاعل. و"**الكاف**": مفعوله. والجملة الفعليّة لا محل لها جواب القسم لفظاً، وجزاء الشرط معنى؛ ولذا استغنى الشرط عن تقدير الجزاء ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. وفي «**الرضي**»: ويجعل الجواب للقسم، ويستغنى عن جواب الشرط؛ لقيام جواب القسم مقامه.

(**أَوْ**) عاطفة. ("**إِنْ لَمْ تَأْتِنِي لَأَكْرَمْتُكَ**") مراد اللفظ مع محذوفه ـ أي: والله إنْ لم تأتني ـ: مجرور تقديراً عطف على ما قبله [٣٤٨/ ب] عطف المثال على المثال ـ كذا ذكره مولانا عصام الدين في «**شرحه**» في بحث المفعول المطلق، فلا تغفل ـ وإذا أريد المعنى: فـ"**الواو**": حرف جرّ متعلّق بـ"**أقسم**" المقدّر. ولفظة الجلالة مجرورة به لفظاً، ومنصوبة محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلقه. و"**إن**": حرف شرط. و"**لم**": حرف جازم. و"**تأت**": مضارع مخاطب مجزوم[1] لفظاً بـ"**لم**"، ومحلًّا بـ"**إن**"، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. و"**النون**": وقاية. و"**الياء**": منصوب المحلّ مفعوله. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. وإعراب "**لأكرمتك**" قد سبق عن قريب، فلا تغفل.

(**و**) عاطفة. (**إِنْ**) شرطية. (**تَوَسَّطَ**) ماض مجزوم المحل بـ"**إن**"، فاعله فيه راجع

(١) في هامش (أ): بحذف الآخر، وهو الياء.

إلى "القسم". والجملة فعليّة[1] لا محلّ لها فعل الشرط. (بِتَقْدِيمِ) متعلّق بـ"توسط". (الشَّرْطِ) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"تقديم"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (أَوْ) عاطفة. (غَيْرِهِ) مجرور عطف على "الشرط". والضمير مضاف إليه لـ"غير" راجع[2] إلى "الشرط". (جَازَ) ماض مجزوم المحل بـ"إن". (أَنْ) ناصبة مصدرية. (يُعْتَبَرَ) مضارع مجهول منصوب بـ"أن"، نائب الفاعل فيه "هو" راجع إلى "الشرط" أو إلى "القسم". والجملة في تأويل المفرد مرفوعة المحل فاعل "جاز". وجملته فعليّة لا محل لها جزاء الشرط. والجملة الشرطية لا محل لها عطف على الجملة الشرطية السابقة، لا استئناف كما زعم. (و) عاطفة. (أَنْ) ناصبة. (يُلْغَى) مضارع مجهول منصوب تقديراً بـ"أن"، نائب الفاعل فيه "هو" راجع إلى "الشرط"، أو إلى "القسم". والجملة في تأويل المفرد مرفوعة المحلّ عطف على قوله: "أن يعتبر".

(كَقَوْلِكَ) [٣٤٩/آ] ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو كائن كقولك". و"الكاف": مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"قول". وفي بعض النسخ: "نحو"، وإعرابه معلوم. ("أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً بدل الكل، أو عطف بيان لـ"قول"، أو مرفوع تقديراً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو"، أو منصوب تقديراً مفعول به لـ"أعني" المقدّر. ولا تقل[3]: إنّه منصوب تقديراً مقول القول؛ فإنّ القول هنا بمعنى المقول، لا بمعناه المصدريّ، كما مرّ مراراً على وجه التفصيل. وإذا أريد المعنى: فـ"أنا": مرفوع المحل مبتدأ. و"الواو": حرف جرّ متعلّق بـ"أقسم" المقدّر. ولفظة الجلالة مجرورة به لفظاً، ومنصوبة محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلّقه. وجواب القسم محذوف وجوباً بقرينة الجزاء؛ أي: لآتينّك. والجملة القسميّة لا محلّ لها اعتراض بين المبتدأ

---

(١) في هامش (أ): "فعليّة" بيان.

(٢) في هامش (أ): "لغير راجع" بيان.

(٣) في هامش (أ): "ولا تقل" بيان.

والخبر، كما في: "**زيد والله قائم**". و"**إنْ**": شرطيّة و"**تأت**": مضارع مخاطب مجزوم بـ"**إن**"، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. و"**النون**": وقاية. و"**الياء**": منصوب المحلّ مفعوله. و"**آت**": مضارع متكلّم مجزوم بـ"**إن**"، فاعله فيه "**أنا**" عبارة عن المتكلّم. و"**الكاف**": منصوب المحل مفعوله. والجملة فعليّة لا محلّ لها جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف.

(و) عاطفة. ("إِنْ أَتَيْتَنِي وَاللهِ لَآتِيَنَّكَ") مراد اللفظ: مجرور تقديراً، أو مرفوع تقديراً، أو منصوب تقديراً، عطف على تركيب: "**أنا والله...**"**إلخ**. وإذا أريد المعنى: فـ"**إن**": شرطيّة. و"**أتيت**": [٣٤٩/ب] ماض مجزوم المحلّ بـ"**إنْ**". و"**التاء**": فاعله. و"**النون**": وقاية. و"**الياء**": منصوب المحلّ مفعوله. والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. و"**الواو**": حرف جرّ متعلّق بـ"**أقسم**" المقدّر. ولفظة الجلالة مجرورة به لفظاً، ومنصوبة محلًّا مفعول به غير صريح لمتعلّقه. و"**اللام**": جواب القسم. و"**آتينّك**": مضارع متكلم مبنيّ على الفتح، مرفوع محلّا بعامل معنويّ؛ هذا عند الجمهور. وقيل: معرب مرفوع تقديراً بعامل معنويّ ـ كما في «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي، و«**تحفة الغريب**» للدماميني ـ. فاعله فيه "**أنا**" عبارة عن المتكلّم. و"**الكاف**": منصوب المحل مفعوله. والجملة لا محلّ لها جواب القسم لفظاً، وجزاء الشرط معنىً.

(و) استئناف. (**تَقْدِيرُ**) مرفوع مبتدأ. (**القَسَمِ**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**تقدير**"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (**كَاللَّفْظِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض، والعطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: تلفّظُ القسمِ حكمه هذا وتقدير القسم كاللفظ.

(**نَحْوُ**) معلوم. (﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾ [الحشر: ١٢]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**نحو**". وإذا أريد المعنى: فـ"**اللام**": لتوطئة القسم، ويسمّى أيضاً

بمؤذنة؛ لإيذانه بالقسم المقدّر، كما أنّه يسمى بموطئة القسم؛ لتوطئته للقسم المقدّر وتمهيده له ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. و"**إنْ**": شرطيّة. و"**أخرجوا**": ماض مجهول مجزوم المحلّ بـ"**إن**". و"**الواو**": مرفوع المحل نائب الفاعل راجع إلى الغائبين. والجملة فعليّة لا محل لها فعل الشرط، والجزاء محذوف بقرينة جواب القسم. و"**لا**": نافية. و"**يخرجون**": مضارع مرفوع بعامل [٣٥٠/آ] معنويّ. و"**الواو**": مرفوع المحلّ، فاعله راجع إلى الغائبين. والجملة فعليّة لا محلّ لها جواب القسم المقدّر؛ أي: "والله لئن أخرجوا لا يخرجون".

(و) عاطفة. (﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]) مراد اللفظ: مجرور تقديراً عطف على المثال السابق. وإذا أريد المعنى: فـ"**إنْ**": شرطيّة. و"**اللام**" الموطّئة قبلها محذوف؛ أي: لئن ـ كما في «**حاشية أنوار التنزيل**» للمولى الشهاب ـ. و"**أطعتموهم**": ماض جمع مذكر مخاطب مبنيّ على السكون مجزوم المحلّ بـ"**إن**". و"**التاء**"(١): علامة الخطاب(٢). و"**الميم**": زائدة. و"**الواو**": مرفوع المحل فاعله عبارة عن المخاطبين. والضمير منصوب المحلّ مفعوله راجع إلى ما تقدم. والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. و"إنّ": حرف مشبّه بالفعل. و"كم": ضمير منصوب متصل مبنيّ على السكون منصوب المحل اسم "**إنّ**". و"**اللام**": ابتدائيّة. و"**مشركون**": اسم فاعل جمع مذكر مخاطب(٣)، فاعله فيه "**أنتم**" عبارة عن المخاطبين. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر "**إنّ**". واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها جواب للقسم المقدر لفظاً وجزاءٌ معنى لحرف الشرط. وأما ما قيل(٤) مِنْ أنّه ليس هنا قسم مقدّر، وأنّ الجملة

---

(١) في هامش (أ): قوله: "والتاء..." إلخ، هذا على قول، وفيه قول آخر مذكور في «شروح المراح».

(٢) في هامش (أ): "علامة الخطاب" بيان.

(٣) في هامش (أ): "مذكر مخاطب" بيان.

(٤) في هامش (أ): القائل أبو البقاء، وتبعه القاضي البيضاوي في «تفسيره»، كما في «الشهاب».

الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط على إضمار الفاء؛ كقوله: "**من يفعل الحسنات الله يشكرها**".. فمردود بأنّ ذلك خاصّ بالشعر ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ. وأمّا نحو:

لـئن كانـت الـدنيا علـيّ كمـا أُرى * بتـأريج مـن ليلـى فللمـوت أروَحُ

فليست اللام موطّئة للقسم المقدّر، بل هي زائدة، بدليل أنّ [٣٥٠/ب] الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بـ"**الفاء**" هنا، فلو كانت اللام للتوطئة لم يُجَب إلا القسمُ؛ هذا[1] هو الصحيح. وخالف في ذلك الفرّاء، فزعم أنّ الشرط قد يجاب مع تقدّم القسم عليه ـ كما في «**مغني اللبيب**» و«**الرضي**» ـ.

(و) عاطفة. ("**أَمَّا**") مراد اللفظ: مرفوع تقديراً مبتدأ. (**لِلتَّفْصِيلِ**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**فإن للاستقبال**"، أو على جملة "**ولو عكسه**". (و) عاطفة. (**الْتُزِمَ**) ماض مجهول. (**حَذْفُ**) مرفوع نائب الفاعل. والجملة الفعليّة مرفوعة المحل عطف على خبر المبتدأ؛ أعني قوله: "**للتفصيل**"، ويحتمل كون الجملة الفعليّة لا محلّ لها مِنَ الإعراب على الاستئناف أو الاعتراض، أو منصوبة المحل على الحاليّة مِنَ المستكنّ في الخبر الظرف[2] بتقدير "**قد**". (**فِعْلِهَا**) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"**حذف**"[3]، ومنصوب محلًّا مفعوله. والضمير مجرور المحل مضاف إليه لـ"**فعل**" راجع إلى "**أمّا**" بتأويل الكلمة.

(و) عاطفة. (**عُوِّضَ**) ماض مجهول. (**بَيْنَهَا**) منصوب على الظرفية مفعول فيه لـ"**عوّض**". والضمير مجرور المحل مضاف إليه لـ"**بين**" راجع إلى كلمة "**أمّا**". (و) عاطفة. (**بَيْنَ**) زائد لا عامل ولا معمول، كما مرّ على وجه التفصيل. (**فَائِهَا**) مجرور

---

(١) في هامش (أ): "هذا" بيان.

(٢) في هامش (أ): "الظرف" بيان.

(٣) في هامش (أ): "مضاف إليه لحذف" بيان.

عطف على الضمير المجرور في "**بينها**"، لا مضاف إليه لـ"بين" الثاني وهو عطف على بين الأوّل كما زعم. والضمير مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**فاء**" راجع إلى كلمة "**أمّا**". (**جُزْءٌ**) مرفوع نائب الفاعل لـ"**عوّض**". [٣٥١/آ] والجملة الفعلية مرفوعة المحل، أو لا محلّ لها، أو منصوبة المحل عطف على[1] جملة "**التزم**". (**مِمَّا**) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ صفة "جزء". (**فِي حَيِّزِهَا**) ظرف مستقرّ مجرور المحل صفة "**ما**"، أو لا محلّ لها صلته. والضمير مجرور المحلّ مضاف إليه لـ"**حيّز**" راجع إلى "**الفاء**"[2]. (**مُطْلَقًا**) منصوب مفعول فيه لـ"**عوّض**" بتقدير الموصوف؛ أي: زمانـًا مطلقـًا، أو مفعول مطلق له بتقدير الموصوف؛ أي: تعويضـًا مطلقـًا. وقيل: "**مطلقـًا**" حال مِنْ "**جزء**"، أو مفعول مطلق لـ"**أطلق**" المقدّر. فتأمل.

(**وقِيلَ**) ماض مجهول. (**هُوَ مَعْمُولُ المَحْذُوفِ مُطْلَقًا**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل لـ"**قيل**". والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى؛ أي: أقول هكذا وقيل...إلخ. وإذا أريد المعنى: فـ"**هو**": مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "**العوض**" ـ كما في «**شرح العصام**» ـ أو إلى ما وقع بين "**أمّا**" وبين "**فائها**" ـ كما في «**الجامي**» ـ أو إلى ما بعد "**أمّا**" ـ كما في «**الهندي**» ـ. والمآل واحد، كما لا يخفى على أحد، وإنّما الاختلاف في التعبير. و"**معمول**": مرفوع خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. و"**المحذوف**": مجرور مضاف إليه لـ"**معمول**". و"**مطلقـًا**": منصوب مفعول مطلق لـ"**معمول**"، أو ظرف له بتقدير الموصوف؛ أي: عملاً مطلقـًا[3] ـ كما في «**الجامي**» ـ، أو زمانـًا مطلقـًا ـ كما في

---

(١) في هامش (أ): "على" بيان.

(٢) في هامش (أ): فيه لف ونشر على الترتيب.

(٣) في هامش (أ): "أي: عملاً مطلقـًا" بيان.

«**الهندي**» ـ. وقيل: حال مِنَ "**المعمول**"، أو مفعول مطلق لـ"**قيل**"؛ أي: قولاً مطلقاً، أو لـ"**أطلق**" المقدّر. فتأمل.

(مِثْلُ) معلوم. ("**أَمَّا يَوْمَ الجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ**") [٣٥١/ب] مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**". وإذا أريد المعنى: فـ"**أمّا**": حرف شرط. و"**يوم**": منصوب مفعول فيه للفعل المحذوف؛ أي: "**يكن**"، أو لـ"**أمّا**"؛ لقيامه مقام الفعل المحذوف؛ هذا على القول الثاني، وأما على ما ذكره المصنف فهو مفعول فيه لـ"**منطلق**" الآتي. و"**الجمعة**": مجرورة مضاف إليها لـ"**يوم**". و"**الإضافة**": لاميّة عند الجمهور، وبيانية عند البعض، كما مرّ الاختلاف في إضافة العامّ إلى الخاصّ. و"**الفاء**": جوابية. و"**زيد**": مرفوع مبتدأ. و"**منطلق**": اسم فاعل، فاعله فيه راجع إلى "**زيد**". وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة لا محلّ لها جواب "**أمّا**".

مطلبٌ: في اختلاف الإعراب بين أن يكون الواو الواقعة بعد القول من الحاكي وبين أن يكون من المحكيّ

(و) عاطفة. (قِيلَ) ماض مجهول. (**إِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ فَمِنَ الأَوَّلِ وَإِلَّا فَمِنَ الثَّانِي**) هذا المجموع مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل لـ"**قيل**". وجملته لا محلّ لها عطف على جملة "**قيل**" الأول. و"**الواو**" في قوله: "**وإلّا**" مِنَ المحكيّ لا مِنَ الحاكي، فلا بدّ حينئذٍ أن يكون المجموع مقول القول. ولا يجوز أن يكون قوله: "**إن كان جائز التقديم فمن الأول**" مقول القول، وأنْ يكون قوله: "**وإلّا فمن الثاني**" عطفاً عليه كما يزعمه العامّة ـ كما في «**مغني اللبيب**» و«**شرحه**» للدماميني ـ. وقد مرّ على وجه التفصيل، فلا تغفل.

وإذا أريد المعنى: فـ"**إن**": شرطيّة. و"**كان**": ماض ناقص مجزوم المحل بـ"**إنْ**". اسمه فيه راجع إلى الجزء المتوسط بين "**أمّا**" و"**فائها**". و"**جائز**": اسم فاعل، فاعله

فيه راجع إلى اسم "**كان**". وهو معه مركّب منصوب لفظـًا خبر "**كان**". والجملة الفعلية [٣٥٢/آ] لا محلّ لها فعل الشرط. و"**التقديم**": مجرور لفظـًا مضاف إليه لـ"**جائز**"، ومنصوب محلًّا على التشبيه بالمفعول، كما في "**حسن الوجه**". فجرّ "**التقديم**" ناشئ عن نصبه، ونصبه ناشئ عن رفعه، والأصل جائز تقديمه بالرفع على الفاعليّة، ثم أريد إضافة الجائز إلى التقديم فنصب على التشبيه بالمفعول، ثم أضيف الجائز إليه؛ للتخفيف، كما مرّ التفصيل في الإضافة اللفظيّة. وإنّما لم يُقدّر الجرّ ناشئـًا عن الرفع؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ ولأنّهم يقولون: "**مررت بامرأة حسنة الوجه**"، ولو كان الوجه مرفوع المحلّ لم يجز تأنيث الصفة، كما لا يجوز ذلك مع رفع الوجه، كما في «**شرح قصيدة كعب بن زهير**» لابن هشام. فاحفظه؛ فإنّه ممّا يغفل عنه أكثر أُولِي الأفهام. و"**الفاء**": جزائية. و"**من الأوّل**": ظرف مستقرّ مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فهو كائن مِنَ الأوّل. والجملة الاسميّة مجزومة المحل جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها استئناف. و"**الواو**" في "**وإلّا**": عاطفة. و"**إلّا**" مركّبة مِنْ "**إنْ**" و"**لا**"، فـ"**إن**": شرطيّة. و"**لا**": نافية. وفعل الشرط محذوف؛ أي: "وإن لا يكن كذلك". و"**الفاء**": جزائيّة. و"**من الثاني**": ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فهو كائن مِنَ الثاني. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها عطف على الجملة الشرطيّة السابقة.

مطلبٌ: في جواز كون الظرف المستقر جزاء إذا كان متعلّقه فعلاً

وقد نقل عن [٣٥٢/ب] الشهاب فيما سبق كون الظرف المستقر بتقدير المتعلّق فعلاً جزاء الشرط، فعلى هذا لا حاجة إلى تقدير المبتدأ في الموضعين، بل الظرف المستقرّ نفسه فيهما جزاء الشرط[١]، فلا تغفل، فإنّه مِنَ النكرات الّتي لا توجد في أكثر المعتبرات. ثم إنّ

(١) في هامش (أ): بأن يكون مجزوم المحل.

مثال جائز التقديم: "**أما يوم الجمعة فزيد منطلق**"، فـ"**يوم الجمعة**" عند هذا القائل ظرف لمنطلق. ومثال ممتنع التقديم: "**أما يوم الجمعة فإنّ زيداً منطلق**"، فـ"**يوم الجمعة**" عنده ظرف لفعل محذوف، ولا يجوز أن يكون ظرفًا لمنطلق؛ لأنّ معمول "**إنّ**" لا يتقدم عليه، فمعمول معموله أولى بأن لا يتقدّم عليه. وأجاب مَنْ ذهب إلى الأوّل بأنّ لـ"**أمّا**" خاصيّة جواز التقديم لِمَا يمتنع تقديمه مطلقًا، وهو مذهب سيبويه ومَنْ تبعه.

مطلبٌ: في حرف الردع

(**حَرْفُ**) مرفوع مبتدأ. (**الرَّدْعِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**حرف**". (**"كَلَّا"**) مراد اللفظ: مرفوع تقديراً خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (**وقَدْ**) حرف تحقيق. (**جَاءَ**) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**كلّا**". والجملة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: جاء "**كلا**" بمعنى الردع وقد جاء...إلخ. (**بِمَعْنَى**) ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ في "**جاء**"، أو خبر منصوب له إنْ كان بمعنى "**صار**". (**"حَقّا"**) مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**معنى**".

مطلبٌ: في تاء التأنيث

(**تَاءُ**) مرفوع مبتدأ. (**التَّأْنِيثِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**تاء**". (**السَّاكِنَةُ**) اسم فاعل مؤنث، فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى "**تاء التأنيث**". وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا صفة "**تاء التأنيث**". [٣٥٣/آ] (**تَلْحَقُ**) مضارع مؤنث، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف. (**المَاضِي**) منصوب لفظًا مفعول به لـ"**تلحق**". (**لِتَأْنِيثِ**) متعلّق بـ"**تلحق**"، ومفعول له له[1]. وقيل: ظرف مستقرّ منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ

(١) في هامش (أ): ومفعول له لمتعلقه. نسخة.

فيه. (الْمُسْنَدِ) مجرور مضاف إليه لـ"تأنيث". (إِلَيْهِ) متعلّق بـ"المسند" ونائب الفاعل له. والضمير راجع إلى الألف واللام.

(فإِنْ) "الفاء": تفصيل. و"إن": شرطيّة. (كَانَ) ماض ناقص مجزوم المحل بـ"إن"، اسمه فيه راجع إلى "المسند إليه". (ظَاهِراً) منصوب خبر "كان"؛ أي: اسماً ظاهراً بتقدير الموصوف. والجملة فعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. (غَيْرَ) منصوب صفة "ظاهراً"، أو خبر بعد الخبر لـ"كان". (حَقِيقِيٍّ) مجرور مضاف إليه لـ"غير"؛ أي: غير مؤنث حقيقي بتقدير الموصوف ـ كما في «الجامي» وغيره ـ. (فمُخَيَّرٌ) "الفاء": جزائية. و"مخيّر": اسم مفعول، نائب الفاعل فيه "أنت" عبارة عن المخاطب. وهو معه مركّب مرفوع لفظاً خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فأنت مخيّر. والجملة الاسميّة مجزومة المحلّ جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محل لها تفصيل.

(و) استئناف. (أَمَّا) حرف شرط. (إِلْحَاقُ) مرفوع مبتدأ. (عَلَامَةِ) مجرورة لفظاً مضاف إليها لـ"إلحاق"، ومنصوبة محلًّا مفعوله. (التَّثْنِيَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"علامة". (و) عاطفة. (الجَمْعَيْنِ) مجرور عطف على التثنية. (فضَعِيفٌ) "الفاء": جوابيّة. و"ضعيف": صفة مشبّهة، فاعله فيه "هو" راجع إلى(1) المبتدأ. وهو معه [٣٥٣/ب] مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ المذكور، لا خبر مبتدأ محذوف ـ أي: فهو ـ كما زعم، إذ لا حاجة إلى تقدير المبتدأ مع وجود المبتدأ المذكور. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف.

مطلبٌ: في التنوين

(التَّنْوِينُ) مرفوع مبتدأ. (نُونٌ) مرفوع خبره. والجملة الاسميّة لا محل لها استئناف. (سَاكِنَةٌ) اسم فاعل مؤنث، فاعلها فيها "هي" راجع إلى "نون" بتأويل

---

(١) في هامش (أ): "إلى" بيان.

الكلمة. وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا صفة "نون". (تَتْبَعُ) مضارع مؤنث، فاعله فيه "هي" راجع إلى "نون". والجملة فعليّة مرفوعة المحلّ صفة بعد الصفة لـ"نون". وهذا هو الظاهر، لِمَن له العقل الطاهر. وقيل: هذه الجملة خبر بعد الخبر للمبتدأ، أو حال مِنَ "النون"، أو مِنَ المستكنّ في "ساكنة"، أو مستأنفة، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هي تتبع". انتهى. ولا يخفى ما فيه مِنْ كون ما ذكر خلاف الظاهر، بل بعضه غير صحيح، وهو كون الجملة استئنافًا؛ لأنّه حينئذٍ يلزم كون جملة: "تتبع"[1] خارجًا عن التعريف، وهو باطل. فتأمل فيه حتى يظهر لك ما لديه.

(حَرَكَةَ) منصوبة مفعول به لـ"تتبع". (الآخِرِ) مجرور مضاف إليه لـ"حركة". (لَا) حرف نفي، لا عطف كما زعم[2]. (لِتَأْكِيدِ) متعلق وعلّة لقوله: "تتبع". (الفِعْلِ) مجرور لفظًا مضاف إليه لـ"تأكيد"، ومنصوب محلًّا مفعوله. (وهُوَ) "الواو": ابتدائيّة. و"هو": مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "التنوين". (لِلتَّمَكُّنِ) ظرف مستقرّ مرفوع المحلّ خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض، والعطف على جملة [٣٥٤/آ] "التنوين نون..."إلخ. (و) عاطفة. (التَّنْكِيرِ) مجرور عطف على "التمكّن". (و) عاطفة. (العِوَضِ) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (المُقَابَلَةِ) مجرورة عطف على أحدهما. (و) عاطفة. (يُحْذَفُ) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "التنوين". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "هو للتمكن"، أو مرفوعة المحل عطف على محلّ قوله: "للتمكن"، ويحتمل الاستئناف والاعتراض. (مِنَ العَلَمِ) متعلّق بـ"يحذف". (مَوْصُوفًا) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "العلم". وهو معه مركّب منصوب لفظًا حال مِنَ "العلم". (بِـ"ابْنٍ") متعلّق بـ"موصوفًا". (مُضَافًا) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "ابن". وهو معه

(١) في هامش (أ): "جملة تتبع" بيان.

(٢) في هامش (أ): فيه رد لبعض المعربين.

مركّب منصوب لفظًا حال من "ابن". وفي بعض النسخ: "**مضاف**" بالجرّ على أنّه صفة "ابن" بتأويل ما سمّي به، كما في[1]: "**زيدنا**" ـ ذكره الدماميني في «**شرح المغني**» ـ وقد ذكرناه أيضًا في بحث المنادى، فلا تغفل. (**إِلَى عَلَمٍ**) متعلّق بـ"**مضافًا**". (**آخَرَ**) اسم تفضيل، فاعله فيه راجع إلى "**علم**". وهو معه مركّب مجرور لفظًا بالفتحة؛ لكونه غير منصرف؛ للوصفيّة ووزن الفعل صفة "**علم**".

مطلبٌ:

(**نُونُ**) مرفوع مبتدأ. (**التَّأْكِيدِ**[2]) مجرور مضاف إليه لـ"**نون**". (**خَفِيفَةٌ**) مرفوعة خبره. والجملة الاسميّة لا محلّ لها استئناف. (**سَاكِنَةٌ**) اسم فاعل مؤنث، فاعلها فيها "**هي**" راجع إلى "**خفيفة**". وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا صفة "**خفيفة**". (**و**) عاطفة. (**مُشَدَّدَةٌ**) مرفوعة[3] عطف على "**خفيفة**". (**مَفْتُوحَةٌ**) اسم مفعول مؤنث، نائب الفاعل فيها "**هي**" راجع إلى "**مشدّدة**". وهي معه مركّبة مرفوعة لفظًا صفة "**مشدّدة**". وفي بعض النسخ: "**وثقيلة مفتوحة**". [٣٥٤/ب] وعلى الأوّل "**شرح المصنف**". (**مَعَ**) ظرف "**مفتوحة**"، أو[4] ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيها. وقيل: ظرف لمقدّر؛ أي: إذا استعملت مع...إلخ. ولا يخفى أنّه تكلّف بعيد. (**غَيْرِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**مع**". (**الأَلِفِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**غير**".

(**تَخْتَصُّ**) مضارع معلوم أو مجهول؛ فإنّه يستعمل لازمًا ومتعديًا كما مرّ، فاعله

---

(١) في هامش (أ): هذا تنظير للتأويل، فإن "زيداً" ما لم يؤول بمن سمّي به لا يضاف إلى الضمير.

(٢) في هامش (أ): اعلم أنّ نون التأكيد الخفيفة بمنزلة إعادة الفعل ثانيًا، والمشددة بمنزلة إعادته ثانيًا وثالثًا، كما قاله الخليل. وليست الخفيفة مخفّفة من المشددة، خلافًا للكوفيين، كما في «شرح قصيدة كعب بن زهير» لابن هشام.

(٣) في هامش (أ): "مرفوعة" بيان.

(٤) في هامش (أ): "أو" بيان.

أو نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى "**نون التأكيد**"، أو إلى كل واحد مِنَ "**الخفيفة والمشدّدة**" ـ كما في «**الهندي**» ـ. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف. وقيل: مرفوعة المحل خبر بعد الخبر لقوله: "**نون التأكيد**". (**بِالفِعْلِ**) متعلّق بـ"**تختصّ**". والباء داخل على المقصور عليه. (**المُسْتَقْبَلِ**) مجرور صفة الفعل. (**فِي الأَمْرِ**) ظرف مستقرّ مجرور المحل صفة الفعل المستقبل؛ أي: الكائن في الأمر، أو منصوب المحل حال منه؛ أي: كائناً في الأمر، أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي: "هو كائن في الأمر". والجملة الاسميّة استئناف أو اعتراض. (و) عاطفة. (**النَّهْيِ**) مجرور عطف على "**الأمر**". (و) عاطفة. (**الاسْتِفْهَامِ**) مجرور عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. (**التَّمَنِّي**) مجرور تقديراً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. (**العَرْضِ**) مجرور عطف على أحدهما. (و) عاطفة. (**القَسَمِ**) مجرور عطف على أحدهما.

(و) عاطفة. (**قَلَّتْ**) ماض، و"**التاء**": علامة المؤنث، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**نون التأكيد**". والجملة لا محلّ لها عطف على[1] ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: كثرت نون التأكيد في هذه الأشياء المذكورة وقلّت...إلخ، ويحتمل كون الجملة استئنافاً أو اعتراضاً. [٣٥٥/آ] (**فِي النَّفْيِ**) متعلّق بـ"**قلّت**". (و) عاطفة. (**لَزِمَتْ**) ماض، و"**التاء**": علامة المؤنث، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**نون التأكيد**". والجملة لا محلّ لها عطف على جملة "**قلّت**". (**فِي مُثْبَتِ**) ظرف لقوله: "**لزمت**". (**القَسَمِ**) مجرور مضاف إليه لـ"**مثبت**".

(و) عاطفة. (**كَثُرَتْ**) ماض، و"**التاء**": علامة المؤنث، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى "**نون التأكيد**". والجملة لا محلّ لها عطف على الجملة القريبة أو البعيدة. (**فِي مِثْلِ**) ظرف لـ"**كثرت**". ("**إِمَّا تَفْعَلَنَّ**") مراد اللفظ: مجرور تقديراً مضاف إليه لـ"**مثل**".

---

(١) في هامش (أ): "عطف على" بيان.

وإذا أريد المعنى: فـ"**إمّا**": مركّبة مِنْ "**إنْ**" و"**ما**"، فـ"**إن**": شرطيّة، و"**ما**": زائد؛ لتأكيد الشرط، قلبت النون إلى الميم، فأدغم الميم في الميم، فصار "**إمّا**". و"**تفعلنّ**"(١): مضارع مخاطب مبنيّ على الفتح مجزوم محلًّا بـ"**إن**" عند الجمهور. وقيل: معرب مجزوم به تقديراً ـ كما في «**شرح المغني**» للدماميني، و«**الأشباه والنظائر النحويّة**» ـ. فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. والجملة لا محلّ لها فعل الشرط. و"**النون**": نون تأكيد مبنيّ على الفتح لا محلّ له؛ لكونه حرفًا.

(و) عاطفة. (مَا) مرفوع المحلّ مبتدأ. (قَبْلَهَا) ظرف مستقر مرفوع المحل صفة "**ما**"، أو لا محلّ لها صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**قبل**" راجع إلى "**نون التأكيد**". (مَعَ) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لقوله الآتي: "**مضموم**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيه. وقيل: خبر "**كان**" المحذوف؛ أي: إذا كان مع. انتهى. وهو ضعيف، كما مرّ مراراً. (ضَمِيرِ) مجرور مضاف إليه لـ"**مع**"(٢). (المُذَكَّرِيْنَ) مجرور مضاف إليه لـ"**ضمير**". (مَضْمُومٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه [٣٥٥/ب] راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف على جملة "**نون التأكيد خفيفة**..."**إلخ**، ويحتمل الاستئناف والاعتراض.

(و) عاطفة. (مَعَ) منصوب على الظرفيّة مفعول فيه لقوله الآتي: "**مكسور**"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المستكنّ فيه. (المُخَاطَبَةِ) مجرورة مضاف إليها لـ"**مع**" بتقدير المضاف؛ أي: ضمير المخاطبة. (مَكْسُورٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع ـ أيضًا ـ إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا عطف على "**مضموم**". ولا يجوز عطف "**مع**" على "**مع**" السابق، وعطف "**مكسور**" على "**مضموم**"؛ لِمَا يلزم عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين بلا تقدم المجرور، كما في

---

(١) في هامش (أ): "وتفعلنّ" بيان.

(٢) في هامش (أ): "لمع" بيان.

قولهم: "**زيد في الدار والحجرة عمرو**"؛ وهذا لا يجوز عند المصنف، خلافًا للفراء، كما تقدم في بحث العطف. وقيل: قوله: "**مكسور**" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وما قبلها مع المخاطبة مكسور. والجملة الاسميّة عطف على الجملة الاسميّة السابقة. انتهى. وفيه نظر؛ لأنّه ارتكاب حذف بلا مقتض، وهو مدخول ـ كما في «**مغني اللبيب**» ـ.

(و) عاطفة. (فِيمَا) مفعول فيه لقوله الآتي: "**مفتوح**"، أو ظرف مستقر منصوب المحل حال مِنَ المستكنّ فيه. (عَدَا) ماض، فاعله فيه راجع إلى "**ما**". والجملة صفة "**ما**" أو صلته. (ذَلِكَ) منصوب المحلّ مفعول به لـ"**عدا**". و"**اللام**": للتبعيد. و"**الكاف**": حرف خطاب لا محلّ لهما؛ لكونهما حرفين. (مَفْتُوحٌ) اسم مفعول، نائب الفاعل فيه راجع إلى المبتدأ. وهو معه مركّب مرفوع لفظًا عطف على "**مكسور**"، أو على [٣٥٦/آ] "**مضموم**".

(و) استئناف. (تَقُولُ) مضارع مخاطب، فاعله فيه "**أنت**" عبارة عن المخاطب. أو مضارع غائبة، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى العرب ـ كما في «**شرح العصام**» ـ. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف. (فِي التَّثْنِيَةِ) متعلّق بـ"**تقول**". (و) عاطفة. (جَمْعِ) مجرور عطف على "**التثنية**". (المُؤَنَّثِ) مجرور مضاف إليه لـ"**جمع**". (اضْرِبَانِّ) مراد اللفظ: منصوب تقديراً مفعول به صريح لـ"**تقول**" عند الجمهور، ومفعول مطلق له عند المصنّف. قال الرضي: وهذا وهم، كما تقدّم في باب أعلم وأرى؛ والدليل عليه إضافة اسم الفاعل إليه في قولك: "**أنا قائل: زيد قائم**"، وإطلاقك على تلك الجملة أنها مقولة، وكلاهما علامة المفعول به، على ما ذكرنا في الموضع المشار إليه. انتهى. وإذا أريد المعنى: فـ"**اضربا**": أمر حاضر تثنية مذكر مخاطب مبنيّ على الفتح لا محلّ له. و"**الألف**": مرفوع المحلّ فاعله. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف. و"**النون**" مشددة: مبنيّ على الكسر لا محلّ له؛ لكونه حرفًا.

(و) عاطفة. (اضْرِبْنَانِّ) مراد اللفظ: منصوب[١] تقديراً عطف على "اضربانّ". وإذا أريد المعنى: فـ"اضربنانّ": جمع مؤنث مخاطبة مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"النون": مبنيّ على الفتح مرفوع المحل فاعله. و"الألف": فاصلة، جيء بها لتفصل بين النونات. و"النون" المشدّدة: مبنيّ على الكسر لا محل له. والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف.

(ولَا تَدْخُلُهُمَا) مضارع غائبة مرفوع بعامل معنويّ. والضمير المنصوب منصوب المحل مفعول فيه أو به له ـ كما مرّ الاختلاف ـ راجع إلى "التثنية وجمع المؤنث". [٣٥٦/ب] (الخَفِيفَةُ) مرفوعة فاعله، والجملة الفعليّة لا محلّ لها استئناف، أو اعتراض، أو عطف على ما قبلها بحسب المعنى، كأنّه قيل: تدخلهما المشددة ولا تدخلهما... إلخ. (خِلَافـًا لِيُونُسَ) قد سبق إعرابه على وجه التفصيل في بحث التنازع، فلا تغفل. ثم إنّ "يونس" غير منصرف؛ للعلميّة والعجمة.

(و) استئناف. (هُمَا) مرفوع المحل مبتدأ راجع إلى "المشددة والخفيفة". (فِي غَيْرِهِمَا) ظرف للظرف المستقر؛ أعني به قوله: "كالمنفصل"، أو ظرف مستقرّ منصوب المحلّ حال مِنَ المبتدأ، أو مِنْ ضميره المستكنّ في الظرف المستقر. والضمير مضاف إليه لـ"غير" راجع إلى "التثنية وجمع المؤنث". (مَعَ) منصوب على الظرفية مفعول فيه للظرف المستقر الآتي. (الضَّمِيرِ) مجرور مضاف إليه لـ"مع". (البَارِزِ) مجرور صفة "الضمير". (كَالمُنْفَصِلِ[٢]) ظرف مستقرّ، فاعله فيه "هما" راجع إلى المبتدأ. والجملة الظرفيّة مرفوعة المحل خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها استئناف. (فَإِنْ) "الفاء": للتفصيل. و"إن": شرطيّة. (لَمْ) حرف جازم. (يَكُنْ) مضارع تام بمعنى

---

(١) في هامش (أ): "منصوب" بيان.

(٢) في هامش (أ): "كالمنفصل" بيان.

"يوجد"، مجزوم لفظاً بـ"لم"، ومحلًّا بـ"إن". فاعله فيه "هو" راجع إلى "الضمير البارز". والجملة الفعليّة لا محلّ لها فعل الشرط. (**فكَالمُتَّصِلِ**) "الفاء": جزائية. وقوله: "**كالمتصل**" ظرف مستقرّ مرفوع المحل[1] خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فالنون المؤكدة كائن كالمتصل. والجملة الاسميّة مجزومة المحل جزاء الشرط. والجملة الشرطيّة لا محلّ لها تفصيل.

(و) استئناف. (**مِنْ ثَمَّهْ**) متعلّق بقوله الآتي: "**قيل**" [٣٥٧/آ] وعلّة له؛ لأنّ "**مِنْ**" للتعليل. (**قِيلَ**) ماض مجهول. ("**هَلْ تَرَيَنَّ**") ـ بفتح الياء ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً نائب الفاعل. والجملة فعليّة لا محلّ لها استئناف، ويحتمل الاعتراض. (و) عاطفة. ("**تَرَوُنَّ**") ـ بضم الواو ـ مراد اللفظ مع المحذوف ـ أي: هل ترونّ كما أشار إليه المولى الجامي قدّس سرّه السامي ـ: مرفوع تقديراً عطف على "**هل ترينّ**". (و) عاطفة. ("**تَرِنَّ**") ـ بكسر الياء ـ مراد اللفظ مع المحذوف ـ أي: هل ترين ـ: مرفوع تقديراً عطف على القريب أو البعيد. (و) عاطفة. ("**اغْزُوَنَّ**") ـ بفتح الواو ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. ("**اغْزُنَّ**") ـ بضم الزاي وحذف الواو ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما. (و) عاطفة. ("**اغْزِنَّ**") ـ بكسر الزاي وحذف الياء ـ مراد اللفظ: مرفوع تقديراً عطف على أحدهما.

(**والمُخَفَّفَةُ**) مرفوعة مبتدأ بحذف الموصوف؛ أي: "**النون المخفّفة**". (**تُحْذَفُ**) مضارع مجهول مرفوع بعامل معنوي، فاعله فيه "**هي**" راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحلّ[2] خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة كبرى لا محلّ لها استئناف. (**لِلسَّاكِنِ**) متعلّق بـ"**تحذف**" وظرف له؛ لأنّ اللام للظرفيّة، بدليل قوله: "**وفي**

(١) في هامش (أ): قوله: "مرفوع المحل..."إلخ. أو مجزوم المحل جزاء الشرط. وقد سبق أن الظرف المستقر يكون جزاء الشرط بتقدير المتعلّق فعلاً.

(٢) في هامش (أ): "مرفوعة المحلّ" بيان.

الوقف" ـ كما في «**الهندي**» ـ؛ أي: عند اجتماع الساكن بحذف المضاف. وفي بعض النسخ: "**للساكنين**" بصيغة التثنية. (**و**) عاطفة. [٣٥٧/ب] (**فِي الوَقْفِ**) عطف على قوله: "**للساكن**" بحذف المضاف؛ أي: في حال الوقف. (**فيُرَدُّ**) "**الفاء**": عاطفة. و"**يردّ**" مضارع مجهول. (**مَا**) مرفوع المحل نائب الفاعل. والجملة الفعليّة لا محلّ لها عطف على جملة "**تحذف**" بحذف العائد؛ أي: لأجلها؛ أي: المخفّفة ـ كما أشار إليه الجامي ـ، ويحتمل كونها جواب "**إذا**" المقدّر. وقيل: تفصيل، أو استئناف. (**حُذِفَ**) ماض مجهول، نائب الفاعل فيه راجع إلى "**ما**". والجملة الفعلية صفة "**ما**" أو صلته.

(**و**) عاطفة. (**المَفْتُوحُ**) مرفوع مبتدأ بحذف الموصوف؛ أي: "**النون**". (**مَا**) مرفوع المحل نائب الفاعل لـ"**المفتوح**"؛ لكونه[1] معرّفًا باللام. (**قَبْلَهَا**) ظرف مستقرّ صفة "**ما**" أو صلته. والضمير مضاف إليه لـ"**قبل**" راجع إلى المبتدأ. (**تُقْلَبُ**) مضارع مجهول، نائب الفاعل فيه "**هي**" راجع إلى المبتدأ. والجملة فعليّة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ. والجملة الاسميّة كبرى لا محلّ لها عطف على جملة "**والمخفّفة تحذف**". وقيل: استئناف. (**أَلِفًا**) منصوب مفعول ثان لـ"تقلب"؛ لأنه إذا كان بمعنى التصيير يتعدى إلى المفعولين، والمفعول الأوّل قائم مقام الفاعل.

وقيل: حال مِنَ المستكنّ في "**تقلب**".

وفي «**شرح الهداية**» للمولى الشهير بابن كمال الوزير: نصبه على نزع الخافض؛ أي: "**إلى ألف**"، وهكذا في «**شرح المقصود**» للعيشي اليثري[2]. فلا وجه لتخطئة هذه

---

(١) في هامش (أ): فيكون معتمداً على الموصول.

(٢) اليثري أو اليتري نسبة إلى "تيره" في إزمير. وهو محمد بن مصطفى التيره وي الرومي الحنفي المعروف بالعيشي (ت: ١٠١٦هـ)، كان مدرسًا بمدرسة ابن ملك ببلده "تيره"، له: «تلخيص الطريقة المحمدية»، و«تفسير القرآن». «هدية العارفين» (٢/ ٢٦٧). وله شرح المقصود المسمى: «روح الشروح ومعين النعم» في الصرف.

العبارة والتصويب لأَنْ يقال: "**إلى ألف**" بكلمة "**إلى**" في «**شرح المقصود**» لمولانا[١]، [٣٥٨/آ] ـ ومِنْ كلّ وجهٍ أولانا ـ محمد أفندي، الشهير بالبركيّ، أصلاً، وقطعاً.

ثمّ إنّ المصنّف رحمه الله تعالى كما افتتح في كتابه هذا بالألف ختمه به، وهو مِنْ حسن خاتمة الكتاب، عند ذوي الألباب.

اللَّهُمَّ كما أنعمت علينا بإعراب هذا الكتاب، وأتممت نعمتك بإتمامه على وجه الصواب.. اجعله دافعاً للعقاب، وموجباً لحسن المآب، وجزيل الثواب، واجعله خالصاً لوجهك الكريم، وسبباً للنجاة، يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون، إلّا مَنْ أتى الله بالقلب السليم[٢].

يقول العبد ـ الفقير إلى الملك العزيز القدير ـ: هذا آخر ما أوردنا مِنَ الإعراب على كتاب «**الكافية**»، الّتي هي للمشكلات الشافية، بعون الله الملك الغفار، والربّ الستّار؛ إعانة للطلبة المشتاقين إلى معرفة الإعراب، وطلباً لمرضاة الربّ المرشد إلى الصواب. والمأمول مِنَ الناظرين ذوي الصلاح، إصلاح ما يقبل الإصلاح، وعدم التبادر إلى التخطئة فيما هنالك، لعلّ المخطئ يكون ابن أخت خالتك؛ لأنّه كتب فيه فوائد كثيرة، وذكر فيه قواعد وفيرة، الّتي لا توجد في أكثر المعتبرات، بل توجد في المفصلات؛ مع أنّي معترف بالخطأ والنسيان، اللّذَين هما مِنْ خصائص الإنسان.

قد استراح مِنْ كمد [٣٥٨/ب] الانتهاض، لنقل هذا المعرب مِنَ السواد إلى البياض، العبد الفقير إلى الملك القدير، حسين بن أحمد، ـ حفّهما ألطاف ربّهما الصمد ـ الشهير بزيني زاده، زاد الله سبحانه زاده، ووفّقه سبحانه في وظائف عبوديّته للإعراض عن مطالبة الأَعواض والأغراض.. قبيل عصر السبت الخامس مِنْ أيام رمضان المنتظم،

---

(١) في هامش (أ): قوله: "لمولانا" اللام بيانية لفاعل التخطئة.

(٢) في هامش (أ): فيه اقتباس بتغيير يسير، إذ النظم الشريف بغير اللام في القلب والسليم.

في سلك شهور سنة ثمان وستين ومئة وألف مِنْ هجرة مَنِ ارتدى بالعزّ والشرف، صلّى الله تعالى عليه وسلم، وعظّمه وكرم، وعلى آله العظام، وصحبه الفخام، وعلى مَنْ تبعهم إلى يوم القيام، ما ذكر في الألسنة الكلمة والكلام.

كتب هذه النسخة الشريفة اللطيفة من النسخة المبيّضة، على يد مؤلفها الفقير، ومصنّفها الحقير، الشهير بزيني زاده - زاد الله سبحانه زاده - في سنة سبعين ومئة وألف، في يوم الإثنين، الذي هو رابع أربعة مِنْ شوال، في مدينة "كوزلحصار"، أعاذه سبحانه وأهاليه عن الخسار.

مؤلف هذا الكتاب اليثري[١] مولداً، الكوزلحصاري وطناً[٢].

رَحِمَهُ اللهُ

** ** **

---

(١) اليثري أو اليتري نسبة إلى تيره في إزمير.

(٢) في هامش (أ): قوبل هذه النسخة على يد مؤلفها الشهير بزيني زاده.

بو نسخه مصنف خطى ايله در، مسوده دن كتابت اولان مبيضه دن كتابت اولندى.

اجتهدت في تصحيح هذا الكتاب، بعون الله الملك الوهاب، بجدّ كبير، وجهد كثير، حتى ظننت أنّه لم يبق غلط قطّ، فإن وجدت فيه الغلط أقرأ لك شعراً:

قابلتـــــــه مجتهـــــــداً * صــحَّحته عــن الغلـــط

قـــل للـــذي يلـــومني * مــن الــذي لــم يـنس قــط

وفي «الأطول» للفاضل العصام في الديباجة: [سقطت تتمة الكلام من اللوحة المخطوطة، ورجعنا إلى ديباجة الفاضل العصام فوجدنا فيها: "انظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال". وقال: "لا تكن مستبعداً لهذا النشد والنماء، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء"].

وقع التصحيح في سنة (١١٧١هـ) أحد وسبعين ومئة وألف.

فِهرِسُ الكِتَابِ

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	السورة والرقم	الصفحة
﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾	العلق:١	٦٧
﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا﴾	هود:٤١	٦٧
﴿اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾	يوسف:٥٥	٥١
﴿مَلِكِ النَّاسِ * إِلَٰهِ النَّاسِ﴾	الناس:٢-٣	٦٨
﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ﴾	العصر:١-٢	٧٤
﴿الم * ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾	البقرة:١-٢	٩٢
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	التوبة: ٦	١٧٥
﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾	المائدة: ٨	١٧٨
﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	الحجر: ٧٢	٢٣٣
﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾	محمد: ٤	٢٤٨
﴿حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ﴾	محمد: ٤	٢٤٩
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾	البقرة: ١٧٩	٢٥٣
﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾	النساء: ١٧١	٢٥٩
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾	يوسف: ٢٩	٢٦٠
﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾	هود: ٧٢	٢٦٥
﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾	الإسراء: ١١٠	٢٧٧

طرف الآية	السورة والرقم	الصفحة
﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	البقرة: ٧١	٦٦٥
﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾	البقرة: ٢٧١	٦٧٤
﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾	الجمعة: ٥	٦٧٦
﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾	ص: ٣٠	٦٧٦
﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾	الذاريات: ٤٨	٦٧٦
﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾	سبأ: ٥٤	٦٨٢
﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾	المسد: ١	٦٨٥
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	البقرة: ١٩٥	٦٨٥
﴿مَكَانًا سُوًى﴾	طه: ٥٨	٦٩٤
﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾	النساء: ٩٣	٧٠٢
﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	يوسف: ٨٥	٧٢٣
﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾	يونس: ٥١	٧٣١
﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾	هود: ١٧	٧٣١
﴿أَوَمَنْ كَانَ﴾	الأنعام: ١٢٢	٧٣١
﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾	الحشر: ١٢	٧٣٨
﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾	الأنعام: ١٢١	٧٣٩

** ** **

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث الشريف	الصفحة
«كلُّ أمرٍ ذِي بال لم يبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع»	٦٤
«باسمك ربِّي وضعتُ جَنْبِي»	٦٧
«امرؤ القيس قائد الشعراء إلى النار»	١٨٧
«أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش»	٣٦٣
«نُهِيَ عن الخذف»	٣٢١
«أقضاكم عليّ»	٣٩٣
«عُذِّبَت امرأةٌ في هرَّةٍ»	٤٤٨

** ** **

فهرس الأشعار

** ** **

فهرس الأعلام

** ** **

فهرس المصادر والمراجع

١. أجوبة المسائل، تأليف: محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْد (ت: ٥٢١هـ).

٢. ارتشاف الضرب في لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد ـ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١ـ١٩٩٨م، ج٥.

٣. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تأليف: أبي السعود محمد بن محمد ابن مصطفى العمادي (ت: ٩٨٢هـ)، دار المصاحف، مكتبة عبد الرحمن محمد ـ القاهرة، ج٥.

٤. الأشباه والنظائر في النحو، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان ـ غازي مختار طليمات وغيرهما، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ ١٩٨٧م.

٥. إظهار الأسرار، تأليف: محيي الدين محمد بن بيرعلي بن إسكندر الرومي المعروف بالبِرْكِي أو البركوي (ت: ٩٨١هـ).

٦. الأعلام، تأليف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، ط١٥-٢٠٠٢م.

٧. الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: أبي عبد الله النحوي محمد ابن يحيى بن هشام الأنصاري الخضراوي الأندلسي (ت: ٦٤٦هـ).

٨. الإقليد شرح المفصل للزمخشري، تأليف: شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر ابن قاسم الجَنْدي (ت: ٧٠٠هـ).

٩. امتحان الأذكياء شرح مختصر الكافية المسمى لب الألباب لناصر الدين البيضاوي صاحب التفسير، تأليف: محيي الدين محمد بن بيرعلي بن إسكندر الرومي المعروف بالبِرْكِي أو البركوي (ت: ٩٨١هـ).
١٠. البسيط في النحو، تأليف: أبي ضياء الدين عبد الله محمد بن علي الإشبيلي (ت: ٦٨٨هـ) يعرف بابن العلج.
١١. تحفة الغريب شرح مغني اللبيب لابن هشام، تأليف: بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي المعروف بابن الدماميني (ت: ٨٢٧هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، ط١-٢٠٠٧م، ج٢.
١٢. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك الطائي النحوي (ت: ٦٧٢هـ).
١٣. التصريح بمضمون التوضيح في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي النحوي الأزهري ويعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، طبع الزهراء للإعلام العربي، ج٥.
١٤. تعطيل تلبيس إبليس، تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ).
١٥. تفسير ابن عادل، اللباب في علم الكتاب، تأليف: سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (ت بعد٨٨٠هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١-١٩٩٨، ج٢٠.
١٦. تصريف العزي في الصرف، تأليف: عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الخزرجي الزنجاني (ت: ٦٥٥هـ).

١٧. الجامع الصغير، تأليف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٨. حاشية الأطوي على امتحان الأذكياء للبركوي، تأليف: الأطه لي ـ وتلفظ: أضَلّي ـ مصطفى بن حمزة بن إبراهيم، نحوي من علماء الترك (ت بعد١٠٨٥هـ).

١٩. حاشية الجاربردي، تأليف: فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (ت: ٧٤٦هـ).

٢٠. حاشية جلبي على شرح المطول للتفتازاني، تأليف: حسن جلبي بن محمد شاه بن محمد بن حمزة الفناري (ت: ٨٨٦هـ).

٢١. حاشية الشريف على شرح الرضي، تأليف: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ).

٢٢. حاشية الشريف على المتوسط، تأليف: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ).

٢٣. حاشية الطيبي على الكشاف «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، تأليف: شرف الدين الحسن بن محمد بن عبد الله الطِّيبي الدمشقي (ت: ٧٤٣هـ).

٢٤. حاشية العبادي على مختصر التلخيص للتفتازاني، تأليف: شهاب الدين أحمد بن القاسم العبَّادي المصري (ت: ٩٤٤هـ).

٢٥. حاشية قره دده أو دده خليفة على شرح العزي للتفتازاني، تأليف: دده خليفة كمال الدين المعروف بدده خليفة ويعرف بقره دده (ت: ٩٧٣هـ).

٢٦. حاشية المتوسط، تأليف: سراج الدين محمد بن عمر الحلبي (ت: ٨٥٠هـ).

٢٧. حاشية المختصر، تأليف: أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي (ت: ٩١٦هـ)، يعرف بحفيد السعد التفتازاني.

٢٨. الدر النظيم، تأليف: أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي السبكي (ت: ٧٥٦هـ).

٢٩. درّة الغوّاص في أوهام الخواص، تأليف: أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ).

٣٠. درر الحكام في شرح غرر الأحكام، تأليف: محمد بن فرامرز بن علي المعروف بمنلا خسرو (ت: ٨٨٥هـ)، الناشر: مير محمد كتبخانة، ج٢.

٣١. رصف المباني، تأليف أبي جعفر أحمد بن عبد النور المالقي المالكي المشهور بابن عبد النور (ت: ٧٠٢هـ).

٣٢. سر الصنعة في الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جِنّي الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط٢-١٩٩٣م.

٣٣. سنن ابن ماجه، تأليف محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية ـ مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، ج٢.

٣٤. سنن أبي داود، تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية ـ بيروت، ج٤.

٣٥. سنن الترمذي، تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، ط٢ـ ١٩٧٥م، ج٥.

٣٦. الشافية شرح مقدمة ابن الحاجب، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ محمد نور الحسن ـ محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية ١٩٧٥م.

٣٧. شذور الذهب في علم النحو: لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط١ـ ٢٠٠١، ج١.

٣٨. شرح الإظهار، تأليف: مصطفى بن حمزة بن إبراهيم، نحوي من علماء الترك (ت بعد ١٠٨٥هـ)، سماه: «نتائج الأفكار».

٣٩. شرح الإظهار، تأليف: محمد بن محمد الصوبيجه وي الإيديني الرومي الحنفي (ت: ١١٦١هـ)، سماه: «فتح الأسرار».

٤٠. شرح البخاري، تأليف: أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، وسماه: «فتح الباري»، تبويب وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩هـ، ج١٣.

٤١. شرح التسهيل، تأليف: بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم (ت: ٧٤٩هـ).

٤٢. شرح الجامع الصغير، تأليف: زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المُناوِي القاهري (ت: ١٠٣١هـ) سماه: «التيسير»، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، ط٣ـ١٩٨٨م، ج٢.

٤٣. شرح الحاجبيّة، تأليف: نجم الدين سعيد العجمي، ويقال له: الشرح السعيدي.

٤٤. شرح الحصن الحصين، تأليف: نور الدين علي بن محمد الملّا الهروي القاري الحنفي (ت: ١٠١٤هـ).

٤٥. شرح الدُّرَّة، تأليف: عبد العزيز بن جمعة بن القواس (ت: ٦٩٦هـ)، واسمه: «المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية» أي: ألفية زين الدين بن عبد المعطي (ت: ٦٢٨هـ).

٤٦. شرح قواعد الإعراب، تأليف: محمد بن مصطفى القوجوي المعروف بشيخ زاده (ت: ٩٥١هـ).

٤٧. شرح الكافية، تأليف: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي (ت: ٧٣١هـ)، يقال له: «الموشح شرح الكافية» وعليه حاشية للسيد الشريف.

٤٨. شرح الكافية لابن الحاجب، تأليف عصام الدين إبراهيم الإسفراييني (ت: ٩٤٣هـ).

٤٩. شرح لب الألباب للإسفراييني، تأليف: عبد الله بن محمد جمال الدين الحسيني المعروف بنقره كار (ت: ٧٧٦هـ).

٥٠. شرح اللمحة، تأليف: جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦٣هـ)، واللمحة: مختصر في النحو على سبعة أبواب، للشيخ أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ).

٥١. شرح مفتاح العلوم للسكاكي، تأليف: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) وسماه: «المصباح».

٥٢. شرح المفصل، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي (ت: ٦٤٣هـ)، له شرحين جامعين «للمفصل للزمخشري» أحدهما: «المفضل» والآخر: «سفر السعادة وسفير الإفادة».

٥٣. شرح المغني لابن هشام، تأليف: تقي الدين أحمد بن محمد بن محمد بن حسن ابن علي الشُّمُنِّي (ت: ٨٧٢هـ)، طبع المطبعة البهية بمصر.

٥٤. شرح المقصود المسمى: «روح الشروح ومعين النعم» في الصرف، تأليف: محمد ابن مصطفى التيره وي الرومي الحنفي المعروف بالعيشي (ت: ١٠١٦هـ).

٥٥. شرح الوضعيّة، تأليف عصام الدين إبراهيم الإسفراييني (ت: ٩٤٣هـ).

٥٦. الصحاح، تأليف: أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط٤-١٩٨٧م، ج٦.

٥٧. صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط١-١٤٢٢هـ، ج٩.

٥٨. صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تأليف أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ج٥.

٥٩. عناية القاضي وكفاية الراضي، حاشية على تفسير ناصر الدين البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت: ١٠٦٩هـ)، الناشر: الطبعة الخديوية ١٢٨٣هـ، تصوير دار صادر - بيروت، ج٨.

٦٠. الغرة في شرح اللمع لابن جني، تأليف: أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري المعروف بابن الدهان (ت: ٥٦٩هـ)، تحقيق: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، ط١ـ ٢٠١١م، ج٢.

٦١. الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن مرعي ابن عطية الشّبرخيتي (ت: ١١٠٦هـ)، المطبعة الخيرية - مصر، ط ١٣٠٤هـ.

٦٢. القاموس المحيط، تأليف: أبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٨، ج١.

٦٣. القصيدة الخمرية، تأليف: الشيخ عمر بن علي بن الفارض المصري (ت: ٦٣٢هـ).

٦٤. الكافي شرح الهادي في النحو، كلاهما تأليف: عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني.

٦٥. الكافية الشافية: أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، وشرحها، كلاهما تأليف: محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي (ت: ٦٧٢هـ) وهما مطبوعان، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٦٦. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، تأليف إسماعيل بن محمد العجلوني (ت: ١١٦٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، ط١ـ ٢٠٠٠م، ج٢. ومكتبة القدسي لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة ١٣٥١هـ.

٦٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧هـ) الناشر: مكتبة المثنى - بغداد/ ، (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية). تاريخ النشر: ١٩٤١م، ج٢.

٦٨. لسان العرب، تأليف: أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر ـ بيروت، ط٣ـ ١٤١٤هـ، ج١٥.

٦٩. المتوسط وهو المسمى بالوافية في شرح كافية ابن الحاجب، تأليف: ركن الدين حسن بن محمد الأسترابادي الحسيني (ت: ٧١٧هـ).

٧٠. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق. مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط١ـ ٢٠٠٩،ج١٨.

٧١. مسند أبي يعلى، تأليف أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١ـ ١٩٨٤م، ج١٣.

٧٢. مسند أحمد بن حنبل، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١ـ ٢٠٠١م، ج٤٥.

٧٣. المعجم الكبير، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، ط٢.

٧٤. مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات، تأليف: أبي عيسى محمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف بن محمد الفاسي الفهري (ت: ١١٠٩هـ).

٧٥. المطول، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، مطبعة سنده، ١٣١٠هـ، ج١.

٧٦. المعافية شرح الكافية لابن الحاجب، تأليف: أحمد بن عمر الدولت ابادي الهندي (ت: ٨٤٩هـ).

٧٧. معرب القرآن، تأليف: أبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ).

٧٨. المغرب في ترتيب المعرب، تأليف: برهان الدين ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن علي الخوارزمي المطرزي (ت: ٦١٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، ج١.

٧٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٦ـ١٩٨٥، ج١.

٨٠. مفتاح العلوم، تأليف: سراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت: ٦٢٦هـ)، شرحه كثيرون، منهم: السعد التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، والسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) وسماه: «المصباح».

٨١. المفصل في صنعة الإعراب، تأليف جار الله أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط١ـ١٩٩٣م.

٨٢. الموصل شرح المفصل للزمخشري، تأليف: القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي المرسي اللُّورَقي (ت: ٦٦١هـ).

٨٣. النُكت على ألفية ابن مالك وكافية ابن الحاجب وغيرهما، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي (ت: ٩١١هـ).

٨٤. نهج البلاغة، قيل: هو للشريف أبي القاسم علي بن طاهر المرتضى (ت: ٤٣٦هـ) جمعه من كلام سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقيل: لأخيه الشريف الرضي البغدادي.

٨٥. الهوادي، تأليف: نور الدين حمزة بن طورغود الآيديني المعروف بكوجك الصغير (ت: ٩٧٩هـ)، وهو شرح لكتابه المسالك، وهو تلخيص التلخيص للقزويني.

٨٦. الوافية في شرح الكافية، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قابوس، بنغازي، ١٩٩٨م.

** ** **

فهرس العناوين

تمت

** ** **